لعبة الغالب والمغلوب
بين العرب والغرب

تأملات في الزمن العربي المايل

من شرفة مجلة التضامن – لندن

المجلد الأول

1986-1983

فؤاد مطر

المحتويات

مرحلة جديدة من التعامل بين الأنظمة العربية 33

مجلة "التضامن". لندن - 16 نيسان (أبريل) 1983

قراءة لمرحلة "عقلنة القرارات العربية" بدأت ملامحها عام 1983 وكانت بمثابة مؤشر إلى أن العام 1984 سيحمل في طياته حلم الإتفاق العربي التام

لماذا يقف السودان مع العراق ضد إيران؟ 34

مجلة "التضامن". لندن - 23 نيسان (أبريل) 1983

قراءة في دواعي وقوف سودان– نميري إلى جانب العراق في حربه مع إيران

جزاء تَرَدُّد أميركا إزاء لبنان وأزمة الشرق الأوسط..... 37

مجلة "التضامن". لندن - 30 نيسان (أبريل) 1983

بسبب ترددها إزاء الأزمة في لبنان والقضايا العالقة في الشرق الأوسط، دفعت الولايات المتحدة الثمن باهظاً عندما تم تدمير مبنى السفارة الأميركية في بيروت وإختلطت الوثائق والخطط المرسومة على الورق بالتراب والحجارة

المغرب يأخذ فرصته بتأييد من المشرق..... 39

مجلة "التضامن". لندن - 30 نيسان (أبريل) 1983

كيف بدأت دول منطقة المغرب العربي خلال مطلع الثمانينات تأخذ فرصتها في التعاطي مع القضية العربية

حديث حول ثلاث مفاجآت تاريخية 40

مجلة "التضامن". لندن - 7 أيار (مايو) 1983

عندما تَزايد الحديث عن ثلاث مفاجآت تاريخية من بينها أن تنفض مصر يدها من إتفاقية كامب ديفيد، وأن يقرر اللبنانيون في لحظة صحوة بدء المقاومة ضد إسرائيل

الحكام العرب... وأسلوب تعيين الوزراء 42

مجلة "التضامن". لندن - 7 أيار (مايو) 1983

مقارنات حول الطريقة التي يتم بها تعيين وزراء الإعلام ووزراء آخرين في بعض الدول العربية، ومفهوم التغيير لدى بعض الحكام

لعبة أميركية... وليس حلاً..... 44

مجلة "التضامن". لندن - 14 أيار (مايو) 1983

مسعى لحل الأزمة في لبنان قام به وزير الخارجية الأميركية جورج شولتز على أساس أنه حل، فإذا به مجرد لعبة أميركية

الحكام وأساليبهم في تغيير الوزراء 45

مجلة "التضامن". لندن - 14 أيار (مايو) 1983

نظرة مقرونة ببعض الوقائع حول الأساليب التي يعتمدها حكام في تعديلات وزارية وتغيير وزراء

الفرق بين أنور السادات وأمين الجميّل..... 47

مجلة "التضامن". لندن - 21 أيار (مايو) 1983

أوجه الشبه والإختلاف بين زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس وبين الظروف التي دفعت الرئيس اللبناني أمين الجميّل إلى عقْد إتفاق مع إسرائيل

وقفة سوفياتية... متأخرة 16 سنة 49

مجلة "التضامن". لندن - 21 أيار (مايو) 1983

نظرة على وقفة لو أن الإتحاد السوفياتي وقَفَها عام 1967 لكان تغيَّر تاريخ المنطقة وربما تغيَّرت أيضاً جغرافيتها

التوقيع... والوقيعة..... 51

مجلة "التضامن". لندن - 28 أيار (مايو) 1983

حول إتفاق وقَّعه الرئيس اللبناني أمين الجميّل مع إسرائيل وكان هدف إسرائيل منه إحداث الوقيعة بين اللبنانيين وبين لبنان وسوريا وبين لبنان ووجدانه...

ميتران... والأماني العربية 53

مجلة "التضامن". لندن - 28 أيار (مايو) 1983

كيف أن فرنسوا ميتران منذ أن أصبح رئيساً لفرنسا وهو يحلم بأن يكون عرَّاب السلام في الشرق الأوسط شرط ألاَّ ينحاز فيكف يحقق ذلك؟

إتساع ظاهرة مصالحة إسرائيل تحت المظلة الأميركية..... 54

مجلة "التضامن". لندن - 4 حزيران (يونيو) 1983

قراءة لعملية التوسع الإسرائيلية التي تتم تحت المظلة الأميركية، من الصلح المصري – الإسرائيلي إلى الصلح اللبناني – الإسرائيلي على يديْ الرئيس أمين الجميّل

القيادات الفلسطينية... والوضع الجديد في لبنان 55

مجلة "التضامن". لندن - 4 حزيران (يونيو) 1983

حول تصريحات أدلى بها نايف حواتمة في مؤتمر صحافي عقده في دمشق يوم الإثنين 23 أيار/مايو 1983 وطالب فيها بمعاقبة السلطة اللبنانية وفرْض مقاطعة إقتصادية شاملة وسياسية ودبلوماسية

حرب صعبة وأكثر من رومل واحد..... 58

مجلة "التضامن". لندن - 11 حزيران (يونيو) 1983

رؤية لحرب كادت تقع ومسرحها سهل البقاع في لبنان وما الذي حال دون وقوعها

الجدية... بدل الإستهانة..... 59

مجلة "التضامن". لندن - 11 حزيران (يونيو) 1983

حول لجنة حكماء عربية تتمتع بالتفويض الكامل من الملوك والرؤساء وتكون مهمتها التوسط في الخلافات

كلمة حق في قيادة أبو عمار 61

مجلة "التضامن". لندن - 18 حزيران (يونيو) 1983

كيف أن القائد الفلسطيني ياسر عرفات عبَّأ الفلسطينيين من أجْل قضيتهم وروَّضهم ولم يحرِّضهم على العرب

العد التنازلي لنهاية "حرب السيادة" وبداية "حرب السلام" 61

مجلة "التضامن". لندن - 25 حزيران (يونيو) 1983

رؤية لجولة أُخرى من القتال بين العراق وإيران يبدأ بعدها وفي ضـــوء نتائجها العد التنازلي لنهاية "حرب الســـيادة " وبداية "حرب السلام" في منطقة الخليج

اللبنانيون... وذكرى أبشع عدوان 62

مجلة "التضامن". لندن - 2 تموز (يوليو) 1983

نظرة على الوضع في لبنان في الذكرى الأُولى لأبشع عدوان تعرَّض له البلد وإنتهى إلى إتفاق يفتقد إلى الإقتناع بجدواه

هل تصبح القاهرة عاصمة العمل الفلسطيني؟..... 64

مجلة "التضامن". لندن - 9 تموز (يوليو) 1983

في ظل عهد الرئيس حسني مبارك ساد إنطباع بأن مصر ستعود إلى مكانها، وأن القاهرة يمكن أن تصبح عاصمة العمل السياسي الفلسطيني، وبذلك تملك مصر ورقة ضغط مهمة على إسرائيل

صراع القوى داخل حركة "فتح" 65

مجلة "التضامن". لندن - 16 تموز (يوليو) 1983

حول حالات تمرد وإتجاهات إنفصالية تشهدها حركة "فتح" وضعت ياسر عرفات في موقف يشبه الموقف الذي عاشه عبد الناصر مع حركة الإنفصال في سوريا

الملك فهد... والحد الأدنى من الحد الأقصى القادر عليه 66

مجلة "التضامن". لندن - 30 تموز (يوليو) 1983

كيف أن مواصـــفات في المملكة العربية الســـعودية والملك فهد بن عبد العزيز قادرة ومن خلال قمة رباعية يدعو إليها على تحقيق التعايش العربي

الإقتتال الدائر داخل حركة "فتح".. أو ديموقراطية الإنتحار..... 67

مجلة "التضامن". لندن - 6 آب (أغسطس) 1983

الموقف داخل حركة "فتح" والذي تطور إلى إقتتال بين فصائلها وكيف أن ياسر عرفات بات عندما يزور دولة صديقة يطلب مساندة زعامته أولاً وبعد ذلك يطلب المساعدة المالية أو العسكرية

فرصة أمام القوى الكبرى لإنهاء حرب العراق وإيران..... 69

مجلة "التضامن". لندن - 6 آب (أغسطس) 1983

محاولة ذات تعقيدات وتتجاوز حدود إيران وقدراتها لوضع نهاية للحرب العراقية – الإيرانية تأخذ من العراق بريق إنتصارات حققها

العلوي... وكلام في الكويت لا يقوله في السعودية 70

مجلة "التضامن". لندن - 13 آب (أغسطس) 1983

يوم أدلى وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف العلوي بتصريح في الكويت قال فيه "إنه لا بد من حالة الصلح مع إسرائيل وإنهاء حالة الحرب معها سواء الآن أو بعد خمس عشرة سنة..."

الكويتيون الغارقون في مشكلة واحدة 71

مجلة "التضامن". لندن - 20 آب (أغسطس) 1983

حول مشكلة سوق المناخ في الكويت التي أفقدت الكويتي لذة العيش وكيف لا يحمد الله لأن ما جرى له ليس شيئاً إزاء ما أصاب غيره

مشاعر خوف مما يحدث على الجبهة الليبية - التشادية 72

مجلة "التضامن". لندن - 27 آب (أغسطس) 1983

كيف أن الإنطباع الذي ساد عن إنفجار الموقف على الجبهة الليبية – التشادية عام 1983 أن السيناريو الدولي يشمل تحويل ليبيا إلى طرف يستمر إستنزافه حتى آخر نقطة نفط وآخر قطعة سلاح

الملك فهد... ماذا ينتظر؟(1) 74

مجلة "التضامن". لندن - 27 آب (أغسطس) 1983

التطورات التي تعيشها المنطقة العربية في الثلث الأول من الثمانينات والخلافات التي تعصف في الصف العربي، أفرزت تساؤلات بالغة الأهمية من بينها: ماذا ينتظر الملك فهد بن عبد العزيز وهو الذي يقود الدولة العربية الوحيدة القادرة على أن تفعل شيئاً من أجْل الوضع العربي المتردي

الملك فهد... ماذا ينتظر؟(2) 76

مجلة "التضامن". لندن - 3 أيلول (سبتمبر) 1983

بقية قراءة للتطورات في المنطقة العربية والتعامل السعودي معها

خيبات أمل لبنانية 79

مجلة "التضامن". لندن - 3 أيلول (سبتمبر) 1983

حول مجموعة من خيبات الأمل حفلت بها السنة الأُولى لترؤس الشيخ أمين الجميّل جمهورية لبنان بدلاً من شقيقه الشيخ بشير الذي أُغتيل بعد أيام من إنتخابه رئيساً من دون أن تتاح له فرصة أداء اليمين الدستورية

ما بعد الإبتعاد المسرحي..... 80

مجلة "التضامن". لندن - 10 أيلول (سبتمبر) 1983

موقف أهل المرونة في العالم العربي بعد إبتعاد مناحيم بيغن عن الحُكْم وإختيار الإرهابي الآخر إسحق شامير ليحل محله

الملك فهد... ماذا ينتظر؟(3) 81

مجلة "التضامن". لندن - 10 أيلول (سبتمبر) 1983

خلاصة إفتراضات لما في إستطاعة السعودية وملكها الرابع بين أبناء المؤسس الملك عبد العزيز

مواصفات رئيس لبنان 84

مجلة "التضامن". لندن - 17 أيلول (سبتمبر) 1983

كيف أن المواصفات المطلوبة في الرئيس البديل للشيخ أمين الجميّل متوافرة في "الخميني اللبناني" أي العميد ريمون اده الذي ينتظر في باريس والذي طال إنتظاره

من "الفتنمة إلى "اللبننة" 86

مجلة "التضامن". لندن - 24 أيلول (سبتمبر) 1983

الفرق بين "الفتنمة" ذلك الشر المستطير الذي يمكن أن يصاب به شعب وتهلك بسببه كيانات وشعوب، و"اللبننة" التي حذَّر الرئيس أنور السادات المصريين من وصولها إليهم إذا لم ينتبهوا...

إنطباعات عن جولة بوش المغربية..... 87

مجلة "التضامن". لندن - 1 تشرين الأول (أكتوبر) 1983

نظرة على جولة قام بها جورج بوش (نائب رئيس الولايات المتحدة زمنذاك) أواخر صيف 1983 على بعض الدول المغاربية وتحديداً المغرب والجزائر وتونس من دون معرفة السبب في أنها لم تشمل موريتانيا. أما الجماهيرية الليبية فكان من الطبيعي أنه لم يزرها

الورطة... والمكوك السعودي 88

مجلة "التضامن". لندن - 1 تشرين الأول (أكتوبر) 1983

كيف بدأ الدبلوماسي المتميز الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز يجرب حظه في التعاطي مع الأزمة اللبنانية، والصفات التي من أجْلها إختاره عمه الملك فهد بن عبد العزيز

مرض المشرق العربي يصيب المغرب العربي 92

مجلة "التضامن". لندن - 8 تشرين الأول (أكتوبر) 1983

عندما تصـرَّف أهل القرار في دول المغرب العربي كما لو أنهم نادمون على ما حققوه من خطوات على طريق التوحيد وبذلك أصاب دولهم المرض الذي عانت منه الكثير في الماضي دول المشرق العربي...

المتعِبون... من سوريا إلى مصر 94

مجلة "التضامن". لندن - 8 تشرين الأول (أكتوبر) 1983

ملاحظات في الذكرى الحادية عشرة لـــ"إنهاء مهمة" الخبراء السوفيات في مصر وهو تعبير ملطَّف لـــ "الطرد"... وكيف أن السوفيات الذين كانوا متعِبين قبل الطرد سيكونوا متعِبين أكثر بعد الذي جرى لهم...

المصالحة الإجتماعية في السودان..... 96

مجلة "التضامن". لندن - 8 تشرين الأول (أكتوبر) 1983

حول التهليل والتكبير في السودان للرئيس جعفر نميري لتطهيره العاصمة المثلثة (الخرطوم) من الخمور مفسحاً المجال أمام تحقيق "المصالحة الإجتماعية" للمرة الأولى في السودان... كيف؟

الطائرات التي تُنهي حرب العراق وإيران 98

مجلة "التضامن". لندن - 15 تشرين الأول (أكتوبر) 1983

عندما سلّم الرئيس فرنسوا ميتران الرئيس صدَّام حسين خمس طائرات "سوبر ايتندار" البعيدة المدى بهدف الضغط على الإمام الخميني للتعجيل في وقْف تصاعُد الحرب العراقية – الإيرانية. فهل تَحقق ذلك وكيف؟

تنعقد... أم لا تنعقد؟..... 100

مجلة "التضامن". لندن - 15 تشرين الأول (أكتوبر) 1983

تساؤل في شأن قمة عربية تكاثرت التكهنات في شأن إنعقادها وذلك بسبب تعقيدات في الموقف

حديث عن القمة مع الشاذلي القليبي: إذا إنعقدت سيكون نجاحها باهراً 101

مجلة "التضامن". لندن - 15 تشرين الأول (أكتوبر) 1983

كيف يرى الأمين العام للجامعة العربية (المنقولة أمانتها مؤقتاً إلى تونس) الشاذلي القليبي القمة الحائرة إذا هي عُقدت

العرب... وأهمية رصْد سياسات الآخرين..... 103

مجلة "التضامن". لندن - 22 تشرين الأول (أكتوبر) 1983

لماذا تبدو الدول العربية مطالَبة أكثر من غيرها برصد التطورات التي تشهدها بعض دول العالم الغربي، وبتنشيط قنوات الإتصال مع الإتجاهات السياسية والحزبية في هذه الدول؟

عرفات يتحدى... إنما من شمال لبنان 104

مجلة "التضامن". لندن - 29 تشرين الأول (أكتوبر) 1983

عندما لم تعد لياسر عرفات أرض فلسطينية بمعنى التواجد الجماهيري والعسكري سوى بعض الأمتار المربعة من مدينة طرابلس اللبنانية

سويسرا الشرق... سويسرا الغرب 105

مجلة "التضامن". لندن - 5 تشرين الثاني (نوفمبر) 1983

تأملات حول المؤتمر الذي عقده اللبنانيون(شعب سويسرا الشرق) في جنيف المدينة الساحرة في سويسرا الغرب، وكان من الأفضل لو أن سوريا شجعت عقْده في أي بقعة لبنانية

الإنحياز... وعدم الإنحياز..... 106

مجلة "التضامن". لندن - 12 تشرين الثاني (نوفمبر) 1983

قراءة في ما الذي أراده عبد الناصر بالتعاون مع الباندیت نهرو والماريشال تيتو من فكرة حركة عدم الإنحياز؟

قمة تنعقد.. وقمة لا تنعقد 107

مجلة "التضامن". لندن - 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1983

كيف وبدقة الساعة السويسرية تنعقد القمة الخليجية ومن دون حدوث أي خلل، وكيف يحدث العكس بالنسبة إلى القمة العربية المقرر إنعقادها

الإسلام المحايد في السودان.. خواطر وإنطباعات 107

مجلة "التضامن". لندن - 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1983

تأملات في التوجه المستجَد في السودان في شأن أسلمة القوانين وإصرار الرئيس جعفر نميري على تثبيتها

تساؤلات حول مصير قائد 114

مجلة "التضامن". لندن - 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 1983

حول ياسر عرفات المهدَّد بالإغتيال وتنقلاته بين (نزل سلوى) في تونس ومخيم البداوي في طرابلس في إنتظار الحل...

ملاحظات على هامش الصراع داخل "فتح" 116

مجلة "التضامن". لندن - 3 كانون الأول (ديسمبر) 1983

رؤية أنظمة عربية ودولية للصراع الدائر داخل حركة "فتح" بعدما كان دخل شهره الثالث...

وقفة أمام الغارة الجوية الأميركية على مواقع سورية في لبنان 117

مجلة "التضامن". لندن - 10 كانون الأول (ديسمبر) 1983

حول غارة على مواقع سورية في لبنان شكَّلت علامة فارقة في تاريخ التعامل العربي – الأميركي وتزامنت مع تزايد الكلام حول الوضع الصحي للرئيس حافظ الأسد...

الحيرة العربية في شأن إستعادة مصر..... 119

مجلة "التضامن". لندن - 17 كانون الأول (ديسمبر) 1983

حيرة مصدرها سؤال يمكن إيجازه على النحو الآتي: هل أن المطلوب هو أن تعود مصر إلى عضويتها في الجامعة العربية عن طريق القمة الإسلامية، أم أن المطلوب هو أن تعود إلى عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي عن طريق القمة العربية؟

الكل في المصيدة من أميركا إلى الكويت..... 120

مجلة "التضامن". لندن - 17 كانون الأول (ديسمبر) 1983

عندما وجدت مجموعة دول عربية ودولية نفسها أواخر العام 1983 أنها باتت داخل المصيدة. وهذه الدول هي: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والإتحاد السوفياتي وإسرائيل وسوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية والكويت. فما هي هذه المصيدة؟

مشاعر حزينة حول تحليل رناسي 124

مجلة "التضامن". لندن - 24 كانون الأول (ديسمبر) 1983

تأملات في تحليل تشوبه المفردات الحزينة قالها الرئيس أمين الجميّل خلال زيارة إلى بريطانيا

الموقف الأكرم الذي لم يحدُث 125

مجلة "التضامن". لندن - 31 كانون الأول (ديسمبر) 1983

حول خروج ياسر عرفات من ملاذه اللبناني الأخير في مدينة طرابلس وكيف أنه من الأكرم له أن يخرج عن طريق دمشق

قمتان.. للأمة الصابرة 131

مجلة "التضامن". لندن - 7 كانون الثاني (يناير) 1984

كيف أن الآمال العربية معقودة على قمتيْن يرعاهما ويستضيفهما ملكان إحداهما في الدار البيضاء والثانية في الرياض

حسابات الربح والخسارة في مسألة الطيار الأميركي الأسير في سوريا 132

مجلة "التضامن". لندن - 14 كانون الثاني (يناير) 1984

نظرة على سلبيات وإيجابيات حوار جرى في دمشق حول طيار أميركي وقع في الأسر السوري

القمم الإسلامية تنعقد.. ومشاكل المسلمين تبقى مستمرة 134

مجلة "التضامن". لندن - 21 كانون الثاني (يناير) 1984

الظاهرة اللافتة في المؤتمرات العربية والإســـلامية ودون غيرها من المؤتمرات التي تنعقد في دول الشـــرق والغرب هي أن مشاكل العرب والمسلمين تبقى مستمرة بعد الإنعقاد على نحو ما كانت عليه قبْل ذلك

ملاحظات وتمنيات وعلامات تعجُّب وإستفهام..... 135

مجلة "التضامن". لندن - 21 كانون الثاني (يناير) 1984

نظرة على لقاء جرى في القاهرة بين الرئيس حسني مبارك والأمير طلال بن عبد العزيز خلال زيارة قام بها الأمير إلى مصر وكانت موضع ملاحظات وعلامات تعجب وإستفهام كثيرة

فتْح الباب الإسلامي بالإقتراع السري أمام عودة مصر..... 139

مجلة "التضامن". لندن - 28 كانون الثاني (يناير) 1984

قراءة في قرار أصدرتْه القمة الإسلامية الرابعة التي إستضافتْها الدار البيضاء وجاء بـــمثابة فتْح الباب أمام عودة مصر إلى مكانها في منظمة المؤتمر الإسلامي

تونس... والعاصفة الدموية 141

مجلة "التضامن". لندن - 4 شباط (فبراير) 1984

حول إضطرابات شهدتْها تونس حيث إقتحمت الفوضى ساحة الإستقرار التونسي وسقط بضع عشرات من الصغار والكبار جرحى أو قتلى واستُبيحت حرمات بيوت كثيرة وجرى تحطيم واجهات مخازن ومحلات تجارية

ضيق مختزَن في الصدر السعودي 142

مجلة "التضامن". لندن - 11 شباط (فبراير) 1984

نظرة حول حالة من الضيق المختزَن في الصدر السعودي من السياسة الأميركية

إشارات سعودية على مستوى القمة 144

مجلة "التضامن". لندن - 18 شباط (فبراير) 1984

عندما أبرمت المملكة العربية السعودية صفقة سلاح مع فرنسا بهدف الضغط على الولايات المتحدة وكيف جاء رد الأمير سلطان بن عبد العزيز على ضغوط اللوبي الصهيوني وعريضة السبعين من أعضاء مجلس الشيوخ

ماذا بعد رحيل الحليف؟ 146

مجلة "التضامن". لندن - 18 شباط (فبراير) 1984

حول الآثار الأولية للوفاة المفاجئة للرئيس السوفياتي يوري أندروبوف على سوريا في الدرجة الأُولى ثم على بقية الدول المرتبطة بمعاهدات مع الإتحاد السوفياتي

الأمير عبد الله... وزيارة بريطانيا عن طريق دمشق 148

مجلة "التضامن". لندن - 25 شباط (فبراير) 1984

قراءة في زيارة رسمية قام بها إلى بريطانيا عن طريق دمشق وليّ عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله بن عبد العزيز

مَن هو الطرف العربي القادر على أن ينصح أميركا 149

مجلة "التضامن". لندن - 3 آذار (مارس) 1984

ما الذي في إستطاعته أن يفعله طرف عربي على صعيد نصْح الإدارة الأميركية... هذا في حال وجود مثل هذا الطرف؟

أوراق بيضاء في الأيام السوداء 151

مجلة "التضامن". لندن - 3 آذار (مارس) 1984

نظرة على موقف شهدتْه قاعة إجتماع القمة الإسلامية الرابعة في الدار البيضاء وبدا في بعض جوانبه كما لو أنه القرش الأبيض الذي ينفع في اليوم الأسود

أوجه شبه كثيرة بين لقاءيْن عربييْن مهميْن 152

مجلة "التضامن". لندن - 10 آذار (مارس) 1984

حول لقاء على مستوى القمة في دمشق جرى عقده رداً فورياً على لقاء مماثل في عمان. وبين اللقاءيْن أوجه شبه كثيرة مع بعض الفوارق الموضوعية

مظاهر تبلُّد المشاعر العربية 154

مجلة "التضامن". لندن - 17 آذار (مارس) 1984

تشخيص لأحوال المواطن العربي الذي لم يهزه إلغاء إتفاق مسالمة بين لبنان وإسرائيل، ربما لأن مشكلة هذا المواطن ليست في الدرجة الأُولى مع الفرع وإنما هي مع الأصل أي إتفاق كامب ديفيد لأنه إتفاق سلام كامل

قنابل الطائرة المجهولة - المعلومة 155

مجلة "التضامن". لندن - 24 آذار (مارس) 1984

حول طائرة مجهولة – معلومة رمت بضع قنابل فوق أم درمان لتُدمر وتقتل وتجرح وبهدف أن تجعل السودانيين يقاتلون بعضهم بعضاً على نحو ما حدث للبنانيين

بيان عربي - إسلامي لتنبيه مرشحي الرئاسة الأميركية 157

مجلة "التضامن". لندن - 31 آذار (مارس) 1984

عندما بات من الضروري أن يجرِّب العرب والمسلمون إصدار بيان ينبه المرشحين للرئاسة الأميركية من مغبة التمادي في صفقة القدس التي تريدها إسرائيل ثمن تأييدها للمرشح في الفوز بأصوات اليهود

سنة أُولى تضامن 158

مجلة "التضامن". لندن - 7 نيسان (أبريل) 1984

تأملات في 52 عدداً هي حصيلة ما تتضمنه مجلة "التضامن" في سنتها الأُولى

وقفة تعاطف مع الفلسطينيين من الملكة إليزابيث 159

مجلة "التضامن". لندن - 14 نيسان (أبريل) 1984

نظرة على وقفة تعاطُف من جانب الملكة إليزابيت مع الفلسطينيين وقفتْها خلال زيارة قامت بها إلى المملكة الأردنية الهاشمية...

مشكلة برسم الملك فهد وقمته المؤجلة..... 161

مجلة "التضامن". لندن - 21 نيسان (أبريل) 1984

إذا كانت هنالك أسباب قليلة توجب حدوث خلاف بين بعض الأنظمة العربية فإن هنالك أسباباً كثيرة توجب تسوية هذا الخلاف. لكن هنالك المشكلة الأكثر خطورة والتي هي برسم قمة الملك فهد المؤجلة...

التجديد غير المفاجئ للشاذلي القليبي 162

مجلة "التضامن". لندن - 28 نيسان (أبريل) 1984

ملاحظات حول تجديد ولاية الشاذلي القليبي كأمين عام للجامعة العربية بالإجماع لمدة خمس سنوات بينما الخلافات تعصف بعض الأنظمة العربية ببعضها الآخر...

الصين التي تريد أن تصبح تاجرة..... 164

مجلة "التضامن". لندن - 5 أيار (مايو) 1984

كانت الصين تلوم الإتحاد السوفياتي أمام العرب لأنه يقبض ثمن السلاح منهم، فلماذا صارت هي الأُخرى تاجرة سلاح؟

مسألة نتمنى أن يطلبها الملك فهد من القذَّافي..... 165

مجلة "التضامن". لندن - 12 أيار (مايو) 1984

حول خطوة من جانب العقيد معمر القذَّافي يمكن أن تفيد في حال أقدم عليها أو أن الملك فهد بن عبد العزيز طلبها منه

الكلام الحبيس في صدر الحُكْم السعودي من أميركا 167

مجلة "التضامن". لندن - 19 أيار (مايو) 1984

في صدور أهل الحُكْم السعودي كلام يعكس الضيق من مواقف للولايات المتحدة... فما هو هذا الكلام وما هي المواقف؟

الخطوة الأكثر تقدماً في إتجاه تصويب الحرب العراقية - الإيرانية..... 168

مجلة "التضامن". لندن - 26 أيار (مايو) 1984

عندما حدثت للمرة الأُولى وبعد مرور حوالى ثلاثة وأربعين شهراً على الحرب العراقية – الإيرانية محاولة لتعريب هذه الحرب

يوم طلب الملك فهد عن طريق ناصر المنقور تأييداً سوفياتياً 169

مجلة "التضامن". لندن - 2 حزيران (يونيو) 1984

حول لقاء جرى في لندن بين السفير السوفياتي وسفير المملكة العربية السعودية الشيخ ناصر المنقور وكان له أثره على مجريات الحرب العراقية – الإيرانية

العلاقة المضيئة الأُولى في عهد مبارك..... 171

مجلة "التضامن". لندن - 9 حزيران (يونيو) 1984

نظرة على الإنتخابات النيابية الأُولى في عهد الرئيس حسني مبارك والمهمة الأساسية للبرلمان المصري الجديد

تحية إستثنائية من عرفات إلى "تضامن" فؤاد مطر 173

مجلة "التضامن". لندن - 16 حزيران (يونيو) 1984

قراءة في رسالة من الود العفوي بعث بها الرئيس ياسر عرفات إلى ناشر "التضامن" ورئيس تحريرها

القمة العربية من أجْل الخليج..... 174

مجلة "التضامن". لندن - 23 حزيران (يونيو) 1984

عندما شعرت دول الخليج للمرة الأولى في تاريخ القمم العربية أنها تحتاج إلى قمة تؤيد موقفها وتدعمه في حين أنها قبْل ذلك كانت دائماً هي التي تؤيد وهي التي تدعم

هزيمة للفوضى أمام التسامح في تونس 175

مجلة "التضامن". لندن - 30 حزيران (يونيو) 1984

حول عفو الرئيس الحبيب بورقيبة عن عشرة شبان حُكموا بالإعدام لإرتكابهم جرائم في حوادث رافقت "إنتفاضة الخبز"

كيف تعود مصر؟..... 176

مجلة "التضامن". لندن - 7 تموز (يوليو) 1984

يوم بدت القمة العربية، عندما لا تنعقد، من حُسْن حظ مصر ومن سوء حظ الوضع العربي

محارب لا يتعب..... 177

مجلة "التضامن". لندن - 14 تموز (يوليو) 1984

كيف أن الرئيس صدَّام حسين يخوض الحروب حرباً بعد حرب ولا يتعب

حيوية المشير 178

مجلة "التضامن". لندن - 21 تموز (يوليو) 1984

حول مدينة للعلماء دعا نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربي في مصر المشير عبد الحليم أبو غزالة إلى إنشائها فوق أرض مساحتها مليون متر مربع

عودة الحليف الضال 180

مجلة "التضامن". لندن - 28 تموز (يوليو) 1984

نظرة على نوعية العلاقات المصرية – السوفياتية التي قرر الرئيس حسني مبارك المضي قدماً في تطبيعها بعد الإنتكاسة التي أصابتْها من جانب الرئيس أنور السادات...

نجدة ميتران... واجب عربي 181

مجلة "التضامن". لندن - 4 آب (أغسطس) 1984

لماذا بدت نجدة حُكْم الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران واجباً عربياً لكي يتجاوز أزماته ومشاكله الإقتصادية؟

اليمن والنفط..... 182

مجلة "التضامن". لندن - 11 آب (أغسطس) 1984

حول إكتشاف النفط والغاز في اليمن وما الذي سيصيب اليمن من هذه الثروة وهل ستنزل عليها "لعنة النفط"

إعصار البحر الأحمر..... 184

مجلة "التضامن". لندن - 18 آب (أغسطس) 1984

ثلاثة إفتراضات في شأن هوية زارعي الألغام في البحر الأحمر وعلى مدخل خليج السويس

هل هي بداية مجلس تعاون مغربي؟ 185

مجلة "التضامن". لندن - 25 آب (أغسطس) 1984

حول خطوة مغربية – ليبية حدثت فجأة بين الملك الحســن الثاني والعقيد معمر القذافي وبدت كما لو أنها تمهيد لقيام مجلس تعاون مغاربي

التفاهم... على سبيل التجربة..... 187

مجلة "التضامن". لندن - 1 أيلول (سبتمبر) 1984

في ذروة الصراعات والخلاف بين قادة العمل الفلسطيني كان لافتاً للإنتباه ومدعاة للتعجب والإستهجان أن هؤلاء لا يحققون التفاهم وتوحيد المواقف، ولو على سبيل التجربة...

كفى لحرب العراق وإيران 188

مجلة "التضامن". لندن - 8 أيلول (سبتمبر) 1984

مع دخول الحرب العراقية – الإيرانية سنتها الخامسة كان المواطن العربي والمسلم يقول بالصوت العالي لحكام العراق وإيران: كفى. وكان السؤال الذي يوجهه العرب المسلمون إلى قادتهم هو: ومتى سيكون التدخل لإيقاف هذه الحرب؟

تحييد الحج: دعوة إلى المناقشة 190

مجلة "التضامن". لندن - 15 أيلول (سبتمبر) 1984

في خضم المشاحنات والمشاكسات التي تزايدت في موسم الحج كانت هنالك أمنية بأن يتم تحييد الحج

ورطة الوحدة 192

مجلة "التضامن". لندن - 22 أيلول (سبتمبر) 1984

حول الذي يجب القيام به كي لا تتحول الخطوة الوحدوية بين دولة ملكية هي المغرب ودولة ثورية هي ليبيا إلى ورطة

هل يُنهي الملك فهد ظاهرة التأجيل؟ 193

مجلة "التضامن". لندن - 29 أيلول (سبتمبر) 1984

ملاحظات حول القمة العربية التي لا تنعقد، وتساؤل حول ما إذا كان الملك فهد بن عبد العزيز سيُنهي ظاهرة التأجيل

خطوة الملك حسين..... 194

مجلة "التضامن". لندن - 6 تشرين الأول (أكتوبر) 1984

عندما إخترق الملك حسين حالة الجمود العربي في شأن عودة مصر إلى مكانها أو مكانتها

القمة الطارئة والقمة الأصلية 196

مجلة "التضامن". لندن - 13 تشرين الأول (أكتوبر) 1984

حســنات قمة لم تنعقد كان دعا إليها الملك الحســن الثاني من أجْل البحث في الخطوة الأردنية والقاضــية بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر

صلوات إستسقاء لقمة الرياض 197

مجلة "التضامن". لندن - 20 تشرين الأول (أكتوبر) 1984

كيف أنه بســبب إنحباس أصــاب القمة العربية المقرر إنعقادها في الرياض على نحو إنحباس المطر، بات ضــرورياً إقامة صلاة إستسقاء لكي تنعقد القمة، مثل صلاة الإستسقاء التي يؤديها المسلمون من أجْل أن يهطل المطر ويبتعد العطش عن الأرض والبشر

المجلس الوطني الفلسطيني ذلك البرلمان التائه 199

مجلة "التضامن". لندن - 27 تشرين الأول (أكتوبر) 1984

نظرة على المجلس الوطني الفلسطيني (برلمان الفلسطينيين) الذي لا تجد القيادة الفلسطينية عاصمة عربية تستضيفه

الدول الكبرى والدولة الأكبر..... 200

مجلة "التضامن". لندن - 3 تشرين الثاني (نوفمبر) 1984

لماذا تبدو الولايات المتحدة بالنسبة إلى العرب وإلى الدول الكبرى أنها الدولة الأكبر: ما هي حيثيات هذه النظرة؟

الكربلائي الذي يترأس برلمان العراق 202

مجلة "التضامن". لندن - 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 1984

حول إنتخاب إبن مدينة كربلاء الدكتور سعدون حمادي رئيساً للمجلس الوطني العراقي، أي برلمان العراق

الولادة الثانية أو... النهاية؟..... 203

مجلة "التضامن". لندن - 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 1984

نظرة على مجابهة بين الشرعية الفلسطينية والأقلية الفلسطينية كان سيراق فيها دم كثير لولا المسعى الحميد الذي قام به الملك فهد بن عبد العزيز والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد خلال إجتماعهما في المدينة المنورة

مفتاح الحلول..... 204

مجلة "التضامن". لندن - 24 تشرين الثاني (نوفمبر) 1984

كيف هو مفتاح الحل للحرب بين العراق وإيران وذلك في ضوء زيارة وزير الخارجية العراقية طارق عزيز إلى واشنطن

تشرين الأبيض 206

مجلة "التضامن". لندن - 1 كانون الأول (ديسمبر) 1984

حول مؤتمر فلسطيني سبق أن جرى عقْده قد يثمر نتائج تبدد أجواء "أيلول الأسود" أحد مآسي النضال الفلسطيني

ربيع العلاقات الصعبة..... 208

مجلة "التضامن". لندن - 8 كانون الأول (ديسمبر) 1984

رؤية لحقبة من الإنفراجات سادت المنطقة العربية بعد لقاء متميز في واشنطن بين الرئيس ريغان وطارق عزيز، وآخر في لندن على التميز نفسه بين السفير السعودي ناصر المنقور والسفير السوفياتي ألكسندر بوبوف

المظلومون... ظالمون 211

مجلة "التضامن". لندن - 15 كانون الأول (ديسمبر) 1984

خمس حقائق حول عملية خطْف طائرة ركاب كويتية قام بها أشخاص يعتبرون أنفسهم مظلومين لكنهم بعملهم هذا ظهروا أنهم ظالمون

مأزق القمة 212

مجلة "التضامن". لندن - 22 كانون الأول (ديسمبر) 1984

عندما دخلت القمة العربية المقرر عقدها في الرياض في مأزق وبات من الضروري السعي إيجاد مخرج لذلك

الملك فهد والقمة: تساؤلات 213

مجلة "التضامن". لندن - 29 كانون الأول (ديسمبر) 1984

تساؤلات وإفتراضات حول القمة العسيرة الإنعقاد، من بينها تساؤل حول ما إذا كانت ستبقى أمراً عالقاً أم أن الملك فهد يمكن في لحظة يأس أوصلوه إليها أن يتنازل عنها لمَن يريدها

الأمل المؤجل 219

مجلة "التضامن". لندن - 5 كانون الثاني (يناير) 1985

إنقضـــى العام 1984 ولم تنعقد القمة العربية التي كان تقرر عقدها في الرياض. وتبعاً لذلك بات الأمل مؤجلاً إلى العام 1985 لعل وعسى

يهود أثيوبيا يستوطنون فلسطين... وقادة المقاومة يواصلون الخلاف 220

مجلة "التضامن". لندن - 12 كانون الثاني (يناير) 1985

حول اليهود الفالاشا الذين وصلوا إلى فلسطين المحتلة بمساندة الأمم المتحدة التي يعوَّل عليها من أجْل أن تعيد للفلسطينيين حقهم، أو بعض حقهم

العرب وأميركا: الوقت مثالي والفرصة أخيرة 222

مجلة "التضامن". لندن - 19 كانون الثاني (يناير) 1985

فرصة مناسِبة لحل أزمة الشرق الأوسط إذا كانت الإدارة الأميركية جادة بالفعل من أجْل إيجاد الحل. ومن خلال خمس نقاط يمكن الإقرار بأن الفرصة مناسبة بالفعل. فما هي هذه النقاط؟

العرب وريغان... والحل العادل..... 224

مجلة "التضامن". لندن - 26 كانون الثاني (يناير) 1985

كيف كانت أحوال العرب في غاية السوء مع بدء ولاية جديدة للرئيس رونالد ريغان... وما هي الآمال المعقودة عليه؟

ماذا لو إصطحب الملك فهد الشيخ السائح معه إلى واشنطن؟ 226

مجلة "التضامن". لندن - 2 شباط (فبراير) 1985

حول زيارة رسمية للملك فهد إلى الولايات المتحدة تأجلت كثيراً. وتساؤل خلاصته: ما الذي يمنع أن يصطحب الملك معه رئيس البرلمان الفلسطيني الشيخ عبد الحميد السائح؟

تنبيه الحلفاء وإحتجاج على الوسطاء وتسخين لزيارات الأصدقاء..... 228

مجلة "التضامن". لندن - 9 شباط (فبراير) 1985

تسخين مفاجئ في المواجهة الدائرة بين العراق وإيران له عدة أهداف... فما هي هذه الأهداف؟

دور مطلوب من القذَّافي 229

مجلة "التضامن". لندن - 16 شباط (فبراير) 1985

كيف ينهي العقيد معمَّر القذَّافي أزمة بينه وبين بريطانيا ولا ينهي أزمات عالقة مع دول أُخرى بينها مصـــر والسودان والعراق؟

قراءة في البيان السعودي - الأميركي 231

مجلة "التضامن". لندن - 23 شباط (فبراير) 1985

كلام على قدْر كبير من الأهمية سـمعتْه الإدارة الأميركية من الملك فهد بن عبد العزيز، وظهر مضـمونه في بعض فقرات البيان المشترَك عن زيارة العاهل السعودي إلى الولايات المتحدة...

من العقدة السورية إلى التعقيد السوفياتي..... 234

مجلة "التضامن". لندن - 2 آذار (مارس) 1985

في الوقت الذي كان الملك فهد يتحادث مع الرئيس ريغان، كان سفيره في واشنطن الأمير بندر بن سلطان يُجري محادثات في دمشق مع الرئيس حافظ الأسد، وكان سفيره في لندن الشيخ ناصر المنقور يستقبل في منزله السفير السوفياتي ويناقش معه ظروف زيارة الملك إلى الولايات المتحدة وقضايا كثيرة تتصل بهذه الزيارة... فما هو الغرض من ذلك؟

الفيتو الأميركي والفيتو السوري..... 236

مجلة "التضامن". لندن - 9 آذار (مارس) 1985

مقارنة بين الفيتو الذي تستعمله أميركا ويشكو منه العرب في إستمرار وبين الفيتو العربي الذي بات معروفاً بـ "الفيتو السوري"

قراءة في مفاجأة الصحوة القومية..... 237

مجلة "التضامن". لندن - 16 آذار (مارس) 1985

تأملات في إحدى جولات الصراع في السودان بين "الإخوان المسلمين" ونظام الرئيس جعفر نميري

بشائر الحسم بعد "حرب الأيام السبعة"..... 239

مجلة "التضامن". لندن - 23 آذار (مارس) 1985

قراءة في ما يمكن أن ينتهي إليه الوضع في المنطقة عموماً بعد جولة قتال بين العراق وإيران دامت سبعة أيام

الفرص الضائعة..... 241

مجلة "التضامن". لندن - 30 آذار (مارس) 1985

حول فرص كثيرة ضاعت على الحل الفلسطيني. متى، وكيف؟

"الإخوان" يكرّرون غلطة "الرفاق"..... 243

مجلة "التضامن". لندن - 6 نيسان (أبريل) 1985

مقارنة بين ما فعله الإخوان المسلمون في السودان عندما إرتكبوا عمداً أو سهواً غلطة الشيوعيين من قبْل

نميري يترجل والسودان لا يكبو..... 245

مجلة "التضامن". لندن - 13 نيسان (أبريل) 1985

قراءة في نهاية حقبة حلوة – مرة من الحُكْم في السودان تولاها الرئيس جعفر نميري مصحوباً بنخبة من الضباط والمدنيين

الجامعة الناضجة والمنظمة الصبية..... 247

مجلة "التضامن". لندن - 20 نيسان (أبريل) 1985

رؤية حول الجامعة العربية في الذكرى الأربعين لتأسيسها وحول منظمة التحرير الفلسطينية بعد ست عشرة سنة على إنشائها

لكي لا تحدث "براءة الذمة"..... 248

مجلة "التضامن". لندن - 27 نيسان (أبريل) 1985

نظرة على المواجهات التي قامت بها ميليشيات لبنانية داخل مخيمات فلسطينية وكيف أن مذبحة مخيم صبرا وشاتيلا بدت وكأنها "براءة ذمة" لمذبحة دير ياسين

ثلاثون عدم الإنحياز..... 249

مجلة "التضامن". لندن - 4 أيار (مايو) 1985

وجهة نظر في حركة عدم الإنحياز لمناسبة الذكرى الثلاثين لإنشائها، وهل إنها حققت لدول العالم الثالث ما تتطلع إليه وتتمناه كل دولة

رؤية خليجية لمصير المنطقة 251

مجلة "التضامن". لندن - 11 أيار (مايو) 1985

صورة قاتمة للأزمة اللبنانية رسمتْها عام 1985 مصادر خليجية، ومخارج طرحتْها هذه المصـــادر للأزمة بعدما دخلت سنتها العاشرة من بينها إعتماد الفيدرالية على الطريقة الأميركية

هل تبدأ مصالحات العصر من الخرطوم؟ 253

مجلة "التضامن". لندن - 18 أيار (مايو) 1985

بســبب تفاقم الخلافات العربية بدت هنالك ضــرورة قصــوى لعقد قمة في الخرطوم عام 1985 تتم خلالها المصــالحات بين المتخاصمين وتنطلق في ذلك من روحية قمة 1967 الشهيرة

متى الضفة الغربية والجولان؟ 255

مجلة "التضامن". لندن - 25 أيار (مايو) 1985

حول العمليات البطولية لرجال المقاومة اللبنانية ولصــباياها ومنهم بلال فحص وســناء محيدلي ولولا عبود ووفاء نور الدين ووجدي الصايغ، وتساؤل عما إذا كانت ستحدُث بطولات مماثلة في الضفة الغربية والجولان

حرب المظلومين والمحرومين 256

مجلة "التضامن". لندن - 1 حزيران (يونيو) 1985

عندما تحوَّل المحرومون والمظلومون والمســتضــعَفون (بفتح العين) بتصــديهم للمخيمات الفلســطينية في لبنان إلى حارمين وظالمين ومستضعفين (بكسر العين) مسجلين بذلك بطولات في غير مكانها وغير زمانها

ثمن المرونة 258

مجلة "التضامن". لندن - 1 حزيران (يونيو) 1985

نظرة على محاولة الإغتيال التي تعرّض لها الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت يوم السبت 25 أيار/مايو 1985 وجاءت بمثابة ثمن للمرونة السياسية التي إعتمدتْها الكويت

براءة من العرب لتقصير مجلس الأمن 259

مجلة "التضامن". لندن - 8 حزيران (يونيو) 1985

عندما لم تحدُث معالجة من جانب الدول العربية لحرب المخيمات في لبنان، وبدا الأمر وكما لو أنه تبرئة لمجلس الأمن الدولي من التقصير التاريخي والدائم له في حق العرب وقضاياهم العادلة

إمهال أم إهمال 260

مجلة "التضامن". لندن - 15 حزيران (يونيو) 1985

نظرة على إجتماع طارئ لمجلس الجامعة العربية للنظر في أمر حرب المخيمات في لبنـــــان من دون أن يحســـم مكتفياً بالإمهال لتغطية الإهمال

العد العكسي للقمة الطارئة 26262

مجلة "التضامن". لندن - 22 حزيران (يونيو) 1985

نظرة في شأن قمة عربية طارئة يتجاذب التحضير لها نوعٌ من القلق نتيجة بعض المواقف غير المحسومة من جانب بعض الدول

هل تكون فرصة ضائعة؟..... 263

مجلة "التضامن". لندن - 29 حزيران (يونيو) 1985

حول القطيعة العراقية – الليبية وملاحظات في شأن زيارة مكاشفة ومصارحة قام بها وزير الخارجية الليبية علي التريكي إلى بغداد

فرصة ضائعة... ولكن 265

مجلة "التضامن". لندن - 6 تموز (يوليو) 1985

مِن عرْض ليـــــبي على العراق لخطوة وحدوية إلى تحالف إســتراتيجي بين ليبيا وإيران لضــرب العراق. ماذا إذاً فعل وزير الخارجية الليبية الدكتور علي التريكي عندما زار بغداد...

عملية الطائرة الأميركية: قراءة في السلبيات والإيجابيات 267

مجلة "التضامن". لندن - 13 تموز (يوليو) 1985

نظرة على تداعيات عملية خطْف طائرة أميركية إلى مطار بيروت في غياب تام للشـــرعية في لبنان وكيف أن الخاطفين تصرَّفوا تبعاً لذلك على أن مطار بيروت هو مطارهم...

الخليج في مواجهة الإختيار الأصعب 271

مجلة "التضامن". لندن - 20 تموز (يوليو) 1985

بعد العملية التخريبية التي حدثت في الكويت ليلة الخميس 11 تموز/يوليو 1985 هل باتت هيبة مجلس التعاون الخليجي على المحك؟

سوريا في لبنان: إستفادة من دروس التدخلات والمداخلات.. أو الإستقلال الثاني 272

مجلة "التضامن". لندن - 27 تموز (يوليو) 1985

رؤية لــما هي عليه صورة الموقف بين لبنان وسوريا وهل ستكون هنالك إستفادة من دروس الماضي غير البعيد وقراءة جيدة في التاريخ العربي الحديث للتدخلات والمداخلات

الكلمة... للأغلبية 274

مجلة "التضامن". لندن - 3 آب (أغسطس) 1985

عندما أعلن الملك الحسن الثاني فجأة أن قمة عربية طارئة ستنعقد في بلاده وكان بذلك يشير إلى أن الكلمة هي للأغلبية...

قمة الأغلبية: الفلسطينيون الأكثر شطارة من اللبنانيين..... 276

مجلة "التضامن". لندن - 10 آب (أغسطس) 1985

على رغم التناقضات الفلسطينية، إلاّ أن الشرعية الفلسطينية كانت أكثر شطارة من اللبنانيين بمشاركتها في قمة الأغلبية...

هل تتجاوب سوريا؟..... 277

مجلة "التضامن". لندن - 17 آب (أغسطس) 1985

حول موقف سوفياتي تبلغتْه المملكة العربية السعودية عشية إنعقاد القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء. وتساؤل عما إذا كانت سوريا ستعيد النظر في مقاطعتها للقمة وتشارك كما تريد الأغلبية العربية وتتمنى

ضربة في الوقت المناسب للعناد غير المبرَّر... وللمترددين في الحسم..... 279

مجلة "التضامن". لندن - 24 آب (أغسطس) 1985

حول ضربة نفذَّها الطيران العراقي ضد موقع إيراني بالغ الأهمية ومن شأن الضربة تسريع محاولات الحسْم

هل يبادر الحسن الثاني؟..... 280

مجلة "التضامن". لندن - 31 آب (أغسطس) 1985

تســاؤل في شــأن مصــالحة بين الرئيس الحبيب بورقيبة والعقيد معمَّر القذَّافي ليس مَن في قدرته على تحقيقها ســوى الملك الحسن الثاني...

دقة في التشخيص وتردد في العلاج 281

مجلة "التضامن". لندن - 14 أيلول (سبتمبر) 1985

عندما بدا أن الوضع العربي بالغ السوء وعلى درجة من الخطورة، وأن التشخيص له من جانب أهل القرار متشابه ولا يبقى إزاء ذلك سوى العلاج

... وإنطباعات كُتِبت في لندن على هامش اللقاء في طرابلس مع القذّافي المثير للجدل 283

مجلة "التضامن". لندن - 14 أيلول (سبتمبر) 1985

تتمة إنطباعات وتأملات في لقاء جرى مع العقيد معمر القذافي وحفلت الإجابات القذافية فيه بما هو مثير

جهود الأمير عبد الله وحسابات الحُكْم السوري 286

مجلة "التضامن". لندن - 21 أيلول (سبتمبر) 1985

كلام في شأن الأزمة اللبنانية والوضع العربي العام يمكن أن يقوله وليّ العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز دون غيره لصديقه الرئيس حافظ الأسد وذلك بسبب خصوصية العلاقة بينهما

المرونة العربية: ورطة أم إتفاق؟..... 288

مجلة "التضامن". لندن - 28 أيلول (سبتمبر) 1985

نماذج من ممارسات سياسية عربية تطرح تساؤلاً خلاصته هل أن المرونة العربية ورطة أم إتفاق

العلاقات العُمانية السوفياتية: المهم والأهم 289

مجلة "التضامن". لندن - 5 تشرين الأول (أكتوبر) 1985

حول العلاقات الدبلوماسية التي قرر العُمانيون فجأة إقامتها مع الإتحاد السوفياتي وأهمية الخطوة على الصعيد الخليجي

ما قبل الصفقة وما بعدها «النمرود» بعد «التورنادو» لمنافسة «الاواكس»..... 291

مجلة "التضامن". لندن - 5 تشرين الأول (أكتوبر) 1985

كيف هي الأحوال ما قبل وما بعد الصفقة البالغة الأهمية التي عقدتها السعودية وشملت طائرات من النوع المتقدم

الشظايا أصابت الجميع..... 292

مجلة "التضامن". لندن - 12 تشرين الأول (أكتوبر) 1985

نظرة على ما أحدثته في النفوس العربية بنوعيها الرافض والمسالم، الغارة الإسرائيلية ضد المواقع الفلسطينية في تونس يوم الأول من أكتوبر 1985...

ثمن باهظ جداً لعملية غير مفهومة أبداً..... 293

مجلة "التضامن". لندن - 19 تشرين الأول (أكتوبر) 1985

حول عملية قرصنة تعرضت لها طائرة ركاب مدنية مصرية وكانت لهذه العملية سيئات وحسنات في الوقت نفسه

فرص ضاعت على العرب وعلى أميركا 295

مجلة "التضامن". لندن - 26 تشرين الأول (أكتوبر) 1985

كانت مناسبة الإحتفالات بالذكرى الأربعين لتأسيس منظمة الأمم المتحدة المناسبة البالغة الأهمية لتحقيق لقاءات، ولكن هذه الفرصة ضاعت على العرب وعلى الولايات المتحدة

أين ستستقر القيادة الفلسطينية بعد تونس؟..... 297

مجلة "التضامن". لندن - 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1985

بعد الغارة الإسرائيلية على المواقع الفلسطينية في تونس تساءل كثيرون عن البلد الذي ستستقر فيه منظمة التحرير وهل يكون السودان أم العراق... أم أي بلد؟

صدَّام حسين وإيران والقمة الخليجية الأُولى على ضفاف هرمز 300

مجلة "التضامن". لندن - 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 1985

عندما عقد قادة مجلس التعاون الخليجي القمة الأُولى لهم في عُمان، أي على ضفاف مضيق هرمز كان هنالك تساؤل بالغ الأهمية وهو: ماذا لو شارك الرئيس صدَّام حسين في هذه القمة ودعيت إيران إلى حضورها...

قراءة في إعلان أبو عمار 301

مجلة "التضامن". لندن - 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 1985

نظرة على براعة الرئيس ياسر عرفات في ممارسة اللعبة السياسية، من خلال إطلاق "إعلان القاهرة" الذي يشجب فيه الإرهاب...

هل نطلب المصالحة العربية على أرض جنيف؟ 303

مجلة "التضامن". لندن - 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 1985

مقارنة بين الدقة التي تم بها لقاء القمة بين الرئيسيْن ريغان وغورباتشوف في جنيف، بينما يحالف التعثر إجتماعات المصالحة العربية

مَن سيدفع الثمن؟ 304

مجلة "التضامن". لندن - 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 1985

ما الذي جعل الرئيس مبارك يقول في تصريحات لوكالة الأنباء الكويتية، "إن من يطالبني بإلغاء اتفاقية كامب ديفيد يريد ذبح الشعب المصري، وأنا لن أسمح لمخلوق بذبح هذا الشعب العريق"؟

إنطباعات وملاحظات حول تونس التي نتمنى أن تبقى خضراء... خضراء 305

مجلة "التضامن". لندن - 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 1985

إنطباعات حول زيارة إلى تونس الخضراء قام بها ناشر التضامن ورئيس تحريرها وشملت جلسة حوار معمّق مع الرئيس محمد مزالي

إنطباعات عن جامعة مؤقتة في زمن الخلافات الدائمة 307

مجلة "التضامن". لندن - 7 كانون الأول (ديسمبر) 1985

حول الوضع في الجامعة العربية التي إرتأت أكثرية الدول الأعضاء نقل مقر أمانتها العامة مؤقتاً إلى تونس تأديباً لمصر الساداتية على سلامها مع "إسرائيل"

"بروفة" ناجحة للوفاق العراقي - السوري 310

مجلة "التضامن". لندن - 7 كانون الأول (ديسمبر) 1985

حول مباراة في كرة القدم جرت في مدينة الطائف بين منتخب العراق ومنتخب سوريا وبرعاية الأمير فيصل بن فهد عبد العزيز وبدت كما لو أنها "بروفة" لمصالحة الشقيقيْن اللذين يتبادلان أشد أنواع العداوة قساوة

حول زيارة ولايتي إلى الرياض 312

مجلة "التضامن". لندن - 7 كانون الأول (ديسمبر) 1985

قراءة في زيارة قام بها إلى الرياض وزير الخارجية الإيرانية علي أكبر ولايتي وأثار مجيئه الكثير من التكهنات والإفتراضات

الأهم من إنتقال المنظمة من تونس 313

مجلة "التضامن". لندن - 21 كانون الأول (ديسمبر) 1985

تساؤل حول ما هو الأهم من انتقال مقر منظمة التحرير الفلسطينية من تونس

وقفة مع صديق... أم زيارة حسم؟ 314

مجلة "التضامن". لندن - 28 كانون الأول (ديسمبر) 1985

عندما بدأت العلاقات تتطور بين العراق والولايات المتحدة قام الرئيس صـــــدام حسين بزيارة إلى موسكو بدت متأرجحة بين كونها زيارة حسم أو وقفة مع صديق

لغز حتى إشعار آخر 316

مجلة "التضامن". لندن - 28 كانون الأول (ديسمبر) 1985

الود السـوري – الأردني المسـتجد والغزل الإيراني – الخليجي المسـتجد أيضـاً هو الآخر. هل إنهما كانا من الأسـباب التي دفعت بالرئيس صدَّام حسين إلى زيارة موسكو؟

هل تكون سنة إزالة سوء الفهم والساتر الترابي والحاجز النفسي؟..... 321

مجلة "التضامن". لندن - 4 كانون الثاني (يناير) 1986

تساؤل حول ما إذا كانت سنة 1986 ستكون سنة الوفاق العربي فيلتقي الرئيسان حسني مبارك ومعمر القذافي، وتزيل سورياة الساتر الترابي بينها وبين العراق وتتفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية...

سليمان خاطر... "إنتحروه" أم إنتحر؟..... 322

مجلة "التضامن". لندن - 11 كانون الثاني (يناير) 1986

ملاحظات حول المجند المصري المثقف سليمان خاطر الذي عثروا عليه مشنوقاً وهو في سجن عسكري، وتساؤل حول ما إذا كان إنتحر أم انتحروه

الفرصة المثالية للإستدارة..... 324

مجلة "التضامن". لندن - 18 كانون الثاني (يناير) 1986

فرصة أمام "جبهة الصمود والتصدي" وأمام العقيد معمر القذافي بالذات من أجْل إستدارة بعد سبع عشرة سنة من الحكم...

سليمان خاطر... الشهيد المظلوم لغة الوجدان و... لغة العقل 326

مجلة "التضامن". لندن - 18 كانون الثاني (يناير) 1986

حول حالة الإسترخاء التي تسود صفوف أكثرية المصريين في نظرتهم إلى حادثة إنتحار المجند المصري المثقف سليمان خاطر، وهل أن هذا الإسترخاء موقت وسيعقبه نهوض أم أن مصر نائمة مع أهل الكهف أو إلى حد ما مثلهم...

الخط المعتدل... أو جبهة جديدة لتجفيف الثروة العربية..... 327

مجلة "التضامن". لندن - 25 كانون الثاني (يناير) 1986

رؤية بصـــيغة التمنيات بأن ينتصـــر الخط المعتدل في اليمن الجنوبية وتســـلم منطقة الخليج من مؤامرة دولية هدفها تجفيف بحيرة الثروة العربية

من أسبانيا إلى سلمان بن عبد العزيز 330

مجلة "التضامن". لندن - 25 كانون الثاني (يناير) 1986

حول الخطوة التي أقدمت عليها الحكومة الإشتراكية في إسبانيا التي يرأسها فيليب غونزالس، وقضت بالإعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها من دون مراعاة المملكة العربية السعودية بشخص الأمير سلمان بن عبد العزيز الذي له الكثير على ماربيا مقره الصيفي

التعامل العربي الخجول مع حرب اليمن المخجلة 332

مجلة "التضامن". لندن - 1 شباط (فبراير) 1986

نظرة على التعامل العربي الخجول مع الإقتتال في اليمن الجنوبية والذي هو بمثابة حرب لا جدال في أنها مخجلة

إنجد أخاك في اليمن العربي 334

مجلة "التضامن". لندن - 8 شباط (فبراير) 1986

حول رسالة من يمني يأمل فيها حملة من "التضامن" لنجدة الوضع في اليمن وعلى نحو حملتها في شأن وضع مشابه في السودان

هل ينسحب الزاهدان؟..... 335

مجلة "التضامن". لندن - 8 شباط (فبراير) 1986

الزاهدان هما: الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب والدكتور الجزولي دفع الله رمزا مرحلة الحُكْم الإنتقالية لمدة سنة بعد الإنتفاضة السودانية على نظام الرئيس جعفر نميري. والسؤال هو: هل يفي الاثنان بتعهدهما أم يبقيا في الحُكْم؟

الحد الأدنى المطلوب رداً على مغامرة إيرانية 339

مجلة "التضامن". لندن - 15 شباط (فبراير) 1986

مكالمات هاتفية كان العرب يتوقعون من الرئيس حافظ الأسد أن يجريها بعد إحتلال قوات إيرانية لجزيرة "أم الرصاص" العراقية

بعدما إشتعل "شط الغضب" الآن أصبحت "حرب الخليج" 340

مجلة "التضامن". لندن - 22 شباط (فبراير) 1986

عندما شعر الخليجيون للمرة الأُولى منذ أن بدأت الحرب بين العراق وإيران أن هذه الحرب أصبحت "حرب الخليج"

تصحيح المدنيين أو حُكْم العسكريين..... 341

مجلة "التضامن". لندن - 1 آذار (مارس) 1986

حول الانفجار المؤجل الذي حدث في القاهرة يوم الثلاثاء 25 شباط/فبراير 1986 وشمل إحراق فنادق وكازينوهات وكان من حسن حظ مصر أن الإنفجار هذا حدث بينما الذي يحكم هو الرئيس حسني مبارك

بيانات تدعو إلى الإرتياح 342

مجلة "التضامن". لندن - 8 آذار (مارس) 1986

نظرة على بيان أصدره وزراء خارجية مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجاء يدعو إلى الإرتياح لأنهم قرروا التعامل مع الحرب العراقية – الإيرانية على أنها تخصهم وليست مجرد حرب قريبة منهم

في إنتظار الولادة العسيرة لموقف عربي جديد 344

مجلة "التضامن". لندن - 15 آذار (مارس) 1986

حول موقف عربي جديد طال الإنتظار لولادته في أعقاب ثغرة "الفاو" ووقوف العراق دون غيره من الدول الصديقة مع مصر بعد محنة تمرد عناصر من قوات الأمن المركزي وإحراقهم فنادق وكازينوهات في القاهرة ونهب محتويات ثلاجاتها

الإزدهار المتوعك... يرقد في "مستشفى الملك فهد التخصصي" 347

مجلة "التضامن". لندن - 22 آذار (مارس) 1986

عندما أعلن أهل الحُكْم في المملكة العربية السعودية للمرة الأُولى عن الإستمرار في العمل بالميزانية بدل أن يصدروا ميزانية جديدة وبذلك بدا الإزدهار السعودي متوعّكاً ويرقد في "مستشفى الملك فهد التخصصي" بمعنى أن هنالك حلاً لهذا التوعك

مجلس أمن عربي يفرض العقوبات..... 349

مجلة "التضامن". لندن - 29 آذار (مارس) 1986

لكي يتعزز شأن الجامعة العربية ويستقيم العمل العربي المشترك لا بد من "مجلس أمن قومي عربي" يكون مثل مجلس الأمن الدولي إنما من دون حق الفيتو لأحد

مصادر المتاعب في حياة المواطن العربي..... 351

مجلة "التضامن". لندن - 5 نيسان (أبريل) 1986

في قراءة لقرارات دورة عادية لمجلس الجامعة العربية يكتشف المرء مصادر المتاعب في حياة المواطن العربي

التطمين الذي يخيف..... 353

مجلة "التضامن". لندن - 12 نيسان (أبريل) 1986

تطمين في شأن الحرب العراقية– الإيرانية وكذلك القضية الفلسطينية لم يصدر كما المأمول من الرئيس بوش عندما زار الرياض

وداعاً أيها الحُكْم 355

مجلة "التضامن". لندن - 12 نيسان (أبريل) 1986

عندما سلّم الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب ومَن معه الحكم إلى الأحزاب فإنه أرسى تقليداً جديداً في العالم العربي وهو الزهد في الحكم. ولكن ما الذي كان يجب أن يفعله الإنتقاليون ولم يفعلوه؟

هل يقرر القذَّافي أن يصبح رجل دولة وهل ينسى ريغان أنه ممثل أفلام الكاوبوي؟..... 356

مجلة "التضامن". لندن - 19 نيسان (أبريل) 1986

حول العدوان الأميركي على ليبيا الذي أمر به الرئيس رونالد ريغان الذي لا ينسى أنه لم يعد ممثل أفلام الكاوبوي

الصلح العربي على يد الأجانب!..... 357

مجلة "التضامن". لندن - 26 نيسان (أبريل) 1986

تساؤل حول إستحالة تحقيق مصالحة بين دولتيْن عربيتيْن على يد شقيق عربي وإنجاز المصالحة على يديْ صديق أجنبي...

هل هذا طبيعي؟..... 358

مجلة "التضامن". لندن - 3 أيار (مايو) 1986

أحوال القمة العربية من لحظة الدعوة إليها إلى اللحظة الأخيرة

شهادة "شاهد على الحقيقة"..... 360

مجلة "التضامن". لندن - 10 أيار (مايو) 1986

رؤية لشهادة في أحوال الأمة يتوقع المواطن العربي أن يدلي بها الشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة العربية والشاهد على حقائق الوضع

لماذا إبعاد الجامعة العربية عن الخلاف بين قطر والبحريْن؟ 361

مجلة "التضامن". لندن - 17 أيار (مايو) 1986

حول الخلاف بين دولتيْ قطر والبحريْن وعدم وجود دور للجامعة العربية في حل الخلاف

مجلس رأي يساعد مبارك 362

مجلة "التضامن". لندن - 24 أيار (مايو) 1986

وجهة نظر في شأن إستعانة الرئيس حسني مبارك بمجلس يبدي أعضاؤه الرأي بغرض المساعدة على صياغة القرار

الأقربون أولى بالإستثمار... يا شيخ سعد 363

مجلة "التضامن". لندن - 31 أيار (مايو) 1986

تمنيات على وليّ عهد الكويت الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح بأن يشمل الإستثمار الكويتي الدول الشقيقة مثل السودان

من وعد بلفور إلى وعد تاتشر 365

مجلة "التضامن". لندن - 7 حزيران (يونيو) 1986

زيارة إلى إسرائيل قامت بها رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر. وبدل أن تذهب كطرف محايد فإنها ذهبت كصديق لإسرائيل

يجوز أو لا يجوز؟..... 366

مجلة "التضامن". لندن - 14 حزيران (يونيو) 1986

تسجيل موقف ضد بريطانيا لا بد منه يقوم به الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي أو الأمير سلمان بن عبد العزيز

التطبيع الممكن 367

مجلة "التضامن". لندن - 21 حزيران (يونيو) 1986

حول وساطة يقوم بها الملك حسين بين العراق وسوريا ووساطة أُخرى يقوم بها السودان بين مصر وليبيا. وبدت الوساطتان أكثر المحاولات جدية في مجال التوسط، ولكن

حول كلمة الملك فهد إلى اللبنانيين: لكلمة الملك بقية... فهل ستقال للحُكْم السوري؟..... 369

مجلة "التضامن". لندن - 21 حزيران (يونيو) 1986

قراءة في كلمة كثيرة الود من جانب الملك فهد للبنانيين وتساؤل عما إذا كان الرئيس حافظ الأسد سيتأمل مضونها ويعمل به

الجهاد الأفغاني والجهاد الفلسطيني..... 371

مجلة "التضامن". لندن - 28 حزيران (يونيو) 1986

حول حفلة إستقبال في مقر السفارة السعودية في واشنطن أقامها الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز سفير المملكة لدى الولايات المتحدة تكريماً لأربعة من زعماء المجاهدين الأفغان وحضـــرها أركان الخارجية الأميركية بدءاً من الوزير جورج شولتز، بينما رفضت الولايات المتحدة منْح ياسر عرفات رمز المجاهدين الفلسطينيين تأشيرة دخول لحضور دورة الجمعية العمومية للأمم المتحدة

دورة المكسيك قضية عربية... لماذا؟ 372

مجلة "التضامن". لندن - 5 تموز (يوليو) 1986

نظرة على الحماسة العربية المنقطعة النظير لمباريات كأس العالم لكرة القدم وإلى درجة أن دورة المكسيك عام 1986 بدت كما لو أنها "قضية عربية"

حالتان عالقتان في الكويت والسودان 373

مجلة "التضامن". لندن - 12 تموز (يوليو) 1986

الحالتان هما: مسألة القوانين الإسلامية في السودان، والحياة البرلمانية الفضفاضة في الكويت

معاني هدية القمح..... 375

مجلة "التضامن". لندن - 19 تموز (يوليو) 1986

هدية قمح من إنتاج الأرض السعودية بعث بها الملك فهد بن عبد العزيز إلى مصر وكان لها أكثر من معنى

الإرث المُحرَّم في تونس 376

مجلة "التضامن". لندن - 19 تموز (يوليو) 1986

تساؤلات حول تغييب محمد مزالي رئيس وزراء تونس عن موقع المسؤولية السياسية، ولماذا إرتأى الرئيس الحبيب بورقيبة ذلك

الإنتخاب اليومي للقيادة التاريخية..... 381

مجلة "التضامن". لندن - 26 تموز (يوليو) 1986

حول الحيثيات التي جعلت المؤتمر القطري لحزب البعث في العراق يجدد القيادة الحزبية للرئيس صدَّام حسين

إنتظروها من الحسين فجاءت من الحسن 382

مجلة "التضامن". لندن - 26 تموز (يوليو) 1986

حول مفاجآت مغربية بدت كما لو أنها مؤشر إلى حل دولي أو كامب ديفيد آخر وتمثَّلت بزيارة رئيس وزراء إسرائيل شيمون بيريز إلى المغرب ولقائه الملك الحسن الثاني

"فتوى" فلسطينية تحسم النقاش 385

مجلة "التضامن". لندن - 2 آب (أغسطس) 1986

الفتوى التي نعنيها هي التي تجيز للقادة العرب أو لا تجيز لهم التعاطي بشكل إفرادي مع إسرائيل على نحو ما فعل الحسن الثاني بإستقباله بيريز في المغرب

على هامش "الرياض بين الأمس واليوم" في لندن: لماذا لا تسافر الرياض شرقاً؟ 386

مجلة "التضامن". لندن - 2 آب (أغسطس) 1986

تساؤل من جانب ناشر "التضامن" ورئيس تحريرها عما إذا كان "معرض الرياض بين الأمس واليوم" سيقام في موسكو بعد لندن

ما أتعس حال العرب وأسعد حال الأفارقة..... 388

مجلة "التضامن". لندن - 9 آب (أغسطس) 1986

سعد حال الأفارقة ناشئ عن أن القمة الافريقية تنعقد في يومها المحدد. وتعاسة حال العرب أن قادتهم يتفقون على القمة وعلى يوم الإنعقاد ولكنها لا تنعقد على رغم الضرورة القصوى للإنعقاد

الإهتمامات القومية بعد زوال الهموم النفطية 389

مجلة "التضامن". لندن - 16 آب (أغسطس) 1986

عندما تنعكس هموم أهل النفط العربي على الحكومات فتتراجع الإهتمامات القومية في إنتظار إنحسار تلك الهموم...

"نقطة نظام" يا صاحب الجلالة 390

مجلة "التضامن". لندن - 23 آب (أغسطس) 1986

قراءة في زيارة شيمون بيريز (المستهجَنة لأنها تمت عام 1986) للمغرب ونص رسالة بعث بها الملك الحسن الثاني إلى الملوك والرؤساء العرب في شأن تلك الزيارة

لماذا لا تتوسط دول الحياد الأوروبي؟ 395

مجلة "التضامن". لندن - 23 آب (أغسطس) 1986

تساؤل حول عدم مبادرة للتوسط بين العراق وإيران تقوم بها دول الحياد في أوروبا وهي سويسرا والنمسا وفنلندا والسويد...

لطمة أُخرى على الوجه العربي 396

مجلة "التضامن". لندن - 30 آب (أغسطس) 1986

تصريحات لصديق العرب جاك شيراك عام 1986 نسبها إليه صحافي إسرائيلي وإستقبلها العرب بالإستهجان لأنها بدت بمثابة لطمة على الخد العربي

حفيد المهدي يواجه"آيات" الرفض..... 398

مجلة "التضامن". لندن - 30 آب (أغسطس) 1986

حول ما يمكن أن يقوم به السيد الصادق المهدي لدى إيران لإنهاء الحرب مع العراق كونه إجتمع بالإمام الخميني وحاوره

مباراة أم مسرحية؟ 399

مجلة "التضامن". لندن - 6 أيلول (سبتمبر) 1986

تساؤلات في شأن إستقبال الرئيس حسني مبارك لرئيس وزراء إسرائيل شيمون بيريز

جزاء الإنقسام العربي..... 400

مجلة "التضامن". لندن - 13 أيلول (سبتمبر) 1986

كيف تظهر أضرار الإنقسام العربي عندما تنعقد قمة لدول عدم الإنحياز

اللقاء المستتر في الإسكندرية بين مبارك وبيريز..... 402

مجلة "التضامن". لندن - 20 أيلول (سبتمبر) 1986

حول لقاء مستتر بدا كما لو أنه من المعاصي جرى في الإسكندرية وليس في القاهرة بين الرئيس حسني مبارك ورئيس وزراء إسرائيل شيمون بيريز

أيلول باريس... الأسود 403

مجلة "التضامن". لندن - 27 أيلول (سبتمبر) 1986

دور "اللوبي اليهودي" في إضطرابات شهدتْها العاصمة الفرنسية وعلاقة العرب في ذلك...

كي لا تصبح القمة الخليجية مثل القمة العربية 405

مجلة "التضامن". لندن - 4 تشرين الأول (أكتوبر) 1986

مخاوف من أن يصيب القمة الخليجية مرض عدم الفعالية المصابة به مؤسسة القمة العربية

قمة المصافحات والخلاص؟ 406

مجلة "التضامن". لندن - 11 تشرين الأول (أكتوبر) 1986

تساؤل حول ما إذا كانت القمة الإسلامية الخامسة (التي إستضافتْها الكويت عام 1986) ستكون قمة مصافحات أم قمة الإنفراجات والخلاص

قمة الجباريْن... من أيسلندا إلى الكويت..... 408

مجلة "التضامن". لندن - 18 تشرين الأول (أكتوبر) 1986

ملاحظات حول قمة عقدها الرئيسان ريغان وغورباتشوف في أيسلندا. وتساؤل حول هل تكون الكويت مكاناً لإستضافة الجباريْن الخليجييْن العراق وإيران

دعوة سعودية إلى مبارك للعودة؟..... 410

مجلة "التضامن". لندن - 18 تشرين الأول (أكتوبر) 1986

حول فرصة مأمول من الرئيس حسني مبارك إتخاذها في ضوء زيارة مجموعة من رجال الأعمال السعوديين إلى مصر

العملية الصحيحة في المكان الصحيح 411

مجلة "التضامن". لندن - 25 تشرين الأول (أكتوبر) 1986

نظرة على عملية شجاعة نفذَّها المقاتلون الفلسطينيون في القدس وجاءت بعد حوارات عربية – إسرائيلية

لماذا لا يكون حياد دول البحر الأحمر هو الحل؟ 412

مجلة "التضامن". لندن - 25 تشرين الأول (أكتوبر) 1986

رؤية لصـراع الغرب والشـرق حول البحر الأحمر وعلى دوله. وتسـاؤل يتعلق في إمكانية أن يكون حياد دول البحر الأحمر حلاً لأمن هذه الدول...

فرصة ودرْس..... 415

مجلة "التضامن". لندن - 1 تشرين الثاني (نوفمبر) 1986

حول ظاهرة التفكك السائدة في العالم العربي والتي بسببها تستهين دول كثيرة بالعرب وقضاياهم

مَن يحمي قمة الكويت؟ 416

مجلة "التضامن". لندن - 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 1986

قبْل إنعقاد القمة الإسـلامية في الكويت ببضـعة أسـابيع سـادت هواجس خلاصـتها: هل سـتنعقد بالفعل هذه القمة بينما وتيرة التهديدات الإيرانية تتصاعد. ومَن سيحمي القمة في حال إنعقادها؟

هل يكون عام 1987 بداية نهاية الأحزان؟..... 418

مجلة "التضامن". لندن - 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1986

تساؤل حول ما إذا كان العام 1987 يمكن أن يكون العام الذي تبدأ به مرحلة نهاية الأحزان العربية، وما أكثرها

صفقة غير العرب على العرب..... 419

مجلة "التضامن". لندن - 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1986

بعدما وصلت إدارة الرئيس ريغان إلى إقتناع بأن الرئيس صدَّام حسين لن يكون لـــــها، وفي ضوء ذلك لماذا لا تكون عليه، تكاثَر الحديث عن صفقة سلاح أميركي إلى الثورة الإيرانية

لا تكرهوا شيئاً..... 421

مجلة "التضامن". لندن - 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1986

حول أوْجه الإستفادة من صفقة السلاح التي عقدتْها إدارة الرئيس ريغان مع إيران

العدوان الثلاثي بطبعة جديدة؟..... 422

مجلة "التضامن". لندن - 6 كانون الأول (ديسمبر) 1986

نظرة على صفقة سلاح أميركية – إيرانية – إسرائيلية بدت كما لو أنها العدوان الثلاثي على العرب إنما بطبعة جديدة

تفسير لله يا أعداء... أميركا وإسرائيل 424

مجلة "التضامن". لندن - 13 كانون الأول (ديسمبر) 1986

نظرة على الصمت العربي على صفقة السلاح الأميركية – الإيرانية – الإسرائيلية

هل يوحِّد المعرض ما فرقته السياسات؟..... 425

مجلة "التضامن". لندن - 13 كانون الأول (ديسمبر) 1986

تساؤل عما إذا كانت مبادرة "معرض الرياض بين الأمس واليوم" من شأنها أن تجمع المواقف التي تباعدت بفعل السياسات

"ديبلوماسية الممكن" بين السعودية ومصر..... 427

مجلة "التضامن". لندن - 20 كانون الأول (ديسمبر) 1986

حول لقاء شـهدتْه باريس بين الرئيس حسـني مبارك الذي كان أول رئيس جمهورية مصـري يقوم بزيارة رسـمية إلى فرنسـا

والأمير سلـمان بن عبد العزيز الذي كان سبق الرئيس مبارك ببضعة أيام لإفتتاح معرض "الرياض بين الأمس واليوم". وكان هذا اللقاء هو الأول على مسـتوى عال بين الرئيس المصـري ومسـؤول سـعودي كبير في ظل المقاطعة الدبلوماسـية العربية لمصر

بداية نهوض عربي... أو نهاية القمم الإسلامية 430

مجلة "التضامن". لندن – 27 كانون الأول (ديسمبر) 1986

في مرحلة العد العكسي للقمة الإسلامية المقرر عقْدها في الكويت يوم **26** كانون الثاني/يناير **1987** كان الشعور السائد هو أن هذه القمة قد تشكِّل بداية نهوض عربي أو تكون نهاية القمم الإسلامية

المقالات من 23 أبريل/ نيسان إلى31 ديسمبر/ ك1 1983

التضامن
بيروت الكبرى أم لبنان
تأثير الموريين
المنتظر
ماذا يستقر؟
الطول الجديد
باسكين
تقدم أم ... لا تقدم
عراق
أميركا وسوريا
بداية الفصل الأخير

مرحلة جديدة من التعامل بين الأنظمة العربية

من الجائز الإفتراض بان العام 1984 سيكون عام التعايش العربي المثالي الذي تتوقف فيه حالات الإحتراب الدائرة منذ زمن طويل. كذلك من الجائز الإفتراض بأن العام 1984 سيشكل نقطة البداية لمرحلة جديدة من التعامل بين الانظمة العربية، وقد يبدو مثل هذا القول إنه نوع من التمنى أو إنه حلم.

وهذا صحيح. لكن في الوقت نفسه هنالك بعض المؤشرات التي تدعم الإفتراض الذي نحن في صدده والتي تجعل التمني قريباً بعض الشيء من الحقيقة وتجعل الحلم يقترب بعض الشيء من الواقع. وهذه المؤشرات هي:

لقاء القمة بين الحسن الثاني وبن جديد

أولا – هنالك إتجاه واضح في الجناح المغربي للعالم العربي لتطويق الخلافات. وتشكل الخطوات التي حدثت في هذا الإتجاه وأبرزها لقاء القمة المغربي – الجزائري حالة إنعطاف واضحة المعالم نحو الأحسن.

وأهمية اللقاء الذي تم بين الملك الحسن الثاني والرئيس الشاذلي بن جديد انه يشكل أول محاولة تعطيل فعالة للغم كان دائماً مرشحاً للإنفجار. كذلك فإن أهمية اللقاء تكمن في أنه سيكون من الصعب بعد الآن العودة إلى أجواء التوتر السابقة بين المغرب والجزائر. والذي يعزز هذا الأمر هو الإرتياح الشعبي في البلديْن لهذا الإنفراج في العلاقات.

وبعد أن يرد الرئيس بن جديد الزيارة للملك الحسن الثاني ستتضح معالم كثيرة في أفق العلاقات بين البلديْن.

وإلى ذلك فإنه لن يكون هنالك على الأرجح بعد الآن ميل إلى عدم مشاركة الملك الحسن الثاني شخصياً في إجتماعات القمة تفادياً للقاء قد يتسم بالمجابهة بينه وبين رئيس الجزائر. كذلك فانه إذا حدث أن تم عقد قمة عربية في الأيام القليلة المقبلة في المغرب فإن الرئيس الجزائري قد يشارك شخصياً فيها ويكون هذا الأمر حدث للمرة الأُولى. بل ان عقد قمة في المغرب يشكل صيغة مثالية في نظر بعض الجزائريين لرد زيارة الملك الحسن الثاني. هذا مع الأخذ في الإعتبار أن لقاء القمة الذي تم أسقط الكثير من التحفظات.

وعل رغم أن لقاء القمة المغربي الجزائري قد يكون فاجأ العقيد القذافي فضلاً عن أنه لا يتناسب مع تطلعات الرئيس الليبي إلاّ أن العقيد القذافي لن يتصدى لهذا الواقع المستجَد في منطقة المغرب وإنما سيحاول أن يجد فيه مكاناً مناسباً للجماهيرية الليبية، خصوصاً أن الواقع المستجد المشار إليه مرشح لأن يصبح مجلساً للتعاون المغربي يشبه في بعض أوجهه مجلس تعاون دول الخليج.

ولو أن العلاقات الليبية – السودانية أو الليبية المصرية جيدة لأمكن العقيد القذافي أن يرد عل اللقاء المغربي الجزائري بلقاء في الإتجاه الآخر، لكن العلاقات في وضع سيء ولا مجال لممارسة خطوات تكتيكية.

ونصل من هنا إلى الإفتراض بأن لقاء القمة المغربي الجزائري ثم لقاء القمة الجزائري التونسي الذي إتسم بدفء غير مألوف والتطورات المتوقعة التي ستنشأ عنهما ستضغط بالنسبة إلى العقيد القذافي في إتجاهيْن:

إتجاه التكيف مع الواقع المستجد في منطقة المغرب العربي.

وإتجاه التعايش المعقول مع كل من مصر والسودان عل أساس أن الواقع المستجد سيعتمد ذلك التعايش، وسيفضل ركنا هذا الواقع وهما الملك الحسن الثاني والرئيس الشاذلي بن جديد أن تكون العلاقات مع الجميع جيدة أو على الأقل بعيدة عن أي توتر.

وعل هذا الأساس، وإستناداً إلى أن تطورات الواقع المغربي المستجد تسر ضمناً بسرعة، فإن الألغام التي جرى في الماضي زرعها في منطقة المغرب العربي سيسهل تعطيلها، وبالتالي سيحدث تعايش نسبي أو مثالي بين قادة المنطقة وبين الآخرين.

واقع آخر في منطقة المشرق

ثانياً– إن أكثر النقاط تفجراً في منطقة المشرق هي المتصلة بالحرب العراقية – الإيرانية. ولكن التطورات تسير في إتجاه أن تبرد في شكل أو آخر هذه النقطة.

على رغم أن العراق ليس في الوضع الذي يمكنه من حسم أمر الحرب لمصلحته أو لمصلحة إيقافها بالشكل الذي يرضي نسبياً طرفيْها إلا أنه إستطاع بعد أشهر شاقة من القتال أن يكسر خُطط إيران التوسعية بدليل أن الإيرانيين ليسوا قادرين على الإندفاع عبْر الحدود.

وبعد تبلور الواقع المستجَد في منطقة المغرب العربي والإتجاه المتوقع للجماهيرية الليبية نحو التعايش مع ذلك الواقع أو الانخراط الكلي فيه فإن سوريا قد تواجه إحتمال قيام واقع آخر في منطقة المشرق يضم العراق والأردن ويغري الفلسطينيين بأن يكونوا طرفاً فيه. وإذا نشأ هذا

الواقع فإن سوريا لن تبتعد عنه، أنه قد يشكل حالة جذب لها. وفي مثل هذه الحال فإن القيادة السورية ستعيد خلط الأوراق بمعنى أنها لن تعود سنداً رئيسياً لإيران ضد العراق، ولن تعود على تلك الحدة في الخصومة للنظام في كل من مصر والسودان.

وعلى رغم أن الواقع المشار إليه هو أكثر أنواع الواقع العربي دقة وحساسية بل تعقيداً، إلا أنه واقع يلقى التأييد من جانب مصر والسودان المرتبطين بإتفاق التكامل، ومن جانب مجلس تعاون دول الخليج، ومن جانب الواقع المستجد في منطقة المغرب.

وقد تبدو حالات الواقع تلك نوعاً من الإبتعاد عن الفكرة التقليدية الطموحة وهي الوحدة العربية وهذا صحيح إلى حد ما، إلا أنه بعد ثلاثين سنة من النضال العربي تبين أن الوحدة غير متيسرة وأنه لا بد من صيغة ممكنة. والبديل المعقول والمقبول والممكن هو مجالس التعاون أو حالات الواقع المستجدة بتسمياتها المتنوعة.

كذلك قد تبدو حالات الواقع تلك نوعاً من الإنصراف العربي عن مواجهة إسرائيل. ومثل هذا الافتراض ليس دقيقاً تماماً وقد يجوز إعتبارها بمثابة إعادة ترتيب للأوضاع مثل إعادة ترتيب القوات بالمفهوم العسكري، تستهدف وضع حد لمحاولة إسرائيل الانتشار لتحقيق رغبة دفينة في نفس قادتها بأن يحققوا ما يمكن تسميته "الحقبة الإسرائيلية".

وأياً كانت سلبيات حالات الواقع المُستجدة في الساحة العربية على نفس المواطن فإن إيجابياتها كثيرة. ذلك أنه من دون هذه الحالات لن يكون هنالك اللقاء الذي يضم الجميع والذي لن يطول حدوثه.

وإستناداً إلى بعض المعلومات المتوافرة لمصدر عربي مطلع وإلى تحليل هذا المصدر للمعلومات فإن إسرائيل تستعد منذ بعض الوقت لإحتمال مواجهة عسكرية مع مصر تحدث في مدة أقصاها عام 1985.

ويرى المصدر المشار إليه أن النظام الحالي في مصر مقتنع بأن الحل عودة مصر إلى الصف العربي وإن الرئيس حسني مبارك يرى أن مناحيم بيغن غير راغب في السلام، لكن الرئيس مبارك لا يملك في الوقت الحاضر – ولا يرى أن العرب يملكون – القدرات التي يمكن أن تحمي قرار العودة إلى الصف العربي.

ويلخص المصدر موقف مصر على النحو الآتي: إن الرئيس الراحل أنور السادات كان راغباً بالفعل في قيام محور مصري – إسرائيلي على أساس أن هذا المحور يجعله بطلاً للسلام، في حين أن الرئيس حسني مبارك يرى أن الرئيس السادات أوقع مصر في ورطة وأن دوره (أي دور حسني مبارك) هو إخراج البلد من هذه الورطة لمجرد توافر الإمكانات والمستلزمات. وهو يعتقد أن هذه الإمكانات ستتوافر خلال سنة واحدة من إنتهاء الحرب العراقية – الإيرانية.

الإصرار اللبناني على الوحدة الوطنية

ثالثاً – على رغم تعقيدات الموقف في لبنان فإن التطورات تسير في إتجاه تحقيق وحدة وطنية. ويوماً بعد آخر يتزايد إقتناع الفرقاء اللبنانيين بأهمية الوحدة الوطنية ويتزايد الإقتناع أيضاً بمحاذير التطبيع الذي تسعى إسرائيل من أجل تحقيقه.

وإذا صمد إتجاه تحقيق الوحدة الوطنية وإستمرت المقاومة اللبنانية المسلحة ضد إسرائيل فإن إسرائيل قد تجد نفسها تفضل الإنسحاب على البقاء.

وبالنسبة إلى المقاومة اللبنانية ثمة حاجة إلى وقفة. إن هذه المقاومة على رغم تواضع العمليات تؤذي إسرائيل. ويكاد لا يمر يوم من دون وقوع عملية. وإذا حدث أن سقط يومياً قتيل إسرائيلي وأصيب آخر فإن حصيلة عام كامل ستكون مقتل وإصابة 700 عسكري إسرائيلي. ومثل هذا الأمر ليس سهلاً على إسرائيل تحمله.

وعندما تتحقق الوحدة الوطنية في لبنان يصبح الدور اللبناني عنصراً مساعداً للقرار العربي بدل أن يصبح عبئاً على هذا القرار كما هي الحال الآن.

إننا نعيش منذ بضعة أشهر مرحلة يمكن تسميتها مرحلة "عقلنة القرارات العربية". وهذه المرحلة بالمؤشرات التي أوردناها تشجع على الإفتراض بأن العام 1984 يحمل في طياته حلم الإتفاق العربي التام.

يحدث ذلك أو لا يحدث؟

للمرة الأُولى من مصلحة الجميع رؤية ذلك الحلم.

مجلة "التضامن". لندن – 16 نيسان (أبريل) 1983

* * *

لماذا يقف السودان مع العراق ضد إيران؟

من المهم التوضيح أولاً بان ما سأورده في الأسطر التالية عبارة عن قراءة لأفكار الرئيس جعفر نميري، مع الأخذ في الإعتبار أنني إستأذنتُ الرئيس في أنني سألخص ما دار مع سيادته من نقاش خلال زيارة تحية له في إحدى

ضواحي لندن قبل بضعة أسابيع.

كان الرئيس نميري وصل إلى بريطانيا في أعقاب زيارة علاج إلى واشنطن. وقد تمنيتُى على سفير السودان في لندن أن يبلغ الرئيس رغبتي في زيارته للتحية. ولم أتوقع أن تتحول زيارة التحية إلى لقاء سمح فيه الرئيس نميري للقاء بأن يتجاوز طقوس إلقاء التحية إلى مناقشة حول أمر أتابع بإهتمام تطوراته... بل وتفاعلاته.

كان الأمر يتعلق بالموقف الذي إتخذه الرئيس نميري والخاص بالوقوف إلى جانب العراق في حربه مع إيران سياسياً وعسكرياً.

وعلى رغم أن مثل هذا الموقف لا يبدو مفاجئاً بالنسبة إلى الرئيس نميري وذلك قياساً بمواقف كثيرة سابقة له وتتصف بمواقف النجدات، إلا أن التوقيت الذي حدث فيه إتخاذ الموقف رسم في الأفق علامات إستفهام كثيرة.

وقبل أن أحاول تلخيص ما يمكن إعتباره افكار الرئيس نميري في موضوع الموقف من العراق أجد من الضروري تسجيل بعض النقاط التي يمكن إعتبارها نوعاً من الاسئلة والتساؤلات. ذلك أن الرئيس نميري رد عليها. ومن خلال الرد أمكنني قراءة أفكاره وبالتالي تلخيصها.

والأسئلة والتساؤلات المشار اليها هي:

أولاً – إن العلاقات بين العراق والسودان لم تكن من النوع الذي يسمح بأن يتخذ السودان الموقف الذي إتخذه. فهنالك تأزم شديد الوطأة بين الدولتيْن. وهنالك حملات متبادَلة.

ثانياً– في السياق نفسه هنالك تحالف سياسي بين جزء من المعارضة السودانية وحزب البعث في العراق. وفي مبنى القيادة القومية لحزب البعث هنالك العضو السوداني في تلك القيادة السيد بدر الدين مدثر.

وإلى ذلك ان هنالك منابر إعلامية تشكل جزءاً من التحالف المشار إليه تهاجم في إستمرار نظام الرئيس نميري .

ثالثاً– إن بعض أصول اللعبة السياسية في السودان تشجع الأطراف الأُخرى من المعارضة السودانية غير المتحالفة مع حزب البعث في العراق والتي تجمعها بالجماهيرية الليبية علاقات تعود إلى بضع سنوات ، على أن تنشط في أوساط الناس وتقول إن ارسال قوات سودانيه إلى العراق للمشاركة في القتال ضد إيران خطوة تشبه تلك الخطوة التي إتخذها الرئيس (الراحل) جمال عبد الناصر عندما أرسل قوات مصرية تحارب في اليمن. وقد حدث أن قالت هذه الأطراف ذلك بالفعل. والأرجح انها لم تقل ما قالته عن قناعة وإنما بدوافع الإقتتال البارد في لعبة المعارضة.

رابعاً– إن قرار الرئيس نميري بمساندة العراق سياسياً وعسكرياً لم يأت نتيجة ضغوط شعبية داخل السودان ناشئة عن التأثير الفعال للبعثيين السودانيين وحلفائهم، بل إن هؤلاء إلتقوا في رد فعلهم الاولي مع المعارضين السودانيين الذين تربطهم علاقات بالجماهيرية الليبية تراوح بين الصداقة والتحالف، في الإعلان عن عدم إرتياحهم لقرار الرئيس نميري... إنما كل من وجهة نظره. البعثيون والحلفاء عارضوا لأن الخطوة ستؤثر عل توجهات معارضتهم. والآخرون عارضوا للأسباب التي أوردناها.

كذلك ان القرار لم يأت نتيجة العلاقة ذات التميز بين الرئيس صدَّام حسين والرئيس جعفر نميري، ذلك أنه لم يكن هنالك في الماضي تميز في هذه العلاقات لإعتبارات موضوعية.

والأهم من هذا كله هو أن القرار لم يأت لأن السودان يواجه متاعب إقتصادية ويأمل من هذه الخطوة الحصول عل مساعدات من العراق . إن مثل هذا الإفتراض ليس وارداً لأن الرئيس نميري لا يمكن أن يجعل من جيشه وسيلة توظيف لحل مشاكل إقتصادية فضلاً عن أن العراق بعد السنة الأُولى من الحرب لم يعد العراق الذي يقدم المساعدات بالحماسة التي كانت معروفة عنه قبل ذلك.

خامساً– إنها ليست المرة الأُولى التي يقدم فيها الرئيس نميري على مثل هذه المبادرة. فهو قام بمبادرة من أجْل المقاومة الفلسطينية عام 1970 في الأردن وقام بمبادرات من أجْل مصر في الفترة التي سبقت حرب 1973 وخلال هذه الحرب وبعدها. كذلك قام بمبادرة من نوع مماثل من أجْل لبنان.

وعل رغم أنه قام بمثل هذه المبادرات من قبل إلاّ أن مبادرته بالنسبة إلى العراق لافتة للنظر.

وتبقى الإشارة قبل تلخيص ما يمكن إعتباره أفكار الرئيس نميري في موضوع الموقف من العراق، إلى أن بين الرئيس نميري والجيش السوداني خصوصية في العلاقة تجعل هذا الجيش ينفذ قرار الرئيس بحماسة من دون أن يأخذ في الإعتبار حساسيات القرار.

ما يجوز إعتباره أفكار الرئيس نميري في موضوع مساندة العراق سياسياً وعسكرياً في حربه ضد إيران يمكن تلخيصه بشكل نقاط. وتكراراً من المهم التأكيد على أن ما سأورده في الأسطر الآتية إنما هي أفكار الرئيس نميري وإن بدت انها إجابات مباشرة عل أسئلة.

ويمكن تقديم الأفكار على النحو الآتي:

• وقفنا مع العراق من منطلق الالتزام بمقررات قمة فاس الأخيرة. والذي لا يمكن أن يكون الإلتزام فيها بما يهم الكل، وهو فلسطين الحق والقضية، بينما يتفاوت الإهتمام ببعضها ومن أهمه العراق الحرب القضية. ذلك أن الموافقة هي إلتزام بالكل الشام إلا بالنسبة لمَن اعترض أو تحفظ ، ولم يكن السودان من بين هؤلاء.

وإلى ذلك إن الصراع بين العراق وإيران بمختلف صوره هو إنصراف بالجهد العربي كله والجهد الإسلامي بعضه عما هو مطلوب من حشد عربي إسلامي لمصلحة فلسطين الحق والقضية.

• لقد دعمنا من سالم علناً لنردع من يواصل العدوان أو يواصل حرباً هي في النهاية إستنزاف لدم ومال عربي وإسلامي أولى به أن يكون حيث ينبغي أن يكون موظفاً ضد أعداء العروبة والإسلام.

• نحن لم نقف مع العراق وهو يهاجم إيران على رغم مبررات هجوم يتطلبه الدفاع المسبق. وقفنا مع العراق بعد أن سحب قواته من مجمل الأرض الإيرانية وبعد ان استنفدت الوساطات العربية والإسلامية كل جهودها، وخسارة حياة أحد القائمين بها من دون أن نجد في طهران سوى الرفض والصد والعناد.

• إن للقضية الإيرانية بُعدها الأخطر، وهو بُعد لا يمكن رؤيته من خلال أحداث الثمانينات وإنما من خلال السبعينات حينما وقعت إتفاقية الجزائر بين بغداد وطهران.

وبغض النظر عن كل ما قيل يومها، من إن المصالحة كانت مشروعة بإعتبارات حُسْن الجوار،وتوفير الجهد العسكري العراقي لمساندة سوريا، إلا أن إتفاقية الجزائر في الجانب المتشدد منها لحساب إيران، والجانب المتساهل منها على حساب العراق، إنما كانت ممهورة بخاتم عراقي واضح هو الوحدة الوطنية في العراق، ومدفوعة بهدف عراقي واضح، هو الحفاظ على الوحدة الوطنية في العراق.

• ويمكن أن نتذكر الآن كيف أن اكراد العراق كانوا قبل الإتفاقية ملتهبي المطامح إذا جاز القول من أجل الإنشطار. وتزيد الحماسة في نفوسهم معادلات دولية من بينها مطامع إيران الشاه، وساحة ممتدة للتسليح والحركة هي إيران الشاه أيضاً.

• إن إتفاقية الجزائر كانت ثمناً باهظاً دفعه العراق حفاظاً عل وحدته الوطنية. وهكذا نرى أن السلام والحرب، القتال والإتفاق، كانت دائماً على مشارف بحر العرب، مدخلاً لإيران تهديداً أو مساومة على الوحدة الوطنية في العراق ثم بعده وما بعده.

• وهنا أجد نفسي بالفكر والتأمل أنزلق إلى ما وراء سنوات كانت الهوية العربية فيها، سياجاً للوحدة الوطنية في كافة الكيانات العربية.

كانت الهوية العربية سياجاً ضد إنزلاق دمشق إلى هاوية الصراع الطبقي، حين شارف الحزب الشيوعي السوري على أن يستولى على السلطة سنة 1957.

كانت الهوية العربية هي طوق النجاة وكانت الوحدة المصرية السورية، ضمانها.

كانت الهوية العربية خياراً لمصر عبد الناصر، بين غرب يساوم على حريته، وشرق يعمل على إستقطابه. وحين سقط الخيار الغربي في مصر بالعدوان الثلاثي سنة 1956، لحق به الخيار الأممي سنة 1958، وكانت الهوية العربية والوحدة العربية هي السياج الواقي في الحالتيْن.

وعندما تفجرت في العراق ثورة، كان السباق محموماً بين إنتماء قومي يلتقي في رحابة تاريخ العراق ودوره، وبين إنحياز أممي يدور العراق في فلكه.

وعندما نالت الجزائر إستقلالها، بدأت عل الفور حربها الأخطر، بين أنصار التعريب وأعدائه، وعندما تحرر اليمن الجنوبي من الإستعمار البريطاني، فلقد كان تحرراً مشروطاً بأن يتخل عن هويته العربية، ولو كان الثمن إنتماءاً ماركسياً وأممياً، في كيان لا يملك من الثروة إلاّ ما هو بالطبيعة مشاع، البحر والجبل والساحل الطويل.

ولقد كان ذلك مطلوباً لذاته حتى لا تكون الهوية العربية مدخلاً للإلتحام بين شطريْ اليمن، وأن يكون الإنتماء الأممي عاملاً مقصوداً لخلق تيارات الخصومة بين اليمن الجنوبي وما حوله.

واذا كان المطلوب في الخمسينات والستينات في أوائلها، أن لا تلتحم الكيانات العربية في إطار هوية عربية، فإن ذلك كان مجرد بداية، نقطة الإنطلاق فيها عدوان يونيو (حزيران) 1967.

وبغض النظر عما قيل عن ظروف وإرتباكات رافقت حرب 1991 في إضاعة الصحراء والمرتفعات والضفة، فإن الدافع المهم إلى الحرب لم يكن اسقاط حلم الوحدة العربية الذي سقط مع تهاوي الطائرات

العربية في فجر ذلك اليوم المشـــؤوم، وإنما الزحف لإســـقاط ما تبقى من وحدة الكيانات العربية بعد ذلك، وإقامة كيانات طائفية وعرقية ودينية في المنطقة وعلى حساب الكيانات العربية القائمة فيها.

• إننا نرى أن الهجمة العســـكرية من الخارج إســـتهدفت الوحدات الوطنية في الداخل. ولعل ذلك هو مكمن الخطر في هجمة إيران عل العراق وهي هجمة لا تستطيع أن تستوعب أرض العراق. وحتى إذا إستطاعت اسقاط النظام في العراق فإنها بالقطع لن تضـــمن بديله. كذلك انها هجمة نالت من إيران وهج الدعوة وإدعاء القدرة والتباهي برفع شـــعارات الإسلام. ذلك أن الدعوة إقتناع ومنطق وليست سفك دماء. كما ان الثورة تعبير لما هو أفضـــل وليســـت تقويضاً لما إكتمل من بناء.

إن الهجمة الإيرانية هي جزء من المخطط الطويل الموضـــوع. هجمة من الخارج تهز ما إســـتقر في الداخل من تماســـك الكيانات العربية. هجمة لا تســـتهدف العراق وإنما مكان العراق. هجمة لا تســـتهدف الهوية العربية للعراق من حيث هي هوية وقومية، بل من حيث هي ســـياح وأمان وضـــمان للوحدة الوطنية لســـكان العراق. هجمة تبدو كما لو إنها إشـــارة العد التنازلي لســـقوط الإطار القومي الجامع وبدء الصعود المشؤوم لعصر الدويلات.

ومن أجْل مواجهة هذه الهجمة نعتقد أن العراق يحارب. ولهذا يسانده السودان. ولقد سبق أن واجه الســـودان على مدى ســـبعة عشـــر عاماً ما يواجهه العراق الآن. وإضـــطر إلى أن يقاتل حفاظاً على هويته العربية سياج وحدته الوطنية.

• إن الســـودان في العراق يدافع ولا يحارب، وذلك كي لا يقوم في العراق نموذج قـابـل للتعميم في المنطقـة... في كـل دول المنطقـة، بمـا في ذلـك الســـودان وغير الســـودان، ممَن يظنون أنهم على البعد يتابعون مباراة لا شـــأن لهم بها فكلهم العراق إذا تفرق. وكلهم إيران إذا تمزقت. ثم كلهم لإيران إذا تفوقت.

مجلة "التضامن". لندن - 23 نيسان (أبريل) 1983

* * *

جزاء تَرَدُّد أميركا إزاء لبنان وأزمة الشرق الأوسط

هنالك حديث عن حرب يمكن أن تنشـــب فجأة في الشرق الأوسط وهنالك وضع يزداد تأزماً في لبنان. وهنالك مخاوف من أن يصـــيب الخط الفلســـطيني المرن بعض التآكل وتعود تدوي من جديد شـــعارات التطرف. بل وممارسات المتطرفين.

وقبل أيام حدث لمبنى السفارة الأميركية في بيروت ما لم يحدث لســـائر مبانيها في العالم. وفي لحظات تحول ثلاثة أرباع المبنى إلى حطام وإختلط الدم الأميركي بالدم اللبناني. كذلك إختلطت الوثائق والخطط المرســـومة على الورق بالتراب والحجارة.

وإذا جاز القول فإن الســـبب الرئيســـي في كل هذا هو تردُّد الولايات المتحدة والتي دفعت جرّاء هذا التردد أو بالأحرى جزاء هذا التردد ثمناً باهظاً.

ولعلنا في بضعة سطور سنوردها في الأسطر الآتية تتمكن من توضـــيح معالم الوضـــع الراهن في المنطقة وبعض ملامح أجوبة عن أسئلة كثيرة في هذا الصدد.

أولاً – عندما بدأ المبعوث الأميركي السيد فيليب حبيب مهمته في لبنان شـــعر اللبنانيون الذين أتعبتهم ســـنوات الحرب أن الولايات المتحدة حريصـــة بالفعل على لبنان وأنها تريد أن تتدخل وتبذل المسعى الطيِّب من أجْل إخراج لبنان من ويلات تلك الحرب وإنعاشه اقتصادياً.

وإكتشف اللبنانيون أن المبعوث الأميركي يماطل ويتردد ولا يحسم البدهيات. وفي كل يوم كان يسقط قتلى وجرحى وتحدث عمليات تفجير.

ثم حدث ما هو أعظم حيث إنه ســـمع المبعوث الأميركي وأحياناً تحت بصره إجتاحت القوات الإسرائيلية جنوب لبنان ووصلت إلى بيروت وقصفت العاصمة كما لم يحدث لعاصمة في العالم مِن قبل.

حدث كل ذلك والولايات المتحدة بشـــخص مبعوثها فيليب حبيب تماطل وتتردد ولا تعلن الموقف الذي من شأنه أن يضع حداً للمأساة.

ثانياً – في الإطار نفسه ونتيجة للتردد الذي رافقه هذه المرة إنســـحاب الردع الدولي من بيروت حدثت مذبحة مخيميْ صبرا وشاتيلا. وعلى رغم أن المسؤولية الكاملة تقع على إســـرائيل وعلى جهات لبنانية حليفة لها فإن المسؤول هو تردد الولايات المتحدة، ذلك أنه لولا التردد في

الإقدام على الخطوة التي من شـــأنها أن تحســـم لما كان للمذبحة أن تقع.

ثالثاً – حدثت عملية تفجير الســـفارة الأميركية في بيروت في وقت بلغ تردد الولايات المتحدة ذروته إلى درجة أنه بات من الطبيعي إعتبار الولايات المتحدة مســـؤولة بســـبب ترددها عن كل حادثة تخريب في لبنان أو كل شخص يسقط قتيلاً.

وعلى رغم أن عملية التفجير رهيبة إلاّ أنها ليســـت جديدة على المنطقة عموماً وعلى لبنان بوجه خاص.

وقد يكون اللبنانيون لكثرة ما شـــاهدوا من عمليات التفجير هذه في السنوات السبع الماضية. وبالذات في الفترة التي بدأت فيها مهمة المبعوث الأميركي إعتبروا عملية التفجير عادية أو على الأقل مألوفة. إلا أنهم بالتأكيد وفي أكثريتهم الســـاحقة شـــعروا بحالة إحباط لا علاقة للتأثر فيها. وهذه الحالة ناشـــئة عن أن اللبنانيين إستمروا حتى لحظة تفجير السفارة الأميركية يرون أنه على رغم التردد المتعمد من جانب المبعوث الأميركي فإن وجود الردع الدولي بزعامة الولايات المتحدة يشـــبع الإطمئنان ويبقي على مشـــاعر الأمل في إمكانية إيجاد حل للأزمة اللبنانية.

وفي السنوات العشرين الماضية لم يحدث في المنطقة العربية لسفارة أميركية ما حدث للسفارة في بيروت. حدثت عمليات خطف وإغتيالات وتصفيات لديبلوماسيين. لكن لم يحدث الذي حدث للســـفارة الأميركية في بيروت. وخطورة عملية التفجير أنها تمت في ظل وجود قوات أميركية في بيروت وحول السفارة وفي داخلها.

وإذا جاز القول فإن عملية تفجير السفارة الأميركية في بيروت هي بخطورة عملية إحتلال الســـفارة الأميركية في طهران مع فارق ظروف العمليتيْن.

رابعاً – عند حدوث عملية من النوع الذي تعرضـــت له السفارة الأميركية في بيروت يكون التساؤل الأساسي: من الذي قام بهذه العملية، وهل يمكن إعتبار الجهة التي اتصـــلت هاتفياً لتعلن مســـؤوليتها هي بالفعل الجهة التي نفذت العملية؟

والجواب عن ذلك يســـتوجب أولاً تحديد الأطراف التي لها مصلحة في التفجير. والطرف الأكثر إستفادة يكون هو الغالب وراء العملية.

ولنعرض هذه الأطراف طرفاً بعد آخر.

الفلسطينيون لا يستفيدون من هذه العملية شيئاً، فضلاً عن أن تنفيذ عملية من هذا النوع يســـتدعي توافر ظروف تحرك أفضل لهم. وإذاً فإن الفلسطينيين طرف مستبعَد.

الســـوريون لا يســـتفيدون من هذه العملية إلاّ إذا كان هنالك تخطيط من جانبهم للعودة إلى بيروت كما كانت الحال قبل وصـــول الإســـرائيليين إلى العاصـــمة اللبنانية وإخراج المقاتلين الفلسطينيين منها.

الإيرانيون الموجودون في منطقة بعلبك متمرســـون عن القيام بعمليات من هذا النوع لكن التحرك من بعلبك إلى بيروت ليس بذلك الأمر السهل بالنظر إلى تداخل العناصر والقوى وتشابكها.

الشـيوعية الدولية لها مصـلحة على الأرجح في تفجير السفارة الأميركية على أساس أن ذلك يؤدي إلى فوضـى وإضـطرابات تعود من خلالها القوى الشـيوعية إلى إثبات وجودها. لكن توافر المصلحة يصطدم على الأرجح بتوافر المقومات.

الجماهيرية الليبية لها مصـلحة وربما تتملكها مشـاعر ثأرية لكل الأطراف اللبنانية المتعاطفة معها ليســـت من النوع الذي يتقن مثل هذه العمليات.

المافيا الدولية التي إنتعشـــت عملياتها من تهريب ومتاجرة بالمخدرات وبالســـلاح في زمن الفوضـــى والحرب في لبنان كما لم تنتعش في أي زمان أو مكان آخر من قبل، لها مصـلحة. وهي مستعدة لأن تفعل أي شـيء من أجْل أن تعيد لبنان إلى وضـــعه الســـابق. وهذه المافيا قد تفترض – وهذا مؤكد – أن ضـــرب الدور الأميركي في لبنان يشـــكل الخطوة الأكثر تقدماً على صـــعيد هدف إستعادة الفوضى.

خامســاً – بين الأطراف التي لها مصـلحة أيضـاً في تفجير السفارة الأميركية في بيروت، هنالك إسرائيل.

وحيثيات قول ذلك كثيرة، فهي على رغم تردد أميركا في إتخاذ موقف حاسم من موضوع الأزمة اللبنانية إلاّ أنها ترى في وجود القوات الأميركية ومعها القوات الفرنســـية والبريطانية والإيطالية ما يمكن إعتباره دعوة يومية لها لكي تنسحب من لبنان ضـمن الصـيغة التي تكون مقبولة من أطراف الأزمة العرب والأجانب. وهي لا تنســـحب إلا إذا تحقق لها ما تريد.

وإلى ذلك إن إســـرائيل بدأت تجد نفســـها مرغمة على إيجاد حلول لمأزق تواجهه. فهي في لبنان تعيش حرب إستنزاف حقيقية. وهنالك يومياً أنباء عن عمليات تتعرض لها القوات الإسرائيلية ويسقط فيها قتلى وجرحى قياساً بما كان يحدث في الماضي أيام التواجد الفلسطيني في جنوب لبنان فإن الخسائر البشرية الإسرائيلية من العمليات الفدائية

الفلسطينية كانت أقل من الخسائر التي تحدث بمعدل مرة في الأسبوع منذ أن وضعت إسرائيل يدها على الجنوب وأخرجت الفلسطينيين والسوريين من بيروت نفسها.

ومن خلال ما يتردد في بعض الأوساط الدولية يتبين أن الحل الذي تسعى إليه إسرائيل وقد تعتمده في أي لحظة لمواجهة مأزق الإستنزاف هو شن حرب على سوريا لإنهاء ورقة الضغط العربية الأخيرة وإخراج السوريين والفلسطينيين من كل لبنان.

سادساً – إستكمالاً للنقطة السابقة فإن أي حرب يمكن حدوثها لن تكون سوريا هي البادئة بها وإنما إسرائيل. وفي تقدير بعض الأوساط الدولية أن إصرار الرئيس ريغان على إستمرارية مشروعه يحمله على أن يكون ضد هذه الحرب فضلاً عن أن هنالك بعض الود الأميركي – السوري من جهة وأن حرباً إسرائيلية ضد سوريا بوجود الردع الدولي في لبنان متمثلاً بالقوات الأميركية والبريطانية والفرنسية والإيطالية سيلقي ظلالاً على الموقف الأميركي الذي يحلم بأن تكون بين يديه في إستمرار أكثرية أوراق الحل.

وإلى ذلك هنالك تحليل خلاصته أن الرئيس ريغان يتطلع إلى تجديد الولاية على أساس ورقتيْن: علاقة ذات نوعية متميزة مع الزعامة السوفياتية (أندروبوف). وتثبيت مشروع السلام في الشرق الأوسط.

وأي حرب إسرائيلية على سوريا تؤثر على الورقتيْن خصوصاً أن بين سوريا والإتحاد السوفياتي علاقات توجب على السوفيات إتخاذ موقف غير تقليدي في حال تعرض سوريا للخطر.

وقد يجوز الإفتراض أيضاً بأن إسرائيل التي إعتادت أن تشن حرباً ضد العرب بمعدل مرة كل سبع سنوات لإجهاض نمو القدرات العسكرية ترى أن القوة العسكرية السورية نمت بين حرب 1973 والآن بشكل بات من مصلحة أمن إسرائيل إجهاضها وأن التوقيت مناسب لشن حرب الإجهاض هذه حيث إن الولايات المتحدة مترددة في إتخاذ قرارات حاسمة من جهة وأن الفصل التقليدي للحروب العربية – الإسرائيلية هو الربيع الذي بدأ والصيف الآتي.

سابعاً – تبدو عملية تفجير السفارة الأميركية في بعض جوانبها شبيهة بالعملية التي إستهدفت السفينة الأميركية "ليبرتي" خلال حرب 1967.

وإذا سلمنا جدلاً بأن إسرائيل هي التي قامت بعملية تفجير السفارة فإن العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة لن تتأثر إلى حد حدوث طلاق. هذا إذا نحن اعتبرنا حادثة إغراق سفينة "ليبرتي" مثلاً يمكن الإستناد إليه. وللتذكير فإن العلاقات لم تتدهور بعد تلك العملية والأرجح أنها لن تتدهور بعد عملية تفجير السفارة.

ثامناً – من الجائز الإفتراض بأن عملية تفجير السفارة الأميركية جزء من بنود الصفقة التقليدية التي تبرمها إسرائيل لمناسبة كل إنتخابات رئاسية في الولايات المتحدة. وبما أن الانتخابات تفرض على الطامحين إلى رئاسة أميركا أن يتحملوا أي لطمات من القوى الانتخابية – واليهود قوة بالغة التأثير – فإن التردد الأميركي هنا ناشئ عن هذا الأمر. ومن أجْل الإنتخابات تبدو إدارة الرئيس ريغان مستعدة لتقبل كل أنواع الأمر الواقع التي تفرضها إسرائيل بما في ذلك التغاضي عن عملية تفجير السفارة في بيروت. هذا إذا سلمنا بأن إسرائيل هي وليس أحد غيرها قام بالعملية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن في قدرة إسرائيل إلى حد ما، نتيجة هيمنتها على لبنان، أن تحول دون تنفيذ عملية تفجير من هذا النوع إذا كانت ليست هي القائمة بها. أما إذا كانت العملية من صنع غيرها فمعنى ذلك أن خللاً كبيراً جداً في مفاهيم الأمن الإسرائيلية يكون حدث.

إن كلاماً كثيراً يمكن إستنتاجه قي شأن عملية تفجير السفارة الأميركية في بيروت وفي حرب إسرائيلية – سورية يبدو أنها وشيكة الحدوث. إلاّ أن هنالك أمراً مؤكداً وهي أن الولايات المتحدة لا تزال مترددة في إتخاذ مواقف حاسمة إزاء الشرق الأوسط عموماً وأزمة لبنان بوجه خاص.

وكلما إستمر التردد كلما كان الجزاء كبيراً وقد يأتي يوم يصبح الجزاء عبارة عن ثمن فادح.

مجلة "التضامن". لندن - 30 نيسان (أبريل) 1983

* * *

المغرب يأخذ فرصته بتأييد من المشرق

يبدو أنه جاء دور المغرب لكي يأخذ فرصته في التعاطي مع القضية العربية. ولا يقصد بـ "المغرب" هنا المملكة المغربية التي يقودها الملك الحسن الثاني الشجاع والبعيد النظر، وإنما نقصد منطقة المغرب عموماً وبالذات ثلاث دول هي المملكة المغربية وتونس والجزائر: أما الجماهيرية الليبية فإنها صاحبة موقف لا ينسجم مع النظرة

المعتَمدة من جانب الدول الثلاث والتي هي نظرة متجانسة. وأما موريتانيا فإن وضعها أصلاً لا يسمح بممارسة الدور الذي يمكن أن تمارسه كل من الدول الأخرى في منطقة المغرب.

ومن خلال إلقاء نظرة سريعة على تطورات السنتين الماضيتين يمكن أن نلتمس الحقائق الآتية:

أولاً – إن القيادة الفلسطينية أصبحت في تونس. وبعدما كان قادة المقاومة يزورون تونس نادراً رغم خصوصية العلاقة بينهم وبين المسؤولين وبالذات الرئيس الحبيب بورقيبة والسيدة حرمه ورئيس وزرائه السيد محمد مزالي، فإنهم منذ بضعة أشهر لا يغادرون تونس إلاَّ نادراً.

وفي تونس تمارس القيادة الفلسطينية العمل السياسي والديبلوماسي بكثير من التأني مستفيدة بذلك من تجربة العمل السياسي والعسكري المتشعب في لبنان، ومن السلبيات التي رافقت تلك التجربة على وجه التحديد.

ومن تونس ينطلق القادة الفلسطينيون شرقاً وغرباً وإليها يعودون لتقييم مهمات وزيارات قاموا بها.

ومثلما أن تونس كانت المقر المناسب المؤقت للجامعة العربية بعد قرار إنتقالها من القاهرة فإن تونس هي المقر المناسب المؤقت للقيادة الفلسطينية بعد إضطرار انتقالها من بيروت.

وفي تونس تنشط القيادة الفلسطينية مع مندوبي الدول الأعضاء في الجامعة العربية. وعن طريق هؤلاء لا تنقطع لغة الحوار العربي – الفلسطيني.

وبإستثناء بضع عشرات من المقاتلين الفلسطينيين الذين يرابطون في منطقة قريبة من الحدود مع الجزائر فإنه ليس هنالك في تونس فلسطينيون ومخيمات كما كانت الحال في عمان ثم في بيروت، وذلك في أي حال يخفف من العبء الملقى على كاهل القيادة الفلسطينية.

وقد تكون إقامة القيادة الفلسطينية في تونس مناسبة جيدة لكي يتأثر القادة بالأسلوب الذي إعتمده بورقيبة للحصول على الإستقلال وهو أسلوب الحرب السياسية بدلاً من حرب التحرير. وتِبعاً للظروف الراهنة فإن أسلوب الحرب السياسية جيد وكفيل بأن يفي بالغرض.

كذلك قد تكون إقامة القيادة الفلسطينية في تونس مناسبة لمزيد من تأمُّل أركان القيادة في أمر الحُكْمة المؤقتة التي طال التردد في شأن إعلانها.

ثانياً – إن قمة "فاس" التي إنعقدت هي أكثر القمم العربية أهمية. وليس مصادفة أن القمة المقبلة هي المرشحة للإنعقاد في "فاس" أيضاً. كذلك ليس مصادفة أن المسؤولين المغاربة هم أكثر المسؤولين العرب في هذه المرحلة حماسة لإنعقاد القمة التي إذا كُتب لها الإنعقاد ستتخذ قرارات ذات بعد مصيري.

والذي يحرك المغرب ويجعل ملكه وكبار المستشارين للعاهل المغربي ينشطون بشكل ملحوظ من أجل إنعقاد قمة "فاس" الثالثة هي الرغبة في ممارسة الدور العربي الذي كان يمارس في الماضي في دول المشرق والذي كان حكراً على بعض هذه الدول.

ثالثاً – عندما قررت القيادة الفلسطينية عقْد دورة للمجلس الوطني الفلسطيني في أعقاب ما حدث في لبنان إختارت القيادة الجزائر مكاناً للإنعقاد.

وجاء إختيارها هذا منسجماً مع الطموح أو التطلع المغربي عموماً من أجْل ممارسة الدور الذي كان في الماضي حكراً على دول المشرق العربي أو على بعضها.

وبعدما تم إنعقاد هذه الدورة في الجزائر تبين كم أن إختيار الجزائر كان ضرورياً. على الأقل للمقارنة مع أسلوب دول المشرق في التعامل مع المنظمات الفلسطينية.

وتبقى ملاحظتان:

الأولى، هي أن المغرب العربي لا يمارس هذا الدور من دون تأييد دول المشرق له. بل إن بعض جوانب الدور تتم بدعم وتأييد كاملَيْن من جانب معظم دول المشرق.

أما الملاحظة الثانية، فهي أن دول المغرب العربي لا تأخذ على عاتقها أمر التعاطي في شؤون القضية العربية تعويضاً عن تقصير أو تسديداً لديون معنوية، وإنما لأن المشرق في وضْع لا يُحسد عليه، وإنه في إنتظار أن يلتقط المشارقة أنفاسهم لا بد من أن تلهث أنفاس المغاربة.

لعل وعسى لا يقتصر الأمر على ذلك بل يبتكر المغاربة بعض الصيغ التي تفيد قليلاً أو كثيراً.

وفي أي حال من حق المغرب العربي أن يمارس دوره. وها هو يمارسه بلباقة وبإحساس قومي مسؤول.

مجلة "التضامن". لندن - 30 نيسان (أبريل) 1983

* * *

حديث حول ثلاث مفاجآت تاريخية

يوماً بعد آخر يتزايد الحديث عن حرب محتملة الوقوع في المنطقة. لكن الحديث لم يصل إلى مرتبة الصيحات.

ومنذ أسبوعين وأنظار المراقبين الأجانب تتطلع نحو

لبنان على أســاس ســيكون ســاحة النزال الإســرائيلية – السورية الجديدة.

وقد طلبت بعض الصحف الأجنبية من مراسلين لها أن يتحركوا إلى بيروت وطلبت بعض الدول من ديبلوماســييها أن يكونوا يقظين.

ومنذ أيام لا يســأل الديبلوماســيون العاملون في لبنان وبقية دول المشــرق العربي إلا عن الحرب وكأنها واقعة لا شك في ذلك.

وبعد حادثتين تم تســجيلهما وكانت ســوريا وإســرائيل الطرفين فيهما كثُرت الأســئلة. ومع مجيء وزير الخارجية الأميركية جورج شــولتز إلى المنطقة إنقســم المراقبون بين متوقع لنشوب الحرب وبين مستبعد لها.

في بضع ملاحظات يمكن تلخيص الموقف على النحو الآتي:

أولاً – قد يجوز الإفتراض أن شولتز جاء ليمنع حدوث الحرب. لكن وجوده لا يعني أن الحرب لا يمكن أن تقع. وعلى ســبيل المثال أن وجود المبعوث الأميركي فيليب حبيب لم يمنع إسـرائيل من أن تشـن على نصـف بيروت وعلى جنوب لبنان أبشع حرب في تاريخ الحروب.

ثانياً – هنالك مَن يفترض بأن مهمة شولتز تشبه مهمة الدكتور هنري كيسـنجر وزير الخارجية الأميركي الأسـبق. وهذا التشـبيه غير دقيق تماماً لأن كيسـنجر بدأ مهمته بعد حرب ولم يبدأها قبل نشوب حرب، بمعنى أنه وظف النتائج الناشــئة عن حرب 1973 في حين أنه ليس في أيدي إدارة الرئيس ريغان ممثلة بوزير خارجيته ما توظفه.

ثالثاً – إن الإنطباع الســائد هو أن ســوريا لن تبدأ الحرب ولا يمكن أن تبدأها إذا كـان نظـام الرئيس حـافظ الأســد لن يتجـاوز القطيعـة مع العراق الـذي يشــكل الإحتياطي التقليدي لأي حرب تخوضها سوريا.

وليس واضــحاً إذا ما كان هذا الأمر يشــكل هماً إستراتيجياً بالنسبة إلى القيادة السورية.

رابعاً – هناك تصـوُّر خلاصـته أن سـوريا سـتواجه من على الأرض اللبنانية أي حرب تشــنها إســرائيل وأنها ستحولها إلى حرب إستنزاف وإلى وسيلة ضغط من جانب الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة على إسـرائيل. ولكن مثل هذا الأمر ليس متيسراً لإعتبارات دولية، فضـلاً عن أن العلاقة الســورية – اللبنانية لا تســمح بذلك. ومن المؤكد أن الإتحاد الســوفياتي لن يرتضــي، ولأكثر من إعتبار، أن تدور الحرب في منطقة البقاع.

وتجدر الإشــارة هنا إلى أن أقصــى ما يمكن أن يفعله الإتحاد الســوفياتي هو أحد أمريْن: إما ممارســة الضــغط على الولايات المتحدة على أمل أن تردع إســرائيل فلا تعتدي على سوريا وإما أن تحمي الأراضي السورية. ويتردد أن أحد البنود الأساسية في جولة شولتز هو تبريد الأجواء بحيث لا تبدأ الحرب. وإذا كانت إســرائيل لن تبدأ فإن الحرب بالتالي لن تحدث.

خامساً – إضـافة إلى ذلك هنالك في بعض الأوسـاط حديث عن سيناريو تتلخص نقاطه بالآتي:

أ– بات الوضع في المنطقة يشكل مأزقاً. لا الإنسحاب الإسـرائيلي من لبنان ممكن. ولا إنسـحاب القوات السـورية والقوات الفلســطينية ممكن. وحتى الميليشــيات الإيرانية الموجودة في منطقة بعلبك من غير الممكن سحبها.

وإلى ذلك أن عقد إتفاق ســلام بين إسـرائيل ولبنان هو أيضاً غير ممكن.

ب– إزاء ذلك ليس أمام إسرائيل سوى شن حرب على ســوريا تأمل من وراء كســبها – إذا تحقق ذلك – فرض الأمر الواقع وعقد صــلح مع لبنان الذي يكون الضــغط قد خف عليه.

ج – أما الولايات المتحدة تأمل من وراء حدوث هزيمة لإســرائيل يقابلها عدم إنتصــار في الجانب الســوري أن تنســحب إســرائيل إلى منطقة الجنوب وتنســحب القوات السورية والفلسطينية من منطقة البقاع. كذلك تأمل الولايات المتحدة في أن تكون هذه الحرب هي الأخيرة التي تســبق ولادة السلام العربي الأول.

أما لماذا هذه الحرب أخيرة ولماذا الســلام هو الأول. فإن الإجابة عن ذلك في البند الأخير من هذا السيناريو.

د– .. وخلاصــة هذا البند أنه في حال حدوث هذه الحرب فإنها ســتوجد حالة خلل في الميزان العســكري وسيصبح بالتالي من غير السهل إعادة بناء القوة العسكرية قبل إنقضـاء سـنوات. وفي خلال هذه الفترة يسـهل تحقيق الســلام العربي الأول التي تكون القمة العربية التي تأجلت بسبب زيارة شولتز وضعت أسسه. وهو سيكون الأول لأنه من الصــعب أن يكون النهائي إلاّ إذا اسـتطاعت الولايات المتحدة أن تنجز مع الإتحاد الســوفياتي صــفقة العصــر بحيث تضــع يدها بالكامل على المنطقة وتترك للإتحاد السوفياتي مناطق أخرى ليست بعيدة كثيراً عن المنطقة.

تبقى الإشــارة إلى أن مصــدراً عربياً مطلعاً قال لـ "التضــامن": هذا الســيناريو في طريقه إلى التنفيذ إلاّ إذا حدثت ثلاث مفاجآت.

وأوجز المصدر المفاجآت على النحو الآتي:

• تتخذ مصـــر قراراً تاريخياً بحيث تنفض يدها من إتفاقية "كامب ديفيد" وتتحمل كل النتائج.

• يعلن اللبنانيون الذين وجدوا أنفســهم متحالفين مع إسرائيل أنهم قرروا في لحظة صحوة أن يبدأوا بأنفسهم الحرب عليهـا لتحرير الوطن وهـذا يوحِّـد اللبنـانيين جميعاً.

• تقرر سوريا خوض حرب تحرير شعبية ضد إسرائيل بالتحالف مع الفلســطينيين وبتأييد تام من الإتحاد السوفياتي.

مجلة "التضامن". لندن - 7 أيار (مايو) 1983

* * *

الحكام العرب... وأسلوب تعيين الوزراء

عندما تحدث تشـكيلات وزارية في أي دولة عربية فإن أكثر ما يعنينا كصــحفيين في الأمر ما يخص الشــخص الـذي أُختير وزيراً للإعلام. ذلـك أن نوعيـة وزير الإعلام بالنسبة إلى الصحفي العربي تبدو أساسية جداً.. خصوصاً بالنسبة إلى الصحفيين الذين تدخل الشؤون العربية ضمن دائرة عملهم وتخصصهم. وهي أساسية لأن وزير الإعلام هو المرجع بالنسبة إلى الصحافي العربي.

يلتقي به أكثر من لقائه بالوزراء الآخرين. ومن خلاله وأحياناً بحضـــوره يجتمع بالمســؤولين الكبار. وإذا كان الصـحافي ناشـر مجلة أو صـحيفة فإن إتصـالات بوزراء الإعلام لا ينقطع. أحياناً من أجْل أن يتأكد من معلومات. أو في معظم الأحيان من أجْل أن يتدخل لوقف مصـــادرة عدد أو لفت نظر الرقابة أو إمكانية ممارســـة بعض المرونة. ويحدث أحياناً أننا كصـــحافيين نفرح عندما يتم تعيين شـخص وزيراً للإعلام نعرف أنه قريب من الذين في القمة.

فالوزير القريب من الحاكم يتميز بوضـــع لا يتميز به الآخرون، بمعنى أنه يلتقي بالحاكم ويستمع إليه وينقل إليه وجهة نظره أو يعرض تحليلاً للموقف.

وعندما يلتقي الصـــحافي العربي بوزير إعلام من هذا النوع ويكون موضـع ثقته في شكل أو آخر، فإنه يخرج من اللقاء بصـورة كثيرة الوضـوح عن موقف الدولة وربما عن تحركات الحاكم أو عن سياسات هو في صدد إتخاذها.

وأكثر ما يربك الصـــحفي هو وزير الإعلام البعيد عن دائرة القرار والذي لا يرتاح الحاكم إلى مجلســـه أو إلى تحليلاته. ذلك أن مثل هذا الوزير يظهر أمام الصـــحفي وكأنه ذلك الشـــخص الغامض بأمور الدولة لكنه يرفض الحديث في أي شأن.

كذلك يحدث أحياناً أنه يخرج عن صـــمته ليقول كلاماً لا يفي بالغرض، فيضـطر الصـحفي لطرق أبواب مكاتب مسـؤولين آخرين ليعرف منهم ما يفترض في وزير الإعلام أن يوضحه.

وفي التـاريخ الحـديث هنـالـك عـدة نمـاذج من وزراء الإعلام العرب. هنالك مثلاً وزير الإعلام الشـريك بشـكل مباشر في صناعة القرار مثل عيسى الكواري وزير الإعلام الحالي في دولة قطر.

وبإستثناء حالة محمد حسنين هيكل الذي أمضى بعض الوقت في أواخر أيام عبد النـاصـــر وزيراً للإعلام فإن نموذج عيسى الكواري يبقى فريداً من نوعه. ولو أن قضية الإعلام في دولة مثل قطر قوية لكان تأثيرها نتيجة وجود شخصية شريكة في صناعة القرار على رأس وزارة الإعلام كثير الأهمية.

كذلك هنالك وزير الإعلام القوي في موقعه لبراعته في توضيح قضية النظام وفي القدرة على المبادرة أحياناً. وفي هذا الإطار فإن "محمد أبو القاسم الزوي" الذي شغل لبضع سنوات منصب وزير الإعلام في ليبيا قبل أن يصبح وزيراً للعدل نموذج حي عن هذه النوعية.

ويندرج في النوعية ذاتها ومن الذين يمارسون منصبهم الحالي وزير الإعلام الســوري أحمد إســكندر أحمد وزير الإعلام العراقي لطيف نصيف جاسم.

وفي أوسـاط الحكام قناعة سـائدة بأنه من السـهل إيجاد وزراء اقتصاد وتموين وزراعة ومال وطاقة وتربية وتعليم... (الخ) كثيرين، إلا أنه ليس من السـهل إيجاد وزير الإعلام بدرجة الكفاءة المطلوبة.

وعند إجراء تشكيلات وزارية فإن رئيس الدولة يترك في أغلب الأحيان لنفسـه أمر إختيار وزير الإعلام المناسـب، ويعطي الشـخص الذي إختاره ليكون رئيسـاً للحكومة نسـبة كبرى من ممارسة المرونة في إختيار بقية الوزراء.

وليس في التاريخ الحديث للحكومات العربية ما يشـــير إلى أن وزير الإعلام القوي أقيل فجأة أو شـــمله تعديل وزاري مفاجئ أو متوقع، في حين هنالك إشـارات كثيرة إلى أن معظم الوزراء يتبـدلون إلاّ وزير الإعلام القوي فـإنـه يبقى.

وعندما يكون رئيس الدولة صاحب عقلية إعلامية ويفقد

فجأة وزير الإعلام عنده فإنه يشعر كمن فقد إنساناً عزيزاً جداً.

وفي هذا الإطار يجوز الإشارة إلى مشاعر التأثر التي إنتابت الرئيس جعفر نميري بعدما بلغه نبأ وزير إعلامه الكثير التميز عمر الحاج موسى نتيجة أزمة قلبية مفاجئة وهو في سن العطاء. ومع الأخذ في الإعتبار أن أكثرية الحكام العرب هم وزراء الإعلام الفعليون ووزراء الخارجية الفعليون أيضاً، إلاّ أن الحكام عندما يكتشف الشخص الذي يستطيع أن يقرأ بأسلوب جيد أفكاره وماذا يريد فإنه يشعر بالكثير من الراحة والكثير المثير من الإطمئنان.

وهناك حالات يندر أن يمر يوم دون أن يتصل الحاكم أو يرد على مكالمات هاتفية من هذا الوزير. كذلك هنالك حالات لا يلتقي فيها الحاكم بوزير إعلامه إلا في إجتماع مجلس الوزراء. وفي هذا الإجتماع لا يحظى هذا الوزير بالتميز إذا كان هو خارج الإجتماع ليس في الأصل متميزاً.

ويحدث أحياناً أن يكون الإعلام عبارة عن عقلية إعلامية قادرة على الإبتكار وعلى التخطيط والتطوير. وهذا ما ينطلق على الأمير سلمان بن عبد العزيز الذي لا تقتصر قوته الإعلامية على أنه الذي يعرف والذي يشارك في صناعة القرار السعودي وإنما أيضاً لأنه صاحب منطق متميز.

وفي هذا الإطار من الجائز القول إنه مثلما محمد حسنين هيكل أقرب إلى ظاهرة الإعلامية منه إلى النموذج فإن الأمير سلمان هو الآخر أيضاً ظاهرة مع إختلاف النوعية. لكن كلاهما يتألق إعلامياً خارج الموقع الرسمي بل إن كل منهما يفضل ذلك.

وقد يجوز الإفتراض أن فترة حكم عبد الناصر وبالتحديد فترة حرب اليمن والحملة الإعلامية ضد المملكة العربية السعودية هي التي جعلت الأمير سلمان خبيراً في شؤون الإعلام بالإضطرار.

كذلك في الوقت نفسه قد يجوز الإفتراض أن مسألة الإهتمام الإعلامي عند الأمير ناشئة عن موهبة وشغف وحرص شديد على القراءة والمتابعة وسماع نشرات الأخبار نشرة بعد نشرة.

وهنا لا بد من وقفة تتعلق بالإهتمام الإعلامي العربي، والذي يمكن قوله، هو أن ظاهرة إتمام الدول العربية بالإعلام بدأت مع السنة الرابعة من تولي عبد الناصر الحُكْم وإكتسبت أهمية خلال سنوات حكمه.

وقد لاحظ معظم الحكام العرب كيف أن عبد الناصر يخوض بالإعلام معاركه وكيف يربحها فقرروا أن يتقنوا فن اللعبة بينما أخفق البعض الآخر. ذلك أنه من أجْل أن تنجح لعبة الإعلام لا بد من توافر قضية... وقضية يكون المواطن طرفاً أساسياً فيها.

ولا يصبح وزير الإعلام صاحب شأن إلا بعد إختباريْن أو ثلاثة إختبارات من قبل الحاكم فهو إذا سئل من قبل الحاكم عن معلومة ولم يجب على الفور ورد بأنه سيستفسر ثم يتصل بالحاكم لإعطائه الجواب، فإن ذلك سيحدث في نفس الحاكم صدمة أو خيبة أمل. أو أن هذا الحاكم سيضع علامة غير بيضاء أمام خانة هذا الوزير.

كذلك فإنه إذا حدث أن طلب الحاكم من وزير الإعلام تحليلاً لنبأ أو لموقف وتباطأ الوزير في تقديم التحليل أو تلعثم وهو يقدم التحليل بحيث اختلطت الكلمات ببعضها، وبحيث إن الأمر إختلط على الحاكم، فإن مكانة هذا الوزير لن تكون قوية في نفس الحاكم. وقد يفضل ألاّ يسأله بعد ذلك ويصغي لآخر أو آخرين يقدمون التحليل. وإذا أصاب هذا الآخر أو هؤلاء الآخرون في التحليل فإن طريقهم تصبح سالكة إلى منصب وزير الإعلام.

والمألوف عن الحكام العرب أنهم في معظمهم يريدون الجواب بمجرد طرح السؤال ويفضلون سماع التحليل بمجرد طلبه.

وإذا كان الحاكم، عادة بسبب مشاغله الكثيرة، لا يتابع الأنباء والتطورات ووجد أن وزير الإعلام أيضاً فإنه سيتساءل بينه وبين نفسه، إذا كانت حاله فلماذا إذاً هو في هذا الموقع؟

وإلى ذلك أن وزير الإعلام القوي هو الذي لا يقول للحاكم أو لمراكز القوى في الحُكْم أنه سيعود إلى الملف الفلاني قبل أن يجيب. وهو الذي لا يطلب منحه بعض الوقت لإجراء الإتصال اللازم. وإذا حدث أن إتصل الحاكم بالوزير وكان جوابه بالشكل المشار إليه فإنه إذا عثر على الجواب واتصل الحاكم لإبلاغه به قد يقال له إن الحاكم مشغول، وقد يكتشف أن الحاكم حصل على الجواب المنشود من غيره.

والحكام في معظمهم يميلون إلى سماع التحليل المبسط من وزراء الإعلام وإلى الإختصار في عرض نبأ من الأنباء. وكلما أجاد الوزير الإختصار كلما إكتسب مكانة في نفس الحاكم. والمكانة توصل إلى القوة. كذلك كلما اعتمد الوزير التبسيط في التحليل إكتسب المكانة إياها.

ولا يميل الحكام في معظمهم أيضاً إلى العبارات المتشابكة والكثيرة ويفضلون إذا جاز القول أسلوب ما قل

ودل. وهذا الأسلوب يعود بالخير على مَن يعتمده ويسبب بعض الإنتكاس لمَن لا يتقنه من وزراء الإعلام.

ويتباهى بعض الحكام عادة بأن وزير الإعلام في النظام الفلاني جيد وينظر الحاكم إلى وزير كهذا على أنه مثل العملة الصعبة إذا جاز التشبيه.

ووزير الإعلام القوي هو الذي يستطيع أن يتقن الرد حتى على أمور وإستفسارات غير سياسية من جانب الحاكم، ذلك أن الحاكم يقرأ أحياناً بعض الصحف والمجلات وتستوقفه أحياناً أيضاً بعض المسائل غير السياسية. ولأنه إعتاد أن يستفسر من وزير إعلامه عن الأمور السياسية فإنه يجد نفسه يتصل بالوزير ليسأله عن أمر متعلق بحروب الفضاء أو جوائز الأوسكار أو السلاح النووي. وصحيح أن عدم الرد على هذه الأمور ليست أساسية ولا تنعكس على مكانة الوزير في نفس الحاكم إلا أن الرد المقنع والمريح يجعل مكانة الوزير أكثر رسوخاً.

وصحيح أن الحكام في معظمهم لا يحبون النقد ولا يرتاحون إلى ناقديهم إلا أنهم في الوقت نفسه لا يميلون إلى المبالغات في إطراء شخصهم على صفحات الصحف والمجلات المتابعة لهم. وهذا عائد إلى أحد إحتماليْن أو للإحتمالين معاً. فهم إما يكون الملل دخل النفس لرتابة الكتابة المنشورة أو المذاعة، وإما لأن الأبناء أو أفراد العائلة عموماً أبدوا ضيقهم من هذا الأسلوب. وقد يحدث أن الحاكم نفسه يشعر أحياناً بوطأة هذه الرتابة لكنه ينتظر من وزير إعلامه أن يبادر ويعيد النظر. ذلك أن مثل هذا الأمر لا يمكن لحاكم أن يطلبه من وزير إعلامه، لكنه لن يعترض عليه إذا هو حدث وبمبادرة من الوزير.

وهنا تكون مهمة وزير الإعلام بالغة الصعوبة وتشبه في بعض جوانبها السير فوق حل من الألغام. وإذا إستطاع التصرف بلباقة فإن تصرفه سيكون بالتأكيد موضع عدم إنزعاج الحاكم وفي إستطاعة الوزير تأمين تغطية إعلامية خارجية تعوِّض الأثر الذي يمكن أن ينشأ عن إعادة النظر في أسلوب الإعلام الداخلي.

وتبقى الإشارة ضرورية إلى مناسبة هذا الكلام حول الحكام ووزراء الإعلام. والمناسبة عبارة عن مناسبتيْن:

الأُولى، هي أنني على مدى عشرين سنة أُسجل في مفكرتي الخاصة بعض الإنطباعات عن العلاقة بين الحاكم وبين وزير الإعلام في العالم العربي. وأيضاً العلاقة بين الصحفي وبين وزراء الإعلام. وفي العشرين سنة المشار إليها ربطتني صداقات بعدد كبير من وزراء الإعلام العرب الأمر الذي أمكنني وأنا للمرة الأولى على رأس مؤسسة صحفية أن أدرك مدى أهمية العلاقة بين المؤسسة الصحفية العربية وبين وزير الإعلام. فإذا كانت هذه العلاقة جيدة أمكن المؤسسة أن تبقى في منأى عن الإهتزازات وقرار جودة العلاقة ليس وقفاً على طرف واحد وإنما على الطرفيْن معاً.

ونحن من جانبنا في "التضامن" سنكون حريصين على أن نكون الطرف الذي ينظر الطرف الآخر إليه بكل إحترام.

أما المناسبة الثانية فهي أن صديقاً نعتز به ونقدره تسلم وزارة الإعلام في المملكة العربية السعودية وهذا الصديق هو علي الشاعر الذي نأمل أن تتعزز معه العلاقة الجيدة بين أحدث مؤسسة صحفية عربية وبين المملكة العربية السعودية وقيادة الملك فهد بن عبد العزيز القومية والمسؤولة والكثيرة الإتزان والمعلَّقة عليها الآمال.

مجلة "التضامن". لندن - 7 أيار (مايو) 1983

* * *

لعبة أميركية... وليس حلاً

إذا كتب للمسعى الذي قام به وزير الخارجية الإميركية جورج شولتز أن ينجح ويتحقق الحل الذي ترتضيه إسرائيل ويقبل به لبنان ولا تعارضه سوريا ولا يعترض عليه الإتحاد السوفياتي ويحظى بمباركة الأكثرية العربية... فمعنى ذلك أن مقولة الرئيس الراحل أنور السادات بأن 99 في المئة من أوراق الحل بيد الولايات المتحدة، انما هي مقولة واقعية.

ولكن هل أن كل ذلك ممكن؟

إنه لكي ترتضي إسرائيل الحل الذي صاغه شولتز فمعنى ذلك أن يرضى لبنان ببقائها في الأراضي اللبنانية.

ولكي يقبل لبنان بالحل فمعنى ذلك أن تجلو جميع القوات غير اللبنانية عن أراضيه وأن تبسط الشرعية يدها على كل المناطق في لبنان.

ولكي لا تعارض سوريا الحل فإنها تريد الضمانات التي لا تجعل منها هدفاً لإسرائيل تنقض عليه في أي لحظة خصوصاً بعد أن تصبح سوريا لوحدها ومن دون الورقة اللبنانية التي تضغط بها وربما أيضاً من دون الورقة الفلسطينية.

ولكي لا يعترض الإتحاد السوفياتي على الحل

الأميركي فإنه سيشترط أن تبقى مصالحه في المنطقة العربية في مأمن. ومصالحه الآن محصورة في علاقات وتحالفات مع سوريا والجماهيرية الليبية واليمن الديمقراطي، وأي تأثر لهذه العلاقات التحالفات معناه إخراج الإتحاد السوفياتي وبشكل نهائي من دائرة التأثير في المنطقة العربية.

ولكي يحظى الحل بمباركة الأكثرية العربية فإنه يجب أن يحظى أولاً بالقبول الفلسطيني والسوري واللبناني. ومثل هذا القبول مشروط بتوافر مقومات موضوعية.

إن امكانية حدوث هذه المعجزة قائمة في حال واحدة وهي أن تكون تمت بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي صفقة تتبادل بموجبها القوتان العظميان وبكامل التفاهم مناطق نفوذ في العالم.

عدا ذلك سيكون الأمر مجرد لعبة وليس حلاً. لعبة أميركية توافرت لها بعض مقومات الولادة نتيجة أن إسرائيل حليفة لأميركا ونتيجة أن لبنان ليس أمامه من أطواق النجاة سوى الطوق الأميركي. وبموجب هذه اللعبة يكون هنالك تجميد للوضع من دون إستنباط الحل النهائي. ومقابل هذا التجميد ستدفع الولايات المتحدة لإسرائيل الثمن الباهظ لكن لبنان والمنطقة العربية عموماً ستكون عرضة للمخاطر في أي لحظة وربما عرضة للتفجر.

ويبقى أن إسرائيل قد تكون إرتضت الحل الأميركي على أساس أنها لن تخسر شيئاً وعلى أساس أن يستمر بيغن رئيساً للوزراء. أما لبنان فما هي حيثيات قبوله؟

قد يكون جواب البعض عن ذلك هو أن أي حل هو أفضل للبنان من الوضع الحالي، وأن الرئيس أمين الجميّل في ضوء إستقصاءات قام بها في الإتجاهيْن العربي والدولي بات أكثر إقتناعاً بأنه لا مجال لحل نهائي للمسألة اللبنانية وأن العصر الذي نعيشه هو عصر الحلول المؤقتة والقضايا العالقة بدءاً بالصين وإنتهاءً بلبنان مرور ولكن يبقى الأمر لعبة أميركية وليس حلاً. والذي نتمناه هو أن ينجو ما بقي من لبنان من هذه اللعبة.

مجلة "التضامن". لندن - 14 أيار (مايو) 1983

* * *

الحكام وأساليبهم في تغيير الوزراء

... وكما أن هنالك الكثير مما يمكن قوله عن العلاقة بين الحكام ووزراء الإعلام فإن هنالك الكثير الكثير مما يمكن قوله حول الحكام وبقية الوزراء وحول الحكام ومستشاريهم.

وعندما كتبت في العدد الماضي عن العلاقة بين الحكام ووزراء الإعلام وسجلت بعض الإنطباعات وأوردت بعض المقارنات ولم يخطر في بالي أنني سأتلقى تلك المكالمات الهاتفية والرسائل التي تلقيتها. واللافت للإنتباه أن المكالمات والرسائل جاءت من مواطنين يسألون بعفوية عما إذا كان من الممكن أن ننشر في "التضامن" المزيد حول عالم الحكام وحول أساليب تعاملهم مع وزرائهم ومستشاريهم.

وفي نظر هؤلاء المواطنين إننا عندما نتحدث عن هذه العلاقة ونكتب في هذه الموضوعات فإنما نكشف عن أسرار في حين أن الأمر ليس أكثر من عملية رصد دقيقة لأساليب عمل وأساليب تعامل.

ويبدو أن هذا النوع من الكتابات سيكثر وسنجد أنفسنا بين الحين والآخر نكتب عن الحكام والآخرين وعن الحكام وأساليب ممارستهم للحكم. وعلى هذا الأساس من الضروري التوضيح بأن هذه الكتابات لن تكون مسلسلة بمعنى أنه قد يمر أسبوع أو أسابيع لا ننشر فيها شيئاً حول الموضوع. وربما لا يمر أسبوع إلاّ ونكتب. وهذا مرتبط بوقائع تستجد فجأة.

كذلك من الضروري التوضيح بأن الكتابة يمكن أن تكون عن أسلوب حاكم واحد وقد تكون عبارة عن بعض المقارنات.

وأجد نفسي اليوم أكتب عن أمر عشناه قبل بضعة أيام وتعكس تفاصيل هذا الأمر أسلوب الملك فهد بن عبد العزيز في التغيير. وفي حزيران/يونيو الماضي(1982) بويع الأمير فهد بن عبد العزيز ملكاً بعد وفاة شقيقه الأمير خالد بن عبد العزيز.

ومن الجائز الإفتراض أن الملك آثر عدم إحداث تغيير في الحكومة عكس ما يحدث مع أي حاكم جديد. وهو لم يلجأ إلى التغيير ربما للإيحاء بأن الخط سليم ومن أجْل ذلك فلا موجب لإعادة النظر لا في السياسة ولا في الوزراء أو ربما لأنه يفضل إجراء التغيير إنما بعد فترة وليس مباشرة بعد وفاة شقيقه الملك خالد.

ثم جاءت التغيرات الأخيرة في الحكومة السعودية تعكس إنطباعاً بأن للملك فهد أسلوبه في التغيير وهو – إذا جاز القول – ما يمكن تسميته "التغيير بهدوء". واللافت للإنتباه أن الملك فهد بدل أن يعلن تغييراً في الحكومة من

نوع التغييرات التي تجري في معظم الدول العربية فإنه أحدث التغيير إنما على مراحل ومن دون إفساح المجال أمام إطلاق الكثير من التساؤلات.

في البداية أعفى وزير الإعلام الدكتور محمد عبده يماني وعيّن بدلاً منه الفريق أول علي الشاعر وبعد ذلك عيَّن إبراهيم العنقري وزيراً للشؤون البلدية والقروية وعين محمد الفايز وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية.

وعندما نلاحظ أن هناك فترة قصيرة بين تغيير وزير الإعلام وبين تعيين وزير جديد لوزارة الشؤون البلدية والقروية وتعيين وزير جديد آخر لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية، يتبين لنا أن الأمر ليس مجرد صدفة وإنما يعكس أسلوب التغيير بمفهوم الملك فهد. ولقد كان من السهل الإعلان مرة واحدة عن تغيير يشمل الوزراء الثلاثة إلا أن الملك فهد على ما يبدو آثر أن يحدث التغيير من دون أن ترافق هذه التغييرات تساؤلات.

إن تغيير وزراء الإعلام والشؤون البلدية والقروية والعمل والشؤون الإجتماعية معناه تغيير لوزارات بالغة الحساسية أو تغيير لوزارات الدرجة الأُولى في الحكومة السعودية ومن حق المواطن عندما يسمع بتغيير هؤلاء الوزراء دفعة واحدة أن يتساءل: لا بد أن هنالك أمراً ما وإلاّ لما كان لهذا التغيير أن يحدث.

وإلى ذلك أنه قبل أن يغير الملك فهد وزير الإعلام كان السعوديون في وضع المنتظرين حدوث التغيير. وقبل أن يغير الملك فهد قبل حوالي ستة أشهر وزير الصحة الدكتور حسين الجزائري كان السعوديون في وضع المنتظرين حدوث التغيير لكن الملك فهد إعتمد بالنسبة إلى وزارة الإعلام ما سبق أن إعتمده بالنسبة إلى وزارة الصحة وهو أسلوب "التغيير بهدوء" وإعتمد الأسلوب نفسه بعدما قرر تعيين وزير جديد للشؤون البلدية والقروية ووزير جديد آخر للعمل والشؤون الإجتماعية.

وإستناداً إلى التغيير الذي حدث فإنه ربما لا تنقضي الأشهر الستة المقبلة إلاّ ويكون الملك فهد وبالكثير من الهدوء غيَّر وزراء آخرين، هذا إذا كانت هنالك ضرورة للتغيير ناشئة عن حاجته إلى وزراء منسجمين أو وزراء يستوعبون أسلوبه في الحُكْم. وهذا القول مرده أن التغيير في بعض جوانبه أتى بوزراء "فهديين" بمعنى أنهم يستوعبون أسلوب الملك في إدارة الحُكْم. وعلى سبيل المثال فإنه عندما غيَّر الملك فهد وزير الصحة فإنه أسند المنصب إلى الدكتور غازي القصيبي الذي يمثل الرمز التقني لعهد الملك فهد والذي تحظى مبادرته في وزارة الصناعة والكهرباء بإرتياح من جانب الملك وعندما غيَّر الملك وزير الإعلام فإنه أسند المنصب إلى الفريق أول علي الشاعر الذي يتقن إستيعاب أسلوب الملك فهد في إدارة الحُكْم والذي خطوطه سالكة إلى الملك.

وما يمكن قوله عن وزارتيْ الصحة والإعلام يختلف كلياً بالنسبة إلى التغيير الآخر الذي شمل وزارة البلديات والشؤون والبلديات القروية ووزارة العمل والشؤون الإجتماعية. ذلك أن الملك إختار للوزارة الأُولى الشخص الذي كان قريباً جداً منه ونعني به إبراهيم المنقري الذي كان مديراً لمكتب الأمير فهد أيام كان وزيراً للمعارف والذي أصبح بعد أن عمل فترة كملحق سياسي في السفارة والسعودية في واشنطن، وكيلاً لوزارة الداخلية قبل أن يعيَّن وزيراً للإعلام ثم وزيراً للعمل وإختار الملك لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية محمد الفايز الذي سبق له أن عمل كوكيل لهذه الوزارة قبل أن يعين بعد ذلك محافظاً في مؤسسة التأمينات الإجتماعية والفايز هو الآخر من الذين تطبق عليهم مواصفات قدرة إستيعاب أسلوب الملك فهد في إدارة الحُكْم.

وإلى ذلك أن الملك فهد بالتغيير الذي أحدثه بالنسبة إلى وزارة البلديات والشؤون القروية وضع تقليداً بالغ الأهمية وهو أن هذه الوزارة باتت من الوزارات التي يمكن أن يتسلمها غير الأمراء، وفي الماضي كان الأمير ماجد بن عبد العزيز (أمير منطقة مكة الآن) هو وزير البلديات والشؤون القروية، ثم تسلمها بالوكالة الأمير متعب بن عبد العزيز والذي إستمر فيها حتى تاريخ صدور الأمر الملكي بتعيين إبراهيم العنقري وزيراً لهذه الوزارة.

وإتاحة المجال أمام غير الأمراء لشغل منصب وزير البلديات والشؤون القروية نقطة لمصلحة الملك فهد وأسلوبه في "التغيير بهدوء" ذلك أن هذه الوزارة بالغة الأهمية بل إنها تعادل في أهميتها وزارات السيادة مثل الدفاع والخارجية والداخلية فهي المسؤولة عن قطاع الخدمات والإسكان وتحسين المدن والقرى وتطويرها. وفي ذلك تلتقي من حيث الأهمية مع وزارة العمل والشؤون الإجتماعية التي تشرف على قطاع العمال والتأمينات الاجتماعية الخاصة بالعمل ورعاية الطفولة والضمان الإجتماعي.

و"التغيير بهدوء" ليس فعالاً إذا كان الغرض منه إمتصاص إمتعاضات شعبية أو تهدئة مشاعر وحالات غضب، لكنه فعال إذا كان يستهدف بناء الدولة بشكل فعال ووفق قاعدة فريق العمل المتجانس وفي تاريخ تأليف الحومات وتغييرها أو في تاريخ التعديلات الوزارية أمثلة

كثيرة تعكس حقائق أساسية وهي أن التعديل الوزاري أو التغيير الوزاري عندما يستهدفان إمتصاص حالة ضيق تنتشر في صفوف المواطنين يكون مردودها سلبياً أحياناً بمعنى أنهما لا يحققان حتى الغرض البسيط.

ويبقى أمران:

الأول، هو أن الملك فهد بالتغيير الوزاري الذي أجراه حتى الآن يعتمد أسلوباً جديداً في العمل السياسي العربي ومن المؤكد أن كثيرين لم تستوقفهم أكثر من ثوانٍ قليلة الأنباء التي أذيعت عن ذلك التغيير في حين أن ما حدث يحتاج إلى وقفة وإلى تأمل. ذلك أن الملك يشكل وزارة جديدة إنما بأسلوب غير مطروق وهو أسلوب "التغيير بهدوء" الذي أشرنا إليه في بداية هذا الكلام.

و"التغيير بهدوء" هو إذا جاز التشبيه مثل إصلاح عربة وهي تسير، وقد يبدو التشبيه على شيء من المبالغة لكن هذا هو ما يحدث.

أما الأمر الثاني، فهو أن الملك فهد يبدو مثل مهندس يعكف على إنجاز تصميم وما يريد أن يبدأ تنفيذ مع السنة الثالثة من ولايته وهي سنة إستثنائية من حيث الأهمية وعلى أكثر من صعيد على الصعيد العربي مهمة وعلى الصعيد الدولي مهمة وعلى الصعيد الداخلي أكثر من مهمة.

وبيننا وبين نهاية السنة الأُولى وبداية السنة الثانية شهر واحد.

مجلة "التضامن". لندن - 14 أيار (مايو) 1983

* * *

الفرق بين أنور السادات وأمين الجميّل

قد يكون من المناسب أن نعرض هنا بعض المفارقات التي سبقت الزيارة التي قام بها الرئيس (الراحل) أنور السادات إلى القدس مفتتحاً مرحلة من الصلح العربي – الإسرائيلي وبين الظروف التي رافقت السعي لعقد إتفاق بين لبنان وإسرائيل.

ومن شأن هذه المقارنات إعطاء فكرة عما يمكن أن يحدث في المرحلة المقبلة.

• إن الرئيس السادات جنح إلى مصالحة إسرائيل في ظروف أفضل بكثير من الظروف التي يعيشها الرئيس أمين الجميّل ذلك أن مصر كانت تجتاز في ذلك الوقت متاعب إقتصادية ناشئة عن إستمرار حالة اللاحرب واللاسلم وكانت تعيش ظروف بالغة التعقيد ناشئة عن الإحتلال الإسرائيلي المستمر، إلاّ أن هذه الظروف تبقى في أي حال أفضل من الظروف التي يعيشها لبنان واللبنانيون وصحيح أن المتاعب الإقتصادية غير قائمة في لبنان وهنالك بعض حالات الترف التي أفرزتها الحرب الأهلية إلا أن شبح هذه الحرب قائم في إستمرار، وهنالك شعور لدى كل لبناني بأن جولة من الإقتتال يمكن أن تبدأ في أي لحظة.

وإلى ذلك أن الإحتلال الإسرائيلي لمصر كان بعيداً عن التجمعات السكنية وعن المدن الكبرى في حين أن الإحتلال الإسرائيلي قائم في ثلاثة أرباع أرضه ويضغط يومياً على إرادة القرار اللبناني.

• إن مصر في الفترة التي أعقبت حرب 1973 والتي سبقت زيارة القدس التي افتتح بها الرئيس السادات مرحلة الصلح العربي – الإسرائيلي كانت تعيش بعض الإضطراب السياسي إلاّ أنه في أي حال من نوع الإضطراب الذي لا يقلق الحاكم وإذا كان الحاكم مثل الرئيس السادات الخارج من الحرب بإنتصار مهما قيل في شأنه من كلام يبقى أنه إنتصار بالغ الأهمية حققه الجيش المصري بقيادة الرئيس السادات وزيادة في التوضيح أن الرئيس السادات كاد قبل أن يزور القدس ويفتتح مرحلة الصلح العربي – الإسرائيلي يعيش وهج إنتصار عسكري بينما الرئيس أمين الجميل يعيش وسط هواجس الحرب الأهلية التي أتت في سبع سنوات على الأخضر واليابس والتي أدخلت اليأس في نفوس الشعب اللبناني.

وأياً كان حجم الإضطراب السياسي الذي شهدته مصر في الفترة التي سبقت قرار الرئيس السادات زيارة القدس فإنه ليس شيئاً أمام وطأة هواجس القصف العشوائي والسيارات المفخخة والإغتيالات وعمليات الخطف التي تشكل بعض رموز الحرب الأهلية في لبنان.

• إن الرئيس السادات – وهو أمر لا يمكن الجزم به تماماً لم يستشر أحداً من الحكام العرب في موضع زيارته إلى القدس وهو إكتفى بالإيحاء الذي ورد في خطابه أمام البرلمان المصري وبحضور السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفي حين أن الرئيس أمين الجميّل لم يترك حاكماً عربياً وكذلك حكام العالم إلا وأحاطهم بالظروف

التي توجب عليه إنهاء الوجود العسكري غير اللبناني بالطريقة الممكنة، هو شخصياً أبلغ البعض وتشاور معهم ورئيس الوزراء والمبعوثون والسفراء واصلوا بتكليف منه ما كان قد بدأه.

وإذا كان الرئيس السادات فاجأ الجميع فلم يحط أحداً منهم بما ينوي القيام به مخافة أن ترتبك خطته، فإن الرئيس الجميّل وجد نفسه مخافة إرتباك الخطط يتصل بالجميع ويحيط أكثرية الذين إتصل بهم في أجواء ما ينوي الإقدام عليه تماماً فعل الرئيس الجميّل نقيض ما فعله الرئيس السادات.

وهذا على الصعيد العربي والعالمي، أما على الصعيد المحلي فإن الرئيس الجميّل تجاوز التشاور إلى ما يشبه الإستفتاء بينما الرئيس السادات لم يشاور أحداً ولم يطلع القيادات الرئيسية ما ينوي الإقدام عليه.

وعلى سبيل المثال لا الحصر أن شيخ الأزهر فوجئ بأمر قرار الرئيس السادات زيارة القدس وفوجئ أيضاً بطريرك الأقباط والمفتي وبقية العلماء وذلك لأن الرئيس السادات لم يستدع هؤلاء إلى مكتبه في القصر الجمهوري ويفعل ما فعله الرئيس الجميّل الذي دعا إلى قمة روحية في القصر الجمهوري وهو بالطبع لم يستدع رجال دين ليقول لهم إنه يتمنى عليهم مساندته وإنما إستدعاهم وناقش معهم الإتفاق ثم طلب المساندة في ضوء القناعات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرئيس السادات طلب من رجال الدين في مصر تأييد زيارته إلى القدس والإفتاء بصوابية ما فعله بعدما كان زار وتصرف وصرح ووقع.

• إن الرئيس السادات لم يستعد الأرض وهي الخطوة الإيجابية الوحيدة في موضع الإتفاق المصري – الإسرائيلي إلا بعدما زار إسرائيل وإستقبل مناحيم بيغن في مصر وبعدما كان تسبب لمصر في مقاطعة عربية وعزلة خانقة في حين أن الرئيس الجميّل لم يزر إسرائيل ولا يبدو أنه مضطر لزيارتها كذلك لا يبدو أن الزيارة شرط لعقد الإتفاق وتلك في أي حال نقطة لمصلحة الرئيس الجميّل بمعنى أنه يملك القدرة على أن يعيد النظر إذا تطلب الأمر ذلك.

وزيادة في التوضيح يمكن القول إنه بعدما زار الرئيس السادات القدس بات من الصعب عليه العودة عن الخطوة التي بدأها ومن أجْل ذلك فإنه سار حتى النهاية في موضوع الصلح مع إسرائيل على رغم الجو العاصف الذي أحدثته خطوته وتسببت في الضرر الفادح لمصر وللمصريين ثم لشخص الرئيس بعد ذلك. في حين أن الأمر بالنسبة إلى الرئيس الجميّل مختلف حيث إنه لم يزر إسرائيل ولا يبدو أنه مضطر لزيارتها وهذا حقق له مرونة في التحرك عربياً ودولياً ومحلياً.

• من الواضح أن الرئيس السادات إعتبر أن ورقة الصلح مع إسرائيل هي التي تحل المشاكل المتوارثة والمتراكمة في مصر. كذلك أن الواضح أنه إعتبر أن الإنتصار الذي حققه الجيش المصري في حرب 1973 هو الرصيد الذي يقيه مخاطر الخطوة التي قرر الإقدام عليها ثم تبين في ما بعد أن ورقة الصلح مع إسرائيل لم تحل شيئاً من المشاكل أو بالأحرى هناك مشاكل تضاءل نسبياً حجم حدتها وفي الوقت نفسه هنالك مشاكل جديدة نشأت، فضلاً عن أن الإنتصار الذي حققه الجيش المصري إستمر كرصيد للجيش وتبين أنه لا يستطيع أن يقي الرئيس السادات مخاطر خطوة الصلح مع إسرائيل.

• أما بالنسبة إلى الرئيس أمين الجميّل فإن الورقة التي تبدو رابحة بين يديه وهو يجد نفسه في أجواء الإتفاق مع إسرائيل والذي وضع أسسه وزير الخارجية الأميركية، هي ورقة إخراج لبنان من أجواء الحرب ووضع اللبنانيين في أجواء من الطمأنينة والاستقرار شرط ألاّ يأتي ذلك على حساب المبدأ أو على حساب الحد الأدنى وهذه الورقة التي في يد الرئيس الجميّل هي بأهمية ورقة الإنتصار العسكري على إسرائيل التي كانت في يد الرئيس السادات.

• انه إذا كان الرئيس السادات قد أخذ في الإعتبار أن مصر – في حال إتخاذ موقف منها إذا هو عقد صلحاً مع إسرائيل تستطيع الإستغناء عن العرب فإن الرئيس الجميّل على عكس ذلك يرى كما توحي تحركاته والأقوال المنسوبة إليه أنه لا قدرة للبنان على الإستغناء عن العرب بل إن مصلحته في أن يتخذ الخطوة التي تكون موضع القبول العربي والأفضل إذا كانت الخطوة في موضع التأييد العربي وليس مجرد القبول هذا مع ملاحظة أمر أساسي وهو أن مصر هي الأخرى لا تستطيع الاستغناء عن العرب. ولو أن مبدأ المقاطعة الذي أُتخذ في قمة بغداد كان حازماً وجرى التنفيذ بدقة لقرارات المقاطعة التي إتخذت لكان الوضع على غير ما انتهى إليه ولكان تبين كم أن

إعتقاد الرئيس السادات بأن في إستطاعة مصر الاستغناء عن العرب ليس في محله على الإطلاق. وللتذكير فإن أكثرية الدول العربية قاطعت نظام الرئيس السادات إلا أن أقلية نفذت قرارات المقاطعة الإقتصادية. وليس هنالك دولة عربية تصرفت تجاه المصريين بما من شأنه أن يضر بمصالحهم علماً بأن الضرر كان سيؤدي إلى الضغط على نظام الرئيس السادات. بل إن هنالك بعض الدول ومنها العراق نفسه إستقبل بعد قرارات المقاطعة المزيد من المصريين بينما الذين كانوا في الأصل داخل العراق لم يشعروا بأن شيئاً ما تغير في حياتهم. وما يقال عن العراق يقال عن دول أخرى كثيرة.

• وعلى الرغم أن الأمر مختلف بعض الشيء بالنسبة إلى لبنان نتيجة أن اللبنانيين العاملين في الدول العربية لا يشكلون عبئاً على أي دولة إلا أن الرئيس الجميّل يتهيب حالة الحذر التي يمكن أن تنشأ وتنعكس على اللبنانيين العاملين في الدول العربية إذا إضطرته الظروف لإتخاذ القرار الذي لا يحظى بالمساندة العربية وبالموافقة التي لا يشوبها أي تحفظ.

• إستكمالاً للأسطر السابقة يمكن القول إن الظروف تبدلت بحيث لم تعد مثل السنوات الخمس الماضية. وإذا كان الدول العربية عقدت مؤتمر قمة (قمة بغداد عام 1978) لمواجهة الخطوة التي أقدم عليها الرئيس السادات فإنه لا يبدو أن مثل هذا الأمر سيحدث إذا أقدم الرئيس الجميّل على الخطوة التي هو في صدد الإقدام عليها بل قد يجوز القول إن هذه القمة مرشحة للإنعقاد من أجل حماية الخطوة اللبنانية وليس من أجْل ضربها. وذلك على أساس أن الرئيس الجميّل يتحرك ضمن الحد الأدنى الذي تقبل به الدول العربية بإستثناء سوريا والجماهيرية الليبية.

• لو أن الإتفاق مع إسرائيل كان خالياً من البنود السرية لما كان الرئيس السادات حرص ألاّ يستشير في شأنه أحداً ولما كان حرص على إحاطته بما يشبه الأسلاك الشائكة أو المكهربة ولكن الإتفاق حافلاً بالتعهدات والبنود السرية الأمر الذي جعل الرئيس السادات يتفادى مناقشته حتى مع الذين يفترض فيه أن يستشيرهم قبل أن ينتقل هذا الإتفاق من مرحلة النوايا إلى مرحلة التوقيع.

أما بالنسبة إلى الرئيس الجميّل فإنه وضع الإتفاق أمام الدولة وأمام القيادات الروحية ومن هنا فإن كل الأطراف تعرف مضمون الإتفاق.

نخلص من هذه المقارنات إلى أمرين: الأول هو أن التشاور خير من المفاجأة وأن الحصول على موافقة أطراف لا بد من موافقتها كما فعل الرئيس الجميّل يبقى أفضل بكثير من وضع هذه الأطراف أمام الأمر الواقع كما سبق أن فعل الرئيس السادات. الثاني هو أنه مهما كانت الظروف وحتى لو إحتل الإسرائيليون كل شبر من لبنان ووصلوا إلى آخر نقطة في البقاع وآخر نقطة في الشمال، فإنه كان من المستحيل أن يفكر لبنان بعقد إتفاق مع إسرائيل، بل قد يجوز القول إنه كان من المستبعد أن يتم التوقيع على إتفاق حتى ولو كان تحت تهديد المحتلين الإسرائيليين. ولكن الخطوة التي أقدم عليها الرئيس السادات وقضت بعقد صلح مصري – إسرائيلي جعلت من الخطوة اللبنانية أمراً ممكن الحدوث.

ولا ندري ما إذا كانت حال لبنان مع التوقيع ستكون أفضل من حال مصر. وحتى الآن تعاني مصر من ويلات الصلح الذي عقده الرئيس السادات مع إسرائيل التي لا تريد سلاماً وإنما تحقق مطامعها في وضع اليد على المنطقة.

والفرق بين ويلات الصلح وويلات الحرب أن ويلات الحرب تدمي وتدمر وتقتل في حين أن ويلات الصلح تضغط على الوجدان إلى الحد الذي تصبح فيه ويلات الحرب أمراً من الممكن تحمله.

مجلة "التضامن". لندن - 21 أيار (مايو) 1983

* * *

وقفة سوفياتية... متأخرة 16 سنة

يوماً بعد آخر تؤكد التطورات بأنه ما دام لا مجال لعودة الرئيس اللبناني أمين الجميّل عن توقيع الإتفاق مع إسرائيل فإنه لا مجال أمام الرئيس السوري حافظ الأسد لعدم المضي قُدماً في إتجاه الرد على ذلك بحرب.

لكن السؤال هو ضد مَن ستكون الحرب؟

هل ستكون ضد قرار الموافقة اللبناني برموزه المتشعبة؟

أم أنها ستكون ضد إسرائيل التي تُحقق به خطوة أكثر تقدماً على صعيد توسيع رقعة الصلح العربي – الإسرائيلي؟

أم أن هذه الحرب ستكون ضد الأطراف الثلاثة معاً؟

إن الإجابة عن مثل هذه التساؤلات تحتاج إلى بعض التأمل وقد يكون من شأن الملاحظات التي سنوردها في الأسطر الآتية توضيح معالم الجواب:

أولاً – إن الأسباب الموجبة لكي تبدأ سوريا الحرب ضد إسرائيل كثيرة. فإسرائيل تحتل لها بعض أراضيها وهي في حالة حرب معها وهي ترفض أعطاء الفلسطينيين حقهم في إقامة دولتهم وتقرير مصيرهم وهي تهدد الأمن السوري والأمن العربي عموماً.

ثانياً – لقد إعتدنا على إسرائيل تبدأ الحرب وإعتدنا على الطرف العربي يرد على العدوان.

ولكن التطورات الراهنة تتيح المجال أمام إفتراضات كثيرة منها أن إسرائيل ربما لا تبدأ الحرب فهل معنى ذلك أن سوريا إذا هي دخلت في حرب مع إسرائيل. ولكن السؤال يُطرح على أساس أن السوفيات لا يريدون لوفاقهم مع الولايات المتحدة أن يهتز ولا يريدون لدورهم المساند للعرب تجاوُز نقطة العلاقة المحدودة القائمة على الحد الأقصى من التكتيك والحد الأدنى من الإستراتيجية.

أما الآن وفي ضوء التطورات التي تشهدها المنطقة منذ فترة فإن السؤال الذي يمكن أن يُطرح هو: إلى أي مدى يمكن أن يساير نظام الرئيس حافظ الأسد الإتحاد السوفياتي في موضوع الحرب؟

وهذا السؤال ناشئ عن توافر مقومات حقيقية أساسية خلاصتها أن الإتحاد السوفياتي يجد للمرة الأولى نفسه مضطراً لمساندة سوريا ومستعداً للوقوف إلى جانبها كما لم يقف من قبل معها أو مع مصر وهو يفعل ذلك لعدة إعتبارات منها أن الإتفاق اللبناني –الإسرائيلي سيكون على حسابه وقد يُفقده القدرة على ممارسة الضغط في لعبة إتخاذ القرارات الدولية. ومنها أيضاً أن ما يحدث في لبنان وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة يشكِّل حالة لبراعة القيادة السوفياتية الجديدة، حتى إنه من الجائز الإفتراض بأنه إذا تم الإتفاق اللبناني – الإسرائيلي فإنه سيعني توجيه ضربة قاسية إلى الإتحاد السوفياتي وأن هذه الضربة ستكون شبه القاضية على نفوذه في المنطقة العربية.

رابعاً – إن أجواء قرار الحرب تلعب دوراً أساسياً في مسار هذه الحرب فإذا كانت هنالك رغبة جماهيرية للحرب فإن النتائج ستكون نسبياً جديدة حتى إذا جاءت النتائج سلبية.

ولا يبدو أن الرغبة الجماهيرية متوفرة بالشكل المطلوب. ولو أن سوريا ردت قبل أشهر على الغزو الإسرائيلي للبنان وضرْب الفلسطينيين والقوى الحليفة لها بحرب ضد إسرائيل، لكن هذا الرد أحدث تأثيراً عميقاً في نفس كل مواطن عربي.

أما الرد الآن على الإتفاق اللبناني – الإسرائيلي بحرب لم تحدث قبل أشهر فإنه قد يتسبب في طرْح بعض التساؤلات.

كذلك أنه لو وقف الإتحاد السوفياتي الآن بطريقة غير مألوفة مع سوريا إذا هي واجهت الإتفاق اللبناني – الإسرائيلي بحرب فإن ذلك قد يتسبب في طرح تساؤلات أيضاً، إلاَّ إذا كانت الوقفة السوفياتية إلى الحد الذي يساعد سوريا على إلحاق هزيمة بإسرائيل.

وفي هذا الصدد يمكن القول إن قوة إسرائيل هي في تفوقها الجوي. وإذا أمكن السوفيات إستعمال صواريخها المتطورة والمنصوبة في مناطق لبنانية – سورية بطريقة تُحدث خللاً في التفوق الجوي الإسرائيلي فإن ذلك كفيل بإلحاق ضرر فادح بإسرائيل. وهذا الضرر من شأنه أن يحقق الغرض. بل قد يجوز الإفتراض أنه ما دام الأمر سيقتصر عند هذا الحد فإن الولايات المتحدة نفسها ربما لا تعترض على أساس أن أي ضرر يلحق بإسرائيل من شأنه أن يغري سوريا على تقبُّل صيغة الحل الأميركي.

وفي هذه الحال ثمة سؤال: إلى أي مدى يبدو من السهل على الولايات المتحدة أن توظف لحساب الحل الأميركي إنجازاً حققتْه سوريا بمساندة غير مألوفة من جانب السوفيات من دون أن تكون للسوفيات حصتهم؟

ويبقى أننا نكتب هذه الكلمات بينما طبول الحرب تُقرع أحياناً وتسكت أحياناً أخرى، ولأنه الأمر كذلك فقد تحدث مفاجآت من بينها أن صفقة في السر ستجعل هذه الطبول تسكت ومنها أن إسرائيل قد تبدأ الحرب بضربة في شمال لبنان بدل أن تضرب في البقاع.

وتكراراً إن النقطة الأكثر أهمية في الأمر هي: إذا حدثت الحرب فإلى أي مدى سيساير نظام الرئيس حافظ الأسد السوفيات؟

نقول ذلك على أساس أن السوفيات قرروا – على ما يبدو – الوقوف ببعض ثقلهم لإجهاض المحاولة الأميركية شبه المقبولة عربياً لتحقيق حالة شبه سلام في المنطقة وهم يخططون لإجهاضها لأن وضْع المحاولة موضع التنفيذ سيكون على حسابهم.

ومشكلة السوفيات انهم يتخذون هذا الموقف المساند بقوة لدولة عربية متأخرين ست عشرة سنة فلو وقفوا هذه الوقفة – المفترَضة – عام 1967 لكان تغيَّر التاريخ وربما تغيَّرت أيضاً جغرافيتها.

مجلة "التضامن". لندن - 21 أيار (مايو) 1983

* * *

التوقيع... والوقيعة

إعتاد العرب على لبنان وطن الرفض من أجْل ذلك فإنهم إستغربوا هذا التحول الذي حدث له حين أصبح الوطن يرتضي الأمر الواقع.

إعتاد العرب على لبنان يتظاهر من أجْل الجزائر ضد فرنسا ويستمر في التظاهر إلى حد أن صورة فرنسا باتت باهتة في وجدان كل عربي.

وإعتاد العرب على لبنان يتظاهر من أجْل مصر ضد بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ويستمر في التظاهر إلى حد أن التظاهر ساهم في صمود مصر ورفع الروح المعنوية عند المصريين.

وإعتاد العرب على لبنان يتظاهر ضد حلف بغداد ويساهم في إسقاطه. وإعتادوا عليه يتظاهر ضد حالات القمع السائدة في العالم الثالث إلى حد أن التظاهر جعل أنظمة كثيرة تتنبه بعض الشيء إلى رد الفعل الذي يصدر من لبنان.

وإعتاد العرب على لبنان يستقبل الظالم العربي عندما تدور عليه الأيام ويصبح مظلوماً أو مطارداً. وإعتادوا أيضاً عليه يحنو على المظلوم العربي ويستضيفه وينجده إلى أن تتبدّل الحال ويصبح هذا المظلوم في الوضع الذي لا يجيز له الإنتقال إلى مكان آخر أو العودة إلى بلده.

وإعتاد العرب على لبنان أن يكون أرضاً يتصارعون فوقها، وإستمتعوا بمناخ الحريات السائد فوظفوه لمصلحة حالات الصراع الدائرة بين بعضهم.

وإعتاد العرب على لبنان يتظاهر حزناً على زعيم عربي أو إستنكاراً لمقتل شخصية سياسية معارضة.

وإعتاد الفلسطينيون على لبنان يحتضنهم كشعب ويسهل لهم أمر التحرك والإنطلاق والعمل. بل قد يجوز القول إن الفلسطينيين أجروا في خمس عشرة سنة من الوجود الفعال في لبنان تجاربهم على ممارسة مهمات الدولة بحيث إنه إذا كتب لهذه الدولة أن تقوم في شكل أو آخر فإن الكوادر الفلسطينية ومن خلال الممارسة على ذلك خلال الوجود الفلسطيني في لبنان جاهزة لكي تدير الدولة.

وفي خمس وعشرين سنة لم يقصر لبنان في حق أحد من العرب لا الذين في السلطة ولا الذين يجتازون في بلادهم ظروفاً معقدة أو بالغة التعقيد. فالذين هم في السلطة مدينون للبنان قبل أن يتسلموا الحُكْم ومدينون له عندما تسلموا الحُكْم وإستمروا مدينين له بعد أن حكموا والذين يجتازون في بلادهم ظروفاً معقدة مدينون له وإن تفاوتت نسبة الدين.

وفي خمس وعشرين سنة عاش لبنان بمظهر البورجوازي أو الثري إلاّ أنه في الوقت نفسه كان دولة مواجهة.

بالتظاهر السياسي والإحتجاج ضد فرنسا ومع الجزائر كان دولة مواجهة.

وبالتظاهر السياسي والإحتجاج ضد بريطانيا وإسرائيل وفرنسا ومع مصر أيام العدوان الثلاثي عام 1956 كان دولة مواجهة.

وبرصد حالات القمع والظلم وإحتجاز الحريات في بعض دول العالم الثالث كان دولة مواجهة. وبالتظاهر والإضراب والإستنكار والكتابة على الجدران وفي الصحف من أجل نصرة بعض القضايا العربية كان دولة مواجهة.

وبإحتضان الفلسطينيين كشعب وليس كلاجئين ومشاركتهم الحزن على كل شهيد يسقط منهم كان دولة مواجهة.

بل قد يجوز القول إنه في خمس وعشرين سنة دولة الصمود والتصدي قبل أن تتنادى بعض الدول وتقيم مثل هذا المحور وهو بشعبه وبالعفوية الوطنية الكثيرة النقاء مارس هذا الدور وحقق على حساب أمنه الشخصي إنجازات كثيرة للآخرين سواء للقيادات العربية التي تحكم بشكل تقليدي أو لتلك التي كانت في الحُكْم ثم دارت دورة الزمن عليها وأصبحت تعيش ظروفاً بالغة التعقيد، أو لتلك التي كانت تمارس دور المعارضة ثم تبدل الموقف لمصلحتها وباتت في الحُكْم.

وفي الإطار نفسه يمكن طرح السؤال الآتي: صحيح أن حال الثورة الفلسطينية الآن غير جيدة نسبياً. لكن هل خطر في البال أن نتصور كيف ستكون حالها بعد الذي جرى في الأردن عام 1970 لو أن لبنان لم يفتح ذراعيه ويستقبل الفلسطينيين قياديين ومقاتلين، ويقول لهم بالنوايا الطيّبة من دون أن ترتسم الكلمات على الشفاه: هذا لبنان. حاولوا أن تعوضوا من خلال تواجدكم فيه ما خسرتموه أو ما لم يتم تحقيقه؟

من المؤكد أن حال الثورة الفلسطينية كانت ستبدو باهتة أكثر مما هي عليه الآن على رغم كل الذي حدث لها في لبنان، ولكن إستقبال الثورة الفلسطينية من جانب لبنان عام 1970 كان بمثابة إنعاش لهذه الثورة. وفي خمس سنوات من التواجد في لبنان أمكن الثورة الفلسطينية أن تدرب عشرات المقاتلين وترفع معنويات ألوف من أبناء

الشعب الفلسطيني وتبني كوادر سياسية جيدة وتنشط في العالم وتحقق الإنتصارات الديبلوماسية المتلاحقة.

وليس من الجائز الإفتراض بأن القيادة الفلسطينية كانت ترى أن وضعها في لبنان مستمر، ذلك أن هذه القيادة واقعية ومرنة تعرف طبيعة الحساسيات التي يمكن أن تنشأ عند الناس.

لقد مارس لبنان في خمس وعشرين سنة دور دولة المواجهة. وعندما وجهت إسرائيل إليه الضربة التي وجهتها فإنما كان الدافع إلى ذلك هو أن لبنان دولة مواجهة وليس فقط لأن الفلسطينيين تكاثروا ونشطوا على أرضه.

ووجهت إسرائيل أيضاً الضربة إليه ليس لأن الفلسطينيين نشطوا في بعض مناطق الحدود وأطلقوا بعض القذائف على المستعمرات المقامة في الجليل وإنما لأنه يمارس قبل غيره بسنوات دور الصمود والتصدي.

وبالمقارنة التي تعتمد على التبسيط يمكن القول إن المواجهة بالمفهوم الكلاسيكي تنتهي بالإنتصار أو الهزيمة في حين أن المواجهة بالمفهوم الذي مارسه لبنان طول خمس وعشرين سنة كانت المواجهة التي لا تنتهي لمجرد أن يحقق العدو إنتصاراً على دولة عربية، بدليل أن هذه المواجهة كانت تزداد رسوخاً بعد كل هزيمة أو إنتكاسة عربية.

وبالإضافة إلى دور المواجهة ودور الصمود والتصدي اللذين يشكلان أبرز دوافع عدوان إسرائيل على لبنان هنالك طمع إسرائيل بلبنان. وقبل أكثر من ستين سنة كان وايزمان يضغط على بريطانيا في سبيل أن تسهل لدولة إسرائيل على أساس أنها ستقوم – أمر الإستيلاء على جنوب لبنان. كذلك هنالك السبب الذي لا بد أن يأخذه بعض الحكام العرب في الإعتبار وهو أن لبنان كان الإسفنجة التي تمتص حالات المعارضة التي تنشأ في الدول العربية. وعلى رغم أن بعض المعارضين العرب كانوا ينشطون في لبنان بشكل لافت للنظر إلاّ أن وجودهم في لبنان كان في أي حال أفضل لأولئك الحكام.

تلك هي وبكثير من الإيجاز الصورة التي إعتاد العرب أن يروها في لبنان وطن صغير ينضح بالوطنية وبالعروبة وبالوعي وبالإيمان العميق بالديمقراطية.

ومن هنا، فإنه عندما تتخذ الدولة في لبنان قراراً بعقد إتفاق مع إسرائيل فإن هذا يصبح موضع إستهجان كل عربي، ذلك أنه ليس من المعقول أن يصبح الوطن الرافض قابلاً بهذه السرعة، وأن يصبح الوطن الذي أجزل في عطاء القضية الفلسطينية مستعداً لوضع اليد في يد الذين اغتصبوا فلسطين ويرفضون التجاوب مع الحلول الدولية التي تعطي الشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته وتقرير مصيره.

ولكن ثمة حقيقة أساسية وهي أن توقيع الإتفاق جاء نتيجة وضْع نفسي قاهر، وجاء في وقت بدت جميع البدائل أمام صانعي القرار في لبنان سيئة: إستمرار الإحتلال سيء. العودة إلى القتال والقصف سيء. عدم التفاهم مع سوريا سيء. وضْع كل الأوراق في يد الولايات المتحدة بينما حركة اليسار اللبنانية نشطة جداً سيء.

وإختار صانعو القرار اللبناني الحل الأقل ضرراً مع أنه الحل المحاط بمخاطر الوقيعة. وقيعة بين اللبنانيين أنفسهم وبعض الدول العربية. ووقيعة بين مشاعر العاطفة والوجدان الوطني وضرورات الأمر الواقع.

ومع ذلك فإنه بدلاً من ممارسة الضغوط على لبنان وإتهامه قد يكون من الأجدى ترك اللبنانيين يكتشفون الحقيقة بأنفسهم.

ألم يحدث أن إكتشف المصريون أن السلام على الطريقة الإسرائيلية مجرد سراب؟

إن اللبنانيين يشعرون أنهم دفعوا حصتهم وحصة غيرهم في ضريبة (الصراع العربي – الإسرائيلي) ومثل هذا الشعور ناشئ عن أجواء الحرب. وهو شعور لم يزرعه الحاكم في نفوس الشعب كما فعل الرئيس (الراحل) أنور السادات الذي عبأ الشعب المصري في إتجاه الصلح مع إسرائيل وضد العرب وإنما ناشئ عن أهوال عاشوها طوال سبع سنوات.

وهم لفظاعة ما عاشوه في سنوات الحرب باتوا يرحبون بكلمة إتفاق إلى درجة أنهم سمعوا الكلمة لا يسألون ما هو هذا الإتفاق ومع مَن وإنما يرحبون بالإتفاق أولاً ثم ينظرون بعد ذلك في مضمونه. كذلك فإنهم وبسبب فظاعة ما عاشوه في سنوات الحرب باتوا يحسدون أي أطراف في العالم تتوصل في ما بينها، حتى إذا كان هذا الإتفاق على مسائل تجارية.

وقد يجوز القول إستناداً إلى هذا الإفتراض إن الأكثرية اللبنانية رحبت بالإتفاق قبل أن تطلع على مضمونه وهي ستتمسك به إلى حين حدوث الصحوة التي حدثت للمصريين، مع الأخذ في الإعتبار أنه من الصعب على اللبناني ما فعلته الطائرات والمدافع الإسرائيلية به أيام الغزو. وإستناداً إلى هذه الحقيقة وإلى المشاعر الناشئة عن أن إسرائيل تغتصب فلسطين وترفض أن تكون للشعب الفلسطيني دولته وحقه في تقرير مصيره، فإن الإتفاق الذي

وقّعه لبنان سيكون موضع مناقشة بين اللبناني وبين عقله ووجدانه لمجرد أن يسود الموقف بعض الهدوء. وسيتبين أن الإتفاق الذي تم بالإضطرار وليس بالإختيار سيستمر بالإضطرار ومثل هذا الإستمرار يبقي على العلاقات مرشحة للإنفجار في أي لحظة.

ويبقى أمران:

الأول، هو أن لبنان وقع الإتفاق وهو يعيش أقسى حالة إحتلال أن يمكن أن تعيشها دولة من جهة ووسط وضع عربي غير متماسك، فضلاً عن أجواء الترغيب الأميركية التي وعدت كما سبق أن وعدت من قبل مصر من دون أن تفي بالوعد إلاّ أنه على رغم ذلك فإن المفاوض اللبناني إستمر حتى اللحظة الأخيرة أو بالأحرى حتى لحظة إقرار مبدأ التوقيع يحاول إختصار رقعة التنازلات وقد حالفه الحظ ويمكن تلمس ذلك إذا تمت قراءة الإتفاق بالتأني المطلوب.

كذلك أن توقيع الاتفاق، بينما ثلث لبنان في الأسر الإسرائيلي وثلثاه الآخران في الهم الإسرائيلي، تم من دون أن يكون ميزان القوى متعادلاً، بل إن الميزان يميل بنسبة تسعة وتسعين في المئة لمصلحة إسرائيل، فهي تحتل بينما ليس في لبنان جيش. وهي قادرة على البقاء بينما اللبناني يتذكر كل ثانية الجحيم الإسرائيلي أيام الغزو.

ومن دون هذا الإتفاق كان من الطبيعي توقع المزيد من إتساع رقعة الأسر والمزيد من الهم، وقد تقرر إسرائيل الشروع ببناء مستوطنات الأمر الذي يعني أن تصبح حال الجنوب مثل حال الضفة الغربية.

أما الأمر الثاني، فهو أن الخوف من المجهول كان قائماً في لبنان قبل التوقيع على الإتفاق وسيستمر قائماً بعد التوقيع على رغم حالة الصحوة العابرة. ذلك أن التوقيع يبدو في بعض جوانبه خطوة في إتجاه الوقيعة أكثر منه خطوة في إتجاه السلام.

وتكراراً إنها الوقيعة بين اللبنانيين وبين لبنان وسوريا وبين اللبناني ووجدانه.

مجلة "التضامن". لندن - 28 أيار (مايو) 1983

* * *

ميتران... والأماني العربية

تسلم الرئيس فرنسوا ميتران الحُكْم وهو يحلم بأن يكون عرَّاب السلام في العالم العربي.

وفي بعض الأحيان كان يبدي بعض الضيق لأن الروماني نيكولاي تشاوشيسكو يحاول أن يخطف منه البريق، الاّ أنه في الوقت نفسه كان يرى أنه مؤهل أكثر من غيره لكي يلعب هذا الدور.

وعلى رغم محاولات كثيرة قام بها تشاوشيسكو تجاه ممارسة دور عرَّاب السلام إلا أن الرجل غير مرحَّب به من بعض الاطراف العربية والدولية لكي يقوم بالدور المشار إليه.

وكان عدم الترحيب بالرئيس الروماني لمصلحة تأن ، ذلك أنه حيث يخفق الأول تتوافر للثاني إمكانات جديدة.

وبعدما نجح ميتران في الوصول إلى الحُكْم وتسلَّم رئاسة الجمهورية بدأ يحاول تنفيذ ما يحلم به وهو أن يكون عرّاب السلام في العالم العربي والذي ساعده على إسراع الخطى في أن يضع أحلامه موضوع التنفيذ هو أن العلاقات العربية – الأميركية شهدت الكثير من التوتر نتيجة إتفاقات ديفيد وان مواقف بعض الدول الأوروبية إتسمت بشيء من المراوغة تجاه القضية العربية.

وفي هذا الإطار كانت زيارة الملك (الراحل) خالد بن عبد العزيزإلى فرنسا ودعم الوضع الإقتصادي الفرسي. وفي أعقاب هذه الزيارة وزيارة لاحقة قام بها نائب رئيس وزراء العراق السيد طارق عزيز، بدأت احلام الرئيس ميتران تقترب بعض الشيء من الواقع. ووجد أن عليه أن يحل إشكالات – نسبة إلى دول المغرب فسارع إلى حلها بالزيارات المتبادلة والإتصالات. كذلك وجد أن عليه أن يعزز الشأن مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج فعززها بالإتصالات وبالزيارات .

وفي وسط ذلك حل الإشكال المتصل بعلاقته بإسرائيل فقام بزيارة إلى اسرائيل إستقبلت في البداية بشيء من الإستهجان من جانب العرب ثم خفف هو شخصياً من الإستهجان بالزيارات والإتصالات مع أطراف عربية كثيرة.

وكل ذلك كان من أجْل الدور السياسي... دور عرَّاب السلام في العالم العربي.

ومنذ بضعة أشهر بدأ الرئيس ميتران يكثف السعي في سبيل أن يحقق الحلم الذي يراوده منذ أن كان مجرد زعيم للمعارضة. وجند لهذا الغرض المستشارين الذين تحركوا في كل الإتجاهات من أجْل رصد الخطوات التي تحقق طموح الزعيم الإشتراكي. ورسم هؤلاء على الورق سيناريو تحرُّك من شأن تنفيذه المساهمة في تحقيق الطموح الحلم وكانت محاولات لم يكشف النقاب عن معظمها. وكلها

محاولات تصب في بحر الطموح الذي يريده الرئيس ميتران.

والذي يساعد الرئيس الفرنسي على أن يحقق الرغبة في أن يلعب دوره عرَّاب السلام في العالم العربى هو أن فرنسا مقبولة من كل الأطراف وانه هو شخصياً مقبول من إسرائيل وانه لا إعتراض عليه من جانب الإتحاد السوفياتي. أما الولايات المتحدة فإنها ترى فيه النموذج الجيد للزعيم السياسي الاوروبي الذي يمكن أن تذيب من خلاله بعض الثلوج السياسية المتراكمة، خصوصاً تلك الثلوج بين الولايات المتحدة وبعض الدول العربية.

وفي الأيام القليلة الماضية عاشت فرنسا ميتران أياماً صعبة من القلاقل الداخلية إلى حد أن بعض المراقبين بدوا ميالين إلى إعتبار إضطرابات الطلاب محاولة لإسقاط الرئيس ميتران على طريقة عملية إسقاط الجنرال ديغول. لكن في الوقت نفسه شهدت فرنسا إتصالات وزيارات على الصعيد السياسي أضافت بعض التأكيد إلى ان دور ميتران كعراب للسلام في العالم العربي يتبلور يوماً بعد آخر.

ففي باريس إلتقى وزير خارجية الولايات المتحدة جورج شولتز مع وزير خارجية العراق طارق عزيز. وإذا كانت النتائج التي أسفر عنها هذا اللقاء لن تظهر في القريب العاجل إلاّ أن مجرد حدوث اللقاء هو في حد ذاته محاولة متقدمة لإذابة الجليد المتراكم في العلاقات الأميركية العراقية.

وفي باريس إلتقى وزير الدفاع السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز بالرئيس ميتران ثم إلتقى بعد ذلك بوزير الدفاع الأميركي. وعندما أدلى الأمير سلطان بتصريحات حول هذيْن اللقائيْن تأكد أن السعودية تشجع طموح الرئيس ميتران في أن يكون عرَّاباً للسلام في العالم العربي.

ولكن هل هذا كل شيء ؟ يبدو ان هنالك خطوات أُخرى عل الطريق، وكلها تشكل إضافات إلى رغبة الرئيس فرنسوا ميتران في ان يحقق الحلم الذي يراوده منذ زمن بعيد في أن يكون عرّاب السلام في العالم العربي مستنداً في ذلك إلى أن بلاده موضع إحترام الجميع وانها باتت قادرة على أن تلبي متطلبات وإحتياجات الكثيرين على الصعيديْن العسكري والتقني.

وما دام الرئيس ميتران يتفهم الاماني العربية وفي مقدمتها الحل العادل للقضية الفلسطينية فإن العرب سيحققون له حلمه الكبير.

وحتى الآن ان كل الاطراف تتصرف معه بما من شأنه أن يحقق للرئيس ميتران طموحه.

ولكن من المهم ألا ينحاز في اللحظة الأخيرة...

مجلة "التضامن". لندن - 28 أيار (مايو) 1983

* * *

إتساع ظاهرة مصالحة إسرائيل تحت المظلة الأميركية

أكد الإتفاق الذي عقده لبنان إضطراراً مع إسرائيل نتيجة ترغيب الولايات المتحدة من جهة وتزايد وطأة الإحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى، فضلاً عن تشابك الوضع العربي وتعقيدات العلاقات العربية... أمراً في منتهى الأهمية وهو أن مقررات مؤتمرات القمة في معظمها جيدة إلاّ أن المشكلة هي في التنفيذ والإلتزام بهذه المقررات.

وزيادة في التوضيح يمكن القول إن المقررات صدرت عن مؤتمرات القمة بدءاً من القمة الأُولى عام 1964 في القاهرة وإنتهاء بالقمة الأخيرة في فاس عام 1982 تبدو مقررات في منتهى الأهمية لو كان هنالك إلتزام أو بالأحرى إلزام بالتقيد فيها. لكن الذي يحدث هو أن هذه المقررات تصدر ثم لا تلتزم بها بعض الأطراف نتيجة خلافات تحدث فجأة في ما بينها.

ومن المؤكد أنه لو حدث على سبيل المثال إلتزام بالميثاق الذي أقرته قمة الدار البيضاء عام 1965 بما يخص الحملات الإعلامية وهو أبرز المقررات التي إتُخذت في تلك القمة لما كان هنالك لتبادُل الحملات. لكن الذي حدث هو أن الحملات تزايدت بعد تلك القمة التي عقدت وفي مقدمة أهدافها إتخاذ المقررات التي توقف الحملات الإعلامية التي إشتدت وطأتها في السنوات القليلة التي سبقت إنعقاد القمة.

كذلك من المؤكد أنه لو حدث على سبيل المثال إلتزام بالمقررات التي إتخذتها قمة الخرطوم عام 1969 والقائمة على ثلاثة لاءات (لا للصلح مع إسرائيل ولا للإعتراف بها ولا لإقامة العلاقات الديبلوماسية معها) لما كانت هنالك إمكانية لكي يفكر أي طرف عربي في إمكانية الخروج على هذه اللاءات ونقضها كما حدث مع مصر بعد ذلك.

ومن المؤكد أنه لو حدث على سبيل المثال إلتزام بالمقررات التي اتخذت في قمة بغداد (تشرين الثاني/نوفمبر 1978) لمواجهة الصلح المصري – الإسرائيلي لما كان

الإتفاق اللبناني – الإسرائيلي أن يتم بسهولة.

ومن المؤكد أنه لو حدث على سبيل المثال إلتزام بمقررات قمة فاس الأولى لما كانت سوريا والجماهيرية الليبية تقفان إلى جانب إيران ضد العراق.

ومن المؤكد أنه لو حدث إلتزام بميثاق الجامعة العربية نفسه على رغم أن وضعه تم منذ سنوات طويلة وعلى رغم أن هنالك الكثير مما يوجب تعديله، فإنه كان يستحيل على دولة عربية أن تهاجم بالسلاح دولة عربية أخرى أو أن تشجع أطرافاً معارضة في تلك الدولة وتمدهم بالمال والسلاح.

وإلى ذلك انه بسبب عدم الإلزام فإن دولاً عربية تعلن فجأة تمسكها بمقررات قمة إذا تبين أن هذه المقررات تتمشى مع موقف مستجد إتخذته من قضية ما، في حين أنها لا تتمسك بمقررات مؤتمر قمة أخرى إذا كان ليس لها مصلحة في هذه المقررات.

ولقد ظهرت بسبب الإتفاق اللبناني – الإسرائيلي أطراف عربية بمواقف تدعو إلى الكثير من التأمل فهناك الطرف الذي لم يبد على الإطلاق في الماضي حماسة لمقررات قمة بغداد أعلن أن لبنان خرج بالإتفاق الذي عقده مع إسرائيل عن هذه المقررات. وهنالك الطرف الذي شارك في قمة بغداد ويرى في الإتفاق اللبناني – الإسرائيلي خروجاً على مقررات قمة بغداد من دون أن يرى في الوقت نفسه أنه هو شخصياً غير ملتزم بمقررات قمة فاس. وهنالك الأطراف العربية الكثيرة التي نفذت قمة بغداد على طريقتها الخاصة وترى أن من الأفضل التريث حيال تطبيق المقررات نفسها على لبنان.

نصل من هذا كله إلى أنه في الوقت الذي يتزايد الحديث حول ضرورة عقد قمة عربية هنالك مادة من المهم أن تتصدر جدول الأعمال وهي إلزام كل دولة عضو في الجامعة بالمقررات التي تصدر عن القمة على أن ينص على ذلك في البيان الذي يتضمن المقررات.

وفي ضوء ما حدث لمصر بعد ذلك للبنان يبدو الإلزام أكثر من ضروري. أما إذا كان لن يُنص على الإلزام فإن أي قرار تتخذه القمة سيبدو غير ذي جدوى على أساس أن الخروج عليه سيكون سهلاً.

إن عملية التوسع الإسرائيلية تتواصل. وبعد الصلح المصري – الإسرائيلي والصلح اللبناني – الإسرائيلي هناك محطة ثالثة. والملاحظ أن عملية التوسع تتم تحت المظلة الأميركية.

وصحيح أن هناك حاجة قصوى للقمة العربية التي تواجه هذه المسألة. إلا أن قمة لا تكون مقرراتها ملزمة ستكون بسلبية القمم السابقة. ولكي تتقبل الدول العربية مبدأ المقررات الإلزامية يفترض أن تلتزم بما سبق أن إتخذ من مقررات في مؤتمرات قمة سابقة.

ومن المؤكد أن حدوث مثل هذا الأمر سيعني ولادة موقف عربي في غاية الصلابة وهو كفيل بإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

هل يحدث ذلك أم تستمر الحال على ما هي عليه؟ من باب الأمل نتمنى حدوث ذلك وما أضيق العيش لولا فسحة الأمل.

مجلة "التضامن". لندن - 4 حزيران (يونيو) 1983

* * *

القيادات الفلسطينية...
والوضع الجديد في لبنان

في الستينات التي كانت من أزهى سنوات الحياة السياسية العربية كنا نتداول عندما نعقد الإجتماعات التحريرية في موضوع طغيان أخبار بلد عربي على سائر البلدان العربية وكنا نصل إلى نتيجة خلاصتها، أن وضع هذا البلد والتفاعلات التي يعيشها وأثرها على الوضع العربي العام هي التي تفرض نفسها علينا كصحافيين فتجعلنا نهتم بأخبار هذا البلد.

وعلى سبيل المثال لا الحصر مرت بضعة أشهر كانت نسبة الأخبار التي ننشرها عن مصر في صحيفة "النهار" تشكل ثمانية في المئة من مجمل أخبار الدول العربية المنشورة في الصحيفة وثلاثين في المئة من مجمل الأخبار العربية والمحلية.

ولم ينشأ ذلك أن مصر هي الدولة العربية الكبرى وإنما لأن الحركة السياسية نشيطة في هذه الدولة فضلاً عن أن الأحداث الكبرى بدأت في مصر وانتشرت من جهة وأن الحاكم المصري في تلك الفترة (الرئيس الراحل جمال عبد الناصر) كان شغل الدنيا بشكل غير مألوف.

وقبل عبد الناصر كانت مصر هي الدولة العربية الكبرى إلاَّ أن ضجيج أحداثها كان أقل وبالتالي كانت إهتمامات الصحافة العربية والأجنبية بالأخبار التي تَرد منها أقل.

بعد الحرب التي بدأت في لبنان عام 1975 أصبحت

أخبار هذا البلد الصغيرة تتقدم غيرها في وكالات الصحف وإذاعات ومحطات تلفزيونات العالم إلى درجة أن مشاعر من الرتابة إنتابت نفوس السامعين والقارئين. لكن على رغم ذلك إستمرت هذه الأخبار هي الأكثر أهمية.

والدليل على كون أخبار لبنان مهمة، انها أصبحت هماً لثلاثة أرباع الدول ذات الشأن في العالم.

أصبحت هماً للولايات المتحدة لأنها تريد أن تُحقق الحل الأميركي. وأصبحت هماً للإتحاد السوفياتي لأنه يجد نفسه خارج مسرح لاعبي الحل.

وأصبحت هماً للدول الأوروبية لأنها تعطف على لبنان من جهة وتريد أن يكون لها دور متواضع في لعبة إيجاد الحل.

وأصبحت هماً للدول العربية مع تبايُن درجات الهم. فهنالك الدولة التي وظفت المال الكثير في زمن الحرب وتريد أن تُجني ثمار التوظيف. وهناك الدولة التي راهنت على نهاية معيَّنة ولم يتحقق الرهان. وهناك الدولة التي تجد في تغلُّب منطق على آخر إنتكاسة لها.

وإذا جاز القول فإن لكل دولة عربية بدءاً من سوريا وإنتهاء بجيبوتي موقفاً من لبنان لا يتشابه مع موقف الدول الأخرى.

وهكذا نجد أن لبنان بات جزءاً أساسياً من الحركة السياسية في ثلاثة أرباع دول العالم على رغم أن ذلك ينعكس ضجراً على بعض الناس.

هذه المقدمة كانت ضرورية لعدة إعتبارات سببها أن الأحداث والتطورات اللبنانية ما زالت حتى الآن ورغم إنقضاء ثماني سنوات على الحرب تضغط في إتجاه أن تبقى أحداث لبنان في الصدارة وموضوع إهتمام الصحف والإذاعات ومحطات التلفزيون العربية والعالمية.

وإذاً فالمعذرة لأننا نجد أنفسنا دائماً نكتب عن لبنان وهذا نتيجة أنه كان وسيستمر حتى ولادة لحظة الإنفراج فالحل، النقطة الأكثر سخونة. أليس الوضع في المنطقة العربية مرشحاً لإنفجار لا مثيل له بسبب لبنان؟

كذلك نجد أنفسنا اليوم نكتب عن أمر حاولنا أكثر من مرة تفادى لمسه بطريقة مباشرة لكثرة الأشواك المحيطة به. والموضوع الذي نحن في صدده متعلق بالمواقف والتصريحات التي يدلي بها بعض قادة المقاومة الفلسطينية عن لبنان. وبعد خروج هؤلاء من بيروت وخروج المقاتلين الفلسطينيين من الجنوب صدرت عن بعض هؤلاء القادة تصريحات لا نعتقد أنها مُناسبة وقالوا في مجالسهم الخاصة كلاماً لا نتصور أن من الممكن تقبُّله بسبب حساسية الوضع الراهن.

ولكن بعد الإتفاق اللبناني – الإسرائيلي بدأ بعض هؤلاء يدلون بتصريحات ويقولون في مؤتمرات صحافية كلاماً يبدو أنه يتناسب مع الدقة المتناهية للظروف اللبنانية الراهنة والعلاقات اللبنانية – الفلسطينية بوجه التحديد.

ولكي لا نتحدث في العموميات نشير إلى التصريحات التي أدلى بها قبل أيام (الإثنين 22 أيار/مايو 1983) في مؤتمر صحافي عقده في دمشق الصديق الأستاذ نايف حواتمة الأمين العام لـ "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" وفي هذا المؤتمر طالب حواتمة سوريا وبقية الدول العربية بمعاقبة السلطة اللبنانية وفرْض مقاطعة إقتصادية شاملة وسياسية وديبلوماسية مشيراً إلى "أن قفل الحدود السورية – اللبنانية في وجه المصالح الإقتصادية اللبنانية ضرورة حتمية الآن حتى تدرك الحكومة اللبنانية والبورجوازية اللبنانية الراكضة وراء الإتفاق أن مصالحها مع الدول العربية وليست مع إسرائيل. وأن هذه المصالح بعد الإتفاق اللبناني – الإسرائيلي باتت مهدَّدة".

وقال أيضاً "إنه لن ينسحب مقاتل فلسطيني واحد من الأراضي اللبنانية قبل رحيل آخر جندي إسرائيلي من لبنان وقبل تأمين مصالح أربعمئة ألف فلسطيني يقيمون في المخيمات في لبنان وأن المنظمة ستعمل من أجل حماية مصالح هؤلاء الفلسطينيين وحقهم في الحياة والأمن...".

إننا مع تقديرنا الشديد للصديق الأستاذ نايف وللمشاعر الوطنية الجياشة التي تدفعه إلى هذا الكلام لا نوافقه على هذه الحدة في التعبير عن إنفعالات نشأت في النفس نتيجة الوضع المستجد في لبنان. ونحن لا نوافقه للأسباب التي يمكن أن نوجزها على النحو الآتي:

أولاً– إنه بهذه الحدة في التعبير إلى درجة المطالبة بفرض العقوبات وإقفال الحدود يبدو غير مستوعب للمتغيرات التي حدثت في عمق تفكير المواطن اللبناني مع أنه المتقدم (أي الصديق نايف) بين الإيديولوجيين في مضمار فهْم المتغيرات عندما تحدُث، ومع أنه أيضاً من النوع الذي إذا جاز الوصف يقرأ جيداً في عِلْم الأرصاد السياسية شأنه في ذلك شأن الذين يقرأون إستناداً إلى قواعد علمية في عِلْم الأرصاد الجوية بحيث يعرفون ما إذا كانت ستمطر أو إذا كان الجو صحواً أو إذا كانت الرياح شمالية أو جنوبية أو شرقية أو غربية أو خفيفة... الخ.

والقول بأنه غير مستوعِب للمتغيرات مرده إلى أن المركز الذي يلتقط الأقوال في عقل المواطن اللبناني لا

يتحمل إلتقاط هذه الأقوال التي يوردها الصديق نايف.

ثانياً – إن الصديق نايف حواتمة بالحدة التي يطالب بها بفرض العقوبات على لبنان وبإغلاق الحدود معه يبدو – وليعذرنا سلفاً على هذا القول – ناكراً أو شبه ناكر الجميل اللبناني. فهو في عشر سنين من الممارسة النضالية لقضيته، حصل من لبنان على تسهيلات لا يمكن أن يحصل عليها في أي بلد عربي. لقد تحرك في الساحة اللبنانية وألقى عشرات الخطب في قصر "الأونيسكو" وفي جامعة بيروت العربية، وعقد الإجتماعات في العمارات اللبنانية. ونفَّذ على الأرض اللبنانية بعض العمليات ضد إسرائيل. وكانت المطاعم اللبنانية سلواه في بعض الساعات المرهقة، ولم تبخل عليه الصحافة اللبنانية على الإطلاق. وعندما إرتأى أن تكون له صحيفة في بيروت كان له ما أراد. وفي مكاتبه الكثيرة في بيروت إستقبل السفراء والمبعوثين السريين والعلنيين ورد لهم الزيارات. وكان يتحرك في موكب أعلى من موكب وزير لبناني وأقل من موكب رئيس وزراء لبنان. وكانت طائرات شركة طيران الشرق الأوسط التي إستمرت تطير بينما توقفت عن العمل الطائرات الأخرى هي التي تنقل الصديق نايف من بيروت إلى الخارج وهي التي تعيده إلى بيروت، ولم يكن ذلك نوعاً من التكريم الخاص به وإنما شاءت الظروف أن تكون الشركة اللبنانية الصابرة والصامدة بتصرف الصديق نايف وغيره من قادة الثورة الفلسطينية. ولنتصور أي مشقة كانت ستواجه هؤلاء القادة لو أن طائرات شركة طيران الشرق الأوسط – الخطوط الجوية اللبنانية، لم تكن جاهزة دائماً وحتى في ساعات القصف العشوائي للإنطلاق من بيروت والعودة إليها.

وإلى ذلك إن أجهزة البرق والبريد كانت في تصرُّف الصديق نايف وغيره من قادة الثورة الفلسطينية، وفي تصرُّف حلفاء الثورة من الزعامات اللبنانية القوية والمتوسطة وحتى الضعيفة البنية والشأن.

لقد كانت الرقعة التي تحرك فيها الصديق نايف وغيره من قادة الثورة الفلسطينية على مدى عشر سنين والتي تبدأ من آخر الجنوب حتى آخر منطقة بعلبك وآخر منطقة في الشمال متاخمة للحدود مع سوريا بمثابة الرئة ومن دونها كان من المستحيل التنفس. وعلى هذا الأساس نقول إن عدم تذكر تلك المكاسب نتيجة تبدُّل قاهر في الأوضاع ورفْع الصوت عالياً بالمطالبة بفرض قيود وإغلاق الحدود إنما يبدو نوعاً من أنواع نكران الجميل.

ثالثاً – إن الصديق نايف حواتمة ترك قبل أن يتم ترحيله من بيروت محازبين لبنانيين لـ "الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين" التي هو أمينها العام وترك أيضاً في صفوف سكان المخيمات عشرات الأنصار ومئات المنتمين إلى هذا التنظيم. وهؤلاء من دون إستثناء وبنسب متفاوتة يعانون ويقاسون ويكتمون الغيظ ويحاول كل منهم وبطريقته الخاصة به ووفق المقتضيات والظروف والمنطقة التي يتواجد فيها إيجاد الحل الذي يواجه به الوضع المستجد. وهؤلاء جميعاً ومن دون إستثناء يشعرون أن كلام زعيمهم الصديق نايف حواتمة لا يرمي ظمأ عطشان ولا يطفأ نار الشوق إلى أيام الماضي ولا يُرد الخطر أو الكيد أو الثأر. بل إذا جاز التعبير إن هذا الكلام يعبئ نفوس كثيرين ضدهم. وإذاً، فما هي الحُكْمة من هذه الحدة في زمن لا مجال فيه سوى للكلام الذي يُطفئ النار وليس للكلام الذي يزيدها إشتعالاً.

رابعاً – إنه إذا كان الغرض من هذه الحدة في التصريحات التي أدلى بها الصديق نايف حواتمة والتي أوجزناها في الأسطر السابقة هو حماية الذين يعيشون في المخيمات فإن مثل هذه الحدة لا تشكِّل مقومات حماية. وإذا كان الغرض مسايرة أطراف عربية فإن المسايرة هنا هي على حساب المُحازبين اللبنانيين لـ "الجبهة الشعبية الديمقراطية" وعلى حساب الأنصار والمنتمين لهذه الجبهة.

وأما إذا كان الغرض هو تكثيف الضغط على الشرعية اللبنانية من أجل إعادة الأمور إلى ما كانت عليه فإن ذلك مستحيل الحدوث لأسباب موضوعية.

وإلى ذلك أنه إذا كانت المتغيرات الجديدة غير مقنعة وغير مقبولة من أطراف كثيرة فإن الوضع الذي ساد لبنان في السنين العشر الماضية لم يكن معقولاً ونعتقد أن الصديق نايف حواتمة بقدرته ذات التميز على الجدل وعلى التكتيك يقر ذلك ضمناً.

خامساً – من المؤكد أن التصريحات التي أدلى بها الصديق نايف حواتمة والحدة التي إتسمت بها أقواله كانت ستترك أثرها السلبي لو أن هذه الأقوال والتصريحات صدرت عن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات، الذي لم يقل في أكثر اللحظات تعقيداً ما من شأنه أن يشحن النفوس. ولكن صدور تلك التصريحات من الصديق نايف حواتمة لا يعني أنها لن تترك بصماتها في شكل أو آخر. فهو زعيم مرموق في حركة المقاومة الفلسطينية وهؤلاء يكون رصْد كلامهم ومواقفهم في غاية الدقة. وإذا كان الكلام من نوع الكلام الذي نحن في صدده، والمواقف من نوع الموقف

المستهجَن والمستغرَب والمتمثل في مشاركة عناصر من "الجبهة الشعبية الديمقراطية" في القتال إلى جانب الإيرانيين ضد العراقيين فإن الرصد يكون على جانب كبير جداً من الحذر. ومع الوقت إن تزايُد مثل هذه المواقف تأخذ من مصداقية الطرح الثوري للصديق نايف.

وإلى ذلك فكما أن دعوته بالصوت العالي إلى معاقبة لبنان وإغلاق الحدود معه فيها شيء من نكران الجميل قياساً بما قدَّمه لبنان له وللثورة الفلسطينية في عشر سنين، فإن إرسال عناصر من تنظيمه إلى إيران وإقناعهم بقتل العراقيين الذين يُقاتلون في الجبهة العراقية – الإيرانية فيه شيء من نكران الجميل قياساً بما قدمه العراق له وللثورة الفلسطينية عموماً. هذا مع الفارق الكبير في الموقفيْن العراقي واللبناني. ويمكن قول الشيء نفسه إزاء الموقف الذي إتخذه الأردن بعدما تم ترحيله إلى لبنان عام 1970.

ويبقى أمران:

الأول هو أننا مع الصديق الأستاذ نايف حواتمة في ألاَّ يلقي سلاحه وأن يواصل الدفاع عن قضية يؤمن بها لكننا نتمنى عليه أن يأخذ في الإعتبار بعض البدهيات والكثير من الحقائق.

وقد تكون بين الدوافع إلى تلك التصريحات التي أدلى بها في المؤتمر الصحافي الذي عقده في دمشق أن الصديق الأستاذ نايف يقاسي مكابدة الشوق إلى بيروت 1970–1982.

أما الأمر الثاني فهو أن صيحة المطالبة بفرض العقوبات وإقفال الحدود تنطلق في وقت يبذل الرئيس أمين الجميّل المستحيل من أجل أن يحقق التوازنات المطلوبة: توازُن في تقليص وطأة الإحتلال. وتوازُن في تأمين الحد المعقول من الطمأنينة والحركة السياسية للجميع بما في ذلك الأطراف الفلسطينية شرط أن تؤمن بالشرعية وفي خياراتها. وتوازُن في العلاقة مع الأطراف العربية.

والمسألة الآن ليست مسألة "بورجوازية لبنانية راكضة وراء الإتفاق" كما جاء في تصريحات الصديق الأستاذ نايف حواتمة في دمشق، وإنما هي مسألة محاولات من جانب الرئيس أمين الجميل لإعادة بناء الدولة اللبنانية، وهي محاولات أكثر مشقة من السعي لإيجاد الدولة الفلسطينية.

والمعذرة تكراراً، من الصديق الأستاذ نايف حواتمة إذا كانت بعض كلمات هذه المقالة لا تنسجم مع مزاجه في هذه الظروف الصعبة عليه وعلينا جميعاً.

مجلة "التضامن". لندن - 4 حزيران (يونيو) 1983

* * *

حرب صعبة وأكثر من رومل واحد

على رغم هذا السياق النشط بين الحرب والسلام في المنطقة فإن هنالك أكثر من دليل على التأكيد بأن الحرب التي سيكون مسرحها سهل البقاع ستكون صعبة على الجميع.

- صعبة في لبنان الذي سيجد فجأة أن سهل البقاع سيصبح مثل صحراء العلمين وسيتواجد على ساحة الحرب أكثر من رومل واحد: رومل السوري ورومل السوفياتي ورومل الإسرائيلي ورومل الفلسطيني. الرومل الوحيد الذي لن يتواجد هو الرومل اللبناني. وهي حرب صعبة عليه لأنها قد تفقده إنجازات متقدمة على طريق الإستقرار ولإنها أيضاً قد تنقله إلى مواقع المواجهة مرة أخرى، فضلاً عن أنها قد تجعله أكثر من أي مرة قريباً من مخاطر التقسيم علماً بأن المخاطر لم تزل تماماً.
- وهي صعبة على سوريا لأن الحرب تعني أن تحدث تغييراً إستراتيجياً في موضوع علاقتها مع الإتحاد السوفياتي. والتغيير الإستراتيجي معناه ألا يعود في الإمكان ممارسة بعد التوازنات بأساليب تكتيكية.

وصعبة عليها أيضاً لأنها تواجه حرباً تكون فيها مستنزَفة (بفتح حرف الزاء) بدل أن تكون مستنزِفة (بكسر هذا الحرف) في أرض الغير.

- وهي صعبة على الثورة الفلسطينية لأنها تعني أن الحرب ستعطل خط التعامل السياسي من دون أن تساعد على تنشيط خط العمل العسكري.
- وهي صعبة على إسرائيل لأن الحرب قد تكون شرطاً لا قدرة لها على الفكاك منه حتى إذا هي لم تهزم بالشكل التقليدي، بمعنى أن الحرب قد تضطرها إلى أن تتحول إلى طرف دائم الإحتلال من دون أن يحقق ذلك السلم المطلوب، فضلاً عن أن التحالف السوفياتي – السوري – الفلسطيني قد يعطي مردوداً له صفة المفاجأة على صعيد العمليات الحربية ولمصلحة المتحالفين... هذا إذا كان تحالفهم استراتيجياً.
- وهي صعبة في الوقت نفسه على الإتحاد السوفياتي الذي لا يمكن أن يتحمل أي إنتكاسة إذا حدثت الحرب وإتخذ وقفة إستراتيجية إلى جانب سوريا. فالإنتكاسة لقيادة أندروبوف التي بدأت الحُكْم قبل أشهر قليلة قد تعني السقوط في الداخل وقد تعني أيضاً تآكل الهيبة السوفياتية في الخارج، في حين أن تحقيق نصر نسبي يعني

الإصرار على عودة السوفيات إلى المنطقة ويعني أيضاً الثأر التاريخي لأكثر عمليات طرد النفوذ إثارة في تاريخ الدول العظمى وهي عملية طرد الخبراء السوفيات التي نفذها الرئيس (الراحل) أنور السادات.

- وهي صعبة على الولايات المتحدة لأن الإتحاد السوفياتي هو وحده سيجني ثمرة خروج سوريا من الحرب ولو بإنتصار نسبي. وهذا في الوقت نفسه معناه أن الرئيس رونالد ريغان يكون فقد ورقة الحل الأميركي الذي يحلم بتحقيقه فضلاً عن الورقة التي تلعبها الإدارة الأميركية منذ سنوات والتي تستهدف توثيق العلاقة مع سوريا إلى الحد الذي ينهي الرئيس حافظ الأسد ذات يوم الوجود السوفياتي في المنطقة العربية. وهذا الوجود في إعتقاد تلك الإدارة يزول من المنطقة إذا هو زال من سوريا.

كل الأطراف متضررة من الحرب. والضرر درجات. وهي ليست سهلة على طرف وصعبة على طرف. وقد تذكر كتب التاريخ بعد خمسين سنة ما يفيد أن حرب سهل البقاع الصعبة على الجميع كانت أكثر الحروب فظاعة... وغرابة.

مجلة "التضامن". لندن - 11 حزيران (يونيو) 1983

* * *

الجدية... بدل الإستهانة

هذا الكلام تابع لكلام نشرناه في العدد الماضي. وللتذكير فإن خلاصة الكلام الماضي هي أن مؤتمرات القمة العربية تنجح عندما ينص في بيان يحمل توقيع الجميع على أن هؤلاء ملزمون بتنفيذ المقررات التي تصدر عن القمة.

والكلام الجديد متعلق – مثل الكلام السابق – بالسعي المستجد والحثيث لعقد قمة عربية تنظر في التطورات التي تحدث في المنطقة.

وما يحدث بالغ الخطورة وعدم مواجهته بإجتماع الملوك والرؤساء يعني أحد أمريْن:

إما أن هؤلاء مطمئنون إلى أن ما يحدث متفاهم في شأنه وأنهم أي الملوك والرؤساء – مطلعون على الخطوط العامة للسيناريو الذي يتم تنفيذه وأنه ليس هنالك ما يدعو إلى القلق وبالتالي إلى عقد الإجتماعات.

وإما أن هؤلاء ليسوا متحمسين إلى الإجتماع لأن تجربة الإجتماعات السابقة لا تشجع. وأنه في ضوء ذلك تتصرف كل دولة أو كل مجموعة بالطريقة التي تراها مناسبة.

والملاحظ من خلال متابعة التطورات والتفاعلات التي تشهدها الساحة السياسية العربية أن الأمر الأول مستبعد بعض الشيء. فلو كان هنالك إطمئنان لما كان القلق الذي يساور معظم حكام العالم العربي على الخطورة التي هو عليها. بل قد يجوز القول إن معرفتهم بالسيناريو الذي تنفذه الدول الكبرى في المنطقة تقتصر على القليل من المعلومات والكثير من الإجتهادات والكثير جداً من التمنيات.

وإذاً، يبقى الإجتماع والتشاور وإتخاذ القرار الموحد هو الأمر الذي لا مفر منه.

ومن أجْل أن يتم الإجتماع ويحدث التشاور ويتخذ القرار الموحَّد يفترض أن تكون هنالك قناعات وأن يحضر الملك أو الرئيس إلى مؤتمر القمة وهو في غاية الحماسة وليس كما لو أنه شاهر سيفه يريد أن يواجه به زملاءه في الحُكْم. وذلك لعمق الخلاف الذي بينه وبين هؤلاء أو بعضهم كل حسب نوع الخلاف وأسبابه.

وعلى رغم هذا الأساس فإنه من الضروري إنشاء لجنة للتوفيق بين المتخاصمين لا تقول للأطراف المتخاصمة إن مصلحة الأمة تقتضي أن تتفاهموا وتضعوا اليد باليد وإنما تطلب هذه اللجنة من تلك الأطراف التفاهم وتضع اللوم على الطرف الذي يتحمل مسؤولية الخلاف القائم بين طرفيْن أو أكثر.

ومثل هذه اللجنة تكون فاعلة شرط أن يقر مؤتمر قمة مبدأ تأليفها ومبدأ منحها صلاحية الحسم وتحديد المسؤول عن حالة التأزم أو الخلاف بين طرفيْن أو أكثر. أي أنه لا بد من منح هذه اللجنة التفويض الكامل والثقة المطلقة، تماماً مثل ما هو مطلوب بالنسبة إلى مبدأ إلزامية المقررات.

وحتى الآن تحدث مساعي التوسط بين الأطراف العربية وفق قاعدة تطييب الخواطر والمسايرة على أساس أن الذي يتوسط يهمه ألا يعود إلى ملكه أو رئيسه من دون أن يحقق الحد الأدنى. لكن ما يحدث في النهاية هو أن المبعوث الذي يعود في البداية مطمئناً يصاب بعد أيام بخيبة أمل لأن الموقف إزداد تدهوراً بين أطراف توسط بينها بدل أن تهدأ حدة الصراع والخلافات بين هذه الأطراف.

ولا تستطيع الأطراف العربية التي تفرقها الخلافات، القول سلفاً إنه لا جدوى من اللجنة التي يفترض إنشاؤها

بقرار قمة لحل الخلافات ما داموا لم يجربوها من قبل. والشيء نفسه يمكن أن يقال بالنسبة إلى المقررات اللازمة التي لم يجربوها من قبل مبدأ تنفيذها.

لقد جربوا أسلوب الوساطات ذات الطابع الشخصي وجربوا أسلوب الوساطات التي يقوم بها الأمين العام للجامعة العربية، وإذا كانت بعض وساطات المبعوثين الشخصيين نجحت في بعض المرات ولدى بعض الأطراف فإن الوساطات التي قام بها الأمين العام للجامعة العربية لم تثمر في معظمها على رغم أن الأمين العام يبذل جهداً مخلصاً ويتحرك بديناميكية ملحوظة إلى درجة أنه لا يمر شهر من دون أن يكون في مهمة وفق قاعدة التحرك المكوكي التي دخلت في مفردات القاموس السياسي بعدما بدأ الدكتور هنري كيسنجر جولاته الشهيرة في المنطقة.

وللتدليل على أهمية هذه اللجنة يمكن القول إن قمة تنعقد في ظل الظروف العربية الراهنة لن تكون مثمرة ما دام بعض الحكام يشارك وهو متأهب سلفاً لملاقاة آخرين وقد أشهر سيف الكلام أو سيف المبارزة.

وإذا كانت القمم تحتاج إلى النص في بيانها على إلزامية المقررات التي تصبح فاعلة وإلى اللجنة التي توفق بين الأطراف المتخاصمة قبل أن تنعقد بل من أجل أن تنعقد فإنها تحتاج لكي تكتسب مصداقية المواطن العربي إلى المشاركة الإجتماعية بمعنى ألا يقاطع أحد وأن تكون المشاركة على مستوى القمة إلا من كان على مرض أو مَن كان يستحيل عليه مغادرة البلد بالفعل بسبب مشاغل ذات بعد مصيري.

إن القمة هي اجتماع الملوك والرؤساء العرب وليست إجتماع الملوك والرؤساء أو من يمثلهم. وحتى الآن لم تنعقد القمة العربية بالملوك والرؤساء العرب كاملين. وإذا كانت القمة الأولى عام 1964 كادت تنعقد بالشكل المثالي المشار إليه إلا أن بقية القمم إنعقدت بأشكال لا تكتسب مصداقية المواطن العربي لأن الذين يقاطعون أو يوفدون مَن ينوب عنهم كانوا كثيرين. وحتى الذين تغيبوا بحجة المرض كان يتبين أنهم قادرون على السفر لأنهم كانوا بعد أيام أو أسابيع من مقاطعتهم للقمة يقومون بزيارات رسمية لدول أخرى أو يغادرون البلاد في زيارات خاصة.

إن المشاركة الإجتماعية تعطي سلفاً القمة أهمية قصوى وتترك إنطباعاً في نفوس المواطنين بأن الإجتماع على جانب كبير من الجدية. وحتى إذا إنتهى الإجتماع من دون تحقيق النتائج المرجوة أو حتى إنتهى بخلافات فإن المشاركة الإجتماعية تبقى الأساس.

وليس صحيحاً أن قادة العالم الثالث هم الذين يتصفون بعدم الإلتزام بحضور الإجتماعات في ما بينهم، ذلك أن حكام مجلس التعاون لدول الخليج يحضرون الإجتماعات التي تنعقد على مستوى القمم في ما بينهم بدقة. ولأنهم يفعلون ذلك فإن لإجتماعهم مصداقية حتى إذا كانت في الحد الأدنى.

وفي الإطار نفسه يجوز التساؤل: أنه إذا كانت الخلافات والخلافات العميقة لا توجب المشاركة الإجماعية فما هو إذن الذي يوجب المشاركة؟

وقبل أيام شهدت وليامزبرغ في الولايات المتحدة قمة للدول الصناعية الكبرى في الغرب وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وكندا واليابان. ولم نسمع أن الرئيس رونالد ريغان أوفد نائبه جورج بوش ليترأس الوفد الأميركي إلى هذه القمة، لأنه متوعك الصحة ولا يحب السفر. كذلك لم نسمع أن هموم المعركة الإنتخابية في بريطانيا حالت دون سفر السيدة مارغريت تاتشر إلى وليامزبرغ للمشاركة في القمة. كذلك لم نسمع أن الخلاف الذي بين الولايات المتحدة وفرنسا والناشئ عن صراعات مريرة بين الدولار والفرنك تفوق في مرارتها أي خلاف سياسي بين دولتين عربيتين. حمل الرئيس فرنسوا ميتران على التخلف عن المشاركة في قمة وليامزبرغ وذلك لتفادي مواجهة بينه وبين الرئيس ريغان.

ومن قبل ذلك يتذكر الكثيرون ولا بد كيف أن الزعيم السوفياتي الراحل ليونيد بريجنيف كان على رغم وطأة المتاعب الصحية التي يشكو منها يحرص على المشاركة في مؤتمرات القمة التي تنعقد في إطار حلف فرصوفيا ويحرص على القيام بالزيارات التي يرى أن إعتذاره القيام بها أو إرسال مَن ينوب عنه من شأنهما ترك إنطباع يوحي بعدم الجدية. وفي بعض المرات كان ينزل من الطائرة وهو يتكئ على أكتاف المرافقين وكان يشارك في الإجتماعات ويناقش وكأنه إبن العشرين.

ونعود إلى ما بدأنا به هذا الكلام وهو أن لجنة عربية تتحرك عندما تدعو الضرورة لمواجهة خلافات تنشأ بين الدول العربية إنما هو مطلب أساسي يأمل المواطن العربي من القمم التي يتزايد الحديث في شأن عقدها أن تحققه.

وهي لجنة حكماء تطلب ولا تتمنى ويستجاب لطلبها على أساس أن الإستجابة أمر قومي واجب التنفيذ وليس قضية مسايرة فقط.

وهكذا تحل الجدية شيئاً فشيئاً محل الإستهانة بالقمم العربية وبمقرراتها.

مجلة "التضامن". لندن - 11 حزيران (يونيو) 1983

* * *

كلمة حق في قيادة أبو عمار

لو أنه لم يكن عند الحكام العرب أبو عمار لوجب عليهم أن يسعوا من أجْل إيجاده. فليس أمراً عادياً توافر القائد الفلسطيني الذي هو في الوقت نفسه ذلك المزيج من نكهة المحافظين ونكهة الثوريين من دون أن يشكل هذا المزيج النكهة الثالثة.

وإذا كان الفلسطينيون على حالة الترويض التي هم عليها منذ سنوات على رغم كل ما جرى ويجري لهم، فإن الفضل في ذلك يعود في الدرجة الأولى إلى أبي عمار. فهو عبأ الفلسطينيين من أجْل قضيتهم ولم يحرضهم على العرب. أما عندما كانت تصدر عنه بعض التصريحات التي لا تخلو من لهجة إنفعالية فإنه كثيراً ما كان يترك إنطباعاً بأنه يؤاخذ نفسه على صدور مثل هذا الكلام عنه.

وحتى على رغم بعض الخلافات التي كانت تحدث بين الحين والآخر إستمر أبو عمار ذلك القائد الفلسطيني القادر أن يجمع القادة العرب على الحد الأدنى.

وليس المبالغة القول إن الغضب العربي من بعض الممارسات الفلسطينية كان يصطدم بالإرتياح العربي لقيادة أبي عمار.

وقد يجوز الإفتراض بأنه لو وقف أبو عمار بعد الذي حدث في بيروت ولهاً بسبب الثورة الفلسطينية ووجه رسالة إلى الأمة يعلن فيها قراره بالتنحي عن القيادة الفلسطينية لكان ما حدث معه ما سبق أن حدث مع جمال عبد الناصر عندما قرر أن يتنحى في أعقاب هزيمة 1967.

في ذلك الزمن تمسك الجميع رعايا وأصدقاء وحلفاء وخصوماً بقيادة عبد الناصر ليس عملاً بقاعدة أن الذي تعرفه، وإنما للأثر الذي تركه قرار عبد الناصر في وجدان الناس.

وفي الزمن الذي نعيشه كان الجميع سيتمسكون بقيادة أبي عمار لو أنه وقف وأعلن أنه سيتنحى. وفي لحظات الحصار التي تعرضت لها هيبته كقائد للثورة الفلسطينية كانت الأنظار متجهة نحوه وكانت هنالك مشاركة عربية صامتة له في محنته.

وإذا كان تاريخ الثورة الفلسطينية سيورد في صفحاته بعض الأسطر التي تشير إلى أن الولايات المتحدة التي لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية والمقاتلين الفلسطينيين المحاصرين في بيروت من القوات الإسرائيلية، فإن التاريخ نفسه سيورد بعض الأسطر التي توضح كيف أن الإتحاد السوفياتي أوقف عام 1983 الحصار العربي الذي بدأ يطوق هيبة أبي عمار كقائد للثورة الفلسطينية. كما أن هذا التاريخ سيوضح ذلك التناقض اللافت للإنتباه والمتمثل في أن أبا عمار المنتمي إلى فصيلة الثوريين العرب تعرض لمحنة من هؤلاء أنقذه منهم زعيم التيار العربي المحافظ الملك فهد بن عبد العزيز.

ويبقى سؤال:

ما الذي يجعل هؤلاء يفعلون ذلك؟

وهل هي مجرد وقفة مع رجل تاريخي في محنة؟

قد يكون الذين أنقذوا حياة أبي عمار وكذلك الذين سارعوا إلى نجدته وفك الحصار عن هيبة قيادته وفي مقدمتهم الملك فهد بن عبد العزيز من جهة والزعيم السوفياتي أندروبوف من جهة أخرى. وقد يكون كل هؤلاء يريدون إستمرار أبي عمار على رأس القيادة الفلسطينية لأن لا حل من دونه ولا حل مع غيره. ومثل هذا الأمر مفهوم وواضح ويكفي لوضع نهاية لمحاولات محاصرة القيادة الفلسطينية.

والكلمة الآن للفلسطينيين بعد أن قال الآخرون كلمتهم...

مجلة "التضامن". لندن - 18 حزيران (يونيو) 1983

* * *

العد التنازلي لنهاية "حرب السيادة" وبداية "حرب السلام"

يتزايد الحديث منذ أيام حول جولة أُخرى من القتال بين العراق وإيران. وعندما يتزايد الحديث فمعنى ذلك أن الجولة ستقع. حتى إن الحديث يبدو كما لو أنه الدخان. وكل نار لها دخان.

وقياساً بالسنوات الثلاث الماضية فإنه في كل مرة يتزايد الحديث حول جولة جديدة من القتال فإن هذه الجولة كانت تتم ويندلع القتال ويراق المزيد من الدم.

وفي استمرار كان الجانب الإيراني يمنى بالهزيمة. لكن على رغم ذلك كان الطرف المهزوم لا يقر بالهزيمة ويعبئ قواته من جديد إستعداداً لجولة جديدة من القتال.

وللحديث المتزايد عن جولة قتال عراقية – إيرانية جديدة تفاصيل من بينها أن إيران ستشن هجوماً على عدة نقاط في مقاطعة ميسان، وهو القاطع نفسه الذي دارت فيه

خلال الأشهر الستة الماضية ثلاث معارك أهمها على الإطلاق معركة "الفكة" التي حشد الإيرانيون في سبيل تحقيق نصر فيها حوالى مئة ألف مقاتل، والتي أشاد الرئيس صدَّام حسين بها. من التفاصيل أيضاً أن الهجوم الإيراني المتوقع سيعتمد على حشد كبير من البشر وعلى أسلحة تسلمتها إيران في الشهريْن الماضيين وأسلحة إشترتها من السوق السوداء.

ومن التفاصيل أيضاً وأيضاً أن الطرف العراقي متنبه للأمر ومستعد للتصدي للهجوم وأنه على بينة من طبيعة الهجوم المرتقب وحجم الحشد البشري الذي سيشارك فيه. كذلك أن هناك سلاحاً جديداً لم يستخدم حتى الآن في الحرب العراقية – الإيرانية، قد يستخدمه العراق في هذه المعركة.

وثمة سؤال: هل معنى ذلك أن الهجوم الإيراني المرتقب هو الهجوم الحاسم وأن إحباط هذا الهجوم يعني أنه سيكون الهجوم الأخير، أي بمعنى آخر هل أن هذا الهجوم بالنتيجة المتوقعة له سيكون آخر جولات الحرب التي تسبق بداية جولات المفاوضات من أجل إيجاد حل؟

من الصعب إفتراض ذلك على رغم أن النتائج التقليدية لعمليات الهجوم الإيرانية لا تنتهي لمصلحة المهاجمين. ولكن الذي يمكن قوله إن جولة القتال الجديدة التي يتزايد عنها تتم في وقت شهد بعض المتغيرات. فالعلاقة الإيرانية – السورية ليست بالجودة التي كانت عليها من قبل. والعلاقة الإيرانية – الليبية ليست بالدفء الذي كانت عليه من قبل. والعلاقة الإيرانية – السوفياتية تنتقل من تعثُّر إلى آخر.

وفي المقابل إن العلاقة السورية – العراقية مرشحة في ضوء التحرك العربي المستجد إلى أن تشهد بعض الإنفراج. والعلاقة الليبية – العراقية مرشحة أيضاً وفي ضوء التحرك نفسه إلى أن تشهد الكثير من الإنفراج. والعلاقة العراقية – السوفياتية تجاوزت مناطق الحذر ودخلت في مدار التفهم من دون أن يكون ذلك على حساب عملية تصحيح مسار العلاقات العراقية الأميركية.

وإلى ذلك إن إصرار الرئيس صدَّام حسين على أن يطرح في كل مناسبة عرضاً لوقف القتال والتفاهم مع إيران بات، على رغم الرفض المستمر من جانب آية الله الخميني له موضوع تنبُّه من جانب دول العالم فضلاً عن الدول العربية والإيرانيين أنفسهم. ومن الجائز الإفتراض بأنه قبل أيام قليلة من إعلان الرئيس صدَّام حسين العرض الجديد لوقف القتال كانت أطراف عربية ودولية كثيرة تتوقع أن تكون هنالك مبادرة جديدة من جانب الرئيس العراقي لمناسبة بداية شهر رمضان، وكان العراقيون يتساءلون: ما هو نوع المبادرة التي سيعرضها الرئيس يا ترى هذه المرة؟

وكل هذه الأمور لم تكن متوافرة في الماضي وجرت جولات القتال من دونها.

فهل أن توافرها يشكل عنصر مفاجأة، بمعنى هل أن هذه المتغيرات التي أشرنا إليها، إضافة إلى إعتماد المرونة من جانب الرئيس صدَّام حسين وتطويرها، ستعجل في وضع نهاية للحرب العراقية الإيرانية؟

إن نتيجة الجولة الجديدة المتوقعة من القتال ستلعب دوراً كبيراً في تحديد معالم الجواب، خصوصاً إذا حقق السلاح الجديد الذي قد يستخدمه العراق أثره وأكد المقاتل العراقي كفاءته في هذه الجولة كما أكدها في الجولات السابقة، وإقتنعت بعض الأطراف العربية بأنه قد آن الأوان لوقفة مع النفس تؤدي إلى موقف إيجابي ولمصلحة وقْف الحرب.

وتكراراً، إن حالة شوق إلى حديث عن جولة من المفاوضات لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية ترافق تزايد الحديث عن جولة جديدة من القتال.

فهل أنه بعد الجولة الجدية المرتقبة سيبدأ العد التنازلي لنهاية "حرب السيادة" وبداية "حرب السلام" في منطقة الخليج؟

مجلة "التضامن". لندن - 25 حزيران (يونيو) 1983

* * *

اللبنانيون... وذكرى أبشع عدوان

نعيش هذه الأيام الذكرى الأولى لأبشع حالات الإعتداء الإسرائيلي. وإذا كانت حالة هذا الإعتداء ليست أكثر فظاعة وبشاعة من حالة الإعتداء التي أصابت الشعب الفلسطيني عام 1948 فإنها تشبه في بعض جوانبها تلك الحالة.

إن حالة الإعتداء الإسرائيلي التي تعرَّض لها الشعب اللبناني قبل سنة وتمثلت بغزو لبنان وإحتلاله تبدو أكثر بشاعة من حالات الإعتداءات الإسرائيلية التي أصابت الشعب المصري والشعب السوري والشعب الأردني وهي أيضاً أكثر بشاعة من حالات الإعتداء التي تصيب الشعب العراقي من جراء إستمرار آية الله الخميني في

عناده ورفضه التجاوب مع المساعي التي يبذلها وسطاء الخير لوقف الحرب.

ومن هنا فإن الدافع وراء هذا التأييد من جانب قطاعات عريضة من اللبنانيين للإتفاق الذي أبرمته الدولة مع إسرائيل هو الذكريات المرة عن أيام الغزو وليست القناعات. والدليل على ذلك هو أنه لولا ذلك الغزو وما رافقه من إعتداء بالغ البشاعة على اللبنانيين لما كان للإتفاق أن يرد في أذهان الناس.

ومن المؤكد أنه لو تحدث الموافقة لكانت إسرائيل ستعاود القصف وبطريقة تفوق في بشاعتها الطريقة التي إعتمدتها قبل سنة.

ومناسبة هذا الكلام هو أنه لا ضرورة لهذا التخوف العربي من الإتفاق الذي تم بين الدولة اللبنانية وإسرائيل. ذلك أن مشكلة إسرائيل ليست في تحقيق إتفاقات لأنها دولة قوية وفي إستطاعة الدولة القوية ونتيجة الظروف الدولية التي تخدمها أن تحقق الإتفاقات التي تريدها. إن مشكلة إسرائيل هي في فرض التطبيع بينها وبين الآخرين. وأي تطبيع هذا الذي يمكن أن يحدث بينما الإحتلال مستمر والذكريات المرة عن أيام الغزو ماثلة في الأذهان.

لقد حققت إسرائيل إتفاقاً مع مصر لكنها أخفقت في تحقيق التطبيع. ولا يبدو أن مثل هذا الأمر سيحدث. ويوماً بعد آخر يتبين أن التطبيع مستبعد وأن إلغاء الإتفاق وارد الحدوث في اللحظة المناسبة.

وإذا كان مثل هذا الموقف من جانب الشعب المصري يحدث من دون أن يكون أبناء هذا الشعب ذاقوا مرارة ما ذاقه الشعب اللبناني فكيف إذاً سيقر المواطن اللبناني مبدأ التطبيع مع الدولة التي فعلت به ما لم يفعله معتد أو غاز.

وهنا لا بد من وقفة نشير فيها إلى أن الفرنسيين والبريطانيين ما زالوا حتى الآن يتعاملون مع الألمان بشيء من المسايرة نتيجة ما فعله هتلر بهم في الحرب العالمية الثانية. وهنالك عشرات الفرنسيين والبريطانيين يزورون ألمانيا يومياً لكنهم لا يزورون حباً بالألمان وبألمانيا وإنما فقط لمجرد التعرف على بلد جديد. كذلك هناك عشرات الألمان الذين يزورون بريطانيا وفرنسا يومياً إلا أنهم لا يشعرون في هذه الزيارات بأنهم مع أصدقاء.

ومثل هذا الأمر ينطبق على الجيل الشاب. أما الجيل الذي عاش ويلات القصف الألماني أيام الحرب فإنه على رغم مرور أكثر من ربع قرن على تلك الحرب لا يزال كلما تذكر لحظات القصف وألسنة اللهب والهرولة إلى الملاجئ للإحتماء بها من ويلات القصف. كذلك كلما تذكر أيام من الجوع على رغم قلتها وبكاء الأطفال... كلما إزداد إبتعاداً عن الألمان على رغم أن الألمان الحاليين لا ذنب لهم في ما فعله هتلر.

وقد يقال إن الذي حال دون حدوث التطبيع بين مصر وإسرائيل هو أنه لم يكن هنالك بين المصريين تيار يتعامل مع إسرائيل مثلما هي الحال في لبنان. أو أن الذي حدث هو أن رئيس مصر إرتأى عقد صلح مع إسرائيل فأيده الشعب بأكثرية ملحوظة. وبعدما شعر الشعب بأن إسرائيل مخادعة ولا ترغب في السلام إبتعد وبات أمر التطبيع في ضوء ذلك مقتصراً على رئيس دولة وبعض السياسيين وبعض الصحفيين. وهؤلاء الذين سايروا الرئيس السادات في توجهاته يعيشون بعد إغتيال السادات والأمل بحدوث التطبيع حالة مريرة من عذاب الضمير.

أما بالنسبة إلى لبنان فإن الأمر يختلف على أساس أن هنالك عناصر لبنانية متحالفة مع إسرائيل ولا تستطيع فك الإرتباط.

وقد تكون هذه الحالة هي الثغرة الأساسية في الموقف اللبناني إلا أنها ليست بالصورة التي تخيف أو تقلق. ولولا أن هنالك تواجداً لقوات غير لبنانية، إضافة إلى القوات الإسرائيلية، لما كان لهذه الثغرة أن تستمر. ومن المؤكد أن منطق المجموعة اللبنانية المتحالفة مع إسرائيل سيصبح باهتاً تماماً ولا تأثير له عندما يقتصر التواجد العسكري في لبنان على الإحتلال الإسرائيلي. ومثل هذا الأمر قد يتحقق في إطار صفقة دولية على مستوى الكبار. وفي العادة أن الصغار يدفعون ثمن هذا النوع من الصفقات.

لقد حفلت الأيام الماضية بصيحات وإستنكارات عربية كثيرة. ومن الطبيعي أن تحدث هذه الإستنكارات وتتعالى الصيحات. لكن نقطة الضعف فيها هي أنها أعلى وأشد من الصيحات والإستنكارات التي حدثت أيام الغزو الإسرائيلي للبنان وأيام القصف الهجومي لبيروت، أو تحديداً، لنصف بيروت. ومن أجل ذلك فإنها لا تحقق الهدف، ولا يبدو أنها ستنهي حالة الإحتلال.

وإذا كان لبنان لم يلق المساعدة المطلوبة من جانب الدول العربية لوقف الحرب طوال ثماني سنوات. ولم يلق المساعدة المطلوبة لرد الغزو الإسرائيلي عنه طوال شهر كامل. فعلى الأقل هنالك واجب لمساعدته من أجل ألا تصل الحال به إلى حد التطبيع.

أما كيف يكون شكل المساعدة، فإن الجواب هو عند الملوك والرؤساء الذين يدركون أبعاد اللعبة ويعرفون طبيعة المساعدة المطلوبة ومدى تأثيرها.

ومن دون هذه المساعدة فإن بيغن سيواصل الإسترخاء صيفاً في لبنان بعدما إسترخى شتاء. وهكذا.

هل نقطع الطريق على إسرائيل وخصوصاً قبل دخول الولايات المتحدة مدار مساومات معركة إنتخابات الرئاسة مع نهاية الصيف؟

لعل وعسى يحدث ذلك.

مجلة "التضامن". لندن - 2 تموز (يوليو) 1983

* * *

هل تصبح القاهرة عاصمة العمل الفلسطيني؟

في أعقاب اغتيال الرئيس أنور السادات وتسلُّم الرئيس حسني مبارك منصب رئيس الجمهورية في إطار عملية دستورية لا أثر فيها للصراعات كما حدث بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، سادت مصر مشاعر طيِّبة خلاصتها أن مصر ستعود إلى مكانها ومكانتها في العالم العربي. وفي الوقت نفسه سادت المواطنين العرب مشاعر من الفرح لأن زوال عهد السادات وبداية عهد جديد مع الرئيس حسني مبارك سيسهل عودة مصر إلى مكانها وإلى مكانتها.

ومنذ ذلك الوقت إصطدمت المشاعر بمأزق. ذلك أنه لكي تعود مصر إلى مكانها وإلى مكانتها فإن المفروض حدوثه هو أن تعيد النظر في الأسباب التي أدت إلى خلو المكان والمكانة. أي بكلام أكثر تحديداً، يفترض في الرئيس حسني مبارك إلغاء إتفاقات أبرمها سلفه الرئيس السادات.

وعلى رغم أن هذا الأمر كان في نظر الكثيرين يبدو معقداً بعض الشيء، إلاّ أن هؤلاء إستمروا يتمسكون، في المشاورات التي دارت وراء الكواليس من أجل إستعادة مصر، بضرورة أن يلغي الرئيس حسني مبارك أولاً إتفاقية "كامب ديفيد" قبل أن يبدأ أي حديث بهدف عودة مصر إلى مكانها وإلى مكانتها في العالم العربي.

وفي إحدى حالات التشاور التي تعرف "التضامن" بعض تفاصيل ما دار فيها من مناقشات، قال طرف عربي يحبذ تسهيل عودة مصر لطرف عربي يعاند أمر العودة إلا إذا إرتبط بإلغاء إتفاقية "كامب ديفيد" من جانب الرئيس حسني مبارك، ما خلاصته: حتى إذا قام فجأة في مصر حكم ثوري متطرف أو حالة مشابهة لتلك الحالة التي حدثت يوم 23 يوليو(تموز) 1952 فإن البلاغ رقم واحد لهذا الحُكْم أو تلك الحالة سيضمن فقرة تنص على إحترام الإتفاقات والمعاهدات المعقودة وسيطمئن الأجانب إلى أموالهم وممتلكاتهم وحياتهم.

... وأنه – والكلام للطرف العربي المحبذ تسهيل عودة مصر – من الأفضل ترك الأمور الآن تتفاعل ومساعدة الحُكْم المصري على أن يعود من دون شروط مسبقة، وإنه من المؤكد أن إتفاقية "كامب ديفيد" وغيرها من الإتفاقات لن تبقى عندما تتوافر صيغ أفضل للعمل العربي المشترك.

وقد يجوز الافتراض أنه في إطار هذا المفهوم تمت زيارة السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في العراق إلى القاهرة هذا الأسبوع. وصحيح أن الزيارة فرضتها ظروف الحرب العراقية – الإيرانية، إلا أن ذلك لا يعني أن حدوث هذا اللقاء كان يجب ألا يتم ما دامت مصر لا تلغي إتفاقية "كامب ديفيد".

وتبقى إستكمالاً لتوضيح عودة مصر يضع نقاط يمكن تسجيلها على النحو الآتي:

أولاً – إن قرار إنزال عقوبات في حق مصر إتُخذ في ظروف معينة وقد طرأت متغيرات جذرية وموضوعية على هذه الظروف الأمر الذي يحتم إعادة النظر بعض الشيء في المفاهيم.

ثانياً – إن قرارات قمة بغداد عام 1978 لم تتخذ بالإجماع ومن أجْل ذلك فإنه من الممكن إستعادة مصر بالأكثرية. والأكثرية متوافرة إلى حد كبير.

ثالثاً – إن كون العراق هو الذي قاد حملة الضغط على مصر لإقناعها بعدم سلوك مسلك "كامب ديفيد". وهو الذي يساعد الآن في إيجاد مخرج لعودة مصر من دون أن يشترط إلغاء إتفاقية "كامب ديفيد". من شأنه أن يسهل الأمر أمام أطراف كثيرة لكي تحذو حذو العراق.

رابعاً – إن الموقف المصري الراهن جيد قياساً بالموقف الذي كان أيام الرئيس أنور السادات. هنالك إتفاقية معقودة (أي إتفاقية كامب ديفيد) إلا أنه ليس هناك تطبيع بالمعنى الكامل.

خامساً – إن طبيعة التعامل قائمة الآن بين مصر وإسرائيل تشكل – إذا جاز القول – في بعض جوانبها ورقة ضغط على إسرائيل يمكن أن تفيد في حال إستعمالها بشكل جيد، بمعنى في إستطاعة مصر أن تقول لإسرائيل بأنه لن يكون هنالك تطبيع للعلاقات ما دمتم لا تطبقون القرارات الدولية التي تعطي الشعب الفلسطيني الحق في

تقرير مصيره.

وإذا سارت التطورات بشكل باتت فيه القاهرة هي عاصمة العمل السياسي الفلسطيني ومقر منظمة التحرير الفلسطينية فإن ورقة الضغط المشار إليها تصبح قوية. وللمناسبة فإنه ليس بالأمر المستبعد أن نسمع ذات يوم بأن القاهرة عاصمة العمل السياسي الفلسطيني. وباتت أيضاً مقر منظمة التحرير الفلسطينية الذي تعلن منه في اللحظة المناسبة ولادة حكومة المنفى كطلقة أخيرة – لكنها الطلقة التي تصيب – في العمل السياسي الفلسطيني. والقول بأن ذلك ليس بالأمر المستبعد سببه أن الضغط عادة وفي معظم الأحيان، يولد الإنفجار. ولكن الضغوطات على الشرعية الفلسطينية والتي تتزايد لحظة بعد لحظة قد تولد ما هو أكثر من الإنفجار.

ويبقى أنه بعد ظهر يوم السبت (4 تشرين الثاني/نوفمبر 1978) غادرت مطار بغداد – فيما الملوك والرؤساء قطعوا شوطاً في إجتماعاتهم في العاصمة العراقية – طائرة عراقية خاصة تحمل وفد القمة إلى الرئيس أنور السادات ليطلب منه العودة عن إتفاقية "كامب ديفيد" على أن يتعهد الملوك والرؤساء بتأمين المستلزمات التي تمكن مصر من مواصلة النضال. ولم يكتب للوفد (المكوَّن من رئيس وزراء لبنان حينذاك الدكتور سليم الحص والسيد طارق عزيز عضو مجلس قيادة الثورة العراقي والسيد أحمد خليفة السويدي وزير خارجية دولة الإمارات والسيد أحمد إسكندر وزير الإعلام السوري) أن ينجح في مهمته. وهو لم ينجح لسبب بسيط وهو أن حاكم مصر كان الرئيس أنور السادات. أما اليوم فإن الذي يحكم مصر هو الرئيس حسني مبارك.

ولقد كنا نتمنى لو أن الوضع العربي كان يسمح بأن يكون الذي توجه إلى مصر يوم الأحد 3 تموز (يوليو) 1983 هو وفد مماثل تصرف بمرونة مع الرئيس حسني مبارك. لكن الذي سيحدث في شكل أو آخر وأغلب الظن أن مزيداً من الطائرات العربية الخاصة سيتوجه إلى العراق بعد الخطوة العراقية التي تمثلت بزيارة السيد طارق عزيز للعاصمة المصرية. وفي المقابل سيكون هنالك المزيد من المبعوثين المصريين الذي لا بد سيردون الزيارات والتحيات بأحسن منها.

وربما لا يحدث ذلك على الفور لكنه في نهاية الأمر سيحدث. والذي لا يفعل ذلك ولا يقرّ بالحقائق الجديدة يكون لا يريد لمصر حسني مبارك أن تعود.

... ومصر حسني مبارك عربية كثيراً.

مجلة "التضامن". لندن - 9 تموز (يوليو) 1983

* * *

صراع القوى داخل حركة "فتح"

لم يحدث أن كثُر التساؤل في شأن خلاف داخل قوى متصارعة في العالم العربي كما هي الحال بالنسبة إلى الخلاف الدائر في صفوف حركة "فتح". وسبب كثرة التساؤل هو أن الخلاف يحدث في وقت قد يكون ملائماً لأطراف عربية ودولية إلاّ أنه غير ملائم على الإطلاق للطرف الفلسطيني وحتى للذين يقودون حركة التمرد على قيادة السيد ياسر عرفات.

ولم يحدث أن شعر المواطن العربي بحالة إحباط كتلك التي يشعر بها كلما قرأ المزيد من الأخبار عن هذه التطورات وكلما سمع بالمزيد من التفاصيل عن الصراع الدائر بين الشرعية والمجموعة المتمردة. وشعور هذا المواطن بحالة الإحباط على رغم خطورة الحالة. وهو جيد على أساس أن القضية الفلسطينية تعنيه، وتعنيه أيضاً رموز هذه القضية.

وفي إستمرار ومن خلال متابعة التطورات التي تشهدها حركة "فتح" وتقليب صفحات المرحلة الماضية من العمل الفلسطيني، تتوالد ملاحظات وتساؤلات قد يكون من المفيد تسجيلها على النحو الآتي:

أولاً – ان هنالك حزناً دفيناً في النفس العربية على ما يحدث. وفي الوقت نفسه هنالك رغبة في نفس كل مواطن عربي لكي يقول وبالصوت العالي. ليس هنالك من هم ضد أنفسهم وضد قضيتهم – بعد اللبنانيين – كالفلسطينيين.

ثانياً – إن الحلقة الأكثر أهمية في حركة التمرد هي أنها تتم على أرض ليست "أرض عرفات"، إذا جاز القول. وبقدر ما إن هذه الحلقة تشكل عنصر قوة للمجموعة المتمردة فإنها بالقدر نفسه تشكل عنصر ضعف لقيادة عرفات.

ومن الجائز الإفتراض أن مثل هذا التمرد كان سيحسم ولمصلحة عرفات لو أنه حدث يوم كانت المقاومة الفلسطينية في بيروت الغربية وفي جنوب لبنان أي يوم كانت "أرض عرفات" تمتد من جنوب لبنان إلى شماله... إلى بقاعه. والدليل على ذلك هو أن التمرد لم يحدث إلاّ بعدما ضاقت رقعة "أرض عرفات" إلى الحد الذي يصعب فيه التناور.

وإلى ذلك هنالك حلقات أخرى كثيرة ضعيفة في المجموعة المتمردة منها أن الإنفصال يحدث في زمن الحاجة إلى الوحدة. وفي هذا الإطار من الجائز

التســـاؤل: ما الذي يمنع عرفات من أن يتصـــرف كما تصرف جمال عبد الناصر أيام وقوع الإنفصال؟

ثالثاً – إن مجموعة أبو موســـى قررت الإنفصـــال، وليس الأمر مجرد خلاف أو تبـــاين في الرأي، وهي لأســـباب موضـــوعية متصـــلة بالقوى التي تســـاندها لا تستطيع أن تعود عن القرار بمعنى أنه من غير الممكن أن تعود الحال إلى ما كانت عليه بين أبو موســـى ومن معه وأبو عمار وبقية قادة "فتح" إلاّ إذا كانت ســـوريا وليبيا تؤيدان ذلك.

وإزاء هذه الحقيقة لا جدال في شـأنها تبدو مسـاعي التوفيق التي يقوم بها البعض غير مجدية.

ولعل عرفات يعرف أكثر من غيره تفاصـــيل ما كان ينوي عبد الناصـــر القيام به إلى إضـــافة قرار إرســـال القوات إلى ســـوريا للتدخل وضـــرب المجموعات الإنفصـــالية. كذلك قد يكون الرئيس الراحل وروى له في هذا الشأن الكثير وحدثه عن مشاعره عندما عاد وطلب عودة القوات التي كانت ســـتتدخل وآثر أن يتحمل جرح الإنفصـــال بكل العذاب المعنوي والقومي. ونحن نقول ذلك مع الأخذ في الإعتبار أن وضع عرفات غير وضع عبد الناصـر. فهو لا يستطيع أن يرسل قوات ولا دولة عنده مثلما هي حال عبد الناصـــر، إلاّ أنه يســـتطيع الإقرار بحقيقة الحالة الإنفصـــالية ويحول دون "حرب فتح" تاركاً للرأي العام الفلسطيني أن يقرر وأن يحسم.

رابعاً – إن حصة سوريا وليبيا داخل "فتح" كانت في إســـتمرار قليلة. وما يحدث منذ بعض الوقت هو أن الدولتيْن أخذتا حصـــتهما وشـــيئاً من حصـــة غيرهما. لكنهما أخذتاها في وقت ولم تعد حركة "فتح" كما كانت من قبل.

ومحور الصـــراع الآن ليس عودة اللحمة بين جماعة "فتح" لأن الإنقســـام حدث، وإنما إلى أي مدى يمكن أن تكون "فتح الجديدة" ورقة تلعبها سوريا وليبيا. وتكراراً إن الرأي العام الفلسطيني هو القادر أن يحقق الطريق.

خامساً – في الإطار نفسه من الجائز القول إنه لو لم يكن عرفات وزع قواته على عدد من الدول العربية وتجمعت هذه القوات في مكان واحد هو بعض مناطق البقاع وقرى بعلبك القريبة من الحدود مع ســـوريا لكانت "حرب فتح" حدثت ولكانت إنتهت "فتح" إلى ما سبق أن انتهت إليه الهيئة العربية العليا لفلسطين.

وقد يجوز التساؤل هنا: هل أن أبو عمار وهو البارع في التكتيك إتخذ قبل مغادرة بيروت قراره الذي يتســـم بالوعي الإســـتراتيجي والتنبه لما يمكن أن يحدث، (وهو القرار الذي قضى بأن تكون قواته منتشرة في أكثر الدول العربية إذا أمكنه ذلك) إســـتناداً إلى معلومات أو إلى تحليل أو إلى الأمريْن معاً؟

ويبقى أنه على رغم قســـاوة بعض هذه الملاحظات فإنه من المفيد تســـجيلها في إنتظار أن يقول الحُكْم العادل كلمته الحاسمة.

وهذا الحُكْم هو الرأي العام الفلسطيني بحالتيْه: حالة الذين داخل الجدران وحالة الذين داخل الأسوار.

مجلة "التضامن". لندن - 16 تموز (يوليو) 1983

* * *

الملك فهد... والحد الأدنى من الحد الأقصى القادر عليه

في الماضـــي كانت الزعامة العربية القوية تلك التي تعمل من أجْل تحقيق الوحدة بين الدول العربية، ومن أجْل إعادة فلسطين إلى أهلها.

ولســـنا الآن في صـــدد التذكير بالتطورات التي رافقت حالة الصـــراع العربي حول الزعامة في المرحلة الماضـــية. ولكن ما نريد قوله هو أن ما كان في الماضـــي يشـــكل بالنســـبة إلى المواطن العربي الحالة الأقصـــى أصـــبح في نظره الآن يشكل المستحيل، وأنه على إستعداد لأن يعتبر ما كان يراه الحد الأدنى بمثابة ذروة ما يطمح إلى حدوثه.

لقد كان المواطن العربي يرى في أواخر الســـتينات أن تحقيق الوحدة ممكن وضـــروري وأنه تبعاً لذلك من الممكن إعادة فلســـطين إلى أهلها. أحلام، أم تمنيات، أم تعليق آمال، أم مجرد أحاسيس ناشئة عن معاناة؟

قد يكون الدافع إلى ذلك... هذه الأمور مجتمعة كلها أو أحدها. والمهم ليس تحديد الدوافع بقدر ما هو القول بأن المطالب القومية إنحسرت في السنين العشر الأخيرة إلى درجة بات معها الحد الأدنى أمراً في منتهى الأهمية إذا هو تحقق. وإذا جاز القول فإن الحد الأدنى ينحصـــر في الزمن الراهن الـذي نعيشـــه في أمريْن: الأول هو مصـالحة بعض الأطراف العربية المتخاصـمة. والثاني هو عدم تشتيت الشرعية الفلسطينية.

وبكلام أكثر وضـــوحاً إن لواء الزعامة العربية ســـيكون معقوداً لمَن في قـــدرتـــه أن يجعـــل الأطراف العربيـــة

المتخاصمة تتعايش مع بعضها، ويجعل بعض الأطراف العربية تترك ما تبقى من الوجود الفلسطيني في حاله، إذا كانت لن تستطيع نقله إلى حال أفضل.

وثمة سؤال: هل أن ذلك ممكن أم أنه على شيء من الإستحالة؟

وهل هناك الطرف العربي الذي يمكنه أن يحقق الوفاق والتعايش بين الجميع فلا تصل الحال إلى ما وصلت إليه وإلى ما يمكن أن تصل إليه؟

وهل هناك الطرف العربي الذي يمكنه أن يقول في شكل أو آخر انه من غير المقبول ضرب الشرعية الفلسطينية؟

ولعل الجواب عن ذلك هو أن المملكة العربية السعودية هي الطرف العربي الوحيد الذي في إستطاعته ولأسباب موضوعية أن يفض الخلافات ويحقق التعايش العربي بالحد الأدنى. ويحول دون إحداث الثغرات في جدار الشرعية الفلسطينية. وأهم الأسباب الموضوعية هو أن المملكة العربية السعودية على صلات طيِّبة بجميع الأطراف وتساند في شكل أو آخر هذه الأطراف.

إن كلاماً كثيراً تردد في شأن عقد مؤتمر قمة عربية، وهناك إجتماعات وتحركات تنعقد وتحدث تحت مظلة تلطيف الأجواء العربية أو تنقية هذه الأجواء.

ولا يختلف إثنان في أن الحل ليس في القمة الموسَّعة ولا في لجنة تنقية الأجواء، وإنما هو في قمة رباعية يدعو الملك فهد بن عبد العزيز إلى عقدها في المملكة العربية السعودية ويشارك فيها الرئيس حافظ الأسد والرئيس صدَّام حسين والسيد ياسر عرفات.

كذلك لا يختلف إثنان في أن العلاقة التي بين الملك فهد وكل من قادة الثلاثة – وبالذات الجانب الشخصي من العلاقة – تجيز الإفتراض بأن التفاهم سيحدث إذا طلب الملك فهد حدوثه سواء بالتمني أو بالإصرار وإذا أوحى الملك فهد بأنه سيعلن للأمة إسم الطرف الذي لا يلتزم بمبادئ التفاهم وظروف رفضه الإلتزام فإنه لن يكون في حاجة لا إلى التمني ولا إلى الإصرار.

عدا ذلك فإن التفاهم المطلوب بين بعض الأطراف العربية هو مسؤولية المملكة العربية السعودية، وأن مسؤولية عدم حدوث هذا التفاهم تقع في شكل أو آخر على عاتق المملكة أيضاً.

ومن المؤكد أن كثيرين من المحيط إلى الخليج يتساءلون في مجالسهم وفي معرض حديثهم الذي تخالطه الحسرة، حول حالة التردي التي تعيشها الأمة. ما دام الملك فهد بن عبد العزيز في الوضع الذي يجعله قادراً على أن يحقق التفاهم العربي وأن يبقي الشرعية الفلسطينية في مأمن، فما الذي ينتظره لكي يخطو الخطوة الفعالة والأكثر تقدماً في هذا المضمار؟

وتكراراً، إن الحد الأقصى المطلوب تحقيقه هو الحد الأدنى مما في إستطاعة الملك فهد أن يحققه للأسباب الموضوعية التي لا يختلف إثنان على أهميتها.

فهل نسمع في أي لحظة عن مشروع الملك فهد لتحقيق التعايش العربي، أم أن العاهل السعودي ما زال على شيء من الضيق لأن بعض الأطراف العربية لم تساند بالحماسة المطلوبة وفي الوقت المناسب مبادرته لتحقيق التسوية المعقولة لأزمة الشرق الأوسط فقرر في ضوء ذلك أن يعامل مؤقتاً هذه الأطراف بالمثل؟

في أي حال أن القمة الرباعية أكثر من ضرورية. فهي ليست من أجْل تحقيق التعايش فقط وإنما من أجل الصمود... ومواجهة التردي.

مجلة "التضامن". لندن - 30 تموز (يوليو) 1983

* * *

الإقتتال الدائر داخل حركة "فتح".. أو ديموقراطية الإنتحار

القول الشائع الذي إعتدنا أن نردده أو نسمعه هو: ما أشبه اليوم بالبارحة ولكن إزاء ما يحدث لحركة "فتح" وفيها يصبح القول المشار إليه معكوساً، وهو: "ما أبعد أن يحدث اليوم ومنذ بعض الوقت عما كان يحدث في البارحة" والبارحة هنا بمعنى الماضي... والماضي غير البعيد.

ومن خلال بعض المقارنات وبعض ما تسعفنا به الذاكرة يمكن تلمُس ذلك بكثير من الوضوح.

في الماضي كان أي بيان عربي – عربي مشترَك يحرص في شكل أو آخر على أن تتضمن إحدى فقراته النص على دعم الكفاح الفلسطيني المسلح والتأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

اليوم وبعد الإقتتال الجاري بين أطراف حركة "فتح" فإن البيانات العربية المشتركة تتفادى النص على تلك الفقرة، وحتى الدول العربية الحريصة على حركة "فتح" فإنها

تتمنى في البيان المشترك الذي يصدر على إثر محادثات بين وفود منها على أن تضبط أطراف حركة "فتح" النفس وتسوي الخلافات في ما بينها بما يصون وحدة العمل الفلسطيني، تماماً مثل الذي كانت تفعله بعض الدول الكبرى والصغرى على السواء عندما يشتد الصراع بين إسرائيل ودول عربية. وعلى رغم أن إسرائيل تكون هي المخطئة أو المعتدية أو سبب التوتر فإن هذه الدول لا تقف ضدها وإنما تدعوها وتدعو الدولة أو الدول العربية في وقت واحد إلى ضبط النفس.

وفي الماضي كانت الحرب الإعلامية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وفصائل حركة المقاومة الفلسطينية عموماً تقوم على إتهامات تقال بطريقة كثيرة الحدة. إسرائيل تقول عن المنظمة إنها منظمة (المخربين) وتطلق عليها وعلى قادتها ومقاتلي فصائل حركة المقاومة نعوتاً كثيرة من هذا النوع. وترد المنظمة على ذلك بالقول إن إسرائيل دولة عنصرية وفاشية وانها اغتصبت حقوق شعب واستولت على أرضه وتزج بأبناء هذا الشعب في السجون.

اليوم وبعد الإقتتال الجاري بين أطراف حركة "فتح" لم يعد أحد يتذكر ذلك الكلام وحلت محله عبارات قذف وشتم من نوع بالغ الحدة. أبو عمار ومن معه يقولون عن سوريا وليبيا وعن المجموعة المتمردة كلاماً في غاية القسوة. والآخرون يردون بكلام من النوع نفسه. ولشدة وطأة الإتهامات الواردة في الحملات المتبادلة فضلاً عن تنوعها فإن وكالات الأنباء العالمية تحتار في أمر الفقرات التي تبثها في العالم. وفي معظم الأحيان فإن هذه الوكالات ومعها الصحف الأجنبية تخصص مساحات كثيرة لهذه الإتهامات وكأنما تريد أن تقول للعالم وبإيعاز خفي من الصهيونية التي لها تأثير على وسائل الإعلام العالمية – أو على معظمها ما معناه: انظروا. هل يستحق هؤلاء دولة؟ إنهم يقتلون بعضهم ليل نهار ويشتمون بعضهم في كل لحظة.

وفي الماضي كان ياسر عرفات ينتقل من دولة إلى أخرى في العالم بحثاً عن إنتصارات ديبلوماسية وكان يحقق نتائج جيدة، ويكسب مواقع جديدة مستنداً في ذلك إلى أنه زعيم القوة الفلسطينية الضاربة، وإلى أن الدول العربية التي نادراً ما تجتمع على أمر، تجتمع حول زعامته وتجمع على تأييد إستمرار قيادته لمنظمة التحرير الفلسطينية.

اليوم وبعد الإقتتال الجاري بين أطراف حركة "فتح" والإتهامات المتبادَلة البالغة الحدة بين ياسر عرفات والذين معه وحوله كل النظاميْن الليبي والسوري بحجة أنهما يساندان حركة التمرد داخل "فتح" عليه، فإن الإنتصارات الديبلوماسية التي تحققت في السنوات العشر الماضية مرشحة للإهتزاز خصوصاً إذا إستمر الإقتتال بين أطراف حركة "فتح" إلى ما لا نهاية واستمر التلاسن المر بين عرفات وكل من النظاميْن السوري والليبي والطرف المتمرد على قيادته.

وفي الماضي كان عندما يصل ياسر عرفات أو أحد قادة "فتح" إلى دولة أجنبية أو عربية يلتف رجال الصحافة ومندوبو محطات الإذاعة والتلفزيون حوله – أو حولهم – ويسألون عن خططه الجديرة لمواجهة إسرائيل. كذلك كان عرفات ومعظم قادة "فتح" عندما يزورون دولة أجنبية صديقة أو دولة عربية يطلبون المساندة بالمال أو بالسلاح فيستجاب الطلب وبالحد الأدنى من المناقشة.

اليوم وبعد الإقتتال الجاري بين أطراف حركة "فتح" فإن السؤال الأول – وأحياناً السؤال الوحيد – الذي يوجه إلى عرفات – أو إلى أحد قادة "فتح" – هو حول التمرد وحول خلافه مع النظاميْن السوري والليبي وعن خططه لمواجهة التمرد والنظاميْن وليس عن خططه لمواجهة إسرائيل.

كذلك فإن الذي يحدث اليوم، وبعد الإقتتال الجاري بين أطراف حركة "فتح" هو أنه عندما يزور أبو عمار (أو أحد أفراد المجموعة الملتفة حوله) دولة عربية أو دولة أجنبية صديقة فإنه يطلب في الدرجة الأولى مساندة زعامته وبعد ذلك يطلب المساعدة المالية أو العسكرية، وهي المساعدة التي كان يحصل عليها بالحد الأدنى من المشقة بسبب شأن زعامته الفلسطينية.

في الماضي كان أبو عمار يهزأ من الذين يتحدثون عن تناقضات وخلافات داخل حركة "فتح" وذلك نتيجة أن بعض المعترضين أو المتحفظين أو المحتجين هم من قيادات الدرجة الرابعة.

اليوم وبعد حركة التمرد يبدو الأمر على شيء من الخطورة لأن المسألة تتجاوز التناقض والخلاف والإحتجاج والتحفظ والإعتراض، ولأن الخارجين على زعامة أبو عمار هم من قيادات الدرجة الأُولى.

وفي الماضي كان إذا سقط مقاتل فلسطيني في معركة مع إسرائيل يكثر الحزن عليه وتزغرد له النسوة ويطلق من أجله الرصاص. وفي بعض المرات كان يقرع من أجْل هذا المقاتل جرس كنيسة وينطلق صوت مؤذن ويرتل مقرئ للقرآن الكريم بأحسن ما يكون الترتيل.

اليوم وما بعد الذي يحدث بين أطراف حركة "فتح" لا أثر لمشاعر التكريم نحو الذين يسقطون. إذ كيف يمكن إعتبار الفلسطيني الذي تقتله رصاصة فلسطينية شهيداً؟

وفي الماضي كانت المنظمات الفلسطينية تتسابق لإعلان مسؤولياتها عن عملية داخل إسرائيل. بينما اليوم يتباهى طرفا الصراع في حركة "فتح" بأنهما حققا إنتصارات على بعضهما البعض.

وفي الماضي كان المنظر الفظيع هو منظر العرب يتفرجون على إسرائيل تضرب الفلسطينيين وتطاردهم وتزج بهم في المعتقلات وتدك مواقعهم في جنوب لبنان وفي بيروت. أما اليوم فإن المنظر الأكثر فظاعة يتمثل في أن الطرف الأقوى في الساحة الفلسطينية (أي حركة فتح) يضرب بعضه ويحاول تقطيع أوصاله ويبذل كل طرف من أطراف الصراع جهداً خارقاً لدى مواقع الطرف الآخر. وبدلاً من أن تبذل الأطراف الفلسطينية الأخرى خارج "فتح" جهداً لوقف الإقتتال فإنها تشارك في شكل أو آخر في بلورة هذا النوع الجديد من ديمقراطية الإنتحار إذ جاز القول. بعض هذه الأطراف يشارك من خلال الإنحياز المجموعة المتمردة، والبعض يشارك من خلال التأمل وكأن الأمر صندوق فرجة أو لحظات إستراحة لمتابعة فيلم فلسطيني مسلٍ وطويل.

أما المأساة الكبرى فهي أن الرأي العام الفلسطيني يناقش في مجالسه ما يحدث داخل "فتح" بشيء من البساطة، ربما لأنه إعتاد في ثلاثين سنة على أن تكون حياة الفلسطيني عاشوراء ولا تنتهي، وبين الحين والآخر يكون هنالك حسن وحسين وأناس يقتلهم العطش أو التدخل أو إضطراب في الضمير والوجدان.

وتبقى كلمة أخيرة... في الماضي كان شعار "فتح" (ثورة حتى النصر) ينشر الأمل في النفس الفلسطينية والعربية. واليوم بعد الذي يحدث لهذه الحركة وفيها يبدو كما لو أن شعار الحركة (إقتتال حتى القبر). ويا لشماتة الأعداء في أهل "فتح"... ويا لسوء حظ فلسطين من هذا الحوار الدموي حتى الإنتحار بين قبائل "فتح".

مجلة "التضامن". لندن - 6 آب (أغسطس) 1983

* * *

فرصة أمام القوى الكبرى لإنهاء حرب العراق وإيران

إذا جاز الإفتراض فإن هناك محاولة ذات تعقيدات وتتجاوز حدود إيران وقدراتها كان مخططاً لها أن تحدث الأسبوع الماضي تضع نهاية للحرب العراقية – الإيرانية. لكنها في الوقت نفسه تأخذ من العراق بريق إنتصارات حققها من دون أن يحصل في المقابل على ثمن هذه الإنتصارات.

وتتمثل هذه المحاولة في العملية العسكرية الإيرانية التي إستهدفت منطقة حاج عمران في شمال العراق. وقد تمكن الإيرانيون بمساعدة عناصر كردية من جماعة مصطفى البرزاني وجلال الطالباني وبعض العناصر العراقية المعارضة التي تعيش في الخارج من إحتلال مواطئ قدم لهم في المنطقة لمدة خمسة أيام. لكن إستعادة القوات العراقية لهذه المواطئ في الساعة السادسة من صباح الجمعة (29 تموز/يوليو 1983) في عملية عسكرية جريئة إستغرقت يوماً وليلة ستكون بالتأكيد موضع تقدير الخبراء في الشؤون العسكرية عندما سيقفون على تفاصيلها، أجهضت هذه المحاولة وتركت أبواب الحرب مشرعة في إنتظار أن يعيد الإيرانيون النظر في عنادهم أو في إنتظار أن يصبح في إستطاعة العراقيين بالطائرات الفرنسية المتطورة ضرب مناطق تصدير النفط الإيراني.

ولقد بنى الإيرانيون أحلاماً كثيرة في الأيام الخمسة التي أمكنهم فيها التواجد في منطقة حاج عمران وصلت إلى الحد الذين إعتبروا فيه أن السيطرة على هذه المنطقة ستفتح لهم طريق الوصول إلى حقول النفط في كركوك.

ثم جاءت العملية العسكرية العراقية لتضرب هذه الأحلام وتوضح بعض حقائق من بينها سقوط المراهنة على الظاهرة العرقية في العراق، بعدما سقطت المراهنة على ظاهرة التنوع الديني والطائفي. وتدليلاً على ذلك إن أعداداً كبيرة من الأكراد تطوعوا في لحظة صحوة إلى جانب الجيش العراقي وقاتلوا الإيرانيين والأكراد المساندين لهم.

وقد يجوز الافتراض أن الغرض الإيراني– الدولي من عملية مواطئ قدم في منطقة حاج عمران كان إحداث ثغرة يمكن من باب المقارنة تسميتها (دفرسوار حاج عمران). ثغرة تغطي ما حققه العراق حوالى ثلاث سنوات من إنتصارات على الصعيد العسكري وبحيث لا يخرج من

الحرب متفوقاً. كذلك قد يجوز الإفتراض أن الغرض من هذه الثغرة هو إقامة (برج مراقبة) إيراني فوق أرض عراقية يتحكم من خلاله الإيرانيون بتحركات على جانب كبير من الأهمية الإستراتيجية، ويشعلون من خلاله الفتنة التي نامت مع الحُكْم الذاتي في المنطقة الشمالية.

وعندما لا تنجح هذه الخطط فمعنى ذلك أن السيناريو الموضوع لإيجاد نهاية الحرب العراقية – الإيرانية على طريقة نهاية الحرب المصرية الإسرائيلية عام 1973 قد تعرض لخلل أساسي، وأنه تبعاً لذلك لا بد من مراجعة للخطط من جانب راسمي اللعبة.

وثمة سؤال:

ما الذي جعل الهجوم الإيراني على منطقة حاج عمران ينجح، وهل أنه آخر المحاولات الإيرانية؟

والجواب على ذلك هو أن جبهة العراق مع إيران تصل إلى حوالى ألف ومئتي كيلومتر ولا بد على طول هذه المسافة من وجود ثغرات. ولقد إختار الإيرانيون الحلقة الأكثر ضعفاً لأسباب متصلة بالمسألة العرقية من جهة وبالمسألة الطبوغرافية من جهة أخرى، فضلاً عن أن الوجود العسكري العراقي في تلك المنطقة كان محدوداً نسبياً.

والأرجح أنه على رغم هزيمة إيران في هذه العملية وسقوط مخطط (دفرسوار حاج عمران) فإن المحاولات الإيرانية لتحقيق نصر ضد العراق لن تتوقف. وسينتظر هؤلاء ويحاولون في مكان آخر من الجبهة إلا إذا حسم العراق الأمر وضرب الشريان الإقتصادي الإيراني. وهي خطوة لا يبدو أنه قد يقدم عليها حتى بعد حصوله على الطائرات الفرنسية المتطورة إلاّ في ضوء معادلات دولية دقيقة يأخذها في الإعتبار.

ويبقى ان فشل (دفرسوار حاج) يشكل فرصة جيدة للمترددين في الضغط على إيران لكي تعيد النظر في عنادها وتقبل بوقف الحرب والتفاوض على أساس عادل يعطي كل ذي حق حقه. كذلك إن فشل (دفرسوار حاج عمران) يشكل فرصة أخرى جيدة للقوى الكبرى لكي تحول دون إندفاع العراق وإيران نحو المزيد من التحديات.

... وفي إستطاعة الدول الكبرى التي أوجدت المقدمات للحرب العراقية – الإيرانية أن توجد النهايات لهذه الحرب.

مجلة "التضامن". لندن - 6 آب (أغسطس) 1983

* * *

العلوي... وكلام في الكويت لا يقوله في السعودية

على رغم سعة صدر المسؤولين الكويتيين والمناخ الديموقراطي السائد في الكويت...

وعلى رغم أن هناك ثغرات كثيرة في الموقف العربي عموماً من موضوع الصراع العربي – الإسرائيلي...

... على رغم ذلك فإن المسؤولين الكويتيين كانوا على الأرجح يفضلون ألا تكون الكويت هي الساحة التي يدلي فيها وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية السيد يوسف العلوي يوم الثلاثاء 2 آب (أغسطس) 1983 بالتصريحات التي جاء فيها "إن رؤيتنا للموقف مع إسرائيل أنه سواء الآن أو بعد عشر سنين أو خمس عشرة سنة وفي ظل الوضع الدولي الحالي لا بد من حالة الصلح مع إسرائيل وإنهاء حالة الحرب معها...).

لقد جاء العلوي إلى الكويت ضمن الوفد العماني الذي يترأسه السيد توينى بن شهاب آل سعيد محافظ مسقط ومستشار السلطان قابوس. وقد يجوز الإفتراض أن العلوي فاجأ المسؤولين الكويتيين بأنه سيدلي بمثل هذه التصريحات التي تنسجم مع الموقف التقليدي لسلطنة عمان ومع حالة التردي العربية عموماً لكنها لا تبدو منطقية إزاء العدوان الإسرائيلي على أي طرف عربي متردد في قبول الأمر الواقع الإسرائيلي.

والقول بأن العلوي فاجأ المسؤولين الكويتيين ناشئ عن أن هؤلاء يدركون محاذير مثل هذا الأمر. وهم لو تبلغوا بأن المسؤول العماني سيقول على أرضهم ما قاله فإنهم كانوا سيتمنون عليه ترك الكويت وشأنها.

ومن المؤكد أن موقفاً آخر كان يمكن أن تتخذه الكويت لو أن العلوي كان وحده أدلى بهذه التصريحات. لكن وجود العلوي ضمن وفد يترأسه مستشار السلطان قابوس. خفف بعض الشيء من ردْ فِعْل المسؤولين الكويتيين. كذلك فإن إدلاء العلوي بهذه التصريحات وليس مستشار السلطان يختلف عما لو كان الذي أدلى بها هو المستشار. ففي الحالة التي حدثت يمكن المستشار أن يبرر إذا كان الضيق كبيراً. أما في الحالة الثانية فإن التبرير غير ممكن على الإطلاق.

واللافت للإنتباه أن المسؤولين الكويتيين لم يوضحوا الأمر وتركوا للصحافة المحلية والصحف الخارجية تنشر الصفحات التصريحات بالشكل الذي تريد. والأرجح أنهم

آثروا ذلك على أساس أن الضرر الذي سينشأ في حال التوضيح سيكون أكثر فداحة. ولكن ذلك لا يعني أن الأمور لن تتفاعل في شكل أو آخر.

وإلى ذلك إن التصريحات التي أدلى بها العلوي ليست عفوية. وقد يجوز الإفتراض أنها حدثت في سياق بالكثير من الدقة. كذلك قد يجوز الإفتراض أن بعض مراحل السيناريو تتطلب أن يقول العلوي الكلام الذي قاله، في هذا الوقت وفي الكويت وليس في أي دولة أخرى.

لماذا الكويت بالذات؟

هنا لا بد من وقفة يتأمل فيها المرء قليلاً التطورات التي تتفاعل على الساحة العربية.

وفي ضوء هذه الوقفة يمكن القول إن العلوي لو أدلى في بلاده بهذه التصريحات لكان الأمر عادياً. وأنه لو قال هذا الكلام في مقابلة صحفية أجرتها معه مجلة أو صحيفة عربية أو أجنبية لكان الأمر عادياً أيضاً. كذلك فإنه لو أدلى بهذه التصريحات خلال زيارة إلى القاهرة أو الخرطوم أو الرباط لكان بدا الأمر عادياً. وإذا عقد مؤتمراً صحفياً في تونس خلال وجوده فيها وأعلن فيه ما أعلنه في المؤتمر الصحفي الذي عقده في الكويت لكان الأمر بدا منسجماً مع طبيعة الأمور حيث إنه يمثل دولة عضواً في الجامعة العربية وحيث إن تونس هي المقر المؤقت – الدائم للجامعة العربية.

وهكذا تبقى دولتان عربيتان يعني الإدلاء فوق أراضيهما بتصريحات من النوع الذي أدلى به العلوي، الكثير وهاتان الدولتان هما المملكة العربية السعودية والكويت على أساس أن العلاقة أصلاً غير ودية بين سلطنة عمان وشقيقاتها الثورية أو الرافضة للصلح مع إسرائيل.

وبما أنه يستحيل على العلوي أن يقول وهو في السعودية الكلام الذي قاله فإن الكويت تبقى الدولة الثانية التي يمكنه فيها تسجيل الموقف الذي يدخل ضمن سيناريو ليس وليد الساعة على الإطلاق.

والإدلاء بالتصريحات المشار إليها يعني الكثير على أساس أن وسائل الإعلام السعودية والكويتية الرسمية ما زالت تصف إسرائيل بالعدو.

ويبقى أنه على رغم أن العلوي لم يطلق تصريحاته في وقت هنالك إستعدادات عربية لمحاربة إسرائيل. فإن مثل هذه التصريحات تبدو دعوة إلى الإستسلام وليست دعوة إلى التعقل. وهذه التصريحات ستبقى غير منطقية بالمقارنة مع ما تفعله إسرائيل حيث تمارس العدوان أينما تريد.

لكنها ستبدو مبررة إذا هي قيلت في وقت أظهرت إسرائيل بالفعل أنها تريد السلام وتود صداقة العيش بسلام في المنطقة وتوافق على أن تكون للفلسطينيين دولة وحقوق.

ومن الآن وإلى أن تتوقف إسرائيل عن التحرك كالسلحفاة نحو أي خطوات قد تحقق السلام فإن أي تصريحات من نوع تصريح وزير الدولة العماني ستبدو بمثابة إنتقاص من الكبرياء العربية.

وإذا كان الدافع إلى هذا الموقف هو الخوف على مضيق هرمز فإن توظيف هذا الخوف للضغط في الإتجاه المعاكس هو المطلوب. ضغط على من هم وراء إسرائيل وليس على الذين تمارس إسرائيل عليهم العدوان.

والعرب من دون إستثناء هم ومن المحيط إلى الخليج ضحية العدوان الإسرائيلي، بما في ذلك يظنون أن دعواتهم إلى الصلح يمكن أن تقيهم شر العدوان. وما يجري هو أن هنالك عدواناً حدث على البعض وعدواناً سيتعرض له البعض حتى إذا كان موقعهم على ضفاف مضيق هرمز وحتى إذا هم عقدوا الصلح. ذلك أن إسرائيل تريد وضع اليد على المنطقة.

ولعل وعسى يكون هنالك نوع من التنبُّه لهذا الأمر.

مجلة "التضامن". لندن - 13 آب (أغسطس) 1983

* * *

الكويتيون الغارقون في مشكلة واحدة

منذ بضعة أشهر والكويتيون غائبون عن كل مشاكل الدنيا وغارقون حتى الأذنين في مشكلة واحدة هي مشكلة سوق المناخ.

في بيته يفكر الكويتي بسوق المناخ. وفي مكتبه أو متجره يفكر الكويتي بسوق المناخ. وإذا سافر يحمل سوق المناخ كمشكلة في حقيبته.

تسأله عما سينتهي إليه مهمة المبعوث الأميركي فيرد بأن مشكلة سوق المناخ هي الأهم.

وتسأله عما إذا كان سيتوقف القتال بين أطراف حركة "فتح" فيرد بكلام حول الأزمة التي عصفت بسوق المناخ.

وتسأله عن رأيه في تطورات الحرب العراقية – الإيرانية فيقول رأيه في "حرب" سوق المناخ.

وتسأله عن رأيه في الآثار التي ستترتب على المواجهة

الدولية المحتملة على أبواب تشاد وبسببها فيرد بما معناه أن المواجهات التي قد تنشأ نتيجة عدم إيجاد حل لمشكلة سوق المناخ هي التي تقلقه.

هل نحسد شقيقنا الكويتي على الحال التي عاشها ولا زالت ترمي بثقلها عليه لأن مشكلة سوق المناخ استحوذت على إهتمامه في وقت عاش العالم العربي أبشع حالات الكدر والغم والهم؟

أم إننا يجب أن نرثي لحاله لأن هموم المال وجمعه وتكديسه أوقفت الزمن بالنسبة إليه عند اللحظة التي دق فيها جرس الإنذار في أغرب سوق مالية من نوعها في العالم؟

وعلى رغم أن الدولة إستنبطت حلاً لا يبدو علمياً بما فيه الكفاية لمشكلة سوق المناخ فإن شقيقنا الكويتي لم يخرج من شرنقة مشكلة سوق المناخ وسيظل حتى إشعار آخر أسيرها. سيظل يندب حظه العاثر لأن جني المال بالطريقة الغريبة العجيبة التي كان يجنى بها، قد توقف. وسيظل يأمل في مفاجأة تتجدد فيها أيام الإنتقال من فئة غني إلى فئة مليونير في ساعات.

لقد فقد شقيقنا الكويتي لذة العيش وفَقَد السعادة في الحياة وأصبح هاجس سوق المناخ ينام معه ويصحو معه ويرافقه في حله وفي ترحاله. وفقَد شقيقنا الكويتي أيضاً أهميته أن يكون له دور في ما يحدث في المنطقة وفي أن تكون له كلمة ووجهة نظر وتأثير. بل إنه إزاء أحلام الثروة غير المفهومة فقَد الرغبة في أن يتعاطى مع التطورات وفي أن يشارك أشقاءه المعاناة.

وفَقَد أيضاً شقيقنا الكويتي حتى لذة تمضية إجازة الصيف. وبعدما كان مستعداً لأن يضحي بأي شيء من أجْل الإجازة أصبح مستعداً لتحمل حر الصيف بسبب سوق المناخ.

إن قاعدة الحزن والمأساة أو الكارثة تقوم على أنه لا يمكن نسيان مأساة إلاّ بحدوث مأساة أفظع. بمعنى أنه إذا أصيب إنسان سبق أن فقد ثروة كبيرة، بمكروه أو بأزمة صحية دقيقة، فإنه ينسى مصيبة فقدان الثروة أو على الأقل يتناساها.

وقبل الذي جرى للبنان وفيه ما زال يجري كانت مشكلة فلسطين هي الكبرى وهي مشكلة المشاكل، وجاءت الحرب لتظهر أن هذه المشكلة بسيطة أمام القصف العشوائي والذبح على الهوية وضرب المطارات والمدارس والمستشفيات بالصواريخ. ووضع السيارات المفخخة أمام المساجد والسفارات ودور السينما.

ونعتقد أن أشقاءنا الكويتيين مطالبون بأن يحمدوا الله، بدل الشكوى والأنين. إنهم مطالبون بأن يعودوا إلى وعيهم وإلى رشدهم وإلى ثوابهم ويقتنعوا بأن سوق المناخ لم يكن فناً جديداً في عالم إدارة المال وإنما هو مجرد "بلاي بوي" بطريقة كويتية.

إنهم مطالبون بأن يقولوا الحمد لله على أن لهم وطناً غير محتل وعندهم حكومة ترعاهم وتصون منذ الآن الأجيال الطالعة وتدخر لها المال لكي لا تعيش عالة على أحد.

إنهم مطالبون بأن يصلوا لربهم ويتعظوا مما جرى لغيرهم.

ويبقى أن سوق المناخ بقدر ما كان مشكلة أصابت بالكثير من الضرر الكويتيين فإنه في الوقت نفسه كان مشكلة للكويتيين أنفسهم.

ومن المؤكد أن سوق المناخ لو كان ظاهرة صحية ونقية لما كان إنكشف أمره.

وتكراراً إننا نفتقد منذ بضعة أشهر دور الكويت ومشاركة المواطن الكويتي في ما يجري للأمة وفيها.

وبالتأكيد ليس هنالك مَن يحسد الكويتي على أنه كان طوال هذه المدة بعيداً عن تفاعلات وتطورات على جانب كبير من الأهمية.

فهو لم يكن غائباً في إجازة لنحسده، وإنما كان في غيبوبة ناشئة عن"بلاي بوي" إسمه سوق المناخ لا يستحق أن تصاب النفسية الكويتية بالتشوه بسببه.

نتمنى لشقيقنا الكويتي سرعة إستعادة الوعي من "كازينو سوق المناخ" وفي الوقت نفسه نتمنى له أن يتعافى... وأن يتعظ.

مجلة "التضامن". لندن - 20 آب (أغسطس) 1983

* * *

مشاعر خوف مما يحدث على الجبهة الليبية – التشادية

تنتابنا بعض مشاعر الخوف مما يحدث على الجبهة الليبية – التشادية. وهذا التوقيت الذي إنفجر فيه الصراع يدعو إلى الكثير من علامات الإستفهام.

وما يمكن ملاحظته في شأن هذه الجبهة الجديدة، أو هذا السهم المسموم في خاصرة الجسد العربي، هو الآتي:

أولاً – إن هذا الإنفجار يأتي في وقت تتزايد يوماً بعد آخر رقعة جنوح بعض الدول الأفريقية إلى إعادة العلاقات الديبلوماسية مع إسرائيل.

ومع أن هذه المواجهة ليست جديدة إلا أن إسرائيل ستوظف التطورات التي تشهدها تشاد وبالذات الدور الليبي لتزرع المزيد من الشكوك في الصف الأفريقي بهدف إقناع دول أفريقية عدة بإعادة العلاقات الديبلوماسية التي سبق أن تم قطعها مع إسرائيل كبادرة تأييد من جانب هذه الدول لمصلحة العرب والقضية الفلسطينية.

وليس مصادفة أن الصراع يزداد ضراوة داخل تشاد وفي الوقت نفسه تتسع رقعة السعي الإسرائيلي وبالسر لنشر المخاوف في صفوف الأشقاء الأفارقة وإقناعهم في شكل أو آخر بأن مشكلتهم هي العرب وليست مع إسرائيل وهو إدعاء باطل.

ثانياً – إن هذا التصعيد للصراع داخل تشاد يأتي في وقت بلغ فيه الشأن العسكري الليبي درجة متقدمة. وفي العادة ان إسرائيل تسعى في شكل أو آخر إلى ضرب القوة العسكرية العربية عندما تصبح ذات أهمية.

ومن هنا يمكن النظر إلى أن هذا الإهتمام من جانب وسائل الإعلام الغربية بليبيا وبالعقيد معمر القذافي، على أنه نوع من التحريض المبطن على التورط، أو إستدراج إلى المزيد من التعاطي في الشأن التشادي.

وإذا حدث ذلك فمعناه أن الكثير من السلاح سيتم تدميره والكثير من الرجال سيسقطون. ومعناه أن دولاً أُخرى لن تبقى في منأى عن فخ التورط الذي يتم نصبه.

وقد يجوز الافتراض أن السيناريو الدولي لجهة ليبيا – تشاد تم رسمه على أساس حدوث مواجهات عربية – أفريقية وعربية – عربية.

كذلك قد يجوز الافتراض أن إحدى حلقات هذا السيناريو ستكون إنتقال ليبيا من دون أن ترغب أو تطمح إلى طرف يستمر إستنزافه حتى آخر نقطة نفط أو حتى آخر قطعة سلاح.

ثالثاً – إن الذي سيحدث في حال إستدراج ليبيا إلى "فخ تشاد"، هو أن سوريا ستقف معها وكذلك إيران. وفي حال حدوث ذلك كما هو مفترض فإن الموقف الراهن (عربياً وإسلامياً) الكثير التعقيد سيزداد تعقيداً. وبالتأكيد لن يكون الطرف العربي مستفيداً في أي حال.

رابعاً – تبدو حالة الصراع الدائرة على أرض تشاد كما لو أنها تستهدف من جملة ما تستهدفه تنشيط مصانع السلاح العالمية وهي مصانع لا تتعرض لمشاكل البطالة التي تصيب مصانع الحياة والحضارة في المعسكريْن الشرقي والغربي.

كذلك تبدو هذه الحالة كما لو أنها إمتداد لحالة الصراع الدائرة على الأرض اللبنانية منذ ثماني سنوات.

خامساً – إن عدم تعطيل هذا اللغم معناه توقع حدوث إنفجار في العلاقات العربية – الأفريقية ستصيب شظاياه القريبين والبعيدين والأبعد.

وتعطيل هذا اللغم أمر سهل إذا حدث إعتماد المرونة في التعامل مع الأزمة. وما دام لن يحدث تفاهم ليبي – مصري وليبي – سوداني فمعنى ذلك أن اللغم سيظل قابلاً للإنفجار في أي لحظة.

وعدم حدوث التفاهم يشكل دعوة مفتوحة للقوى الأجنبية من أجل التدخل في شكل مباشر أو غير مباشر.

ومن المؤكد أن كثيرين يلاحظون كيف أنه يحدث يومياً تعزيز للقوات الأجنبية في تشاد.

وإذا كان من شأن حدوث تفاهم بين مصر وليبيا من جهة وبين السودان وليبيا من جهة أخرى، تعطيل لغم قد يعيد إنفجاره المنطقة إلى الأجواء التي كانت سائدة في الحرب العالمية الثانية، فما الذي يمنع حدوث التفاهم، وما هو السبب الأكثر أهمية لحدوث هذا التفاهم؟

وتكراراً إن الدول الكبرى ستكون في غاية الإرتياح لتطور جبهة ليبيا – تشاد نحو المزيد من التعقيد إلى درجة الانفجار المريع. ومثلما أن الانفراج في الموقف سيريح جميع الأطراف في المنطقة فإن التصعيد سيكون موضع ترحيب القوى الأجنبية.

ونحن كعرب لا مصلحة لنا على الإطلاق في أن نتسبب لدولة مثل تشاد في محنة مثل المحنة التي يعيشها لبنان والذي سيظل يعيشها حتى إشعار آخر.

وكعرب علينا أن نتفادى المزيد من المكامن التي تنصب لنا. وجبهة تشاد ليبيا كمين من نوع بالغ الخطورة والتعقيد. ويوماً بعد آخر تتأكد صحة هذا الإعتقاد. ولحظة بعد أخرى يتزايد حجم المخاوف. وإذا كان التخوف مما هو حاصل الآن عظيماً فإن الآتي أعظم. هكذا بدأت محنة لبنان ولا يبدو أنها ستنتهي.

مجلة "التضامن". لندن - 27 آب (أغسطس) 1983

* * *

الملك فهد... ماذا ينتظر؟(1)

إذا اجتمع مصري مع سوري فإن حديثهما يبدأ حول الوضع العربي الراهن. وفي نهاية الأمر يختلف هذان العربيان على أمور كثيرة لكنهما يلتقيان حول نقطة جوهرية وهي أن الدولة العربية الوحيدة القادرة على أن تفعل شيئاً من أجل إحداث تغيير جذري في هذا الوضع هي المملكة العربية السعودية.

وإذا اجتمع لبناني مع فلسطيني أو عراقي مع ليبي أو سوداني مع يمني جنوبي أو خليجي مع مغربي أو موريتاني مع أردني أو تونسي مع صومالي أو جيبوتي مع قطري.. فإن الحديث يبدأ أيضاً حول الوضع العربي الراهن. ويختلف هؤلاء حول أمور كثيرة لكنهم يلتقون حول نقطة جوهرية وهي أن الدولة العربية الوحيدة القادرة على أن تفعل شيئاً من أجل إحداث تغيير جذري في هذا الوضع هي المملكة العربية السعودية.

وإذا إجتمع سعودي مع سعودي يرى الشيء نفسه. كذلك فإنه إذا اجتمع فرنسي مع فرنسي أو أميركي مع أميركي أو بريطاني مع بريطاني أو ماليزي مع ماليزي أو جزائري مع جزائري أو صيني مع أميركي أو إسرائيلي مع هولندي أو إندونيسي مع إيطالي أو ليبي مع إسباني أو نجدي مع حجازي أو ماروني مع درزي أو سني مع شيعي أو بروتستانتي مع كاثوليكي أو شيوعي مع رأسمالي أو يهودي شرقي مع يهودي غربي... أنه إذا اجتمع هؤلاء فإنهم يرون الشيء نفسه.

وحتى إذا التقى الرئيس حافظ الأسد مع الرئيس صدَّام حسين أو الرئيس معمّر القذافي مع الرئيس جعفر نميري والرئيس حسني مبارك فإن هؤلاء قد لا يتفقون في مناقشاتهم على شيء لكنهم يتفقون في شكل أو آخر على أن المملكة العربية السعودية هي الدولة العربية الوحيدة القادرة الآن على أن تفعل شيئاً من أجْل مواجهة هذا التردي المريع في الوضع العربي الراهن.

وإذا اجتمع مثقف مع مثقف أو ممثل مع ممثل أو متفرج مع ممثل أو متعلم مع أُمي أو أُمي مع أُمي أو سياسي مع رجل علم وتكنولوجيا... فإنهم بالنسبة إلى الأمر الذي نحن في صدده قد يختلفون حول مسائل كثيرة لكنهم يتفقون على أن الدولة العربية الوحيدة القادرة الآن على أن تفعل شيئاً من أجْل مواجهة حالة التردي المحزنة في الوضع العربي هي المملكة العربية السعودية.

لماذا الوحيدة ولماذا القادرة بين الدول العربية الأخرى؟

والجواب عن ذلك يتلخص في أربع بدهيات هي:

أولاً – إنها بعد عشر سنين من التسلح باتت قوية عسكرياً. وصحيح أن أمر التأكد من ذلك لا يحدث إلا بالإختبار كما حدث مع العراق مثلاً، إلا أن هذه المثابرة على بناء القوة العسكرية براً وبحراً وجواً توحي بأن المملكة باتت على درجة متقدمة من حيث القوة العسكرية.

ثانياً – إنها الوحيدة الأكثر إستقراراً في جبهة المستقرين وغير المنشغلة في شكل مباشر في حرب مع إسرائيل فضلاً عن أن موقعها جعلها في منأى عن مشاكل الحدود مع دول غير عربية، بمعنى أنها لا تعيش الحالة التي يعيشها العراق مع جارته الفارسية (أي إيران)، أو الحالة التي تعيشها سوريا مع جارتها تركيا من جهة ومع إسرائيل من جهة أخرى، مع فارق الحدة والنوعية في العلاقات المرتبطة بظروف تاريخية، أو الحالة التي يعيشها السودان مع عدد كبير من الجيران غير العرب، أو الحالة التي يعيشها الصومال مع جارته الشيوعية من جهة وغير العربية من جهة أخرى ونعني بذلك إثيوبيا، أو الحالة التي تعيشها ليبيا مع جارتها غير العربية تشاد، أو الحالة التي تعيشها كل من مصر والأردن ولبنان مع إسرائيل.

إن المملكة العربية السعودية في منأى عن مشاكل الحدود مع جيرانها لأنهم عرب ولأنه في الأصل لا وجود للمشاكل ولكن ذلك لا يعني أنها ليست في قلب المخاوف بمعنى أنها قلقة دائماً من أن يصبح الجيران الذين على الحدود أو الذين عبر مياه البحر الأحمر شيوعيين.

ولكن الأمر الأكثر أهمية هو أن المملكة السعودية غير منشغلة في شكل مباشر بحروب ومرتاحة من كابوس الإستنزاف الدموي والمالي.

ثالثاً – إنها مقتدرة إلى درجة عالية جداً على الصعيد المالي ومطمئنة إلى أن تحت الأرض المزيد من النفط والمعادن والثروات التي لم يبدأ إستخراجها. وإلى ذلك أنها قطعت شوطاً كبيراً في مجال التنمية.

رابعاً – إنها تنتهج سياسة توفيقية بمعنى أن جميع الأطراف العربية على صلات طيِّبة بها، فضلاً عن أن وجود الأماكن المقدسة فيها يعزز شأنها الكبير في المحيط الإسلامي.

تلك هي البدهيات الأربع وفيها تصب قنوات كثيرة تعزز القول بأن المملكة العربية السعودية هي الدولة العربية الوحيدة القادرة على أن تقول شيئاً من أجْل مواجهة الوضع العربي المتردي.

وبمنطق فن البحث عن الفرصة المناسبة فإن هذا

الوضع هو أفضل الفرص على الإطلاق التي تحتاج إليها دولة أو رجل دولة من أجل القيام بدور له صفة الأدوار التاريخية التي يمكن أن تقود إلى حالة نهوض. وإذا جاز القول فإن الوضع العربي الراهن يشكل بالنسبة إلى الدور السعودي فرصة تتجاوز في أهميتها فرصة تأميم قناة السويس التي عرف جمال عبد الناصر كيف يوظفها من أجل بسط زعامة له على مستوى العالم العربي.

وبالنسبة إلى دولة مثل المملكة العربية السعودية فإنها لولا وجود الخلافات العربية وتكاثرها لكان يفترض فيها أن "تتمنى" حدوث هذه الخلافات وتزايدها من أجل أن تبادر وتقوم بدور لإزالة هذه الخلافات. كذلك فإنه يفترض فيها أن "تتمنى" حدوث المزيد من التردي من أجْل أن تبادر وتقوم بدور لمواجهة هذا التردي في الوضع العربي أو على الأقل محاصرته. وإلى ذلك فإنه يفترض فيها أن "تتمنى" للعلاقات بين العرب والولايات المتحدة أن تتعقد وتزداد تعقيداً من أجل أن تبادر وتستعمل الأسلحة التي في يديها وهي أسلحة قادرة على أن تجعل المعادلة تستقيم بعض الشيء. ويفترض فيها أن تتمنى حدوث المزيد من التصلب الإسرائيلي من أجْل أن تجرب مع القوى المساندة لإسرائيل أسلحة لها فعاليتها. ويفترض فيها أن "تتمنى" للخلافات العربية الاتساع والتعقيد من أجل أن تبادر وتعزز دوراً تاريخياً لها ويقضي بتأميم هذه الخلافات.

إن الأمور المشار إليها تحدث بعفوية ومن دون أن تتمنى المملكة العربية السعودية حدوثها. وعلى رغم ذلك فإنه لا يحدث إقدام من جانب المملكة للإستفادة من هذا كله وتوظيفه في سبيل بلورة دور تاريخي.

وهنا لا بد من طرح السؤال مباشرة: هنالك وضع مثالي من أجْل دور تاريخي للملك فهد بن عبد العزيز فما الذي ينتظره؟

قبل أن يتسلم الحُكْم كان يقال إن الرجل سيفعل الكثير عندما يصبح الرجل الأول ولا تعود هنالك معوقات أمام اتخاذ القرار. وكان يقال إن طموح فهد بن عبد العزيز هو أن يكون صاحب دور وليس فقط حاكم مملكة. وكان يقال إن الأسلحة الكثيرة التي يمكن أن تستعملها المملكة العربية السعودية من أجل إحداث تغيير جذري في الموقف الأميركي والدولي سيتم إستعمالها في عهد فهد بن عبد العزيز ومَن يعش ير. وكان يقال إن الرجل ومن خلال تقييم موضوعي للوضع العربي في ضوء حرب 1967 وحرب 1973 ثم في ضوء الصراع العربي – الإسرائيلي بأشكاله المتعددة يرى أنه لا بد من دور سعودي تاريخي.

هذه الأمور كانت تقال، وكان يقال غيرها الكثير.

ولكن حتى الآن ليست هنالك إجابات عن أسئلة كثيرة تتعلق بالدور المفترض أن يلعبه الملك فهد بن عبد العزيز.

وقد تكون هنالك عقبات من النوع الذي يستدعي التنبه أو تكون هنالك محاذير أو حتى إنذارات خفية. وفي الوقت نفسه قد يكون الأمر مجرد تريث من جانب الملك فهد بن عبد العزيز، أو أن هنالك مفاجآت لم تكن واردة في حسابات الملك طرحت نفسها بحدة على الموقف فأحدثت فيه ما يشبه الخلل.

وإلى ذلك قد يجوز الإفتراض أن السنة الأولى في حياة الحكام تكون في العادة سنة تأملات وسنة ترتيب شؤون البيت وسنة تطبيع الحُكْم بشخص الحاكم وشخصيته، وإن السنة الثانية هي سنة الإنطلاقة من أجل ممارسة الأدوار الطموحة. هذا مع الأخذ في الإعتبار أن هذه القاعدة تنطبق على حكام يبقون في الحُكْم لفترة زمنية محددة والملك فهد الذي بدأت سنته الثانية كملك قبل بضعة أسابيع ليس من هؤلاء.

من هنا نأتي إلى طرح الفرضية الآتية: هل أننا سنرى في السنة الثانية من حكم الملك فهد بن عبد العزيز المؤشرات التي تؤكد أن هنالك دوراً تاريخياً سيقوم به الملك وهل أن الأسلحة الكثيرة التي في يديه ستستعمل؟

وبمعنى آخر هل أن سلاح النفط سيستعمل أم سيقال إنه لم يعد سلاحاً له فعالية كما كانت الحال في الماضي؟

وهل أن سلاح الأرصدة سيستعمل أم سيقال إنه لا جدوى من ذلك على أساس أن هذه الأرصدة لن تغير شيئاً من الأمر ما دامت ستنتقل من مصارف أميركية إلى مصارف أوروبية تسيطر في النهاية عليها الولايات المتحدة؟

وهل أن سلاح إقامة علاقات ديبلوماسية مع الإتحاد السوفياتي سيستعمل ويتم تتويج الإتصالات المستمرة منذ زيارة الأمير سعود الفيصل إلى موسكو ضمن وفد اللجنة السباعية، عبر سفارة كبرى للسعودية في أوروبا (وهذا ما اقترحه الإتحاد السوفياتي وارتضاه الطرفان) بإقامة نوع من أنواع العلاقات الديبلوماسية بين البلدين، أم سيقال إنه لا جدوى من هذه العلاقات إذا كانت لن تعززها علاقات إقتصادية. وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية فإنها لا تستطيع أن تعتمد على الإتحاد السوفياتي في شيء على الصعيد الإقتصادي فضلاً عن أن مسألة تنويع السلاح غير واردة في خططها.

وإذا كانت مثل هذه الأسلحة لن تستعمل على أساس أنها جزء من إستراتيجية دولية لها محاذيرها فهل أن هنالك خطوات أُخرى بديلة؟

هل مثلاً يمكن التوقع من الملك فهد أن يعيد النظر في الإنطباع السائد عن السياسة السعودية وهي أنها توظف التناقضات على الساحتيْن العربية والإسلامية لمصلحتها بدل أن تنهي هذه التناقضات؟

وفي هذا الإطار هل يمكن التوقع منه أن يكون طرفاً في الخلاف العراقي – السوري بدل أن يكون وسيطاً وبذلك يتضاءل حجم الخلاف أو يتلاشى؟

وهل يمكن أيضاً التوقع منه أن يكون حليفاً للعراق في حربه مع إيران بدل أن يكون سنداً وبذلك يمكن محاصرة هذه الحرب وربما من الممكن وضع بداية نهاية لها؟

وهل يمكن أيضاً التوقع منه أن يضع حداً لمَن لا يأخذ في الإعتبار وقوفه إلى جانب قيادة ياسر عرفات؟

وهل يمكن التوقع منه بأن تبدأ المملكة العربية السعودية مع حكمه تقليداً جديداً يقضي بإستقطاب الشعوب بدلاً من إستقطاب الأنظمة؟

وحتى الآن هنالك نوع من الجفوة بين الشعوب العربية والحُكْم السعودي ناشئة عن أن الحاكم السعودي يفضل التعامل مع الأنظمة. وهذه الجفوة يمكن أن تستمر إذا كان الحاكم السعودي لا يريد الدور التاريخي ويمكن أن تتلاشى إذا كان هذا الحاكم يريد إعادة النظر.

إن المواطن العربي من المحيط إلى الخليج بات لكثرة المعاناة في الربع القرن الماضي لا يطالب بما يمكن أن يبدو نوعاً من التعجيز، أو على الأقل أنه يطالب ولا يصر ويكتفي بالحد الأدنى. وإذا طلب الملك فهد من بعض مستشاريه أن يضعوا له على الورق ما الذي يطلبه المواطن العربي الآن من الحاكم السعودي لوجد أن هذا المواطن سيطلب منه العمل على وقف التناقضات العربية وإستعادة مصر وإنهاء الحرب بين العراق وإيران وتحقيق بعض الإنفراجات في المنطقة وتأمين الحد الأدنى من مطالب الشعب الفلسطيني وحقوقه. وهذه المطالب في معظمها تشكل حالة نهوض عربي تحل محل حالة التردي الراهنة.

وفي إعتقاد المواطن العربي أن هذه المطالب ممكنة التحقيق على يدي الملك فهد بن عبد العزيز. وهو إعتقاد في محله. وليس من مصلحة الحاكم الذي يتطلع إلى دور تاريخي الإستهانة بمشاعر المواطن العادي وإعتقاداته.

وهذا المواطن نفسه لا يعتقد فقط وإنما يبدي بعض الإستغراب لأن الملك فهد يملك كل هذه الأوراق الجيدة في يده، لكنه لم يباشر بعد... وينتظر؟

مجلة "التضامن". لندن - 27 آب (أغسطس) 1983

* * *

الملك فهد... ماذا ينتظر؟(2)

ماذا ينتظر؟

قبل أيام وفي إطار أسلوب التغير بهدوء الذي يعتمده الملك فهد صدر مرسوم ملكي قضى بتعيين الأمير بندر بن سلطان سفيراً فوق العادة للمملكة العربية السعودية في واشنطن. ولكي لا يبدو التعيين حالة خاصة وإستثنائية فإن الملك فهد إنتظر بعض الوقت لإستكمال إختيار عدد آخر من السفراء فوق العادة. وبعدما تم ذلك (وهو أمر صعب لأن السفراء فوق العادة هم إما من العسكريين السابقين أو الذين شغلوا منصباً وزارياً) صدر مرسوم التعيين، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن ما يخص تعيين الأمير بندر بن سلطان وليس غيره سفيراً في واشنطن كان مسألة لا تحتمل التأجيل لأسباب وظروف موضوعية.

والأرجح أنه لولا دقة العلاقات السعودية – الأميركية والخبرة التي إكتسبها الأمير بندر بن سلطان خلال عمله كملحق عسكري في واشنطن لكان الملك فهد آثر التمسك بحرفية تقليد للملك (الراحل) فيصل بن عبد العزيز. ويقضي هذا التقليد بألا يكون الأمراء سفراء وأن يتم الاكتفاء بتعيينهم حكام مناطق ونواب حكام إضافة إلى تعيين بعضهم وزراء. وللتذكير فإن الذين يشغلون منصب الأمير في المناطق الثماني للمملكة العربية السعودية هم: سلمان بن عبد العزيز (الرياض) وماجد بن عبد العزيز (مكة) وعبد المحسن بن عبد العزيز (المدينة المنورة) ومقرن بن عبد العزيز (حائل) وعبد الإله بن عبد العزيز (القصيم) وعبد المجيد بن عبد العزيز (تبوك) وخالد الفيصل (عسير) وعبد المحسن بن جلوي (المنطقة الشرقية).

أما المناصب الوزارية فإنها إستمرت مقتصرة على وزارات السيادة والقرار وهي الدفاع والطيران (ويشغل المنصب الأمير سلطان بن عبد العزيز وهو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء) والداخلية (ويشغل المنصب الأمير نايف بن عبد العزيز، كذلك فإن نائبه هو الأمير أحمد بن عبد العزيز) والخارجية (ويشغل المنصب الأمير سعود

الفيصل)... إلى أن أضاف الملك فهد قبل حوالى أربعة أشهر إلى "كوتا" الأمراء في الحكومة وزارة الإسكان التي عين وزيراً لها الأمير متعب بن عبد العزيز. وبهذا التعيين أصبحت هذه "الكوتا" تشكل الخمس.

وأما نواب أمراء المناطق فهم سطام بن عبد العزيز (وكيل إمارة الرياض) وسعود بن عبد المحسن (وكيل إمارة مكة) وفيصل بن بندر (وكيل إمارة عسير).

ودقة العلاقات السعودية – الأميركية باتت نوعاً من الهاجس بالنسبة إلى الملك فهد، ذلك أن الإدارة الأميركية لا تحاول تفهم الدور الطموح الذي يفترض بالمملكة العربية السعودية أن تقوم به. وبدلاً من هذا التفهم يحدث بين الحين والآخر تعقيد للأمر ويحدث كذلك تسريب معلومات عن مخاطر لا أساس لها، أو تنشر في الصحافة الأميركية والصحافة البريطانية وفي بعض الصحف والمجلات الأوروبية موضوعات ذات هدف تشهيري. ولقد بات مألوفاً أنه كلما كانت هنالك محاولات من جانب المملكة العربية السعودية في السر تستهدف إحداث بعض التغيير في الموقف الأميركي كلما كثرت الكتابات التشهيرية، وكثرت بالتالي عمليات تسريب المعلومات التي تتحدث عن مخاطر.

بل إنه بات مألوفاً الافتراض عند قراءة هذه الكتابات وبدء سريان المعلومات، أن هنالك مسعى ما يقوم به الملك فهد أو خطوة ما لمصلحة الموقف العربي.

وفي الفترة التي أعقبت زيارة الأمير سعود الفيصل موسكو ضمن وفد اللجنة السباعية نشطت الأطراف التي تتولى تسريب المعلومات وبدأت في الوقت نفسه البحث عن موضوعات ومعلومات تمد بها صحفاً ومجلات ذات هوية معينة. وكان معنى ذلك أن الولايات المتحدة لا تتمنى حدوث تقدم في رغبة الإتحاد السوفياتي إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية.

وفي قرارة نفسه لا يبدو الملك فهد مقتنعاً بأن الإدارة الأميركية الحالية ستفعل شيئاً يرضي طموحه. وهو لو كان مقتنعاً لما بدا على هذا التردد في أمر تلبية الدعوة الرسمية لزيارة الولايات المتحدة. وكان مقرراً لهذه الزيارة أن تتم في تشرين الثاني (نوفمبر) 1982 ثم جاءت أحداث لبنان وحرب إسرائيل على المقاومة الفلسطينية لتعزز المشاعر العربية السلبية تجاه الولايات المتحدة وهي مشاعر لم تبددها الخطوة الأميركية التي تمثلت بتنظيم عملية ترحيل رجال المقاومة الفلسطينية من بيروت وتقديم الحماية والعون لهم.

وهذا ناشئ عن أن المواطن العربي يؤمن في قرارة نفسه أن الولايات المتحدة هي المسؤولة وأنها بدلاً من هذه "الخدمة الإنسانية" كان مطلوباً منها أن تمنع وقوع العدوان الإسرائيلي.

وبسبب هذه المشاعر وإقتناع الملك فهد بها – إقتناعه العفوي كمواطن وإقتناعه المؤكد كحاكم عربي متميز – فإنه لم يقم بالزيارة ولم يحدد موعد بديلاً لها. وما دامت الزيارة لم تتم في موعدها أو في الأشهر القليلة التي تلت ذلك الموعد فإنها على الأرجح لن تتم، ذلك أن حمى الإنتخابات الأميركية أخذت في الإرتفاع. ولقد درجت العادة على أن الكلمة في المرحلة التي تسبق انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة تكون لإسرائيل، إلى درجة أن الرئيس الأميركي الراغب في تجديد الولاية أو المرشحين الطامحين إلى الحُكْم يصابون بما يمكن تسميته "الصم العربي" بمعنى أنهم لا يعودوا يسمعون أي وجهة نظر عربية إلاّ إذا كان اليهود راضين عنها.

وعلى هذا الأساس فإن لغة الحوار الأميركي – السعودي لن تبدأ قبل سنتين.

هنا ثمة سؤال: هل أن الوضع العربي الراهن يحتمل الإنتظار سنتين؟

والجواب عن ذلك هو أنه يحتمل بدل السنتين أربع سنوات إذا كان الأمر مجرد حالة إنتظار من جانب المواطن العربي لحدوث أمر ما أو من جانب حاكم عادي كل ما يريده هو أن يحكم بلده، لكنه لا يحتمل الإنتظار بالنسبة إلى حاكم من نوع الملك فهد في إستطاعته أن يقطع على الحاكم الأميركي إطمئنانه إلى أن الطرف العربي القادر على التأثير لن يزعج له الصفقة التي يسعى إلى إبرامها مع إسرائيل من أجل أن يحصل على أصوات يهود أميركا. فليس معقولاً أن تكون إسرائيل مستمرة في غيها وفي عدوانها وتكون الولايات المتحدة موافقة أو غير معترضة على ما تفعله إسرائيل وتكون في الوقت نفسه ورقة الضغط السعودية، وهي ورقة الضغط العربية الوحيدة، مجمدة.

وإذا جاز القول فإن منطق الأمور يقول بأن الفرصة التاريخية متاحة منذ فترة وحتى الأشهر الخمسة المقبلة أمام هذه الورقة لكي تثبت جدارتها.

وإذا جاز القول أيضاً فإن زيارة خاصة مفاجئة يقوم بها الملك فهد إلى الأمم المتحدة بدل زيارته الرسمية إلى الولايات المتحدة وإلقاء خطاب من على منبر الأمم المتحدة يشرح فيه المعاناة التي تكوي الكرامة العربية من جراء

السياسة الأميركية وطرح مبادئ للسلام الدولي مستندة إلى مشروعه الذي سُمي بموافقة الجميع بإستثناء سوريا... إن مثل هذا الأمر يمكن أن يفيد في الوقت نفسه يشكل إختباراً للنيات.

وقد تضـــايق هذه الزيارة الإدارة الأميركية إلا أنها لا تؤذيها وهذا أمر جيد منســوب فضـــلاً عن أنها ســتكون إختباراً لصــدق النية الأميركية في مســألة الضــغط على إسرائيل.

وإذا كان غصـن الزيتون الذي سيلوح به الملك فهد من على منبر الأمم المتحـدة عبـارة عن وثيقـة تحمـل تواقيع الملوك والرؤســاء العرب على مبادئ الســلام في المنطقة بما في ذلك توقيع الرئيس حافظ الأسد، فإن مثل هذا الأمر ينبِّـه الرأي العـام الأميركي إلى خطورة الحـال. وإذا تنبَّـه الرأي العام الأميركي فإن الرأي العام العالمي المتنبه إلى حد ما يزداد تنبهاً.

وقد يقال إن هذه الخطوة كاستروية وإن الملك فهد ليس كاســترو لكي يقوم به. والرد على ذلك هو أنه عندما جاء كاسترو إلى الأمم المتحدة إنما جاء إستعراضياً وجاء عدواً للولايات المتحدة في حين أن الملك فهد ليس من طبعه أن يكون إسـتعراضـياً فضـلاً عن أنه يأتي إلى الأمم المتحدة صديقاً للولايات المتحدة وليس عدواً لها.

وقد يقـال إنـه إذا كـان الرأي العـام الأميركي لم يهتز بالنسـبة المطلوبة للرئيس (الراحل) أنور السـادات الذي زار إســرائيل ووقع على أرض أميركية معاهدة الصـــلح مع إسـرائيل، فهل أنه سـيهتز إذا وصـل الملك فهد فجأة إلى الأمم المتحدة ووجه من على منبرها نداء "سلام عملي" إلى العالم؟

والجواب عن ذلك هو أن المواطن الأميركي يدرك علناً وضـمناً أهمية الموقف السـعودي وأهمية الحاكم السـعودي، ويدرك أيضـاً علناً وضـمناً أي مصـير يمكن أن يحدث في الحياة الأميركية الإقتصـــادية إذا حدثت خطوة من جانب هذا الحاكم في إتجاه التلويح المشـروط بسـحب الودائع أو إستعمال سلاح النفط.

وإلى ذلـك إن المواطن الأميركي ســيقول بينـه وبين نفسه: إنه إذا وصلت الحال حتى بالحاكم السعودي إلى أن يقول هذا الكلام عن السياسة الأميركية ويتخذ هذا الموقف على الصـعيد الإقتصـادي فمعنى ذلك أنه لا بد من إعادة نظر في الإطار العام لهذه السياسة، ومعنى ذلك أيضاً أنه لن يبقى لنا صديق.

وقد يقال أيضـــاً وأيضـــاً: ماذا لو أعلن ذلك مســؤول سعودي بدلاً من الملك فهد. والرد على ذلك هو أن المسألة ليســـت مســـألة كلام يقال مع الأخذ في الإعتبار أهمية الكلام، وإنما هي مسألة مَن هو القائل. وعندما يكون القائل من وزن الملـك فهـد فمعنى ذلـك أنـه لا عودة عن هـذا الموقف، فضلاً عن أنه مع غيره قد تفيد الخطوة في تحريك الركود المحيط بالموقف وفي محاصرة المساعي الإسرائيلية لجعل الدول الأفريقية تعيد العلاقات الديبلوماســـية معها، لكن لن يكون هنالك مجال أمام إحداث صـــدمة كهربائية في نفس الرأي العام الأميركي والدولي.

وإذا اقترنت هذه الخطوة من جانب الملك فهد بتصـريح من جانب الأمير بندر يرافق تقديم أوراق إعتماده فإن ذلك سيفيد أكثر وأكثر. فالمعروف عن الأمير بندر أنه مسموع الكلمة من جانب بعض المواقع الأســـاســـية في الإدارة الأميركية. ويفترض في الشـــخص المســـموع الكلمة من جـانـب هؤلاء أن يعرف نقـاط القوة والضـــعف في القرار الأميركي. ومثل هذه المعرفة تتأتى عن كثرة المناقشـــات وكثرة المفاوضـــات وتعدد الجهات التي تناقش وتفاوض. ومعنى ذلك أن التصـــريح المطلوب هو التصـــريح الذي يصـيب نقاطاً معينة في المجموعة التي تصـنع القرار في الولايات المتحدة.

وفي أي حال إن مثل هذا التصـــريح يبدو ضـــرورياً لتوضـــيح القدرة التفاوضـــية للأمير بندر، بمعنى إختبار إمكاناته في إقناع الطرف الأميركي بأهمية تفهم الموقف السعودي بالإمكانات نفسها التي إعتمدها لإقناع الأميركان بتزويد المملكة العربية السعودية بطائرات الأواكس.

وإذا كانت مخاطبة العالم مِن على منبر الأمم المتحدة خطوة تصطدم بقناعات الملك فهد المتعلقة بسياسة التحرك التي يرتاح إليها فهل هنالك ما يحول دون مخاطبة الولايات المتحدة بنبرة جديدة وإعتبار الحفل التقليدي السنوي للحجاج بعد أيام هو المناسبة الجيدة لإعلان الموقف المطلوب؟

إن إعلان موقف يقوم على إستراتيجية أو يحوِّل مسألة الجهاد المقدس التي ســبق أن أعلنها من مخاطبة عاطفية وجدانية إلى أساس إستراتيجي هو الأمر المطلوب. موقف يكون فيه "مشـروع فهد" هو البديل الواقعي لمسـألة "الجهاد المقدس" الذي هو حل وجداني على أن يتحقق الإجماع حول هذا المشروع. موقف يضـع حداً للعبة التحالفات التي يدفع المواطن العربي الثمن الباهظ بســببها. موقف يحقق إلتفافاً عربياً حول العراق، ذلك أن إيران تواصـــل الحرب بسـبب التأييد السـوري والليبي لها، وهي لولا هذا التأييد لما كان في إستطاعتها مواصلة الحرب. موقف يحمي الشرعية

الفلسطينية ويحافظ على المقاومة الفلسطينية لكي تبقى ورقة ضغط تفيد القرار العربي. موقف يحول دون إستمرار هذا النزيف في الجسد العربي.

وبإختصار إن المطلوب هو تحقيق ما يقول به الملك فهد. وما يقوله الملك فهد يمثل الحد الأدنى في زمن الإستقرار والهدوء لكنه في الزمن العربي الراهن يمثل الحد الأقصى.

وما يقوله الملك فهد هو ما يتمنى المواطن العربي تحقيقه وهو ما يشكل في مجموع نقاطه مقومات الزعامة العربية.

ولكن ثمة معادلة غريبة لن يلغي إستغرابها سوى الملك فهد نفسه. وهذه المعادلة هي أن في يدي الملك فهد وقْف هذا الإضطراب في الموقف العربي لكن الإضطراب يستمر.

وفي يدي الملك فهد وضع حد لهذه الإستهانة من جانب الولايات المتحدة بالكرامة العربية لكن الإستهانة مستمرة.

وفي يدي الملك فهد توحيد الصف العربي لكن التبعثر قائم.

ولا ندري ما الذي يحمل الملك فهد على الإنتظار، وكأنما الفرصة التاريخية تتكرر.

إن حال الأمة يعكسها قول المتنبي (إن القتيل مضرجاً بدموعه مثل القتيل مضرجاً بدمائه)... أي إن نصف الأمة العربية مضرج بالدماء ونصفها الآخر مضرج بالدموع.

ومثل هذه الحالة بالنسبة إلى زعيم مثل الملك فهد مناسبة لكي يقتحم ويبدأ دوراً تاريخياً. لعل وعسى يقدم.

مجلة "التضامن". لندن - 3 أيلول (سبتمبر) 1983

* * *

خيبات أمل لبنانية

ما الذي يمكن قوله في الذكرى السنوية الأُولى لتسلم الشيخ أمين الجميّل منصب رئيس الجمهورية في لبنان بدلاً من شقيقه الشيخ بشير الذي اغتيل بعد أيام من إنتخابه رئيساً من دون أن تتاح له فرصة أداء اليمين الدستورية؟

ما يمكن قوله إن هذه السنة كانت مجموعة من خيبات الأمل.

خيبة أمل اللبنانيين المسالمين الذين يقفون في الوسط، في إعتقادهم أنه بعد إنقضاء السنة الأُولى على تسلُّم الشيخ أمين الجميّل الحُكْم سيتم تعطيل كل الألغام المزروعة في الساحة اللبنانية وبذلك يبدأ لبنان الدخول في بحر الأمان.

وخيبة أمل اللبنانيين المسلمين في إعتقادهم بأنهم من خلال إندفاعهم في تأييد اختيار الشيخ أمين الجميّل رئيساً للجمهورية بدلاً من شقيقه الشيخ بشير الذي جرى اغتياله. فإنهم سيحققون التوازن المطلوب بما يجعل رئيس الجمهورية مطمئناً إلى أن عمقه الإسلامي جيد.

وعندما يطمئن فإنه يستطيع الإقلاع والتحليق بالحد الأدنى من الثقة بالنفس.

وخيبة أمل الموارنة غير المتعاطفين مع حزب "الكتائب" باللبنانيين المسلمين واندفاعهم الذي بدا غير متوازن. وهؤلاء كانوا يرون أن موقف اللبنانيين المسلمين سيحسم مسائل كثيرة بدل توظيفه في إتجاه واحد.

وخيبة أمل اللبنانيين المسيحيين المتشردين في إعتقادهم بأن الشيخ أمين سيسير في الخط نفسه الذي بدأ السير عليه شقيقه الشيخ بشير.

وخيبة أمل الرئيس أمين الجميّل في إعتقاده بأن الولايات المتحدة والدول الأوروبية ستفرض – وبالقوة إذا تطلب الأمر – الحل الذي يمكنه من أن يبدأ ولاية آمنة ومطمئنة، لا أن تكون القوات الأميركية والقوات الأوروبية المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات شاهدة على تواصل الحرب.

وخيبة أمل الذين كانوا حلفاء أو متعاطفين مع الثورة الفلسطينية، في إعتقادهم أن التخلي عن المقاومة الفلسطينية والتسليم بضرورة أن يغادر رجالها لبنان سيساهم في نشر الهدوء ووقف الحرب، ثم تبين أن الحرب لم تحدث فقط لمجرد وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان التي تبين أنها (أي المقاومة) كانت حالة صعبة على لبنان لكنها في الوقت نفسه كانت عملة صعبة للبنانيين.

وخيبة أمل إسرائيل في اعتقادها أنها بالجماعات اللبنانية المتحالفة معها والتي تشكل الطابور الخامس لها ستتمكن بعد مغادرة المقاومة الفلسطينية لبنان من البقاء من دون أن تتعرض للنزف اليومي الذي تتعرض له حيث هنالك دائماً عمليات وقتلى وجرحى من الإسرائيليين.

وخيبة أمل المقاومة الفلسطينية في إعتقادها أن

الجماعات اللبنانية المتحالفة معها ستبقى حليفة حتى النهاية.

وخيبة أمل سوريا في إعتقادها أن قطاعات من اللبنانيين لن تفك الإرتباط معها لمجرد أن ينحسر وجود سوريا في لبنان إلى منطقة شتورة وبعلبك.

وخيبة أمل بعض اللبنانيين في إعتقادهم بأن زوال بشير الجميل سيضع حداً للفوضى وينهي الحرب، ومن أجْل ذلك لم يتأسف هؤلاء أو بعضهم لإغتياله.

وخيبة أمل أعداد كبيرة من اللبنانيين في إعتقادهم أن سوريا لن تتركهم هدفاً لأطراف بدأت تصول وتجول بعد ترحيل الفلسطينيين ورحيل السوريين.

وخيبة أمل الشرعية اللبنانية في إعتقادها بأن الجميع سيلتفون حولها لا أن يحدث إلتفاف من جانب البعض عليها.

وخيبة أمل "جبهة الخلاص" بالشرعية اللبنانية وخيبة أمل الشرعية اللبنانية بأقطاب "جبهة الخلاص".

وخيبة أمل التجار في حساباتهم بأن السلام سيحل مع عقد إتفاق للصلح مع إسرائيل.

وخيبة أمل بعض اللبنانيين الواعين بالتجار على أساس أنه إذا كان التاجر يخطئ في الحسابات فكيف إذن هي الحال بالنسبة إلى غير التجار.

وخيبة أمل الجيش اللبناني في إعتقاده أن كل مواطن لبناني سينسى كل الحزازات والخصومات ويرحب به من أجل إعادة بناء لبنان.

وخيبة أمل اللبناني في إعتقاده أنه أصبح بعد سبع سنوات من الحرب يضع مصلحة بلاده في المقام الأول ولا يتحمل مَن يتلاعب بمصير الوطن.

وخلاصة الأمر أن خيبات الأمل في السنة الأُولى لتسلم الشيخ أمين الجميّل كثيرة.

وقد تكون هذه الخيبات ناشئة عن أن الحالة النفسية للبناني على درجة عالية من الضيق والتأزم. لكن دخول السنة الثانية من ولاية الرئيس أمين الجميّل بها أمر يحمل في طياته مخاطر أين منها مخاطر السنتين الأوليين من الحرب واللتين كانتا أصعب سنوات الحرب اللبنانية.. بل أصعب سنوات حرب عاشها شعب في العالم.

ومن أجْل لبنان الذي ضحى كما لم يقدم وطن تضحية من قبل أو قد يقدم تضحية من بعد نصلي وبيننا وبين عيد الأضحى المبارك أسبوعان.

و.. اللهم لا تخيب لنا إعتقادنا في أنك ستفعل شيئاً من أجْل هذا الوطن الذي له في ذمم الجميع مواقف من العدل أن يجازى بسببها لا أن يقاصص عليها.

مجلة "التضامن". لندن - 3 أيلول (سبتمبر) 1983

* * *

ما بعد الإبتعاد المسرحي

قبل الإبتعاد المسرحي لرئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن عن الحُكْم كان الإنطباع السائد هو أن العالم بدءاً من الولايات المتحدة وإنتهاء بأصغر دولة على صلة طيّبة بإسرائيل متضايق من السياسة الإسرائيلية بسبب التطرف والعناد وصفات أخرى من هذا النوع يمارسها مناحيم بيغن. وكان الإنطباع السائد أيضاً هو أن دول العالم هذه تريد حلاً للصراع العربي – الإسرائيلي لا يزعج إسرائيل ويقبل به العرب، وإنها تنتظر الفرصة المناسبة لإسقاط التطرف المتمثل بمناحيم بيغن والمساعدة على وصول الطرف الإسرائيلي المرن من أجل الخوض في التفاصيل حل معقول للصراع العربي – الإسرائيلي.

وعلى رغم أن فرصاً كثيرة مرت من دون الإستفادة منها لإسقاط التطرف الإسرائيلي إلا أن الإنطباع المشار إليه إستمر سائداً. ومن هذه الفرص على سبيل المثال لا الحصر مذبحة مخيميْ صبرا وشاتيلا.

واللافت للإنتباه أن الدول العربية في أكثريتها كانت هي الأخرى تنتظر سقوط التطرف الإسرائيلي وهذا ناشئ عن أسباب وظروف موضوعية فضلاً عن أن معظم الدول ذات الشأن الصديقة لإسرائيل والمتعاطفة معها والتي تربطها في الوقت نفسه صلات بالدول العربية كانت تقول في إستمرار للحكومات العربية هذا الأمر ربما من باب التخدير وربما من باب العجز وربما أيضاً من باب الرغبة الحقيقية في إيجاد حل للصراع العربي – الإسرائيلي.

وكان يقال لهذه الحكومات أيضاً ما معناه إن موقفها الذي يتسم بالمرونة إنما هو موقف جيد وإن أي عودة عنه من شأنها أن تجعل إسرائيل تزداد تطرفاً وهذا معناه تضاؤل الأمل في تحقيق سلام في المنطقة.

وفي خمس سنوات أصبحت الدول العربية في أكثريتها الساحقة نتيجة لما قيل لها مرنة جداً إزاء الصراع مع إسرائيل. وحتى القيادة الفلسطينية أصبحت هي الأخرى مرنة. وأصبحت المرونة هي المقياس وهي المؤشر إلى التعقل والنضج. وبسبب هذه المرونة بدأ التآكل يضرب في

الجسم العربي. ومع هذا التآكل انتقلت إسرائيل من مرحلة شرسة إلى مرحلة أشد شراسة. كذلك فإنه بسبب التآكل الناشئ عن المرونة حدثت مقدمات حالة التردي التي تعيشها الأمة ويكتوي الإنسان العربي بها يومياً.

وكل ذلك كان مقبولاً على أساس أن الدول ذات الشأن وفي مقدمتها الولايات المتحدة ستستعمل سلاح المرونة العربي لإسقاط التطرف الإسرائيلي وبالتحديد لإسقاط مناحيم بيغن والتيار الذي يمثله ومساعدة الطرف الإسرائيلي المرن بعض الشيء على الوصول إلى الحُكْم وبذلك يسهل إيجاد الحلول.

ولكن الذي حدث بدلاً من ذلك هو أن مناحيم بيغن إبتعد في الوقت المناسب للتطرف الإسرائيلي وغير المناسب على الإطلاق للولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى وللدول العربية التي أصبحت مرنة بنسبة كبيرة، وإختار بنفسه إسحق شامير لكي يقود من بعده التطرف الإسرائيلي حتى آخر مقاومة عربية.

إرهابي بدلاً من إرهابي، أو إذا جاز القول إبتعد إرهابي ليبقى الإرهاب يقوده شخص من العقلية نفسها. هذا ما حدث. وأغلب الظن أنه حدث في وقت غير متوقع بالنسبة إلى أحد. وأغلب الظن أيضاً أن بيغن أخذ في الإعتبار أن يحدث التغيير في الوقت الذي لا تستطيع الولايات المتحدة بسبب ظروف الإنتخابات أن تقول شيئاً.

إزاء ذلك ما الذي يفترض بالدول العربية أن تفعله؟

هل تبقى على مرونتها بعد أن يبدأ عهد إسحق شامير مع العلم بأن مجيء شامير هو دعوة لكل عربي من أجل أن يتطرف؟

أم تقرر إعادة النظر في أمر سياسة إختارتها قبل سنوات وفي إعتقادها أنها ستوصلها إلى حل معقول للصراع العربي – الإسرائيلي؟

إن أي حل، وبالذات الحل المعقول يتطلب توافر طرفيْن مرنيْن بيدي كل منهما الإستعداد للتنازل من أجْل التوصل إلى حل وسط.

وقبل إبتعاد بيغن كان يقال للحكومات العربية، وبالتحديد لبعضها الوطيد الصلة بالإدارة الأميركية، أن عليها ألا تفقد الصبر وتواصل التحلي بالمرونة.

لكن بعد الذي حدث ماذا يمكن أن يقال لها؟

إذا كان سيقال هو الأمر نفسه فإن العودة عن المرونة تصبح فضيلة. أو على الأقل تصبح ورقة ضغط.

أما إذا كانت الولايات المتحدة وبقية الدول الأخرى لها ستعتبر هذه الخطوة من جانب التطرف الإسرائيلي إنتكاسة لها وتتصرف على هذا الأساس فإن التمسك العربي بالمرونة يصبح مفيداً.

ومن الآن وإلى أن تتضح صورة ما حدث وتتبين للدول العربية حقيقة الموقف الأميركي من إبتعاد بيغن ومجيء شامير، يجوز الإفتراض أن المصلحة العربية توجب على الذين إعتمدوا المرونة التنبه إلى أمر أساسي وهو أنهم قد يجدون أنفسهم – إضطراراً وليس إختياراً – ينتقلون إلى ضفة التصلب علماً بأن ذلك ليس بالأمر السهل.

مجلة "التضامن". لندن - 10 أيلول (سبتمبر) 1983

* * *

الملك فهد... ماذا ينتظر؟(3)

في نطاق البدائل التي في إستطاعة الملك فهد بن عبد العزيز إعتمادها من أجل إحداث تغيير أساسي في الوضع العربي الراهن الذي يتسم بالتردي، هنالك بديل القمة العربية التي من المقرر إنعقادها في الرياض في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

ومن محاسن الصدف، أن هذه القمة ستنعقد في المملكة العربية السعودية وليس في أي بلد عربي آخر.

لماذا من محاسن الصدف؟

لأن الملك فهد هو المضيف، والملوك والرؤساء العرب ضيوف. وفي العادة أن الضيف يراعي خاطر المضيف ويبذل ما في المستطاع من أجْل التجاوب مع أفكار يطرحها أو مشاريع يعرضها أو إتجاهات يدفع بالمؤتمر نحوها.

وإلى ذلك ان إنعقاد القمة في المملكة العربية السعودية معناه أن الجميع سيشارك وعلى مستوى الرجل الأول، إلاّ إذا أوجبت الضرورات الصحية على أحدهم الإعتذار لعدم القدرة على تحمل مشقة السفر.

ومشاركة الجميع هذه – بما في ذلك العقيد معمر القذافي – الذي تحسنت حال العلاقة بينه وبين المملكة العربية السعودية – تأكيد للفكرة التي نحن في صدد مناقشتها وهي أن المملكة العربية السعودية هي الدولة العربية الوحيدة القادرة الآن على أن تحدث بعض التغيير في الوضع العربي الراهن الذي يعيش حالة صعبة من التردي.

وعندما يشارك الجميع فمعنى ذلك أنه لن يكون هنالك

هدر للوقت وإرهاق للأعصاب ناشئان عن أن فلاناً لن يحضر أو أن فلاناً قد لا يحضر، فضلاً عن أن الوضع العربي الراهن لا يسمح بالحضور من أجْل التناور، بل قد يجوز الإفتراض أن قمة الرياض هي المناسبة الجيدة أمام كل حاكم عربي لكي لا يناور ولا يفتعل أزمة ولا يسعى من أجل إحياء محور. كذلك قد يجوز الإفتراض أنها القمة العربية الوحيدة التي من دون كواليس. ولأنها كذلك، فإن أمر إنجاحها لا يعود من الصعوبة بمكان خصوصاً أن الجميع لن يشاركوا لمجرد مسايرة الطرف العربي الأقوى على الساحة السياسية وإنما لأن لدى كل منهم مشكلته أو مشاكله والتي ليس هنالك مكان أفضل لطرحها أو لمحاولة طرحها سوى هذه القمة.

والذي من شأنه أن ييسر أمر إنجاح القمة هو أن الوضع العربي الراهن والموقف الدولي بشكل عام لا يسمحان بغير الإقرار بالأمر الواقع، بمعنى أن الحد الأدنى جيد إذا أمكن إنجازه. وعرب اليوم حكاماً ومحكومين ليسوا أولئك الذين ينطبق عليهم قول أبو فراس "... ونحن أناس لا توسط بيننا لنا المجد دون العالمين أو القبر" وإنما هم على درجة كبيرة من التواضع في مسألة الطموح والطلبات. وحتى إذا صدرت بعض المبالغات اللفظية عن البعض فإنها لن تحدث أي أثر.

والدور المؤمل من الملك فهد أن يقوم به لمناسبة إنعقاد القمة في دياره والذي قد يساعد في إحداث تغيير جذري في الموقف من أجْل مواجهة حالة التردي المفجعة ليس فقط المصالحات الشكلية بمعنى أن يضع الرئيس حافظ الأسد يده في يد الرئيس صدَّام حسين ويضع الرئيس معمر القذافي يده في يد الرئيس صدَّام حسين ويضع الرئيس حافظ الأسد يده في يد الرئيس جعفر نميري ويضع الرئيس جعفر نميري يده في يد الرئيس معمر القذافي ويضع الرئيس أمين الجميّل يده في يد السيد ياسر عرفات بعدما يكون وضعها في يد الرئيس معمر القذافي والرئيس حافظ الأسد... إن المؤمل من الملك فهد ليس فقط تحقيق هذه المصالحات الشكلية على رغم أنها ليست بالأمر السهل، وإنما وضع صيغة ثابتة للتعايش تتدرج من قول مأثور للنبي محمد عليه الصلاة والسلام "من أتاه أخوه متنصلاً (أي معتذراً) فليقبل ذلك محقاً كان أم مبطلاً"، وتصل إلى الجو الطبيعي أو المثالي.

وفي إستطاعة الملك فهد بن عبد العزيز وضع تلك الصيغة على أساس أن الجو العربي العام لا يسمح بالمشاكسات من جهة وأن جميع المتخاصمين يرغبون في أمر التعايش إنما بالشكل الذي لا يبدو في نظر البعض كما لو أنه إعتراف بالخطأ أو تراجع عن موقف.

وبنود تلك الصيغة كثيرة، بل لعل ذلك القول المأثور للرسول الكريم (لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث) يشكل بنداً متكاملاً. وقد يكثر التفسير لهذا القول ويتنوع، إلا أن التفسير الأكثر تبسيطاً يشير إلى أن النبي محمد عليه الصلاة والسلام يحلل الخلافات لكنه في الوقت نفسه يحرم إستمرارها. وبما أن المتخاصمين بين الحكام العرب هم من المسلمين فإن مخاطبتهم بما يقول به الرسول تصبح ممكنة وعملية إذا كانت أي مخاطبة أخرى غير مجدية.

وعندما يستند الملك فهد إلى هذه الزاوية فإنه قد يحقق الغرض المرجو خصوصاً أن القمة ستنعقد بينما لا تزال أجواء الحج والأضحى تنشر بعض المعاني العظيمة، فضلاً عن أن الوضع النفسي للملوك والرؤساء يدفعهم لكثرة المشاكل وحالات التأزم في إتجاه التمسك بأمور متصلة بالدين أو بنصائح أو حكم وأقوال مأثورة للرسول والصحابة.

وإلى ذلك إن التعايش وفق صيغة منطقية وثابتة لم تخضع للتجربة من جانب الملوك والرؤساء العرب. وهم منذ محاولة التعايش الأولى في أعقاب قمة 1964 التي دعا إليها الرئيس (الراحل) جمال عبد الناصر، وعقدت في القاهرة يجربون وفي إستمرار حالات الخلاف. أما حالة التعايش فإنها لم توضع قيد التجربة ليس لأن الخلافات كبيرة ومعقدة وإنما لأن حاكماً يمثل ثقلاً أساسياً لم يحدد معالمها ويطرحها. ومن هنا يأتي دور الملك فهد بن عبد العزيز.

وفي الأشهر الأُولى من تسلمه المسؤولية الكاملة في الحُكْم طرح الرئيس صدَّام حسين صيغة مثالية للتعايش تمثلت في ما أطلق عليه تسمية "الإعلان القومي" ثم جاءت الحرب مع إيران لتعطِّل إندفاع هذه الصيغة.

وقد أثبتت تلك الصيغة أن التعايش ممكن لمن يرغب فيه.

وعلى رغم أن الحاكم السعودي يدعو في إستمرار إلى التعايش إلاّ أنه لم يحدث إن تم طرح مشروع بهذا المعنى من جانب السعودية. وقد يكون مثل هذا الأمر مناسباً جداً خلال إنعقاد القمة العربية المقبلة.

وعلى هامش هذه القمة، بل وفي صلبها هنالك أمران آخران يشكلان في يدي الملك فهد بن عبد العزيز ورقتيْن هما في الواقع عبارة عن مطلبيْن أو هما حالتان معوقتان

لنجاح القمة إذا كانتا ستبقيان من دون علاج.

الأمر الأول يتعلق بمصـــر. وما يمكن قوله في هذا الشـأن هو أن إنعقاد القمة من دون مصـر معناه إسـتمرار لحالة الإنقسـام العربي حول مصـر وهو ما يفترض إيجاد حل له. والحل متوافر في يدي الملك فهد بن عبد العزيز. كيف؟

إنه من الصعب توجيه دعوة إلى الرئيس حسني مبارك للمشاركة في القمة ذلك أن هنالك قرارات بإسقاط عضوية مصـــر وعقوبات تم فرضـــها عليها نتيجة عقدها معاهدة سـلام مع إسـرائيل. وعلى رغم أن الذي عقد تلك المعاهدة هو الرئيس (الراحل) أنور السادات إلا أن العقوبات وإسقاط العضـوية لم تسـقط برحيل السـادات على رغم أن إغتياله كان في الدرجة الأولى رداً على توقيعه تلك المعاهدة.

وإزاء ذلك وبما أن الرئيس حســـني مبارك تواق إلى العودة بمصر إلى الصف العربي فضلاً عن أن هذه العودة تحدث تبدلاً بالغ الأهمية في الموقف عموماً فإن هنالك أمراً من الممكن تحقيقه إذا جاء بمبادرة من الملك فهد بن عبد العزيز، في حين أنه سيستمر صعب التحقيق إذا جاء من غيره. ويتمثل هذا الأمر في إقناع الملوك والرؤساء منذ الآن بضـــرورة توجيه نداء من القمة إلى الرئيس حســـني مبارك للعودة بمصـــر إلى مكانها ومكانتها بعدما تكون القمة عقدت جلســتها الإفتتاحية، وعلى أن ينقل هذا النداء وفد يمثل القمة يسافر إلى القاهرة لهذا الغرض مثلما حدث مع الرئيس السادات خلال إنعقاد قمة بغداد عام 1978.

وعلى رغم أن مثل هذه الخطوة تبدو معقدة بعض الشـيء إلاّ أنها ممكنة التحقيق إذا حدث منذ البداية تجاوز لبعض الشكليات، خصوصاً أنه قد يحدث أن يقول حاكم عربي أو أكثر أنه إذا كان لا بد من خطوة فالمفروض أن يوفد الرئيس حســـني مبارك مبعوثاً منه إلى القمة يطلب العودة لا أن يتوجه وفد من القمة إلى القاهرة. والذي في إستطاعته جعل القمة تتجاوز هذه الشكليات هو الملك فهد شـخصـياً منطلقاً في ذلك من بعض البدهيات وأهمها على الإطلاق هو أن الأمر الأسـاسـي هو إسـتعادة مصـر أو تسهيل عودة مصر وليس كيف تعود مصر.

ومسـألة إعادة مصـر أو تسـهيل أمر العودة عليها لا تشكل إحراجاً لأحد من الملوك والرؤساء خصوصاً بعدما حدثت في الأشهر القليلة الماضية خطوات ونشأت أوضاع جديدة. من هذه الخطوات أن العراق الذي قاد خلال قمة بغداد عام 1978 خطة مقاطعة مصـــر وعزلها وفرض العقوبات على نظامها وإســـقاط عضـــويتها من الجامعة العربيـة ونقل مقر الجـامعـة من القـاهرة إلى تونس، قطع شوطاً بعيداً – ونتيجة للتحالفات العربية والضغوط الناشئة عن الحرب مع إيران – في العلاقـة وتبـادُل الزيـارات أو التعامل مع الرئيس حسني مبارك. ومن الأوضـاع الجديدة هو أن لبنـان ونتيجـة للغزو الإســـرائيلي عقد إتفاقاً مع إسرائيل إلا أن ما حدث لمصر لم يحدث من جانب العرب له. وعلى هذا الأســـاس فإما أن تقرر القمة العربية المقبلة تطبيق عقوبات على لبنان والتعامل معه بالأسـلوب نفسـه الذي جرى فيه التعامل مع مصـر وإما تسـهيل أمر العودة على مصـــر إلى مكانها ومكانتها في الصـــف العربي. والإتجاه العام والذي تعززه متغيرات كثيرة حدثت فضلاً عن قنـاعـات ثـابتـة في قيـادة العمـل الفلســـطيني هو الأخذ بالمرونة وليس بالتشدد، أي التعامل مع مصـر بما يعيدها وعدم التشدد مع لبنان بما يبعده.

ومثل هذه الخطوة في إتجاه مصر يفترض عدم حدوثها خارج إطار سـيناريو متفق عليه سـلفاً مخافة أن يحدث ما من شـأنه أن يتسبب في حصـول مفاجآت غير سـارة على الإطلاق.

أما الأمر الثاني فإنه يتعلق بإيران. وما يمكن قوله في هذا الشـــأن هو أنه لا بد من صـــيغة ما لحُسْـــن الجوار العربي – الإيراني المفقود.

ومن شأن نداء توجهه القمة إلى إيران من أجْل علاقات حســـن جوار أن يحقق الغرض على أن يحمل هذا النداء تواقيع جميع الملوك والرؤســـاء بمَن فيهم الرئيســـان حافظ الأسـد ومعمر القذافي الحليفان الأسـاسـيان لإيران والرئيس الشـاذلي بن جديد المتعاطف معها والرئيس صـدَّام حسـين الذي يخوض حرباً ضـــدها. وإذا تولى وفد من القمة نقل هذا النداء وســـافر لهذا الغرض إلى إيران فإن النتيجة المرجوة قد تتحقق. وإذا واجهت إيران هذه البادرة بالصـــد يصـــبح بالتالي مواجهة إيران حالة دفاع عن النفس. وثمة نقطة إيجابية لمصـــلحة الأمريْن معاً وهي أن حليفيْ إيران (الرئيســـان الأســـد والقذافي) والمتعاطف معها (الرئيس بن جديد) تركوا بعدم زيـارتهم إلى إيران حتى الآن المجـال متاحاً أمام تحفظات لهم على التوجه العام للثورة الإيرانية ونظرتها في التعامل مع جيرانها العرب، أو على الأقل تركوا المجال متاحاً أمام طلب من نوع الطلب المشـار إليه والذي من الجائز الإعتقاد بأن الملك فهد بن عبد العزيز يتمنى حدوثه أو يتطلع إلى حدوثه. وســـواء كان يتمنى أو كـان يتطلع فـإن مثـل هـذا الأمر بـالنظر إلى خريطـة التحالفات العربية – الإيرانية وعلاقته الجيدة بالرئيس حافظ

الأســـد لا يمكن أن يقوم به أحد ســـواه. وإذا تحققت هذه الخطوة فإن آثارها ســـتنعكس على التغيير الجذري المؤمل حدوثه في الواقع العربي الراهن الذي يتسم بالتردي.

وللمناسبة أنه ليس معقولاً أن تكون هنالك علاقة تصل إلى درجة التحالف بين ســـوريا وإيران وفي الوقت نفســـه تستمر الهواجس السعودية من مشاكسات الإيرانيين عند حلول كل موسم حج.

وتكراراً إن القمـــة العربيـــة المقبلـــة التي من المقرر إنعقادها في الرياض يوم 20 من تشـــرين الثاني (المقبل) هي المناســـبة الجيدة لكي يحقق فيها الملك فهد بن عبد العزيز أموراً لم تتحقق حتى الآن، وفي إمكانه من دون غيره تحقيقها.

وفي هذا الإطار يبدو عدم إنعقاد قمم طارئة في الأشهر العشرة الماضية على رغم الأسباب الموجبة لعقد مثل هذه القمم أمراً جيداً من جهة وغير جيد من جهة أخرى. جيد لأن الإنعقاد خارج دائرة الإســـتقطاب كان سيعرض القمة للإنتكاسة لأنه كان – هذا إذا إنعقدت القمة الطارئة خارج الرياض – هنالك من ســـيغيب أو يتمثل بمستوى أقل من القمة. وكان هنالك من ســـيحضـــر لكنه ســـيجهض برفضـــه التجاوب مع قرارات كبرى الغرض من إنعقاد القمة. وغير جيد لأن الأمور تدهورت بشـــكل غير معقول في الأشـهر العشـرة الماضـية وكان من شـأن عقد قمة وقف التدهور عند حد.

ولكن قمة الرياض لا تنعقد في منأى عن المخاطر. وقياســاً بالأجواء الراهنة يبدو أن هنالك الكثير من العراقيل التي تشـــبه الألغام مزروعة في طريق الإنعقاد. ومثلما أن في إستطاعة الملك فهد ومن دون غيره تحقيق أمور كثيرة سبق الإشارة إليها فإن في إستطاعته تعطيل هذه الألغام إنما بمفهوم صاحب الدور التاريخي وليس فقط بدافع حاكم الدولة التي تستضيف القمة.

وهي في حال قمة معلقة عليها الآمال، وأي نتيجة لها دون النتيجة التي أســـفرت عنها قمة الخرطوم عام 1967 وقمة بغداد عام 1978 لن تكون مجدية. ومن هنا فإنها إما أن تكون قمة الإتفاق العربي كما لم يحدث من قبل وإما أنه قد لا تنعقد بعدها قمم دورية أو طارئة.

ووحده الملك فهد بن عبد العزيز الذي يستطيع أن يزيل الانطباع السائد عن مؤتمرات القمة العربية بأنها مؤتمرات لا جدوى منها. كذلك، إنه وحده الذي يســـتطيع أن يبقي الجلسات مفتوحة إلى حين تحقيق صيغة للتعايش العربي تنقل الأمة من حال التدهور التي هي عليه إلى حال أفضـــل يســـود فيها التعاون وتضـــيق فيها رقعة التحالفات وتختفي فيها الخناجر العربية التي تمزق في الجسد العربي الذي أضناه العجز وأدماه هذا التنكر للقيم وللأخوة.

ويبقى إســـتكمالاً لهذا الحديث الذي طال حول الملك فهد وماذا ينتظر لكي يقتحم الســـاحة ويقوم بدور تاريخي توضيح وهو أن الدور السعودي قضية عامة ودور الملك فهد أيضاً قضية عامة.

وبالنسبة إلى القضايا العامة يكثر الإجتهاد إلى الدرجة التي يحتاج فيها الكاتب إلى رحابة صدر المعنيين بالأمر، وبالذات الذين نعرف عنهم القدرة المتميزة على التحليل... خصوصاً في زمن تشهد فيه الأمة حالة مريعة من التآكل.

مجلة "التضامن". لندن - 10 أيلول (سبتمبر) 1983

* * *

مواصفات رئيس لبنان

خسر اللبنانيون أنفسهم نهائياً. وخسر العرب نهائياً بلداً كان قرة عين أو عيني الواحد منهم. وخســـرت الديمقراطية نهائياً بقعة من الأرض كانت من أكثر أراضـيها خصـوبة. وخســـرت فكرة التعايش بين الطوائف نهائياً نموذجاً على كثير من التوهج.

وتلك هي الخسـارات الكبرى. أما الخسـارات الصـغرى المتفرعة عنها فكثيرة. لكنها في مجملها من النوع الفادح.

بهذه الإنطباعات يخرج المرء وهو يتابع ما يحدث في لبنان منذ بضـــعة أســـابيع. كذلك، فإنه يخرج ببضـــع ملاحظات يمكن تسجيلها على النحو الآتي:

أولاً – لقد تباطأ العرب المقتدرون على إيجاد حل للبنان في تقديم الحل. وعندما سارعوا فجأة كان كل شيء قد تفجر وكانت كل الخيوط أصـــبحت في أيدي اللاعبين الكبار.

ثانياً – تباطأ الرئيس أمين الجميّل في توظيف أوراق جيدة تأمنت له منذ اللحظة الأُولى التي تم فيها انتخابه. وبسبب هذا التباطؤ تطايرت الأوراق وتبعثرت وتشتت وما عاد في الإمكان أن يفعل شيئاً.

لقد بدأ الرئيس أمين الجميّل في الأيام الأولى لإختياره رئيساً بدلاً من شقيقه الشيخ بشير الذي كان جرى إغتياله كأقوى شخصية لبنانية. المسلمون معه والمسيحيون بين مؤيد له أو غير معارض. والدول العربية أيدت إنتخابه.

وسوريا إستقبلت رسله. والمقاومة الفلسطينية لم تسجل مواقف حادة ضده. والولايات المتحدة ودول أوروبا تقف معه. والإتحاد السوفياتي لا يعترض عليه. وفي مثل هذه الأجواء كان يمكنه إتخاذ القرارات الكبرى التي بها يستمر وبفضلها يؤكد أنه رئيس كل لبنان. لكن شيئاً من هذا لم يحدث وحدث بدلاً منه تباطؤ في إتخاذ قرارات لا تحتمل أي تأجيل:

ثالثاً – بعد الستة أشهر الأُولى بدأ ينتشر في صفوف اللبنانيين شعور بأنهم يعيشون أسلوب حكم مماثل لأسلوب الحُكْم في عهد الرئيس السابق إلياس سركيس. بمعنى آخر بدأ هؤلاء يفترضون أنهم سيعيشون ست سنوات من تأجيل الحسم وسيقول الواحد منهم وبين نفسه بعد إنقضاء كل سنة من سنوات الولاية ما معناه أن عليَّ الإنتظار إلى حين إنقضاء السنة. وهكذا سنة بعد سنة إلى أن يحدث الإنفراج. ثم تثبت تجربة العهد الماضي أنه لا إنفراج.

رابعاً – قد يجوز القول إنه نشأت أجواء فراغ في الشرعية في الأسبوعين الماضيين، بمعنى أن الأحداث كانت تتلاحق بشكل مثير من دون أن يكون للرئاسة الأُولى الحضور المتناسب مع هذه الأحداث.

كذلك قد يجوز القول – إن كل الأطراف أو معظمها – التي كانت تشكل السياج الواقي للرئيس الجميّل تباعدت في شكل أو آخر عنه إلى درجة أن الرئيس شعر أن المسلمين ما عادوا معه كما كانوا من قبل، وأن المسيحيين بدأوا يعيدون خلط الأوراق، وأن الدروز الذين أيدوه وآزروه مشغولون بالحرب الدائرة في الشوف، وأن الولايات المتحدة والدول الأوروبية تدافع عن نفسها وعن دورها وليس عن الدور المفروض أن يلعبه. وإن الإتحاد السوفياتي يجد في الاضطراب الذي تزداد حدته فرصة مناسبة له من أجل أن يستعيد مواقفه أو بعضها، وأن إسرائيل تتصرف بالشكل الذي يوحي بأنها لا تعير الشرعية اللبنانية أي إهتمام، وأن الدول العربية وجدت أن وقفتها في البداية إلى جانبه تكفي وأن عليه أن يتصرف بما يعزز شأنه.

خامساً – في ظل هذه الأجواء بدأ الحديث حول أن الرئيس أمين الجميّل قد يستقيل فجأة، وامتد الحديث ليصل إلى القول بأن إختيار رئيس آخر يصبح مبرراً. ذلك أنه بسبب هذه التطورات التي حدثت والتي قد تتفاعل أكثر وأكثر حدثت حالات إبتعاد عن الرئيس أمين الجميّل. وإذا كان الحديث يجري بالكثير من الكتمان فليس معنى ذلك أنه ليس الحديث البالغ الأهمية.

سادساً – في الإطار نفسه يجوز التساؤل: ما هي مواصفات البديل الذي في إستطاعته مواجهة هذا الوضع الخطير أفضل من الرئيس الشيخ أمين الجميّل؟

والجواب عن ذلك هو أن المواصفات المطلوبة هي أن يحظى أولاً بكل ما حظي به الشيخ أمين الجميّل عند إنتخابه رئيساً للجمهورية، مضافة إلى ذلك صفة أساسية وهي سرعة المبادرة وإتخاذ القرار.

وإذا جاز التحديد فإن المواصفات المطلوبة، تكراراً، للرئيس اللبناني لكي يواجه ما يحدث في لبنان والمنطقة هي:

- أن يكون موضع ترحيب المسلمين.
- أن يكون موضع رضى الفاتيكان والقيادة الروحية للطائفة المارونية في لبنان.
- أن يكون موضع إحترام من جانب الدول العربية والقيادة الفلسطينية.
- أن يرى فيه رجال المال والمصارف والأعمال في لبنان الرئيس الذي في إستطاعته تنشيط الحركة المالية والتجارية.
- أن تعتبره إسرائيل خصماً وليس عدواً.
- أن تعتبره الولايات المتحدة والدول الأوروبية من النوع الذي يحمي مصالح الغرب في المنطقة.
- أن يرى فيه الإتحاد السوفياتي النموذج المثالي للسياسي الذي يأخذ في الإعتبار موازين القوى الدولية وبذلك لا تكون حقوق السوفيات معه مهضومة.
- أن لا يكون تحت رحمة ميليشيا معينة ولا يرغب في إنشاء ميليشيا خاصة به. وفي الوقت نفسه أن تكون عنده القدرة والثقة بالنفس على أن يصفي أي ميليشيا من دون أن يغضب منه طرف من الأطراف.
- أن يكون موضع ثقة الجيش.
- أن تكون له مصداقية بحيث يحترم الغير كلمته.
- أن يكون صاحب سمعة طيبة.
- أن تتوافر في شخصيته إستقلالية إتخاذ القرار.

في ضوء ذلك قد يجوز الإفتراض أن السياسي اللبناني العريق العميد ريمون إده هو أكثر الذين تنطبق عليهم هذه المواصفات. وإذا كانت القوى السياسية التقليدية لا ترحب به في الماضي تحسباً لإصراره على مبدئيته ومخافة أن ينجح إلى الدرجة التي يصبح فيها التجديد له مطلباً جماهيرياً، فإن هذه القوى بالنظر إلى ظروف الوضع اللبناني من جهة وإلى سن العميد ريمون إده الذي لم يعد فتياً لم تعد على موقفها السابق.

أما القوى الشابة وغير التقليدية في لبنان فإنها تواصل

النظر إلى ريمون إده على أنه في ذروة شبابه السياسي.

وتبقى الإشـــارة إلى إحتمال مجيء ريمون إده رئيســـاً للجمهورية وهو المنتظر منذ حوالى ربع قرن بفك عقدة أســـاســـية وهي أنه مثلما في اســـتطاعة حزب "الكتائب" الوطنية التي يتزعمه ريمون إده أن يحقق الحلم نفســـه إلاّ إذا كانت الحصص قد وُزعت بالتساوي على كل الأطراف وأن حزب "الكتائب" كان آخر الأطراف الذي لم يكن قد حصـــل بعد على حصـــته. وإن ما يخص الكتلة الوطنية حصل عليه إميل إده (الرئيس الراحل) ووالد العميد ريمون، وأن ما عليه الآباء ليس بالضرورة أن يرثه الأبناء.

وتكراراً إن هنالك وضـعاً بالغ التعقيد في لبنان، وهنالك تطورات تحاصـــر الشـــرعية وتمنعها من اتخاذ القرارات الكبرى التي يمكن بها مواجهة هذه التطورات.

... وهنـالـك إذا جـاز التعبير "الخميني اللبنـاني" أي ريمون إده الذي ينتظر في باريس... والذي طال إنتظاره.

لكن ذلك يتوقف على الرئيس أمين الجميّل وعلى قرار كبير قد يكون التأمل فيه منذ بعض الوقت. وهو قرار هدفه إنقاذ ما إستحال عليه أمر إنقاذه.

مجلة "التضامن". لندن - 17 أيلول (سبتمبر) 1983

* * *

من "الفتنمة إلى "اللبننة"

بعد الذي جرى في فيتنام ولها تحولت كارثة هذا البلد إلى تعبير تقني بحيث صـــار يقال "الفتنمة". وصـــار يقال عند حدوث مخاطر في بلد ما وتورط أميركا أو دولة كبرى في مشاكل هذا البلد "فتنمة الدولة الفلانية".

لقد أصبحت "الفتنمة" ذلك الشر المستطير الذي يمكن أن يصـاب به شـعب وتهلك بسببه كيانات وشـعوب. وبعد الذي حدث في لبنان وله بدأت تقال تعابير من نوع "فتنمة لبنان" أي أنه قد يحدث للبنان ما حدث لفيتنام من قبل.

وإزاء ما يجري منذ ثماني ســنوات يجوز الإفتراض بأن هنالك تعبيراً تقنياً على أهبة النضوج سيطرح "برسم التداول" على بعض شـــعوب المنطقة أولاً وقد يمتد ليشـــمل دولاً بعيدة. وهذا التعبير هو "لبننـة الـدولـة الفلانيـة" بمعنى أن يحدث في هذه الدولة ولها ما حدث في لبنان وله.

وعلى رغم أن اللبنـانيين يتحملون في الـدرجـة الأُولى مسؤولية ما حدث وفي بلدهم، إلا أن هذا الذي حدث ليس إبتكـاراً من جـانبهم لحـالـة الإقتتـال إلى حد إحراق النفس وإنما هنالك قوى قادتهم إلى الوضـــع الذي هم عليه. وهذه القوى جاهزة على ما يبدو لكي تســهل على الحالة اللبنانية أمر الهجرة من بلد عربي إلى بلد عربي آخر، ثم إلى خارج المنطقة العربية بعد ذلك.

والمحزن أن بعض الحكـام العرب يـدركون ذلـك لكنهم يقفزون فوق بعض الحقائق الموضـــوعية ويتجاهلون – بإستثناء البعض – مخاطر "اللبننة". كذلك من المحزن أن الرئيس (الراحل) أنور الســـادات كان في إســـتمرار يحذر المصـــريين من أنهم ســيواجهون "اللبننة" إذا هم لم ينتبهوا، من دون أن يتوقف أمام حقيقة أساسية وهي أنه ساهم إلى حد كبير بإتســاع رقعة الحرب في لبنان ومن خلال ســعيه إلى الســـلام وتورطه في إتفاقية أوقفت إندفاع مصـــر في إتجاه حالة الحرب وفي الوقت نفسـه لم تلغ إحتمال سـقوط إتفاق السلام الذي تم التوصل إليه.

وعلى رغم أن هنالك حكاماً لا يشـــيرون في خطبهم أو في الجلســـات العامـة إلى مخـاطر "اللبننـة" وإحتمـال أن تتكرر في بلد الواحد منهم إلا أن هؤلاء لا يخفون ضـــيقهم من هـذه الحرب التي لا تتوقف ولا يكتمون مخـاوفهم من إحتمال هجرة هذه الحرب إلى بلادهم.

في ضوء ذلك يجوز التساؤل: ما دامت تلك هي الحال وهي المشـــاعر فما الذي يجعلهم لا يرمون بثقلهم من أجل إيجاد حل للمشـــكلة اللبنانية بحيث لا تتحول إلى حالة تهاجر من بلد إلى آخر ناشـــرة الرعب والدمار حيث تحل مثلما هي تنشرها منذ بضع سنوات في لبنان؟

والجواب على ذلـك هو أن القوى الـدوليـة الخلفيـة والمعلنة التي أضـــرمت النار في لبنان تتولى تفشـــيل من يحـاول أن يفعل شـــيئاً وتبتز الذين يثيرون أمر الحـالـة اللبنانية في بعض مجالسهم. وكأنما هذه القوى تقول للدولة التي يقلقها الشـــأن اللبناني ما معناه أنه من الأفضـــل لكم عدم التعاطي في الحـالـة اللبنـانيـة أو أن الســـلامـة هي الإبتعاد عن الســـعي لإيجاد حل للمســـألة اللبنانية. بل قد يجوز الإفتراض أن هذه القوى تبتز بعض الـدول العربيـة للحصـــول منهـا على مواقف معينـة من خلال التلويح بإحتمال إنتقال الحالة اللبنانية إلى دولهم. وفي العادة أن الإبتزاز يكون من خلال التشـــغيل قنوات نشـــر معلومات قائمة على التهويل وتعميم أخبار تندرج تحت بند "ســـري للغاية".

ويبدو أنـه حتى لو قرر اللبنـانيون إنهاء الحرب الدائرة منذ بضع سنوات فإن القوى الدولية الخفية والمعلنة ستضع

العراقيل في طريق مثل هذه الخطوة. بل إن هذه القوى تفتعل أحياناً أجواء الانفراج الذي يدوم بضعة أيام أو أسابيع وكل ذلك من أجْل ضربها بعد ذلك من أجْل تفريغ الإنسان العربي من أي شعور بالأمل.

وتلك القوى إياها كانت على الأرجح وراء تقليص الأطراف المشاركة في قوة الردع العربية إلى الدرجة التي باتت فيها هذه القوى سورية فقط بعد إنسحابات متقطعة لبقية القوى. كما أن تلك القوى إياها تعمل على الأرجح أيضاً من أجل أن يحدث للردع الدولي ما حدث من قبل للردع العربي بحيث تنسحب وبالتدرج القوات الفرنسية والبريطانية والإيطالية بهدف أن تبقى القوات الأميركية وحدها في لبنان.

وإلى ذلك إن القوى الدولية الخفية والمعلنة هي على الأرجح التي تضرب أي مسعى متقدم يحققه المبعوث السعودي الأمير بندر بن سلطان.

ولكن على رغم كل شيء فإن في الإمكان مواجهة تلك القوى الدولية الخفية والمعلنة بقرار عربي موحّد وفي غياب مثل هكذا قرار فإن القوى تنشط وتحقق ما تريد.

وبهذا القرار يمكن تطويق الحرب ووضع أساس للحل. والأهم من هذا كله، يمكن ضرب حالة "اللبننة" قبل أن تنضج وتبدأ رحلة الهجرة من بلد عربي إلى بلد عربي آخر ومن دون إستثناء.

وليس في إستطاعة أي قوة دولية خفية أو معلنة أن تتحدى إرادة قرار موحَّد.

مجلة "التضامن". لندن - 24 أيلول (سبتمبر) 1983

* * *

إنطباعات عن جولة بوش المغربية

قبل أيام قام السيد جورج بوش نائب رئيس الولايات المتحدة بجولة على بعض دول المغرب بدأها بالمغرب ثم إنتقل إلى الجزائر وزار بعد ذلك تونس.

من خلال متابعة هذه الجولة يخرج المرء ببعض الإنطباعات والملاحظات التي يمكن تسجيلها على النحو الآتي:

أولاً – إذا كان مفهوماً لماذا لم يزر بوش الجماهيرية الليبية فإن عدم زيارته إلى موريتانيا يبدو أمراً غير مفهوم. فليس هناك ما يعكر سماء العلاقات الأميركية – الموريتانية.

ثانياً – إن الجولة المغربية كانت مناسبة جيدة لإذابة الجليد المتراكم على صفحات العلاقات الأميركية – الليبية. وكانت هناك أطراف على إستعداد لبذل جهد في هذا الإتجاه إلا أن الجانب الأميركي لم يبد حماسة لهذا الأمر.

ثالثاً – المعروف ان المسألة الأمنية في دول المغرب عموماً على جانب كبير من الدقة. ولكن على رغم ذلك فإن الجانب الأميركي تصرف بما يوحي أن هذه المسألة ليست دقيقة وأنه ليس في استطاعة السلطات المختصة في كل من المغرب والجزائر وتونس تأمين الحماية للمسؤول الأميركي الرفيع الشأن.

ولقد تمثلت شكوك الجانب الأميركي في العدد الوفير من رجال الأمن الأميركيين الذين رافقوا بوش وفي الحرص على أن يصطحب نائب الرئيس الأميركي سيارته التي لا يخترقها الرصاص.

وفي حين أن السلطات المغربية والتونسية راعت هذه الطقوس وتركت رجال الأمن الأميركيين يحرسون بوش في تحركاته وفي سيارته المصفحة إلا أن السلطات الجزائرية لفتت نظر منظمي رحلة المسؤول الأميركي وبشكل لبق إلى الأمر ومن هنا جاء تحرك بوش في الجزائر مختلفاً من الناحية الأمنية عن تحركه في كل من المغرب وتونس.

ومع الأخذ في الإعتبار مشروعية الهاجس الأمني بالنسبة إلى المسؤولين الأميركيين خصوصاً بعد محاولة الإغتيال التي تعرض لها الرئيس رونالد ريغان، إلا أن الجولة المغربية أثبتت أن الهواجس في غير محلها عندما يزور مسؤولون أميركيون المنطقة العربية. فالذي حمى بوش ليس سيارته المصفحة وليسوا رجال الأمن شديدي البأس دقيقي التدريب الذين اصطحبهم معه وإنما هي الترقب والإنتظار العربية للخطوة التي يمكن أن تتقدم عليها الولايات المتحدة إزاء أزمة الشرق الأوسط والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وعلى رغم المماطلة فإن المواطن العربي ما زال على شيء من الإمل بأن الإدارة الأميركية ستعيد النظر في أسلوب تعاملها مع أزمة الشرق الأوسط بما يلبي طموحات هذا المواطن.

رابعاً – في الإطار نفسه يلفت الإنتباه أنه على رغم كل ما تقوم به الولايات المتحدة وعلى رغم أن القوات البحرية والبرية الأميركية المتواجدة في أرض لبنان وفي مياهه قصفت وبشكل مباشر أهدافاً لبنانية وعربية إلا أن الرأي العام العربي في دول المغرب آثر الصمت فلم نسمع

عن تظاهرات في المغرب والجزائر وتونس إحتجاجاً على جولة بوش وبالتحديد إحتجاجاً على أن الجولة تتم في ظروف غير مناسبة كذلك لم نسمع أن تظاهرة جرت في المدن الليبية لمناسبة جولة بوش المغربية.

وإيثار الصمت ناشئ عن أن المواطن العربي إفترض عن حُسْن نية أن نائب الرئيس الأميركي لا بد سيقوم في هذه الجولة وأنه من أجْل ذلك ليس من المناسب تعكير الأجواء، ولكن الإفتراض لم يكن في محله، ولذا إن كل ما قدمه المسؤول الأميركي الكبير كان عبارة عن بعض الإطراءات لحكام الدول التي زارها مع تركيز على التعقل التي تتسم به السياسات المغربية.

ومن الجائز الإفتراض أنه لو عرف المواطن في دول المغرب الثلاث التي شملتها جولة بوش سلفاً بأن ما سيقوله المسؤول الأميركي الكبير لن يتجاوز الإطراءات لكان عبَّر في شكل أو آخر عن إستيائه وضيقه وأسفه.

خامساً – إنها المرة الأولى التي يزور فيها مسؤول أميركي بهذا المستوى تونس وقد باتت مركزاً للجامعة العربية ولمنظمة التحرير الفلسطينية ومثل هذا الأمر كان فرصة جيدة لحوار أميركي – عربي مثمر مع الأخذ في الإعتبار أن الحوار الذي تم بين نائب الرئيس الأميركي والأمين العام للجامعة العربية السيد الشاذلي القليبي في مقر إقامة الأول كان عبارة عن "ملاكمة كلامية" فاز فيها بالطبع "الملاكم" الأميركي لأنه سمع أكثر مما تكلم وأخذ أكثر مما يعطي وحصل على مزيد من المرونة من دون أن يتنازل عن شيء من التصلب.

سادساً – إن زيارة بوش إلى تونس كانت فرصة جيدة للقاء الذي تأجل لأسباب موضوعية عندما كان مقر القيادة الفلسطينية في منطقة المشرق وعندما كانت المقاومة الفلسطينية في أوج قوتها، لكن الأسباب لم تعد موضوعية بعدما بات مقر هذه القيادة في منطقة المغرب وبالذات في تونس التي ينادي رئيسها بالحلول الواقعية.

لقاء بين بوش والسيد ياسر عرفات وبرعاية الرئيس الحبيب بورقيبة.

لقاء يشكر فيه عرفات نائب الرئيس الأميركي على عملية ترحيل المقاومة الفلسطينية من لبنان بإشراف الولايات المتحدة. ومن خلال الشكر يبدأ وضع الأزمة على طريق الحل. وسواء طال الوقت الذي سيتم فيه هذا اللقاء أم قَصُر فإنه لا حل غيره.

وتكراراً لقد كان مقدراً لجولة بوش المغربية أن تشكل نقطة تحول في تاريخ العلاقات العربية – الأميركية لكنها إنتهجت جولة شبه سياحية وضمن إجراءات وطقوس أمنية تعكس ذعر الولايات المتحدة من العرب مع أن العكس هو الصحيح.

مجلة "التضامن". لندن - 1 تشرين الأول (أكتوبر) 1983

* * *

الورطة... والمكوك السعودي

في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تتوغل خطوة خطوة أو طلقة طلقة في الأزمة اللبنانية ويصل التوغل إلى حد التورط.. في هذا الوقت كان هنالك ديبلوماسي على شيء من التميز إسمه الأمير بندر بن سلطان يجرب حظه في التعاطي مع هذه الأزمة.

الذي يمكن قوله في شأن هذا الأمر بزواياه الثلاث عبارة عن بضع ملاحظات. والزوايا الثلاث هي:

ما الذي جعل الملك فهد بن عبد العزيز يلقي فجأة بثقله؟

ولماذا إختيار الأمير بندر وبالذات ليقوم بهذه المهمة الصعبة أو المستحيلة وما هي الصفات التي يتمتع بها الأمير بندر ولا يتمتع بها غيره؟

وماذا بعد الآن في إستطاعة المملكة العربية السعودية أن تفعله؟

حول الزاوية الأُولى يمكن ملاحظة الآتي:

أولاً – من المؤكد أنه كان ملفتاً للإنتباه وموضع تساؤل وحيرة شديدين موقف المملكة العربية السعودية مما يحدث في لبنان فالأمور تتدهور بشكل لا مثيل له. وما دامت علاقة المملكة جيدة بجميع أطراف الصراع على لبنان أو في داخله فلما لا تقدم على خطوة أكثر فاعلية.

ثانياً – إن عدم التعاطي مع الأزمة اللبنانية معناه أن تنتشر رقعة الخطر إلى الدرجة الذي لا يعود منطقياً الإفتراض فيها بأن هذا الخطر سيقتصر على لبنان واللبنانيين ولا يمتد ليشمل أو ليجرف آخرين.

وإلى ذلك هنالك مؤتمر للقمة العربي الدوري المتفق على عقده في الرياض. وفي ضوء الخطط الموضوعة لمواجهة الموقف العربي العام سيبدو من الصعب إنعقاد هذه القمة أو على الأقل بحث الوضع المتفجر الناشئ عن الصراع في داخل لبنان وعليه وبمعنى آخر إن جدول الأعمال النظري الموضوع لقمة الرياض يتضمن بنداً لحالة

لبنان أقل تعقيداً من البند الذي سيتم إدراجه بعدما وصلت الحال إلى حد أن المدفعية الأميركية دخلت طرفاً في الحرب اللبنانية وإلى حد بات إحتمال تدخل السوفيات بالطريقة التي تدخل فيها الأميركان وارداً.

ثالثاً – على رغم الحقائق الموضوعة للصراع في لبنان ومنها أن لقدرة السعودية على التعاطي في الشأن اللبناني حدوداً من الصعب إجتيازها وأن للعبة الحل السياسي قواعد من غير المأمون تجاوزها، فإن الأكثرية العربية كانت حتى اللحظة التي سبقت قرار الملك فهد بأن يرمي بثقله أو ببعض ثقله في أتون الصراع في لبنان وعليه تتأمل بكثير من الدهشة كيف أن المملكة العربية السعودية لا تقوم بخطوات أكثر تقدماً مع أنها الوحيدة الأكثر قدرة ولظروف موضوعية على أن تفعل شيئاً من أجل محاصرة هذا الشر الذي يعصف بلبنان.

رابعاً – قد يجوز الإفتراض أن رقعة الذين يقولون داخل المملكة بل وداخل الحُكْم بأن إتقاء شر ما يحدث في لبنان هو بالإبتعاد عن التعاطي في شأن التطورات التي يشهدها ذلك البلد الشقيق... إن هذه الرقعة قد ضاقت بعد إنفجار الصراع بشكل أكثر ضراوة من أي وقت مضى. وقد يجوز الإفتراض أن الملك فهد بن عبد العزيز أو التيار الذي يمثله حسم الأمر على أساس نظرة ترى أن إستقرار المنطقة – والمملكة جزء من هذه المنطقة – مهدد بالفعل وأنه ليس من المصلحة ترك الأمور تتفاعل في لبنان والإنصراف إلى قضايا الداخل، وإنما المساعدة وبحماسة لا حدود لها على إيجاد حل. وهذه الرؤية نشأت بعدما تورطت الولايات المتحدة إلى درجة يصعب معها التراجع وبعدما وصلت الحال بالإتحاد السوفياتي إلى درجة يصعب فيها عدم التدخل في شكل مباشر وأكثر فاعلية.

لقد كان التورط معناه أن في الأفق ملامح حرب عالمية. وفي مثل هذه الحال لا يستطيع أحد أن يقول ما معناه إن لا علاقة له وإن السلامة هي في الإبتعاد، ذلك أنه سيجد نفسه في النهاية داخل أتون الحرب. ومن هنا فإذا كان قادراً على أن يفعل شيئاً لمحاصرة هذا الخطر فعليه أن يفعل ومن دون تردُّد.

وحول الزاوية الثانية يمكن ملاحظة الآتي:

أولاً – لقد كان محزناً أن هناك وسطاء أجانب بينما ليس هناك وسيط عربي يحاول أن يفعل شيئاً من أجل ما يحدث في لبنان وله.

ولا بد أن المواطن العربي خارج المملكة العربية السعودية وداخلها كان يتساءل: ما دام الخلاف بين أطراف عربية فإن الوسيط العربي هو المؤهل أو الذي يجب أن يكون مؤهلاً لتقريب وجهات النظر.

ثانياً – قد يجوز الافتراض أن الملك فهد بإختياره الأمير بندر لكي يقوم بمهمة الوسيط أخذ في الإعتبار أموراً كثيرة من بينها على سبيل المثال لا الحصر أن الأمير بندر ضابط وشجاع وطيار ماهر وعلى إلمام كبير بالعقلية الأميركية وبقواعد التعامل مع الأميركان.

صفته كطيار تجعله سلفاً وبلغة أهل الطيران الحربي على إستعداد لمعاودة إصابة الهدف في طلعة ثانية إذا لم يتحقق ذلك في الطلعة الأُولى وتجعله حذراً في تجنب المدافع المضادة وتجعله يقفز بالمظلة إذا تعرض للخطر. وإلى ذلك إنها تساعده في التخاطب بالشكل الجيد مع الرئيس حافظ الأسد الذي هو في الأصل طيار والذين يحلقون في الجو ويقودون الطائرات المقاتلة يتسمون بصفات لا يمكن ملاحظة توافرها بين الآخرين. وحتى بعد أن يبتعد الطيار عن الممارسة الدائمة لعالم الطيران فإن هنالك آثاراً لتلك التقاليد تبقى عالقة في شخصيته.

وصفة الأمير بندر في ما يتعلق بالشجاعة تساعده على المخاطرة وعدم اليأس، وعلى أن يتحمل ما لا يتحمله الوسيط العادي.

أما إلمامه بالعقلية الأميركية وبقواعد التعامل مع الأميركان فإنه أساسي ما دامت الولايات المتحدة باتت طرفاً مباشراً في الأزمة اللبنانية بدليل أنها تتعامل مع الشرعية اللبنانية تعاملها مع أي خطر تتعرض له ولاية أميركية.

ثالثاً – المعروف عن الوسطاء السعوديين أنهم دائماً من الكبار في السن. بل قد يجوز الافتراض أنه لم يكن هنالك وسطاء في الماضي وإنما مبعوثون وإن الأمير بندر بن سلطان هو في الواقع أول وسيط سعودي بعد آخر مبعوث سعودي الذي هو الشيخ عبد العزيز الخويطر.

وفي العادة ان مهمة الوسيط مزدوجة في المشقة بمعنى أنها شاقة مع أطراف الأزمة خصوصاً إذا كانت الأزمة من نوع الأزمة اللبنانية، وشاقة في مسألة الإتصال بالحُكْم الذي يوكل إليه أمر التوسط.

وبالنسبة إلى الأمير بندر فإن المشقة كانت محدودة نسبياً لأن رصيد بلاده لدى أطراف الأزمة كبير، ولأن هنالك خصوصية من جانب الملك فهد بن عبد العزيز في التعامل معه، ودوافع هذه الخصوصية كثيرة منها أن الملك فهد لكي يكلفه بمهمة الوسيط في الأزمة اللبنانية لكي تتوقف الدهشة عند المواطن العربي من عدم قيام الملك

فهد بخطوة متقدمة، وإنما عن قناعة بأن الأزمة اللبنانية باتت تهدد الإستقرار العربي وتعطل أي خطوة تستهدف العمل القومي الفاعل. ومنها أن البريد المعنوي للمملكة وبالذات في الظروف الراهنة لا يتحمل أي وساطة تفشل. ومن هنا فإن الملك فهد أوكل إلى الأمير بندر مهمة التوسط وفي الوقت نفسه سهل له الطريق ولم يقفل في وجهه الأبواب ولم يقل له بالأسلوب التقليدي إذهب ولا تعد إلا مظفراً، وإنما أعطاه إذا جاز القول كلمة السر التي ترشده إلى المناطق الآمنة وتقيه مخاطر الوقوع فجأة في شرك الرمال المتحركة. كذلك أن الملك فهد أعطاه رموز خبرة التعامل مع نقاط متفجرة لإطفائها وهي أشد خطورة من التعامل مع نقاط قابلة للتفجر للحيلولة دون تفجيرها.

وعدم إقفال الأبواب تمثل في أن الأمير بندر كان متيسراً له عند الضرورة أن يتصل بالملك فهد مباشرة وأن يطلعه على التطورات من دون تحفظ وهذا ما لا يتيسر لمبعوثين آخرين، بل وحتى ليس متيسراً للمبعوث الأميركي الأول فيليب حبيب والمبعوث الذي خلفه ماكفرلين. إن وضع هذين المبعوثين لا يسمح لهما أن يتصلا مباشرة بالرئيس ريغان كما هو حال الأمير بندر.

ثالثاً– إن خصوصية وضع الأمير بندر على صعيد الحُكْم السعودي هي التي تجعل كل القنوات بالنسبة إليه سالكة وهذا يبعد مهمته عن مخاطر التعثر أو البيروقراطية. فهو نجل الأمير سلطان وزير الدفاع والطيران وهو أيضاً زوج شقيقة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية. وهو قبل كل ذلك، وهذا هو الأهم، موضع ثقة عمه الملك فهد. وبكلام أكثر وضوحاً أن الأمير بندر في وسط القرار السعودي بمعنى أنه يعرف ما الذي يريده تماماً أهل القرار بصفة كونه منهم وليس من خلال التحديد أو التكليف أو الأمر أو الإجتهاد. وبالنسبة إلى وسيط هنالك فرق كبير بين وسيط يعرف الإطار العريض للقرار ووسيط ملك بنسبة محدودة بهذا القرار.

رابعاً – إن الأمير بندر ضابط. والضابط يتعاطف مع الظروف التي يعيشها زملاؤه الضباط والجنود العرب وتلك تربية وتقاليد عسكرية. والأرجح أن هذا الأمر أفاد كثيراً وكانت له نتائجه الطيّبة عندما بلغ الضغط السوري – الجنبلاطي على الجيش اللبناني الحد الذي باتت فيه مهمة الأمير بندر مهددة بالإنهيار. ولو كان الوسيط غير عسكري في الأصل لكانت المهمة مهددة بالإنهيار. ولو كان الوسيط غير عسكري في الأصل لكانت المهمة معرضة للتعثر. بل قد يجوز الإفتراض هنا أنه حتى لو كان الوسيط أميراً سعودياً لكنه ليس عسكرياً لما كانت النتيجة للأسباب التي أوردناها مماثلة للنتيجة التي حققها في ظروف بالغة الدقة واجهتها مهمته.

وإلى ذلك إن الأمير بندر يعرف جيداً تاريخ بلاده وقد يجوز الإفتراض أن التفاصيل الجزئية في ذلك التاريخ لم تفارق تحركه. وقد يكون سمع من الملك فهد وهو يكلفه بالمهمة الشاقة التي أُوكل إليه أمر القيام بها، قوله: لا تنسى أن جدك هو الذي وحد هذه المملكة فحاول أن تتصرف بما يصون وحدة لبنان خصوصاً أن شبح التقسيم مماثل أمام الجميع.

وسواء تحرك الأمير بندر بهذه النظرة أو بهذه الوصية من عمه الملك فإن المتابعة لخطواته تشير إلى أن هذا الوسيط المتميز تصرف بأمانة وبأعلى درجات المسؤولية القومية، ذلك أنه كان الجد وحدَّ الجزيرة بإسم الدين فإن الحفيد لا يستطيع بالسلاح نفسه إبعاد التقسيم وإنما بالحس القومي وبسلاح العروبة الأصلية على رغم أنه مغلوب على أمرها في هذا الزمن.

وحول الرؤية الثالثة يمكن ملاحظة الآتي:

أولاً – إن الملك فهد أراد للوساطة أن تكون سعودية مئة بالمئة ومن أجْل ذلك حصرها بالأمير بندر بن سلطان فلم يشرك طرفاً عربياً فيها كما أنه لم يشرك حتى الأمين العام للجامعة العربية السيد الشاذلي القليبي ربما لأنه لا يريد أن يتحمل أحد غير السعودية التعثر هذا مع الأخذ في الإعتبار أن النجاح سيحسب للسعودية وحدها.

وإشراك الأمين العام للجامعة العربية في هذا السعي كان سيعطي الوساطة بُعداً عربياً هذا مع الأخذ في الإعتبار أن مشاركة الأمين العام كانت ستلقى مباركة كل الدول العربية وكانت لن تقابل بتحفظات أحد فضلاً عن أنها ستعزز شأن الجامعة العربية وتعوضها بعض الشيء الغياب القسري أو الإختياري عن الأزمة اللبنانية.

ثانياً – على رغم أن الصراعات الدفينة بين الدول العربية تجيز الإفتراض بأنه كان هنالك من تمنى إخفاق الوسيط السعودي في سعيه وتمنى أن يضيق صدره ويفقد صبره فلا يكمل السعي فإن الأكثرية العربية تمنت للأمير بندر التوفيق في مهمته وذلك على أساس أن لهيب نار الحريق اللبناني بدأ يهدد بلفح كل الوجوه ومن دون إستثناء.

ثالثاً – على رغم كل ما حدث فإنه من الجائز القول إنه لولا "المكوك السعودي" الأمير بندر بن سلطان ورحابة صدر الملك فهد لكانت التطورات التي حدثت وتابعها

الجميع بالكثير من القلق والتفجع أكثر خطورة. ومن الجائز الإفتراض أيضـــاً أن التورط الأميركي كان ســـيبدو أكثر تعقيداً. لكن جولات "المكوك الســـعودي" (اســـتعمل تعبير الرحلات المكوكية يوم بدأ كيســـينجر رحلاته الشـــهيرة بين مصـر وإسرائيل وبعض الدول العربية) بين قبرص وسوريا والسـعودية عطلت الكثير من الألغام التي إسـتعصـى أمر تعطيلها.

وبعد الآن فإن مهمة السعودية ستكون أكثر مشقة على أســـاس قاعدة تقوم على أنه في حال الإخفاق لا بد من معاودة السعي وفي حال النجاح لا بد السهر على التطبيق وفي حال إنجاز التطبيق لا بد من المتابعة لإبقاء الإتفاقات في منأى عن المخاطر. وإلى ذلك هنالك مسألة نفسية تقوم على اللبنانيين والعرب باتوا لكثرة حالات إنهيار الإتفاقات لا يصدقون أن هنالك إتفاقاً يمكن أن يثبت. ومهمة الوسيط الســـعودي هنا دقيقة حيث أنه مطالب بأن يحول دون الإنهيار، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن حالات خرق كثيرة ســـيتعرض لها الإتفاق قبل أن يثبت بشـــكل يرضـــي كل الأطراف.

وإلى ذلك إن المسعى السعودي الذي نجح في تقليص مساحة الأمور المختلف عنها بين لبنان وسوريا ووضع نقاط الخلاف في خانة التكتيك وليس الإســـتراتيجية، من شأنه أن يجد الوقت حلولاً للتورط الأميركي مع أن مثل هذه الحلول تبدو مستحيلة بعد الدم الغزير الذي سال من جراء القصـــف الأميركي من البحر ومن البر لمواقع عربيـة ولبنانية في مناطق كثيرة من لبنان رداً على قصـــف هذه المواقع لأماكن التواجد الأميركي في بيروت. أما الإتحاد السوفياتي فإنه بتسهيل أمر تحقيق الإتفاق يكون أسدى خدمة إلى المملكة العربية الســـعودية يأمل في أن تتذكرها لـه في الوقت المناســـب. بل قد يجوز الإفتراض أن الســـوفيات تعمدوا تقديم هذه الخدمة وهم القادرون على التفجير في أي لحظة.

رابعاً – أكدت الوساطة السعودية أمراً أساسياً وهو أن الوســـيط العربي أقل مماطلة من الوســـيط الأجنبية ربما نتيجة تأثر هذا الوســـيط بما يحدث أو نتيجة حرصـــه ألا يسقط المزيد من القتلى والجرحى العرب.

ويمكن تلمس هذا الأمر بوضـــوح من خلال مقارنة الوساطة السعودية مع الوساطة الأميركية الأُولى (فيليب حبيب) ثم الوساطة الثانية (ماكفرلين).

ويبقى أمران:

الأول هو أن الأمير بندر هو الســـفير المعيّن لدى الولايات المتحدة وحتى الآن لم يسافر إلى واشنطن ليمارس منصـــبه بعد أن قدم أوراق إعتماده خلفاً للشـــيخ فيصـــل الحجيلان الذي أمضـــى خمس ســـنوات في العاصـــمة الأميركية.

وعلى رغم دقة العلاقات الأميركية السعودية وأهمية أن يكون الأمير بندر بن سلطان هو السفير، فإن الوساطة الســـعودية في الأزمة اللبنانية التي قام بها الأمير بندر أكدت أمراً أساسياً وهو ضرورة أن يكون هنالك مسؤول سعودي من أهل القرار أو قريب منهم يتعاطى في إستمرار مع هذه الأزمة ومع غيرها من الأزمات العربية العالقة أو المرشـحة للحدوث في أي لحظة. والفرق كبير بين القريب وبين المقرب،. مســـؤول يجمع بين المبعوث والممثل الشـخصـي والوسـيط ويكون حاضـراً دائماً ومتأهباً دائماً وعلى إســـتعداد للإنتقال إلى حيث يطلب منه. ويبدو أن المناطق والقضـــايا القابلة للإنفجار والتي تتطلب حضـــور المسعى السعودي في شكل أو آخر كثيرة قياساً بطموح الدور السعودي وفاعليته. مسؤول له دائرته وللدائرة دوائر ومساعدون وغرفة عمليات.

فهل معنى ذلك أن يكون الأمير بندر ســـفيراً للمملكة العربية السعودية لدى الولايات المتحدة ومقره الرياض لكي يمارس دور مستشار الملك فهد لشؤون الأمن العربي أم أن الملك فهد سيتأمل كثيراً في ما قاساه الأمير بندر الشهرين الماضيين ويوصيه بمزيد من اليقظة في مهمته الجديدة في واشـنطن خصـوصـاً أنها المرة الأولى التي يتسـاوى فيها التمثيل الديبلوماسـي من حيث الأهمية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة؟

وتجدر الإشـارة هنا إلى أنه مثلما أن الضـرورة فضـلاً عن الرغبة في تفادي بعض الحساسيات هما اللتان أوجبتا تعيين الأمير بندر ســـفيراً فوق العادة في واشـــنطن فإن الضرورة والنجاح الذي حققته الوساطة السعودية في الأزمة اللبنانية توجبان الإبقاء على الوسيط الذي هو الأمير بندر على أســاس أنه ليس وسـيطاً عابراً ولأزمة واحدة من جهة ولأنه من الســـهل إيجاد ســـفير ناجح لكن من الصـــعوبة بمكان إيجاد وسيط ناجح أو مفاوض متمكن.

وقد يجوز الإفتراض إن المواطن العربي تساءل لمجرد سماع نبأ النجاح الأولى للوساطة السعودية في موضوع الأزمة اللبنانية: ما هي المهمة الثانية التي ســـيقوم بها الأمير بنـدر وهـل يجرب حظـه مع الخلاف العراقي – السوري؟ أو على الأقل مع الخلاف الفلسطيني – السوري؟

وهذا الأمر حتى إشعار آخر مجرد سؤال.

أما الأمر الثاني فهو أن تجربة الأمير بندر والمتمثلة بمهمته المتعلقة بالأزمة اللبنانية تعكس شعوراً بأن في الجيل الثالث من الأسرة السعودية المالكة كفاءات باتت ناضجة إلى الحد الذي يمكن فيه إسناد مسؤوليات دقيقة إليها.

ومن حسنات هذا الجيل أن صفة التخصص تتقدم على صفة الأمير عند بعضهم وهذا إمتياز لهم. ذلك أن الجميع يولدون أمراء أما الذين ينتهون أصحاب كفاءات وقدرات فإنهم يقضون سنوات من أجل الحصول على الكفاءات والقدرات وعلى ألقاب مثل ضابط أو مهندس.

ومعظم هؤلاء ولأسباب موضوعية يتملكهم الشعور بالتحدي ومن أجل ذلك يتجهون إلى الدراسات العسكرية وينجحون فيها. وهم في معظمهم نشيطون وراغبون في التطوير وفي إزالة الانطباع السائد من الأمراء وهو أن كل أمير يولد وفي فمه ملعقتان من الذهب بدل الملعقة الواحدة.

ومن الوجوه المتألقة من الجيل الثالث في الأسرة السعودية المالكة هناك كثيرون جداً يعملون في الجيش (الأمير بندر بن سلطان والأمير خالد بن سلطان نموذجان). وهؤلاء يختارون سلاح الطيران في الدرجة الأولى. ومن أمراء الجيل الثالث الذين اختاروا الجيش هنالك الأمير خالد بن عبد الله وكيل الحرس الوطني في المنطقة العربية والأمير متعب بن عبد الله وهو آمر في كلية الملك خالد العسكرية.

أما في القطاع المدني فهناك كثيرون من بينهم الأمير سلطان والأمير فيصل بن سلطان والأمير فيصل بن فهد والأمير فهد بن سلطان والأمير عبد الله بن فيصل.

وتكراراً إن مهمة "المكوك السعودي" الأمير بندر بن سلطان كانت بالنتائج التي حققتها على جانب كبير من الأهمية. ولو أنها حدثت قبل ذلك لكان الوضع أفضل. ومن محاسن الصدف أن النجاح الذي حققه الأمير بندر حدث في وقت لا زال وهج اليوم الوطني السعودي ماثلاً في أذهان السعوديين الذين يعتزون بعد 52 عاماً بتجربة التوحد التي قادها في ظروف لا تقل حساسية وخطورة عن الظروف التي يعيشها العالم العربي الآن، الملك عبد العزيز.

وهي إمتحان صعب برعاية رأس الجيل الثاني الملك فهد بن عبد العزيز لأحد رموز الجيل الثالث.

... ومن الجائز القول إن النتيجة في أي حال مشجعة.

مجلة "التضامن". لندن - 1 تشرين الأول (أكتوبر) 1983

* * *

مرض المشرق العربي يصيب المغرب العربي

بدأ يصيب دول المغرب العربي المرض الذي عانت منه دول المشرق العربي الكثير في الماضي. مع بالغ الأسف نقول ذلك ومع الكثير من الأمل نتطلع إلى محاصرة هذا المرض قبل أن ينتشر في الجسم المغربي.

والمرض الذي نحن في صدد الحديث حوله هو تضاؤل الحماسة للخطوات الوحدوية.

وقبل بضعة أشهر بلغت الحماسة من أجْل تحقيق عمل وحدوي بين دول المغرب أوجها. وقد أحدثت هذه الحماسة إنفراجاً في النفوس وبدأت تنقشع بعض الغيوم من السماء الملبدة وفي كل مرة كان أحد حكام دول المغرب يزور شقيقه حاكم الدولة الأخرى كان الفرح يغمر نفوس المواطنين في البلدين.

وخلال أقل من عام حدثت نقلة نوعية في طبيعة العلاقات وتبادل جميع الحكام الزيارات أو أنهم عقدوا اللقاءات التي أحدثت حالة إنفراج في صفوف المواطنين.

وفي حين أن الجليد ذاب تماماً بين الجماهيرية الليبية وتونس فإن هذا الجليد إستمر بعض الوقت لا يذوب بسرعة بين الجزائر والمغرب على رغم اللقاء التاريخي الذي تم بين الملك الحسن الثاني والرئيس الشاذلي بن جديد. أما العلاقات بين الجزائر وتونس فإنها دخلت مدار التعاون الفعال وبالذات في الميدان الذي يخدم مصالح الشعبيْن. وإستمرت موريتانيا أقل دول المغرب إستفادة من أجواء التوحد. وهي على رغم ذلك فإنها ليست في حال تأزم مع أحد وتنتظر بفارغ الصبر إنتقال الخطوات الوحدوية بين دول المغرب من مرحلة التمني إلى مرحلة التنفيذ.

وليس واضحاً حتى الآن تماماً الذي حدث كيف يفتر الهمم المغربية في شأن خطوات التوحد وكي يبدو المسؤولون في دول المغرب كمن يقول الواحد منهم بينه وبين نفسه: ما الذي يجعلنا هكذا فجأة نقرر أن الرد على حالة التردي التي تسود الأمة هو في العمل الوحدوي، وما الذي جعلنا نستيقظ فجأة من سبات العزلة والتشتت والإقليمية ونرى ضرورة الإنتقال إلى أجواء جديدة من التعاون القائم على التوحد وفق بدهيات من بينها المصير مشترَك والدين واحد؟

وإذا جاز القول فإن المسؤولين في دول المغرب – أو

في بعض هذه الدول – تصـرفوا فجأة كما لو أنهم نادمون على ما حققوه من خطوات على طريق التوحد.

وقد يجوز الإفتراض أن القوى التي لا تريد للأمة أن تنتقل من التشـتت إلى التوحد هي التي أوغرت صـدور بعض المسـؤولين كي لا يمضـوا قدماً في طريق التوحد. كذلك قد يجوز الإفتراض أن القوى إياها لمست صدقاً في التحرك المغربي الوحدوي فقررت إثارة العواصـف في الأجواء بالطريقة التي كانت تثيرها ولا تزال مستعدة لإثارتها بين دول المشـرق لمجرد تلمس بارقة أمل في إتجاه الوحدة أو التوحد.

ومن حق المسـؤولين في دول المغرب العربي إعادة النظر في الخطوات الوحدوية التي أقدموا عليها أو أنهم لمسوا ضيقاً في أوساط شعوب المغرب من هذه الخطوات وأن هذا الضـيق قد يتزايد إلى الحد الذي يمكن أن يتحول إلى أداة ضغط. لكن الإنطباع السائد عن هذه الشعوب هو أنها سـعيدة بالخطوات الوحدوية وأن أي مواطن من صفاقس إلى الدار البيضاء أو من طرابلس إلى وهران أو من تونس إلى نواكشـوط أو من مكناس إلى بنغازي لم يبد أي ضيق من أن المسؤولين يتحركون من أجل التوحد وإلى ذلك لم يحدث أن سـارت تظاهرة في شـوارع أي من دول المغرب الخمس لأن الحكام يتبادلون الزيارات ويناقشـون أمر تحقيق خطوات على طريق التوحد. بل قد يجوز الإفتراض أن هذه الشـعوب جاهزة للتظاهر إحتجاجاً إذا كانت خطوات التوحد لن تتواصـل ولن تحقق النتائج المرجوة أو الممكنة.

وثمة تساؤل: ما الذي جعل الحماسة تنحسر فجأة في أوساط البعض بعدما كانت في أوج تألقها؟

هل أنه التباين في نوعية الأنظمة الحاكمة؟

وهل أنه التباين في الإمكانات المالية والثروات الطبيعية؟

وهل أنه التناقض بين أطراف تؤمن بتعدد الرأي وأطراف لا تشجع مثل هذا الأمر؟

وهل أنه الخلاف الصـامت حول مَن يقود ومَن هو الذي سيكون صاحب الكلمة الأُولى؟

قد يكون أحد هذه الأمور هو السـبب أن تكون كلها وربما أمور أخرى مضافة إليها هي السبب، لكنها الأسباب غير المقنعة، ذلك أن ما يمكن الإختلاف في شـأنه كان معروفاً من قبل أن تبدأ خطوات العمل في إتجاه التوحد.

وإلى ذلك ان التباين في الوضـع وفي حجم الثروة وإلى نوعية النظام لا يعني أن الخطوات في اتجاه التوحد لن تستأنف وبالحماسة التي بدأت فيها إلا بزوال هذا التباين. ذلك أن التباين قد يزول وربما لا يزول. وعلى سبيل المثال لا الحصـر أن دول مجلس التعاون الخليجي على رغم ضـيق هامش التباين بينها فإن ذلك لا يعني أن الإنسـجام مثالي بين هذه الدول. وحتى إذا أخذنا السـوق الأوروبية المشـتركة فإنه على رغم ضـيق هامش التباين بين دول السوق فإن ذلك لا يعني أيضاً أن الإنسجام مثالي بين هذه الدول. والسـوق الأوروبية المشـتركة هي الصـيغة التي يطمح إليها المسـؤولون في دول المغرب العربي أو معظمهم على الأقل ربما لأنها تبقي لكل دولة حقها في إختيار نوعية النظام الذي تريده.

واللافت للإنتباه هو أنه لم تتواكب هذه الصـحوة الوحدوية عند المسؤولين في دول المغرب العربي الكتابات التي تخدم هذا الإتجاه. بل قد يجوز القول إن الذي يتحمل مسـؤولية ذلك هم الكتاب والمفكرون في دول المغرب العربي الذين لم ينشـطوا عن طريق الكتاب في التبشـير للإتجاه الوحدوي، إلا أن كان هؤلاء لم يكتبوا تهيباً أو تحسباً لقيود النشر.

ويبقى أن المرء يلاحظ في الأفق بوادر إنتكاسة للتوجه الوحدوي في دول المغرب العربي فالحماسة تنحسر وليس هنالك مَن يكتب ويبشر. وإلى ذلك هنالك تبادل كلام عبر الصـحف والإذاعات بين الجزائر والمغرب كما لو أنه لم يحدث لقاء تاريخي قبل بضعة أشهر بين الملك الحسن الثاني والرئيس الشاذلي بن جديد. وهنالك أيضاً تباطؤ في تبادل زيارات الرسميين. وفي الكواليس يتزايد الحديث حول شكوك ونوايا. وفي المجالس الخاصة مناقشات تتسم في بعض جوانبها بالنزعة الإقليمية.

هكذا فجأة: من حماسة منقطعة النظير في إتجاه العمل الوحدوي إلى تباطؤ لافت للإنتباه إزاء تطوير النشـاط من أجل تحقيق خطوات على شـيء من الفعالية. ومن إنتظار تحديد موعد لإنعقاد قمة لحكام دول المغرب إلى تضـاؤل الأمل في الإنعقاد.

وإلى أن تعود الحماسة إلى ما كانت عليه يتمنى المرء ألا تعود الحملات الإعلامية إلى سابق عهدها. فإذا كانت هناك مشـاكل وكلام يجب أن يقال في شـأنها بين دولة وأخرى فليتم ذلك بصـمت كأن توفد الدولة المعنية مبعوثاً إلى الدولة الأخرى يبلغها ما يفترض أن تتبلغه من دون نشر ذلك على صفحات الصحف أو بثه عبر الإذاعات، خصوصاً أن مثل هذه الحملات ليست مرغوبة من الناس فضلاً عن أنها لا تشكل أداة ضغط على أي موقف.

ولعل هذا التمني يكون موضع قبول من جانب المسؤولين في المغرب والجزائر، خصوصاً أن أي خطوة جادة على طريق العمل الوحدوي المغربي سواء كان هذا العمل "السوق المشتركة لدول المغرب" لن تتحقق إلا إذا تحقق بين المملكة المغربية والجزائر الود المفقود... المنشود. بل قد يجوز القول إنهما بعد تحقيق الود... فالتفاهم يتحملان مسؤولية أو بعض مسؤولية حالة الإحباط التي حدثت للسعي المغربي نحو التوحد.

مجلة "التضامن". لندن - 8 تشرين الأول (أكتوبر) 1983

* * *

المتعِبون... من سوريا إلى مصر

يوم الجمعة 26 آب (أغسطس) 1983 صادف مرور الذكرى الأربعين لقيام العلاقات الديبلوماسية بين مصر والإتحاد السوفياتي. وقبل هذا التاريخ بأكثر من شهر صادف مرور الذكرى الحادية عشر للقرار الذي إتخذه الرئيس (الراحل) أنور السادات يوم 18 تموز (يوليو) 1972 وقضى بطرد الخبراء السوفيات من مصر، من دون أن تلغي كلمة "إنهاء مهمة" التي إستعملها السادات في قراره حقيقة أساسية وهي أن الأمر كان عملية طرد كاملة.

حول هذه الذكرى يمكن ملاحظة الآتي:

أولاً – إنها تحل في وقت إنحسر فيه حجم العلاقات بين مصر والإتحاد السوفياتي إلى الحد بات من الصعب تبادل السفراء بين البلدين وفي وقت تصل الجودة في العلاقات المصرية – الأميركية إلى الحد الذي تجري فيه مناورات عسكرية مشترَكة على الأراضي المصرية. وقد تمت المناورات وفق الخطة المرسومة لها وعلى رغم بعض مواقف الإعتراض المصرية وصيحات الإستنكار العربية، وقال عنها وزير الدفاع المصري المشير عبد الحليم أبو غزالة "إن مصر لا تشعر بالحرج من جراء المناورات. وهناك البعض في العالم العربي ممن يتكلمون ويتكلمون فقط من دون معنى. إننا مستعدون للقيام بالمناورات نفسها في العام المقبل أو العام الذي يليه لأننا نكتسب كثيراً من الخبرة وكثيراً من الدروس. إننا أصدقاء ويجب أن نتعاون لكي نجعل قواتنا المسلحة أكثر خبرة وأكثر تأهيلاً".

ثانياً – لقد مرت العلاقات المصرية – السوفياتية في مراحل عدة وراوحت بين التأزم والتألق. إلا أن هنالك حقيقة ثابتة وهي أن المنطقة العربية تدفع منذ سنوات وربما ستدفع لبضع سنوات أخرى ثمن قرار الرئيس السادات طرد الخبراء من مصر عام 1972. ذلك أنه بعد قرار الطرد حدث للكرملين ما يحدث للثور الإسباني عند تلقيه الطعنة الأُولى من مصارع يتقن أصول هذه اللعبة المتوحشة. وعلى مدى عشر سنين والكرملين يحاول أن يرد على الطعنة التي أصابته. بل قد يجوز الإفتراض أن رحلة الموت عند ليونيد بريجنيف بدأت يوم بدأ ترحيل الخبراء السوفيات من مطار القاهرة على طريقة ترحيل الموظفين والعاملين المصريين من دمشق في أعقاب الإنفصال الذي قاده حيدر الكزبري. كذلك قد يجوز الإفتراض أن بريجنيف توفي بالحسرة المصرية أو أن هذه الحسرة لم تفارقه حتى اللحظة الأخيرة التي سبقت وفاته، وأن هذه الحسرة إنتقلت إلى نفس خليفته الرئيس الحالي أندروبوف.

ثالثاً – راوحت محاولات الرد على الطعنة بين العنف والضربات الصاعقة ولكن الرد –كما هو واضح – لا يشفي الغليل السوفياتي. ولقد شمل الرد مناطق عدة إلى درجة أنه يمكن القول إن احتلال أفغانستان كان حالة من حالات الرد السوفياتي على قرار طرد الخبراء من مصر، وأن تشجيع ليبيا على ممارسة دورها العسكري في تشاد إلى النهاية هو أيضاً حالة من حالات الرد كما أن الدور السوفياتي في حرب لبنان وهو حتى الآن ليس لمصلحة إيجاد حل لهذه الحرب التي لا تنتهي هو أيضاً حالة من حالات الرد. وما يقال في شأن أفغانستان وليبيا ولبنان يقال عن الدور السوفياتي في كل من سوريا واليمن الجنوبية ويقال عن تلك الوقفة المبدئية مع الثورة الإيرانية سواء عن طريق المساندة المباشرة للخمينيين ضد العراق أو عن طريق توظيف حزب توده (أهم الأحزاب الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط) في خدمة حكم الآيات، مع ما في هذا التحالف من تناقض لأنه من غير المعقول حدوث إنسجام بين طرف ديني التكوين والهدف وليس مجرد التوجه وبين حزب ماركسي ينظر إلى الدين على أنه معوِّق للعقيدة الماركسية.

رابعاً – على رغم الإنتكاسات التي تواجهها محاولات الرد المعلنة التي أوردناها ومحاولات الرد غير المعلنة والتي يكون أبطالها في العادة جواسيس فإن الإتحاد السوفياتي لا ييأس ويحاول في إستمرار الرد على ما جرى له في مصر. وأحدث المحاولات النشاط المتزايد في جنوب السودان والمدعوم من جانب اثيوبيا وليبيا. وفي هذا الصدد يقال إن قوات كوبية بدأت التسلل إلى جنوب السودان وأنه

لن يمضـي وقت طويل وتصـبح حرب الجنوب السـوداني سـاحة قتال أو سـجال رداً على ما يحدث في جبهة تشـاد من جهة وإنسـجاماً مع مسـألة إصـرار السـوفيات على أن يكون لهم حضـور ودور من جهة، وعلى الثأر من الذي جرى لهم في مصر وفي السودان أيضاً. في مصر كانت "دولة الخبراء السـوفيات" ذات شـأن كبير ثم جاء الرئيس (الراحل) السـادات وقوضـها. وفي السـودان كانت "دولة الشـيوعيين" ذات شـأن في السـنتيْن الأوليْن لثورة 25 أيار (مايو) 1969 ثم جاء الرئيس جعفر نميري وضربها بأقسى ما يكون الضـرب. وما زال حتى الآن يواصـل الضـرب عندما يتيسر له الأمر.

وإلى ذلك إن خوف السـوفيات من أن يحدث لهم في سـوريا يجعلهم أكثر حدة. وخوفهم من أن يحدث لهم في أفغانستان ما حدث لهم في مصر يجعلهم أيضاً أكثر حدة. وخوفهم من أن يأتي وقت يرى فيه العقيد معمر القذافي في ضـرورة تحجيم العلاقات مع الإتحاد السـوفياتي يجعلهم أيضـاً أكثر حدة، وخوفهم من أن ينتهي الحل للحرب في لبنان على حسـابهم يجعلهم أيضـاً أكثر حدة. وخوفهم من أن ينتهي الحل للحرب في لبنان على حسـابهم يجعلهم أيضـاً أكثر حدة. وخوفهم من أن ينشـأ وضـع جديد في اليمن الجنوبية ضد التحالف مع الإتحاد السوفياتي يجعلهم أكثر حدة. وخوفهم من أن تحدث مفاجآت تقود إلى تفاهم جيد بين قيادة المقاومة الفلسـطينية والولايات المتحدة يجعلهم أكثر حدة.

وهذه الحدة تجعلهم متعِبين (بكسـر العين) في تعاملهم مع الأطراف العربية التي يتعاملون معها.

من هذا كله نصـل إلى حقيقة أقرب ما تكون إلى البدهية وهي أنه لا هدوء في المنطقة إلا إذا عاد الإتحاد السـوفياتي إلى مصـر بصـيغة من الصـيغ ما دام أمر إستعادة مصـر إلى جانب السوفيات كما كانت الحال من قبل غير متيسر حتى إشعار آخر، أو بالأحرى حتى دهر آخر.

فقد كانت مصـر بالنسـبة إلى الإتحاد السـوفياتي أهم إنجاز حققته سـياسـته خارج الإتحاد السـوفياتي. كانت بأهمية أي دولة في أوروبا الشـرقية وبسـببها كان الأمر الناهي في المنطقة العربية. بل إنه بفضـل مصـر كان صاحب الكلمة الأكثر تأثيراً في عالم المياه الدافئة. وبسبب وجوده في مصـر كان يحلم بدور أكثر تأثيراً في البحر الأحمر ودور فعال في منطقة الخليج، كذلك فإنه بسـبب وجوده في مصـر كان يحلم لتطويع السـعودية ولمواجهة الولايات المتحدة بالطريقة التي تجعله يتقاسم بالفعل النفوذ.

لقد كانت مصر بمثابة العمق والحلم. وكانت أيضاً تلك الورقة التي يسحبها المفاوض السوفياتي حيث وجد في أي صـفقة مع الولايات المتحدة، من حقيبته ويهدد بها تلويحاً أو تلميحاً أو بالصوت العالي.

ومن الآن إلى أن يعود الإتحاد السـوفياتي إلى مصـر في شكل أو آخر ستظل المطاردة الأميركية – السوفياتية مستمر في مناطق كثيرة من العالم.

وهي مطاردة تشـبه في بعض أوجهها المطاردة التي كانت تقوم بها الولايات المتحدة في السـتينات وفي السـبعينات بسـبب التألق الذي كانت عليه العلاقات المصـرية – السـوفياتية. وفي تلك الفترة كانت علاقات مصـر بالولايات المتحدة مثل علاقات مصـر بالإتحاد السوفياتي الآن.

ومثلما أن المطاردة الأميركية لم تهدأ إلا بعدما دخلت الولايات المتحدة مصر فإن المطاردة السوفياتية الآن ومنذ فترة طويلة لن تهدأ إلاّ إذا عاد الإتحاد السـوفياتي إلى مصر.

ولكن، مثلما أن الوجود السـوفياتي في الماضـي في مصـر لم يكن منطقياً فإن الوجود الأميركي الحالي في مصر ليس أيضاً منطقياً.

وبما أن الرئيس حسني مبارك درج منذ أن تسلم الحُكْم في مصر على إعتماد الحلول الوسط. فهل نتوقع منه حلاً وسطاً لهذه المسألة بحيث تستعيد العلاقات المصرية – السوفياتية بعض حيويتها وبحيث لاتصل الحال بالعلاقات المصـرية – الأميركية إلى الحد الذي تصـبح فيه ذات طبيعة إسـتفزازية كما كانت الحال في الماضـي مع العلاقات المصرية – السوفياتية؟

هذا مع الأخذ في الإعتبار أن وجود الخبراء السوفيات في مصـر كان بهدف المسـاعدة على إعادة بناء الجيش المصـري بما يمكنه من شـن حزب يسـتعيد فيه الأرض المحتلة من إسـرائيل، في حين أن وجود الخبراء الأميركان في مصـر وإجراء مناورات عسكرية مشترَكة على الأرض المصـرية هدفه في الدرجة الأولى التصـدي لمحاولة السوفيات العودة في شكل أو آخر إلى مصر.

وسـيتبين ذات يوم إن عودة الروح إلى العلاقـات المصـرية – السـوفياتية وتبادل السـفراء سـيقي مصـر والمنطقة العربية عموماً مخاطر المطاردة السـوفياتية – الأميركية، خصوصاً عندما يتوافر الإقتناع بأن حسرة طرد السوفيات من مصر والتي لم تفارق بريجنيف حتى اللحظة

التي فارق فيها الحياة إنتقلت – وكأنما هي مرض يرثه الذين يحلون في الحُكْم محل آخرين – إلى أندروبوف. ويكفينا أن هذا الرجل لغز كبير، أو بالأحرى طلسم من نوع الطلاسم الذي يصعب فكها.

ومن الطبيعي أن يصبح التخوف من مطاردات هذا الزعيم خطيرة ومقلقة. وتكراراً إن السوفيات متعِبون (بكسر العين) وهم أصدقاء سواء بمعاهدات صداقة وتعاون أو من غيرها. ومتعِبون (بكسر العين أيضاً) أكثر وهم منبوذون أو غير معترَف بهم أو هنالك علاقات ديبلوماسية وإقتصادية معهم، ومتعِبون (بكسر العين كذلك) وهم خارج أي صفقة حل للأزمة العاصفة في المنطقة العربية.

ومن المهم أن تقرر بعض الأطراف العربية أن السوفيات متعبون، وأنهم إذ كانوا متعبين قبل طردهم من مصر ومتعبين وهم على هذه الكثافة التي هم عليها في سوريا وفي ليبيا، فإنهم متعبون أكثر بعد الذي جرى لهم.

وفي ضوء ذلك خوفاً من مخاطر السوفيات عندما يستبد بهم الغضب من جهة وإعترافاً بجميل بعض مواقفهم من جهة أخرى، من المهم فتح النوافذ بعض الشيء أمامهم وبالطريقة التي تجعلهم لا يتجاوزون الحدود.

أما إذا كان لن يحدث ذلك فإن من واجب كل منا عندما يسمع عن إضطراب يحدث من لبنان إلى جيبوتي أن يقول: فتش عن السوفيات.

... وسيجدهم، أو على الأقل سيجد آثارهم أو بصماتهم.

مجلة "التضامن". لندن - 8 تشرين الأول (أكتوبر) 1983

* * *

المصالحة الإجتماعية في السودان

لا أظن أن وسائل الإعلام السودانية ستعبِّر عن إبتهاجها بدخول السودان عضوية الدول المنتجة والمصدرة للنفط بطريقة أكثر حماسة من الطريقة التي عبّرت فيها منذ ثلاثة أسابيع عن الإبتهاج بصدور القوانين الإسلامية.

كذلك لا أظن أن وسائل الإعلام السودانية ستعبِّر عن إبتهاجها بتشغيل الأنابيب التي تنقل النفط السوداني من الآبار إلى محطات التكرير بطريقة أكثر حماسة من الطريقة التي عبَّر فيها عن الإبتهاج بإنتهاء عصر تحليل الخمرة في السودان وبدء عصر التحريم.

والذي يتابع الصحف السودانية سيستوقفه عنوان جريدة "الصحافة" ليوم السبت 24 أيلول (سبتمبر) 1983 وهو "**وسط التكبير والحمد والتهليل والهتاف للقائد المنصور – تم تطهير العاصمة من الخمر**".

وتفيد تفاصيل نبأ تطهير الخرطوم من الخمور أنه تم تجميع كميات من الخمر على كورنيش النيل تقدر قيمتها بعشرة ملايين ونصف المليون جنيه إسترليني وأنه جرى إبادتها في احتفال حضره الرئيس جعفر نميري وأركان الدولة السودانية "البلدوزرات" التي تستعمل في رصف الطرق سارت على علب وزجاجات وبراميل الخمر وعجنتها عجناً وقد تحولت الحادثة إلى موضوع لرسامي الكاريكاتور السودانيين وموضوع لأهل النكتة وهم ليسوا قليلين.

وأنا هنا لست في صدد الخوض في تفاصيل القوانين الإسلامية فهذا أمر يحتاج في الدرجة الأولى إلى لقاء بالرئيس نميري وببعض رجال الشريعة الإسلامية، وإنما ومن موقع المتابع لما يجري في السودان منذ خمس عشرة سنة وإستناداً إلى مناقشات مع الرئيس نميري وعدد كبير من الإخوة المسؤولين في ولايات الرئيس (الولاية الأولى التي إنقضت والولاية الثانية التي إنقضت أيضاً والولاية الثالثة التي بدأت قبل فترة).. أتصور أن نقاط الحرب الناشئة عن هذا التحول الجديد تفوق بكثير نقاط الخسارة.

وقبل تسجيل نقاط الربح ونقاط الخسارة في ضوء إنطباعات أولية لقرارات أرى من الضروري الإشارة إلى أن الرئيس نميري فاجأ بقراراته هذه الذين لم يتابعوا منذ العام 1977 وحتى قبل شهرين. بالكثير من الدقة لتصريحاته وأحاديثه ولقاءات المكاشفة التي إشتهر بها وخطبه التي كان لقيها في زياراته وجولاته وقراراته التي كان يتخذها. أما الذين تابعوا ولاحظوا فإنهم وجدوا عند صدور القرارات أن الرئيس نميري وصل بـ "قطار النهج الإسلامي" إذا جاز التعبير إلى المحطة الأخيرة. وانه بدا في ذلك مثل الذي ينزل من القطار بعد رحلة طويلة وشاقة.

وقد يجوز الإفتراض هنا بأن الرئيس نميري قرر إلغاء الخمر في السودان عندما بدأت مرحلة ما سماه "القيادة الرشيدة" عام 1977 عندما ألزم القيادات السياسية بعدم تناول الخمر، وانه لم يصدر القرار إلا في ضوء تقديرات خاصة من بينها إنتظار بلورة القوانين التشريعية وبذلك يكون تحريم الخمر قراراً منسجماً مع هذه القوانين وليس منفصلاً عنها لأنه يفقد بذلك البعد الديني.

وربما لا يعرف كثيرون أن مديرية الخرطوم كان آخر المديريات التي يتم فيها تحريم الخمر ذلك أن قرارات

مماثلة اتخذت في السابق من قبل المجالس الشعبية والبرلمات الإقليمية. وكانت مديرية كسلا هي أول مديرية يتم فيها تحريم الخمر وتلتها مديرية جنوب دارفور ثم الإقليم الشرقي ثم الإقليم الأوسط ثم إقليم دارفور وبعد ذلك الخرطوم التي تشكل قلعة حصينة لأسباب موضوعية فضلاً عن أنها مركز تخزين أساسي للخمر.

وبعد أن بدأت مرحلة القيادة الرشيدة صدرت عن الرئيس نميري إيماءات كثيرة توضح بما فيه الكفاية أنه سائر على طريق إعتماد التشريع الإسلامي. وقد تمثلت هذه الإيماءات بكتابة "النهج الإسلامي" ومن قبل ببرنامج الولاية الثانية عام 1977 ثم بالبرنامج الذي وضعه الإتحاد الإشتراكي كبرنامج للمرشح لرئاسة الجمهورية.

وبالإضافة إلى الإيماءات كانت هنالك خطوات واضحة تؤكد إتجاه الرئيس نميري نحو إعتماد التشريع الإسلامي لعل أهمها الإمتيازات التي حصل عليها "بنك فيصل الإسلامي" من دون غيره من المصارف في السودان، فضلاً عن منع الربا في العمليات المصرفية العادية. كذلك أنه في العام 1976–1977 شكل لجنة لإعادة النظر في القوانين السودانية بحيث تتمشى مع الشريعة الإسلامية مستنداً في ذلك إلى أن الدستور السوداني ينص على إستلهام الشريعة الإسلامية في القوانين.

كذلك أرى من المناسب قبل تسجيل نقاط الربح ونقاط الخسارة الإشارة إلى أن بداية تحول الرئيس نميري في إتجاه التدين التي حدثت بعد عملية الغزو التي إستهدفت قلب حكمه والتي قادها السيد الصادق المهدي (الذي تم إعتقاله قبل بضعة أيام مع مجموعة من زعماء جناحه في طائفة الأنصار) والمرحوم الشريف حسين الهندي. بعد هذه العملية التي إنطلقت من ليبيا وذهب ضحيتها عدد من الضباط والجنود السودانيين بدأ الرئيس نميري يعيش حالة من التصوف حيث يؤدي الصلاة يقرأ بعض الوقت في القرآن. وإلى جانب ذلك أصبح مهتماً بقراءة الكتب الإسلامية. وقد قرأ في سنتين من هذه الكتب ما تستغرق قراءته بضع سنوات. وكان القريبون منه يلاحظون كيف أنه وهو يقرأ يمسك بالقلم ويضع ملاحظات على الورق. وفي سنتين جمع من الأوراق المسجلة عليها الملاحظات، العشرات وهذه أفادته في كتابه "النهج الإسلامي".

وخلال زياراته إلى الخارج كان الرئيس نميري وفي إطار حالة التصوف التي يعيشها يسأل عما إذا كانت هنالك مساجد لكي يصلي فيها. ولقد صلى مراراً في مساجد خلال زياراته إلى الإسكندرية وليفربول وواشنطن.

وفي أحد لقاءاتي مع الرئيس نميري أشار خلال الحديث إلى أن فكرة المصالحة الوطنية التي عقدها بعد ذلك مع السيد الصادق المهدي كانت نتيجة حالة التدين التي وجد نفسه يعيشها بكل جوارحه.

نأتي الآن إلى تسجيل بعض نقاط الربح وبعض نقاط الخسارة. المتيسر تسجيله من نقاط الربح هو:

أولاً – إن جواً من الألفة الأسرية سيحدث بعدما كانت هنالك هوة سحيقة في أوساط عائلات كثيرة بين الرجل (إذا كان من شاربي الخمر) وبين عائلته.

ثانياً – إن الانطباع السائد عن أن كل سوداني شارب خمر حتى يثبت العكس سيضمحل مع الوقت، وربما قد يحل محله في الزمن غير البعيد إنطباع معاكس وهو أن كل سوداني غير شارب للخمر حتى يثبت العكس. أما الإنطباع الذي من الصعب إعادة النظر والذي لا تشمله قوانين التشريع الإسلامي فهو أن كل سوداني يدخن سجائر "بنسون أند هدجز" حتى يثبت العكس. وكل سوداني يأكل الشطة ثلاث مرات في اليوم حتى يثبت العكس واللحم والسمك ثلاث مرات في اليوم حتى يثبت العكس.

وتحضرني الآن واقعة تعرض لها أحد الزملاء السودانيين. فقد كان هذا الزميل في زيارة ضمن بعثة إعلامية عربية إلى إحدى الدول العربية وأراد أحد المسؤولين في ذلك البلد أن يكرم أفراد البعثة فأقام لهم مأدبة عامرة تضمنت خمراً جيداً. وعندما إعتذر الزميل موضوع هذه الواقعة قال المسؤول المضيف: هل من المعقول أن تكون سودانياً ولا تشْرَب الخمر.

وعندما شعر المسؤول بالألم الذي أصاب الزميل من هذا التعليق طيَّب خاطره.

ثالثاً – إن أي سوداني يشرب الخمر كان يحتاج يومياً إلى ميزانية تراوح بين جنيهيْن لشارب الخمر الرديء وخمسة وعشرين جنيهاً لشارب الخمر من النوع الجيد. ومثل هذا المبلغ كان بالنسبة إلى البعض يشكل عبئاً وكان يتم إنفاقه على حساب واجبات أخرى تجاه الأسرة.

رابعاً – صحيح أن عدداً لا يستهان به من السودانيين يشْرَبون الخمر إلا أن كثيرين من هؤلاء في الوقت نفسه يتمنون لو كان في الإمكان الإقلاع عن هذه العادة. التمني نفسه بالنسبة إلى التدخين خصوصاً أن السجائر المستوردة مرتفعة الثمن. وإذا كان التوقف عن شُرْب الخمر بينما الخمر متوافر صعباً فإن الأمر سيختلف بسبب عدم توافر الخمر بينما الخمر متوافر صعباً فإن الأمر سيختلف بسبب عدم توافر الخمر من جهة وتخوفاً من العقوبات

التي يتعرض لها مَن يقبض عليه متلبساً بشُرْب الخمر.

وسيكون الأمر صعباً على كثيرين في الأشهر الخمسة الأولى إلا أنهم سيعتادون بعد ذلك.

خامساً – إن نسبة الوفيات الناشئة عن التشمع في الكبد ومعظمها نتيجة الإفراط في تناول الخمر مرتفعة جداً في السودان وبعد التحريم عملاً بقوانين التشريع الإسلامي فإن هذه النسبة ستتضاءل.

والمتيسر تسجيله من نقاط الخسارة هو:

أولا – إن غير المسلمين قد يتضايقون من القوانين لكن الذي سيخفف من هذا الضيق أن رئيس الكنيسة في السودان متحمس لمسألة تحريم الخمور وعنده نظرة إجتماعية وإقتصادية إلى المسألة ويلتقي في ذلك مع ما سبق أن حدث في الجنوب حيث إن أبيل الير (نائب رئيس الجمهورية الآن) منع الخمر عندما ترأس أول حكومة إقليمية في جنوب السودان وذلك من أجْل حث المواطنين على العمل بعدما كان تناول "الماريسا" – وهي نوع من الخمر الذي يتم تصنيعه محلياً – يشل الجنوبي ويحوله إلى مواطن لا شأن له في الحياة العامة ولا قيمة. وهكذا يكون جنوب السودان – نقطة الإعتراض المتوقعة – متقبلاً لقانون تحرير الخمر ليس على أساس التشريع الإسلامي وإنما لأنه سبق أن طُبِق عليه لسبب إجتماعي.

ثانياً – لو أن السودان كان بلداً سياحياً مثل مصر لكان تحريم الخمر سينعكس على السياحة إلى الدرجة التي لا يعود هنالك سواح يفدون إلى البلد. لكن السودان ليس في الأصل بلداً سياحياً حتى يتأثر من تحريم الخمر.

لكن الذي قد يحدث ويشكل خسارة في شكل أو آخر هو أن سياحة معاكسة ستحدث بمعنى أن يتزايد سفر بعض السودانيين الذين يحبون الحياة وقادرين على الإنفاق إلى الخارج. وهؤلاء في أي حال قلة وقد يتريثون قبل أن يسافروا مخافة أن يقال عنهم إنهم مسافرون من أجل أن يشربوا الخمر في الخارج. والسفر معناه حرمان البلد من العملة الصعبة. أما الأكثرية السودانية المغتربة فإنها تعيش في المملكة العربية السعودية وليبيا ومعظم دول الخليج حيث الخمر محرم. وهؤلاء سيجدون عند عودتهم أن السودان والبلاد التي عملوا فيها واحد.

ثالثاً – على رغم كل المساوئ فإن إستيراد الخمر كان يشكل أحد موارد الجمارك السودانية. وبعد التحريم فإن هذه الدائرة ستحرم من مورد مالي لا بأس به.

رابعاً – إن نوعاً من الملل سيسود الحياة الإجتماعية في السودان وهذا من الممكن معالجته بتطوير جذري في برامج التلفزيون. وإلى ذلك إن الليالي السياسية التي إشتهر السودانيون بها لن تستمر بالشكل الذي كانت تتم فيه خصوصاً أن القسم الأكثر حدة من المناقشات بين السودانيين كانت تتم بعد مضي ساعتيْن على بدء السهرة وتناول الخمر.

وتبقى الإشارة إلى أن الرئيس نميري إستطاع بالقرارات التي إتخذها أن يسحب البساط من تحت التيارات الإسلامية التي تتزايد نمواً في السودان، فضلاً عن أنه هو شخصياً بات مؤمناً بالأمر.

وهو إلى ذلك إتخذ القرارات التي لا يستطيع حتى أكبر معارضيه حدة التصدي لها، كما أنه بهذه القرارات كسب إلى جانبه قوة لم تقف من قبل إلى جانب النظام بالتصميم الذي تقفه الآن. وهذه القوة تتمثل بالمرأة السودانية التي ستكون الطرف الأكثر إستفادة من "المصالحة الإجتماعية" التي ستنشأ عن القرارات الجديدة وبالذات ما يتعلق بتحريم الخمر.

ولكن ثمة سؤال:

هل أن هذه القرارات يمكن أن تتعايش مع روح العصر. وهل سيبقى السودان ينادي بالإشتراكية ويبقى الإسم الرسمي له هو "جمهورية السودان الديمقراطية" ويبقى تنظيمه السياسي الوحيد هو "الإتحاد الإشتراكي السوداني"؟

من السابق لآوانه الإجابة عن هذه الأسئلة. كذلك من السابق لآوانه الإفتراض بأن القرارات الجديدة قد تؤثر على صيغة تحالفات السودان.

ومن الآن وإلى أن تتوافر مقومات أجوبة عن تلك الأسئلة يبدو الرئيس نميري سعيداً بتطبيق القوانين وفق التشريع الإسلامي. خصوصاً أن هذا التطبيق سيحقق "المصالحة الاجتماعية" في السودان وللمرة الأُولى.

مجلة "التضامن". لندن - 8 تشرين الأول (أكتوبر) 1983

* * *

الطائرات التي تنهي حرب العراق وإيران

مرة أخرى تتخذ فرنسا موقفاً متميزاً هو فوق الموقف الديبلوماسي بكثير وتحت الموقف المبدئي بقليل.

في المرة الأولى عام 1967 إتخذ الموقف الجنرال ديغول عندما قال إنه يناصر الطرف المعتدى عليه وبذلك بمنع تزويد المعتدي بالسلاح. الطرف المعتدى عليه هم

العرب والطرف المعتدي هي إسرائيل.

وكان الموقف مثالياً وعاد لا ينسجم مع الحق والمنطق. فهو لم يمنع السلاح عن إسرائيل ويحوله إلى مصر وسوريا والأردن. مع أن هذه الدول كانت في أشـــد الحاجة إلى السلاح، وإنما أوقف تزويد إسرائيل بالسلاح.

ومع أن هذا القرار الديغولي لم يغير شـــيئاً من فظاعة ما حدث إلاّ أنه على الأقل أشار إلى أن إسرائيل هي دولة معتدية، وكانت الإشـارة النفسـية بالغة الأهمية بالنظر إلى الحمى الإعلامية والتشـهيرية التي قادتها إسـرائيل في تلك الأيام السوداء ضد العرب.

وفي حساب الربح والخسارة أن فرنسا لم تخسر شيئاً وربحت كثيراً. لم تخســر لأن الرأي العام العالمي لم ينظر إليها على أنها منحازة ولأن الطرف الوحيد الذي إحتج وإعترض كانت إسرائيل. وربحت كثيراً لأن الموقف الفرنسي حاز على شـــعبية عربية كثيرة الأهمية أزالت الإنطباعات العالقة في الأذهان عن أيام إستعمار فرنسا للجزائر، فضلاً عن أن الدول العربية لم تنسى هذا الجميل لفرنسا بدليل أن هذه الدول عوَّضـت فرنسـا الكثير حيث إن النسـبة الكبرى من التسلح العربي كان من فرنسا.

تلك كانت المرة الأولى التي تتخذ فيها فرنســـا الموقف المتميز العـادل. أمـا المرة الثـانيـة فـإنهـا تمثلـت بـإعطـاء العراق طائرات "سـوبر ايتندار" التي قد تسـاعد في وضـع نهاية للحرب العراقية – الإيرانية.

وفي هذا الموقف المتميز لم تتصـرف فرنسـا على أنها مع المعتدى عليه وضـد المعتدي وإنما على أســاس آخر وهو أنها مع الراغب بالفعل في إيجاد حل ووضـــع نهاية للحرب وليسـت مع الرافض لهذا الحل. وإذا كان غائباً عن بعض العرب والأجانب أن إيران ليســت راغبة في وضـــع نهاية للحرب مع العراق فإن فرنســـا واعية تماماً للأمر ومتأكدة من أن إيران لا تريد على الإطلاق إيجاد الحل. ومن المؤكد أنها لو كانت غير مقتنعة بذلك لما كانت سهلت أمر تسليم العراق الطائرات الخمس المتطورة.

وقد يجوز الافتراض أن الرئيس فرنسوا ميتران لم يسمح بتسـليم الطائرات إلاّ بعدما حصـل على تأكيدات بأنها لن تستُعمل إلاّ عند إستحالة الحل بالمنطق. وهو في الأصل لم يســمح بتســليمها إلاّ بعدما أصــبح العراق في موقع المعتدى عليه. ومن المؤكد أن هذه الطائرات ما كانت لتسلم إلى العراق أيام كانت قواته تقاتل في المحمرة.

ومعنى هذا الإفتراض أن الهدف من هذه الطائرات هو كســر الحلقات الصــعبة في العناد الإيراني وجعل الأمور تسير بموازاة المرونة التي يتسع بها الموقف العراقي. ولكن ما الذي ســـتكون عليه الحال لو أن الموقف الإيراني بقي في دائرة العناد أو إزداد عناداً؟

هل أن هذه الطائرات ستستعمل بحيث تحسم صواريخها الأمر، وهل أن إسـتعمال الطائرات يصـبح حقاً مشـروعاً للعراق لا تعترض عليه فرنسا، أم ماذا؟

لقد أرجأت فرنســـا تســـليم الطائرات الخمس الخمس بضـعة أشـهر وذلك لإتاحة المجال أمام نمو إتجاه المرونة في الموقف. لكن الذي حدث هو أنه كان هنالك نمو متزايد في طرف هو العراق وعدم نمو على الإطلاق في الطرف الإيراني.

ومن المؤكد أن الديبلوماسـية الفرنسـية نشـطت خلال هذه الأشهر بصمت من أجل أن تتفادى فرنسا إتخاذ القرار بتسليم الطائرات. ولكن الجهد الفرنسي تعثر على ما يبدو، بدليل أن العراق تسلم الطائرات.

وما يتمناه المرء هو ألا يضـطر العراق إلى إسـتعمال الطائرات. وفي إستطاعة سوريا أن تحول دون الإستعمال إذ هي أعادت النظر في إغلاق أنبوب النفط العراقي الذي يمر عبر أراضيها.

وإذا كان مثل هذا الأمر صـعباً قبل وصـول الطائرات الخمس إلى بغداد فإنه بعد وصـــول هذه الطائرات يبدو ممكناً. وفي إستطاعة سوريا بإعادة الضخ في أنبوب النفط العراقي أن تقول لإيران مـا معنـاه أن تفعـل ذلـك لتقيهـا ويلات الصواريخ "اكسوسيت" كذلك في إستطاعتها أن تقوم لاحقاً بالدور الذي قامت به الجزائر عندما رعت الإتفاق الإيراني – العراقي الذي قوضته الحرب.

ولقد درجت إيران على إتخاذ المواقف التي تتسم بالعناد مسـتندة في ذلك إلى أن سـوريا معها ضـد العراق. أما إذا إتخذت سـوريا موقفاً من الحرب العراقية – الإيرانية شـبيهاً بالموقف الفرنســي فإنها لا بد ســتعيد النظر أو تقدم على خطوات إنتحارية. وليس واضــحاً بعد على ماذا إتفق وزير الخارجية السـورية السـيد عبد الحليم خدام ووزير الخارجية العراقية السيد طارق عزيز في لقاءاتهما الأخيرة.

ويبقى أن وصـول الطائرات الفرنسـية الخمس إلى بغداد ســبقته تصــريحات عراقية تعبر عن ثقة مطلقة بإمكانية إنهاء الحرب.

فهل أننا نعيش هذه الأيام مرحلة العد التنازلي لنهاية الحرب؟

كل عربي ومسلم يقول: يا ليت.

... ويقول أيضـــاً: هل يمكن أن يحدث ذات يوم أن

تفعل الولايات المتحدة مع إســـرائيل ما فعلته فرنســـا عام 1967 عندما وقفت إلى جانب المعتدى عليه ضد المعتدي وعندما وقفت قبل أيام إلى جانب الراغب في السـلام ضـد غير الراغب؟

ولعل الجواب عن ذلك هو أنه لا بد من ديغول أميركي أو ميتران أميركي لمثل هذه المواقف التاريخية.

مجلة "التضامن". لندن - 15 تشرين الأول (أكتوبر) 1983

* * *

تنعقد... أم لا تنعقد؟

يضـــطرب الوضـــع العربي فيكون الإنطباع أن القمة العربية الدورية المقرر إنعقادها في تشـرين الثاني (نوفمبر) المقبل في الرياض لن تنعقد.

لماذا؟ لأن الأجواء قاتمة وهذه القمة لن تثمر إلاّ إذا عقدت في أجواء أفضل.

تحدث إنفراجات في الوضـــع العربي فيســـود التفاؤل ويكبر الأمل بإنعقاد القمة.

لماذا؟ لأن السماء العربية صافية. وفي مثل هذه الحال يتم الإنعقاد في معزل عن أي متاعب أو مخاطر.

وهكذا منذ أن أنهت القمة العربية السابقة أعمالها. تزداد العلاقات تأزماً بين بعض الدول العربية فيكون الإنطباع هو أن القمـة المقرر إنعقـادهـا في الريـاض لن تنعقـد. وتحدث بعض المساعي الحميدة فيسود الإنطباع بأن القمة ستنعقد. وما أن تتسع رقعة التفاؤل حتى يقتحم الميدان تأزم جديد. ثم تحدث عودة إلى التفاؤل بالإنعقاد مع إنفراج نسـبي نتيجة مسـعى أو وسـاطة أو مهادنة على صـعيد الحملات الإعلامية المتبادلة.

وقبل أن يحقق المسـعى السـعودي النتائج الجيدة التي حققها بالنســبة إلى موضـــوع وقف إطلاق النار في لبنان كان الإنطباع الســـائد هو أن القمة المقرر إنعقادها في الرياض لن تنعقد، إذ كيف ســـتنعقد وما الذي يمكن أن تبحثه.

وبعد نجاح المســعى ســاد إنطباع بأن من مصــلحة السعودية المحافظة على الإنجاز الذي تحقق في لبنان وأنه بدلاً من ترك هذا الإنجاز يضـــيع في ســـاحة الخلافات العربية وفي خضـم المناقشـات والصـراعات التي يمكن أن تشهدها القمة العربية في الرياض، فإن من الأفضل تحويل هذا الإنجاز إلى قاعدة عمل تتطور يوماً بعد آخر ومعنى ذلك ألا تتحمس المملكة العربية الســـعودية إلى عقد القمة إذا كانت لن تشعر سلفاً أنها مطمئنة للنتائج.

من هنا لا بد من خطوات تبدد هذه الشـــكوك في أمر إنعقاد القمـة العربيـة المقرر إنعقـادهـا في الريـاض. وهي شكوك من السهل تلمس آثارها في كلام أي مسؤول عربي.

إن مكان إنعقاد القمة العربية تتحكم فيه حسابات كثيرة. فهنالك الدولة التي يهمها في الدرجة الأولى من القمة أنها انعقدت فوق أراضـيها. وهنالك الدولة التي يهمها أن تكون القمة التي تنعقد في أراضـيها من نوع القمم التاريخية. وإن ذلك يشـكل إضـافة إلى رصـيد المملكة فإن الدور الطموح الذي يقوم به الملك فهد بن عبد العزيز يقتضـــي أن تكون هذه القمة دورية من حيث الإنعقاد إســـتثنائية من حيث النتائج. وقد يجوز الإفتراض أنه عندما تقرر قبل حوالى سـنة في فاس إنعقادها في الرياض فليس على أسـاس أنه لا بد من عقد القمم في الممالك قبل إســـتئناف عقدها في الجمهوريـات (عقـدت القمم الثلاث في المملكـة الأردنيـة الهاشـــمية ثم في المملكة المغربية) وإنما لأنه من المتعذر عقدها في أي دول أخرى وحتى لو قضـى القرار بعقد القمة في دولة أخرى غير الســعودية لكان من المصــلحة تنازل هذه الدولة للسعودية.

وإلى ذلك إنه إذا كان من الطبيعي بالنســـبة إلى دول أخرى كثيرة أن تنشـــط من أجل تأجيل القمة لو أن هذه القمة ســتنعقد في أراضــيها فإن أمر التأجيل بالنســبة إلى السعودية يتساوى مع إنعقاد هذه القمة دون الخروج بنتائج طيّبة. وهكذا مثلما أن إنعقاد القمة في الســـعودية من دون إنتهائها بتحقيق الوفاق العربي هو أمر مســـتغرَب، فإن تأجيل الإنعقاد ســيبدو كما لو أنه من نوع من الإخفاق في تحقيق مقومات الإنعقاد وهذا أيضاً أمر مستهجَن.

ويبقى أنه من خلال نظرة على التطورات التي تشـهدها المنطقة العربية يتبين أن التقدم بطيء في مســـألة إزالة أجواء التوتر في علاقات البعض. كذلك أنه من خلال النظرة نفســـها يتبين أن الحاجة باتت ملحة إلى الجهود مكثفة خصـوصـاً أن الوقت ليس لصـالح التباطؤ حيث إنه لم تعد تفصـــلنا عن الموعد المفترض أن تنعقد فيه القمة سوى أيام.

وعلى رغم أن ذلك ليس مهماً وأنه قد يجوز الإفتراض بأن الإعلان عن موعد الإنعقاد لن يتم إلاّ في اللحظة لأن أجواء من القلق تسـود منذ بعض الوقت. وهذا ناشـئ عن شـــعور المواطن العربي بأن قمة الرياض ســـتحقق الوفاق

العربي وستجعل الخناجر العربية الموجهة إلى الظهور تختفي ويحل بدلاً من ذلك شكل آخر من أشكال التعايش.

ويكفي الملوك والرؤساء العرب أن يتأملوا في القمم التي عقدت في الماضي. كيف كانت هادئة وكيف كانت جدية. بل إننا نجد أنفسنا نطالب اليوم بأن تكون قمة الرياض مزيجاً من هدوء قمة أنشاص وجدية قمة الخرطوم وحيوية قمة بغداد.

يبقى أيضاً أن أجواء التشكيك في أمر إنعقاد القمة العربية في الرياض ناشئ عن أن صورة الواقع العربي قاتمة.

ولكن هل أن قمة الرياض ستنتظر حلول الصورة الوردية للواقع العربي لكي تنعقد؟

والجواب عن ذلك هو أن المهمة الرئيسية لقمة الرياض هي الإنعقاد لمواجهة الصورة القاتمة للواقع العربي.

أما إذا كانت ستنتظر حلول الصورة الوردية فإنها لن تنعقد. فقد ولى زمن الأحلام وبدأ زمن التعامل بواقعية.

وتكراراً، إن قمة الرياض ضرورية إذا اضطرب الوضع العربي وأكثر ضرورة عندما تحدث الانفراجات.

ومن هنا إنها قمة الحسم بين حقبة عربية وأخرى.

ومن الجائز الإعتقاد بأنها وللأسباب والحيثيات التي وردت في الأسطر السابقة ستنعقد في مكانها المحدد وفي زمانها المتكتم عليه تحسباً. وفي هذا الصدد يمكن إضافة بدهية تؤكد هذا الإعتقاد وهو أنها إذا كانت لن تنعقد فربما لا تكون هنالك قمم عربية بعد الآن.

مجلة "التضامن". لندن - 15 تشرين الأول (أكتوبر) 1983

* * *

حديث عن القمة مع الشاذلي القليبي:
إذا إنعقدت سيكون نجاحها باهراً

بعد قليل من إنتهاء زيارة السيد جورج بوش نائب الرئيس الأميركي إلى تونس في أعقاب زيارة المغرب والجزائر كان هنالك تقرير إلى جانب كبير من الأهمية تسلمه الأمانة العامة للجامعة العربية إلى مندوبي دول الأعضاء في الجامعة لكي يبعثوا به إلى الملوك والرؤساء العرب.

وهذا التقرير كان حول المحادثات التي أجراها الأمين العام السيد الشاذلي القليبي مع بوش خلال لقاء رسمي طويل بينهما في مقر إقامة نائب الرئيس الأميركي في تونس.

في اليوم الثاني للقاء بوش والقليبي كنت في زيارة الأمن العام في مكتبه. وفي هذه الزيارة وجهت إليه بضعة أسئلة يشكل الواحد منها إمتداد للآخر. السؤال الأول كان حول القمة العربية الدورية المقرر إنعقادها في الرياض في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. أما الأسئلة التي تلته حول طبيعة المحادثات التي تمت مع بوش والنتائج التي أسفرت عنها.

حول القمة العربية أجاب القليبي بالآتي:

إذا انعقدت القمة العربية المقبلة فإن نجاحها سيكون كبيراً وبالغ الأهمية. وبالنسبة إلى الظروف الراهنة يمكن القول إن إنعقاد هذه القمة في بلد آخر غير السعودية يبدو على جانب كبير من الصعوبة.

إن إنعقادها في الرياض سيضمن لها النجاح بما للمملكة العربية السعودية من منزلة سياسية داخل الأسرة العربية وبما لها من منزلة دولية. والمملكة العربية السعودية تستطيع التوفيق بين التيارات المتنازعة بحيث تكون القمة قمة التلاقي وقمة الإرادة العربية الواحدة لموقف عربي واحد يمكننا من مواجهة الأنواء التي تخيم على الوطن العربي.

وإستناداً إلى ما حدث في مؤتمر "فاس" الأخير يمكن القول بأنه لا بد من مواصلة المصارحات التي شهدها ذلك المؤتمر. قبل "فاس" كان الملوك والرؤساء يجتمعون ويتبادلون المجاملات. لكن الذي حدث في قمة "فاس" هو أن المناقشات التقليدية تحولت إلى مصارحات عميقة خصوصاً تلك المتعلقة بالعلاقات العراقية – السورية.

وأعتقد أن هذا الأسلوب يجب أن يتواصل في قمة الرياض ذلك أن لمصارحات في قمة "فاس" بدأت في المرحلة الأخيرة من القمة وبالتالي لم يعد هنالك وقت لمواصلة المصارحة حتى تحقيق التفاهم. وإذا حدثت مصارحات في قمة الرياض ومنذ البداية فإن ذلك سيحقق نتائج طيِّبة خصوصاً أن للمملكة منزلة خاصة في نفوس الملوك والرؤساء.

إننا نتوقع من قمة الرياض أن تعيد المصداقية إلى العمل العربي المشترَك. وعندما تتحقق المصداقية هذه فإن الرأي العام الدولي سينظر إلينا على أننا أصحاب موقف موحَّد له رأيه وتأثيره في المشاكل الكبرى.

وحول المحادثات التي أجراها مع بوش أجاب القليبي بالآتي:

● شعرنا ان الولايات المتحدة تريد تنشيط مبادرة الرئيس ريغان. ولقد أبلغت نائب الرئيس الأميركي بأن الدول العربية ومن دون إستثناء متفتحة إزاء الحوار مع الولايات المتحدة إنما على أساس ألا تتم قضية الشرق الأوسط في غياب ممثلي الشعب الفلسطيني ومن دون الإعتراف بهوية الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة.

● أبلغت "المستر" بوش أنه ليس صحيحاً أن هنالك دولاً عربية ليست راغبة في قيام دولة فلسطينية وقلت له إن كل الدول العربية (وقد يجوز إستثناء الجماهيرية الليبية) ملتزمة بالمشروع العربي للسلام الذي يحتوي في جملة ما يحتويه على وجوب قيام دولة فلسطينية.

● أوضحتُ لنائب الرئيس الأميركي أن العالم يسير من حولنا نحو الإزدهار والتقدم في ميدان التكنولوجيا وفي الميدان الإقتصادي والميدان الإجتماعي بينما كل جهودنا معطلة ومكبلة بحروب متوالية، وأن على الولايات المتحدة الذي يحتوي في جملة ما يحتويه على وجوب قيام دولة فلسطينية.

● أوضحت لنائب الرئيس الأميركي أن العالم يسير من حولنا نحو الإزدهار والتقدم في ميدان التكنولوجيا وفي الميدان الإقتصادي والميدان الإجتماعي بينما كل جهودنا معطلة ومكبلة بحروب متوالية، وأن على الولايات المتحدة أن تتفهم هذه الحقيقة.

● قلت لنائب الرئيس الأميركي إن الدول العربية تطالب الولايات المتحدة بألا تتجاهل المصالح العربية وأنها إذا إستمرت على الموقف الذي هي عليه فإن المنطقة العربية ستشهد عاجلاً أم آجلاً تمزقات وتوترات لن تكون لصالح الرهان الذي يريد الرئيس ريغان كسبه والذي يقضي بجعل الأهمية الإستراتيجية في العالم متوازنة مع الإتحاد السوفياتي.

● عندما أصر "المستر" بوش على أن الحل الوحيد هو في مبادرة ريغان كما وُضِعت تمنيتُ عليه إضافة نقطة إلى المبادرة تتضمن الإعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير وقلت له إنه إذا بقي مشروع الحل الأميركي مفتقراً إلى هذه النقطة فإن كل شيء سيتأزم وستكون هنالك عودة مزعجة إلى الوراء.

● قلت "للمستر" بوش إنكم تحرجون أصدقاءكم العرب في كل مكان.

● عندما قلت "للمستر" بوش لماذا لا تحلون قضية الحرب بين العراق وإيران أجابني بأنه يشاركني الرأي في ضرورة إيجاد حل لهذه الحرب ولكنهم عاجزون حالياً عن ذلك.

وعندما قلتُ له إن هناك ضرورة ملحة لفهم حقيقة الأوضاع في إيران وكيف أن قوى يسارية متطرفة ستحل محل القوى الحالية الإيرانية المتطرفة أيضاً في حال سقوط الخميني عاجلاً أم آجلاً... عندما قلت له ذلك أعاد القول إن الولايات المتحدة تريد لهذه الحرب أن تنتهي لكنها عاجزة عن أن تفعل شيئاً في هذا السبيل.

● أبلغني "المستر" بوش بأنهم الآن مهتمون في أمر واحد فقط وهو فوز الرئيس ريغان في الإنتخابات مرة أخرى. ومن أجْل ذلك أعتقد أنه لن تكون هنالك مواقف من جانب إدارة الرئيس ريغان تسيء إلى العلاقات الأميركية – الإسرائيلية. كذلك لا أتوقع موقفاً من الولايات المتحدة أكثر ليونة أو تفهماً لما تريده الدول العربية قبل إنتهاء الإنتخابات الأميركية.

● في حال سقوط ريغان فإن أمامنا أربع سنوات أخرى من الإنتظار لموقف أميركي أفضل. أما إذا فاز ريغان فهناك أمل في أن يتخذ خطوات متفهمة إزاء قضايانا.

● أكد لي "المستر" بوش حرصاً شديداً على سيادة لبنان ووحدة أراضيه ولكنني لاحظت أنه متشائم وتمنى أن يساعد العرب لبنان على إيجاد حل لمشكلته.

● بعد الذي سمعته من "المستر" بوش وأسمعته له أعتقد أنه لا بد من تفهم حقيقة أساسية وهي أنه لا يمكن حل القضايا الساخنة في العالم (ومنها قضية الشرق الأوسط) عن طريق قوة واحدة من القوتيْن الكبريْن.

وإذا كانت حصة الولايات المتحدة في قضية الشرق الأوسط أكثر بكثير من نصيب الإتحاد السوفياتي فهذا لا يعني أن الإتحاد السوفياتي ليس له أي كلمة، وليس له أي دور. وما دمنا نعتقد أو نقول إن الإتحاد السوفياتي ليس له دور بتاتاً فإن هذا يعقد الأمور ويزيدها تشابكاً ويعرقل سبيل السلام.

هذا يمكن أن يتخذ كإستراتيجية مستقبلية لتوحيد جهودنا نحو القوتيْن الكبريْن ممن لهما التأثير الواضح في حل قضايانا، من دون الإلتزام كلياً بمصالح دولة من الدولتيْن. علينا أن نتشبث بمصالحنا ونفهمها فهماً واضحاً عميقاً ولنحاول أن نخدمها مما لنا من علاقات مع دول العالم ومع القوتين بصورة متأكدة من التقدم، ومن الوصول إلى نتائج إيجابية.

مجلة "التضامن". لندن - 15 تشرين الأول (أكتوبر) 1983

* * *

العرب... وأهمية رصْد سياسات الآخرين

تبدو الدول العربية مطالبة أكثر من غيرها برصد التطورات التي يشهدها العالم الغربي بدءاً من الولايات المتحدة البعيدة وإنتهاءً باليونان التي هي أقرب دول الغرب إلى العالم العربي.

والرصْد هنا لا يقتصر على ما يحدث وإنما تنشيط قنوات الإتصال مع إتجاهات سياسية تتخذ مواقف ودية من القضايا العربية وعدم اليأس من محاولة فتح ثغرات في جدار الإتجاهات السياسية المعادية للقضايا العربية وترميم جسور مع إتجاهات نشأ بينها وبين الدول العربية لسبب أو آخر بعض الفتور وبناء جسور مع إتجاهات قد يكتب لها أن تقوى وتصبح فاعلة وربما تقود أصحابها إلى دفة الحُكْم.

لماذا تبدو الدول العربية مطالبة؟

والجواب عن ذلك عبارة عن مجموعة من البدهيات. ذلك أن بعض الدول لا غنى له عن الخبرة الغربية. وبعض هذه الدول يحتاج إلى المساعدات الغربية. وهنالك البعض الذي يجد في هذه الدول الجهة التي تؤمن له الإحتياجات العسكرية والتقنية. وإلى ذلك هنالك البعض الذي يلجأ إلى دول الغرب للحصول على القروض القليلة والميسَّرة. وهكذا.

ولقد أثبتت السنوات العشرون الماضية أنه لم يكن هنالك رصد بالمعنى الحقيقي والعلمي. وحدث في السنوات العشرين الماضية أن العلاقة بين معظم الدول الغربية والإتجاهات السياسية في العالم العربي كانت تبنى على الإعتقاد وعلى المزاج وعلى تكهنات. وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن الإشارة إلى الوقائع الآتية:

أولاً – في الإنتخابات الأميركية الماضية حدث نتيجة فقدان الرصد الدقيق للتطورات السياسية أن حدث نوع من الرهان العربي الشامل والصامت على أن المرشح الجمهوري رونالد ريغان لن يفوز في الإنتخابات ومن هنا كان التركيز على أن الرئيس كارتر سيجدد الولاية. وقد تكون هنالك حكومات عربية كثيرة وضعت تحليلات تفيد بأنه من غير المعقول أن يحكم الولايات المتحدة ممثل ومن أجْل ذلك راهنت على الرئيس كارتر.

ومن المؤكد أن فوز ريغان وسقوط كارتر كان مفاجئاً لمعظم الحكومات العربية. كذلك من المؤكد أنه لو كانت هنالك عملية رصد دقيقة للتطورات السياسية داخل الولايات المتحدة لكان الإندفاع العربي في إتجاه طرف واحد أقل مما حدث، ذلك أن واضعي التحليل النهائي الناشئ عن الرصد كانوا سيوصون ببناء علاقة جيدة مع المرشح رونالد ريغان وعدم الأخذ بمسألة أنه من المستبعد أن يحكم الولايات المتحدة ممثل سابق. ولقد فاز ريغان من دون أن تكون هناك جسور متينة بينه وبين الدول العربية. ومن أجْل ذلك أنه حتى الآن لا يريد أن يتفهم القضايا العربية. وتبين أن كارتر بعد السقوط لم يعد يمثل شيئاً. مجرد كاتب مذكرات ليس فيها إنصاف للعرب الذين راهنوا عليه.

ثانياً – في الإنتخابات الفرنسية الماضية حدث أيضاً نتيجة فقدان الرصْد الدقيق للتطورات السياسية نوع من الرهان العربي شبه الشامل وشبه الصامت على أن فاليري جيسكار ديستان هو الذي سيفوز في الإنتخابات على رغم الحملة الضارية عليه. والأرجح أن الأطراف المراهنة إفترضت أن الشعب الفرنسي لا يمكن أن يتخلى فجأة عن نوع الحياة الذي اعتاد عليه ويصبح بين لحظة وضحاها محكوماً من الإشتراكيين والشيوعيين. ولكن الفرنسيين أسقطوا جيسكار ديستان وأوصلوا فرنسوا ميتران الإشتراكي إلى الحُكْم وإرتضوا أن يكون داخل الحكومة وزراء شيوعيون.

ولولا أن الملك (الراحل) خالد بن عبد العزيز أنقذ وعلى الفور ما يمكن إنقاذه من مشاعر الضيق في نفس العهد الإشتراكي الفرنسي لأن أكثرية الدول العربية لا تتمنى له الإستقرار وكانت لا تتمنى له المجيء لكانت العلاقات الفرنسية – العربية ما زالت حتى الآن على درجة كبيرة من التوتر.

والمهم أن يكون هنالك بعد الآن نوع من الرصْد الدقيق للتطورات السياسية في فرنسا ويكون هنالك بناء جسور وعلاقات مع إتجاهات سياسية قد تكون هي المؤهلة لكي تحكم فرنسا في السنين المقبلة. رصْد يأخذ في الإعتبار الحقائق والعواطف الفرنسية وليس الإعتقادات والأمزجة العربية.

ثالثاً – الأرجح ونتيجة لفقدان الرصْد للتطورات والإتجاهات السياسية في بريطانيا لم تكن هنالك جهة عربية على صلات طيِّبة بالسيدة مارغريت تاتشر قبل أن تفوز في الإنتخابات النيابية قبل الأخيرة. ولو كانت هنالك صلات طيِّبة وكانت هناك جسور متينة لكانت العلاقات في وضع أفضل. وهذه العلاقات تبدو الآن عادية لكن كان من الممكن أن تبدو أكثر فاعلية.

وقبل أيام حقق أحد الوجوه الشابة في حزب العمال إنتصاراً بالغ الأهمية حيث أمكنه الفوز بزعامة الحزب.

والأرجح أن يصبح نيل كينوك الذي حقق الإنتصار المهم والبالغ من العمر 41 عاماً رئيساً لوزراء بريطانيا في السنوات القليلة المقبلة. وحتى قبل إعلان فوز كينوم بأيام ونتيجة لفقدان الرصْد كان إعتقاد الأكثرية العربية بأن حزب العمال شاخ وأن حزب المحافظين، وخصوصاً بعد فوز حكوماتهم بالإنتخابات النيابية الأخيرة، سيحكمون سنوات طويلة.

وتكراراً إن الرصْد الدقيق للتطورات السياسية في العالم الغربي ضروري لأكثر من سبب. ولعل أكثر هذه الأسباب أهمية هو أن الدول العربية دائماً في حالة مَن تصيبه الدهشة عند سماعه أن الإتجاه الفلاني هو الذي سقط، أو أن الذي نجح هو إتجاه آخر.

وتبقى كلمة، وهي أن عهد المحافظين في بريطانيا للتطورات السياسية في العالم الغربي ضروري لأكثر من سبب. ولعل أكثر هذه الأسباب أهمية هو أن الدول العربية دائماً في حالة مَن تصيبه الدهشة عند سماعه أن الإتجاه الفلاني هو الذي سقط، أو أن الذي نجح هو إتجاه آخر.

وتبقى كلمة، وهي أن عهد المحافظين في بريطانيا على أهبة السقوط على ما يبدو بعد فضيحة الرجل القوي في الحزب باركنسون.

وفي إنتظار أن يبدأ رصْد التطورات السياسية المقبلة لم نسمع أن حكومة من الحكومات العربية هنأت الزعيم الجديد لحزب العمال الوريث في حال سقوط عهد المحافظين. علماً بأن مثل هذه الخطوة تشكل خطوة متقدمة على طريق بناء علاقات جيدة مع الزعامة المقبلة في بريطانيا.

مجلة "التضامن". لندن - 22 تشرين الأول (أكتوبر) 1983

* * *

عرفات يتحدى... إنما من شمال لبنان

طالت إقامة السيد ياسر عرفات في طرابلس (شمال لبنان)، مع أن المكان الطبيعي للقائد هو أن يكون بين قواته وبين جماهيره. وبعد الذي حدث في جنوب لبنان ثم في بيروت ثم في البقاع لم تعد لعرفات أرض فلسطينية، بمعنى التواجد الجماهيري والعسكري، سوى بعض الأمتار المربعة من مدينة طرابلس اللبنانية.

وخلافاً لما يظن كثيرون فإن عرفات يشعر وهو في طرابلس في مكانه الطبيعي الذي يرتاح إليه. أما خارج تلك الأمتار المربعة من طرابلس الذي يتحرك فوقها فإن عرفات يشعر أنه يعيش في غربة. إن هنالك ألوف الفلسطينيين خارج تلك المساحة القليلة من الأرض في طرابلس. هنالك فلسطينيون بالألوف في الكويت. وفلسطينيون بالألوف في المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج. وهنالك ألوف مؤلفة من الفلسطينيين في الأردن، وهنالك قوات فلسطينية في السودان والجزائر وتونس واليمن. ولكن عرفات لا يشعر أنه يتحرك كقائد ثورة إلا بين الجماهير والقوات الفلسطينية المتواجدة فوق بضعة أمتار مربعة من طرابلس اللبنانية.

مع هذه الجماهير يشعر أبو عمار بإستمرارية النضال. ومع هذه القوات يشعر بقوة القائد. ومع الأشبال الذين يتدربون ويلتفون حوله ويؤدون له التحية، ويتسابقون لتقديم كاسات الشاي له يشعر بعنفوان الثورة الفلسطينية.

وإلى ذلك إن بقاء أبو عمار بعيداً عن تلك الأمتار المربعة من الأرض في طرابلس كان معناه في نظره أن يجلس في ذلك المنفى الذي إسمه "فندق سلوى" على شواطئ العاصمة التونسية يكتفي بتلقي التقارير الحزينة وإنتظار أمر قد يحدث وربما لا يحدث ووفود قد تأتي وربما لا تأتي، وزوار قد يتذكرون تقديم التحية له وقد يتناسون. وكان معناه أن يساعد بنفسه الزمن على أن ينسى القضية ويطويها يوماً بعد آخر في صفحات ذات لون شاحب.

إن عرفات لم يأت إلى طرابلس ليتحدى. وإنما ليستمر ولم يأت لكي يقال عنه إنه وصل على طريقة "جيمس بوند" وإنما لكي تظل القضية الفلسطينية في البال. ولنتصور ماذا ستكون عليه الحال لو أن عرفات لم يأت إلى طرابلس، ونقارن ذلك بالحال في أعقاب ظهوره المفاجئ.

من البديهي القول إن عرفات بذلك الظهور المفاجئ وضع حلفاءه السوفيات في أصعب المواقف، وضع الأميركان في المدار الذي لا يستحسنون أن يكونوا فيه، وجعل الرأي العام العالمي لا يُسقط من حساب همومه وإهتماماته القضية الفلسطينية، وجعل صحافة العالم وإذاعاته ومحطات التلفزيون فيه تتحدث ولو بنسبة بسيطة عن القضية من خلال الحديث عن نوع الإقامة الذي إختاره. ولم يرد في أي صحيفة أو نشرة إخبارية أن أبو عمار إنتقل من عاصمة ومن زيارة حاكم إلى زيارة حاكم آخر. إن الحديث هو فقط حول قائد يعرف كيف يعكس نبض وجدان شعبه.

ولكن الأهم من هذا كله أن أبو عمار أحدث ما يمكن إعتباره مأزقاً بالنسبة إلى قمة الرياض وكأنما ينقص هذه القمة مآزق. فالقمة لا يجوز أن تنعقد من دونه، أو أنه من المستبعَد إنعقادها بينما أبو عمار الذي بات بعد كل الذي جرى وما زال يجري (مسحراتي القضية الفلسطينية) إذا جازت التسمية يتحرك فوق تلك الأمتار الفلسطينية المربعة من العاصمة الثانية للبنان الذي كان واحداً موحَّداً.

وفي ضوء ذلك ربما لا تنعقد الجلسة الإفتتاحية إلاَّ بعد أن يكون نميري آخر وأدغم آخر وشيخ سعد آخر أقاموا بمغامرة أخرى من نوع تلك المغامرة التي قاموا بها في أيلول/سبتمبر 1970 لإحضار أبو عمار،إنما من طرابلس، هذه المرة... إلاَّ إذا كانت أصول اللعبة توجب إستحضار أبو عمار إلى الرياض في طائرة الرئيس حافظ الأسد.

ويبقى أنه من الآن وحتى ذلك اليوم سيكون قد يجوز توقُّع حدوث أي إفتراض، وتوقع حدوث مفاجآت سعيدة بدل مفاجآت مفجعة على أساس أننا في زمن يتسم بأن الكلمة الأُولى فيه للمفاجأة.

مجلة "التضامن". لندن - 29 تشرين الأول (أكتوبر) 1983

* * *

سويسرا الشرق... سويسرا الغرب

ما الذي يمكن قوله في "المؤتمر اللبناني – السوري" أو "مؤتمر اللبنانيين" الذي إنعقد الأسبوع الماضي في جنيف، ولم تتضح المعالم الذي يمكن أن يبني عليها المراقب رأياً أو إستنتاجاً؟

الذي يمكن قوله عبارة عن بعض تأملات تبدو خليطاً بين علامات الإستفهام والتعجب وبعض الملاحظات.

وعلى النحو الآتي نسجل هذه التأملات والملاحظات:

أولاً – على رغم أن كل عربي من المحيط إلى الخليج يتمنى للبنانيين أن يتفقوا ويتمنى للبنان إستعادة هدوئه، فإن المواطن العربي إستقبل بكثير من الإستغراب إنتقال أطراف الأزمة اللبنانية من بلدهم لبنان إلى سويسرا من أجْل أن يتحاوروا على أمل التوصل إلى إتفاق لإحلال السلام في لبنان ووقْف الحرب التي كلما دخلت يوماً جديداً كلما بدا أنها كثيرة التعقيد وأنها مستعصية الحل.

ثانياً – من حق المواطن العربي أن يستغرب، ذلك أن المشكلة هي في أن يجتمع اللبنانيون لا أين يجتمعون. وما داموا قرروا الإجتماع فإنه كان أكرم لهم أن يختاروا أي بقعة أرض لبنانية ويبدأوا داخلها إجتماعاً لا ينتهي إلاَّ بالإتفاق. ولا بد أن كثيرين تساءلوا بعفوية بالغة: هل إذا وقع الخلاف داخل البيت الواحد فإن هذا الخلاف لا يحل إلاَّ بإنتقال أهل هذا البيت إلى بلد آخر للبحث في مسألة الخلاف؟

ثالثاً – من الواضح أن العامل الأول في عدم إنعقاد مؤتمر في لبنان هو أن سوريا ستشارك فيه.

وإستناداً إلى حسابات سورية كثيرة الدقة فإن سوريا لا يمكنها إيفاد وزير خارجيتها عبد الحليم خدَّام إلى بيروت لأن معنى مجيئه إقرار بالإتفاق اللبناني – الإسرائيلي الذي تطالب سوريا بإلغائه والتي حملت حلفاءها أعضاء "جبهة الخلاص" على أن يطالبوا بالشيء نفسه.

ولا بد أن كثيرين كانوا يتمنون لو أن سوريا شجعت عقْد المؤتمر أو على الأقل عقْده على مستوى رجال الصف الثاني إنما في بيروت وفي القصر الجمهوري لأن ذلك من شأنه أن يزرع في نفس المواطن اللبناني شعوراً بمصداقية الحوار وبأن سوريا تريد للبنان تلمُّس طريق الخلاص من الأزمة التي يعيشها.

وفي الإطار نفسه يجوز الإفتراض أن سوريا كانت سترتضي عقْد المؤتمر على أرض لبنانية في مناطق الحدود اللبنانية – السورية وكانت ستشارك فيه على مستوى القمة وتزيل التواجد العسكري غير السوري وغير اللبناني الشرعي وفي كل منطقة الحدود لو أن الرئيس أمين الجميّل وأعضاء "الجبهة اللبنانية" وافقوا على ذلك.

كذلك قد يجوز الإفتراض أن سوريا كانت تتمنى حدوث لقاء قمة آخر من نوع اللقاء الذي تم على الحدود بين الرئيسيْن (الراحليْن) جمال عبد الناصر وفؤاد شهاب في عهد الوحدة المصرية – السورية. وإزاء إستحالة ذلك دفعت بالأمور إلى أن بات عقْد المؤتمر ممكناً في جنيف وليس في أي مكان آخر.

رابعاً – إن المكان المناسب لإنعقاد المؤتمر ما دام لن ينعقد في لبنان هو المملكة العربية السعودية على أساس أن مبدأ إنعقاد المؤتمر جاء تتويجاً لمسعى الوساطة السعودية التي قام بها الأمير بندر بن سلطان سفير السعودية الحالي في واشنطن.

وفي جدة أو الرياض يمكن إبقاء المؤتمريْن في معزل عن التدخلات الدولية المباشرة لإستحالة دخول بعضهم إلى المملكة (السوفيات والإسرائيليون) فضلاً عن أن المسؤولين السعوديين كانوا لن يرتضوا إنفضاض المؤتمر

من دون أن ينجح، وعن أنه ليس هنالك تحفُّظ سعودي على المشاركين في المؤتمر.

ولكن هذا الإفتراض لا يعني أن المملكة العربية السعودية لم تأخذ في الإعتبار إحتمال أن تتفجر الخلافات بين المجتمعين إلى الحد الذي ينهار فيه المؤتمر. وفي مثل هذه الحال فإن الإنهيار سيترك أثره على الإنجاز السعودي الكثير الأهمية والمتمثل في نجاح الوساطة التي قام بها الأمير بندر.

ولو أن السعودية كانت مطمئنة إلى أن الزعامات اللبنانية المشاركة في المؤتمر لن تنهي الإجتماع إلاَّ وهي متفقة لما ارتضت أن تترك هذه الزعامات تختار جنيف مقراً لإجتماعاتها. وعلى رغم ذلك من الجائز الإفتراض أن المملكة العربية السعودية بذلت في جنيف جهداً من نوع الجهد الأميركي – المصري من أجْل أن ينجح المؤتمر.

خامساً – إن سوريا تضغط في اتجاه أن يلغي الرئيس أمين الجميّل الإتفاق الذي تم عقْده مع إسرائيل وذلك على أساس أن إلغاء هذا الإتفاق يكون سبباً بإلغاء معاهدة "كامب ديفيد" أو ربما القبول بهذه المعاهدة على أساس أنها أقل ضرراً من الإتفاق اللبناني – الإسرائيلي.

لكن حجة الحُكْم اللبناني ستبقى أكثر قوة من المطلب السوري، إلاَّ إذا حدثت تطورات ذات طبيعة عسكرية ناشئة عن مضاعفات العملية الأخيرة التي إستهدفت القوات الأميركية والفرنسية العاملة في لبنان. وحجة الحُكْم اللبناني أن الإتفاق وسيلة لإنهاء الإحتلال الإسرائيلي وإلغاؤه يعني إستمرار الإحتلال وتطوره في إتجاه تصعيد الحرب بين الأطراف اللبنانية. وهذه المرة ستكون الحرب أكثر هولاً بسبب التعقيدات التي طرأت على الموقف عموماً.

ويتردد أن الرئيس أمين الجميل تبلغ قبل أن يصل إلى جنيف وبعدما وصل وقبل أن تبدأ الإجتماعات وبعدما بدأت، من الأميركان أن الإسرائيليين أبلغوهم بأن أي إلغاء للإتفاق يعني بقاء إسرائيل في الجنوب... بل وربما الحرب.

سادساً – بالنسبة إلى مؤتمر من هذا النوع إن قاعدة النجاح غير تقليدية. بل إن عدم إنهيار المؤتمر يشكل حالة نجاح. وأي خطوة فوق عدم الإنهيار تشكل إضافة إيجابية لمصلحة النجاح.

وبالنسبة إلى مؤتمر من هذا النوع فإن الإتصالات التي تجري وراء الكواليس تكون هي الأساس.

سابعاً – في الوقت الذي كان المؤتمر يبدأ أعماله كانت هنالك معلومات عن إستعدادات عسكرية بين أطراف الأزمة اللبنانية لمواجهة الموقف.

ولكن الحل الأكثر سلامة هو في التنازلات. وكلما قدَّم طرف تنازلاً للطرف الآخر وقابله الطرف الآخر بالمثل كلما أمكن توقُّع حدوث بعض الإنفراجات.

ويبقى أمران:

الأول هو أنه إذا كان الإتفاق اللبناني – الإسرائيلي يشكل عقبة في طريق النجاح النسبي للمؤتمر فإن منطق الإتجاه الداعي إلى تأليف حكومة إتحاد وطني تمنع تجدد القتال وتعيد الهدوء وترفع أمر الإتفاق إلى قمة عربية تقرر مصيره وتتحمل هي العبء... إن هذا المنطق يبقى مقبولاً.

أما الأمر الثاني فهو أن سويسرا الشرق (أي لبنان) جاءت تنزف إلى أختها سويسرا الغرب.

فهل يتذكر "سويسريو" الشرق وهم في جنيف أن سويسرا يجب ألاَّ تنزف وإنما تنضح حرية وعافية وإزدهاراً. وعلى هذا الأساس يتنازلون إلى حد تحقيق الوفاق؟

إنها أمنية الكثيرين للبنان. لعل وعسى يحقق لبنانيو الحروب أنفسهم الأمنية.

مجلة "التضامن". لندن - 5 تشرين الثاني (نوفمبر) 1983

* * *

الإنحياز... وعدم الإنحياز

عندما يتتبع المرء التطورات التي تعيشها المنطقة العربية منذ بضع سنوات يزداد إقتناعاً بأهمية فكرة عدم الإنحياز التي حوَّلها إلى أمر واقع في منتصف الخمسينات الثلاثي التاريخي نهرو، تيتو، عبد الناصر.

كذلك يزداد المرء إعجاباً بهذا الثلاثي الذي إستطاع وهو يقود في منتصف الخمسينات أن يقرأ، أو على الأقل يتصور مصير منطقة الشرق الأوسط ودول العالم الثالث عموماً في السبعينات والثمانينات.

إن هذا الثلاثي لم يتحرك في سبيل إنشاء كتلة تسمى "كتلة عدم الإنحياز" على أساس معلومات وصلت إلى رئيس وزراء الهند (آنذاك) الباندیت نهرو أو إلى الرئيس اليوغسلافي (آنذاك) الماريشال تيتو أو إلى رئيس الدولة العربية الأُولى مصر (آنذاك) جمال عبد الناصر، وإنما إستناداً إلى الحس الذي يتميز به عادة الزعيم التاريخي، والقدرة المتميزة على قراءة الأحداث والتطورات. فضلاً عن أن كلاً من هؤلاء القادة التاريخيين عاش في شكل أو آخر

تجربة الآثار المفجعة الناجمة عن الحربيْن العالميتيْن الأولى والثانية، وعانى في شكل أو آخر مرارة الواقع الصعب بالنسبة إلى أي دولة عندما تكون ضعيفة البنية العسكرية وفي الوقت نفسه تواجه مصاعب حادة على الصعيد الإقتصادي وعلى صعيد التنمية.

ولقد لاحظ هؤلاء الثلاثة بالكثير من التبصر وبُعد النظر أن القوتيْن الكبريْن الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي سائرتان نحو المزيد من الإستعداد العسكري ولا تعيران أي إهتمام لمشاكل التنمية التي تقاسي منها أكثرية دول العالم. وإزاء ذلك قد يكون الزعماء الثلاثة إفترضوا أن الوسيلة الوحيدة لمواجهة هذا الواقع الصعب هو إتخاذ إجراءات هي في الواقع فوق الإستسلام بدرجة وتحت الدفاع عن النفس بدرجات.

وزيادة في التوضيح يمكن القول إن الزعماء الثلاثة إفترضوا أنهم بإنشائهم "كتلة عدم الإنحياز" يمكن أن يقولوا للولايات المتحدة ما معناه إننا لا نريد منك التدخل في شؤوننا ونحن بدورنا لن نتدخل في شؤونك. ويمكن أن يقولوا الأمر نفسه للإتحاد السوفياتي.

وعلى رغم ضيق دفين نشأ في نفوس قيادات الدولتيْن الكبريْن من هذا الإتجاه الذي يبدو نوعاً من أنواع الرفض المسالم إلاَّ أن هاتيْن الدولتيْن إستمرتا تنشطان على صعيد التطوير العسكري وفي الوقت نفسه تضعان الخطط التي يمكن أن تقوِّض فكرة "كتلة عدم الإنحياز". وفي ربع قرن أحدثت كل من الدولتيْن الكبريين تطويراً مذهلاً لقدراتها العسكرية لكنها لم تفعل شيئاً بالنسبة إلى دول العالم الثالث. بل قد يجوز القول إن الولايات المتحدة أنتجت أنواعاً بالغة الأهمية من الأسلحة الإستراتيجية لكن حجم الجوع والفقر والمرض إزداد بشكل مذهل في العالم. وقد يجوز القول أيضاً إن الإتحاد السوفياتي إبتكر الكثير من الأسلحة الإستراتيجية لكن ذلك تم على حساب شعوب دول العالم الثالث نفسها بل وعلى حساب شعوب الإتحاد السوفياتي.

لقد إفترض الثلاثي التاريخي نهرو وتيتو وعبد الناصر أن الدولتيْن الكبريْن (أو الجباريْن) لن يتصارعا على أراضيهما وإنما على أراضي الغير ومن أجل ذلك جاءت فكرة عدم الإنحياز. وما يحدث منذ بضع سنوات شاهد على أن الجباريْن يتصارعان خارج حدود بلديْهما. إنهما يتصارعان في أفغانستان يتصارعان في مصر وفي ليبيا وفي سوريا. وحديثاً إنهما يتصارعان حول جزيرة داخل محيط. أما الأراضي الأميركية والأراضي السوفياتية فإنها بعيدة عن هذا الصراع، وعلى الأقل في المرحلة الراهنة التي نشاهد تطوراتها المذهلة.

ولو أن شأن "كتلة عدم الإنحياز" كان كبيراً ولم يضعف إلى درجة الإستهانة المطلقة من جانب الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي به لكان الجباران اللذان يهددان منطقة الشرق الأوسط في هذه الأيام إرتدعا بعض الشيء لكنهما ونتيجة للشأن الباهت لقوة "كتلة عدم الإنحياز" يفعلان ما يريدان غير مباليْن.

ولقد كان مقرراً لهذه الكتلة أن تستعيد شأنها القوي لو أنه كُتب لقمة عدم الإنحياز أن تنعقد قبل سنتين في بغداد. ذلك أن الرئيس صدَّام حسين كان عن إقتناع منه بالفكرة وعن شغف من جانبه بممارسة دور تاريخي من نوع الدور الذي قام به الثلاثي السابق نهرو وتيتو وعبد الناصر في صدد القيام بعملية لفكرة عدم الإنحياز.

ولو ان تلك القمة انعقدت في بغداد لكانت مفاجآت إيجابية كثيرة ستحدث. لكن الذي حدث هو مفاجآت من نوع سلبي أكثرها مدعاة للإستغراب أن الذين يستفيدون من نهوض "كتلة عدم الإنحياز" يقاسون ويلات إنحيازهم الإقليمي والدولي. وهؤلاء بذلوا جهود خارقة من أجل ألاّ تنعقد القمة في بغداد.

وتكراراً إن المرء وهو يتابع التطورات المفجعة التي تعيشها دول العالم الثالث عموماً والمنطقة العربية بشكل خاص يزداد إقتناعاً بأهمية "كتلة عدم الإنحياز"، ويزداد إقتناعاً بأنه إذا كان عدم الإنحياز غير ذي جدوى فإن الإنحياز كله ضرر ومخاطر لأن معناه الوقوف مع طرف ضد طرف آخر.

وزيادة في التوضيح ان الإنحياز إلى الولايات المتحدة سيكون معناه تأييدها وهي تضرب من البحر أو من الجو أو على البر قوى أو مراكز وقواعد محسوبة على الإتحاد السوفياتي أو على الأقل ضد أميركا. والإنحياز أيضاً معناه تأييد السوفيات يقومون بعمليات مماثلة في الإتجاه المعاكس.

وفي الحالتيْن هما الرابحتان ونحن الخاسرون.

مجلة "التضامن". لندن - 12 تشرين الثاني (نوفمبر) 1983

* * *

قمة تنعقد.. وقمة لا تنعقد

بدقة الساعة السويسرية تنعقد قمة الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج. يحين موعد إنعقاد القمة فيجري الإستعداد لعقدها. لا تصدر التصريحات التي

تستبعد الإنعقاد ولا ترهق الصحافة نفسها للتأكد مما إذا كانت هذه القمة ستنعقد أم لا.

وبالدقة المتناهية تبدأ جلسات القمة الخليجية في اليوم المقرر لها وفي الساعة المحددة لبدء الجلسة الأولى. لا مجال لأي تعديل ولا مجال لأي تأجيل. بل إنه قد يجوز الإفتراض انه يكون معروفاً سلفاً كم جلسة ستنعقد ويكون معروفاً سلفاً متى يجب أن تنعقد الجلسة الختامية.

وبالدقة الكاملة يتم الإنعقاد على مستوى الكبار.

سلفاً يكون واضحاً أن الذين في أعلى السلطة هم الذين سيشاركون. فالمؤتمر هو مؤتمر قمة ويفترض إذن في مَن يشارك فيه أن يكون الجالس على القمة. وسلفاً يكون واضحاً جدول الأعمال وتكون واضحة النوايا. وتكون إرادة وضْع القرار المناسب في غاية الوضوح.

إحترام كامل للكلمة. وإحترام كامل للعهد. وإحترام أكيد المواعيد. وتأكيد للموقف الموحّد. وعدم تسريب للمشاورات أو المحاضر. وربما لا يحدث إتفاق على قضايا معيَّنة. لكن من المؤكد أنه لا يحدث الخلاف بالشكل الذي يكون مستعصياً إيجاد الحل له.

وعلى مدى أربع قمم لم يحدث خلل في القاعدة التي وضعها حكام دول مجلس التعاون لإجتماعاتهم.

وبهذه التقاليد التي أرساها هؤلاء فإنهم يبدون أمام الآخرين أنهم مِثلُ حكام دول السوق الأوروبية المشترَكة أو مثل حكام الدول الصناعية السبع. مثلهم من حيث الحرص على ألاّ تكون إجتماعاتهم موضع أخذ ورد أو موضع إحتمال التأجيل. ومثلهم من حيث إنه ربما لا يكون هنالك إتفاق كامل حول أمور معيَّنة أو لا يكون هنالك إلتقاء في وجهات النظر حول مسائل تتعدد في شأنها الآراء، إنما من المهم ألاَّ يكون ذلك سبباً في تأجيل القمة أو في إستباق الأمور وبدء المناقشات عبْر الصحف والإذاعات قبل أن تبدأ إجتماعات القمة.

ومنذ القمة الأولى لدول الخليج وحتى القمة الأخيرة التي شهدتْها دولة قطر قبل أيام فإن إجتماعات حكام هذه الدول تبدأ بصمت وتنتهي بصمت من دون أن يعني ذلك أن القرارات لا تكون من النوع الكبير. ولكن هؤلاء يتصرفون وفق قاعدة أن قوة أي قرار هي في إحاطته بالمزيد من التهيب ومن الوقار إلى أن يدخل حيز التنفيذ ويجتاز إختبار التنفيذ.

ومنذ القمة الأولى لدول مجلس التعاون وحتى القمة الأخيرة يتأكد كم أن وحدة الصف كثيرة الأهمية في حياة الدول.

في المقابل كان يحدث قبل أن يتقرر مبدأ دورية إنعقاد القمة العربية أن تدخل فكرة الإنعقاد في حالة مخاض. وقبل أن يتقرر موعد الإنعقاد تكون الأعصاب تعرضت لما يشبه التلف لكثرة التصريحات وتعدُّد المواقف وتبايُن وجهات النظر.

وبعد أن تقرر مبدأ الإنعقاد الدوري للقمة ساد إنطباع بأنه سيحدث نوع من الإنضباط، لكن هذا الإنطباع لم يستقر في الأذهان لكثرة ما حفلت به السنين الثلاث السابقة من مناورات ومن خلافات ومن صراعات.

ولقد بات مألوفاً أنه قبل أن يحين موعد إنعقاد القمة العربية بأشهر يبدأ الحديث بأنها لن تنعقد أو أنها مرشحة للتأجيل. بل قد يجوز القول إن الدقة المتناهية التي ترافق إنعقاد قمم دول الخليج تقابلها دقة متناهية بالنسبة إلى القمم العربية إنما في الاتجاه المعاكس.

كذلك بات مألوفاً أنه إذا تقرر إنعقاد القمة فإنه لا يحدث إنضباط بالنسبة إلى التمثيل. بل إنه لا يحدث إنضباط بالنسبة إلى الجلسة الإفتتاحية وإلى جدول الأعمال وسلفاً يكون واضحاً أن هنالك المزيد من التناقض سيحدث والكثير من الخلافات ستُرمى على الطاولة. كذلك يكون معروفاً سلفاً أن تفاصيل ما يجري وراء الأبواب المغلقة سيتم تسريبها إلى الخارج لغرض في نفس الذي يتولى التسريب.

وسيكون معروفاً سلفاً ان حاكماً ما سيترك فجأة جلسة الإجتماع لأنه لم يتحمل مواجهة حاكم أو حكام آخرين. وسيكون متوقعاً أن يعلو صراخ البعض وأن يتحفظ البعض وقد يحدث أن يتوعد البعض.

ومناسبة هذا الكلام ناشئة عن شعور المواطن العربي بالإرتياح لا لأن قمة حكام دول مجلس التعاون الخليجي إتخذت قرارات مصيرية تنسجم مع طموحاته وتنقذ معاناته اليومية على الصعيد القومي، وإنما لأنها إنعقدت في اليوم المقرر لها وفي أجواء من الإحساس بالمسؤولية، بينما القمة العربية التي كان من المقرر أن تنعقد الأسبوع المقبل في الرياض لم تنعقد وأشاع عدم إنعقادها إحساساً بالتشاؤم من المصير العربي.

والمحزن في الأمر هو أن القمة العربية لم تتمكن من الإنعقاد في الموعد المقرر لها بسبب إستفحال الخلافات بين بعض الأطراف العربية وهو ما لا يعانيه حكام دول مجلس التعاون.

ولكن هل معنى ذلك أنه إذا حدثت خلافات ذات يوم بين بعض أطراف دول مجلس التعاون فإن القمة الدورية

لهذا المجلس ستتأجل؟

وإلى ذلك ان إستفحال الخلافات فضلاً عن التطورات المفجعة التي تشهدها الساحة الفلسطينية هي سبب رئيسي للإنعقاد وليس للتأجيل.

وقد يجوز التساؤل هنا: هل أن الخلافات والتي وصلت في بعض مراحلها العسكرية بين المملكة العربية السعودية ومصر بسبب اليمن أخَّرت إنعقاد قمة الخرطوم عام 1967 وحالت دون مشاركة الملك (الراحل) فيصل بن عبد العزيز والرئيس (الراحل) جمال عبد الناصر في تلك القمة وتحقيق مصالحة بينهما.

وقد يقال إن ذلك اللقاء تحقق بسبب الوضع الذي نشأ عن هزيمة 1967 ولضرورة مواجهة الهزيمة. وهذا صحيح إلاَّ أن ما تواجهه القضية العربية الآن يبدو أكثر خطورة مما واجهتْه نتيجة لهزيمة 1967.

وإذا كان المواطن العربي يشعر بالأسف الشديد لأن القمة العربية في الرياض لم تنعقد في الموعد المقرر لها فإنه يشعر بالكثير من الإرتياح لأن قمة الدوحة إنعقدت في الموعد المقرر من دون أي خلافات وهو يشعر بهذا الإرتياح على رغم أنه لا يعرف ما هي القرارات التي إتخذتْها هذه القمة أو ما إذا كانت إتخذت قرارات مهمة. فالذي يهمه أن هنالك بضعة حكام عرب ما زالوا قادرين على أن يجتمعوا وعلى أن يقرروا وعلى أن يخرجوا غير مختلفين. وفي الوقت نفسه ما زال يأمل في ألاَّ يطول تأجيل القمة العربية وفي أن تكون بداية عمل عربي جديّ يستند إلى وحدة الصف في إنتظار أن تتحقق وحدة الهدف، مثل قمم دول مجلس التعاون التي تبدأ إجتماعاتها وتنهيها بالدقة التي تبدأ فيها الجمعية العمومية للأمم المتحدة الإجتماعات وتنهيها.

مجلة "التضامن". لندن - 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1983

* * *

الإسلام المحايد في السودان..
خواطر وإنطباعات

منذ ثماني عشرة سنة وأنا على هذه الحال. ما أن أسمع عن حدث كبير يشهده السودان إلاَّ وأجد نفسي أركب الطائرة متوجهاً إلى الخرطوم. وفي إستمرار كنت أجد في الخرطوم الأمور غير متوافقة تماماً مع ما تسمعه.

فإما هنالك مبالغات وإما هنالك حقائق خافية عن الكثيرين.

وكنت أحرص على أن أسافر لأرى مضاعفات الحدث على الطبيعة ولأسمع من الشهود ما يؤكد المعلومات وألاحظ على وجوه الناس ما يمكن أن تعجز الألسنة عن التعبير عنه.

أسقطت الأحزاب الحُكْم العسكري الذي كان يقوده الفريق (الراحل) إبراهيم عبود فتوجهتُ لأرى كيف يتمكن المدنيون وليس في أياديهم سوى الحجارة من إسقاط سلطة عسكرية ذات بأس شديد، وتلمستُ كيف أن الشعب السوداني إستطاع بذلك أن يطوِّر مفهوم المهاتما غاندي للتغيير.

وبدأت صراعات قادة الأحزاب بعدما إنتهى شهر العسل فتوجهت لأرى كيف أوقف السودانيون في مجالسهم نقدهم لحكم الفريق عبود بعدما كبُر حجم خيبة الأمل من رجال الأحزاب نتيجة إنقضاض هؤلاء بعضهم على بعض.

وإنعقدت قمة الخرطوم في أعقاب هزيمة 1967 فتوجهتُ لأعيش لحظات تجربة لا مثيل لها في التاريخ العربي الحديث وربما القديم وهي تجربة تكريم قائد مهزوم. وقد يصعب على المرء أن ينسى مهما طال الزمن منظر عشرة كيلومترات من السودانيين يرتدون الثياب البيضاء ويصطفون على جانبيْ الطريق من مطار الخرطوم إلى فندق السودان وتحت أشعة شمس لاهبة لتحية الرئيس (الراحل) جمال عبد الناصر.

وليس مبالغة القول إن عبد الناصر إستعاد هامته بعد هذا الإستقبال، وشعر بأن الإعتبار أُعيد إليه بعد هذه التحية العفوية من جانب الشعب السوداني. كذلك ليس مبالغة القول إن عبد الناصر الذي جاء إلى الخرطوم وجراح الهزيمة والتآمر عليه من أعز رفاقه (عبد الحكيم عامر) تنزف عاد بعد قمة 1967 وقد توقَّف النزف. وليس مبالغة القول أيضاً وأيضاً إن هذا الإستقبال التاريخي لعبد الناصر هو الذي جعل قرارات القمة تصدر بما يرضي القائد المهزوم وجعل القائد يستعجل إعادة بناء جيشه. ومن هنا فإن أي نجدات على الصعيد الأمني من جانب الجيش المصري للسودان تبقى نوعاً من التسديد لوقفات سودانية إلى جانب السعي لكي يستعيد هذا الجيش شأنه.

وسقط حكم الأحزاب في ثورة 25 مايو (أيار) 1969 التي قام بها مجموعة من رواد الجيش السوداني (أي ضباط برتبة رائد) بقيادة العقيد (آنذاك) جعفر نميري

فتوجهتُ لأعرف الحقيقة عن هذه الثورة التي ترفع شعارات الإشتراكية بإندفاع الماركسيين وحماستهم المطلقة من جهة ولأعرف أيضاً ما الذي جعل عبد الناصر ينسى ما قدمتْه حكومة الأحزاب له خصوصاً في قمة الخرطوم 1967 وتصدر عنه إشارات ترحيب بالثورة السودانية التي بدأ يتبين أن أسماء بعض الذين تولوا مناصب حساسة هم من الشيوعيين.

وحاول الشيوعيون في حركة إنقلابية قادها الرائد (الراحل) هاشم العطا تسلُّم الحُكْم ولمجرد أن أعيد فتْح مطار الخرطوم بعد سقوط الحركة التي لم يُكتب لها أن تصمد أكثر من 72 ساعة كنت أحد ركاب أول طائرة تهبط في مطار العاصمة المثلثة. وكانت تلك الأيام القليلة التي أمضيتها في الخرطوم من أكثر الأيام التي تنضح بالحزن ذلك أن الديمقراطية ذات الجذور الأصيلة في السودان إمتزجت بالعنف والدم والخوف والحذر والمكائد.

وحدثت عملية الغزو التي قامت بها المعارضة السودانية (بإستثناء الشيوعيين) بدعم من ليبيا فتوجهتُ إلى الخرطوم لأكتشف أن جراح الصراع السياسي تنزف بشكل لا مثيل له.

وحدثت المصالحة الوطنية فتوجهتُ إلى الخرطوم لأستكمل منها صورة كانت ملامحها الأولية تكونت لديّ من خلال لقاءات كثيرة مع أقطاب المعارضة السودانية الذين كانوا يتخذون من لندن (التي إنتقلت للعيش فيها) مقراً لهم.

وصدر بيان عن رئاسة الجمهورية بدا كما لو أنه تأييد من غير تحفظات أو شروط لإتفاقية "كامب ديفيد" التي عقدها الرئيس (الراحل) أنور السادات فتوجهتُ إلى الخرطوم في محاولة لإعادة قراءة البيان بطريقة متأنية.

وقبل أن أقوم بأحدث زيارة إلى الخرطوم لمتابعة التطورات الناشئة عن الخطوة الأكثر حساسية ودقة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية كنت قمتُ بزيارات كثيرة إلى الخرطوم. وفي هذه الزيارات أتيح لي أن أنمي صداقات أعتز بها مع عدد كبير من قادة العمل السياسي والإقتصادي في السودان. وهذه الزيارات بالمناقشات التي كانت تتم خلالها جعلتني أقترب أكثر فأكثر من صُلْب القضية السودانية، إلى الدرجة التي يجوز لي فيها أن أُورد تحليلاً أو أسجل وجهة نظر.

آخر زيارة لي إلى الخرطوم تمت قبل بضعة أيام ولقد كان الدافع إليها حدث كبير تمثل في أن الرئيس نميري أعلن يوم الخميس 8 أيلول (سبتمبر) 1983 عن قانون جديد للعقوبات يرتبط بالشريعة الإسلامية رباطاً عضوياً وروحياً، ويتضمن القانون قطْع اليد للسارق وتحريم الخمر والميسر كذلك يتضمن الجَلْد والرجم للزناة.

وإلى ذلك إستتبع هذا الحدث توقيف السيد الصادق المهدي وأقطاب جناحه في طائفة الأنصار وإخضاعهم للتحقيق في سجن كوبر.

وقبل أن أتوجه إلى الخرطوم بأيام كتبتُ في تحليل أولي للقوانين الإسلامية ما معناه أن الإنطباع السائد هو أن كل سوداني يشرب الخمر حتى يثبت العكس وأن كل سوداني يدخن وبالذات سجائر "بنسون أند هدجز" حتى يثبت العكس. ولقد لمست أن هذا الكلام كان موضع إستغراب بعض الإخوة السودانيين. والمستغربون نوعان: نوع تربطنا معرفة قديمة وصداقة عريقة ويمثل هذا النوع الدكتور إسماعيل الحاج موسى الذي قال في معرض إبداء العتب: أنت تعرفني منذ سنوات وتعرف أنني لا أشرب الخمر ولا أدخن والذين مثلي بالألوف وربما بالملايين وإذن فليس كل سوداني يشرب الخمر حتى يثبت العكس. أما النوع الآخر فلا تربطني به المعرفة ولا الصداقة وإنما مشاعر الأُخوة. وقبل أيام تلقيتُ رسالة من أخ سوداني كريم يمثل هذا النوع الذي نحن في صدد الإشارة إليه. وقد قال الأخ حامد ضو البيت في رسالته (المنشور فحواها في زاوية آراء، ص 89) كلاماً يشبه في بعض جوانبه كلام الدكتور إسماعيل.

وأجد نفسي قبل أن أسجل بعض الخواطر والإنطباعات أعتذر من الإخوة السودانيين الذين قد يكونون وجدوا في التعميم ما من شأنه أن يخدش بعض الشيء الكبرياء السوداني ذلك أنني حريص على الكبرياء السوداني حِرْص السودانيين أنفسهم.

الخواطر والإنطباعات

لقد كانت زيارتي الأخيرة إلى الخرطوم قصيرة قياساً بالحدث المهم والمفاجئ وغير المفاجئ في الوقت نفسه الذي أعلنه الرئيس نميري والذي تمثل بإصدار قانون للعقوبات مرتبطة بالشريعة الإسلامية. ولكنني لم أترك أحداً من الذين يشكلون رموز هذا الحدث إلاَّ وعقدتُ معهم اللقاءات وناقشتهم. والرموز أنواع. هنالك العصري وهنالك السلفي وهنالك الذي يقف في الوسط. وإلى ذلك إنني بعد مناقشة مع النائب العام الأخ الرشيد الطاهر أخذتُ منه نصاً كاملاً للقوانين الإسلامية وأعدتُ قراءتها بالكثير من التأني. كذلك فإنني سجلتُ على الورق ملاحظات حول

تحليل على درجة عالية من الفهم والرقي سمعته من رئيس القضاء السيد دفع الله الحاج يوسف خلال ندوة عقدها معهد الدراسات السياسية والإستراتيجية التابع للإتحاد الإشتراكي السوداني والذي يديره الدكتور إسماعيل الحاج موسى.

وبالإضافة إلى حديث صحفي للنشر أجريته مع الدكتور حسن الترابي الأمين العام لجبهة الميثاق (الإخوان المسلمين في السودان) سمعت من الرجل كلاماً سجلتُ حوله بعض الملاحظات.

وكان في ودي أن ألتقي بعض الشيوعيين وأناقشهم لأعرف ما إذا كانوا يصرحون علناً بمعارضة القوانين الإسلامية، وأن ألتقي بالسيد الصادق المهدي لأتأكد ما إذا كان بالفعل تصدى للقوانين لولا أنه معتقل. وفي هذا الصدد أجد نفسي أقول رداً على تساؤلات كثيرة حول مصير الأخ الصادق وكيف سينتهي أمر العلاقة بينه وبين النظام، إن الرئيس نميري عندما قرر أن يلتقي بالصادق المهدي في بورسودان وتلتقي رغبة الإثنين في عقْد مصالحة وطنية لم يعقد جلسات مناقشة مع أركان النظام أو مؤسساته. وإذا وجد أن المصالحة العامة توجب إزالة الظروف الطارئة التي قضت بتوقيف الصادق المهدي والتحقيق معه فإن الرجل سيغادر سجن كوبر إلى منزله في أم درمان أو في منزله في لندن وسيغادر معه السجن رفاقه الذين أوقفوا معه. ومن هذه النظرة كنت أتمنى على الزميل فضل الله محمد رئيس تحرير "الصحافة" التعامل من موقعه الإعلامي الحساس مع هذه البدهيات وكنت أتمنى أيضاً ألا يزج بـ "التضامن" في أمور تفضل أن تبقى بعيدة عنها وأن يقولها (بضم الياء وفتْح القاف وتشديد الواو) ما لم تقله وأن لا يعتمد في النقل عنها قاعدة "لا تقربوا الصلاة..." ومن المؤكد أننا لو فعلنا في "التضامن" – لا سمح الله – ما فعله هو في "الصحافة" لكان سيسجل عتبه علينا، ومن حقه أن يفعل ذلك.

ونأتي الآن إلى الخواطر والإنطباعات التي يمكن تسجيلها على النحو الآتي:

● منذ أن أصدر الرئيس نميري القوانين الإسلامية تبدلت وتيرة الحياة في السودان. فبعد أن كانت فنادق العاصمة المثلثة تضج بالحياة وبالسودانيين الذين ينفقون في سهراتهم على الطعام والشراب المال الكثير خلت هذه الفنادق من نزلائها الأجانب ومن أعداد قليلة من السودانيين الذين يأتون إلى هذه الفنادق بغرض اللقاء مع شخصيات أجنبية وصلت إلى الخرطوم من أجل تحقيق أعمال تجارية. وبين الحين والآخر يأتي إلى هذه الفنادق سودانيون لا يشْربون الخمر في الأصل.

وإلى ذلك بات السودانيون الذين كانوا يشربون الخمر ولا ينامون إلاَّ بعد أن ينتصف الليل بساعتين عملاً بطقوس السهرة أو "الونسة" السودانية ينامون في وقت مبكر وبعد أن يملأ الواحد منهم جوفه بالكثير من الشاي و"الكركدية" وهو شراب منعش وصحي ويتوارث السودانيون حفيداً عن أب عادة شُرْبه. وأنا أشارك عدداً كبيراً من الإخوة السودانيين إعتقادهم بأن برامج مسلية في التلفزيون من شأنها أن تُشيع أجواء من البهجة في السهرات.

● المعروف عن السوداني أنه خفيف الظل يروي النكتة بطريقة جذابة. وعند حدوث مناسبات أو صدور قرارات من نوع قرارات العمل بقوانين تستند إلى الشريعة الإسلامية يبتكر النكات العميقة المعنى. ولمجرد أن صدرت القوانين الإسلامية إنتشرت نكتة خلاصتها أن مواطناً من النوع المدمن على شُرْب الخمر ذهب إلى دكان لشراء زجاجة خمر فأجابه صاحب الدكان: ما في. وقال المواطن: ليه ما في. ورد عليه صاحب الدكان: ما سمعت الرئيس قفلها وأباد الخمور. وهنا قال المواطن: ماله أزهري. جن؟

(قد يكون من الأنسب شرح النكتة لإحتمال أن يستعصي فهمها على غير السوداني والمصري. وتفيد النكتة أنه عندما طلب المواطن زجاجة خمر مثلما هي عادته كل يوم قال له صاحب الدكان إنه ليس عنده خمر لأن الرئيس نميري أصدر قراراً بتحريم الخمر وأباد زجاجات الخمر التي تم تجميعها من المحلات والفنادق. وكان جواب المواطن المدمن بصيغة التساؤل وهو: هل أن إسماعيل الأزهري أصيب بالجنون لكي يتخذ قراراً بمنع الخمر. ولأن هذا المواطن مدمن فإنه لا يعرف حتى من هو الذي يحكم السودان وأن وعيه توقَّف عند حُكْم الرئيس (الراحل) إسماعيل الأزهري للسودان لمدة أربع سنوات سبقت ثورة 25 مايو 1969).

وقبل أن أغادر الخرطوم يوم 24 تشرين الأول (أكتوبر) 1983 كانت هنالك نكتة أخرى لا تزال قيد التداول وخلاصتها أن سودانياً من الذين يشربون الخمر بالشراهة التي يأكل فيها "الشطة" أي الهريسة (بلغة أهل منطقة المغرب) والفلفل الأحمر الحار (بلغة أهل منطقة المشرق) إكتشف بعدما توقف عن شُرْب الخمر أن زوجته التي مضى على زواجه منها خمس عشرة سنة تشخر. وهو لم يكن يعرف أنها تشخر لأنه كان ينام مخموراً فلا يدري

بشيء.

وللمناسبة أقترح على إخواننا السودانيين إذا كانت هنالك نكات جدية متصلة في شكل أو آخر بالقوانين المستندة إلى الشريعة الإسلامية أن يبعثوا بها إلينا لنشرها في "التضامن" وذلك من أجل دعْم وجهة نظري التي أوردتُها في الأسطر السابقة حول براعة السوداني – رواية وإبتكاراً – في ميدان النكتة ذات المعنى العميق والمرتبطة بأحداث لها أهميتها في الحياة السياسية والإجتماعية.

● نتيجة لمنع الخمر أصبحت اللحوم والأجبان والأسماك والمكسرات وخلافها متوافرة في الأسواق وبأسعار معقولة. وفي السابق كانت هذه المواد تختفي بسرعة وبأسعار مرتفعة لأن شاربي الخمر كانوا يشترونها يومياً من أجل "المزَه" أي مشتهيات مادة شُرْب الخمر.

وإلى ذلك إن بعض أنواع المواد الغذائية التي تدخل ضمن لائحة "المزَه" كانت تُستورد بالعملة الصعبة. وبعد الآن سيتم بالكمية الضخمة من العملة الصعبة إستيراد المزيد من الأدوية التي ترد المرض عن الأطفال والمسنين.

وللمناسبة فإن سعر الجنيه السوداني تحسن بالنسبة إلى الدولار إبتداء من الأسبوع الأول لصدور القوانين الإسلامية وإستمر بعد ذلك يتحسن. وحدث أيضاً من جانب الناس إقبال على بيع ما لديهم من عملة صعبة. وفي لقاء مع بعض العاملين في الحقل المصرفي السوداني سمعتُ توقعاتهم بأن يستعيد الجنيه السوداني الضامر البنية عافيته بالتدرج.

● لم تعد سهرات النوادي وهي كثيرة جداً في الخرطوم على حيويتها السابقة. ولكنها في الوقت نفسه باتت أكثر طمأنينة حيث إنه كان يحدث نتيجة لإفراط البعض في الشرب حالات من الإزعاج والإقلاق.

وحتى السفراء العرب والأجانب باتوا يفضلون عدم تقديم الخمر لضيوفهم في المناسبات الخاصة والعامة. وقد إعتذر أحد السفراء من ضيوفه – وكنت واحداً من هؤلاء – عن تقديم الخمر وقال بأنه نتيجة للجو العام سيقدم شراب الليمون.

وقال لي هذا السفير إنه إضافة إلى إحترام الجو العام وقوانين البلد فإنه شخصياً ليس ضد منْع الخمر.

● وفي الوقت نفسه لاحظت خلال الأيام القليلة التي أمضيتها في الخرطوم أن هنالك كثيرين تشبه حالتهم حالة من إفتقد إنساناً عزيزاً عليه. بل هنالك عشرات بدت على محياهم ملامح الإكتئاب. وهنالك كثيرون بدت حالتهم كمَن يستقبل العزاء في وفاة فقيد غال. وهذا الفقيد هو علبة البيرة أو "الفتيل"... أي الزجاجة الصغيرة من الويسكي وعيارها كأس واحد.

ومن المناسب الإشارة هنا إلى أن السوداني شارب الخمر إعتاد أن يصف أمامه على الطاولة زجاجات الويسكي الصغيرة أو علب البيرة وكأنما هنالك من يحسده على هذا العزيز ويريد أن يغيظ بذلك الحساد.

● حدثت بالنسبة إلى البعض نقلة في نوعية القراءات، حيث إن هؤلاء بدأوا يقرأون الكتب التي تعالج الشؤون الإسلامية من آداب وعادات وفقه وتشريع وتاريخ.

● باتت سجادة الصلاة أو علب الشاي والحلوى هي الهدايا التي يحملها السوداني والسودانية عند العودة من الخارج. وفي الماضي كانت زجاجة الويسكي من النوع العملاق هي الهدية بالنسبة إلى كثيرين.

● اللافت للإنتباه هي أن نسبة إستهلاك السجائر تضاءلت وهذا عائد إلى أن معظم الذين يشربون الخمر يشربون أيضاً السجائر. وبالنسبة إلى شارب الخمر إن رغبته للتدخين تزداد عندما يبدأ إحتساء الخمر.

● اللافت للإنتباه أيضاً أن كثيرين من الذين كانوا يشربون الخمر يومياً تضاءلت شهيتهم لـ "الشطة" أي الفلفل الحار الأحمر. وهذا من شأنه أن يساعدهم على التخلص من الأمراض التي تتسبب بها "الشطة" وهي قليلة لكنها مزعجة.

● سمعتُ من أحد الأطباء في السودان أن الضرر الناشئ عن "الشطة" يفوق الضرر الناشئ عن الخمرة. ومع ذلك فالأُولى محللة والثانية باتت محرَّمة.

وسمعتُ أيضاً تعليقاً خلاصته أنه إذا كان حدث إبتهاج في صفوف الأُسر السودانية – وبالذات في صفوف النساء – لأن الحكومة أصدرت قرارات بتحريم الخمر فإن تظاهرات شعبية عارمة يمكن أن تحدث في كل من مدن السودان ويشترك فيها الرجال والنساء والأبناء إذا صدر قرار بتحريم "الشطة".

وقلتُ لصاحب التعليق: بل إن الملايين من المحيط إلى الخليج سيعبِّرون عن تأييدهم للمتظاهرين السودانيين لأن كل العرب كلهم "في الهم شطة...". أي أن أكْل الفلفل الأحمر الحار إلى درجة الإحساس بأن لسان الآكل يكاد ينقطع عادة قومية.

●تضاءلت نسبة السودانيين الذين يحلفون بالطلاق لأبسط الأسباب، بعدما بدأ تحريم الخمر.وفي جلسات الشاربين بالذات كان السوداني يحلف في الجلسة الواحدة بالطلاق عشر مرات على الأقل.

● قبل صدور القوانين الإسلامية كان كثيرون يقولون في مجالسهم إنهم ضاقوا ذِرْعاً بالخمر. وكان الواحد منهم يردد "أنا داير أبطل الشُرْب أي أنه كان يريد التوقف عن شُرْب الخمر، أو "حقه الواحد يبطل الشُرْب بقه خلاص" أي على المرء أن يتوقف عن شُرْب الخمر. وكان هؤلاء يقولون ذلك في الصباح لكنهم في المساء يجدون أنفسهم مجتمعين حول مائدة وضعت عليها الزجاجات والكاسات. ونسبة الذين توقفوا عن شُرْب الخمر بناء على إقتناع تطبيقاً لإرادة أو تجاوباً مع نصيحة قريب أو طبيب... قليلة جداً. لكن هذه النسبة إرتفعت بشكل مذهل في أعقاب صدور قرار تحريم الخمر.

● لا يشعر المرء أن التنظيم السياسي (أي الإتحاد الإشتراكي السوداني) حاضر ومشارك بالفعالية المطلوبة في التوضيح أو التنوير. وهذا على الأرجح عائد إلى أن قيادات التنظيم في مجملها أقل حماسة للإتجاه الإسلامي من الرئيس نميري شخصياً. ولا يظن المرء أن الحضور المطلوب سيحدث قبل أن تتساوى حماسة القيادات مع حماسة الرئيس.

●هنالك قطاعات من الرأي العام السوداني ابتعدت عن النظام في السنوات الماضية على أساس أن هذا النظام موغل في الإشتراكية وفي العلمانية، ستقترب شيئاً فشيئاً من النظام بعد تطبيق الشريعة الإسلامية.

●ثمة مَن يقول إن توقيت إصدار القوانين المستندة إلى الشريعة الإسلامية غير مناسب. وسمعت من كثيرين مخاوف من أن تحدُث في صفوف غير المسلمين من السودانيين ردود فعل سلبية كذلك سمعتُ أن المعارضة غير السودانية لنظام الرئيس نميري قد تلتقي مع المعارضة السودانية وتوسِّع دائرة تحرُّكها في الجنوب حيث يتواجد المسيحيون والوثنيون.

وسمعتُ أيضاً أنه لا ضرورة للمخاوف إذا ما تم شرح مضمون القوانين الجديدة للجنوبيين. ولكن المسافة بين عملية الشرح التي لم تبدأ بعد وبين إقتناع الجنوبيين طويلة إلى درجة أن الفرص سائحة أمام الذين يريدون خلْق المتاعب.

● في الإطار نفسه يمكن القول إن الانطباع السائد عن القوانين المستندة إلى الشريعة الإسلامية هي الجَلْد وقطْع اليد في حين أن هنالك مرونة في هذه القوانين لا تُقلق غير المسلم إذا هو إطلع عليها.

● هنالك قوى داخل السودان بدأت تقلِّل من إندفاعها في التأييد بعدما تم إبلاغها في شكل أو آخر أنها إذا كانت ترمي من وراء هذا التأييد دعْم النظام فإن النظام يتمنى ألاَّ تتجاوز حماستها حماسة النظام أو بمعنى آخر أنه لا موجب لأن يكون هنالك ملكيون أكثر من الملك.

● في الوقت نفسه هنالك قوى داخلية وخارجية ترصد منذ صدور القوانين حدوث حالة جلْد أو قطْع يد لمعرفة رد الفعل الداخلي وتوظيفه ضد النظام.

● لو أن الذين عارضوا كانوا في السودان لما كانوا عارضوا. وإلى ذلك إن من حق البعض أن يصاب بالذهول عندما يرى أنه بين ليلة وضحاها بدأ تطبيق القوانين المستندة إلى الشريعة الإسلامية. ذلك أن مثل هذا الأمر غير موجود منذ مئات السنين في السودان وعندما يحدث ذلك فجأة فإن رد الفعل الطبيعي هو التساؤل: وهل صحيح ذلك؟

● حتى الآن يبدو موقف الكنيسة الدولية راغباً في التفهم. لكن موقف الكنيسة عادة، أو في معظم الأحيان، يرتبط بأمور ذات طبيعة سياسية، ومن هنا يجوز القول إن موقف الكنيسة سيبقى حتى إشعار آخر يشكِّل أهمية قصوى بالنسبة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان.

وإلى ذلك إن من مساوئ الصدف أن القوانين الإسلامية في السودان صدرت في زمن يشتد فيه العداء الدولي لكل ما هو مسلم وعربي.

● أحد قادة الإخوان المسلمين قال لي خلال مناقشة معه: كثيرون كانوا يريدوننا ألاَّ نؤيد القرارات التي أصدرها الرئيس نميري. وعندما أيدْنا بدا موقفنا بمثابة مفاجأة للجميع.

وتجدر الإشارة إلى أن الإخوان المسلمين كانوا قبل صدور القرارات مؤيدين للنظام ومشاركين فيه. وعلى هذا الأساس لم يتغير عليهم شيء، إلاَّ إذا كانوا يتمنون أن تكون ورقة تطبيق الشريعة الإسلامية هي ورقتهم إذا كُتب لهم أن يحكموا السودان.

● السودان هو أكبر دولة عربية وإسلامية الآن يتم فيها تطبيق الشريعة الإسلامية، أكبر من حيث المساحة (حوالى مليون ميل مربع) وأكبر من حيث عدد السكان. وفي منتصف تموز/ يوليو 1983، أي قبل حوالى شهرين من صدور القوانين الإسلامية صدرت نتائج التعداد الذي شمل كل الأقاليم. وبموجب هذا التعداد بلغ عدد السكان 21 مليون نسمة من بينهم 16 مليون مسلم.

● قبل أن أتوجه إلى الخرطوم وأناقش الناس والقيادات الحزبية والمسؤولين كنت أعتقد أن النظام مثلما إستعان بالشيوعيين عام 1969 ليحمي الخط الإشتراكي فإنه

سيستعين بالإخوان المسلمين لكي يحمي الخط الجديد على أســـاس أن الحمـايـة التي يمكن أن يقوم بهـا الإتحـاد الإشتراكي لا تكفي.

ولكن يبدو أن مثل هذه الإســـتعانة لن تحدث على أسـاس أن النظام لا يفرض على السـودانيين الإسـلام كما سـبق أن فرض عليهم الإشـتراكية، وإنما إذا جاز القول إن القوانين الإسلامية تبدو كما لو انها إستجابة من النظام لما يريده الناس، أو أنها لقاء في منتصف الطريق بين ما يريد الحاكم تطبيقه وما يتمنى المحكوم حدوثه.

● المعروف عن السودانيين حماستهم للمناقشات. وقد إزدهرت هذه المناقشـــات أيام حكم الأحزاب. والأرجح أنه سـتزدهر في ظل "المجتمع الإسـلامي" ولكنها لن تسـلك مسلك الصـراع الحزبي وإنما تنحصـر في مسائل الإجتهاد وتفســـير الآيات والأحاديث. وقد تنعقد من أجْل هذه المناقشـات جلسـات وتحل "الليلة التفسـيرية" محل "الليلة السياسية".

● وقد يجوز الافتراض أن تجربة القوانين الإســـلامية سـتخفف من وطأة الصـراع الإقليمي في السـودان، وكذلك من وطأة الصـــراع العرقي. وفي الســـودان هنالك مناطق يشـعر فيها المواطن السـوداني بشـيء من العداء لمواطن آخر لمجرد أنه عربي أو إشـــتراكي. وعندما يشـــعر هذا المواطن بأن المواطن الآخر مســـلم قبل كل شـــيء فإن العداء قد يتضاءل في شكل أو آخر.

● قد يجوز الإفتراض بأنه في تجربة "السـودان مجتمع إسلامي" يحتمل أن يصبح الوثنيون مع الوقت مسلمين. أو يفترض أن يحدث نوع من النشـــاط في هذا الإتجاه. وإذا حدث مثل هذا الأمر لا تعود هنالك مخاطر على الأقل من موضـوع غير المسـلمين، ذلك أن الوثنيين هم الأكثرية في جنوب الســودان وشــأنهم القبلي يفوق بكثير شــأنهم المذهبي.

● كذلك قد يجوز القول إن تجربة "الســـودان مجتمع إســـلامي" تبدو كما لو أنها فترة نقاهة من تجارب ســـابقة عاشها السودان.

وهي تجربة ما كان لها أن تبدأ لو أن الرئيس نميري لم يفرضــها بقوة الشـرعية والقانون وما كان لها أن تكون لولا قوة العقيدة الدينية عند الأكثرية.

يبقى أن النتيجـة التي خرجـت بهـا بعد جمع الخواطر والإنطباعات والتآكل بالكثير من العناية فيها هي السـودان يدخل في الثمانينات تجربة "المجتمع الإســـلامي". والذي يدخله في التجربة هو النظام نفســه الذي أدخله في تجربة "المجتمع الإشـــتراكي" وهذا في حد ذاته أمر في منتهى الأهمية.

ودخول مثل هذه التجربة في الثمانينات تبدو نوعاً من التحصـن في وجه المضـاعفات الناشـئة عن التقدم المذهل لعصـر التكنولوجيا. وما دام السـودان غير قادر حتى زمن بعيد على مواكبة عصر التكنولوجيا فإن الإحتماء بالإسلام وبالتقاليد هو الحل الذي يقيه كبلد نام مخاطر السـقوط في الشيوعية. ومن دون تطبيق القوانين المستندة إلى الشريعة الإسلامية سيبقى الإحتماء بالإسلام وبالتقاليد مجرد تعامل نظري مع الإسلام.

ولكن ثمة مخاوف في أن داخل السودان حوالى خمسة ملايين مســـيحي ووثني وهؤلاء قد تجعلهم هذه القوانين يجنحون نحو إعلان الرفض للقوانين على رغم أنها – أي القوانين – أخذت في الإعتبار أمر التنوع المذهبي... وإنما تمتد المخاوف لتلمس أمراً على شيء من الشفافية وهو أن يتم تطبيق القوانين الإسلامية في أجواء من التزمت بمعزل عن المرونة. وإذا لا ســـمح الله حدث ذلك فإن الســـودان الغني بوعيه السـياسـي والديمقراطي سـيسـجل بنفسـه رحلة العودة إلى الوراء. والحل هو في "الإســـلام المحايد" أي الإســـلام الذي يعطي إنطباعاً بأن دين محمد بن عبد الله عليه السلام هو دين التقدم. والمتزمتون لا يتقدمون.

مجلة "التضامن". لندن - 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1983

* * *

تساؤلات حول مصير قائد

منذ بضـــعة أيام وحديث المواطن العربي يدور بالكثير من المرارة حول المصـــير الذي يمكن أن ينتهي إليه قائد الثورة الفلسطينية السيد ياسر عرفات. وحول الموقف الذي تنتهجه ســـوريا في تعاملها مع الخلاف الذي حدث داخل حركة "فتح".

وفي غياب الحقائق والمعلومات تكثر الإفتراضـــات خصـــوصـــاً بالنســـبة إلى مصـــير عرفات. وتراوح هذه الإفتراضـــات بين أن عرفات يمكن أن يلقى النهاية التي لقيها الإمام الحســـين وتبدأ معه "عاشـــوراء الفلســـطينية" ويمكن أن تظهر فجـأة في مكـان آخر ويصـــبح ظهوره وقدرته على النجاة من النوع العجائبي.

ومن المؤكد أن الأمر ســـيبدو أكثر وضـــوحاً لو كتب

لقمة الرياض أن تنعقد. ذلك أنه لو إنعقدت القمة لكان أبو عمار بين الحاضـــرين وليس من الضـــروري الخوض في تفاصـــيل هذا الأمر إلاّ أن ما لا يمكن تصـــوره هو إنعقاد القمة من دون أن يكون أبو عمار بين المشاركين.

وقد يكون عرفات أخذ في الإعتبار وهو يقرر الإنتقال فجأة من (نزل ســلوى) مقره الرســمي في تونس إلى مخيم البداوي أن هنالك قمة عربية على أبواب الإنعقاد وأنه في ضوء ذلك يقوم بعملية تضعف شأن المنشقين على قيادته بحيث يشـــارك في القمة وهو أكثر قوة مســـتنداً في الوقت نفسه إلى أن القمة من دونه لا يمكن أن تنعقد.

أما كيف يمكن إضـعاف شـأن المنشـقين، فمن خلال التواجد بين البقية المتبقية من جماهير "فتح" ومقاتليها في طرابلس اللبنانية وضـــواحيها. ذلك أن مجرد تواجده معناه إستدراج المنشقين إلى ساحة نزال قد تكون ليست بالأمر السهل عليهم فضـلاً عن أن الإستدراج معناه إتساع دائرة المساندة السورية للمنشقين. والإتساع هو في بعض جوانبه نوع من أنواع التورط. وبما أن المملكة العربية الســـعودية حريصـــة على إنعقاد قمة الرياض فإنها ســـتمارس بعض الضـــغط على ســـوريا من أجْل تأمين الأجواء المناســـبة لإنعقاد المؤتمر، وتأمين الأجواء يمكن بحوار بين الرئيس حافظ الأسد وقائد الثورة الفلسطينية ياسر عرفات وفي نظر ياســـر عرفات أن المهم هو بدء الحوار وليس النتيجة التي يمكن أن يوصل إليها.

ولكن الرياح ســـارت بما لا تشـــتهي الســـفن على حد التعبير الشـعري الشـائع فبدلاً من أن تترك سـوريا حلفاءها "الفتحاويين" المنشـــقين عن قيادة عرفات ينازلون وحدهم عرفـات ومن معـه فـإنهـا رمـت بثقل ملحوظ إلى جـانبهم ورفعت نسـبة التصـعيد بضـع درجات إلى الحد الذي بات بموجبه من الصعب إنعقاد قمة الرياض.

ومن الجائز الإفتراض هنا أن قمة الرياض تنعقد في الموعد المحدد لأكثر من ســـبب لعل أهمها على الإطلاق إنفجار الموقف بالشـــكل الذي انفجر فيه بين الأســـد وعرفات. بل من الجائز الإفتراض أن الخلاف الســـوري – العراقي كان في المرتبة الثانية لأنه سـبق للرئيسـيْن حافظ الأسد وصـدَّام حسـين أن إجتمعا في قمة "فاس" وكان من الممكن أن يجـددا اللقـاء في قمـة الريـاض ويتبـادلا المصـارحات كما سبق أن فعلا في القمة السابقة. هذا إذا كانت لن تحدث مفاجأة على طريق تحســـين العلاقات بسعي حثيث من جانب الملك فهد بن عبد العزيز.

وفي هذا الصـــدد من الجائز الإعتقاد بأن هنالك بعض مشاعر العتب من جانب الملك فهد على عرفات تتمثل في أن العاهل الســـعودي فوجئ بأن عرفات ظهر فجأة في طرابلس وأن ظهوره جاء في الوقت الذي تهيء فيه المملكة نفسها لعقد القمة. ومن المؤكد أن مشاعر الملك فهد كانت ســـتبدو على غير ما ظهرت عليه لو لم يكن عاتباً بعض العتب أو كثيره. وبالمقارنة بين التكريم التاريخي من جانب الملك فهد لعرفات عند زيارته إلى الســـعودية قبل بضـــعة أسابيع من الظهور المفاجئ في طرابلس وبين ضبط – أو بالأحرى كتم – العاطفة الســـعودية على عرفات وما يمثله نتيجـة للظهور المفـاجئ في طرابلس ومـا ينتج عنـه من إرباكات المملكة قد تحدث – ولقد حدثت ومنها التأجيل للقمة – يمكن التأكد من إفتراض مشـــاعر العتب. هذا مع الأخذ في الإعتبار أن اللهجة الإعلامية الســـعودية تجاه أحداث طرابلس هي في معظم الأحيان لمصلحة عرفات.

وفي هذا الصدد أيضاً من الجائز الإفتراض أن مشاعر الغضـــب من جانب الملك فهد كانت على الرئيس الأســـد حتى لحظـة لظهور المفـاجئ لعرفـات في طرابلس. لكنهـا بعد هذا الظهور أصـــبحت موزعة على الرئيس الســـوري وعلى رئيس منظمة التحرير الفلســـطينية، فضـــلاً عن أن الملك فهد يشـعر بأن عرفات كان ينفي أن يفوضـه بتحقيق صـــيغة ما للعلاقة بين نظام الرئيس الأســـد وقيادة عرفات للعمل الفلســـطيني تتم خلال إنعقاد قمة الرياض أو على هامش هذه القمة. وهذا الإفتراض يبقى قائماً إذا كان من الممكن الجزم بأن الرئيس الأســـد ترك المجال متاحاً أمام إمكانية لقاء أو تفاهم بينه وبين عرفات.

ولكن مـا كـان متخوفـاً حـدوثـه حـدث. القمـة العربيـة الدورية أرجئت ولم يكن حتى من الســـهل تحديد موعد لها. وعرفات ما زال بين رجاله في طرابلس – حتى كتابة هذه الكلمة يوم الإثنين 1983/11/21 يحاول إستدراج المنشقين إلى المزيد من المبارزة وإســـتدراج بعض القوى في نظام الرئيس الأسـد إلى المزيد من التورط. وليس هنالك فرصـة للخروج من هذا النفق ســـوى القمة الإســـلامية المقرر إنعقادها في الدار البيضـــاء وفي 16 كانون الثاني/يناير 1984. وهي القمـة الإســـلاميـة الثـانيـة التي تنعقـد في المغرب. ومن غرائب الصـدف أن القمة الأُولى عقدت عام 1969 بعد الحريق الذي حدث في المســـجد الأقصـــى وأن القمة الثانية تنعقد بعد الحرائق التي تزداد إشتعالاً في حقل النضال الفلسطيني.

وهذه القمة هي المناسبة المثالية لتحقيق الحل المعقول. ومثلما أنه ســـيكون مســـتهجناً إســـتمرار القتال بين أبناء

القضـية الواحدة وعلى أرض ليسـت أرضـهم فإنه سـيكون مسـتغرباً أن يغادر أبو عمار طرابلس إلى مؤتمر عربي أو إسلامي يجدد له الثقة في قياداته وزعامته.

وقد يقال إن المدة طويلة ولا يمكن تحمل سبعة أسابيع أخرى من الإقتتال خصـوصـاً أنه في كل لحظة تمر من دون إيجاد حل تزداد شراسة الذين يقاتلون بعضهم بعضاً. ويزداد تبعاً لذلك ضـيق أبناء طرابلس من الذين يقاتلون ومن الذين يساندون المتقاتلين.

ولكن هـل من حـل آخر؟ وإلى أن يـأتي ذلـك اليوم الموعود أو تسـتعجل القمة الإسـلامية إسـتحضـار عرفات ليس هنالك ما يقال سـوى: المهم أن يحفظ الله عرفات من شر الإغتيال.

... وإننا ندعو له بالعمر الطويل.

مجلة "التضامن". لندن - 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 1983

* * *

ملاحظات على هامش الصراع داخل "فتح"

على هامش الصـراع الدائر بين طرفيْ حركة "فتح" التنظيم الأقوى على السـاحة الفلسـطينية، هناك بعض النقاط اللافتة للإنتباه التي رافقت هذا الصـراع، والتي قد يساعد تسجيلها على توضيح بعض الملامح.

وهذه النقاط هي:

أولاً – قبل ثلاثة أشـهر كانت أكثرية الدول العربية تراقب التطورات هذا الصـراع بالحد الأدنى من الاهتمام. بعض هذه الدول كان ينظر إلى الصـراع على أنه نتيجة طبيعية للخروج الثاني للمقاومة الفلسـطينية في لبنان بعد الخروج الأول لها من الأردن. وهنالك مَن كان ينظر إليه على أنه نوع من أنواع الصـراع المتقدم في لعبة الأجنحة الكثيرة الشيوع في معظم الأنظمة العربية.

وإلى ذلك، هنالك مَن كان يرى أن من شأن هذا الصراع أن يجعل كفتيْ ميزان القوى الفلسطيني تستقران على حال بدل أن تبقى الكفتان في حال من التأرجح المستمر.

ثانياً – هنالك أيضـاً أكثر من نظام عربي وجد في الصـراع مناسـبة لكي تعيد حركة "فتح" النظر في أسـلوب تعاملها القائم على معادلة إعطاء كل نظام من البضـاعة التي يريدها، بمعنى أن هنالك داخل الحركة العنصـر اليميني القادر على أن يصـوِّر لبعض الأنظمة أن حركة "فتح" يمينية، وهنالك اليسـاري القادر على أن يصـوِّر لأنظمة أخرى أن حركة "فتح" ليست يمينية. وهنالك أيضـاً مَن هو قادر على أن يؤكد إسلامية الحركة أو يؤكد الإتجاه القومي العربي للحركة... وهكذا.

وإعـادة النظر هنـا لا تعني الجنوح نحو الإلتزام بخط واحد وإنما تغيب المسـألة الإسـتراتيجية على المسـألة التكتيكية، وهذه – أي المسـألة التكتيكية – باتت السـمة الأساسية لأسلوب عمل حركة "فتح" وإستطراداً لأسلوب القيادة الفلسـطينية التي تطبعت إلى حد كبير بنظرة "فتح" ومفاهيمها.

ثالثاً – قد يجوز الإفتراض أن بعض الأنظمة العربية ضاق ذرعاً بتحميله مسؤولية ما حدث للمقاومة الفلسطينية. وقد آثرت هذه الأنظمة عندما إنفجر الصـراع داخل حركة "فتح" إتخـاذ موقف الحيـاد إلى أن تتوافر التـأكيدات بـأن المسألة ليست كذلك تماماً.

وهنالك مَن أراد أن يقول للقيادة الفلسطينية – بالموقف المحايد الذي اتخذه – ما معناه إن الصـراع الذي حدث هو بينكم وبين أنفسكم وبين حلفاء إستراتيجيين لكم.

كذلك هنالك من تصـرف على أسـاس أن هذا الصـراع من شـأنه أن يجعل القيادة الفلسـطينية وقادة التنظيمات عموماً أكثر إسـتعداداً للتكيف مع دائرة النظرة الدولية لمسألة إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

رابعاً – لو كان الصراع هو بين أطراف فلسطينية فقط، لما كان حدث فجأة أن بادرت بعض دول العالم الثالث والدول الأوروبية إلى تأييد ياسر عرفات في شكل أو آخر. وهذا التأييد هو الذي تسـبب في حالة حرج لأطراف عربية فجعلها تعبِّر عن تأييدها في شكل أو آخر أيضاً.

خامسـاً – تمنى البعض أن يكون الصـراع الفلسـطيني مناسـبة لإعلان حكومة المنفى الفلسـطينية وذلك على أسـاس أن هذه الحكومة هي المخرج لمسـألة إعتراف الولايات المتحدة وغيرها بالكيان السياسي الذي يقود العمل الفلسطيني.

وهذا البعض ما زال يأمل في حدوث ذلك لأن تفاصيل الصـراع قادت إلى حقيقة أسـاسـية وهي أن المنظمة والتنظيمات لن يكون لها حتى إشـعار آخر بعيد المدى تأثير على الصـعيد العسـكري. وبالتالي فإن الأخذ بفكرة حكومة المنفى يبدو أمراً منطقياً.

وحتى الأطراف الفلسطينية التي تنادي بالتحرير ستجد

نفسها، إزاء تقلص رقعة التحرك العسكري الفعَّال والمظهري في وقت واحد، تميل إلى فكرة حكومة المنفى، خصوصاً أن هذه الفكرة التي تبدو ممكنة الآن قد تصبح هي الأخرى مستحيلة مع الوقت. وهنالك أكثر من حيثية تؤكد أن القيادة الفلسطينية في صدد بناء علاقة مع الولايات المتحدة تحت غطاء إتخاذ "وقفة مع الصديق". والصديق هنا هو الإتحاد السوفياتي.

وقد بدأت ملامح هذه الوقفة التي يمكن أن يتخذها عرفات تزداد وضوحاً ومع أنه ليس بالضرورة أن تكون الوقفة من نوع تلك الوقفة التي سبق للرئيس (الراحل) أنور السادات أن إتخذها إلا أن إتخاذها سيمني بأنها قد تكون وقفة بهدف الضغط وليس بنية القطيعة. ويجوز الإفتراض أيضاً بأنها قد تعني أن "مبادرة ريغان" أمر بات قابلاً للنقاش من القيادة الفلسطينية في شكل أو في آخر.

يبقى إنه بعد ثلاثة أشهر من الصراع الفلسطيني حدث التدخل العربي والدولي لمصلحة قيادة عرفات ليس بهدف نصرة هذا الرجل فقط وإنما لأن المطلوب منه موقف ما. وهذا الموقف قد يساعد في تحقيق صيغة حل لأزمة الشرق الأوسط. وهو يساعد لأنها المرة الأُولى التي يكون للفلسطينيين فيها زعيم قوي مقبول من أكثرية فلسطينيي الداخل والخارج. والزعيم القوي هو القادر على إتخاذ الموقف حتى إذا كان من النوع المثير للجدل.

.. إلا إذا كانت الظروف الصحية للرئيس حافظ الأسد (والتي يجوز الإفتراض بأن وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل ذهب إلى دمشق بغرض تقصيها بالدرجة الأُولى) قد تعرقل الخطط الموضوعة وذلك على أساس أن سيناريو الحل أخذ في الإعتبار جودة الوضع الصحي لجميع الأطراف. عند ذلك تكون المنطقة التي إعتادت على أنواع شتى من المفاجآت مقبلة على مفاجأة من نوع جديد.

مجلة "التضامن". لندن - 3 كانون الأول (ديسمبر) 1983

* * *

وقفة أمام الغارة الجوية الأميركية على مواقع سورية في لبنان

على رغم أن الزمن الذي حدثت فيه الغارة الجوية الأميركية في لبنان هو الزمن الذي يتميز بأنه يسمح لأي طرف، بل ويعتدي عليه، فإن هذه الغارة العدوانية تشكل علامة فارقة في تاريخ التعامل العربي – الأميركي. وفي إنتظار المضاعفات الناشئة عن هذا العدوان وهي خطيرة ومتشعبة، يمكن ملاحظة الآتي:

أولاً – لو أن المواقع السورية التي إستهدفتها الغارة الأميركية كانت داخل أراضي سوريا لما كان للغارة – على الأرجح – أن تتم. ولكن المواقع تقع ضمن الأراضي اللبنانية. وفي نظر الولايات المتحدة أنها بهذه الغارة لم تنتهك سيادة دولة أخرى فضلاً عن أنها ترى في وجود مواقع سورية في أراضي لبنانية ما من شأنه أن يشكل إنتهاكاً لسيادة لبنان.

ثانياً – قد يجوز الإفتراض أن الغارة الأميركية على المواقع السورية مرتبطة بما يتردد حول الوضع الصحي للرئيس حافظ الأسد. كذلك قد يجوز الإفتراض بأنها إختبار للحضور السوفياتي الملازم للوضع الصحي المشار إليه.

واللافت للإنتباه أن الغارة جاءت في أعقاب إذاعة أنباء شبه رسمية في الولايات المتحدة عن دقة الوضع الصحي للرئيس الأسد. وجاءت بعدما كان حدث نوع من الإسترخاء إزاء الضربة الثأرية رداً على عملية "المارينز".

ثالثاً – توحي الغارة بوجود مخاوف داخل الإدارة الأميركية – وفي ضوء ما هو متوافر لديها عن الوضع الصحي للرئيس الأسد – من أن يضع السوفيات يدهم على سوريا. ومن الجائز الإفتراض أنهم إستنتجوا بأن السوفيات وضعوا القبضة بكل القوة فعمدوا إلى القيام بالغارة للإختبار.

وبعد الآن يمكن معرفة من خلال الرصد الدقيق للتطورات. فإذا تجاوز الأميركان الأمر ولم يقوموا بغارة مماثلة فمعنى ذلك أن السوفيات حاضرون مع سوريا للمبارزة وأنهم – أي الأميركان – لا يريدون لهذه المبارزة أن تحدث. أما إذا حدثت الغارة فإن التفسير في مثل هذه الحال سيختلف.

رابعاً – في الوقت نفسه ثمة إفتراضات عدة تشير في معظمها إلى أن الولايات المتحدة قررت بعدما حدثت الإنتكاسة الصحية للحُكم في سوريا أن تعيد النظر في الفصل الأخير من السيناريو الذي يحكم العلاقات الأميركية السورية منذ بضع سنوات. وكانت الفصول السابقة تقوم على أن سياسة فتح النوافذ للولايات المتحدة التي يعتمدها الرئيس حافظ الأسد تتساوى من حيث الأهمية مع الباب العريض المفتوح للإتحاد السوفياتي. لكن الظرف الصحي للرئيس الأسد – وهو ظرف دقيق إستناداً

إلى ما يتردد في الأوســـاط الغربية – يحدث خللاً في المعادلة المقبولة من الولايات المتحدة والتي في ضـــوئها بات من الضـــروري تعديل نقاط كثيرة في الفصـــل الأخير من سيناريو التعامل.

خامســـاً – قبل الغارة الجوية التي تمت يوم الأحد 4 كانون الأول (ديســـمبر) 1983 كان للولايات المتحدة على سوريا ثأر واحد هو الثأر للمارينز. وبعد الغارة الجوية بات لها ثأر آخر هو الثأر لهيبة ســـلاحها الجوي الذي ألقى عليه بعض الظلال إسـقاط الصـواريخ السـورية للطائرات ووقوع طيار في الأسر.

وقوع طيار أميركي في الأســـر يســـبب لإدارة الرئيس ريغان هواجس كثيرة على أسـاس أن السـوفيات سـيحققون معه وســـيعرفون الكثير مما لا تريد الإدارة الأميركية أن يعرفه أحد خصوصاً السوفيات وبالذات في هذه الظروف.

والسؤال: هل أن سياسة الأخذ بالثأر سيتم إعتمادها من جانب الأميركان أم أنهم ســـيعتبرون القدرة المفاجئة على إســـقـاط الطـائرات الأميركيـة على أنهـا نزول الخبراء السوفيات بحماسة فائقة إلى ساحة الصواريخ لحمايتها قبل أن تنقض عليها الطائرات الإســـرائيلية أو يتم تدميرها بعمليـات يقوم بهـا الكومـانـدوس في إطـار الإتفـاق الإستراتيجي الأميركي – الإسرائيلي الذي تم التوصل إليه قبل بضعة أيام؟

ولا جواب إلا إذا حدثت محاولة جديدة للأخذ بالثأر ومعرفة النتيجة التي إنتهت إليها.

ومن المهم الإشـــارة هنا إلى أن إســـتعمال الصـــواريخ السوفياتية عام 1968 على الجبهة المصرية جعل إسرائيل توقف نزهاتها العدوانية في سماء تلك الجبهة.

ســـادســـاً – قد يجوز الإفتراض أن الموقف مقبل على مزيد من التعقيد. وهنالك إذا جاز التعبير ســـباق من أجل كسْـب الوقت قد بدأ. وإذا كان هذا الســـباق لن ينتهي في غضون شهر فإنه لأكثر من سبب موضوعي سيصبح من السباقات التي لا نهاية لها.

ســـابعاً – اللافت للإنتباه أنه على رغم العداء المتراكم في النفس العربية للولايات المتحدة بإعتبار أنها المســـؤولة عن كل ما يحدث للمنطقة وفيها وأن رد الفعل العربي إزاء الغارة الجوية الأميركية باهت جداً قياســـاً بنوعية الغارة الجوية الأميركية وبالنتائج التي أســـفرت عنها. فالغارة تحدث للمرة الأولى من جانب الولايات المتحدة وبهذا الشكل المباشر. وللمرة الأولى أيضاً يحدث إسقاط طائرات للولايات المتحدة وأسر طيارين.

والمفترض في مثل هذه الحال أن يكون الفرح العربي شـاملاً لكن الذي حدث هو أن مشـاعر الفرح إختلطت مع مشاعر المرارة الناشئة في نفس المواطن العربي عن الدور السوري في لبنان وعن أسلوب التعامل السوري من حرب الخليج، فضـلاً عن إفتراض المواطن العربي بأن المواجهة التي حدثت كانت بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وليســـت مواجهة أميركية – ســـورية ولا بد أن كثيرين من المحيط إلى الخليج إحتاروا وهم يتابعون أخبار الموقف هل يفرحون لأن القوات الســـورية أســـقطت طائرات أميركية وأســـرت طياريها أم يحزنون لأن التعاطي الســـوري مع القضـية الفلسـطينية أوصـل قائد الثورة الفلسـطينية ياسـر عرفات ومن معه إلى حد التوصـل إلى إتفاق يتم بمقتضـاه ترحيلهم من مدينة لبنانية بواســـطة الأمم المتحدة. ومن المؤكد أن الحزن أخذ من طريق الفرح ثم إمتزج الفرح مع الحزن بطريقة لم يعد واضـــحاً فيها حجم الفرح أو حجم الحزن. ولا بد أن كثرين إحتاروا أيضاً لأن إسقاط الطائرات الأميركية لم يبدد من نفوســـهم المرارة الناشـــئة عن أن في إســـتطاعتها أن تعيد النظر في موقفها من حرب الخليج بحيث تنتهي حالة التناقض في الوضـــع العربي لكنها لا تفعل.

ويبقى أن هـذه الكلمـة كُتبـت (الثلاثـاء 6 كـانون الأول/ديســـمبر 1983) بينما شـــبح المفاجآت يخيم على المنطقة العربية بشـكل لا مثيل له. وقد يبدو الكلام عاجزاً عن تصـــوير هول المفاجآت التي قد تحدث في أي لحظة والتي تنطلق كلها من بدهية أن الغارة الجوية الأميركية على المواقع السورية في لبنان هي بداية فصل الأخير من ســـيناريو التعامل الأميركي مع ســـوريا. وقبل أن يدخل الوضـع الصـحي للرئيس حافظ الأسد المرحلة الدقيقة كانت الإدارة الأميركية تتطلع إلى أن تأخذ ســـوريا إلى جانبها بالحسـنى وبموجب عقد تعامل يصـون مصـالح الطرفيْن. وكانت غير مســـتعجلة للحصـــول على ذلك. أما بعد الإضطراب الصحي المفاجئ للرئيس الأسد فإنها تبدو شبه مستعجلة وشبه مضطربة، وإلاّ فما هو السر في أن تشن غارة جوية بعد ســـاعات من إذاعة أنباء تؤكد أن الوضـــع الصحي للرئيس الأسد على شيء من الخطورة.

والأهم من هذا كله: كيف ستعيد الولايات المتحدة بناء هيكل الفصـــل الأخير من الســـيناريو، وهل لديها الوقت لتفعل ذلك، وهل أن الإتحاد الســـوفياتي على رغم دقة الوضع الصحي للرئيس أندروبوف سيتيح لها المجال؟

للمرة الأُولى يبدو العالم كله في حالة إنتظار وقد عقدت

الدهشـــة ألســـنة الجميع. وحالة الإنتظار لن تطول على الأرجح.

مجلة "التضامن". لندن - 10 كانون الأول (ديسمبر) 1983

* * *

الحيرة العربية في شأن إستعادة مصر

هل أن المطلوب هو أن تعود مصر إلى عضويتها في الجامعة العربية عن طريق القمة الإســـلامية، أم أن المطلوب هو أن تعود إلى عضـــويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي عن طريق القمة العربية؟

وزيادة في الإيضاح يمكن القول:

هل أن المطلوب لكي تشارك مصر في القمة الإسلامية هو أن تشـارك أولاً في القمة العربية أم أن مشـاركتها في القمة العربية تبدو أكثر ســهولة إذ هي شـاركت أولاً في القمة الإسلامية؟

مَن يسبق مَن؟

هل أن القمة الإسلامية تسبق الدول العربية فتقرر رفع تعليق عضوية مصر قي منظمة المؤتمر الإسلامي والرفع يقود إلى المشاركة؟

أم أن الدول العربية تسـبق المنظمة الإســلامية فتقرر إعادة النظر في قرارات المقاطعة التي إتخذتها في قمة بغداد عام 1978، وعندما تتم إعادة النظر فإن مصر تعود إلى مكانها ثم تعمل هي لإستعادة مكانتها؟

وقبل الإجابة عن هذه الأســئلة والتســاؤلات، وغيرها كثير، من المهم حسْم أمر أساسي وهو: وهل آن الأوان لعودة مصـــر إلى مكانها في التجمع العربي وفي التجمع الإسلامي وهل أصبح بالتالي من الضروري إلغاء قرارات حظر التعامل والمقاطعة التي سبق أنه تم إتخاذها رداً على الصلح المصري – الإسرائيلي؟

والجواب عن ذلك هو أنه إذا كان المطلوب إعادة النظر لأن الأســباب الموجبة لقرارات المقاطعة قد زالت، فإن إعادة النظر هذه لن تتم لأن الأسباب الموجبة ما زالت قائمة حيث إن المعاهدة التي ســبق أن عقدها الرئيس (الراحل) أنور السادات مع إسرائيل وبسببها إتخذت قرار المقاطعة، لم تلغ.

ولكن الذي حدث هو أهم من الإلغاء.

حدث أن تأكدت حقيقة على جانب كبير من الأهمية وهي أن الشـــعب المصـــري ضـــد تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وحدث أن حدد الرئيس حسني مبارك شـروطاً لعودة الســفير المصــري إلى تل أبيب تجعل من رفض التطبيع حالة دائمة على مايبدو.

وحدث أن عمد الرئيس مبارك إلى تنشـــيط قنوات الإتصال مع الدول العربية بالطريقة التي تشيع الإطمئنان في النفوس.

وحدث أن الفتور الســـائد في العلاقات المصـــرية – الإســـرائيلية يوحي بأن القطيعة محتملة الوقوع في اللحظة التي يشكل فيها قطع العلاقات مخاطر لا قدرة لمصر على مواجهتها.

وحدث ما هو أهم من ذلك. حدث أن القرار العربي في إتجاه الحرب غير ممكن والقرار العربي في إتجاه الســـلم غير متيسر والقرار العربي في إتجاه الضغط غير فعَّال.

وإذن، أن تعود مصـر أفضـل من أن تبقى بعيدة. وأن يتم وضـع إستراتيجية مشتركة بعد العودة أفضـل من أن تبقى الحال على ما هي عليه. فإذا كانت هذه الإستراتيجية توجب على مصر إلغاء المعاهدة مع إسرائيل فإنها تلغيها. أما إذا كان ليس هنالك إســـتعداد عربي لمواجهة ما بعد الإلغاء فيبقى التجميد الحاصل في العلاقات المصرية – الإسرائيلية إلى حين توافر الظرف الموضوعي للإلغاء. هذا مع الأخذ في الإعتبار أن المزيد من التجميد للمعاهدات يقود إلى الإلغاء المتدرج.

وقد يقال إن العودة الثنائية هي المخرج المناسب بمعنى أن تعود العلاقات بين مصـر والعراق أولاً على أساس أن ثمة بعض الظروف الموضـــوعية التي تحتم حدوث ذلك بالحد الأدنى من الحرج فضـلاً عن أن هنالك إسـتعدادات لزيارة يقوم بها الرئيس مبارك بعد أيام إلى بغداد. ثم تعود العلاقات وبشكل ثنائي أيضـاً بين مصـر والأردن وهنالك حديث جدي في هذا الشأن. ثم بين مصر والمغرب وهنالك أيضـاً حديث مماثل على صـعيد الجدية يرافقه وعد مغربي بتأمين مشاركة مصر في القمة الإسلامية، ثم بين مصر ولبنان في حال ترسخ الشرعية اللبنانية.

كذلك قد يقال ان الأفضـــل هو أن تعود مصـــر إلى مكانها في الجامعة العربية على طريق إنهاء تعليق عضوية مصر في منظمة المؤتمر الإسلامي لأن الأكثرية العربية مع هذا الاتجاه ولأن ذلك يقلِّل الحرج على هيبة القرار العربي.

وقد يقال أيضـاً إن إلغاء عضـوية مصـر في الجامعة

العربية اتخذ قبل قرار تعليق عضويتها في المنظمة الإسلامية، بل إن قرار تعليق العضوية ما كان ليتخذ لولا اتخاذ قرار إلغاء العضوية. وعلى هذا الأساس فإن المنطقي هو عودة مصر إلى عضويتها في المنظمة الإسلامية يتم بشكل تلقائي أو على الأقل بالحد الأدنى من المناقشات والتحفظات.

وبصرف النظر عن كل ما يقال في هذا الشأن فإن هنالك ما يشبه الإجماع على أهمية أن تعود مصر.

ومن محاسن الصدف أن هنالك قمة إسلامية ستنعقد يوم 16 كانون الثاني/يناير 1984 في الدار البيضاء. كذلك من محاسن الصدف أن القمة العربية التي كان من المقرر إنعقادها في الرياض أواخر الشهر الماضي لم تنعقد وتم إرجاء إنعقادها. وكان موضوع مشاركة مصر من الأسباب التي أوجبت عدم عقد قمة الرياض.

وعلى هذا فإن الأمر الأكثر سهولة هو أن يقرر الحكام العرب إستعادة مصر عن طريق مشاركتها أولاً في القمة الإسلامية.

هل يحدث ذلك أم يتم التمديد سنة أخرى للحيرة العربية؟

لعل وعسى يتغلب المنطق على أي شيء آخر. ولعل وعسى تكون إعادة مصر هي الطريق الذي يساعدها على إلغاء المعاهدة التي عقدها الرئيس السادات مع إسرائيل.

مجلة "التضامن". لندن - 17 كانون الأول (ديسمبر) 1983

* * *

الكل في المصيدة من أميركا إلى الكويت

بات الكل في المصيدة بهذه العبارة يمكن تلخيص الموقف الراهن في المنطقة العربية بأطرافه المحلية والخارجية.

الأطراف المحلية هي: سوريا، ولبنان، ومنظمة التحرير الفلسطينية والأطراف الخارجية هي: إسرائيل، والولايات المتحدة وحليفاتها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، ثم الإتحاد السوفياتي.

ومن خلال عرض حالة كل طرف يمكن تصور طبيعة المصيدة التي وجد الكل أنفسهم في داخلها أو على بابها في الطريق إلى الداخل.

الحُكْم السوري: وجد في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان أن أمامه أحد أمريْن: اما الإنكفاء إلى الداخل وترتيب أمور البيت بطريقة جديدة، وهذا معناه أنه سيترتب عليه فك غابة الصواريخ السوفياتية التي زرعها في الأراضي اللبنانية المحاذية للحدود مع سوريا، واما وقف التناقض مع القيادة الفلسطينية وإعادة صياغة العلاقات مع العراق والأردن وإعادة الحياة إلى الجبهة الشرقية وإستعمالها كورقة ضغط في وجه الولايات المتحدة وإسرائيل.

وكان اللافت للإنتباه أن الحُكْم السوري لم يأخذ بأي من الأمريْن وإنما أخذ بأمر ثالث يقوم على تعزيز التحالف مع إيران بدل إعادة صياغة العلاقات مع العراق والأردن، وتعزيز التناقض مع القيادة الفلسطينية بحيث تصبح المقاومة الفلسطينية ورقة في يدي الحُكْم السوري يضغط بها على الولايات المتحدة وعلى بعض الأنظمة العربية وإلى ذلك وضع الحُكْم السوري المعوقات في وجه الحل اللبناني وهدفه من ذلك أن تكون الورقة اللبنانية عنصراً يكمل الورقة الفلسطينية أو تكون بديلاً عنها في حال حدوث بعض المفاجآت التي من شأنها أن تشكل ثغرة في طبيعة الورقة الفلسطينية.

كذلك كان من اللافت للإنتباه أن الحُكْم السوري أبقى على طريق الإتصال بينه وبين الإدارة الأميركية سالكة من دون أن يكون ذلك على حساب العلاقات مع الإتحاد السوفياتي.

وجاءت عملية المارينز من جهة ووصول قائد الثورة الفلسطينية ياسر عرفات إلى طرابلس من جهة أخرى لتلقي ظلالاً على أسلوب الحُكْم السوري في تعاطيه مع الأزمة. وقد دخل هذا الحُكْم في المصيدة لأن ما خطط له أتى بمردود سلبي. وقد تكون الظروف الصحية التي يجتازها الرئيس حافظ الأسد سبباً في ذلك إلا أن هذه الظروف تبقى واحداً من الأسباب وليس السبب الوحيد.

الحُكْم اللبناني: اعتبر أن الردع الدولي يختلف كل الاختلاف عن الردع العربي ومن أجل ذلك فتح الأبواب على مصاريعها للقوات الأميركية والبريطانية والفرنسية والإيطالية، ومن دون أن يأخذ في الإعتبار بعض الحقائق البدهية وهي أنه إذا كان في إستطاعة طرف واحد أن يشعل الحريق في لبنان فإنه من المستحيل على طرف واحد إطفاء هذا الحريق. بل قد يجوز القول إنه لا بد من مشاركة كل الأطراف في إطفاء الحريق.

ولقد أتت عملية فتح الأبواب أمام قوى دولية وأمام إسرائيل، وفي الوقت نفسه إغلاق أبواب أمام قوى دولية وعربية لها امتداداتها الداخلية، تشكل ما يشبه الإخلال في

معادلة لا تتحمل على الإطلاق الإخلال بها، بل إن هذا الإخلال وضع الحُكْم اللبناني في مصيدة بدل أن يساعد على إيجاد الحل الذي يحقق للبنان الإستقرار ويعيد له السيادة. واللافت للإنتباه أنه كلما حدثت مبالغة من جانب الحُكْم اللبناني في إتجاه القوى الدولية وبالذات الولايات المتحدة بدا الخروج من المصيدة أمراً شبه مستحيل.

وبشيء من المقارنة لا يبدو لبنان أسعد حالاً في ظل الردع الدولي مما كان عليه أيام الردع العربي، ولا يبدو أسعد حالاً بعد رحيل المقاومة الفلسطينية مما كان عليه أيام الوجود المكثف والشامل للمقاومة على أجزاء كثيرة من أراضيه. وهو على الأرجح لن يكون أسعد حالاً إذا كان التوازن لن يعود إلى المعادلة التي تعرضت لخلل على جانب كبير من الخطورة.

وهو ليس أسعد حالاً في ظل الردع الدولي لا على الصعيد الأمني ولا على الصعيد الإقتصادي. بل إنه عاش في المرحلة التي سبقت الردع الدولي ما يشبه الإزدهار. وبدلاً من أن يتكرس هذا الازدهار مع الردع الدولي وتزداد رقعة انتشاره فإن حالة من الكساد الإقتصادي والتجاري تسود. كذلك فإنه بدلاً من أن يكون الردع الدولي مناسبة لكي تحدث هجرة معاكسة إلى لبنان فإن الذي يحدث هو أن الذين هاجروا قبل أن يبدأ الردع الدولي دوره لم يعودوا، فضلاً عن أن كل لبناني في ظل الردع الدولي قادر على الهجرة يهاجر. وهكذا يكون الردع الدولي على رغم شأن القوى التي يتألف منها سبباً أدخل لبنان في المصيدة التي دخل فيها كثيرون.

منظمة التحرير الفلسطينية: افترضت – بشخص رئيسها ياسر عرفات – أن تحدي الحُكْم السوري من طرابلس كفيل بأن يعطِّل إندفاع المنشقين على قيادة أبو عمار، فضلاً أن من شأنه أن يحدث حالة تنبُّه – إذا كان من الصعب حدوث حالة صحوة – في الرأي العام العربي تنقله من الإسترخاء إلى المشاركة في القرار السياسي. وفي إعتقاد أبو عمار – وقد سمعنا ذلك منه أكثر من مرة – أن انحسار حالة الإسترخاء هي لمصلحة القضية الفلسطينية في الدرجة الأولى.

لكن ما إفترضه عرفات لم يحدث. الاسترخاء السائد في الرأي العام العربي إستمر على حاله. وقد يكون الذي ساعد على أن تبقى حالة الإسترخاء سائدة هو الشعور بالمرارة الذي نشأ في نفس المواطن العربي لأن عناصر فلسطينية تطلق النار على عناصر فلسطينية، ولأن هناك قيادات فلسطينية تتباهى بأنها تطارد قيادات وتعلن عن "تحرير" مواقع.

وإلى ذلك إن الذي أصاب طرابلس وسكانها من النزاع الفلسطيني – الفلسطيني جعل مشاعر المرارة تتعمق. وفي المعارك التي دارت في منطقة البقاع لم يحدث ذلك لأن النزاع كان لا يزال في بدايته من جهة فضلاً عن أن المعارك دارت بين جماعة عرفات والمنشقين في مناطق غير مأهولة بالسكان. أما في طرابلس فإن المعارك دارت بين الناس وتطايرت القذائف والصواريخ فوق رؤوسهم وتساقطت على سطوح منازلهم. وعلى رغم أن كثيرين من أهل المدينة وقفوا إلى جانب عرفات وساندوه في شكل أو آخر إلا أن الأكثرية تحولت من موقف مؤيد للقضية الفلسطينية إلى موقف يتسم بالسلبية نحو هذه القضية وبدأ كثيرون يقولون في مجالسهم عبارات ضد المقاومة الفلسطينية لم يكن من المتوقع أن تصدر عنهم في الماضي.

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل إن الظهور المفاجئ لعرفات في طرابلس تسبَّب في بعض الحرج لأطراف عربية ودولية صديقة لمقاومة الفلسطينية. وهذه الأطراف الحريصة على أن تكون علاقاتها جيدة بالحُكْم السوري وبقيادة عرفات في الوقت نفسه وجدت في خطوة عرفات التي خطاها ما من شأنه أن يربك رغبة التوازن في العلاقة. وبما أن سوريا دولة، وقيادة عرفات باتت مجرد ملامح قضية لا أكثر، فإن هذه الأطراف أيدت بحيادها إزاء الصراع الدائر بين الفريق الفلسطيني الذي تمثله قيادة أبو عمار والفريق الآخر الذي يقوده المنشقون والمدعوم من سوريا وليبيا، فريق المنشقين، أو بالأحرى أنها أيدت الانشقاق من دون أن تكون مرتاحة للمنشقين.

وهذه الأمور كلها أدخلت قيادة أبو عمار في المصيدة، مع الأخذ في الإعتبار أنه قبل الظهور المفاجئ في طرابلس كان في ما يشبه المنفى والعزلة.

إسرائيل: اعتبرت أنها بالضربة التي وجهتها إلى مواقع المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان ثم في بيروت تستطيع تحقيق الصلح مع لبنان ثم تطور الصلح إلى تطبيق فعال. ولكن إسرائيل وقعت في المصيدة منذ اللحظة الأُولى التي شنت فيها على بعض المناطق اللبنانية غارات لا مثيل للهمجية التي إتسمت بها.

ولقد اعتبرت أنها بعمليات الأسر الجماعي التي نفذتها بالجنوب وبالمذابح الجماعية التي نفذتها بالتعاون مع عناصر لبنانية في مخيمي صبرا وشاتيلا وبإجبار بعض العناصر الجنوبية على التطوع بالترهيب وبالترغيب في

طوابير أمنية عملية لها.. أن إســـرائيل اعتبرت أنه بذلك تستطيع أن تبسط السلام الذي تريده، يساعدها في ذلك أن هنالك قطاعاً من اللبنانيين شاءت تعقيدات صراع السنوات السبع الماضية ومضاعفات الإقتتال بين الأطراف اللبنانية أن يضع نفسه في موضع المتحالف مع إسرائيل. ومثلما أن هذا الفريق من اللبنانيين حكم سلفاً على نفسه بالهزيمة ووضع نفسه بنفسه في المصيدة فإن إسرائيل بالأساليب التي إعتمدتها منذ البداية وحتى الآن دخلت المصـــيدة، وقبل عملية الغزو الهمجية وإخراج المقاومة الفلسطينية من مواقعها في جنوب لبنان ثم في بيروت كانت إســـرائيل تخسر أقل بكثير مما بدأت تخسره بعدما إحتلت لبنان. قبل الغزو كان الذي حدث هو أن عناصر مدنية قليلة تقتل أو تجرح في عملية إطلاق قذيفة عبر الحدود بين الحين والآخر. وكان الأمر يحدث نادراً وكان مقتصراً على منطقة الجليل بمعنى أن الذين يشعرون بالضـــرر هم من منطقة واحدة في إسرائيل. أما بعد الغزو فإن الذي يحدث هو أن عشرات الجثث من الجنود والضباط الإسرائيليين نقلت من لبنان وتوزعت على مناطق عدة من إسرائيل.

وعندما يسمع الإسرائيلي بأن مواطناً إسرائيلياً قُتل أو أصيب في عملية قام بها رجال المقاومة الفلسطينية فإنه يغضب لكنه يطمئن إلى أن الجيش الإسرائيلي سيحميه. أو عندما يســـمع أن هنالك يومياً تقريباً عدد من الجنود والضباط يصاب بجروح أو يقتل من قبل المقاومة اللبنانية المتحالفة مع المقاومة الفلســـطينية فإنه لن يطمئن على الإطلاق ويشعر بأن أمنه مهدَّد.

وتفيد التقارير التي ترد من إسرائيل أنه لا يمر يوم وإلا وتكون هنالك إصابات في صفوف الجيش الإسرائيلي في لبنان. وإذا مر يوم من دون وقوع إصـــابات فإن يوماً آخر يحفل بعدد كبير من الإصابات يجعل النسخة تشمل جميع الأيام. كذلك تفيد التقارير أنه لم تبق قرية أو مدينة أو مستعمرة في إسرائيل إلا وخسرت عناصر بسبب المغامرة التي قامت بها إسرائيل في لبنان وفي إعتقادها أنها ستكون حلاً نهائياً لمشاكلها الأمنية فإذا بها تجد نفسها أمام ورطة. وهذه الورطة أدخلت إســـرائيل في المصـــيدة بعدما كانت افترضت أنها ستكون حارسة هذه المصيدة وتقف على بابها لتنظيم عملية الذين يدخلون.

الولايات المتحدة وحليفاتها

بريطانيا وفرنسا وإيطاليا

دخلت في المصيدة منذ اللحظة الأُولى لعدم مشاركتها قبل سبع سنوات في وضع نهاية للحرب اللبنانية. والذي يضـــع نهاية للحرب وهو قادر على ذلك لا يســـتطيع أن يكون له دور بعد ذلك.

لقد كان في إمكان الولايات المتحدة والدول الحليفة لها أن تضع حداً للحرب اللبنانية منذ اللحظة الأولى لاتساع دائرة الحرب. لكنها لم تفعل ذلك وبدأت بأكثر من أسلوب ترمي بالكثير من الوقود على نار الحرب اللبنانية لكي تستفيد منها. وكان واضحاً تشجيعها لأطراف عربية كثيرة تتعاطى بالعلن أو بالسر في أمر الحرب اللبنانية.

واللافت للإنتباه أن اعتماد إدارة الرئيس رونالد ريغان بالأزمة اللبنانية يأت حرصـــاً منها على إيجاد حل لهذه الأزمة وإنما على أســـاس أن الأزمة تشكل ورقة انتخابية يمكن أن يلعبها الرئيس الذي يطمح إلى تجديد ولايته.

ولكن أســـلوب التعاطي جعل الرئيس ريغان يدخل من دون أن يريد في المصيدة. بل إنه دخل المصيدة بالطريقة نفســـها التي وقع فيها ســـلفه الرئيس كارتر في فخ عملية تحرير الرهائن من إيران.

ولا يبدو أن الرئيس ريغان قادر على أن يوظف الدور الأميركي في لبنان لمصـــلحة معركته الإنتخابية وهو يجد نفســـه يغوص يوماً بعد آخر في الرمال المتحركة أو في المستنقع اللبناني. وقبل أيام وجد الرئيس ريغان نفسه أمام أحد احتماليْن: إما الانسحاب من لبنان والتعامل مع الأزمة اللبنانية عن طريق إســـرائيل وعلى أنها أزمة لا نهاية لها، وإما احتلال لبنان على طريقة إحتلال غرينادا، وعلى أســـاس أن إحتلال غرينادا حقق للرئيس ريغان شـــعبية كبرى، ثم أرجأ اتخاذ القرار في إنتظار أن يحســـم الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) الأمر. وهذه الدول التي ما زالت بعيدة عن أبواب المصـــيدة تفضـــل أن تبقى في منأى عن الغوص في المســـتنقع لأنها لا تملك القدرة على التخلص منه.

وقد تكون هذه الدول تتوقع من اللورد كارينغتون بما يملك من واقعية وفهم عميق لعلاقات الشـــرق مع الغرب من جهة وللعلاقات التي يجب أن تسود بين الغرب (أوروبا وأميركا) والدول العربية من جهة أخرى، أن يبتكر صـــيغة للحل. ومن قبل كان اللورد كارينغتون في الظل لكنه أصبح الأمين العام للحلف الأطلسي وفي إستطاعته أن يقدم معادلات جديدة لكي يتم الأخذ بها أو على الأقل الإستئناس بمحتواها عند صياغة القرارات الكبرى، على ألا تكون في تعقيدات الصـــيغة التي يبتكرها اللورد الآخر كارادون الذي إســـتطاع بحرف واحد أن يدخل كل أطراف

أزمة الشرق الأوسط في صراع لم ينته حتى الآن.

وللتذكير فإنه إستعمل كلمة "أراضي" بدل الأراضي فقال الإسرائيليون إن القرار 242 لا يشمل الإنسحاب من كل الأراضي التي احتلت في حرب 1967 وأصر العرب على أنه يقصد بالقرار الإنسحاب من كل الأراضي وليس من بعضها.

وفي قرارة نفسه قد يكون اللورد كارينغتون يدرك بضع بدهيات ومنها أنه مثلما أن الولايات المتحدة ليست قادرة على خوض "فيتنام جديدة" مسرحها لبنان فإن الإتحاد السوفياتي أيضاً ليس قادراً على خوض "أفغانستان أخرى" مسرحها سوريا.

لقد تقدمت الإدارة الأميركية متأخرة بضع سنوات لكي تحل أزمة باتت مستعصية لكثرة تقادم التأجيل والتسويف عليها. ولو أنها لم تتدخل رغبة منها في تفادي مضاعفات التدخل لكان من الممكن تفهم ذلك لكن من الواضح أنها لم تتدخل بالشكل المعلن إلاّ بعدما افترضت أنها ستضع يدها بالكامل على الحل وعلى لبنان.

وتبين في أعقاب التدخل أن عظمة الشأن العسكري لا تكفي لتحقيق ما تريد بدليل أن شحنة من الديناميت لا يتجاوز ثمنها بضعة ألوف من الدولارات هزمت التقدم الأمني الأميركي في ميدان السلاح واستطاع عنصر إنتحاري إستسلم لعقيدة دينية ولم يخضع لتدريبات قاسية أن يقود السيارة الملغومة ويقضي على أكثر من مئتي عسكري أميركي من المارينز مدربين بشكل قاس جداً وتحرسهم حاملات الطائرات المزودة بأكثر الأسلحة خطورة وتطوراً.

والأهم من ذلك كله أن إدارة الرئيس ريغان وجدت نفسها في أعقاب هذه العملية تفكر بالثأر ثم تعدل عنه مخافة أن يصبح باب الثأر مفتوحاً إلى ما لا نهاية. ثم نفذت عملية عسكرية جوية ضد مواقع الصواريخ السورية المنصوبة في لبنان إنتهت بإلحاق هزيمة بها. وفي أعقاب ذلك دخلت الولايات المتحدة المصيدة ولا يبدو أن الخروج الطبيعي ممكن إلا إذا حطمت قضبان المصيدة. وهي قادرة على ذلك، إلا أن تحطيم القضبان سيجعل الكل من جديد خارج المصيدة وسيعني أن الصراع على درجة بالغة من الخطورة.

الإتحاد السوفياتي: مقرر سلفاً أنه إذا فقد سوريا يفقد شأنه في المنطقة العربية. وهو يطمح إلى أن تكون سوريا بوابته إلى العالم العربي مثلما أن اثيوبيا هي بوابته إلى القارة الأفريقية. وقد يقال ان هنالك ليبيا التي يمكن أن تشكل بديلاً له عن سوريا ولكن الحقيقة هي أن السوفيات ليسوا مطمئنين إلى أن علاقتهم بليبيا ثابتة ومستقرة وبالتالي أنهم لا يعتبرون أن ليبيا يمكن أن تكون لهم.

وإلى ذلك إن هاجس السوفيات ينحصر في أمريْن:

الأمر الأول هو أن إدارة الرئيس ريغان تستعجل حسم المسألة في لبنان بحيث يشكل الحسم الورقة التي تتركز عليه معركة تجديد ولاية الرئيس ريغان. ومن أجْل ذلك فإن السوفيات يتباطأون ويعملون ما في وسعهم لإحداث المزيد من تمييع الموقف وقد يكون الكرملين على رغم الظروف الصحية لزعيمه يوري أندروبوف يرى أن تمييع الموقف إلى ما بعد ساعة الصفر في معركة التجديد الأميركية معناه شل فعالية الورقة التي يلعبها الرئيس ريغان. وشل الورقة معناه حدوث مفاجآت ومعناه تأجيل الحسم بضع سنوات أخرى يعاد فيها خلط الأوراق بطريقة لا تعود فيها الكلمة الأساسية للولايات المتحدة فقط.

والأمر الثاني هو أنه قد يجوز الإفتراض أن السوفيات باتوا يخافون من أن تقدم إدارة الرئيس ريغان على إحتلال لبنان مثلما حدث في غرينادا. ومن أجْل ذلك فإنهم عندما وجدوا الطائرات الأميركية تحلق في مهمة إختبارية فوق مواقع الصواريخ التي نصبوها للسوريين في الأراضي اللبنانية سمحوا بتوجيه صواريخ لهذه الطائرات أصابت بعضها.

وإذا جاز الإفتراض فإن إطلاق الصواريخ على الطائرات الأميركية كان إبلاغ الأميركان ما معناه أنكم إذا كنتم تنوون إحتلال لبنان من أجل إخراج السوريين وإخراجنا فإن ردنا هو بالمثل. ومن هنا أن إطلاق الصواريخ على الطائرات الأميركية هو محاولة لمنع الإحتلال أو تأجيل البحث فيه.

وصحيح أن السوفيات ساعدوا بالتصلب الذي مارسوه وبقبول التحدي الذي اعتمدوه على إدخال الأميركان في المصيدة إلا أنهم أيضاً دخلوا المصيدة جنباً إلى جنب مع الأميركان.

ويبقى أننا هنا لم نحدد كل الأطراف التي دخلت المصيدة ولكننا أشرنا إلى الأطراف الرئيسية. وقد يكون الخروج من هذه المصيدة عملية على درجة من الصعوبة إذا كان لن يقرر كل طرف التنبه إلى أنه آن اوان وقف اللعبة التي استمر اللعب بها، والتنبه إلى أنه في لحظة خاطفة قد تنقلب الطاولة على اللاعبين مثلما ينقلب السحر على الساحر.

والكلام موجّه في الدرجة الأولى إلى الولايات المتحدة

التي مثلما أنها تركت الحرب اللبنانية تتفاعل أنها أمضت ثلاث سنوات تتفرج بشخصها وبمَن يؤازرها في المنطقة العربية على حرب العراق وإيران يتصاعد اللهب من أتونها. وبدلاً من أن تحسم الأمر فإنها كانت تستمتع بمشاهدة صراع القومية العربية مع القومية الفارسية وبإحتراب المسلم العربي مع المسلم الفارسي وبسبب هذا الموقف فإن دولة مثل الكويت وجدت نفسها فجأة قبل خمسة أيام تعيش بعض أجواء الحرب اللبنانية. وقبل الإنفجارات التي هزت الإستقرار في الكويت كان هنالك إنطباع بأن الولايات المتحدة ومعها دول الغرب لا يمكن أن تسمح بالفوضى في دول الخليج ثم جاءت الإنفجارات لتضع على بساط البحث مستقبل الإستقرار الخليجي.

وفي ضوء ما حدث في الكويت بات من الجائز التساؤل:

إذا كانت الولايات المتحدة أخذت مصر من العرب وساعدت لبنان على أن يتحول إلى ساحة إختبار لحرب لا مثيل لبشاعتها وتضع المزيد من الوقوف بالسر وبالعلن على نار الحرب المشتعلة بين العراق وإيران وتركت القيادة الفلسطينية عرضة لانتقام المعتقدين بأن وضع اليد على هذه القيادة يسهل أمر الحصول على مكاسب تؤخذ عادة بالمعارك...

إذا كانت الولايات المتحدة وفعلت كل ذلك فهل من المستغرَب أن تدق الفوضى أبواب الإستقرار.

ودولة الكويت هي الرمز الحي لدول الإستقرار العربي.

مجلة "التضامن". لندن - 17 كانون الأول (ديسمبر) 1983

* * *

مشاعر حزينة حول تحليل رئاسي

يخرج المرء من اللقاء مع أي مسؤول عربي بإنطباع لا يدعو إلى الكثير من التفاؤل. وأحياناً كان يخرج بمشاعر يمتزج فيها اليأس بخيبة الأمل.

وهذا يعود إلى أن المسؤول العربي بدل أن يتحدث في أمر الحلول الممكن إتخاذها فإنه يتحدث عن المشاكل الراهنة. وهو في ذلك يشبه الطبيب الذي يكتفي بتشخيص الداء للمريض الذي يطرق باب عيادته مع إن المطلوب في الوقت نفسه هو تحديد الدواء الذي يمكن أن يشفي أو على الأقل يخفف الألم.

أما مع الرئيس اللبناني الشيخ أمين الجميل إستقبلنا الأسبوع الماضي على هامش زيارته الرسمية إلى بريطانيا فإن المرء يخرج بإنطباعات كثيرة يتناقض بعضها مع البعض الآخر. ويمكن تسجيل هذه الإنطباعات على النحو الآتي:

أولا – بات من الصعب القول إن حل الأزمة اللبنانية سيتم بالطريقة التي تم فيها حل الأزمة الفلانية. ذلك ان الذى يحدث هو ان الأزمة اللبنانية تكتسب يوماً بعد آخر شكل الأزمة التي لا مثيل لها، بمعنى انه لم يسبق في تاريخ الدول والشعوب أن حدثت أزمة مماثلة لكي تسهل المقارنة ولكي يسهل إيجاد الحلول.

ثانياً – إن مشكلة لبنان هي أنه إزدهر بسهولة وحصل على إستقلاله بسهولة. والذي يصبح فجأة من الأثرياء لا يستطيع أن يعرف كيف يحافظ على ماله. والذي يُمنح (بضم الياء) الحرية والإستقلال من دون أي نضال ومن دون أي تضحيات لا يستطيع أن يعرف كيف يحافظ على الإستقلال وعلى الحرية التي يعيشها.

وإذا جاز القول فإن لبنان أصبح غنياً بفضل كسبه، وبطريق الصدفة، ورقة يانصيب. وهو أصبح حراً مستقلاً بفضل منحة من مستعمره.

إن ورقة اليانصيب هي الإشتراكية التي تقرر تطبيقها في مصر ثم في سوريا والعراق. وبعد تطبيق الإشتراكية انتقلت إلى لبنان أموال وخيرات كثيرة. ثم تزايدت الثروة بفضل مال النفط الذي بدأ يضخ بكميات كبيرة، ثم بسبب صراع أصحاب دعوة الإشتراكية مع أصحاب الدعوة إلى محاربة الإشتراكية.

اما الحرية والإستقلال فإنهما على رغم إحترامنا لذكرى الذين ناضلوا أو إستشهدوا عشية حصول لبنان على إستقلاله جاءتا بشكل هبة من نوع الهبات التي تمنحها الدول المقتدرة للدول التي يصيبها زلزال مفاجىء أو فيضانات وليس في تاريخ لبنان مواقف نضالية وحالات إستشهاد من أجْل الإستقلال كتلك التي يحفل بها عل سبيل المثال تاريخ دولة مثل الجزائر أو دولة مثل السودان أو حتى دولة شبيهة من حيث الحجم والموقع والخيارات السياسية بلبنان ونعني بها تونس.

ويبدو أن لبنان يقدم الآن التضحيات التي يمكن أن تصون له إستقلال جيل التسعينات أو يمكن أن تصون له جيل بداية القرن الواحد والعشرين.

وقد يقال إن لبنان ليس وحده الذي حصل على الحرية وعلى الإستقلال بالحد الأدنى من النضال التضحيات. وهذا

إلى حد صحيح ومنطقي. وقد يكون في إتجاه ازالة الأسباب الموجبة للبقاء السوري في لبنان. ومشكلة الولايات المتحدة انها تعرف هذه الأسباب ولكنها لا تفعل شيئاً. بل إنها في إطلاقها الصواريخ على منصات الصواريخ السورية المنصوبة في مناطق لبنانية من جهة وعقد إتفاق إستراتيجي متقدم مع إسرائيل من جهة ثانية تبدو كما لو أنها تدعو الفريقيْن إلى البقاء في لبنان.

وقد يجوز الإفتراض هنا ان إدارة الرئيس ريغان وإزاء التطورات التي تزداد تعقيداً تميل على ما يبدو إلى بقاء الوضع في لبنان على ما هو عليه. وعندما أرسل الرئيس ريغان البوارج الحربية إلى المياه اللبنانية وقرر التدخل بشكل فعّال كان يرى أن هذا الأمر هو الورقة التي يمكن أن يلعبها في الإنتخابات ويجدد بها ولايته. أما الآن وبعدما تبين أن الحل ليس بهذه البساطة فإن الرأي العام الأميركي يفضل بقاء ريغان لكي ينهي المأزق الذي رمى به الولايات المتحدة لا ذهابه وبقاء المأزق يتفاعل في الإتجاه الخطر يوماً بعد آخر. وعلى هذا الأساس فإن اللا حل للازمة اللبنانية هو مثل الحل... كلاهما ورقة في يد الرئيس ريغان الذي يتطلع إلى تجديد ولايته.

رابعاً– إن الثغرة المقلقة في الموقف اللبناني هو أنه عل رغم أن البوارج الأميركية تقصف من حين إلى آخر مواقع سورية في لبنان وعل رغم ما يقال في شأن علاقة سوريا بالعملية التي إستهدفت المارينز فإن العلاقات الأميركية السورية أفضل بكثير من العلاقات اللنانية – السورية. وحتى إذا افتعلت سوريا أحياناً المواقف التي تحول دون تحسُّن هذه العلاقات – لأن التحسن يشكل ما يشبه الحرج بالنسبة إلى الموقف السوري فإنه من الأفضل إبقاء لغة التخاطب في منأى عن بعض ما يثير الغرائز. ولقد كنا نتمنى عندما سئل الرئيس أمين الجميل وهو في لندن أن يعدد القوات غير الشرعية الموجودة في لبنان أن يعبِّر بطريقة غير الطريقة التي صيغ فيها جوابه. لقد قال أن هذه القوات هي السورية والإسرائيلية والإيرانية والفلسطينية والليبية. ولعله كان من الأفضل على رغم كل شيء أن يقال بالنسبة إلى سوريا «ومع الأسف إن القوات السورية هي من بين القوات غير الشرعية الموجودة في لبنان»، وذلك لسبب بسيط وهو أنه ما دام لا بد من توافق لبناني – سوري من أجْل الحل فليكن ذلك في منأى عن أي إستفزاز، فضلاً عن أن الرئيس الجميّل لا يخفي اعطاء شرعية لعمليات القصف الأميركية لمواقع في لبنان ويعتبرها انها للدفاع عن النفس.

وتكراراً ان المرء يشعر بالحزن الشديد عندما يطرق باب حاكم مثل الرئيس أمين الجميّل ليستمع منه إلى تحليله للموقف.

ويتزايد الحزن عندما يقول الرئيس: من عنده حل فليعرضه. يتزايد الحزن على أساس أنه إذا كان الذي عنده الحل يقول ذلك فماذا يبقى للمواطن الحائر الذي باتت نفسه بالفعل حزينة حتى الموت.

مجلة "التضامن". لندن - 24 كانون الأول (ديسمبر) 1983

* * *

الموقف الأكرم الذي لم يحدث

بعد خروج قائد الثورة الفلسطينية ياسر عرفات من طرابلس ومعه بعض المقاتلين وأبناء الشهداء يحق للمرء أن يتساءل: ألم يكن من الأكرم أن يخرج أبو عمار من طرابلس إلى دمشق ومن مطار دمشق وبحماية المقاتلات السورية إلى حيث يريد، هذا إذا كان يريد الإلتحاق بمقر قيادته في تونس؟

وإلى ذلك ألم يكن من الأكرم أن يلتقي بالرئيس حافظ الأسد فيتمنى له الشفاء ويتمنى الرئيس السوري له القدرة على توحيد الصف الفلسطيني ويلتقي الإثنان حول "عفا الله عما مضى". وألم يكن من الأكرم أيضاً أن ينعقد وفي دمشق لقاء بين الشرعيين والمنشقين وبين المجتهدين والتقليديين؟

ومثل هذا اللقاء – أو اللقاءات – كان سينشر الإرتياح في نفوس العرب من المحيط إلى الخليج وكان سيزيل بعض الشيء آثار الصورة البشعة للصراع الفلسطيني – الفلسطيني والفلسطيني السوري والليبي. وكان سيبدو مناسبة جيدة لكي تبدأ مراجعة المواقف حيث هنالك حاجة لذلك ويبدأ التصحيح حيث هنالك حاجة إلى التصحيح. وحتى إذا كان هذا الأمر سيتم تحت مظلة من العتاب والمصارحة والمناقشات ذات اللهجة الكثيرة الحدة فإنه كان سيبدو مفيداً وكان سيبدو مثل ضوء في ظلمة هذا الليل العربي الحالك السواد.

وعلى رغم أن خروج ياسر عرفات ورفاقه من أبناء الثورة الفلسطينية بالشكل الذي خرجوا فيه من طرابلس لا يليق بكرامة الأمة العربية فإنه في الوقت نفسه يشكل إضافة قوة إلى الموقف الفلسطيني. وعدم اللياقة يتمثل في

أن الغريب ينقل عرفات ورفاقه ويحميهم من شقيقهم السوري الذي ضاق ذرعاً بهم وساند المنشقين على الشرعية الفلسطينية. أما إضافة القوة فتتمثل في أن قيادة عرفات باتت أصلب عوداً وأكثر خبرة في ميدان التعامل مع الأزمات الكبرى. بل قد يجوز القول إذا كانت مسألة "إن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني" قراراً عربياً اتخذ بسهولة نسبياً فإن أزمة طرابلس أفرزت حقيقة أساسية وهي أن عرفات هو أول قائد فلسطيني يكتسب جدارة لقب القائد الذي يحق له أن يقود الشرعية الفلسطينية. وهذه الحقيقة هي إذا جاز القول لم تأت نتيجة قرار عربي وبسهولة إنما نتيجة إرادة فلسطينية وبشق النفس. وهذه الإرادة كانت مجهولة المعالم قبل أزمة طرابلس وكان هنالك تضارب في شأنها.

ومن المؤكد أن حقيقة شأن عرفات ستظهر عندما سيلتقي بملوك ورؤساء العالم الإسلامي في الدار البيضاء بعد بضعة أيام ثم في القمة العربية في الرياض بعد ذلك، والذي سيزيد الشأن قوة هو أن الظروف الصحية التي يجتازها الرئيس حافظ الأسد قد تحول على الأرجح دون مشاركته في القمتيْن المشار إليهما. وأياً كان الذي سينوب عن الرئيس السوري في الحضور فإن وهج أبو عمار سيبقى هو المتميز. ولكننا نجد أنفسنا هنا نتوقف عند نقطة أساسية وهي أن ذلك سيحدث إلا إذا جرى لعرفات مكروه من محاولة إغتيال إلى عملية تصفية رهيبة. ومن هنا وكما هي الحال منذ أن وصل أبو عمار فجأة إلى طرابلس نتمنى أن يجتاز القائد الفلسطيني سباق الحواجز الشائكة والملغومة الطويل. والحاجز الأخير ليس أقل خطورة من الحواجز التي إجتازها حتى الآن.

وكما هو واضح يبدو أن المجلس الوطني الفلسطيني الذي لا بد من إنعقاده من أجْل "تشريع" المرحلة المقبلة من العمل الفلسطيني في ضوء ما حدث في طرابلس لن ينعقد. وإنعقاد هذا المجلس وعدم إنعقاده هما في يدي الحُكْم السوري. ذلك أن هنالك 125 عضواً من أعضاء المجلس يقيمون في سوريا. وهؤلاء لا يستطيعون مغادرة الأراضي السورية من دون موافقة السلطات إلا إذا كانوا ينوون المغادرة ولن يعودوا. وهم لأسباب موضوعية ولظروف عائلية لا قدرة لهم على أن يفعلوا ذلك. بل إنهم لا يستطيعون المغادرة بهدف "الهجرة" إذ إن السلطات السورية في مثل هذه الحال يمكن أن تحول بينهم وبين المغادرة براً وبحراً وجواً.

ومن دون الأعضاء الذين يعيشون في سوريا – وبين هؤلاء رئيس المجلس نفسه – لا يمكن للمجلس الوطني الفلسطيني أن ينعقد لأن النصاب يكون غير مكتمل.

ولا يمكن التكهن بما إذا كان وصول عرفات سالماً إلى القمة الإسلامية وخروجه منها قوياً إلى القمة العربية سيشكل عامل ضغط إسلامياً وعربياً لمصلحة ترك الفلسطينيين يتخذون قراراتهم بأنفسهم لمواجهة المرحلة المقبلة، أم أن هنالك إحتمالات حدوث مفاجآت موضوعية يمكن أن تنهي الأمر على خير.

إلا أنه في انتظار ذلك يمكن القول إن المأزق مستمر أمام عرفات وأن ورقة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الذين يعيشون داخل سوريا ما زالت ورقة لا يستطيع أبو عمار أن يمارس حرية الحركة من دون الحصول عليها إلا إذا استطاع وبأسلوب ما أن يحمل بعض أعضاء المجلس على الظهور فجأة خارج سوريا على طريقة ظهوره المفاجئ في طرابلس. وهو إحتمال يمكن إستبعاده.

وإذا كان تأمين النصاب ممكناً فإن تأمين مكان الإنعقاد ليس سهلاً. ذلك أنه في المرحلة الراهنة هنالك ضرورة إلى إنعقاد المجلس الوطني الفلسطينية في دولة تستطيع أن تعطي ثقتها الدولي دفعة للقرار الفلسطيني.

وبسبب بعض الظروف الموضوعية ليس هنالك سوى المملكة العربية السعودية التي يمكنها أن تحقق ذلك بإستضافتها للمجلس الوطني. بل إن المملكة بسبب خصوصية العلاقة التي بينها وبين الحُكْم في سوريا تستطيع تأمين خروج الـ 125 عضواً الذي أشرنا إليهم ومن دونهم لن ينعقد المجلس الوطني الفلسطيني.

ونحن نقول ذلك على رغم أن أهل القرار السعودي لا يستغيثون مثل هكذا إقتراحات أو تمنيات لأن معناها أن يستقبلوا على أرض المملكة الفلسطيني اليساري والفلسطيني الماركسي جنباً إلى جنب مع الفلسطيني المحافظ والفلسطيني اليميني. ولكن كيف يكون للمرء ألا يقترح ما دامت المملكة العربية السعودية هي الوحيدة المطلوب منها في هذه المرحلة بالذات إستضافة المجلس الوطني الفلسطيني بسبب الثقل الدولي لقيادة عدم الأخذ في الإعتبار أن الواقع الفلسطيني هو مزيج من اليمين ومن اليسار ومن المتدينين ومن الماركسيين.

وفي الوقت نفسه قد يجوز التساؤل: وهل أن القيادات الفلسطينية من ذوي الإتجاهات التي قد يكون هنالك شيء من التحفظ عليها طرقوا باب الملك فهد بن عبد العزيز ولم يسمعوا الجواب الطيِّب، أو أن أهل القرار الفلسطيني إقترحوا عقد اجتماع لـ "البرلمان الفلسطيني" في الرياض

ولم يبادر المسؤولون السعوديون على عهدهم في التجاوب مع القضايا القومية إلى إتخاذ الترتيبات اللازمة؟

في أي حال نجد أنفسنا بالنسبة إلى هذا الأمر نتمنى على الملك فهد بن عبد العزيز تأمين إنعقاد مثل هذا الإجتماع المصيري للمجلس الوطني الفلسطيني. ومرة أخرى نتمنى للقائد ياسر عرفات السلامة. ذلك أنه بهذه السلامة قد يتحقق الإستقرار الفلسطيني من دونها ليس هنالك سوى المزيد من الفوضى والضياع.

مجلة "التضامن". لندن - 31 كانون الأول (ديسمبر) 1983

* * *

التضامن
At-Tadamon The Magazine of the Arab

المقالات من 7 يناير/ كانون الثاني إلى29 ديسمبر/ ك1 1984

التضامن
نسمح له بالعودة
سنة الفرح
اليمن من صنعا: الى
الجوع الأسود
أقدام المنظمة ؟

قمتان.. للأمة الصابرة

يقول المثل الشعبي «الصبر مفتاح الفرج». وليس هنالك عربي لا يعرف هذا المثل أو لم يسمع به أو لم يكتبه على ورق ويعلقه في بيته أو في مكتبه أو في دكانه أو في متجره أو في سيارته الخاصة أو سيارة «التاكسي» التي يمتلكها أو سيارة «الباص» التي تنقله من الحي الذي يسكنه إلى المنطقة التي يقع فيها مكان عمله.

ويقول الشاعر العربي (المجهول الاسم):

سأصبر حتى يعجز الصبر عن صبري
وأصبر حتى ينظر الله في أمري
وأصبر حتى يعرف الصبر إنني
صبرتُ على أمر أمرّ من الصبر

وليس هنالك كلام أكثر بلاغة من هذا الكلام في وصف حالة الصابر والصبر. فالشاعر يقول انه مصمم على الصبر إلى الحد الذي يعلن الصبر عجزه أو إلى اللحظة التي تفيض بها روحه وهذا ما يقصده بعبارة«...ينظر الله في أمري». والشاعر لم يجد لوصف الصبر أبلغ من القول أنه صبر على ما هو أكثر مرارة من الصبر.

وهذه الأبيات الجميلة من الشعر العربي لم يجد قائد الثورة الفلسطينية ياسر عرفات أبلغ منها لكي يعلقها على جدران مكتبه. وهو لم يعلقها في مكتبه في مقر القيادة في «فندق سلوى» في تونس نتيجة لما جرى له وللثورة الفلسطينية في لبنان، وإنما كانت معلقة في مكتبه في حي «الفاكهاني» في منطقة بيروت الغربية.

ومن المؤكد أن كل الذين زاروا أبو عمار قرأوا هذه الأبيات بتمعن وسألوه لماذا يحرص على تعليقها في مكتبه، بل قد يجوز الإفتراض أن هنالك كثيرين لم يسألوه عملا بقاعدة وهل يمكن سؤال عطشان لماذا يطلب الماء وسؤال موجوع لماذا يطلب الدواء وسؤال جائع لماذا يسأل عن كسرة خبر أو حبة تمر وسؤال أم ضاع لها إبن لماذا انت ملهوفة يا امرأة وسؤال رجل فقد وحيده لماذا هذا التفجع يا رجل؟

والأرجح ان تخليد الصبر نثراً وشعراً إرث عربي وصل إلى مرتبة التراث لكثرة ما عانى العربي من عذاب في تاريخه بشقيه القديم والحديث. وقد يتفاوت عربي عن عربي في مسألة الصبر والقدرة على الصمود، لكن من المؤكد أن كل عربي يعيش وضعاً يحتاج إلى الصبر.

وكل دولة عربية تعيش ظروفاً لا علاج لها سوى الصبر. وليس مصادفة على سبيل المثال لا الحصر ان أحد الاسماء الوصفية أو الحركية لمصر هو «أم الصابرين» وليس فقط «أم الدنيا». كذلك ليس مصادفة أن الأسماء المتفرعة من الصبر مثل صابر أوصبري هي على الأرجح حكر عل العرب وليس على شعوب أخرى.

وما جاء في الأحاديث النبوية وفي القرآن الكريم عن الصبر كثير. وقد يجوز الإفتراض انها كانت كثيرة كعلاج لأحوال العرب منذ أن بدأ الرسول العربي الكريم دعوته وحتى الآن. ولعل الآية التي تقول «ان الله مع الصابرين» هي خير دواء لأعظم المصائب.

وقد يكتب المرء في موضوع الصبر عشرات الصفحات ويستشهد في كتابته بعشرات الآيات والأقوال والأبيات ولكن ليس هذا هو المطلوب الآن.

لقد إعتدنا أن نعالج في «كلمة التضامن» موقفاً أو نقول في هذه الكلمة رأيا. لكننا بالنسبة إلى هذا العدد بالذات نكتب بصيغة مختلفة فيها شيء من الوجدانية. وذلك لأن هنالك سنة جديدة بدأت. وهذه السنة تبدو في ضوء المتابعة الدقيقة للأحداث والتطورات وفي ضوء ما نسمعه من تحليلات ومن تصريحات ومن تصورات، إنها ستكون سنة الفرج.

لماذا سنة الفرج؟

لان الأمة تعيش حالة مخاض لا مثيل لها نتيجة حالة أو حالات، عذاب لم تعشها أمة من الأمم. ولأن الاطراف الدولية التي كانت تراقب الأمة العربية تقاسي من ويلات الإقتتال والخلافات لم تعد تصبر على إستمرار هذه الحالة.

وبلغة المنطق المقرون ببعض المعلومات وليس بلغة الفلكيين، نقول أن سنة 1984 هي سنة الفرج على جبهة لبنان وعل جبهة العراق وإيران وعلى جبهة الفلسطينيين وعلى جبهة المغرب والجزائر وجبهة مصر السودان وليبيا، وجبهة العراق – الأردن وسوريا وجبهة مصر وبقية الدول العربية أو الدول التي قطعت العلاقات الديبلوماسية علما بأن البعض قطع من دون أن يقاطع.

وتبقى الإشارة ضرورية إلى أن التحديد المنطقي لكلمة الفرج هو أنه حالة تقود إلى ما هو أقل من التفاهم لكنه فوق الإحتراب والمشاحنات.

والأمل معلق على القمتيْن المتجاورتيْن: «القمة

الإسلامية» التي ستنعقد في «الدار البيضاء» بعد أيام والقمة العربية التي ستنعقد بعد أسابيع في الرياض.

والقمتان فاتحة خير للأمة التي ضربت رقماً قياسياً في الصبر وصار لا بد من أن تشعر ببعض الإطمئنان.

وتكراراً: إننا عرب... ولأننا كذلك فليس لنا، أو ليس عندنا، إلا الصبر. والصبر مفتاح الفرج.

مجلة "التضامن". لندن - 7 كانون الثاني (يناير) 1984

* * *

حسابات الربح والخسارة في مسألة الطيار الأميركي الأسير في سوريا

من سوء حظ الحُكْم السوري والقضية الفلسطينية عموماً أن اللقاء الذي شهدته دمشق يوم الإثنين الموافق الأول من كانون الثاني/يناير الجاري كان مع طرف أميركي أسود. ومن سوء الحظ أيضاً أنه دار حول قضية طرفها الآخر أميركي أسود أيضاً. ونحن – إستدراكاً وإعتذاراً – نقول ذلك مع تأكيدنا على أننا في نظرتنا إلى الإنسان لا نميّز بين الأبيض والأسود.

وقبل محاولة تفسير هذا الكلام، من المهم الإشارة إلى أنه، في ذلك اليوم، إستقبل الرئيس حافظ الأسد في الإستراحة الصحية التي يقيم فيها منذ بضعة أسابيع القس جيسي جاكسون أحد الذين أعلنوا ترشيحهم لمنصب رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة عن الحزب الديموقراطي. وكان جاكسون زار في اليوم السابق أحد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في دمشق وعقد إجتماعاً مع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السيد خالد الفاهوم الذي يقيم في العاصمة السورية.

وفي الملاحظات الآتية قد يتبين لنا مدى سوء حظ الطرفين السوري والفلسطيني.

أولاً – لقد كان وقوع طيار أميركي في الأسر السوري فرصة ذهبية للحُكم السوري لكي يضغط به على الإدارة الأميركية. وكان الرأي العام الدولي سيتعاطف مع سوريا أو على الأقل لن يكثر من الإحتجاج عليها كما حدث عام 1979 إزاء الحُكْم في إيران. وهذا يعود إلى أن السلطة الثورية في إيران هاجمت مقر السفارة الأميركية في طهران واحتجزت بعض الموظفين وهو أمر يبدو مستهجناً في نظر الرأي العام الأميركي والعالمي عموماً في حين أن الطيار الأميركي الذي وقع في الأسر السوري كان يقوم بمهمة حربية ضد سوريا، ومعنى ذلك أن إسقاطه أو أسره حق مشروع للسوريين.

ولكن الحُكْم السوري لم يوظف الفرصة بالشكل الذي كان البعض يتوقع. وهو قد يكون إستعجل تسليمه لإعتبارات عدة منها التخوف من أن يطلب السوفيات إخضاع الطيار الأسير للإستجواب ومنها أيضاً التخوف من أن تتحول قضية الطيار مع طول وقت إحتجازه إلى قضية معقدة كما حدث مع رهائن طهران.

ثانياً – إضافة إلى ذلك أن الحُكْم السوري وجد أن مهمة من نوع المهمة التي قام بها جاكسون يمكن ألاّ تتكرر، وعلى هذا الأساس فتح الباب أمام الذي يقوم بهذه المهمة فضلاً عن أن مهمة جاكسون تزامنت مع تقدم المساعي لتطبيع العلاقات العراقية – الأميركية. وفي السنتيْن الماضيتيْن – وهما أشد سنوات الخلاف ضراوة بين الحُكْم في العراق والحُكْم في سوريا – بات لافتاً للإنتباه أنه كلما حاول العراق تصحيح مسار العلاقات مع طرف فإن سوريا تقدم على خطوة ما من أجْل إرباك العراق. وقد وصلت الحال بالحُكْم السوري إلى أنه في الوقت الذي بدأ الحُكْم في العراق يعيد النظر في موقفه من الحُكْم المصري حدثت بعض الإتصالات السورية – المصرية التي أوحى فيها الجانب السوري بإستعداده لإعتماد المرونة في تعامله مع الخلاف المصري – العربي.

وقد يجوز الإفتراض أن التقدم الذي سجلته مساعي التطبيع العراقية – الأميركية وزيارة رامسفيلد إلى بغداد والتغير الواضح في الموقف الأميركي من الحرب العراقية – الإيرانية فضلاً عن المزاج الشعبي العام الناشئ عن الظروف الصحية للرئيس حافظ الأسد... جعلت الحُكْم السوري يقرر تحرير الطيار الأسير منذ اللحظة الأولى التي أحيط فيها علماً بزيارة جاكسون. وهذا الحُكْم كان منذ اللحظة التي وقع فيها الطيار في الأسر حريصاً على أن يستثنى من الطقوس التي يتم التعامل فيها مع الأسرى. ومن هنا أوحى منظر الطيار عند ظهوره مع جاكسون أنه كان في زيارة لدمشق وأن حالته بشكل عام تؤكد أنه لم يتعرض إلى غير المساءلات والإستفسارات.

كذلك أن الحُكْم السوري لم يتردد لحظة أو لحظات في تلبية طلب جاكسون الإفراج عن الطيار لأنه – أي الحُكْم – كان يحتاج إلى خطوة توقف إهتمام الرأي العام الأميركي والعالمي عموماً باللقاء الذي تم في القاهرة بين الرئيس حسني مبارك والسيد ياسر عرفات. وكان في الوقت نفسه حريصاً على إحداث شيء من الكسوف في الوهج الذي أشاعه توجُه عرفات نحو مصر على أساس أن هذا التوجه بالنظر إلى

تمسك الحُكْم المصري بـ "إتفاق السلام" المعقود مع إسرائيل يشكل في نظر الرأي العام العالمي رغبة من جانب القيادة الفلسطينية في التعامل مع الأمر الواقع كما سبق لمصر أن تعاملت.

وقد يكون الحُكْم السوري – ومن هذا المنطلق بالذات – حرص على ترتيب ذلك اللقاء الذي تم بين جاكسون والفاهوم.

ثالثاً – على رغم أن جاكسون يأتي في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية بين المرشحين لرئاسة الولايات المتحدة عن الحزب الديموقراطي إلاّ أن الأمر كان سيبدو أكثر أهمية لو أن الذي قام بالمهمة في دمشق كان من المرشحين البيض. كذلك أن الأمر كان سيبدو أكثر أهمية لو أن الطيار كان من الأميركان البيض.

وحتى لو كان الوسيط هو جاكسون نفسه وكان الطيار من الأميركان البيض فإن النتيجة كانت ستبدو أكثر أهمية وكانت ستحدث الأثر الكبير في نفس الرأي العام الأميركي الأبيض.

أما إذا كان الوسيط من الأميركان البيض وكان الأسير من السود فإن الأمر كان سيحدث دوياً. وسلفاً ليس من السهل توقُّع حدوث ذلك.

إن المرشحين لرئاسة الولايات المتحدة عن الحزب الديموقراطي هم حتى الآن وحسب الأهمية: والتر مونديل (52 سنة) نائب الرئيس السابق جيمي كارتر، آلان كرانستون (68 سنة) وأحد أعلى الأصوات المؤيدة لإسرائيل داخل الكونغرس، جون غلين (62 سنة) وهو أحد ملاحي الفضاء الأوائل وعضو في مجلس الشيوخ، جيسي جاكسون (56 سنة) الذي هو موضوع حديثنا والذي يعتبر أحد زعماء حركة الحقوق المدنية التي يقودها السود منذ الستينات وكان أحد أعوان الزعيم الأسود الراحل مارتن لوثر كينغ، السناتور غاري هارت (45 سنة) وهو عضو في مجلس الشيوخ وأحد أصغر المرشحين سناً، والسناتور إرنست هولينغز (60 سنة) وهو عضو في مجلس الشيوخ.

وجميع هؤلاء من البيض بإستثناء جاكسون. ولو أن واحداً من هؤلاء قام بالمهمة وأدلى بربع التصريحات التي أدلى بها جاكسون لكان أمكن للمرة الأُولى في تاريخ العلاقات العربية – الأميركية تحقيق فوز أساسي على السياسة الأميركية.

كذلك فإنه لو كان للوسيط جاكسون فرصة بسيطة للفوز في إنتخابات الرئاسة الأميركية لما كان قام بالمهمة التي قام بها، أو أنه قام بالمهمة سراً كما يفعل الوسطاء الأميركان البيض ومن دون الإدلاء بتصريحات من نوع التصريحات العادلة التي أدلى بها الرجل في دمشق ثم في الولايات المتحدة، وهي تصريحات تغضب إسرائيل وتعبِّر عن الغضب بممارسة كل أنواع الإنتقام كما حدث مع أندرو يونغ المندوب الأميركي السابق لدى الأمم المتحدة الذي دفع منصبه ثمناً للقاء تم بينه وبين مندوب منظمة التحرير الفلسطينية السيد زهدي الطرزي بترتيب من مندوب الكويت آنذاك السيد عبد الله بشارة.

رابعاً – لقد بدأ جاكسون كما لو أنه مواطن من العالم الثالث (وليس مواطناً أميركياً) يقوم بمهمة في إحدى عواصم دول العالم الثالث (دمشق) من أجْل مواطن وقع في الأسر بدا كما لو أنه من العالم الثالث كذلك (وليس مواطناً أميركياً). وحتى عندما بدأ جاكسون مهمته فإنه تحرك وفي ذهنه أن انتماء الرئيس حافظ الأسد إلى العالم الثالث سيسهل عليه الأمر.

ولكن هذه التناقضات لا تعني أنه لم تكن هنالك فائدة ترجى من مهمة جاكسون وتحرير الطيار الأميركي الأسير. والفائدة المرجوة هي أن مهمة جاكسون هي النموذج لما يفترض أن تكون مهمات المبعوثين الأميركان في العالم العربي.

وإذا شاءت الصدف هذه المرة أن يكون الطيار الذي وقع في الأسر من السود فإن صدفة لاحقة قد تكون مختلفة بمعنى أن يكون الطيار من الأميركان البيض. وفي هذه الحال إما أن يتم الإفراج عنه كما حدث مع الطيار الأسود، وفي إطار مماثل للإطار الذي تمت فيه مهمة جاكسون، وإما أن يبقى الطيار في الأسر يقاسي ما قاساه من قبل الذين أمضوا بضعة أشهر رهائن في طهران.

وتكراراً لقد كان من سوء الحظ أن الطيار أسود وليس من الأميركان البيض. وكان من سوء الحظ أن الوسيط هو أيضاً من السود وأنه متطرف في خصومته مع الإدارة الأميركية البيضاء إلى درجة أن بعض المسؤولين في دمشق بقدر ما أسعدهم أن تدلي شخصية أميركية مرموقة بتصريحات ودية في دمشق لما لذلك من أثر على الرأي العام الداخلي... بالقدر نفسه بدوا قلقين من أن تنعكس تصريحات جاكسون على العلاقات الأميركية – السورية التي تبدو على رغم كل شيء جيدة أو قابلة للتحسن والتطوير.

مجلة "التضامن". لندن - 14 كانون الثاني (يناير) 1984

* * *

القمم الإسلامية تنعقد..
ومشاكل المسلمين تبقى مستمرة

في الدار البيضاء إلتقى قبل أيام ملوك ورؤساء مندوبو خمس وأربعين دولة إسلامية، يمثلون حوالي مليار مسلم يتوزعون على جميع قارات العالم. وعندما يلتقي هذا الحشد الهائل من الحكام المسلمين، ويبحث هؤلاء في مشاكل دولهم، ويتأملون في المصير الذي يهدد هذه الدول من جرّاء إستمرار المشاكل، وتبقى المشاكل قائمة على رغم ذلك، فهذا معناه أن النيات ليست طيّبة، أو أن هنالك جنوحاً متأصلاً في النفوس نحو الشر بدل الخير عند البعض، أو في أكثر الإفتراضات قرباً من المنطق، هنالك خلل أساسي في الميثاق الذي يحكم المنظمة التي يجتمع الحكام المسلمون في إطارها.

وبسبب هذا الخلل تنعقد مؤتمرات القمة الإسلامية ولا يحقق المجتمعون النتائج التي تتناسب مع حجم الدور الذي يفترض أن يقوموا به، وحجم الأمل المعلَّق عليهم، وحجم الأهمية التي لهم.

فليس معقولاً أن يحين موعد إنعقاد القمة ثم يتبين أن هنالك مَن لا يريد المشاركة، وهنالك البعض الذي ينيب عنه من يمثله، وهنالك مَن يوعز سلفاً إلى وسائل إعلامه من أجْل أن تنتقد مثل هذا التجمع من قبل أن يبدأ إجتماعاته وتتضح معالم النتائج.

وليس معقولاً أن خمساً وأربعين دولة تشاهد كيف أشعل الإسرائيليون النار في المسجد الأقصى ومع ذلك لا تتفق على رأي موحد تواجه به هذا الاعتداء.

وليس معقولاً أن خمساً وأربعين دولة إسلامية تجتمع لكنها لا تتمكن من إقناع إيران العضو في منظمة المؤتمر الإسلامي بإيقاف الحرب مع العراق والبدء بالتفاوض معه لإيجاد حل يحقق التعايش بين الدولتيْن.

وإذا كان هذا الأمر ليس معقولاً فإن الأمر المستهجَن هو ألاّ تستطيع هذه الخمس والأربعون دولة من تحقيق هدنة لبعض الوقت يلتقط فيها البلدان الإسلاميان المتحاربان الأنفاس ويتنبهان إلى أن الحرب الدائرة بينهما إذا كانت لا تتوقف بعد ثلاث سنوات من القتال المرير فإنها ربما لا تتوقف على الإطلاق.

وليس معقولاً أن خمساً وأربعين دولة إسلامية تجتمع ولا تحسم أمر عضوية مصر التي جرى تعليقها في ظروف لم تعد الآن بالتعقيد الذي كانت عليه في السابق. كذلك أنه ليس معقولاً أن هذا التجمع ينعقد ولا يستطيع أن يفعل شيئاً لما يحدث في لبنان منذ ثماني سنوات، ولا لما يحدث في أفغانستان ولها.

وهذا اللامعقول الذي يحدث سببه في الدرجة الأُولى أنه ليس هنالك إلزام في شيء. ولو أن تعديلاً لميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي جرى ويقضي بأن يشارك رئيس الدولة في الإجتماع الذي ينعقد إذا كان الإجتماع على مستوى القمة وألاّ يكون التغيُّب من الأعذار المقبولة إلا في حال المرض المؤكد أو الحدث الداخلي البالغ الأهمية الذي يستوجب عدم مغادرة البلاد، وأن تكون القرارات والتوصيات ملزمة سواء شارك رئيس الدولة أو أناب عنه مَن يمثله أو حتى قاطع... إنه لو حدث هذا التعديل لما كان لرئيس دولة أن يقاطع ولما كان لدولة أن تستهين بالقرارات التي تصدر ولا تعيرها أي إهتمام. لكن الذي يحدث في غياب هذا التعديل أن جواً من عدم الجدية يخيم سلفاً على كل قمة إسلامية، ويسود شعور بأن أي حاكم لن يشارك إلاّ عندما يصدر بيان رسمي بذلك. وهذا في حدث ذاته يدعو إلى الإحباط.

وفي غياب هذا التعديل تتسع يوماً بعد آخر رقعة الإستهانة بالقمم الإسلامية على رغم دقة هذه القمم في الإنعقاد، وعلى رغم أن قراراتها وتوصياتها على وجه العموم لا تتسم بالمبالغات.

وإلى ذلك هنالك ظاهرة تبدو لافتة للنظر وباتت على شيء من الحدة وهي أن مشكلة إجتماعات القمة الإسلامية تنحصر في الدرجة الأُولى ببعض بالدول العربية التي ترمي على هذه الإجتماعات مشاكلها من دون أن ترفق ذلك بنية الرغبة الصادقة في إيجاد حلول لهذه المشاكل. ومثل هذا الأمر حقيقي إلى حد ما. بل إنه قد يجوز القول إن الجانب العربي هو إلى حد كبير سبب التعثر الذي بدأ يرافق أعمال القمم التي تعقدها منظمة الوحدة الأفريقية، وأن الجانب نفسه يقف وراء الإخفاقات التي أصابت قمم عدم الإنحياز. ومن هنا يجوز القول إن التعديل المطلوب لميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي يستهدف في الدرجة الأولى بعض الدول العربية التي تمارس مواقف تؤثر على مصالح الأكثرية وتعتقد أنها بهذه الممارسة تنتهج الأسلوب الديموقراطي، علماً بأن الديمقراطية مسألة حضارية ويتسم الذين يعتمدونها بأنهم منضبطون وليسوا فوضويين.

والذي يدعو إلى القلق هو أن إستمرار الطرف العربي هو المقلق داخل منظمة المؤتمر الإسلامي وداخل منظمة الوحدة الأفريقية وداخل حركة عدم الإنحياز قد يجعل

الأطراف الأخرى في هذه المنظمات وفي غيرها تبتعد شـــيئاً فشـيئاً عن الطرف العربي، بل وإذا جاز القول، تعزله وتشـل بذلك فعاليته. وزيادة في التوضـيح أنه لما يدعو إلى القلق أن يصبح هنالك ذات يوم "فرع عربي" لحركة عدم الإنحياز يضم الدول العربية وفرع آخر يضـــم بقية الدول، ويصـــبح هنالك أيضـــاً "فرع عربي" لمنظمة المؤتمر الإســـلامي يضـــم الدول العربية وفرع آخر يضـــم بقية الدول، ويصـــبح هنالك أيضـــاً وأيضـــاً "فرع عربي" لمنظمة الوحدة الأفريقية وفرع آخر يضـم بقية الدول الأعضاء.

ويحمد المرء ربه على أن المنظمة الوحيدة التي يتجانس فيها العربي مع المسلم ومع غير المسلم هي منظمة "الأوبك" ربما لأن النفط لا يعترف بطقوس السـياسـة وأهلها، ولكن مع الحمد يتمنى المرء ألاّ تصـــل الحال إلى وقت – ونتيجة لما هو حاصـــل في المنظمات التي أشـــرنا إليها – يصـــبح فيه هنـالـك "فرع عربي" للأوبـك وفرع آخر يضـــم بقيـة الـدول الأعضاء.

وتبقى إستكمالاً لهذه الكلمة ملاحظة وأمنية.

أما الملاحظة فهي إنه في ضـوء القمة الإسـلامية الرابعة التي عقدت إجتماعها في الدار البيضـــاء قد آن الأوان لكي يضـــغط الثقل الإســـلامي على الخلافات الســـائدة في العالم العربي بحيث يصـــبح ممكناً أن يحقق الإســـلام ما عجزت العروبة عن تحقيقه من تعايش بين دول المنطقة، وذلك على أمل أن تحل بعد ذلك وبإسـم العروبة مشـاكل تنشـأ بين دول إسلامية غير عربية.

وأما الأمنية فهي أن يأتي يوم يقول فيه الحاكم المســـلم والعربي بوجه خاص وقبل شـــهر من إنعقاد القمة المقررة أنه سـيخلد إلى التأمل لكي يضـع التصـورات التي تجعل مؤتمر القمة يحقق نتائج براقة ويلغي أي مواعيد من أجْل أن يتمكن من المشـــاركة في القمة وهو على درجة عالية من صـــفاء الذهن، وبأنه ســـيصـــوت على القرار بتأنٍ، بل وبالكثير من التأني، لأنه سيلتزم بتنفيذه بدقة.

وإذا تحققت هذه الأمنية لا يعود التعديل موضـــوع هذه الكلمة ضرورياً، أو بالأحرى أنه ضروري وضروري جداً من أجْل أن تصبح الأمنية سهلة التحقيق.

لعل القمة الخامسة تعوضنا ما فات. ذلك أن ما خسرناه عرباً ومســـلمين نتيجة الإســـتهانة وعدم الإلتزام وإغراق الإجتماعات بالقضايا الصغيرة أكثر من أن يحصى.

مجلة "التضامن". لندن - 21 كانون الثاني (يناير) 1984

* * *

ملاحظات وتمنيات
وعلامات تعجُّب وإستفهام

لم يحدث في تاريخ الزيارات التي يقوم بها أشـــخاص ليس لهم موقع رسمي في بلادهم أن حظيت زيارة بالإهتمام الذي حظيت به تلك الزيارة التي قام بها إلى القاهرة يوم السبت 7 كانون الثاني/يناير 1984 الأمير طلال أحد أبناء الملك (الراحل) عبد العزيز.

ولأن الأمر كذلك فإن من شـأن بضـع ملاحظات حول هذه الزيارة أن توضـــح حقيقة المواقف بل وحقيقة النوايا، وقد توضـــح أيضـــاً مســـألة طبيعة العلاقات المصـــرية – الســـعودية وهل أن الأمير طلال كان في مهمة ســـياســـية تســـتهدف تصـــحيح مســـار هذه العلاقات كمدخل لإعادة مصـــر إلى مكانها في العالم العربي. ويمكن تســـجيل هذه الملاحظات على النحو الآتي:

أولاً – أوحت وسـائل الإعلام المصـرية قبْل أسـبوع من وصـــول الأمير طلال بأن الزيارة ذات طبيعة رســـمية أو بمعنى آخر أنها زيارة تدخل في نطاق المهمات التي ترتأي الأطراف المعنية عدم إعتبارها رسـمية ظاهراً ورسـمية في حقيقة الأمر.

أما كيف أوحت هذه الوســائل بذلك فإنها اســتندت إلى التصـــريح الذي أدلى به يوم الأول من كانون الثاني/يناير 1984 "مصـدر مسؤول" في وزارة الخارجية المصـرية وقال فيه إن الزيارة "تأتي بناء على الدعوة القائمة والموجهة من مصـر للأمير والتي جدّدت مؤخراً بعد إتصـالات تمت بين القاهرة والرياض".

ومثل هذه العبارة عادية وذات دلالات بالغة الأهمية في الوقت نفســه. عادية على أســاس أنه من الطبيعي أن تحدث إتصـــالات لتجديد الدعوة. وذات دلالات لأن القول بأن الإتصـالات تجددت بين القاهرة والرياض يعني أن ثمة إتصـــالاً جرى بين حكومتينْ خصـوصـــاً وأن العبارة وردت في تصريح "مصدر مسؤول" في الخارجية المصرية.

والأرجح أنه لو جاء في التصـــريح أن الإتصـــالات تجددت مع "الأمير طلال في الرياض" وليس "بين القاهرة والرياض" لما كان لـ "المصدر الرسمي" السعودي أن يسارع ولمجرد أن بثت وسائل الإعلام المصرية تصريح "المصدر المســؤول" إلى الإدلاء بتصـــريح إيضـــاحي جاء فيه: "إن الزيارة التي سيقوم بها صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز قريباً إلى القاهرة تنحصـــر في نطاق مهمته

ورسالته الإنسانية بوصفه رئيساً لبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة والمبعوث الخاص لمنظمة اليونسيف، كما تأتي هذه الزيارة المرتقبة ضمن سلسلة الزيارات المتتابعة لعدد من العواصم العربية والغربية لمواصلة الجهود المكثفة التي يبذلها سموه في سبيل الطفولة وتأمين عيشها الكريم. وقد حقق سمو الأمير طلال بن عبد العزيز في هذا المجال الكثير من الإنجازات الخيرة والأعمال المجيدة مما هو محل الإشادة والتقدير من الأوساط العربية والدولية".

لكن "المصدر المسؤول" السعودي وجد نفسه أمام تصريح "المصدر المسؤول" في الخارجية المصرية لا بد من أن يوضح. وجاء التوضيح ينسف سلفاً أي إحتمال في إمكانية إعطاء الزيارة أي طابع رسمي أو شبه رسمي.

وقد يقال: وما الذي جعل مصر توحي قبل أسبوع بما أوحته وبما جاء في تصريح "المصدر المسؤول". والجواب عن ذلك هو أن الحُكْم المصري وجد نفسه بالنسبة إلى زيارة يقوم بها أحد أفراد الأسرة المالكة في السعودية أن عليه أن يقول للناس سلفاً ما هو الهدف من هذه الزيارة وهل هي مدخل لتطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية وعودة مصر إلى الصف العربي. ولكن الصيغة التي فسَّر بها الحُكْم المصري ذلك أوضحت ما "يتمنى" الحُكْم المصري حدوثه من هذه الزيارة وليس ما تعكسه هذه الزيارة. أو أن الحُكْم المصري قام بقراءة من جانب واحد للزيارة أو أنه افترض بأن عبارة "تجديد الإتصالات بين القاهرة والرياض" التي وردت في تصريح "المصدر المسؤول" في الخارجية المصرية يمكن أن تشكل دعوة من جانب الحُكْم المصري إلى الحُكْم السعودي لبدء حوار.

ثانياً – مع الأسف الشديد كانت الإفتراضات المصرية بعيدة عن واقع ما يفكر فيه الحُكْم السعودي. وبدلاً من أن تبدو العبارة دعوة للحوار فإنها بدت بمثابة تدبير يستهدف التعجيز والإرباك.

ولو أن وسائل الإعلام السعودية عممت تصريح "المصدر المسؤول" في الخارجية المصرية، وعممت مصر تصريح "المصدر الرسمي" السعودي لكان بدا أن الهوة ما زالت شاسعة بين الطرفيْن وأن فرص الحوار غير واردة في الوقت الحاضر.

ومع الأسف الشديد أيضاً أن هنالك قطاعات عريضة من الناس في البلديْن تستند إلى وسائل الإعلام المحلية فقط من صحف وإذاعات ومحطات تلفزة لا تدري أن المملكة العربية السعودية تجاهلت زيارة الأمير طلال إلى القاهرة (بالنسبة إلى مصر) ولا تدري أن الإستقبال الذي لقيه الأمير طلال في مصر كان يفوق التصور (بالنسبة إلى السعودية). وهذه القطاعات تفترض نتيجة لذلك أن الأمور سويت بين المملكة ومصر وأن العلاقات سمن على عسل أو عسل على سمن مع أنها في ضوء المتتبع للتطورات بشكل دقيق والمتاحة أمامه المعلومات إتُخذت في ضوء ما جرى منحى في إتجاه التأزم الضمني والصامت.

ثالثاً – من مظاهر الإستقبال الذي يفوق التصور هو أن الرئيس حسني مبارك إستقبل الأمير طلال بن عبد العزيز يوم الأحد (8 كانون الثاني/يناير 1984) أي في اليوم الثاني من وصوله. وهذا جزء من التكريم. أما الجزء الأكثر أهمية فهو أن الإستقبال إستغرق خمس ساعات وأعقب ذلك مأدبة غداء. وقبل ذلك كان الرئيس مبارك حرص على أن يستقبل الأمير طلال في المطار نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السيد كمال حسن علي وذلك لا يتناسب مع قاعدة البروتوكول. كما أن بعثة الشرف برئاسة وزير الدولة للثقافة السيد عبد الحميد رضوان رافقت الأمير في زيارته التي إستغرقت خمسة أيام.

وقد يجوز الإفتراض أن رد الفعل السعودي الذي تمثل بتعليق "المصدر الرسمي" على تصريح "المصدر المسؤول" المصري هو الذي جعل الرئيس مبارك يبالغ في إهتمامه بالأمير طلال. كذلك قد يجوز الإفتراض أن بعض الضيق نشأ في نفس الأمير طلال من تعليق "المصدر الرسمي" لكن ذلك لم يجعله يخرج عن الحدود التي قد تزعج المسؤولين في المملكة. ويمكن تلمس ذلك في قوله للصحفيين (بعد اللقاء الطويل مع الرئيس مبارك ثم تناول الغداء إلى مائدته) الذين طلبوا منه أن يحدثهم عن المحادثات السياسية التي أجراها مع الرئيس مبارك: "في الحقيقة لم يكن هنالك محادثات سياسية وإنما كانت الأمور في شكل عموميات. فأنا رجل عربي أفتخر بعروبتي وفخامة الرئيس مبارك على قمة أكبر بلد عربي سواء من ناحية السكان أو الإمكانيات التي يعتقد البعض أنها قليلة. إنه عندما يجتمع الأخ بأخيه العربي وخاصة على هذا المستوى الرفيع فإنه من الطبيعي أن تدور المناقشات في القضايا المختلفة. وأعتقد أن هذا من الأمور الطبيعية وأرجو أن يكون المستقبل، مستقبل الشعوب العربية، زاهراً لمصلحة الإنسان العربي".

وكان الأمير طلال أدلى على إثر وصوله إلى القاهرة بتصريح قال فيه "إن مصر الشقيقة وشعبها بقيادة الرئيس

حســـني مبارك هي في قلب كل عربي وأن أرض الكنانة التي ذُكِرت في القرآن الكريم أربع مرات هي قلب العروبة...".

ومن الجائز القول تعليقاً على ذلك أنه من غير المعقول أن إجتماع الخمس ساعات بين الرئيس مبارك والأمير طلال لم يكن إجتماعاً سياسياً وإقتصر على بحث قضايا ذات طابع إجتماعي يتعلق بمساعدة أطفال مصر. كذلك من الجائز الإفتراض أن الإثنيْن بحثا في خمس دقائق القضايا الإجتماعية وخصصا الأربع ساعات والخمس والخمسين دقيقة المتبقية من الإجتماع للقضايا السياسية.

وإستناداً إلى الصيغة الرسمية لنبأ الإجتماع كما نشرتها الصحافة المصرية بشكل بارز على صفحاتها الأولى وكما بثتها الإذاعات ومحطات التلفزة المصرية فإن الاجتماع إقتصر على الاثنين ولم يحضره أحد. وهذا معناه أن الرئيس مبارك وجد في زيارة أحد أفراد الأسرة المالكة في السعودية وعلى رغم الصدمة التي تحدثها في النفس تعليق "المصدر الرسمي" السعودي على الزيارة، فرصة لكي يقول الكثير مما يختزن في صدره، أو بلغة إخواننا المصريين يريد أن يفضفض". وهو قال في الإجتماع الطويل مع الأمير طلال ما لا يمكن أن يسجله كتابة أو يرسله عبر ممثل شخصي أو يبثه – على أساس أنه من نوع الزفرات والعتب – عبر طرف ثالث حتى إذا كان هذا الطرف هو الرئيس جعفر نميري على رغم متانة العلاقة التي تصل إلى حد التحالف بين الرئيسيْن المصري والسوداني.

ولكن ليس واضحاً ما إذا كان الرئيس مبارك أخذ في الإعتبار أن الأمير طلال ليس في الحُكْم ولا هو حتى في صلب القرار السعودي أو الدائرة الموسَّعة التي تصوغ القرار وتتخذه. كذلك أنه ليس في الحلقة التي تستشار أو يطلب منها وضع التصور. إنه ليس واضحاً ما إذا كان الرئيس مبارك أخذ ذلك في الإعتبار أو أنه على رغم إدراكه التام للأمر وجد أنه يحتاج إلى شاهد على كلام أساسي يريد أن يقوله للمملكة العربية السعودية وفي هذه المرحلة بالذات التي تعقب لقاء القمة المصرية – الفلسطينية الذي تم في القاهرة وتسبق إنعقاد القمة الإسلامية (الذي بدأ الإثنين الماضي في الدار البيضاء) وتقع على مشارف القمة العربية التي يفترض إنعقادها في الرياض بعد حوالي شهرين.

رابعاً – قد يكون الرئيس حسني مبارك أبدى كل هذا الإهتمام بالأمير طلال على أساس نظرة قديمة تقوم على أن الأمير طلال هو زعيم "اللوبي المصري" في المملكة العربية السعودية (مثلما أن الشيخ جابر العلي هو زعيم "اللوبي المصري" في الكويت ومثلما أن رجل الأعمال السيد رفيق الحريري يطمح إلى أن يكون زعيم "اللوبي السعودي" في لبنان... وهكذا) مع أن الأمير طلال نفسه يدرك على الأرجح أن مثل هذه الصفة له ذات أثر أو تأثير رومانسي ما دام هو ليس في الحُكْم وما دامت العلاقات المصرية – السعودية على الحال التي هي عليه نتيجة قرار قمة بغداد رداً على جنوح الرئيس (الراحل) أنور السادات نحو مفهوم للسلام في المنطقة غير ذي جدوى للقضية العربية. كذلك أن صيغة "زعيم اللوبي المصري" قد تكون ذات فعالية لولا حالة الحذر النسبي من الأمير طلال بين أخوته نتيجة لجوئه السياسي في الماضي إلى مصر عبد الناصر. وقد يكون الإخوة ما زالوا ينظرون إلى الأمير طلال على أنه منحاز لمصر مع أنه بزيارته الأخيرة إلى مصر أراد التأكيد بأن الإنحياز هو لمصر البلد وليس لمصر ذات الهوية السياسية المعينة.

وفي إطار الحديث حول مسألة الإنحياز تجدر الإشارة إلى أن الأمير طلال ما زال حتى الآن يتحدث بلهجة ثالثة هي مزيج بين اللهجة المصرية واللهجة السعودية. وهو لا يتحدث بهذه اللهجة عندما يجتمع بمصريين وإنما داخل المملكة ومع أشقائه وأبناء الأشقاء ومع الشخصيات العربية التي يلتقي بها. وهو يفعل ذلك بعفوية ومن دون أن يستوقفه الشخص الذي يتحدث معه أو مكان التحدث. وقد تكون المسألة بالنسبة إلى الأمير طلال ذات صلة بالفترة التي أمضاها طالباً في الإسكندرية والتي أشار إليها الزميل مصطفى أمين في مقالته اليومية في "الأخبار" المصرية والتي تنشرها في الوقت نفسه صحيفة "الشرق الأوسط" السعودية (بالنسبة إلى هذه المقالة نشرت "الشرق الأوسط" نصفها وتجاهلت النصف الآخر). ومما أشار إليه الزميل مصطفى أمين "أن الملك عبد العزيز أرسل ابنه الأمير طلال إلى الإسكندرية واختار مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء ليكون ولي أمر طلال في المدرسة. وعلى الرغم من كثرة مهام رئيس الوزراء كان يحرص على القيام بمهمة ولي أمر التلميذ طلال، فكان يتصل بمدرسيه ويتابع أحواله ويستفسر عن درجاته (علاماته). وحدث أن مرض الأمير طلال ودخل مستشفى المواساة فكان النحاس يزوره بإستمرار.

وهنالك كثيرون بالمئات من العرب والعربيات تركت فترة دراستهم في مصر الأثر العميق في نفوسهم ويأتي

على شيء من الحماسة لها واستمرت الحماسة بعدما كبروا وشابوا وبعدما أصبح البعض منهم في مواقع مسؤولة. ومثل هذا الأمر يبدو طبيعياً إلا أن تأثير مصر حتى على اللهجة لم يظهر عند الجميع. وبالنسبة إلى الشخصيات العامة المعروفة فإنه يقتصر إلى حد ما على حالتيْن هما حالة الأمير طلال بن عبد العزيز الذي مزج اللهجة المصرية – باللهجة السعودية وبات يتحدث – كما أشرنا – باللهجة الثالثة وحالة ياسر عرفات الذي مزج – وربما تأثراً بفترة الدراسة في مصر – اللهجة الفلسطينية باللهجة المصرية وبات يتحدث باللهجة الثالثة هو الآخر.

وإذا كان هذا الأمر لا يشكل حساسية بين الفلسطينيين فإنه بالنسبة إلى السعوديين يبدو على جانب من الحساسية حيث إن السعودي يحرص حتى على التحدث بلهجة منطقته عندما يزورها بمعنى أن إبن مكة يفضل إذا كان يقيم في الرياض وجاء لزيارة ذويه أن يتحدث باللهجة المحلية. وكذلك الحال بالنسبة إلى إبن جدة إذا كان يقيم في الظهران وابن الطائف إذا كان مقر عمله في الدمام أو حتى في لندن أو باريس... وهكذا.

خامساً – هنالك مَن يجيز لنفسه القول إن كل ما يجري في المنطقة هو جزء من سيناريو وأنه ليس من المعقول ألاّ تكون زيارة الأمير طلال بن عبد العزيز إلى القاهرة متفقاً عليها سلفاً وأن الأمير لم يصل فجأة ولم يفاجئ أهل الحُكْم السعودي في الأمر.

وإستناداً إلى بعض المعلومات والكثير من الإستنتاجات والتحليلات يمكن إستبعاد مسألة حدوث الزيارة في إطار السيناريو المتفق سلفاً على بنوده وتفاصيله. أما مسألة أن الزيارة لم تتم بشكل مفاجئ فهذا صحيح. بل إن ما يمكن قوله هو إن الأمير طلال سافر إلى القاهرة بعدما استأذن الملك وأن الملك تمنّى له السلامة من دون أن يحمله رسالة خطية أو شفهية إلى الرئيس حسني مبارك. ولو كان ذلك حدث لكانت وسائل الإعلام المصرية ذكرت وأشارت وعمَّمت. ولكانت هذه الرسالة هي الحدث الصاعق والأكثر أهمية في الوقت الحاضر، وهي الإشارة إلى أن الباب العربي سيفتح على مصراعيه لمصر من أجْل أن تعود.

سادساً – قد يجوز القول بأن الضجيج الإعلامي المصري لزيارة الأمير طلال أخذ من طريق إمكانية توظيف الزيارة لغرض سياسي.

والمعروف عن الحُكْم المصري أن له تقاليده في مسألة الإعلام، ومن هنا فإنه كان يفترض أن تتم الزيارة بالحد المنطقي من الإهتمام الإعلامي، هذا إذا أريد لها أن تثمر.

أما إذا كان الغرض من هذا الإهتمام هو لفت الإنتباه فإن كثيراً من الجدل يمكن أن يدور في هذا الشأن. ذلك أن ما حدث تجاوز بكثير لفت الإنتباه إلى حد بدا هذا الإهتمام كما لو أنه بغرض الإغاظة.

وصحيح أن الزائر لا يمكن أن يقول لمضيفه لا تكرمني ولا تهتم بي ولا تجعل وسائلك الإعلامية تبالغ، إلا أن الزائر كان يمكن أن يوحي بلباقة بأنه يفضل وبحكم موقعه أن يبدأ من القاعدة وليس من القمة وبحيث لا يحدث طغيان للمسائل السياسية على المسائل الإجتماعية. وبالنسبة إلى الأمير طلال أنه يستطيع أن يقول بأنه يعرف أهله أكثر من أي أحد آخر ويدرك أنهم لا يحبون أساليب "الفهلوة" ويفضلون التعامل بشكل مباشر.

سابعاً – من المؤكد أن حدوث الزيارة في أعقاب زيارة أبو عمار إلى القاهرة واجتماعه بالرئيس حسني مبارك خففت الكثير من ردود الفعل، بمعنى أن زيارة أبو عمار خدمت زيارة الأمير طلال وأبقتها في معزل عن السهام المتطرفة إلى حد التزمت وإن كانت صحيفة "البعث" سجلت بعد إستقبال الرئيس مبارك للأمير طلال موقفاً إنشائياً تمثل بالقول "إن الوريث الساداتي حسني مبارك لم يعد يطرح كما في السابق عودة مصر إلى العرب بل أخذ يتحدث عن عودة عدد من الأنظمة العربية إلى مصر. وقد تناست هذه الأنظمة أن التعامل مع مصر مبارك هو تعامل مع كامب ديفيد وإسرائيل".

وأغلب الظن أن هذا السهم السوري الخالي أصلاً من التسميات ما كان لينطلق في أي حال لو أن الزائر السعودي كان من أهل الحُكْم.

ثامناً – في أي حال أن توقيت الزيارة بالغ الأهمية. ومع أنه ليست واضحة حتى الآن ظروف هذا التوقيت فإن من الجائز الإفتراض أن الحُكْم المصري إختار هذا التوقيت. فهو الجهة الداعية وهو في نطاق طقوس البروتوكول يقرر الموعد.

ولقد إختار الحُكْم المصري التوقيت الذي من شأنه أن يفيد حركته السياسية عشية إنعقاد القمة الإسلامية، ذلك أن إقتراب موعد إنعقاد هذه القمة من دون وضوح أمر مشاركة مصر فيها كان سيترك داخل مصر أثراً نفسياً سيئاً. ومن هنا أن الرئيس مبارك نجح عبر زيارة الأمير طلال في إمتصاص الأثر المحتمل حدوثه، يساعده في ذلك تصوره الذي سبق أن سمعناه منه قبل شهريْن وخلاصته أن المملكة العربية السعودية إذا كانت لن تقود إتجاه رفْع الحظر عن مصر وتعيد العلاقات معها فإنها بالتأكيد لن

تكون آخر الذين سيرفعون الحظر ويعيدون العلاقات.

والذي يمكن أن نضيفه إلى هذا التصور هو أن الوضع العربي يتدهور بحيث بات من الصعب عليها أن تتحمل وحدها المشاكل المطروحة والتي لم يعد متيسراً حتى مواجهة الأعباء المالية المترتبة على هذه المشاكل الناشئ بعضها عن غياب مصر. وإزاء ذلك، فضلاً عن ضيق صدر الملك فهد من الأطراف التي تتصل يومياً هاتفياً أو تبعث بالرسل طالبة حل المشاكل وكأنما هذا العصر هو عصر الحلول المتيسرة فإن المملكة العربية السعودية في حال توافر أكثرية تطالب بالعودة قد تتغيب عن جلسة التصويت ليس تضامناً مع موقف الأقلية وتبنياً لإصرارها على المقاطعة وإنما من أجْل ألاّ تبالغ الأقلية في رفضها. أو أنها قد تتمثل في جلسة التصويت بمستوى وزاري الأمر الذي يبقي للرجل الأول – ونعني به الملك فهد – المرونة التي يعيد بها المعترضين على قرار رفع الحظر عن مصر وإعادة العلاقات الديبلوماسية معها.

ويبقى أمران:

الأول هو أن الأمير طلال بن عبد العزيز جاء إلى مصر في زيارة بصفة كونه رئيساً لبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية والمبعوث الخاص لمنظمة اليونسيف، فحظي بإستقبال لا نظن أن من الممكن أن يحظى به الأمين العام للأمم المتحدة إذا هو زار مصر. وكي لا نذهب بعيداً فإننا نشير إلى أنه في الوقت الذي كان الأمير طلال يواصل زيارته إلى مصر ويجتمع حتى بنائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع المشير عبد الحليم أبو غزالة فإن الرئيس حسني مبارك إستقبل يوم الثلاثاء 10 كانون الثاني/يناير 1984 وزير الخارجية البريطانية السير جيفري هاو لمدة ساعة ونصف الساعة أي أقل من ثلث الوقت الذي أعطاه الرئيس مبارك للأمير طلال. فضلاً عن أنه إذا كان الرئيس مبارك استقبل الأمير طلال لمدة خمس ساعات فكم ساعة كان سيخصص لو كان الزائر هو الأمير سعود الفيصل مثلاً الذي هو وزير للخارجية؟

أما الأمر الثاني فهو أنه على رغم كل شيء يتمنى المرء لو يحدث نوع من التجاوز للتفاصيل وللثغرات التي رافقت الزيارة ويتم توظيفها في شكل أو آخر من أجْل إنهاء المأزق المتمثل في حالة اللاعودة واللاقطيعة التي تعيشها الأمة مع مصر، وهي أكثر ضيقاً من حالة اللاحرب واللاسلم التي حدث نوع من الإستهانة بها فقادت مصر إلى صلح مع إسرائيل وقادت المقاومة الفلسطينية إلى الضياع، وتقود لبنان إلى التهلكة وتكاد تقود الأمة العربية إلى قاع الهاوية.

وللتذكير فإنه في مثل هذه الأيام قبل تسع وعشرين سنة حدث لقاء إستراتيجي بين المملكة العربية السعودية ومصر وتبين أنه فعَّال بشكل لا مثيل له.

مجلة "التضامن". لندن - 21 كانون الثاني (يناير) 1984

* * *

فتْح الباب الإسلامي بالإقتراع السري أمام عودة مصر

بالإجماع الإسلامي غير العربي وبالأكثرية العربية المسلمة أصدرت القمة الإسلامية الرابعة قرارها بفتح الباب أمام عودة مصر إلى مكانها في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ومع أن قرار فتح الباب جاء نتيجة الإقتراع السري إلا أنه خطوة في منتهى الأهمية حدثت في وقت تزايدت فيه مشاعر الإحباط والعجز. وإذا جاز القول فإن الإقتراع كان شبه سري وليس سرياً بالمعنى المطلق للكلمة.

كذلك، فمع أن المناقشات التي أدت إلى قرار فتح الباب دارت من دون مشاركة دول مجلس التعاون الخليجي فيها إلا أن هذه الدول سجلت بصمتها الموقف الذي سهل على المؤتمر إتخاذ القرار. وللوهلة الأُولى يسود المرء إنطباع بأن دول مجلس التعاون بدءاً من السعودية وإنتهاء بدولة قطر تكلمت في المؤتمر وفي ما يخص بالذات موضوع إستعادة مصر، بلسان غيرها، وبالتحديد بلسان الأطراف المسلمة وبعض الأطراف العربية التي ناقشت الأمر بالحد الأقصى من المسؤولية. ولولا شعور هذه الأطراف بأن أسلوب المناقشة ومضمونها اللذين إعتمدتهما من النوع الذي ترتاح إليه دول مجلس التعاون لما كان لهذه المناقشة أسلوباً ومضموناً أن تأخذ مداها.

وللمناسبة فإنه حتى القمة الإسلامية الرابعة التي انعقدت في الدار البيضاء كانت القاعدة المألوفة هي أن الطرف العربي الذي اشتهر بأنه لا يناقش ولا يتحدث هو مندوب اليمن، إلى الحد الذي أصبح المثل الذي ينطبق على شخص مشارك في جلسة أو إجتماع ولا يتحدث هو "أنه مثل مندوب اليمن". لكن بعد الذي جرى في القمة الإسلامية الرابعة لم تعد هذه القاعدة على حالها، بل وبات

من الجائز تعديل المثل بحيث يصـــبح "أنه مثل مندوبي دول مجلس التعاون الخليجي" خصوصاً أن الرئيس اليمني تحدث في إجتماعات القمة الإسلامية وبطلاقة.

ولكن "الجبهة الخليجية" داخل قمة الدار البيضاء آثرت الصـــمت ليس لأن المثل القديم اعتبر أنه إذا كان الكلام من فضـــة فإن الســكوت من ذهب وإنما لأنها بصـــمتها سهلت ولادة قرار علماً بأن الولادة كانت منذ اللحظة الأولى قيصرية.

وأغلب الظن أن القرار الذي إنتهت إليه القمة والذي قضـى بتشـكيل وفد من منظمة المؤتمر الإسـلامي يجري الإتصال مع مصر تمهيداً لعودتها ما كان ليبصر النور لو أن "الجبهة الخليجية" شاركت بالمناقشات. فهي إذا تكلمت كانت ســتحبذ عودة مصـــر وإذا هي فعلت ذلك فإن المجموعة العربية الرافضة كانت ستزداد رفضاً وربما كان ســيتفجر المؤتمر. فالمطلوب تهدئة "جبهة الرفض" وجاء صمت "الجبهة الخليجية" يفي بالغرض.

وإلى ذلك إن صمت "الجبهة الخليجية" بجميع أعضائها بما في ذلك عمان لم يكن وسيلة التهدئة الوحيدة لـ "الجبهة الرافضــة" وإنما كان هنالك موقف المغرب الذي تمثل بقول الملك الحسن الثاني ما معناه إنه ليس بالضـرورة أن يكون ما حدث في القمة الإســلامية ســبباً لكي تفعل الجامعة العربية الشـــيء نفســه، أي أن قبول مصـــر في منظمة المؤتمر الإسـلامي لا يعني بالضـرورة قبولها في الجامعة العربية.

واللافت للإنتباه أن هذا الكلام من جانب الملك الحسن قيل قبل أن يجري التصـويت السـري الذي كشـف حقيقة النوايا. كذلك من اللافت للإنتباه أن صيغة إستعادة مصر جاءت على جانب كبير من الرقة. فالقمة لم توجه نداء إلى مصـر لكي تعود وإنما كلفت وفداً يسـافر إليها ويطلب منها العودة.

وهنا لا بد من وقفة تتعلق بالوفد والحسـاسـية التي في أذهان العرب، وفي طليعتهم المصـــريون عن الوفد الذي أرســلته قمة بغداد إلى القاهرة ليطلب من الرئيس (الراحل) أنور السـادات العودة عن الصـلح مع إسـرائيل مع التعهد بتقديم العون المـالي لـه. وفي هذه الوقفة يمكن القول إن الفوارق كثيرة. فالملوك والرؤسـاء العرب أرسـلوا وفداً يحمل في حقيبته العرض المالي والإنذار معاً وانتظروا في بغداد عودة الوفد لإتخاذ القرار، وهذا غير منطقي، في حين أن القمة الإســلامية شــكلت وفداً على أن يســافر بعد ذلك ويجري الإتصـــالات في الوقت المناســب وفي منأى عن العروض المالية والإنذارات. وقمة بغداد انعقدت والدم يغلي في عروق وشـــرايين الملوك والرؤســـاء من الذي فعله الســـادات بينما الدم الآن أقل غلياناً، وهو بارد إلى حد ما في عروق وشرايين البعض. وعندما إنعقدت قمة بغداد كان الســـادات غير مســـتعد للتراجع عما فعله وكان الملوك والرؤســـاء العرب غير قادرين على أن يتخذوا قراراً دون قرارات العزل والمقاطعة ويطلبوا من الدول الإســـلامية والأفريقية ودول عدم الإنحياز أن تؤيد موقفهم في حين أن الوضـع الآن مختلف تماماً حيث إن الرئيس حسـني مبارك يتطلع إلى عودة مصـــر إلى مكانها ومكانتها وحيث إن الدول العربية والإســـلامية كلاً من منطلق ترى أنه قد آن الأوان لأن تأخذ الدولة الأولى مكانها أو مكاناً، وحيث إن بعض الدول العربية باتت أمام دول إســـلامية كثيرة في موقف على شـــيء من الحرج لأنها أقل إندفاعاً من هذه الدول للإتجاه الداعي إلى عودة مصر. وزيادة في التوضيح يمكن القول إنه بات مســتغرَباً في نظر الكثيرين أن تكون مصـر مبعدة بسـبب "إتفاقية للسـلام" عقدها السـادات مع إسـرائيل بينما ليس هنالك الآن حرب عربية – إسـرائيلية. وعندما انعقدت قمة بغداد كان الملوك والرؤساء على عجلة شـديدة من أمرهم لإتخاذ قرار حاسـم في شـأن عضـوية مصـــر بينما الملوك والرؤســاء الذين شــاركوا في القمة الإسـلامية ليسـوا في وضـع مماثل وأن الطرف الذي على عجلة من أمره لكي تستعيد مصر ما أفقدها إياها السادات هو الرئيس حسني مبارك.

وفي هذا الصـدد من المهم أن يأخذ الطرف المصـري في الإعتبار أن أسلوب التعامل من جانب مصر مع القرار الإســلامي يجب أن يكون متأنياً في إختيار بعض الألفاظ عند التعبير عن موقف. فليس معقولاً أن تصـدر صـحيفة "أخبار اليوم" بعد ســاعات من صـــدور قرارات القمة الإسـلامية بعنوان فرعوني النزعة وهو "طلبوا عودة مصـر" في حين أن جهداً خارقاً تم بذلـه لهذا الغرض في أروقة القمة الإسلامية الرابعة وكواليسها. كذلك أننا كنا نتمنى ألاّ يسـجل الرئيس حسـني مبارك يوم إفتتاح القمة الإسـلامية على نفسه موقفاً فرعوني النزعة إلى حد ما وتمثل في قوله خلال لقاء مع قيادات الحزب الحاكم في مصر "إن مصر هي القائدة في المنطقة رضـي أو لم يرض الآخرون"، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن إنعقاد القمة الإســلامية بينما ليس في الأفق ما يشير إلى قرار سيصدر في شأن عودة مصـر قد يكون هو الذي دفع بالرئيس مبارك إلى أن يقول عبارته تلك والتي لا تنسجم تماماً مع تواضعه ومع أسلوب

تعامله مع الأنظمة العربية عموماً.

وبقدر ما أن ثمة مخاطر على المحاولة المتقدمة لفتح الباب أمام عودة مصر من الأطراف العربية الرافضة ومن الأطراف غير الرافضة التي تلحق العودة ضرراً بالغاً بمصالحها... بالقدر نفسه هنالك بعض المخاطر من رياح عاصفة تثيرها جيوب مصرية تجد أن مصلحتها الذاتية نتيجة تورطها في شكل أو آخر في الصلح الذي عقده السادات مع إسرائيل تصطدم بعملية إعادة النظر شبه الجذرية التي ينوي الرئيس مبارك القيام بها والذي سيشجعه على القيام بها عدم تورطه من جهة فضلاً عن إعادة الإعتبار إليه من قبل الأكثرية العربية والإسلامية بعد عودة الإعتبار الأهم من جانب الشرعية الفلسطينية وهي الخطوة التي تمثلت بزيارة السيد ياسر عرفات إلى القاهرة وبالمطالعة التي أوردها أمام ممثلي حوالي مليار مسلم عربي وغير عربي في قمة الدار البيضاء وهي مطالعة تشكل في مجمل ما تضمنته شهادة تقدير في العمل الوطني من درجة ممتاز للرئيس مبارك.

ويبقى أن أي تنبُّه من شأنه أن يحمي الخطوة المتقدمة التي حدثت في القمة الإسلامية والتي ستحقق مع الوقت العودة الأولى لمصر، وأن يمهِّد الطريق أمام خطوة أكثر تقدماً بحيث لا يحل الموعد المحتمل لإنعقاد القمة العربية ألا وتكون الظروف أفضل نحو العودة الثانية.

وتكراراً: لقد قام الآخرون بواجبهم، وهم في إنتظار أن يرد الرئيس مبارك على التحية بأحسن منها.

مجلة "التضامن". لندن - 28 كانون الثاني (يناير) 1984

* * *

تونس... والعاصفة الدموية

عندما عممت وكالات الأنباء ومحطات الإذاعة والتلفزيون العربية والعالمية أنباء الاضطرابات الدموية في تونس قبل بضعة أسابيع إنتاب المرء شعور من الخوف ذلك أن التأزم والإضطراب يبقى غير خطير إذا إقتصر الأمر على حدوث أضرار مادية ويصبح خطيراً إذا سال الدم ومخيفاً إلى درجة الهلع إذا سقط ضحايا. وفي تونس حدث كل ذلك في يوميْن. إقتحمت الفوضى ساحة الإستقرار التونسي وسقط بضع عشرات من الصغار والكبار جرحى أو قتلى واستبيحت حرمات بيوت كثيرة وجرى تحطيم واجهات.

لماذا الشعور بالخوف؟

لأننا نرى في تونس القلعة العربية الديمقراطية الأخيرة الصامدة والتي إذا سقطت ستتهاوى مع هذا السقوط أحلام قطاعات عربية كثيرة في أن يكتب لظاهرة التعددية أن تنجح على أمل أن تصبح نموذجاً يشار إليه مطلباً ينادي الإنسان العربي بوجوب تحقيقه.

ولأن تونس باتت بعد إنتقال الجامعة العربية من القاهرة مركز الحركة السياسية العربية المنتظمة وإذا اضطربت حال تونس فإن العمل السياسي العربي سيضطرب في شكل أو في آخر.

ولأن تونس أصبحت مركز الشرعية الفلسطينية وإذا دخلت تونس في نفق الفوضى فإن العمل السياسي الفلسطيني سيتعرض للكثير من الإهتزازات.

وإلى ذلك أن الشعور بالخوف ينتاب المرء على أساس أن الفوضى مثل عود الكبريت يرمى وسط عشب يابس وأنها تبدأ خفيفة الوطأة لكنها تتطور بحيث تصبح حرباً أهلية تبدأ ولا تنتهي كما هي الحال في لبنان.

تلك هي المشاعر أو رموز المشاعر التي إنتابتنا لمجرد أن سمعنا بما جرى في تونس. ولكن بعد زيارة لتونس تخللتها لقاءات ومناقشات مع مسؤولين ومع معارضين فضلاً عن تلك المناقشات التي أجريتها مع ديبلوماسيين وسياسيين عرب يعملون هناك، فإنني عدت بثلاث ملاحظات وبأمنية.

والملاحظات الثلاث هي:

أولاً – إن الخمينية باتت مثل الناصرية. فهي إما أن تسعى إلى تصدير نفسها إلى الخارج وإما أن تحكم على نفسها بالإختناق داخل حدودها.

وعلى رغم أنه ليس في تونس وبقية دول المغرب شيعة إلا أن الخمينية تجد لها تربة هناك.

ولدى بعض المراجع المطلعة والمسؤولة في تونس معلومات مفادها أن الثورة الإيرانية أعادت النظر في أولويات التصدير وأنها في المرحلة المقبلة ستركز نشاطها على دول المغرب لإعتباريْن.

الأول هو أن هنالك تناقضات إجتماعية حادة في بعض دول منطقة المغرب والثاني هو أن العلاقة الجيدة بين الحُكْم الإيراني وكل من الحُكْم الليبي والحُكْم الجزائري تتيح للثورة الإيرانية إمكانية التحرك في شكل أفضل.

وتشير المراجع إياها إلى أن التحقيق مع بعض المعتقلين أوضح أن التيار الخميني سيندفع في إتجاه

المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا.

وإلى ذلك أن الخمينية – وهذا تحليل بعض المراجع المطلعة في تونس – تريد أن تزيل عن نفسها الإنطباع بأنها حركة لطائفة معيَّنة هي الطائفة الشيعية وأنها عندما تنجح في ذلك وتصبح في نظر الناس حركة إجتماعية إصلاحية، تتسع تبعاً لذلك فرص التصدير.

وتشكل تونس في رأي البعض تربة خصبة للخمينية حيث إن أكثرية المدن محاطة بزنار من البؤس وحيث إن نسبة المسحوقين من أبناء البلد البالغ تعداده حوالي سبعة ملايين نسمة تشكل عشرة في المئة.

وفي باريس تتجمع العناصر التونسية المتعاطفة مع الثورة الإيرانية بقيادات ثورية إيرانية. وهنالك أفراد يسافرون من باريس إلى إيران ويتدربون فيها ويعودون إلى تونس عن طريق باريس.

ثانياً – إن الذي يشجع التيارات الدينية على العمل وبالذات التيار الديني الذي يجمع في ولائه المذهبي بين أفكار حسن البنا وأبو الأعلى المودودي وآية الله الخميني هو أن الحزب الدستوري الحاكم بات مترهلاً وأن الإتجاهات المعارضة ليست قوية ولا تشع بالطريقة المطلوبة. وعلى رغم المناخ المثالي للعمل السياسي المعمول به في تونس فإن كوادر المعارضة لا تتجاوز الثلاثة آلاف شخص ليست للأحزاب التي تضمهم أيديولوجية مغرية وإنما مجرد تصورات لفظية وردية أحياناً لكنها غير قابلة للتحقيق.

ولقد أوضحت الإضطرابات التي حدثت أن قيادات الحزب الحاكم مشغولة بالتناحر فيما بينها وأن هنالك إستهانة أو شبه إستهانة من جانب هذه القيادات بالدستور وبالخلافة التي حسم الأمر فيها الرئيس بورقيبة.

وإذا جاز القول فإن العاصفة الدموية التي حدثت هبّت تحت مظلة صراع الدستوريين الذي إتخذ أشكالاً كثيرة تبدأ بالإشاعات ومحاولة إضعاف شأن السيد محمد مزالي وإرباك خططه لإصلاح المسار الإقتصادي وذلك بهدف أن يتخلى الرئيس بورقيبة عنه ويختار شخصاً آخر لكي يخلفه. واللافت للإنتباه أن الاضطرابات التي شهدتها تونس حدثت بعد بضعة أسابيع من قرار الرئيس بورقيبة حسم مسألة الخلافة وذلك عندما أعلن لدى إفتتاحه السنة القضائية يوم الثلاثاء الموافق 18 تشرين الأول/أكتوبر 1983 أن الذي سيخلفه في رئاسة الجمهورية هو رئيس الحكومة السيد محمد مزالي.

ثالثاً – إذا جاز القول فإن السياسيين التونسيين سواء بعض قيادات الحزب الحاكم أو قادة أحزاب المعارضة يحاولون إقحام الجيش التونسي في اللعبة السياسية. وحتى الآن أن هذا الجيش لا يتدخل في الشأن السياسي ويحافظ على الحُكْم بالشكل الذي يمارسه الرئيس بورقيبة، لكن تلك القيادات والقادة بعدم تعاونهم إنما يوجهون الدعوة إلى الجيش لكي يمارس دوره شأنه في ذلك شأن جيوش كثيرة في العالم الثالث.

وهذه هي المرة الثالثة التي يقوم فيها الجيش التونسي بمهمة أمنية. ولكنه في المرات الثلاث قام بالمهمة في ظل زعامة الرئيس بورقيبة.

ومن هنا يجوز التساؤل: هل أن الجيش التونسي سيمارس بعد بورقيبة ما يمارسه الآن في حياة الرئيس، أي يستدعى فيحضر ولمجرد أن تنتهي مهمته يعود إلى قواعده؟

تلك هي الملاحظات الثلاث التي يمكن تسجيلها كحصيلة لساعات طويلة من المناقشات والإستفسارات خلال أيام قليلة أمضيتها في تونس. ولقد عادت بي الذاكرة وأنا أناقش وأستفسر إلى الساعات القليلة التي تابعت فيها عن قرب الإضطرابات التي شهدتها القاهرة قبل بضعة أعوام، وهي إضطرابات تبقى حضارية قياساً بما جرى في تونس حيث إنها بقيت في منأى عن القتل والدم بينما سال الدم بغزارة في إضطرابات تونس، علماً بأن الوضع الإجتماعي في مصر كان وما زال أكثر حدة مما هو عليه في تونس.

وأما الأمنية فهي أن تكون هنالك نجدة عربية لتونس من أجْل أن تنهض. ذلك أنه من المهم أن تكون للعرب بعد الذي جرى للبنان وفيه رئة للتنفس الطبيعي وأن تكون لهم ساحة للنقاش.

وبإستطاعة بضعة ملايين من الدينارات والتوظيفات جعل شبح الفوضى يوقف الدق المتواصل على باب الإستقرار التونسي، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن علاج المسألة التونسية يبقى في الدرجة الأُولى مسؤولية التونسيين.

مجلة "التضامن". لندن - 4 شباط (فبراير) 1984

* * *

ضيق مختزِن في الصدر السعودي

يبدو كما لو أن هنالك أسلوباً جديداً للضغط على

الولايات المتحدة تعمل المملكة العربية السعودية على بلورة ملامحه وخطوطه العريضة.

وفي نظرة متأنية على صفقة السلاح الأخيرة التي عقدتها المملكة العربية السعودية مع فرنسا والإتجاه إلى عقد صفقة مماثلة مع بريطانيا من جهة والتصريحات التي أدلى بها وليّ العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز من جهة ثانية يتبين لنا ذلك. بالنسبة إلى صفقة السلاح يمكن ملاحظة الآتي:

أولا: إنها تتجاوز مسألة ان المملكة في أشد الحاجة إلى كميات من السلاح المتطور الآن. فالمملكة تواصل منذ فترة طويلة عملية بناء الجيش القوي، لكن ليس هنالك على الأرجح ما يشير إلى أن خطط العملية تستوجب وبهذه السرعة عقد صفقة من نوع الصفقة التي تم عقدها مع فرنسا.

ثانياً – إنها تبدو بمثابة نجدة سعودية لفرنسا وللرئيس فرنسوا ميتران وليست تعويضاً عن سلاح. فالوضع الإقتصادي الفرنسي سيء والفرنك الفرنسي يواصل الإهتزاز. وجاءت النجدة لتشيع بعض الإطمئنان في نفوس الفرنسيين ولتعزز بالتالي شأن الفرنك.

وتبدو هذه النجدة التي تم تتويجها بلقاء «الويك اند» في باريس بين الملك فهد والرئيس ميتران بعد ظهر يوم السبت (4 شباط/ فبراير 1984) والذي إستغرق ساعات قليلة شبيهة في بعض جوانبها وفي بعض ظروفها بنجدة الملك (الراحل) خالد بن عبد العزيز الذي وصل فجأة في مطلع صيف 1981 إلى باريس في زيارة بدت كما لو أنها «مهمة مستعجلة» أكثر منها زيارة رسمية قصيرة، مع الفارق أن النجدة الأولى حدثت بعد زيارة الملك خالد في حين أن النجدة الثانية ونعني بها صفقة السلاح أو «صفقة العصر» كما سمتها بعض وسائل الإعلام الفرنسية حدثت قبل زيارة الملك فهد وجاءت الزيارة لتعطيها بُعداً يعكس العلاقة الحميمة وليس مجرد بُعد العلاقة التجارية ذات المصالح المشترَكة.

ثالثاً – إن «صفقة العصر» بين السعودية وفرنسا رسالة مقتضبة موجهة إلى الولايات المتحدة التي تعطي السلاح بمقدار ما تريد وليس بنسبة ما يريد صاحب الحاجة، والتي أيضاً تعطي وتشترط، والتي تعطي السلاح غير المتطور وتكتفي بأعطاء السلاح المتطور لإسرائيل. وعندما نعرف أن الصفقة تتضمن صواريخ متطورة لم تستخدمها فرنسا من قبل وأنه سيقتصر إستخدامها في القوات السعودية لأمكننا تصوُّر مضمون تلك الرسالة المقتضبة.

وإذا جاز القول فإن المملكة العربية السعودية تريد أن تقول بـ «صفقة العصر» ما معناه انها ضاقت ذرعاً بأسلوب الولايات المتحدة في التعامل وأنها لم تعد تحتمل أن تدفع بالعملة الصعبة ثمن السلاح الاميركي السهل بينما السلاح الصعب يعطى لاسرائيل ومن دون مقابل تقريباً.

ومسألة الضيق السعودي من أسلوب التعامل الأميركي ليست بجديدة وإنما هنالك إذا جاز التعبير الكثير من الضيق المختزن في الصدر السعودي. وفي هذا الإطار من المهم ربط «صفقة العصر» مع فرنسا بتصريح سبق أن ادلى به الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران آنذاك في تموز (يوليو) 1980 رداً على ضغوط مارسها اللوبي الصهيوني وبلغت ذروتها بعريضة وقعّها سبعون عضواً في مجلس الشيوخ وحثوا فيها الرئيس كارتر على إيقاف صفقة سلاح طلبتها السعودية. وفي ذلك التصريح قال الأمير سلطان: «إننا نقول إلى اللوبي الصهيوني الذي يمارس ضغوطاً خلال فترة الإنتخابات انكم مهزومون أينما كنتم وأن المملكة لن تقدم طلباً ويرفض طالما انها تملك قوة بعون الله وعن طريق موقفها الروحي والإقتصادي والجغرافي والإجتماعي البارز».

وقد يجوز الإفتراض أن قرار السعودية بعقد «صفقة العصر» مع فرنسا بدأ في تلك الايام.

رابعاً – بات من البدهي القول بانه كلما تحسنت العلاقة بين العرب وأوروبا كلما كان ذلك على حساب العلاقة الاميركية – العربية. وعندما تتطور العلاقة بين الدولة العربية الأقوى أي المملكة العربية السعودية بالشكل الذي تطورت فيه مع فرنسا فإنها تشكل وسيلة ضغط قد تكون على درجة عالية من الفعالية. وهذا ما يحدث بالفعل فضلاً عن أن هذا التطور اللافت للإنتباه للعلاقات بين السعودية وفرنسا جعل دولاً أُخرى تتطلع إلى مثل هذا الأمر وعلى سبيل المثال بريطانيا التي قام وزير دفاعها مايكل هسلتاين أواخر كانون الثاني (يناير) 1984 بزيارة إلى المملكة العربية السعودية أجرى خلالها محادثات مع الامير سلطان قال الامير في أعقابها «ان بريطانيا عرضت بعض الأسلحة المتقدمة بل انها عرضت كل ما تملك من الأسلحة وان للمملكة العربية السعودية أن تختار».

أما بالنسبة إلى التصريحات التي أدلى بها الأمير عبد الله بن عبد العزيز وليّ العهد في أعقاب لقائه يوم الأحد

(29 كانون الثاني/ يناير 1984) بوفد الطاولة المستديرة الأميركي الذي زار المملكة برئاسة السفير السابق جون وست فإن ما يمكن أن يقال في شأنها انها من النوع الذي يحمل كل التفسيرات في وقت وأحد. فهي تبدو كما لو أنها إنذار وتبدو كما لو أنها نصيحة وتبد وكما لو أنها تنبيه. إلاّ أنها في أي حال تعكس جانباً من لهجة التخاطب الجديدة التي قررت المملكة العربية السعودية إعتمادها مع الولايات المتحدة. وللتذكير فإن ما أُذيع رسمياً في وكالة الانباء السعودية عن هذه التصريحات تضمن الاتي: «بالصراحة المعهودة عن الأمير عبد الله أستهل حديثه قائلاً: صديقك مَن صدقك لا من صدقك. ومن هذا المنطلق فإنني لا أفهم الدور الذي تلعبه قوات المشاة البحرية الأميركية في لبنان. إذ لماذا تقدم قوة عظمى مثل الولايات المتحدة على إرسال أسطولها وألفين من جنودها إلى لبنان، فهم أن تدخلوا أثار تدخلهم إستنكار الجميع على أنه تدخل قوة عظمى وإن مُنيت مهمتهم بالفشل فستهتز هيبة الولايات المتحدة. والكل يعلم الأسباب الحقيقية لوجود القوات المتعددة الجنسيات. فلبنان وهو البلد المستقل والمعترَف به كعضة هيئة الأمم المتحدة إنتهكت أرضه من قبل الغزاة المعتدين الذين قتلوا نساءه قبل الرجال وأطفاله قبل الشيوخ وهدموا القرى والمدن على رؤوس ساكنيها. فلو جاءت هذه الأساطيل والقوات الأميركية لرد المعتدي وإجباره على الإنسحاب ومعاقبته لكان مجيء الأساطيل والقوى قوبل بالترحاب. أما أن تأتي هذه القوة العظمى لكي تقوم بحماية بعض الافراد أو لتنفيذ سياسة مبنية على مشورة خاطئة فهذا هو العار بعينه».

وإلى ذلك ان اهمية هذه التصريحات انها قيلت في الفترة التي أعلن فيها الرئيس رونالد ريغان ترشيح نفسه لتجديد الولاية، وصحيح أنها قيلت أمام وفد غير رسمي إلاّ أن هذا الوفد مؤثر عل صعيد القرار. كذلك إن اهميتها انها قيلت في وقت بلغ فيه العجز الاميركي عن ايجاد حل للمشكلة اللبنانية الدرجة القصوى.

... وقيلت هذه التصريحات وهذا هو الأهم – في وقت كان الأمير عبد الله يشغل منصب نائب الملك بسبب وجود الملك فهد خارج البلاد.

وعلى رغم انها ليست المرة الأُولى التي يقول فيها المسؤولون السعوديون كلاماً حاداً عن الدور الأميركي أو الممارسات السياسية والعسكرية الأميركية بالنسبة إلى الصراع العربي – الاسرائيلي، لكن لو ان الكلام الذي صدر عن الأمير عبد الله صدر عن الملك فهد لكانت بورصات العالم ربما إهتزت.

ولكن مرونة الملك فهد لا تعني أنه إذا استمرت الحال على ما هي عليه لن يجد نفسه ذات يوم يواجه الولايات المتحدة بالحقائق المرة.

وفي إنتظار تلك اللحظة الآتية حتماً سيتواصل الضغط السعودي على الولايات المتحدة وفق الأسلوب الجديد الذي حاولنا عرض ملامحه في الاسطر السابقة.

ويبقى أنه إذا كان هذا الضغط ضرورياً جداً في الماضي فإنه بعد تأجيل القمة العربية التي كان مقرراً إنعقادها في الرياض يوم 31 آذار (مارس) 1984 أكثر من ضروري ذلك أن هذه القمة تأجلت بسبب التعقيدات التي تطرأ يومياً على الموقف العربي والتي للولايات المتحدة الدور الأساسي في هذه التعقيدات.

مجلة "التضامن". لندن - 11 شباط (فبراير) 1984

* * *

إشارات سعودية على مستوى القمة

لو كان للرئيس أمين الجميّل إبن أو إبنة في مدرسة في منطقة الضاحية الجنوبية من بيروت لما كان أعطى أوامره بإطلاق النار على تلك الضاحية.

ولو كان للسيد نبيه بري أخ في الجيش لما كان أعطى التعليمات إلى رجال ميليشيا حركة "أمل" بإطلاق النار على مواقع الجيش.

ولو كان للسيد وليد جنبلاط إبن يتلقى العلم في إحدى مدارس المنطقة الشرقية من بيروت أو يتلقى العلاج في أحد مستشفيات هذه المنطقة لما كان انطلق مدفع في إتجاه هذه المنطقة.

ولو كانت زوجة أحد قادة ميليشيات "القوات اللبنانية" أو أبناء أو بنات أو أمهات هؤلاء يخضعون للعلاج في أحد مستشفيات المنطقة الغربية من بيروت لكان أولئك سيحرصون على إرسال الورد والفاكهة إلى هؤلاء حيث يرقدون في المستشفيات وكانوا بالتأكيد لن يرسلوا هذه القذائف بالشكل الذي تصل فيه أحياناً.

ولو كانت أمهات أو آباء بعض قادة ميليشيا السيد وليد جنبلاط يعيشون لسبب أو لآخر في المناطق التي يقصفونها أحياناً لما كان لهذا القصف أن يحدث على الإطلاق.

ولو أن الذي يرسل القذائف إلى مطار بيروت كانت له أم ستسافر أو إبن سيعود أو أخت تودع زوجها أو أخ في إنتظار عودة إبنه لما كان للقصف أن يحدث.

وحتى الذين يطلقون الصـــواريخ من حاملة الطائرات "نيو جيرســي" ما كانوا ليفعلوا ذلك لو أن لهم في المناطق الجبلية التي يصبون عليها الصواريخ إبناً أو إبنة أو زوجة أو أباً أو أماً.

ومن المؤكـد أن الحكـام العرب وغير العرب الـذين يمدون الأطراف المتصـــارعة في لبنان بالســـلاح وبالمال وينفخون في نار الحرب والكراهية ما كانوا ليفعلوا ذلك لو كان لهم في لبنان أبناء أو بنات أو أمهات أو آباء.

وإذا حدث ولأمر ليس في الحسبان أن اضطرت طائرة تنقل عائلة أو أحد أفراد عائلة حاكم من هؤلاء الحكام إلى الهبوط الإضـطراري في مطار بيروت فإن السـلام الذي لا يتحقق منذ سنوات سيسود على الأقل في الفترة بين ما قبل الهبوط بقليل وبعد الإقلاع بقليل.

وفي السنين الأولى للحرب اللبنانية كان سيصعب وإلى درجة الإســتحالة على أحد من زعماء ميليشــيات "الحركة الوطنية" أن يرسل صـاروخ "غراد" إلى جونيه لو أن له ابناً يستحم على الشاطئ هناك وكان من المستحيل أيضاً على أحد زعماء ميليشيات "القوات اللبنانية" وحتى الشيخ بشير الجميّل نفســه أن يوافق على إرســال صــاروخ يسـقط في مسابح المنطقة الغربية من بيروت.

ولو كانت والدة السيد حسين الموسوي أو والده يسكنان بـالقرب من مقر قوات المـارينز أو بـالقرب من مقر قيـادة القوات الفرنسية العاملة في لبنان لما كان أقدم على الإنتقام من تلك القوات.

ولو أن الذين أعدوا السـيارات المفخخة ووضــعوها في الشـوارع كانوا يتوقعون أن يمر إبن أو إبنة أو أخ أو أم أو أب أو أخت بالقرب من تلك الســـيارات لما كانوا لغموها ولما كانوا فجروها.

ولو أن عدداً من أبناء الحكام العرب أصـــروا على أن يدرســوا في مدارس بيروت وجامعاتها لكان من الصـــعب على الحرب أن تســـتمر، ذلك أن مجرد وجود هؤلاء في المدارس وفي الجامعات هو بمثابة تعطيل لألغام التفجر المزروعــة بكثرة، بمعنى أن وجودهم ســـيجعـل ذويهم حريصـــين على توفير الأجواء المريحــة لهم من أجْـل الدراسة.

ولو أن الشخص الذي إختارته المملكة العربية السعودية للتوســـط من أجْل إنهاء الجولـة الجديدة من القتـال في الحرب اللبنانية كان الأمير سـعود الفيصـل أو الأمير بندر بن سـلطان لكان مردود الوسـاطة أفضـل من المردود الذي أتت به الوســاطة التي يقوم بها السـيد رفيق الحريري، هذا مع التقدير الكامل من جانبنا للرجل ولصدق نواياه والمعاناة التي يشــعر بها والتي لا يخفيها عندما يتحدث مع زائر أو صديق.

ومردود وساطة الحريري على شـيء من التواضـع لعدة أسباب منها أن بعض الذين يتم التوسط معهم من الأطراف اللبنانية يتصـــرفون على أســـاس أنهم أكثر أهمية منه وأصحاب شأن أقوى من شأنه وهذا عائد إلى طبيعة العقلية اللبنانية في الميدان السـياســي، في حين أن هذه الأطراف تنظر إلى الأمير على أنه كثير الأهمية ما دام إبن الأسـرة الحاكمة في المملكة العربية السـعودية وما دام – وهذا هو الأهم – من الطرف المشـارك في صـناعة القرار السـعودي أو القريب منه، أي أنه ليس مجرد أمير من الأمراء.

وإلى ذلـك أن هـذه الأطراف تنظر إلى الحريري على أسـاس أنه يريد أن يدخل العمل السـياسـي من بوابة نجاح الوسـاطة، وليس رجل سياسـة مرموق يريد أن يوظف باعه السـياسـي في حل مشـكلة معقدة. والتعامل من جانب هذه الأطراف وفق هذه النظرة يقلل من فرص نجاح الوســـاطة بدل أن يزيدها.

وفي إســـتمرار تتعامل معظم الأطراف اللبنانية وغير اللبنانية مع السـيد رفيق الحريري وفق مقاييس الإســتفادة والتوظيف، بمعنى أن هذا الطرف أو ذاك يســـاعد بقدر الإســتفادة ويعطِّل بقدر ما يجعل ســبل الاســتفادة أكبر ويتصرف بسلبية من أجل تطويل أمد الاستفادة.

وفي إســـتمرار أيضـــاً تنظر الأطراف اللبنـانية إلى الحريري على أنـه إن صـــيدا وليس إبن المملكة العربية السعودية صاحبة الدور الأكثر أهمية في السياسة العربية.

وبما أن الأطراف اللبنانية ما زالت على رغم عشـــر سنين من الحرب لا تسقط من منطلق التفكير ومن أسلوب التخاطب مســألة العائلة فإنها تنظر إلى الحريري على أنه ليس من "عائلات الســـياســـة اللبنانية" ولا من "عائلات الميليشـــيات اللبنانية" وهو أمر في أي حال لمصـــلحة الحريري.

وإذا تذكرنا ما حدث مع الأمير بندر بن سلطان لوجدنا أن الأطراف اللبنـانية وغير اللبنـانية تعـاملت معـه على أسـاس أنها إذا كانت لن تسـايره هو فعلى الأقل تسـهل له مهمته مسايرة لوالده صاحب الشأن الكبير ونعني به الأمير سـلطان بن عبد العزيز. وإذا كانت المسـايرة لن تحدث من

أجل الوالد فإنها من المؤكد ســـتحدث من أجل العم الذي هو العاهل السعودي.

وقد يكون الحُكْم الســعودي أراد من تكليف الحريري ما بدأه أحد الأبناء ذوي الشــأن في الأســرة الحاكمة – ونعني به الأمير بندر – إبلاغ اللبنانيين أنه يســـعى لحل الأزمة من دون أن تكون هنـالـك هيمنـة ســـعوديـة على القرار اللبناني أو على الإرادة اللبنانية.

وإذا نحن أخذنا في الإعتبار هذه الفرضـــية فإن الذي يمكن إضـافته هو أن الأزمة اشـتدت إلى الدرجة التي بات أمر حلها لا يفيد إذا كان الحُكْم الســعودي ســيتوقف عند تحسبه لما قد يقال في شأن الدور السعودي.

ولأن الأزمة إشـــتدت وباتت تنذر بالخطر الأكبر، فإن ما يحتاجه لبنان الآن هو دور سعودي أكثر إصراراً وأكثر فعالية، حتى إذا كان هذا الدور يتسم بالهيمنة.

ويبقى أننا بدأنا هذه الكلمة بعرض فرضـيات مع إشـارة إلى أنه لو كانت هذه الفرضـــيات قائمة لما كان للأطراف العربية وغير العربية أن تفعل ما فعلته وما تزال تفعله.

وما يمكن إضـافته على هذه الفرضـيات هو أنه لو كان الذي يسعى بإسم المملكة العربية السعودية الآن في لبنان وبين لبنان وسـوريا هو الأمير سـعود الفيصـل أو الأمير بندر بن ســـلطان لكان بالإمكان توقُّع بعض الأمل في الإنفراج نتيجة للأسباب التي سبق أن أوردناها.

وتكراراً أننا نقول ذلك مع تقديرنا للســـيد رفيق الحريري وللجهد الذي يبذله وللتضحيات الكثيرة التي يقدمها.

فهل تبادر المملكة أم أنها لن تبادر على أساس أنها لا يجب أن تكون حريصـــــة على لبنان أكثر من اللبنانيين أنفسهم؟

مجلة "التضامن". لندن - 18 شباط (فبراير) 1984

* * *

ماذا بعد رحيل الحليف؟

منذ اللحظة التي غاب فيها الرئيس يوري أندروبوف عن مناســـبة كان يفترض ظهوره فيها، توجهت الأنظار نحو سوريا.

ومنــذ اللحظــة التي تردد فيهــا أن غيــاب الزعيم السوفياتي ليس ناشئاً عن نزلة برد طارئة وإنما هنالك ما هو أهم، توجهت أنظار العرب والعالم نحو سوريا.

لماذا ســوريا فقط، ولماذا ســوريا وليس الجماهيرية الليبية، بل ولماذا سوريا وليس العراق خصوصاً أنه مثلما أن بين سوريا والإتحاد السوفياتي معاهدة فإن بين العراق والإتحاد السوفياتي أيضاً معاهدة من النوع نفسه؟

ولماذا سـوريا فقط وليس جمهورية اليمن الديمقراطية الشـعبية التي بينها هي الأخرى وبين الإتحاد السـوفياتي معاهدة للصـــداقة والتعاون والمجاورة للمملكة العربية الســـعوديــة التي يطمح إلى أن يقيم معهــا علاقــات ديبلوماسية؟

والجواب عن ذلك هو: إن الأنظار إتجهت نحو حُكْم الرئيس حافظ الأســـد لأن هذا الحُكْم هو الذي نقل العلاقة من مستوى الصداقة وتبادُل المصالح إلى مستوى التحالف.

وقد يقال إن العقيد معمّر القذافي فعل الشـــيء نفســـه وســـبق حُكم الرئيس حافظ الأســـد في ذلك، ولكن هذا الإفتراض تنقصـــــه بعض المقومات العلمية. بل قد يجوز القول إن العلاقة بين الإتحاد السوفياتي والجماهيرية الليبية كـانـت علاقـة تحـالف تكتيكي في حين أن العلاقـة بين الإتحاد السـوفياتي وسـوريا بدأت كذلك لكنها إنتهت علاقة تحالُف إســـتراتيجي على رغم أنها تبدو في بعض جوانبها أحياناً أنها علاقة تحالف إســـتراتيجي من جانب الإتحاد الســـوفياتي وعلاقة تحالف تكتيكي من جانب حكم الرئيس الأسد.

وفي النقاط الآتية نحاول – وفي ضوء الإستئناس برأي بعض الأوساط العربية المطلعة والمسؤولة – وضع تصور المنطقة العربية بعد غياب أندروبوف:

أولاً – إن وصـول أندروبوف إلى السـلطة كان مفاجئاً أكثر من موته. ذلك أنه في الأشـــهر الأخيرة وفي حكم ليونيد بريجنيف، لم يكن واضـــحاً أن الزعيم الذي ســيحكم بعد بريجنيف سيكون أندروبوف. أما بالنسبة إلى أندروبوف فإنه منذ أن بدأ الحديث عن وضـعه الصـحي يأخذ أبعاداً دقيقة، كثُرت الأسماء التي يمكن أن ترث الرجل.

ثانياً – إن أهمية أندروبوف بحكم أنه شـغل منصـب رئاســة المخابرات هي أنه أكثر الزعماء الســوفيات إلماماً بالعرب. وفي هذا الشـــأن قد يجوز الإفتراض أن نوعاً من التطعيم في الأسلوب أدخله أندروبوف على لوحة العلاقات العربية – السوفياتية. وعلى رغم أن أندروبوف غائب عملياً منذ ثمانية أشهر إلاّ أن بصماته كانت واضحة على الدور السوفياتي في المنطقة العربية.

ثالثاً – قد يجوز الإفتراض أن الرئيس حافظ الأسد هو أول حاكم خارج دول حلف فرصوفيا عرف قبل يوميْن عن

وفاة أندروبوف بدقة الوضع الصحي للرجل وأن مبعوثاً سوفياتياً أتاه إلى دمشق لكي يبلغه ذلك.

وقد يكون هذا المبعوث أكد للرئيس الأسد أنه لا تغيير في الموقف السوفياتي من سوريا إلاّ أنه في الوقت نفسه قد يكون أوضح له أن المرحلة المقبلة تتطلب رؤية جديدة.

والأرجح أن الكرملين فعل ذلك على أساس أن إستثمار الإتحاد السوفياتي لسوريا مربح جداً وأنه من أجْل ذلك لا بد من مراعاة بعض التفاصيل.

رابعاً – من البديهي الإفتراض أن السياسة الخارجية السوفياتية لا تتبدل بسهولة وأن إستمرار أندريه غروميكو يشغل منصب وزير الخارجية هو الذي يطمئن الآخرين وهو الذي يجعلهم يتأكدون من أنه لا تغيير في الموقف السوفياتي. لكن في الوقت نفسه أن إستمرار شخص واحد على رأس الديبلوماسية السوفياتية لا يعني أنه لا تكون للزعيم الأول مبادرات تختلف عمن يسبقه وعمَن يخلفه. وفي هذا الإطار يمكن القول إن المبادرات العربية بدأت مع خروشوف وأن مبادرات بريجنيف من بعده كانت متميزة. وكذلك الحال بالنسبة إلى مبادرات أندروبوف وإن كان الرجل لم يعش لكي يبادر.

ومثلما أن بعض الأنظمة العربية إعتادت على السوفيات يغيرون بالكثير من التباطؤ إذا كان هنالك قرار بالتغيير لا بد منه، فإن السوفيات عوّدوا هذه الأنظمة على أن التغيير لا يكون صاعقاً.

خامساً – قد يجوز الإفتراض أن القيادة السوفياتية الجديدة ستنصح سوريا وليبيا بعدم التطرف إذا كانت هنالك بعض الآمال في إعادة الحيوية إلى الوفاق الدولي.

وهي ستنصح بالإعتدال على أساس أنه ليس من المعقول حدوث إنفراج أميركي – سوفياتي مع إستمرار وجود توتر سوري – ليبي في المنطقة. بل إن وجود هذا التوتر من شأنه أن يؤثر في شكل أو آخر على الوفاق الأميركي – السوفياتي.

وفي الوقت نفسه إن مسألة الإعتدال التي قد تطلبها القيادة السوفياتية ستكون بثمن. وهذا الثمن قد يكون تحقيق نسبة أكبر من عدم الحرج بالنسبة إلى الحُكْميْن السوري والليبي في تنشيط قنوات التعامل مع الولايات المتحدة.

سادساً – من الجائز القول إن ولاية أندروبوف على رغم قصر مدتها كانت مهمة على صعيد العلاقات العراقية – السوفياتية. وبعد زيارات قام بها إلى موسكو وزير الخارجية العراقية السيد طارق عزيز أمكن إيجاد أرضية أكثر صلابة للعلاقات بين العراق والإتحاد السوفياتي. وقد تفهم عهد أندروبوف موقف العراق من حربه مع إيران وأعاد النظر في أسلوب تعامله في ضوء هذا التفهم. والأرجح أن الذين سيخلفون أندروبوف سيسيرون على النهج نفسه خصوصاً وإن إعادة النظر في الأسلوب المشار إليه جاءت بمثابة تصحيح للموقف السوفياتي من العراق وليس على حساب إيران.

سابعاً – من المؤكد أن خليفة أندروبوف يواصل السعي من أجل تحقيق خطوة أكثر تقدماً على صعيد تطوير العلاقات مع المملكة العربية السعودية.

وفي عهد أندروبوف حدثت محاولة تعتبر خطوة نوعية في الاتجاه المشار إليه وتمثلت في إتفاق الجانبين السعودي والسوفياتي على أن يواصلا تبادل وجهات النظر عن طريق السفيريْن في لندن، وقد حدث ذلك في أعقاب الزيارة التي قام بها إلى موسكو وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل ضمن وفد اللجنة السباعية.

وفي تلك الزيارة حاول السوفيات دغدغة مشاعر رئيس الديبلوماسية السعودية وأهدوه شريطاً سينمائياً صامتاً يمثل زيارة والده الراحل الملك فيصل إلى موسكو يوم كان وزيراً للخارجية (صادف أن زيارة الأب تمت قبل خمسين سنة من زيارة الإبن وصادف أن سن الأب عندما قام بالزيارة كانت في مثل سن الإبن). ولعله بسبب هذه المصادفة ينسبون إلى الأمير سعود نكتة – يقال انه رواها أمام زميله أندريه غروميكو – خلاصتها أنه عندما سئل ما الذي ستفعله خلال زيارتك إلى موسكو، أجاب أنه ذاهب لكي يحتفل بمناسبة مرور خمسين سنة على زيارة والده إلى موسكو.

ومنذ تلك الزيارة لم يحدث أي تقدم بإستثناء أن السوفيات كانوا في إستمرار يلحون خلال اللقاءات التي تتم في إطار تبادُل وجهات النظر على ضرورة فتح قنصلية لهم في جدة وذلك على أساس أنه كان لهم في الماضي قنصلية.

وكان السوفيات يأملون في أن تحدث مناسبة أو مناسبات تجمعهم بمسؤولين سعوديين وكانوا يتوقعون أن يحدث ذلك في جنيف لكن شيئاً من ذلك لم يحدث.

ومات أندروبوف من دون أن يحقق حلمه في نقل العلاقات بين بلاده والمملكة العربية السعودية إلى مستوى أكثر تقدماً وبحيث تتجاوز وضعها الحالي حيث ليس هنالك علاقات ديبلوماسية. أما العلاقات الخاصة بالتبادل التجاري فإنها تقتصر على بضع عشرات من سيارات "الموسكوفيتش" تستوردها المملكة سنوياً من الإتحاد

السوفياتي.

ويوم السبت الماضي (11 شباط/فبراير 1984) كان السفير السعودي في لندن الشيخ ناصر المنقور يتلقى من حكومته رسالتيْ تعزية بوفاة أندروبوف لكي يقدمها إلى زميله السوفياتي في لندن. وهاتان الرسالتان هما واحدة من الملك فهد إلى مجلس السوفيات الأعلى وأخرى من الأمير سعود الفيصل إلى أندريه غروميكو. ذلك أنه عملاً بتقاليد التعامل في غياب العلاقات الديبلوماسية فإن الطرفيْن يتبادلان التهاني بواسطة التلكس أو البرقيات أما إذا كانت المناسبة حزينة فإن تبادل المشاعر يتم عن طريق السفارتيْن في لندن.

ومرة أخرى إن الأنظار بعد أندروبوف تتجه في الدرجة الأولى نحو الحليف العربي لأندروبوف. وهذا الحليف هو حكم الرئيس حافظ الأسد الذي إستمر حتى لحظة وفاة الزعيم السوفياتي يلعب ورقة أندروبوف مثلما كان الزعيم السوفياتي الراحل يلعب ورقة حليفه الأساسي في المنطقة العربية.

مجلة "التضامن". لندن - 18 شباط (فبراير) 1984

* * *

الأمير عبد الله... وزيارة بريطانيا عن طريق دمشق

من المؤكد أن حقيقة الموقف في المنطقة العربية وبالذات ما يتعلق بالأزمة اللبنانية باتت بالنسبة إلى بريطانيا أكثر وضوحاً بعد الزيارة الرسمية التي قام بها وليّ عهد المملكة العربية السعودية ونائب رئيس الوزراء الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى لندن يوم الأربعاء الماضي (22 شباط/فبراير 1984).

وهذا الوضوح، إضافة إلى التقدير البالغ من حكومة السيدة مارغريت تاتشر للمملكة العربية السعودية، من شأنه أن يجعل محاولات السعي البريطانية من أجْل إيجاد حلول لأزمات المنطقة العربية أكثر فعالية.

وزيارة الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى دمشق جاءت في ظروف بالغة الأهمية محورها الأساسي سوريا. فالأزمة اللبنانية مستمرة في لبنان، لأن سوريا لا تتساهل في الشروط. والقمة العربية التي كان من المقرر إنعقادها في الرياض أُرجئت، لأن سوريا لا تريد أن تحل مشاكلها مع العراق، وتواصل مساندة إيران إلى أقصى الحدود، ولا تحاول تيسير أمر عودة مصر على مكانها ومكانتها العربية، خصوصاً بعدما إستعادت المكان والمكانة الإسلامية في قمة الدار البيضاء قبل بضعة أسابيع. والوضع داخل منظمة التحرير الفلسطينية مرتبك لأن سوريا إنتصرت بالتعاون مع الجماهيرية الليبية وإيران للفريق الذي يعارض قيادة السيد ياسر عرفات. والخطر بات يقترب من منطقة الخليج، لأن سوريا تشجع إيران على مواصلة سعيها لتصدير ثورتها إلى الخارج، بدلاً من أن تشارك في كبح جماح هذا السعي. والمواجهة بين القوتيْن العظميْن (الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي) باتت شبه واردة وفي منطقة الشرق الأوسط نتيجة التصلب المتزايد في الموقف السوري. وشبح إغلاق مضيق هرمز من جانب إيران المدعومة من سوريا يخيم في سماء المنطقة.

وإلى ذلك أن الزيارة جاءت في وقت وصلت فيه الحال إلى حد أن أي تأجيل للحسم، وأي تباطؤ من جانب سوريا في التجاوب مع المسعى السعودي لإيجاد حل لأزمة لبنان من شأنه أن يلقي ظلالاً على النوايا السورية، خصوصاً بعدما أمكن الحصول من الرئيس اللبناني الشيخ أمين الجميّل على تعهُّد في شأن إلغاء الإتفاق مع إسرائيل.

وإذا جاز القول فإن الأمير عبد الله بن عبد العزيز أصاب بزيارته لندن عن طريق دمشق – كما يقول الوصف الشائع – عدة عصافير بحجر واحد. فهو يسجل أمام الرئيس حافظ الأسد أنه زاره للتهنئة بتجاوز الأزمة الصحية، وللتمني عليه بالعمل لتجاوز الأزمات العالقة في المنطقة. وهو يبلغ المسؤولين السوريين، وبالذات رجليْ القرار الرئيس حافظ الأسد وشقيقه الدكتور رفعت الأسد، الكلام الذي لا يسمعانه عادة من وسطاء الخير السعوديين الذين زاروهما في دمشق. وفي الوقت نفسه، ونتيجة لخصوصية غير مطروقة في العلاقات بين الأمير عبد الله والرجل القوي في الحُكْم السوري الدكتور رفعت الأسد، فإن وليّ العهد السعودي يمكن أن يسمع من سوريا كلاماً لا يقال لأي زائر مهما علا شأن هذا الزائر.

ومع أن الطريق إلى دمشق مزدحمة في معظم الأحيان بالزوار والمبعوثين والرسل الذين يأتون في مهمات خاصة ودقيقة إلاّ أن الذين يتسنى – من هؤلاء – لهم سماع التفاصيل الدقيقة للموقف وللتطورات من الدكتور رفعت الأسد شخصياً قلة. أما بالنسبة إلى الأمير عبد الله بالذات فإن الرجل القوي في الحُكْم السوري يقوم بدور المضيف

والصـديق والمرافق والشـارح والمتمني والمحذِّر والموضِّـح والمنبِّه. لكن مع الأسف الشديد ولسبب لا يدريه أحد، أو على الأقل لسبب يصعب تلمسه، فإن مردود العلاقة التي بين رئيس الحرس الوطني السـعودي وقائد سـرايا الدفاع السـورية على صـعيد حل بعض الأزمات المشـتعلة في المنطقة وفي مقدمتها الأزمة السـورية – العراقية والأزمة السورية – اللبنانية والأزمة السورية – الفلسطينية... ليس في حجم ما يؤمل حدوثه أو ما يفترض حدوثه.

والأرجح أن الأمير عبد الله بن عبد العزيز، وبدافع المسـؤول الذي يرى ضـرورة حث دولة ذات شـأن مثل بريطانيا، افترض أن المسـؤولين البريطانيين الذين يعرفون خصـوصـية العلاقة التي بينه وبين الحُكْم السـوري قد يطرحون عليه الأسئلة الكثيرة التي تدور في معظمها حول سـؤال واحد محدد هو: ما الذي يريده هؤلاء (أي الحُكْم السـوري)؟ وهو على رغم أنه يعرف أكثر مما يعرف أي مسؤول عربي آخر، ما يريده الحُكْم السوري وما لا يريده، فإنه توجه إلى لندن عن طريق دمشـق لكي يعرف ما هو الجديد، أو ما هو المسـتجَد، ولكي تكون الإجابات عن الأسئلة البريطانية المتوقعة أكثر وضوحاً، فضلاً عن أن زيارة الأمير عبد الله إلى لندن عن طريق دمشـق تعطي هذه الزيارة بعداً غير عادي، وتضع المسؤولين البريطانيين في جو ترقب وبذلك تخرج الزيارة عن إطار البروتوكول وأصوله العريقة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على رغم حذاقة الديبلوماسية البريطانية، وعلى رغم حذاقة ممثلها في دمشـق، إلاّ أن ما سـمعته السـيدة مارغريت تاتشـر من ضـيفها، الذي زارها تلبية لدعوة مضـت عليها حوالي سـنة ونصـف السـنة، لم تسمعه من قبل.

وتبقى الإشـارة إلى أن الأمير عبد الله بن عبد العزيز، الذي يمارس السياسة بالحد الأقصى – وإلى درجة العفوية أحيانـاً – من الصـراحة قد يكون قال في لقاءاته مع المسؤولين البريطانيين كلاماً من نوع الكلام الذي قاله لوفد الطاولة المستديرة الأميركية قبل بضعة أسابيع، عندما زار هذا الوفد المملكة العربية السـعودية. وللتذكير فإن الأمير تحدث عن الدور الأميركي في لبنان بعبارات واضـحة صـريحة وقاسـية، وجاء في إحداها "... فلو جاءت هذه الأساطيل والقوات الأميركية إلى لبنان لرد المعتدي وإجباره على الإنسـحاب ومعاقبته لكان مجيء هذه الأسـاطيل والقوى قوبل بالترحاب. أما أن تأتي هذه القوة العظمى لكي تقوم بحماية بعض الأفراد أو لتنفيذ سـياسـة مبنية على مشورة خاطئة، فهذا هو العار بعينه...".

وفي ضـوء هذه الصـراحة، التي تبدو مطلوبة أحياناً، فإن الكلام الذي قد يكون الأمير عبد الله قاله خلال زيارته الرسـمية لبريطانيا هو "... اما أن تكون بريطانيا هي المسؤولة عما جرى للشعب الفلسطيني، وذلك من خلال وعد بلفور الذي قطعته للصهيونية على نفسها عام 1917، ولا تفعل شيئاً لهذا الشعب بعد مرور سبعة وستين عاماً على تلك الخطيئة، فإن هذا هو العار بعينه. إن المطلوب من بريطانيا التدخل الآن لإيجاد حل عادل للقضـية الفلسطينية بنسبة مسؤوليتها عما جرى لشعب فلسطين نتيجة ذلك الوعد الظالم".

وبعد تصـريحات الأمير عبد الله أمام وفد الطاولة المستديرة الأميركي، أصبح أي طرف دولي جاهزاً لسماع كلام سعودي يقال بهذه العفوية والصراحة. وما نتمناه هو أن يكون هنالك إصـرار من جانب الأمير عبد الله لقول الكلام نفسه أو ما هو أقسى منه للأطراف العربية أيضاً، وبالذات تلك التي تتمتع برؤية الطوفان يجرف الأمة، وفي إعتقادها أنها قادرة على البقاء في منأى عن الخطر.

مجلة "التضامن". لندن - 25 شباط (فبراير) 1984

* * *

من هو الطرف العربي القادر على أن ينصح أميركا

مع الأسـف الشـديد ليس هنالك طرف عربي يمكن إعتباره الجهة التي تربطها بالولايات المتحدة خصـوصـية إلى الدرجة التي تجيز لهذه الجهة أن تتمنى على الإدارة الأميركية أو تنصحها أو تحذرها.

وقبل إتفاقية كامب ديفيد التي كانت صفقة غير رابحة عقدها الرئيس الأميركي السـابق جيمي كارتر مع كل من الرئيس (الراحل) أنور السـادات ورئيس وزراء إسـرائيل السابق مناحيم بيغن كانت المملكة العربية السعودية تشكل ولأسباب موضوعية تلك الجهة التي يمكن في الحد الأدنى أن تنبه وفي الحد الأقصـى أن تحذر. وهنالك الكثير من المناسـبات التي نبهت فيها المملكة العربية السـعودية صـديقتها الولايات المتحدة، بصـرف النظر عما إذا كان التنبيه حقق الغرض المنشـود. كذلك هنالك الكثير من المناسـبات التي حذرت فيها المملكة صـديقتها الولايات

المتحدة بصـــرف النظر عما إذا كان الطرف الأميركي إستفاد من هذا التحذير أم لم يستفد.

وبعد إتفاقية كامب ديفيد دخلت العلاقات الأميركية – الســعودية مرحلة من الفتور ووصـــلت الحال إلى حد أن المملكة لم تعد راغبة في التنبيه وأن الولايات المتحدة لم تعد هي الأخرى بدورها راغبة في التجاوب مع التنبيه. كذلك وصـلت الحال إلى حد أن المملكة لم تعد متحمسة إلى التحذير على أســاس أن الذي لا يرغب في التنبيه لا يعود راغباً في التحذير (بالنسبة إلى المملكة) وعلى أساس أن الذي لا يرغب في التجاوب مع التنبيه لن يتجاوب بالتأكيد مع التحذير وبالتالي يســتفيد منه (بالنســبة إلى الولايات المتحدة).

وكان من المتوقع أن تصـــبح مصـــر بعد إبتعادها الصاعق عن الإتحاد السوفياتي ثم إنحيازها الصاعق إلى الولايات المتحدة ثم الإندفاع الصاعق للرئيس السادات في اتجاه إتفاقية كامب ديفيد وتوقيعه عليها هي الجهة العربية التي في إستطاعتها أن تحذِّر أو تنبِّه، لكن شيئاً من ذلك لم يحدث. وما تمنى الرئيس الســادات حدوثه لم يتحقق بل إن التحذير أو التنبيه كان لا يتجاوز ســفير الولايات المتحدة في القاهرة بل إن هذا بدوره بات يتبرم من التحذير ولا يتحمل التنبيه. وهنالك شـــهود أحياء ويشـــغلون مواقع مهمة في الدولة يؤكدون ذلك.

وللوهلة الأُولى ســاد إفتراض خلاصــته أنه من المبكر الإعتبار بأن إندفاعات الرئيس السادات في اتجاه الولايات المتحدة ســتجعل الرجل في نظر الإدارة الأميركية ذلك الصــديق الذي في إســتطاعته أن ينبِّه أو يلفت النظر أو يحذر وأنه لا بد من مضـــي وقت طويل على التعامل قبل أن تتبلور معالم هذا الأمر. كذلك ساد إفتراض بأن ذلك لن يحدث إلا بعد الممارسة وفي عهد الذين سيخلفون الرئيس كارتر والرئيس الســادات. وســقط كارتر وجرى إغتيال الســادات وحل رئيســان جديدان محلهما ولم يتبدل شــيء. وأحدث دليل على ذلك هو أن الرئيس حســني مبارك عاد من زيارته قبل بضــعة أيام إلى واشــنطن وقد تأكد من أن الإدارة الأميركية لا تبدو مستعدة لسماع النصيحة أو تقبل التنبيه أو الأخذ بالتحذير. بل قد يجوز القول إن الرئيس مبارك كان يمكن أن يحصـــل لو أن الزيارة كانت إلى الإتحاد السوفياتي على أضعاف أضعاف ما حصل عليه من زيارته إلى الولايات المتحدة.

وإذا كانت المملكة العربية السعودية ليست هي الجهة العربية التي في استطاعتها أن تنصح الإدارة الأميركية أو تحذرها أو تلفت نظرها. كذلك إذا كانت مصر ليست هي هذه الجهة... فإن الأطراف العربية من الأردن إلى المغرب إلى الســودان إلى دول الخليج ليســت بالتأكيد هي هذه الجهة.

وعلى هذا الأساس لا بد من وجود هذه الجهة. وهي قد تتواجد إذا حدث نوع من التنســيق بين الأطراف العربية التي لها مصـــالح مع الولايات المتحدة وإذا حدث بالتالي إتفاق على نقطة مشتركة تتعلق بضرورة أن تأخذ الإدارة الأميركية في الإعتبار تنبيهاً يأتيها من هذه الأطراف أو تحذيراً تتولى هذه الأطراف إبلاغه إلى الذين يخططون داخل كواليس البيت الأبيض والبنتاغون والكابيتول.

ويبقى إستكمالاً لهذه الكلمة سؤال: ما الذي يمكن أن يحققه الطرف العربي من التنبيه أو من التحذير أو من النصيحة؟

والجواب عن ذلك هو أن في إســتطاعته أن يحقق الكثير.

إن في استطاعته على الأقل ألاّ يترك الولايات المتحدة تتدخل في موضــوع لبنان إلى الحد الذي يصــبح التدخل تورطاً، أو تتدخل بالطريقة التي تبدو فيها عادلة ومتوازنة ومع مبدأ الحل وليست مع الحل الذي لطرف ضد آخر.

وفي إســتطاعة هذا الطرف أن ينبِّه الولايات المتحدة إلى أن أول قذيفة انطلقت من المدمرة "نيو جيرســي" أصابت الدور الأميركي بضرر يفوق بكثير الضرر الذي أحدثته في المواقع اللبنانية وغير اللبنانية القائمة على أرض لبنانية.

وفي اســتطاعة هذا الطرف أن يحذر الإدارة الأميركية من أنها بالأسلوب الذي تعتمده في موضوع الأزمة اللبنانية تفقد المنطقة يوماً بعد آخر وتتيح المجال أمام الإتحاد الســوفياتي لكي يبســط يديه على كل شــيء. كذلك في استطاعة هذا الطرف أن يوصي الإدارة الأميركية بأن تأخذ في الاعتبار بعض الحقائق الموضــوعية وبأن تتعظ وبأن تحســب الحســاب للمتغيرات التي طرأت على العقلية العربية.

وفي إســتطاعة هذا الطرف أن يحذر الإدارة الأميركية أيضـــاً من أنها اعتمدت في مواجهة مخاطر الحرب بين العراق وإيران أسلوب التلذذ بمشاهدة أنهار الدم تسيل من جسديْن يفترض فيهما أن يتعاونا لا أن يلتحما في مواجهة بالغة الشراسة، وأنها على مدى ثلاث سنوات ألقت المزيد من الوقود في مرجل يغلي بدل أن تحاول إطفاء هذا الحريق الذي قارب على أن يصل إلى نقطة تفجير كل ما

حوله.

إن الذي في إستطاعة الطرف العربي أن يفعله كثير. ونحن هنا أوردنا أمثلة أو بالأحرى عرضنا رموز أزمات ومشاكل.

وفي غياب توافر القدرة لهذا الطرف على أن ينبِّه الولايات المتحدة أو يحذرها أو على الأقل يلفت نظرها ستظل الإدارة الأميركية تتعامل مع تطورات المنطقة العربية بعقلية الكاوبوي الكثير الإعتداد بنفسه، من دون أن تأخذ في الإعتبار أن في إستطاعة الهندي الأحمر أن يهز بسهم صغير صنعه بيديه الهيبة والشأن والادعاء والممارسات القائمة على الخطأ.

والهندي الأحمر هذه المرة هو العربي الأسمر الذي بدأ يضيق ذرعاً بما تفعله الولايات المتحدة بمنطقته. وإذا كان ما زال كاتماً غيظه حتى الآن فإنه قد يفجر هذا الغيظ في لحظة ضيق في وجه الذين يضيعون الفرص... أو بالأحرى في وجه التي تضيع الفرص ونعني بها الولايات المتحدة.

وتكراراً أنه لو كان هنالك طرف عربي قادر على أن ينبِّه أو يحذِّر أو يلفت النظر لكان على الأقل قال ذلك للإدارة الأميركية.

أما أن تأخذ بالقول فهذا شيء آخر.

مجلة "التضامن". لندن - 3 آذار (مارس) 1984

* * *

أوراق بيضاء في الأيام السوداء

هنالك قول مأثور يعرفه كل عربي وهو "حافظ على القرش الأبيض من أجْل اليوم الأسود". وقد تعددت الصيغ التي يرد بها هذا القول. كل شعب يقوله بصيغة وبلهجة.

والغرض من هذا القول هو إن هنالك أياماً سوداء تمر على الإنسان وفي مثل هكذا أيام تكون فائدة المال الذي يختزنه المرء أو يوفره في أيام البحبوحة كبرى.

وفي القمة الإسلامية التي إنعقدت في الدار البيضاء من 16 إلى 19 كانون الثاني/يناير 1984 حدث موقف يبدو في بعض جوانبه كما لو أنه القرش الأبيض الذي ينفع في اليوم الأسود. وما أكثر الأيام السوداء في العالم العربي في هذا الزمن الصعب.

والموقف الذي نشير إليه تمثل في الأوراق البيضاء الثلاث التي وجدت في صندوق الإقتراع السري على عودة مصر إلى ممارسة نشاطها في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي حينه آثرنا ألاّ نحدد أصحاب الأوراق البيضاء على أساس أن الشكوك تساوت مع اليقين، وعلى أساس أنه من الصعب التأكيد استناداً إلى الاستنتاجات والافتراضات.

والأهم من ذلك كله هو أنه ما دام الاقتراع سرياً فلا يجوز للصحافي عدم مراعاة الظروف التي أوجبت السرية.

أما الآن، وبعدما أصبح سواد الأيام العربية الراهنة حالكاً إلى درجة مفزعة، فإننا نرى أن نشير إلى أصحاب الأوراق البيضاء، ونحاول توضيح الظروف التي أوجبت وضع ورقة بيضاء في صندوق الاقتراع بدل وضع ورقة تقول "لا" لعودة مصر أو "نعم" لهذه العودة.

أصحاب الأوراق البيضاء هم الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، والشيخ جابر الأحمد أمير دولة الكويت، والسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ولكل من القادة الثلاثة أسبابه الموجبة وإن كانت هنالك جوامع مشترَكة توحي بأن "الاقتراع الأبيض" قد جاز القول حدث في إطار تنسيق كامل.

ورقة الملك فهد

بالنسبة إلى الملك فهد يمكن القول إن العاهل السعودي إرتأى أن يبقى حَكَماً (بفتح الحاء والكاف) بين المطالبين بعودة مصر إلى عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي وبين الذين يعارضون هذه العودة. وعلى رغم أنه ليس من طبيعة الحُكْم السعودي إتخاذ مثل هذه المواقف إلا أن الملك فهد وازن بين إحتمالات تفجر الموقف إذا هو قال نعم لعودة مصر وبين العودة من دون التفجر إذا هو إعتمد "الاقتراع الأبيض".

وقد يجوز الإفتراض أنه وجد في وضع ورقة بيضاء ما من شأنه أن يجعل الموقف العربي عموماً يحافظ على حدوثه أو على عدم التفجر، فضلاً عن أن الملك فهد كان حتى اللحظة التي انعقدت فيها القمة الإسلامية في الدار البيضاء متفائلاً بإنعقاد القمة العربية الثالثة كثمرة في الرياض. ومن أجْل ذلك فإنه كان في غاية التنبه والحرص على ألاّ تطرأ على الموقف المفاجآت التي تنعكس على القمة العربية.

لكن الملك فهد كان في الوقت نفسه حريصاً على أن تسير الأمور في الاتجاه الذي يعيد إلى مصر عضويتها،

وهذا ناشـــئ عن قناعات من جهة وعن تقدير من جانبه للموقف، خلاصته أنه إذا كانت لن تعود مصر إلى مكانها في منظمة المؤتمر الإسـلامي فإن خطوات سلبية إلى حد ما قد تقدم عليها بعض الدول الإســلامية غير العربية وتؤثر على العلاقات العربية – الإسلامية بشكل عام.

ورقة الشيخ جابر الأحمد

الورقة البيضـــاء الثانية هي الورقة التي وضـــعها في صـــندوق الإقتراع الســري أمير دولة الكويت الشـــيخ جابر الأحمد.

وإســتناداً إلى قناعات الدولة الكويتية أميراً وأســرة وأكثرية شعبية يمكن القول إن الكويت مع عودة مصر إلى مكانها في منظمة المؤتمر الإســـلامي بأمل أن يقودها ذلك إلى مكانها في جامعة الدول العربية. لكن دولة الكويت تعيش ظروفاً على جانب من الحســاســية فضــلاً عن أنها هدف ســهل للتطرف العربية وللتطرف الفلسطيني وللتطرف الإيراني.

وقد يجوز الإفتراض أن هنالك ما يشـــبه التحذير غير المعلَن قد تم توجيهه إلى أصـــدقاء للكويت من أجل أن يبلغه هؤلاء في شـــكل أو آخر إلى كبار المســـؤولين. وقد يجوز الإفتراض أيضـاً، أن التحذير قد وصـل وقبل بضـعة أسـابيع من إنعقاد القمة الإســـلامية، وأنه كان من نوع التحذيرات المقتضبة وخلاصته أنه من أجل الاستقرار والسلامة لا داعي لرفع الفيتو عن مصر.

ولكن أمير دولة الكويت وضـع الورقة البيضـاء في الوقت نفســه لم يكن بعيداً عن العملية القيصـــرية لو تم قرار عودة مصـــر. بل إنه عطّل بعض الألغام التي وضـــعت في طريق العودة.

الورقة المفاجئة

أما الورقة البيضـــاء الثالثة فإنها الورقة المفاجئة، الورقة – المفاجأة.

وهذه الورقة كانت الورقة التي وضعها في صندوق الإقتراع الســري الســيد ياســر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وعنصـر المفاجأة في الأمر هو أن عرفات كان صـاحب الموقف الذي دافع بحرارة عن مصـر، بل إن هذا الموقف إذا جاز الوصـف كان "البولدوزر" الذي شـق طريق إسـتصـدار قرار عودة مصر.

لقد دافع أبو عمار بحرارة عن مصـر وعن موقف رئيسـها حســـني مبارك. وألقى مطالعة في منتهى الأهمية أورد فيها حيثيات تجيز عودة مصـــر وتؤكد على الدور الوطني الذي قام به الرئيس حسني مبارك من أجْل الثورة الفلسطينية. ولولا هذه المطالعة لكان من الصـــعب إختراق الموقف الرافض لعودة مصر.

هذا ما فعله أبو عمار، لكنه عند الإقتراع الســري وضـــع في الصندوق ورقة بيضاء بدل أن يضع ورقة عليها بحروف مجسمة كلمة "نعم".

لماذا فعل عرفات ذلك؟

الجواب: لســببيْن. الأول هو أنه لا يريد على رغم كل ما حدث مع ســـوريا أن يقفل الباب في وجه التفاهم معها. ولأنه يدرك الحساسية السورية من مسألة عودة مصر فإنه إكتفى بالموقف الشـــبيه بـ "البولدوزر" من دون أن يقول "نعم" عند الإقتراع. وهو بذلك يرضي مصر وينسجم مع المبدأ الأساسي بأنه ما زال من السابق لأوانه رفع الحظر بالشكل الكامل.

أما السبب الثاني فهو أن أبو عمار حرص على ألاّ يترك أمام الرفض الفلسطيني وبالذات أمام المنشقين والمنقلبين عليه (جماعة أبو موســى وأبو صــالح) فرصــة تقوي منطقهم أمام قطاعات عريضة من الفلسطينيين.

تلك كانت الأوراق البيضـاء، والقول بأنها ستفيد في الأيام السوداء منطقي. ولنتصور حالة العالم العربي لو أن صندوق الإقتراع السري خلا من الأوراق الثلاث.

إن هذه الأوراق أرجأت إنفجارات عربية.

وإذاً، لقد أفادت في الأيام التي انقضــت على إنعقاد القمة الإسلامية، وفائدتها في المدى غير البعيد ستكون على جانب من الأهمية.

وتكراراً أنه مثلما أن القرض الأبيض يفيد في اليوم الأسود فإن الأوراق البيضـاء في الإقتراع السري في القمة الإسـلامية على عودة مصر. ستكون ذات مردود في الأيام السوداء. وقد تجعل هذه الأيام بيضاء مثل الثلج.

وليس لنا إلا أن نتمنى، بل ونكثر من التمني.

مجلة "التضامن". لندن - 3 آذار (مارس) 1984

* * *

أوجه شبه كثيرة
بين لقاءيْن عربييْن مهميْن

ليس من باب المصـادفة على الإطلاق هذا التزامن في زيارة الســيد ياســر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة

التحرير الفلسطينية إلى عمان، وإجراء محادثات مع الملك حسين، وزيارة الرئيس اللبناني الشيخ أمين الجميّل إلى دمشق وإجراء محادثات مع الرئيس حافظ الأسد.

وقد يجوز القول إن اللقاء السوري – اللبناني تقرر أن ينعقد لأن اللقاء الأردني – الفلسطيني بدأ.

وبين اللقاءيْن أوجه شبه كثيرة، مع بعض الفوارق الموضوعية. فالسيد ياسر عرفات طرق باب الملك حسين بعد محنتيْن فاقتا التحمل والتصور واجهتا قيادته في بيروت ثم في طرابلس. وهو ذهب إلى عمان قوياً بالشرعية أكثر من قوته كزعيم للتنظيم. والرئيس أمين الجميّل طرق باب الرئيس حافظ الأسد بعدما استطاعت سوريا بفضل ورقة الضغط التي مارستها في اللحظات الأخيرة ميليشيا حركة "أمل" الشيعية والميليشيا الدرزية التابعة للسيد وليد جنبلاط أن تضع الرئيس اللبناني أمام أحد إحتماليْن: إما التوجه إلى دمشق، وإما الإستقالة. ولأن من طبيعة الحكام ألاّ يستقيلوا – أو إنهم يتنحون من أجل تفادي الإستقالة كما سبق أن حدث مع الرئيس (الراحل) جمال عبد الناصر – فإن الرئيس الجميّل توجه إلى دمشق مؤكداً أن الحُكْم على رغم مرارته أحياناً أمر لا يجوز لصاحبه أن يتخلى عنه.

وقد يصعب على المرء أن يصدق عينيه عندما يرى السيد ياسر عرفات يزور عمان ويجرى له من جانب الملك حسين وأركان الدولة الأردنية إستقبال الحكام الكبار، وهو الذي سبق له أن غادر قبل بضع سنوات عمان متخفياً وبصحبة الرئيس جعفر نميري والشيخ سعد العبد الله والفريق محمد أحمد صادق الذين جاءوا من القاهرة لإنقاذه. كذلك يصعب على المرء أن يصدق عينيه وهو يرى الرئيس حافظ الأسد يتقدم أركان الدولة السورية ويتوجه إلى مطار دمشق الدولي لإستقبال الرئيس أمين الجميّل إستقبال الحكام الكبار وكأنما الكلام الذي قيل في الأيام السابقة والإتهامات التي وجهتها وسائل الإعلام السورية ورجال المعارضة اللبنانية المتحالفة مع الحُكْم السوري، ليس شيئاً.

وقد يقال إن ما يحدث وما يصعب تصديقه ليس جديداً على العالم العربي، وأن الربع القرن الماضي شهد عداوات وخصومات لا مبرر لها، بين الأشقاء، وشهد أيضاً مصالحات، وأن هذه حال سياسة التحالفات في العالم العربي. وهذا صحيح. إلاّ أن الجديد في الأمر هو أن المصالحات التي تحدث في هذه الأيام باهظة الثمن حيث إن ألوف الأرواح زهقت وحل الدمار في كل شبر وسال الدم من كل جسد وسقطت دموع من كل عين. ولأن الأمر كذلك فإنه يفترض في المصالحة السورية – اللبنانية أن تكون مثمرة، ويفترض في محاولة التحالف الأردنية – الفلسطينية أن تكون هي الأخرى مثمرة. ولكن هل أن من الممكن توقع حدوث ذلك أم أن ما قد يحدث لن يكون أكثر من محاولة قد يكتب لها النجاح أو قد تتعرض للتعثر فالفشل.

ويبقى إستكمالاً للحديث حول المصالحة السورية – اللبنانية ومحاولة التفاهم الأردنية – الفلسطينية الإشارة إلى ثلاثة أمور هي:

أولاً – على رغم أن سلاح الشرعية هو الأقوى بالنسبة إلى الرئيس أمين الجميّل وإلى السيد ياسر عرفات، فإن زيارة الرئيس اللبناني إلى دمشق، واللقاء الأردني – الفلسطيني في عمان سيستقطبان التأييد الشعبي في حال شعور المواطن اللبناني بأن زيارة رئيسه إلى دمشق تستهدف حل مشكلة الوطن وليست خطوة تكتيكية تستهدف رفع حصار المعارضة اللبنانية المتحالفة مع سوريا للرئيس اللبناني. وبالنسبة إلى المواطن الفلسطيني فإن لقاء عمان سيحظى بالتأييد الكبير من جانب الأكثرية الفلسطينية إذا تبين بالفعل أن هذا اللقاء سيحقق الحل المعقول – ما دام الحل الطموح غير متيسر حتى إشعار آخر – للمشكلة الفلسطينية.

ثانياً – إن هنالك مخاطر كثيرة تهدد المصالحة اللبنانية – السورية ومحاولة توحيد الموقف الأردني – الفلسطيني، لعل أهمها هو أن اللبنانيين والفلسطينيين إستمرأوا لعبة الحرب بالنيابة عن أطراف أخرى، وأنهم سيواصلون قتال بعضهم البعض على طريقة اليمنيين الذين قاتلوا بعضهم البعض سنوات تحت شعار معلن هو "الحرب بين الملكية والجمهورية" في حين أن الحرب التي دارت كانت وسيلة من وسائل الإستثمار وأن الذي دفع الثمن هو الوطن.

وهذا الوصف سمعناه قبل أيام من شخصية عربية على درجة عالية من الفهم السياسي، وموجودة في صلب القرار العربي الإستراتيجي. ولو كان في الإمكان ذكر إسم هذه الشخصية والإشارة إلى نقاط أخرى من تحليلها للموقف العربي عموماً وللوضع اللبناني بصفة خاصة لكان هذا الكلام أحدث تحولاً في أسلوب التعامل مع هذا الوضع.

ثالثاً – قد يجوز الإفتراض أن المصالحة اللبنانية – السورية ولقاء التفاهم الأردني – الفلسطيني لم يحدثا خارج الصيغة المنقحة لـ "لعبة الأمم" أو إذا جاز التعبير أنهما

حدثا داخل إطار السيناريو الدولي المتفق عليه. ومثل هذا الأمر يصعب على المرء الجزم به، تاركاً مسألة التأكد من ذلك إلى التطورات التي ستحدث في الأيام المقبلة، سواء كانت هذه الأيام قريبة أو بعيدة.

إنما من الضروري في هذا الإطار التذكير بأن الضغوط العربية التي مورست على مصر وكذلك الإغراءات العربية التي سبقت هذه الضغوط والتي تم الإتفاق في شأنها خلال إنعقاد قمة بغداد من أجْل ألاّ يلتزم الرئيس (الراحل) أنور السادات بإتفاقية كامب ديفيد، لم تثمر. فالإتفاقية التي هي أكثر خطورة من الإتفاقية اللبنانية – الإسرائيلية التي تطالب سوريا لبنان بإلغائها استمرت حتى بعد أن دفع الرئيس السادات حياته ثمناً لموافقته عليها.

وإلى ذلك تبقى الإشارة أيضاً إلى أنه لكثرة التعقيدات التي تتسم بها المرحلة الراهنة في العالم العربي ولكثرة المخاوف وأشباح الحروب الأهلية والإنقسامات والحروب بين الجيران، فإن المرء لا يسعه إلا أن يحمد الله لأن مصالحة بين طرفيْن عربييْن حدثت أو محاولة للتفاهم بدأت أو مسعى من أجْل التوفيق هو على طريق الحدوث، حتى ولو كانت المصالحة مفتعلة أو تفتقر إلى الحيثيات الموضوعية، وحتى إذا كانت محاولة التفاهم خطوة تكتيكية لا أكثر، وكان المسعى مجرد بالون إختبار.

ويحمد المرء ربه على حدوث ذلك من باب الأمل وفي إطار التمني الذي يعكسه قول الشاعر (ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل)...

مجلة "التضامن". لندن - 10 آذار (مارس) 1984

* * *

مظاهر تبلُّد المشاعر العربية

كان المرء يتوقع أن تخرج التظاهرات في شوارع المدن العربية تعلن إبتهاجها بالخطوة التي تتسم بأهمية مطلقة والتي تتمثل بإلغاء الإتفاقية اللبنانية – الإسرائيلية المعروفة بـ "إتفاق 17 أيار".

كان المرء يتوقع خروج الناس إلى الشوارع في كل مدينة عربية من المحيط إلى الخليج ترفع صور الرئيس اللبناني الشيخ أمين الجميّل على أساس أنه هو الذي ألغى، وصور الرئيس السوري حافظ الأسد على أساس أنه هو الذي ضغط واشترط إلغاء الإتفاقية.

كان المرء يتوقع أن تبح الحناجر العربية من كثرة الهتافات بحياة الرئيسيْن وأن تحدث التجمعات التي تعلن التأييد لهذا الإنجاز وأن تتقاطر الوفود إلى الرئيسيْن لكي تقول للأول سلمت همتك لأنك ألغيت وتقول للثاني سلم صمودك لأنك ضغطت.

كان المرء يتوقع أن تنهال برقيات التأييد من كل مدينة عربية، بل ومن كل عربي حيث وجد، على الرئيس الجميل لأنه ألغى إتفاق 17 أيار/مايو المعقود مع إسرائيل وعلى الرئيس الأسد لأنه استمر يضغط حتى تحقق الإلغاء.

كان المرء يتوقع أيضاً أن تغص مكاتب الوسيط السعودي السيد رفيق الحريري بعشرات برقيات التهنئة على الأقل من أصحاب الشأن، أي من اللبنانيين الذين أضناهم طول الحرب وهولها ومن السوريين الذين بدأ يقلقهم أمر استمرار الحرب في لبنان.

كان المرء يتوقع أن يسمع بأن ندوة عقدت في الجزائر وناقش المجتمعون فيها أهمية الخطوة التي أقدم عليها الرئيس اللبناني، ثم يصدر عن الندوة بيان يؤيد وبحماس هذه الخطوة.

... وأن ندوة أخرى عقدت في الكويت وأن ندوات عقدت في المملكة العربية السعودية يبدي فيها المواطن وبالحماسة العفوية تأييده لإلغاء "إتفاق 17 أيار" بين لبنان وإسرائيل.

كان المرء يتوقع أن يسمع بأن الشبان الليبيين المنضوين تحت ألوية اللجان الشعبية عقدوا مؤتمراً تركوا فيه لحناجرهم أن تعبِّر عن الفرح الذي يغمر نفوسهم لأن "إتفاق 17 أيار" بين لبنان وإسرائيل قد أُلغي.

كان المرء يتوقع أن يبتهج المواطن السوداني الذي يفيض وطنية بهذه الخطوة، وكان المرء يتوقع أن تسقط الخلافات بين البعض تكريماً للخطوة غير المألوفة.

كان المرء يتوقع أن تفيض قريحة الشعراء وتتفجر مشاعر الرسامين من المحيط إلى الخليج وأن يعبِّر هؤلاء بقصائدهم وبلوحاتهم عن خطوة عربية ما كان أحد يتوقع أن تحدث.

لماذا كان المرء يتوقع ذلك؟

الجواب هو: لسبب بدهي خلاصته أنه ما دامت الإتفاقية تفريطاً بالقضية، وما دام الإلغاء هو مطلب كل عربي، فإن قرار الإلغاء هو بمثابة ترجمة لمشاعر المواطن العربي.

ولكن كل ما كان يتوقعه المرء لم يحدث. فلا أحد

تظاهر ولا أحد تجمع ولا أحد أبرق، وإنما تعامل المواطن العربي مع هذا الإنجاز الضخم باللامبالاة نفسها التي إعتمدها في تعامله مع الفصول المحزنة للحرب اللبنانية.

ومن خلال متابعة التطورات بتفاصيلها الدقيقة يلاحظ المرء أنه مثلما أن مشاعر المواطن العربي كانت متبلدة عندما غزت إسرائيل لبنان، وتواصل الغزو على مرأى ومسمع الجميع إلى اللحظة التي غادر فيها المقاتلون الفلسطينيون بيروت، فإن هذه المشاعر إستمرت على تبلدها عندما أعلن الرئيس الجميل إلغاء الإتفاقية المعقودة مع إسرائيل.

لقد إستمر التبلُّد على حاله وكأنما الضغط من أجْل الإلغاء ليس شيئاً، أو كأنما الإلغاء ليس ثأراً من كل الذي حدث ولكل نقطة دم سالت أو مبنى دمرته الصواريخ.

إن رد الفعل العربي بدءاً برْد فعل المواطن اللبناني، وانتهاء برْد فعل المواطن الموريتاني، مروراً بكل عاصمة على الخارطة العربية من المحيط إلى الخليج، أمر يدعو إلى التأمل والكثير من الإستغراب. ذلك أن هذا التبلد في المشاعر ليس طبيعياً. ولو أن التبلد كان إزاء أمور عادية لكانت المسألة مفهومة، أما أن يكون التبلد إزاء أخطر الأمور التي تواجهها الأمة فذلك يعني أحد أمريْن: إما أن المواطن العربي بات في غياب مصداقية القرار العربي لا يتحمس لشيء، وإما لأن أسلوب التعامل بين الأنظمة العربية مع بعضها البعض من جهة وتعامل هذه الأنظمة مع شعوبها من جهة أخرى أفقده القدرة على التمييز وبالتالي الرغبة في إبداء الحماسة.

وبالنسبة إلى إلغاء الإتفاقية اللبنانية – الإسرائيلية أن حالة التبلد قد تكون ناشئة عن شعور دفين بأن مشكلة هذا المواطن هي أولاً مع الأصل قبل الفرع، أي أنها مع إتفاقية كامب ديفيد التي سبق أن وقعها الرئيس (الراحل) أنور السادات وقادت إلى الصلح المصري – الإسرائيلي ثم مع المشكلة المتمثلة بـ "إتفاق 17 أيار" بين لبنان وإسرائيل.

ومشكلة المواطن العربي هذه تنبع من إعتقاد لا جدال في صوابيته وهو أنه لولا إتفاقية كامب ديفيد لما كان للإتفاقية اللبنانية – الإسرائيلية أن تنعقد.

وهذا الإعتقاد لا يتوقف عند هذا الحد، وإنما تختلط فيه بعض المخاوف ومنها أن يكون الهدف المرسوم، في إطار مخطط "لعبة الأمم" أو مخطط اللاعبين بالأمم، من إلغاء "إتفاق 17 أيار" بين لبنان وإسرائيل، هو التسليم بإتفاقية كامب ديفيد على أنها أمر واقع وبالتالي صرف النظر عن المطالبة بإلغائها.

وبعد اليوم يصبح رصْد هذا الأمر على شيء من السهولة وذلك من خلال المتابعة الدقيقة للتطورات العربية بشكل عام ولممارسات بعض السياسات العربية بشكل خاص.

مجلة "التضامن". لندن - 17 آذار (مارس) 1984

* * *

قنابل الطائرة المجهولة – المعلومة

في الوقت الذي حمد فيه المواطن العربي ربه لأن الجرح اللبناني المفتوح في خاصرة الأمة والذي ينزف منذ تسع سنوات مرشح إلى الإلتئام، جاءت حادثة الطائرة المجهولة – المعلومة، التي رمت بضع قنابل فوق "أم درمان" لتدمير وتقتل وتجرح، ولتطرح سؤالاً كبيراً وعلى درجة من الخطورة والحساسية وهو: هل بعد لبنان سيأتي دور السودان؟

أو: هل جاء دور السودان لكي يلقى المصير نفسه الذي لقيه لبنان؟

وفي الوقت الذي كان فرقاء النزاع في الأزمة اللبنانية يحاولون في مدينة "لوزان" في سويسرا، إيجاد الحد الأدنى من الجوامع المشترَكة التي تمكنهم من إحلال لغة الحوار بالكلمة بدلاً من التحاور بالرصاص، وتبشر المحاولة بالخير، كانت الطائرة الشريرة تلقي بتلك القنابل وكأنما مهمتها قص الشريط الإفتتاحي لعهد الفوضى في السودان على الطريقة إياها التي بدأت قبل تسع سنوات في لبنان وما زالت لم تكتمل فصولاً.

وإذا كان من السابق لأوانه الجزم بظروف الواقعة التي حدثت، فإن ذلك لا يمنع من القول وبكامل الثقة أنها عملية شريرة جملة وتفصيلاً.

وعلى الرغم من أن الحليف المصري تحرك على الفور وصدرت تصريحات من صقور الحُكْم المصري، (المشير أبو غزالة)، وحمائمه (كمال حسن علي)، أي من الحربية المصرية والديبلوماسية المصرية، تؤكد على مساندة السودان وتشير إلى أن قوات مصرية تحركت إلى السودان، إلا أن هنالك حقيقة أساسية وهي أن لا شيء يقي السودان الفخ الشرير الذي يتم التدبير لإيقاعه فيه سوى أبناء السودان أنفسهم، ولا شيء يرد الأذى عن السودان إلا أبناء السودان أنفسهم. وهذا الكلام لا يندرج في خانة النصح أو

خانة الكلام الإنشـــائي المنمق وإنما هو من البديهيات، ويكفي السوداني أن يتأمل في الذي جرى للبنان لكي يفكر ويتعظ ويعيد النظر في المواقف. وفي إعادة النظر حماية للوطن ورد للأذى عن المواطن.

لقد حدث خلل أساسي في مسألة ولاء اللبناني للوطن ومن أجْل ذلك بات من السهل الإيقاع باللبنانيين، وهؤلاء بدورهم انقضوا على وطنهم فدمروه وأحرقوه وجلسوا فوق الأنقاض يتأملون ألسنة اللهب تأكل الحياة.

نعم، لقد تقدم ولاء اللبناني، (ونعني هنا فرقاء النزاع الذين بيدهم أمر إشعال الحريق في حقول الخير)، للغير على ولائه لوطنه. باتت مسألة الوطن في المرتبة الثانية وسبقتها ولاءات كثيرة ومتشابكة أحياناً للغير. بات إنتماء اللبناني للدولة الغريبة أكثر إندفاعاً من إنتمائه لدولته. وتطورت الحال إلى درجة بات فيها اللبناني مسلوب الإرادة الوطنية ومسلوب القدرة على إتخاذ القرار المستقل.

نعم، لقد بات هنالك اللبناني الذي تهمه مصلحة الآخرين أكثر من مصلحة وطنه من دون أن يبدد التنظير الإصلاحي الذي يصدر عن هذا المواطن من الأمر شيئاً.

وعندما إشتعل الحريق في حقول الخير، لم يعد في إستطاعة هذا اللبناني أن يفعل شيئاً بل إنه لم يعد المؤهل لأن يطفئ الحريق.

وما حدث في الماضي في لبنان، يحدث منذ بضع سنوات في السودان. يوماً بعد آخر تتزايد رقعة ظاهرة الولاء لغير السودان تماماً مثلما تزايدت رقعة ظاهرة الولاء لغير لبنان من جانب بعض اللبنانيين.

ونحن هنا في صدد الإشارة إلى المبدأ وليس الخوض في التفاصيل، أو تحديد التسميات خصوصاً أننا إذا عمدنا إلى التحديد لا نطبق على أكثرية قادة العمل السياسي في السودان قول الرئيس اللبناني الأسبق شارل حلو لناشري الصحف اللبنانية عندما استقبلهم ذات يوم في القصر الجمهوري، فبادرهم بمداعبة تدمي الوجدان: "أهلاً بكم في وطنكم الثاني لبنان". وذلك على أساس أن ولاء هؤلاء أو بعضهم – علماً بأن الرئيس حلو لم يميز بين ناشر وآخر – هو لغير لبنان، هذا مع الأخذ بالإعتبار أن التطورات أثبتت بعد ذلك أن العبارة التي قالها الرئيس شارل حلو تنطبق عليه هو أيضاً، وذلك بعدما انعقدت في عهده "إتفاقية القاهرة" بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية.

إن ولاء أصحاب الإتجاهات السياسية في السودان تعدد بحيث بات في إمكان رئيس الدولة أن يقول لهؤلاء إذا إلتقاهم ذات يوم: "أهلاً بكم في وطنكم الثاني السودان".

وهنا نقطة الخطر الأساسية. هنا الثغرة التي من خلالها يمكن أن ينفذ أي طامع أو راغب بالثأر أو تراوده نفسه من أجْل دور أو بسْط نفوذ.

وإذا انتقل نصف الجيش المصري – وليس بعض القوات والطائرات فقط – إلى السودان فإنه لا يستطيع أن يقضي على المخاطر التي تهدد البلد إذا كان أمر ولاء المواطن لوطنه مشكوكاً فيه. ولا بد أن الجميع يتذكرون كيف أن الولايات المتحدة حركت الأساطيل من أجْل أن تثبت الإستقرار في لبنان وتحافظ على الشرعية لكنها في النهاية وجدت نفسها لا تستطيع أن تفعل شيئاً.

وإلى ذلك أن فتح ملف الفوضى في السودان قد يكون الهدف منه إستدراج مصر إلى هناك وإلهائها في معركة إستنزاف.

والحل؟

إن الحل هو – في الدرجة الأُولى – أن يقرر السودانيون، (نعني هنا الأطراف المتعددة الولاء)، بأن وطنهم الأول هو السودان، تواكب ذلك إعادة نظر – لا بد منها – من جانب الحُكْم في أي خطوات تبين أنها تفرق بدل أن تجمع. وإعادة النظر هذه تبدو بمثابة إغلاق ثغرات فتحت في جدار الوحدة الوطنية السودانية. وشجاعة إعادة النظر بهدف الإنقاذ لا تساويها من حيث الأهمية شجاعة.

يبقى أن أكثر الساحات التي يسهل فيها أمر إستحداث الفوضى هي الساحات التي لشعوبها تقاليد ديموقراطية، أو على الأقل أن هذه الشعوب تحدب في شكل أو آخر على الحرية والديمقراطية. هكذا كانت حال لبنان قبل أن تنشب الحرب فيه قبل تسع سنوات، وهكذا حال السودان – الحادب مثل لبنان على الديمقراطية – الذي يحاولون جعله المحطة الثانية بعد لبنان في رحلة الشر التي تستهدف تخريب المنطقة وتقسيمها. وفي السودان ان الأمر لا يتوقف عند التعدد المذهبي كما هي الحال في لبنان وإنما هنالك التنوع العرقي فضلاً عن رعب تعدد الجيران.

يبقى أيضاً أنه قد يكون من الجائز الإفتراض بأن "لعبة الأمم" أو "التلاعب بالأمم"، التي قضت بأن يتم إستحداث مشكلة في لبنان أكثر فظاعة من مشكلة فلسطين كي لا يبقى العرب يتحدثون عن "مشكلة فلسطين".... هذه اللعبة قد تكون تقضي بأن يتوقف الحديث عن "مشكلة لبنان" إزاء أهوال "مشكلة السودان".

ومرة أخرى: الكلمة للسودانيين الذين – إذا جاز القول – قد يجدون أنفسهم في غياب صحوة لا بد منها

مثل اللبنانيين، يبكون كالأطفال وليس كالنساء، أو كالأطفال والنساء معاً، وطناً لم يحافظوا عليه كالرجال.

أما دول الإستقرار العربي وبالذات المملكة العربية السعودية ودول الخليج، فإن وقفة صلبة من جانبها – على الرغم من همومها المتزايدة الناشئة عن حرب العراق وإيران – في مواجهة محاولات إشعال نار الفوضى في السودان قد توفِّر عليها متاعب ومخاطر لا حصر لها. بل من الجائز الإعتقاد أن الوقفة المطلوبة التي تبدو ممكنة في البداية لا تعود سهلة التحقيق بعد ذلك. وما يحدث للبنان خير دليل على هذا الإعتقاد.

مجلة "التضامن". لندن - 24 آذار (مارس) 1984

* * *

بيان عربي – إسلامي لتنبيه مرشحي الرئاسة الأميركية

إعتاد المواطن العربي على أجواء تودد المرشحين للرئاسة في الولايات المتحدة لإسرائيل من أجل كسْب أصوات الجالية اليهودية وبالذات يهود نيويورك.

إعتاد المواطن العربي أن يسمع من المتسابقين للوصول إلى كرسي الرئاسة في البيت الأبيض الوعود تتدفق على إسرائيل. واعتاد أيضاً على هؤلاء المتسابقين لا يترددون عن إلزام أنفسهم بتعهدات من النوع المستغرَب بل والمستهجَن. وإعتاد أيضاً وأيضاً على هؤلاء يعيدون النظر في التعهدات وفي الوعود بما يرضي إسرائيل أكثر وأكثر.

وإلى ذلك إعتاد المواطن العربي أن يتابع عبر الأخبار التي تنشرها الصحف أو تبثها الإذاعات ومحطات التلفزة تفاصيل "البازار" بين المرشحين للرئاسة الأميركية وبين إسرائيل من أجْل كسْب أصوات يهود أميركا من دون أن يرف لهذا المرشح أو ذاك جفن نتيجة عدم قوله كلمة حق في أي قضايا عادلة.

ومقابل هذه الوعود إعتاد المواطن العربي على هؤلاء المرشحين لا يكتفون بما يتعهدون به لإسرائيل وإنما يعبِّرون عن مواقف تسيء إلى العرب ويعرقلون المصالح العربية ويحاولون تدمير الجسور التي يسعى العرب إلى تمتين أسسها مع الولايات المتحدة.

ومنذ أيام ارتفعت حمى الوعود الأميركية بضع درجات، ووصلت إلى حد المساومة على مسألة القدس. والذي يتابع تصريحات المرشحين الديموقراطيين مونديل وهارت يلاحظ كيف أن كلاً منهما مستعد للتعهد بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس إذا هو فاز في الانتخابات. ونقْل السفارة معناه تأييد قانون الكنيست الإسرائيلي الصادر عام 1980 والذي ينص على أن القدس "عاصمة أبدية غير مقسمة لدولة إسرائيل"، أي معناه إسقاط الورقة الأخيرة التي في أيدي العرب وهي أن العالم المتفق على وجود إسرائيل يساير العرب في مسألة القدس ويرى أن تكون في الحد الأقصى مدينة عربية أو عاصمة للدولة الفلسطينية، وفي الحد الأدنى مدينة أديان مدولة.

ومَن يدري فقد يتطور إرتفاع درجة الحمى إلى تشعب أساليب المساومة بحيث يضطر المتسابقون في معركة إنتخابات الرئاسة الأميركية إلى أن يتعهدوا بما من شأنه أن يشكل مأزقاً بالنسبة إلى العلاقات الأميركية – العربية يصعب مع مرور الوقت الخروج منه.

ذلك هو ما إعتاد المواطن العربي أن يلاحظه قبل وأثناء معركة إنتخابات الرئاسة الأميركية: إبتزاز من جانب إسرائيل وتجاوب مع هذا الإبتزاز، أو خضوع له، من جانب الراغبين في الوصول إلى كرسي الرئاسة في أميركا.

أما الذي لم يألفه المواطن العربي بعد، والذي بات من الضروري اللجوء إليه فهو أن تصدر عن الدول العربية والإسلامية بيانات تحدد وبكثير من الوضوح الموقف من الذين يساومون بالطريقة التي يساوم بها المرشحون للرئاسة الأميركية وبالذات مساومة مونديل وهارت. بيانات تصدر عن الدول العربية والإسلامية ويقال فيها إن أي مرشح يلزم نفسه بتعهدات تجاه إسرائيل تكون على حساب الحد الأقصى للمصلحة العربية والإسلامية، من نوع التفريط بالقدس، سيوضع على اللائحة السوداء شأنه في ذلك شأن أي شركة تتعامل مع العدو.

ومن المؤكد أنه لو كانت هنالك مثل هذه البيانات فإن المرشحين للرئاسة الأميركية سيتهيبون وسيأخذ كل منهم الأمر على محمل الجد.

وبما أن إستصدار البيانات بالشكل المشار إليه لا يبدو عملياً، وما دامت هنالك ثلاث منظمات تمثل الدول العربية والإسلامية فإن المرء يتمنى لو أن البيانات المطلوبة صدرت عن منظمة المؤتمر الإسلامي وعن الجامعة العربية وعن دول مجلس التعاون الخليجي، أو

عن المؤتمر الإسلامي على أساس أن كل الدول العربية وكل دول مجلس التعاون أعضـــاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ويبقى أنه لو كان المرشحون لرئاسة الولايات المتحدة يكثرون من التعهدات لمصلحة إسرائيل وفي الوقت نفسه لا يتحرك اللوبي الصـــهيوني داخل الكونغرس من أجْل أن يجهض محاولة عربية للحصول من الولايات المتحدة على بعض الأسلحة لجاز إعتبار أمر مواقف المرشحين عادية في زمن معركة انتخابية، بل إنه يصـــبح في الإمكـان النظر إلى الأمر على أنهـا حريـة رأي. لكن المسألة تبدو بمثابة حرب بكل معنى الكلمة ضد العرب.

ولقد عودتنا إسرائيل أن تطرح في كل موسم إنتخابات رئاســية في الولايات المتحدة شــروطاً لا تكون طرحتها من قبل. وهذه المرة كما هو ملاحظ تطرح موضـــوع التسليم بحقها بالقدس كشرط لمَن يتطلع إلى الحصـول على رضـــاها. والرضـــى هو تجيير أصـــوات اليهود لمصلحته.

وهي لا يهمها أن الذين يفوزون يعيدون النظر في مواقفهم بعد أن يتركوا الحُكْم ويدلون بتصريحات ترضي مشـــاعر العرب وإنما يهمها تصـــريحات هؤلاء قبل أن يصلوا إلى الحُكْم وهي عموماً لمصلحتها، ودورهم عندما يتوزع هؤلاء على مواقع في السلطة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن كثيرين من بينهم الرؤساء نيكسون وفورد وكارتر وبعض الذين تسلموا مناصب حساسة ديبلوماسية وأمنية أدلوا بعد أن أصـــبحوا خارج الحُكْم بتصـــريحات ودية نســبياً لمصـــلحة العرب والقضـــية الفلســطينية ولكنها تصـــريحات أتت بعد فوات الأوان وبعدما أصـــبح هؤلاء غير فعالين ولا يسمع أحد أصواتهم مما علت نبرتها.

يبقى أيضـــاً أن محاولات الإبتزاز التي تمارســـها إســرائيل في فترة انتخابات الرئاســة الأميركية ليســت جديدة ولكن الذي يقلق فيها هذه المرة أنها تحدث في وقت بلغ فيه العجز العربي والإنقسام والتشتت والتناحر الدرجة التي يصـــبح فيها تأثير الإبتزاز قوياً وليس مثل ما كان يحدث في الماضـي، خصـوصـاً أن إسـرائيل لا تمارس الإبتزاز مع المرشـــحين للرئاســـة الأميركية من أجْل صـفقة سـلاح وإنما من أجْل أن تهيل التراب على القضية الأساسية.

والقضـــية الأســـاســـية هي القدس التي ينتهي أمرها بإعتراف الولايات المتحدة بها عاصـمة موحدة لإسـرائيل والتي تســـتمر حالة عالقة إذا كان هذا الإعتراف لن يحدث.

وإذاً فإن بياناً إسلامياً عربياً ينبه المرشحين للرئاسة الأميركية من مغبة التمادي في "صـــفقة القدس" التي تريدها إســرائيل ثمن تأييدها للمرشـــح الراغب في الفوز بأصـــوات اليهود، يبدو ضـــرورياً ومن شـــأنه أن يحقق الفائدة المرجوة أو بعضها.

ولنجرب على الأقل.

مجلة "التضامن". لندن - 31 آذار (مارس) 1984

* * *

سنة أُولى تضامن

في الفترة التي خططنا فيها لإصدار مجلة «التضامن» جرى تصميم هذه الصفحة تكون الصفحة التي تقول فيها «التضـامن» رأيها في حدث ما أو في قضـية من القضـايا العربية او الدولية.

وبما إننا نصدر للمرة الأُولى فإننا نجد أنفسنا مطالبين قبل كل شـــيء بأن نقول رأينا في «التضـــامن» وليس رأي «التضـــامن» في احداث وقضـــايا الســـاعة. وبكلام أكثر وضوحاً إننا نجد أنفسنا نقول رأينا في الخط السياسي الذي ســـتنتهجه «التضـــامن» وليس رأينا في هذه المجلة كعمل جديد على ساحة الإعلام العربي.

ويمكن تجديد هذا الخط عل النحو الآتي:

أولاً اننا لســـنا مجلة مهجرة (بضـــم الميم وفتح الجيم وتشديدها) ولا هي مهاجرة، بمعنى إننا لا نصدر في لندن لإســـتحالة الصـــدور في بلد عربي متاحة فيه إمكانات الصدور خصوصاً من الناحية التقنية، كذلك إننا لا نصر في لندن لشغف منا بالإصدار في بلد أجنبي.

إن هدفنا الأســـاســـي هو أن نكون مجلة العالم العربي بجناحيْه المشـــرقي والمغربي. وعلى رغم كل الصـــعوبات التي تواجهها مجلة عربية أسبوعية تصدر في بلد أوروبي من جهة وعملية الإصدار ذات الطابع الإستنزافي من جهة أُخرى، فإننا نعتقد أن اوروبا محطة مثالية بين المشـــرق والمغرب.

لكن ليس هنالك ما يمنع من أن نصـــدر في مرحلة لاحقة تتوافر فيها بعض المســـتلزمات في بيروت أو في القاهرة عل سبيل المثال.

ثانياً – إننا نطمح إلى أن نكون إســـماً على مســـمى،

بمعنى أن نحقق بالدقة المتناهية وليس بالحذاقة المناخ السياسي التضامني في العالم العربي.

ونحن من رؤية قومية كثيرة الصفاء نرى أن الأمة تعيش مرحلة بالغة الدقة وقد تواجه مصيراً قاتماً أكثر من أي وقت مضى، إذا لم يحدث تدارُك للأمر. وهذا التدارك الذي نشير اليه لا يتمثل بالبلاغات التي تحمل الرقم واحد، كثُر عدد هذه البلاغات أم إقتصر على البعض القليل. وإنما بإعادة النظر في المواقف. ان هناك بعض المواقف العربية التي إتخذت في إطار عملية رهان معقدة.

وبعدما سقط الرهان بات من الطبيعي إعادة

النظر في هذه المواقف. ومن المؤكد ان اعادة النظر التي نعنيها ستساهم في جعل الصورة أفضل. بكثير من قبل. كما ان من شأن إعادة النظر تعطيل حقول الألغام المزروعة في مناطق كثير من العالم العربي.

ثالثاً – إننا لا نرى أن هنالك تناقضات بين العروبة والإسلام. ونعتقد في ضوء السنوات الثلاث الماضية وهي سنوات زاخرة بالمرارة أن العرب ليسوا أقل حرصاً على الإسلام من المسلمين غير العرب.

رابعا – إن واجبنا تجاه القضية الفلسطينية سيكون في إستمرار منسجماً مع قرار الشرعية الفلسطينية خصوصاً أن هذه الشرعية تؤكد يوماً بعد آخر ومحنة بعد أُخرى وعذاباً بعد عذاب أنها الطريق الأكثر سلامة لإنتزاع ما يمكن إنتزاعه من حق يبدو أن إستعادته وفق قاعدة ما أُخذ بالقوة يستعاد بالقوة ليست متيسرة حتى إشعار آخر.

ومثلما انه يجب أن يكون للفلسطيني وطن نرى أن تعاد للبناني السيادة على الوطن وتترك له فرصة التأمل لتحديد ملامح الدور العربي المطلوب منه. ومادامت المساندة العربية لهذا الامر لا تحدث فإن حجة الذين يرفعون في لبنان شعارات مقلقة ستقوى عى رغم عدم الاقتناع بها.

كذلك نرى ان من حق العراق إستعادة سيادته عل أرضه وعلى مياهه، ونرى أيضاً أن إستمرار الحرب العراقية – الإيرانية يشكل تهديداً لسيادات عربية كثيرة وللإستقرار في المنطقة عموماً.

خامساً – اننا في نطاق التصنيف التقليدي نعتبر أنفسنا معتدلين. نرى أن هنالك ضرورة قصوى لتعدد وجهات النظر، ونرى أيضاً أن الخط الليبرالي يجب ان يأخذ فرصته شرط الا تصبح الليبرالية ذلك المتكأ المناسب للنيْل من الكرامات أو للتجريح والتطاول والتعبير عن الرأي بأسلوب مَن يسدي النصيحة.

ونأمل أن يعتاد القارىء العربي علينا نبتعد عن الإثارة ونتمسك بالدقة ولا نفرط بالجدية، من دون أن نفقد القدرة عل النقد اللاذع والرسم الساخر والرصد المصيب لمواقع الخلل في المجتمع.

سادساً– إن الشعار الذي إخترناه لمجلة «التضامن» هو «مجلة العرب من المحيط إلى الخليج». وعلى رغم ان مثل هذا الأمر عل جانب كبير من المشقة إلاّ اننا في مرحلة الثمانينات نحتاج إلى وقفة مع النفس وإلى نظرة جديدة نلقيها على واقعنا وعل الدنيا.

وإلى ذلك الشعار هنالك شعارات أُخرى لها صفة المبادىء نتمسك بها ونرى ان دور مجلة «التضامن» هو السعي لوضعها موضع التطبيق. ومن هذه الشعارات عل سبيل المثال لا الحصر «ان إزدهار الوطن هو في إستقرار المواطن». وهذا الشعار كان جزءاً من حملتنا الإعلانية عن صدور «التضامن». والذي نأمله هو أن يكون هناك حرص من جانب الحكام العرب على إستقرار المحكومين العرب من أجْل أزدهار الوطن.

سابعاً– إننا نشعر بالحاجة إلى نهوض حضاري. وفي هذا الإطار راعينا ألا يكون الإهتمام من جانبنا حكراً على أمور السياسة. سنعطي هذه الأمور حقها أو ربما أكثر أحياناً. إلا اننا في الوقت نفسه خصصنا صفحات كثيرة لقضايا الثقافة والعلوم والطب والجديد في ميدان التكنولوجيا. ومن شأن التركيز على هذه الصفحات المساهمة بنسبة ملحوظة في مسألة النهوض الحضاري.

تكراراً إننا نصدر وفي تصورنا أن المناخ السياسي التضامني هو الحل للأزمة المفجعة التي يعيشها العالم العربي.

وسنسعى من أجْل ان يتحقق هذا المناخ. بكل طاقاتنا سنسعى. والله الموفق.

مجلة "التضامن". لندن - 7 نيسان (أبريل) 1984

* * *

وقفة تعاطف مع الفلسطينيين من الملكة إليزابيث

يتمنى المواطن العربي حيث وجد ألاّ تتراجع الملكة

إليزابيث عن الوقفة التي وقفتها خلال زيارتها إلى المملكة الأردنية الهاشمية قبل بضعة أيام.

ولو أن ملكة بريطانيا كانت تملك وتحكم في الوقت نفسه لكانت الوقفة التي نحن في صددها بدت كما لو أنها موقف كثير الأهمية، لكن هذه السيدة العظيمة التي فتحت عينيها على بداية مأساة الشعب الفلسطيني وبداية إنحسار الشأن الإستعماري البريطاني لدول المنطقة العربية في الوقت نفسه، تملك فقط ولا تحكم ومن هنا القول إنه كانت لها خلال الزيارة وقفة بدل القول إنها اتخذت موقفاً.

ولقد تمثلت الوقفة ببضع ملاحظات أدلت بها الملكة خلال زيارتها تضمنت تعاطفها مع القضية الفلسطينية، وإستياءها من إستمرار إحتلال إسرائيل للضفة الغربية، وإشارتها إلى أن خريطة الإستيطان اليهودي في الضفة الغربية تبعث على الحزن، فضلاً عن أنها وضعت إكليلاً من الأزهار على شهداء الحرب ضد إسرائيل، ووصفت تحليق الطائرات الإسرائيلية فوق الأردن بأنه يبعث على الخوف.

وعلى الرغم من أن أقوال الملكة وملاحظاتها تشكل وقف ولا تصل إلى مرتبة الموقف إلا أن المواطن العربي يبدو على شيء من الإمتنان للملكة ولوقفتها وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: إن هذه الوقفة أتت في وقت هنالك حالة إسترخاء في الموقف العربي، ومن أجْل ذلك فإن هنالك أنظمة عربية كثيرة ستتهيب وسيقول قادتها بينهم وبين أنفسهم: من غير المعقول أن يكون موقف ملكة بريطانيا أكثر تحسساً من موقفنا، للمحنة التي تواجهها القضية الفلسطينية.

ثانياً: على الرغم من أن موقف الحكومة البريطانية يبدو على شيء من التفهم للقضية الفلسطينية إلا أن هذا الموقف هو دون الوقفة التي وقفتها الملكة إليزابيث خلال زيارتها إلى الأردن.

وإذا كانت الملكة لن تتراجع عن هذه الوقفة كما يتمنى المواطن العربي فإن الوقفة ستتيح المجال أمام التفاؤل بإحتمال تطور موقف الحكومة البريطانية في الإتجاه الأكثر إنصافاً للقضية الفلسطينية. أما إذا حدث إن تمسكت الملكة إليزابيث بوقفتها وزادتها تبلوراً في زيارات أُخرى تقوم بها إلى بعض الدول العربية أو في مناسبات مرتبطة بتواريخ وأحداث ذات شأن فإن ذلك سيظهر وجود تناقض بين موقف السلطة التي تملك والسلطة التي تحكم. وهذا التناقض يستفيد منه الجانب العربي بالتأكيد.

ثالثاً: إن الإنكليز هم أصحاب تقاليد ويتمسكون كثيراً لهذه التقاليد. ومن هنا يمكن القول إن وقفة الملكة إليزابيث هي في بعض جوانبها تقليد من تقاليد التعبير عن رأي في قضية ما، وتقليد سيكون هناك نوع من التمسك به.

ولكن هذا التقليد سيكون مرشحاً لإنتكاسة إذا حدث أن قررت الملكة إليزابيث القيام بزيارة إلى إسرائيل نتيجة ضغوط يهود بريطانيا ودوائر الإعلام الغربي الذي يخضع لتأثير اليهود.

لكن في يدي الملكة إليزابيث ورقة تقيها محاذير هذه الضغوط وتتمثل في أنه ما دام لم يسبق أن زار أحد من أفراد العائلة المالكة إسرائيل منذ قيامها فلماذا يجب هي أن تزور، أو لماذا لا تكون هي مثل والدها من قبلها؟

وللمناسبة أنه قد يجوز الإفتراض أن أفراد الأسرة المالكة البريطانية لم يزوروا إسرائيل لكي يكون هناك نوع من التوازن بين ما فعله الذين يحكمون بريطانيا وبين الذين يملكون، أي بين 10 داوننغ ستريت (مقر الحكومة) وبين قصر بكنغهام (القصر الملكي).

كذلك قد يجوز الإفتراض أن الذين يحكمون والذين أوغلوا في الأمر إلى درجة تسليم فلسطين إلى اليهود الذين أنشأوا مكانها دولة إسرائيل مستندين في ذلك إلى وعد بلفور، ارتأوا أن يبقى الذين يملكون في وضع شبه محايد إزاء هذا الأمر ومن أجل ذلك لم يزر الملك جورج الخامس (والد الملكة إليزابيث) إسرائيل ولا هي أيضاً زارتها. لكن وقفة الملكة إليزابيث خلال زيارتها إلى الأردن جعلتها مرشحة لأن تتفهم أكثر وأكثر طبيعة الظلم الذي ألحقه الذين يحكمون في بريطانيا بالشعب الفلسطيني.

رابعاً: عندما يتذكر المواطن العربي ما يقوله عدد من حكام أوروبا ومعظم الطامحين بالحُكْم في الولايات المتحدة عن إسرائيل ويقارنه بما قالته الملكة إليزابيث عندما زارت الأردن فإنه يشعر بالكثير من الإمتنان لهذه السيدة العظيمة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن مستشار ألمانيا الأسبق فيلي برانت ركع ووضع القلنسوة اليهودية على رأسه والرئيس ميتران وضع هذه القلنسوة أكثر من مرة، ومعظم الذين سعوا للفوز برئاسة الولايات المتحدة فعلوا أكثر من ذلك.

ويزداد حجم الإمتنان لأنه في الوقت الذي كان اثنان من أبرز الطامحين إلى رئاسة الولايات المتحدة وهما والتر مونديل وغاري هارت، يتباريان في المزايدة من أجْل إسرائيل وعلى حساب القضية الفلسطينية والأماني العربية

والإسلامية عموماً، كانت الملكة إليزابيث تعلن في الأردن وقفتها الجيدة. ومن أجْل ذلك فإن إمتنان المواطن العربي لها كبير، وتمنياته بأن تبقى على هذا الموقف ولا تتراجع عنه وافرة.

وقد يقال إن الملكة إليزابيث إتخذت هذه الوقفة لأنها لا تستطيع إتخاذ الموقف أي لا تستطيع أن تجعل بلادها تتخلص من خطيئة إنشاء إسرائيل على حساب فلسطين والشعب الفلسطيني.

ومثل هذا الكلام بقدر ما هو قابل للمناقشة بالقدر نفسه لا ضرورة لأن يفترض إمتنان المواطن العربي لأن ملكة بريطانيا أطلقت زفرة وتنهيدة من أجْل القضية الفلسطينية في وقت هنالك أطراف عربية تواصل الإقتتال من أجْل قضايا خارجية، بل وفي وقت تواصل أطراف فلسطينية النزاع والتناحر وكأنما ليست هنالك قضية، وليس هنالك وطن مفقود.

مجلة "التضامن". لندن - 14 نيسان (أبريل) 1984

* * *

مشكلة برسم الملك فهد وقمته المؤجلة

إذا كانت هنالك خمسة أسباب توجب حدوث خلاف بين الحُكْم السوداني والحُكْم الليبي فإن هنالك خمسين سبباً توجب تسوية هذا الخلاف. ولعل أهم الأسباب الموجبة لتسوية الخلاف هو أن المواطن العادي ضاق ذرعاً بهذا الخلاف ويشعر أن الخلاف هو ضد مصالحه، فضلاً عن أنه كلما إزداد الخلاف تفاقماً كلما تزايد شأن الإتحاد السوفياتي في ليبيا وشأن الولايات المتحدة في السودان. وتزايد هذا الشأن ليس من مصلحة الحاكم والمحكوم على حد سواء.

وإذا كانت هنالك عشرة أسباب توجب وقوف الحُكْم الليبي إلى جانب إيران في حربها ضد العراق فإن هنالك مئة سبب توجب التخفيف من هذا الإندفاع الكبير من جانب ليبيا لمساندة إيران في مواصلة حربها ضد العراق. ولعل أهم الأسباب الموجبة للتخفيف من المساندة هو شعور المواطن العادي بأن دور ليبيا إزاء هذه الحرب يجب أن يكون مثل دور الجزائر أيام الخلاف بين العراق وحكم الشاه أي التوفيق بين الطرفيْن وليس الإنتصار لطرف ضد آخر.

وبالنسبة إلى الخلاف بين سوريا والعراق يمكن القول إنه إذا كان هنالك سبب واحد للخلاف فإن هنالك سببيْن بدل الواحد يوجبان تحقيق تسوية هذا الخلاف، لعل أهمهما هو أن إستمرار الخلاف مفهوم لكنه غير مقنع.

وحتى الآن لم يستطع أي طرف من أطراف الخلاف العربي إقناع المواطن بصوابية حدوث الخلاف وإستمراره.

كذلك، إنه لم تحدث حتى الآن محاولة حادة لمحاصرة هذه الخلافات أو وضع نهاية لها بحيث يحل التعايش والتفاهم محل الخلاف.

ولا بد أن هنالك كثيرين يتساءلون أحياناً وفي لحظات تأمل: ما الذي لا يحمل الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات على وضع تسوية للخلاف الدائر منذ عشر سنين بين الحُكْميْن السوداني والليبي مع أنه قادر على أن يفعل ذلك؟

وما الذي لا يجعل محاولات أهل الحُكْم في كل من المملكة العربية السعودية والكويت تثمر في وضع صيغة الحد الأدنى للتعايش بين سوريا وليبيا والعراق؟

وكيف يجوز مطالبة الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي واليابان وأوروبا بالعمل لوقف الحرب الدائرة منذ أربع سنوات بين العراق وإيران في حين هنالك إخفاق في حمل سوريا وليبيا على توظيف علاقاتهما مع إيران من أجل وقف الحرب والإتفاق على أسس منطقية للتعايش؟

وقبل أن يتم الإعلان بشكل مفاجئ عن إرجاء القمة العربية في الرياض كانت الآمال تتزايد بإمكانية تحقيق الحد الأدنى المعقول لتعايش حالات التناقض العربية ثم جاء الإرجاء ليشكل انتكاسة ويحدث في نفس المواطن صدمة تتساوى في آثارها السلبية مع ضيقه من الوضع الذي كان سائداً قبل إعلان الإرجاء. وكلما تضاءلت إحتمالات إنعقاد هذه القمة كلما إزداد الضيق وزيدت إلى جدول أعمال الملوك والرؤساء مشاكل من النوع الصعب والمستعصي.

ومن بين المشاكل التي تطرح يوماً بعد آخر نفسها على الساحة السياسية العربية الملأى أصلاً بالمشاكل، مشكلة السعي الحثيث من جانب إسرائيل لنهب مياه نهر الليطاني، النهر الوحيد في لبنان الذي تنطبق عليه مواصفات النهر. وهي تتعامل مع الأمر بالطريقة نفسها التي تعاملت بها مع فلسطين أي طريقة النهب بالتدرج.

وهذه المشكلة التي تطرحها "التضامن" برسم الملك فهد بن عبد العزيز وقمته المؤجلة تأخذ لحظة بعد أخرى صفة المشكلة الأكثر خطورة. وإذا كانت مشكلة حرب لبنان هي

المقلقة في السنين العشر الماضية فإن مشكلة نهْب الليطاني ستكون هي المشكلة الأكثر إقلاقاً بعد اليوم وفي المرحلة المقبلة. ذلك أن نهْب مياه الليطاني لن تقتصر على حرمان لبنان من الماء، وإنما تعني في الوقت نفسه إستقدام المزيد من المهاجرين اليهود وتوطينهم في فلسطين وتعني أيضاً زيادة نسبة التعبئة داخل الجيش الإسرائيلي، وهذا يعني أن الخطر سينال كل دولة عربية.

وقد يقال: ولماذا توجيه هذا الخطر برسم الملك فهد بن عبد العزيز، ولماذا إذا كانت هنالك سلبيات في الموقف العربي تتم مخاطبته ومناشدته وكأنما المملكة العربية السعودية هي المشجب الذي تعلق عليه مشاكل الأمة؟

والجواب عن ذلك هو أن الظروف الموضوعية للسعودية تفرض ذلك. فالمملكة هي الأكثر غنى والأكثر إستقراراً وهي المؤهلة لممارسة الدور القيادي. وقد يكون من سوء طالع المملكة أن المشاكل المصيرية للأمة مطروحة في هذا الزمن ودفعة واحدة بينما مشاكل الستينات كانت من النوع غير المستعصي وليست مثل مشاكل الزمن الراهن عبارة عن طلاسم وحقول ألغام. لكن في الوقت نفسه يمكن القول إن سوء الطالع هنا هو في الوقت نفسه فرصة مثالية على أساس أن مشاكل الأمة هي بحجم الذين يتطلعون إلى الدور القيادي في هذه المرحلة.

ويبقى أنه إذا كانت مشكلة محاولات إسرائيل لنهْب نهر الليطاني هي أحدث القضايا الساخنة التي أضيفت إلى الساحة السياسية العربية وتبدو بمثابة بند رئيسي في جدول أعمال القمة المؤجلة فإن طول أمد التأجيل قد يكون فرصة أمام نشوء مشاكل جديدة وربما أكثر تعقيداً ومنها المشكلة التي قد تنشأ عن المواجهة العراقية – الإيرانية التي يكثر الحديث في شأنها.

ومن هنا قد يكون الحل هو في إستعجال عقد القمة بمَن يحضر وأن يكون التعامل السعودي بعد ذلك مع الآخرين بمقياس جديد يستند إلى المشاركة في القمة من جهة وإلى نوعية المواقف التي تتخذ خلال إنعقاد هذه القمة.

هل يحدث ذلك؟

لعل وعسى.

مجلة "التضامن". لندن - 21 نيسان (أبريل) 1984

* * *

التجديد غير المفاجئ للشاذلي القليبي

قبل أيام تم التجديد للأمين العام للجامعة العربية السيد الشاذلي القليبي. وحول هذه الخطوة يمكن ملاحظة الآتي:

أولاً – إذا كان إختيار الشاذلي القليبي أميناً عاماً للجامعة العربية في المرحلة الماضية التي بدأت مع نقل مقر الأمانة العامة من القاهرة إلى تونس هو الإختيار المناسب فإن التجديد لولاية تنتهي عام 1989 هو أيضاً التجديد المناسب للشخص المناسب.

لقد تحرك الشاذلي القليبي في المرحلة الماضية وسط الحقول العربية الملأى بالألغام وأمكنه في كل مرة تحرك فيها أن يبقي على خطوط الإتصال سالكة ومن دون أي تحفظات مع الجميع. وقد يجوز القول إن الألغام زادت في تلك الحقول وباتت مهمة الأمين العام تبعاً لذلك أكثر دقة.

ثانياً – على الرغم من أن نسبة تحرك الشاذلي القليبي في الولاية الأُولى هي دون المردود الذي تحقق فإن هذا التحرك كان دائماً يشيع في النفس شعوراً بالتفاؤل بإمكانية حدوث إنفراجات.

وفي بعض الأحيان وإزاء أزمات كثيرة التعقيد تشهدها ساحة العمل السياسي العربي كان هنالك من يأخذ على الشاذلي القليبي إندفاعه في التحرك وتباطؤه في تشخيص الأزمة وفي إتخاذ موقف. ولكن هذا الأمر إزاء طبيعة الصراعات العربية كان ضرورياً كي لا تبدو مهمة الأمين العام وكأنها تأجيج الصراعات بدلاً من تلطيف الأجواء الساخنة ومحاولة إطفاء الحرائق.

ثالثاً – وعلى الرغم من الإنسجام المفقود في الدول العربية، (بإستثناء دول الخليج)، فإن الشاذلي القليبي إستطاع أن يكون الأمين العام لكل الدول العربية ولدول الخليج قبل الدول الأخرى. ومثل هذا الأمر على شيء من الحساسية والكثير من الأهمية خصوصاً أن الرعاية التي تحيط بها دول الخليج "جامعتها" التي تحمل إسم "مجلس التعاون لدى الخليج" أوحت بأن شمس الجامعة العربية إلى أفول بعد شروق شمس مجلس التعاون.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الشاذلي القليبي يعمل منذ أن أُسند إليه الملوك والرؤساء منصب الأمين العام في جو من عدم الإستقرار بينما زميله عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون يمارس مهمته في جو من الإاستقرار. وعلى سبيل المثال لا الحصر أن الشاذلي القليبي يمارس مهمته على أساس أن كل شيء مؤقت سواء كمكان للأمانة العامة أو كأمين عام، في حين أنه لو

كان هنالك حسم في مسألة "المؤقت" لكان الأمر تبدل، أو على الأقل كان المزاج العام للشاذلي القليبي ولمعاونيه وللموظفين والعاملين في الجامعة العربية غير ما هو عليه منذ الإنتقال من القاهرة إلى تونس وحتى إشعار آخر.

إن المناخ المؤقت هو أصعب المناخات على الإطلاق خصوصاً بالنسبة إلى مؤسسات وقياديين وأشخاص مطلوب منهم مواكبة تطورات وقضايا مصيرية أو على جانب كبير من الأهمية.

رابعاً – لقد تم التجديد للشاذلي القليبي بالإجماع، وأهمية هذا الأمر لا تنحصر في أنه لم يكن هنالك أكثر من مرشح أو لم يكن هنالك تحفظ وإنما تتجاوز ذلك لتصل إلى بدهية وهي أنه في إمكان الدول العربية أن تتفق على أمر ما.

لقد اتفق الجميع على التجديد للشاذلي القليبي بينما الخلافات تعصف ببعضهم. وتجديد الولاية خمس سنوات قد يكون، أو من المهم أن يكون، حافزاً له من أجل أن يبلور بعض الأفكار ويضع الأُسس السليمة لبعض التطلعات الطموحة التي كانت تصطدم بمسألة "المهمة المؤقتة" التي سبق أن أشرنا إليها. ومن هذه الأفكار والتطلعات مسألة إقرار التعديلات المقترحة للميثاق والتي عقد من أجلها العديد من الجلسات، والإستراتيجية الإقتصادية التي وضعت قمة عمان خطوطها العريضة والتي تشكل حجر الأساس للتكامل بين الدول العربية فضلاً عن أنها مناسبة لتكون أساساً لعلاقات عربية تجعل التضامن السياسي قائماً على مصالح متبادَلة.

من التطلعات والأفكار الطموحة أيضاً قضية محاولة تحقيق الأمن العربي وهي محاولة قام بها مخلصاً الأمين العام السابق محمود رياض ولكن محاولته تعثرت، وقرر الخلف أن يواصل وبالحماسة نفسها ما بدأه السلف.

والذي قد يتيح المجال أمام الشاذلي القليبي لكي ينجح حيث لم يحالف النجاح محمود رياض هو أن الأمن العربي في محنة حقيقية وأنه في ضوء تطورات السنوات الخمس الماضية وبعضها من النوع الدرامي، لم يعد يخص دولة من دون أخرى وإنما بات يهم الجميع. فالأمن العربي في منطقة الخليج في محنة. والأمن العربي في لبنان في محنة. والأمن العربي في السودان في محنة. والأمن العربي في منطقة المغرب في محنة. والأمن العربي عموماً تجاه إسرائيل في ما هو أكثر من المحنة.

وإذا لم يتحقق الأمن العربي ويتم وضع إستراتيجية واضحة المعالم لذلك ستظل مصر معزولة وسيبقى العراق يحارب وحده وستبقى الكويت عرضة لمحترفي اللعب بأقدار الشعوب والتلاعب بالإستقرار وستبقى المملكة العربية السعودية قلقة على إحتمالات المستقبل وعلى كل شركائها في مجلس التعاون وسيظل السودان عرضة لهواة تقسيم الأوطان وستبقى دول أخرى كثيرة أسيرة الهواجس والمخاوف.

وإلى ذلك هنالك أمر أفريقيا التي أخذت الخلافات العربية من طريق الإهتمام بها الكثير.

ومن الجائز الإفتراض بأن إطمئنان الشاذلي القليبي إلى مسألة تجديد الولاية يشكل سبباً لمطالبته بأن ينشط من أجْل دعم الحضور العربي في أفريقيا وبشكل حقيقي وذلك مخافة إبتعاد الأفارقة عن العرب تحت وطأة الإبتزازات والإغراءات الإسرائيلية. ومثل هذا الدعم يمكن أن يبدأ بتنشيط قنوات الحوار العربي – الأفريقي بحيث لا تنعقد القمة العربية – الأفريقية الثانية المرتقبة ألاّ ويكون هنالك نوع من الفهم الإستراتيجي المشترَك للعلاقات العربية – الأفريقية.

هذا مع الأخذ في الإعتبار أن الشاذلي القليبي لم يقصِّر في الولاية الأولى إزاء تنشيط قنوات الحوار بين الدول العربية والدول الأفريقية.

خامساً – هنالك مسألة حساسة تتعلق بظروف البقاء المؤقت. وفي هذا الصدد يمكن القول إن عملية التحديث بطيئة نتيجة الشعور السائد بأن الجامعة ستنتقل إلى القاهرة إذا إستعادت مصر عضويتها في الجامعة العربية بعدما استعادت العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي، في حين من الضروري الإسراع في خطط التحديث بصرف النظر عما يمكن أن يحدث وبصرف النظر عما إذا كان مقر الجامعة العربية سيعود إلى القاهرة إذا إستعادت مصر عضويتها في الجامعة.

ومن مظاهر التباطؤ في مسألة التحديث كثرة التردد في شأن المبنى الدائم للجامعة، والتساؤل المستمر عما إذا كان المبنى سيقام في تونس أم لا.

ولنفترض أن مصر إستعادت عضويتها في الجامعة العربية، فهل أن تجيير المبنى، الذي يجب أن يقام، لتونس كثير على هذا البلد الذي استقبل الجامعة في أكثر الظروف العربية تعقيداً والذي إستقبل منظمة التحرير في وقت بدا أنه ليست هنالك دولة عربية مستعدة لتحويل عاصمتها إلى "عاصمة" للعمل السياسي الفلسطيني؟

بل إنه إذا كان تجيير المبنى لتونس مستبعداً فإن من الممكن تخصيصه بحيث يكون مقراً لإحدى المؤسسات

التابعة للجامعة العربية. المهم أن يبدأ البناء ووفق أحسن المواصفات، هذا مع الأخذ في الإعتبار أنه ليس بالضرورة أن تكون القاهرة هي المقر الدائم للأمانة العامة للجامعة العربية في حال أن مصر إستعادت عضويتها في الجامعة، ومع الأخذ في الإعتبار أيضاً أنه ليس هنالك ما يشير إلى أن إحتمالات إستعادة مصر عضويتها في الجامعة واردة في المدى المنظور.

ويبقى أن التجديد للشاذلي القليبي لم يشكل مفاجأة. المفاجأة هي في ألاّ يتم التجديد له. والأمل كبير في أن يعوضنا الأمين العام في ولايته الثانية ما لم يتمكن من تحقيقه في الولاية الأُولى.

ونحن على درجة عالية من التفاؤل بأن الكثير سيتحقق. ونقول ذلك عملاً بالقول المأثور: تفاءلوا بالخير تجدوه.

مجلة "التضامن". لندن - 28 نيسان (أبريل) 1984

* * *

الصين التي تريد أن تصبح تاجرة

لم يحدث أن حظيت دولة كبرى من جانب المواطن العربي بالإعجاب الذي حظيت به الصين. وقد ورث جيل الستينات هذا الإعجاب عن جيل الخمسينات وكان جيل السبعينات أكثر إنبهاراً بتجربة الصين وبعلاقاتها مع الدول العربية.

ولقد ملكت الصين في الستينات قلوب الثوريين العرب واستحوذت على تقدير المحافظين العرب. بالنسبة إلى الثوريين شعر هؤلاء أن الصين حليفة على كثير من النقاء الثوري للقضية العربية. وبالنسبة إلى المحافظين العرب شعر هؤلاء أن في إستطاعة الصين أن تكون صديقة لهم من دون أن يقلقوا. وإلى ذلك أن هؤلاء بالعلاقة الطيّبة مع الصين كانوا يبررون إبتعادهم عن الإتحاد السوفياتي وفي الوقت نفسه يكيدونه أو يغيظونه ويضغطون عليه بسيف العلاقة مع الصين من أجْل أن يوقف تدخله مباشرة أو عن طريق الأحزاب الشيوعية في المنطقة العلني منها والسري.

أما الذين كانت بينهم وبين الإتحاد السوفياتي علاقات وخلافات فإنهم – أو على وجه الدقة بعضهم – كانوا يحاولون أحياناً إفتعال إظهار الود بشكل مبالغ مع الصين من أجْل حمل الإتحاد السوفياتي على إتخاذ موقف سياسي ما أو التسريع بتوريد أسلحة ومعدات عسكرية. وكانوا أيضاً يفتعلون إظهار الود من أجل إزالة حدة الخلاف مع السوفيات.

وإلى ذلك كانت هنالك بعض الأطراف العربية التي يأخذون عليها أن علاقاتها على غير ما يرام مع الإتحاد السوفياتي والتي تقول من خلال العلاقة الجيدة مع الصين ما معناه: إن الإتحاد السوفياتي دولة شيوعية والصين هي أيضاً دولة شيوعية. ولو كان الإتحاد السوفياتي مثل الصين في أسلوب تعامله لما كان هنالك بالتأكيد أي سبب لوجود إشكالات معه.

وبالنسبة إلى الحالة السودانية حيث بدأت العلاقات بين حُكْم الرئيس جعفر نميري والإتحاد السوفياتي عام 1969 وثيقة وقوية إلى درجة التحالف ثم مضطربة ومقطوعة بعد سنتين في أعقاب المحاولة الإنقلابية التي قام بها (المرحوم) الرائد هاشم العطا لحساب الشيوعيين، فإن العلاقة الجيدة بين الصين وحُكْم الرئيس نميري كانت في بعض جوانبها حلاً للحكم السوداني خصوصاً أن هذا الحُكْم بدأ يوثق علاقاته ويقويها مع الولايات المتحدة.

وكان العرب بصنفيْهم المحافظ والثوري يبدون الإرتياح للحماسة الصينية إزاء القضايا العربية عموماً وقضية فلسطين بوجه خاص ويشعرون بالإمتنان للملاحظات الكثيرة الحدة أحياناً التي يسجلها المسؤولون وبعض الدوائر الإعلامية الرسمية في الصين على سياسة السوفيات وأسلوب تعاملهم في المنطقة، ومن هذه الملاحظات تلك التي كثيراً ما كررها الصينيون وخلاصتها أنه من المؤسف أن يبيع الإتحاد السوفياتي أصدقاءه وحلفاءه العرب السلاح ويقبض ثمن هذا السلاح.

وقد يجوز الإفتراض أن هنالك أكثر من طرف عربي كان لسبب أو آخر يتحاشى قول بعض الكلام للسوفيات، يرتاح بل وينتشي عندما يسمع الصينيين يقولون هذا الكلام وما هو أكثر قساوة أحياناً في حق السوفيات. أي حسب التعبير الشائع أن الصينيين كانوا يشفون غليل العرب العاتبين على الإتحاد السوفياتي أو المتضايقين منه.

وثمة أمثلة كثيرة تعكس الوجه الطيّب الذي للصين في نفوس العرب. وما أوردناه في الأسطر السابقة هو مجرد نموذج. لكن المرء بدأ يستمع من مسؤولين في دول عربية مشرقية ومغربية إلى كلام لم يألف سماعه عن الصين. ومن تونس إلى عمان إلى الرياض إلى الكويت إلى بغداد إلى بعض الأوساط الكثيرة الاطلاع في أثينا يسمع المرء أن الصينيين يتجهون يوماً بعد آخر إلى أن يصبحوا تجاراً

للســـلاح. بل إن هنالك من يؤكد وبصـــيغة الجزم أن عهد الصـــين في تجارة الســـلاح قد بدأ وأن الصـــينيين يبيعون الســـــلاح لإيران عن طريق طرف ثالث هو على الأرجح كوريا الشمالية.

ويبدو الصـــينيون بهذه الخطوة التي أقدموا عليها أنهم ضـاقوا ذرعاً بأسـلوب التعامل الماضـي حيث إن الصـين تتعاطف مع العرب بينما الخير العربي يصـب عند الإتحاد السوفياتي، وأنهم يريدون تعويض الكثير الذي فاتهم. ولكن معنى ذلك أنهم يهيلون التراب على الصـــورة الطيّبة التي في أذهان العرب عنهم جيلاً بعد جيل.

وخطورة هذه الخطوة التي أقدم عليها الصـــينيون أنها تأتي في وقت بات من الضـــروري على العالم أن يبذل الجهد ويســـعى من أجْل وقْف الحرب العراقية – الإيرانية. وهذه الحرب تتواصـــل ما دام هنالك ســـلاح يتدفق على إيران. وعندما تمد الصين إيران بالسلاح فإنها بذلك تساعد على إبقاء نار الحرب مشـــتعلة وتتســـبب في إيذاء جيليْن عربييْن توارثا الإنطباع الطيّب عن الصين.

هل تعيد الصـــين النظر في هذه الخطوة أم أن التورط حدث وبات من الصـــعب العودة عن صـــفقات كثيرة تم عقدها؟

إنه ليس لنا سـوى أن نتمنى أن يبقى وجه الصـين كما عرفناه على جانب كبير من النقاء. والذي نتمناه أيضـاً هو أن يتدارك المسؤولون الصـينيون الأمر قبل أن يولد موقف عربي رسـمي يجري منذ أيام التشـاور في شـأنه بين بعض العواصم العربية المشرقية والمغربية والخليجية. ويشمل هذا التشـاور وبشـكل أسـاسـي رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسـطينية السـيد ياسـر عرفات الذي قد يتولى (بصـــفة كونه أكثر الأطراف العربية إحاطة بالتطلعات الصـــينية وبأســـلوب التعامل مع الآخرين وأنواعه) إقناع المسـؤولين الصـينيين بأنهم مع العرب ينجحون كأصـدقاء لكنهم بالتأكيد يفشلون كتجار سلاح.

مجلة "التضامن". لندن - 5 أيار (مايو) 1984

* * *

مسألة نتمنى أن يطلبها الملك فهد من القذافي

بعدما تجاوزت أزمة حادثة السفارة الليبية في لندن نقطة الخطر بات من الممكن والضروري ملاحظة بعض الأمور التي أفرزتها هذه الحادثة. وهذه الملاحظات تشـــكل في مجملها نقاطاً بعضها يندرج تحت خانة الدروس التي يمكن الإستفادة منها وبعضـها الآخر يندرج تحت خانة المسـائل التي تحتاج من قبل البعض إلى وقفة تأمل.

وقبل أن نسـجل بعض الملاحظات في هذا الشـأن قد يكون من المناسب كشف النقاب عن المرحلة الأخيرة والتي توجت بالإنفراج خصـــوصـــاً أن هذه المرحلة أحيطت بالكتمان الشديد. وما حدث هو الآتي:

في الوقت الذي كان الطرف البريطاني يخرج عن صبره وكان هنالك إحتمال – نتيجة مشـاعر الغضـب السـائدة والناجمة عن مقتل الشـــرطية البريطانية – بأن يتم إقتحام مبنى السـفارة الليبية كان وزير الخارجية السـعودية الأمير سـعود الفيصـل يتصـل هاتفياً بالسـفير السـعودي لدى بريطانيا الشـيخ ناصـر المنقور ليبلغه أن المملكة العربية السعودية سترعى المصالح الليبية في بريطانيا.

وقد جاء الإتصـــال في أعقاب اتصـــال الرئيس معمر القذافي من طرابلس بالملك فهد في الرياض والتمني عليه بأن يتولى الديبلوماسيون السعوديون في لندن تأمين إيجاد حل للأزمة التي نشـأت مع بريطانيا وبأن ترعى السـفارة السعودية المصالح الليبية في بريطانيا. ووافق الملك فهد.

ولمجرد أن وافق الملك فهد على طلْب الرئيس القذافي ســـارع الليبيون إلى إبلاغ الخارجية البريطانية بذلك. ومن هنا أن السفير السعودي في لندن لم يلاحظ عندما إتصل بالخارجية البريطانية عنصر المفاجأة وإنما وجد المسؤولين البريطانيين عارفين قبل بضـع سـاعات بالأمر ولاحظ أنهم في حالة إرتياح. وهؤلاء عرفوا من المبعوث الليبي العقيد عبد الرحمن الشـائبي لمفاوضـة الحكومة البريطانية. بعد ذلك بدأت الإتصـــالات الشـــاقة لتأمين إفراج لائق عن الأشخاص المتواجدين داخل المكتب الشعبي الليبي وتأمين تسفيرهم إلى بلادهم.

ونأتي الآن لتسجيل الملاحظات مع وضع خطيْن تحت الملاحظات التي تندرج تحت خانة المســـائل التي تحتاج من قبل البعض إلى وقفة تأمل.

والملاحظات هي:

أولاً – أغلب الظن أنها المرء الأولى التي ترعى المملكة العربية السعودية مصالح أي دولة لدى دولة أخرى. ومثلما أنه قد يجوز الإفتراض بأن ذلك مؤشـر إلى أسـلوب جديد في محاصـرة حالات الخلاف تود المملكة أن تنتهجه فإنه من البدهي القول بأن المسـألة ليسـت أكثر من تجاوب مع

رغبة حاكم شـقيق ودولة شـقيقة، بمعنى أن الرئيس القذافي إتصـل بالملك فهد في لحظة بدا فيها أمام الأول أن الحل هو في مثل هذا الإتصـال وأن الملك فهد وجد نفسـه لا يتردد ولا يبدي التحسب للمحاذير التي قد تنشأ عن التناقض الحاد في أسلوب الديبلوماسية السعودية وأسلوب الديبلوماسية الليبية. وهذا التناقض ناشـئ عن أن الديبلوماسـية السـعودية تقليدية وتتمسك بأصول التعامل الديبلوماسي وبحذافير التمسك، بينما ديبلوماسية المكاتب الشعبية المعتمدة من جانب ليبيا مستجدة ومن الصـعب حتى إشـعار آخر إيجاد تصـنيف عملي لها وهي تؤمن بأسلوب التغيير بواسطة الزحف.

وصـحيح أن الملك فهد وجد نفسـه لا يمكن أن يقول للرئيس القذافي إن المملكة لا تريد رعاية المصـالح الليبية مع إبداء الأسـباب الموجبة للرفض أو عدم إبدائها إلا أنه عندما تشاور رئيس الديبلوماسية السعودية الأمير سعود الفيصل بعد ذلك مع رئيس الديبلوماسـية الليبية الدكتور علي التريكي لوضـع الإتفاق موضـع التنفيذ شـدّد الأمير سـعود على ألاّ يصـدر عن الطرف الليبي ما من شـأنه أن يعيق مهمة رعاية المصالح وتعهد التريكي بذلك.

ثانياً – تبدو رعاية المملكة العربية السـعودية للمصـالح الليبية في بريطانيا كما لو أنها رد على بادرة مماثلة حدثت قبل ست وعشرين سنة عندما طلبت المملكة العربية السعودية عام 1958 من ليبيا (كانت آنذاك مملكة يحكمها السـنوسـي) أن ترعى مصـالح السـعودية في مصـر وذلك بعد إنقطاع العلاقات المصرية – السعودية.

ولكن رعاية ليبيا للمصالح السعودية في مصر عام 1958 ليست بالتعقيد التي هي عليه رعاية السعودية للمصالح الليبية في بريطانيا عام 1984 حيث إن التباين حاد في النظرة إلى أسلوب العمل الديبلوماسي.

وثمة حقيقة أساسية وهي أنه لو جرى اختيار دولة أخرى غير السـعودية لترعى مصـالح ليبيا في بريطانيا لما كانت الأزمة سـتنفرج بالسـرعة التي انفرجت بها لكن المسـؤولين البريطانيين شـعروا بارتياح عندما جرى إبلاغهم من جانب الليبيين باختيار السعودية. وإذا جاز القول فإن الحمى الناشئة عن حادثة السـفارة بدأت تبرد على الفور وبدأ البريطانيون يتصرفون بالهدوء الذي وفر الكثير من المتاعب.

والأرجح أن البريطانيين سـيحاولون بعد الآن وعن طريق الديبلوماسـية السـعودية إقناع المسـؤولين الليبيين بأن تكون لليبيا في لندن سـفارة وسـفير ومعاونون له من ذوي الخبرة الديبلوماسـية بدلاً من أن يكون لها مكتب شـعبي وعناصـر ثورية تؤمن بالتغيير عن طريق الزحف وتتسـبب في حدوث مفاجآت لا يتحملها أحياناً الطرف الآخر. وسـيسـتند البريطانيون في طلبهم أو تمنياتهم إلى أنه ما دام هنالك سفارة لليبيا في بعض الدول مثل السعودية والكويت وقطر فلماذا لا تكون هنالك سفارة في لندن بدلاً من المكتب الشعبي.

وعندما تكون هنالك مصالح كثيرة من نوع المصالح التي لليبيا في بريطانيا ولبريطانيا في ليبيا فإن التمثيل الديبلوماسـي التقليدي يشكل حماية أكثر دقة لهذه المصالح.

ثالثاً – لقد ترك القرار السـعودي برعاية المصـالح الليبية في بريطانيا وتعطيل ألغام ليبية – بريطانية كانت مرشـحة للانفجار سؤالاً كبيراً وهو: لماذا لا يحدث تعطيل ومن جانب السعودية للألغام الليبية – السودانية المرشحة في أي لحظة للانفجار وللألغام الليبية – العربية وللألغام السـورية – العراقية. ونحن نطرح هذا السؤال على أساس أن التأثير الذي للسعودية يسمح لها بأن تنجح في التعطيل المشار إليه.

وقد يكون هنالك من يبادر إلى القول إن التعطيل السعودي للألغام الليبية – البريطانية حدث لأن الطرف الليبي طلب ولأن الطرف البريطاني أبدى الارتياح ورحب بالموافقة وهذا ما لم يحدث بالنسبة إلى الحالات الأخرى المشار إليها أو على الأقل لا يحدث بالشكل الموضوعي.

ويبقى إستكمالاً لهذا الكلام أمران:

الأول – هو أنه لا بد من الإسـتفادة من درس حادثة السفارة الليبية. والأطراف المطالبة بأن تستفيد هي الديبلوماسية الليبية وأسلوب العمل السياسي السعودي والعقلية البريطانية والمعارضـة الليبية التي وجهَّت رسـائل عدة إلى السـفارة السـعودية في لندن تنتقد فيها موافقة المملكة على رعاية المصالح الليبية في بريطانيا.

والأمر الثاني هو أن يكون هنالك رد من جانب الحُكْم الليبي على الخطوة السـعودية التي عطلت لغماً كان من الممكن أن تكون له آثاره البالغة الخطورة. والرد المطلوب هو مساعدة الملك فهد في تحقيق الإنفراجات التي تسمح بالتالي في تحقيق مهمة الرياض المؤجلة.

وفي إستطاعة خطوة من جانب الرئيس القذافي أن تساعد على ذلك. وهو إذا كان لن يقدم عليها كبادرة فإننا نتمنى على الملك فهد أن يطلبها منه مثلما أن الرئيس القذافي طلب مسـألة رعاية المصـالح. وأغلب الظن أن الرئيس القذافي لن يكون أقل تجاوباً من الملك فهد.

مجلة "التضامن". لندن - 12 أيار (مايو) 1984

* * *

الكلام الحبيس في صدر الحُكْم السعودي من أميركا

فترة بعد أخرى يتبين كم أن هنالك في الصدر السعودي كلاماً عن الولايات المتحدة حبيساً وينتظر الوقت المناسب لكي يغادر هذا الصدر ويتحول إلى تصريحات تتضمن التنبيه أو التحذير أو الضيق أو الإعتراض أو كل هذه الأمور دفعة واحدة.

وكانت المرة الأولى التي خرج فيها كلام يقطر ضيقاً وعتباً على السياسة الأميركية يوم 29 كانون الثاني/يناير الماضي عندما أبلغ وليّ العهد ورئيس الحرس الوطني الأمير عبدالله بن عبد العزيز وفد الطاولة المستديرة، (وهو وفد من رجال الأعمال الأميركان)، الذي كان في زيارة إلى المملكة العربية السعودية كلاماً في منتهى الصراحة حول الدور الأميركي في لبنان وبوجه خاص دور الأسطول الأميركي الذي جاء إلى بحر بيروت وقصف مواقع في بيروت والجبل بحجة حماية الشرعية اللبنانية. ومما قاله الأمير عبد الله "... فلو جاءت هذه الأساطيل والقوات الأميركية لرد المعتدي وإجباره على الإنسحاب ومعاقبته لكان مجيء هذه الأساطيل والقوى قوبل بالترحاب. أما أن تأتي هذه القوة العظمى لكي تقوم بحماية بعض الأفراد أو لتنفيذ سياسة مبنية على مشورة خاطئة فهذا هو العار بعينه".

وكاد كلام الأمير عبد الله يبدو كما لو أنه رأي شخصي عبّر عنه بأسلوبه الذي يتسم بالعفوية والصراحة على رغم أن وكالة الأنباء السعودية عمَّمته، لولا أن الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران والنائب الثاني لرئيس الوزراء قال بعد ذلك بحوالي شهرينْ (1984/3/26) كلاماً يعكس إلى حد كبير ما هو أيضاً حبيس في الصدر السعودي. وفي ذلك اليوم كان الأمير سلطان يدلي وهو في الظهران بتصريح علَّق فيه عن الأنباء التي ترددت وأفادت بأن مستشار ألمانيا الغربية هيلموت كول سيبحث خلال زيارة سيقوم بها إلى الولايات المتحدة عملية إمدادات المملكة العربية السعودية بالأسلحة الألمانية. وجاء في التصريح قول الأمير سلطان: "إن الولايات المتحدة ليست وكيلة للمملكة العربية السعودية تبحث أسلحتها، وليست ألمانيا في حل أن تبحث أي شيء عن المملكة مع دولة أخرى".

كذلك كاد كلام الأمير سلطان يبدو كما لو أنه موقف يدخل في نطاق مسألة توازن داخلية محسوبة لولا أن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية سجل في مقابلة أجرتها معه صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" يوم 1984/5/11 كلاماً يعتبر أيضاً من نوع الكلام الحبيس في الصدر السعودي والذي لا بد من قوله وبالصوت العالي وليس فقط البوح به. وخلاصة ما قاله الأمير سعود في المقابلة، التي كان موضوعها الرئيسي محاولات إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة إنتقال السفارات من تل أبيب إلى القدس، "إن منظمة المؤتمر الإسلامي التي تضم دول العالم الإسلامية قررت قطع علاقاتها مع أي دولة تقيم سفارتها في القدس. إننا بالطبع ملتزمون بهذا القرار وعلينا أن نقطع علاقاتنا مع أي دولة بما فيها الولايات المتحدة. إن القضية بالغة الأهمية والخطورة وذات عواقب وخيمة بشكل يدعو إلى ضرورة الرد عليها وأعتقد أن على الولايات المتحدة أن تكون مهتمة بالمحافظة على علاقاتها مع العالم الإسلامي".

وبالكلام الذي قاله الأمير سعود الفيصل عن الولايات المتحدة تكون كل رموز الحُكْم السعودي سجلت رأيها إنما كل رمز على طريقته وبأسلوبه. وفي قراءة متأنية لمضمون كلام كل من الرموز الثلاثة يتبين أنه ليس هنالك حمائم وصقور وأن الأمير سعود الفيصل رمز الديبلوماسية السعودية تحدث بلغة الصقور عندما تجاوز كلمة "أعتقد" إلى عبارة "وعلينا أن نقطع علاقاتنا مع أي دولة بما فيها الولايات المتحدة".

وإذا كان ذلك الكلام المنشور والمذاع يعكس هذه المرارة التي في نفوس أهل الحُكْم السعودي فما الذي يمكن أن يقوله هؤلاء في مجالسهم الخاصة عندما يناقشون أمر العلاقة مع الولايات المتحدة؟

من الجائز الإفتراض أن أهل الحُكْم السعودي يقولون كلاماً في منتهى الحدة. ومن الجائز الإفتراض أنهم عبر قنوات الإتصال الديبلوماسية ينشطون من أجل أن يكون ثمة بعض التجانس بين توجهات السياسة الأميركية وبين المسايرة السعودية التي تتسم بشيء من المبالغة. ولو أن أهل الحُكْم السعودي قالوا بالصوت العالي الكلام الذي يقولونه في جلسات مناقشة وتقويم السياسة الأميركية لكان بدا أن هنالك أزمة حقيقية في العلاقات بين الطرفيْن إلاّ أن هذه الإيماءات والإشارات لا تعني أن الأزمة ليست على طريق الحدوث.

والإفتراض بأن أهل الحُكْم السعودي يناقشون في مجالسهم الخاصة مواقف الولايات المتحدة بشيء من الحدة

إنما هو إفتراض في محله. والدليل على ذلك هو أنه إذا كانت التصريحات المنشورة والمذاعة (تصريحات وأقوال الأمير عبد الله والأمير سلطان والأمير سعود) على الحدة التي أشرنا إليها فإنه من الطبيعي أن تكون المداولات والمناقشات التي لا تذاع ولا تنشر والتي تسبق إعلان موقف، على درجة أعلى من الحدة.

واللافت للإنتباه أن الكلام السعودي الذي يتسم بشيء من الحدة عن السياسة الأميركية يصدر بمعدل مرة كل شهر. وبما أن الساحة السياسية الأميركية مزدهرة هذه الأيام ولبضعة أشهر مقبلة بالإبتزازات الإسرائيلية يقابل ذلك مزايدات المرشحين لرئاسة الولايات المتحدة فإن معنى ذلك توقُّع صدور المزيد من الكلام السعودي الكثير الحدة.

ولكن ثمة سؤال: ما دام هذا الكلام بالشكل الذي يقال فيه لا يردع السياسة الأميركية بدليل أن المواقف الأميركية تتدرج من سيىء إلى أسوأ، فهل لنا أن نتوقع كلاماً سعودياً يمكن أن يمهِّد الطريق لخطوة سعودية من شأنها أن تحسم الأمور أو تضع السياسة الأميركية أمام الخيارات الصعبة؟

إن المواطن العربي يتمنى ذلك ويتطلع إلى أن يكون الكلام الذي سيصدر في المرة المقبلة وهي الرابعة أكثر حدة من الكلام الذي قيل في المرات الثلاث الماضية.

وإذا جاز لنا الإفتراض فإن الكلام السعودي المرتقب سيكون كلام الملك فهد وذلك على أساس أن رموز الحُكْم الثلاثة من الأمير عبد الله إلى الأمير سلطان إلى الأمير سعود قالت ما يمكن أن تقوله ومهدت ما فيه الكفاية لكلام الملك الذي قد يقنع السياسة الأميركية في شكل أو آخر بأن تعيد النظر قليلاً أو تفقد كل شيء في المنطقة العربية، والأصدقاء قبل غيرهم، خصوصاً أن هؤلاء الأصدقاء – والسعودية في مقدمتهم – بدأوا كما توحي أقوالهم وتصريحاتهم التي تتسم بالحدة – يتهيأون لمواجهة ما بعد إنهيار جدار الصداقة العربية – الأميركية الذي على رغم كل المظاهر الخادعة لا يبدو أنه قوي بما فيه الكفاية.

مجلة "التضامن". لندن - 19 أيار (مايو) 1984

* * *

الخطوة الأكثر تقدماً في إتجاه تصويب الحرب العراقية – الإيرانية

للمرة الأُولى بعد مرور حوالي ثلاثة وأربعين شهراً على الحرب العراقية – الإيرانية يحدث ما يمكن إعتباره "تعريب الحرب"، وهو ما كان الرئيس صدَّام حسين يأمل في حدوثه منذ الأيام الأُولى للحرب وذلك لتأكيد رؤية له بأن هذه الحرب هي في النهاية صراع القومية العربية مع القومية الفارسية التي لها في ذمة العرب ثأر هزيمة لم تمحها الأيام.

إن الذي حدث في الإجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية يوم السبت (1984/5/19) في تونس لبحث حادثة إطلاق النار من جانب إيران على ناقلات النفس الكويتية ثم السعودية هو إذا جاز القول الخطوة الأكثر تقدماً التي يتم تسجيلها حتى الآن في إتجاه "تعريب الحرب". وبعد هذه الخطوة سيكون من الصعب على أي دولة عربية التراجع عما تحقق في الإجتماع الطارئ لمجلس الجامعة المشار إليه. وما تحقق يمثل في الوقت الحاضر الحد المعقول أي ما هو فوق الحد الأدنى ودون الحد الأقصى المطلوب. وبعد الآن فإن ما يمكن توقع حدوثه هو المزيد من التقدم نحو الحد الأدنى.

ومن خلال قراءة متأنية لقرار مجلس الجامعة فضلاً عن الإلمام ببعض المداولات التي شهدها إجتماع وزراء الخارجية يمكن الملاحظة بأنها المرة الأولى التي يحدث فيها إختبار عملي ودقيق لموقف سوريا والجماهيرية الليبية اللتيْن تناصران إيران، من قضية تعني الكثير بالنسبة إلى دول الخليج وبالذات المملكة العربية السعودية والكويت.

وصحيح أن نتيجة الإختبار باهتة نسبياً، إلاّ أن مجرد موافقة وزير الخارجية الليبية ووزير الخارجية السورية على إعتبار العملية الحربية الإيرانية ضد ناقلات النفط السعودية والكويتية "إعتداءات" إنما هو أمر جديد على لغة التعامل بين إيران وكل من سوريا وليبيا اللتيْن إستمرتا حتى إجتماع تونس لا تدينان العمليات الحربية الإيرانية وتنظران إليها على أنها حق مشروع.

وبما أن إيران لن توقف هذه العمليات، على ما تشير الدلائل، فمعنى ذلك أن سوريا وليبيا مطالبتان بموقف أكثر إندفاعاً أو أقل تحفظاً وتوقفا عند بعض الكلمات من نوع الموقف الذي إتخذتاه في إجتماع تونس. فهل أن ذلك ممكن أو غير ممكن، أو هل أنه وارد أو غير وارد؟

والقول بأن نتيجة الإختبار باهتة، خصوصاً بالنسبة إلى السعودية، ناشئ عن أن المملكة، التي لا تطلب في العادة من إجتماعات مجلس الجامعة ما من شأنه أن يسبِّب إحراجاً لأحد، كانت تتمنى في هذا الإجتماع بالذات أن تتجاوز سوريا وليبيا مسألة النظر إلى أن أي موقف

متشدد إزاء إيران من شأنه أن يستفيد منه العراق وتعلنان ومن دون أي تحفظ أن الناقلة الكويتية هي رمز وأن قصفها من جانب إيران هو إعتداء على الكويت وعليهما أيضاً وأن الناقلة السعودية هي رمز وأن قصفها من جانب إيران مرفوض ومدان، وهو بمثابة إعتداء على ناقلة ليبية أو بارجة سورية.

ولكن خصوصية العلاقة السورية – الإيرانية تبدو أكثر رسوخاً من التعامل السوري – السعودي. كذلك أن التعامل الإيراني – الليبي يبدو أكثر رسوخاً من العلاقة السعودية – الليبية.

وإذا كان الأثر الناجم عما يجوز إعتباره "خيبة أمل" سعودية – كويتية من الموقفيْن السوري والليبي لم يظهر على الفور على أساس أنه ليس الآن وقت المعاتبة، فإنه من المؤكد سيظهر مع مرور الوقت، إلاّ إذا إستطاعت الإتصالات الثنائية والتوضيحية أن تخفف بعض الشيء من وقعه في النفس، أو إذا إستطاعت كل من سوريا والجماهيرية الليبية توظيف تحفظاتهما التي سجلتاها في إجتماع تونس لدى المسؤولين الإيرانيين بحيث تقنعان هؤلاء في شكل أو آخر بوقف الحرب والتفاوض مع العراق إلاّ إذا كانتا في الأصل تناصران إيران من أجْل ألاّ تقف الحرب.

وإلى ذلك أن مجرد موافقة الجماهيرية الليبية وسوريا على القرار الثالث الذي اتخذه وزراء الخارجية، والذي يدعو مجلس الأمن الدولي والمجتمع الدولي "إلى إتخاذ مواقف حازمة وواضحة تحدّ من أخطار تكرار مثل هذا العدوان وما قد يجر إليه من زعزعة للأمن والإستقرار في منطقة الخليج وتهديد المصالح المشروعة لدول المنطقة والعالم"... إن مجرد موافقة هاتيْن الدولتيْن العربيتيْن على هذا القرار يعتبر خطوة متقدمة. ذلك أن مجلس الأمن لا يمكن أن يبحث موضوع الإعتداء على الناقلات في معزل عن بحث موضوع الحرب العراقية – الإيرانية عموماً. ومثل هذا البحث من شأنه أن يثمر في إنهاء الحرب على أساس أن الأمن والإستقرار في منطقة الخليج مهددان من الأصل وليس من الفرع. والأصل هو الحرب بينما العدوان على الناقلات هو الفرع.

وبالرغم من أنه من المؤسف أن بضعة ألوف من الضحايا لم تحمل بعض الأطراف العربية على أن تتخذ وقفة مع النفس في موضوع الحرب العراقية – الإيرانية بينما إتخذت هذه الأطراف الوقفة وأظهرت أن في إمكانها أن تتخذ موقفاً معتدلاً لمجرد أن حدث إعتداء على ناقلات نفط سعودية وكويتية... بالرغم من ذلك فإن هذا الذي حدث في إجتماع تونس أشاع في النفس تفاؤلاً بعودة الروح القريبة إلى العمل العربي المشترَك، وعزز إحتمال إنعقاد قمة الرياض التي كثُر تأجيلها. ومن الآن وحتى إنعقاد هذه القمة في الأسبوع الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر المقبل تكون مصالحات كثيرة حدثت أو يفترض أن تحدث. وبعد الأجواء التي سادت المؤتمر الطارئ لمجلس الجامعة العربية في تونس على مستوى وزراء الخارجية بات توقع حدوث هذه الإنفراجات من الأمور الممكنة بعدما كانت في السنتيْن الماضيتيْن من الأمور شبه المستحيلة ثم المستحيلة والكثيرة التعقيد.

والأهم من ذلك كله هو أن هذه الأجواء الإيجابية في مؤتمر تونس سادت بينما العراق يؤكد بشخص وزير خارجيته طارق عزيز أن العراق سيصعّد عملية الحصار الإقتصادي لإيران. وعندما تصدر الإدانة بالإجماع وبالصيغة التي صدرت فيها من دون أن يتساهل العراق في أمر موقفه، فهذا معناه أن الديبلوماسية العراقية أفشلت المحاولة التي إستهدفتها إيران من وراء ضرْب الناقلات الكويتية والسعودية والقاضية بأن تضغط دول الخليج على العراق من أجْل وقف الحصار. وفي ضوء إحتمال عودة الورقة الإقتصادية إلى يد العراق يمكن توقع عودة أوراق أخرى كثيرة، قد تكون أهمها ورقة الإنقسام العربي، التي تراهن عليها إيران منذ حوالي أربع سنوات.

ويبقى أن نتائج مؤتمر تونس إضافة إلى أنها حققت خطوة متقدمة على صعيد "تعريب الحرب"، أكدت أن الحزم الخليجي بات بعد الآن أمام إختبار دقيق. وما لم ينجح هذا الحزم في تحقيقه خلال مؤتمر تونس قد يحققه في المرحلة المقبلة. والحزم هو الحل المتبقي لإبقاء منطقة الخليج في منأى عن الإشتعال.

مجلة "التضامن". لندن - 26 أيار (مايو) 1984

* * *

يوم طلب الملك فهد عن طريق ناصر المنقور تأييداً سوفياتياً

من حرب لم يعد يتذكرها أحد إلى حرب جعلت الدول الكبرى ثم الدول التي تليها في الأهمية ترى نفسها قلقة وتضع اليد على القلب كعلامة من علامات التخوف.

تلك هي حال الحرب العراقية – الإيرانية. خلال حوالي أربع سنوات تضاءلت يوماً بعد آخر حماسة العالم لها. ويوماً بعد آخر باتت أخبارها من نوع الأخبار التي تنشر في الصحف إذا بقي حيّز في الصفحات الثانوية من هذه الصحف، وتذاع في محطات التلفزيون وفي الإذاعات إذا بقي مجال لها. عدا ذلك لا أحد يتذكرها باستثناء الذين يكتوون مباشرة بنارها.

ولولا صيحات التحذير والتهديد بإغلاق مضيق هرمز لما كان العالم تذكر هذه الحرب. ولكن الخوف من نشوء تطورات تتسبب في إغلاق المضيق من تلغيم إلى إغراق ناقلة جعل العالم يتذكر هذه الحرب.

ولقد تناسى العالم هذه الحرب، أو نسيها، وباتت تسميتها المألوفة هي "الحرب المنسية" لأن إستمرارها لم يؤثر سلباً على مصالح الدول الكبرى.

تلك كانت حال الحرب العراقية – الإيرانية على مدى حوالي أربع سنوات. وفي خلال أربعة أيام تحولت إلى حرب تقلق الدول الكبرى، وتكتب صحف العالم عنها في صفحاتها الأُولى، وتكاد لا تخلو نشرة أخبار في محطات الإذاعة والتلفزيون في معظم دول العالم، وفي الدول الكبرى قبل غيرها، من أخبارها ومن تعليقات على هذه الأخبار.

وفي خلال أربعة أيام تركت الهواجس أثرها على الوضع الصحي لبعض المسؤولين العرب المعنيين مباشرة بمضاعفات هذه الحرب.

وفي خلال أربع أيام طرأ تعديل شبه أساسي على أسلوب التعامل بين أطراف لا تعامل بينها، فأصبحت تتعامل وكأن العلاقات التي بينها عريقة. وزيادة في التوضيح فإن الذي حدث، وبسبب الخطر الذي نشأ عن العدوان الإيراني على ناقلات النفط الكويتية والسعودية، هو أن المملكة العربية السعودية، التي لا تقيم علاقات ديبلوماسية مع الإتحاد السوفياتي، طلبت عبر سفيرها في لندن الإتصال بالسفير السوفياتي في لندن وإبلاغه بأن المملكة تتمنى على القيادة السوفياتية دعم شكوى دول مجلس التعاون الخليجي ضد إيران أمام مجلس الأمن الدولي.

وقد إجتمع السفير السعودي في لندن الشيخ ناصر المنقور بالسفير السوفياتي يوم الخميس (1984/5/24) وسلَّمه رسالة أعلن أنه سيبعث بها إلى وزارة الخارجية السوفياتية على الفور وذلك من أجْل أن تتمكن قيادة الكرملين من إتخاذ الموقف الذي تراه مناسباً قبل أن يبدأ مجلس الأمن أعماله ببضع ساعات.

وصحيح أن هذا الإتصال جاء منسجماً مع قاعدة التشاور التي تم التفاهم في شأنها بين القيادة السوفياتية والمملكة العربية السعودية في أعقاب زيارة الأمير سعود الفيصل إلى موسكو (ضمن مهمة اللجنة السباعية) إلاّ أنها المرة الأُولى التي تطلب فيها المملكة، وبالحد الأقصى من التحديد، أن يدعم الإتحاد السوفياتي موقفاً تريده في المحافل الدولية. كذلك أن هذا الإتصال السعودي – السوفياتي هو الأول الذي يتم بين قيادة تشيرنينكو الزعيم السوفياتي الجديد والملك فهد بن عبد العزيز، وهو الإختبار الأول لقدرة خليفة أندروبوف على مراعاة حساسية السعوديين من مسألة التعامل مع الدول الشيوعية، وهي مراعاة أدرجها أندروبوف بعناية في قاموس التعامل، ربما لأن صيغة الإتصال عبر السفيريْن في لندن كانت من إبتكار عهده.

وبالرغم من أن الموقف الذي تطلب المملكة العربية السعودية من الإتحاد السوفياتي دعمه لا يخصها وحدها، ولكنها زعيمة دول مجلس التعاون. إن هذه الإتصالات كانت ستبدو غير كاملة الفعالية لو لم يتم اللقاء السعودي – السوفياتي المشار إليه. وكونها لا تقيم علاقات ديبلوماسية مع إحدى الدول الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن، لا يعني أن لا تجد صيغة تعامل مع هذه الدولة تقيها محاذير إستعمال "الفيتو" عند التصويت على قرار ما أو تساعد على دعم موقف يحتاج إلى دعم.

وفي أي حال إن الإتصالات التي سبق أن أجراها في جدة وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل مع سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن، قبل ساعات قليلة من لقاء السفيريْن السعودي والسوفياتي في لندن حيث سلَّم الأول رسالة إلى الثاني بطلب دعم الشكوى الخليجية... ذلك أنه في إستطاعة الإتحاد السوفياتي بسلاح "الفيتو" الذي يمتلكه تعطيل أي قرار لا يكون راضياً عنه. والرضى السوفياتي هنا بمعنى حصته في الإستفادة. وعملياً أن الإستفادة هنا ليست منظورة وأن السوفيات يرغبون في توظيف بعض المواقف التي يرتاح إليها الخليجيون بشكل عام والسعودية بوجه خاص من أجْل قطف ثمارها في فرصة لاحقة مناسبة.

وعلى رغم أن حجج الإتحاد السوفياتي قليلة – بل تكاد تبدو من النوع غير المقنع – إزاء إستعمال سلاح "الفيتو" الذي دَرَج في إستمرار على إستعماله، إلا أن الرسالة السعودية التي تطلب من الكرملين تأييد الشكوى الخليجية أشارت في شكل أو في آخر إلى أن المملكة تأمل أن

ينسجم الموقف السوفياتي مع قرار مجلس التعاون لدول الخليج، الذي إتُخذ في شأن العدوان الإيراني، ومع قرار مجلس الجامعة العربية وكلاهما إتخذا بالإجماع. وهذا يقلِّل إلى حد كبير من نسبة الحرج الذي يمكن أن ينشأ على أساس أن الدول العربية ليست منقسمة في هذا الشأن وإن كان موقف سوريا والجماهيرية الليبية والجزائر واليمن الجنوبية أقل حدة تجاه إيران من موقف الدول الأخرى، وعلى أساس أن كل الدول العربية، ومن دون إستثناء، لا تريد محاصرة إيران بقدر ما تريد من هذه الدولة التي ترفض كل محاولات التعايش القبول بوقف الحرب وبالعيش في إطار قاعدة أن يأخذ كل صاحب حق حقه.

وقد يجوز الإفتراض أن المملكة العربية السعودية عندما طلبت من الإتحاد السوفياتي دعم الشكوى الخليجية أمام مجلس الأمن شاءت أيضاً من وراء ذلك كبْح جماح الموقف الأميركي، أو على الأقل تنبيه الولايات المتحدة تلميحاً، أو على طريقة الإستقرار والإجتهاد إلى أن دول الخليج لا تريد أن تتطور الأمور بحيث يصبح التدخل الدولي هو الحل. وعدم إشراك السوفيات في الحل الديبلوماسي والسياسي والإكتفاء بطلب النجدة العسكرية من الولايات المتحدة – على أساس أن الأميركان ليس لديهم حلول سياسية – هو تأييد صريح من جانب الدول الخليجية بزعامة السعودية للتدخل الدولي.

كذلك قد يجوز الإفتراض أن المملكة العربية السعودية عندما طلبت من الكرملين دعم الشكوى الخليجية أخذت في الإعتبار أن ظروفه الموضوعية لا تسمح له بالتدخل عسكرياً في منطقة الخليج بالشكل الذي تتدخل فيه الولايات المتحدة وبعض الدول الكبرى، وأنه إزاء ذلك سيبدي حماسة قصوى للحل السياسي والديبلوماسي، وذلك في أي حال أمر تتمنى السعودية ودول الخليج حدوثه. والحل السياسي يبدأ بتشاور الإتحاد السوفياتي مع حلفائه العرب الذين تشاء الصدف أنهم يناصرون إيران من أجل أن يعيدوا النظر في أسلوب مناصرتهم وينتهي بالضغط على هؤلاء من أجْل مسايرته في ذلك. وحجة الإتحاد السوفياتي في هذا أن طلباً من نوع الطلب السعودي في مناسبة مثل هذه المناسبة الكثيرة الحساسية الناشئة عن التهديدات الإيرانية أمر لا يمكن أن يتكرر وأن إستفادة الإتحاد السوفياتي من هذا الظرف يجب أن تكون كبيرة.

ويبقى أن الديبلوماسية السعودية بدأت لمجرد أن تسلم السفير السوفياتي في لندن الرسالة التي تطلب فيها القيادة السعودية من الإتحاد السوفياتي دعم الشكوى الخليجية، تراقب تطورات التحرك السياسي السوفياتي وترصد كل خطوة في هذا الشأن، مسجلة إرتياحاً أولياً لأن السفير وعد بأن يبعث بالرسالة السعودية على الفور إلى موسكو.

واللافت للإنتباه نظر أن الولايات المتحدة أفرجت عن شحنات من الصواريخ المتطورة لكي ترسل إلى المملكة العربية السعودية بعد ساعات من وصول الرسالة السعودية إلى موسكو، الأمر الذي يعني أن لعبة الورق السوفياتية من جانب المملكة العربية قد تفيد حتى وإن جاءت بالشكل العفوي وليس في إطار التكتيك.

يبقى أيضاً أننا نكتب هذا الكلام بينما مناقشة مجلس الأمن للشكوى الخليجية ضد إعتداءات إيران على ناقلات النفط لم تنته بعد، إلا أنه من المؤكد أن أي قرار للمجلس مرَّ أو سيمر في قناة نتائج الإتصال الذي تم بين المملكة العربية السعودية والإتحاد السوفياتي. وهذا الإتصال الذي يكتسب شكل المفاجأة الكثيرة الأهمية سيساعد بعد الآن في ألاّ تغيب الحرب العراقية – الإيرانية عن الذاكرة إلا بعد أن يضع المجتمع الدولي نهاية لها وفي غضون الأشهر القليلة المقبلة.

مجلة "التضامن". لندن - 2 حزيران (يونيو) 1984

* * *

العلاقة المضيئة الأُولى في عهد مبارك

لا الذين كالوا المديح للرئيس حسني مبارك على الإنتخابات النيابية الأولى في عهده كانوا موضوعيين ولا الذين أمطروا عهد الرئيس مبارك بالإتهامات وبالتقليل من شأن الإنجاز الذي حققه على صعيد حرية العمل الحزبي وإجراء إنتخابات نزيهة كانوا أيضاً موضوعيين.

الذين كالوا المديح الكثير بالغوا، والذين اتهموا بالغوا أيضاً. فالإنتخابات التي جرت ليست أكثر من خطوة على طريق طويل وصعب.

وفي هذه الإنتخابات يمكن أن يقال بمعزل عن الإطراء والإتهام الكثير.

- يمكن أن يقال إن أحزاب المعارضة كان يجب أن تنشط وقبْل الإنتخابات من أجْل إسقاط القانون الذي تمت به هذه الإنتخابات بدل أن تشغل نفسها في مطالب لا قدرة لها على تحقيقها. بل إنه كان يفترض فيها أن تقاطع هذه الإنتخابات إذا كان القانون سبقى

على حاله من دون تعديل. ولو أن هذه الأحزاب طالبت بالتعديل وأصرت وقاطعت في حال عدم حدوث التعديل فإن القانون كان سيخضع بالتأكيد للتعديل لأن الرئيس مبارك كان سيرفض أن تتم الإنتخابات الأولى في عهده بينما تقاطعها أحزاب المعارضة.

والأرجح أن مطلب تعديل قانون الإنتخاب لم يطرح بسبب بعض القيادات المعارضة التي بالغت في الإعتداد بقوتها وبشأنها والتي بلغ إعتقادها حد اليقين بأنها ستنجح في ظل القانون الذي فصله "الحزب الوطني" الحاكم على مقاسه وكان الذي صمم وتولى التفصيل من الشطارة بمكان.

لكن هذا المصمم أساء إلى الرئيس حسني مبارك لأن النتائج التي إنتهت إليها الإنتخابات ألقت ظلالاً على تجربة أرادها الرئيس جديدة وجادة ومضيئة إلى حد كبير.

ويمكن أن يقال – إستطراداً – أنه في ضوء الأجواء التي تمت فيها الاإنتخابات بموجب القانون الذي فصّله مصممو "الحزب الوطني" بالكثير من الشطارة كان يفترض في الرئيس حسني مبارك أو في أجهزة معينة في حكمه – أن يتدخل، أو أن تتدخل، وذلك لتأمين بعض العناصر المعارضة أو من ذوي الإتجاه الآخر.

وقد نجد من يرد على ذلك بالقول إن الرئيس حسني مبارك يريد إنتخابات نزيهة تجري في جو بعيد عن التدخل والضغوط. ومثل هذا القول صحيح على أساس أن الرئيس مبارك مطمئن إلى أن المواطنين في أكثريتهم هم مع حزب الرئيس ولا يمكن أن يخيبوا ظن الرئيس. لكن لو أن الأجهزة المختصة شعرت أن الحال تختلف عن ذلك لكانت تدخلت، إذ ليس معقولاً أن تكون فرصة المعارضة في اكتساح الموقف واردة ولا تتحرك الأجهزة لإجهاض هذه الفرصة.

إن الثغرة الكبرى في الانتخابات المصرية أن كل الاتجاهات لم تتمثل وأن المجلس النيابي سيكون حكراً على أصحاب الإتجاه الواحد أو الإتجاه المتقارب، إلا إذا إستفاد الرئيس مبارك من فرصة التعيين فأصدر قرارات عيّن بموجبها قادة الأحزاب التي هُزِمت في الإنتخابات، أو التي هزمها قانون الإنتخابات، أعضاء في مجلس النواب الجديد. وقد يكون الأنسب هو إختيار ممثلين عن هذه الأحزاب وليس قادة الأحزاب أنفسهم وذلك لإعتبارات معنوية أساسية.

وللمناسبة إن ظاهرة التعيين ليست جديدة على الحاكم المصري. فالرئيس الراحل جمال عبد الناصر اعتمدها. والرئيس الراحل أنور السادات طبّقها. وهي إذا كانت في الماضي من أجْل تحقيق توازن طائفي فإنها بعد الإنتخابات النيابية الأخيرة ضرورية من أجْل تحقيق توازن حزبي.

وبكلام أكثر وضوحاً أن ظاهرة التعيين إعتُمدت في الماضي من أجْل تعيين بعض الشخصيات القبطية التي لا تنجح لسبب أو لآخر، أو بالأحرى من أجْل تعيين الشخصيات القبطية التي لا تحيط بولائها أي علامات إستفهام. أما ظاهرة التعيين – طبعة 1984 – فإن إعتمادها بسبب عدم الفوز أمر مقبول ومعقول لكن شرط الولاء ليس ضرورياً. فالرئيس حسني مبارك لا ينقصه موالون وإنما يحتاج إلى مَن يحاسب وينتقد ويقول بالصوت العالي ما لا يقوله الآخرون الكثيرون أو ما لا يريدون أو يحبون قوله.

ويمكن أن يقال إن من سوء حظ نظام الرئيس مبارك أن البورجوازية المصرية أو بتحديد أكثر دقة بورجوازية أهل اليمين في مصر هي التي وصلت في الإنتخابات وهي التي إحتكرت المقاعد التي يفترض أن تكون لأهل اليمين ولأهل اليسار ولأهل الوسط. ومنطلق هذا القول إن "الحزب الوطني" الحاكم هو حزب البورجوازية المصرية بشقها الموالي للنظام وأن "حزب الوفد" الذي وصل بعض أعضائه ومعهم خمسة عشر يمثلون حليفهم حزب "الأخوان المسلمين" هو حزب البورجوازية المصرية بشقها المعارض للنظام.

والثغرة الأخرى هي أن الطرفيْن محسوبان على أميركا. ولا ندري كيف سيوازن الرئيس مبارك الأمر بحيث لا تفقد التجربة الديمقراطية وهجها الحريص عليه بالتأكيد وذلك على أساس أن هذه التجربة تشكل النقطة الأساسية في "جمهوريته" أو في "عهده".

ويمكن أن يقال إن من سوء حظ نظام الرئيس مبارك أنه أراد للتجربة التي حدثت أن تكون نموذجاً يحتذى به لكنها لن تتجاوز مسألة أنها حالة تعبير عن الرأي على درجة متقدمة من الرقي.

ومن سوء حظ النظام أيضاً أن الرئيس مبارك إفترض أن المصريين سيفرحون لأنهم سيعبرون عن الرأي كما يريدون وسيقترعون لمن يريدون لكن هؤلاء لسبب أو لآخر لم يقبلوا على الإنتخابات بحماسة تاركين في الأفق علامات إستفهام لا حصر لها.

في أي حال إن الذي حدث كان علامة مضيئة على الطريق. وإذا إستطاع الرئيس حسني مبارك أن يطوِّر هذا الإنجاز الذي يبدأ به "عهده" فإنه يكون حقق الكثير.

والذي يتمناه المرء الحريص على لعبة الديمقراطية، هو أن تكون المهمة الأساسية لمجلس النواب الجديد في مصر هي العمل من أجْل إلغاء القانون الذي جرت في ظله الإنتخابات فضلاً عن القوانين الإستثنائية المعمول بها منذ أيام الرئيس السادات. فقد كان قانون الإنتخابات غير عادل لنظام يريد أن يحقق بصدق تجربة الديمقراطية في مصر وفق أصولها العريقة. أما القوانين الإستثنائية فكانت جائرة وكان أغرب ما فيها أن قانون الإنتخابات وضع في ظلها.

مجلة "التضامن". لندن - 9 حزيران (يونيو) 1984

* * *

تحية إستثنائية من عرفات إلى "تضامن" فؤاد مطر

ما الذي يمكن أن يقال في الذكرى الثانية للغزو الإسرائيلي للبنان، وحصار بيروت؟ سألنا أنفسنا هذا السؤال في «التضامن» ورأينا ان نترك الإجابة عنه لرسالة كانت «التضامن» تلقتها من قائد الثورة الفلسطينية السيد ياسر عرفات، وبين سطورها الكلام الذي رأينا أنه يمكن أن يكون كلمة «التضامن» في مثل هذه المناسبة، خصوصاً وأن صاحب الكلام هو قائد الثورة التي كانت محور الهدف، الذي من أجله كان الغزو، وكان الحصار، سواء في بيروت أو في طرابلس. وهنا نص رسالة – كلمة أبو عمار:

منظمة التحرير الفلسطينية
اللجنة التنفيذية الرئيس

الاخ فؤاد مطر
تحية الثورة وبعد،

ببالغ التقدير تلقيت برقيتكم المرسلة بإسمكم وإسم أسرة تحرير مجلة «التضامن»، التي تهنئون بها اخوتكم مقاتلي الثورة الفلسطينية الخارجين من الحصار المزدوج العربي الإسرائيلي في شمال لبنان.

وإني أشكر لكم جميعاً أيها الأخوة والاخوات في أسرة تحرير «التضامن» هذه المشاعر النبيلة تجاه شعب فلسطين وقضيته التي هي قضية الأمة العربية كلها. وأؤكد لكم أن ثوار فلسطين سيظلون الأوفياء لقضية الأمة وشرفها وكرامتها مهما تكالبت عليهم قوى الشر والتآمر والعدوان.

ولقد زاد من إعتزازي ما أشرتم إليه في برقيتكم بأن قراء «التضامن» وقع إختيارهم على شخصي كرجل عام 1982 وهو الإختيار الذي اعتبره إختياراً لشعب فلسطين البطل لأنه صاحب الفضل الأول بما قدم من

تضحيات وأظهر من وعي واجترح من بطولات، في الحفاظ على ثورة فلسطين، وقضيتها في مواجهة المؤامرة التي عرضت وحدة منظمة التحرير الفلسطينية وقرارها المستقل إلى خطر محدق خلال عام 1983.

إن عام 1983 كان عام إظهار الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة لموقفه الحازم في إلتفافه حول قيادته الشرعية والحفاظ على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية وقرارها المستقل ورفْض التبعية والوصاية والإحتواء وكان عام المواجهة بالنسبة إلى جماهير المخيمات الفلسطينية التي دافعت عن الثورة الفلسطينية بالصدور العارية في لبنان وسوريا. وكان عام أولئك الأبطال الذين خاضوا أمجد معارك أمتنا العربية في العصر الحديث في صيف 1982، ثم كان عليهم أن يقاتلوا طوال عام 1983 في مواجهة حصار مزدوج عربي – إسرائيلي أراد أن ينزع سلاحهم ويفرض عليهم الإستسلام.

ايها الأخ العزيز، أود بهذه المناسبة أن أحييكم شخصياً وأُحيي أسرة تحرير «التضامن» على الجهد النضالي الذي تبذلونه على الصعيد الإعلامي من أجْل خدمة القضية الفلسطينية وإطلاع القراء على حقائق النضال الفلسطيني، وإنتصاراته، وإننا لنعتبر الدور الإعلامي الهام الذي تقومون به جزءاً لا يتجزأ من حركة النضال القومي المشترَك من أجْل إستعادة حقوق الأمة العربية في فلسطين وإنتزاع النصر على العدو الصهيوني والإمبريالي.

وأنها لثورة حتى النصر.

ياسر عرفات
رئيس اللجنة التنفيذية
لمنظمة التحرير الفلسطينية
القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية

مجلة "التضامن". لندن - 16 حزيران (يونيو) 1984

* * *

القمة العربية من أجْل الخليج

يحدث منذ فترة لدول الخليج ما سبق أن حدث للعراق مع إيران ومنها.

فلقد دأب الرئيس صدَّام حسين على أن يبدي في كل مناسبة الرغبة في التعايش ويعرض وقْف إطلاق النار. ومنذ ثلاث سنوات لم تمر مناسبة دينية إلاّ وأبدى فيها الرئيس العراقي إستعداده لوقف الحرب. كما أنه لم يحدث أن زاره وسيط دولي أو عربي إلا وتجاوب معه في مسألة إنهاء الحرب.

وفي إستمرار أن رد فعل الجانب الإيراني على هذه المرونة يكون المزيد من التشدد وإطلاق تصريحات لا تدعو إلى التفاؤل.

وكان المرء يفترض أن الطرف الراغب في وقْف الحرب وبدء التفاوض من أجْل الوصول إلى صيغة مثالية للتعايش لا بد سيضيق ذرعاً بسلبية الطرف الآخر. لكن الذي حدث هو أن العراق واصل عرض الرغبة في وقف الحرب بالرغم من مواصلة إيران رفض العرض. بل إنه قد يجوز القول إنه بعدما تكرر العرض والرفض بات العراق يعرف في اللحظة التي يعرض فيها أن التشدد الإيراني جاهز دائماً لكي يقول لا.

وفي البداية كان التفسير الأولي لرغبة العراق في وقْف الحرب هو أنه غير قادر على أن يواصل الحرب ومن أجْل ذلك يريد أن يضع نهاية للنزف البشري والمالي، ثم تبين أنه قادر بدليل أن الفاصل الزمني بين العرض الأول وأحدث العروض شهد صولات وجولات من القتال حقق فيها الطرف الراغب في وقف الحرب (أي العراق) انتصارات ذات وهج استراتيجي، في حين أن الطرف المتشدد والرافض (أي إيران) لم يكسب شيئاً سوى إطالة أمد الحرب، وكأنما هدفه الأساسي هو أن تطول هذه الحرب.

وإلى ذلك أن العراق اعتمد المرونة لكي لا يفسح في المجال أمام مواقف حرجة لدول مجلس التعاون الخليجي. وإذا كانت هذه المرونة أجلت لبعض الوقت التحرشات الإيرانية بدول مجلس التعاون إلا أنها لم تبعد عنها مخاطر التحرشات بدليل أن المقاتلات الإيرانية قصفت قبل بضعة أيام ناقلات نفط كويتية وسعودية وحاولت إحدى هذه المقاتلات التوغل في الأجواء السعودية لولا أنه تم إسقاطها بواسطة طيارين سعوديين في إشتباك فوق البحر.

وعندما إجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون في الطائف الأسبوع الماضي ساد إنطباع بأن هذه الدول ستتخذ مواقف حاسمة إزاء إيران على أساس أن الإيرانيين لا يوقفون التحدي والإستفزاز وعلى أساس أن أمثولة المرونة التي إعتمدها العراق على مدى ثلاث سنوات لم تحقق الهدف المطلوب بدليل أن الطرف الإيراني يزداد تشدداً كلما طرح العراق مبادرة سلام.

ولكن وزراء خارجية دول مجلس التعاون إنتهوا إلى بيان يدعو إلى "التعايش بسلام وحُسْن الجوار وإزالة التوتر والإلتزام بالإمتناع عن التهديد بالقوة وإستخدامها في حل المشاكل".

وإستناداً إلى نوعية المجتمعين يجوز القول إن البيان طبيعي، فهم وزراء خارجية وهؤلاء صفتهم الديبلوماسية. ولو أن المجتمعين كانوا وزراء الدفاع أو رؤساء الأركان لكانوا أصدروا بياناً تنسجم كلماته مع طبيعتهم العسكرية أو أنهم كانوا أنهوا الإجتماع من دون إصدار بيان حرصاً على سرية المداولات والقرارات.

لكن مع ذلك من الجائز الإفتراض أن وزراء خارجية دول مجلس التعاون لم يقولوا في بيانهم كل شيء، ومن الطبيعي ألاّ يقولوا وألاّ يكشفوا عن خطوات يمكن أن تتخذها دولهم.

أما إذا كان ما إتخذوه هو فقط ما عبَّر عنه بيانهم فمعنى ذلك أن علينا أن نتوقع المزيد من التحرشات الإيرانية بدول الخليج والكثير من الإعتداءات على الناقلات وربما على أهداف أخرى لهذه الدول غير الناقلات.

وإذا كانت المرونة العراقية لم تثمر في تحقيق وقف القتال وترك المجال متاحاً بعض الشيء أمام الوسطاء فكيف سيحقق الموقف الديبلوماسي الكثير من اللباقة لدول مجلس التعاون الغرض وهو ردع إيران عن الأهداف الإقتصادية الحيوية لدول الخليج؟

وقد يقال: وما هو المطلوب؟ هل هو إشهار هذه الدول الحرب على إيران وهل هنالك إمكانات لذلك؟

والجواب عن ذلك هو: إذا كان المطلوب ليس إعلان الحرب من جانب دول مجلس التعاون الخليجي على إيران فإن المطلوب هو بالتأكيد التحذير أو التحذير مضافاً إليه التمنيات بحُسْن الجوار وبضرورة التعايش والحوار، وليس فقط إطلاق التمنيات.

وإذا كانت ثلاث سنوات من المرونة والقتال معاً من جانب العراق لم تقنع إيران بوقف القتال وبدء التفاوض حول صيغة معقولة للتعايش فإن سنوات كثيرة من التمنيات

الديبلوماسية الخليجية لن تثني الإيرانيين عن ضرْب الأهداف الإقتصادية الحيوية لبعض دول الخليج.

ويبقى أن الذي حدث يشكل مادة جيدة وبالغة الأهمية للقمة العربية الكثيرة التأجيل. ومن الآن وحتى حلول تشرين الثاني/نوفمبر المقبل ليس لنا سوى أن نتمنى ألاّ يحدث لهذه القمة ما يوجب التأجيل. والأرجح أن التأجيل ليس وارداً هذه المرة على أساس أنها المرة الأولى في تاريخ القمم العربية التي تشعر المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج بأنها تحتاج إلى قمة عربية تؤيد موقفها وتدعمه في حين أنها قبل ذلك كانت دائماً هي التي تؤيد وهي التي تدعم.

والأرجح أن الاتصالات التي تتم وراء الكواليس منذ بضعة أيام تهدف إلى إنعقاد "القمة العربية من أجْل الخليج"... إذا جاز التصنيف.

مجلة "التضامن". لندن - 23 حزيران (يونيو) 1984

* * *

هزيمة للفوضى أمام التسامح في تونس

بصرف النظر عما إذا كان العفو الذي أصدره يوم الثلاثاء 19 حزيران/يونيو الحبيب بورقيبة عن الشبان العشرة (الذين حكمت عليهم المحكمة الجنائية بالإعدام بعد أن أدانتهم بارتكاب جرائم القتل في حوادث 3 كانون الثاني/يناير 1984)، هو نتيجة سعي رئيس الوزراء السيد محمد مزالي أم أنه عمل يتسم بالحذاقة السياسية البارعة من الرئيس بورقيبة... بصرف النظر عن ذلك فإن هذه البادرة تعكس أكثر من معنى وتشيع شعوراً كبيراً من الثقة بالنفس لدى الحُكْم التونسي.

وقد يجوز القول إلى حد الجزم بأن العفو الذي صدر لا يشكل في نظرنا مفاجأة. ذلك أنه من غير المعقول أن ينهي زعيم تاريخي مثل الحبيب بورقيبة حياته بنصْب مشانق تزهق أرواح عشرة شبان من المؤكد أنهم إقترفوا جريمة والمجرم يعاقب بقدر الجريمة التي إرتكبها لكنهم إقترفوا هذه الجرائم في سياق ظروف موضوعية. ومن غير المعقول أن تكون الأسطر ما قبل الأخيرة في تاريخ الحبيب بورقيبة قاتمة وحمراء قانية بلون الدم وخلاصتها أن هذا الزعيم الذي ناضل وحكم حوالي نصف قرن أسد الستار على الفصل الأخير من النضال بتوقيع يقضي بالمصادقة على الحُكْم بإعدام عشرة شبان تونسيين ربما أجرموا عن سابق تصور وتصميم مستغلين أجواء الفوضى التي سادت أيام ما اصطلح على تسميته "إنتفاضة الخبز" وربما اقترفوا الجريمة متأثرين بأقوال صحابة ومصلحين كثيرين في التاريخ الإسلامي ومن بينها القول المأثور للإمام علي "عجبت لامرئ جائع كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه...".

إن أحداً ما كان ليتصور للحظة أن الرئيس بورقيبة يمكن أن يوقع على حكم المحكمة الذي يطلب الإعدام للشبان العشرة. ولكن في الوقت نفسه كان هنالك حيز بسيط للإفتراض بأن الرئيس بورقيبة بشر، وأنه حاكم، وأن قضية تونس في النهاية هي قضية إستقرار وأنها من دون هذا الإستقرار تتحول إلى وطن يسهل على الآخرين اللعب بمصيره، وأن التساهل مع المجرم هو إضفاء شرعية من نوع جديد للغضب وللتعبير عن الغضب.

ولكن الرئيس بورقيبة الذي يزن المسائل ببراعة صاغة الذهب والأحجار الكريمة، قام وفي لحظات تأمل يستند فيها إلى تجربته العميقة في الحُكْم والتعامل مع الناس والأزمات بوزن المسألة، وعندما وجد أن كفة الميزان في حال عدم العفو عن المحكومين ستميل لمصلحة الذين لا يريدون لتونس الخير ولا يتمنون له نهاية ملائكية، إختار قرار العفو. وهو في ذلك ليس فقط أنه كسب عطفاً شعبياً وإنما لم يفرط بنصف قرن من النضال والعمل الصالح والحنكة والمرونة.

وإصدار العفو عن الشبان العشرة في شهر رمضان المبارك له معنى، بل إن من محاسن الصدف أن تكون أمور التحقيق وإصدار الحُكْم طالت إلى أن حل شهر رمضان. وفي التاسع عشر من هذا الشهر الكريم يتحقق سعي السيد محمد مزالي ويلتقي هذا السعي مع ما يدور في خاطر الرئيس بورقيبة من ضرورة تفادي القرار الذي قد يرضي العنفوان لكنه يدمه القلب أو القلب والوجدان معاً.

وإلى ذلك أنه إذا كان الأمر أمر إستفادة، فإن محمد مزالي مستفيد هو الآخر، إذ كيف كان سيحكم هذا الرجل إذا تم تعليق عشرة مشانق في الساحات العامة، وكيف كان لتجربة الديمقراطية أن تستمر في تونس، وكيف كان للإستثمارات العربية أن تأتي إلى هذا البلد، وكيف كان لجامعة الدول العربية أن تستمر في تونس، وكيف أن الإستقرار سيبقى في وطن يكبر بالإستقرار ويتضاءل دوره وأهميته بغياب هذا الإستقرار؟

وصحيح أن الأمور سارت في الطريق الطبيعي، إلا أن هنالك مخاطر قد تلوح في الأفق. لقد جرت المحاكمات وصدر الحُكْم بعدما نشط المحامون وتحركات التيارات السياسية والأحزاب في تونس تتعاطف مع قضية الشبان العشرة أو تتحفظ بصمت. واستعمل الرئيس بورقيبة حقه كرئيس للدولة بعدما مارس السيد محمد مزالي تمنياته كرئيس للوزراء. لقد حدث كل ذلك – ويحمد المرء ربه على أن ذلك حدث في هذا الإتجاه – لكن هنالك مخاوف من أن تحدث مستقبلاً قراءة مغلوطة للتطورات، بحيث يتواجد من ينظر إلى تجاوب الرئيس بورقيبة مع رفيقه وخليفته السيد محمد مزالي، على أنه حالة ضعف وأن القرار التاريخي للرئيس بورقيبة إنما هو لخوفه مما كان سيحدث. إن هذه النظرة ستكون شريرة، وقد تحدث ثغرة يتسلل منها هواة نشر الفوضى، التي هزمها تعقُّل الحبيب بورقيبة وبعد نظره.

وإذا كانت الأدعية من أجْل أن تتقي تونس الشر جائزة نتيجة "انتفاضة الخبز" الشهيرة، فإنها الآن واجبة بعد الخطوة المتسامحة من جانب الرئيس بورقيبة، والتي تمثلت بإصدار العفو عن الشبان العشرة الذين صدرت في حقهم أحكام بالإعدام. ذلك أنه كلما تمسكت تونس بالديمقراطية وبالتسامح كلما إشتد الغيظ منها والغضب عليها. وهذه المرة كان التسامح على درجة عالية من الرقي.

مجلة "التضامن". لندن - 30 حزيران (يونيو) 1984

* * *

كيف تعود مصر؟

إذا كان من سوء حظ الوضع العربي عموماً أن القمة العربية لا تنعقد، فإن من حُسْن حظ مصر أن هذه القمة تتأجل من موعد إلى آخر.

بالنسبة إلى الوضع العربي، ينحصر سوء الحظ في أن هذه القمة قد تحقق في حال إنعقادها الحد الأدنى الذي يحول دون هذا التدهور المريع وقد تحاصر الخلافات العربية فتضيق الرقعة قليلاً على أمل أن تنحسر مع الوقت.

وبالنسبة إلى مصر ينحصر حُسْن الحظ في أن هذه القمة كلما تأجّلت كلما بات الوضع المصري أمراً واقعاً من الممكن تقبله.

وتقبل الأمر الواقع ناشئ في الدرجة الأولى عن أن الرئيس حسني مبارك يؤكد مناسبة بعد أُخرى ويوماً بعد آخر هوية مصر التي يحكمها وهي هوية تناسب جميع الدول العربية ومن دون إستثناء تتساوى في ذلك الدولة المحافظة مع الدولة الثورية.

فهو غير متحمس لكامب ديفيد لكنه لا يلغي إتفاقات الكامب.

وهو تسلّم مصر دولة تقيم علاقات ديبلوماسية مع إسرائيل لكنه وجد أن الحل المثالي حتى إشعار آخر هو تجميد هذه العلاقات وتمثل ذلك في هبوط مستوى التمثيل من سفير إلى قائم بالأعمال. وبعد محاولة إغتيال القائم بالأعمال الإسرائيلي في القاهرة بات من الجائز الإعتبار أن هنالك علاقات إلا أنه ليس هناك ديبلوماسيون ينظمون هذه العلاقات.

وهو أيضاً تسلم مصر وعلاقاتها شبه منهارة مع منظمة التحرير الفلسطينية لكنه أزال بالتدرج نقاط التوتر في هذه العلاقات وأعاد إليها بعض الدفء إلى حد أنه بشيء من المقارنة يمكن القول إن العلاقات المصرية – الفلسطينية باتت جيدة وبنسبة سوء العلاقات المصرية – الإسرائيلية.

وهو أيضاً وأيضاً فتح النوافذ ثم الأبواب التي كانت مغلقة في عهد الرئيس أنور السادات مع العرب بحيث باتت التصريحات العربية التي تطالب بعودة مصر إلى عضويتها في الجامعة العربية لا تشكل إحراجاً لأي طرف وبحيث باتت برقيات التهنئة بالأعياد تصل إلى الرئيس مبارك من حكام عرب بطريقة عفوية خالية أيضاً من الإحراجات.

وإلى ذلك أنه منع الكلمة المسيئة بحق العرب منشورة كانت هذه الكلمة أو مذاعة وأوصى بتسهيل المحاولات السرية لتنشيط قنوات الإتصال بين مصر وبعض الأطراف العربية.

لقد فعل الرئيس حسني مبارك ذلك وفعل ما هو أكثر من ذلك لكن جبل الجليد بين مصر وبعض الأطراف العربية لا يذوب بالشكل الذي يسهل على مصر أن تعود إلى مكانها ومكانتها في العالم العربي.

ولكن الوضع يتبدل ولمصلحة العودة. ولو ألقينا نظرة على هذا الوضع قبل إنعقاد القمة الإسلامية الرابعة في الدار البيضاء (من 16 إلى 19 كانون الثاني/يناير 1984) وعلى الوضع بعد إنعقاد هذه القمة وإتخاذها القرار التاريخي بأن تستعيد مصر عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي للمسنا كم أن الفرق شاسع. كذلك أننا لو ألقينا

نظرة على الوضع بعد شهر من قرار العودة الإسلامية وعلى الوضع الآن للمسنا أن قرار العودة العربية لمصر لم يعد على الإستحالة التي كان عليها. وفي هذه الأيام لا يلتقي مسؤولان عربيان إلا ويدور الجزء الأساسي من حديثهما حول مصر ومتى ستعود إلى مكانها ومكانتها في الجامعة العربية، أو إلى المكان كخطوة أولى ومتى ستتم؟

وتكراراً إن تأجيل إنعقاد القمة العربية (وهي القمة التي يفترض فيها أن تنظر في أمر إستعادة مصر عضويتها في الجامعة العربية) هو من حُسْن حظ مصر على أساس أنه كلما كثُر التأجيل كلما إزدادت حماسة الرئيس مبارك لإتخاذ المزيد من الخطوات وإزدادت قناعة العرب بالأمر المصري الواقع. لكن الخوف هو أن تحدث المفاجأة بحيث تنعقد القمة العربية المقبلة في الرياض ولا يلتقي مَن يفرض على المجتمعين أمر عودة مصر كما حدث خلال القمة الإسلامية الأخيرة.

ويبقى أمران.

الأول هو أن هنالك بعض الأوساط العربية المطلعة تؤكد أنه لن تكون هنالك عودة لمصر إلى الجامعة العربية إذا لم يتحقق الحد الأدنى وهو قطع العلاقات الديبلوماسية المصرية – الإسرائيلية وأن هنالك من ينصح الرئيس مبارك بإعتماد هذه الخطوة خصوصاً أنه بعد "إبعاد" السفير الإسرائيلي عن مصر ومحاولة إغتيال القائم بالأعمال الإسرائيلي ثم مغادرته القاهرة إلى تل أبيب لم يعد يفصل بين مصر وإسرائيل سوى خيط سهل القطع. وفي الوقت نفسه هنالك أوساط تقول إن ممارسة بعض الضغوط من جانب مصر على إسرائيل قد يشكل خطوة بديلة لخطوة قطع العلاقات.

أما الأمر الثاني فهو أن بعض الأوساط ترى أن قرار العودة الإسلامية كان بمثابة نداء من جانب العرب إلى الرئيس حسني مبارك لكي يقدم على الخطوات التي تسهل عليه العودة إلى الصف العربي.

وواضح أن المسألة هي تباين في التفسير، بمعنى أن الدول العربية (وتحديداً بعضها) إعتبرت أن الرئيس مبارك سمع النداء لكنه إمتنع عن التلبية بينما يعتبر الرئيس مبارك أن الخطوات التي قام بها وهي – تكراراً – تبريد العلاقات مع إسرائيل إلى ما فوق نقطة الصفر بقليل تكفي كخطوات لإصدار قرار العودة.

وفي إنتظار أن يلتقي الطرفان عند نقطة توحِّد نظريتهما ثمة حقيقة أساسية وهي أن عودة مصر إلى الصف العربي أكثر ضرورة من عودتها إلى الصف الإسلامي، ذلك أن التعثر قائم وبكثير من الحدة في الوضع العربي وليس في الوضع الإسلامي.

ومن المؤكد أن عودة مصر ستخفف بعض الشيء من هذا التعثر.

مجلة "التضامن". لندن - 7 تموز (يوليو) 1984

* * *

محارب لا يتعب

تصادف يوم الثلاثاء المقبل الذكرى الخامسة لتسلم الرئيس صدَّام حسين الحُكْم. وبما أنه كان شريكاً في حكم البعث، الذي بدأ يوم 17 تموز/يوليو 1968، وليس مجرد نائب رئيس كما هي حال كثيرين يشغلون هذا المنصب فإن الصيغة الرسمية للتسلم التي تم بها إعلان الحدث كانت "تسلُّم المسؤولية كاملة في الحزب والدولة".

وصدَّام حسين رمز للحالات غير المطروقة ومن نوع المحاربين الذين لا يتعبون.

بالنسبة إلى مسألة الرمز هنالك أمثلة كثيرة لعل أبرزها أنه في العام 1968 قاد عسكريي البعث لتسلُّم الحُكْم وبذلك إستحدث إمكانية أن يقود المدني العسكريين في سبيل التغيير. وهو مارس الحُكْم وهو نائب للرئيس وكان بذلك أقوى رجل ثانٍ في العالم الثالث. وهو إستحدث للمرة الأولى في تاريخ إنتقال السلطة عبارة غير مستعملة من قبل وهي "تسلُّم المسؤولية كاملة".

وبالنسبة إلى المسألة الأخرى هنالك أيضاً أمثلة عدة تؤكد أن صدَّام حسين من نوع المحاربين الذين لا يتعبون. فهو حارب عبد الكريم قاسم ولم يتعب، وحارب سلطة البعث الأُولى في العراق ولم يتعب. ومنذ أن بدأ الحُكْم شريكاً عام 1968 أعلن الحرب على الأمية ولم يتعب. وحارب في الحقبة نفسها شركات النفط ولم يتعب. وحارب التخلف ولم يتعب. وحارب التقاليد المكبلة للنهوض الإجتماعي ولم يتعب. وحارب التمرد في الشمال ولم يتعب. وحارب تيارات الإنشقاق وحالات المغامرة داخل حزب البعث ولم يتعب. وحارب صفقة كامب ديفيد ولم يتعب.

ولقد حدثت كل هذه الحروب قبل أن يصبح صدَّام حسين رئيساً للجمهورية وزعيماً للحزب وفي يديه المسؤولية الكاملة.

وفي هذه الحروب كانت معظم الجولات لصـــالح هذا المحارب.

فلقد كسـب الحرب على الأمية بحيث تضـاءلت نسـبة الأميين نساء ورجالاً إلى درجة بهرت منظمات دولية تعنى بقضايا الأمية.

وكسب الحرب على شركات النفط بحيث حدث التأميم لهذه الشركات من دون أن تترتب على ذلك آثار سلبية.

وكســـب الحرب على التخلف بحيث إن التحول الذي شـهده العراق قبل أن تبدأ الحرب مع إيران كان مذهلاً إلى الدرجة التي بات فيها من المتوقع أن يصبح هذا البلد مالكاً لقوة نووية تفيده في مضـــمار الســـلم ومضـــمار الحرب ويصـــبح مثل بعض الدول المتقدمة في العالم الثالث... مثل البرازيل، أو مثل رومانيا.

وكسـب الحرب على التمرد في الشـمال فسـقط الرهان على عـدم الولاء الكردي للوطن. وكســـب الحرب التي خاضها ضد الإنشقاقيين والساعين إلى ضربه.

وكســب في حينه الحرب التي خاضــها العرب ضــد كامب ديفيد.

وكســب الحرب التي قادتها قوى أجنبية كثيرة من أجْل إلقاء الظلال على عروبـة العراق وتمثل ذلـك بفتح أبواب البلد أمام الفلاحين المصــريين والمغاربة الذين تم توطينهم والتعامل معهم بالطريقة التي أبعدت عن العراق مخاطر أن تؤثر على أبنـائـه اللهجـات الوافـدة من كوريـا والهنـد وماليزيا وباكسـتان وغيرها وهذا ما تعاني منه أسـر وبيوت كثيرة داخل بعض دول الخليج.

وكســب الحرب على محاولة إخضـــاع القرار العراقي للإبتزازات الدولية التي ترافق عمليات التزويد بالســـلاح والتكنولوجيا في نطـاق الإتفـاقـات والمعـاهـدات من نوع معاهدة الصداقة والتعاون مع الإتحاد السوفياتي.

وعندما أنجز صـدَّام حسـين كل هذه الأعمال وكسـب جولات ملحوظة في الحروب المشار إليها وتسلم المسؤولية كاملة في الحزب والدولة قرر أن يخوض الحرب ضـد كل ما من شـأنه هز الإنجازات فكان طرحه لما اصـطلح على تسميته "الإعلان القومي" يوم 8 شباط/فبراير 1980 والذي ينظم العلاقات بين الدول العربية من جهة وبين الدول العربية والدول المجاورة (بإستثناء إسرائيل) من جهة أخرى.

ولمجرد أن طرح صدام حسين هذا الميثاق الذي يحرم إســتخدام القوات المســلحة في النزاعات العربية – العربية والذي يدعو إلى التضامن وينظم أصول العلاقات والتعامل بدأ العد التنازلي لضــربه ذلك أنه إذا كســب الحرب على التفرقـة والتـدخلات في إطـار روحيـة "الإعلان القومي" ومبادئه كما كسب جولات الحروب الأخرى بمعنى ذلك أن فرص التدخل الأجنبي في المنطقة ستكون ضئيلة.

وكـانـت المواجهـة مع إيران جزءاً من عمليـة العـد التنازلي. وحتى الآن كسب صـدَّام حسين الحرب الجديدة، بمعنى أن إيران لم تعد القوة التي تخيف، وبمعنى أنـه لا مجال للعبة الطائفية في العراق. وكســب صــدَّام حســين الحرب بمعنى أنه إختبر ولاء شعبه وقدرات جيشه وإستعداد كل مواطن ومواطنة للصبر والتضحية.

لقد كسـب صـدَّام حسـين الحرب بهذا المعنى لأنه في الأصل متمرس على حروب صعبة ولأنه محارب لا يتعب. لكنه عملياً ســيبدأ من جديد، ومن النقطة التي بدأها عام 1968... وهـذا إذا كتـب للحرب العراقيـة – الإيرانيـة أن تنتهي.

ويبقى أنه لو تم الأخذ "بالإعلان القومي" الذي طرحه الرئيس صـدَّام حسـين في شـباط 1980 لما كان الوضـع العربي على ما هو عليه.

وكلما تزايدت الأخطار على المنطقة كلما كانت هنالك ضــرورة إلى وضــع ذلك الإعلان موضــع التنفيذ. والقمة العربية المقبلة المقرر إنعقادها في الرياض مناســبة طيِّبة لمثل هذا الأمر.

مجلة "التضامن". لندن - 14 تموز (يوليو) 1984

* * *

حيوية المشير

على هامش التعثر في الموقف السـياسـي العربي، هو الذي يغطي ســماء العلاقات بين أكثرية الدول العربية، سـجلت مصـر من خلال مؤسـسـتها العسـكرية خطوتيْن جديرتيْن بالإهتمام وتتطلبان الكثير من التنبه من قبل الذين يتابعون التطورات المصرية.

الخطوة الأُولى تمثلـت بـالإعلان رســمياً يوم 3 تموز/يوليو 1984 عن أن القوات المسلحة المصرية بدأت تنفيذ الفكرة، التي دعا إليها المشـير عبد الحليم أبو غزالة، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربي، بإنشـاء مدينة العلماء لتنقل مصـر من مرحلة إسـتيراد التكنولوجيا إلى مرحلة تصـنيعها، ومواكبة التطور لملاحقة العصـر. وإسـتناداً إلى المعلومات عن هذه المدينة فإنها سـتشـغل

مســـــاحـة تبلغ حوالي ربع مليون متر مربع من الأرض وتتـألف من عدة منـاطق علميـة تتكلف كـل منهـا حوالي عشرة ملايين جنيه مصري بخلاف ثمن الأجهزة والمعدات العلمية. وتضـم كل منطقة خيرة علماء مصـر العسـكريين والمدنيين للتعاون فيما بينهم لخدمة الأهداف الإسـتراتيجية لمصر والقوات المسلحة.

وتمثلت الخطوة الثانية بإعلان المشـــير أبو غزالة في كلمة ألقاها يوم الخميس 13 تموز/يوليو 1984 لمناســـبة "يوم الدفاع الجوي" أن مصـــر "ســـوف تســـبق الكثير من الدول المتقدمة في سجل تصنيع السلاح وتصديره بعد أن حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال. وحينما نقوم بإنتـاج أسلحة متطورة فلن نقوم بتصديرها بالطبع إلى أوروبا ولكن سنتجه أساساً إلى المنطقة التي تحتاجها وهي دول منطقة الشرق الأوسط".

حول هاتيْن الخطوتيْن يمكن ملاحظة الآتي:

أولاً – إنهما تعكســـان إنطباعاً بأن مصـــر ســـتهتم بالتصنيع الحربي لتطوير تجارة السلاح التي بدأت تتوضح كأحد معالمها البارزة في أعقاب إتفاقات كامب ديفيد.

ومن الجائز الإفتراض أن مصر بهاتيْن الخطوتيْن التي تكمل كل منهما الأخرى تبدو كمَن يقول للأشقاء العرب إن في إمكانهم أن يحاربوا بسيوفها وليس بسيَّافيها، أي يمكنهم الحصـــول على الســـلاح منها، وبثمن. أما المقاتلون فلا إمكانية لمسـاهمتهم بسـبب إتفاقات كامب ديفيد، وهذا يعود إلى أن مصـر لا تريد أن "تتورط" في حروب بعد الآن وأن علاقتها بـالدول العربية يمكن أن تكون علاقة طرف يمد الطرف الآخر المحتاج بالســـلاح وهذا ما تفعله دول كثيرة من دون أن يسبب لها ذلك حرجاً من النوع الكثير أو القليل التعقيد.

ثانياً – إن "مدينة العلماء" التي إبتكرها المشـــير أبو غزالة ستكون في النهاية مدينة لتطوير صناعة السلاح، أو على الأقل أن الأجواء الســـائدة في بعض الأوســـاط والمعلومات المتاحة تؤكد ذلك. وعلى هذا الأســـاس يجوز الإفتراض أن المعلومـات التي كـانت تتوافر للمشـــير أبو غزالة أيام عمله كملحق عســـكري في واشـــنطن ثم بعد ممارسته منصبه الآخر كوزير للدفاع والإنتاج الحربي تؤكد أن المنطقة مقبلة على المزيد من المشـاكسـات التي تعقبها إشتباكات ثم تليها حروب، وأنه من أجْل ذلك، فإن صناعة السـلاح من شـأنها أن تفيد في تمكن مصـر من الحصـول على كميات هائلة من العملة الصـــعبة التي تحتاج إليها. كذلك من الجائز الإفتراض أن الحرب الدائرة بين العراق وإيران، والتي قد تتســع رقعتها، وتتعدد الأطراف المشـاركة فيها تسيل لعاب الراغبين في تطوير صناعة السلاح.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن إعلان الخطوتيْن المرتبطتيْن بإســم المشــير أبو غزالة وطموحاته تزامنتا مع سعي شاق وحثيث من جانب الكويت لدى الولايات المتحدة للحصـول على السـلاح، وإضـطرار المسـؤولين الكويتيين للتوجه نحو الإتحاد السوفياتي للحصـول على بعض ما لم يتمكنوا من الحصـــول عليه من الأميركان الذين يفترض أنهم أصدقاء للكويت.

ولو أن خطط التصـنيع المصـرية كانت جاهزة في مثل هذه الظروف لكانت مصر سارعت وعرضت السلاح على الكويت ولربما كـانت بـاعت لأســـباب على درجة من الخصـوصـية ما تريد بيعه. والأرجح أن العقول المخططة في مصر لتسويق السلاح تأخذ هذه الحالة، وحالات كثيرة غيرها في الإعتبار.

ثالثاً – إن التصـنيع الحربي ليس جديداً على مصـر، لكن الجديد في الأمر هو أن تجربة التصـــنيع الماضـــية كانت متواضـــعة وحدثت في وقت كانت مصـــر تخوض حرباً ضـد إسرائيل، بينما تحدث المحاولة الثانية للتصـنيع، وهي محاولة طموحة، في وقت هنالك صـــلح تم عقده بين مصر وإسرائيل. وما تعذَّر على مصر الحصول عليه من أطراف دولية لتطوير صـناعة السـلاح بسـبب أنها معادية لإسـرائيل، حصـلت أو لن تلقى مشـقة في الحصـول عليه لأن هنالك صـلحاً حدث، ولأن ما يحجبه زمن العداء يجيزه زمن الصلح.

وإلى ذلك أن خطط تجارة مصـــر بالســـلاح قد تكون مبنية على أسـاس أن تكون هنالك تسـهيلات مع الأطراف التي تحتاج إلى السـلاح، خصـوصـاً تلك الأطراف التي إكتوت بنار الأسواق السوداء. ولقد سبق لمصر نفسها أن ذاقت بعض اللسعات من تلك النار، وهذا أكسبها ولا شك خبرة في هذا المضمار.

ولكن يبقى أمران.

الأول هو أن دخول مصـــر نادي المجموعة التي تتقن تصـنيع السـلاح والإتجار به سـيحولها إلى دولة تتعامل بمفـاهيم جديـدة مع الآخرين لا تـأخذ في الإعتبـار عرى الصداقة والتحالفات المبدئية.

أما الأمر الثاني فهو أن نجاح مصـــر في مضـــمار تصـنيع السـلاح يحملها عبئاً قومياً ويفرض عليها – حتى بالإضطرار وليس بالإختيار – ممارسة الدور القومي.

وبصرف النظر عن التفسيرات والإجتهادات وهي كثيرة

لخطوة "مدينة العلماء" ولخطوة تصنيع السلاح وتصديره، فإننا ننظر بتقدير إلى حيوية المشير أبو غزالة ونفرح ونحن نرى دولة مثل مصر تنهج منهج التطور العلمي الدقيق في مجال تصنيع السلاح.

ومع الفرح القليل، كثير من القلق مخافة أن يحدث لـ "مدينة العلماء" ما سبق أن حدث للمفاعل النووي العراقي فقط لأنه كان سينقل العراق من دولة عادية إلى دولة متقدمة.

مجلة "التضامن". لندن - 21 تموز (يوليو) 1984

* * *

عودة الحليف الضال

بعد بضعة أسابيع ستتبادل مصر والإتحاد السوفياتي السفراء، بعدما قرر الرئيس حسني مبارك إعادة تطبيع العلاقات مع السوفيات.

وبعد بضعة أسابيع سيحل وزير الخارجية السوفياتية أندريه غروميكو ضيفاً على دولة الكويت في زيارة قد تكون هي الأكثر إثارة في تاريخ الديبلوماسية السوفياتية منذ أن تسلم غروميكو منصب وزير الخارجية في بلاده قبل تسع وعشرين سنة، خصوصاً أن هذه الزيارة الأولى في أعقاب صفقة السلاح السوفياتي إلى الكويت، والتي تكمن أهميتها في أنها الأولى من نوعها، وليس بحجمها الذي بلغ، على حد ما قيل في هذا الشأن، ثلاثمئة مليون دولار.

وهذان الحدثان هما أبرز ملامح مرحلة العودة السوفياتية إلى المنطقة العربية، أو إذا جاز القول "عودة الحليف الضال" إلى المنطقة العربية.

وبادئ ذي بدء، من الضروري التوضيح بأن كلمة "الضال" هنا هي بمعنى أن الإتحاد السوفياتي حليف لم يتفهم تماماً طبيعة العرب أنظمة وشعوباً فساعد بذلك على نشوء ظروف موضوعية أدت في نهاية الأمر إلى التعامل معه بشيء من الإستهانة.

وإعادة مصر تطبيع العلاقات مع الإتحاد السوفياتي، هي بأهمية دخول السلاح السوفياتي منطقة الخليج. والأهمية هنا ناشئة عن أن الرئيس مبارك يزيل بقرار إعادة تطبيع العلاقات الآثار التي نجمت عن قرار طرد السوفيات من مصر، وهو القرار الذي سبق أن إتخذه الرئيس (الراحل) أنور السادات ثم ألحقه قبل إغتياله ببضعة أسابيع بطرد السفير السوفياتي بحجة ضلوعه في قضية جاسوسية تم إكتشافها. ولقد أثبتت التطورات أن السوفيات لم يستطيعوا نسيان ما حدث لهم نتيجة قرار السادات، بل قد يجوز القول إن كل خطوة يخطونها في تعاطيهم مع مشاكل المنطقة منذ ذلك القرار متأثرة في شكل أو بآخر بالإهانة التي لحقت بهم وبالأسلوب التشهيري الذي إعتمده السادات في طردهم.

ومع الأخذ في الإعتبار أن الرئيس حسني مبارك إتخذ قراره بإعادة تطبيع العلاقات مع السوفيات في سياق مبادراته التي تندرج تحت بند "إعادة النظر في أخطاء الماضي" وبالذات ماضي الحليف الذي هو الرئيس السادات، إلاّ أن إستفادة الإتحاد السوفياتي من هذا القرار تتجاوز بكثير الإستفادة التي يمكن أن يحققها الرئيس مبارك، إلا إذا كانت المحادثات التي دارت وراء الكواليس وسبقت قرار إعادة تطبيع العلاقات وتبادُل السفراء تناولت في جملة ما تناولته أن يضغط السوفيات على بعض الأطراف العربية الذين في إستطاعتهم الضغط عليها من أجْل إنهاء قرار القطيعة الديبلوماسية.

وهذه الأطراف هي بالتحديد سوريا والجماهيرية الليبية واليمن الديمقراطية. وهذه الدول الثلاث تربطها بالإتحاد السوفياتي علاقات من النوع الذي يجيز للمرء أن يفترض إمكانية أن يمارس السوفيات الضغط بشكل أو آخر من أجل فك الحلقات الصعبة التي تحول دون عودة مصر إلى مكانها ومكانتها في العالم العربي.

وبالنسبة إلى الرأي العام العربي – بإستثناء الأوساط المتشنجة ضد السوفيات – فإن أقوى حججه ستتبدد بقرار الرئيس مبارك إعادة تطبيع العلاقات الديبلوماسية مع الإتحاد السوفياتي. وخلاصة هذه الحجة هي: كيف يجوز إستمرار عدم تطبيع العلاقات من جانب مصر مع الإتحاد السوفياتي الذي ما زال يرفض إعادة العلاقات مع إسرائيل، بينما المطلوب من الحُكْم المصري خطوات تؤكد رغبته في الإبتعاد عن إسرائيل، وتساعد على إعادة مصر عضويتها في الجامعة العربية؟

أما الولايات المتحدة فبالرغم من أن إستمرار عدم تطبيع العلاقات بين مصر والإتحاد السوفياتي كان يشفي غليل القطيعة الديبلوماسية بينها وبين مصر في عهد الرئيس (الراحل) جمال عبد الناصر، إلاّ أنها في الوقت الذي لا تريد أن تفقد مكانتها كدولة أكثر رعاية من جانب مصر، لا تريد لعدم التطبيع أن يستمر، على أساس أن الإنطباع السائد بأن مصر واقعة تحت هيمنة الولايات

المتحدة يبقى سائداً بحق، أو من دون وجه حق، ما دام ليس هنالك تطبيع للعلاقات بين مصر والإتحاد السوفياتي.

وإلى ذلك أن أكثر ما يضايق السوفيات هو أن يتلقوا الإهانة من دولة صغرى. وصحيح أن تلك هي حال الدول الكبرى عموماً، إلا أن الأمر بالنسبة إلى الإتحاد السوفياتي على درجة عالية من الحساسية. وعلى هذا الأساس فإن إمتنانهم للرئيس مبارك الذي لم يسجل منذ تسلُّمه للحكم كلمة مسيئة واحدة في حقهم يفترض أن يكون كبيراً، بل وبحجم إمتنانهم لدولة الكويت التي تشبه صفقة السلاح التي عقدتها معهم تلك الصفقة التي عقدها جمال عبد الناصر معهم في الخمسينات خصوصاً أن الوضع المتوتر في المنطقة والناشئ عن الحرب العراقية – الإيرانية يحمل في طياته مخاطر كثيرة تستهدف الكويت في الدرجة الأولى. فكلما تزايدت المخاطر كلما تزايدت الحاجة إلى السلاح، ومع السلاح يتكاثر الخبراء... وهكذا.

وإذا جاز تصور طموح السوفيات فإنه ينحصر في أنهم سيتواجدون في دول مجلس التعاون الخليجي بفضل صفقة السلاح للكويت، مثلما تواجدوا في المنطقة العربية بفضل صفقة السلاح التي عقدها عبد الناصر معهم في الخمسينات.

إن كلاماً كثيراً يمكن قوله في عودة الإتحاد السوفياتي إلى المنطقة من النافذتيْن الجديدتيْن (مصر والكويت) واللتين هما بأهمية الباب السوري والباب الليبي والباب اليمني الجنوبي. وهي عودة تحيط بها المحاذير والشكوك والمخاوف إلا إذا كان "الحليف الضال" قرر أن يتفهم ظروف المنطقة وقرر أن يتعامل مع الأنظمة ومع الشعوب كدولة لا تسعى إلى نشر الماركسية وتنشيط دور الأحزاب الشيوعية العربية كـ "حكومات ظل" أو "طوابير خامسة" في خدمتها، ولا تشترط عقد المعاهدات لبناء جسور التعامل والصداقة.

في إنتظار التأكد من هوية عودة "الحليف الضال" يمكن القول إن الاستهانة به ستتكرر إذا كان لم يستفد من تجربة الخمسينات والستينات والسبعينات، وإذا كان لن يتفهم أن للمنطقة خصوصية وهو مطالب بأن يحترمها... أو على الأقل يراعيها.

مجلة "التضامن". لندن - 28 تموز (يوليو) 1984

* * *

نجدة ميتران... واجب عربي

إذا كانت المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج ساندت الرئيس فرنسوا ميتران بعد فوزه في الإنتخابات بالرغم من أنه إشتراكي وصل إلى الحُكْم بتحالف مع الحزب الشيوعي الفرنسي وبالرغم من أنه أشرك الشيوعيين في الحكومة وبحقائب أساسية، فإنها بعد سقوط هذا التحالف وإنسحاب الشيوعيين من الحكومة مطالبة بوقفة أكثر حماسة من قبل.

وسواء كان الرئيس ميتران دفع بالأزمة الداخلية التي تعيشها فرنسا إلى حافة الهاوية يدفع بالحزب الشيوعي إلى إتخاذ قرار بمقاطعة الحكومة، عن سابق تصميم أم أن المسألة سارت في شكل عفوي، فإن فرنسا التي يحتاج إليها العرب مقبلة على تطورات بالغة الخطورة. وإذا إضطربت أحوال فرنسا فإن آثار هذا الإضطراب ستنعكس على الدول العربية التي وضعت القسم الأكبر من تفاحها في السلة الفرنسية.

وسواء عبَّرت السعودية ودول الخليج عن إغتباطها لأن الشيوعيين لم يعودوا شركاء في الحُكْم الفرنسي أم لم تعبِّر، إلا أن هذه الدول تشعر في قرارة نفسها أن الرئيس ميتران أثلج صدرها عندما دفع بالأزمة نحو إضطرار حلفائه الشيوعيين لفك التحالف معه وعدم الإشتراك في الحكومة الجديدة التي شكَّلها لوران فابيوس. فليس هنالك ما يقلق المملكة العربية السعودية أكثر من إطلاع الشيوعيين على حقائق تعاملها مع الدول. وبالنسبة إلى فرنسا فإن الشيوعيين بعدما شاركوا في الحُكْم باتوا ملمين بحقائق لم يكونوا ملمين بها من قبل. وبما أن تفاصيل هذه الحقائق أو فحواها تصل إلى الإتحاد السوفياتي بسبب ولاء الشيوعي – حيث كان – للدولة الشيوعية الأولى فإن ذلك كان يسبب بعض الحرج لدولة مثل المملكة العربية السعودية تفضل أن تبقى علاقاتها ذات التميز مع بعض الدول والأنظمة في منأى عن معرفة الإتحاد السوفياتي بها.

وإذا كان هذا الهاجس على شيء من الحدة إزاء دولة أجنبية فإنه حاد جداً إذا كانت الدول عربية. ومن الجائز القول في هذا المضمار إن المملكة العربية السعودية سلكت مسلك الحذر مع السودان لأن شيوعيين شاركوا في الحُكْم عام 1969 وإنعكس ذلك على طبيعة المساعدات وحجمها التي كان يحصل عليها السودان. كذلك أنه لو لم يكن الحُكْم في اليمن الجنوبية ماركسياً إلى حد ما لكانت

مســـاعدات المملكة العربية الســـعودية لهذه الدولة الجارة ســخية بالتأكيد. كذلك من الجائز القول إن ضــيقاً شــديداً إستبد بالمملكة لأن الرئيس (الراحل) أنور السادات أشرك شــيوعيين في الحُكْم ولم ينته هذا الضــيق إلا بعدما تبين للمســـؤولين في المملكة أن المســـألة مجرد مناورة من السادات يهدف من ورائها إلى الحصول منهم بالذات على المزيد من المساعدات.

وليس هنا مجال الإكثار من الأمثلة على أساس أن ما نحن في صدده ليس إظهار حساسية أهل المال العربي من كل ما هو شيوعي وإشتراكي وإنما لإبداء وجهة نظر حول ضـــرورة أن تكون لأهل المال هؤلاء وقفة إلى جانب حكم الرئيس ميتران مع الأخذ في الإعتبار أن ما كان يمكن أن يشكل تحفظاً قد زال ونعني بذلك مشاركة الشيوعيين في الحُكْم. وإذا جاز تحديد المطلوب فإنه مفاجأة من نوع مفاجأة العاهل الســـعودي (الراحل) الملك خالد بن عبد العزيز الذي زار باريس فجأة لبضع ساعات في وقت تزايد الإحســـاس داخل فرنســـا وخارجها بأن إنهياراً إقتصـــادياً سيحدث بسبب إنتقال فرنسا من الوسط إلى اليسار. ولقد كان لتلك الزيارة فعل السحر إذ إن الإحساس المشار إليه سرعان ما تبدد جزئياً ثم أمكن محاصرة انهيار إقتصادي كان سيحدث بالفعل.

وقد يقال إن المملكة العربية الســـعودية ومعها دول الخليج مجتمعة أو بعضها فعلت واجبها وأكثر تجاه الرئيس ميتران وأنها عندما ساندته إنما ساندت فرنسا ولم تسانده شخصياً وأن أي رئيس يحكم فرنسا لا بد سيجد مصلحته في إقامة علاقات جيدة مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج... إن مثل هذا الكلام قد يقال، ويقال غيره كثير، إلا أن هنالك تطورات كثيرة حدثت في الســـنوات الثلاث الماضـــية توجب تعديل النظرة إلى الأمور وتوجب بالتالي إتخاذ وقفة إلى جانب حكم الرئيس ميتران.

وإلى ذلك هنالك أمران يعززان المطالبة بإتخاذ تلك الوقفة.

الأول هو أنــه إذا لم يتمكن حُكم الرئيس ميتران من تجاوز أزماته ومشاكله التي تضغط بقوة عليه فإن الفرصة لن تكون متاحة أمام أهل الوسط لكي يحكم أحدهم فرنسا وإنما ســـيضـــع أهل اليمين يدهم على الحُكْم. وســـتكون قبضتهم حديدية وسيتطرفون ويوجهون بعض اللكمات إلى الجانب المشرق من التعاون الفرنسي – العربي إنتقاماً من مســـاندة العرب طوال أربعة عهود للخط الذي مثله رموز هذه العهود من الجنرال ديغول إلى جورج بومبيدو إلى فاليري جيسكار ديستان إلى فرنسوا ميتران.

وفي الوقت الذي نورد هذا الإحتمال نأخذ في الإعتبار حدوث الإحتمال الآخر وهو إصابة فرنسا بضعف نتيجة نشوب صراعات أهلية بين أهل اليسار وأهل اليمين تتخذ طابع الحرب الأهلية. وعندما تضعف فرنسا يصبح العرب من دون الســـند الأوروبي الذي كان ينجدهم في ســـاعات شـــــدة الضـــغط الأميركي عليهم وفي لحظات رفض الإستسلام للسوفيات.

أما الأمر الثاني فهو أن الانتخابات الأميركية قد تنتهي بمفاجأة من النوع غير المســـتحَب للعرب بمعنى أن يفوز الحزب الديموقراطي الذي ســـجل مرشـــحه للرئاســـة والتر مونديل ومرشـــحته لمنصـــب نائب الرئيس جيرالدين فيرارو مواقف حادة تجاه العرب، بل قد يجوز القول إنها مواقف معادية لهم. ويبدو أنها من المواقف النابعة من قناعات وليست مواقف فرضتها المصالح الإنتخابية.

وبالرغم من أن الرئيس ريغان لم يفعل ما من شـأنه أن يرضي العرب إلاّ أنه في أي حال لم يفعل ما من شأنه أن يقلقهم ولم يســـجل موقفاً معادياً لهم. وإذا ســـقط ونجح الديموقراطي المعادي فمعنى ذلك أن الحاجة إلى الصـــديق الفرنســـي تكون ضـــرورية. ومن هنا أهمية ألاّ يهتز وضـــع هذا الصـــديق الذي ســـيبقى الرئيس فرنســـوا ميتران حتى إشعار آخر أفضل مَن يمثله.

وتكراراً أن نجدة حكم الرئيس ميتران – على الأقل إلى ما بعد إنتهاء الإنتخابات الأميركية – تبدو واجباً عربياً. ولا نريد أن نكتشـف متأخرين أن الهدف من إرباك فرنســا كان إسقاط القدرة العربية على الحد الممكن من إستقلالية القرار والحد الممكن أيضاً من إختيار الحليف.

وحتى الآن ما زالت الدول العربية الأســـاســـية بفضـــل خصـــوصـــية العلاقة مع فرنســـا تملك الحديْن الممكنيْن المشـار إليهما. ولعل في نظرة سريعة على أحوال المملكة العربية الســـعودية والعراق ومصـــر وكيف تتعامل مع الأحداث والتطورات ما يؤكد ذلك.

مجلة "التضامن". لندن - 4 آب (أغسطس) 1984

* * *

اليمن والنفط

أفادت أنباء الأيام القليلة الماضـــية أنه قد تم العثور

على النفط في اليمن وأن الشركة التي تتولى أعمال التنقيب متفائلة وشـــبه متأكدة من أن في أحشـــاء الأرض اليمنية كميات وافرة من النفط والغاز. وأفادت الأنباء أيضـــاً أن الرئيس اليمني العقيد علي عبد الله صـالح سـمع تفاصـيل حول هذه الأنباء المفرحة من السيد راي هنت رئيس مجلس إدارة شركة "هنت" خلال إستقباله له في صنعاء.

وإستناداً إلى ما هو شائع فإن العثور على النفط والغاز في الأرض العربيـة لا يفـاجئ. الـذي يفـاجئ هو ألاّ يتم العثور على هذا الخير في الأرض العربية.

ومسـألة اكتشـاف النفط والغاز في الأرض العربية هي في الجانب الأكبر منها قرار ســـياســـي تتخذه الولايات المتحدة. إذا قرر الأميركان إكتشـــاف النفط فإنهم يعثرون عليـه. وإذا قرروا أن تبقى الـدولـة العربيـة – أي دولـة – تحتاج إلى النفط بينما بحيرات النفط غزيرة في أراضـــيها فإنه لا يتم اكتشاف النفط.

وبالنســـبة إلى اليمن بالذات فإنه من غير المعقول ألاّ يكون النفط موجوداً في أرضـــها وبغزارة. كذلك من غير المعقول ألاّ يكون الغاز موجوداً.

وإكتشاف النفط والغاز في اليمن يحقق لهذا البلد الكثير في مجال التنمية ويُعوِّضـــه ما فاته على مدى ســـنوات. يعوضـــه المدارس والكليات والجامعات التي لم يكن من الســهل إنشــاؤها. ويُعوِّضــه المســتشــفيات التي كان من المتعذر إقامتها. ويُعوِّضـــه الطرقات التي لم يكن من المتيســر تعبيدها. ويُعوِّضــه الخدمات التي عاش محروماً منهـا قرابـة قرن من الزمن. ويُعوِّضـــه الحرمـان من التكنولوجيا ومن الفنادق ومن عذاب هجرة اليمني التي لا توازيها في قساوتها هجرة أي عربي آخر.

وإلى ذلك ان إكتشاف النفط يُبعد عن اليمن شبح العوز وهاجس تأمين المرتبات آخر كل شـــهر للموظفين. وبدلاً من أن ينتظر اليمني النجدات العربية من المدرســـين فإن في إســـتطاعته بالثروة الجديدة إســـتقدام أعداد وفيرة من المدرسين الذين يساهمون بفعالية في إنحسار رقعة الأمية.

وبدلاً من أن يبذل المسؤول اليمني جهوداً مضـنية مع البنك الدولي من أجْل الحصـــول على قرض أو مع دولة أجنبية من أجْل تدوير قرض فإنه بالنفط وبالغاز يصـــبح نقطة جذب للشركات الكبرى في العالم تتسابق من أجْل أن تنفذ المشاريع في مدنه.

وبـالنفط والغـاز يمكن بـالتدرج إزالـة الصـــورة الكئيبـة المطبوعـة في أذهـان النـاس عن اليمن مع الأخـذ في الإعتبار أن مظاهر التخلف تندثر يوماً بعد آخر.

وبالنفط والغاز لا يعود الصـــراع القَبَلي هو الســـائد في اليمن وإنما يصبح الصراع صراع مصالح إقتصادية.

بل قد يجوز الإفتراض أنه بالنفط والغاز تضـــمحل مع الوقت عادة تناول القات على أسـاس أن هذه العادة سـببها الضـجر والكآبة والحزن الناشئة عن الهوة الساحقة للتخلف فضـلاً عن أن النفط والغاز سـيوجدان مناخاً رحباً للأعمال والمشـــاريع التي تحتاج إلى كل ثانية والتي ســـتفرض على اليمني إستبدال جلسات المضغ بساعات عمل ومتابعة.

وقد يحتاج المرء إلى صـفحات كثيرة لكي يدوّن فيها ما يمكن أن يحدثه إكتشـــاف النفط والغاز في اليمن على الصعيد الإجتماعي وعلى صعيد التنمية. لكن الأمثلة التي أوردنا قد تفي بالغرض وقد تكون رموزاً لما نعنيه.

لكن بقدر ما أن إكتشـــاف النفط والغاز في بلد ذاق الأمرّين من العوز ومن التخلف كاليمن لـه مردود إيجابي ضـــخم... بالقدر نفســـه إن الخوف كبير من "لعنة النفط" تصـــيبه فتجعله يترحم على الأيام الحالية الســـعيدة التي يعيشها بالرغم من كل شيء.

و"لعنة النفط" لم يسـلم منها أحد. لا الذين يعيشـون في بحبوحة النفط ولا الذين يعيشـــون فوق بحيرات من النفط لكنهم غير قـادرين على إكتشـــافها أو غير مرغوب لهم بالإكتشاف.

وبالنســـبة إلى الذين يعيشـــون في ظل بحبوحة النفط يمكن القول إن مظـاهر الطمـأنينـة خـادعـة وأن المخـاوف التي يشـــعر بها هؤلاء كثيرة نـاهيك بأن الإلتزامات التي يدفعونها للآخرين ليس فقط لا ترضـــي هؤلاء وإنما تكون دائماً على حساب الأجيال الجديدة.

أما بالنســـبة إلى غير المرغوب لهم بإكتشـــاف النفط فـأحوالهم تـدعو إلى الكثير من التـأمـل. ولعـل خير مثـال على هؤلاء الســـودان الذي لمجرد أن تأكد وجود النفط في أراضـــيه بدأت المكائد ضـــده تتوالى مكيدة بعد أخرى إلى درجـة أن كيـان هـذا الوطن بـات مهـدداً، وإلى درجـة أن هنالك كثيرين يتمنون إســـتمرار الحال كما كانت قبل أن يتأكد اكتشاف النفط على الحال التي حدثت بعد ذلك.

يبقى أنـه بـالرغم من كـل المخـاوف فـإن أنبـاء العثور على النفط في اليمن تثلج الصـــدر. فليس هنالك ما يوازي فرح اليمني عندما ســـيجد نفســـه أنه لن يعود ينتظر في الطابور دوره للحصـــول على مســـاعدة أو قرض، وليس هنالك ما يوازي فرح اليمني عندما ســـيطمئن إلى أن جيل التســـعينات أو جيل العام 2000 في اليمن ســـيكون أكثر إطمئناناً على حياته وأقل معاناة من الأجيال الماضية التي

أنهكها التخلف.

والمهم أن تكون مسلكية المواطن اليمني منذ الآن متوازنة بحيث لا يكون مثل ذلك المزارع الذي إستدان على أساس أن الموسم سيكون مزدهراً وسيفي له الديون ويبقى في جيبه الكثير من دون أن يحسب الحساب إلى نكسة تصيب الموسم.

ومرة أخرى ومن باب المقارنة أن هذه النكسة قد تكون عبارة عن حرب تستنزف كل شيء أو صراعات تهدد سيادة الوطن كما حدث للسودان.

اليمن السعيد سيصبح نفطياً. مبروك. ووداعاً للتخلف والفقر.

مجلة "التضامن". لندن - 11 آب (أغسطس) 1984

* * *

إعصار البحر الأحمر

في أواخر الستينات وبداية السبعينات كَثُر الحديث في شأن "أمن البحر الأحمر". وتنوعت المخاوف إزاء هذا البحر. والسبب الرئيس لهذه المخاوف هو أن حكماً يساري التوجه قام في السودان، وأن السوفيات موجودون بقوة في مصر وأن لهم حضوراً في اليمن الجنوبية، فضلاً عن السعي من جانبهم للتواجد كما يتمنون في الكويت وبعض دول الخليج وفي الأردن.

وكان لا ينقضي يوم من دون أن يذاع تصريح يتضمن إشارة إلى مسألة "أمن البحر الأحمر" وضرورة أن يبقى في منأى عن الصراعات. كذلك تمت في هذا الشأن زيارات رسمية متبادَلة ومحادثات ومشاورات لا حصر لها.

وقد يصعب التكهن بما إذا كان تزايد الحديث في شأن "أمن البحر الأحمر" جاء تمهيداً لإخراج السوفيات من المنطقة، وبالذات توجيه تلك الضربة الكثيرة الحدة التي وجهها إليهم الرئيس (الراحل) أنور السادات في مصر، ومن قبلها الضربة الأكثر حدة التي وجهها الرئيس جعفر نميري لهم ولحليفهم في السودان، ونعني بذلك الحزب الشيوعي في السودان. لكن من البدهي الإفتراض أن تزايد الحديث كان حلقة في مسلسل التهيئة لطرد السوفيات من المنطقة، ذلك أن الإقدام على خطوة من نوع تلك الخطوة يحتاج إلى تهيئة نفسية وإلى الإجابة سلفاً عن تساؤلات سيطرحها المواطن العادي وبكثير من العفوية عن سر تحوُّل الحليف إلى خصم أو عدو يقال له: ارحل عنا، ومن دون مراعاة للخواطر والظروف والسمعة الدولية.

وبعد إخراج السوفيات من المنطقة، بدأت الولايات المتحدة تحل محله، وبالتحديد في الضفاف الأساسية من البحر الأحمر. فها هي في السودان بإضطرار الحُكْم السوداني أو بإكراهه على ذلك لا فرق. وها هي في مصر من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض. وها هي في كل دول منطقة الخليج. وها هي في صلب الحرب العراقية – الإيرانية، تحاول إقناع العراق بأنها لن تسمح بتفوق إيران عليه، والعراق لا يقتنع لكثرة ما لديه من شواهد عن تسليح أميركي لإيران لا يتوقف ويتم في شكل أو آخر، ولمماطلات وتسويف في شأن ممارسة الضغوط التي توقف هذه الحرب التي ستبدأ بعد أيام سنتها الخامسة.

ومثلما أن وضع السوفيات في الستينات وبداية السبعينات في المنطقة كان إستفزازاً وكان ضد أماني الناس وضد إرادة المواطن، ومن أجْل ذلك تزايد الحديث في شأن "أمن البحر الأحمر" وبات له وقع في نفوس سامعيه... فإن وضع الأميركان في المنطقة بدأ منذ سنتين يستفز المواطن العربي بشكل لا مثيل له، وبدأ يلمس كبرياء هذا المواطن، فضلاً عن أنه يتأكد يوماً بعد آخر أن الولايات المتحدة هي سبب إضطراب هذه المنطقة بدليل أن حال المنطقة بعدما وضعت الولايات المتحدة اليد عليها بات أسوأ بكثير مما كان عليه من قبل، في وقت يفترض أن هذا الوضع سيتحسن على أيدي الأميركان.

وهذه الأمور التي تضمنتها الأسطر السابقة تقودنا إلى طرح ثلاثة إفتراضات في شأن هوية زارعي الألغام في البحر الأحمر وعلى مدخل خليج السويس.

الإفتراض الأول هو أن إيران، التي تحاول إختراق حالة العزلة وحالة "اللاهجوم واللاقبول بالسلام" اللتين تعيشهما، قامت بعملية زرع الألغام – ولديها خبرات جيدة في هذا الشأن من أيام الشاه – مستهدفة دولاً تساند العراق (مصر واليمن والأردن) متأكدة في الوقت نفسه أن الولايات المتحدة ترحب بمثل هكذا عملية لأنها تشكل ذريعة لها للتواجد العسكري في المنطقة.

والإفتراض الثاني هو أن السوفيات الذين يسعون منذ أن بدأ العد العكسي قبل بضعة أيام لرحلة عودتهم إلى المنطقة، قاموا بزرع الألغام من أجْل إلقاء المزيد من التشويهات على صورة الوجود الأميركي في المنطقة بأمل أن ترفع دول المنطقة الشعار الذي سبق رفعه في الماضي حول "أمن البحر الأحمر"، إضافة إلى تجديد رفع شعار

"البحر الأبيض بحيرة سلام". وإذا كانت هذه الدول لسبب أو لآخر لن ترفع هذيْن الشعاريْن فإن قطاعات شعبية كثيرة – في نظر السوفيات وحساباتهم – يمكن أن ترفعهما وتضغط بذلك على الحكومات لإعادة النظر وبشكل أساسي في موضوع الوجود الأميركي في المنطقة.

وقد يكون الإتحاد السوفياتي لجأ إلى زرع الألغام بتنسيق مع إيران – أو أطراف عربية متعاونة معه أو حليفة له – على أساس أنه لا يريد تبني مثل هذا العمل في حين أن إيران بالذات لا مانع عندها من التبني.

أما الإفتراض الثالث فهو أن تكون الولايات المتحدة هي التي لجأت إلى زرع الألغام بتنسيق مع إسرائيل أو بترتيب مع إيران الذي قد تكون أبدت إستعداداً للتلغيم مقابل حصولها من الولايات المتحدة على شحنات من السلاح. أما لماذا قد تكون الولايات المتحدة وراء زرع الألغام فلعدة أسباب، منها أنها لا تريد للسوفيات أن يعودوا إلى المنطقة، وهي تعتقد أن تواجدها وتواجد حلفائها في منطقة البحر الأحمر، وبشكل مكثف، قد يعطِّل أمر عودة السوفيات أو يجعل هذه العودة موضوعة لبعض الوقت على الرف.

وإلى ذلك أن عملية زرع الألغام جاءت في وقت تستعد الكويت لإستقبال وزير الخارجية السوفياتية أندريه غروميكو، وفي وقت يتزايد الإهتمام العربي الرسمي والشعبي بالمشروع السوفياتي لتحقيق السلام في المنطقة، وأيضاً في وقت يتزايد فيه ذوبان الجليد بين الإتحاد السوفياتي والمملكة العربية السعودية.

ونذيع لهذه المناسبة سراً، خلاصة ما يجوز الإشارة إليه منه أن الإتحاد السوفياتي إتصل قبل أيام رسمياً بالمملكة العربية السعودية وطلب منها تأييد مشروعه للسلام، وإن هذا الطلب جاء بعد فترة وجيزة من لقاء سعودي – سوفياتي وبمبادرة من المملكة العربية السعودية وذلك لتقديم الشكر للاتحاد السوفياتي على تأييده لشكوى دول مجلس التعاون الخليجي على إيران، وهي الشكوى التي رفعتها هذه الدول إلى مجلس الأمن بعد الإعتداء الإيراني على ناقلات النفط الكويتية والسعودية.

وهذه الإفتراضات الثلاثة لا تلغي إحتمال وجود إفتراضات أخرى، لكن أثر الدولتيْن الكبريْن موجود أياً كانت نوعية المنفذين الصغار.

ويبقى أن المنطقة العربية التي تحتاج إلى السلام أكثر من أي وقت مضى، تبدو على أهبة الوقوع في فخ صراع دولي كثير الشراسة، يبدأ لمجرد أن تنتهي إنتخابات الرئاسة الأميركية، ويجعل البحر الأحمر بالذات أحمر بالفعل.

ويا لسوء حظ الأبناء والأحفاد من شر إعصار البحر الأحمر، إذا لم يحدث تدارُك له.

مجلة "التضامن". لندن - 18 آب (أغسطس) 1984

* * *

هل هي بداية مجلس تعاون مغربي؟

إذا كان مجرد نبأ عن إتفاق يتم بين دولتيْن حول تسوية بعض الخلافات يحدث في النفس إرتياحاً وإبتهاجاً، فكيف إذا كان النبأ حول إتفاق بين دولتيْن على إعلان خطوة بينهما على طريق الوحدة؟

إن رد الفعل الذي يحدثه مثل هذا النبأ في النفس هو الفرح بكل ما في هذه الكلمة من معنى.

ولكن بالنسبة إلى الخطوة التي تمت بين المملكة المغربية والجماهيرية الليبية لم يأت رد الفعل في مستوى الإعلان عن الخطوة، وحلت التساؤلات وعلامات الإستفهام والتعجب الكثير، محل الفرح المطلوب، أو المفترَض حدوثه.

ومثل هذا الأمر طبيعي، ذلك أن الخطوة المغربية – الليبية تمت في زمن اليأس العربي من حدوث أي تبدُّل لهذا الإنهيار النفسي، وتمت في وقت غير متوقع.

واللافت للإنتباه في الخطوة المغربية – الليبية أنها تمت بين طرفيْن كان الإنطباع السائد عنهما أنهما لا يمكن أن ينسجما إلى حد التعاون وفق صيغة وحدوية أو قريبة من ذلك، في حين أنها لم تتم بين الأطراف التي يفترض فيها أن تتوحد لكثرة الجوامع المشترَكة بينها. وهذه الأطراف هي الجماهيرية الليبية وتونس والجزائر وموريتانيا.

ومن حق المواطن العربي أن يتساءل: كيف يتم التوافق بين حُكْم ملكي وحُكْم ثوري في حين يتعذر تحقيق هذا التوافق بين أطراف تجمعها أوجه تشابه كثيرة؟ وكيف سيتم التوافق بين مملكة فيها حياة حزبية وحكومة وبرلمان وصحف متعددة الإتجاهات وبين جماهيرية تعتبر التحزب خيانة والبرلمان تدجيلاً على الشعب ولا تؤمن بتعدد الإتجاهات؟

إن من حق المواطن العربي أن يتساءل وأن يكثر من التساؤلات وذلك لأن حقيقة ما تم الإتفاق في شأنه غير

واضحة ما فيه الكفاية. وعندما يتوافر الوضوح تضمحل التساؤلات.

ومجرد إتفاق الملك الحسن الثاني والعقيد معمر القذافي على خطوة أدناها التعاون الوثيق والمنسجم وأقصاها التوحد سيساعد على تذليل عقبات كثيرة أمام التعايش العربي. وهذا القول يقوم على أساس أن الخطوة التي تم الإتفاق في شأنها ستجعل العقيد القذافي أقل تطرفاً أو تضعه على طريق الإعتدال والتعايش مع الأمر الواقع العربي الذي يمثله الملك الحسن الثاني خير تمثيل. ومن الطبيعي إفتراض ذلك وليس العكس، أي أن الخطوة لن تجعل الملك الحسن الثاني يتطرف ولا يعود ذلك الحاكم الذي تمت على أرض بلاده وبفضل مساعيه أكثر خطوات العمل السياسي العربي إعتدالاً من القرارات الجريئة لقمتيْ فاس العربيتين إلى الخطوة الأكثر جرأة للقمة الإسلامية الأخيرة في الدار البيضاء والتي بموجبها ووسط معارضة كثيرة الحدة من الجماهيرية الليبية استعادت مصر عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ولعل أكثر العقبات أمام التعايش العربي تعقيداً هو الخلاف الليبي – العراقي الذي تقابله علاقات مغربية – عراقية جيدة ووقوف الجماهيرية الليبية إلى جانب إيران بينما المغرب نصير للعراق في نزاعه مع إيران، والخلاف الليبي – الفلسطيني في وقت يشكل المغرب عمقاً سياسياً إستراتيجياً للعمل الفلسطيني، وبالذات لمجموعة حركة "فتح" التي تعيش خلافات بالغة الحدة مع القيادة الليبية، والخلاف الليبي – الأردني بينما العلاقات في غاية الجودة بين الملك الحسن الثاني والملك حسين، والخلافات التي تتسم بها العلاقات الأميركية – الليبية بينما العلاقات بين المغرب والولايات المتحدة على درجة عالية من الصفاء والتفهم.

وقد يقال إن هذه الخلافات التي بين العقيد القذافي والآخرين قديمة وأنها أمر يخصه ولا علاقة للملك الحسن الثاني به، لكن المنطق يفرض القول إن العاهل المغربي لن يرث مثل هذه الخلافات العالقة بين شريكه في صيغة التعاون، التي قد يتم التوصل إليها، فضلاً عن أنه إذا كان هذا التعاون لن يزيل تلك الخلافات ويساعد على إدخال العقيد القذافي في السرب العربي فما هو إذاً الذي يمكن أن يحققه، بل ما هو مبرر حدوثه أصلاً.

وإتجاه العقيد القذافي نحو المغرب ليس حالة جديدة في لعبة التحالفات والمشاكسات التي يبدو شغوفاً بها. ولعله لا زال عالقاً في أذهان كثيرين ما حدث بينه وبين المملكة العربية السعودية وكيف حل الوفاق بقدرة قادر محل الخلاف. وللمناسبة أن القيادة السعودية قد تكون أكثر الأطراف العربية تشجيعاً للخطوة المغربية – الليبية وترحيباً بها على أساس أنها الخطوة التي تعوضها التعثر الذي رافق سعيها لجعل العقيد القذافي يقترب من ساحة الإجماع العربي بدل أن يساهم في جعل هذا الإجماع لا يتحقق ولا يؤتي الثمرة المرتجاة.

وقد يكون من السابق لأوانه التكهن بما إذا كانت الخطوة المغربية – الليبية ستتحقق ولن تكون مجرد حركة ملفتة للإنتباه على ساحة العمل السياسي العربي. كذلك قد يكون من السابق لأوانه التوقع بأن هذه الخطوة هي مدخل لـ "مجلس تعاون مغربي" من نوع مجلس التعاون لدول الخليج، الذي أثبت أنه بديل إيجابي ممكن للوحدة العربية غير الممكنة في الزمن الراهن. مجلس يبدأ بالمغرب والجماهيرية الليبية وينتظر إنضمام الآخرين، ومن دون إتفاق المغرب وليبيا لن يتحقق هذا المجلس.

ومثل هذا الإنضمام لن يحدث إلا إذا لمست كل من الجزائر وتونس وموريتانيا جدية متناهية لدى الشقيقتيْن (المملكة المغربية والجماهيرية الليبية) في وضع إتفاق وجدة موضع التنفيذ. أما إذا لم تطل تباشير هذه الجدية فإن الخطوة المغربية – الليبية ستنتهي من نوع الخطوة التي تم الإعلان عنها في جربه قبل حوالي عشر سنين وتبخرت مثل أحلام اليقظة. هذا مع الأخذ في الإعتبار أن الظروف مختلفة وأن الملك الحسن الثاني ليس مثل غيره وليس أصلاً مضطراً للقبول بمناورة مشكوك في أمر تحقيقها، إضافة إلى أن معمر القذافي الآن ليس معمر القذافي تلك الأيام.

ويبقى أنه في انتظار التطورات ليس عندنا ما نقوله سوى: يا ليت يحدث هذا الإتفاق بين الملك الحسن الثاني والعقيد معمر القذافي. ذلك أنه إذا حدث فإنه سيساعد على عقد القمة العربية في الرياض. وإذا عقدت هذه القمة فإنها ستنجح في اختصار الفصل الأخير من الحرب العراقية – الإيرانية وفي إستعادة مصر التي وجدت نفسها تواجه التهديد بالألغام لأنها تريد العودة إلى الأهل الحائرين والمترددين في أمر عودتها.

يبقى أيضاً أن هذا الكلام يحمل في طياته شيئاً من التفاؤل. وليكن. فما أضيق العيش لولا فسحة الأمل.

مجلة "التضامن". لندن - 25 آب (أغسطس) 1984

* * *

التفاهم... على سبيل التجربة

عندما نلتقي ببعض قادة فصائل حركة المقاومة الفلسطينية نسمع منهم تحليلات للوضع العربي من النوع الجيد.

نسمع منهم كلاماً حول هذا التردي المخيف الذي تعيشه الأمة. ونسمع منهم أيضاً كلاماً حول الخلافات التي يعيشها حتى أصحاب الإتجاه الواحد. ونسمع منهم الكلام الكثير الذي يندرج في خانة التنظير والنصيحة.

ونادراً ما يخلو تحليل القيادي الفلسطيني من عبارة "هل هذا يجوز..." و"غير معقول يا رجل..." وعبارات كثيرة من هذا النوع.

وللمناسبة أن قادة فصائل حركة المقاومة شغوفون بالحديث ومتمكنون من التنظير والتحليل وإسداء النصائح. وقد يجوز الإفتراض بأن سبب ذلك يعود عند بعضهم إلى الرغبة في تعويض ممارسات نضالية لا يؤديها لأسباب أو أخرى.

وقبل محنة المقاومة الفلسطينية في الأردن كانت تحليلات قادة فصائل المقاومة تنصب في معظمها على عبد الناصر. وقد استرسل هؤلاء في تحليل هزيمة 1967 وإستنبطوا أوصافاً لتلك الهزيمة لم ترد في أذهان أعتى المعارضين المصريين لحكم عبد الناصر. وكانت هذه التحليلات موضع قبول المواطن العربي بحيث إنه لمجرد أن يسمعها أو يقرأها يتقبلها ويتجاوب مع مضمونها. والذي عزز ذلك هو أن شأن المقاومة الفلسطينية كان على تواضع العمل العسكري الفلسطيني محل تقدير المواطن العربي.

وبعد المحنة التي تعرض لها العمل الفلسطيني في الأردن لم تعد تحليلات بعض قادة المقاومة على مصداقيتها وأصبحت أقل تأثيراً في نفس المستمع أو القارئ. وهذا الأمر ناشئ عن سؤال يطرحه المواطن العربي بينه وبين نفسه ولا يجاهر به وخلاصته: إذا كان قادة حركة المقاومة الفلسطينية لم يستطيعوا الحفاظ على الأردن وسمحوا للتناقضات بأن تنمو بدل أن يقدموا على تطويقها فكيف يمكن أن نتقبل تحليلاتهم وتنظيرهم للتناقضات السائدة في الصف العربي؟

وبعد مشاركة بعض فصائل حركة المقاومة الفلسطينية إلى جانب إيران في القتال ضد العراق أصبح أي تنظير لهؤلاء حول الحرب العراقية – الإيرانية كلاماً يفتقد إلى المصداقية، خصوصاً أن هذه المشاركة تمت في وقت يواجه الوجود الفلسطيني، وليس فقط العمل الفلسطيني، أقسى التحديات في لبنان.

وبعد الخروج الفلسطيني من لبنان بالشكل الذي جرى فيه وإرتضاء بعض القيادات التوزع على أطراف حالة التناقض العربي فإن المصداقية بالتحليل الفلسطيني للوضع العربي وللإنقسامات السائدة في العالم العربي إهتزت كثيراً إلى درجة أن المواطن العربي وحيث وجد كان يبدأ قراءة التحليل إلا أنه كان لا ينهيه أو يسمع الشيء القليل من التنظير الكثير.

واللافت للإنتباه أنه كلما تزايدت الحاجة إلى ضرورة توافر المصداقية للكلمة الفلسطينية كلما سارت الممارسات الفلسطينية في الإتجاه الذي يجعل هذه الكلمة غير مؤثرة، أو حتى لا تلقى الصدى المفترض فيها أن تلقاه.

ومناسبة هذا الكلام هو أننا كلما إلتقينا قادة حركة المقاومة الفلسطينية نسمع منه تحليلاً للوضع العربي من النوع الجيد وتنظيراً من النوع الاكثر جودة.

وما نسمعه نتمنى نشره وتعميمه، لولا ...

ونضع خطيْن، بل ومجموعة خطوط تحت كلمة لولا لأنها بيت القصيد.

لولا، ماذا؟

والجواب هو: لولا ان التحليل الفلسطيني يفتقد إلى المصداقية ولولا أن التنظير لن يلقى الصدى المطلوب.

إن بعض قادة حركة المقاومة الفلسطينية يفيضون في تحليل التردي العربي، لكنهم يتجاوزون تحليل التردي الذي يزداد إتساعاً يوماً بعد آخر في الصف الفلسطيني. ويفيضون في الحديث حول الخلافات الدائرة بين بعض الأنظمة العربية ويتجاوزون الحديث حول الخلافات الدائرة داخل «النظام الفلسطيني». ويطرحون التنظير تلو الآخر حول الأثار التي ترتبت على تورط اسرائيل في لبنان ويتجاوزون طرح تنظير واحد مقنع حول محنة الفلسطينيين في لبنان وإلى ذلك انهم يفيضون في الإتهامات من دون أن يمارسوا النقد الذاتي، ومن أجْل ذلك فأن أحاديث الاتهامات لا تلقى سوى الصدى السلبي.

وقبل أيام قليلة إستوقفتنا تحليلات وتنظيرات بعض قادة حركة المقاومة الفلسطينية امامنا حول المأزق الذي تعيشه اسرائيل وكيف ان الإسرائيليين عاجزون عن تأليف حكومة وكيف أن الإقتصاد الإسرائيلي يواصل الإنهيار وكيف.

وكيف... وكيف؟

وإستوقفنا أيضاً قول بعض هؤلاء القادة لنا أن كل الذي يجري في اسرائيل ولها سببه المقاومة الفلسطينية

وصمودها.

ومع احترامنا الكبير لهؤلاء القادة إلا اننا نشعر بأن هذا التحليل من جانبهم يفتقد إلى المصداقية، ونعتقد أيضاً بأن أي مواطن عربي يسمع مثل هذا الكلام أو يقرأه لن يلقى منه التجاوب المطلوب.

وإذا جاز لنا أن نقول لهؤلاء القادة ما الذي يريده المواطن العربي منهم، وما الذي يشعر بالحاجة إلى سماعه فأننا نقول ان هذا المواطن يريد أن يعرف عل الأقل أمراً واحداً وهو لماذا لا ينعقد المجلس الوطني الفلسطيني ولماذا لا يأتي إليه الجميع ويقول فيه كل منهم مايريد أن يقول؟

إنه يريد ان يعرف لماذا لاتكون جلسات المجلس هي الساحة التي تتم فوقها المساءلة والمحاسبة والمناقشة والمصالحة إذا كان لا بد من المصالحة او تكريس الخلاف اذا كان لابد من تواصل الخلاف؟

ويريد أن يعرف لماذا ينسى قادة حركة المقاومة، وهم يتحدثون عن حالة التردي في الوضع العربي، حالة التردي التي تعيشها حركة المقاومة الفلسطينية والتي هي أكثر مدعاة للأسف؟

إن المواطن العربي لايريد أن يعرف لماذا حدثت المآسي الفلسطينية ولكنه يريد أن يعرف لماذا لا يتوحد قادة المقاومة في وجه هذه المآسي.

وهذا المواطن من حقه ان يعرف ليس من باب التطفل وإنما لأنه اعطى وساند ولأن المقاومة الفلسطينية تعني له الشيء الكثير.

وفي الوقت نفسه ثمة مسألة تغيب عن بال معظم قادة حركة المقاومة الفلسطينية وهي انه بالرغم من كل شيء مازالت هنالك عواصم عربية مستعدة لإستضافة المجلس الوطني والمساعدة على بذل الجهد من أجل التوفيق في وجهات النظر وهو أمر يقوم به الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وهو يعرف سلفاً أن ثمة قطاعات عريضة من الرأي العام الجزائري بدأت تضيق بالأسلوب الفلسطيني في معالجة الخلافات والمشاكل. ومن المؤكد ان أستمرار الخلافات الفلسطينية على الحال التي هي عليه قد تجعل الضيق الجزائري يتفاعل إلى الدرجة التي تصبح فيها إستضافة المجلس الوطني الفلسطيني غير مرغوبة من الرأي العام، أو على الأقل يتم الإنعقاد إنما في معزل عن الحماسة الشعبية التي تشكل في العادة دعماً أساسياً للقضية الفلسطينية وللقيادة الفلسطينية. وفي إطار التذكير بأهمية الدعم الشعبي نشير إلى أن الإستقبال الذي حظي به الرئيس (الراحل) جمال عبد الناصر من بضعة الوف من الشعب السوداني إصطفوا على جانبيْ الطريق من مطار الخرطوم إلى مقر إقامته وتحت شمس حارقة ولبضع ساعات عام 1967، هو الذي ضغط من أجْل ولادة قرارات الدعم التي إتخذتها قمة الملوك والرؤساء. وكان من الممكن إنعقاد تلك القمة وارفضاضها من دون إتخاذ قرارات من النوع الذي اتخذ لولا ذلك الإستقبال الشعبي الذي لقيه عبد الناصر.

ويبقى اننا نكتب هذا الكلام ونعتذر سلفاً إذا كان يحوي في طياته بعض القساوة. ولكن ثمة بدهيات لا تستوقف القيادات الفلسطينية، ومنها أن الخلافات بينهم تكون مقبولة عندما يصير لهم كيان اما عدا ذلك فأن الخلافات لاتبدو مقبولة. واذا كان هنالك خلاف حول أن ينعقد المجلس الوطني الفلسطيني أو لا ينعقد او يتأجل فإن مثل هذا الخلاف يكرس الشعور السائد لدى المواطن العربي من المحيط إلى الخليج ومن اهل الدور والقصور إلى سكان المخيمات إزاء تحليلات وتنظيرات بعض قادة حركة المقاومة الفلسطينية، وهو شعور يرى ان هذه التحليلات والتنظيرات تفتقد إلى المصداقية.

ويبقى أيضاً أنه مقابل هذه الأزمة الوزارية الناشئة داخل اسرائيل، وهي أزمة ذات محتوى ديموقراطي إضافة إلى علاقتها في شكل او آخر بالحرب في لبنان، أليس من حقنا ان نطالب قادة حركة المقاومة الفلسطينية بتجميد كل التناقضات والخلافات والإستفادة عبر توحيد الموقف الفلسطيني من تفاقم هذه الأزمة؟

و... أليس ملفتاً للنظر ان قادة حركة المقاومة لايجربون التفاهم وتوحيد الموقف... ولو على سبيل التجربة؟

نتمنى أن نسمع مايفيد بحدوث ذلك ولو كره الذين لا يريدون.

مجلة "التضامن". لندن - 1 أيلول (سبتمبر) 1984

* * *

كفى لحرب العراق وإيران

بعد صدور البيان العسكري العراقي الأول عن الحرب التي قامت بين العراق وإيران قبل أربع سنوات وبضعة أيام كان الإنطباع الذي تركه ذلك الأمر في النفس هو أن

البيانات لن تكون كثيرة. بضـــعة بيانات ثم يصـــدر بيان السلم والتفاهم بين الدولتيْن الجارتيْن.

بضـــعة بيانات لا أكثر على أســـاس أن الدول العربية تحتـاج إلى جهود العراق في هـذه المرحلـة الـدقيقـة التي تعيشـــها الأمة ولا تريد لهذه الجهود أن تســـتنزف في أي مجال ســـوى مجال صـــمود الأمة ومحاولتها لملمة حالة التمزق التي تسود يوماً بعد آخر.

وبضـعة بيانات لا أكثر على أسـاس أن ورقة الضـغط الفلســـطينية يمكن أن يكون لها تأثير في إختصـــار فترة المواجهـة وذلـك بـالنظر إلى أهميـة الـدعم الـذي يمكن أن تحظى به القضـية الفلسطينية من حالة التعايش العراقية – الإيرانية والخسارة التي يمكن أن تمنى بها هذه القضـية من المواجهة العسكرية بين الدولتيْن.

وبضعة بيانات لا أكثر على أساس أن حكماً جديداً قام في إيران وطرح صـورة مضـيئة لما سـتكون عليه العلاقات الجديدة لإيران مع الشـــقيقات الدول العربية والإســـلامية. وعلى هذا الأساس ونتيجة للأسلوب الفظ الذي إعتمده حكم الشـــاه (الراحل) محمد رضـــا بهلوي في تعامله مع الدول العربية والإسـلامية فإن قادة هذه الدول سـيبذلون قصـارى جهـدهم من أجـل تطويق المواجهـة العراقيـة – الإيرانيـة وحصر نارها من أجْل أن يستقر الحُكْم الجديد في إيران.

وبضـعة بيانات لا أكثر على أسـاس أن الذي ألفناه في الســتينات وفي الســبعينات هو أن الدول الكبرى تســمح للإضـطراب بأن ينشـأ ويتمدد في أي بقعة من بقاع منطقة الشــرق الأوســط شــرط أن يبقى بعيداً عن منطقة الخليج حيث المصـالح النفطية والشـريان الحيوي لهذه الدول. وبما أن إيران والعراق هما رئتا منطقة الخليج فإن الدول الكبرى ســتتدخل على الفور ولن يكون – نتيجة للتدخل – هنالك المزيد من البيانات العسكرية. وربما لا يكون التدخل سببه الحرص على كـل من العراق وإيران – وهو كـذلـك على الأرجح – وإنمـا لأن نـار المواجهـة بين هـاتيْن الـدولتيْن يمكن أن تمتد إلى المنـاطق التي لا تريـد هـذه الـدول أو بعضـــها أن تصـــل النار إليها وذلك بســـبب التخوف من التعقيدات التي سـتنشـأ وبسـبب إسـتحالة إطفاء هذه النار بالطريقة التي لا تحرق الأصابع أو الأيدي كلها.

وبضـــعة بيانات لا أكثر على أســـاس أن العراق وإيران من كتلة عدم الإنحياز. ويكفي أن تضـــع هذه الكتلة ثقلها بالشـــكل المطلوب لكي لا تتشـــعب المواجهة بين العراق وإيران. كذلك ان العراق وإيران من الدول الأعضـــاء في منظمة المؤتمر الإســـلامي ويكفي أن تضـــع هذه المنظمة ثقلها أو بعض ثقلها لكي لا تتشـــعب المواجهة بين العراق وإيران.

وبضـــعة بيانـات لا أكثر على أســـاس أن تـاريخ المواجهات العسكرية في المنطقة تميز بالبيانات العسكرية القليلـة، بحيـث إن أي مواجهـة لم تتطلـب مـا يزيـد عن خمسين بياناً أو ربما أكثر قليلاً.

ذلك هو الإنطباع الذي تركه في النفس صـــدور البيان العسكري الأول. وعلى هذا الأساس كانت هنالك مرارة مما حدث لكن لم تكن هنالك مخاوف ولا هواجس وقلق. وعندما قفز العدد فوق المئة تبدلت المشـاعر. وها نحن نلاحظ أن البيان العسكري العراقي الذي صدر عشية إنقضـاء السنة الرابعة من الحرب يحمل الرقم 1577 وهو رقم مذهل ويعني أنه لم يخل يوم من صدور بيان عسكري عراقي.

ولو أن أحداً قال بعد صـدور البيان العسكري الأول أن الحرب لن تنتهي بين العراق وإيران إلا بعد صـــدور البيان الذي يحمل الرقم مئة لكان ســـامعو هذا الكلام إســـتغربوا وإعتبروا قائله من نوع البشـــر الذين يجنحون إلى الخيال. لكن العداد عمل وما زال، ويبدو أن الســـنة الخامســـة لن تكون أحسـن حالاً من السـنوات الاربع التي سـبقتها إلاّ اذا حدثت الصـحوة المطلوبة واستيقظت الضـمائر التي خلدت إلى نوم عميق.

ولمناسبة بدء السنة الخامسة للحرب العراقية – الإيرانية ما الذي يمكن قوله؟

كلمة واحدة يمكن ان تفي بالغرض وهي كفى.

كفى للأطراف العربية التي تضـرم النار وتضـع المزيد من الوقود في المرجل الايراني. وإذا كـانـت هذه الأطراف وقفت إلى جانب إيران ليس حباً فيها وإنما كراهية بالعراق، وافترضـــت انها ســـتحقق لها بهذه الوقفة النصـــر فأن هذه الدول مطالبة بالوقوف مع الإتجاه الذي يحقق السلام بعدما تأكدت إستحالة إنتصار إيران على العراق.

وكفى للأطراف المسلمة التي يحتار الانسان في أمرها. هل أنها تتوسط أم انها توغر الصدور في معرض التوسط ومن أجْل ذلك لا يفيد سعيها ولا تتحقق وساطتها.

وكفى لبعض أطراف كتلـة عدم الإنحيـاز التي يحتـار الإنسان أيضاً في امرها. هل انها تضغط أم انها تطيل أمد الحرب بأساليب الضغط التي تعتمدها.

وكفى لبعض الاطراف الفلسطينية التي مارست في هذه الحرب دوراً ترتســم فوقه علامات إســتفهام كثيرة. وبالرغم من أن الفلســطينيين يقاتلون بعضــهم بعضــاً أحياناً إلا أن قتال بعضـهم إلى جانب ايران ضـد العراق مسألة لن تغتفر

إلا بإعادة نظر جذرية في موقف هؤلاء من الحرب.

ويبقى اننا مع دخول الحرب السنة الخامسة نجيز لأنفسنا الإفتراض بأن الرئيس صدَّام حسين عندما إعترض في الأشهر الاولى للحرب على الوسطاء العرب كان هدفه من ذلك إختصار أمد الحرب. ولو أن كل الدول العربية وقفت إلى جانب العراقي في حربه مع إيران لكان السلام حل محل الحرب ولكان التعايش هو السائد الآن. ونقول ذلك على أساس أن إيران عندما ستجد الدول العربية بموقف موحد لن تقرر المغامرة ولن تحاول القيام بإختراقات مستندة في ذلك إلى الثغرات العربية.

وليس بالضرورة ان يكون الوقوف مع العراق هو مدّه بالسلاح والمقاتلين ولكن مجرد عدم مدّ إيران بالسلاح ومشاركة الإيرانيين، وبشكل عملي القتال ضد العراقيين، كان سيشكل مساندة للموقف العراقي. وفي ضوء صمود العراق أربع سنوات صعبة من القتال ثمة حقيقة أساسية وهي أن الوقوف إلى جانب العراق الذي يطالب بوقف الحرب في وجه الجانب الإيراني الذي يرفض نداءات السلام يخفف الحرج عن بعض الأطراف
العربية إذا قررت هذه الأطراف أن تعيد النظر في موقفها. ولكن المهم أن تحدث إعادة النظر. والمهم أيضاً الا يتبين ذات يوم أن هذه الاطراف متحمسة للحرب ضد العراق أكثر من إيران نفسها أو أنها ستقف ضد إيران اذا قررت إيران في لحظة صحوة وانهاء حالة إدمانها للعبة الحرب الإستجابة لنداءات السلام.

يبقى أيضاً انه اذا كان من سوء حظ الحرب العراقية الإيرانية انها عاصرت في السنوات الاربع الماضية بعض القمم غير المثمرة من القمم الخليجية إلى قمة عدم الإنحياز إلى القمة العربية إلى القمة الإسلامية، فأن من حُسْن حظها أنها مع دخولها السنة الخامسة ستكون موضع الإهتمام الكلي لقمة الكويت لدول الخليج وهي القمة الأكثر أهمية بين القمم الخليجية حتى الآن، وللقمة العربية المؤمل إنعقادها في الرياض ولقمة ملوك ورؤساء دول البحر الاحمر التي يسعى الرئيس جعفر نميري لعقدها، والتي في حال عقدها وفي الخرطوم ستكون بأهمية القمة العربية التي عقدت أيضاً في الخرطوم عام 1967، فضلاً عن أن الحرب ستشهد إنعكاس أثار تطورات جذرية عليها من نوع التطور المستجد والمتمثل في الخطوة المغربية – الليبية ذات الطابع الوحدوي، ومن نوع القناعات الأميركية والسوفياتية المستجدة بأنه إذا كانت إيران نالت الذهبية بالعناد ورفض الأمر الواقع فأن العراق نال الفضية في التفوق العسكري وفي الصمود. ومثل هذه المدالية ذات قوة إستراتيجية أقوى.

وهذه القمم المحتمل إنعقاد بعضها، والمقرر إنعقاد بعضها الآخر، فضلاً عن التطورات المستجدة وعن قدرة العراق على الحسم عسكرياً، تعزز النداء الذي نجد أنفسنا نطلقه عشية بداية السنة الخامسة للحرب همساً بالنسبة إلى البعض، وبالصوت العالي بالنسبة إلى الآخرين.

وهو نداء من كلمة واحدة:

كفى.

مجلة "التضامن". لندن - 8 أيلول (سبتمبر) 1984

* * *

تحييد الحج: دعوة إلى المناقشة

يحمد المرء ربه على أن موسم الحج إنتهى على سلام، ويتمنى لكل مواطن أدى هذه الفريضة الخير ويغبطه على هذه النعمة ويقول له العبارة التقليدية: حج مبرور وسعي مشكور.

وليس مبالغة القول أيضاً للذي أدى الفريضة: يا لحسن حظك. لقد أديت الفريضة في أمان وفي إطمئنان.

ومناسبة هذا الكلام أن أجواء موسم الحج لهذا العام كانت تُقلق وكانت تبعث على الأسى وعلى الحزن الشديد. فهنالك من حاول دخول الأماكن المقدسة وفي جعبته المنشورات لتوزيعها، وهنالك من خَطَّط للدخول مسلحاً، وهنالك من هيأ مكبرات الصوت لكي يخطب في الجموع وكأنما مكة المكرمة والمدينة المنورة وعرفة ومِنى والمزدلفة "هايد بارك" وليست أماكن للعبادة.

إن الذي يمكن فهمه هو أن المسلم عربياً كان أو أعجمياً ينتظر السنوات الطويلة لكي يهيئ له الله الوقت المناسب من أجْل أن يؤدي فريضة الحج.

أما الذي يتعذر فهمه فهو أن يأتي هذا المسلم بعد طول إنتظار ليجد أن هنالك عناصر يمكن أن تنغص عليه هذه المناسبة العظيمة.

والذي يمكن فهمه هو أن المسلم عربياً كان أو أعجمياً يحلم وهو بعيد عن المدينة المنورة بزيارة يتمنى لو تكون طويلة لضريح الرسول العربي ويحلم أيضاً بلحظات يجاور فيها النبي الكريم ويتلو، وهو في رحاب مقام آخر الأنبياء، بعض الآيات من المصحف الشريف تساعده على تفريج

همومه وما أكثرها في هذا الزمن الصعب.

أما الذي يتعذر فهمه فهو أن يتم ذلك وسط هواجس ناشئة عن أن بعض المغامرين أو الفوضويين قد يحوِّلون الهدوء إلى صخب والحلم الجميل إلى كابوس مزعج ولحظات الصفاء إلى حالة اضطراب نفسي.

والذي يمكن فهمه هو أن يسير الحاج في شوارع مكة ويعرض ما سمعه وما قرأه عن الأمجاد العظيمة للإسلام وللرجال الذين إلتفوا حول الرسول، وأن يشتري من هنا مصحفاً ومن هناك أعواد بخور ومن هنالك سجادة صلاة.

أما الذي يتعذر فهمه فهو أن يوجس هذا الحاج خيفة من متظاهرين متوترين، أو ربما من مندسين قد يزرعون متفجرة هنا أو متفجرات هناك.

والذي يمكن فهمه هو أن ينتشر رجال الأمن السعوديون في كل مكان في مكة وفي المدينة وفي عرفة وفي مِنى ومن قبل في جدة الميناء وجدة المطار وجدة المداخل البرية من أجْل أن يقدموا الخدمات ويرشدوا ويساعدوا العربي والعجمي والآتي من آخر الدنيا ويختصروا عنه المشقة.

أما الذي يتعذر فهمه فهو أن يضطر هؤلاء لتشديد المراقبة والتشكيك بالتجمعات التي قد تتحول فجأة إلى تظاهرات وبأفراد قد ينقلب مظهرهم البريء إلى واقع شرير.

وفي الإطار نفسه إن الذي يمكن فهمه هو أن يقضي المسؤولون السعوديون بضعة أسابيع، وبالتحديد الأسابيع الستة التي تسبق بدء موسم الحج، في إجتماعات تحضير لموسم آمن وناجح ولتوفير الخدمات للألوف الذين سيتدفقون على الديار المقدسة لتأدية فريضة العمر.

أما الذي يتعذر فهمه فهو أن يقضي المسؤولون السعوديون بضعة أسابيع يناقشون السبل الكفيلة بإبقاء موسم الحج في منأى عن الإضطرابات والتظاهرات. وغالب الإعتقاد أن الأسابيع الستة التي سبقت بدء موسم الحج لهذا العام أمضاها الملك فهد بن عبد العزيز كما لا يُفترض فيه أن يمضيها. وقد يجوز الإفتراض أنه أمضى هذه الفترة كما لو أنه في "غرفة عمليات" يتابع بدقة التطورات التي ترفع من إستعدادات أجهزة الأمن، مع أن المطلوب كان ترْك العاهل السعودي يتحرك ويسعى من أجْل دفع هذا الجمود القاتل الذي يعيشه الوضع العربي، ومن أجْل أن يحرك المسائل الإجتماعية وقطاع الخدمات خلال موسم الحج بالشكل الذي يدعو إلى الرضا الكامل.

إن الأجواء التي سبقت بدء موسم الحج لهذا العام تحمل على الإفتراض أن هنالك كيداً كبيراً وبالغ الخطورة يجري الإعداد له. وليس بالمستغرب أن يكون المخططون لهذا الكيد يستهدفون تشويه البقعة التي تعني الكثير بالنسبة إلى المسلم. بل ليس من المستبعد إذا لم يحدث تحييد للحج أن يكون هذا الموسم هو آخر مواسم الحج الهادئة.

وعدم التحييد معناه أننا قد نفاجأ ذات يوم بأن هنالك "حجاجاً" يكتبون شعارات على جدران عمارات مكة المكرمة والمدينة المنورة، وبأن هنالك "حجاجاً" يأتون لتأدية هذه الفريضة وهم يخفون الرشاشات والقنابل تحت ثياب الإحرام، وبأن هنالك "حجاجاً" يملأون الحقيبة بالمنشورات بدل أن تُملأ بسجادة الصلاة والمصحف الشريف، وبأن هنالك "حجاجاً" يطلقون الهتافات التي تخدم الجهات التي جندتهم بدل إطلاق الأدعية إلى ربهم لكي يغفر لهم ذنوبهم.

وعدم التحييد معناه أيضاً ان المملكة العربية السعودية ستضطر إلى التشكيك بكل قاصد حج وستضطر إلى إنشاء جهاز "لمكافحة الحجاج المزيفين".

ويبقى أن التحييد أدناه إتفاق أمني توقّعه الأجهزة المختصة في كل بلد مسلم وكل بلد ينطلق منه حجاج لتأدية هذه الفريضة المقدسة وأقصاه ميثاق شرف يتم إقراره في منظمة دول المؤتمر الإسلامي من قِبَل الملوك والرؤساء. وبموجب الإتفاق الأمني تخف الهواجس وتتضاءل تبعاً لذلك المخاوف ولا تعود أجواء الحج كما كانت عليه هذا العام. إما بموجب ميثاق الشرف الذي يتم إقراره من قِبَل الحكام فإن المخاوف لن تعود واردة لأن معنى الميثاق أن كل حاكم يصبح مسؤولاً عن حجاجه.

ويبقى أننا نتمنى أن تبقى الأماكن المقدسة في منأى عن المشاحنات والمشاكسات. وما دامت الكعبة بخير وعرفة بخير ومِنى بخير والمدينة المنورة بخير والعتبات المقدسة في كربلاء والنجف بخير، فلتكن القدس والمسجد الأقصى فيها هي هدف "الحجاج" المكلفين بتأدية "الفريضة المسلحة" و"الحجاج" الذين يجيدون التظاهر وترك العنان للحناجر.

وتكراراً إننا نغبط الذين أدوا فريضة الحج هذا العام بأمان واطمئنان بالرغم من الأجواء التي رافقت هذه المناسبة الخيرة. نغبطهم ونتمنى أن تأخذ فكرة تحييد الحج التي نتناولها طريقها إلى التنفيذ من أجْل أن تبقى للمسلمين قِبلة يديرون وجوههم نحوها.

ومن أجْل الحيثيات التي أوردناها نتمنى ذلك. وهي حيثيات تحمل في طياتها المخاطر والمخاوف.

وفكرة التحييد، برسم المناقشة؛ لمَن يريد من القراء أن يناقش.

مجلة "التضامن". لندن - 15 أيلول (سبتمبر) 1984

* * *

ورطة الوحدة

الأمر الطبيعي هو حدوث وحدة بين الدول العربية على أســـاس أن الوحدة هي حل أو هي الحل لمشـــاكل كثيرة، وعلى أساس أن الكيان القوي أفضل من الكيانات الضعيفة وعلى أساس أن كل دولة تكمل الأخرى.

والأمر الطبيعي هو أن تفرح ســوريا لأن المملكة المغربية حققت خطوة على طريق الوحدة مع الجماهيرية الليبية التي هي حليف أســـاســـي لها، وأن تفرح الجزائر وتفرح أيضـــاً موريتانيا لأن دولتيْن مغربيتيْن إختصـــرتا بعض الأميال من الطريق الطويلة للمغرب الكبير.

والأمر الطبيعي هو أن تفرح تونس لأن الخطوة المغربية – الليبية تفتح الباب لخيارات كثيرة أمامها.

ولكن مثل هذا الفرح الذي نشـير إليه لم يحدث وســاد بدلاً من ذلك شـــعور يوحي بأن الحليف والجار غير مرتاحين للخطوة ذات الطابع الوحدوي. فالرئيس حافظ الأسد توجه إلى ليبيا يستقصي وليس ليشجع أو يهنئ. ولو أن الهدف كان التهنئة لكان إنتقل من طرابلس إلى الرباط ليهنئ أيضاً الملك الحسن الثاني وتكون هذه التهنئة مناسبة لإزالة الفتور في العلاقات المغربية – الســـورية. والرئيس الشاذلي بن جديد لزم منذ اللحظة الأُولى جانب الحذر وبدأ يتحرك في إتجاه الرد على الخطوة المغربية – الليبية بخطوة من نوعها أو على الأقل بخطوة تبقي على تونس وموريتانيا بعيدتيْن عن الخطوة وغير مستعدتيْن للإنضمام إلى الإتحاد المغربي – الليبي. والرئيس الحبيب بورقيبة لزم أيضـــاً جانب الحذر وبدأ يتحرك في إتجاه تعميق أســـس المعاهدة التي تربط بين الجزائر وتونس، وهي معاهدة تَبيَّن كم أنها مهمة لمواجهة الخطوة المغربية – الليبية على أساس أنها في نظر المسؤولين الجزائريين والتونسيين حلف أكثر منها خطوة وحدوية.

ووجد الرئيسان الجزائري والتونسي في الرئيس الموريتاني ولدهيداله التجاوب مع حذرهما.

وفي المقابل إن الأمر الطبيعي بعد الإعلان عن الخطوة المغربية – الليبية هو أن يزيل المغرب مشـــاعر المخاوف والحذر التي سادت وأن تزيل ليبيا الشكوك بحماستها لهذه الخطوة. ولكن مثل هذا الأمر لم يحدث بالشـــكل المطلوب. وحتى إشـــعار آخر، أو حتى يحدث العكس، فإن قطاعات عريضة من الرأي العام في دول المغرب العربي ومشرقه تبدو غير متفائلة بوصـــول الخطوة المغربية – الليبية إلى نهاية الطريق إذا كانت لن تزال الشكوك والمخاوف.

وهنالك كثيرون يطلقون التساؤلات الآتية:

إذا إســتمر الحد الأدنى من الإنســجام حول القضـــايا الأســاســية غير متوافر بين المغرب وليبيا فكيف ســتحقق الخطوة الوحدوية هدفها؟

وإذا اســـتمر العقيد معمر القذافي على موقفه الذي هو عليه من الولايات المتحدة وموقفه الذي هو عليه من الحرب العراقية – الإيرانية وموقفه الذي هو عليه من مصـــر ومن التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي، فكيف ستحقق الخطوة الوحدوية هدفها؟

وإذا استمرت العلاقة السوفياتية – الليبية على الازدهار التي هي عليه مقابل علاقة أميركية – مغربية تتســـم بالازدهار نفسه، فكيف ستحقق الخطوة الوحدوية هدفها؟

وهل ســتكون الدولة التي نص عليها "بيان وجدة" ذات سياستين وموقفين حتى وإن إتسم الموقفان بالتناقض؟

إن الـذي جعـل في الإمكـان الإتفـاق على الخطوة الوحدوية هو أن التيار المغربي داخل ليبيا نما إلى الحد الذي بات دعاته مسموعي الكلمة. وهذا التيار ليس جديداً وهو منذ عشـر سـنين ينمو ويحاول المتحمسـون له إثبات وجودهم على ساحة القرار السياسي.

وإذا كان العقيد القذافي لن ينحاز إلى هذا التيار فإن الخطوة الوحدوية ســتقف في منتصــف الطريق ولن يكون في إمكانها مواصلة السير إلى النهاية وستذبل كما ذبلت من قبل محاولات كثيرة. بل إنها ستبدو عندئذ كما لو أنها ورطة تحاول الأطراف المعنية التنصل منها.

ومنـذ الإعلان عن الخطوة المغربيـة – الليبيـة ذات الطابع الوحدوي والأنظار موجهة إلى العقيد القذافي تتوقع منه المواقف التي تتسم بإعادة النظر.

لماذا الأنظار موجهة إلى العقيد القذافي وليس إلى الملك الحسن الثاني؟

ربما لأن خطوة من نوع الخطوة المغربية – الليبية وبالشـــكل الذي تم فيه الإعلان عنها تحتاج إلى قناعات تقوم على النظرة التقليدية للأمور وعلى المرونة المتناهية وعلى التســليم بالأمر الواقع. والأرجح أن الملك الحســن الثاني كان حتى اللحظة التي تم فيها الإعلان عن الخطوة يرى أن العقيد القذافي ســيمارس المرونة لإعتبارات كثيرة وسـيأخذ في الاعتبار متغيرات فرضـها الأمر الواقع. ولو أنه كان لا يتوقع ذلك وفي إطار حسابات دقيقة لكان ربما آثر عدم الإعلان عنها ولكان على الأرجح آثر عدم الإعلان، شخصياً مرة ومن خلال المستشار أحمد رضا جديرة مرة أخرى، بأنه – أي العاهل المغربي – هو الذي

إقترح على المبعوث الليبي محمد الزوي فكرة الخطوة الوحدوية. والزوي للمناسبة النموذج الأكثر حيوية للتيار المغربي داخل الحُكْم الليبي.

ويبقى أنه في إنتظار أن يتضح مصير الخطوة الوحدوية المغربية – الليبية ويتبين ما إذا كانت بداية لولادة المغرب الكبير بصيغة يرتاح لها الجميع أو أنها ورطة من الأفضل التخلص منها، هنالك ثلاث ملاحظات جديرة بالاهتمام وهي:

الأولى، هي أن هنالك من كان يرى أن كثرة عدد دول المشرق هي التي تحول دون قيام صيغ وحدوية بين هذه الدول، وأن قلة عدد الدول في منطقة المغرب هي التي ستعجل في قيام الوحدة أو الإتحاد أو أي حالة من حالات التوحد. وفي ضوء ما حدث بعد إعلان الخطوة المغربية – الليبية ذات الطابع الوحدوي ورَدّ فعل بقية دول المغرب على ذلك يتبين أن المغرب في هذا الأمر مثل المشرق وأن المسألة ليست مسألة كثرة أو قلة عدد.

الثانية، إن الحد الأقصى للصيغ الوحدوية التي يمكن لها أن تتم ومن دون حساسيات يتمثل في معاهدة من نوع المعاهدة المبرمة بين تونس والجزائر. ولكن مجرد كلمة معاهدة تعني عدم الرغبة في التوحد، فضلاً عن أنه من الممكن عقد هذه المعاهدة بين كل من هاتيْن الدولتيْن وأي دولة أجنبية من دون أن يتغير شيء على الدولتيْن.

الثالثة، إن الذي حدث منذ أن تم الإعلان عن الخطوة المغربية – الليبية هو أن الجزائر وتونس وموريتانيا تعمل على أساس قيام تكتل منها يساوي في إطار قاعدة ميزان القوى التكتل المغربي – الليبي وهذا معناه أن عقلية العمل المحوري ما زالت هي السائدة في العالم العربي.

يبقى أيضاً أننا ونحن نورد هذه الأمور نتمنى ألاّ تنتكس الخطوة المغربية – الليبية على رغم تواضعها. ولكن كل ما يحدث سواء الذي من الممكن الإشارة إليه أو الذي يصعب على المرء أن يذكره يوحي بأن الخطوة المغربية – الليبية ذات الطابع الوحدوي تحتاج إلى من ينقلها من عنق الزجاجة حيث هي منذ الإعلان عنها إلى غرفة العناية الفائقة وبذلك يمكنها أن تتجاوز الورطة التي وجدت نفسها فيها.

وبالمرونة والتضحية والتنازلات والتسليم بالأمر الواقع يمكن تحقيق ذلك.

والسؤال: هل هنالك مَن هو مستعد وإلى أي مدى؟

مجلة "التضامن". لندن - 22 أيلول (سبتمبر) 1984

* * *

هل ينهي الملك فهد ظاهرة التأجيل؟

لم ينعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول المطلة على البحر الأحمر بعدما كان مقرراً إنعقاده يوم الأحد 1984/9/16 في الخرطوم بالرغم من أنه كانت هنالك ضرورة لعقده. وإرجاء إنعقاد هذا المؤتمر من دون تحديد موعد آخر لعقده معناه أنه ربما لا ينعقد وقد ينساه أصحابه فلا يعيدون الحديث في شأن إنعقاده إلا إذا حدثت معجزة.

وأهمية إنعقاد مؤتمر البحر الأحمر هي أنه كان سيجمع التقليدي مع الثوري والصديق للولايات المتحدة مع الحليف للاتحاد السوفياتي والمتصالح مع إسرائيل مع المعترض على ذلك والغني جداً مع الفقير جداً والمتوجه إسلامياً مع المتوجه ماركسياً والحزبي مع غير الحزبي والمدني مع العسكري والمطالب بوقف الحرب العراقية – الإيرانية مع المتفرج عليها وشبه المحايد إزاء استمرارها.

وإلى ذلك أن أهمية إنعقاد هذا المؤتمر هي أنه كان سيفتح الباب قليلاً أمام عودة مصر إلى الصف العربي. بل إنه مثلما قد يجوز الإعتقاد أن الألغام زرعت من أجل إرباك الرئيس حسني مبارك وتحذيره من مغبة المضي قدماً في الإبتعاد عن الصفقة التي عقدها الرئيس (الراحل) أنور السادات مع إسرائيل، فإنه قد يجوز الإعتقاد أن الألغام زُرِعت من أجْل لقاء مصري – سعودي – يمني جنوبي وهو اللقاء الذي كان شبه مستحيل في الماضي وإستمر على هذه الحال بعد إرجاء إنعقاد مؤتمر الخرطوم.

كذلك أنه مثلما قد يجوز الإفتراض أن مؤتمر البحر الأحمر لم ينعقد لأن مكان الإنعقاد هو الخرطوم فإنه قد يجوز الإفتراض أن المؤتمر كان لن يرجأ لو أن مكان الإنعقاد كان مدينة جدة بدلاً من الخرطوم وكان الطرفان اللذان قاطعا المؤتمر وبسببه تم الإرجاء لن يقاطعا. وهذان الطرفان وهما اليمن الجنوبية وأثيوبيا قاطعا على أساس أن إنعقاد المؤتمر في الخرطوم يشكل كسباً معنوياً لحكم الرئيس جعفر نميري بينما هما يساندان الخط الليبي في سعيه لإسقاط هذا الحُكْم ويشاركان الإتحاد السوفياتي مخططه لإضعاف معنويات هذا الحُكْم. أما لو كانت مدينة جدة هي مكان الإنعقاد فإن هذيْن الطرفيْن كانا سيشاركان لأن مردود المشاركة في مؤتمر ينعقد في السعودية يختلف عن مردود مؤتمر ينعقد في الخرطوم. فضلاً عن أن حيثيات مقاطعة مؤتمر الخرطوم ليست واردة إزاء مؤتمر ينعقد في جدة.

وما يقال بالنسبة إلى مؤتمر الخرطوم الذي لم ينعقد

يقال أيضاً بالنسبة إلى المجلس الوطني الفلسطيني الذي لم ينعقد هو الآخر بالرغم من أن هنالك ضرورة قصوى لعقده.

وبصرف النظر عن أي نتائج كان يمكن أن يحققها المجلس الوطني الفلسطيني إلا أن الإنعقاد في حد ذاته كان سيشيع في النفس شعوراً بالإطمئنان وكان سيؤكد بالفعل أن القيادات الفلسطينية التي إشتهرت ببراعة ملحوظة في اللعب على التناقضات العربية والإستفادة منها لن تترك لهذه التناقضات أن تلعب هي على العمل الفلسطيني. ولكن الذي حدث هو العكس، بدليل أن المجلس لن ينعقد.

ومن الآثار السلبية البالغة الأهمية لعدم الإتفاق على عقد المجلس الوطني الفلسطيني هو إحباط بعض القيادات الفلسطينية للمسعى الجزائري من أجْل التوفيق بين الأطراف الفلسطينية، خصوصاً إذا تبين أن الجزائر وضعت كل ثقلها من أجل التوفيق. وليس من المستبعد أن ينعكس ذلك على أسلوب التعامل الجزائري مع القيادات التي شاركت في إحباط المسعى التوفيقي.

وبعد الآن سيتبين ذلك. فإذا استأنفت الجزائر السعي للتوفيق فمعنى ذلك أنها أخذت في الإعتبار ظروف الطرف الفلسطيني المعترض على عقد المجلس الوطني ومعنى ذلك أيضاً أنها لم تقرر الإنحياز لأحد من طرفيْ "النزاع" الفلسطيني علماً بأن الجزائر منحازة من قبل ودائماً للشرعية الفلسطينية. أما إذا كانت لن تستأنف السعي فمعنى ذلك أنها أكثر من عاتبة على الطرف الذي أحبط مسعاها التوفيقي.

وثمة تساؤلات:

إذا كان المجلس الوطني الفلسطيني لم ينعقد وفي هذه الظروف الصعبة فمتى إذاً ينعقد؟

وإذا كانت الأطراف الفلسطينية لا تتفق ولو على الحد الأدنى في هذه الظروف الصعبة فمتى إذا ستتفق؟

وإذا كانت المرونة لا تحدث الآن، ويأخذ العناد مداه، فمتى إذاً ستحدث المرونة ولا يعود العناد سيد الموقف؟

وإذا كان المسعى التوفيقي الجزائري لا يلقى الإستجابة فمن هي الجهة التي يمكن لمسعاها أن يحظى بالقبول؟

لقد تم إرجاء عقد مؤتمر وزراء خارجية الدول المطلة على البحر الأحمر وضاعت فرصة ذهبية أمام تخليص الوضع العربي من الأجواء الخانقة التي يعيشها منذ فترة.

ولم يتم الإتفاق على عقد المجلس الوطني الفلسطيني وضاعت فرصة ذهبية أخرى مماثلة.

ويشعر المرء أن هنالك قوى ضاغطة تعمل من أجْل إضاعة هذه الفرص. وكل ذلك في سبيل أن يستمر الوضع العربي على ما هو عليه فلا تحدث إنفراجات ولا يحدث تفاهم على الحد الأدنى ولا يتأمن بالتالي الجو الملائم لإنعقاد القمة العربية في الرياض كما هو متفق على ذلك.

وإذا كان من السهل تجاوز أمر تعثر عقد مؤتمر من نوع مؤتمر الخرطوم لوزراء خارجية الدول المطلة على البحر الأحمر وعقد المجلس الوطني الفلسطيني، فإنه سيكون من الصعب تجاوز تأجيل القمة العربية مرة أخرى. وسيكون معنى ذلك أن العمل السياسي العربي يعيش مرحلة التأجيل.

وصحيح أن القمة العربية لن تحقق المعجزات إلاّ أنها ستشيع في النفس بعض الأمل بأن هنالك رغبة أكيدة في إزالة السحب التي تزداد تلبداً في السماء العربية.

ويبقى أنه لو كان المكان المقرر أن تنعقد فيه القمة هو دولة أخرى غير المملكة العربية السعودية لجاز الإفتراض وإستناداً إلى الأحوال الراهنة للوضع العربي أن هذه القمة لن تنعقد، لكن مكان إنعقادها يدعو إلى الافتراض بأن في إستطاعة الملك فهد بن عبد العزيز الذي يعيش هذه الأيام وهج الذكرى الثالثة والخمسين لتوحيد الجزيرة العربية على يدي المغفور له عبد العزيز آل سعود أن يفعل الكثير في سبيل توحيد الموقف العربي ولو على الحد الأدنى.

لعل وعسى تنعقد القمة العربية في الرياض ويبدأ بها إنحسار ظاهرة تأجيل عقد الإجتماعات المهمة.

ولكن اللافت للإنتباه أن السعي السعودي المعلن من أجْل عقد هذه القمة لا يبدو مشجعاً على الإفتراض بأن هذه القمة ستنعقد إلا إذا كان ما يجري وسيجري بعد اليوم في إطار الديبلوماسية الصامتة والتي تطبقها المملكة العربية السعودية بدقة يستهدف عقد هذه القمة وفي موعدها ومن دون أخذ ورد.

مجلة "التضامن". لندن - 29 أيلول (سبتمبر) 1984

* * *

خطوة الملك حسين

إذا كان الهدف من إعادة العلاقات الأردنية مع مصر هو دعم مخطط كامب ديفيد، فإن الخطوة التي أقدمت

عليها حكومة الأردن تبدو مستهجنة على أساس أن جدار الوضع العربي يحتاج إلى حجر يسنده وليس إلى إنتزاع حجر منه قد يؤدي به إلى الانهيار.

أما إذا كان الهدف من إعادة العلاقات الأردنية مع مصر هو تشجيع حكم الرئيس حسني مبارك على أن يبقى على حالة عدم الإندفاع في إتجاه إسرائيل التي هو عليها الآن، فإن هذه الخطوة تبدو معقولة على أساس أن الرئيس مبارك لم يعد يحتمل بقاء الدول العربية تبتعد عنه في كل مرة يقترب هو فيها أو يتقرب.

وتبدو الخطوة الأردنية والمتمثلة بإعادة العلاقات الديبلوماسية مع مصر بأنها تتويج لعلاقات إستمرت منذ أن بدأت القطيعة تتسم بشيء من الدفء، وتبدو أيضاً كما لو أنها تأكيد على أن الأردن عندما وافق على قطع العلاقات مع مصر فإنما وافق مضطراً ومسايراً وليس عن قناعة.

وإذا جاز الوصف فإن الخطوة الأردنية تبدو حالة إختراق للجمود العربي في شأن عودة مصر إلى مكانها أو مكانتها أكثر منها حالة خرق لأمور يتم الإتفاق في شأنها. والفرق كبير بين الخرق وبين الإختراق.

ومن المؤكد أن الملك حسين إستند وهو يتخذ هذه الخطوة إلى المتغيرات الكثيرة التي حدثت وإلى المزاج العربي العام وإلى الموقف الدولي من مثل هكذا خطوات، بمعنى أن هذه الخطوة ما كانت لتتخذ لو أن هنالك جبهة سورية – إسرائيلية مشتعلة أو رفضاً نهائياً سعودياً وخليجياً لمسألة عودة مصر إلى مكانها في الصف العربي، أو أن هنالك عدم تعايش على الصعيد السياسي بين مصر والعراق فضلاً عن التعاون المتقدم على الصعيد العسكري. كذلك أن هذه الخطوة ما كانت لتتخذ لو أنها كانت لن تحظى كما هو واضح بترحيب من الرأي العام العربي وإرتياح من قبل الدول الكبرى ودعم من الأكثرية الفلسطينية وموافقة أردنية تكاد تكون بالإجماع.

وهذه الخطوة أيضاً ما كانت لتتخذ لو أن مصر كانت لا تزال محرومة من عضويتها في منظمة دول المؤتمر الإسلامي ولا تزال في حالة قطيعة مع الإتحاد السوفياتي. وما كانت أيضاً لتتخذ لو أن الرئيس حسني مبارك لم يسجل في موضوع العلاقات المصرية مع الدول العربية وفي موضوع الصراع العربي – الإسرائيلي، النوايا الحسنة، نية بعد أخرى مع الأخذ في الإعتبار أن النوايا ما زالت أكثر وضوحاً من خطوات التعبير عنها.

وبقدر ما يبدو الحُكْم الأردني واثقاً من نفسه إزاء هذه الخطوة التي إتخذها بالقدر نفسه تبدو هذه الخطوة محفوفة بالمخاطر إذا كان لن يساندها موقف عربي كأن يحذو طرف أو أكثر حذو الأردن في إعادة العلاقات مع مصر. كذلك أن هذه الخطوة تبدو محفوفة بالمخاطر إذا كان الرئيس حسني مبارك لن يرد على الخطوة الأردنية بعمل كبير هو فوق الموقف الراهن الذي تتخذه مصر ودون إلغاء إتفاقية كامب ديفيد، وإذا كان في الوقت نفسه لن يرشد وسائل الإعلام المصرية إلى الطريق الذي يقي خطة عودة مصر إلى الصف العربي المتاعب بحيث لا تنشر صحيفة مثل "الأهرام" على صدر صفحتها الأُولى كلاماً يصف موقف المسؤولين السعوديين والكويتيين والذي هو طوق النجاة للخطوة الأردنية بأنه موقف "سجين الخوف والتردد". وأغلب الظن أن الرئيس مبارك يعرف أن الأردن ما كان ليتخذ الخطوة التي اتخذها لو أن السعودية والكويت ودولة الإمارات لم تمارس المرونة التي تمثلت بتمسك هذه الدول بمبدأ الإلتزام بقرارات القمة العربية وفي الوقت نفسه التمسك بعودة مصر.

وعندما يبدو الرئيس مبارك مطالباً بالترشيد المشار إليه فعلى أساس أن الكلمة الطيِّبة هي التي تساعد على عودة مصر وعلى أن تحذو دول عربية أخرى حذو الأردن. فهي ليست صاحبة حق حتى تستعاد العلاقات معها بهذه البساطة وإنما تقع على عاتقها مسؤولية القطيعة الديبلوماسية. وصاحب الحق يختلف عن المحقوق.

وتبقى أنه لو أن المملكة العربية السعودية هي التي اتخذت الخطوة وأعادت العلاقات الديبلوماسية مع مصر لكانت دول كثيرة حذت حذوها، ولكان انتهى الأمر في شكل أو في آخر. كذلك لو أن العراق هو الذي اتخذ الخطوة لكان حدث أمر مماثل إلى حد ما. لكن الخطوة الأردنية على تواضعها على درجة عالية من الأهمية حيث إنها تبدو مثل حجر كبير رماه عميد الحكام العرب في بحيرة السكون العربي.

يبقى أيضاً أن حجة المعارضين أو المعترضين على الخطوة الأردنية ليست موضع إقتناع من قبل المواطن العربي على أساس أن مناداة هؤلاء بالتمسك بقرارات القمة العربية وبميثاق الجامعة العربية تتناقض مع إستهانتهم بهذه القرارات وذلك الميثاق بالنسبة إلى قضايا أخرى. ومن إيجابيات الخطوة الأردنية أنها ستضع على الطاولة أمام الجميع وللمرة الأولى وبكثير من الصراحة مسألة الإلتزام بحيث إما يكون موجباً وإما يتصرف كل على ما تفرضه مصلحته.

وإذا كان لنا في هذه المناسبة ما نتمناه فهو أن تتجاوز الخطوة الأردنية عنق الزجاجة ثم لا تكون السبب في مواجهة عربية – عربية جديدة تضيف المزيد من الدم والضياع والدمار والتمزق على أحوال الأمة.

مجلة "التضامن". لندن - 6 تشرين الأول (أكتوبر) 1984

* * *

القمة الطارئة والقمة الأصلية

بالرغم من أن القمة التي دعا إليها الملك الحسن الثاني كانت من النوع الذي يصعب تحقيقه إلا أن العاهل المغربي دعا إلى عقدها من أجْل البحث في الخطوة الأردنية والقاضية بإعادة العلاقات الديبلوماسية مع مصر.

وبالرغم من عدم الإنعقاد فإنه كانت أيضاً للمبادرة حسنات كثيرة.

لماذا هذه القمة من النوع الذي يصعب تحقيقه؟

الجواب عن ذلك يمكن تلمسه في النقاط الآتية:

أولاً – لأن هناك قمة من المقرر إنعقادها في الرياض. وبما أن الفترة الزمنية بين القمة المقرر إنعقادها في الرياض والقمة الطارئة التي دعا الملك الحسن الثاني إلى عقدها قصيرة فهذا معناه أن تلغى قمة الرياض من أجْل القمة الطارئة. وبالنظر إلى تعقيدات مثل هكذا معادلة فإن الذي يفترض حدوثه هو أن تكون الدعوة إلى عقد قمة طارئة مجرد دعوة وهذا ما حدث بالفعل.

ثانياً – إذا كان الغرض من القمة الطارئة هو مواجهة الخطوة الأردنية فمعنى ذلك أن تصبح القمة التي دعا إليها العاهل المغربي مثل قمة بغداد التي إنعقدت لمواجهة الصلح المنفرد الذي قرر الرئيس (الراحل) أنور السادات عقده مع إسرائيل. ومثل هذا الأمر غير ممكن لإعتبارات موضوعية من بينها أن إعادة العلاقات الديبلوماسية من جانب الأردن مع مصر ليس مثل تطبيع العلاقات من جانب الرئيس السادات مع إسرائيل. ومن بينها أيضاً أن نسبة العرب الذين يؤيدون الخطوة الأردنية تفوق بكثير نسبة الذين يعارضونها. بل قد يجوز القول إن الدول العربية في هذا الشأن منقسمة ثلاثة أطراف: طرف مؤيد وطرف معارض وطرف معترض. والطرف الأخير قريب من الطرف المؤيد ولا تفصله عن التأييد سوى خطوات قليلة.

أما إذا كان الغرض من القمة الطارئة هو الحيلولة دون تحقيق الخطوة وإقناع الملك حسين بالعدول عنها وإلغاء الترتيبات التي اتخذت في هذا الشأن فإن مثل هذا الأمر سيكون من الصعب تحقيقه لأن الخطوة تمت وإنتهى الأمر ولا عودة عنها.

وحتى إذا كان الغرض من القمة الطارئة هو مناقشة الملك حسين في ما فعله والإكثار من طرح الأسئلة عليه فإن مثل هذا الأمر يبدو من الصعوبة بمكان. ذلك أن الملك لن يتحمل المساءلات فضلاً عن أنه إذا شعر بأن الهدف من عقد القمة هو الطلب منه إعادة النظر في قراره فإنه، وهو المتحمس في إستمرار لمؤتمرات القمة العربية، كان سيعلن مقاطعته للقمة الطارئة.

ثالثاً – إن القمة الطارئة مفيدة إذا كانت ستعرض بدائل لوضع سيء. وأغلب الظن أن الذين لم يتحمسوا إلى القمة الطارئة انطلقوا في ذلك من أنه لا بدائل لديهم يطرحونها فضلاً عن أن البديل المالي كما حدث في قمة بغداد لا يمكن إعتماده بالنسبة إلى الأردن.

رابعاً – إن وزراء الخارجية عادة هم الذين يضعون على الورق أفكار القرارات العربية الكبرى بالتعاون مع المستشارين السياسيين والعسكريين للملوك والرؤساء. أو على الأقل إن مشاورات وزراء الخارجية هي التي تساعد على ولادة القرار السياسي. ولقد صادف أن جميع وزراء الخارجية العرب كانوا في الأمم المتحدة عندما صدر القرار الأردني بإعادة العلاقات الديبلوماسية مع مصر. ولو كانت هنالك رغبة في إزالة الخلافات أو تجميدها والبحث في قضايا طارئة من نوع القرار الأردني لكان هؤلاء الوزراء تنادوا إلى اجتماع يبحثون فيه ما يمكن أن يبحثه الملوك والرؤساء في قمة عادية أو في قمة طارئة.

أما أين الحسنات الكثيرة للدعوة التي أطلقها الملك الحسن الثاني بالرغم من معرفته سلفاً بأنها ليست سهلة الإنعقاد بل وإلى حد ما مستحيلة، فإنها في النقاط الآتية:

أولاً – انها أكدت أنه لا بديل للقمة وأن سياسة المحاور ليست بديلاً.

ثانياً – انها أكدت على أهمية القمة العربية المتفق على إنعقادها في الرياض وعلى ضرورة عقد هذه القمة.

ثالثاً – انها جعلت الأطراف التي كانت لا تبدي حماسة للقمة تعيد النظر في الأمر وترى أن القمة تشكل علاجاً للمشاكل العربية.

رابعاً – انها ستساعد بالتأكيد في تسريع إنعقاد قمة الرياض وستحمل الملك فهد بن عبد العزيز على أن يسعى

ويسعى ويسعى من أجْل عقد هذه القمة خصوصاً أنه بات في يدي العاهل السعودي نتيجة للخطوة الأردنية ورقة ضغط أساسية في وجه أطراف التشدد من الزعماء العرب يمكن أن يقول لهم وهو يلوح بها ما معناه: انظروا إلى أين قاد التصلب وإلى أين أوصلنا عدم إعتماد المرونة في إزالة الخلافات.

وإلى ذلك أن من حسنات الخطوة الأردنية أنها ستجعل لغة التعامل الديبلوماسي من جانب المملكة العربية السعودية مع أطراف التشدد العربي أكثر حسماً من ذي قبل.

خامساً – قبل الخطوة الأردنية كانت أطراف التشدد العربي لا تساعد الملك فهد بن عبد العزيز على أن يعقد القمة في الرياض. وفي تقدير الملك فهد أن المساعدة تكون في التعهد بعقد قمة ناجحة يتم فيها الوفاق والتفاهم بدلاً من تفجر الخلافات.

وبعد الخطوة الأردنية باتت في يدي الملك فهد ورقة أخرى لمصلحة الإنعقاد وتتمثل في أن الذين لهم المصلحة الرئيسية الآن في عقد القمة هم أطراف التشدد العربي قبل غيرهم لأن الرؤية واضحة جداً للأطراف الأخرى.

يبقى نتيجة لذلك سؤال: هل أن الملك فهد سيمارس تكتيكاً جديداً في الأيام المتبقية على حلول القمة العربية يعوض الأمة الإرتباكات التي تسود المنطقة؟

أغلب الظن أنه سيفعل ذلك وبهذا تكون الدعوة إلى القمة الطارئة التي لم تنعقد، وعدم إنعقادها طبيعي ومنطقي ومبرر، أفادت كثيراً القمة الأصيلة المتفق على إنعقادها في الرياض والتي نتمنى أن تبدأ على خلاف إذا كان لا بد من الخلاف إنما تنتهي على الأقل على وفاق إذا كان الإتفاق غير متيسر.

مجلة "التضامن". لندن - 13 تشرين الأول (أكتوبر) 1984

* * *

صلوات إستسقاء لقمة الرياض

درجت العادة في العالم العربي وفي الدول الإسلامية عموماً بأن تقام صلوات الإستسقاء عندما ينحبس المطر. وبإرادة الله سبحانه وتعالى يهطل المطر بعد هذه الصلوات إستجابة لأدعية المؤمنين ورحمة من خالق السموات والأرض بالأرواح وبالتربة وبملايين الخلق الذين يمكن أن يموتوا عطشاً.

ومناسبة هذا الكلام هو الجفاف القاتل الذي تتسم به السياسة العربية والجفاء الذي لا مبرر له بين بعض الأطراف، إلى الحد الذي باتت التمنيات بتحقيق الإتفاق أو على الأقل التعايش بين بعض الأطراف العربية لا تجدي، وباتت هنالك على ما يبدو ضرورة لصلاة من نوع صلاة الإستسقاء يؤديها المواطن العربي من أجْل أن تنعقد القمة العربية، وبالتحديد القمة التي تحقق الإنفراجات. فقد بلغ إنحباس التعايش العربي درجة عالية من الخطورة ولا بد من بعض الإنفراجات.

وعدم إنعقاد القمة معناه أن الأطراف التي لا تريد لهذه القمة أن تنعقد أو أنها تعرقل الإنعقاد في شكل أو آخر أو في عناد أو آخر، هي ضد إرادة شعوبها. ذلك أنه إذا كانت هذه الأطراف تعبِّر عما تريده شعوبها فإن التعبير بالرفض أو العرقلة هو ضد إرادة هذه الشعوب. بل إن هذه الأطراف تبدو في موقفها هذا أنها أقلية معارضة في وجه أكثرية شعبية ساحقة ترى أن تنعقد القمة وأن يتم الإتفاق وأن يخرج الملوك والرؤساء الوضع العربي من عنق الزجاجة الموضوع فيه.

ولو ترك لهيئة عربية محايدة مثل الجامعة العربية أن تجري سلسلة من الإستفتاءات في شأن موضوع القمة لكانت نتيجة هذه الإستفتاءات ستوضح الأمر الذي نحن في صدده، وهو أن موقف بعض الحكام من موضوع القمة هو عكس ما يريده المحكومون تماماً. فليس من المعقول أن يقول مواطن عربي: أنا ضد أن يتفق رئيسي مع جارنا وشقيقنا الرئيس أو الملك. وليس من المعقول أن يقول مواطن عربي: أنا سعيد بهذه المشاحنات والخلافات بين رئيسي وبين شقيقه رئيس الدولة الفلانية أو ملك الدولة الفلانية. وليس من المعقول أن يقول مواطن عربي أن عندي بعض التحفظات على رغبة مسعى حميد يستهدف مصالحة رئيسنا مع رئيس آخر.

وعندما يكون موقف المواطن هو الترحيب الكبير بالقمة فعلى أساس ضيقه بالخلافات وعدم إقتناعه بإستمرارها وبالأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الخلافات. كذلك أنه عندما يكون موقف المواطن هو الترحيب الكبير بالقمة فعلى أساس أن القمة تجمع المتناقضين والمتجانسين والأصدقاء وأنها مظهر من مظاهر الإستقرار وهو في أشد الحاجة إلى أن يشعر بأنه مستقر وبأنه مطمئن وبأنه يسير نحو الأحسن وبأن الحدود العربية مفتوحة أمامه وبأنه لا داعي للحذر الذي بلغ عند البعض حد المبالغة في التشدد

إزاء إستعمال الاتصالات الهاتفية مع الخارج.

وإلى ذلك أن المواطن العربي عندما يسمع بأن حكام الدول الأجنبية يلتقون بهدف حل المشاكل بينهم أو مناقشتها أو بهدف تطوير العلاقات الجيدة في مجالات الإقتصاد والثقافة، ويرى في المقابل أن الحكام العرب لا يفعلون الشيء نفسه فإنه يتضايق ويحزن. وعندما يسمع ويرى أن السوفيات والأميركان يطورون السلاح الذي سيفتك بكل منهم لكنهم في الوقت نفسه يتسابقون من أجْل لقاء بينهم فإنه يتساءل: متى يتحقق مثل هذا الأسلوب الحضاري ومتى يعتمده حكامنا؟

وهذا المواطن يتمنى لو يستطيع أن يقول بالصوت المسموع: لماذا لا يكون هنالك فصل بين قضية الحاكم وقضية الوطن، وذلك على أساس أن أي حاكم عربي في استطاعته أن يجتمع بزميله الحاكم الآخر في معزل عن المشاعر والمواقف الشخصية لكل منهما تجاه الآخر.

وهذا المواطن يشعر بحزن قاتل عندما يلاحظ أنه من أجْل إنشاء محور لتسوية الحسابات فإن نشاط بعض الحكام يفوق الوصف ويقومون برحلات شاقة ويعقدون الإجتماعات الطويلة ويشرفون شخصياً على تخطيط المناورات التي تحقق لهم الغرض، في حين أن هؤلاء يجدون ألف سبب وسبب من أجْل ألاّ تنعقد قمة هدفها تسوية الخلافات.

إن الظروف التي يعيشها العالم العربي تشبه في بعض جوانبها الظروف التي كانت سائدة عشية قمة 1964 التي استضافها الرئيس (الراحل) جمال عبد الناصر. ومثلما أن هذه القمة ما كانت لتنعقد لو أنها كانت خارج مصر ولو أنها ليست بدعوة من مصر فإن الأمر نفسه يمكن أن يقال بالنسبة إلى القمة العربية المتفق على إنعقادها في الرياض. فهي تحتاج إلى أن تعقد في الدولة العربية الأساسية، وقياساً بالتطورات والأوضاع فإن شأن المملكة العربية السعودية الآن هو مثل شأن مصر في الستينات. وهي تحتاج إلى زعيم تلتف حوله الأكثرية. وإستناداً إلى واقع الحال فإن الأكثرية العربية تلتف حول الملك فهد بن عبد العزيز لإعتبارات موضوعية وليس تهيباً من المد الشعبي الذي كان لعبد الناصر.

ولكن الفرق بين جمال عبد الناصر وفهد بن عبد العزيز هو أن العاهل السعودي يكثر من الحذر بينما الرئيس المصري (الراحل) كان يهمه في الدرجة الأولى أن يحضروا وأن يلتقوا ولو على الحد الأدنى.

والفرق أيضاً بين الاثنين هو أن العاهل السعودي لا يريد أن يقال إن تناقضات بعض الأطراف العربية تفجرت في لقاء قمة فوق أرض المملكة بينما الرئيس المصري الراحل لم تكن تستوقفه كثيراً هذه المسألة فضلاً عن شغف عبد الناصر بلعبة التناقضات العربية.

ويبقى أن مناسبة هذا الكلام هو أنه يفترض في مثل هذه الأيام وفي مثل هذه الظروف أن يكون بدأ العد العكسي لعقد القمة العربية المتفق على عقدها في الرياض في حين أنه كلما مر يوم نلاحظ أن العد هو في الاتجاه الآخر أي إتجاه التطويل. ومناسبة هذا الكلام أيضاً هو ما نسمعه من بعض المسؤولين السعوديين وغير السعوديين ويوحي بأن القمة لن تنعقد لأن الظروف غير مناسبة. والمقصود بـ "الظروف المناسبة" هو أن يكون كل الملوك والرؤساء متفقين، وكأنما حدث في التاريخ العربي القديم والحديث إن مرت فترة كان الإتفاق فيها سائداً.

وتكراراً أن التمنيات بعقد القمة العربية لم تعد ذات جدوى على ما يبدو وصار لا بد من صلاة من نوع صلاة الإستسقاء هذا مع الأخذ في الإعتبار أن الأكثرية العربية الصامتة هي مع إنعقاد القمة ومع إتفاق الملوك والرؤساء ولو على الحد الأدنى. وعلى الأقل الأقل أنهم مع قمة مصالحة. وإذا إعتبرنا أن العرب هم مئة وثلاثون مليون نسمة – على أساس أنه ليس هنالك إحصاء ثابت ونهائي – فإن أي إستفتاء محايد في شأن ضرورة إنعقاد القمة سيحظى على ما دون المئة في المئة بنسبة قليلة جداً. وهؤلاء المعترضون هم بعض الحكام وحلقاتهم المستفيدة من إستمرار الخلافات والتناقضات. ومثل هذا الإستفتاء الذي يتمنى المرء لو كان في استطاعة الأمين العام للجامعة العربية السيد الشاذلي القليبي أن ينظمه بصفة كونه الطرف العربي المحايد كان سيعتبر أكثر الإستفتاءات دقة في تاريخ الإستفتاءات العربية التي تفتقد عادة إلى الدقة.

ويبقى أن الإختبار الحقيقي لمسألة أن الحاكم يترجم مشاعر شعبه ومطالب هذا الشعب هو عقد قمة الرياض. وهذا الكلام يقتصر على الأطراف العربية التي تضع العراقيل في شكل أو آخر، وعمداً أو من دون أن تدري، في عجلة إنعقاد هذا المؤتمر الذي لن يحقق المعجزات لكنه قد يوقف هذا الإنحدار المريع في العالم العربي. وهذا هو الحد الأدنى المطلوب في هذه المرحلة البالغة التعقيد من تاريخ الأمة.

مجلة "التضامن". لندن - 20 تشرين الأول (أكتوبر) 1984

* * *

المجلس الوطني الفلسطيني
ذلك البرلمان التائه

هل أصبح البرلمان الفلسطيني مثل الطائرة المخطوفة غير المرغوب من المطارات بهبوطها للجوء أو للحصول على تسهيلات مثل الوقود والماء والطعام والأدوية؟

يبدو أن حال المجلس الوطني الفلسطيني بات كذلك وإلا فما معنا ألاّ تجد القيادة الفلسطينية عاصمة لإستضافة المجلس الذي يمثل شعب فلسطين أصدق تمثيل؟

إن المرء وهو يتابع تطورات المجلس الوطني الفلسطيني يجد نفسه يتذكر ويربط بين ما يحدث منذ بضعة أشهر وبين ما كان يحدث في الماضي. ومن خلال التذكر والربط وبعض المقارنات تتكون في المخيلة صورة تنضج بالمأساوية.

في الماضي كانت أكثرية العواصم العربية تتسابق من أجْل أن ينعقد المجلس الوطني الفلسطيني فيها على أساس أن هذا يكسب الحُكْم قوة ويحقق له رصيداً وطنياً وبالتالي شعبية كبرى.

وفي الماضي أيضاً كان هنالك حكام عرب كثيرون يتمنون لو أن السيد ياسر عرفات يكثر من الزيارات لهم أو ينصف في زياراته فلا يخص عاصمة بزيارات ويحرم أُخرى من زيارة.

وفي الماضي كان هنالك حكام لا يتخذون بعض القرارات على المستوى القومي قبل أن يتشاوروا مع القيادة الفلسطينية. وكثيراً ما ألمح بعضهم إلى ذلك أمام ياسر عرفات أو قالوا له بكل الوضوح إنهم أرجأوا إتخاذ قرار معين من أجل الوقوف على رأيه أولاً.

وفي الماضي قيل لياسر عرفات أكثر من مرة ومن قبل حكام كثيرين ما معناه إلى متى ستبقى الورقة الفلسطينية حكراً على لاعب واحد هو الحاكم المصري.

وفي الماضي كان كثيرون من الحكام العرب يحرصون على عقد إجتماعات مع ياسر عرفات قبل أن يقوموا بزيارات إلى بعض الدول، وكانوا في محادثاتهم خلال هذه الزيارات يتشددون على أساس أن الجانب الفلسطيني يدعم موقفهم لأنهم بدورهم يساندون القيادة الفلسطينية.

وفي الماضي كانت المساعدات المالية إلى منظمة التحرير الفلسطينية لا تتأخر عن مواعيدها. قد يتأخر دفع المرتبات للموظفين أما هذه المساعدات فلا تتعرض إلى أي تأخير.

وفي الماضي كان الذين يزورون عرفات أو يزورهم عرفات يكسبون شعبياً. بل وهنالك زعامات لا يمكن إلا أن تدين لعرفات بالمجد المستجد الذي وصلت إليه.

وفي الماضي كانت تحدث أشياء وأشياء وكلها تعكس أهمية القيادة الفلسطينية.

أما ما يحدث منذ بضعة أشهر فإنه يدعو إلى الحزن الشديد. تجمدت العاطفة العربية تجاه القيادة الفلسطينية. أصبح البعض يشعر بأن ياسر عرفات يشكل عبئاً عليه ولذا فإنه لا يشركه في رأي ولا يرحب به في بلده ولا يلتزم بمساعدات وبمواعيد تسديد.

والأهم من هذا كله بل والأكثر خطورة هو أن الذين كانوا يأخذون على عرفات أنه لا يعقد الإجتماعات الفلسطينية إلا في عواصم معينة باتوا لا يرحبون بإنعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في بلادهم. وكلما طلب عرفات وألح كلما ردوا عليه بما يشبه الإعتذار.

وعندما يتابع المرء بيأس شديد تصريحات المسؤولين الفلسطينيين في شأن إنعقاد المجلس الوطني ويخلد قليلاً إلى التأمل ترتسم في مخيلته صورة يبدو فيها البرلمان الفلسطيني وكأنما هو طائرة مخطوفة لا يرغب في إيوائها أحد مخافة أن يكون ثمن الإيواء – حتى وإن كان للتزود بالوقود والطعام وليس اللجوء – متاعب هو في غنى عنها.

وهذا الوضع الذي إنتهى إليه حال الثورة الفلسطينية سببه القيادات الفلسطينية في الدرجة الأولى. وكلما تزايد خلاف هذه القيادات كلما تضاءلت إحتمالات إنعقاد المجلس وتضاءل بالتالي نفوذ هذه القيادات، في حين أن إتفاق هذه القيادات ولو على الحد الأدنى سيجعل عواصم عربية كثيرة تعيد النظر في موقفها، وسيجعلها تطلب وبإلحاح من الطائرة المخطوفة التائهة – أي البرلمان الفلسطيني – الهبوط في مطارها بل وفي القاعدة الجوية الأكثر أماناً.

وهنا ثمة تساؤل: لماذا هذا الجدل في شأن إنعقاد المجلس الوطني الفلسطيني؟

ولماذا هذا الربط بينه وبين القمة العربية المقرر إنعقادها في الرياض والمتعثر أمر إنعقادها؟

ولماذا أيضاً القول في بعض المجالس وفي الكواليس، التي تبدي القيادات الفلسطينية شغفاً لا حد له بها، من أنه إذا كان العرب لا يتفقون على إنعقاد مؤتمر القمة فما هو المستغرب في ألاّ ينعقد المجلس الوطني الفلسطيني لأن هنالك ثغرات تحول دون الإتفاق على الحد الأدنى؟

إن المجلس الوطني الفلسطيني هو مؤسسة الشرعية

الفلسطينية. وإذا كان هنالك أخذ ورد في موضوع القيادة الفلسطينية فهذا لا يعني ألاّ ينعقد المجلس الوطني كما يحدث في الماضي في ظل الجامعة العربية. وإنعقاد البرلمان الفلسطيني في رحاب الجامعة لا يعني نهاية الخلافات الفلسطينية، فهذه الخلافات لا تنتهي. لكن أهم ما في الإنعقاد هو أنه يحافظ على المؤسسة التي تضم كل الفلسطينيين على مختلف اتجاهاتهم.

وقد يقال إن مواقف بعض الأطراف العربية من موضوع المجلس الوطني الفلسطيني وعدم إستضافة إجتماع المجلس من شأنها أن تضغط على القيادات الفلسطينية من أجل أن تتعايش وتتفاهم. ولكن التصريحات التي تصدر من هذه القيادات ومن القيادة الأساسية – أي قيادة عرفات – لا تشير إلى أن هذه القيادات تريد أن تترك للتفاهم ثغرة ينفذ منها.

وعندما تكون الجامعة العربية هي المكان الوحيد الذي فيه يتم إجتماع المجلس الوطني الفلسطيني فعلى أساس أن الظروف الموضوعية متوافرة. فالمجلس (وما يتفرع عنه من مؤسسات) هو نتاج منظمة التحرير الفلسطينية التي إستحدثتها مؤتمرات القمة العربية. والجامعة العربية مقرها في تونس حيث لا تحفظ على أحد من القيادات الفلسطينية. فالفلسطيني الماركسي المتطرف يزورها والفلسطيني اليمني يزورها ويقيم فيها، فضلاً عن أن تونس هي المقر السياسي للقيادة الفلسطينية. ومن حق منظمة التحرير الفلسطينية عقد المجلس الوطني في رحاب الجامعة العربية على أساس أن المنظمة عضو في هذه الجامعة، وعلى أساس أنه ليس في ميثاق الجامعة ما يحول دون ذلك. ولولا أن في المجلس الوطني الفلسطيني وجوهاً شيوعية وثورية لا ترغب المملكة العربية السعودية في أن تأتي إليها ولا هي بدورها تتطلع إلى بناء علاقات طيبة مع المملكة، لكنا تمنينا إنعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في رحاب منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك على أساس أن منظمة التحرير الفلسطينية عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي ومن حقها إزاء تزايد الحساسية العربية منها أن تلجأ إلى بيتها الإسلامي.

وتكراراً إن حال المجلس الوطني الفلسطيني منذ بضعة أسابيع تدعو إلى الحزن الشديد. فهو برلمان تائه وهو مثل طائرة مخطوفة كلما حاولت الهبوط في مطار بحجة التزود بالوقود والطعام والشراب والدواء كلما قيل لها ابتعدي عنا وتم من باب التحسن إقفال المطار في وجهها.

ولكن هذه الطائرة ستهبط في النهاية في مطار ما وستلحق الإهانة بكل عربي إذا كان هذا المطار عبارة عن عاصمة أوروبية أو إحدى العواصم الأوروبية الشرقية.

مجلة "التضامن". لندن - 27 تشرين الأول (أكتوبر) 1984

* * *

الدول الكبرى والدولة الأكبر

إذا صعد وجه جديد إلى مسرح السياسة والقرار السياسي في الإتحاد السوفياتي فإن رد الفعل العربي إزاء ذلك يكون عادياً على أساس أن الأمر لن ينعكس سلباً أو إيجاباً على الوضع العربي، أو ربما كانت له آثاره السلبية أو آثاره الإيجابية إنما على بعض الجزئيات وليس على الجوهر.

وإذا حدث تبدل في الزعامة داخل الصين فإن رد الفعل العربي إزاء ذلك يكون عادياً حتى إذا كان التبدل عبارة عن سقوط خط ماوتسي تونغ الكثير الحدة والتطرف وحلول خط جديد يميل نحو الإعتدال بدلاً منه.

وفي فرنسا إذا سقط ديغول وحل آخر محله أو سقطت الديغولية أمام اليمين الذكي متمثلاً بفاليري جيسكار ديستان فإن رد الفعل العربي يكون عادياً. كذلك أن رد الفعل بدأ عند سقوط جيسكار ديستان وفوز الخط الإشتراكي – الشيوعي أنه ربما لن يكون عادياً ثم كانت زيارة العاهل السعودي (الراحل) خالد بن عبد العزيز التي وضعت العهد الفرنسي الجديد على الخط الذي يبقي على الأمور عادية وهي كذلك منذ ذلك الحين.

وإذا سقط حزب العمال في بريطانيا أمام حزب المحافظين، أو أخفق حزب المحافظين في البقاء في الحُكْم وعاد حزب العمال إلى الحُكْم فإن رد الفعل العربي إزاء ذلك يكون عادياً مع بعض التحفظ البسيط في بداية الأمر.

والدول الأربع التي أوردناها هي من الدول الخمس الكبرى في العالم. وإذا كان رد الفعل العربي عادياً إزاء التغيير الذي يمكن أن يحدث في هذه الدول كما ورد في الأسطر السابقة، فهل أنه عادي أيضاً إزاء التغيير الذي يمكن أن يحدث في الدولة الخامسة وهي الولايات المتحدة؟

إن الجواب البدهي عن هذا التساؤل هو أن رد الفعل لا يمكن أن يكون عادياً لأن كل شيء يعني العرب وقضيتهم بات في أيدي الولايات المتحدة. المال العربي بنسبة كبيرة في أيديها. والنفط العربي في معظمه في أيديها.

والاستثمارات العربية في أكثريتها في أراضيها وفي مدنها. وإذا كانت هنالك إستثمارات أميركية في بعض الدول العربية (شركات أو فنادق أو مصانع) فإنها في نهاية الأمر تصب في خزانتها، أي الخزانة الأميركية.

وحتى الورقة السوفياتية التي في أيدي بعض العرب لا يستفاد منها لأن هؤلاء لا يلعبونها بالطريقة التي تشكل أداة ضغط على القرار الأميركي. وبدلاً من ذلك يحدث العكس أو ما يشبه العكس.

وفي الماضي كانت هنالك ورقة عدم الإنحياز التي لعبها البعض وكان من الممكن الحصول منها على نتائج جيدة على المدى البعيد إلا أن أحداً من الحكام العرب لا يلعب هذه الورقة ربما لأنه لا يريد أو لأنه مقتنع بأنها ورقة خاسرة لمن يلعبها.

لقد وضع العرب معظم الأوراق ومعظم الثروات وأكثرية وسائل الضغط في أيدي الولايات المتحدة. ولم يتم ذلك بقرار في أعقاب تنسيق أو عقب جلسة سرية جرى التصويت عليها وفازت بالإجماع أو بما يشبه الإجماع، وإنما الذي حدث هو أن معظم السياسات العربية تصب في النهاية في البحر الأميركي.

ومن خلال نظرة سريعة على واقع الحال يتأكد ذلك.

إن المملكة العربية السعودية ودول الخليج لا تريد تعديل المسار الحالي للعلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي وهو مسار لمصلحة أميركا في الدرجة الأولى.

ووصلت الحال بمصر والسودان إلى أنهما أغلقتا أي نوافذ يمكن أن تهب منها الرياح في وجه الولايات المتحدة، كذلك وصلت الحال بمصر إلى تنفيذ مناورات أميركية – مصرية مشتركة في البحر المتوسط.

وأصبحت القضية الأساسية بالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية هي الحصول من الولايات المتحدة على قناة للحوار تعود إلى الإعتراف بالمنظمة. وفي الوقت نفسه إنحسرت رقعة التطرف الفلسطيني الذي يطالب بضرب مصالح الولايات المتحدة.

ويبدو التعايش على أحسن صوره بين الولايات المتحدة وسوريا ولا تتوقف المحاولات من الجانبين لتدعيم أسس هذا التعايش.

وفي منطقة المغرب العربي تنتعش يوماً بعد آخر المصالح الأميركية. وفي الوقت الذي تصدر بعض التصريحات التي توحي بأن هنالك حرباً يمكن أن تنشأ بين الولايات المتحدة والجماهيرية الليبية وتتسبب في توريط الإتحاد السوفياتي فإن المساعي الحميدة تكون ناشطة بشكل لا مثيل له من أجْل فصل الخلافات عن المصالح.

وبسبب الحرب الدائرة منذ أكثر من أربع سنوات مع إيران من دون أن تنجح المساعي الدولية لوقفها، فإن العلاقات الديبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة ستستأنف بعد إنتهاء انتخابات الرئاسة، وذلك على أساس أن تطبيع العلاقات قد يساعد على وقف الحرب فضلاً عن أن الأسباب الموضوعية التي أوجبت قطع العلاقات لم تعد كما كانت من قبل.

أما الذين يخوضون حرب السيارات الملغومة ضد الولايات المتحدة فإنهم بحربهم غير المفهومة هذه يخدمون في شكل أو آخر أميركا.

إن الأمثلة التي يمكن سردها في هذا المضمار كثيرة وهي تعزز الواقع الذي لا مفر من الإقرار به، وهو أنه عندما يهتم العربي بإنتخابات الرئاسة الأميركية فعلى أساس أن لرئيس أميركا دوراً في القرار السياسي العربي وحصة في الثروة العربية.

وقد يجوز الإفتراض أن الذي قاد الأمور إلى الوضع المشار إليه بحيث أصبحت كل الأوراق العربية في السلة الأميركية هو شعور الحكام العرب، من دون أن ينسقوا في ما بينهم، بأن من الأفضل أن يلعبوا الورقة الأميركية بحيث إذا فازت يفوزون أما إذا لم يحالفها الحظ فإن الوضع سيبقى على ما هو عليه.

وزيادة في التوضيح أنهم قرروا أن يلعبوا ورقة أميركا ريغان وليس غيره. ومن أجْل ذلك هنالك تعاطف ضمني معه وتمنيات من أجْل أن يفوز لأن سقوطه يعني سقوط رئيس قريب في مشاعره نحو العرب أكثر من خصمه مونديل الذي لم يسجل موقفاً ودياً تجاه العرب منذ اللحظة الأُولى لإعلان ترشيحه.

إن فوز ريغان يعني أن لقاء القمة بين الملك فهد بن عبد العزيز والرئيس ريغان سيتم في واشنطن وهذه لمصلحة القضية العربية. ويعني أن الدور السوري في المنطقة سيستقر على حال وهذا لمصلحة إستقرار المنطقة. ويعني أن الحوار الأميركي – الفلسطيني سيبدأ وبشكل ما وربما عن طريق مشاركة ياسر عرفات في إجتماع سعودي – أميركي في الرياض ومن بعدها يحدث لقاء القمة السعودي – الأميركي في واشنطن. ويعني أن العلاقات الديبلوماسية ستعود بين العراق والولايات المتحدة وهذا لمصلحة سلام المنطقة وإزدهارها. ويعني أن الرئيس حسني مبارك سيكون تجاوز المأزق الذي وضعته فيه

الولايات المتحدة. ويعني أن القمة الخليجية في الكويت ستنعقد بعد أيام بهدوء وأن القمة التي لا تنعقد بسهولة في الرياض ستنعقد. ويعني أن حالة من الإسترخاء ستشهدها منطقة المغرب العربي. ويعني أن حال لبنان لن تبقى على ما هي عليه.

وهذه الأمور وغيرها ليست مجرد تصورات يمتزج الخيال فيها بالواقعية وإنما هي بدهيات على أساس أنه إذا فاز ريغان فإن من مصلحته أن يسجل لحزبه الجمهوري دوراً تاريخياً يعيد إلى الأذهان في الثمانينات الوهج الذي كان لهذا الحزب في الخمسينات مع أيزنهاور.

ويبقى أن الإهتمام العربي بالإنتخابات الأميركية هو إهتمام بالتطورات التي تحدث في الدول الكبرى التي تشغل العالم وتربكه وتحل له مشاكله وتعقدها.

وإستناداً إلى الحيثيات التي وردت في بعض الأسطر السابقة فإن الولايات المتحدة هي بالنسبة إلينا وإلى كثيرين غيرنا هي الدولة الأكبر بين الدول الكبرى.

مجلة "التضامن". لندن - 3 تشرين الثاني (نوفمبر) 1984

* * *

الكربلائي الذي يترأس برلمان العراق

على رغم أن أهل الحُكْم في العراق الذي يقوده الرئيس صدَّام حسين لا يستسيغون التصنيفات المذهبية فإنه قد يجوز التساؤل وقد تم إنتخاب الدكتور سعدون حمادي رئيساً للمجلس الوطني (أي البرلمان العراقي): هل أن الرئيس صدَّام حسين في صدد التهيئة لتعميق الحياة الديمقراطية في فترة ما بعد الحرب، وهل أن هذا الكربلائي الذي لم يسجل على مدى سنوات طويلة أنه تعثر في فهم أفكار الرئيس صدَّام وفي قراءة هذه الأفكار بتمعن، هو الذي سيؤدي الدور أو المهمة؟

للوهلة الأُولى يأتي الجواب يرجح كفة التأكيد بأن الرئيس صدّام يتطلع إلى ذلك مستنداً في الأمر إلى الظروف التي تنشأ عن الحروب من جهة وإلى الهدوء الذي رافق الدورة الأولى للمجلس الوطني من جهة أُخرى.

والدكتور سعدون حمادي ابن الرابعة والخمسين هو من السلالة الأولى لحزب البعث، وله بالذات مكانة خاصة في نفوس أهل السلالة الثانية والتي يشكل الرئيس صدَّام الرمز الأكثر حيوية لها.

وأهمية الدكتور سعدون هي في أنه لم يدخل السجون كثيراً لكنه أدخل أفكار البعث برفق إلى العراق، وأنه النموذج للبعثي الذي لا ينزل إلى تحت الأرض ويحافظ وهو فوق الأرض وخارج السجون إذا أمكن على الحيوية والإنضباط والإستمرارية. ولعله من القلائل الذين تسلموا – من دون أن يكون رصيدهم بعض المطاردات أو الكثير من الفترات داخل السجون – مسؤوليات في غاية الأهمية. كذلك لعله من القلائل الذين بدأ تألقهم إلى جانب صدَّام حسين عندما كانت القيادة بقائديْن (أحمد حسن البكر وصدَّام حسين) ووصل التألق إلى حد تسلم المسؤولية الجديدة وهي رئاسة البرلمان العراقي، إلى جانب صدَّام حسين أيضاً. وفي هذه الفترة بين بداية التألق وبين الموقع الجديد كان الدكتور سعدون حمادي في صلب القرار العراقي فهو عضو في مجلس التخطيط في تشرين الأول/أكتوبر 1968 ثم بعد شهر رئيساً لمجلس إدارة شركة النفط الوطنية (بقي في هذا المنصب حتى الثالث من أيار/مايو 1975) وفي 1969/12/31 عُيِّن وزيراً للنفط والمعادن وشارك في 1972/1/11 في الوفد العراقي إلى المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق وهي المفاوضات التي أدت إلى قرار التأميم. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1974 عُيِّن وزيراً للخارجية. وفي 25 كانون الثاني/يناير 1982 عُيِّن وزير دولة في رئاسة الجمهورية. وفي 27 حزيران/يونيو 1982 انتخب عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث. وبعدما فاز في 21 تشرين الأول/أكتوبر 1984 بعضوية المجلس الوطني في دورته الثانية الحالية أُنتخب رئيساً للمجلس يوم الأربعاء 31 تشرين الأول/أكتوبر من العام الحالي نفسه.

وقد تكون المشكلة التي ستواجه الدكتور سعدون هي أنه يعرف من الحكام العرب أو من وزراء الخارجية أكثر مما يعرف من رؤساء البرلمانات العربية، كذلك قد تكون مشكلة الدكتور سعدون هي أنه مبدئي بينما مهمة رؤساء البرلمانات هي في المناورة في الدرجة الأولى وأنه رجل الإقناع وليس مقاتلاً. لكن ما يبدو أنه مشكلة هو بالنسبة إلى الظروف التي يعيشها العراق والناشئة عن الحرب مع إيران هو في بعض جوانبه إنجاز بل وورقة حضارية من أوراق الصراع الذي يخوضه العراق. كذلك أن ما يبدو أنه مشكلة هو في بعض جوانبه أمر مطلوب على أساس أن ما لا يتحقق في الاتصالات بين أهل الديبلوماسية وأهل المهمات الخاصة على أنواعها وأنواعهم قد يتحقق بين أهل البرلمانية عندما يلتقون. وإذا كان هؤلاء من أهل الثقة

وأصحاب تجربة في الإقناع كما هي الحال بالنسبة إلى الدكتور سعدون حمادي فإن ما كان يبدو في الماضي مستحيلاً على صعيد الإشكالات العربية وغير العربية العالقة والكثيرة الحدة يصبح مع الوقت ممكناً.

وتكراراً ان هذا الكربلائي الذي يحمل شهادة الدكتوراه في الإقتصاد الزراعي من جامعة وسكانسن في الولايات المتحدة عام 1958 والذي انتخب رئيساً لجمعية الإقتصاديين العراقيين عام 1971، ليست مهمته مجرد إشغال الدورة الثانية للمجلس الوطني في العراق على أساس أنه بموجب العرف فإن من يشغل هذا المنصب يجب أن يكون من الطائفة الشيعية، وإنما مهمته الأساسية هي القراءة المتأنية والتنفيذ المتأني أيضاً لأفكار تدور في مجملها حول نقطة رئيسية وهي الاستعداد في لتعميق الحياة الديمقراطية في العراق على أساس أن الحرب ستنتهي في شكل أو في آخر.

ويبقى أن انتخاب الدكتور سعدون حمادي لرئاسة البرلمان العراقي يشيع في نفوس الكثيرين داخل العراق وخارجه شعوراً بالإرتياح فضلاً عن أنه لا يؤكد فقط شغف قيادة صدَّام حسين بالحالات غير المطروقة، وإنما في أن عراق الرئيس صدَّام إختار الرجل المناسب في المكان المناسب... وفي الزمن المناسب.

مجلة "التضامن". لندن - 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 1984

* * *

الولادة الثانية أو... النهاية؟

إذا سارت الأمور على ما يرام ولم تنشأ في أي لحظة معوقات أو تحدث مفاجآت وتم إنعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان فإن معنى ذلك أن مجابهة على درجة عالية من الحدة ستشهدها الساحات العربية والدولية ويكون طرفاها الشرعية الفلسطينية التي تمثلها قيادة السيد ياسر عرفات والأقلية الفلسطينية التي تتبنى في شكل أو آخر موقف الحُكْم السوري من قيادة عرفات.

وإذا وقعت الواقعة وحدثت تلك المجابهة المتوقعة فإن مزيداً من الدم الفلسطيني سيراق بسبب أسلوب التصفيات الجسدية الذي قد يعتمد مع الأسف.

وليس واضحاً ما إذا كان المسعى الذي قام به الرئيس الشاذلي بن جديد والذي كان محور اللقاء الذي تم في المدينة المنورة يوم الأحد الماضي بينه وبين الملك فهد بن عبد العزيز قد يثمر في تطويق الإنفجار المتوقع. كذلك ليس واضحاً ما إذا كان إعلان عرفات يوم الأحد (1984/11/11) أمام إجتماع لعدد من المسؤولين الفلسطينيين في العاصمة التونسية قد أجهض سلفاً هذا المسعى على أساس أن زيارة الرئيس بن جديد المفاجئة إلى المدينة المنورة – طبقاً لمعلومات توافرت لمصادر عربية مطلعة وعرفت "التضامن" بعض خطوطها العريضة – هي لإستباق إعلان عرفات عن الدعوة إلى عقد المجلس الوطني في عمان ولكي يطلب الملك فهد بن عبد العزيز من الرئيس حافظ الأسد والسيد ياسر عرفات الإجتماع به وبالرئيس بن جديد في المدينة المنورة ويكون هذا الإجتماع مصالحة سورية – فلسطينية يتبعها تجميد لعقد المجلس الوطني وزيارة يقوم بها عرفات إلى دمشق على أن ينعقد المجلس الوطني في الجزائر في الشهر المقبل.

واللافت للإنتباه أن زيارة الرئيس بن جديد المفاجئة إلى المدينة المنورة تزامنت مع إعلان عرفات أنه دعا بإسم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السيد خالد الفاهوم المقيم في دمشق إلى الدعوة لعقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني في عمان يوم 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1984. وفي ضوء هذا التزامن هل ما زال ممكناً توقع نجاح المسعى الجزائري أم أنه قد فات الآوان وليس هنالك سوى المجابهة؟

وقد يجوز الإفتراض أن الرئيس بن جديد، الشاهد على حقائق الخلاف السوري – الفلسطيني والذي سمع من السوريين كلاماً كثيراً حول هذا الخلاف، تساءل بينه وبين نفسه قبل أن يقرر التحرك في إتجاه الملك فهد: إذا كان الحُكْم السوري لا يتحمل إنعقاد المجلس الوطني في الجزائر ما دام عرفات رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية فكيف إذاً ستكون عليه حال الحُكْم إذا إنعقد المجلس في عمان؟

وقد يجوز الإفتراض أيضاً أن الرئيس بن جديد توقع نهاية مفجعة لمنظمة التحرير الفلسطينية إذا سار عرفات إلى النهاية في عقد المجلس الوطني في عمان. نهاية تتجاوز بكثير مسألة إقتسامها إلى ما هو أخطر. وفي ضوء هذا الإفتراض ارتأى أن ينقل إلى الملك فهد صورة مجسمة لحقائق الخلاف السوري – الفلسطيني خصوصاً أن هنالك بعض الزوايا في هذه الصورة ليست معروفة من

جانب المسؤولين السعوديين ومعروفة جداً للحكم الجزائري بسبب بيعة العلاقات السورية – الجزائرية من جهة والجزائرية – الفلسطينية من جهة أخرى.

لكن في الوقت نفسه من الجائز الإفتراض أن إنعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان هو الخطوة الأكثر تقدماً على صعيد تعزيز شأن "الخيار الأردني" وأن كل التطورات والمواقف التي حدثت في الأشهر القليلة التي أعقبت إخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان إستهدفت تنشيط هذا الخيار.

وعندما لا تبدي سوى عاصمة عربية واحدة وهي بغداد إستعدادها لإستضافة المجلس الوطني الفلسطيني.

وعندما تعتذر العواصم المقبول والمعقول إنعقاد المجلس فيها عن إستضافة المجلس.

وعندما تصل الحال بالمسؤولين في إحدى الدول العربية إلى القول لقياديين فلسطينيين إن من الأنسب عقد المجلس في القاهرة إنما ليس في عمان.

وعندما يستمر الحُكْم السوري حتى الساعات القليلة التي سبقت إعلان عرفات عن الدعوة إلى عقد المجلس الوطني في عمان يقول عن عرفات أمام بعض رفاقه كلاماً لا يأخذ في الإعتبار الحد الأدنى ويمتزج فيه التوضيح بالتهديد.

... إنه عندما يكون الأمر على هذه الحال فإن معنى ذلك هو دفع القيادة الفلسطينية نحو عقد المجلس في عمان هذا مع الأخذ في الإعتبار أنه مثلما أن من حق الجزائر أن تستضيف المجلس الوطني فإن من حق الأردن أن يستضيفه ومن حق كل دولة عربية من المحيط إلى الخليج. بل إنه قد يجوز القول أيضاً إن من حق الفلسطينيين على هذه الدول عقد برلمانهم في عواصمها.

والقول بأن عمان مثلها مثل أي عاصمة عربية من حقها إستضافة المجلس الوطني الفلسطيني إنما هو كلام بدهي في الظروف العادية لكنه يحمل في طياته مدلولات كثيرة عندما توصد أبواب العواصم العربية – بإستثناء العاصمة العراقية – أمام هذا المجلس، وعندما يحدث ذلك في أعقاب إعادة الأردن العلاقات مع مصر وعندما يعاد إنتخاب رونالد ريغان رئيساً للولايات المتحدة. وهذه المدلولات هي أن "الخيار الأردني" قد يكون هو الحل المتفق عليه دولياً والمرحَب به عربياً، والذي يشارك فيه اليمين الفلسطيني والوسط الفلسطيني أما اليسار الفلسطيني فيتم إقصاؤه في شكل أو آخر. وإذا اختار اليسار الفلسطيني (وبالذات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والشيوعيون الفلسطينيون) مقاطعة المجلس الوطني بسبب إنعقاده في عمان فإن معنى ذلك أن هذا اليسار أقصى نفسه بنفسه.

ويبقى أن مجرد إنعقاد المجلس الوطني يشكل في حد ذاته بداية الولادة الثانية لزعامة ياسر عرفات خصوصاً إذا تمكن أبو عمار من تجاوز مأزق الإنعقاد بسلام. ومجرد الإنعقاد يشكل بداية الولادة الثانية على أساس أن هذه الولادة تتم في البحر الفلسطيني وفي ذروة إنتعاش الشوفينية الفلسطينية.

وإلى ذلك إن مجرد الإنعقاد وحتى من دون إصداره قرارات، أو على الأقل تأكيد التمسك بقرارات قمة فاس، يعني تثبيت الشرعية الفلسطينية وهذا من شأنه أن يقوي شأن المنظمة في أي حوارات سياسية عربية – دولية تستهدف إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

وقد يحدث مقابل تثبيت الشرعية أن تنشأ منظمة أخرى لكنها في أي حال ستكون منظمة سورية للفلسطينيين بينما المنظمة الأساسية هي منظمة الفلسطينيين. ومع المنظمة الأساسية يتحاور العالم ويتعامل في العام 1985 الذي يفترض أنه عام وضع المسألة الفلسطينية على قطار التسوية ضمن مشروع جديد للرئيس ريغان يؤكد مسؤول عربي كبير أن إدارة الرئيس الأميركي لن تعرضه إلاّ إذا كانت واثقة من أن كل الدول العربية ستؤيده ولدى هذه الإدارة تعهدات خطية بهذا المعنى.

مجلة "التضامن". لندن - 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 1984

* * *

مفتاح الحلول

قبل ان يبدأ نائب رئيس وزراء العراق ووزير الخارجية طارق عزيز زيارته الرسمية إلى الولايات المتحدة اليوم (السبت 24 تشرين الثاني – نوفمبر – 1984) وهي الزيارة التي ستعيد. العلاقات الديبلوماسية المقطوعة بين العراق وأميركا منذ العام 1967 سيكون تم إحاطة العلاقات العراقية – البريطانية ببعض الدفء وذلك نتيجة للزيارة التي قام بها إلى بغداد وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني ريتشارد لوس.

وفي الوقت الذي يكون المسؤول العراقي، الذي يتصف بحضور متميز، يواصل لقاءاته بالرئيس ريفان ونائبه

جورج بوش وأركان الإدارة الاميركية من وزير الخارجية جورج شولتز إلى وزير الدفاع كاسبار واينبرغر ومستشار الرئيس لشؤون الامن القومي ماكفرلين يكون زملاؤه وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي أنهوا التحضير للقمة الخليجية الخامسة التي تنعقد للمرة الأُولى في دولة الكويت.

وبالإضافة إلى أركان الإدارة الأميركية سيلتقي طارق عزيز ببعض رجال الكونغرس من أعضاء مجلس شيوخ وأعضاء مجلس نواب، وبرموز «لوبيات» فكرية وإقتصادية ومالية لها في شكل أو آخر دور في بلورة القرار السياسي الاميركي.

وفي السنتيْن الماضيتيْن ونتيجة للأجواء الناشئة عن الحرب العراقية – الإيرانية بدأت محاولات إذابة الجليد المتراكم منذ بضع سنوات حول العلاقات العراقية – الأميركية. بل قد يجوز الإفتراض ان اللحظة التي اتخذت فيها قيادة الرئيس صدَّام حسين قرارها بتعيين طارق عزيز وزيراً للخارجية كانت بداية العد العكسي لخطوة إنهاء القطيعة الديبلوماسية وإحلال عهد جديد من العلاقات لن تتضح طبيعة معالمه قبل مرور بعض الوقت.

وقبل أن تبدأ الحرب العراقية – الإيرانية كانت الولايات المتحدة لا تترك مناسبة إلاّ وتحاول فيها مع العراق إعادة العلاقات الديبلوماسية وكان لا يحدث التجاوب بالشكل المطلوب، ثم جاءت الحرب وإتخذت الولايات المتحدة منها الموقف الذي يجعل العراق يتحين الفرصة المناسبة التي تعرض فيها الولايات المتحدة إعادة العلاقات لكي يتجاوب. وكان في إستطاعة العراق أن يختصر سنة على الاقل من التأجيل لولا ان الذي صبر سنوات طويلة قادر على أن يتحمل المزيد من الأشهر اذا كان ذلك يقيه متاعب الشروط الأميركية.

وفي الوقت نفسه ان تعديلات جوهرية طرأت على القناعات الأميركية إزاء حكم الرئيس صدَّام حسين وربما إزاء دوره في المنطقة في تأجيل إعادة العلاقات سنة وربما أكثر.

وتشاء الصدف أن طارق عزيز سيكون أول مسؤول عربي يجتمع بالرئيس ريغان وأركان إدارته بعدما أمكنه الفوز في الإنتخابات قبل بضعة أيام. وإذا اعطي من قِبَل الرئيس الاميركي وأركان إدارته الوقت الكافي لكي يعرض ويناقش فأن الزيارة ستحقق نتائج جيدة، وذلك على أساس أن طارق عزيز موجود في صلب القرار العراقي وعلى أساس انه رجل العلاقات العراقية – الفرنسية والعلاقات العراقية – السوفياتية.

وقبل أن يبدأ ذوبان الجليد في العلاقات العراقية – الأميركية ثم تبدأ مرحلة تسلل الدفء إلى هذه العلاقات كانت فرنسا من جهة والمملكة العربية السعودية من جهة أُخرى فضلاً عن بعض رجال الإعلام الأميركان رسُل العراق إلى الولايات المتحدة يوصل عن طريقهم ما يريد إيصاله. وبعد الان لن تكون هنالك حاجة إلى وجود طرف أو أطراف ثالثة وهذا في حد ذاته إنجاز ايجابي لخطوة اعادة العلاقات، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن دور الاطراف الثلاثة بدأ يتلاشى بعدما إختار العراق نزار حمدون وكيل وزارة الثقافة والاعلام لكي يترأس بعثة رعاية المصالح العراقية في الولايات المتحدة وهو المتوقع أن يسمى سفيراً لمجرد ان يتم إعلان إعادة العلاقات الديبلوماسية.

وإعادة العلاقات الديبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة هي في بعض جوانبها أكثر من مصالحة وأقل من تعاون. أنها اذا جاز التصنيف حالة إختبار لعلاقة جديدة يمكن أن تتطور نحو الأهم خصوصاً بعدما أثبت العراق قدرة لافتة للنظر عل صعيد الصمود العسكري وبعدما أثبت قدرة مماثلة عل صعيد الصمود الإقتصادي. ومثل هذيْن الصموديْن يؤكدان رسوخ الإستقرار وهو أمر من شأنه أن يشجع الشركات الأميركية على السعي لتحصيل مواقع ومشاريع لها في العراق. وإذا حدث ذلك فهذا معناه ان المزيد من الخطوات المرنة ستحدث بالنسبة إلى التشدد المعمول به في ميادين الإقتصاد والتجارة الخارجية.

وبالرغم من أن هذه الأجواء لن يرتاح لها الإتحاد السوفياتي واليابان فضلاً عن بعض الدول الأوروبية، وهي جميعا قطفت الكثير في زمن القطيعة الديبلوماسية العراقية – الاميركية، إلا أن إعادة العلاقات بين بغداد وواشنطن ستحمل هذه الدول على أن تقدم المزيد من التسهيلات من أجْل الحصول على مواطىء قدم لها في ساحة النشاط التجاري في العراق.

والأهم من ذلك كله هو أن إعادة العلاقات الديبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة قد يكون لها التأثير القوي على الوضع الإستراتيجي للمصالح الدولية في منطقة الخليج التي أصبحت في مهب الريح.

اما لماذا قد يحدث ذلك فعل اساس أن إعادة العلاقات ستقود مع الوقت إلى وقف الحرب وعندما يتحرر العراق من ضغوط الحرب فأن دوره العربي سيتغير ومثل هذه الخطوة قد تلقي مسؤولية على حكام الخليج.

ومن الجائز الإفتراض إن إعادة العلاقات ستقود حسابات العراق لن تؤدي إلى ذلك لما كان الرئيس صدَّام حسين سيتحمس لها خصوصاً أن ورقة التفاهم مع أميركا ليست تلك الورقة الشعبية لكثرة المواقف الاميركية السلبية من القضايا العربية عموماً.

ويبقى أن العراق وهو يعيد علاقاته الديبلوماسية مع الولايات المتحدة لا يخطو هذه الخطوة على حساب معادلات اخرى. فهو لايفتح الباب للولايات المتحدة ليخرج الإتحاد السوفياتي من النافذة كما سبق ان حدث مع مصر. وهو لا يعيد العلاقات بينما هنالك دول عربية أُخرى تواصل القطيعة وانما هو آخر دولة تعيد العلاقات. وهو لا يعيد العلاقات ضمن مقايضة وانما في ضوء حسابات ومتغيرات موضوعية.

واذا كانت هنالك أطراف عربية وغير عربية ستتابع اليوم وغداً وبعده العد العكسي لإعادة العلاقات الديبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة بالكثير من الإهتمام فأن هنالك أطرافاً تتابع الخطوة بالكثير من الحذر. في طليعة المهتمين مصر التي ستدعم الخطوة دورها وتطلعاتها وحالة التعاون المتقدمة بينها وبين العراق. وفي طليعة الحذرين سوريا التي كانت حتى قبل أن يقرر العراق إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة تستفيد من بضع أوراق تلعبها من بينها ورقة أنها على علاقة جيدة مع الولايات المتحدة بينما العراق يواصل قطع العلاقات.

اما حكام الخليج فأنهم سيعقدون قمتهم الخامسة في الوقت الذي يكون طارق عزيز، وهو أول مسؤول عراقي يقوم بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة منذ قطع العلاقات عام 1967، يواصل محادثاته في واشنطن.

وأغلب الظن أن تعامل هؤلاء الحكام مع الحُكْم في العراق سيتبدل تبعاً لنتائج المحادثات العراقية – الأميركية التي قد تكون مفتاح الحلول في المنطقة العربية للمشاكل العالقة والمشاكل الملتهبة والمشاكل المستعصية وفي طليعتها مشكلة الحرب العراقية – الإيرانية.

وأكثر ما هو لافت للإنتباه أن حكام الخليج يعقدون قمتهم الخامسة في أقرب نقطة إلى جبهة الحرب العراقية – الإيرانية ذلك أن المسافة بين البصرة الجبهة الدائمة الإشتعال وبين الكويت حيث يجتمع حكام مجلس التعاون لدول الخليج تبلغ 170 كيلومتراً بينما المسافة بين البصرة والعاصمة بغداد تبلغ 540 كيلومترا.

ومثل هذا الواقع الجغرافي لا يحتاج إلى الكثير من التأمل والشرح.

وتكرارا إن اعادة العلاقات الديبلوماسية بين العراق وأميركا تبدو كما لو انها مفتاح الحلول. وعلى هذا الأساس يجوز من باب التفاؤل الإفتراض بأن المنطقة التي ارهقتها سنوات الحرب مقبلة على هدنة أو على الأقل تبدو مقبلة على إستراحة يضع فيها المتصارعون كباراً وصغاراً مبادىء لسنوات من التعايش وفق الحلول العادلة.

وليس هنالك مواطن صالح في المنطقة لا يتمنى ذلك.

مجلة "التضامن". لندن - 24 تشرين الثاني (نوفمبر) 1984

* * *

تشرين الأبيض

بصرف النظر عن النتائج التي حققتها الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني فأن مجرد إنعقاد هذه الدورة وفي هذه الظروف بالذات يحمل في طياته دلالات ذات أهمية قصوى.

أما مسألة مكان الإنعقاد، ونعني بذلك عمان، فأنه يطرح بضع ملاحظات وتأملات من بينها على سبيل المثال لا الحصر ان هذا الإنعقاد في العاصمة الأردنية أزال التراكمات الكثيرة المرارة في العلاقات الأردنية – الفلسطينية والناشئة عن الظروف التي حدثت عام 1970 والصراعات التي عصفت بالفريقيْن وقادت إلى تلك القطيعة التي إستمرت سنوات.

وإذا ما جاز الإفتراض فأن إنعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان هو إزالة لآثار مرارة أحداث 1970 وأحزانها التي ترسبت في نفوس الطرفيْن الأردني والفلسطيني، أو أنها إحلال «تشرين الأبيض» على أساس أن المجلس إنعقد في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1984، محل «أيلول الأسود» الذي قيلت في شأنه عبارات كادت توحي بأن التفاهم لايمكن أن يسود بعد ذلك الحين. هذا مع الأخذ في الإعتبار أن الطرفيْن من أهل السياسة. وأهل السياسة يعرفون أن قاعدة لا عداوات دائمة ولا صداقات دائمة لمَن يتعاطى لعبة الحُكْم والسياسة، إنما هي قاعدة واقعية.

ومن بين الملاحظات والتأملات أن إنعقاد المجلس بالرغم من كل محاولات إعاقة الإنعقاد أكد، وللمرة الأُولى، قدرة حركة فتح على إستقطاب الوسط الفلسطيني واليمين

الفلسطيني والبورجوازية الفلسطينية. ولو أن هذه الفئات كانت لا تعتبر أن حركة «فتح» هي التي تعبِّر عنها أكثر من أي تنظيم فلسطيني آخر لما كان للمجلس الوطني أن ينعقد. ولكن موقف هذه الفئات هو الذي حسم الموقف فحدث الإلتفاف اللافت للإنتباه حول فتح وجعل في الامكان عقد المجلس الوطني الذي هو في الواقع «برلمان أبو عمار».

ومثل هذا الأمر يعطي بعداً على جانب من الأهمية وهو أن الأكثرية الفلسطينية هي ضد التوجهات اليسارية وإلا لكانت إنحازت إلى جانب الذين قاطعوا إجتماع المجلس الوطني الفلسطيني وهم أهل اليسار في حركة المقاومة الفلسطينية.

والذي كان من شأنه أن يحرج الاكثرية الفلسطينية هو أن اهل اليسار يقاطعون إجتماع المجلس الوطني الفلسطيني لأنهم رجال حرب بينما تيار ياسر عرفات ومَن معه هو تيار سلم. ولكن عندما يتأمل المواطن الفلسطيني فيجد أن جبهة أهل اليسار مثلها مثل جبهة فتح صامتة فأنه يختار مَن هو أقرب إلى قناعاته. ومن المؤكد أن مساندة سوريا لعمليات تقوم بها عناصر من المنظمات المعارضة لياسر عرفات والمعترِضة على حركته السياسية وفتح الجبهة مع إسرائيل أمام هذه العناصر كانت ستجعل من الصعب على عرفات المضي قدماً في عقد المجلس الوطني في عمان، بل وفي عقد المجلس من دون موافقة الجميع. ومن هنا فان الموقف السوري ساعد على عقد المجلس الوطني في عمان أكثر مما ساعد على عرقلة الإنعقاد، علما بأن هذا الموقف لم يتخذ من أجْل ذلك وإنما لأن فتح ثغرة في الجبهة لتنفيذ عملية فدائية قد يقود إلى إشتعال الجبهة كلها.

ومن الملاحظات والتأملات اللافتة للإنتباه ان المملكة العربية السعودية وقفت منذ اللحظة الأُولى لإنعقاد المجلس الوطني في عمان مع هذه الخطوة. وهي لم تنتظر، كما فعلت الكويت، مناسبة إنعقاد مجلس الوزراء (يوم الاحد 25 تشرين الثاني – نوفمبر – 1984) لكي يعلن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء عبد العزيز حسين ان بلاده تتمنى النجاح للمجلس الوطني الفلسطيني وانما أذاعت تصريحاً يوم إفتتاح اعمال المجلس لـ «مصدر مسؤول» قال فيه بعد التأييد المطلق من جانب المملكة العربية السعودية للقضية الفلسطينية ومنظمة التحرير «لقد صدرت التعليمات إلى سفير المملكة العربية السعودية لدى المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة بأن يترأس وفد المملكة التي سرها وصول وفود كثيرة من مختلف أنحاء العالم لحضور هذا الإجتماع. وأتمنى أن يكون هذا الحضور مقترناً بمؤازرة دولهم ودول العالم للشعب الفلسطيني والوقوف بجانبه لنيْل حقوقه ولتحرير جميع الاراضي العربية المحتلة».

وأهمية الكلام السعودي المشار إليه أنه قيل فساعد على التخفيف من إطلاق السهام السورية على المجلس الوطني الفلسطيني. وصحيح أن هذا الكلام لو كان قيل قبل إنعقاد المجلس الوطني لما كان بدا كما لو أنه تناغم مع ما تضمنه التقرير السياسي الذي أعدته الديبلوماسية الفلسطينية (فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية) إلاّ ان قوله والمجلس لم ينعقد بعد كان سيبدو كما لو أنه موقف أو انه تدخل من جانب السعودية في شأن داخل فلسطيني على شيء من الحساسية أو أنه إيحاء بأن المملكة العربية السعودية تريد إنعقاد المجلس في عمان.

ولكن ذلك لا يعني أن الملك فهد بن عبد العزيز لم يشعر بالإرتياح ضمناً لأن المجلس الوطني الفلسطيني إنعقد وفي عمان بالذات بدليل أن التعبير عن التأييد لم يقتصر على ما ورد في تصريح «المصدر المسؤول» وإنما ورد أيضاً في رسالة بعث بها العاهل السعودي إلى ياسر عرفات وتليت في إحدى جلسات المجلس بعد يوميْن من إنعقاده. وقد أكد في هذه الرسالة تأييد المملكة العربية السعودية لإنعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان وأكد مساندة المملكة لمنظمة التحرير الفلسطينية بإعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كذلك أن التعبير عن الإرتياح تمثل بالإشارة إلى سرور المملكة لأن وفوداً كثيرة من مختلف أنحاء العالم تحضر إجتماع المجلس.

وقد يكون إرتياح الملك فهد بن عبد العزيز مرده انه هكذا يتمنى أ يرى الفلسطينيين: محافظون ومستقلون من دون يساريين ومتطرفين. والمجلس الوطني الذي عقد دورته السابعة عشرة في عمان كان للمرة الأُولى مقتصراً على الإتجاهات المحافظة والمستقلة ولا وجود لليساريين والمتطرفين فيه حيث أن هؤلاء وبعض المستقلين المقيمين في دمشق سايروا سوريا في دعوتها إلى مقاطعة المجلس الوطني وعدم الموافقة على إنعقاده ما دام ياسر عرفات على رأس القيادة الفلسطينية.

وتبقى ثلاثة أمور يمكن صياغتها بشكل تساؤلات لن تتضح معالمها ومضاعفاتها قبل مضي وقت طويل. الأول

هو أن الحُكْم السوري بإنعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان خسر الورقة الفلسطينية التي يلوح بها في حواره الدولي و في تشدده خلال مفاوضاته مع بعض الاطراف ولم تبق في قبضته سوى الورقة اللبنانية، فهل ان ذلك سيدفعه نحو إعتماد المرونة فيساعد بذلك على إعادة النظر في تحالفاته وعلى أن تنعقد القمة العربية التي لا تنعقد بسبب تشابك هذه التحالفات وتعقيداتها، وهل ان الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران ناقش هذا الأمر من جوانبه مع الرئيس حافظ الأسد خلال الزيارة المهمة التي قام بها الرئيس الفرنسي إلى سوريا والتي إمتصت بعض الشيء من الضيق السوري الناشىء عن إنعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان خصوصاً أن الزيارة تمت بينما المجلس الوطني يواصل إجتماعاته وبينما الأنظار موجهة على الدور الاردني الفلسطيني بعدما كان موجّهاً على الدور السوري؟ والأمر الثاني هو أن المجلس الوطني الفلسطيني سينقل مقره من دمشق إلى عمان بحجة أن مكان المجلس هو في مكان إقامة رئيسه وما دام الرئيس الجديد للمجلس الشيخ عبد الحميد السائح يقيم في عمان فان مقر البرلمان الفلسطيني سيصبح في عمان. وتبدو هذه الخطوة في بعض جوانبها مثل قرار نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس مع فارق الظروف الموجبة. فهل ان مثل هذا الأمر لن يتساهل في شأنه الحُكْم السوري، وهل انه قد يرد عليه بـ «منظمة بديلة» خصوصاً ان «برلمان عرفات» أبعد من صفوفه رجال سوريا أمثال أحمد جبريل وآخرين؟

والأمر الثالث هو أن الوفاق الاردني – الفلسطيني يبدو في الوقت الحاضر مثالياً. فهل انه سيكون حالة عابرة سببها أنه نشأ بالإضطرار، أم أن «تشرين الأبيض» سينمو ويتطور نحو علاقة لاتنفصم عراها على أساس أنه لم يعد مقبولاً من الفلسطينيين عدم الإستفادة من الفرص.

والفرصة الاردنية هي الوحيدة الباقية والمتاحة من الفرص.

مجلة "التضامن". لندن - 1 كانون الأول (ديسمبر) 1984

* * *

ربيع العلاقات الصعبة

يوم الجمعة 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1984 كانت شخصية ديبلوماسية رسمية سعودية تعقد إجتماعاً مع شخصية ديبلوماسية رسمية سوفياتية.

الهدف من هذا الإجتماع كان إبلاغ زعيم القيادة السوفياتية (الرئيس تشيرنينكو) تعازي الملك فهد بن عبد العزيز بوفاة أليكسي فيدو سييفيتش فاتشكينكو (عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، نائب رئيس مجلس السوفيات الأعلى، رئيس مجلس السوفيات الأعلى في جمهورية أوكرانيا) عن 71 عاماً بعد مرض.

وقد صادف أن واجب تقديم التعزية تم في وقت كانت القمة الخامسة لدول مجلس التعاون الخليجي تنعقد في الكويت وسط أنباء تفيد أن الصقيع الذي يلف علاقات أكثرية دول الخليج بالإتحاد السوفياتي سيعيش بعض الدفء لأن هذه الدول وفي طليعتها المملكة العربية السعودية تريد للمنطقة أن تستقر، وهذا الإستقرار لن يتحقق إذا كان لن يتم التعامل مع الإتحاد السوفياتي كدولة عظمى له ما لغيره أو على الأقل له البعض القليل مما لغيره، أو على الأقل الأقل هنالك تبادل ديبلوماسي معه مثلما هنالك تبادل مع معظم دول العالم.

وبالرغم من أن الاتصال السوفياتي – السعودي على المستوى المشار إليه ولمناسبات تتسم بأنها مناسبات لياقة ليست جديدة حيث سبق للملك فهد أن هنأ بالعيد الوطني السوفياتي وعزى بوفاة أندروبوف... إلا أن مجرد حدوثه يعني تكريسه. ومثل هذا الأمر يبدو خطوة بالغة الأهمية حيث إنه مؤشر إلى الرغبة في تواصل الحوار.

وإلى ذلك أن أهمية هذه اللياقات أنها تتيح المجال أمام طلبات من نوع الطلب الذي طلبته المملكة العربية السعودية في أيار/مايو 1984 من الإتحاد السوفياتي والذي يقضي بتأييد السوفيات لشكوى دول مجلس التعاون الخليجي ضد إيران أمام مجلس الأمن.

وفي اللقاء الذي تم بين الشخصية الديبلوماسية السعودية الرسمية والشخصية الديبلوماسية السوفياتية الرسمية جرى التطرق إلى أمريْن. سألت الشخصية الديبلوماسية السوفياتية الرسمية الشخصية الديبلوماسية السعودية الرسمية عما لدى المملكة من معلومات حول "مبادرة مصرية" لحل أزمة الشرق الأوسط. وقالت الشخصية السوفياتية بصيغة التساؤل: لماذا مصر والأردن. أين سوريا وأين المملكة العربية السعودية وأين الدول الأخرى؟ وكان الجواب: هنالك بادرة طرحها الملك حسين خلال الكلمة التي ألقاها في إفتتاح المجلس الوطني الفلسطيني.

وأضافت الشخصية الديبلوماسية السعودية الرسمية مخاطبة الشخصية السوفياتية: لماذا لم ترسلوا وفداً إلى عمان للمشاركة في إجتماعات المجلس الوطني؟

وردت الشخصية السوفياتية: ليست لديّ معلومات رسمية حول ذلك. لكن ما أستطيع قوله هو أنه عندما يكون هنالك خلاف بين طرفيْن صديقيْن أو بين دولتيْن صديقتيْن فإننا نتحاشى التدخل.

وترد الشخصية السعودية: ولكنكم مارستم ضغطاً كي يشارك المعارضون لقيادة السيد ياسر عرفات في أعمال المجلس الوطني الفلسطيني.

وتلتزم الشخصية السوفياتية الصمت وتؤثر على ما يبدو عدم التعليق.

والأهم من هذا كله أن لقاء الشخصية السعودية بالشخصية السوفياتية تم في اليوم التالي لنشر وسائل الإعلام السعودية تعليق "مصدر مسؤول" في المملكة ينفي فيه كلاماً نشرته صحيفة "البرافدا" الناطقة باسم الحزب الشيوعي في الإتحاد السوفياتي في عددها الصادر يوم 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1984. ومن خلال قراءة تعليق المصدر السعودي يتبين أن النفي كان لما أوردته الصحيفة "من أن واشنطن قد عقدت إتفاقيات ثنائية مع بعض الدول ومنها المملكة العربية السعودية وحصلت بموجبها على حق إستخدام القوات المسلحة الأميركية للقواعد العسكرية التابعة لها في هذه البلدان". ولقد جاء في النفي السعودي "أن ما ورد في الصحيفة المذكورة لا أساس له من الصحة إذ ليس في المملكة العربية السعودية أي قاعدة عسكرية لأي دولة في العالم".

وفي لقاء الشخصيتيْن لم يحدث إستفسار في شأن ما ورد في "البرافدا" ولا في شأن النفي السعودي، ذلك أن الإستفسار قد يتطور إلى مناقشة، بل الأرجح أنه سيحدث ذلك. وبما أن المملكة العربية السعودية لا تريد للحوار الدائر منذ زمن أن يتجاوز حدوداً معينة هي دون الخوض في مناقشات فإن الشخصية السعودية لم تسأل زميلتها الشخصية السوفياتية تفسيراً لكلام "البرافدا" ولا الشخصية السوفياتية من جانبها تطرقت إلى الأمر.

وتجدر الإشارة إلى أن كلام "البرافدا" ورد في زاوية "ردود على أسئلة القراء" في الصفحة الخامسة من الصحيفة. وكان السؤال الذي وجهه أحد القراء يدور حول القواعد العسكرية الأميركية الموجودة خارج الولايات المتحدة.

ومع أن كلام «البرافدا» من النوع الذي لا يزعج المسؤولين السعوديين إلا أنه يضعف من شأن الإتجاه الذي يرى انه ما دامت العاصمة الديبلوماسية للمملكة العربية السعودية لم تعد مدينة جدة بعد إنتقال وزارة الخارجية إلى الرياض فأنه من المناسب إقامة نوع من التمثيل الديبلوماسي مع الإتحاد السوفياتي وتكون النظرة إلى السوفيات مثل النظرة إلى بعض الدول التي لها تمثيل ديبلوماسي مع المملكة العربية السعودية بالرغم من انها في التصنيف المذهبي ليست مؤمنة بالله (الهند على سبيل المثال).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أحد الاسباب الرئيسية التي كانت تحول دون إقامة تمثيل ديبلوماسي مع الإتحاد السوفياتي وبقية دول المعسكر الشيوعي هو أن دول هذا المعسكر ملحدة وأن مدينة جدة تتوسط المدينة المنورة من جهة ومكة المكرمة من جهة أُخرى وهذا غير جائز.

وثمة سؤال ما دام السوفيات يناضلون منذ زمن طويل من أجْل الحضور الديبلوماسي في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الاخرى (بإستثناء الكويت)، فما الذي يجعلهم ينشرون كلاماً من نوع الكلام الذي ورد في «البرافدا»، هل ان ذلك للفت الإنتباه أم لإستعجال الأمر؟ هذا مع الأخذ في الإعتبار أن السوفيات بنشرهم الكلام المشار إليه في «البرافدا» حافظوا على خط العودة، بمعنى أنه إذا حدثت مناقشة معهم فإنهم قادرون على أن يوضحوا بأن «البرافدا» لم تقل تماماً أن هنالك قواعد عسكرية أميركية في المملكة العربية السعودية وإنما قالت بالحرف «ان واشنطن بتوقيعها إتفاقيات ثنائية مع كل من عمان والصومال وكينيا والسعودية وعدد آخر من الدول إكتسبت بموجبها الحق في إستخدام قواتها المسلحة للقواعد العسكرية القومية لتلك البلدان».

ولكن هذا الكلام في اي حال من النوع الذي لا يستسيغه المسؤولون السعوديون، وهو يعرقل المحاولات الحثيثة لإقامة تبادل ديبلوماسي والتي إذا استمرت عبر قنوات الإتصال النشيطة نسبياً كانت ستثمر في غضون سنتين. إلا أن العرقلة لا تعني أن ربيع العلاقات الصعبة بين المملكة العربية السعودية والإتحاد السوفياتي لم يبدأ. والذي سيعزز شأن هذا الربيع هو أن الديبلوماسية الكويتية – كما يتردد قد تنشط في هذا الإتجاه وبتفويض من دول مجلس التعاون بحيث تكون سفارتها في موسكو مقراً لرعاية مصالح دول مجلس التعاون من دون أن يكون هنالك موظفون يمثلون هذه الدول وبحيث تكون السفارة السوفياتية في الكويت مقراً لرعاية مصالح الإتحاد

السوفياتي في دول الخليج علماً بأن المصالح تكاد لا ترى بالعين المجردة لأنه لا مصالح حتى الآن وإنما أحلام بالدفء الخليجي.

ولكن ذلك لا يعني عدم حدوث تطورات ومفاجأت تندرج تحت خانة «للضرورة أحكام» مثلما حدث مع العراق الذي أعاد العلاقات الديبلوماسية مع الولايات المتحدة قبل بضعة أيام.

وهذه الخطوة تعكس أيضاً بداية ربيع في علاقات إستمرت صعبة بضع عشرة سنة بين الدولة الأُولى في العالم وبين العراق الذي يشكل ثقلاً سياسياً وإستراتيجياً بالغ الأهمية في منطقة الشرق الأوسط.

ومن خلال طقوس الإستقبال التي جرت لنائب رئيس وزراء العراق ووزير الخارجية السيد طارق عزيز والحفاوة التي أُحيط بها يتأكد ذلك. فالمدة المخصصة لإجتماع المسؤول العراقي بالرئيس ريغان كانت نصف ساعة لكن الرئيس الأميركي أضاف خمس دقائق إلى المدة المقررة وذلك كمؤشر إلى الإهتمام. وهو لم يجعل اللقاء بروتوكولياً بحيث يكون لألقاء التحية وإلتقاط الصور التذكارية ويحضره المترجم والسكرتير وإنما حول اللقاء إلى جلسة عمل أشرك فيها أركان الادارة الاميركية (جورج بوش نائب الرئيس وجورج شولتز وزير الخارجية وماكفرلين مستشار الأمن القومي)

ولقد عرض طارق عزيز للمسؤولين الأميركان تحليله لدور إيران بالطريقة التي سبق أن عرضها على المسؤولين الفرنسيين وهو تحليل جعل وزير خارجية فرنسا كلود شيسون أكثر حماسة في تأييد الموقف العراقي من الحرب مع إيران. وخلاصة هذا التحليل أن ما جرى في إيران ليس ثورة مثل الثورة الروسية وإنما هي عودة إلى القرون الوسطى، ومن أجْل ذلك فإن النظام في إيران غير قادر على تغيير مواقفه وليس راغباً في التطور وأن إعتماد الغرب للمرونة معه لن يفيد في شيء إلا إذا كانت الولايات المتحدة والدول الأوروبية تريد لمنطقة الشرق الاوسط أن تبقى في حالة من عدم الإستقرار وبالتالي تريد تجميد محاولات السلام.

وإلى ذلك ان الذي ساعد على إنجاح اللقاء الأميركي – العراقي الرسمي الأول هو أن المسؤول العراقي لم يتقدم بأي طلب عسكري أو إقتصادي وإنما طالب بالتفهم وبأن تواصل الولايات المتحدة الضغط على حلفائها (اليابان وبعض دول اوروبا) من أجْل عدم مد إيران بالسلاح وقطع الغيار وعدم توفير النقد السائل الذي يمكنها من شراء السلاح من أسواق أخرى ومواصلة الحرب التي تشكل خطرا على مصالح دول العالم وفي طليعتها المصالح الأميركية. وفي الوقت نفسه أبدى حُسْن التفهم إزاء الطبيعة الجديدة للصراع العربي – الإسرائيلي ولموضوع إعادة العلاقات مع مصر الذي تبيَّن أنه يهم إدارة الرئيس ريغان كثيراً.

ولم يقتصر الأمر عند حد إبداء التفهم وإنما خرج طارق عزيز من لقائه بالرئيس ريغان موعودة بان الضغط الأميركي على اليابان وبعض دول أوروبا سيحدث، موضحاً من جانبه بانه سينقل إلى القيادة العراقية رغبة الولايات المتحدة في دعم إعادة العلاقات مع مصر وفي مواقف أكثر مرونة ازاء الصراع العربي – الإسرائيلي، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن طارق عزيز أوضح وهو يحث الإدارة الاميركية على تفهم الحق الفلسطيني لكي يعيش الجميع بسلام، انه ازاء هذا الموضوع فإن العراق ليس معروضاً عليه أن يكون طرفاً في أي تسوية وأنه إذا إتفقت مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على موقف فان العراق اذا كان لن يدعم هذا الاتفاق فانه بالتأكيد لن يقاومه، وانه في الوقت نفسه يبارك اللقاء الأردني – الفلسطيني ويعتبره أحد الإيجابيات التي برزت في المنطقة. كذلك أوضح أن العراق كان في طليعة الدول التي ساندن، عودة مصر إلى منظمة المؤتمر الإسلامي لكنه يرى وهو لا يتصدى للخطوة الأردنية في إعادة العلاقات الديبلوماسية مع مصر، أن تكون إعادة العلاقات عن طريق إجماع عربي.

وبإستثناء شولتز ومورفي ورامسفيلد فإن جميع الذين إلتقاهم طارق عزيز من أركان الإدارة الاميركية ورجال الكونغرس لم يسبق أن إلتقى بهم من قبل. ولقد خرج الجميع من اللقاءات مرتاحين إلى أن ربيع العلاقات العراقية – الأميركية قد بدا وسينمو في المرحلة المقبلة خصوصا بعد أن يرد وزير الخارجية الأميركية جورج شولتز الزيارة. فقد وجه طارق عزيز إليه الدعوة لزيارة العراق وأعلن قبوله لها. وليس واضحاً متى ستتم إلا انها على الأرجح لن تتأخر وقد تحدث في نطاق جولة على بعض دول المنطقة يستعد شولتز للقيام بها وتكون جولة هدفها غير المعلَن هو أن الإستقرار في منطقة الشرق الاوسط يبدأ من السلام في منطقة الخليج.

وفي إنتظار ذلك فإن أنظار الكثيرين موجهة على الآخرين وماذا سيفعلون. والآخرون هم إيران وسوريا وليبيا وبعض الفصائل الفلسطينية. فهل ان هؤلاء يقررون تسهيل

نشـر الإسـتقرار في المنطقة، وهل ان الإتحاد السـوفياتي سـيواصـل سـعيه لوجود دافـء في الخليج من خلال إقامة علاقات ديبلوماسية بينه وبين المملكة العربية السعودية في غضـون سـنتين أم انه سـيكون السـند الدولي للاطراف الرافضة؟

وبعد الآن من المهم جداً رصْـد تطورات المنطقة بتفاصيلها الصغيرة وخفاياها وراء الكواليس لمعرفة الجواب.

مجلة "التضامن". لندن - 8 كانون الأول (ديسمبر) 1984

* * *

المظلومون... ظالمون

إذا كان الذين قاموا بعملية إختطاف الطائرة الكويتية يعتبرون أنفسـهم من فئة المحرومين فإنهم إنتهوا حارمين. وإذا كانوا يعتبرون أنفسـهم من فئة المظلومين فإنهم إنتهوا ظـالمين. وإذا كـان يعتبرون أنفسـهم أنهم من فئـة المسـتضـعفين (بضـم الميم وفتح العين) فإنهم إنتهوا مستضعفين (بضم الميم وكسر العين).

وتلك هي واحدة من خمس حقائق يمكن أن يخرج المرء بها في نهاية هذا الأسبوع العاشورائي الذي عاشه عدد من الأشخاص.

أما الحقائق الأربع الأخرى فهي:

أولاً – إن الأمن الخليجي مليء بـالثغرات ولعـل ثغرة دبي هي الأكثر خطورة فيها.

وقد يكون حكام الخليج تساءلوا بينهم وبين أنفسهم: أي حالة كان سـيكون عليها الأمر لو أن عملية إختطاف الطائرة الكويتية تمت قبل إغلاق مطار الكويت في وجه الملاحة بيوم أو يومين؟

كيف كانت ستنعقد هذه القمة، أو هل كان حكام الخليج سـيمضـون بضـعة أيام في الفندق الذي اجتمعوا فيه في الكويت ينتظرون أن تنتهي عملية الإختطاف من دون مأساة؟

ثانياً – لقد إفترض المرء لبعض الوقت أن عملية الإختطاف كانت تسـتهدف محاولة من إيران لجعل دول الخليج تسـتنجد بها لإنهاء أمر العملية بالتي هي أحسـن، ولكي يكون طلب الإسـتنجاد مناسـبة للدخول في حوار يمكن أن يضع مدخلاً لوقف الحرب العراقية – الإيرانية.

وهذا الإفتراض سـببه أن حكام الخليج، من دون إستثناء، إتصلوا بالحكومة الإيرانية طالبين تدخلها.

ولكن الإفتراض المشـار إليه لم يأت متوافقاً مع التطورات التي حدثت، ذلك أن الحكومة الإيرانية نشـطت في إتجاه تطويل عملية الإختطاف وكأنما كانت تتوقع من وراء ذلك أن تحدث إنقسـامات داخل الصـف الكويتي والخليجي عموماً، كأن ينبري من يقول إنه لا داعي لإزهاق أرواح وأنه من الأفضل تلبية شروط الخاطفين والإفراج عن المعتقلين في الكويت بتهمة حوادث التفجير، أو كأن ترد الكويت على العملية بإجراء على شيء من الغضب تجاه المحكوم عليهم بالإعدام في حوادث التفجير، أو كأن يتم ترتيب ما لتنفيذ عملية تحرير للرهائن، ولكن الانقسـام لم يحدث، وتصرف الكويتيون بالحد الأدنى من الغضب.

ثالثاً – إن المدة التي إسـتغرقتها عملية الإختطاف طويلة جداً، حيث إنه ليس من المعقول أن يبقى الخاطفون حوالي مئة وخمسين ساعة في حالة تنبه ويقظة. إن مثل هذا الأمر يمكن أن يحدث للمخطوفين وذلك لأنهم خائفون وعلى أسـاس أن القاعدة المألوفة هي أن الخائف لا ينام وكذلك الجائع، وليس هنالك خوف يمكن أن يكون واجهه بشر أكثر من خوف أولئك المخطوفين خصوصاً بعدما نفذ الخاطفون التهديدات وقتلوا بعض الركاب.

ولكن الخاطفين إستمروا في حالة التنبه واليقظة والقدرة على التركيز لأنهم مطمئنون أنهم في أرضـهم وبين أهلهم وأنـه ليس هنـالـك رجـال أمن يمكن أن يقتحموا الطـائرة ويخلصـوا الرهائن. والمثل الشائع يقول "الذي في بيت أهله على مهله".

ولقد بدا طول مدة الإختطاف مسـتوحى من أسـلوب إحتجاز الرهائن في السـفارة الأميركية في طهران وهو أسـلوب يعتمد على جعل الطرف الآخر يفقد صـبره فيقدم على تصـرف غير مدروس ويفشـل فيه تماماً، كما حدث مع الرئيس السـابق جيمي كارتر الذي خدم موقف الذين إحتجزوا الرهائن في معرض نصـرته للرهائن الذين قاسـوا ويلات الإحتجاز بالأسلوب الإيراني.

رابعاً – لقد كـان متوقعـاً أن تؤكد الأطراف العربيـة المتعاونـة أو المتعاطفة مع إيران أن تعاونها أو تعاطفها مفيد للسـاعات الصـعبة خصـوصـاً إذا كانت دولة خليجية مثل الكويت واجهت سـاعات صـعبة بل لعلها من أكثر الإختبارات قساوة على النفس.

ولكن هذه الأطراف التي كان من المتوقع تدخلها منذ اليوم الأول لم تتدخل وتركت أهل الخليج يقلعون الشـوك

الإيراني بأياديهم.

خامساً – إن أكثر النواحي خطورة في عملية إختطاف الطائرة هو أنها يمكن أن تتكرر وبشكل أكثر مأساوية إذا كان لن يحدث حصار لظاهرة العنف التي تتسع دوائرها يوماً بعد آخر في لبنان. فالذين خطفوا الطائرة هم من جيل الحرب اللبنانية التي لم تجد حلاً نهائياً لها وتكفي هذا الجيل الولايات التي عاشها على مدى عشر سنين لكي يكون متطرفاً ويميل إلى العنف. وإذا أضيفت إلى هذه الحقيقة مسألة غسل الأدمغة بالطريقة المذهبية السائدة منذ بضعة أشهر في المنطقة الغربية من بيروت باتجاه التعصب الديني، فمعنى ذلك أن التطرف سيكون أكثر إتساعاً وأن حالة العنف ستتصاعد.

كذلك أن أكثر النواحي خطورة في عملية إختطاف الطائرة الكويتية وفي عمليات أخرى قد تليها أنها ليست بهدف لفت النظر إلى قضية مثلما كانت حال أهداف عمليات إختطاف الطائرات على أيدي شبان فلسطينيين في أواخر الستينات. وهي لو كانت للفت النظر لكانت إنتهت بسرعة ومن دون سفك دماء.

وإلى هذيْن الأمريْن أنه ما دام هنالك مطار جاهز مستعد لإستقبال طائرات مخطوفة مثل مطار طهران وهناك مطار سائب مثل مطار بيروت يمكن الإقلاع منه لتنفيذ عمليات خطف وهنالك مطارات من الممكن إختراق الناحية الأمنية فيها مثل مطار دبي فمعنى ذلك أن توقع حدوث المزيد من عمليات إختطاف الطائرات ليس بالأمر المستبعد.

تبقى الحقيقة الأكثر إيلاماً بعد الحقائق السابقة.

والحقيقة الأكثر إيلاماً هي أن شباباً عرباً خطفوا طائرة طرف عربي لمصلحة طرف غير عربي.

والطرف العربي الذي هو الكويت قدم للقضية ولا يزال الكثير. وفي أي حال أنه قدم أكثر من الطرف غير العربي الذي هو إيران.

مجلة "التضامن". لندن - 15 كانون الأول (ديسمبر) 1984

* * *

مأزق القمة

من خلال الأجواء التي تسود المنطقة العربية فإن الحاجة إلى عقد مؤتمر القمة المقرر في الأصل عقده في الرياض ضرورية جداً، حتى وإن انتهت النتائج متواضعة كنتائج القمة الخامسة لدول مجلس التعاون الخليجي. والقول بأن نتائج القمة الخليجية جاءت متواضعة ناشئة عن أن تلك القمة انعقدت من دون معوقات كتلك التي تعترض إنعقاد القمة العربية، إلا أنها مع ذلك لم تستطع أن تقرر وأن تحسم في أمور، وبدت قمة الكويت وكأنها لقاء إستهدف المجتمعون القول من خلاله لبعضهم البعض وللعالم ما معناه: فليحدث الإجتماع إذا عز الإتفاق أو عز التوصل إلى قرارات كبرى وحاسمة، أي مثلما عبر الشاعر الذي لم يجد عنده ما يعوضه العطاء سوى الكلمات البالغة الرقة التي تقول (لا خيل عندي أهديها ولا مال... فليسعف النطق إن لم يسعف الحال). وإذا كانت تلك هي نتائج إجتماع القمة لدول الخليج فإن إجتماعاً كل سنتين يكفي ما دام في إستطاعة وزراء الخارجية أن يناقشوا الأمور والقضايا عبر اللقاءات الثنائية أو الموسَّعة.

إن الأجواء التي تسود المنطقة العربية توجب إنعقاد القمة المقرر إنعقادها في الأصل لكن ما يحدث لا يوحي بأن هذه القمة ستنعقد، بل ومن الجائز القول إنها تدخل يوماً بعد آخر بسبب التأجيل في نفق يوحي بأنها مرشحة لأن تصبح مأزقاً حقيقياً.

وما يحدث يمكن إعتباره مؤشراً إلى أن القمة بعيدة الإنعقاد. فالملك فهد بن عبد العزيز، على ما يتردد، سيبدأ بعد فترة إجازة بعدما أمضى أربعة أشهر شاقة من النشاط الداخلي في المملكة. ووليّ العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز بدأ قبل أيام إجازة سيتبعها بزيارات رسمية إلى بعض الدول الأوروبية والصديقة. وعندما يأخذ الملك وولي عهده مثل هذه الإجازات فمعنى ذلك أن هنالك حالة إسترخاء في العمل السياسي وهنالك أيضاً إمكانات للتغيب عن المملكة.

وفي الوقت نفسه أن الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي لا يستطيع أن يعلن تأجيل القمة التي تم إرجاء عقدها في الأسبوع الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر الماضي من دون حتى تحديد موعد. وهو لا يستطيع، وفي الوقت نفسه لا يريد، لأن الأمر متعلق بالمملكة العربية السعودية وبالملك فهد. ولقد حاول في زيارتين قام بهما إلى المملكة أن يحصل على موقف نهائي إلاّ أن ما توخاه وما تمناه لم يحدث. ففي الزيارة الأولى لم يقابل الملك وعاد بين متشائم ومتفائل. وبعدما قابل الملك في الزيارة الثانية كان واضحاً للذين إلتقوا به أنه ليس متشائماً وليس متفائلاً وإنما هو حزين ومحتار.

حزين لأن الملك فهد بن عبد العزيز ما زال عند رأيه في أنه لا يريد للقمة المقرر إنعقادها في بلاده أن تكون قمة تتفجر فيها الخلافات ولا يمكن التوصل خلالها إلى حلول، وأنه ما دام الوضع العربي على ما هو عليه فإنه يفضل عدم إنعقاد القمة.

ومحتار لأنه لمس من خلال حديثه مع الملك فهد أن العاهل السعودي لا يريد من الأمين العام أن يعلن حتى التأجيل. والتأجيل هنا بمعنى تحديد موعد جديد للإنعقاد. أما لماذا لا يريد الملك فهد ذلك فعلى أساس أن بوصلة التفاهم العربي معطلة وبسبب ذلك لا يعرف متى يمكن تأمين الأجواء المناسبة لعقد قمة.

ولكن الدول الأعضاء وبالذات الدول التي لها مصلحة في عقد القمة تسأل الأمين العام وبالوسائل والأقنية الديبلوماسية الأسئلة التي لا يجد جواباً حاسماً عنها من نوع: متى سيتم إنعقاد القمة؟ أو، ما هو الموعد الجديد للإنعقاد؟ أو، هل هنالك تأجيل جديد؟

ومع أن معظم الذين يسألون يعرفون الجواب سلفاً، لأنهم أدرى بواقع الحال، لأن الأمين العام لا يخفي عليهم الكثير مما يسمعه في تحركاته وإتصالاته، إلا أنهم مع ذلك يسألون بالرغم من أنهم في معظم الأحيان يسمعون الجواب نفسه.

وإزاء هذا الأمر بدأ الأمين العام منذ أيام يشير في إجاباته عن أسئلة المستفسرين من مندوبي الدول الأعضاء إلى التمهل. والتمهل يعكس موقفاً هو تحت الأمل بالإنعقاد وفوق الإتجاه إلى التأجيل. وهو يفعل ذلك في إنتظار أن يزور الرياض بعد أيام ويحصل من الملك فهد بن عبد العزيز على ما يمكنه من تحديد موقف أكثر وضوحاً.

ما الذي يمكن أن يحدث بعد اللقاء القريب؟

إننا نكتب هذا الكلام يوم الأربعاء (12 كانون الأول/ديسمبر 1984) ومن أجْل ذلك فإن مفاجأة أو مفاجآت في هذا الصدد يمكن أن تحدث في أي لحظة. إلا أنه في معزل عن المفاجآت يجوز الإفتراض بأن أحد هذه الإحتمالات يمكن حدوثه:

الإحتمال الأول هو أن يبعث الأمين العام بمذكرة يعلن فيها تأجيل القمة ويحدد موعداً جديداً بعيداً للإنعقاد.

والإحتمال الثاني هو أن يعيد الملك فهد النظر في الموقف ويعقد القمة خلال أيام ويكون جاهزاً سلفاً لإطفاء الحرائق التي يمكن أن تندلع، أي إذا جاز الوصف تعد المملكة العربية نفسها للأمر مثلما تعد إدارة مطار ما نفسها لإستقبال طائرة ستهبط هبوطاً إضطرارياً نتيجة تعطل نظام عجلاتها. وفي هذه الحال تنطلق سيارات الإسعاف إلى المنطقة التي ستهبط فيها الطائرة.

والإحتمال الثالث هو أن يبلغ الملك فهد بن عبد العزيز أن المملكة العربية السعودية تتنازل عن الدعوة التي وجهتها لإنعقاد القمة في الرياض ما دامت المواصفات التي تريدها للإنعقاد ليست متوافرة وأهمها الحد الأدنى من التفاهم بين بعض الأطراف العربية، وتشجع عقد القمة الثالثة عشرة في مقر الأمانة العامة في تونس وبمستوى من التمثيل يشبه مستوى قمة عمان أو ربما أقل، وتعد نفسها في ضوء هذه القمة لإنعقاد القمة المثالية (أي القمة الرابعة عشرة) في الرياض.

ومن شأن هذا الإحتمال أن يبقي على مؤسسة القمة قائمة، ويرتاح الملك فهد بن عبد العزيز من ضغوط المطالبة الصامتة، الشعبية والرسمية في طول العالم العربي وعرضه بعقد القمة، من دون أن يكون هنالك إقتناع بعدم الإنعقاد في ظل الظروف العربية الراهنة كما تقول المملكة العربية السعودية.

وتكراراً أن القمة العربية دخلت في مأزق، وبات من الضروري إيجاد مخرج ما.

أما لماذا لا تنعقد القمة وما هي مواصفات الوفاق المطلوب فذلك يحتمل حديثاً لاحقاً، إلا إذا قطعت المفاجأة الطريق على تسجيل هذه المسألة البالغة المرارة.

مجلة "التضامن". لندن - 22 كانون الأول (ديسمبر) 1984

* * *

الملك فهد والقمة: تساؤلات

هل ان الملك فهد بن عبد العزيز عندما وجّه الدعوة إلى زملائه حكام العالم العربي لكي يعقدوا في الرياض قمتهم الثالثة عشرة كان يستبشر خيراً بما حققته بداية المصالحات التي تمت خلال القمة الثانية عشرة التي تم عقدها في فاس؟

وهل ان الملك فهد بعد تلك المصالحات الأولية التي تمت إرتأى أن يتوج ما حدث في فاس بمصالحة كبرى تتم في الرياض مستلهماً في ذلك روحية تلك المصالحة التي شهدتها الخرطوم عام 1967 بين الراحليْن الكبيريْن فيصل بن عبد العزيز وجمال عبد الناصر؟

وهل أن الملك فهد بن عبد العزيز إفترض أن الذين لا

يسايرون الحسن الثاني لا بد سيسايرون فهد بن عبد العزيز، أو أن الذين لم ينهوا مسألة الخلافات وهم في قمة فاس يفضلون ترك هذه الورقة في يدي فهد بن عبد العزيز وذلك على أساس أن الهموم كبيرة والإحتياجات كثيرة وليس كالمملكة العربية السعودية من هو مقتدر إلى درجة أن يلبي الإحتياجات أو بعضها؟

وهل ان الملك فهد قرأ في وجوه بعض زملائه من الحكام كلاماً من نوع الإيماءات وفهم من هذا الكلام أنه إذا كان يريد للمصالحات العربية أن تتم وبالشكل المثالي فما عليه إلا أن يدعو إلى القمة الثالثة عشرة في الرياض وهناك لا يغيب أحد وهناك يتم له ما يريد، وأنه في ضوء هذه القراءة وجّه الدعوة؟

وهل ان الملك فهد بن عبد العزيز يأخذ بقاعدة أنه كلما إزدادت الأمور تعقيداً كلما كانت الحلول أكثر رسوخاً وفي ضوء ذلك افترض بأنه إلى حين حلول موعد القمة الثالثة عشرة تكون الأمور تشابكت ويكون التعقيد الذي واجه بعض الحكام العرب شديد الوطأة إلى الدرجة التي يصبح فيها إنعقاد القمة هو المطلوب وهو الحل وهو الأمر الذي يجعل الأسس ثابتة ويجعل الجذور راسخة؟

وهل ان الملك فهد بن عبد العزيز كان سيدعو زملاءه الملوك والرؤساء إلى عقد قمتهم الثالثة عشرة في الرياض لو لم يكن متأكداً من أن الجميع سيحضرون وأن الجميع سيجدون أن هذه هي الفرصة من أجْل تحقيق تفاهم لا يتزعزع ولا يهتز بعد الآن؟

وهل أنه افترض بأن له على الذين يمكن أن يعرقلوا الإنعقاد الكثير مما يجعل هؤلاء يعيدون النظر في موقفهم لمصلحة الإنعقاد ولمصلحة تحقيق النتائج الإيجابية؟

وهل أنه اعتبر بأنه لمجرد أن يحين موعد الإنعقاد ستكون الحملات الإعلامية المتبادلة بين البعض توقفت وتكون المرونة حلت بعض الشيء محل التشدد؟

وهل ان الملك فهد بن عبد العزيز إفترض أن الطرف السوري الذي هو العقبة الأساسية في عدم تأمين الأجواء التي تراها المملكة العربية السعودية مناسبة من أجْل إنعقاد القمة بسبب تحالفه مع إيران ضد العراق من جهة وبسبب عدائه الحاد لقيادة ياسر عرفات من جهة أخرى، يمكن أن يتصلب ويبالغ في التصلب ويرفض ويبالغ في الرفض ويتشدد ويبالغ في التشدد وعدم التساهل لو أن القمة ليست قمة فهد بن عبد العزيز وليست ستنعقد في الرياض؟

هل ان كل هذه الافتراضات وغيرها، ربما، الكثير وردت في خاطر الملك فهد بن عبد العزيز فجعلته يقرر إستضافة القمة الثالثة عشرة في الرياض أم أن ذلك لم يحدث؟

وإلى ذلك هل أن الملك فهد بن عبد العزيز بإصراره على أن يسود التفاهم الصف العربي قبل إنعقاد القمة في الرياض لا أن تكون القمة مناسبة لتدشين عصر جديد من التفاهم إنما يضغط على غير المتفاهمين من أجل أن يتفاهموا وعلى المحسوبين أصدقاء على المملكة من أجْل أن يسايروا ظروف الإنعقاد وظروف المكان وظروف صاحب الدعوة؟

إن عدم حسم أمر عقد القمة في الرياض يوحي بأن هنالك تدبيراً ما من أجْل ألاّ ينعقد مؤتمر قمة عربي في العاصمة السعودية. وفي الوقت نفسه أن المناورات التي ترافق أمر الإنعقاد المتفق عليه توحي بأن هنالك مَن يكيد للمملكة العربية السعودية كي لا تنعقد القمة العربية في الرياض وبحيث يحدث لها ما حدث من قبل لقمة عدم الإنحياز من أجل ألاّ تنعقد في بغداد. ومثلما أنه جرى ضرب قمة عدم الإنحياز من أجل ألاّ يتحقق الإستقرار أو الحد الأدنى من الإستقرار، فإنه يجري على الأرجح ضرب فكرة عقد القمة العربية في الرياض كي لا يتحقق الإستقرار أو الحد الأدنى من الإستقرار.

وقد يكون من المفيد التذكير هنا بأن المناورة السياسية التي سبقت ضرب الأمر المتفق عليه في شأن عقد قمة عدم الإنحياز في بغداد قامت على أساس أن الإنعقاد سيزيد من غضب إيران وأنه من أجْل إيجاد سبيل لوقف الحرب قد يكون من الأسلم عدم إستفزاز إيران بعقد قمة عدم الإنحياز في بغداد. ثم تبيَّن أن عقد تلك القمة كان أجدى لأن إيران إزدادت عناداً ولأنها بدل أن يكون عدم عقد القمة في بغداد سبباً لتبريد غليانها فإنها واصلت رفض أي مسعى لوقف الحرب من أي طرف جاء المسعى وبالذات إذا جاء من الأصدقاء الذين سايروا عنادها مخطئين في مسألة عدم عقد قمة عدم الإنحياز في بغداد.

وصحيح أن معظم الحكام العرب زاروا المملكة العربية السعودية ومعظمهم يبغي ود المملكة ويتطلع إلى علاقة جيدة مع الملك فهد بن عبد العزيز إلا أن قمة عربية موسّعة لم تنعقد حتى الآن في المملكة. وقد يكون الذين يكيدون للمملكة لا يريدون للملك فهد مثل هذا الإنجاز على أساس أنه إذا عقدت هذه القمة فإن الجميع سيشارك فيها وعلى مستوى الحاكم إلا من كان على مرض أو على سبب قاهر. وقمة من هذا النوع ستسبب الحرج للأطراف التي لا تسهل قيام الحد الأدنى من التعاون العربي أو على الأقل الوفاق بمقتضياته. فضلاً عن

أنها ســتكون قمة من نوع قمة 1964 في القاهرة أو قمة 1967 في الخرطوم.

والذين يكيدون للمملكة العربية الســعودية ولا يريدون للملك فهد هذا الإنجاز كانوا يحتاجون إلى ســبب يشــكل ما يشــبه الحجة القوية لضـــرب أمر عقد القمة وأغلب الظن أن هؤلاء وجدوا في إصرار الملك فهد على أن يتحقق التفاهم العربي قبل عقد القمة، وذلك من أجْل ألاّ تتفجر الخلافات خلال الإنعقاد، السبب المنشود ولعلهم قالوا بينهم وبين أنفسهم ما معناه: ما دام هذا الحذر قائماً في نفس القيادة السعودية وما دامت المملكة لا تســـتطيع التراجع عن شـــرط التفاهم الذي طرحته، فلماذا لا نعززه؟

ولقد عززوا الحذر بالمبالغة في عدم التجاوب مع التفاهم وعدم التجاوب مع مساعي المصالحة، وبالتالي عدم التجاوب مع خطط عقد مؤتمر القمة العربي.

وأكثر من ذلك أن الذين يكيدون للمملكة العربية الســعودية يخططون على الأرجح من أجْل دفع الملك فهد بن عبد العزيز نحو الزهد بالدور العربي المتميز وتعويض ذلك بإستدارة سريعة نحو الداخل ونحو هموم مجلس التعاون لدول الخليج.

ويبقى أن سرد هذه التساؤلات والإفتراضات لا يعني إسقاط المفاجآت من الحساب. وحتى حدوث المفاجأة التي يتطلع إليها كل مواطن عربي من المحيط إلى الخليج نتمنى أن نجد في أي لحظة من يفك هذا اللغز الذي يدعو إلى الحيرة وخلاصته: كيف لا تنعقد قمة الرياض. وهل أنها ســتبقى أمراً عالقاً حتى إشـــعار آخر أم أن الملك فهد بن عبد العزيز في لحظة يأس أوصلوه إليها سيتنازل عنها لمَن يريدها؟

مجلة "التضامن". لندن - 29 كانون الأول (ديسمبر) 1984

* * *

At-Tadamon The Magazine of the Arabs
التضامن
مجلة العرب من المحيط إلى الخليج

المقالات من 5 يناير/ كانون الثاني إلى28 ديسمبر/ ك1 1985

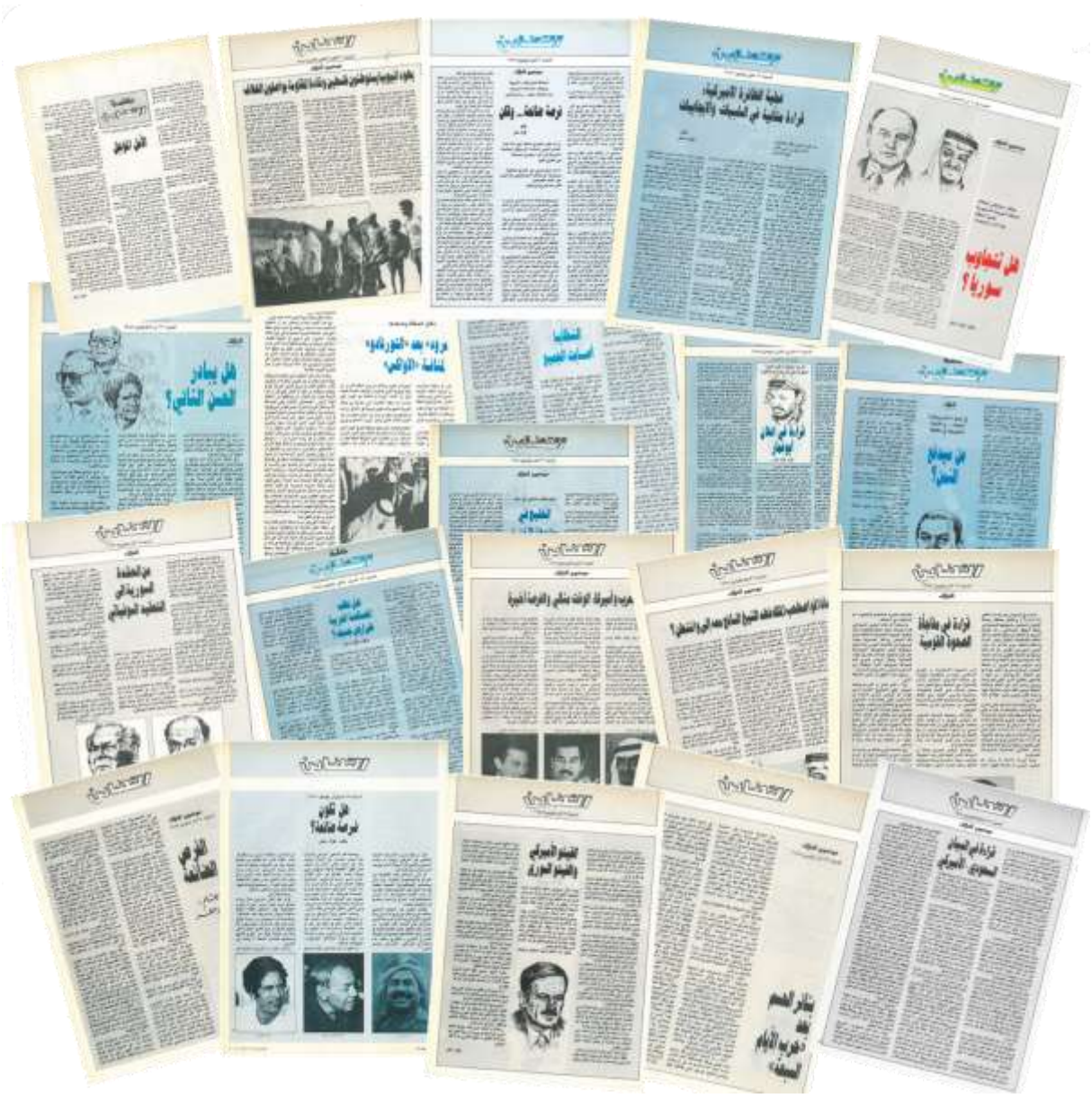

التضامن
لبنان
حمة الأسد
ثائر الحسم
المواجهة

الأمل المؤجل

لو إفترضنا أن القمة العربية الثالثة عشرة اجتمعت في الرياض كما هو محدد لها وكما هو متفق ولم يحدث التأجيل الذي حدث ولا الرغبة في التمهل قبل الإعلان الرسمي عن التأجيل... لو أن ذلك تم فما الذي كان يمكن أن يحدث؟

في الدرجة الأُولى سنجد مَن يطرح على الملوك والرؤساء موضوع إعادة العلاقات الديبلوماسية مع مصر بصرف النظر عما إذا كان هذا الموضوع مدرجاً في جدول الأعمال أم غير مدرج.

سنجد على سبيل المثال الرئيس جعفر نميري متجاوزاً الفتور الذي يسود العلاقات المصرية – السودانية منذ بعض الوقت يلقي مطالعة في ضرورة إعادة العلاقات مع مصر مثل مطالعته في القمة الإسلامية التي كان لها دور في إتخاذ قرار بإعادة العلاقات.

وسنجد السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يعزز الدور الذي قام به الرئيس نميري ويلقي مطالعة أخرى قد تتضمن أشياء كثيرة من النوع الذي يضع غير المرحبين بعودة مصر إلى عضويتها في الجامعة العربية في موقع حرج إلى حد ما.

وسنجد الملك حسين من منطلق تأكيد صوابية خطوته التي مثلت بإعادة العلاقات مع مصر يلقي مطالعة ثالثة تكون أكثر تشدداً من المطالعتيْن السابقتيْن.

وسنجد الثلاثة يتولون تذكير الآخرين بما تم الإتفاق عليه في القمة العربية التي تم عقدها في فاس عام 1982 في شأن موضوع مصر. وخلاصة ما تم الإتفاق عليه هو أن العلاقات الديبلوماسية مع مصر تعود بشكل ثنائي ووفق ظروف كل دولة.

وسنجد العراق يدعم هذا الإتجاه ولا يترك سوريا تحاول إجهاض محاولة عودة مصر. وسيستند العراق في موقفه هذا إلى تعهد من مصر بأن تلتزم بميثاق الجامعة العربية والدفاع العربي المشترَك كخطوة أولى نحو موقف جديد من المؤكد أنه يتناقض مع حالة السلام البارد مع إسرائيل.

وسنجد ليبيا أكثر حدة من ذي قبل في التصدي لهذا الاتجاه خصوصاً بعدما اضطربت المحاولات الصامتة لتطبيع العلاقات المصرية – الليبية في أعقاب مبالغة مصر في تحويل حادثة البكوش المشهورة إلى إنجاز اشترك في التعبير عنه الجميع بما في ذلك الرئيس حسني مبارك. وللمناسبة فإن حصر الأمر في وسائل الإعلام وفي متحدث رسمي يروي ما يريد أن يرويه كان سيبقي رئيس الدولة في منأى عن لعبة التحديات هذه، بمعنى أنه كان في استطاعة الرئيسيْن مبارك والقذافي أن يلتقيا وأن يقول كل منهما للآخر أن ما حدث كان ضمن أساليب أجهزة الأمن الكثيرة التنوع، أو على الأقل أن ليبيا في موضوع عودة مصر كانت ستبدو أقرب إلى الموقف الجزائري منها إلى الموقف السوري.

وسنجد الجزائر تثني على عودة مصر بتحفظ، لكن التحفظ لن يعرقل عودة مصر وفي الوقت نفسه لن يعزز الإتجاه الداعي إلى رفض الأمر.

وسنجد دول مجلس التعاون الخليجي متعددة المواقف وليست على موقف واحد إزاء هذا الأمر. بل قد نجد الموقف العماني أكثر حيوية عما كان عليه في القمة الإسلامية في الدار البيضاء في إتجاه عودة مصر. والحيوية هنا بمعنى المشاركة في إزالة المعوقات أمام العودة حتى وإن كان ذلك سيعكس إحساساً بوجود تناقض شبه حاد في الموقف الخليجي. وأغلب الظن أننا سنجد تبدلاً في الموقف القطري وموقف الإمارات وحتى في الموقف القطري وموقف الإمارات وحتى في الموقف الكويتي، وهو تبدُّل لمصلحة استعجال عودة مصر.

وسنجد تونس لمقتضيات موضوعية تساير عاطفتها على حساب مصلحتها بمعنى أنها تساند عودة مصر بالرغم من أن عودة العضوية تفتح الباب أمام عودة المؤسسات ومنها الجامعة العربية، علماً بأنه ليس بالضرورة أن يحدث ذلك.

وسنجد الدول الأخرى من المغرب إلى موريتانيا إلى الصومال إلى جيبوتي إلى لبنان مبتهجة ضمناً أو علناً بمسألة تسهيل عودة مصر وتسريع العودة.

وسنجد أن هذا الترحيب بعودة مصر وهذه الأجواء التي تسود ستجعل سوريا تنسحب وتهدد. وهذا معناه أنه بعد أن تكون هنالك مشكلة إسمها مصر ستولد مشكلة إسمها سوريا.

والسؤال بعد الذي أوردناه هو: هل من أجل ذلك لا تريد المملكة العربية السعودية للقمة العربية الثالثة عشرة أن تنعقد في الرياض؟

ومع السؤال إقتراح: إذا كان موضوع عودة مصر هو العقبة بالمخاوف التي يمكن أن تثيرها المناقشة، فلماذا لا يتم تأجيل البحث في الموضوع إلى قمة أخرى، على أن تهتم القمة الثالثة عشرة فقط بمعالجة موضوع حرب الخليج، خصوصاً بعدما تطورت الأمور إلى حد أن هنالك

حاجة إلى موقف خليجي أكثر حزماً وحسماً إزاء موضوع الحرب وذلك لإعتبارات أمنية من جهة وبسبب الاضطراب الذي بدأ يسود قاعدة الإلتزامات المادية إزاء هذه الحرب.

وعدم إثارة موضوع عودة مصر في القمة الثالثة عشرة ليس مشكلة بالنظر إلى خصوصية العلاقة التي بين المملكة العربية السعودية وبين الأطراف التي يمكن أن تثير الموضوع وهي السودان ومنظمة التحرير والأردن من جهة، وبالنظر إلى أن هذه القمة ليست مثل القمة الإسلامية التي عقدت في الدار البيضاء واتخذت فيها قراراً بعودة مصر إلى منظمة المؤتمر الإسلامي من جهة أخرى. ففي قمة إسلامية يمكن وجود أطراف تفتعل طرح موضع ولا يمكن التفاهم سلفاً معها لتفادي الطرح. أما في القمة العربية فإن الأطراف الوحيدة التي يمكن أن تثير الموضوع هي الأطراف التي أشرنا إليها.

... إلا إذا كان الذين لا يريدون لقمة الرياض إلا أن تتفجر وتفشل سيطرحون الأمر بشكل أو آخر وعندها تضطر الأطراف المتعاطفة مع مصر إلى الخروج عما هو متفق عليه والدخول في المناقشة العقيمة.

ويبقى أنه كان مؤملاً خصوصاً في ضوء ما جرى في القمة الإسلامية في الدار البيضاء أن تنعقد القمة العربية الثالثة عشرة في الرياض وأن تنجح وأن يشكل نجاحها مدخلاً إلى موقف عربي يفتقده المواطن منذ وقت طويل ويعتقد أن في إستطاعة الملك فهد بن عبد العزيز تحقيق هذا الموقف.

لكن العام **1984** إنقضى وتأجل الأمل بالموقف المنشود إلى السنة الجديدة التي بدأت قبل بضعة أيام والتي قد تعوض الأمة القليل من الكثير الذي خسرته في الماضي البعيد والقريب.

مجلة "التضامن". لندن - 5 كانون الثاني (يناير) 1985

* * *

يهود أثيوبيا يستوطنون فلسطين... وقادة المقاومة يواصلون الخلاف

في زمن اللامعقول الذي يعيشه العالم العربي منذ بضع سنوات تحدث عملية نقل بضعة ألوف من اليهود الأثيوبيين إلى إسرائيل. وهي عملية تجمع بين حذاقة الإسرائيليين في فن التهريب، وقدرتهم على تأمين المال لتنفيذ مثل هذا الأمر، وبراعتهم في انتهاز الفرصة المناسبة لتنفيذ هذا الغرض.

وإذا جاز القول فإن عملية نقل بضعة ألوف من اليهود "الفالاشه" من أثيوبيا إلى إسرائيل تمت في إطار تدبير دولي وبدت كما لو أنها فيلم سينمائي ضخم ومن نوع جديد شاركت فيه في شكل أو آخر جنسيات عدة، من الأميركي إلى السوفياتي إلى الإسرائيلي إلى الأفريقي إلى العربي إلى البلجيكي إلى البريطاني إلى الكندي. وهذه الأطراف كلها إستغلت حالة الجوع التي هاجمت القارة الأفريقية في الأشهر الثلاثة الماضية والتي ما زالت مستمرة حتى الآن، وأنجزت تحت ستار الشفقة والتأثر بأحوال الجائعين هذه الحلقة الجديدة من حلقات التآمر المتواصلة منذ حوالى نصف قرن ضد القضية الفلسطينية.

وحتى كتابة هذه الأسطر لم تتضح بعد معالم هذه الحلقة من التآمر، ولم يتم كشف النقاب عن التفاصيل التي توضح أسرار العملية – وقد لا تكشف هذه التفاصيل قبل مرور زمن طويل – لكن قد يتبين أن الطائرات التي كانت تنقل المساعدات للأفارقة الجائعين كانت تقوم بمهمة مزدوجة بمعنى أنها كانت تفرغ أكياس وصناديق الغذاء ويتم تحميلها بأفراد من اليهود "الفالاشه".

والذي يبعث على الحزن هو أن العملية قطعت أشواطاً بعيدة قبل أن يتم الكشف عنها من إسرائيل وليس من الطرفيْن اللذين يفترض فيهما الكشف.

فإذا كان الرئيس نميري يرى – مستنداً إلى قناعته التامة بأن موقفه من إتفاق كامب ديفيد وعدم قطع العلاقات مع مصر، كان مصيباً بدليل أن أكثرية الدول العربية ستعيد العلاقات مع مصر من دون أن تلغي هذه إتفاق كامب ديفيد – بأنه من المناسب رمي اليهود الأثيوبيين على إسرائيل لكي تتعقد مشكلتهم الإجتماعية أكثر ويزداد وضعهم الإقتصادي السيء سوءاً، فإن مثل هذه النظرة تفرض عليه التشاور مع بعض الدول العربية في الأمر وبالذات مع حليفه السيد ياسر عرفات، في إمكانية توظيف هذه الخطوة بحيث يمكن مقايضتها بالإفراج عن أسرى أو بحمل إسرائيل على التساهل في شروط، أي ألا تمر من دون ثمن يتناسب مع حجم المردود المعنوي الضخم الذي ستجنيه إسرائيل منها.

وإذا كان حكم الرئيس جعفر نميري ساير في أمر تسهيل ترحيل هؤلاء "الفالاشه" على أساس أنه ينظر إليهم على أنهم من أهل الكتاب بحكم الجو الإسلامي الذي

يعيشه حكمه من جهة، وعلى أساس أنه لا يستطيع تحمل أعباء إعاشـــة المزيد من اللاجئين الذين يتدفقون عليه من الدول الأفريقية المجاورة وبالذات من أثيوبيا، فإن أواصـــر القربى العربية والإنطباع الســـائد في العالم كله بأن كل يهودي يصل إلى فلسطين المحتلة يتحول تلقائياً إلى مقاتل ضـد العرب تفرض عليه إحاطة الدول العربية بالأمر لكي تنجده هذه الدول في موضـــوع المســـاهمة في إعاشـــة اللاجئين.

وإذا كان الحُكْم في السودان تعرض لضغوط ولتهديدات بتوسـيع خطر حالة التمرد في الجنوب – وهذا سـهل على إســـرائيل تحقيقه بالنظر إلى طبيعة العلاقة بينها وبين عناصـــر التمرد – إذا كان لن يســـاير في مســـألة تهريب اليهود "الفالاشـــه"، فإن مثل هذا الأمر يفرض عليه إحاطة الدول العربية بالأمر لكي تتحمل كل دولة مسؤوليتها.

وإذا كان الحُكْم في الســـودان تلقى وعوداً مجزية من الولايات المتحدة بأنه لمجرد أن يســـاير في عملية تهريب بضـعة ألوف من يهود أثيوبيا فإنه سيتم إستئناف التنقيب عن النفط في السودان، وسيتم إستخراج النفط من آبار تم العثور عليها وسيحل ذلك للحكم الأزمة الإقتصادية البالغة التعقيد، فإن مثل هذا الأمر يفرض عليه الأخذ في الإعتبار بأن تجربة التعامل مع الولايات المتحدة لا تشـجع على أن يثق بالوعود، ويمكن أن يســـأل مصـــر ما الذي فعلته الولايات المتحدة مقابل إتفاق كامب ديفيد. وخطوة المسايرة في تهريب بضـــعة آلاف من يهود أثيوبيا هي نقطة في بحر إتفاق كامب ديفيد.

وإذا كان الحُكْم في السودان يعتبر أن مثل هكذا خطوة ســـتجعل الرأي العام الدولي يبدي إعجابه بهذا الحُكْم وسيعوضـه بالتالي ما يفترض أن يحصـل عليه من الدول العربية التي تتفادى توظيف إستثماراتها في السودان، فإن مثل هذا الأمر يفرض عليه الأخذ في الإعتبار بأنه إذا كانت الدول الصـــناعية الكبرى لم تقدم على خطوات في مجال التنمية والتصنيع والإستثمار قبل أن ينتقل السودان من الحُكْم العلماني إلى الحُكْم المســـتند إلى الشـــريعة الإســـلامية، فإنها على الأرجح لن تقدم على أي خطوة بعدما أصبح الحُكْم دينياً.

هذا بالنسبة إلى السودان. أما بالنسبة إلى أثيوبيا، وهي الطرف الثاني الذي يفترض فيه أن يكشـــف عن عملية تهريب اليهود "الفالاشـــه"، فإن السـبب الأكثر موضـوعية الذي يوجب عليها كشف الأمر قبل أن تكشفه إسرائيل هو أنها مرتبطة بمعاهدة مع الجماهيرية الليبية ومع اليمن الديمقراطي، وهما دولتان عربيتان تتخذان موقفاً متشدداً في موضـوع القضـية الفلسطينية. وعندما لا يفعل حكم الرئيس منغســتو ما يفترض فيه أن يفعله فمعنى ذلك أنه ســيحرج في شـــكل أو آخر حليفيْه الرئيس معمر القذافي والرئيس علي ناصر محمد خصوصاً إذا هما إتخذا موقفاً حاداً من موضوع تهريب اليهود "الفالاشه".

وإلى ذلك أن إرتباط أثيوبيا بمنظمة الوحدة الأفريقية يفرض على الرئيس منغســـتو أن يكون أكثر الأفارقة حدة في موقفه من إســرائيل وليس مســايراً لها، وذلك نتيجة أن منغســـتو ماركســـي ويفترض فيه أن يتخذ الموقف الذي ينسـجم مع موقف الإتحاد السـوفياتي إضـافة إلى الموقف الذي يتخذه حليفاه العربيان الرئيس الليبي والرئيس اليمني الجنوبي، إلا إذا كان الســـوفيات شـــجعوا توجُّه الرئيس منغسـتو في مسـألة تسـهيل تهريب اليهود الأثيوبيين على أســـاس أن مثل هذا الأمر يخفف عنهم وطأة حملات دول المعسكر الغربي عليهم والمتعلقة بمنع هجرة اليهود الروس إلى إسرائيل.

وهذه الأمور ليست كل شيء في موقف الرئيس منغستو وإنما هنالك ما يقال في شـــأن تطلعات من جانبه للخروج من الفلك السوفياتي والدخول في الفلك الأميركي كما سبق أن حدث من قبل مع الرئيس الصـومالي محمد سـياد بري ومع الرئيس الســوداني جعفر نميري. وفي مثل هذه الحال قد يكون منغســـتو إنتهز حالة الجوع التي ســـادت بلاده وسـاير، إلى حد المشـاركة المباشـرة، مسـألة ترحيل اليهود "الفالاشـــه"، وهو قد يكون فعل ذلك على أســـاس أن حجته أمام الأطراف المعترضـــة تكون أقوى لأنه يخفف من وطأة الجوع ومن نســـبة الجائعين، وعلى أســـاس أن الولايات المتحدة ســـتنظر بعين الرضـــا إلى هذا الأمر وســـتعتبر الرئيس الأثيوبي نجح في الإختبار المطلوب للإنتقال من قارب إلى قارب أو من ضـــفة إلى أخرى، فضـــلاً عن أن إسرائيل من جانبها ستقوم بتنشيط قنوات التعامل وذلك في نطاق خطتها لفتح ثغرات في جدار الموقف الأفريقي الذي يتعرض، كلما اشـــتدت الخلافات العربية وكلما تعذَّر عقد اجتماعات بين الدول العربية، إلى بعض التصدع.

وثمة أكثر من تساؤل يدعو إلى الدهشة ومن بينها:

كيف استمرت عملية تهريب اليهود "الفالاشـه" كل هذه المدة التي تتجاوز الشـــهر من دون أن يتنبه لها عشـــرات السفراء والديبلوماسيين ومكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الخرطوم، وهو مكتب له شـــأنه الســـياســـي وأهميته العسكرية بالنظر إلى وجود عسكري وفدائي فلسطيني مهم

في السودان تمّ الإتفاق في شأنه بعد إخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان؟ وكيف استمرت العملية من دون أن يتنبه لها أيضاً عشرات الملحقين العسكريين ورجال الأجهزة السرية في السفارات في كل من السودان وأثيوبيا؟

هل أن حمى الجوع والإهتمام الدولي بالجائعين حجبت الرؤية عن كل هؤلاء فلم يبعث سفير بتقرير، أو ينبه ملحق عسكري إلى الأمر، أو تلفت دولة صديقة النظر إلى المسألة؟ أم أن هنالك أطرافاً كثيرة لاحظت، واستقصت، وتأكدت، وأبلغت، لكن الحكومات اعتبرت الأمر مسألة ثانوية أو من الأمور التي تندرج تحت بند الشؤون الداخلية التي لا ضرورة للتدخل فيها؟

وهل ان مصر التي بحكم حضورها السياسي والعسكري في السودان في إطار حالة التكامل، وحضورها الأساسي في أثيوبيا في إطار تنسيق سياسي وأمني غير معلن، عرفت بخطة تهريب اليهود "الفالاشه" وغضت الطرف أم أنها لم تعرف؟ أنها إذا كانت غضت الطرف فمعنى ذلك أنها أضعفت بعض حلقات السعي لإستعادة عضويتها في الجامعة العربية، وإذا كانت لم تعرف فإن معنى ذلك أن إعادة نظر أساسية ستشهدها طريقة تعاملها وتحالفها.

ويبقى أن عملية تهريب اليهود الأثيوبيين هي حالة جديدة من الحالات التي تحدث في زمن اللامعقول الذي يعيشه العالم العربي منذ بضع سنوات. الزمن الذي بدأ مع صفقة كامب ديفيد وزيارة الرئيس (الراحل) أنور السادات إلى إسرائيل. الزمن الذي تفرج فيه العرب والعالم على إسرائيل تدمر بيروت بالطائرات والصواريخ. والزمن الذي يتعاون العرب فيه مع الأعداء من أجْل أن لا تتوقف الحرب في لبنان. والزمن الذي تتعاون فيه سوريا العربية مع إيران غير العربية ضد العراق العربي. والزمن الذي يتكاثر فيه ليس من يعطي القضية أكثر وإنما يتنازل أكثر عن هذه القضية أو يتساهل في أمرها أكثر. والزمن الذي يتعذر فيه عقد مؤتمر قمة عربي سبق أن تم الإتفاق عليه بالرغم من أن الأمة تكاد تصل إلى نقطة الإنحدار.

والزمن الذي يطارد فيه أبناء الشعب الواحد بعضهم بعضاً ويصفي أبناء الأمة الواحدة بعضهم بعضاً. والزمن الذي يشهد لجوء البعض إلى الغيبيات وإلى الإجتهادات غير المصيبة.

وما يحدث في زمن اللامعقول هو خسارة في خسارة. لا أحد يستفيد ولا أحد يريد أن يقتنع بأنه يخسر.

ولكن تهريب بضعة ألوف من اليهود "الفالاشه" في زمن اللامعقول الذي نشير إليه يفرض على أبناء القضية الفلسطينية المنشقين على بعضهم، والمناصبين العداء لبعضهم البعض، أن يسقطوا على الأقل هذا العداء ويتلاقوا لمواجهة هؤلاء المستوطنين الجدد المستعدين بسبب ويلات الجوع لأن يفعلوا أي شيء والآتين من أثيوبيا والذين لن يأخذوا فقط حق غيرهم وإنما سيتم توطينهم في المستعمرات الجديدة التي أنشأتها إسرائيل، وسيتم تدريبهم لأخذ أرواح الفلسطينيين.

وخلاف أبناء القضية الواحدة، التي هي القضية الفلسطينية، هو أكثر ما يدعو إلى الحيرة في زمن اللامعقول الذي يعيشه العالم العربي. ولولاه لكانت أطراف عربية وغير عربية صديقة ترددت قبل أن تقدم على خطوة، ليس خوفاً من إرهاب بعض أولئك الأبناء وإنما إحتراماً لوحدة موقفهم وتهيباً لهذه الوحدة.

ويبقى أن شر البلية الذي يضحك ويبكي في الوقت نفسه، هو أن يهود أثيوبيا وصلوا إلى فلسطين المحتلة بمساندة الأمم المتحدة التي يعول عليها من أجْل أن تعيد للفلسطينيين حقهم أو بعض حقهم، وبدأت إسرائيل توزعهم على المستوطنات وتؤهلهم ليكونوا أعداء مثاليين لكل ما هو فلسطيني، وأن قادة المقاومة يواصلون الخلاف من دون أن يأخذوا في الإعتبار أن إستمرار الخلاف في ما بينهم قد يجعلهم لاجئين في أثيوبيا.

مجلة "التضامن". لندن - 12 كانون الثاني (يناير) 1985

* * *

العرب وأميركا:
الوقت مثالي والفرصة أخيرة

إذا كانت الولايات المتحدة جادة بالفعل من أجْل إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط فهذا هو الوقت المثالي وتلك هي الفرصة المناسبة وذلك هو الأمل الأخير.

وللأسباب الآتية يبدو الوقت مثالياً، وتبدو الفرصة مناسبة:

أولاً – لقد ذاب جليد العداء العربي للولايات المتحدة تماماً ولم تبق سوى بعض الكتل الجليدية القابلة للذوبان. لا أحد يعارض السياسة الأميركية كما يفترض أن تكون المعاداة. ولا أحد يتعرض للمصالح الأميركية كما يُفترض أن يكون عليه التعرض. وإذا كانت هنالك بعض الأصوات التي ترتفع بين الحين والآخر منددة بالسياسة الأميركية

فإن هذه الأصـــوات لا تبدو فعالة، ولا يبدو ما إذا كانت بهذا التنديد تعبئ الرأي العام العربي ضـــد الســـياســـة الأميركية، أو أنها تشجع هذا الرأي العام على أن يتعاطف مع هذه السياسة ويرفع الراية البيضاء أمام منطقها.

ثانياً – إلى ذلك، إن ذوبان جليد العداء العربي يرافقه عدم إرتياح من جانب المواطن العربي للتيارات الثورية الإسلامية المتطرفة التي يعلن أصحابها بأنهم يخوضون "حرباً" ضد المصالح الأميركية في المنطقة. وبعدما كان هذا المواطن يترقب نتائج عمليات تقوم بها عناصر تنتمي إلى هذه التيارات، فإنه بات يضيق إلى حد ما ذرعاً كلما سمع بها. وأغلب الظن أن هذا المواطن يتساءل بينه وبين نفسه: هل ان هذه العمليات هي في النهاية لمصلحة السياسة الأميركية أم هي ضدها، وإذا كانت ضدها فلماذا يزداد شأن هذه السياسة بعد كل عملية؟

كذلك إن هذا المواطن بات يحتار في ما إذا كانت التيارات الثورية الإسلامية المتطرفة والتي يشجعها حكم الآيات في إيران هي وسيلة ضغط على السياسة الأميركية كما يُفترض أن يحدث أم أنها ذريعة لإحباط أية محاولة للحوار العربي – الأميركي العاقل؟

ثالثاً – لقد تعطلت وبشكل أساسي أي إمكانية للتناور، بمعنى أن يهدد العرب بالسيف السوفياتي، أو برمح عدم الإنحياز. وأياً كانت الأسباب التي أوصلت الحال إلى ما هي عليه، فإن الأمر هو لمصلحة الولايات المتحدة.

وإذا كتب للوفاق الدولي في طبعته الجديدة التي ستتبلور معالمها في أعقاب اللقاء الأميركي – السوفياتي قبل أسبوعين في جنيف والذي سيقود، عاجلاً أم آجلاً، إلى لقاء قمة بين رئيسيْ الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي... إذا كتب لهذا الوفاق في طبعته الجديدة أن يتكرس فهذا معناه أن إمكانية التناور ستنعدم تماماً لأن السوفيات لن ينجدوا طرفاً عربياً ظلمه الأميركان وذلك كي لا تهتز أُسس الوفاق.

وفي هذا الصدد قد يجوز الإفتراض بأن الرئيس حسني مبارك تنبه قبل بضعة أشهر إلى حالة الوفاق الدولي بطبعتها الجديدة فتدارك الأمر وعمد إلى تطبيع العلاقات مع الإتحاد السوفياتي.

رابعاً – كانت القطيعة الديبلوماسية بين الولايات المتحدة والعراق تشكل ثغرة أمام الإدارة الأميركية كي تساهم هذه في وضع حل لأزمة الشرق الأوسط. وجاء قرار العراق قبل بضعة أسابيع، وفي أعقاب الفوز التاريخي للرئيس رونالد ريغان في إنتخابات الرئاسة، بإعادة العلاقات الديبلوماسية مع الولايات المتحدة ليقطع الطريق على محاولات إيران وبعض الأطراف العربية لتوظيف هذه القطيعة لمصلحتها في شكل أو آخر. وفي الوقت نفسه بدا القرار العراقي كمن يقول للولايات المتحدة: ها إن الثغرة قد أُزيلت وباتت الكرة في الملعب الأميركي فلتظهر الولايات المتحدة نواياها على حقيقتها وما إذا كانت هذه النوايا صادقة إزاء أزمة الشرق الأوسط، وبالذات إزاء موضوع الحرب العراقية – الإيرانية.

أما محاولات إيران توظيف القطيعة الديبلوماسية فتتمثل في سعيها لتنشيط الإتجاه الذي يرى أن تكون علاقات الولايات المتحدة جيدة مع الأطراف المعادية للعرب (إسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى) وذلك لكبح جماح أية تطلعات عربية ولإسكات الأصوات التي تنادي بين الحين والآخر بإستعمال أسلحة الضغط العربي على السياسة الأميركية.

واللافت للإنتباه ان "اللوبي الإيراني" في دائرة القرار السياسي الأميركي كان يعرقل وبصمت كل مسعى لإحداث تبدُّل في الموقف الأميركي كلما لاحت في الأفق بوادر إحتمال حدوث هذا التبدُّل وكان أقطاب هذا "اللوبي" يستندون في حججهم إلى العداء الحاد من جانب إيران للعرب ولفكرة القومية العربية من جهة، وإلى أن العراق من جانبه يواصل قطع العلاقات الديبلوماسية مع الولايات المتحدة، وأنه كيف يريد حلولاً لهذه الحرب وهو لا يستأنف العلاقات؟

خامساً – عندما أطلقت الولايات المتحدة للمرة الأُولى مقولة أنها لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية إلاّ إذا اعترفت هذه بإسرائيل، كانت المنظمة منظمة، وكان العرب على غير ما إنتهوا إليه.

وفي خلال بضع سنوات تبدلت أوضاع المنظمة وتبدلت مفاهيمها إلى الدرجة التي أصبحت فيها تلك الهيئة المقبولة في نظر الإدارة الأميركية للتحاور معها والإعتراف بها. فهي متحالفة مع مصر – من دون إلغاء كامب ديفيد – ومع الأردن، وهي جنحت إلى ما هو أبعد من الرغبة في السلم.

والمنظمة، إلى ذلك، فعلت ما فعلته أكثرية الأنظمة العربية، أي أنها باتت أكثر إقتراباً إلى الموقف الأميركي وإلى نظرة الإدارة الأميركية للمشكلة. وعلى هذا الأساس يفترض في هذه الإدارة أن تجري بعض التعديل على مطالبتها المنظمة الإعتراف بإسرائيل. فهل أن الإدارة الأميركية ستفعل ذلك أم أنها ستنتظر بعض الوقت،

وبالتحديد إلى ما بعد إستعادة مصر عضويتها في الجامعة العربية، وذلك على أساس أن هذا الأمر يحقق لها الخطة، أو بالأحرى المخطط الذي إبتكرته، والذي يقوم على أن الطريق إلى الإعتراف العربي بالأمر الواقع الإسرائيلي يمر من خلال تطبيع علاقات الدول العربية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية مع مصر. فإذا أُعيدت العلاقات بين مصر والأطراف العربية التي قطعت العلاقات معها بسبب إتفاق كامب ديفيد ومن دون أن تلغي مصر هذا الإتفاق فكأنما حدث الإعتراف بالأمر الواقع الإسرائيلي. ومن هنا يمكن تفسير إصرار الإدارة الأميركية على إبلاغ كل دولة عربية تتصل بها أو تتشاور معها رغبتها – أي رغبة الولايات المتحدة – في أن يتم إستئناف العلاقات الديبلوماسية بين هذه الدولة ومصر مع تجاوز عقدة إتفاق كامب ديفيد.

نخلص من هذه النقاط التي أوردناها ومن نقاط أخرى كثيرة إلى أن الدول العربية – بما في ذلك الأطراف التي توحي بأنها متشددة مع السياسة الأميركية – وضعت نسبة كبيرة من الأوراق في أيدي الولايات المتحدة. وهي فعلت ذلك من أجْل ألا تبقى هناك أي ذريعة للولايات المتحدة، ولكي تتصرف بعقلية الدولة الحريصة على مصالحها الكثيرة في المنطقة العربية.

وبعد أيام سيدشن الملك فهد بن عبد العزيز مرحلة الحوار على مستوى القمة مع الإدارة الأميركية عندما يقوم بالزيارة الرسمية الأولى له كملك للولايات المتحدة، والتي تأجلت كثيراً، ثم يقوم الرئيس حسني مبارك بزيارة رسمية مماثلة.

وفي ضوء هاتيْن الزيارتيْن قد تحدث تطورات بالغة الأهمية، بمعنى أن إدارة الرئيس ريغان قد تؤكد للعاهل السعودي بأنها ستفعل شيئاً. وأغلب الظن أنه يقوم بالزيارة على هذا الأساس، وإلا فإنه كان سيؤجلها مرة أخرى إذا كان غير متأكد – ربما من خلال ما نقله إليه سفيره في واشنطن والأكثر تميزاً بين سفراء المملكة الأمير بندر بن سلطان – بأن الإدارة الأميركية الجديدة – القديمة لن تفعل ولو الشيء القليل من الكثير الذي في إمكانها أن تفعله أو هي مطالبة بتحقيقه.

وإذا عاد الملك فهد وقد تحقق ذلك، فإن قمة عربية يمكن أن تنعقد بهدوء، وعودة لمصر إلى مكانها في الجامعة العربية يمكن أن تحدث، والحل الدولي لأزمة الشرق الأوسط يمكن أن يتحقق.

أما إذا عاد العاهل السعودي ولم يتحقق له ما يريد فإنه سيبدو مطالباً (بضم الميم وفتح اللام) بأن يكون عنصراً فعالاً أو العنصر الأكثر فاعلية في "الحرب العربية الباردة" ضد الإدارة الأميركية التي إذا كانت بالرغم من كل هذه التبدلات لن تفعل شيئاً فإنها لن تقدم أبداً على أي خطوة ترضي العرب.

... والحديث حول هذا الأمر يحتاج إلى مزيد.

مجلة "التضامن". لندن - 19 كانون الثاني (يناير) 1985

* * *

العرب وريغان... والحل العادل

يوم الأحد الماضي، تم تنصيب الرئيس رونالد ريغان، وبدأ الرجل فترة أخرى من الحُكْم تستغرق، إذا ما كتب الله له العمر، أربع سنوات.

وبالنسبة إلى العرب، فإن الظروف التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط مع بدء الولاية الجديدة لحكم الرئيس ريغان، سيئة، بل إنها لم تكن على هذا السوء في أي وقت مضى خلال الربع قرن الماضي.

في الماضي، كانت كلمة العرب أقوى. وكانوا على خلاف، إنما لم يصل الخلاف إلى الحقد الذي هو عليه في الزمن الحالي. وكان الشعور القومي أكثر حضوراً مما هو عليه اليوم. وكان الزعماء العرب يتنادون إلى الإجتماع، فيجتمعون ويتفاهمون، ولو على الحد الأدنى. وكانوا يوجهون تحذيراً إلى السياسة الأميركية أو يتولى البعض رميها بتنديد أو بملاحظة.

وفي الماضي، لم تكن مصر خارج السرب، فكان الوضع السياسي العربي أقوى. ولم يكن العراق في حرب مع إيران، تكاد تقترب من إكمال سنتها الخامسة، فكان الوضع العسكري العربي أقوى. ولم تكن منظمة التحرير الفلسطينية في الوضع الذي هي عليه منذ ثلاث سنوات ولم تكن موضع أخذ ورد، فكان الموقف الفلسطيني أكثر فعالية.

وفي الماضي كان مجرد التلويح بسلاح النفط يثير المخاوف في الرأي العام الدولي، وكان يحمل الإدارة الأميركية على أن تتنبه بعض الشيء أو تأخذ الأمور على محمل الجد. وكان مجرد التلويح بسلاح الأرصدة يفعل الشيء نفسه.

وفي الماضي، كان لبنان وطناً وكانت تحكمه دولة،

وكان فيه شـــعب ترقب الإدارة الأميركية حركته، ونبض نشاطه، في ميادين المال والسياسة.

هكذا كانت الحال العربية في الماضي. مضيئة إلى حد ما. متماســكة إلى حد كبير. وعلى الرغم من ذلك، فإن الموقف الأميركي من القضــية العربية كان ســلبياً. تنادي بعض الأصوات العربية بضرورة أن تتخذ الولايات المتحدة الموقف العادل، فترد الإدارة الأميركية بموقف أكثر إنحيازاً نحو إسـرائيل. وتصـدر دعوات عربية تقول بضـرورة أن تتفهم الولايات المتحدة الأماني العربية، لأن من شـأن ذلك أن يحافظ على المصـالح الأميركية في المنطقة ويبقيها في منأى عن المخاطر. فترد الإدارة الأميركية بمواقف تشـكل في مجملها الإصرار على عدم تفهم الأماني العربية.

وإذا ما كانت هذه هي مواقف الإدارة الأميركية، عندما كانت الأحوال العربية زاهية، أو على شـــيء من الزهو، والتماســك، والثقة بالنفس، والقدرة على الضـــغط. فكيف ستكون عليه تلك المواقف بعدما حدث هذا الإنحدار المريع في الأحوال العربية إلى الدرجة التي بات فيها العرب شـبه مجردين من أي سلاح يضغطون به على الإدارة الأميركية. والأسلحة الضـاغطة هي سـلاح النفط، وسـلاح الأرصـدة، وسـلاح الموقف السياسـي الموحَّد أو شبه الموحَّد، وسـلاح القوة العسكرية.

وصـــحيح، أنـه ليس بين العرب وإدارة الرئيس ريغان ثارات كتلك التي بينهم وبين الإدارات السابقة، وأن مسؤولية التـدهور في الوضـــع العربي الراهن تقع على الإدارات الســـابقة، وبالذات على إدارة الرئيس جيمي كارتر، التي إقتطعت مصر من عالمها العربي وصـالحتها مع إسرائيل، وشجعت في السر أحياناً، وفي العلن أحياناً، وعبر أطراف ثالثة كثيرة على إتســـاع رقعة المتاعب في إيران، ثم على سقوط حكم الشـاه وقيام حُكْم الآيات، الذي إسـتدرج العراق إلى حرب لا يريدها... صـــحيح أنه ليس بين العرب وإدارة الرئيس رونالد ريغان ثارات، كتلك التي بينهم وبين الإدارات السـابقة، إلا أن الثأر العربي من هذه الإدارة سـيكون كثير الحدة لأكثر من ســـبب، لعل أهمها على الإطلاق هو أن الرئيس ريغان ليس مديناً كما هي حال غيره لأصـــوات اليهود، فضلاً عن أن سنه توجب عليه القيام بعمل تاريخي بالنسبة إلى القضية الفلسطينية.

وقد يجوز القول في هذه المناســـبة أنه إذا ما كانت الولاية السـابقة لحكم الرئيس ريغان هي لمصـلحة إسرائيل، فإنه يُفترض في الولاية الجديدة التي بدأت الأحد الماضـــي (20 كانون الثاني/ يناير 1985)، أن تكون لمصـلحة الحل العادل للقضـــية الفلســـطينية، ليس حباً من الرئيس ريغان لفلســـطين، وليس عطفاً منه على الفلســـطينيين، وبالذات على الألوف منهم الذين يعيشـــون في المخيمات، وإنما تطلعاً منه إلى إدراج إســـمه في لائحة العظماء، الذين حكموا أميركا. وللمناســـبة فإن من الصـــعب على ذاكرة الأميركي، وغير الأميركي، أن تنســـى أســـماء روزفلت، وأيزنهاور، وكنيدي... لكن من الطبيعي أن تنســـى هذه الذاكرة أسماء جونسون، وفورد، ونيكسون، وكارتر. وأغلب الظن أن الرئيس ريغان شـــغوف باللائحة التي يندرج فيها إسمه على أنه من العظماء الذين حكموا أميركا.

وهنالك من يقول إن الوضـــع العربي الراهن لا يشـكل أداة ضـــغط على إدارة الرئيس ريغان من أجْل أن تتخذ الموقف العادل، وأنه لو كانت أحوال العرب مع إدارة من نوع إدارة الرئيس ريغان، كما كانت عليه هذه الأحوال في الماضي. لكان حدث إنفراج وربما حدثت مفاجآت لمصلحة العرب. كذلك هنالك من يقول إنه بدل أن يلوم العرب الإدارة الأميركية الراهنة لأنها لا تفعل شـــيئاً، عليهم أن يوحدوا موقفهم بدل أن يحفروا في جروح بعضهم، وبدل أن يعمقوا الخلافات التي بينهم.

ومع الأخذ في الإعتبار وجاهة هذا الكلام إلا أن الرد عليه هو أن إدارة الرئيس ريغان تستطيع أن تستفيد الكثير من سلبيات الوضـع العربي الراهن إذا كانت تريد أن تفعل شيئاً.

أما كيفية الإســـتفادة فإنها في القول إن العرب يريدون الحـد الأدنى. ولو أنهم كـانوا على درجـة من التعـاون والتماسك وكانوا يتشاورون ويجتمعون، ولا يكيدون لبعضهم البعض، كما كانت أحوالهم في الماضـــي، لما كان من السهل أن يرتضوا الحد الأدنى من الحد الأقصى الذي هو في الأصل حقهم الشرعي.

ويبقى أنه بينما يبدأ الرئيس ريغان ولاية ثانية تســتغرق أربع ســـنوات نتمنى أن يعي حقيقة لا جدال فيها وهي أن الحجج الأميركية في الماضي بالنسبة إلى سلامة إسرائيل وإلى أمنها لم تعد معقولة. وبالتالي، فهي ليســـت مقبولة. وفي نظرة موضـــوعية على الواقع العربي الراهن يتبين أن ســـلامة العرب في خطر، وأن الأمن العربي مهدد، وأن إسرائيل هي التي تهدد هذه السلامة وذلك الأمن. وإذاً فإن إنقلاب الآية بهذا الشكل هو لمصلحة قرار تاريخي أميركي غير منحاز. فهل أن ذلك ســيجعل من الولاية الثانية التي بدأت يوم الأحد الماضـــي نقطة تحوُّل في إتجاه قرار تاريخي أم أن إدارة الرئيس ريغان ستقول للملك فهد بن عبد

العزيز عندما سيزور واشنطن بعد أيام كلاماً يضيق به صدره إلى درجة أن يتمنى إشهار السيف، وتقدم موكب الجهاد المقدس الذي وعد به مراراً، وستقول للرئيس حسني مبارك عندما سيزور واشنطن بعد ذلك كلاماً يجعله بينه وبين نفسه يقتنع بأنه كان عليه منذ اللحظة الأُولى لموت الرئيس أنور السادات أن يعلن أن إتفاق "كامب ديفيد" سقط بإغتيال الرئيس السادات، وأن على الولايات المتحدة أن تتدبر الأمر.

وفي إنتظار ما ستكون عليه اللقاءات العربية – الأميركية بعد أيام في واشنطن يعلق المرء الكثير من الآمال على الولاية الثانية للرئيس ريغان.

... وما أضيق العيش، بل والتعايش مع أميركا لولا فسحات الأمل بأنها لا بد ستعيد النظر.

مجلة "التضامن". لندن - 26 كانون الثاني (يناير) 1985

* * *

ماذا لو إصطحب الملك فهد الشيخ السائح معه إلى واشنطن؟

بعد أيام سيتوجه الملك فهد بن عبد العزيز إلى واشنطن في زيارة رسمية تأجلت كثيراً وترك التأجيل ثم التردد في التلبية أقاويل وإشاعات وإنطباعات بأن في الجو السعودي – الأميركي نوعاً من السحاب الثقيل الظل الشديد الوطأة.

ولولا خيوط الإتصال التي تولى السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز شدها في كل مرة كانت تتعرض للإسترخاء لكانت العلاقات سارت في إتجاه الفتور الحقيقي من دون أن يعني ذلك أن العلاقات ذات الطابع الإستراتيجي في ميادين المال والسلاح يجب أن تتأثر.

وإستناداً إلى معلومات مصادر سعودية وأميركية يجوز الإفتراض بأن وزير الدفاع الأميركي كاسبار واينبرغر زار المملكة العربية السعودية قبل بضعة أسابيع (وهي الزيارة التي أهداه فيها الملك فهد عندما إستقبله سيفاً كبير القيمة) ليجدد الدعوة الموجهة إلى الملك من أجْل زيارة الولايات المتحدة. كذلك يجوز الإفتراض أن الدافع إلى تجديد الدعوة هو تزايد تساؤلات بعض قطاعات أهل القرار في الإدارة الأميركية حول هذا الجفاء في العلاقات الأميركية – السعودية. وذهب تساؤل البعض إلى حد القول: كيف تكون المملكة العربية السعودية هي الحليف الأساسي للولايات المتحدة ونرى حاكمها قريباً إلى بعض دول أوروبا أكثر من قربه إلينا. وهذا التساؤل يلتقي في بعض جوانبه مع تساؤلات كثيرين داخل المملكة حول سر هذا الجفاء في العلاقات مع الإدارة الأميركية وإلى متى سيستمر. وهي تساؤلات إلتقت مع تساؤلات مماثلة بالنسبة إلى موضوع القمة العربية الثالثة عشرة وحول سر هذا التأجيل لها وإلى متى سيستمر.

وتوقيت زيارة الملك فهد إلى واشنطن بحيث يكون أول حاكم عربي يجتمع إلى الرئيس رونالد ريغان بعدما تم تنصيب الثاني رئيساً لبلاده لأربع سنوات جديدة يترك إنطباعاً إيجابياً بأن الولايات المتحدة راغبة في أن يتعزز شأن الحليف العربي الأساسي. ومن المؤكد أن مسألة التوقيت أخذت الكثير من إهتمام الإدارة الأميركية بحيث يكون الملك فهد هو أول حاكم عربي يزور واشنطن في الولاية الثانية للرئيس ريغان. وأغلب الظن أنه لو كان الحاكم الذي سيدشن الزيارات العربية هو الرئيس حسني مبارك لكانت زيارة الملك فهد ربما لن تتم على الإطلاق. ومن هنا أنه قد يكون حدث نوع من الهمس في الآذان بين واشنطن والرياض وأدى ذلك إلى ضرورة أن تتم زيارة الملك فهد في الموعد الذي تم الإتفاق عليه (العاشر من شباط – فبراير 1985) وبأن تكون الأُولى على أن تليها زيارات الآخرين وبينها زيارة الرئيس حسني مبارك.

وقد يكون الملك فهد بن عبد العزيز أحد القلائل بين حكام العالم الذين يزورون الولايات المتحدة من دون أن يتمنوا عليها إمدادهم بقروض أو تقديم المساعدات أو الإيعاز إلى صناديق الأمم المتحدة لكي تلبي بعض طلباتهم. بل على العكس من ذلك أن الملك فهد بن عبد العزيز يزور الولايات المتحدة بينما المملكة العربية السعودية لها في المصارف الأميركية المال الكثير ولها على الصناديق الدولية أيضاً الكثير فضلاً عن أن كل أنواع الشركات والصناعات تتطلع إلى أن تكون لها حصة في برنامج الإستيراد السعودي. وعندما تكون هذه حال العاهل السعودي وبلاده فمعنى ذلك أن في إستطاعته مخاطبة الإدارة الأميركية من موقع القوة.

وإلى ذلك أنه عندما تكون هذه حال العاهل السعودي وبلاده فمعنى ذلك أن في استطاعته أن يلبي ما يتمنى المرء عليه أن يلبيه. وفي هذا الصدد نجد أنفسنا نطرح التساؤل الآتي: ماذا لو اصطحب الملك فهد في زيارته

الرسمية المقبلة إلى واشنطن الشيخ عبد الحميد السائح؟

وقد يقال: وبأي صفة سيسافر رئيس المجلس الوطني الفلسطيني؟

والجواب عن ذلك هو: بالطريقة التي اصطحب فيها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى موسكو المناضل (الحديث العهد بالنضال آنذاك) ياسر عرفات.

وفي ذلك الحين كان عرفات يشكل رمز حركة التحرير الفلسطيني بصيغة جديدة. وكان من المهم أن يتم الإهتمام به من القمة قبل القاعدة. وهذا ما حدث لعرفات. ومثلما أن عرفات لا يزال مديناً لعبد الناصر بأنه قدمه إلى القيادة السوفياتية فإن عبد الناصر استمر حتى لحظة وفاته مديناً لهذه القيادة لأنها تجاوبت ودعمت المناضل ياسر عرفات بالرغم من أنه كان حينذاك طري العود في مسألة النضال.

وبالرغم من أن عرفات هو رمز الشرعية الفلسطينية ورمز العمل السياسي لبناء الدولة الفلسطينية أي الصيغة البديلة لحركة التحرير، ورمز الإعتدال الفلسطيني، فإن الولايات المتحدة لا تزال على موقفها منه ربما بسبب تعقيدات الماضي. وإزاء ذلك لا بد من إيجاد مخرج لهذا المأزق. وإصطحاب الملك فهد للشيخ عبد الحميد السائح وتقديمه إلى الرئيس ريغان وبقية أفراد الإدارة الأميركية كعضو في الوفد السعودي من شأنه أن يضع الولايات المتحدة أمام الأمر الواقع، بل من شأنه أن يساعد الإدارة الأميركية على تجاوُز هذا المأزق الذي هي فيه إزاء منظمة التحرير الفلسطينية.

وإذا كان الشيخ السائح في الوفد المرافق للملك فهد فمعنى ذلك أنه لن يكون في وسع إدارة الرئيس ريغان رفْض منحه تأشيرة أو رفض إستقباله أو رفْض مصافحته أو رفْض التحدث إليه.

ولنتصور لبضع ثوان منظر الشيخ السائح يصافح الرئيس ريغان ويصافح وزير الخارجية جورج شولتز ووزير الدفاع كاسبار واينبرغر وعشرات الأعضاء في مجلسيْ النواب والشيوخ. ولنتصور لبضع ثوان محطات التلفزيون كيف ستتعامل مع هذا الحدث.

إن مثل هذا الأمر سيحدث هزة داخل المجتمع الأميركي وسيحدث زلزالاً داخل إدارة الرئيس ريغان. والأمران مطلوبان.

ويبقى أن كل صفات الشيخ عبد الحميد السائح ومواصفاته تجعل من فكرة مشاركته في الوفد السعودي المرافق للملك فهد إلى واشنطن أمراً مستحباً ومنطقياً. فهو رجل دين ولا يتعامل بلغة السلاح، وهو داعية إلى السلام ورسول خير، وهو بصفة كونه رجل دين ينظر إلى اليهود على أنهم من أهل الكتاب وهي نظرة لا يستوعبها بحذافيرها العلمانيون والمناضلون بالسلاح. وفي الوقت نفسه أن الشيخ السائح في السن التي يستطيع شخص مثل الرئيس ريغان أن يعطيها حقها من التهيب.

وإلى ذلك أن الشيخ عبد الحميد السائح هو موضع إحترام كل الفلسطينيين سواء الذين يناضلون بالسلاح لإسترجاع وطنهم أو بالصلوات والأدعية لكي يكون لكل صاحب حق حقه. وهو أيضاً لا يذم أحداً ولا يسيء إلى أحد. وقد صدرت من بعض الجهات العربية في الأيام التي أعقبت إنعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان مواقف رد عليها الشيخ السائح بالصدر الرحب الذي لا يضيق بكلمة أو بإساءة.

والأهم من هذا كله أن الشيخ السائح هو صاحب سلطة وشريك في القرار الفلسطيني، بل إنه بالنظر إلى الظروف الراهنة التي يعيشها الوضع الفلسطيني أحد الشركاء الأساسيين في القرار.

وقد يقال إن مثل هذا الأمر قد يتسبب في حدوث إرتباكات تنعكس على زيارة الملك فهد. والجواب عن ذلك هو أن هذه الزيارة ليست رداً لزيارة فضلاً عن أنها ليست من أجْل تصحيح مسار العلاقات السعودية – الأميركية. فهذه العلاقات في الإطار الثنائي جيدة حيث إن المملكة تحصل على أنواع من السلاح لا يحصل عليها آخرون، وحيث إن الولايات المتحدة كدولة وكشركات خاصة تستحوذ على الحصة الكبرى من الدخل القومي السعودي. والمشكلة التي تعترض العلاقات السعودية – الأميركية هي أن الإدارة الأميركية ترفض تفهُّم المطالب العربية وأهمها المطلب المتعلق بإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية. وبما أن المملكة العربية السعودية هي الحليف العربي الأساسي للولايات المتحدة فإنها الأكثر تضرراً على الصعيد المعنوي من جرّاء إنحياز الموقف الأميركي إلى جانب إسرائيل ورفضه تفهم المطالب العربية والتي هي مطالب تنطلق من الإقتناع بأن تحقيقها يعزز المصالح العربية – الأميركية.

يبقى أيضاً أن الفكرة التي أوردناها في الأسطر السابقة لم ترد إلا لأن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني هو الشيخ عبد الحميد السائح. ولو أن رئيس المجلس هو أحد أقطاب حركة فتح أو حتى إذا كان من المستقلين فإن الفكرة ما كانت لترد لأن فيها بعض الإحراج. ولكن كون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني هو رجل دين وصاحب رصيد جيد ونعني به الشيخ عبد الحميد السائح، يشجع على

المناداة بهذه الفكرة والتمني بأن يأخذ الملك فهد بن عبد العزيز بها.

ومَن يدري فقد يكون إذا أخذ بالفكرة واصطحب معه إلى واشنطن الشيخ عبد الحميد السائح قدم خدمة إلى الإدارة الأميركية الحالية التي تتمنى أن تغادر المأزق المتوارث الذي يحول بينها وبين الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن مصافحة الرئيس ريغان وأركان الإدارة الأميركية للشيخ السائح بصفة كونه عضواً في الوفد السعودي المرافق للملك فهد بن عبد العزيز لن يشكل الإعتراف المطلوب وإنما سيثير حالة جدل من نوع غير مطروق. وهذه الحالة قد تفتح نوافذ موصدة وقد تتطور الأمور شيئاً فشيئاً بحيث يتحقق الإعتراف المنشود. كما أن حدوث مثل هذا الأمر لن ينتهي إلى الحال الذي إنتهى إليه لقاء مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، أندرو يونغ، بممثل منظمة التحرير، زهدي الطرزي، في منزل مندوب الكويت عبد الله بشارة. ولن ينتهي الأمر لأن البطل هنا هو رئيس أميركا، وليس ديبلوماسياً يمكن للرئيس الأميركي أن يطرده كما حدث ليونغ على يدي صديقه كارتر.

وثمة سؤال: لكي يجوز الإفتراض بأن الملك فهد بن عبد العزيز بإصطحابه الشيخ عبد الحميد السائح في زيارته الرسمية إلى واشنطن يكون قدم خدمة إلى الإدارة الأميركية فإنه لا بد من التأكد ما إذا كانت الإدارة الأميركية تريد بالفعل الخروج من مأزق الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وتريد بالفعل إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية. وإستناداً إلى بعض البدهيات ومنها الحال التي هي عليها منظمة التحرير يجوز الإفتراض بأن الإدارة الأميركية تريد أو على الأقل أنها أكثر إقتراباً من الرغبة في إيجاد الحل. ومن البدهيات أن المنظمة باتت أكثر إعتدالاً وباتت ميالة إلى الأخذ بالواقعية، وهما أمران كانا لا ينطبقان على منظمة التحرير الفلسطينية عندما اتخذت الولايات المتحدة موقف الرافض الإعتراف بها.

وتكراراً اننا هنا نتحدث عما يتمنى المرء حدوثه. ذلك أن زيارة الملك فهد بن عبد العزيز إلى واشنطن يجب ألا تمر من دون مردود جيد على الأمة. وإذا كان أقطاب "اللوبي الصهيوني" في الإدارة الجديدة – القديمة للرئيس ريغان سيبذلون جهدهم من أجْل أن تكون الزيارة بروتوكولية من البداية إلى النهاية فإن في يدي الملك فهد بن عبد العزيز أن ي جعلها ومنذ اللحظة الأُولى حدثاً بالغ الأهمية إذا هو إصطحب معه الشرعية الفلسطينية بشخص رئيس المجلس الوطني الشيخ عبد الحميد السائح.

يفعل أو لا يفعل؟

يا ليته يطلق هذه المفاجأة.

... فما أحوج القضية إلى مفاجآت من هذا النوع.

مجلة "التضامن". لندن - 2 شباط (فبراير) 1985

* * *

تنبيه الحلفاء وإحتجاج على الوسطاء وتسخين لزيارات الأصدقاء

على الرغم من أن الوضع العام في منطقة الشرق الأوسط في حالة من التوتر الدائم الذي يحمل في طياته المخاطر وإحتمالات التفجر، إلاّ أن زيارة الملك فهد إلى واشنطن كانت تحتاج إلى شيء من التسخين نتيجة أن حالة التوتر باتت أمراً عادياً ومألوفاً.

وجاء التوتر المفاجئ في الحرب بين العراق وإيران وإقدام العراق على نقل ميدان الحرب من مناطق الحدود إلى داخل بعض الأراضي الإيرانية ليوحيا بأن ثمة أكثر من هدف لهذه الخطوة العسكرية لعل من أبرزها تسخين الأجواء التي ترافق زيارة الملك فهد بن عبد العزيز إلى الولايات المتحدة.

ومن المؤكد أن طبيعة مناقشات الملك فهد بن عبد العزيز مع الرئيس رونالد ريغان، بينما الجبهة العراقية – الإيرانية على الرتابة التي هي عليها منذ بضعة أشهر، تختلف عما هي حال الجبهة بعدما نقل الرئيس صدَّام حسين المعركة في بعض النقاط إلى داخل الأراضي الإيرانية. وإذا جاز القول فإن هذه الخطوة التي إستطاعت القوات العراقية تحقيقها تبدو تدعيماً لحجة الملك فهد وهو يشدد في مناقشاته مع المسؤولين الأميركان في أن إستمرار الحرب العراقية – الإيرانية يوسِّع يوماً بعد آخر مخاوف دخول منطقة الخليج في مدار الإعصار الذي يدمر كل شيء.

ومع الأخذ في الإعتبار أن الولايات المتحدة لا بد تدرك هذه المخاطر إلا أن تشخيص الملك فهد بن عبد العزيز للخطر من شأنه أن يترك الأثر الكبير في أجواء لقاء القمة السعودي – الأميركي الذي جرى له التمهيد طويلاً والذي سبقته محادثات ومشاورات في واشنطن وفي الرياض.

وقد يقال ما الذي في إستطاعة الولايات المتحدة أن

تفعله إزاء الحرب العراقية – الإيرانية، وهل أنها في الوضع الذي يسمح لها بأن توقف الحرب ما دام ليس هنالك موقف عربي موحَّد في شأن وقفها؟

والجواب عن ذلك هو أنها قادرة إذا أجيز للسلاح الأميركي المتطور الذي يرسل إلى المنطقة أن يوظف في إتجاه تحقيق الإستقرار، والخطوة الأُولى من أجْل تحقيق الإستقرار هي وقف الحرب.

ولا يدري المرء أي مفاجأة يمكن أن تحدث بينما لقاء القمة السعودية – الأميركية يبدأ في واشنطن إلا أن الرئيس صدَّام حسين قد يجعل، وضمن معادلة مدروسة بعناية، الموقف يغلي إلى الدرجة التي تجعل من ذلك اللقاء لقاء حرب الخليج في الدرجة الأُولى. أما ما الذي يمكن أن يفعله، فقد يكون توسيع رقعة عمليات نقل المعركة إلى داخل الأراضي الإيرانية.

ومن الأهداف الأخرى للخطوة العراقية هي القول لأطراف عربية ودولية كثيرة أنه إذا كانت هذه الأطراف لم تمارس الضغط على إيران بعدما انسحبت القوات العراقية إلى أراضيها فمعنى ذلك أن هذه الأطراف تريد فقط للحرب أن تستمر. ومن المؤكد أن الموقف كان أكثر تبسيطاً بعدما إنسحبت القوات العراقية في الماضي من الأراضي الإيرانية منه اليوم بعدما نقل العراق المعركة في بعض نقاط الجبهة إلى داخل الأراضي الإيرانية.

وإلى مسألة تسخين الموقف إلى الدرجة التي تجعل زيارة الملك فهد بن عبد العزيز إلى واشنطن هي زيارة البحث في إيجاد حل عاجل لوقف الحرب فإن الخطوة العسكرية العراقية قد تكون من أجْل رفع الحالة المعنوية للمواطن العراقي والمواطن العربي وغير العربي المتعاطف مع العراق درجة أو بضع درجات بحيث لا يبقى كما كانت الحال من قبل أسير هواجس الهجوم الإيراني الكبير على العراق والذي وعد المسؤولون الإيرانيون به كثيراً مواطنيهم وحلفاءهم. ولقد كسرت الخطوة العراقية هذه الهواجس وكسرت في الوقت نفسه حلقات في صفوف القوات الإيرانية التي تستعد للهجوم.

وبدأ المواطن العراقي والمواطن المتعاطف مع العراق يفكر في الحالة المستجدة والمتمثلة بتمكن العراق من نقْل المعركة إلى بعض المناطق داخل إيران. أما المواطن الإيراني فإنه لا بد يتساءل إذا جاز الوصف، بصمت: لقد إنتظر العراقيون قواتنا من الشرق لكن العراقيين أتوا من الغرب.

كما أن هذه الخطوة ساعدت في تنشيط ذاكرة العالم بحيث لا ينسى الحرب العراقية – الإيرانية علماً بأن جبهة ناقلات النفط التي حقق الطيران العراقي إنجازات بالغة الأهمية فيها جعلت هذه الحرب حاضرة في أذهان العالم لكنها في الوقت نفسه طرحت سؤالاً أساسياً وهو: هل أن هذه الجبهة ستستمر مفتوحة حتى آخر ناقلة نفط في العالم، وهل أن في العالم المزيد من ناقلات النفط بحيث يصبح من المألوف إصابة ناقلة أو إثنتيْن كل أسبوع؟

ويبقى أن الخطوة العراقية قد تكون كذلك تعبيراً عن الإحتجاج على اللجنة السباعية العربية التي تنشط بأقل مما هو معوَّل عليها، وعلى الوسطاء الذين يمارسون السعي لوقف الحرب بعقلية بروتوكولية، ورسالة إلى بعض الأطراف العربية خلاصتها يكفي خمس سنوات من الإنحياز إلى جانب إيران ويكفي وضع المزيد من الوقود ويكفي تضييع الوقت في مراهنات يسيل بسببها الدم العربي، ورسالة إلى الحُكْم في إيران خلاصتها أن القوات العراقية في خطوتها الأخيرة والمتمثلة بنقل المعركة إلى مناطق داخل إيران حققت ما تتمنى القوات الإيرانية تحقيقه داخل العراق ولكنها عاجزة عنه، وأنه مادام الأمر كذلك فلماذا لا تحدث إستجابة لنداء العراق من أجْل السلام؟

ولكن الأهم من ذلك كله هو أن الخطوة العراقية حدثت قبل زيارة الملك فهد بن عبد العزيز وحكام عرب آخرين أصدقاء للعراق إلى واشنطن وبعد زيارة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى دمشق ثم زيارة وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الذي نقل موقف دول مجلس التعاون الخليجي إلى الرئيس حافظ الأسد وأوحى بأجواء من التفاؤل.

فهل هنالك أمل في إعادة نظر لبعض المواقف العربية بما يساعد على وقف الحرب؟

لكثرة خيبات الأمل من الأفضل للمرء أن يتحفظ حتى على تمنياته وأحلامه في نهاية سريعة للحرب بين العراق وإيران. وهذه المرة لن يطول التحفظ.

مجلة "التضامن". لندن - 9 شباط (فبراير) 1985

* * *

دور مطلوب من القذافي

نسجل للعقيد معمر القذافي حذاقته في إدارة دفة التفاوض مع الجانب البريطاني من أجل الإفراج عن أربعة

بريطانيين تم إحتجازهم في ليبيا قبل تسعة أشهر رداً على أساليب إعتمدتها الحكومة البريطانية في معالجتها لحادثة مقتل شرطية بريطانية أمام مبنى السفارة الليبية في لندن. فهو لم يترك للدولة الكبرى أن تنال من كرامة الدولة الصغرى. وهو رد على الضغط الواحد بضغطين وعلى الإستهانة بمثلها وهو أيضاً جعل أبناء شعبه أكثر إعتزازاً بأنفسهم وبرئيسهم. وإلى ذلك أنه ترك الأمر للناس فناقش هؤلاء وأطلقوا الأحكام قبل أن يصل إليه.

والأهم من هذا كله هو أنه حصل على بضع ساعات من البث التلفزيوني والإذاعي البريطاني والأوروبي عموماً وعلى بضعة أعمدة من الصحف والمجلات البريطانية والأوروبية. وفي هذه الساعات والأعمدة شاهد البريطانيون والأوروبيون جلسات المؤتمرات الشعبية وأخذوا فكرة عما يحدث في هذا البلد النامي، وشاهدوا أيضاً العقيد القذافي يستقبل زواره في خيمة متواضعة أو يقدم لرئيس الكنيسة الانغليكانية عن طريق الوسيط البريطاني الذي أوفدته الكنيسة مصحفاً. كذلك شاهدوا الوسيط والرهائن الذين تم الإفراج عنهم يتنقلون في مدينة طرابلس وفي مطارها.

وفي الظروف العادية أن مثل هذا الأمر ما كان ليحدث. وكانت محطات التلفزيون والإذاعات والصحف والمجلات لن تعطي ليبيا ورئيسها ولجانها الشعبية أكثر من بضع ثوان ليس بسبب عدم أهمية البلد وقضاياه وإنما نتيجة تعمُّد إستهانة الدول الكبرى بالدول الصغرى.

وفي الوقت الذي نسجل فيه للعقيد القذافي في هذه الحذاقة في إدارة دفة التفاوض بما حقق لليبيا كسباً إعلامياً كبيراً فإننا نجد أنفسنا نطرح بعض التساؤلات ومنها:

كيف يمكن أن ينهي العقيد القذافي أزمة مع بريطانيا ويفرج عن أربعة بريطانيين ويضع العلاقات على طريق التطبيع بينما لا ينهي أزمة مع القيادة الفلسطينية من المحزن أنها تستمر في وقت هنالك حاجة إلى أن تكون العلاقات طبيعية بين العربي والعربي. وعندما يتأمل المرء في القطيعة الليبية – الفلسطينية يجد نفسه يتساءل عن السبب في حدوثها وعن السر في إستمرارها. ويجد نفسه غير مقتنع بالسبب وغير عاثر على سر الإستمرار.

وكيف يمكن أن ينهي العقيد القذافي أزمة مع بريطانيا ويفرج عن أربعة بريطانيين ويضع العلاقات على طريق التطبيع بينما لا ينهي أزمة مع الأردن بالطريقة التي أنهى فيها أزمة سبق لها أن حدثت مع المملكة العربية السعودية؟

وكيف يمكن أن ينهي العقيد القذافي أزمة مع بريطانيا ويفرج عن أربعة بريطانيين بينما لا ينهي أزمة مع مصر بالطريقة التي أنهى فيها أزمة سبق لها أن حدثت مع لبنان؟

وكيف يمكن أن ينهي العقيد القذافي أزمة مع بريطانيا ويفرج عن أربعة بريطانيين ويضع العلاقات على طريق التطبيع بينما لا ينهي أزمة مع السودان دخلت سنتها الرابعة عشرة وهي تنتقل من حدة إلى حدة؟

وكيف يمكن أن ينهي العقيد القذافي أزمة مع بريطانيا ويعيد أربعة أشخاص إلى أولادهم ونسائهم، وأهلهم، بعد إحتجاز دام تسعة أشهر ولا يقدم على مسعى ينهي الحرب الدائرة منذ خمس سنوات بين العراق وإيران أو على الأقل ينظم عملية تبادل الأسرى بحيث لا تتحول قضية هؤلاء إلى مأساة خصوصاً بعدما بدأت إيران المدعومة من العقيد القذافي بالمال وبالسلاح وبكميات ضخمة تمارس على الأسرى أساليب من شأنها أن تجعل الجرح ينزف أكثر وأكثر.

إن بين العقيد القذافي وبعض الأطراف الدولية مشاكل وخلافات وأزمات حادة لكن اللافت للإنتباه أن هذه ليست في حدة المشاكل والخلافات التي بينه وبين بعض الأطراف العربية. فالأزمة بينه وبين بريطانيا لم تصل إلى الحدة التي وصلتها الأزمة بينه وبين مصر أو السودان أو القيادة الفلسطينية أو العراق.

وحتى الأزمة التي بينه وبين الولايات المتحدة لم تصل على ما يبدو إلى الحدة التي وصلتها الأزمة بينه وبين بعض الأطراف العربية.

ومثل هذا الأمر يدعو إلى التأمل طويلاً والتساؤل: لماذا هذه المشاعر الحادة من جانب العقيد القذافي تجاه بعض العرب إلى الدرجة التي نجده فيها يمكن أن ينهي أزمة مع الأجنبي لكنه لا ينهيها معهم؟

إذا كان هو الخوف منهم أو من بعضهم فإن الأمر يستدعي ميثاق عدم تعرض بالشكل الذي تم فيه. وهو ميثاق لا يكون عادة مكتوباً وإنما تفرضه حذاقة الوسطاء.

وإذا كان هو الخوف عليهم أو على بعضهم فإن الأمر يستدعي إعادة نظر في الموقف وفي أسلوب التعامل.

ونحن نقول هذا الكلام على أساس أن تطورات الأمور أثبتت بعض الحقائق ومنها أن العقيد القذافي في اللعبة السياسية العربية مثله مثل الإتحاد السوفياتي في اللعبة السياسية الدولية. فهو يستطيع أن يعطِّل إذا كان غير راض. وهو يستطيع أن يفجر موقفاً إذا كان هنالك خطر محدق به. وهو يستطيع أن يؤذي إذا هو تعرض للأذى بصرف النظر عن الحيثيات.

ولعل ما يؤكد هذا كله هو إصـــرار الدولة الكبرى بريطانيا على أن تحل بالحسـنى مشـكلة أربعة رهائن كان من الممكن أن يبقوا محتجزين سنين طويلة. ولو أن الدولة كانت قادرة على الحل لما أوكلت الأمر إلى الكنيســة هذا مع الأخذ في الإعتبار أن رجل الدين الذي فاوض حالفه الحظ لأنه في النهاية يمثل الدولة.

ويبقى أن المرء ليتمنى على العقيد القذافي وفي هذه المرحلة البالغة الدقة التي تعيشها الأمة أن يساهم في دمل الجراح العربية والإســلامية بالطريقة التي تم فيها دمل الجرح البريطاني – الليبي. ذلك أنه إذا كانت تسوية الأزمة الليبية – البريطانية إنجازاً كبيراً أو ملحوظاً فإن إســتمرار الأزمات الليبية – العربية هو إنتكاسات صغرى وكبرى.

مجلة "التضامن". لندن - 16 شباط (فبراير) 1985

* * *

قراءة في البيان السعودي – الأميركي

قد تكون الزيارة التي قام بها الملك فهد بن عبد العزيز الأسبوع الماضي (1985/2/10) إلى الولايات المتحدة هي إحدى الزيارات القليلة التي يكثر الجدل في شـأنها قبل أن تبدأ وخلال القيام بها وبعد إنتهائها. وهذا معناه أن الزيارة كثيرة الأهمية وأن الجدل قبل وأثناء وبعد، هو التأكيد على الأهمية.

وقبل أن يقف المرء على بعض ما جرى بين الملك فهد والرئيس رونالد ريغان وما تم الإتفاق في شـأنه بين أهل الحُكْم السعودي وأهل الإدارة الأميركية قد يكون من الخطأ إطلاق أحكام جازمة على النتائج التي حققتها الزيارة. وفي العادة أن هذه المعلومات لن يكون من السهل معرفتها قبل مضي زمن طويل. إلا أنه في هذه الأثناء يمكن من خلال التأمل بكثير من التأني في المواقف والخطب وأيضـاً في البيان المشترَك الذي صدر تسجيل بعض الملاحظات التي تشكل في مجملها ما يجوز إعتباره على سبيل الإفتراض والإجتهاد لا أكثر، نتائج أسفر عنها لقاء القمة السعودي – الأميركي.

وعلى النحو الآتي نسجل هذه الملاحظات:

أولاً – لقد حققت الزيارة نتائج تجاوزت ما كان يتمناه المتربصـون بالعلاقات العربية – الأميركية بشـكل عام والعلاقات الثنائية بين المملكة العربية السـعودية والولايات المتحدة بشكل خاص، لكنها كانت دون ما في إستطاعة المملكة العربية أن تحققه سواء من خلال ممارسة الضغط على الولايات المتحدة أو ترغيبها من خلال توسـيع رقعة الإستثمارات والمكاسب الإقتصادية.

وإلى ذلك أنه قياسـاً بما كانت عليه الحال في اليوم الأول للزيارة وبما آلت إليه الحال بعد ذلك وما تضـمنه بالحد الأقصـى من الوضـوح البيان المشـترك، فإنه من الجائز الإفتراض بأن ضغطاً ما قد يكون مارسه الملك فهد على إدارة الرئيس ريغان وانتهى إلى تحقيق مكاسب جيدة إلى حدٍّ ما. وليس بالضـرورة أن يكون الضـغط من النوع الذي يمكن التعبير عنه، وإنما يكفي أن يشـعر أركان الإدارة الأميركية بأن الملك فهد غير ممتن منذ السـاعات الأُولى للزيارة لكي يعملوا في إتجاه آخر. وهذا ما حدث إنما بطريقة تطلبت من الملك فهد أن يكون كثير الصبر.

ثانياً – إذا جاز القول فإن مجرد توثيق ما تم الإتفاق في شـأنه بين الملك فهد وإدارة الرئيس ريغان في بيان مشـترك هو إنجاز طيب. وأغلب الظن أن الملك فهد هو الذي طلب أن يكون هنالك بيان مشـترك وأن إدارة الرئيس ريغان كانت تفضل ألا يكون هنالك بيان.

الملك فهد هو الذي طلب (ونحن هنا نفترض ذلك) من أجْل ألا يمحو الليل كلام النهار ومن أجْل أن يكون ما يتضـمنه البيان المشـترَك هو الحد الأدنى الذي لا يجوز التراجع عنه أو الذي يمكن تطويره.

وإدارة الرئيس ريغان كانت تفضل ألا يكون هنالك بيان لأن ذلك يعفيها من مواقف أخرى ربما لا تنسـجم مع الموقف الجديد الذي نشـأ خلال زيارة الملك فهد والتي قد تجد نفسـها مضـطرة إلى إتخاذها نتيجة ضـغوط اللوبي الصهيوني الكبير الشأن في الولايات المتحدة.

ولو أن زيارة الملك فهد للولايات المتحدة تمت من دون صدور بيان مشترك عنها تضمن العبارات والمواقف التي تضمنها لكان العرب يستقبلون الأمر بالكثير من اللامبالاة حتى إذا صدرت كتابات وتصريحات عربية وأجنبية حول الزيارة والنتائج، ولكانوا سـيفترضـون أن الزيارة كانت بين صديقيْن تجمعهما علاقات ثنائية ذات بعد إستراتيجي في بعض مفاصلها، وليست بين دولة عربية أساسية مطالبة بدور فعال لحل أزمة الشرق الأوسط ودولة كبرى لا يتحقق الحل من دون أن تبني أسسه. أما بعد صدور البيان فإن النظرة هي أن الزيارة كانت من أجْل قضية وأن الملك فهد بن عبد العزيز كان في مهمة قومية إذا جاز القول وليس في زيارة صديق إلى صديق.

ثالثاً – إن البيان السعودي – الأميركي المشترك من النوع الذي صدر حول الزيارة يحتاج إلى القراءة المتأنية للوقوف على ما يتضمنه.

وفي القراءة المتأنية يتبين أن الملك فهد انتزع من الإدارة الأميركية وللمرة الأُولى إقراراً بحقوق الشعب الفلسطيني وكلاماً من النوع الذي لا يقوله المسؤولون الأميركيون إلا عندما يصبح الواحد منهم سابقاً ولا تأثير لموقفه على القرار السياسي. ولقد حفلت قائمة السابقين – بإستثناءات قليلة – بتصريحات ومواقف تبدي بعض التفهم للموقف العربي ولقضية الشعب الفلسطيني. إلاّ أنها المرة الأولى التي يسجل فيها مسؤول أميركي، وبالذات المسؤول الذي في القمة، موقفاً يبدو على تواضعه مهم إلى حد كبير. وعندما يسجل الموقف رئيس الولايات المتحدة فمعنى ذلك أن كل أركان إدارة الرئيس – بمن فيهم وزير الخارجية جورج شولتز الذي يقال إنه يضمر للعرب مشاعر ليست ودية تماماً – مع هذا الموقف، ومعنى ذلك أنه موقف ثابت غير قابل للنقض بسهولة. أما إذا كان الذي سجل هذا الموقف هو وزير الخارجية مثلاً فمعنى ذلك أن الموقف وصاحب الموقف عرضة للزوال.

وفي القراءة المتأنية أيضاً للبيان المشترك يتبين أن الملك فهد بن عبد العزيز بذل كل ما في وسعه من أجل ألا تبتعد الولايات المتحدة عن جوهر النزاع العربي – الإسرائيلي، وأن الرئيس ريغان حرص كل الحرص على أن يبقي مسألة التفاوض المباشر هي الباب المفتوح على مصراعيه، أي بمعنى آخر أن كلاً منهما لم يتخل عن نظرته وعن مفهومه وفي الوقت نفسه أمكنه التوصل إلى موقف في منتصف الطريق أو إذا جاز القول إلى نصف حل لمشكلة معقدة.

وأغلب الظن ان مسودة البيان المشترك شهدت صولات وجولات قبل أن تستقر على حال، وكل ذلك من أجْل كلمات وعبارات من نوع "قناعة تامة" و"تقدير" و"عناصر إيجابية". ولعل عبارة "ولقد أكد صاحب الجلالة وفخامة الرئيس في مباحثاتهما أن السلام الثابت يجب أن يكفل أمن جميع الدول في المنطقة ويحقق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة" خضعت لحسابات دقيقة.

وفي هذا الصدد من الجائز القول إنه إذا كانت الولايات المتحدة تتحاشى عادة إصدار البيانات المشتركة وبالذات مع الدول العربية وذلك من أجْل تفادي النزاع العربي – الإسرائيلي فإنها بالموقف الجديد الذي إتخذته باتت مسؤوليتها أكبر. وبقدر ما إن الملك فهد بن عبد العزيز مطالب بالكثير من السعي لتأكيد الإجماع العربي مرة أخرى حول مقررات فاس المستندة أصلاً إلى مشروعه من أجل الحل الدائم والعادل فإن الرئيس ريغان مطالب أيضاً ببذل جهود خارقة مع إسرائيل كي لا تجهض له ما اتفق عليه مع الملك فهد بن عبد العزيز. فالموقف الجديد اتخذته الولايات المتحدة وليست الأمم المتحدة حتى يكون في الإمكان الإستهانة به. والموقف الجديد يتحمل مسؤوليته رئيس الولايات المتحدة، بمعنى أنه موقف إستراتيجي وليس خطوة تكتيكية فرضتها الظروف الكثيرة التعقيد. هذا مع الأخذ في الإعتبار أن هذا الموقف لم يأت على حساب إسرائيل، وإنما من أجْل إعطاء أمن إسرائيل مشروعية عربية مقابل حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة.

وصحيح أن الرئيس ريغان لم يحدد طبيعة الحقوق المشروعة لشعب الفلسطيني إلا أن هذه الحقوق إستناداً إلى مقررات قمة فاس في أيلول (سبتمبر) 1982 واضحة وتحظى بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لأصحاب هذه الحقوق.

رابعاً – بعد البيان السعودي – الأميركي المشترك سيحدث نوع من التبدل على الموقف الأميركي عند مناقشة قضية الشرق الأوسط وعند إستصدار قرارات دولية. وأغلب الظن أن الولايات المتحدة لن تستعمل الفيتو بالطريقة التي كانت تستعمله من قبل، وسيكون هنالك تريث قبل نقض قرار إدانة، فقط من أجْل إرضاء إسرائيل.

وفي الماضي كان واضحاً تماماً أنه إذا كانت هنالك شكوى عربية ضد إسرائيل فإن المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة يتصرف في ضوء التعليمات التقليدية وهي استعمال حق النقض (الفيتو) لإسقاط أي قرار إدانة لإسرائيل.

خامساً – قد يجوز الإفتراض أنه إذا كان الملك فهد بن عبد العزيز والرئيس ريغان ظهرا غير متفقين تماماً حول أزمة لبنان وحول الحرب العراقية – الإيرانية إلا أن موقفهما من المسألتيْن كان على درجة عالية من الإنسجام.

ولقد كان لافتاً للإنتباه إتفاق الإثنيْن على أنهما في عجلة من الأمر كي يستعيد لبنان سيادته وإستقلاله وكي ينتهي القتال بين العراق وإيران. وبالنسبة إلى لبنان إستعمل البيان المشترك عبارة "كما بحث الزعيمان الوضع في لبنان وإتفقا على ضرورة إستعادته العاجلة لسيادته وإستقلاله وسلامة أراضيه". وبالنسبة إلى حرب الخليج تضمن البيان عبارة "ولقد بحث فخامة الرئيس وجلالة الملك الحرب

المستمرة بين العراق وإيران وأعربا عن أسفهما للخسائر المؤلمة في الأرواح والدمار الذي سببته تلك الحرب وتهديد الأمن والإستقرار في المنطقة، وأكدا الإستمرار في دعم الجهود الرامية لإنهاء سريع للقتال".

سادساً – يبدو البيان السعودي – الأميركي المشترك أكثر تحديداً وأكثر وضوحاً من أي بيان عربي – سوفياتي مشترك. وإذا كان المرء يشقى بعد صدور بيان مشترك بين إحدى الدول العربية والإتحاد السوفياتي من أجْل أن يعرف على ماذا تم الإتفاق فإنه لن يجد سوى العبارات التقليدية من نوع "وقد جرت المباحثات في جو ودي..." وعليه أن ينتظر مرور الزمن لكي يعرف الترجمة العملية لهذه العبارات. أما في البيان السعودي – الأميركي فإن كل شيء محدد وواضح.

وبعد الآن سيتوق المرء لمعرفة ما إذا كانت إدارة الرئيس ريغان سترى ضرورة إصدار بيان مشترك بعد كل زيارة يقوم بها حاكم عربي إلى الولايات المتحدة أم أنها ستعتبر البيان السعودي – الأميركي بمثابة البيان العربي – الأميركي. وسيتوق المرء أيضاً لمعرفة ما يمكن أن تقوله الإدارة الأميركية في البيان المصري – الأميركي بعد أن يقوم الرئيس حسني مبارك بزيارته الرسمية إلى الولايات المتحدة وما يمكن أن تقوله الإدارة الأميركية في البيان الجزائري – الأميركي بعد أن يقوم الرئيس الشاذلي بن جديد بزيارته الرسمية إلى الولايات المتحدة وما يمكن أن تقوله الإدارة الأميركية في البيان المغربي – الأميركي بعد أن يقوم الملك الحسن الثاني بزيارته الرسمية إلى الولايات المتحدة... وهكذا.

والقول بأن المرء يتوق إلى تلك المعرفة ناشئ عن الإعتقاد بأن البيان السعودي – الأميركي يعكس موقفاً قد يتطور في الأشهر المقبلة وتكون زيارات بعض الحكام العرب مناسبة لإظهار المزيد من معالم الموقف.

وإلى ذلك ان الإدارة الأميركية وهي تضع البيان المشترك حول محادثات الملك فهد بن عبد العزيز والرئيس رونالد ريغان قد تكون أخذت في الإعتبار مسألة أن هنالك حكاماً عرباً آخرين سيفدون إلى واشنطن في الأسابيع المقبلة، وأن عليها أن تسجل أمام كل منهم خطوة إيجابية بحيث لا يعود هذا الحاكم إلا وقد أوحى بأن له دوراً في تغيير الموقف الأميركي وإن كان هذا التغيير طفيفاً.

كذلك أن هذه الإدارة أخذت ولا شك في الإعتبار أن رئيس وزراء إسرائيل شيمون بيريز سيزور واشنطن قريباً وأن عليها أن تبقي له شيئاً يعزز وضعه بحيث لا يظهر أمام شعبه بأنه لم يحصل من الولايات المتحدة على ما كان يحصل عليه الذين سبقوه في حكم إسرائيل.

سابعاً – اللافت للإنتباه في البيان السعودي – الأميركي المشترك هو أن هنالك أولوية أُعطيت للقضية الفلسطينية والقضية العربية عموماً وأن محاولة الولايات المتحدة تغليب إهتمامات السعودية (العلاقات الثنائية وقضية أفغانستان مثلاً) على الهموم (القضية الفلسطينية والعلاقات العربية والحرب بين العراق وإيران وقضية لبنان)... لم تثمر.

وإذا جاز الافتراض فإن الملك فهد إستطاع أن يربط العلاقات الثنائية بالأولويات القومية. وقد يكون حرص الجمهوريين (من روزفلت ولقائه بالملك الراحل عبد العزيز إلى أيزنهاور إلى نيكسون) على بناء علاقات متماسكة مع السعوديين ساعد "جمهوري الثمانينات" الرئيس ريغان على حُسْن التفهم.

كذلك من اللافت للإنتباه أن البيان المشترك أسقط تماماً مرحلة كامب ديفيد إلى درجة تبدو فيها هذه المرحلة وكأنها لم تحدث. ولعل في ذلك ما يشجع على تماسك أقوى في الموقف العربي.

ويبقى أن هذا التبدل في النظرة الأميركية إلى أزمة الشرق الأوسط وبالذات ما يتعلق بالنزاع العربي – الإسرائيلي ما كان يمكن أن يحدث لولا تبدُّل جذري في تعامل العرب مع قضيتهم من جهة وخلل أساسي أصاب منظمة التحرير الفلسطينية بحالة من الاضطراب. كذلك إن هذا التبدل في النظرة الأميركية والاستعداد لتسجيل ذلك في بيان مشترك ما كان يمكن أن يحدث في الولاية السابقة للرئيس ريغان مخافة أن ينعكس الأمر على الولاية الثانية ولا يعود في استطاعة الرئيس أن يحكم أربع سنوات أخرى.

وزيادة في التوضيح أنه لو تمت زيارة الملك فهد بن عبد العزيز إلى واشنطن قبل سنة لما كان بالتأكيد قوبل بما قوبل به خلال زيارته التي تمت الأسبوع الماضي، ولما كان بالتأكيد صدر عن الزيارة بيان مشترك كالبيان الذي صدر متضمناً ما تضمنه والذي حاولنا قراءة ما تضمنه بالكثير من التأني في الأسطر السابقة.

والقول بأن مثل هذا البيان المشترك وما تضمنه ما كان يمكن أن يصدر في الولاية السابقة للرئيس ريغان يشكل جواباً على أن الرئيس ريغان بدأ أربع سنوات أخرى وأخيرة من الحُكْم من دون ضغوط، ولذا ففي إستطاعته أن يفعل شيئاً، بل في إستطاعته أن يفعل أشياء كثيرة إذا هو أراد أن يختار لنفسه مكاناً في لائحة الحكام العظام الذين

حكموا الولايات المتحدة وكان لهم دور في التاريخ.

يبقى أيضـــاً أن الفقرة الأخيرة في البيان الســـعودي – الأميركي والتي تتضمن إعتراف الولايات المتحدة بالسعودية "كبلد مصـدر للمنتجات الصـناعية بالإضـافة للنفط الخام" ودراســة هذا الأمر من الجانبيْن "في ضــوء إلتزام الولايات المتحدة التقليدي لسـياسـة الأسـواق المفتوحة في السـلع والإســـتثمار" وتوقع نمو وإزدياد المنفعة المشـــتركة في التعـاون التجـاري "الـذي يجمع بين الموارد والتطلعـات الســعودية والزيادة الأميركية للتقنية"... يبقى أن هذه الفقرة تترك إنطبـاعـاً لـه أثره المعنوي الكبير في نفس المواطن السـعودي وخلاصـته أن المملكة العربية السـعودية ليسـت فقط بلداً يسـتهلك المنتوجات والسـلع الأميركية بالنفط الذي تنتجه الشـــركات الأميركية ويدفع قســـماً كبيراً من الدخل القومي ثمن أســـلحة وطائرات في معظمها أميركي، وإنما هو أيضـاً بلد صـناعي يسـتطيع أن يتولى تصـدير إنتاجه الصـــناعي، وأنه إذا كانت لدى الولايات المتحدة "أواكس" رمز التطور العســكري الأميركي المذهل فإن لدى المملكة العربية السعودية "سابك" بكل ما تمثله من إنتاج صناعي. وبذلك يشـعر المواطن السـعودي بأنه في مأمن من ويلات نضــوب النفط فضــلاً عن أن عقدة الثروة الطارئة لا تعود تتحكم مع الزمن في القرار وفي المسلكية.

وتكراراً ان الملك فهد بن عبد العزيز عاد من زيارته إلى واشــنطن وقد حقق للأمة شــيئاً. وبقدر ما تقف الأمة حوله بالقدر نفسه يستطيع أن يجعل من الكسب المتواضع الذي حققه إنجازاً كبيراً قد يعوض الأمة الكثير في الجانب السياسي من صراعها المرير مع إسرائيل. فهل أن سوريا ستساند الملك وتقف مع الآخرين الذين يلتفون حوله؟

مجلة "التضامن". لندن - 23 شباط (فبراير) 1985

* * *

من العقدة السورية
إلى التعقيد السوفياتي

في اليوم الذي كان الملك فهد بن عبد العزيز يعود إلى الرياض بعد زيارة مهمة قام بها إلى الولايات المتحدة (وهو يوم الإثنين 18 شـــباط /فبراير 1985) كان ســـفيره في واشـنطن الأمير بندر بن سـلطان يعقد محادثات شـاقة في قصـر الرئاسـة في دمشـق مع الرئيس حافظ الأسـد، وكان سـفيره في لندن الشـيخ ناصـر المنقور يسـتقبل في منزله السفير السوفياتي في لندن ألكسندر بوبوف، ويناقش بهدوء معه ظروف الزيارة.

وللتوضـــيح فإنه مثلما بات معروفاً أن الأمير بندر بن ســـلطان هو رجل المهمات الصـــعبة في ما يخص العلاقات السـعودية – السـورية فإنه بات معروفاً أيضـاً أن الشـيخ ناصـر المنقور هو الذي يتابع، وبكثير من سـعة الصـــدر وطول البال، أمر الحوار البطيء الذي يتم بين المملكة العربية الســعودية والإتحاد الســوفياتي في غياب نشوء علاقات ديبلوماسية بين البلديْن.

وإذا كان الرئيس حافظ الأسـد لم يسـاير في أمر إعلان تأييده للإنجاز الذي حققه الملك فهد بن عبد العزيز في واشنطن، فإن الإتحاد السوفياتي بشخص السفير في لندن ألكسندر بوبوف زار جاره (السفارة السوفياتية في لندن على بعد أمتار من منزل السفير السعودي) وزميله الشيخ ناصر المنقور وطلب منه إحاطته بما هو متوافر لديه من خلفيات عن الزيارة.

وقال السـفير السـعودي إن كل ما هو متوافر لديه هو البيان المشترك.

وســأل الســفير الســوفياتي زميله عما إذا كان البيان تضـمن إشـارة إلى موضـوع أفغانسـتان ورد عليه السـفير السعودي بالنفي.

كذلك سـأل السـفير السـوفياتي زميله عن السـبب في تجاهل المبادرة السوفياتية. ورد السفير السعودي بما معناه أن البيان السـعودي – الأميركي المشـترك ركز على قرار فـاس الـذي حظي بـإجمـاع عربي، وأنـه إزاء ذلـك في إستطاعة الإتحاد السوفياتي بصفة كونه من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن أن يشارك في أي حل دولي.

وإنتهى اللقاء بين الســـفيريْن كما في كل مرة يتم فيها لقاء. لا حرارة على الإطلاق، وإنما دائماً التمســـك بقواعد البروتوكول وإن كان السفير السوفياتي يحرص على تذكير جاره الســـفير الســـعودي باللمســـات العربية التي يمكن ملاحظتها في منزله (أي منزل السفير السوفياتي).

وطلب السـفير بوبوف نسـخة من البيان السـعودي – الأميركي المشـترك، فأراد السـفير السـعودي أن يضـفي بعض الدفء على اللقاء الجليدي إلى حد ما، فقال للسفير السوفياتي: لماذا لا تحصلون على هذه النسخة من سفيركم في دمشق؟

ورد السـفير السـوفياتي: سـفيرنا هناك سـيحصـل على نسخة لكنني أريد نسخة منك.

وفي اليوم التالي كانت نسخة من البيان مترجمة حرفياً إلى الإنكليزية عن النسخة العربية، التي عمَّمتها وزارة الخارجية السعودية على سفارات المملكة في دول العالم، في طريقها إلى مكتب السفير السوفياتي في لندن.

وأهمية ذلك أنها كانت حلقة في مسلسل التعامل الرسمي بين البلديْن اللذين لا تجمعهما علاقات ديبلوماسية.

وعلى هامش هذه المناقشة بين السفيريْن السعودي والسوفياتي في واشنطن، فضلاً عن المهمة التي قام بها في دمشق الأمير بندر بن سلطان يمكن ملاحظة الآتي:

أولاً – إن الملك فهد بن عبد العزيز حرص على أن يكون الرئيس حافظ الأسد هو الأول الذي تبلغ بنتائج محادثات واشنطن بل وأن يتم ذلك قبل أن يعود الملك إلى الرياض.

كذلك حرص الملك على أن يتبلغ الرئيس حافظ الأسد بالنتائج قبل حكام دول مجلس التعاون، علماً بأن أهل الحُكْم السعودي يراعون هذه المسألة بكل الإهتمام.

وإلى ذلك حرص الملك على أن يتولى الأمير بندر إبلاغ الرئيس الأسد بنتائج محادثات واشنطن، على أساس أنه الأكثر قرباً إلى النقاط الحاسمة في الحوار السعودي – الأميركي من جهة ولأنه في الوضع الذي يجيز له أن يقدم خدمة إلى الحُكْم السوري يحتاجها من الإدارة الأميركية، فضلاً عن أنه جرب في الماضي مع الحُكْم السوري حالة تطلبت التفاوض الذي يوصل إلى نتيجة ونجح في التجربة.

ثانياً – إن كل هذا الحرص من جانبه هدفه تقريب الرئيس حافظ الأسد من صيغة الحل الذي يمكن إعتماده، وحتى لا يقال إن الملك فهد بن عبد العزيز نجح في أن يغير قليلاً أو كثيراً من الموقف الأميركي لكن الحظ لم يحالفه في أمر تغيير موقف الرئيس الأسد.

ثالثاً – عندما حدث نوع من التركيز في محادثات واشنطن على الإجماع العربي في قرار فاس، وتضمين البيان المشترك تقدير الإدارة الأميركية لهذا الإجماع، فعلى أساس أن من شأن ذلك إرضاء جميع الفرقاء وفي الوقت نفسه إبلاغهم بما معناه أن البيان المشترك صيغ بالأسلوب الذي تحاشى الحساسيات التي يمكن أن تنشأ عند أي طرف عربي أو دولي.

بالنسبة إلى السوفيات أنه يفترض فيهم الترحيب بما تضمنه البيان المشترك بالرغم من أنه أغفل الإشارة إلى المبادرة السوفياتية.

ويفترض فيهم الترحيب على أساس أن البيان المشترك لم يشر إلى مشروع ريغان وإنما أشار إلى موقف عربي يمكن أن يؤيده الطرف الأميركي ويستفيد منه ويمكن أيضاً أن يؤيده الطرف السوفياتي ويحقق الإستفادة نفسها.

رابعاً – قد يجوز الإفتراض ان الإتحاد السوفياتي مقدر ضمناً ان البيان السعودي – الأميركي متوازن، وأنه إذا كان أغفل الإشارة إلى المبادرة السوفياتية فإنه في الوقت نفسه تجاهل مشروع ريغان، إلا أن السوفيات عملا بأسلوبهم في عدم إظهار ما يبطنون لا يصورون المشاعر على حقيقتها.

خامساً – قبل أن يقوم الملك فهد بزيارته إلى الولايات المتحدة كانت هنالك أمور كثيرة متروكة عالقة إلى ما بعد إنتهاء الزيارة. وفي مناقشات عربية كثيرة حدثت كان يقال أحياناً: فليترك الأمر إلى ما بعد إنتهاء زيارة الملك فهد إلى واشنطن ومعرفة ما ستسفر عنه هذه الزيارة.

ولعل مسألة إنعقاد القمة كان الأمر الذي حدث في شأنه نوع من الإجماع. بمعنى أن كل الأطراف العربية، ومن دون إستثناء، قالت ما معناه إنه إذا كانت هنالك فرص متاحة أمام إنعقاد القمة فإن ذلك لن يتم في أي حال قبل تبين نتائج زيارة الملك فهد إلى واشنطن. وها أن الزيارة قد تمت فماذا سيحدث؟ تنعقد قمة أم لا تنعقد نتيجة تعطيل الحُكْم السوري لها؟

ويبقى أن الإنجاز الطيّب الذي حققته زيارة الملك فهد إلى الولايات المتحدة سيظل مهدداً بالعقدة السورية، التي يبدو أن التوفيق لم يحالف الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز عندما زار دمشق في أن يخفف من وطأتها، وبالتعقيد السوفياتي الذي لا يخفيه الكرملين قيادة ومبعوثين وسفراء.

وأغلب الظن أن قطار التسوية بالشكل الذي عكسه البيان السعودي – الأميركي المشترك لن يتحرك ويصل إلى محطاته الكثيرة سالماً، إلا إذا حسمت المملكة العربية السعودية الأمر، وأخذت على عاتقها حل العقدة السورية، وإلا إذا حسمت الولايات المتحدة الأمر وأخذت على عاتقها حل التعقيد السوفياتي، علماً بأن الطريق الأكثر سهولة هو أن تتبادل السعودية والولايات المتحدة الأمر بمعنى أن تأخذ الولايات المتحدة على عاتقها أمر حل العقدة السورية، وتنهي المملكة العربية السعودية التعقيد التاريخي للاتحاد السوفياتي وذلك بإقامة العلاقات الديبلوماسية معه.

وقد يكون الملك فهد بن عبد العزيز آثر أن يواصل الأعباء بعد انتهاء زيارة واشنطن من دون أن يخلد إلى

إجازة لبضعة أيام وعد نفسه بها منذ أشهر من أجل توظيف جيد لنتائج الزيارة ولتوقع وصول بعض المسؤولين العرب إلى المملكة. ولعل الخطوة الأولى في التوظيف المطلوب هي إزالة إنطباع بدأ يسود وخلاصته – تكراراً – أن الملك فهد بن عبد العزيز استطاع أن يحدث تغييراً، ولو طفيفاً، في الموقف الأميركي في حين أنه لا يحدث هذا التغيير في موقف الرئيس حافظ الأسد الذي تطلب منه المملكة العربية السعودية المساعدة في تحقيق تضامن عربي من أجل الحصول على الحق السوري فيرد بالمطالبة بتحصيل الحق السوري أولاً لكي يتحقق التضامن المنشود.

... إلا إذا كانت هنالك مفاجأة على الطريق وذلك على أساس أن مصلحة الرئيس الأسد، وقد بدأ ولاية ثالثة، التقليل من التعجيز وعدم الظهور أمام الأمة من المحيط إلى الخليج بمظهر غير الراغب في تضامن العرب وإستقرارهم.

مجلة "التضامن". لندن - 2 آذار (مارس) 1985

* * *

الفيتو الأميركي والفيتو السوري

أمضى العالم العربي قرابة ربع قرن وهو يشكو من الفيتو الأميركي، أي من حق الولايات المتحدة بصفة كونها من الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن في نقض أي إتفاق يكون لمصلحة العرب لأنها ليست راضية عنه، لأنه يدين إسرائيل في شكل أو في آخر.

وفي كل مرة كانت أي دولة عربية تشكو إسرائيل إلى مجلس الأمن بسبب إعتداء قامت به فإن هاجس الفيتو كان يسيطر سلفاً على هذه الدولة، وكان ديبلوماسيوها ينشطون في أروقة الأمم المتحدة من أجْل إقناع المندوب الأميركي كي لا يستعمل الفيتو عند التصويت.

وطوال ربع قرن لم يحالف العالم العربي الحظ في تفادي الوقوع في شباك الفيتو الأميركي. سنوياً هنالك شكاوى بدل الشكوى الواحدة وعند التصويت تفوز الدولة العربية صاحبة الشكوى بتأييد الأكثرية الساحقة ولكن الفيتو الأميركي يهزمها.

ويفترض لكثرة خيبات الأمل الناشئة عن هذه الظروف أن تكون الدول العربية إستفادت من درس الفيتو ووضعت نفسها في موضع القادر على تفادي السقوط في شباك هذا السلاح الذي يدمر كل الجهود التي يمكن بذلها في سبيل تعويض معنوي لا أكثر عن ضرر فادح ألحقته الدولة المعتدية.

لكن بعض الدول العربية بدل أن تستفيد من سلبيات سلاح الفيتو فإنها إكتسبته كأسلوب عمل تمارسه. وبدل أن تتذكر المرارة التي يتركها إستعمال هذا السلاح في النفس فإنها تطبق هذا السلاح وبحذافيره ومن دون أن تأخذ في الإعتبار الأحوال السيئة التي يعيشها العالم العربي.

ولكي لا يكون هنالك تعميم فإن من الضروري التنويه بأن الذين يستعملون سلاح الفيتو العربي هم قلة لكنها القلة المؤثرة.

ومن خلال نظرة عابرة على واقع الحال العربي يتبين لنا أن المشكلة التي تعاني منها الأمة هي في إستعمال البعض للفيتو، هذا مع الأخذ في الإعتبار أنه ليس هنالك في ميثاق الجامعة العربية حق إسمه حق النقض كما في ميثاق الأمم المتحدة.

وبما أن المجال هنا يضيق بذكر الحالات التي يتم فيها إستعمال الفيتو العربي من جانب بعض الأطراف فإن الإشارة إلى بعض الحالات تعطي التفسير المطلوب.

وعلى النحو الآتي يمكن تسجيل هذه الحالات:

تتفق الدول العربية على ضرورة إنعقاد مؤتمر قمة عربي ويتم تحديد موعد لهذا المؤتمر وتتولى الدولة التي تستضيف الملوك والرؤساء إنجاز الترتيبات المطلوبة لكن كل شيء ينسف لأن إحدى الدول مارست النقض مع أنه تكراراً ليس من حق أحد أن ينقض أو بالأحرى ليس هنالك مؤتمر لا ينعقد لأن طرفاً وضع الفيتو عليه.

ينجح أحد الحكام العرب في إنتزاع موقف إيجابي وللمرة الأولى من الولايات المتحدة. ويكون هذا الحاكم في أشد الحاجة إلى مؤازرته من أجْل توظيف جيد لهذا الموقف، لكن موقف بعض الأطراف يتسبب في حالة من الإحباط التي تترك أثرها السيء على الساحة الدولية. وموقف البعض هؤلاء يتمثل في إستعمالهم الفيتو على هذا الإنجاز الذي حققه الحاكم المعني.

يحقق أحد الحكام نصراً عسكرياً ويخوض حرباً تستغرق خمس سنوات وتستنزف الأموال والبشر وبدلاً من أن تسعى بعض الأطراف العربية من أجل وضع نهاية لهذه الحرب فإنها تستعمل سلاح النقض، أي أنها تضع الفيتو على كل ما من شأنه أن يضع حداً للقتال ولاستنزاف الأموال والبشر.

يتفق الفلسطينيون في ما بينهم على أن يحلوا مشاكلهم

بأنفسهم وعلى أن تكون لهم شرعيتهم وعلى أن تصان هذه الشـــرعية وتبقى في منأى عن الخلافات التي لا بد منها، فتتقدم بعض الأطراف العربية وتســتعمل الفيتو بهدف ترك الفلسطينيين ينقضون على بعضهم البعض.

تقرر الدول الإسلامية إعادة مصر إلى عضويتها في منظمة المؤتمر الإســلامي على أمل أن تســتعيد بالهدوء الممكن مكانها في الجامعة العربية فتضـــع هذه الأطراف الفيتو على المساعي الحميدة التي تجري في هذا الشأن.

وتقرر الأكثرية العربية إعادة النظر في الموقف من مصـــر فتحول بعض الأطراف دون ذلك وحجتها أنه لا يجوز الخروج على الإجماع العربي وكأنما سحْب الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ليس خروجاً على الإجماع.

تتوصل المملكة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى إتفاق من شـــأنه إذا هو تطور أن يكون بمثابة حجر كبير يرمى في بحيرة الســكون العربي فتســـارع بعض الأطراف العربية إلى استعمال الفيتو على هذا الإتفاق.

يطرح الرئيس حســني مبارك فكرة الحوار الأميركي مع وفد أردني – فلسطيني مباشر فتلجأ بعض الأطراف إلى استعمال الفيتو فوراً على هذا الاقتراح.

إن ما أوردناه هو القليل من الكثير الذي يمكن تسجيله كأمثلة في معرض الإشارة إلى سلاح الفيتو الذي تستعمله بعض الأطراف العربية.

والذي يدعو إلى الأسف الشديد هو أنه مثلما أن الفيتو الأميركي كان يســتعمل من أجْل مواجهة مواقف مؤيدة للعرب فإن الفيتو العربي يســتعمله بعض العرب من أجْل مواجهة محاولات التفاهم والإتفاق... ولو على الحد الأدنى.

وعملياً إن الطرف الذي يمسك بأوراق الفيتو العربي هو الحُكْم في سوريا إلى درجة تجوز فيها تسمية هذا الفيتو بـ "الفيتو السوري" أو "الفيتو الشامي".

مجلة "التضامن". لندن - 9 آذار (مارس) 1985

* * *

قراءة في مفاجأة الصحوة القومية

ماحدث في السودان يوم السبت الماضي (9/ 3 / 1985) والمتمثل بإنتقال جماعة الإخوان المســلمين – تسميتهم الرسمية هي رابطة الميثاق الاسلامي – من موقع الشـــريك في الحُكْم إلى موقع المتهم من قبل النظام بالتخطيط لإغتيال رئيس الدولة وإســقاط النظام، يبدو كما لو أنه عودة الوعي السوداني القومي، أو أنه حالة صحوة في الإتجاه القومي لم تأت نتيجة عدم إنســجام بين أهل الحُكْم وإنما بعدما وجد الرئيس جعفر نميري أن مشـــكلة الاخوان المســلمين هي في بعض جوانبها مثل مشـــكلة الشـــيوعيين، أي أنهم لا يقتنعون بالقليل الذي أُعطي لهم وإنما يريدون وضع اليد على الحُكْم وإمتلاك السلطة وليس فقط مجرد المشـــاركة فيها، وإتخاذ القرار وليس مجرد الإطلاع عليه قبل صدوره.

وحتى كتابة هذه الأســطر التي تمتزج فيها المعلومات بالإجتهادات فإن ما أُذيع رســمياً في الخرطوم كان عبارة عن قرارات أصدرها الرئيس نميري وأعلنها بنفسه من إذاعة أم درمان في ســاعة مبكرة من صــباح الأحد (10 /1985/3)، الأمر الذي يعني أن الإعلان لم يكن يتحمل التأجيل، أو أنه إذا جاز التعبير نوع من البيانات التي تقطع بســببها البرامج العادية وتحل محل الأغاني العادية المارشات العسكرية.

ومما أوردته إذاعة أم درمان عن الرئيس نميري ان جماعة ظهرت تحت إسم «الجبهة الإسلامية» و «التيار الإســلامي»، وهما من التنظيمات المتفرعة عن جماعة الإخوان المسلمين تتآمر للإستيلاء على السلطة وانها تعمل تحت ستار الإسلام على إنشاء تشكيلات عسكرية وتدرب الطلبة على القتال بالهراوات والحجارة والقضـــبان الحديدية للتخلص من معارضين لها في جامعة الخرطوم.

وإلى ذلك – يضـــيف الحديث المنســوب إلى الرئيس نميري – ان قوات الامن حصلت على وثائق تبين أن هذه الجماعة تسعى إلى إحتواء النظام وتزعم أن لها الفضل في تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، وأن قوى أجنبية تمد هذه الجماعة بالسلاح.

وأوضح الرئيس نميري أيضاً ان الجماعة المشار اليها تتآمر ضد الحكومة وتعرض حياته شخصياً وحياة معاونيه للخطر، وأنها إتبعت أسلوب المهادنة ثم المشاركة ظاهرياً فالتغلغل فالإحتواء ثم الإستيلاء عل السلطة.

وإســتناداً إلى كلام الرئيس الســوداني فإن الجماعة المشـــار إليها تغلغلت داخل صـــفوف الأجهزة الحكومية المختلفة بما في ذلك الجيش، وداخل المصارف بهدف السيطرة على الإقتصاد القومي، كما إحتكر أعضاؤها بعض المنتوجات السودانية مثل الذرة والفول لإحداث نقص في المواد الغذائية. وحمَّل الرئيس نميري هذه الجماعة

مسـؤولية إثارة الوقيعة بين الشـمال والجنوب والشـرق في السودان.

وحول هذه التطورات يمكن ملاحظة الأتي:

أولاً– أغلب الظن أن الأمر لم يباغت البعض. ففي الأسابيع الماضية نسب هؤلاء إلى الرئيس نميري ضيقه من الأساليب التي يعتمدها الاخوان المسلمون في التعامل مع النظام، وكيف أن هاجس بعض قيادات الإخوان المسلمين هو وضع اليد بالكامل على الحُكْم. كما أن الدكتور حسن الترابي بدأ قبل حوالى سبعة أسابيع أمام أحد الذين إلتقى بهم يقول كلاما عن نظام الرئيس نميري لم يألف أحد سماعه منه. بل انه إستعمل عبارة "إن تعاملنا مع السلطة ربما لا يستمر".

وفي مناسبة أُخرى هنالك مَن ينسب إلى الرئيس نميري شخصياً قوله في إحدى المداولات ان الاخوان المسلمين ربما لا يستمرون معه طويلاً. وخلال هذه المداولة نقل بعض الذين يحرصون على الحُكْم كلاماً كثيراً في شأن طبيعة التعاون بين النظام والإخوان المسلمين، وكان رد الرئيس أنه متنبه لكل حركات هؤلاء، بل أنه يرصدها بالكثير من الدقة. وألمح إلى أنه حائر في أمر هؤلاء الإخوان الذين شعارهم غير المعلَن هو: الإحتواء أو العنف.

وعندما سمع أحد الذين كانوا في حضرة الرئيس هذا الكلام شعر بشيء من الهلع لأن معنى ذلك في رأيه أن هنالك مواجهة على الطريق.

ثانياً – من الواضح أن أي ضربة يتم توجيهها إلى التطرف الديني هي في النهاية لمصلحة الصحوة القومية. كذلك من الواضح أن الرئيس نميري وقد خبر في الماضي تجربة المواجهة عام 1971 مع الحزب الشيوعي السوداني حرص على ألا تصل الحال إلى النقطة الأكثر سخونة، بمعنى أن يكشف عن المعلومات التي توافرت حول النشاط السري للإخوان المسلمين قبل أن يقرر هؤلاء الإنقضاض على السلطة كما سبق ان جرَّب الشيوعيون عام 1971. وهو فعل ذلك كي لا تكون هنالك دماء وضحايا كما حدث قبل حوالى 15 عاماً. وتأكيداً لذلك فإن الرئيس نميري أشار إلى أن الرافدين المتفرعين من تنظيم الإخوان المسلمين يقومان بتدريب عناصر على القتال ويتصلان بالجيش وهذا مافعله تماماً الشيوعيون عام 1971.

ثالثاً – اللافت للإنتباه أن الرئيس نميري شخصياً هو الذي أعلن تآمر الإخوان عليه. وهو عندما يفعل ذلك فعل أساس أنه لا عودة عن الإتهام إطلاقاً ولا مجال بعد اليوم للتعاون.

رابعاً – أغلب الظن أن هذه الضربة التي يوجهها الرئيس نميري إلى الإخوان المسلمين ليست مرتبطة على الإطلاق بالزيارة التي قام بها جورج بوش نائب رئيس الولايات المتحدة إلى الخرطوم الأسبوع قبل الماضي، وإنما هي المصادفة لا أكثر التي جعلت الإعلان عن عزل الإخوان المسلمين وتوجيه التهم إليهم بقلب النظام ومحاولة العمل داخل الجيش هي التي جعلت الرئيس نميري يعلن ذلك بينما حبر زيارة نائب الرئيس الأميركي إلى الخرطوم لم يجف بعد إذا جاز القول وإذا كانت المسألة غير مرتبطة بزيارة بوش فما هو السر في أن الإعلان عن العزل وما تلاه، والإتهامات الخطيرة وما قد يتلوها أيضاً من إتهامات... ماهو السر في أن ذلك صدر في الوقت الذي صدر فيه؟

وهل أن الرئيس نميري أراد تفادي الضجة قبل أن يزور بوش السودان فلم يوجه إتهامه إلى قيادات الإخوان ولم يقرر عزلهم ويقطع شعرة معاوية التي تربط بينه وبينهم... هل أن الرئيس نميري أراد ذلك وعلى هذا الأساس أثر تأجيل الخطوة التي خطاها إلى ما بعد سفر بوش؟

لعل الإجابة عن ذلك تكمن – وحتى صدور ما من شأنه أن يوضح أكثر – في المعلومات الخاصة التي علمت بها "التضامن" وخلاصتها أنه في أعقاب خلافات حادة نشأت بين اطراف تنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، وشجعت جهات موالية للرئيس نميري هذا الخلاف، توافرت معلومات كثيرة الأهمية عن النشاط السري للإخوان المسلمين، بل إن أحد المنشقين على الجماعة عمَّم بين زملائه الطلاب في جامعة الخرطوم معلومات إعتبرتها أجهزة الأمن، عندما علمت بها، على جانب كبير من الخطورة.

وبما أن بعض قيادات الاخوان كانت خارج السودان فإن الرئيس نميري طلب – على مايجوز إعتقاده – من إجهزته عدم إثارة الأمر إلى حين عودة هؤلاء من الخارج (الدكتور حسن الترابي كان في أبو ظبي، وأحمد عبدالله كان في السعودية).

وتحسباً من مفاجآت كبرى تحدث، ومغادرة قيادات الإخوان السودان بعد إنعقاد إجتماع اللجنة المركزية للإتحاد الإشتراكي يوم 15 آذار (مارس) 1985.

فإن توقيت إذاعة "حالة التآمر" التي تم الإعلان عنها راعى هذه الإعتبارات بحيث أن الكشف عن ذلك جاء بين الموعد المحدد لهذه اللجنة وإستدعاء هذه القادات من

الخارج للمشـــاركة في إســـتقبال نائب الرئيس الأميركي من جهة والمشاركة في إجتماع اللجنة المركزية من جهة أُخرى.

خامسا – اللافت للإنتباه أيضاً أن الرئيس نميري تحدث عن وثائق وإتهم قوى أجنبية بأنها تمد الإخوان المســـلمين بالســـلاح. فهل أن هذه الجهة عربية أم إســـلامية أم دولية؟ وهل هي إيران التي تحاول المستحيل من أُجْل تصدير الثورة إلى الخارج، أم أنها إحدى الدول الأفريقية المجاورة التي لها مصلحة في إسقاط النظام في السودان في أي شكل؟

سادساً – إن القانون المعمول به في السودان يستند إلى الشريعة الإسلامية ومنذ سنة والقوانين الإسلامية هي التي تطبق عند إطلاق الأحكام. وقد دفع الإخوان المســـلمون الأمور في هذا الإتجاه أكثر من النظام نفسه. والسؤال الآن، هل أن الحدود ستطبق على قيادات الإخوان بالشكل الذي تم فيه تطبيق الحدود على آخرين خصـــوصـــاً أن التهم الموجَّهة إليهم هي من نوع التهم الخطيرة جداً، أم ان حُكْم الرئيس نميري ســـيرى معاقبة هؤلاء بقوانين عادية مفتتحاً بذلك خط العمل من جديد بموجب قوانين تأخذ الكثير من روحية الشـريعة الإســلامية من دون إغفال قوانين العقوبات التقليدية.

يبقى الأهم من هذا كله أن ما حدث في السودان هو من مفاجات هذا البلد الذي لا تنتهي مفاجآته. وعندما نجد أن بين المتهمين (الدكتور المكاشـــفي طه الكباشـــي) مَن كان حتى قبل أيام قليلة هو مَن يطلق الأحكام جزافاً ومزاجاً على الناس متجاوزاً الأصول والتقاليد العريقة للشعب السوداني، لجاز القول إن هذه المفاجأة الجديدة التي كشـــف عنها الرئيس نميري ســـتكون موضـــع إرتياح الجميع، بل انها ستكون موضع إرتياح حتى معارضي النظام الذين يتطلعون إلى الأمن والطمأنينة والعيش الهادىء. كذلك ان هذه المفاجأة قد تكون المدخل للعودة بالســـودان إلى وجهه التقليدي الذي إفتقدناه بعدما تعرض إلى بقع نتيجة ممارسات حادة حفل بها العام الماضي.

يبقى أيضاً أن ما يتمناه المرء للسودان في هذه الظروف الكثيرة الحســـاســـية هو أن تمر الأمور بســـلام، فلا يقترف الإخوان المســـلمون في الثمانينات الخطأ الذي إقترفه الشيوعيون في السبعينات.

مجلة "التضامن". لندن - 16 آذار (مارس) 1985

* * *

بشائر الحسم بعد "حرب الأيام السبعة"

بعد الجولة الجديدة على الجبهة العراقية – الإيرانية والتي حسمها العراق لمصلحته في أعقاب قتال إستمر أسبوعاً كاملاً يبدو كما لو أن المنطقة على أبواب مفاجآت لا حصر لها خصوصاً بعد الزيارة المفاجئة التي قام بها الرئيس حســـني مبارك إلى بغداد يوم الإثنين 18 آذار (مارس) بعد رحلة متعثرة قام بها إلى الولايات المتحدة وخلت حتى من بيان مشترَك كذلك الذي صدر في أعقاب زيارة مماثلة قام بها الملك فهد بن عبد العزيز وعقد خلالها محادثات شاقة مع الرئيس رونالد ريغان لا تقل في مشقتها عن محادثات الرئيس مبارك مع الرئيس الأميركي. حول هذه الجولة وتلك المفاجأت يمكن ملاحظة الآتي:

أولاً – من الجائز القول بأن هذه الجولة كانت في حد ذاتها حرباً ضمن حري السنوات الخمس المتواصلة حتى الآن أو أنها «حرب الأيام الســـبعة». وفي هذه الحرب حدثت صـــولات وجولات لم تشـــهدها الجولات الماضـــية وحدث ايضاً حبْس أنفاس كما لم يحدث من قبل.

وفي الجولة الجديدة إشـــتدت حدة الذين يراهنون على النتائج. وبسبب هذه الجولة تشابكت الخطوط العربية كما لم تتشابك من قبل.

ثانياً – في فترة الإســـترخاء على الجبهة العراقية – الإيرانية والتي إستغرقت حوالى خمسة أشهر حققت إيران مكاســـب كبيرة. فهي حصـــلت على الكثير من الســـلاح وأمكنها تدريب أعداد من المقاتلين. وإلى ذلك انها أرجأت سد الثغرات في الصف العربي وهذا بدوره أحدث بلبلة في الموقف الدولي إزاء الحرب العراقية – الإيرانية.

وعندما بدأت الجولة الجديدة كان الحُكْم الإيراني يعتقد بأنه سيلحق هزيمة بالجانب العراقي على أساس أن توحيد الصف العربي المطلوب لم يحدث، فضلاً عن أن الحشود التي أمكنه تأمينها على الحدود مع العراق قد تحقق ما يجعل الصـــف العربي يزداد تناثراً وتجعل الموقف الدولي أكثر حيرة من قبل.

ثالثاً – إن الحُكْم الايراني فقد بشكل شبه نهائي ورقة المصـــداقية امام الناس بعدما أثبت أنه لا قدرة له على أن يضع موضع التنفيذ الوعود التي يطلقها. فهو على سبيل المثال يعد بتوجيه الضربات القوية إلى الخصم الذي هو العراق، لكن هذا الخصـــم هو الذي يتفوق عليه. وهو يواصـــل فرْض الشـــروط التعجيزية للقبول بالجلوس إلى طاولة المفاوضات لكنه يفشل في تحقيق موقف عسكري

جيد لكي يؤكد به شـــرعية هذه الشـــروط أو المنطق في طرحها.

وأغلب الظن أن الجولة الأخيرة كانت جولة أســـاســـية بالنســـبة إليه لكي يعزز ثقة الناس به ولكي يؤكد بأن الرفض ليس عناداً وإنما هو صـــمود. وعندما يفشـــل في هذه الجولة فإن كثيرين سـيطرحون علامات الإسـتفهام حول مدى أحقية هذا الحُكْم في رفْض المنطق.

ولكن الـذي لابـد من أخـذه في الإعتبـار هو أن الحُكْم الإيراني، وقد إعتاد في جولات كثيرة مضـــت على ان يُمنى بالهزيمة، قد يكون هيأ لبدائل يواجه بها الموقف إذا هو لم يتمكن من تحقيق ما يتمنى. ومن هنا فإن هذا الحُكْم إذا كان لن يوافق على الجلوس إلى طاولة المفاوضـــات ويتفاهم مع العراق فمعنى ذلك أنه قد يكون يعد العدة لفتح جبهات أُخرى ليســـت في الحســـبان، أو انها تلك الجبهات المعروفة التي يمكنه تحريك المشاعر المذهبية فيها في شكل أو في آخر.

وللمناسبة فإن ما تشهده أجزاء من لبنان منذ بضعة أشهر تأكيد لمســألة «الجبهة الثانية» أو «الجبهات الأُخرى البديلة» التي يمكن إضرام النار فيها.

رابعاً – بالرغم من كل شـيء فإن الفرصـة ما تزال ممكنة امام الوسـطاء الذين يبذلون المسـاعي الحميدة من أجْل إيجاد حل للحرب العراقية الإيرانية يبدأ بالموافقة على وقْف إطلاق النار، ويتشـعب ليشـمل تبادُل الأسـرى كخطوة ثانية، وينتهي بإقرار صيغة للتعايش والتعامل. إلاّ أن هذا الأمر لن يثمر إذا كان أصـحاب المساعي الحميدة لا يبذلون المساعي بصدق، ولا يحرصـــون بالفعل على وقْف الحرب. وليس خافياً على أحد أن مجاملة بعض الأنظمة والمنظمات لإيران فضـلاً عن عدم الجدية في التوسـط شـجع إيران في الماضـي على أن تقتل الأســـرى العراقيين وترفض أي مســـعى لوقف القتال وتضرب المدن والمدنيين.

وإلى ذلك ان ثمة بدهية وهي أن فرصـــة تأمين حلول يسـعى من أجْلها وسـطاء ربما لا تكون دائماً متيسـرة، بمعنى أنه إذا كان العراق إرتضـــى في إسـتمرار الإعلان عن رغبته في وقْف الحرب والتفاوض لإيجاد حل من أجل تفادي المزيد من الخسـائر في جبهته وفي جبهة خصـمه في الوقت نفسـه، فإنـه بعد الجولـة الأخيرة أو جولات أُخرى من نوعها لاحقة ربما لا يعود ذلك الطرف

الذي يرتضـــي الصـــيغة التوفيقية وذلك لكثرة المعاناة التي أحدثها الخصم في نفسه.

خامسـاً– من الواضـح أن هدف إيران هو أن يحدث في الجانب العراقي ثغرة من نوع ثغرة «الدفرســـوار» التي نجح الإسرائيليون في إحداثها خلال حرب 1973.

ومن الواضـــح أيضـــاً أن القيادة العراقية الكثيرة التنبه لما إنتهى إليه أمر مصـــر نتيجة «الدفرســـوار» إســـتفادت من أخطاء تلك التجربة ولا تريد لها أن تتكرر معها حتى إذا كان السِلْم لن يتحقق من دون هذه الثغرة.

سادساً – إن وصول الرئيس المصري حسني مبارك إلى بغداد هو بلا ريب مفاجأة غير متوقعة. وصـــحيح أن كل التوقعات كانت تشـــير في إســـتمرار إلى أن الرئيس مبارك يفترض أن يصـــل إلى بغداد بين لحظة وأُخرى مثلما حدث بينه وبين الأردن وبعدما قطع التطبيع بين مصـــر والعراق شـوطاً بعيداً، إلاّ أن وصـوله إلى بغداد في اليوم الذي حسـم فيه العراق جولة القتال الجديدة لمصـــلحته يترك إنطباعاً بأن لمصر دوراً في هذا الحسم.

وأغلـب الظن إن زيـارة الرئيس مبـارك إلى بغـداد ومعـه الملك حسين جاءت نتيجة أكثر من عامل واحد، وإن مشاركة العـاهـل الأردني والرئيس المصـــري لإحتفـالات العراقيين بالإنتصـــار الكبير الذي تحقق في جولة القتال الأخيرة قد تكون أحد هذه العوامل. وإذا إنتهى أمر الزيارة بالإعلان رسمياً عن عودة العلاقات الديبلوماسـسـة بين مصـر والعراق، كما سبق أن حدث بين مصر والأردن، فإن ذلك سيدفع بالموقف العربي نحو تبدُّل جذري في صـــيغة التحالفات في المنطقة، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن العلاقات المصـرية – العراقية على الصـعيد العملي هي في أفضـل حالات التطبيع. ولعل وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي وجدوا انفســـهم وهم يجتمعون في الريـاض أمـام نقطـة متفجرة على جـدول الأعمال المتفجر إستجدت أصلاً.

يبقى ان الســـتارة قد تكون على الأرجح أُســـدلت على الجـانـب الختـامي من المعركـة البريـة بين العراق وإيران بعد الجولة الأخيرة التي قد يكون من الصـــعب وصـــف نتائجها. وبعد الآن ســـتبقى مشـــاهد في الجوانب الختامية من معارك أُخرى في الجو وفي البحر فضـــلاً عن معارك في جبهات قد تحدث في منـاطق عدة من العـالم العربي وتـأخذ صـــفـة العمليات الإنتحارية يبقى أيضـاً أنه بالرغم من كل شـيء فإن بشـائر الحسـم تلوح في الأفق. وهي بشـائر تبعث عل الفرح بالرغم من انها مغمســة بالدم بل ومنقوعة بضــعة أشــهر في برك من الدم.

مجلة "التضامن". لندن - 23 آذار (مارس) 1985

* * *

الفرص الضائعة

بين الشخصيات العربية والدولية التي شغلت مواقع قريبة من صانعي القرار في منطقة الشرق الأوسط نوع هيأت له المناصب التي أُسندت إليه فرصة الوقوف على بعض الحقائق والمعلومات التي تشكل الإشارة إليها جواباً عما يحدث منذ سنوات في المنطقة من أحداث مفجعة.

وتكاد لا تلتقي شخصية مع شخصية أُخرى خلال مؤتمر إلا ويتم تبادل الحديث وبشيء من المناقشة حول الفرص التي ضاعت على الحل الفلسطيني وكيف أن كل سنة تنقضي تكون فيها الحال أفضل من السنة التي تليها بمعنى أن الحال في الستينات، أيام عرض الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة فكرة الأخذ بالحل وفق قرارات التقسيم، كانت أفضل منها في السبعينات، أو أن الحال في منتصف السبعينات كانت أفضل منها في أواخر السبعينات، وأن الحال قبل الخروج من عمان، أو أن الحال أيام التواجد في لبنان كانت أفضل حال بالنسبة إلى الحل الفلسطيني، وأن هذه الحال كانت أفضل بكثير منها بعد الترحيل عن لبنان، وأن الحال قبل الإنشقاق الفلسطيني كانت بالرغم من كل شيء أفضل منها بعد الإنشقاق وهكذا.

وبالإضافة إلى رواية سبق أن أشرنا إليها في "التضامن" وتدور حول تلك الفرصة التي ضاعت على الحل الفلسطيني عندما رفض أبو عمار عرضاً من الرئيس جيمي كارتر نقله إليه فهد بن عبد العزيز الذي كان حينذاك ولياً للعهد هنالك رواية أُخرى تعزز الرواية المشار إليها.

وعلى النحو الآتي نوجز هذه الرواية التي سمعنا تفاصيلها من مصدر لا يرقى إليه الشك:

خلال إنعقاد قمة بغداد (الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 1978)، وقف الرئيس (الراحل) أحمد حسن البكر وقال للملوك والرؤساء المشاركين في أعمال تلك القمة التي إنعقدت بهدف مواجهة إنفراد الرئيس (الراحل) أنور السادات بعقد صلح مع إسرائيل، أنه من المهم أن نحدد في هذا المؤتمر ما إذا كان العمل من أجْل قضية فلسطين سيعتمد على العمل العسكري أو العمل السياسي. فإذا كنا نريدها حرباً فمن الضروري أن نعلن ذلك ونضع إستراتيجية في هذا الإتجاه. وإذا كنا نريده سلاماً فمن الضروري أن نعلن ذلك ونضع الأساس للتحرك المطلوب في إتجاه تحقيق السلام.

وانتظر الرئيس البكر لبضع ثوان الجواب إلا أن الصمت ساد القاعة. وأغلب الظن أن صدَّام حسين، (نائب الرئيس حينذاك)، قرأ في وجوه الملوك والرؤساء ما معناه أن السؤال الذي يطرحه الرئيس البكر يفترض أن يكون موجهاً إلى ياسر عرفات أولاً حيث إن الكلمة الأُولى في هذه المسألة هي للقيادة الفلسطينية. وعلى هذا الأساس وفي ضوء تلك القراءة طلب (السيد النائب) صدَّام حسين الكلام وقال مخاطباً عرفات: "إننا نود أن تحدد لنا الموقف يا أخ أبو عمار. إن الشخص المطالب بالإجابة عن السؤال الذي طرحه الرئيس البكر هو أنت في الدرجة الأُولى".

ومن دون تمهل رد عرفات على صدَّام حسين قائلاً ما خلاصته:

"أنا مع الحل السلمي الذي يسترجع لنا حقنا العادل ومطالبنا المشروعة لكنني لن ألقي السلاح قبل أن يتحقق هذا الحل".

وقد يجوز الإفتراض بعدما انقضت بضع سنوات على هذه الواقعة أن قائد الثورة الفلسطينية كان يريد من خلال رفضه إعلان إلقاء السلاح تفادي حدوث إنشقاقات في وحدة الصف الفلسطيني تنعكس على زعامته في شكل أو في آخر، فضلاً عن أن ثقته بالنفس كانت كبيرة نتيجة الوجود البالغ الأهمية للفلسطينيين في لبنان آنذاك والدور المؤثر الذي تلعبه الثورة الفلسطينية من خلال تواجدها في لبنان. بل قد يجوز الإفتراض أن حال القيادة الفلسطينية في ذلك الحين إزاء النظرة إلى لبنان تشبه في بعض أوجهها حال الحُكْم السوري الآن حيث إن كلاً منهما يرى أن المسألة اللبنانية ورقة في يده يضغط بها على أكثر من فريق عربي أو دولي ويجني من وراء ذلك الكسب الذي يتوق إلى تحقيقه.

أما الملوك والأمراء والرؤساء الذين شاركوا في قمة بغداد فإنهم عندما آثروا الصمت رداً على السؤال الذي طرحه الرئيس البكر فإنهم – قبل أن يتدارك صدَّام حسين الموقف بالشكل الذي أشرنا إليه – قالوا، وكل بينه وبين نفسه، ما معناه: لماذا لا يقول الطرف المعني رأيه أولاً، وكيف يمكن أن نختار إتجاه الحرب إذا كان الطرف الفلسطيني يرغب في حل سلمي، أو كيف نختار حلاً سلمياً بينما الطرف الفلسطيني يتطلع إلى الحل العسكري العربي – الفلسطيني.

المهم أنه في تلك القمة ضاعت على الحل الفلسطيني فرصة لأن أبو عمار إتخذ الموقف الذي هو عملياً

اللاحرب واللاسلم وهو عادة الموقف الذي لا يحقق نتيجة، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن الملوك والرؤساء والأمراء كانوا يفضلون جواباً يعطي منه عرفات أرجحية للحل السلمي.

والمهم أيضاً أن مثل هذا الجواب من عرفات وترجيحه الحل السلمي على الحل العسكري كان سيوفر على المجتمعين تعقيدات إخراج مصر من الجامعة بالشكل الذي تم فيه الإخراج والذي قاد بعد ذلك إلى المزيد من التعقيد.

وثمة فرصة أخرى ضاعت على الحل الفلسطيني وهي مرتبطة بالفرصة التي أشرنا إليها. وخلاصة هذه الفرصة يمكن إستنتاجها من واقعة قطباها اللورد كارادون وأبو عمار وحدثت بعد قمة بغداد بفترة. ففي أعقاب إنتصار عسكري لافت للإنتباه حققته القوات الفلسطينية في لبنان جرى لقاء بين اللورد كارادون وياسر عرفات. وفي هذا اللقاء قال كارادون لعرفات: أنت الآن في وضع قوي ومن الضروري توظيف هذا الوضع. وأرى أن في إستطاعتك، ومن موقع القوة، أن تعلن بأنك تعطي دول العالم وبالذات الدول الكبرى فرصة ثمينة وذلك بإتخاذ قرار بأنك لن تستعمل السلاح لمدة سنة يقرر فيها العالم خلال هذه السنة إيجاد الحل المناسب للقضية الفلسطينية، وعلى أن تعلن في الوقت نفسه الإقرار بحق إسرائيل في الوجود.

وإذا جاز التحديد فإن ما قاله اللورد كارادون يمكن صياغته بشكل إقتراح على النحو الآتي:

من موقع القوة والثقة بالنفس ومن أجْل تحقيق سلام عادل في المنطقة وإزالة التوتر أعلن ما يأتي:

أولاً – إبتداء من هذا اليوم أعلن بإسم الثورة الفلسطينية إلقاء السلاح لمدة سنة.

ثانياً – خلال هذه السنة تتعهد الدول الكبرى بإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية بما يمثل أماني الشعب الفلسطيني وبما لا يترك مجالاً لإستمرار حالة التوتر. ويتخذ مجلس الأمن العقوبات اللازمة في حق إسرائيل إذا هي مارست أعمالاً عدوانية على الفلسطينيين في الداخل أو الخارج.

ثالثاً – تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية على أن من حق جميع دول المنطقة العيش في سلام.

ومن المؤكد أن اللورد كارادون عندما إلتقى بعرفات لم يكن يتحدث بإسمه.

لكن ياسر عرفات أبلغ اللورد كارادون بأنه لا يستطيع أن يوافق على هذا العرض.

وضاعت فرصة أخرى ليس من المبالغة في شيء القول إنها ثمينة لأنها كانت ستوفر على الفلسطينيين وعلى لبنان واللبنانيين المزيد من الويلات والضحايا.

واللافت للإنتباه أن اللورد كارادون لم يأت في كلامه مع عرفات على ذكر القرار 242 وذلك كي لا يحدث لغط وكي لا يكون هنالك أخذ ورد ومجادلات لا تنتهي.

يبقى أنه في معرض الإشارة إلى بعض الفرص الضائعة على الحل الفلسطيني لا بد من الأخذ في الإعتبار أن القرار 242 كان في إستمرار هو الحاجز الذي يحول بين القيادة الفلسطينية والموافقة على مشاريع حلول. ولقد جرت محاولات كثيرة من أجْل تعديل القرار المشار إليه إلا أن العرف السائد هو أن القرارات التي تصدر عن مجلس الأمن لا تخضع إلى تعديلات وإنما هنالك إمكانات لقرارات توضيحية تالية.

وثمة سؤال: ما دام هنالك إجماع عربي على قرارات فاس، وما دامت الولايات المتحدة اعترفت بعد سنوات بإيجابية هذا الإجماع فلماذا لا يكون هنالك سعي من أجل قرار دولي جديد يتناسب مع المزاج الفلسطيني المعبأ ضد أي حلول غير تحريرية ولا يترك الحُكْم السوري أسير مخاوف تنعكس سلباً على تعامله مع الدول العربية.

وعندما نطالب بذلك فمخافة أن تضيع على الحل الفلسطيني الفرصة الجديدة المتمثلة بالإتفاق الأردني – الفلسطيني الذي ترعاه مصر والتي قد يكون الرئيس مبارك أوضح للرئيس ريغان عندما إلتقى به أهميتها مع التركيز على أن المنطقة قد تجتاز مخاطر إنفجار اللغم الكبير إذا تم دفع هذه الفرصة إلى الأمام.

والفرصة الجديدة هي إلى حد ما الفرصة الأخيرة، أو هي في أي حال الفرصة ما قبل الأخيرة أمام الحل الفلسطيني.

وهي كانت قبل أن يحدث الطلاق بين ياسر عرفات والدكتور جورج حبش هذا الأسبوع وستبقى بعد هذا الطلاق أيضاً فرصة أخيرة.

ومن بعد الفرصة الأخيرة يصبح الحديث حول القضية الفلسطينية حديث ذكريات.

مجلة "التضامن". لندن - 30 آذار (مارس) 1985

* * *

"الإخوان" يكرّرون غلطة "الرفاق"

عندما تحالف ضباط ثورة 25 مايو 1969 في السودان مع الحزب الشيوعي السوداني، كان السؤال الذي طرح نفسه بقوة هو: كيف يمكن وضع عود كبريت قرب صفيحة بنزين؟

وزيادة في توضيح هذا السؤال، فإن الذي يمكن قوله هو أن الشيوعيين عموماً هم بمثابة عود الكبريت المشتعل الذي إذا ما اقترب من صفيحة بنزين داخل "منزل" أحدث حريقاً من الصعب إطفاؤه. والمنزل هنا هو الوطن أو هو النظام.

وفي أقل من سنة بدأ الحريق يشتعل ثم وصل مداه البعيد بقرار الشيوعيين، وضع اليد على السلطة في البلاد. ثم جاءت محاولة الإنقلاب التي قادها في تموز (يوليو) 1971 المرحوم الرائد هاشم العطا، لتؤكد الإستحالة المشار إليها والتي نعني بها وضع عود الكبريت المشتعل إلى جانب صفيحة البنزين.

ومن المحزن ونحن نتابع ما يحدث منذ بضعة أيام في السودان أن "الإخوان المسلمين"، لم يستفيدوا ما فيه الكفاية من ذلك الدرس المفجع الذي حصل قبل حوالى أربع عشرة سنة، حيث إن "الإخوان" إقترفوا عن سابق تصميم "الغلطة" التي إقترفها "الرفاق الحمر"، مع الفارق أن "الإخوان" لم يمارسوا العنف بالشكل الذي مارسه الشيوعيون في لحظة غضب نتيجة فشل المحاولة الإنقلابية.

ومن خلال بعض المقارنات، تتضح أمور كثيرة ويتبين كم أن أوجه الشبه بين "الرفاق" وبين "الإخوان" كثيرة. وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن سرد الأمور الآتية:

- في عام 1970 كان الشيوعيون وراء معظم ممارسات القمع التي حدثت. وفي العام 1984-1985 كان "الإخوان" أيضاً وراء ممارسات مماثلة.
- في عام 1970 كان الشيوعيون وراء الارتباكات التي جعلت النظام يحيد قليلاً ثم كثيراً بعد ذلك عن توجهه القومي. وفي العام 1984-1985 كان "الإخوان" وراء حالة تحول صاعقة، أو على الأقل كثيرة الحدة، في بقايا توجه قومي للنظام.
- في عام 1970 كان الشيوعيون وراء جو الإرهاب الفكري الذي مورس وبكثير من "الحديدية" على الآخرين، سودانيين وغير سودانيين، ممن ليسوا ماركسيين. وفي العام 1984-1985 اعتمد "الإخوان" أسلوب الإرهاب الفكري نفسه على من ليس من أصحاب التوجه الديني، بل وعلى من ليس "إخوانياً" بالتحديد.
- في عام 1970 وقف الشيوعيون متفرجين أو مهللين لتناقضات وخلافات تحدث بين النظام وأطراف عربية ودولية من دون أن تفيد هذه التناقضات وتلك الخلافات البلد في شيء. وفي العام 1984-1985 أوغر "الإخوان" في أكثر من مناسبة صدر النظام على أطراف عربية ودولية مسببين في ذلك متاعب للبلد.
- في العام 1970 نصب الشيوعيون أكثر من كمين لبعض الضباط القياديين الذين قاموا بثورة مايو 1969 من أجْل أن يفكوا الإرتباط بين رئيس هذه الثورة ورفاقه، ولقد نجحوا في ذلك. وفي العام 1984-1985 نجح "الإخوان" في نصب مكامن مماثلة عادت بالأذى الشديد على بعض القيادات التاريخية في ثورة مايو.
- في العام 1970 نفخ الشيوعيون في بوق الإشتراكية وتسببوا في دفع النظام إلى تأميم ممتلكات ومصانع ومصارف في بلد لا أثر فيه أصلاً للإقطاع وبالتالي لا يشكل التأميم حلاً لأزماته، بل قد يجوز القول إن التأميم يعقد أكثر مما يحقق إنفراجات. وفي العام 1984-1985 نفخ "الإخوان" في بوق الشريعة إلى حد بات من الصعب عدم إعتمادها كنهج للحكم، وذلك في بلد لا يعيش أزمة تشريع ولا أزمة تدين، كما أنه لا يشكو عقدة نقص ناشئة عن مسائل خلقية.
- في العام 1970 سعى الشيوعيون بكل ما لديهم من حذاقة لإبقاء الجنوب حالة ملتهبة. وفي العام 1984-1985 عمد "الإخوان" إلى تصعيد الموقف في جنوب البلاد، ووصلت الحال إلى حد التنظير بأنه من أجْل نظام إسلامي لا مانع من إنفصال جزء من الوطن.
- في العام 1970 قرر الشيوعيون أن يكونوا كل شيء أو لا شيء، وأن يتخذوا القرار وينفذوا هذا القرار لا أن يكونوا شركاء متواضعين لهم ما لغيرهم. وفي العام 1984-1985 قرر "الإخوان" الشيء نفسه ونهجوا المنهج الذي نهجه "الرفاق".
- في العام 1970 نشط الشيوعيون وتحركوا وارتأوا أن يضعوا اليد بالكامل على السلطة على أساس أن الإشتراكية في ذلك الوقت أمر مرغوب شعبياً ومن الممكن توظيف ذلك من أجل محاولتهم الإستيلاء

على السلطة. وفي العام 1984-1985 بدا كما لو أن "الإخوان" مقتنعون بأن الغلبة في المنطقة هي للتيار الإسلامي نتيجة هذا الإنحسار المحزن للتيار القومي، وأنهم إزاء ذلك عليهم الإستفادة من هذه الفرصة.

تلك هي بعض الأمثلة حول أوجه التشابه بين طرفيْن تعاونا إلى درجة التحالف مع سلطة تقودها عقلية عسكرية تبين أنها بارعة، بل وضليعة في المناورة السياسية. واللافت للإنتباه أن هذه السلطة سايرت عام 1970 في تجاوزات الشيوعيين قبل أن يتحركوا. وهي أيضاً سايرت عام 1984–1985 في تجاوزات "الإخوان" قبل أن تضربهم.

ومن هنا قد يجوز التساؤل: هل أن هذه السلطة إستدرجت في السبعينات الشيوعيين إلى التعاون معها، ثم ارتضت تطوير التعاون نحو التحالف من أجْل ضرب الحركة الشيوعية في السودان كجزء من مخطط إستراتيجي بعيد المدى لضرب الشيوعية في العالم العربي وفي العالم الثالث عموماً؟

في ضوء التطورات التي تلت أحداث 1971 في السودان، (الإنقلاب الشيوعي بقيادة الرائد هاشم العطا)، يجوز القول إن خطة الإستدراج منطقية، وتأتي ضمن المخطط البعيد المدى. ومن المؤكد أنه لولا ذلك المخطط لكانت أحوال الشيوعية في العالم العربي على درجة من القوة، ولكانت هناك أحزاب شيوعية كثيرة في العالم العربي ستحذو حذو الحزب الشيوعي السوداني وتستولي على السلطة، ولكان زعيم الحزب الشيوعي السوداني المرحوم عبد الخالق محجوب سيقود خط الماركسية في العالم العربي بالأسلوب الشعبي الذي قاد فيه جمال عبد الناصر خط الإشتراكية، أي بمعنى آخر كان سينطلق من السودان "عبد الناصر شيوعي" بشخص عبد الخالق محجوب ويحقق ما يشبه الفتوحات في بعض الدول العربية.

كذلك، أنه في ضوء التطورات التي تلت البدء في تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان يجوز القول بأن خطة إستدراج النظام لـ"الإخوان" من أجْل التعاون معهم ثم رفع هذا التعاون إلى درجة التحالف كانت تستهدف ضرب جموح "الإخوان المسلمين" نحو تسلم السلطة في بعض الدول العربية. ولعل نظام الرئيس نميري أدرك أن فرص "الإخوان" في تسلم السلطة في السودان متوافرة أكثر منها في مصر على سبيل المثال، وهذا عائد إلى أن قيادة "الإخوان" في السودان أكثر حيوية من قيادتهم في أي بلد عربي آخر. وإلى ذلك أن نظام الرئيس نميري إفترض ولا شك أن العقبة الأساسية في وجه التيارات الإسلامية في بعض الدول العربية هي في نوعية القيادة حيث إن هؤلاء إما من رجال الدين المتزمتين أو المتدينين كثيري التعصب، بينما قيادة "الإخوان" في السودان علمانية وسياسية. وإذا جازت المقارنة فإن الأثر الذي تتركه قيادة مثل قيادة "آيات الله" في إيران أو مثل قيادة "الإخوان" عموماً في مصر هو بالتأكيد أقل تأثيراً على المدى البعيد من قيادة الدكتور حسن الترابي لتنظيم "الإخوان" في السودان.

ومثلما أنه لو لم يتم استدراج الشيوعيين ثم ضربهم لكانت قامت في المنطقة العربية بعض الأنظمة الشيوعية وذلك على أساس الإقتداء بالنموذج السوداني، فإنه لو لم يتم إستدراج "الإخوان" وضربهم لكانت على الأرجح قامت في المنطقة العربية بعض الأنظمة التي يشكل حكم "الإخوان" في السودان نموذجاً لها.

نصل من هذا كله إلى أن السودان دفع من إستقراره ثمن عدم قيام أنظمة ذات طابع شيوعي في العالم العربي وأنظمة أخرى ذات طابع إسلامي متزمت. فهل أن المصالحة الثانية هي الحل من أجْل إستعادة الإستقرار أو بعضه، خصوصاً أن المصالحة الثانية إذا كتب لها أن تتم ستحدث وقد اختبرت كل الأطراف ما تستطيع أن تفعله وذاقت من كأس الصراع تلك السلطة ما أقنعها بمرارة هذه الكأس؟

ويبقى الأمر مجرد سؤال في إنتظار مَن يجيب عنه. ولعل الجواب يأتي بأسرع من النار التي يحاولون إضرامها في الخرطوم، العاصمة الأكثر قابلية للإشتعال لمَن يريد أن يعبث بها. وما يحدث في العاصمة السودانية من مظاهرات وإضرابات وإعتقالات يؤكد كم أن الحاجة ضرورية لهذه المصالحة.

والمصالحة الثانية أولها العفو العام وآخرها طاولة مستديرة للحوار الوطني، وهو ما كانت تفتقده المصالحة الوطنية الأولى، ربما لأنها تمت في السر وجاءت نتيجة مشاعر رومانطيقية ناشئة عن مرارة الغربة من جهة بالنسبة إلى المعارضة ورغبة في تعويض السودان الإستقرار الذي فقده في المواجهة بين النظام والشيوعيين.

مجلة "التضامن". لندن - 6 نيسان (أبريل) 1985

* * *

نميري يترجل والسودان لا يكبو

إنقلاب مزدوج، بمعنى أنه ضد سلطة الرئيس جعفر نميري وضد الذين هم ضد هذه السلطة في الوقت نفسه؟

ثورة شعبية كتلك الثورة التي دخلت التاريخ العربي عام 1964 واستطاعت أن تسقط حكماً عسكرياً جذوره ضاربة في الأرض السودانية؟

تنظيم ثوري دفع إلى الواجهة ببعض الرموز على أن يظهر هو في الوقت المناسب؟

مصالح إقتصادية بات لها بعدها الإستراتيجي دفع أصحابها بكل ثقلهم وبالمال الكثير أيضاً من أجْل إحداث عصيان مدني في البلد يضع المؤسسة العسكرية أمام الخيار فهي إذا تصدت سقطت، وهي إذا لم تتصد تركت الفرصة للآخرين؟

حالة غضب إستشرت وإنتشرت بين بعض الضباط فوجد هؤلاء أن الفرصة المواتية للرد على ذلك هي الإستيلاء على السلطة؟

هل أن الذي حدث في السودان يوم السبت الماضي (1985/4/6) يدخل في واحد من هذه الإحتمالات أم أن هنالك أمراً أكثر عمقاً وأكثر خطورة قد حدث؟

من السابق لأوانه إطلاق أحكام وتصنيفات حاسمة لكن ما يمكن قوله هو أن الرئيس جعفر نميري ترجل بعد ستة عشر عاماً وأن السودان لن يكبو.

وما يمكن قوله أيضاً عبارة عن بضع ملاحظات يمكن تسجيلها على النحو الآتي:

● إنها المرة الأُولى التي تحدث فيها مثل هذه المحاولة الإنقلابية في السودان. ذلك أن الطامحين في السلطة من السودانيين يميلون عادة إلى وضع اليد عليها بينما أصحابها داخل البلد وليس خارجه. وهذا يعود إلى مسألة تدخل في قاموس العمل الإنقلابي وتقاليد التعامل السودانية.

● لقد إعتمد الرئيس نميري طوال ستة عشر عاماً قاعدة عقد التحالف مع القوى السياسية ثم فك الإرتباط معها. وفي بعض الأحيان كان لا يكتفي بفك الإرتباط وإنما يوجه ضربة قاضية إلى الحليف السابق. هكذا فعل مع الشيوعيين، وهكذا فعل مع بعض الرموز الناصرية، وهكذا فعل مع "الإخوان المسلمين"، وهكذا فعل مع الصادق المهدي، وهكذا فعل مع "الإتحاديين". وهو عندما فعل ذلك فعلى أساس أن له سنده الأساسي الذي هو الجيش. وأهمية حركة 6 نيسان (أبريل) التي قادها الفريق عبد الرحمن سوار الدهب هي أنها أوضحت أن الجيش ليس سنداً من دون تحفظ للرئيس.

● للوهلة الأولى قد يبدو أن انقلاب 6 نيسان (أبريل) هو مجرد أن مجموعة ضباط قاموا بإطفاء حريق نشب في مبنى، وأنه بعد إطفاء هذا الحريق سيعودون إلى مكانهم الطبيعي. ومناسبة هذا القول إن البيانات الأولى التي صدرت عن هؤلاء الضباط أكدت على أن دورهم لا يستهدف أبعد من ذلك، وأنهم ليسوا من الحالمين بأدوار سياسية.

● من المؤكد أن الذي أحدث حالة إنفراج وإرتياح في نفوس السودانيين وفي نفوس الدولتيْن المعنيتيْن أكثر من غيرهما بشؤون السودان، ونعني بهما المملكة العربية السعودية التي لم تتردد في مسألة الإعتراف بالنظام الجديد ومصر التي باركت هي الأخرى بدورها، هي أن الذين قاموا بالإنقلاب وجوه عسكرية معروفة لا يحتاج أحد إلى بذل مشقة لمعرفة إنتمائها.

وإلى ذلك قد تكون سن هؤلاء وبالتحديد سن الفريق سوار الدهب (51 سنة) أحدثت إرتياحاً كلياً في النفس على أساس أن هذه السن هي سن النضوج الكامل، بمعنى أن رمز العهد الجديد لن يكون قابلاً لركوب موجة المغامرات.

● إن الإنطباع الأولي عن حركة 6 نيسان (أبريل) هو أن السودانيين كرروا بعد عشرين سنة عملية إسقاط السلطة بالطرق السلمية إلى حد ما. وبعد عملية الإسقاط الثانية فإن الأسلوب السوداني سيدرج كنموذج، وبكثير من الأهمية، إلى جانب نموذج غاندي في مواجهة السلطة والتعبير عن الغضب والرفض.

● لقد حدث نوع من السباق المصري – الليبي – السعودي على الإعتراف بالنظام الجديد. وإذا تصرفت الدول الثلاث بالحماسة نفسها إزاء هذا النظام وحدث نوع من السباق بينها في سبيل إنعاش الوضع الإقتصادي السوداني ومد النظام الجديد بالمساعدات العادلة ومن دون أي شروط، فإن من شأن هذا النظام أن يحقق إنفراجات حقيقية يواجه بها المحاولات التي لن تتوقف والتي ستلح في سبيل تكرار تجربة 1965 في السودان، أي تجربة تعدد الأحزاب. هذا مع الأخذ في الإعتبار أن المقارنة هنا ليست دقيقة تماماً، ذلك أنه في أعقاب الثورة المدنية ضد حكم عبود والمعروفة بـ "ثورة أكتوبر" 1964 لم يكن الجيش شريكاً فيها وإن كان سهّل بشكل غير مباشر عملية إسقاط رئيسه الفريق إبراهيم عبود، في حين أن الجيش هنا يتسلم السلطة بالشكل المباشر.

● في الوقت نفسه هنالك بدهية تقتضي الأخذ بأهمية توافرها لكي يتحقق الإستقرار. وهذه البدهية هي أن مشكلة نظام الرئيس نميري كانت مع القوى السياسية في السودان في الدرجة الأولى ولم تكن المشكلة فقط مشكلة رغيف ومحروقات وسلع غذائية. ومن المؤكد أنه لو كانت العلاقة جيدة بين نظام الرئيس نميري وبين تلك القوى السياسية لما كان للإضطراب أن يحدث، وإذا حدث لما كان له أن يكبر، وإذا كبر لما كان له أن ينفجر.

لكن في الوقت نفسه أن الذين قاموا بحركة 6 نيسان (أبريل) هم من العسكريين. والعسكريون بطبيعتهم حذرون من المدنيين ومن الأحزاب بالذات. ومن المؤكد أنهم مثلما قد يقولون ما معناه فلننظر ماذا فعل عدم تفاهم الرئيس نميري مع القوى السياسية في السودان، فإنهم قد يقولون أيضاً فلننظر ما الذي فعله حكم الأحزاب بالسودان؟

من هنا لا بد من صيغة تقتضي مشاركة القوى السياسية من دون أن تنقل صراعاتها إلى حلبة الحُكْم، ومن دون أن يكون للعسكريين طموح يتجاوز الحدود التي لا تحقق التجانس. أي أن المطلوب بكثير من الوضوح هو توزيع عادل للسلطات يسقط حالة الجموح نحو الإحتكار، وإدراك لخطورة المشاكل والأزمات التي تواجه السودان كدولة وكوطن في الوقت الراهن كما في الوقت السابق وكما في الأوقات اللاحقة.

● ثمة مأزق لا يدري المرء كيف ستتجاوزه الأحوال في السودان. وخلاصة هذا المأزق هو أن "الإخوان المسلمين" سيقولون إنه لولا تحريكهم الشارع السوداني لما كان للعصيان المدني أن يحدث ولما كان للنظام أن يسقط. والشيوعيون سيقولون إنه لولا رفضهم مسايرة الحُكْم كما فعل "الإخوان المسلمون" وتحملهم وزر الرفض من مطاردات وإعتقالات بينما "الإخوان" ينعمون في قطف مكاسب السلطة لما كان للوضع أن يتأزم وتتكون نتيجة لذلك أرضية مناسبة للعصيان المدني. و"الأنصار" سيقولون إنه لولا أشهر السجن الطويلة التي أمضاها الصادق المهدي وأركان الطائفة في سجن "كوبر" والنشاط الذي بذله أبناء "الأنصار" في الداخل وفي الخارج لما كان لأمل العصيان والتصدي للنظام أن ينمو. و"الإتحاديون" سيقولون إنهم رواد العصيان المدني لأنهم رفضوا أن يفعلوا ما فعله "الأنصار" قبل سنوات، وأنهم بإختيارهم خط المعارضة من الخارج إنما ساعدوا على تعقيد أمور النظام بحيث وصلت إلى حد بات لا حل سوى إسقاط النظام.

وفي الوقت نفسه إن ليبيا ستقول إنها لولا حربها المتعددة الجوانب على نظام الرئيس نميري لما كان لهذا النظام أن يسقط.

إن أطرافاً كثيرة ستدعي، بل إنها باشرت الادعاء، بأنها هي السبب في إسقاط النظام. ومثل هذا الأمر سيعقد المسألة وبالتالي فلن تكون هنالك حلول مثالية كما هو مؤمل، إلا إذا وضع السودانيون في لحظة تأمل بمصير الوطن كل هذه الإعتبارات جانباً وارتضوا الحد الأدنى الممكن الذي يحقق الإنفراج بنسبة معقولة.

● للوهلة الأُولى يبدو أن "صيغة مبارك" التي خلفت حكم الرئيس السادات هي التي ستقوم في السودان، بمعنى إستنباط حُكْم ديموقراطي التوجه إلى حد ما وذلك من خلال إعطاء فرصة للأحزاب السياسية لكي تنشط وتعبِّر عما تريده. ولكن المشكلة هي في أن ما يرتضيه المصري في هذا الشأن ربما لا يرتضيه السوداني الذي إعتاد على أن يعيش اللعبة السياسية كاملة أو لا شيء.

هل هنالك عودة إلى عهد الأحزاب كما كانت الحال في الماضي؟

هل سيعود حزب "الأمة" مثلما عاد حزب "الوفد" في مصر؟

هل ستعود التصنيفات التقليدية: هذا ختمي وذاك أنصاري؟

هل ستعود الليالي السياسية كما كانت في الخمسينات والستينات؟

هل أن المجموعة الحالية التي قامت بالإنقلاب زاهدة فعلاً بالحُكْم وأنها ستسلمه إلى الشعب بعد ستة أشهر – والشعب هنا هو المدنيون –؟

وهل سيكون من السهل ترميم البنية السياسية بعد ستة عشر عاماً من البعثرة للقوى السياسية التقليدية في السودان خصوصاً وأن الساحة خلت من قيادات سياسية كثيرة من دون ولادة جيل جديد مكانها؟

وهل سيقوم برلمان يسقط حكومة ويوجه مساءلات إلى وزير وينبِّه رئيس الجمهورية، بل ويسحب الثقة منه؟

وهل سيعود المال العربي يأتي ولو بتواضع إلى السودان أم أن إستمرار الحرب العراقية – الإيرانية سيأخذ من طريق أي مساعدات عربية خارج الإطار المشار إليه؟

وهل أن موسم الهجرة من السودان سيحل محله موسم في الإتجاه المعاكس؟

وهل أن أموال المغتربين السودانيين من عمال ورجال أعمال وموظفين ستصب في السودان، وهي مبالغ لو تم تحويلها إلى المصارف السودانية لكانت أنقذت البلد من

ويلات كثيرة؟

وهل أن حياة سياسية قائمة على التعددية ستبقي العلاقات غير جيدة مع ليبيا وغير متوازنة مع بعض الجيران، وستبقي على خطط التكامل قائمة مع مصر؟

إنها مجرد تساؤلات يطرحها المرء وهو يتمنى للسودان الخير وللسودانيين الطمأنينة.

يبقى أن الأمل المعقود على القيادة الجديدة في السودان هو بحجم مشاكل السودان. إنه الأمل الكبير في أن تحقق هذه القيادة الإنفراج والإستقرار. وكل الإيماءات والمؤشرات توحي بذلك.

مجلة "التضامن". لندن - 13 نيسان (أبريل) 1985

* * *

الجامعة الناضجة والمنظمة الصبية

نعيش هذه الأيام ذكرى تأسيس منظمتيْن يفترض أن تكونا خشبة الخلاص للأمة، أو طوق النجاة لها إلاّ أنهما بسبب إستهانة من بعض قيادات الأمة بالمنظمتيْن، فإن الدور المطلوب لا يتحقق.

المنظمتان هما "جامعة الدول العربية"، وفي مثل هذه الأيام قبل أربعين سنة تم تأسيسها، و"منظمة المؤتمر الإسلامي" التي تم تأسيسها في مثل هذه الأيام أيضاً قبل ست عشرة سنة.

ومن خلال نظرة على ميثاق الجامعة العربية، نجد أن بنود هذا الميثاق مناسبة لمواجهة الوضع الصعب الذي تعيشه الأمة منذ بضع سنوات. بل قد يجوز القول إن الأولين ونعني بهم قادة العالم العربي في الأربعينات كانوا من النوع البعيد النظر ومدركين بأن الدول الأعضاء في الجامعة العربية ستزداد سنة بعد أخرى وأنه تبعاً لذلك لا بد من وضع الميثاق المستقبلي الذي ينظم العلاقة بين الأشقاء.

وهذا الميثاق بمعزل عن ضرورة تعديل بعض بنوده لم يترك أمراً إلا وصاغ له البند المطلوب. للتعاون الإقتصادي بنود وحلول وللتعاون العسكري بنود وحلول وللتعاون التربوي بنود وحلول. وفي المقابل هنالك بنود تتعلق بالخلافات إذا نشبت وطريقة حلها. وبنود خاصة بنجدة الدولة التي تتعرض لاعتداء وبنود خاصة بمساعدة الدول التي تحتاج... وهكذا.

لقد تضمن ميثاق الجامعة العربية كل ما يفترض تضمينه من أجل أن تتعايش الدول الأعضاء وتتعاون. ولكن الاستهانة من بعض الدول بهذه المنظمة وبميثاقها هي السبب في أن الخلاف إذا حدث لا ينتهي. وإلا فما معنى أن تخفق الجامعة العربية حتى في إيجاد حالات هدنة على الأقل بين الأطراف المتخاصمة.

وما يقال عن الجامعة العربية، يقال عن منظمة المؤتمر الإسلامي. فالميثاق الذي تم وضعه عند تأسيس المنظمة قبل ست عشرة سنة هو من النوع المناسب والذي يصلح قاعدة للتعامل بين الدول الأعضاء. كذلك إن هذا الميثاق هو من النوع الذي في إستطاعته أن يفض الخلافات ويعزز أسس التعاون. لكن مع الأسف هنالك إستهانة من بعض الدول الأعضاء بهذا الميثاق وبسبب هذه الإستهانة نجد أن منظمة تمثل مليار مسلم مشلولة لا قدرة لها على فرض موقف على أطراف تستهين ببنود ميثاق هذه المنظمة.

ونجد في هذا الصدد أنفسنا نطرح بعض التساؤلات ومنها على سبيل المثال لا الحصر.

إذا ما كانت منظمة تمثل مئة وخمسين مليون عربي ليست قادرة على أن توفق بين بعض الأطراف العربية التي تعيش حالة من الخصومة، أو على الأقل ليست قادرة على تحقيق فترة هدنة بين هذه الأطراف، فكيف سيكون موقف هذه المنظمة عندما تطرق أبواب الدول الأخرى طالبة منها الحلول والتأييد؟

وإذا ما كانت منظمة تمثل مليار مسلم ليست قادرة على أن تحقق ولو هدنة من بضعة أسابيع بين إيران والعراق، وليست قادرة على أن تقنع إيران بقبول وقف الحرب وعقد محادثات سلام مع العراق، فكيف سيكون موقف هذه المنظمة عندما تطرق أبواب الدول الأخرى طالبة منها الحلول والتأييد؟

من المؤكد أن الدول الكبرى والدول الأخرى غير تلك المنتسبة إلى الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي تشعر بالحيرة عندما يقال لها أن تتدخل لتحقيق وفاق عربي أو لإقناع إيران بوقف الحرب. وهذا الشعور ناشئ عن أنه إذا كانت منظمة مثل منظمة المؤتمر الإسلامي تمثل ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وقادرة إذا هي اتخذت قراراً بالإنسحاب من الأمم المتحدة أن تلغي وجود هذه المنظمة الدولية، لا قدرة لها على إقناع دولة بقبول أبسط طلب يمكن أن تتقدم به هيئة أو منظمة وهو وقف الحرب، فأي تهيب يمكن أن تحاط به هذه المنظمة وأي

نظرة سيحظى بها المليار مسلم في العالم الذين تمثلهم هذه المنظمة؟

ويبقى من الجائز التساؤل: هل أن السبب في عدم فعالية منظمة المؤتمر الإسلامي هو أن الخلافات العربية إنتقلت إليها بإنضمام الدول العربية إلى عضويتها، وهل أن عدم الفعالية ستبقى قائمة ما دامت الخلافات ستظل مستحكمة بين بعض الدول العربية الأعضاء في المنظمة؟

سواء جاءت الإجابة تؤكد هذا الإفتراض أو لا تؤكده فإن ما يتمناه المرء هو ألا يصيب منظمة المؤتمر الإسلامي الصبية ما أصاب الجامعة العربية بحيث لا ينقضي الزمن سنة بعد أخرى والهيئة التي في استطاعتها أن تحقق التعايش والتعاون بين الدول الأعضاء عاجزة عن أن تحقق ولو فترات صحو عابرة في سماء العلاقات الملبدة بغيوم داكنة من الخلافات.

كذلك أنه سواء جاءت الإجابة تؤكد ذلك الافتراض أو لا تؤكده فإن ما يتمناه المرء هو أن تدب الفعالية في أوصال الجامعة العربية خصوصاً وأنها باتت في سن الأربعين الذي هو سن النضوج والتعقل.

يبقى، أيضاً أنه إذا ما كانت تلك هي أحوال العرب والمسلمين بينما عندهم جامعة نضجت ومنظمة على أهب أن تصبح شابة ولكل منهما ميثاق مثالي لتنظيم العلاقات وتحقيق التعاون فما هي أحوالهم إذا كانوا من دون هذه الجامعة وتلك المنظمة؟

مجلة "التضامن". لندن - 20 نيسان (أبريل) 1985

* * *

لكي لا تحدث "براءة الذمة"

إستمرت مذبحة دير ياسين لطخة في جبين الصهاينة إلى أن حدثت مذبحة مخيم صبرا ومخيم شاتيلا التي كانت مذبحة كبرى قياساً بمذبحة دير ياسين وأكثر بشاعة منها.

وبعد مذبحة صبرا وشاتيلا لم يعد أحد يتذكر مذبحة دير ياسين كما كان يتذكرها من قبل وذلك عملاً بقاعدة المهم والأهم أو الخطير والأكثر خطورة. فإذا كانت مذبحة دير ياسين مهمة وخطيرة فإن مذبحة صبرا وشاتيلا أكثر أهمية في مدلولاتها وأكثر خطورة في تفاصيلها الدقيقة.

كيف؟

إنه عندما يذبح رجال من العصابات الصهيونية شيوخ وأطفال ونساء قرية فلسطينية فهذا يبدو طبيعياً بمنطق العداوة ويتماشى مع الأساليب التي تعتمد في إغتصاب أراضي الغير وأوطانهم. أما عندما يقتحم مخيم صبرا ثم مخيم شاتيلا رجال ميليشيات لبنانية متعاملة مع إسرائيل فهذا لا يبدو طبيعياً على الإطلاق وذلك على أساس أن سكان المخيمين هم عرب من فلسطين أو مولودون في لبنان ومن أصل فلسطيني، وأن الذين اقتحموا المخيمين وأمعنوا ذبحاً وقتلاً في الشيوخ والأطفال والنساء هم عرب من لبنان ولا يلغي أصلهم أنهم متعاونون مع إسرائيل.

وإذاً فإن هذه الواقعة كفيلة بأن تزيل من الأذهان الإنطباع البشع الموروث عن مذبحة دير ياسين. وبدلاً من أن يتناقل جيل عن جيل فظاعة ما حدث في دير ياسين ويقول الواحد للآخر والكبير للصغير: هل تعرف ماذا حدث ذات يوم في فلسطين؟ لقد دخلت عصابة صهيونية قرية دير ياسين وذبحت أهلها من أجل أن تنشر الرعب في كل فلسطين... إنه بدلاً من ذلك سيقول الواحد للآخر والكبير للصغير هل أنه من المعقول أن يقتحم شبان عرب مخيميْن للفلسطينيين في لبنان ويقتلون مَن إستطاعوا قتله شيخاً كان أم طفلاً أم امرأة. وربما يضيف إلى ذلك قوله إن الذي حدث في مخيم صبرا وفي مخيم شاتيلا كان أكثر فظاعة من الذي حدث في دير ياسين.

ولأن الصهيونية قائمة على التخطيط البعيد المدى ولكل المسائل، صَغُر شأن هذه أم كَبُر، فإنه من الجائز الافتراض أن تدبير مذبحة مخيم صبرا ومذبحة مخيم شاتيلا أتى في إطار التخطيط لإزالة الانطباع الكثير السوء عن مذبحة دير ياسين. ويكفي أن يقال إن شباناً لبنانيين إقتحموا مخيميْن للفلسطينيين وذبحوا فيهما أعداداً من السكان الكبار والصغار لكي يكثر تسليط الضوء على المذبحة الجديدة ولكي لا تعود الذاكرة تنشط فقط في إتجاه مذبحة دير ياسين.

ولولا إنفضاح أمر تورط القيادة الإسرائيلية في مذبحة صبرا وشاتيلا والعفوية التي سجلت بها مجلة "تايم" الأميركية الواقعة وكلفت أرييل شارون العقل المخطط لتلك المذبحة الكثير لكانت إستمرت مذبحة دير ياسين في زوايا النسيان ولكانت مذبحة صبرا وشاتيلا هي الأكثر فظاعة ولكان شارون هو الأكثر براعة في سفك دماء الأبرياء.

نصل من ذلك إلى القول إن ما يحدث في بيروت منذ بضعة أيام يحمل في طياته الخوف من أن تكون هنالك خطة خفية وجهنمية تستهدف إزالة بشاعة مذبحة صبرا وشاتيلا من أذهان الناس وبحيث تصبح حالها مثل حالة

مذبحة دير ياسين التي استمرت بشعة وخطيرة إلى أن حدثت مذبحة صبرا وشاتيلا. كذلك أن ما يحدث في بيروت منذ بضعة أيام يحمل في طياته الخوف من أن تكون هنالك خطة خفية وجهنمية إنساقت إليها أطراف عربية وهدفها تجميل وجه ذلك السفاح شارون مقدمة لترؤسه بعد بضعة أشهر حكومة قمع للعرب من محيطهم إلى خليجهم.

وإذا حدث – ونقول لا سمح الله حتى كتابة هذه الأسطر يوم 1985/4/21 – ان إقتحمت المخيمات الفلسطينية في بيروت عناصر من حركة "أمل" ومن ميليشيا الحزب التقدمي الإشتراكي واقترفت داخل هذه المخيمات الخطأ الذي لا نتمناه، وجاء الخطأ عبارة عن مذبحة تزهق فيها أرواح بعض الشيوخ والأطفال والنساء والأبرياء فإن أحداً لن يردد فظاعة ما حدث لمخيميْ صبرا وشاتيلا وسيتضاءل الحديث عن السفاح شارون، أي أن ما يتم التخطيط له على ما يجوز الإعتقاد يكون حدث بالضبط.

أما لماذا لن يردد أحد فظاعة ما حدث لمخيميْ صبرا وشاتيلا، ولماذا سيتضاءل الحديث عن السفاح شارون، فلبدهيات يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

إذا اقتحم رجال العصابات الصهيونية قرية من قرى فلسطين وأمكنهم تنفيذ مذبحة فيها لنشر الرعب في بقية القرى فهذا يبدو طبيعياً ومنسجماً مع بربرية الصهاينة الذين تسهل لهم الدول الكبرى إغتصاب أرض وحق غيرهم، أو على أساس أن يهوداً ذبحوا عرباً.

وإذا اقتحم رجال ميليشيات لبنانيون مخيماً فلسطينياً في لبنان سكنوه ضمن تفاهم وتوافق الشرعية اللبنانية والأكثرية الشعبية اللبنانية، واقترف هؤلاء داخل المخيميْن مذبحة فإن ذلك "سيعيد الإعتبار" إلى تلك الهمجية التي حدثت في دير ياسين على أساس أن عرباً لبنانيين غير مسلمين ذبحوا عرباً فلسطينيين مسلمين ومسيحيين في مخيم صبرا ومخيم شاتيلا.

أما إذا – لا قدر الله – إقتحم المخيمات رجال ميليشيات "أمل" والحزب التقدمي الإشتراكي واقترفوا نتيجة هستيريا القتل السائدة والشغف برؤية الدم ينزف من البشر مذبحة – أياً كان حجمها – فإن "براءة الذمة" تكون أعطيت للصهيونية على تنفيذها للمذبحة الأولى في دير ياسين وعلى حمايتها وتخطيطها ومساندتها للمذبحة الثانية في مخيم صبرا ومخيم شاتيلا.

وأي "براءة ذمة" أكثر فعالية من أن نسجل في التاريخ الذي لا تنقصه الصفحات الكثيرة عن أعمال مخجلة للمضير وللوجدان أنه إذا كان الذين نفذوا المذبحة الأولى في دير ياسين يهوداً صهاينة ضد فلسطينيين عرب، وإذا كان الذين نفذوا المذبحة الثانية في مخيم صبرا ومخيم شاتيلا مسيحيين عرباً من لبنان ضد فلسطينيين عرب فإن الذين نفذوا المذبحة الجديدة مسلمون من الطائفتين الشيعية والدرزية ضد سكان المخيمات الذين لهم رسول واحد وقبلة واحدة.

إننا نصلي من أجل لحظة تعقل... إلا إذا كنا نعيش بالفعل عصر "الهولوكوست العربي"، أو "الهولوكوست الإسلامي". وهذا أمر لا تنفع فيه الأدعية والصلوات.

... ولا حول ولا قوة إلا بالله.

مجلة "التضامن". لندن - 27 نيسان (أبريل) 1985

* * *

ثلاثون عدم الإنحياز

يعيش العالم الثالث هذه الأيام وهج ذكرى حدث عظيم كتب لهذا العالم أن يعيشه ونعني به ولادة "كتلة دول عدم الإنحياز"، قبل ثلاثين عاماً.

ومثلما أن لكل شعب أن يتباهى بتراثه وأمجاده فإن تباهي شعوب دول العالم الثالث "بمبدأ عدم الإنحياز" الذي نبع من أرضهم يبدو أمراً على جانب من الأهمية. بل إنهم في ذلك وعلى الرغم من كل شيء قادرون على التباهي بهذا الحدث، أو الإرث إذا ما جاز القول، أكثر من تباهي شعوب أخرى بماضيها على الرغم من تفوقها في مجالات كثيرة.

وزيادة في التوضيح يمكن القول على سبيل المثال لا الحصر أن في إستطاعة شعوب دول العالم الثالث ومنها الشعب العربي، أن لا يكون حالها مثل حال الشعب الأميركي مثلاً، أو الشعب السوفياتي مثلاً أو... بعض الشعوب الأوروبية الكثيرة الأخرى. فهي مثلاً – أي شعوب العالم الثالث – لم تشارك في إستعمار شعب، ولا هي شنت حرباً على شعوب أخرى، ولا هي تساند حكوماتها في سياسة نشر الهيمنة والسيطرة... وهكذا.

وقد يقال الآن وبعد ثلاثين سنة ما الذي إستطاع العالم الثالث بسياسة عدم الإنحياز التي انتهجتها دوله أن يحقق غير الكسب المعنوي المشار إليه في الأسطر السابقة؟

إنه بمقياس الربح والخسارة التقليدي فإن العالم الثالث بإنتهاج دوله سياسة "عدم الإنحياز" خسر كثيراً وربح قليلاً. إلا أنه في الربح القليل الذي حققه أمكنه أن يبلور شخصية هو في أشد الحاجة إلى أن تكون مبلورة.

لقد فشل العالم الثالث – والدول العربية إحدى الركائز الأساسية فيه – أن يضيق الفجوة بين الفقراء والأغنياء، إلا أنه في الوقت نفسه استطاع أن يحدث بعض الإزعاج للدول الغنية بحيث إن زعماء الشمال – أي زعماء الغنى في العالم – باتوا يحسبون حسابات مهمة نسبياً لحال الجنوب الفقير.

وفشل العالم الثالث – والدول العربية إحدى الركائز الأساسية فيه – في أن يكسب عسكرياً، إلا أنه من الجائز القول إنه كسر بعض الشيء من حدة التناقض للإستراتيجيات الدولية، أو أنه على الأقل أحدث بعض الخدوش في جبين هذه الإستراتيجيات، وهي خدوش من الصعب إزالة ومحو معالمها في أي حال.

وفشل العالم الثالث – والدول العربية إحدى الركائز الأساسية فيه – في أن يغير ولو بعض الشيء في سلاح "الفيتو"، الذي هو مع الأسف، سلاح موجه في الدرجة الأولى إلى دول العالم الثالث قبل سواها، إلا أنه في الوقت نفسه إستطاع أن يتمدد وأن يكبر شأنه بحيث تصبح رئاسة مجلس الأمن له وبحيث تتحول الأمم المتحدة، هذه المنظمة الدولية الكثيرة الأهمية، إلى منبر يعبر فيه العالم الثالث عن قضاياه كما يشاء. ويكون التعبير "مباشرة" بعدما درج على أن يكون "بالوصاية".

وفشل العالم الثالث – والدول العربية إحدى الركائز الأساسية فيه – في أن ينقل التكنولوجيا، عسكرية كانت أم تقنية فنية في ميدان التنمية، بالشكل الذي تتمناه دوله، إلا أنه في الوقت نفسه إستطاع بالثروات التي لدى بعض دوله، وبالذات ثروة النفط، أن يحدث حالات من الإرتباك في أسواق الدول الصناعية ذات الشأن.

ورب قائل: بعد ثلاثين سنة، يتأمل المرء في أحوال العالم الثالث، ويقول همساً أو بالصوت العالي: ألم يكن من الأجدى أن تنحاز دول العالم الثالث إلى أحد المعسكرين بشكل مباشر وإلى درجة التحالف، وبذلك تستفيد من المعسكر الذي تنحاز إليه، بدل أن تبقى تتأرجح في الهواء من دون أن تستفيد من لعبة السياسة الحيادية التي تم إنتهاجها.

والجواب عن ذلك هو أن مثل هذا الإنحياز كان سيعني – هذا إذا ما أمكن حدوثه – وقوع خلل بالغ الخطورة في ميزان القوى، وكان معناه أن معسكراً سيحارب المعسكر الآخر، وكان معناه أيضاً أن الدول الصغرى كانت ستبدو ساحات قتال وحروب لا تنتهي.

هذا مع الأخذ في الإعتبار أن رؤوس المحايدين لم تسلم من سيوف المعسكرين الكبيرين، بل إن هذه السيوف أمعنت في مراحل معينة في جسم العالم العربي تقطيعاً. ومن خلال نظرة عابرة على ما يجري في عالمنا العربي وبالذات ما يجري في لبنان وعلى الجبهة العراقية – الإيرانية يتبين لنا ذلك.

وبعد ثلاثين سنة من حق المرء أن يتساءل: هل أن من المصلحة مواصلة إعتماد سياسة عدم الإنحياز، أم أن تجربة ربع قرن تكفي لإختبار جدوى هذه السياسة؟

وقد يكون الجواب عن ذلك هو أن مبادئ عدم الإنحياز تبدو مثالية، وإنحياز دول العالم الثالث والدول العربية قبل غيرها إلى عالم الحياد وإعتماد سياسة عدم الإنحياز نهجاً ثابتاً، يبدو الحل الذي لا حل غيره.

ولكن مشكلة عدم الإنحياز هي أنه يواجه منذ بضع سنوات أزمة قيادات في الدرجة الأُولى، سببها أن عالم عدم الإنحياز فَقَد عمالقته، واحداً بعد الآخر، وأنه لو كان هنالك عبد الناصر آخر ونهرو آخر وتيتو آخر.. لكانت الحال على غير ما آلت إليه.

لكن في الوقت نفسه، إن غياب القادة التاريخيين لعالم عدم الإنحياز جاء متلازماً إلى حد ما مع غياب القيادات التاريخية في العالم كله بما في ذلك الدول الكبرى.

يبقى أن من سوء حظ شعوب العالم الثالث والشعب العربي، أنه في الوقت الذي غاب فيه عمالقة دول عدم الإنحياز، تعملقت، إذا جاز القول، مشاكل هذا العالم من مصر إلى نيكاراغوا مروراً بكل دولة من دول هذا العالم كَبُر شأنها أم صَغُر. وفي هذا وما دام السودان هو أحد أكثر دول العالم حدة بمشاكله، وما دام أيضاً حديث الناس بسبب حركة التغيير التي جرت فيه من أسابيع ثلاثة، فإن المثل السوداني الذي يقول: "غاب أبو شنب لعب أبو دنب"... يعبِّر خير تعبير عن حال عدم الإنحياز: وزيادة في التوضيح فإن السودانيين يقصدون "بابو شنب" القط و"أبو دنب" الفأر.

يبقى أيضاً، أن ولادة جديدة لكتلة عدم الإنحياز تبدو ضرورية اليوم أكثر من أي يوم مضى. فالمشاكل تزداد تراكماً، والتعقيدات ترافق حل كل مشكلة، وهموم شعوب العالم أكثر من أن تحصى.

ولقد ضاعت على دول العالم الثالث قبل ثلاث سنوات

فرصـــة إنعقاد "قمة دول عدم الإنحياز" في بغداد. ولو أنه كتب لهذه القمة أن تنعقد لكانت ربما ســـاعدت على ولادة رؤية لنهج جديد، ولكانت أيضـــاً أدخلت بعض القوة إلى ذراع عالم عدم الإنحياز ودماً جديداً في شرايينه.

ولعل ما ضاع يمكن تعويضه في القمة المقبلة.

وإلى أن يتم ذلك يبدو العالم الثالث – والدول العربية إحدى الركائز الأســـاســـية فيه – في أشـــد الحاجة إلى إستمرارية اتجاه عدم الإنحياز وإلى مبادئ هذه الكتلة.

مجلة "التضامن". لندن - 4 أيار (مايو) 1985

* * *

رؤية خليجية لمصير المنطقة

ما هو مصـــير المنطقة العربية وإلى أين تســير الأزمة اللبنانية، الأكثر سخونة في الوقت الحاضر.

وما هي الإسـقاطات التي تفرزها الحرب الخليجية على الوضع العربي العام؟

هذه الأســئلة تشــكل محور المناقشـــات الســياســية، المتداولة في العواصم الخليجية، والعربية في الوقت الراهن. وفي الريـاض، التي أكتـب منهـا هـذا الكلام في ضـــوء مناقشـــات ولقاءات عدة عشـــية إنتقال الدولة إلى جدة والطائف، فالأحداث المشـــار إليها وما وصـــلت إليه من تصـــعيد خطير أوجد عند الذين يتابعون خفايا التطورات التي تعصف بها أجوبة تتناقض وتختلف بتناقض وإختلاف موقع المجيب عن التساؤلات المطروحة. ولعل أهم الأجوبة المتداولة على كل المســتويات، هو أن الوضـــع الراهن في لبنان قد وصـــل إلى أحد أهم المفاصـــل خطورة، وأن اليأس العربي والدولي من إمكانية حل الأزمة اللبنانية قد أصـــبح في طريقـه إلى التعـامـل مع هـذه الأزمـة على الطريقـة اللبنانية أي الاستقالة منها.

فالرؤية الخليجية لمســار الأزمة اللبنانية، كما لخصــتها لي مصـادر عدة، تصـب في إتجاه يقول: إن ما يجري في لبنـان اليوم خرج عن إطـار كـل الصـــراعـات والنزاعـات السـياسـية، والعقائدية، والوطنية، وتحول إلى صـراع تتحكم فيه المصالح الشخصية والإرتباطات الخارجية.

والصـــورة القاتمة التي ترســمها هذه المصـــادر للمحنة اللبنانية دخلت في حيز "نفض اليد" من القضـــية اللبنانية بعدما باتت لا تأمل في إمكانية عودة الوفاق إلى اللبنانيين وإنصهارهم في مجتمع وطني موحد.

وقد شـــرح مرجع خليجي مطلع على خلفيات الأزمة اللبنانية ومسارها: بأن المستجدات التي طرأت على الساحة اللبنانية مؤخراً تشـير بكل وضـوح إلى أن هناك ثمة سـباقاً قائماً بين الأطراف المحلية على رســـم حدود كانتوناتها وتدوير النزاع فيما بينها لكي يصـــل إلى خط "اللارجعة" الذي يجبرها على عدم خفض ســـلاحها قبل معرفة المكان الذي سيخصص لها في خريطة المستقبل اللبناني.

وبين التحليـل لمـا يجري في لبنـان، والحيرة في فـك رموزه، تطرح المصـادر ذاتها "مخارج" تصـلح لوضـع نهاية لهذه الحرب المستمرة منذ أكثر من عشر سنوات.

من هـذه المخـارج، إعتمـاد "الفيـدراليـة" على الطريقـة الأميركية، أو إنشـاء صـيغة سياسـية على طريقة "مجلس التعاون"، تصـــلح لجميع الأطراف اللبنانية تحت ســـقف سـياسـي واحد يدور في شـكل أو آخر وبإيقاع أو آخر في الفلك السوري.

وهذا هو الحيز الوحيد المتاح لوضـع الحلم اللبناني في بقاء الوطن الواحد موضـــع التحقيق على إعتبار أن التغني بأهزوجة لبنان كسـويسـرا الشـرق أثبتت الحرب أنها كانت نوعاً من الترف الفكري الذي طمح اللبنانيون في الوصـــول إليه ودفن في "معجن" الأزمة الراهنة.

وخطورة ما ذكرته تلك المصـــادر، كونه يســـتند إلى مواقف رســـمية لدول الخليج لا تميل إلى الســـعي مجدداً لإطفاء الحريق اللبناني، بحكم قناعات ســـابقة تولدت من التجارب الماضية، إضافة إلى فشل الجهود العربية والدولية في إرساء أسس حل يرضـي اللبنانيين، ويرضـي الأطراف الإقليمية المؤثرة فيه.

وبقدر ما تســتحوذ التطورات اللبنانية على الإهتمامات الخليجية لما لها من خيوط تتصل بعواصم صنع القرار في الدول الكبرى، تســتحوذ قضـــية الحرب بين العراق وإيران على القسط الأكبر من الإتصـالات والمداولات التي تجري بين دول الخليج.

ويبدو، إستناداً إلى المصادر نفسها، أن جعبة التطورات العاصـفة التي تشـهدها المنطقة، حافلة بكثير من التفاصيل التي قد يصـــح بعضـــها، وقد يخطئ بعضـــها الآخر، وإن كانت تكمل في مجموعها الصـورة التي لا تساعد إلى اليوم على تحديد مصير هذا الصراع وهذا الإستنزاف.

وتقول هذه المصـــادر في معرض تفســـيرها لتصـــعيد الحرب الخليجية، إن هذه الحرب التي تتجاذبها التيارات الإقليميـة والـدوليـة، تمر في عـدة إحتمـالات لم تعـد دول

الخليج بقادرة على الوقوف منها موقف المتفرج.

وهي إلى ذلك قامت بتكثيف جهودها لإقناع إيران بحل النزاع سلمياً، وتجنب إعتماد القوة كمبدأ للحل، ذلك أن التصعيد، على حد قول تلك المصادر (القريبة من دوائر صنع القرار الخليجي) يعني تدويل الصراع ومن ثم تعقيد الموقف. ولكن رفض إيران الدائم لكل الوساطات جعل من مسألة الدعم المادي والوقوف بشكل علني إلى جانب العراق، ضرورة حتمية إستناداً إلى القناعة الخليجية القائلة: بأن أي ضغط على إيران سواء كان إقتصادياً أو سياسياً سوف يضعف من موقف المطالبين بإستمرار الحرب في إيران وسوف يقوي موقف الفئات التي تطالب بإنهاء الحرب والقبول بالتفاوض.

وحول فرصة توقف الحرب في المستقبل القريب، كشفت المصادر ذاتها، بأن الرأي السائد في المنطقة لا يميل إلى توقع حل قريب لهذه الحرب، نظراً للتعنت الإيراني، والشروط التي تضعها إيران من أجْل تبديل النظام في العراق، وهي شروط ليست مقبولة من كل الدول الخليجية لأنها تمس سيادة بلد شقيق، كما أن الإستمرار في هذه الحرب يفتح الباب أمام إحتمالات كثيرة أقلها انعكاس آثار هذه الحرب على الوضع العربي برمته وهو أمر يدركه العراقيون جيداً، وهم محقون في قناعتهم بأن عدم إتفاق العرب على موقف موحد من هذه الحرب كان عاملاً رئيسياً في إستمرارها.

وإذا كان الإتفاق شاملاً بين الدول الخليجية على صحة هذه المعادلة، فإن أوساطاً أخرى ترى أن الحرب العراقية – الإيرانية، زادت من تعميق الخلافات العربية وأبرزت صورة التشرذم العربي بطريقة أوضح، الأمر الذي أصبح معه المناداة بالحد الأدنى من التضامن العربي، كما حدث في قمة "فاس"، المطلب الجوهري والأساسي لكل الدول العربية لسد باب الأخطار المشرعة من جبهة الحرب في الخليج.

وقد عملت الدول الخليجية في الفترة الأخيرة على تحقيق هذا المطلب على إعتبار أن إسقاطات الحرب بين العراق وإيران لها تأثيرها المباشر على هذه الدول، لذلك أصبح السؤال المنطقي الذي يفرض نفسه على الساحة الخليجية هو: إلى أي مدى يمكن للدول الخليجية تحمل أعباء الإلتزام المادي تجاه هذه الحرب؟

لقد أعدت من جانبي طرح هذا السؤال على مصدر خليجي مطلع فأجاب بقوله: إن دول الخليج لا يمكن لها اللجوء إلى الخيار السهل، كالإستعانة بقوات أجنبية، وعلى العالم أن يدرك مرة واحدة وأخيرة أن دول الخليج العربي ليست في حاجة إلى أي حماية، وهي ترفض الأحلاف العسكرية، لأن لا أعداء لها، وهي تريد العيش في سلام وفي معزل عن المجابهات الدولية.

وتابع المصدر: صحيح أن المؤامرة على البحرين، وإنفجارات الكويت يصبان في خانة ما كان يرسم للمنطقة، ولكن من خلال التنسيق العسكري الذي تمثل في عدة مناورات، أبرزت دول الخليج على أنها تحبذ الإعتماد على الذات.

وكشف المصدر بأن دول الخليج تعرضت في بعض الأحيان لضغوط دولية وصلت غلى حد التلويح بإرسال الأساطيل الحربية لحماية الممرات المائية وتأمين وصول النفط إلى الدول الغربية.

وقد إستخدم المصدر كلمة "متطوعين" عند التحدث عن الإستعانة بقوات أجنبية، للدلالة على رفض دول الخليج لهذا المبدأ، لأنه يعني حقيقة الإستعانة بمرتزقة. وهذا يدل دلالة واضحة لماذا تطالب دول الخليج بإبعاد الإستقطاب الدولي عن دول المنطقة لأنه لن يؤدي سوى إلى زيادة التفرقة في العالم العربي.

والأهمية التي تعود إلى هذه اللهجة المتداولة في العواصم الخليجية في الوقت الراهن، كونها تترافق مع معلومات تتحدث عن قيام ليبيا بتزويد إيران بصواريخ أرض – أرض، وهو أمر يشكل هاجساً فعلياً لدول "مجلس التعاون" التي أصبحت الموانئ وآبار النفط وحتى المصافي فيها تحت مرمى هذه الصواريخ.

إلا أن الرؤية الخليجية تتجاوز هذا الموضوع إلى ما هو أخطر من ذلك على إعتبار أن الآثار التدميرية المترتبة عن هذه الصواريخ يمكن إستيعابها، وفي حين أن بروز تطور خطير في الحرب بين العراق وإيران كعزل مدينة البصرة مثلاً – وهذا ما تحلم به إيران – أمر لا يمكن التكهن بنتائجه، وتقدير إنعكاساته الخطيرة على توازن القوى في المنطقة، لهذا تحاول دول الخليج – استناداً إلى المصدر نفسه – معالجة تطورات هذه الحرب بالطرق السياسية، لأن التنسيق العسكري القائم بين دول الخليج غير قادر على إستيعاب هذه التطورات إذا ما مضت الأمور في التأزم أكثر مما هي حتى الآن.

وحول الوضع الفلسطيني، يرى المصدر نفسه بأن العمل الفلسطيني في الوقت الراهن لا يرضي الفلسطينيين أنفسهم على إعتبار أن النسق الذي يسير عليه هذا العمل سيصل على المدى المنظور إلى أن يصبح مقتصراً على الأعمال الخيرية.

ولم يستبعد المصدر نفسه بأن تصبح العمليات العسكرية الفلسطينية مستقبلاً على غرار العمليات الأرمنية التي تجري في أوروبا ضد المؤسسات التركية والتي يعتقد فاعلوها أنهم بذلك يبرهنون أن القضية الأرمنية لم تطو.

هذه الرؤية يمكن اعتبارها بأنها تمثل موقفاً شبه رسمي، إلى حد ما، أو على الأقل موقفاً له طابع الأغلبية. وهذه الرؤية أحيطت بها علماً جهات عربية بهدف التنبيه والتحذير.

وإذا كان المصدر إستخدم تعابير رمادية اللون، إذا جاز القول، إلا أنه إلتقى برأيه وتقويمه هذا مع وجهة نظر مرجع سعودي كبير الشأن قال لـ "التضامن": "إنه ما لم تحدث المعجزة فلن تنعقد القمة العربية المؤجلة، وكفانا إستفسارات عن موعد عقدها"، وإلتقى أيضاً مع خلاصة تحليل لمسؤول سعودي مرموق قال لـ "التضامن": "إن المنطقة ليست أمام ثلاث حروب فحسب وإنما هي أمام ثلاث حراب في الوقت نفسه... بل إنها أمام ثلاث حروب وثلاث حراب في الوقت نفسه".

تلك هي الرؤية الخليجية لواقع الحال في المنطقة العربية، بل ولمصير هذه المنطقة. ولكن يبقى سؤال: هل أن هذه الرؤية مرشحة لتعديلات جذرية بعد شهر رمضان المقبل الذي تفصلنا عنه أيام كحد أدنى، وبعد موسم الحج الذي تفصلنا عنه أسابيع كحد أقصى، وذلك على أساس أن الملك فهد بن عبد العزيز – كما أبلغني مصدر كثير الإطلاع في الرياض – في صدد عملية تقويم جذرية لحال المنطقة ومشاكلها التي تزداد تعقيداً يوماً بعد آخر، بل ولحظة بعد أخرى.

مجلة "التضامن". لندن - 11 أيار (مايو) 1985

* * *

هل تبدأ مصالحات العصر من الخرطوم؟

لأكثر من سبب موضوعي هنالك ضرورة قصوى لعقد مؤتمر قمة للملوك والرؤساء العرب في الخرطوم.

ولأكثر من سبب موضوعي هنالك ضرورة قصوى لعقد هذا المؤتمر بين العيدين: عيد الفطر وعيد الأضحى المباركين.

أما هذه الأسباب فيمكن تسجيلها على النحو الآتي:

أولاً: لقد حدث تغيير في السودان. ولكن هذا التغيير حظي حتى الآن بالتأييد بينما القيادة الجديدة في السودان تحتاج إلى ما هو أكثر من التأييد، أو بمعنى آخر تحتاج إلى ترجمة عبارات التأييد التي صدرت عن معظم العواصم العربية.

ثانياً: إن هنالك ما يمكن إعتباره مأزقاً بكل معنى الكلمة وهو مأزق القمة المتفق على عقدها في الرياض والتي لا تنعقد لأن المسؤولين السعوديين لا يريدون إنتقال الخلافات العربية إلى هذه القمة.

وقبل التغيير الذي حدث في الخرطوم كان عقد مثل هذه القمة خارج الرياض أمراً لا تتساهل المملكة العربية السعودية في شأنه، لكنها من أجل تدعيم العهد الجديد في السودان لا تمانع – إذا جاز الإفتراض – في الترحيب بدعوة إلى إنعقاد هذه القمة في الخرطوم سواء جاءت هذه الدعوة بمبادرة من القيادة السودانية الجديدة، أو بإقتراح تتقدم به إحدى الدول الأعضاء.

ثالثاً: قبل التغيير الذي حدث في السودان كانت هنالك شكوك في إمكانية إتفاق الملوك والرؤساء العرب على قضية ما. وجاء تأييد الجميع من دون إستثناء للتغيير الذي حدث ليؤكد إمكانية حدوث إتفاق. ومن إيجابيات هذه المسألة أن في إستطاعة القيادة الجديدة في السودان أن تفعل ما لا يمكن أن تقدم عليه قيادة كالقيادة السعودية. وزيادة في التوضيح يمكن القول إن الحُكْم السعودي لا يتحمل أي تعثر لقمة تنعقد في رحاب المملكة مهما صغر حجم هذا التعثر في حين أن القيادة الجديدة في السودان ستكون قانعة بأي إنجاز تحققه القمة مهما صغر حجم هذا الإنجاز. كذلك أنه إذا كان الحُكْم السعودي لا يريد حدوث مشاكسات عربية في قمة تنعقد في رحاب المملكة، فإن الحُكْم الجديد في السودان قد يتقبل مثل هذه المشاكسات برحابة صدر عملاً بقواعد اللعبة السياسية في السودان والتي يمثلها هذا الحُكْم خير تمثيل.

رابعاً: قد يقال إن المأزق الأساسي الذي تواجهه القمة يتمثل في "الفيتو" السوري – الليبي على قيادة ياسر عرفات من جهة ومناصرة الطرفيْن لإيران ضد العراق من جهة أخرى.

وأغلب الظن أنه إذا بادر الحُكْم الجديد في السودان إلى عقد قمة عربية إستثنائية في الخرطوم فإنه قد يحقق ما استطاع الحُكْم السوداني صيف 1967 (الرئيسان الراحلان إسماعيل الأزهري ومحمد أحمد محجوب) تحقيقه. وإذا كان هذان الزعيمان إستطاعا بفضل قوة الإرادة الشعبية السودانية من جهة وديبلوماسيتهما الذكية

من جهة أخرى تحقيق مصالحة بين الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر، فإن الحُكْم الجديد في السودان لا تنقصه الحنكة والقدرة الديبلوماسية على تحقيق مصالحة بين زعامات عربية متخاصمة.

ومن الجائز الإفتراض أن إستقبالاً يجري في الخرطوم للرؤساء حافظ الأسد وصدَّام حسين ومعمر القذافي وياسر عرفات من نوع الإستقبال الذي جرى للملك فيصل والرئيس عبد الناصر من شأنه أن يحقق مصالحة تبدو حتى إشعار آخر مستحيلة.

والذي يجعل مثل هذه المصالحة ممكنة هو أن أطرافها يريدونها وأن طرفيْن من هذه الأطراف حريصان على مراعاة الموقف السوداني بطبيعته الجديدة لأكثر من سبب موضوعي. وهذان الطرفان هما: الحُكْم الليبي أولاً ثم الحُكْم السوري.

وإذا كانت السنوات الخمس الماضية – وهي سنوات تصاعد الخلافات العربية – تميزت بأن أي طرف عربي لا يحاول التوفيق بين الحُكْم السوداني والدول العربية التي هو على خلاف معها، بينما يتواجد أكثر من طرف يسعى للتوفيق بين كافة المتخاصمين الآخرين، فإن المرحلة الجديدة التي بدأت في السودان بعد التغيير أكدت جدارة الحُكْم الجديد في أن يقوم بدور توفيقي بين المتخاصمين وذلك للسرعة التي أزال فيها الإشكالات العالقة والمشاكل الكثيرة التعقيد بين السودان وبعض الدول العربية.

خامساً: إن هنالك حقيقة أساسية وهي أن إستقرار السودان من استقرار العالم العربي. بل إن هذه البوابة الأفريقية – العربية – أي السودان – لن تنعم بالإستقرار في غياب الإستقرار العربي. وعلى هذا الأساس فإن مطالبة الحُكْم الجديد بدور توفيقي وبمسعى لتحقيق المصالحة السورية – العراقية – الليبية، والسورية – الليبية – الفلسطينية، والمغربية – الجزائرية تبدو من البدهيات، ومن الجائز الإفتراض أن مثل هذه المصالحة قد تحقق بعد ذلك "مصالحة العصر" بين العراق وإيران. أما المصالحات العربية الأخرى المطلوبة فإنها تتحقق لمجرد أن تحدث المصالحات ذات الحالة شبه المستعصية.

هنا لا بد من وقفة يمكن القول فيها إن القادر على تحقيق المصالحات هو إما الطرف الذي لا تحفظ من أحد عليه، وإما الطرف الذي يريد توظيف حرص المتخاصمين على ألا تتأثر علاقتهم به في سبيل دعم دور يقوم به.

وصحيح أن السودان بعد التغيير الذي حدث فيه ليس الدولة العربية الوحيدة التي لا تحفظات لدول أُخرى عليها إلا أن الحُكْم الجديد في السودان يتميز عن غيره بأنه يمتلك قدرة ملحوظة على الصبر وإستعداداً للمزيد من المثابرة في سبيل تحقيق أمر ما وإذا كان هذا الأمر هو عقد مصالحات بين دول شقيقة فإن الحُكْم الجديد مستعد للإندفاع وبأقصى سرعة بل وبسرعة تفوق سرعة الصوت إذا جاز القول من أجْل أن يحقق المصالحة أو المصالحات المنشودة من دون أن يتهيب التعثر أو يقلقه الصد أو يزعجه الفشل في البداية.

سادساً: إن القمة العربية الإستثنائية ضرورية من أجل تأكيد بضع حقائق لعل أهمها هو أن الحُكْم الجديد في السودان لن يكون سهل الإحتواء أو أنه في أي حال غير مرشح للإحتواء من جانب أحد سواء كان الحد الأقصى للإحتواء حالة من حالات الوحدة أو كان الحد الأدنى حالة التكامل مع مصر التي تبين أنها كانت تكتيكاً من جانب مصر أملته ظروف عزلة مصر العربية نتيجة صفقة كامب ديفيد، وكانت من جانب السودان ضرورة أمنية في الدرجة الأُولى والدرجة ما قبل الأخيرة وما بين الدرجتيْن من درجات.

وللمناسبة فإن التأني اللافت للإنتباه في الحوار المصري – السوداني وهذه الإيماءات من جانب الحُكْم الجديد في السودان والتي لا تعكس حرارة في الود نحو الحُكْم في مصر كما كانت الحال في الماضي.. إن هذا التأني وتلك الإيماءات تشكل إضافة إلى الأسباب الموضوعية التي تحتم إنعقاد قمة إستثنائية في الخرطوم بمبادرة من الحُكْم الجديد أو بطلب من طرف آخر.

فهل أن القيادة السودانية ستبادر أو أن طرفاً آخر سيطلب، أم أن الأمر يستدعي مجرد دور للتوفيق بين المواقف التي تستبد بأصحابها الخصومة يقوم به الحُكْم الجديد في السودان على أساس أنه طرف لم يستهلك بعد، فضلاً عن أنه يمثل النموذج الحي لرفض العناد والمعاندين؟

وزيادة في التوضيح يمكن التساؤل: هل أننا سنتوقع من الفريق أول سوار الذهب دعوة إلى عقد قمة الوفاق العربي في الخرطوم أم نسمع أنه من منطلق الحرص على إبقاء الرياض هي مكان قمة الوفاق سيدشن إطلالته على العالم العربي بزيارة إلى كل من ليبيا وسوريا والعراق يقوم بها في الفترة بين رمضان والأضحى مبعوثاً ناجحاً للوفاق العربي وليس مدققاً في الأسباب والتفاصيل؟

أما لماذا أهمية التحرك والمبادرة في الفترة بين رمضان والأضحى، فعلى أساس أنهما مناسبتان كريمتان فضلاً

عن أن وهج حركة التغيير في السودان ما زال قائماً وكلما انقضى الزمن تضاءلت نسبة الوهج وإنحسرت فرص الإستفادة.

وتكراراً: لقد فعلها السودانيون مرة ثانية وكرروا في نيسان (أبريل) الماضي ما سبق أن قاموا به في تشرين الأول (أكتوبر) 1964 وكان موضع إعتزاز الجميع بهم.

وعلى هذا الأساس، فلماذا لا يكررون ما فعلوه في صيف 1967 عندما حققوا مصالحة الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز والرئيس الراحل جمال عبد الناصر؟ لماذا لا تتكرر التجربة خصوصاً أن ما حدث في صيف 1967 كان إمتداداً لما جرى في تشرين الأول (أكتوبر) 1964؟

... وما أشبه بعض ظروف الليلة التي توجب عقد قمة الوفاق العربي وتحقيق المصالحات ببعض ظروف البارحة التي سجلت فيها الخرطوم أنها صالحت اللذين كدنا نيأس من أنهما لن يتصالحا.

مجلة "التضامن". لندن - 18 أيار (مايو) 1985

* * *

متى الضفة الغربية والجولان؟

مع حلول الذكرى الثالثة للعدوان الإسرائيلي على لبنان واجتياح إسرائيل للجنوب اللبناني...

ومع إقتراب خُطط الانسحاب الإسرائيلي من نقطة النهاية...

ومع إستمرار هذا التلبد للغيوم في سماء العلاقات العربية...

مع هذه المناسبات مجتمعة يجد المرء نفسه يخلد إلى السكينة – خصوصاً وأننا في شهر رمضان الكريم – ويتأمل. ومن لحظات السكينة والتأمل يخرج ببعض الملاحظات التي يمكن تسجيلها على النحو الآتي:

أولاً – لقد دفعت الأمة الكثير ثمناً لصفقة "كامب ديفيد" التي أبرمها الرئيس (الراحل) أنور السادات مع إسرائيل لكنها استفادت الكثير. وإذا كانت محنة لبنان هي في بعض جوانبها نشأت نتيجة تلك الصفقة، إضافة إلى تراكمات محلية متوارثة فإنه لولا تلك الصفقة لما كان للحس الوطني أن يتفجر بالشكل الذي تفجر فيه، ويولد مقاومة ألحقت بإسرائيل الأذى على الرغم من كل الإستهانة العربية والدولية بأهمية هذه المقاومة.

ثانياً – إن المقاومة اللبنانية التي سجلت بطولات عظيمة أكدت حقيقة أساسية وهي أن مقاومة الإحتلال الإسرائيلي ممكنة ومجدية.

ومن البدهي القول إن قوات الاحتلال الإسرائيلي لم تقرر الإنسحاب من جنوب لبنان لأنها ملت البقاء أو لأن مشاعر الإنسانية حلت محل مشاعر الكراهية لكل ما هو عربي ووطني، وإنما لأن إسرائيل تأكدت بأن اللبناني الذي يعيش تحت نير الإحتلال قرر أن يتحرر، وأن يواجه المحتلين بالأسلوب الذي يمارسونه، وهو العين بالعين والسن بالسن.

ومن المؤكد أنه لو كان الإسرائيليون يعيشون في جنوب لبنان، كما هي معيشتهم في الجولان وفي الضفة الغربية وغزة لما كانوا قرروا الإنسحاب ولما كانوا رضخوا لأي شروط، ولماذا سينسحبون ما دام ليس هنالك من يتصدى لهم وما دامت هنالك إتفاقات، تنظم بقاءهم وتضمن لهم البقاء كقوات احتلال من دون أن تراق نقطة دم لجنودهم أو يخاف هؤلاء من الوقوع في كمين أو تنفجر بدبابته أو بناقلة الجنود التي يتواجد فيها مع رفاقه سيارة ملأى بالديناميت وتقودها سناء محيدلي جولانية، أو لولا عبود مقدسية، أو وفاء نور الدين غزاوية، أو بلال فحص دمشقي أو حلبي يعتبر الجولان مثل حمص وحماه واللاذقية، أو وجدي الصايغ أردني يعتبر الخليل مثل إربد ومعان ومثل عمان نفسها.

إن الإسرائيليين ما كانوا لينسحبوا من جنوب لبنان لولا المفاجأة التي أذهلتهم، والتي تقوم على قاعدة العين بالعين والتي أفقدتهم صوابهم.

ثالثاً – إستكمالاً للملاحظة السابقة يجد المرء نفسه يتساءل: ما الذي يمنع أن يحدث في الجولان ما حدث في جنوب لبنان، بمعنى أن ينشط الفدائيون، أم أن أرض الجولان ليست مثل أرض جنوب لبنان وهي غير صالحة للعمليات الفدائية؟

ويجد المرء نفسه أيضاً يتساءل: وما الذي يمنع أن يحدث في مدن وقرى الضفة الغربية وغزة ما حدث في جنوب لبنان بمعنى أن ينشط الفدائيون ويكثر الذين واللواتي يحررون الأرض بأرواحهم.

إن المرء يتساءل ولا يجد الجواب المقنع، إلا إذا كان الجواب هو أن العمليات الفدائية حدثت في جنوب لبنان لأنه ليس هنالك دولة في لبنان يمكن أن يأسف المواطن عليها من جهة ويمكن للنظام الذي يحكم هذه الدولة أن يحسب حسابات كثيرة لرد فعل إسرائيل على عملية من

العمليات الفدائية من جهة أخرى.

رابعاً – إن الذي حدث في جنوب لبنان، ومقاومة السكان لقوات الإحتلال أكد مقولة للرئيس هواري بومدين. فقد كان من رأي الرئيس الجزائري (الراحل) ألا تتوقف حرب 1967 وأن يتوغل الإسرائيليون بحيث يصلوا إلى القاهرة وبقية قرى مصر ومدنها بوجهيْها القبلي والبحري، وإلى دمشق وبقية المدن والقرى السورية. وكان من رأيه أن هذا التوغل سيشتت القوات الإسرائيلية بل وربما يبيدها على أيدي رجال المقاومة المصريين والسوريين. وبسبب حساسية جمال عبد الناصر المفرطة إزاء الأثر الذي يمكن أن يتركه مثل هذا الأمر على النظام فإنه ضاق ذرعاً بمقولة بومدين وإستمر حتى أواخر أيامه غير ممتن له من دعوته تلك. كذلك الحال بالنسبة إلى حكام سوريا، آنذاك، الذين إعتبروا أنفسهم إنتصروا ما دامت دمشق لم تسقط.

ومشاعر عبد الناصر وحكام سوريا آنذاك هي على الأرجح من نوع مشاعر الرئيس حافظ الأسد ومن نوع مشاعر الملك حسين في الزمن الراهن.

خامساً – إن العمليات البطولية لرجال المقاومة اللبنانية ولصباياها هي الترجمة الحقيقية لشعار أن ما أخذ بالقوة يسترد بالقوة. أما الإستعادة من خلال الإتفاقات والمعاهدات على الطريقة المصرية فإنها تعيد الأرض أو القسم الأكبر منها، لكنها لا تعيد الحق. الحق في إتخاذ بعض القرارات والحق في التواجد الحر على هذه الأرض، فضلاً عن أنها تترك المسألة بمثابة شوكة دائمة في الخاصرة.

سادساً – إن مأساة المقاومة اللبنانية أنها حدثت في زمن تبلد المشاعر العربية. ولو أن هذه المقاومة حدثت في الستينات أو في ظروف مشابهة لظروف تلك المرحلة لكانت أحدثت تحولاً في الحياة العربية. وللتذكير فإن عملية بطولية للمناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد دخلت إلى وجدان كل عربي وعربية على الرغم من أن بطولة تلك المناضلة لم تصل إلى مرتبة البطولة التي سجلتها سناء محيدلي أو لولا عبود أو وفاء نور الدين.

إلاّ أنه على الرغم من هذا التبلد في المشاعر العربية فإن عمليات المقاومة اللبنانية تبدو نقطة مضيئة في ليل عربي داكن الظلمة. ولنتصور أحوال الأمة لولا هذه الشمعات التي تنير بين الحين والآخر ونعني بها الأبطال الذين حرروا الوطن بأرواحهم.

يبقى أنه في الوقت الذي يشعر المرء بالإعتزاز لأن أبطال المقاومة اللبنانية وضعوا الأساس المتين لقاعدة التحرير. وفي الوقت الذي تنقضي ثلاث سنوات من الإحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان لتبدأ السنة الأولى في عمر الجنوب المتحرر... في هذا الوقت يجد المرء نفسه يقول: عقبال الضفة الغربية. وعقبال غزة. وعقبال الجولان.

متى تتحرر هذه البقاع؟

لعل وعسى تكون هنالك إستفادة من الدرس الذي كتبه رجال المقاومة اللبنانية وصباياها والذي أثبت أن المقاومة ممكنة وأنها أيضاً مجدية. ولعل وعسى لا يطول الانتظار.

مجلة "التضامن". لندن - 25 أيار (مايو) 1985

* * *

حرب المظلومين والمحرومين

قبل أيام عاش المواطن العربي المكسور الخاطر حالة من الإعتزاز بالنفس ناشئة عن إجبار إسرائيل على فك أسر بضع مئات من الفلسطينيين كانوا يعيشون منذ سنوات في السجون الإسرائيلية، وذلك مقابل الإفراج عن ثلاثة جنود إسرائيليين كانوا محتجزين لدى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة.

وعلى الرغم من الألم الذي يحز في النفس نتيجة قاعدة المقايضة حيث إنه مقابل ثلاثة جنود إسرائيليين أسرى أفرجت إسرائيل عن 1100 سجين فلسطيني.. على الرغم من ذلك فإن حالة الإعتزاز بالنفس لدى المواطن العربي حدثت.

لماذا الإعتزاز بالنفس؟

والجواب عن ذلك هو: لأن الشعور بالنخوة لم يتبدد وما زالت له جذور، ولأن إعادة ألف ومئة مناضل إلى أهلهم وأولادهم وزوجاتهم وإخوانهم وأخواتهم تعزز قضية النضال من أجْل الحقوق ومن أجْل الوطن، أو تؤكد للذين في الأسر أن رفاقهم في الخارج يتذكرونهم دائماً.

وفي الوقت الذي يحزن البعض بسبب القاعدة التي اعتمدت في المقايضة والتي تعكس أهمية الأسير الإسرائيلي بالنسبة إلى حكومته، فإنه يفرح بل ويجب عليه أن يفرح لأن سجون إسرائيل ملأى بالمناضلين الفلسطينيين. وهكذا وبدلاً من أن تستوقفنا مسألة أن الإسرائيلي له قيمة تساوي ثلاثمئة ضعف قيمة العربي، فإن ما يجب أن يستوقفنا هو أن ساحة النضال رحبة

والحمد لله وأن هنالك بدل المناضل عشرات ممن هم على إستعداد لمواجهة المحتل الإسرائيلي أياً كان نوع المواجهة.

وفي لحظة تأمل بالذي يجري منذ ثلاث سنوات في لبنان يجد المرء نفسه يتساءل: لو أنه بدل هذا الهدر للطاقات النضالية في جولات من القتال لا موجب لها ولا فائدة منها، جرى نوع من التركيز على أسر بضع عشرات من الجنود الإسرائيليين أما كان ذلك أجدى، وأما كان مقابل الأسرى هؤلاء أمكن تحرير بضع مئات من المناضلين الفلسطينيين ما زالوا يقاسون الويلات داخل سجون إسرائيل؟

بل قد يجوز الإفتراض بأن أسر خمسمئة جندي إسرائيلي كان سيجعل – وفق قاعدة المقايضة التي تم العمل بموجبها قبل أيام – سجون إسرائيل ومعسكرات الإعتقال فيها خالية من المناضلين الفلسطينيين ومن الحلفاء والمناصرين العرب والعالميين للقضية الفلسطينية، فضلاً عن أن فلسطينيين، على أسر جنودها ستعيد النظر في مواقف كثيرة، كما أن هذه القدرة كانت ستعزز بشأن الأطراف الدولية التي ترغب في الضغط على إسرائيل لكنها تتذرع بأن أصحاب القضية لا يساعدون في تحقيق هذا الضغط.

لقد عاش المواطن العربي المكسور الخاطر قبل أيام بالفعل حالة من الإعتزاز بالنفس نتيجة مقايضة ألف ومئة مناضل فلسطيني بثلاثة جنود إسرائيليين أسرى، لكن هذه الحالة التي عاشها كانت مع الأسف قصيرة العمر وما لبثت أن بدّدتها حرب المخيمات في بيروت.

ولا بد أن هذا المواطن تساءل وهو يتابع ما يحدث للمخيمات وما يجري حولها وفيها: ما هي الفائدة التي ستجنيها القضية إذا كان يتم تحرير بضع مئات من الفلسطينيين من الأسر الإسرائيلي وفي الوقت نفسه يتم قتل وجرح وتشريد وتدمير معنويات بضعة ألوف على أيدي الذين يفترض أنهم من أصحاب القضية أو من مناصريها؟

إن إسرائيل فرحت لأن الأردني يقتل الفلسطيني والفلسطيني يقتل الأردني وإزداد فرحها لأن السوري يقتل الأردني وإزداد فرحها لأن السوري يقتل الفلسطيني والفلسطيني يقتل السوري ولأن اللبناني يقتل الفلسطيني والفلسطيني يقتل اللبناني. وسبب فرحها هو أن الإقتتال الأردني – الفلسطيني أغلق جبهة الأردن، والإقتتال السوري – الفلسطيني أغلق جبهة سوريا، والإقتتال اللبناني – الفلسطيني أغلق جبهة لبنان.

لكن فرحها ليس شيئاً أمام إقتتال يقوم على منطلقات مذهبية، ذلك أن مثل هذا الإقتتال يفتح جبهة هي بمثابة الجرح الذي يمكن أن يبقى مفتوحاً وينزف بضع مئات من السنين.

ويبقى أنه قد آن الأوان من أجْل وقفة تأمل يطرح فيها المرء بعض التساؤلات ومنها:

إلى متى ستبقى مخيمات الفلسطينيين في لبنان هدفاً يتسلى به الحائرون في أمر ما يريدون والمعبأون ضد هذا الشعب الذي قاسى الويلات؟

وإلى متى ستبقى المخيمات قبلة الذين يريدون إفراغ ما في أسلحتهم من ذخيرة حصلوا عليها في ظروف سهلة؟

ولماذا يتحول المحرومون والمظلومون والمستضعفون (بفتح التاء) إلى حارمين وظالمين ومستضعفين (بكسر العين)؟ ولماذا هذا التصدي للمخيمات بعدما باتت شبه خالية من المقاتلين الذين كانوا الحماة لها؟

وما هو هذا المجد الذي سيتم تسطيره إذا حدث أن سقطت المخيمات على أيدي مقاتلين من حركة "أمل"؟

إنه لن يكون مجداً في أي حال، وإنما سيكون الإسفنجة التي تمتص كل جرائم الذين أساءوا إلى المخيمات وضربوا من فيها. سيكون إسفنجة لإسرائيل التي قصفت المخيمات من الجو، وسيكون إسفنجة لحلفائها الذين نفذوا المذبحة الشهيرة في صبرا وشاتيلا.

ولنتذكر ذات يوم، ولنتبادل بعضنا مع بعض التذكير: إن كل ما فعلته إسرائيل وما فعله الحلفاء لها سيُنسى، وسيبقى فقط عالقاً في الذاكرة أن مقاتلي حركة "أمل" وجهوا نيران أسلحتهم إلى المخيمات الفلسطينية في شهر رمضان.

إن الذاكرة ستحفظ هذه الواقعة بعناية وسيتم نوع من المتاجرة بها. ومن أجْل ذلك. من أجل تفويت الفرصة على الذين ينتظرون إكتمال هذه المأساة لتكون "قميص عثمان" الجديد فإننا نتمنى أن يضع مقاتلو حركة "أمل" سلاحهم – إذا كانوا حتى صدور هذا العدد لم يضعوا السلاح بعد – ويعالجوا جرحاً فلسطينياً تسببوا به وليس من المصلحة أن ينزف.

ولعل وعسى يكون هنالك من يقول:

صحيح.. ما الذي بيننا وبين أهل المخيمات حتى نفعل بهم ذلك؟

ولماذا لا نفكر في الحياة الآتية؟

ولماذا نجعل من كل ابن من أبنائنا هدفاً لثأر لا ينتهي؟

والأهم من هذا كله لماذا هذه المواجهة ما دمنا جميعاً مظلومين ومحرومين؟

لعل وعسى يردد المفروض فيهم الترديد، هذه التساؤلات، وإذا هم رددوا يتوقف كل شيء.

وتكراراً: يكفي المخيمات الحال التي هي عليها، ويكفي القضية التلاعب أو بالأحرى اللعب بها...

... ويكفي بطولات في غير مكانها وغير زمانها.

مجلة "التضامن". لندن - 1 حزيران (يونيو) 1985

* * *

ثمن المرونة

محاولة إغتيال الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت يوم السبت الماضي أثارت ردود فعل إقليمية ودولية كثيرة، لكن الأهم هو أنها أثارت حالة من التنبه الشديد لجهة الأمن الخليجي ككل. "التضامن" وهي ماثلة للطبع عالجت الحدث بالتقرير التالي الذي بعث به رئيس التحرير من جدة.

ليس من قبيل المصادفة أن تحدث محاولة قتل أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح في ذكرى مرور أربع سنوات على إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج. بل إنه من الجائز الإفتراض بأن توقيت العملية مدروس بحيث إنه في اليوم الذي يكون فيه حكام دول الخليج مبتهجين بمجلسهم، متباهين بتماسكهم، يفاجئهم ومنذ ساعات الصباح الأولى حادث يعكر عليهم صفوهم وينقلهم وبسرعة تكاد تسبق سرعة الصوت إلى حالة من التنبه القصوى.

وصحيح أن حكام دول مجلس التعاون كانوا في الأصل متنبهين بعد الإنفجار الذي حدث في الرياض قبل حادثة الكويت بأيام قليلة، إلا أن التنبه بالتأكيد لم يصل إلى حد التوقع بأنه من الممكن أن تصل الإستهانة بالأمن الخليجي إلى حد محاولة قتل أمير الكويت بالطريقة التي تم فيها قتل كثيرين في بيروت، وهي القتل تفخيخاً، وتشاء المصادفات أيضاً أن الحادثة وقعت في "شارع الخليج العربي" وليس في أي منطقة أو شارع آخر من مناطق وشوارع العاصمة الكويتية.

ومع أن المرء سيحزن لأن ظاهرة المرونة التي تتسم بها السياسة الكويتية ستخسر قليلاً، وربما كثيراً، إلا أن التشدد سيكتسب مشروعية ويأخذ الكثير من طريق المرونة التي كانت قائمة في كل نواحي سياسة الكويت داخلياً وخارجياً.

وعندما يصحو الكويتي فجأة على حادثة أشبه بالكارثة، ويجد أنه كان من الممكن قتل حاكمه وليس مجرد تعكير صفو الأمن من خلال متفجرة أو حتى طائرة، فإنه سيبدو أكثر ميلاً نحو أن تعتمد دولته التشدد مخافة أن يتناثر كل شيء في لحظة ولا تنفع المرونة عندئذ في شيء.

إن المرونة كانت سمة السياسة الكويتية في مجاليْها الداخلي والخارجي. مرونة في مسألة الحرية والديمقراطية. مرونة في مسألة اليمين واليسار. مرونة في مسألة التعامل مع الثوريين والتقليديين في العالم العربي. مرونة في سياسة متوازنة تميل بعواطفها ومصالحها نحو الغرب وتترك للكتلة الشرقية حيزاً بسيطاً في خارطة المصالح المتبادلة وهامشاً يبدو رحباً، على الرغم من ضيقه، تسرح وتمرح فيه الإستراتيجية السوفياتية وحليفاتها إستراتيجيات الدول الاشتراكية من دون أن يضيق الصدر الأميركي والأوروبي بذلك. مرونة مع الفلسطينيين بشتى فصائلهم وما أكثرها. شبه مرونة مع إيران من دون أن يتأثر بذلك موقف التأييد والمساندة للعراق. مرونة حتى مع سجناء صدرت في حقهم أحكام بالإعدام وأراد الحُكْم الكويتي أن يضعها مؤقتاً في براد المرونة إلى أن يفرجها المولى عز وجل، وبهذا تكون هنالك نظرة مرنة من جانب الكويت حتى إزاء الذين زرعوا البلد متفجرات.

مرونة، مرونة، مرونة. وكل ذلك من أجْل ألا تصل الحال بالكويت إلى درجة تهديد أمنها وسيادتها، وعلى أساس أن قوة الكويت في مرونتها.

ولكن على الرغم من كل ذلك فإن رد الأذى مستحيل. ومن هنا الإفتراض بأنه في ضوء ما جرى سيحدث نوع من المد والجزر في الكويت بعد الآن. مد على صعيد التشدد وجزر على صعيد المرونة.

وتبقى خمس حقائق بارزة في الأفق بعد حادثة يوم السبت (1985/5/25) في الكويت:

- الحقيقة الأولى هي أنه مثلما أن للمرونة سلبياتها فإن لها حسناتها. ويبدو أن الله سبحانه وتعالى جزى الكويت والكويتيين خيراً عندما انتهت الحادثة الفظيعة بنجاة أمير البلاد. وعوضهم بذلك عن منغصات المرونة.
- الحقيقة الثانية هي أن رد الفعل على حادثة الكويت عربياً ودولياً أثبت أن الإستهانة بالكويت مغامرة غير مأمونة العواقب. ومن المؤكد أن هنالك طرفين

عربيين من خارج تجمع دول الخليج، شعرا بعد هذه الحادثة بأن رد الأذى عن الكويت يشكل قضية مركزية لكل منهما. وهذان الطرفان هما: الطرف الفلسطيني، ثم الطرف العراقي.

- الحقيقة الثالثة هي أن أمير دولة الكويت هو أول حاكم عربي يتم التعامل معه بأسلوب التفخيخ. وهذا معناه أن هذا الأسلوب قد يتم إعتماده وبشمولية أكثر ما دامت لن تهدأ الأحوال في لبنان، وما دام من السهل أن "يتخرج" يومياً أكثر من عنصر جاهز لعملية إنتحارية ليس مفهوماً الدافع لها.
- الحقيقة الرابعة هي أن القمة المقبلة لحكام دول مجلس التعاون ستنعقد أواخر الصيف في سلطنة عمان. ولكن ليس معنى ذلك ألا تنعقد قمة إستثنائية قبل هذا المود لهؤلاء الحكام، أو يحدث تشاور يكون بمستوى الحدث الذي شهدته الكويت، والذي كان رسالة إلى الجميع وليس إلى الكويت فقط، أو... قد تحدث المعجزة وتنعقد قمة عربية بشروط سعودية أقل من الشروط التي كانت من قبل.
- الحقيقة الخامسة هي أن يوم السبت 1985/5/25 كان يوماً عربياً مشهوداً، ومن حق الكويت أن تعتبره "يوم السلامة الوطنية" يتم الإحتفال به سنوياً تأكيداً على أن الإرهاب مرفوض... وأنه ليس جهاداً.

مجلة "التضامن". لندن - 1 حزيران (يونيو) 1985

* * *

براءة من العرب لتقصير مجلس الأمن

إعتدنا أن نرفع إلى مجلس الأمن شكاوانا من إعتداءات إسرائيل علينا، وفي السنوات العشرين الماضية تقدمت بعض الدول العربية بأكثر من شكوى، وكلها تتعلق بإعتداءات تشنها إسرائيل على هذه الدول.

وفي إستمرار كانت كل شكوى من تلك الشكاوى مهددة بالفيتو الأميركي، حيث إنه لمجرد أن تأخذ الشكوى طريقها نحو الربح المضمون فإن المندوب الأميركي لحظة التصويت يجهض كل شيء بسبب حق الفيتو الذي تملكه بلاده.

وعلى الرغم من خيبات الأمل بمجلس الأمن، وبالقرارات التي تصدر عنه، فإننا عند الشدة كنا لا نجد غير باب مجلس الأمن الدولي باباً يمكن طرقه. وكانت معظم الأطراف العربية تطرق هذا الباب على الرغم من إقتناعها سلفاً بأنها لن تستفيد شيئاً.

ولكثرة الشكاوى العربية إلى مجلس الأمن بدا هذا المجلس وكأنما أنشئ خصيصاً لكي يتلقى الشكاوى العربية من الباب وليقذف بها من الشباك.

وإذا كان أكثر من جيل عربي عاش ظاهرة رفع الشكوى إلى من ليس في إستطاعته أن يعدل أو ينصف، فإن الجيل الحالي يعيش أكثر الشكاوى غرابة. ولقد كان محزناً جداً أن مجلس الأمن الذي إعتاد طوال أكثر من عشرين سنة على أن يناقش الشكاوى العربية ضد إعتداءات تشنها إسرائيل قد اجتمع لمناقشة الحرب التي دارت وتنوعت جبهاتها والأساليب التي اعتمدت فيها بين حركة "أمل" من جهة والمخيمات الفلسطينية من جهة أخرى.

ومن المؤكد أن أطرافاً دولية كثيرة سهلت أمر إنعقاد مجلس الأمن ونشطت وراء الكواليس من أجْل أن تنتهي المناقشات إلى النتيجة التي إنتهت إليها، ليس حباً بأي طرف عربي وإنما من أجْل إظهار العرب بالمظهر المضطرب الحافل بالتناقضات. وزيادة في التوضيح يمكن القول إنه عندما تجد الأطراف الدولية التي لا تحمل الود للعرب أن مجلس الأمن الدولي يجتمع لمناقشة شكوى تتعلق بإعتداء طرف عربي على طرف عربي آخر فإنها ستفعل ما في وسعها من أجْل إبراز معالم هذه الشكوى. وهذا ما فعلته وإعتبرته فرصة من أجْل أن تقول للرأي العام العالمي ما خلاصته: انظروا هؤلاء الذين درجوا على أن يعترضوا على مجلس الأمن وعلى رفع شكاوى ضد إسرائيل، انهم يرفعون إلى المجلس شكوى من إعتداءات بين بعضهم البعض.

لقد كان الأمر محزناً بالفعل أن يجتمع مجلس الأمن ليناقش حالة الحرب بين ميليشيات حركة "أمل" والمخيمات الفلسطينية في بيروت. ومع الحزن كان هنالك الكثير من الإستغراب، ذلك أن الأمور سارت وكأنما ميليشيا حركة "أمل" هي عضو في الأمم المتحدة، وليست مجرد "ميليشيا" ستنتهي مع إنتهاء عصر الميليشيات في لبنان، أو كأنما المخيمات هي الأخرى عضو في الأمم المتحدة، علماً بأن المطلوب منذ ربع قرن هو الإعتراف بدولة لهذه المخيمات، وعلماً بأن كل الإضطرابات في منطقة الشرق الأوسط تحدث منذ ربع قرن نتيجة لهذا التجاهل.

إن الذي توقعه المرء عندما بدأت حرب المخيمات هو أن تبادر دولة عربية أو أكثر، وهي تستنكر ما يحدث إلى

الدعوة، إلى إجتماع ينعقد في ضيافتها من أجل البحث في هذه الحرب، وإرسال وفد عن المجتمعين إلى طرفي الحرب من أجْل إقناعهما بعدم الإقتتال، أو أن ينعقد مجلس الجامعة العربية كما كان يفترض أن يحدث تجاوباً مع الطلب الذي جرى التقدم به.

كذلك إن الذي توقعه المرء عندما بدأت حرب المخيمات هو أن يبادر مجلس التعاون لدول الخليج وينشط في إتجاه هدنة ما يعقبها حل. لكن شيئاً من ذلك لم يحدث. وبدلاً من أن تكون هنالك مبادرة عربية فإن الذي حدث هو إجتماع مجلس الأمن، الذي اجتمع بحماسة لأن الشكوى هذه المرة تدور حول حرب عربية – عربية.

وفي ضوء هذه السابقة التي تدعو إلى الحزن الممزوج بالإستغراب فإننا قد نشهد مستقبلاً المزيد من الإجتماعات لمجلس الأمن من أجْل مناقشة شكاوى تدور حول حروب عربية – عربية، وذلك على أساس أن هذه الحروب في ضوء ما تعيشه الأمة من ظروف وتطورات ستتكرر وستتزايد وسيكون هنالك تشجيع عليها من قبل أطراف دولية كثيرة.

ويبقى أن اجتماع مجلس الأمن وصدور القرارات التي صدرت عنه لم تقدم، ولم تؤخر، ذلك أن النهاية التي انتهت إليها حرب المخيمات حدثت وفق السيناريو المرسوم بدقة لها. والسيناريو الخاص بحرب ميليشيا حركة "أمل" مع المخيمات الفلسطينية هو حلقة صغيرة في السيناريو الكبير الذي بدأ مع صفقة كامب ديفيد ثم راح يتفرع، أو إذا جازت المقارنة، أن بحيرة "كامب ديفيد" اتسعت بفضل السواقي والجداول التي كانت تصب فيها منذ العام 1973، وحرب المخيمات البشعة هي ساقية من تلك السواقي أو جدول من تلك الجداول وما زالت هنالك على ما يبدو جداول وسواقٍ عربية وإسلامية كثيرة ستصب في تلك البحيرة المسكونة بحيتان تعيش على الدم العربي والدم الإسلامي الذي يصب في تلك البحيرة.

يبقى أيضاً أن عدم معالجة العرب لحرب المخيمات، وترك هذه المسألة تتوجه نحو مجلس الأمن كان – خصوصاً في ضوء ما إنتهت إليه القرارات – تبرئة لمجلس الأمن الدولي من التقصير التاريخي والدائم له في حق العرب وقضاياهم العادلة.

مجلة "التضامن". لندن - 8 حزيران (يونيو) 1985

* * *

إمهال أم إهمال

عندما يمهل الإجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية (من الجمعة 7 حزيران/يونيو الجاري إلى الأحد 9 منه) الحرب الدائرة في بيروت وبعض المناطق اللبنانية بين ميليشيا حركة "أمل" والفلسطينيين في المخيمات والتي اصطلح على تسميتها "حرب المخيمات" أسبوعين لكي يتوصل طرفا الحرب إلى إيجاد حل فهذا معناه أحد أمريْن: إما أن الذين اجتمعوا في تونس وجدوا أنفسهم عاجزين عن أن يتخذوا إجراءات من شأنها أن توقف تلك الحرب فتركوا الأمر للأسلوب التقليدي وهو التأجيل، وإما أن هذه الحرب ليست بالخطورة التي تحدث عنها الفلسطينيون وعلى هذا الأساس فإنه لا داعي للعجلة وأن هذه الحرب التي إنقضى عليها أسبوعان ولم تتوقف يمكنها أن تستمر بضعة أيام أخرى.

وحول هذا الاجتماع الذي شهدته العاصمة التونسية يمكن ملاحظة الآتي:

أولاً – إن الإنطباع الذي ساد في أعقاب توجيه الدعوة إلى الإنعقاد والموافقة على هذه الدعوة هو أن هذا الإجتماع الطارئ سينتهي بنتيجة من نوع النتيجة التي إنتهى إليها مؤتمر القمة المصغر، الذي دعا إليه الرئيس (الراحل) جمال عبد الناصر في أواخر أيلول (سبتمبر) 1970 في القاهرة لإيجاد حل للحرب الأردنية – الفلسطينية. وللتذكير فإن تلك القمة أوكلت إلى ثلاث شخصيات عربية (الرئيس السوداني السابق جعفر نميري ووليّ عهد الكويت الشيخ سعد العبد الله والسيد الباهي الأدغم المبعوث الشخصي للرئيس الحبيب بورقيبة) التوجه إلى عمان وإصطحاب قادة المقاومة الفلسطينية المحاصرين. وقد نجحت البعثة في مهمتها. وبتخليص ياسر عرفات وبعض رفاقه من قادة المقاومة من الحصار الأردني وإحضارهم إلى القاهرة حدثت الخطوة الأكثر أهمية على صعيد إيجاد حل للحرب الأردنية – الفلسطينية.

ثانياً – إستكمالاً للملاحظة السابقة من الجائز القول إن الذي جعل قمة القاهرة تحقق نتيجة طيّبة هو توافر بعض العوامل الموضوعية، ومنها أن هنالك عبد الناصر الذي كانت إنتصارات حرب الإستنزاف أعادت لزعامته الكثير من التماسك، ومنها أن الأزمة زمنذاك كانت بين شرعيتيْن عربيتيْن في حين أنها في حرب المخيمات بين ميليشيا لا شرعية عربية لها ومخيمات فلسطينية تتمتع بشرعية العيش داخل أسوار المخيمات.

ومن الجائز الإفتراض أن المجتمعين في تونس وجدوا أنفسهم في حيرة. فهم لا يدرون كيف يخاطبون ميليشيا حركة "أمل"، وهم إذا أقروا رسمياً بأنها طرف في الأزمة فمعنى ذلك أن عليهم إستدعاء هذا الطرف إلى الإجتماع والتباحث معه.

ولعل الصيغة المثالية والمجدية التي كان من شأنها أن تحقق نتيجة ما، هي التشاور مسبقاً مع الدولة اللبنانية في أمر الاجتماع كي لا تحدث مقاطعة له، وإرسال وفد يضم في عضويته زعيم حركة "أمل" السيد نبيه بري. ومثل هذا الأمر كان سيبدو طبيعياً على أساس أن نبيه بري وزير في الحكومة.

ومن المؤكد أنه لو كان هنالك وفد لبناني يشارك في الإجتماع الطارئ لمجلس الجامعة وكان الوزير نبيه بري عضواً في هذا الوفد لكانت على الأقل حدثت مصالحة كتلك التي حدثت في قمة القاهرة بين الملك حسين وياسر عرفات.

ولكن الذي حدث هو أن لبنان قاطع وحضرت سوريا نيابة عنه. وهي شاركت في الإجتماع لأنها قوية ولولا ذلك لكانت من الطبيعي أن تقاطع إجتماعاً تم عقده بدعوة من منظمة التحرير الفلسطينية التي لا تعترف بشرعيتها ما دام رئيسها هو السيد ياسر عرفات. وقوة سوريا هي في أنها حجبت مشاركة لبنان فضلاً عن أنها كانت تدافع عن موقف حركة "أمل".

وقد يقال: إذا إفترضنا أن سوريا شاركت من موقع القوة في الإجتماع الطارئ لمجلس الجامعة في تونس فهل أنها حققت ما تريده؟

والجواب عن ذلك هو أنها عملياً حققت الذي تريده، فهي وضعت الأكثرية العربية أمام خيار التأجيل وإن كان تم ذلك تحت تسمية الإمهال. وهي أكدت أن أي صيغة لا ترضى عنها لن تمر ولو وافق الآخرون.

ومن الآن إلى أسبوعين ما الذي يمكن أن يحدث؟ هل تسقط المخيمات نهائياً وتضع سوريا يدها نهائياً على لبنان؟

قد يكون هذا ما يخطر في بال سوريا ومن أجْل ذلك شاركت في الإجتماع الطارئ لمجلس الجامعة.

ثالثاً – من الآثار السلبية للإجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية بالنسبة إلى حركة "أمل" هو أن هذا الإجتماع أكد بشكل قاطع ورسمي أن حرب المخيمات هي حرب حركة "أمل" بتكليف من سوريا ودعم مطلق منها، ومثل هذا الأمر يفقد حركة "أمل" أي موضوعية بخوضها هذه الحرب ضد المخيمات.

وما هو سلبي بالنسبة إلى حركة "أمل" هو أكثر من إيجابي بالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي تحقق لها بعد الإجتماع الطارئ لمجلس الجامعة تأكيد لمصداقية إتهاماتها التي ساقتها في الأسابيع الثلاثة الماضية من أن الحرب التي تخوضها ميليشيا حركة "أمل" إنما هي حرب بتخطيط وتدبير من سوريا.

رابعاً – تبدو مشاركة سوريا في الإجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية وما تلا ذلك من نشاطات ومواقف سجلها الوفد السوري الذي ترأسه وزير الخارجية السيد فاروق الشرع شبيهة في بعض جوانبها بمشاركتها في قمة الخرطوم عام 1967 وما رافق تلك المشاركة من نشاطات ومواقف سجلها رئيس الوفد السوري زمنذاك الدكتور إبراهيم ماخوس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المتتبع للأسلوب الذي يعتمده الحُكْم السوري في التعامل مع الأكثرية العربية يرى أن الخط البياني لهذا الأسلوب واحد.

إن كلاماً كثيراً يمكن أن يقال عن الإجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية وكله يندرج تحت بند العجز عن إتخاذ قرار حاسم.

ولكن تبقى بالرغم من ذلك فائدة للإنعقاد وبالنتائج التي إنتهى إليها الإجتماع. وهذه الفائدة هي أن الإجتماع الطارئ حرك بحيرة القمة العربية الساكنة، ذلك أنه في الوقت الذي كان المجتمعون حائرين في أمر ما سيتم إتخاذه في شأن حرب المخيمات كان الملك الحسن الثاني يعتمد أسلوباً غير مطروق في الدعوة إلى قمة طارئة في فاس. ويتمثل الأسلوب غير المطروق في توجيه الدعوة إلى مجلس الجامعة المجتمع من أجْل عقد قمة طارئة.

وأغلب الظن أن هذه القمة ستنعقد، وفي القريب العاجل، وذلك لعدة إعتبارات من بينها أن الأسلوب المغربي في عقد القمم العربية ناجح عموماً. والذي يأمله المرء هو أن تعوض القمة الطارئة المقترح عقدها في "فاس" ما لم يحققه الإجتماع الطارئ لمجلس الجامعة الذي عقد في تونس. وقد يكون تحديد مهلة الأسبوعين ليس من أجْل إنهاء حرب المخيمات وإنما من أجْل التحضير للقمة العربية الطارئة التي ستفتح الطريق أمام القمة الدورية المقرر إنعقادها في الرياض والتي تأجل إنعقادها زيادة عما تفرضه ظروف المرحلة.

وفي ضوء هذه الإحتمالات فإن الإجتماع الطارئ لمجلس الجامعة في تونس يكون بالإمهال أنجز... ولم يهمل. وما على المرء لكي يتأكد سوى الإنتظار إلى ما

بعد إنتهاء إجازة عيد الفطر التي تنتهي المهلة بها والتي أيضاً تبدأ القمة الطارئة بإنتهاء تلك الإجازة.

وكل عيد رمضـــان والمواطن العربي على ما هو عليه من قدرة على الصبر.

مجلة "التضامن". لندن - 15 حزيران (يونيو) 1985

* * *

العد العكسي للقمة الطارئة

إنتهت إجازة عيد الفطر، الذي لم يحل سـعيداً على أي عربي أو مســـلم لكثرة ما حفل به بالذات هذا العام من تصفيات، ومحاولات إغتيال، ومنغصات، وإقتتال بين أبناء الصـــف الواحد. وطبقاً لما تم الإتفاق عليه في الإجتماع الطارىء لمجلس الجامعة العربية، (من 7 حزيران/يونيو 1985 إلى 9 منه في تونس فإن مجلس الجامعة سيستأنف أعماله بعد يومين، (الإثنين 24 حزيران/يونيو 1985) وبما أن التطورات في السـياســة، والعلاقات العربية، تجيز أن يتوقع المرء في إســتمرار حدوث مفاجآت، تكون أحياناً ليست في الحسبان، فإن من الضروري الإشارة إلى أن هذا المقال كُتِب يوم الإثنين 17حزيران /يونيو 1985، وفي ضوء ذلك، فإن ما يمكن قوله في شأن هذا المجلس، حتى كتابة هذه الأســطر قبل أســبوع من الموعد المتفق عليه لإنعقاد أعمال المجلس، هو الآتي:

أولاً – من حيث المبدأ، ان الجميع سيشاركون في الجزء التاني من الإجتماع، وذلك لأنهم في الجزء الأول إتفقوا على ذلك.

ولكن إنعقاد الجزء الثاني من الإجتماع في غياب لبنان، الذي قاطع الإجتماع السابق، ربما لا يحقق الغرض المطلوب وأغلب الظن أن الامين العام للجامعة العربية، الذي لم يوقف إتصالاته مع المسؤولين اللبنانيين من أجْل تفادي المقاطعة، كان منذ إرفضـــاض الجزء الأول من الإجتماع، على أهبة الإنتقال إلى بيروت من أجْل تهيئة الظروف المناسبة لمشاركة لبنان لولا أن «مهرجان» خطف الطائرات بدأ، وتشـعبت فصـوله، وأصـبح متعذراً بالتالي على السيد الشاذلي القليبي السفر إلى بيروت ولم يحدث أن وضـع الأمين العام للجامعة العربية نفسـه في موضـع المتأهب الجاهز في أي لحظة للسفر مثلما وضـع نفسـه إزاء أمر السـفر إلى بيروت ومع أن الأمين العام لا يعبِّر عما يحتبس في صـــدره، إلا أنه يعتقد أن إنتهاء أعمال الجزء الاول من إجتماع مجلس الجامعة بتشـكيل لجنة برئاسـة رئيس الدورة (الخليجي)، كان من شـأنه أن يدعم جهوده. ولكن الذين كان يفترض فيهم أن يبادروا بتنفيذ هذه الفكرة لم يحققوا لـه ما يريد ربما تفادياً للإشـكالات والحساسيات ولكي لا يجد رئيس اللجنة نفسه مضطراً إلى زيارة رئيس حركة «أمل» السـيد نبيه بري وهو لايريد الزيارة.

ثانياً – أكثر مايقلق الأمين العام، هو أن تحدث مفاجأة تتسبب في تعطيل الجزء الثاني من إجتماع مجلس الجامعة وهذه المفاجأة قد تكون نجاح الحُكْم السـوري في تنفيذ ما يعمل في سـبيله منذ أن بدأت «حرب المخيمات» في بيروت يوم 19 أيار (مايو) 1985، ويتلخص في هزّ أُسـس الزعامة الفلسـطينية، وضـرب الإتفاق الأردني الفلسـطيني ولأكثر من سـبب موضـوعي، ان مثل هذه الخطوة، لم تعد ممكنة وإن الحُكْم السـوري نتيجة لذلك بدأ منذ بضـعة أيام ينشط في سبيل أن تكون «جبهة الإنقاذ» هي الطرف الفلسـطيني الذي يتم التفاهم العربي معه من أجْل وقف «حرب المخيمات». وفي إعتقاد هذا الحُكْم، بل وفي تخطيطـه، ان العرب لا يتحملون إسـتمرار «حرب المخيمات» وأنهم في ضـوء ذلك لا خيار لهم إلاّ التفاهم مع «جبهة الإنقاذ» والتفاهم مع هذه الجبهة يعني إسـقاط زعامة ياسر عرفات.

ولكن التخطيط شـيء وما يمكن حدوثه شـيء آخر. وأغلب الظن أن عملية خطف الطائرة الأردنية، ثم عملية خطْف الطائرة الاميركية، جاءتا ضـمن التخطيط المشـار إليه. كذلك انه في إطار الظن من الجائز الإفتراض أن تأجيل تعليق الإجتماع الطارىء لمجلس الجامعة العربية وإعطاء مهلة العشـرة أيام بدا كما لو أنه في إنتظار إنتهاء عملية خطف الطائرة الأميركية المعد في الأصـل لخطفها من أجْل ضـرْب الإتفاق الأردني – الفلسـطيني من جهة ولتحويل الأنظار عن «حرب المخيمات» من جهة أُخرى.

ثالثاً – إذا ما تم إنعقاد الجزء الثاني من الإجتماع الطارىء لمجلس الجامعة العربية من دون أن تكون «حرب المخيمات» قد توقفت ومن دون أن يشـارك لدنان فهذا معناه ان المجتمعين سـيجدون أنفسـهم يقررون ترك الأمر للقمة الطارئة التي بات شـبه مؤكد أنها سـتنعقد قريباً في المغرب وفي هذه الحال ان الرئيس حافظ الاسد سيشارك فيها. أما إذا ما إتخذ مجلس الجامعة قراراً مفاجئاً ومن النوع الذي لا يرضـي الحُكْم السـوري، بمعنى أن يكون

هنالك تنديد ما بالموقف السوري قريب في صيغته من التنديد الذي صدر عن العقيد معمر القذافي فإن الرئيس الاسد لن يقاطع القمة الطارئة التي دعا الملك الحسن الثاني إلى عقدها لكنه لن يحضر شخصياً ويتكرر ما حدث في قمة الخرطوم صيف 1967 عندما مثل سوريا الدكتور ابراهيم ماخوس وزير الخارجية زمنذاك لكن في الوقت نفسه هنالك إحتمال ثالث بأن يشارك الرئيس الاسد شخصياً في القمة الطارئة إذا ما وجد أن كل الملوك الرؤساء سيشاركون بصرف النظر عما إذا كان الجزء الثاني من إجتماع مجلس الجامعة هو في محصلة مناقشاته مناقشات فقط ولا مقررات لمصلحة قيادة ياسر عرفات.

أما سبب المشاركة هنا فهو لكي لايترك الرئيس الأسد الآخرين يحاصرونه في غيابه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سوريا لا تريد إنعقاد القمة وإن وزير الخارجية السورية السيد فاروق الشرع، كان عند مشاركته في الجزء الأول من الإجتماع الطارىء لمجلس الجامعة مزوداً سلفاً بموقف الرفض. ولو أن هذا الإجتماع إنعقد أيام كان السيد عبد الحليم خدام وزيراً للخارجية لكان إستطاع توظيف بعض المواقف التي تتسم بشيء من التردد لمصلحة نسف الفكرة.

ومرد هذا الإفتراض، أن عبد الحليم خدّام،صاحب باع في المناورات التقويضية بينما السيد فاروق الشرع من مدرسة ديبلوماسية مختلفة.

كذلك تجدر الإشارة إلى أن سوريا وجدت في الجزء الأول من الإجتماع الطارىء لمجلس الجامعة ان حلفاءها في جبهة الصمود والتصدي يتخذون مواقف بعيدة عن موقفها. فالجماهيرية الليبية، وافقت على القمة الطارئة التي وجّه المغرب الدعوة إليها بينما الوزراء مجتمعون. واليمن الديمقراطية وافقت هي الأُخرى على أساس أن مثل هذه القمة يمكن أن ترد الأذى عن الحليف الفلسطيني ومخيماته التي تتعرض لحرب من جانب ميليشيا حركة «أمل» المدعومة إلى أقصى الحدود معنوياً وسياسياً وعسكرياً من سوريا والجزائر تساءلت في معرض الموافقة ولماذا لا تكون القمة عادية بدل أن تكون طارئة، ولماذا لا تنعقد قمة الرياض ما دام هنالك إجماع على مبدأ عقد القمة؟

رابعاً– بالرغم من الأجواء الملبدة الغيوم بين سوريا وحلفائها إلاّ ان الحُكْم السوري يشعر أن في إستطاعته أن يناور خلال إنعقاد القمة الطارئة.

فهو على سبيل المثال يستطيع أن يعزف على وتر الإتفاق الاردني – الفلسطيني ووتر محاولة إستعادة مصر عضويتها في الجامعة العربية وهذان الوتران يعنيان وحتى إشعار آخر الكثير بالنسبة إلى ليبيا بالذات، خصوصاً أن الحُكْم الليبي ومن أجْل موقف متوازن يرد به على إنتقاده الحاد للحُكْم السوري وللدور السوري في حرب المخيمات قد يؤيد سوريا في موقفها من قيادة ياسر عرفات ومن الإتفاق الأردني الفلسطيني ومن محاولات إستعادة مصر عضويتها في الجامعة العربية.

يبقى أن ثمة مسألة أساسية يمكن أن تفجر فكرة القمة الطارئة وتحولها إلى شظايا متناثرة حول القمة العادية المتفق على إنعقادها والتي برغم الإتفاق لا تنعقد ذلك انه يفترض في الجزء الثاني من الإجتماع الطارىء لمجلس الجامعة أن يحدد جدول أعمال القمة الطارئة وهل انها ستنحصر في موضوع حرب المخيمات والوجود الفلسطيني بشكل عام في لبنان أم أنها ستشمل قضايا أُخرى والقضايا الأخرى هي الإتفاق الأردني – الفلسطيني ومسألة عضوية مصر والحرب العراقية الإيرانية.

وهنا يجد المرء نفسه يتساءل: أليست كل هذه الأمور عبارة عن حلقات متصلة ببعضها البعض؟

ويبقى أيضاً أننا ونحن نعيش أيام العد العكسي للقمة الطارئة نجد أنفسنا نعتبر أن هذه القمة هي خير معايدة من جانب الحكام العرب لشعوبهم في هذه الساعات الحالكة السواد من هذا الليل المظلم.

وإلى أن ينتهي العد، يتمنى المرء ألا تتقدم إحدى الدول العربية فجأة بطلب تأجيل الجزء الثاني من الإجتماع الطارىء لمجلس الجامعة العربية مخافة ألاّ يؤدي ذلك إلى نسْف فكرة القمة الطارئة على الرغم من الموافقة عل عقدها وكل شيء جائز مع الأسف.

مجلة "التضامن". لندن - 22 حزيران (يونيو) 1985

* * *

هل تكون فرصة ضائعة؟

قبل أن يقوم وزير الخارجية الليبية الدكتور علي التريكي بزيارة إلى بغداد الأسبوع الماضي كان السؤال الذي يطرحه المرء بينه وبين نفسه هو:

إلى متى ستستمر هذه القطيعة بين العراق والجماهيرية الليبية، وإلى متى ستستمر الجماهيرية الليبية تفضل مؤازرة

إيران ضد العراق وتصل المؤازرة إلى حد تقديم صواريخ إلى إيران إستعملتها ضد العراق وأرسلت بعضها إلى العاصمة بغداد؟

وكانت تتفرع عن السؤال الأساسي أسئلة أُخرى كثيرة من نوع ما الذي يربط الليبي بالإيراني وما الذي لا يربط الليبي بالعراقي لكي تحدث تلك المؤازرة من جانب حُكْم العقيد معمر القذافي للحُكْم في إيران؟ وهل هنالك فهم موضوعي لطبيعة الصراع العربي – الفارسي بشكل عام والصراع العراقي – الإيراني بشكل خاص؟

وبعدما قام الدكتور التريكي بالزيارة طرأ بعض التعديل على السؤال بحيث بات على النحو الآتي: ما دام من الممكن كسر طوق القطيعة وقيام مسؤول ليبي بزيارة بغداد بالرغم من الأثر الكثير المرارة الذي أحدثه في نفوس العراقيين وقوف الحُكْم الليبي إلى جانب إيران وإلى حد تزويد الإيرانيين بصواريخ ضربت العاصمة العراقية، فما الذي يحول دون تحويل هذه الزيارة إلى لقاء مكاشفة ثم مصارحة يعقبه وضع النقاط على الحروف وفرز الأمور المتفق عليها من بقية الأمور؟

وعندما إنتهت زيارة التريكي من دون أن يستقبله الرئيس صدّام حسين فإن السؤال الذي خطر في البال هو: هل إن باب المكاشفة والمصارحة لم يفتح بين الجانبيْن العراقي والليبي، وهل أن فرصة من أجْل تسوية العلاقات العراقية – الليبية قد ضاعت؟

إن الجواب عن ذلك ليس بالأمر السهل لأن الجانبيْن أحاطا ما جرى من مناقشات خلال اللقاء الذي تم بالكثير من التكتم بحيث بات من الصعب معرفة ما حدث خلال زيارة التريكي إلى بغداد وما سيحدث بعدما إنتهت هذه الزيارة. وفي ضوء ذلك لا تبقى سوى بعض الملاحظات التي يمكن للمرء أن يسجلها ويتأمل فيها، وبعد ذلك يخرج ببعض النتائج.

والملاحظات هي:

أولاً – لقد إلتقى التريكي خلال زيارته بطارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية. وقد إستغرق اللقاء بضع ساعات بحيث إنه لم يعد لقاء محادثات. وبالنسبة إلى المسؤولين من نوعية طارق عزيز فإن طول الحديث مهم يكون إما للجهد الشاق من أجل إقناع الطرف الآخر وإما لأن حديث هؤلاء من النوع الشيق وتحليلهم لقضايا المنطقة لا يبعث على الضجر.

وأغلب الظن أن التريكي إستمع أكثر مما تحدث. وهو إستمع إلى الكلام الذي يمثل وجهة نظر القيادة العراقية والذي كان يمكن أن يسمعه من الرئيس صدَّام حسين لو إجتمع إليه.

وإذا كان التريكي إنطلق في حديثه خلال لقائه بطارق عزيز من القناعة السائدة في أوساط الحُكْم الليبي فمن الطبيعي أن يطول اللقاء. وخلاصة هذه القناعة أن الصراع العراقي – الإيراني هو صراع مذهبي أي بين سنة وشيعة وليس صراعاً بين قوميتيْن.

ثانياً – من الجائز الافتراض أن الرئيس صدّام حسين آثر عدم إستقبال التريكي في إنتظار أن يعرف رد فعل القيادة الليبية على المناقشة التي تمت بين طارق عزيز والتريكي. فإذا صدرت إيماءات تشير إلى بعض التبدل في النظرة الليبية فهذا معناه أن هنالك إمكانية لعلاقات جديدة أفضل بكثير من التي كانت قائمة من قبل.

وليس واضحاً ما إذا كان التريكي سينقل إلى العقيد القذافي المناقشة بينه وبين طارق عزيز كنص وليس كفحوى. ففي النص يكون الأمر في غاية الوضوح حتى وإن كانت هنالك بعض القساوة في الكلام، أما في الفحوى فإن الصورة التي يعرضها مسؤولون ومبعوثون على قيادتهم تكون وردية بعض الشيء لكثرة إسقاط بعض المواقف الكثيرة الأهمية منها.

والذي يمكن قوله هنا هو أن العلاقات العراقية – الليبية لن تسير في اتجاه التصحيح إلا إذا حدثت المصارحة أياً كانت صيغة التعبير عنها.

ثالثاً – في الإطار نفسه من الجائز الافتراض أيضاً أن الرئيس صدام حسين لم يستقبل التريكي مع أنه أتى كمبعوث وليس كوزير خارجية أو كعضو في وفد يشارك في مؤتمر، على أساس أن إستقباله سيبدو كما لو كان يستقبل وزير خارجية إيران. ومثل هذا الأمر لن يحدث إلاّ في أعقاب نشوء موقف جديد.

وقد يكون الرئيس صدَّام حسين أخذ في الإعتبار أن المواطن العراقي سيقول بينه وبين نفسه إذا هو شاهد رئيسه يستقبل وزير الخارجية الليبية أن كل الخلافات سقطت وأن الموقف الليبي بات محايداً في الصراع العراقي – الإيراني على أمل أن يصبح مسانداً، في حين أن هذا المواطن لن يقول ذلك إذا هو سمع بلقاء بين وزير الخارجية الليبية ووزير الخارجية العراقية وشاهد صوراً لهذا اللقاء.

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس صدّام حسين يبدي حرصاً كبيراً على زوار العراق من الرسميين ويجد حتى في الساعات الصعبة وقتاً لإستقبال هؤلاء الزوار. ولكن مثل

هذا الحرص لم يظهر خلال زيارة التريكي وهو سـيظهر بالتأكيد إذا سـارت العلاقات في الإتجاه الذي يرضـي الطرفيْن، وفي ما سـينقله التريكي إلى القيادة الليبية عن زيارته ورد فعل العقيد القذافي على الأمر.

رابعاً – لقد تزامنت زيارة التريكي مع فتور في العلاقات الليبية – السـورية ومع بوادر فتور في العلاقات الليبية – الإيرانية. ومن الجائز الإفتراض أن طرح المشروع الوحدوي العربي الجماعي من جانب ليبيا كان الغطاء المثالي لإيفاد مبعوث إلى بغداد.

ومع أن العراق ليس مهيئاً في الوقت الحاضر ولأسباب موضوعية للإنهماك في المشاريع الوحدوية مفضلاً البحث في تمتين العلاقات الثنائية إذا كانت العلاقات جيدة وتسويتها إذا كانت مرتبكة أو مضطربة، إلا أنه وجد في الزيارة فرصة للتوضيح أكثر منها فرصة للمناورة.

ومن الطبيعي معالجة العلاقات الثنائية أولاً وقبل كل شيء خصوصاً وأن هذه العلاقات تشكل المدخل المثالي إلى أي مشروع وحدوي إذا كانت علاقات من النوع الذي لا تعترضه معوقات. والمعوقات التي تعترض العلاقات الليبية – العراقية كثيرة لعل أكثرها أهمية هو دعم العراق للمعارضة الليبية ودعم ليبيا لبعض المعارضين العراقيين فضلاً عن وقوفها بقوة إلى جانب إيران.

خامساً – من الطبيعي الافتراض بأن موضوع الصواريخ التي زوّدت بها ليبيا إيران لكي تضرب هذه بها بغداد وما أمكنها من المدن العراقية إستحوذ على جزء كبير من ساعات المناقشات بين التريكي وطارق عزيز. ومن باب الإفتراض قد يكون طارق عزيز ردد أمام التريكي ما سبق أن قاله للمسؤولين السوفيات من أنه إذا كان الهدف من ضرب بغداد بالصواريخ هو تهجير أهلها إلى مناطق أكثر أماناً فإن ذلك لم يتحقق لأن أحداً لم يهاجر من المدينة كما لم يتم تهجير أحد.

ومن باب الإفتراض أيضاً قد يكون طارق عزيز أشار أمام التريكي إلى أنه عندما ترسل ليبيا صواريخ إلى إيران لتضرب هذه مدن العراق فإن الدول المحيطة بليبيا ستتخذ خططاً وقائية وهذا يدفع بالمنطقة نحو المزيد من التوتر، فضلاً عن أن ذلك لا يساعد على تقبل عروض في شأن مشاريع وحدوية.

سادساً – من حسنات زيارة التريكي إلى بغداد أنها تمت قبل أن يقوم رئيس مجلس الشورى الإيراني هاشمي رافسنجاني بزيارة إلى العاصمة الليبية. ومن المؤكد أن أسلوب التخاطب الليبي – الإيراني تبدل بعض الشيء نتيجة لما سمعه التريكي في بغداد.

وإلى ذلك أن زيارة التريكي تبدو في بعض جوانبها مثل زيارة وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل قبل حوالى ستة أسابيع إلى طهران.

ومثلما أن مردود زيارة الوزير السعودي لن يظهر قبل زمن ليس بالقصير فإن مردود زيارة التريكي لن يظهر أيضاً بالسرعة المأمول بها.

لكن من المؤكد أن هذه الزيارة ستفيد في حال إنعقاد القمة العربية الطارئة في المغرب بل قد يجوز الإفتراض أن الحُكْم العراقي أورد ذلك في حساب المناقشة التي تمت مع التريكي.

أما كيف ستفيد، فعلى أساس أنها المرة الأُولى – إذا لم تحدث مفاجآت – التي يلتقي فيها الرئيسان صدَّام حسين ومعمر القذافي في رحاب حاكم صديق للطرفيْن ونعني به الملك الحسن الثاني. وفي هذه الحال فإن تحفظات كثيرة يمكن أن تزول.

تلك هي الملاحظات التي يمكن تسجيلها عن المهمة المفاجئة التي قام بها وزير الخارجية الليبية الدكتور علي التريكي إلى بغداد.

أما النتيجة أو النتائج التي يمكن إستخلاصها في ضوء هذه الملاحظات فهي أن الحوار الذي بدأ في بغداد سيتواصل في شكل أو في آخر. وبعد الآن من المهم رصد التطورات وأسلوب التخاطب بين العراق وليبيا للتأكد من أن زيارة التريكي ليست على الأرجح من الفرص الضائعة لتصحيح مسار العلاقات بين حكميْن عربييْن قومييْن.

مجلة "التضامن". لندن - 29 حزيران (يونيو) 1985

* * *

فرصة ضائعة... ولكن

يحتار المرء في أمر الذي حدث بين العراق وليبيا. فمِن عرض ليبي على العراق لخطوة وحدوية إلى تحالف إستراتيجي بين ليبيا وإيران هدفه في الدرجة الأولى ضرب العراق.

ويحتار المرء بشكل خاص من السرعة التي تم الإنتقال فيها من الحوار إلى إتخاذ الموقف المتطرف.

لماذا يحدث ذلك؟

لعل ما يمكن ملاحظته في هذا الشأن هو الآتي:

أولاً – لقد غادر الدكتور علي التريكي وزير الخارجية الليبية بغداد بعدما ناقش مع زميله طارق عزيز الموقف الليبي من العراق وسمع منه تقويم القيادة العراقية لهذا الموقف. ومن المؤكد أنهما ناقشا هذا الأمر أكثر من مناقشة المشروع الوحدوي الذي جاء المبعوث الليبي للبحث فيه، وذلك على أساس أن المطلوب الآن وقبل أي شيء هو إنهاء الحرب وبعد ذلك يسهل أمر المشاريع الوحدوية.

وصحيح أن المناقشة كانت شاقة ومسالك الحديث كانت وعرة إلا أنها كانت في أي حال صحية، ذلك أن لدى الطرفيْن كلاماً يجب ألا يبقى حبيس الصدور، فضلاً عن أن المناقشة حتى إذا لم تؤد إلى تقارب وجهات النظر فإنها تفتح الباب أمام المزيد من المناقشات مستقبلاً.

ثانياً – بصرف النظر عما إذا كان الدكتور التريكي نقل إلى القيادة الليبية موقف العراق ومشاعره، ورؤية القيادة العراقية للدور الليبي في الحرب العراقية – الإيرانية كنص وليس كمحتوى، وبصرف النظر عن أن الرئيس صدَّام حسين لم يستقبل المبعوث الليبي تاركاً أمر التعامل معه إلى وزير الخارجية، فإن الخطوة التي تمثلت في التحالف الإستراتيجي بين ليبيا وإيران ليست مسألة رد فعل، بمعنى أنها حدثت فقط لأن مهمة التريكي في بغداد لم تثمر في ما يخص المشروع الوحدوي.

وفي هذا الإطار قد يجوز الإفتراض أن مهمة التريكي في بغداد كان الغرض منها تهيئة الأجواء للتحالف الإستراتيجي الذي تم الإعلان عنه بين ليبيا وإيران بحيث يقال ما معناه إن الحُكْم الليبي عبَّر عن نيته الحسنة وأوفد مبعوثاً إلى بغداد لكن الحُكْم العراقي لا يريد الوحدة، وأنه إزاء ذلك فإن التحالف الإستراتيجي مع إيران يبدو طبيعياً.

ثالثاً – من خلال التعامل الليبي – الإيراني على مدى السنوات الخمس الماضية فإن الطبيعة الإستراتيجية لهذا التعامل واضحة كل الوضوح. والجديد في الأمر هو فقط الإعلان عنها. وعندما يصل التعاون العسكري بين الجانبيْن إلى حد تزويد إيران بصواريخ تضرب المدن العراقية فإن الأمر يصبح تحالفاً إستراتيجياً بكل معنى الكلمة.

وثمة سؤال: هل ان هذا التحالف هو بين الرجل الذي يطمح في خلافة آية الله الخميني (ونعني به هاشمي رافسنجاني) وبين الرجل الثاني في الحُكْم الليبي (ونعني به عبد السلام جلود) أم أنه بين الحُكْميْن الليبي والإيراني؟

إنه من السابق لأوانه الإجابة بوضوح عن هذا التساؤل لكن في ضوء بعض البدهيات يمكن القول إن هذا التحالف هو "لعبة طموحين" أكثر منه ضرورة وطنية.

وإذا جاز القول فإن هذه الخطوة التي تتمثل في التحالف الإستراتيجي بين ليبيا وإيران لا تعني المواطن الليبي في شيء فضلاً عن أنها تشكل تراجعاً للخط القومي أو إنتكاسة له.

كذلك أنه إذا كان قرار التحالف الإستراتيجي مع إيران يحظى بتأييد خمسة في المئة من الليبيين – وتلك نسبة فيها مبالغة بعض الشيء – فإن إتجاه السعي لإنهاء الحرب بين العراق وإيران ووضع حد لهذه الهجمة الفارسية، ووضع حد لجموح رجال الدين نحو تسلم الحُكْم في العالم العربي يحظى بتأييد خمسة وتسعين في المئة. أما إتجاه تعاون الحُكْميْن العراقي والليبي كدولتيْن عربيتيْن ومسلمتيْن، ولا تحتاج الواحدة منهما لأموال الأخرى، كما هي حال ليبيا مع آخرين، فإنها تحظى بأكثر من خمسة وتسعين في المئة.

وإلى ذلك ما هو هذا التحالف بينما ليست هنالك علاقة على المستوى الشعبي. بل إنه من النادر أن نسمع بأن مواطناً ليبياً – غير رسمي – فكر في حياته أن يزور إيران، لا للفرجة، ولا للتعبد، أو أن إيرانياً – غير رسمي أيضاً – فعل الشيء نفسه وجاء إلى ليبيا لكي يتفرج على جبلها الأخضر وعلى التحولات التي تحدث على أرضها.

وإلى ذلك ما هو هذا التحالف بين حُكْميْن ليست بينهما جوامع مشتَرَكة بإستثناء أن حكم رجال الدين في إيران يلتقي مع الحُكْم الليبي على ضرورة العمل من أجْل إسقاط الحُكْم في العراق، لأن هذا الحُكْم يرعى ويساند المعارضين للحُكْم الإيراني والحُكْم الليبي. ولكن هذه الرعاية والمساندة ليستا في الوقت الحاضر، بل ومنذ أن إتسع حجم مخاطر الحرب، أكثر من أوراق ضغط يلعبها الحُكْم في العراق من أجل إنهاء هذه الحرب التي أرهقت الجميع. وقد يجوز الإفتراض أن مثل هذه الرعاية والمساندة لا تعود ضرورية ولا تعود واردة إذا نضجت قناعات أطراف الحرب بضرورة إنهائها وإذا صدرت تأكيدات لهذه القناعات.

وفي الإطار نفسه أنه من الطبيعي أن تصل العداوة بين العراق وإيران إلى الحد الذي وصلت إليه بسبب أنهار الدم الذي سال على مدى خمس سنوات، لكن من غير الطبيعي أن يكون عداء بعض العناصر في الحُكْم الليبي للحكم في العراق هو في حجم العداء الإيراني أو أكثر قليلاً.

رابعاً – قد تكون هنالك عوامل كثيرة ساعدت على ولادة تحالف جلود – رافسنجاني من بينها أن بعض رموز الحُكْم

الإيراني سجلت إعتراضاً على الحرب التي شنتها بعض ميليشيات من حركة "أمل" ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت، وهذا يتوافق مع الموقف اللفظي الليبي ضد حركة "أمل". ولكنه تحالف يحتاج إلى الحيثيات التي تقنع المواطن الليبي بتقبله، خصوصاً أنه من نوع التحالفات التي يستفيد منها طرف وتشكل عبئاً على الطرف الآخر. وفي حساب الربح والخسارة فإن حكم رجال الدين في إيران هو المستفيد على أساس أن له عمقاً عربياً يبرر له عداءه للعراق، وعلى أساس أن الحُكْم الديني مقبول عربياً بدليل أن دولة ذات نظام ثوري مثل الجماهيرية الليبية تتعاون معه إلى درجة التحالف الإستراتيجي.

ومن العوامل التي ساعدت على ولادة التحالف هو أن هنالك حالة تنظير اقتحمت الموقف وخلاصتها أنه ما دام الحُكْم الليبي إستمر يضيق الخناق على حكم الرئيس جعفر نميري في السودان إلى أن سقط هذا الحُكْم، فإن هذه فرصة ليفعل الشيء نفسه في العراق مستفيداً من علاقته مع إيران مثلما إستفاد بالنسبة إلى السودان من علاقته وتحالفه مع أثيوبيا. هناك في أثيوبيا منغستو وهنا في إيران رجال الدين.

ومن المؤكد أن أصحاب هذا التنظير غير محيطين تماماً بطبيعة الحُكْم في العراق، ولا يتوقفون عند ظاهرة قدرة هذا الحُكْم على مواجهة إيران الدولة الحديثة التي أنشأها الشاه، والجيش القوي الذي أورثه الشاه، والثورة الإسلامية ذات المد الشعبي الهائل التي قام بها آية الله الخميني. ولو أنهم كانوا محيطين لأعادوا النظر وبشكل جذري في مفهومهم.

خامساً – لقد كان رد الحُكْم في العراق على قرار التحالف الإستراتيجي الليبي – الإيراني، أو "تحالف الطموحين" متمثلاً برافسنجاني وعبد السلام جلود، هو سحْب إعترافه بالنظام الليبي وبعضويته في الجامعة العربية.

وهذا معناه أن العراق سيتعامل مع ليبيا بعد الآن تعامله وتعامل الآخرين مع مصر في أعقاب قرارات المقاطعة التي اتخذت في قمة بغداد. فالمسألة ليست قطْع علاقات وسحْب سفراء وإنما أبعد من ذلك بكثير.

ويبقى أنه بالرغم من كل الذي جرى فإن فرص اللقاء ليست مستبعدة. والأمل معلق على القمة التي دعا الملك الحسن الثاني إلى عقدها في المغرب. ففي إستطاعة الملك أن يفعل شيئاً يتجاوز الوساطة وذلك من أجل تفادي أوضاع كثيرة التشابك والتعقيد خصوصاً إذا طلب العراق اتخاذ إجراءات ضد الحُكْم الليبي مستنداً في ذلك إلى ميثاق الجامعة العربية التي قد تضعها التطورات على مفترق الطرق.

يبقى أيضاً أن للتطورات المستجدة بعض المحاسن ومنها أنها قد تفتح الباب أمام النظر في موضوع عودة مصر. أما كيف يمكن أن يحدث ذلك فعلى أساس أن العراق في حال تعثر أي مسعى توفيقي يقوم به الملك الحسن الثاني صديق الطرفين سيطلب من الدول العربية تطبيق إجراءات في حق الحُكْم الليبي. ومخافة أن يجد الملوك والرؤساء أنفسهم أمام قرارات مقاطعة جديدة، أو أمام إنقسام حاد في الصف فإنهم قد يتفقون على صيغة لتجاوز هذا المنعطف المحتمل الخطير. ومن هذه الصيغة قد يتم البحث في أمر مقاطعة مصر وأمر عضويتها المعلقة في الجامعة العربية.

وتكراراً أن مهمة وزير الخارجية الليبية الدكتور علي التريكي في بغداد استمرت فرصة طيّبة وخطوة يحتاج إليها الصف العربي المتبعثر إلى أن جاء رئيس مجلس الشورى الإيراني هاشمي رافسنجاني إلى طرابلس وأعلن مع الرائد عبد السلام جلود تحالفاً إستراتيجياً باركه الرئيس حافظ الأسد قبل أن يبرم بقليل مع الولايات المتحدة صفقة الرهائن.

والسؤال هو: هل ضاعت الفرصة إلى الأبد؟

والجواب هو أنه في ضوء تجارب الماضي وبالذات العداوة التي إستحكمت بين الحُكْم السعودي و الحُكْم الليبي، وكيف انفرجت بعد ذلك، والعداوة الليبية – المغربية وكيف انفرجت أيضاً بعد ذلك... أنه في ضوء هذه التجارب يمكن القول إن الفرص الضائعة كثيرة لكن ليس معنى ذلك أن الفرصة عندما تضيع لا تتبعها فرصة أخرى.

ومن باب التفاؤل يجد المرء نفسه يقول ذلك.

مجلة "التضامن". لندن - 6 تموز (يوليو) 1985

* * *

عملية الطائرة الأميركية: قراءة في السلبيات والإيجابيات

"ما أكثر العِبَر وأقل الإعتبار"

الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)

كي لا تتدرج عملية خطف الطائرة الأميركية إلى مطار بيروت وما تلا ذلك من تطورات تحت خانة القول المأثور "مَن يزرع الريح يحصد العاصفة"، فإنه من الضروري الإستفادة من دروس تلك العملية والتأمل في المراحل التي إجتازتها وخلط الأوراق بالشكل الذي إختلطت فيه.

وعلى النحو الآتي يمكن الإشارة إلى التأملات وإلى الدروس التي يمكن الإستفادة منها، وإلى الأوراق التي اختلطت إلى درجة بدت فيها عملية خطف الطائرة من اللحظة الأولى إلى اللحظة الأخيرة عبارة عن صفقة مالية – سياسية:

أولاً – إذا كان الهدف من العملية هو هزّ هيبة الولايات المتحدة فإن هذا الهدف قد تحقق. وفي خلال ثلاثة أيام كانت الهيبة الأميركية تعيش أكثر الإمتحانات قساوة في تاريخها. فهي عاجزة عن إقتحام الطائرة لأن المختطفين جاهزون لتفجيرها، وعاجزة عن تحرير الرهائن لأنها إذا هي عرفت المكان ستعرضهم للموت إن هي اقتحمت المكان.

وهذا العجز سببه أن الطائرة جاثمة في مطار بيروت الذي يقع تحت سيطرة الخاطفين وأن الرهائن محتجزون في العاصمة التي يخضع الجانب الغربي منها لسيطرة الخاطفين. وإذا جاز الوصف فإن الخاطفين خطفوا الطائرة إلى حيث في إستطاعتهم أن يبقوا بدل اليوم الواحد يومين بل وأسبوعين أو ثلاثة أو أكثر من شهر. فالمطار مطارهم وليس هنالك حركة طيران في المطار تنغص عليهم عمليتهم، وبرج المراقبة رهن إشارتهم وتحت سيطرتهم الكاملة، وفي استطاعة الخاطفين أن يرتاحوا عندما يتعبون ويوكلون إلى رفاق لهم مواصلة السيطرة على الطائرة. كذلك إن الخاطفين مطمئنون إلى أن الطعام الذي يصل إليهم ليس "ملغوماً" بمواد مخدرة أو مواد تسبِّب الإسهال كما حدث للذين إحتلوا سفارة إيران في لندن ثم أمكن السيطرة عليهم بفضل طعام تسبب في حالة إسهال للجميع بما في ذلك أبطال العملية الذين إستسلموا بعدما أكلوا من ذلك الطعام "الملغوم".

وهذه الظروف لم تتأمن لخاطفي طائرات من قبل. ومن المؤكد أنها كانت لن تتأمن للخاطفين لو أنهم بقوا في الجزائر ولم يتبلغوا، وبطريقة جدية، إنذاراً أخذت كل من سوريا وإيران أبعاده في الإعتبار وخلاصته هو إما إنهاء عملية الخطف بالتي هي أحسن للجميع، وإما تفجير الموقف من دون أن يعني ذلك إقتحام الطائرة.

كذلك إن هذه الظروف كانت لن تتأمن للخاطفين لو أنهم إتجهوا بـ "طريدتهم" إلى مطار دمشق بدل التوجه إلى مطار بيروت. وثمة تساؤل: ما دامت عملية الخطف إنتهت بالشكل الذي أرادته سوريا فلماذا لم يخطف الخاطفون الطائرة إلى مطار دمشق. إنهم بذلك كانوا سيوفرون على أنفسهم الكثير من علامات الاستفهام والتعجب التي أحاطت بعمليتهم.

ثانياً – لو كان في لبنان شرعية تقوم بواجبها لما كان للعملية أن تتم أو على الأقل ما كان لها أن تطول.

ولو أن مطار بيروت كان تحت سيطرة قوات أمن نظامية لكان جرى للطائرة الأميركية المخطوفة ما جرى لها في مطار الجزائر.

وقد يقال إزاء ذلك: وأين هي الفروسية عندما تكون الظروف على السهولة التي هي عليها الظروف التي رافقت العملية: لا شرعية في لبنان ولا سلطة على المطار؟

ولعل الجواب عن ذلك هو أنه حتى لو كانت الظروف بالسهولة التي هي عليها فإنه من الواجب عدم الاستهانة بالنقطة الأساسية المتعلقة باستعداد الخاطفين للموت وتلك هي النقطة التي جعلت إدارة الرئيس ريغان تقف حائرة لا تدري ماذا تفعل.

وإلى ذلك فإن مخططي عمليات من نوع عملية الطائرة الأميركية المخطوفة إلى مطار بيروت يبحثون دائماً عن الثغرات التي من خلالها ينفذون عملية الخطف. ولو أنهم لم يجدوا ثغرات لكانوا تهيبوا وآثروا عدم تنفيذ العملية.

ثالثاً – في الظروف العادية كانت عملية خطف الطائرة ربما وجدت بعض التفهم وربما التعاطف العربي والإسلامي والدولي وذلك لكثرة ما في عنق الولايات المتحدة من ديون ولأن الجانب الأكبر من أسباب الإضطراب في منطقة الشرق الأوسط يقع على مسؤوليتها.

بل إن قطاعات كثيرة من الرأي العام كانت على الأقل ستتفهم دوافع العملية وإن كان ليس هنالك عاقل يمكن أن يؤيدها في شكل أو في آخر.

ولكن من سوء حظ العملية أنها تمت بينما حالة الإستهجان العربي والإسلامي ولدى بعض الدول والشعوب الصديقة له لحرب المخيمات في بيروت ما تزال تتفاعل. وفي ما يخص الدول العربية أنه ليس من المعقول أن يتعاطف مواطن جزائري أو مغربي أو تونسي أو ليبي أو موريتاني مع العملية التي نفذها أفراد ينتمون إلى تنظيم إقتحم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت وخاض معهم حرباً غير متكافئة على الرغم من أن هنالك الألوف ضد سياسة الولايات المتحدة المنحازة لإسرائيل. وليس من

المعقول أن نجد هذا التعاطف لدى مواطن واحد في اليمنيْن أو الصومال أو جيبوتي أو الأردن أو سوريا أو مصر أو لبنان (خارج سيطرة التنظيمات الشيعية) أو السودان أو العراق أو الأرض المحتلة. على الرغم من أن لهذه الدول عموماً ما يشبه الثأر في حق السياسة الأميركية. ومن المؤكد أن أي مواطن في دول الخليج بدءاً من المملكة العربية السعودية وانتهاء بسلطة عمان لا يتعاطف مع عملية من نوع عملية الطائرة المخطوفة إلى مطار بيروت على الرغم من الماء الكثير الذي في فم هذا المواطن والذي يحول دون أن يعبر عن رأي له في شأن سياسة أميركا في المنطقة.

ولو أن العملية تمت ولم تكن حرب المخيمات بالفصول البشعة التي تميزت بها حدثت لكان عدم التعاطف مع الذين قاموا بالعملية أمراً مستغرباً.

ولقد ضاعت على الخاطفين ومن يمثلون فرصة ذهبية كان من شأنها أن تزيل بعض الشكوك في الحرب التي قامت بها حركة "أمل" ضد مخيمات اللاجئين. وتتمثل هذه الفرصة في الاشتراط مقابل إطلاق سراح الطائرة والرهائن الإفراج عن الشيعة المحتجزين في سجن "عتليت" وعن عدد مماثل من الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية. إن مثل هذا الاشتراط كان سيزيل بعض الشكوك ويقطع الطريق على الشبهة التي ارتسمت في سماء القضية فضلاً عن أن هذا الإشتراط كان سيبدو بمثابة رد على الذين يشككون في عروبة بعض الشيعة اللبنانيين وأيضاً في تعاطفهم مع القضية الفلسطينية. ولكن الاشتراط المشار إليه لم يحدث لسبب لا يدري المرء سره، إلا إذا كان لتفادي تعجيز الشروط علماً بأن ذلك لن يقدم ولن يؤخر.

رابعاً – إستكمالاً للأسطر السابقة يمكن الإضافة بأن اشتراط الإفراج كذلك عن معتقلين فلسطينيين نتيجة ضغط أميركي، أو – في حال معاندة إسرائيل – جعل العلاقات الأميركية – الإسرائيلية تسوء وتضطرب.

وإلى ذلك إن اشتراط الإفراج كذلك عن معتقلين فلسطينيين وليس فقط عن المحتجزين الشيعة كان سيعطي العملية طابع القضية الكبرى، وكان سيشكل مخاوف لإسرائيل. وأي تحول من جانب الشيعة في إتجاه تجديد التحالف مع الفلسطينيين يقلق إسرائيل إلى الدرجة التي تهز أسس مفهوم أمنها الذي من أجله إقترفت في السنوات الأربع الماضية أبشع الجرائم. وفي أي حال إن هذا التحالف سيحدث عاجلاً أم آجلاً ولأسباب موضوعية.

خامساً – مثلما أن لعملية خطف الطائرة الأميركية وما رافق العملية واستتبعها العِبَر الكثيرة التي تحتاج إلى الإعتبار الكثير فإن لها أيضاً إيجابيات وسلبيات.

من سلبيات العملية أنها أخذت الكثير من بريق العمليات الفدائية التي قام بها بعض شبان وصبايا رجال المقاومة اللبنانية في الجنوب والتي تقوم على الشجاعة ونكران الذات والبطولة. وللمناسبة أنه كان في الإمكان التخطيط لعملية من تلك العمليات التي لا تنتهي بقتل عسكريين إسرائيليين فقط وإنما أيضاً أسر بعضهم والمساومة لإطلاق سراح المحتجزين في سجن "عتليت" مقابل الإفراج عن هؤلاء.

ومن سلبيات العملية أن توظيفها إعلامياً لم يأت بالمردود الجيد ذلك أن أجهزة الإعلام الأجنبية ركزت على الشخص وعلى المسألة المذهبية. وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن ما كتبته الصحف والمجلات وبثته الإذاعات ومحطات التلفزيون الأجنبية عن نبيه بري فاق بكثير ما كتبته وبثته في سنوات عن زعماء أصحاب شأن في العالم العربي بل إنه فاق ما كتبته وبثته عن الرئيس حافظ الأسد وأضعاف أضعاف ما كتبته وبثته عن الإمام موسى الصدر لكن التركيز كان دائماً على الشخص وعلى الطائفة الشيعية إلى درجة أن العالم بدأ يرى أن لفظ الشيعة مرادف لإحتجاز حريات الناس وخطف الطائرات. وقد يكون سبب ذلك أنه ليس هنالك قضية لكي تعرضها تلك الصحف والمجلات والإذاعات ومحطات التلفزيون الأجنبية.

ومن السلبيات أيضاً أنه بالمقارنة مع الذي حدث مِن قبل للطائرة الأردنية في مطار بيروت بدأ القريب قبل الغريب يسأل: لماذا تستحق الطائرة الأردنية تفريغ الغضب فيها وتفجيرها بعد إخراج الركاب والطاقم منها بينما لا تستحق الطائرة الأميركية ذلك، وهل أن رعاية الطائرة الأميركية تمت وفق سيناريو وبنود الصفقة المتفق عليها بينما لم يحدث ذلك للطائرة الأردنية لأنها طائرة عربية؟ والحساسية من كل ما هو عربي كبيرة مع الأسف كما تقتضي الموضة السائدة في بعض أجزاء من لبنان؟

نقول هذا مع الأخذ في الإعتبار أننا من أجل مفاجآت المدى البعيد نحمد الله لأن الأمور سارت في هذا الاتجاه وذلك على أساس أنه ما دام الخطف قد حدث – مع الأسف – فإن الإفراج عن الركاب الذين في الطائرة أفضل من الاستمرار في احتجازهم. والاستمرار في الاحتجاز أفضل من قتلهم أو قتل بعضهم. أما قتل البعض فإنه

كارثة وقانا الله عدم حدوثها.

أما الإيجابيات فتتمثل في أن العملية أكدت أن الولايات المتحدة يمكن أن تضغط على إسرائيل. ولقد كان لافتاً للإنتباه إنتظار إسرائيل لكي تطلب منها الإدارة الأميركية ذلك وهي قد طلبت.

كذلك إن من أبرز الإيجابيات هو أن الإدارة الأميركية وعلى أعلى المستويات يمكن أن تتعامل مع منظمات وميليشيات. فالرجل الأكثر قوة في الإدارة الأميركية (ماكفرلين مستشار الرئيس ريغان لشؤون الأمن القومي) إتصل أكثر من مرة بنبيه بري في منزله في بيروت في حين أنه لم يكلف نفسه عناء الإتصال مرة واحدة برئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء. وهو لم يتصل بنبيه بري على أساس انه وزير العدل اللبناني وإنما على أساس أنه رئيس منظمة "أمل" ولا نريد التوقف هنا عند مسألة أن بري كان وسيطاً أو رئيس التنظيم الذي ينتمي إليه الخاطفون وإنما القصد هو القول إن في إستطاعة الإدارة الأميركية أن تجري إتصالات وتبرم ما هو دون الصفقات وفوق الإتفاقات مع ميليشيات ومنظمات غير شرعية. وعلى هذا الأساس فما الذي يمنعها من أن تتصل برئيس منظمة التحرير الفلسطينية علماً بأن منظمة التحرير معترف بها من أكثرية دول العالم، وهل أن هذا الإتصال لا يتم إلا إذا طلب ياسر عرفات من مجموعات إنتحارية في حركة المقاومة – وما أكثر عددها – القيام بعمليات خطف طائرات والإنتقال بها من مطار إلى مطار ومن سماء دولة إلى سماء دولة أو دول أخرى؟

ومن الإيجابيات أيضاً أن عملية خطف الطائرة وما إستتبعها وضع الإدارة الأميركية للمرة الأولى أمام إختيارَيْن أحلاهما مرّ. فهي إذا قررت التضحية بالطائرة وطاقمها وبالركاب كان يمكن أن تقوم بعملية حربية سريعة ودرامية لكنها كانت ستهتز في الداخل وكانت ستدفع الثمن الباهظ وهي إذا كانت ستقوم بعملية من أجل إنقاذ الرهائن بالطريقة التي تمت بها عملية كارتر الشهيرة إزاء رهائن إيران، فإنها كانت ستغامر لأن الذين خططوا لعملية بيروت إستفادوا من أخطاء إحتجاز الرهائن الأميركان في إيران، فلم يضعوهم في مكان واحد.

وبما أن الرأي العام الأميركي غير مستعد لإعتبار الرهائن في حال قتلهم شهداء وإنما ضحايا خطأ الإدارة فإن إتجاه إعتماد مبدأ الصفقة هو الذي ساد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الإدارة وجدت نفسها أمام خاطفين يعتبرون أنفسهم شهداء إذا ماتوا قتلاً وتعتبرهم كذلك منظمتهم وذووهم ومن هنا جاء مأزق الإختيار.

ولكن جنوح الإدارة الأميركية نحو هذا الأمر لا يعني أنهم لا يخبئون لمن هز هيبة تلك الإدارة مفاجآت من النوع غير السار على الإطلاق. ولعله من المناسب أن يطلع الجيل الجديد من الخاطفين على الثمن الذي دفعه الفلسطينيون لاحقاً لأنهم خطفوا بضع طائرات إلى "مطار الثورة" في الأردن وفجروها من دون ممارسات تعذيب نفسي لأطقمها كما حدث بالنسبة إلى الطائرة التي تم خطفها إلى مطار بيروت. كذلك لعله من المناسب أن يطلع الجيل نفسه على الثمن الذي دفعه لاحقاً زعيم تاريخي عظيم هو جمال عبد الناصر لأنه قال في حق الولايات المتحدة كلاماً أطرب الجماهير لبعض الثواني لكنه تسبب لمصر في إرتباكات أوصلتها إلى أنها عقدت صلحاً مع إسرائيل وفقدت في المقابل عضويتها في الجامعة العربية.

إن هنالك وسائل كثيرة للضغط على الولايات المتحدة أكثر فعالية من خطف طائرة مدنية. فالتمسك بالعروبة وسيلة. والتعاطف مع القضية الفلسطينية وسيلة. والعمل من أجل محاصرة الإرهاب وسيلة. ونصرة العراق الساعي من أجل سلام وحُسْن جوار مع إيران وسيلة. وتوقُّف سوريا عن تقويض أي مسعى يحقق تضامن العرب وتعاونهم وإتفاقهم على الحد الأدنى وسيلة. وتوظيف سلاح النفط والأرصدة بما يتمشى وظروف العصر وسيلة. وإلغاء ظاهرة الميليشيات وسيلة. وترك الناس يعملون والأطفال يعيشون والأبناء والبنات يتلقون العلم وسيلة. وذكر اسم الله والإستعانة به على الخير وسيلة. وتمتين العلاقات بين الدول العربية بدل عقد التحالفات الإستراتيجية بين طرف عربي وطرف غير عربي (ليبيا وإيران) وسيلة. والإهتمام بالتقنية والتطور العلمي وإنفاق الثروة في السبيل الصحيح وسيلة. وعدم المتاجرة بالقضية وسيلة. وإسقاط أسطوانة هذا وطني وهذا غير وطني، وهذا صامد وهذا غير صامد، وهذا مع التصدي وهذا مع الحل السلمي وسيلة. ومحاصرة الإتجاهات التي تشوه الدين وتصوره على أنه حكر على فئة دون غيرها وسيلة. وإعمار البلاد وبناء المدارس ووقف تجارة السلاح والموت وسيلة. وإستبدال النفاق بالصدق والصراحة في مواجهة النفس وسيلة.

وهذه ليست كل الوسائل للضغط على الإدارة الأميركية وعلى غيرها، إنما تشكل هذه الأمثلة غيضاً من فيض، والمهم أولاً وأخيراً هو أن يعتبر المرء من العِبَر الكثيرة.

ســـادســـاً – لقد إختارت الإدارة الأميركية مقاطعة مطار بيروت كرد على عملية خطف الطائرة وســـعت لدى حليفاتها من أجل وقفة جماعية مع هذه الخطوة.

وبدلاً من الإكتفاء بإســـتهجان هذه الخطوة والتنديد بالإدارة الأميركية هنالك ضـــرورة لإثبات حُسْـــن النية والعمل من أجل إبقاء مطـار بيروت مطـاراً وليس "كـاراجـاً" لإيواء الطـائرات المخطوفة لحسـاب الذين يوظّفون الخطف لمصـالحهم. فالذي حدث في مطار بيروت لا يمكن أن يحدث في أي مطار في العـالم. ومن المؤكـد أن الـدول الأوروبيـة التي تحفظـت على الخطوة الأميركية لم تتحفظ تأييداً منها للأوضـــاع الفالتة لهذا المطار، وإنما لتشـــجيع الجميع في لبنان على أن يســـتعيدوا وعيهم، وأن يخـافوا ربهم، وأن يتركوا لعقولهم أن تنضـــج وللأجيال الجديدة ألا تتوه وتتحول إلى عصـــابات تقتل في وطنها وترفضـــها دول العالم. ولعل هذه الدول بتحفظها على الخطوة الأميركيـة لم ترتعد من رد فعل لبنـان وإنمـا أرادت أن تقول ما معناه. تلك هي فرصتكم الأخيرة فاستفيدوا منها وجربوا ولو لمرة واحدة أن تكونوا أصـــحاب رأي مســـتقل وليس لعبة بأيدي الآخرين، أو كرة يقذفها اللاعب الســـوري إلى اللاعب الإســـرائيلي ثم يـدخـل اللاعـب الإيراني ويقـذفهـا في كـل الإتجاهات.

ولكن تحفظ هذه الدول لن يستمر إذا كانت لن تحدث إعادة نظر في لبنان تبدأ بمطار بيروت وتنتهي في كل بقعة عليها مخربون ومتاجرون وغرباء. وإذا لم تحدث إعادة النظر وبسرعة فإن الخطوة الأميركية – غير العادلة طبعاً – ستأخذ مجراها.

وفي حال حدوث إعادة النظر المطلوبة وعلى وجه السـرعة تكون عملية خطف الطائرة الأميركية أفادت، ويكون الخاطفون الشيعة، من حيث يدرون أو لا يدرون؟ ساهموا في عودة الأمن إلى لبنان وبالتالي عودة لبنان يقرر مصيره بنفسه.

يبقى أن المعيار الحقيقي بعد الذي حدث هو الإستفادة مما حدث.

وإذا كانت عملية خطف الطائرة الأميركية ســـتمر من دون الإستفادة من السلبيات والإيجابيات التي رافقت العملية ثم تلتها فمعنى ذلك أن أمام المســـرحية لكي تنتهي فصـــولاً جديدة من النوع نفسه والذي هو المضحك المبكي.

وتكراراً أن الســـلبيات والإيجابيات كثيرة وتحتاج فقط إلى عاقلين وبعيدي نظر... ومؤمنين.

مجلة "التضامن". لندن - 13 تموز (يوليو) 1985

* * *

الخليج في مواجهة الإختيار الأصعب

ثلاث عمليـات أخرى من نوع العمليـة التخريبيـة التي حدثت في الكويت ليلة الخميس 11 تموز (يوليو) 1985، ويفقد مجلس التعاون لدول الخليج هيبته.

ثلاث عمليات أخرى وتصـــبح هيبة هذا المجلس مثل هيبة الولايات المتحدة التي إهتزت بعد عملية خطف طائرة الركاب المدنية الأميركية إلى مطار بيروت وما تلا ذلك من تطورات.

ثلاث عمليات أخرى من نوع تلك العملية التي إقترفها خبراء قتل الأبرياء ويصـــبح مجلس التعاون لدول الخليج مثل الجامعة العربية لا حول له ولا قوة، ويصبح هدفاً سهل المنال لمحترفي لعبة القتل بالمتفجرات والسيارات المفخخة.

ثلاث عمليـات أخرى من نوع العمليـة التي نفـذهـا "الدراكوليون" الجدد، المتدينون لحظة والمتلذذون لحظات بمنظر دم الأبريـاء يتفجر كـالنـافورة، وبـأطرافهم تتطـاير وتتنـاثر، وببعض الأبريـاء يتســـاقطون على الأرض في لحظة إســـتراحة على كرســـي في مقهى، ويصـــبح مجلس التعاون لدول الخليج يحتاج إلى من يشد أزره.

لقد تـأثرت قليلاً هيبـة هذا المجلس، الذي كـان معولاً الكثير على تماســكه وعلى قدراته المادية والعســكرية، في أعقاب محاولة إغتيال أمير الكويت الشـــيخ جابر الأحمد الذي يترأس الدورة الحالية لهذا المجلس. ولأن هذا المجلس لم يفعل شـيئاً بعد تلك المحاولة فإن أمر الهيبة التي تأثرت إستمر عالقاً حتى إشعار آخر، أي حتى صدور الإشارات التي توضـح أن حكام الخليج لن يتركوا الإرهاب يستقر في دولهم. ثم جـاءت عمليـة التخريـب الجـديـدة لتؤكـد أنـه لا إشـــارات محتملة الحدوث. ونقول العملية الجديدة، وليس الأخيرة، على أســاس أن أســطوانة تخريب الكويت ما تزال على ما يبدو في مطلعها.

وإذا كان حكام مجلس التعاون لدول الخليج، إســـتمروا حتى عمليـة التخريـب الجـديـدة على شـــيء من برودة الأعصـاب ويفضـلون التأمل بهدوء بدلاً من التشـنج، فإنهم بعد العملية باتوا ولا ريب يرون خطر التخريب ماثلاً أمام عيونهم.

وإذا كـــان الغرض من وراء العمليـــة التخريبيـــة هو الإقتصاص من مسؤول أمني كما ادعت الجهة التي أعلنت مســـؤوليتها عن العملية، فما هي علاقة الأطفال والنســـاء والبسطاء لكي يتساقطوا في برك دمائهم.

لكن الغرض هو إســـقاط هيبة مجلس التعاون لدول

الخليج. وهو إسقاط الكويت أو "إغلاقها" كبديل عن إغلاق مضيق هرمز، ثم مساومة أهل الخليج عليها. ومثل هذا الأمر يكون بتهجير الكويتيين وهم أقلية في بلدهم وبقاء غير الكويتيين الذين هم أكثرية في غير بلدهم. ومع الأكثرية غير الكويتية يمكن تصفية الحساب مع الدولة ومع الخليج كله.

وأكثر ما يدعو إلى الإستغراب هو أن عملية التخريب الجديدة في الكويت أدينت حتى من الأطراف التي تشير الأصابع إلى أنها إما وراء العملية أو مؤيدة لها ضمناً. ولكن حرب لبنان على مدى إحدى عشرة سنة عودتنا على أن الإدانات لم تكن أكثر من مواقف لفظية لا تقدم ولا تؤخر.

وإلى ذلك أنه إذا كانت هنالك أطراف تأسف وتستنكر وتعبِّر عن موقفها بالبرقيات أو عبر المبعوثين الشخصيين، فعلى أساس أن عملية تخريب الكويت ما تزال في بدايتها.

ويخاف المرء أن تتواصل العملية ويعتاد الحكام والمواطنون العرب على ذلك من دون أن ترف جفون الكثيرين. وللتذكير فإن الإستنكار بالبرقيات أو عبر المندوبين والمبعوثين الشخصيين لما يجري في لبنان في بدايات الحرب كان موضع إهتمام لكن مع الوقت بدأت المواقف اللفظية لا تقدِّم ولا تؤخر.

يبقى أنه لا يخلو مجلس مناقشة منذ سنوات من موضوع يستأثر بالجانب الأكبر من النقاش وهو: من يا ترى بعد لبنان؟ هل هي سوريا؟ أو هل هي مصر؟ أو هل هو السودان؟ أم هل هي تونس؟ وكانت مجالس المناقشة تستبعد في إستمرار الكويت والبحرين على أساس أن الوفاق الدولي لا يسمح بنسف هاتيْن الدولتيْن، وعلى أساس أن مجلس التعاون لدول الخليج مضمون بموجب أسس هذا الوفاق، لكن التخريب الذي تتعرض له الكويت إلى درجة أنه لا يمر شهر إلا وتكون هنالك عملية ما، من محاولة قتل، إلى تفجير سيارة مفخخة، إلى الحرائق التي تبدو في بعض جوانبها من نوعية حريق القاهرة الشهير قبل ثورة 23 يوليو 1952، برهان على أن الكويت ربما تكون مرشحة لكي ترث ما جرى في لبنان. وتأكيداً على ذلك هو أن الوفاق الدولي يستطيع أن يتفق على عدم المجابهة، بل وربما على عدم المواجهة النووية، لكن لا قدرة لطرفيْه الكبيريْن وأطرافه الصغرى على أن تحمي نفسها من مخاطر حمى ظاهرة إرهاب الثمانينات بدليل ما حدث للطائرة الأميركية التي جرى خطفها إلى مطار بيروت ووقوف الدولة العظمى (أميركا) مرتبكة، شبه مشلولة، أمام بضعة خاطفين ومَن يقف وراءهم.

يبقى أيضاً أن الكويت باتت دولة رئيسية في نادي دول الصمود في وجه الإرهاب. ولكن دولة مثل الكويت لا قدرة لها على الصمود الطويل بسبب إصرارها على الدور القومي الذي تمارسه من جهة، وبسبب التناقضات التي تتميز بها، فضلاً عن المسألة الأساسية وهي أن الكويتيين جزيرة في بحيرة من غير الكويتيين. وعلى الرغم من أن هذه الجزيرة قد تصبح نتيجة هذه التحديات التي تواجهها قلعة تصمد في وجه الراغبين في إسقاطها، إلا أن موقف مجلس التعاون لدول الخليج يبقى هو الأمر الذي يدعو إلى الحيرة وإلى الترقب في الوقت نفسه. ومن هنا أن القمة الخليجية السادسة في مسقط بعد ثلاثة أشهر، التي تنعقد في ظروف مواجهة الخليج للإختبار الأصعب، قد تكون القمة التي يؤكد فيها مجلس التعاون لدول الخليج أن بضع عمليات تخريب لا تهز تماسكه.

ولكن حتى إنعقاد تلك القمة وإستناداً إلى واقع الحال فإن الهيبة على المحك، وقد تأثرت بعد عملية التخريب الجديدة – وتكراراً، ليست الأخيرة كما يبدو – في الكويت.

وتأثر الهيبة يقود إلى إهتزازها. والإهتزاز يؤثر على التماسك.

مجلة "التضامن". لندن - 20 تموز (يوليو) 1985

* * *

سوريا في لبنان: إستفادة من دروس التدخلات والمداخلات.. أو الإستقلال الثاني

"إضاعة الفرصة غصّة"

الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)

بعد عشر سنين من أصعب السنين، التي يمكن أن تواجه وطناً وشعباً، ها هي الدلائل الكثيرة التي تشير إلى أن سوريا قد تضع يديها على لبنان في شكل أو آخر، وتمسكه بالقبضتيْن، وعلى مرأى ومسمع البعيد والقريب، والشرق والغرب، والمعترض وغير المعترض.

بعد عشر سنين ذاق خلالها اللبنانيون الأمرين في مرحلة الإقتتال الأولى، ثم في مرحلة الردع، ثم في مرحلة الغزو، ثم في المرحلة الإيرانية، ها هي سوريا قاربت على أن تنجح في عملية إدخال لبنان في شباك الحل السوري،

أو بالأحرى في "خرم" الإبرة السورية.

بعد عشر سنين من أبشع أنواع الإقتتال، وأغرب وسائل إشعال الفتن، ها هي سوريا، على ما يبدو، تتأهب لكي تمسك بزمام الأمور، وها هو الحُكْم السوري الحالي في حالة شبه إبتهاج لأنه يحقق الحلم الذي تمناه الحكام الذين سبقوا حُكْم الرئيس حافظ الأسد في أن يضعوا اليد على هذا الوطن الأعجوبة الذي إسمه لبنان، أو على الأقل تكون يدهم هي اليد الطولى. فالحُكْم السوري بدءاً بحسني الزعيم، وانتهاء بالرئيس الأسد، لا يتحمل أن يكون لبنان على الصورة التي كان عليها، ولا بد من أن يقاسم سوريا الإزدهار الذي ينعم به.

بعد عشر سنين من القتل والذبح، والحرائق والقصف، والنهب والسلب، حفل بها لبنان، ها هي سوريا تتأهب، على ما يبدو، لكي تتسلم أمره بطريقة تشبه في بعض جوانبها الطريقة التي تسلم بها عبد الناصر أمر سوريا. الزعامات السورية مدنية وعسكرية ذهبت إلى القاهرة عام 1957 متمنية على عبد الناصر تحقيق الوحدة. والزعامات اللبنانية بدأت بعد 28 سنة "تحج" إلى دمشق لتطلب من الحُكْم السوري تحقيق الأمن في لبنان. ومثلما أن عبد الناصر كانت تهمه في الدرجة الأولى مبايعة بعثيي سوريا له بدءاً بميشال عفلق وأكرم الحوراني وصلاح البيطار، وانتهاءً بأي قيادي بعثي في بقية مناطق سوريا، قبل مبايعة شكري القوتلي والزعامات التقليدية، فإن الرئيس حافظ الأسد تهمه في الدرجة الأولى مبايعة المسلمين اللبنانيين له. فهم الورقة الرابحة – بعدما لم تعد الورقة الفلسطينية رابحة مثلما الحال من قبل بعدما تمسكت الأغلبية الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات لها – في وجه بقية الدول العربية عندما يلتقي الحكام ويبدأ كل منهم يضع على الطاولة أمامه "ثروته" المعنوية التي بفضلها يريد دوراً أو شروطاً أو تحقيق صفقة سياسية ما.

بعد عشر سنين سالت فيها دماء نصف مليون بريء، وترملت خلالها مئات النساء، وتيتم فيها ألوف الأبناء، وفجعت خلالها عشرات المئات من الأمهات، وعشرات المئات من الآباء بأولادهم... ستضع سوريا يدها، على ما يبدو، على لبنان الذي يلفه زنار من الأحزان وتعشش فيه غربان الموت.

بعد عشر سنين تكاثرت فيها اللكمات على وجه الإنسان اللبناني البطل من أجل أن يُغمى عليه، ويرفع اليدين مستسلماً، ها هي سوريا، وبعدما سقط الإنسان البطل أرضاً، ستتسلم أمر لبنان، على ما يبدو، بالطريقة التي تسلمت بها مصر اليمن عام 1962، أو على الأقل بنسبة عالية من التشابه. وللتذكير فإن الدور الذي يقوم به في سوريا عبد الحليم خدام إزاء موضوع لبنان هو الدور نفسه الذي قام به في مصر إزاء موضوع اليمن أنور السادات. والأدوار التي يقوم بها في لبنان كبير العسكريين السوريين محمد الخولي وبقية رجال الأجهزة السورية ورموزها هي الأدوار نفسها التي قام بها في اليمن كبير العسكريين المصريين عبد الحكيم عامر، وعشرات الرموز والرجال من الأجهزة المصرية.

بعد عشر سنين تحطمت خلالها كل الأحلام التي هي موضع غيرة الآخرين، والازدهار الذي كان شوكة في خاصرة الآخرين، ولم يبق من لبنان المزدهر – بإستثناء مناطق قليلة – إلا الأطلال والدموع والأحزان والأضرحة وصور فلذات الأكباد الذين قضوا مظلومين... ستتسلم سوريا، على ما يبدو، أمر لبنان. وستتسلمه والليرة السورية أقوى من الليرة اللبنانية، وبعض المدن السورية أكثر إزدهاراً من بعض المدن اللبنانية.

وهي ستتسلمه في ظروف لا مثيل لها. الإتحاد السوفياتي معها في هذا الأمر لسبب معلوم. والولايات المتحدة معها في هذا الأمر لأسباب غير مفهومة. والعرب كل في مصيبته، وكل طرف همومه على قدر ما يستطيع أن يتحمل أو لا يتحمل.

وستتسلمه مدعومة من ليبيا لسر من الصعب تفسيره، وبعدما ابتعدت مصر نتيجة صفقة "كامب ديفيد". ومصر كانت درع لبنان. وستتسلمه بعدما تم إبعاد السعودية بما في ذلك دور رجل المملكة في لبنان رفيق الحريري، بسبب هموم الخليج التي تعاظمت. والسعودية التي كانت تعني الكثير في لبنان، وكانت في حالات كثيرة سيفه لم تعد حتى قادرة على أن ترسل سفيراً أو قنصلاً أو قائماً بالأعمال يمثلونها في لبنان من دون أن يصيب أحدهم أذى الأصدقاء قبل غيرهم.

وستتسلمه بعدما تعرضت المقاومة الفلسطينية وبمساهمة أساسية من سوريا في ذلك لضربة شبه قاضية، أو بالأحرى للضربة ما قبل القاضية، وبعدما انشغل العراق في حرب لا إهتمام يتقدم على الإهتمام بها، ولا صوت يعلو على صوتها، وإن كانت هنالك إستثناءات بين الحين والآخر.

والدول الثلاث (مصر والسعودية والعراق) هي وحدها، التي لولا المشاغل والهموم المشار إليها، كان يمكنها أن تعترض فلا تستطيع سوريا أن تضع اليد على لبنان.

بعد عشـــر ســـنين كَبُر فيها حجم بعض الزعامات اللبنانية ثم أصبحت لا شيء، ستتسلم سوريا على ما يبدو أمر لبنان. وفي هذه الســنوات اعتمد الحُكْم الســوري في لبنان قاعدة التحالف والتعامل التي إعتمدها الرئيس السابق جعفر نميري في الســودان، إلا إذا كان الرئيس الســوداني الســـابق، والذي دفع الثمن غالياً جداً نتيجة إعتماد تلك القاعدة، هو الذي تأثر بالأسلوب السوري وليس العكس مع الأخذ في الإعتبار أن ممارســـات نميري بدأت قبل حرب لبنان.

ومن خلال نظرة ومقارنة يتبين لنا ذلك بوضـــوح. فقد تحالف حكم الرئيس الأســـد في البداية مع الكتائب ضـــد الفلسطينيين ثم ضربهم. أما في السودان فإن نميري تحالف مع الشيوعيين أولاً ثم ضربهم. وتحالف الحُكْم السوري بعد ذلك مع الفلســـطينيين ثم ضـــربهم. ثم تحالف مع بعض الشـــيعة ليضـــرب بقايا الفلســـطينيين، تماماً مثلما تحالف نميري مع الأنصـــار وزعيم الجناح الأقوى فيهم الصـــادق المهدي ثم ضـربه وضـربهم بتحالفه مع الإخوان المسلمين الذين بعدما ضربهم كانت رياح التغيير قد بدأت تهب على السـودان ثم أصـبحت الرياح عاصـفة شـديدة ثم إعصـاراً أسقط النظام بأسرع مما كان المرء يتصور.

بعد عشـر سـنين من أوجاع لا قدرة لبشـر على تحملها ها هي سـوريا كما تشـير إلى ذلك الدلائل الكثيرة سـتمسـك بزمام الأمور في لبنان.

وصـحيح أن هذه الأوجاع قاسية إلى الدرجة التي يتقبل فيها المرء أية وصـفة إلا أنه من المهم جداً على سـوريا أن تمـارس دورهـا بحيث تقنع اللبنـاني بـأنهـا تريـد للبنـان أن يستعيد عافيته ليعيد بناء نفسه وليس أي شيء آخر، وتقنع اللبنـاني أيضـــاً بأنها تريد الأمان له والأمن في بلده لأن أمنهـا من أمن هـذا البلـد، وأنهـا لا تريـد الهيمنـة على الإطلاق. كذلك إنه من المهم جداً أن يتذكر الحُكْم السوري ما الذي جرى لعبد الناصـر في سـوريا وكيف أن الشـعبية الهـائلـة التي كـانـت لـه فيهـا لم تحجـب عنـه مخـاطر الإنفصـــال، وما الذي جرى له في اليمن على الرغم من الشـــعبيـة المماثلـة التي كـانـت لـه بين اليمنيين. فمنـذ الإنفصـال لم نسمع أن مصرياً واحداً يبدو ممتناً من سوريا ولا هو يزورها، مثلما ليس هنالك أيضـاً سـوريون راضـون عما تسبب به الدور المصري في سوريا أيام الوحدة – إلا في ما ندر – ومنذ ضـــرْب دور مصـــر في اليمن لم يعد هنالك ود، لا بين الشـعبيْن ولا بين الرسـميين – إلا في ما ندر –.

فإذا إستفاد الحُكْم السوري من هذه الفرصة ومن دروس الماضـي غير البعيد، وقرأ جيداً في التاريخ العربي الحديث للتدخلات والمداخلات، فهذا معناه أنه ســـيختار في لبنان صيغة التعايش مع اللبنانيين بالحسنى وليس بالهيمنة. وهو إذا كان لن يفعل ذلك وصـــدرت عنه ممارســـات من النوع الذي اشتهر به ضمن مفهومه للمسألة الأمنية داخل سوريا وفي لبنـان أيـام مرحلـة الردع، فهـذا معنـاه أنـه يســـقي بممارسـاته بذرة الإسـتقلال الثاني التي سـتنمو وبسـرعة في لبنان، وربما بأسرع ما يتصور ذلك الحُكْم السوري.

مجلة "التضامن". لندن - 27 تموز (يوليو) 1985

* * *

الكلمة... للأغلبية

للمرة الأولى منذ القمة العربية الثانية عشـــرة في فاس (أيلول / سبتمبر 1982) تستعيد الأغلبية العربية رأيها الذي كان أســير الأقلية. بهذا الإنطباع يخرج المرء من المفاجأة التي أطلقها العاهل المغربي الملك الحســـن الثاني خلال المؤتمر الصـحافي الذي عقده يوم السـبت الماضـي (27 تموز/ يوليو 1985) في الربـاط والتي تتمثل بـإعلانـه أن مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي دعا المغرب إلى عقده سينعقد يوميْ 7 و8 آب /أغسطس الجاري.

والقول بأن ما أعلنه الملك الحسن الثاني يشكل مفاجأة صـــحيح. إذ إن الأجواء التي فرضـــتها الأقلية، وبالتحديد ســـوريا، طوال الســـنوات الثلاث الماضـــية على الموقف السياسي العربي أوجدت حالة من اليأس في إمكانية العمل العربي المشترك. وفي السنوات الثلاث الماضية، صدرت عن الحُكْم السوري تصرفات تصب كلها في خانة تقويض أي مســـعى يحقق التعايش، والتضـــامن، ويعطل الألغام الكثيرة المزروعة أمام العمل العربي المشـــترك. وأهم هذه الألغام على الإطلاق اللغم الإيراني.

ولقد كان مؤملاً أن يعدل الحُكْم السوري بعض الشـيء موقفه بعدما تقرر عقد القمة الدورية في الرياض، وذلك لكثرة ما للمملكة العربية السعودية من حقوق معنوية ومادية على الحُكْم السـوري، كمؤسـسـات، وبعض الأفراد، فضـلاً عن أن الأكثرية الساحقة من أبناء الشعب في سوريا، هي مع مبدأ عقد القمة ومع كثير من الحماســـة لعقدها في الرياض. لكن الحُكْم الســوري عطّل الإنعقاد مرة، ثم مرات

أخرى، ووضع الحُكْم السعودي في حالة حرج حيث إنه لا يريد أن يتخلى عن القمة، وفي الوقت نفسه يريد أن تكون قمة مثالية بمعنى أن يشارك فيها كل الملوك والرؤساء العرب وليس مَن ينوب عنهم، وأن تحقق الوفاق العربي بكل ما تعنيه كلمة الوفاق من معنى.

وليس هنالك تفسير سوري واضح ومقنع لهذا التخوف من القمة ومن العمل العربي المشترك. وليس واضحاً ما الذي يمنع الحُكْم السوري من المشاركة في القمة وتسجيل معارضته للمقررات التي يرى أن عليه معارضتها.

وإذا جاز الإفتراض فإن الحُكْم السوري لا يريد القمة، وبالتالي العمل العربي المشترك، لأن شأنه كبر في ظل الوضع العربي الراهن ولأن سطوته أكبر في ظل أجواء التبعثر.

كذلك إن الحُكْم السوري – وفي معرض الإفتراض أيضاً – لا يريد القمة لأن لا إجابة مقنعة لديه عن دوره في لبنان، ولا إجابة مقنعة لديه عن تصديه لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولا إجابة مقنعة لديه عن لعبة الحرب والتحالف مع إيران ضد العراق.

إن لعبة التحالفات السياسية، والعسكرية، لعبة مشروعة شرط أن تتم في الإطار الذي يخدم القضية العامة. ولا يدري المرء ما الذي يحول بين الحُكْم السوري، والذين معه، من المشاركة في القمة، وممارسة اللعبة من الداخل إلا إذا كان الخوف من أن تتبدل المواقف عند مواجهة الآخرين هو السبب.

يبقى أن فك أسر رأي الأغلبية العربية كان يحتاج إلى عملية "كوماندوز" سياسية جريئة. ومثل هذه العملية قام بها الملك الحسن الثاني، نيابة عن الملك فهد بن عبد العزيز، وعن الرئيس صدَّام حسين، وعن الملك حسين، وعن الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب، وعن الرئيس علي عبد الله صالح وعن الرئيس الحبيب بورقيبة، وعن الشيخ جابر الأحمد الصباح، وعن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وعن الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، وعن الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وعن السلطان قابوس بن سعيد، وعن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، وعن رؤساء جيبوتي، والصومال، وموريتانيا، وعن الرئيس حسني مبارك، حتى وإن كانت الظروف لا تسمح بمشاركته، وعن الرئيس أمين الجميل، الذي يجتاز ظروفاً بالغة القساوة ناشئة عن الدور السوري الذي يتسم بالهيمنة.

كذلك، إن هذه العملية قام بها الملك الحسن الثاني، نيابة عن الأكثرية الشعبية في سوريا، ونيابة عن المنطق السليم وعن التعقل وعن التبصر.

والذي يأمله المرء هو أن يعيد الحُكْم السوري النظر في موقفه فلا يسعى لتقويض القمة الطارئة بعملية أو عمليات درامية من النوع القادر على تنفيذه، ويشارك في القمة الطارئة، ويقول ما من شأنه أن يقنع لأن ما نسمعه يقوله في معرض الرفض، لا يقنع ولا نظن أن أحداً داخل سوريا يقتنع ضمناً به.

الذي يأمله المرء أيضاً هو أن يتمكن الملك الحسن الثاني من إقناع شريكه في الإتحاد العربي – الأفريقي العقيد معمر القذافي، بأن القمة الطارئة هي الإختبار الحقيقي للعمل المغربي – الليبي المشترك، وأن يكثف الملك السعي من أجْل مشاركة الرئيس الشاذلي بن جديد في القمة، خصوصاً بعدما إتسعت دائرة التناقض أو التباين في المواقف بين سوريا والجزائر. وإذا شارك الرئيسان القذافي وبن جديد فإن الرئيس اليمني الجنوبي علي ناصر محمد يصبح مطالباً بالمشاركة من أجْل دعم الشرعية الفلسطينية على الأقل.

يبقى أيضاً أن بعض الأطراف العربية – و الحُكْم السوري في مقدمتها – ستقول بينها وبين نفسها، وهي ترى الملك الحسن الثاني يحسم أمر القمة الطارئة بعملية على جانب كبير من الجرأة: ألم يكن من الأفضل عدم تعطيل القمة الدورية في الرياض والمشاركة فيها بما يحول دون المزيد من الإنهيار في الوضع العربي؟

وعملاً بقوله تعالى: ﴿... وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ...﴾ فإن من حسنات العرقلة الدائمة من جانب الحُكْم السوري ومن معه لقمة الرياض أنها جعلت الأغلبية تتنبه لمجرد أن وجه الملك الحسن الثاني الدعوة إلى القمة الطارئة، إلى أنها إذا ما كانت لن تلبي الدعوة فإنه لن تكون للأغلبية كلمة بعد الآن وستستمر أسيرة إرادة الحُكْم السوري.

وعملاً بالآية الكريمة نفسها، فإن عقد قمة طارئة في المغرب قبل القمة الدورية في الرياض، والمتفق عليها منذ أكثر من سنتين لا يقلل من شأن القمة الدورية، بل إن القمة الطارئة قد تجعل أمر القمة الدورية أكثر يسراً فتنعقد بالصيغة المثالية التي تريدها المملكة العربية السعودية، أو تنعقد هي الأخرى بمَن يحضر.

وتكراراً إن الملك الحسن الثاني مدعوماً من الملك فهد بن عبد العزيز، والرئيس صدَّام حسين، وبقية الزعماء العرب، الذين باتوا مقتنعين بضرورة كسر إحتكار الأقلية لقرارات الأغلبية، أكد بأن الكلمة هي للأغلبية، ولا يجب

أن تستمر أسيرة مزاج الحُكْم السوري وخططه، وفي ضوء ذلك يجد المرء نفســـه يتوقع الكثير من المفاجآت غير السارة، ولا يجد هنالك ما يمكن قوله سوى: اللهم يسِّر ولا تعسِّر.

مجلة "التضامن". لندن - 3 آب (أغسطس) 1985

* * *

قمة الأغلبية: الفلسطينيون الأكثر شطارة من اللبنانيين

القاعدة المألوفة هي أن مؤتمر القمة العربي يفيد كل الدول العربية من دون إستثناء.

فهو بالنسبة إلى البعض مناسبة للقاءات لا تتم لأسباب وظروف موضوعية.

وهو بالنســـبة إلى البعض مناســـبة لتكريس أســـس الإستقطاب لزعامة يسعى إليها.

وهو بالنسبة إلى البعض مناسبة لإفشال مخطط يجري الإعداد له.

وهو بالنسبة إلى البعض مناسبة من أجل طرْح أفكار طموحة.

وتراوح أهمية مؤتمر القمة بين مهم للغاية، ومهم، وعادي الأهمية، وقليل الأهمية. وعلى ســـبيل المثال لا الحصر، فإن الدول الأعضاء التي تشكو من العطش ومن الوضع الإقتصادي السيء هي أكثر الدول التي تستفيد من مؤتمرات القمة لأن دول المواجهة وفي مقدمتها ســـوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية كانت تأخذ من طريق الدول المحتاجة كل الإهتمام وكل الدعم المالي.

وفي الزمن الراهن يبدو لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية أكثر طرفيْن عربييْن يحتاجان إلى مؤتمر القمة العربي. فليس لهما غير هذا المؤتمر من أجْل إســـتنباط حلول لهذه المشاكل وتلك القضايا.

أما لماذا هما أكثر طرفيْن عربييْن يحتاجان إلى مؤتمر القمة فللأسباب التالية:

إن الطرفين يعيشـــان منذ بضـــع ســـنوات حرباً وهما مستهدفان من جانب أكثر من جهة عربية ودولية.

إن الطرفيْن قاســـيا الأمرّيْن من ويلات الغزو الذي تعرضا له.

إن الطرفيْن مهددان دائماً وعرضـــة للهيمنة من جانب أكثر من طرف.

إن الطرفيْن يعيشان صراعات داخلية عنيفة وتناقضات لا حصر لها.

إن الطرفيْن يواجهان تحديات لا مثيل لقســـاوتها وتعقيدها.

ومع الأخذ في الإعتبار إن مؤتمر القمة العربي لن يجترح المعجزات بالنسبة إلى قضية لبنان، وإلى القضية الفلســـطينية، إلا أن هذا المؤتمر كفيل بأن يتنبه إلى القضـــية. وهذا يتوقف على الأســـلوب الذي يعرض فيه أصحاب القضية قضيتهم.

ومن خلال نظرة على ما حدث يتبين كم أن الفلسطينيين كانوا الأكثر شطارة، والأكثر حرصاً على قضيتهم من اللبنانيين. فبينما شاركت الشرعية الفلسطينية في المؤتمر وبدا المؤتمر كما لو أن الجانب الأكبر منه مخصص لها، فإن الشرعية اللبنانية غابت. ومن المؤكد أنه لو شارك لبنان بوفد يضم الرئيس أمين الجميل وبعض الوزراء الذين يترأسون في الوقت نفسه ميليشيات، أو أنهم يرعون هذه الميليشيات، لكان بدا في نظر شعبه وفي نظر الآخرين على غير الصورة التي بدا فيها وهو يعلن أنه لن يشارك في مؤتمر قمة هو، تكراراً، في أشد الحاجة إليه.

إن التناقضات الفلسطينية ليست أقل من التناقضات اللبنانية.

والصراعات التي تعصف بالجسم الفلسطيني ليست أقل من الصراعات التي تعصف بلبنان. ولكن الفلسطينيين كانوا أكثر شطارة وأكثر تنبهاً وإستطاعوا الإعلان بأنهم سيشاركون في مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء بينما لم يستطع لبنان أن يفعل الشيء نفسه.

ولقد إستطاع الفلسطينيون اتخاذ الموقف الذي اتخذوه لأنهم حافظوا على شـــرعيتهم، ولأنهم لم يفرطوا بإرادتهم، ولأنهم ذاقوا ذات مرة ويلات إنحيازهم إلى جانب الأقلية ضد الأغلبية.

وثمة ما يدعو إلى الحزن الشـــديد وهو أنه في الوقت الذي أعلن لبنان مقاطعته لمؤتمر القمة، وكان بذلك الدولة العربية الوحيدة التي تقاطع عن غير إقتناع، كانت الإتصـــالات لا تتوقف مع ســـوريا من أجْل إقناعها بالمشاركة، في حين لم يذكر أحد أن إتصالاً ما جرى مع لبنان من أجل إقناعه بالمشاركة.

وبسبب وضع سوريا اليد على القرار اللبناني لم يشارك لبنان. وهذا في أي حال ليس فقط ضد مصلحة لبنان وإنما ضد مصلحة ما تتطلع إليه سوريا في لبنان.

ويعرف الحُكْم السوري الحالي ما الذي حدث في سوريا لأن مصر وضعت يدها على القرار السوري.

ويبقى أنه ربما كان من الأفضل أن يقاطع لبنان بحجة أنه فقد الأمل من العمل العربي تجاه قضـــيته، أو يتمثل بوفد مثل بعض وفود الدول الأخرى التي لها تحفظات لأسـباب شـكلية أكثر منها مقنعة. إما أن يقاطع فقط لأن ســـوريا قاطعت فإن أي طرف عربي أو دولي لن يعطي لمقاطعته أي أهمية.

هذا مع الأخذ في الإعتبار أن ظروف لبنان كانت تحتم عليه المشـاركة بوفد يحث المؤتمرين على أن يفعلوا شـيئاً لهذا البلد ويطالبهم بأن يقفوا إلى جانبه في محنته.

وتكراراً، لقد كان الفلسـطينيون هم الأكثر شـطارة. وأياً كان حجم المكاســب. فإن مردود المشـــاركة والوقوف في صـف الأغلبية يبقى أكثر وفرة من مردود وقوف لبنان في صـــف الأقلية، التي لا يبدو أن منطقها قادر على إقناع الرأي العام العربي الذي لا يتحمل أسلوب الصدمات على أنواعها والمعتمد من جانب قادة الأقلية.

مجلة "التضامن". لندن - 10 آب (أغسطس) 1985

* * *

هل تتجاوب سوريا؟

عشـــية إنعقاد مؤتمر القمة العربي الطارئ في الدار البيضاء، وبالتحديد قبل يوميْن من الإنعقاد حرص الإتحاد السوفياتي على إجراء إتصال بالمملكة العربية السعودية ضمن قناة الإتصال الديبلوماسية الرسمية التي تتم بين الدولتيْن اللتين لا تربطهما علاقات ديبلوماسية.

وفي إجتماع إستغرق ساعتين أبلغ الجانب السوفياتي الجانب السعودي موقفه ذلك على أساس أن هنالك قمة عربية طارئة ستنعقد وستشارك فيها المملكة العربية السعودية، وأن هذه القمة ستحدد في شكل أو آخر الموقف الذي سيواجه به العرب القمة المرتقبة بين الزعيميْن الأميركي والسوفياتي في جنيف.

ويمكن تلخيص الموقف السوفياتي الذي تم إبلاغه إلى المملكة العربية السعودية على النحو التالي:

– بالنسبة إلى الإتفاق الفلسطيني – الأردني: أوضح الجانب السوفياتي أنه لا يعلق أهمية على هذا الإتفاق ويعتقد أنه لن يجدي وينصح الفلسطينيين بأن يفهموا ذلك.

وعندما طلب الجانب السوفياتي أن يعرف رأي المملكة العربية السعودية في الإتفاق جاءه الجواب بأن المملكة تؤيد أي إتفاق ترى الشرعية الفلسطينية متمثلة بمنظمة التحرير أنه مناسب للشعب الفلسطيني.

بالنسبة إلى بيان فاس الذي سترتكز أعمال القمة الطارئة عليه كما هو متوقع: شدد الجانب السوفياتي على رفضه لبيان فاس وللتوجه الذي يعكسه هذا البيان.

وعندما طلب الجانب السوفياتي أن يسمع رأي المملكة العربية السعودية في الأمر جاءه الجواب بأن بيان فاس قضية عربية وأنه أشبه ما يكون بالميثاق المتفق عليه. و"نعتقد أن من مصلحة السوفيات عدم رفض أمور يكون العرب أقروها واعتبروا أنها مناسبة لهم".

بالنسبة إلى القمة الأميركية – السوفياتية في جنيف: أوضح الجانب السوفياتي أن الولايات المتحدة سعت كثيراً من أجْل أن تنعقد هذه القمة في نيويورك على هامش أعمال الدورة المقبلة للجمعية العمومية، وعلى أساس أن هذه الدورة ستكون تاريخية لأنها تنعقد في مناسبة الذكرى الأربعين لإنشاء المنظمة الدولية.

وأضاف الجانب السوفياتي أن الرئيس غورباتشوف أصر على أن يتم إنعقاد القمة على أرض محايدة، أو، لا تنعقد، ومن هنا جاء إختيار جنيف.

وفي هذا الصدد أشار الجانب السوفياتي إلى أن الحكومة السوفياتية أبلغت الإدارة الأميركية بأنه حتى إذا شارك الرئيس غورباتشوف في الدورة التاريخية للأمم المتحدة فإنه لن يعقد اجتماعاً في نيويورك مع الرئيس ريغان.

– بالنسبة إلى السلاح النووي: أوضح الجانب السوفياتي أن ما يملكه الإتحاد السوفياتي من أسلحة نووية لا يساوي نصف ما تملكه الولايات المتحدة.

– بالنسبة إلى العلاقات السوفياتية – الإسرائيلية وما تردد من أن السوفيات قد يستأنفون تبادل العلاقات الديبلوماسية مع إسرائيل: أوضح الجانب السوفياتي أن الإتحاد السوفياتي على موقفه الثابت، وأنه لن يعيد العلاقات الديبلوماسية مع إسرائيل قبل أن تنسحب من الأراضي التي إحتلتها في حرب 1967.

تلك هي خلاصة الموقف السوفياتي الذي تم إبلاغه إلى المملكة العربية السعودية في الوقت الذي كانت الوفود العربية بدأت تصل إلى الدار البيضاء للمشاركة في القمة العربية الطارئة التي دعا الملك الحسن الثاني إلى عقدها.

وفي الوقت الذي كان يتم فيه إبلاغ هذا الموقف كان

هنالك مندوب أميركي يجوب المنطقة وينهي الجولة بلقاء مع الملك فهد بن عبد العزيز. وهذا المندوب هو جون وايتهيد نائب وزير الخارجية الأميركية.

وعندما تبدي الدولتان العظميان هذا الإهتمام في فترة إنعقاد القمة الطارئة فعلى أساس أن هذه القمة تشكل نقلة نوعية في العمل العربي وعلى أساس أنها من القمم المهمة.

فهل أنها كانت كذلك؟

إنه إذا كان المتوقع من هذه القمة إجتراح معجزة فإن زمن المعجزات قد إنتهى، أما إذا كان المتوقع هو النتائج المعقولة فإن هذه النتائج تحققت. فهي قمة ترتاح إليها القوتان العظميان.

وعندما سيلتقي الرئيسان ريغان وغورباتشوف فإنهما سيجدان الوضع العربي لا يستفز أحداً منهما. وهي قمة أنقذت الوضع العربي من التحرك في الفراغ، حيث إنها باركت السعي لترتيب شؤون البيت الفلسطيني بدل أن تقول إنها مع الإتفاق الأردني – الفلسطيني أو ضده، وإنها دعت وبلباقة كلاً من سوريا الأكثر إعتراضاً على القمة، والجماهيرية الليبية الأقل إعتراضاً من أجل أن تمارسا بعض المرونة وتوقفا التغريد خارج سرب الأغلبية.

ولقد تمثلت اللباقة بعدم حضور الملك فهد بن عبد العزيز والرئيس صدَّام حسين، والشيخ جابر الأحمد، إلى الدار البيضاء وتكليف مَن ينوب عنهم. وهذا الغياب وليس المقاطعة ترك إنطباعاً بأن الذين غابوا عن القمة ليس فقط الذين ضدها وإنما الذين لهم ظروفهم الخاصة. وفي مثل هذه الحال فإن تقبل الرئيس حافظ الأسد والعقيد معمر القذافي لمسألة لجنة المصالحة يكون أفضل. ولجنة المصالحة كفكرة وكإختيار أعضاء عكست اللباقة المشار إليها خصوصاً عندما حذفت لجنة الصياغة في اللحظة الأخيرة الفقرة التي تضمنها البيان الختامي وتنص على مصالحة سوريا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وخلو البيان من هذه الفقرة ترك تساؤلات كثيرة من بينها: كيف تكون هنالك لجنة لمصالحة سوريا والأردن، ولجنة لمصالحة سوريا والعراق، ولجنة لمصالحة العراق وليبيا، ولجنة لمصالحة ليبيا ومنظمة التحرير، ولا تكون هنالك لجنة لمصالحة سوريا والمنظمة؟

ومثل هذا التساؤل في محله. ولعل الجواب عنه هو: المهم أولاً أن تتحقق المصالحة بين العراق وسوريا، فإذا حدثت هذه المعجزة تسهل بقية المصالحات.

كذلك إن تساؤلات كثيرة ارتسمت في الأفق بسبب خلو البيان من مصالحة لبنان مع الآخرين على أساس أنه قاطع القمة. ومصالحة اليمن الديمقراطي مع الآخرين على أساس أنه أيضاً قاطع، ومصالحة الجزائر مع الآخرين علماً بأن الجزائر قاطعت لأسباب جغرافية وليس لأسباب سياسية. ولعل الرد على هذه التساؤلات هو في المصالحة السورية – العراقية. فهذه المصالحة هي في الواقع مصالحة لسوريا مع الأغلبية العربية.

وتبقى ثلاثة أمور.

الأمر الأول هو أن المملكة العربية السعودية هي التي أخذت على عاتقها مسألة المصالحة وهذا يعني أن في الأمر جدية. ولو أن دولة أخرى كانت هي التي ستتولى الأمر لكان معنى ذلك أنه سينطبق على المصالحة المطلوبة القول الشائع وخلاصته أنه إذا كان لا بد من قتل مشروع ما فالأفضل إحالته إلى لجنة.

والأمر الثاني هو أنه إذا كانت النتائج أقل من الطموح ودون ما هو مطلوب لمواجهة التدهور والتفكك في العالم العربي فإنها بالتأكيد أكثر مما هو ممكن قياساً بواقع الحال وتعقيدات الوضع العربي وهي كثيرة.

أما **الأمر الثالث** فهو أن القمة الطارئة التي حققت إنجازاً كبيراً في كونها إنعقدت، هيأت أرضية طيِّبة من أجل حوار يحقق بعض الأمل في تحقيق الوفاق العرب. ومن المؤمل أن تكون لهجة التخاطب في الشهريْن المقبلين ودية بعض الشيء، أو على شيء من الدفء بين أطراف الخصومة العربية، خصوصاً بعدما إستطاعت القمة الطارئة أن تعطي صاحب كل ذي موقف ما يريده، وما لا يريده، سواء كان أصحاب هذه المواقف من بين الذين شاركوا في القمة الطارئة أو قاطعوها.

يبقى أيضاً أنه في الوقت الذي بدأ السعي من أجْل عقد قمة عربية طارئة كان المرء يتمنى على الذين يقاطعون، وبالذات سوريا، أن تعيد النظر في مقاطعتها، وتشارك، وتقول ما لها، وتسمع ما عليها، لعل في ذلك ما يجعل أحوال العالم العربي تتبدل نحو الأحسن. والآن وبعدما إنتهت القمة الطارئة بالنتائج التي إنتهت إليها يتمنى المرء أن تتجاوب سوريا مع دعوة قمة الأغلبية لها بأن تحقق المصالحات التي هي الطريق الوحيدة إلى قمة الرياض أو قمة القرار العربي.

هل ستتجاوب سوريا؟

ليس لنا إلا أن نتمنى ونتفاءل.

مجلة "التضامن". لندن - 17 آب (أغسطس) 1985

* * *

ضربة في الوقت المناسب للعناد غير المبرر... وللمترددين في الحسم

في الوقت المناسب جاءت الضربة العراقية الجوية لجزيرة «خرج» الإيرانية ولكبرياء الحُكْم الإيراني وعناده. ومن المؤكد أن العالم بات على أهبة أن يتنفس الصعداء لكثرة ما أرهقه العناد الإيراني غير المبرر.

في الوقت نفسه جاءت الضربة للحائرين في أمر الحرب العراقية – الإيرانية. وفي الوقت المناسب جاءت الضربة للباحثين عن مخرج للإنسحاب من التورط في شكل أو آخر في هذه الحرب.

وزيادة في التوضيح يمكن القول:

إن هذه الضربة جاءت بعد قرار قمة الدار البيضاء المدروس في شأن إعادة النظر في علاقات. الدول العربية مع إيران، إذا هي لم تتجاوب من جانبها مع مساعي تحقيق السلام. فهذا القرار، من دون مساندة عراقية عسكرية له، لا يبدو فعالاً إلى الدرجة المطلوبة نتيجة لعناد إيران ورفضها أي مسعى يحفظ ماء الوجه.

وجاءت الضربة الجوية للجزيرة التي تمد الحُكْم الإيراني بالمزيد من الصمود على العناد والرفض، تشكل السند الأساسي لذلك القرار.

وجاءت الضربة بعد قرار قمة الدار البيضاء المدروس في شأن تنقية الأجواء العربية من خلال مصالحة العراق مع سوريا، والعراق مع ليبيا، وسوريا مع الأردن، وسوريا وليبيا مع منظمة التحرير الفلسطينية. واذا كانت المصالحات المشار إليها قد تبدو مستعصية التحقيق نتيجة قدرة الحُكْم الإيراني على رفض كل تحديات السلام، وكل نداءات العراق من أجْل إنهاء الحرب، فان تلك المصالحات لا تعود مستعصية وبالتالي قد تصبح سهلة التحقيق. ذلك أن قوة الحُكْم في إيران بعد الضربة الجوية لجزيرة خرج ليست مثل قوته قبل تلك الضربة. وإلى ذلك انه إذا كان الجانبان السوري والليبي قادرين على الوقوف إلى جانب الحُكْم الإيراني المقتدر مالياً ومعنوياً، فإن وقوفهما مع هذا الحُكْم، وقد هزت الضربة الجوية معنوياته وستحوله إلى طرف غير مقتدر، لا يمكن أن يطول.

ومن خلال تقويم موضوعي وعلمي للنتائج التي ستسفر عنها الضربة الجوية العراقية يمكن الإفتراض بأن الوقوف مع الحُكْم الإيراني سيشكل عبئاً على كل من سوريا وليبيا، وهما لأسباب موضوعية لا يمكنهما الوقوف مع طرف غير مقتدر والإبقاء على التحالف الإستراتيجي معه.

وجاءت الضربة الجوية العراقية بعد تولد قناعات لدى أطراف كثيرة بضرورة البحث عن مخرج لإيقاف الحرب. ومن شأن النتائج التي ستتسبب بها الضربة أن تجعل المخرج يتبلور بالشكل الذي يقود إلى حل معقول او شبه معقول.

وجاءت الضربة قبل أيام من بدء الحج الأمر الذي يعطِّل اللغم أو الألغام الإيرانية التي كان مخططاً للحجاج الذين صدرتهم إيران هذه السنة إلى السعودية تفجيرها مستندين في ذلك إلى شأن الحُكْم في إيران وهيبته وقدرته على التحدي وإعتزازه بطول يده. واياً كانت محاولات تعكير الاجواء التي قد يقوم بها الحجاج الإيرانيون، فإنها لن تكون بالخطورة التي كانت ستبدو عليها لو أن الضربة الجوية العراقية لم تحدث.

وجاءت الضربة لتبعث الحياة في شرايين مساعي بعض الأطراف الدولية وبالذات مساعي كتلة عدم الإنحياز ومساعي الدول الإسلامية. وكان القائمون بهذه المساعي قد يئسوا من الصد الإيراني لكل سعي يستهدف تحقيق السلام. ووصلت درجة الياس إلى حد أن هؤلاء باتوا يضيقون ذرعا بالذين يثيرون أمامهم موضوع الحرب والمساعي من أُجْل وقفها.

وقبل هذه الضربة كان إعتداد الجانب الإيراني بنفسه كبيراً، وبسبب ذلك كان يصد طارقي أبواب إيران من أجْل القبول بصيغة تنهي الحرب وتعطي كل ذي حق حقه. لكن بعد هذه الضربة قد يكون الجانب الإيراني محتاجاً إلى كل الذين طرقوا الأبواب في الماضي.

وجاءت الضربة في الوقت الذي بدأت إيران حملة إنفتاح على العالم. واذا كانت بعض دول العالم، ومنها بريطانيا واليابان والصين، شجعت هذا الإنفتاح وبنت عليه الكثير، فان هذه الدول وغيرها ستعيد النظر في الأمر نتيجة للآثار الإقتصادية البالغة الأهمية والناشئة عن ضرب جزيرة «خرج».

وتعرف دول العالم أنه إذا كان حُكْم الآيات في إيران لا يهزه مقتل بضعة ألوف من شبابه في ساحات القتال فان بضع مئات من ملايين الدولارات تضيع عليه تهزه وبعنف. ان دول العالم هذه تعرف ان «الكاش» أي المال المتوافر هو أهم بكثير من البشر بالنسبة إلى هذا الحُكْم وبالنسبة إليها ايضاً.

وجاءت الضربة في الوقت الذي تتواصل على طاولة مصير العالم عملية خلْط الأوراق، ووضع الخطط تمهيداً

للقاء العصر بين زعامة سوفياتية جديدة تحلم بأن تتزعم حقبة لا أن تحكم دولة كبرى فقط (ونعني بذلك زعامة غورباتشوف) وبين زعامة أميركية تتطلع إلى أن تتوج عهدها في الحُكْم بخطوط تاريخية على صعيد تجديد الوفاق الدولي لربع قرن أخر من الزمن (ونعني بذلك زعامة ريغان).

ومن المؤكد أن الضربة الجوية العراقية لجزيرة «خرج» فرضت نفسها على الملفات الموضوعة على تلك الطاولة.

وإذا كانت القوتان العظميان قبل تلك الضربة تهدران الوقت في المناقشة المتعلقة بشأن الحرب العراقية – الإيرانية، ويدور النقاش حول مَن هو القوي وماذا نفعل مع طرفيْن قويين، فإن الضربة حسمت الأمر في إتجاه أنه اذا كان هنالك طرف قوي هو إيران، فان الطرف العراقي هو الأقوى. والمفاضلة بين القوي والأقوى تختلف عن المفاضلة بين قوي وقوي. في المفاضلة الثانية تتولد الحيرة وفي المفاضلة الأُولى يحدث تسريع للقرار.

وجاءت الضربة العراقية الجوية لجزيرة «خرج» عشية إنتخاب رئيس للجمهورية في إيران. وقد علق الحُكْم الكثير على هذه الإنتخابات ليؤكد إستقرار الحُكْم، وجاءت الضربة لتشيع في نفس المواطن الإيراني شعوراً بالذعر ومخاوف من الأيام المقبلة.

وجاءت الضربة لتؤكد قدرة الجانب العراقي على أن يكررها، وبأن يحقق في المرة الثانية ما تفادى احداثه في المرة الأُولى لحسابات دولية كثيرة الدقة. لكن في الوقت نفسه ان الضربة بدت وبكثير من الوضوح وللجميع انها رسالة من العراق إلى الإيرانيين وإلى من يؤازرهم بأن متعة العناد يجب أن تنتهي عند حد ويتم القبول بما من شأنه أن يحقق السلام.

ويبقى أن الضربة الجوية العراقية لجزيرة «خرج» هي عملياً أهم من ضرْب طهران. وأهمية هذه الضربة الناجحة بكل المقاييس العسكرية وبالرغم من التعتيم العالمي على ذلك ليست في الضرر الذي أحدثته قياساً بأضرار سابقة وإنما في أن قراراً عراقياً إتُّخذ وقضى بضرب الجزيرة، وتبدو كما لو أنها الضوء الأخضر أمام حلول دولية لحرب يعتز المرء باسلوب تعامُل الجانب العراقي معها. وهي أيضاً ملأى بالدروس لمَن يريد ان يستفيد من الدروس.

والمهم ألا تذهب الدروس أدراج الرياح. وألا تضيع فرصة مثالية لفرض الحل.

وتكراراً لقد حدثت الضربة الجوية العراقية لجزيرة «خرج» متأخرة، لكنها فيما يبدو لم تحدث كمجرد إختبار قوة، وإنما حدثت في الوقت المناسب، وضمن حساب على غاية من الدقة قاعدته التأكد من قبضة العراق العسكرية، وهدفه تشديد طوق حصار السلام على إيران، إلاّ اذا كان حُكْم الآيات خوفاً من إنكشاف ضعفه أمام الناس سيقدم على الغلطة الكبرى وهي التسبب في إغلاق مضيق هرمز، وفي مثل هذه الحال يصبح العالم مسؤولاً عن إيجاد حل للوضع المستعصي في إيران. وبذلك تكون الضربة العراقية الجوية حققت الهدف المطلوب، أو بالأحرى الهدف المتميز بين أهداف كثيرة.

مجلة "التضامن". لندن - 24 آب (أغسطس) 1985

* * *

هل يبادر الحسن الثاني؟

مضى على قمة الدار البيضاء قرابة شهر من دون أن تظهر في الأفق ملامح تقدم في شأن تحقيق مصالحة بين الدول العربية التي بينها خلافات، أو خصومات ترتقي أحياناً إلى درجة العداوة.

وفي الوقت الذي كان المرء يتوقع أن تباشر لجان المصالحة العربية مهامها على الفور وتنطلق إلى عواصم الخلافات وترابط فيها ولا تغادرها إلا وقد تحققت نتائج طيِّبة، فإن الذي حدث هو أن قرارات القمة التي قضت بالسعي لتحقيق مصالحات عربية، أذيعت، وعادت الوفود كلٌ إلى عاصمته وديوانه. ويوماً بعد آخر إستجدت مشاكل وأزمات كانت تأخذ من طريق تلك القرارات.

ومن المؤكد أنه لو كان هنالك إسراع في تحريك لجان المصالحة لكانت تحققت بعض النتائج، وذلك على أساس أن الخلافات العربية باتت – إذا جاز الوصف – مثل الحديد، بل ومثل الحديد الذي تراكم الصدأ عليه، وطرق هذا الحديد وهو ساخن قد يصنع منه الطارق شكلاً مناسباً أو على الأقل شبه مناسب، بينما الطرق في هذا الحديد وهو بارد والصدأ متراكم عليه لن يؤدي إلى نتيجة.

ولا يدري المرء إذا كانت ظروف موسم الحج وعيد الأضحى من جهة (على أساس أن المملكة العربية السعودية هي الطرف الأساسي في لجان المصالحة)، وعدم تجاوب بعض الأطراف مع الفكرة من جهة أخرى، هما السبب في هذا التباطؤ بشأن السعي إلى تحقيق المصالحات، أم أن الأمر يتعلق بأجواء لا بد من تحضيرها

قبل البدء بمساعي المصالحة؟

ويجد المرء نفسه غير ميال إلى الأخذ بظروف موسم الحج كسبب في عدم تحرك لجان المصالحة على الفور. وفي الوقت نفسه يجد المرء أن كل يوم يمر من دون تحقيق المصالحة هو يوم نمو لمشكلة جديدة تكبر ثم تكبر لتصبح مع الوقت من النوع المستعصي. وما نعيشه هذه الأيام من بوادر أزمة كبرى بين الجماهيرية الليبية وتونس خير مثال على ذلك.

وبوادر هذه الأزمة من النوع المحيِّر. فهي تفجرت في الوقت الذي كان فيه ينتظر المواطن العربي أن تبدأ لجان المصالحة المنبثقة عن قمة الدار البيضاء أعمالها، وكأنما هذه الأزمة رسالة إلى الذين إجتمعوا في الدار البيضاء خلاصتها: أي لجان مصالحة هذه التي ستعمل، وأي مصالحة عربية هذه التي ستتحقق؟ وبدل أن تؤلف اللجان لمعالجة مشاكل وخلافات قائمة فإن المطلوب تأليف لجان لخلافات ومشاكل ستحدث.

وهذا صحيح.

وهذا أيضاً يعيدنا إلى مسألة أن الوقت ليس في مصلحة تأجيل تحقيق مصالحة. كذلك إن هذا يجعلنا نتساءل: كيف ستحقق لجان المصالحة مهمتها بينما تونس التي هي إحدى الدول الرئيسية في هذه اللجان تحتاج إلى من يصالحها مع جارتها الجماهيرية الليبية، أي إنها لم تعد – إذا جاز الوصف – الطبيب وإنما دخلت نادي المصابين بعدوى الخلافات. والطبيب المداوي لا يستطيع أن يداوي إذا كان قد أصيب بالعدوى أو هاجمه مرض مفاجئ.

إن الذي حدث في لحظة غير متوقعة بين ليبيا وتونس لا يدعو فقط إلى الأسف، وإنما إلى الإعتقاد بأن لجان المصالحة لن تبدأ مهمتها قريباً، أو إنها على الأقل لن تبدأ في الإتجاه الذي يحقق النتيجة المرجوة.

وكلما طال وقت مباشرة المهمة، كلما كان معنى ذلك توقع مشكلة جديدة تحتاج إلى لجنة مصالحة.

يبقى أن طريق المصالحة ليس مسدوداً ولكنه يوماً بعد آخر يمتلئ بالألغام وأحدثها اللغم الليبي – التونسي الذي يحتاج إلى مبادرة سريعة للتعطيل.

فهل يبادر الملك الحسن الثاني ويحقق، وقبل فوات الأوان، مصالحة لا بد منها وعلى وجه السرعة بين الرئيس الحبيب بورقيبة والعقيد معمر القذافي؟

لعل وعسى.

مجلة "التضامن". لندن - 31 آب (أغسطس) 1985

* * *

دقة في التشخيص وتردد في العلاج

الظاهرة اللافتة للإنتباه هي هذه القدرة المدهشة في المسؤولين العرب على تشخيص الوضع الذي يعيشه العالم العربي.

إذا أمسك المواطن بصحيفة فإنه يقرأ الكثير من التصريحات المنسوبة إلى مسؤولين يشخصون فيها الوضع العربي الراهن ويكثرون من النعوت له.

وإذا فتح المواطن على إذاعة عربية فإنه سيتوقع على الفور سماع كلام منسوب للمسؤولين الكبار أولاً ثم الآخرين الذين يرددون كلام الكبار. وما يقوله هؤلاء يكون عبارة عن تشخيص لأحوال الأمة.

وقبل أن تحل مناسبة قومية ما فإن المواطن بات بحكم العادة في وضع مَن ينتظر سماع الكلام الذي يكون عبارة عن تشخيص للأحوال العامة.

وهنالك إجماع بين المسؤولين على أن الوضع العربي وصل مرحلة من التردي لا تحتمل، وعلى أنه لم يعد من الجائز إستمرار الوضع العربي يتدهور من دون أن تحدث محاولة لمواجهة التدهور.

كذلك هنالك إجماع على أن القضية الفلسطينية تتعرض للضياع وأن الحرب العراقية – الإيرانية تستنزف مال بلدين مسلمين وأن الحرب الدائرة في لبنان يجب أن تنتهي وأن الموقف المتشدد مع الولايات المتحدة هو المناسب والمطلوب وأن السياسة الأميركية لا تأخذ في الإعتبار مصلحة الدولة الأميركية وأماني الشعوب العربية.

ويكاد لا يلتقي الصحافي بمسؤول عربي، كَبُر شأن هذا المسؤول أو كان من المسؤولين التنفيذيين، إلاّ وسمع منه كلاماً في منتهى الأهمية حول ضرورة أن يكون هنالك تعاون بين الحكومات العربية مثل التعاون المعمول به بين دول السوق الأوروبية المشتركة. كذلك يسمع الصحافي من المسؤولين العرب تشخيصاً للمشاكل التي تعاني منها الأمة. وفي معظم الأحيان يلتقي فحوى تشخيص الجهة العربية الفلانية مع فحوى تشخيص جهة عربية أخرى تكون على خلاف معها.

تلك هي الحال مع أهل القرار العربي. قدرة مذهلة على التشخيص. ودقة في تحديد أحوال الأمة ومشاكلها وفي المعاناة اليومية للإنسان العربي.

وفي ضوء ذلك يحار المرء، بل وتستبد به الحيرة بشكل لا مثيل له ويجد نفسه يتساءل: ما دامت لدى أهل القرار هذه القدرة على التشخيص فما الذي يحول بينهم وبين حل

المشاكل التي تواجهها الأمة ويعيشها المواطن؟

ويجد المرء نفسه يتساءل أيضاً: إن أي تشخيص لواقع الحال يتولاه مواطن عادي يبقى غير ذي أهمية ما دام هذا المواطن لا يملك السلطة التي بواسطتها يمكن أن يضع الحلول للمشاكل. أما إذا قام بالتشخيص الطرف الذي يملك السلطة فهذا يعطي الأمر أهمية كبرى لأن عليه مسؤولية إيجاد الحلول.

ولكن ما يحدث منذ بضعة أشهر يدعو إلى الحيرة، حيث إننا نسمع من حكام ذوي شأن ومن مسؤولين تنفيذيين كلاماً في منتهى الأهمية يتولون فيه تشخيص الأحوال العامة بشكل جيد. لكننا في الوقت نفسه نجد هذه الأحوال تزداد تعقيداً ونرى المشاكل تزداد تراكماً.

فهل معنى ذلك أن الحكام والمسؤولين العرب وصلوا إلى وضع لم يعد الواحد منهم قادراً سوى على تشخيص المشاكل التي تعيشها الأمة ويعاني منها المواطن. أي هل وصلنا إلى الحال التي بات فيها الحاكم لا قدرة له على إتخاذ القرار الذي يتناسب مع تشخيصه للأوضاع وللأحوال العامة؟

يبدو الأمر كذلك. وإلا فما هو التفسير لما نسمعه من أحد المسؤولين عن قضية فلسطين بينما لا يفعل شيئاً من أجل وقف التلاعب بها؟

وما هو التفسير لما نسمعه من مسؤول آخر عن القدس، بينما لا يفعل شيئاً من أجْل وضع حد لإستهتار إسرائيل بالأمتيْن العربية والإسلامية ومطالبتهما بها؟

وما هو التفسير لما نسمعه من أكثر من مسؤول من دون أن ينتموا إلى صف عربي واحد عن ضرورة وضع حد للإقتتال العربي – الإيراني، بينما القول لا ينسجم مع الفعل؟

وما هو التفسير لما نسمعه من مسؤولين كثيرين ينتمون إلى مشارب متعددة عن أن بضعة ملايين يتم توظيفها في مشاريع إستثمار في السودان كفيلة بأن تجعل هذا البلد بالفعل سلة غذاء الأمة بينما لا أحد ينجد السودان كما يجب؟

وما هو التفسير لما نسمعه أيضاً عن ضرورة تنمية الأمة وتطوير الإنسان وكيف أن المعركة حضارية ولن نكسبها إلا بتنمية الإنسان العربي أولاً، بينما نلاحظ أن أخطاء كثيرة ترافق تطبيق هذا التشخيص؟

لقد حفلت الأشهر القليلة الماضية بتصريحات عربية حول الوضع العام الذي تعيشه الأمة. ولكثرة الدقة في التشخيص من جانب المسؤولين العرب فإن المرء إستبشر خيراً على أساس أنه ما دام المسؤول الذي في يده القرار مدركاً لأحوال الأمة ومشاكل المواطن فإن معنى ذلك أن أموراً كثيرة ستتبدل ونحو الأحسن بالتأكيد وذلك عملاً بالقاعدة السائدة في ميدان الطبابة وخلاصتها أن أهم ما في حالة المرض هو قدرة الطبيب على تشخيص المرض ثم يأتي بعد ذلك الدواء، وطبعاً إن إرادة الله وعنايته تأتي في المقام الأول والأخير.

ويمر يوم بعد يوم ولا يتغير شيء. مزيد من المشاكل يرافقه كثير من التشخيص ولولا شيء من فسحة الأمل لكان المواطن استسلم إلى اليأس، ذلك أنه ليس هنالك خيبة تساوي خيبة شعور المريض بأنه تساوى مع الطبيب.

يبقى أن للقدرة على التشخيص إيجابيات من بينها أنها تبعث في النفس شعوراً بأن الأمر سيتبدل نحو الأحسن. وأياً كانت مخاطر الوضع العام فإنها تبقى ممكنة التحمل ما دام هنالك أهل قرار يملكون القدرة على التشخيص.

ويبقى أيضاً أن أهل القرار العربي المتمكنين على صعيد تشخيص مشاكل الأمة والمدركين لما قد ينتهي إليه الوضع إذا استمر التدهور على ما هو عليه قد ينتهزون الفرصة المناسبة لكي يتخذوا القرار بالإتفاق على أنواع العلاج الشافي. وليس هنالك فرصة مناسبة أفضل من القمة العربية الدورية المتفق أصلاً على عقدها في الرياض لكي يجتمع أهل القرار العربي كـ "كونسلتو" يضع العلاج لا كجلسة مناقشة وفي معزل عن الأنانية وتغليب مصلحة الوطن على كبرياء الشخص خصوصاً وأن ثمة إتفاقاً بين الجميع على صعيد التشخيص لأحوال الأمة وأمراضها التي تشكو منها.

ومناسبة هذا الكلام هو أن بعض الأطراف العربية بدأت حملة تبهيت لقمة الرياض مستغلة في ذلك إنهماك المسؤولين السعوديين بموسم الحج وحرصهم على عدم تسجيل مواقف وتحاشي المساجلات في أي حال. لكن الآن وبعدما إنتهى موسم الحج بسلام بات لا بد من كلام سعودي يؤكد على ضرورة عقد القمة وفي موعد إذا حان لا يتأجل وذلك كرد حاسم على حملات التبهيت هذه.

وتكراراً إن الوضع العربي على درجة خطيرة من السوء، والتشخيص متشابه بين أهل القرار لخطورة الوضع. وعلى هذا الأساس يصبح لقاء أهل القرار العربي كـ "كونسلتو"، أمراً يفرضه واجب المهنة إذا جاز القول.

وما دمنا في مجال المقارنة، فإن ما يمكن قوله هو أن أي طبيب يمتنع عن نجدة مريض أو يهمل واجبه الطبي تسحب منه إجازة العمل وشهادة الجدارة.. وأيضاً هوية

المواطنة النقية، فكيف إذا كان هذا الطبيب هو طبيب الأمة وبين يديه مصيرها؟

مجلة "التضامن". لندن - 14 أيلول (سبتمبر) 1985

* * *

... وإنطباعات كُتِبت في لندن على هامش اللقاء في طرابلس مع القذّافي المثير للجدل

أواخر أغسطس/آب 1985 قمت بزيارة إلى طرابلس. ولقد تزامنت هذه الزيارة للعاصمة الليبية مع عملية الترحيل الواسعة النطاق للعمال والموظفين المصريين والتونسيين ومع تطورات بالغة الأهمية تحدُث في المنطقة بجناحيْها المشرقي والمغربي.

بدأت الزيارة يوم 22 أغسطس 1985 وأستغرقت أربعة أيام. ومع أن هذه الفترة تُعتبر قصيرة وغير كافية بالنسبة إلى الصحافي من أجل تسجيل إنطباعات وصياغة تحليل، إلاَّ أنها بالنسبة إليّ تبدو إلى حد ما كافية ما دمت إلتقيتُ الشخص الذي أستطيع من خلال تعابيره وكلماته والأسلوب الذي يستعمله في الرد على سؤال أن أجد ما هو مطلوب من أجل صياغة التحليل. وما دام هذا الشخص هو كل شيء: الفكرة والتعبئة والقرار.

والشخص الذي أعنيه هو العقيد معمَّر القذّافي. وعندما أقول ذلك لا أقصد أنني أعتنمد أسلوب الفراسة، وإنما على أساس أنني أتابع التطورات الليبية أولاً بأول وأرصد حركة العقيد القذّافي وتحركاته رصْد المهتم بمعرفة آخر الطريق الذي يريد أن ينتهي إليه هذا النمط المتميز من الحكام. كذلك إنني عندما أقول ذلك فعلى أساس أنني أعرفه جيداً وأجريت معه عدة حوارات وفي المرحلتيْن: المرحلة التي كان شغوفاً خلالها بالمناقشة والإستماع والأخذ والرد... وهذه إستمرت حتى العام 1975، ثم المرحلة التي بدأت فيها مشاعر وطقوس وتقاليد الأستاذية والمفكر والقدرة على التنظير والإسماع، والحد الأدنى من الأخذ والرد تحل محل المرحلة الأولى المشار إليها. ولقد بدأت المرحلة الثانية عام 1976 وما زالت مستمرة.

وإلى ذلك إنني أعرف ليبيا منذ العام 1969 وأعرف طرابلس جيداً. وعلى هذا الأساس فإنه لا داعي لإجهاد النفس في الإستقصاء. ذلك أن نظرة بانورامية على البلد وعاصمته، وإستكمال النظرة بما هو مخزون في الذاكرة من خلاصة للمتابعات، من شأنها أن تفي بالغرض أو ببعضه... غرض تسجيل الإنطباعات التي نحن في صددها، وهي حول حديث طويل (ثَّبتناه في الصفحات السابقة) مع العقيد القذّافي (نشرناه على حلقتيْن من «التضامن») وحول أمور كثيرة على هامش الحديث. تتعلق بليبيا وأوضاعها. ومع الإنطباعات بعض التمنيات لبلد عرفتْه قبل خمس عشرة سنة، وإحترمتُ شعبه وتقاليده، وربطتْني بقيادته وبعدد من المسؤولين العاملين مع هذه القيادة علاقة مبنية على التقدير المتبادَل والإحترام.

وعلى النحو الآتي أسجل الإنطباعات:

أولا – أعترف بأنني في حديثي مع العقيد القذّافي لم أتطرق إلى بعض الموضوعات مع أن ألأخ العقيد جعل من اللقاء فرصة للمناقشة الرحبة. ولعله لهذا الغرض أراد أن يكون اللقاء أُسرياً، هو والسيدة حرمه وأنجاله من جهة، وأنا وزوجتي – زميلتي من جهة أخرى. أو على وجه التحديد إنه شاء اللقاء أن يبدأ كزيارة أسرة ناشر وكاتب وصحفي صديق (بدأت الصداقة مع السنة الأولى لثورة «الفاتح من سبتمبر» 1969) لأسرة زعيم عربي شغوف بأن يكون له أثر في أي مشكلة في أي بلد من بلاد الله الواسعة.

إنني على سبيل المثال لم أتطرق إلى موضوع السيد موسى الصدر، ولم أتطرق إلى غضْ النظر من جانب العقيد القذّافي عن علاقة التسليح بين إسرائيل والحُكْم الثوري الحالي في إيران. وكيف أن هذه العلاقة حلال بينما السعي لإستعادة مصر حرام، وبينما الإتفاق الأردني – الفلسطيني الذي إرتضته الشرعية الفلسطينية والأكثرية الفلسطينية داخل فلسطين المحتلة وخارجها حرام.

وبالنسبة إلى هذيْن الموضوعيْن بالذات فإن عدم التطرق له ما يبرره. ذلك أنني لست فقط صحافياً وإنما

عندي مشـاعري القومية. ولقد إنتابني بعض التخوف – ولا أقول الخوف – من أن يتسـبب جواب يقوله العقيد القذّافي بعفويته التي إعتدنا على ملاحظاتها في إجاباته، في ردة فعل شيعية في بيروت ضد المخيمات الفسطينية التي يكفيها ما تتعرض له من محنة على ايدي شـبان يدينون بالولاء للإمام موسى الصدر، خصوصاً أن العقيد القـذّافي أعلن الحرب البـاردة على حركـة «أمـل» في معركتها ضد الفلسطينيين.

والأهم من هذا كله إن الحُكْم الثوري في إيران، والذي يقوده رجال الدين، أولى بالإسـتفسـار عن الإمام موسـى الصـدر مني كصـحافي وناشـر وصـديق. فهو منهم ولهم. وهو رجل دين. فضـلاً أن حالة التحالف الليبي – الإيراني بدأت بعد إختفاء الإمام موسى الصدر.

هذا ما يتعلق بموضـوع الإمام موسـى الصـدر، خصـوصـاً أنني في قرارة نفسـي لا أزال في غاية الحزن والحيرة في الوقت نفسه على الإمام الذي تربطني به أطيب الذكريات وأغلى الصداقة. أما ما يتعلق بعلاقة التسليح التي بين الحُكْم الإيراني وإسرائيل فإن عدم إثارتها هو التخوف – ولا أقول الخوف – من إجابة لا قدرة للقلم على أن يكتبها، أو إذا كتبها لا قدرة لنشـرها مخافة إصـطدام عنيف بين الواقع والحقيقـة، أو بين المنطق والتجـاوز للمنطق، أو مخافة حدوث صـدمة في النفس تنشـأ عن التبرير الذي لا أعتقد أنه سيكون مقنعاً.

وإلى ذلك إنني عندما عالجت – من خلال الأسئلة المطروحة على العقيد القذّافي – موضـوع حرب الخليج فعلى أمل بلورة موقف يختصـر الحرب بدل أن يطيلها، وعلى أمل أن تنتهج ليبيا الموقف الذي يجمع بين العراق وإيران ما دامت على حد قول العقيد القذّافي حريصـة على عدم إهراق الدم الإسلامي بفئتيْه العربية والفارسية.

وأجد نفسي هنا أتساءل: ما الذي يجمع بين الليبي والإيراني؟

وأجيب. لا شـيء. وإذا قرر آيات الله لسبب أو آخر تصـدير بعض ما عندهم إلى ليبيا، كما يفعلون مع غيرها، وينشـئون خلايا، فإن سـحْق هذه الخلايا سـيكون درامياً وسريعاً جداً.

وأجد نفسـي أتسـاءل في معرض إجابة الأخ العقيد على ما يتعلق بتسمية الخليج: كيف يقتنع العقيد القذّافي ويحاول إقناعنا بهذه الإجابات والتفسـيرات الإيرانية الساذجة بما يخص إصرارهم على إعتبار الخليج فارسياً ومنها أن الدول المطلة على الخليج ليسـت عربية وإنما هي أنظمة عميلة لأميركا. وكذلك أجد نفسـي هنا أتساءل: ما الذي يجمع بين الليبي والعراقي؟

وأجيب: أشـياء كثيرة. ومع ذلك إن الإنسـجام قائم حيث يُفترض أن يكون غير قائم، ومعدوم حيث يجيب أن يكون قائماً.

وإذا كانت المؤازرة العراقية للمعارضـة الليبية هي السـبب في هذا الموقف من جانب العقيد القذّافي، فإن المرء ليتمنى على هذه المعارضـة أن تسـاعد من جانبها في تلطيف الأجواء. وهنـالك مَثَل عربي يقول: «كلمة بتحنن وكلمة بتجنن» أي أن هناك كلمة يمكن إذا قيلت أن تلطِّف الأجواء، وكلمة أخرى إذا قيلت تعصـف إلى درجة الجنون بكل شـيء. و«التضـامن» مسـتعدة لأن تكون – ولو لفترة إختبارية لا تتجاوز السـتة أشـهر – المنبر الذي تقول المعارضـة الليبية من خلاله الكلمة التي تلطِّف الأجواء، خصـوصـاً أن سـماء العلاقات إزدادت تلبداً وبات سوادها ينذر بالشر المستطير.

ثانيا – إضـافة إلى الموضـوعيْن المشـار إليهما فإنني فضَّـلْتُ أن يتم الحديث بالحد المعقول من الأسئلة الممكن طرْحها، والإجابات الممكن نشْـرها. ولو أنني لم أفعل ذلك فإن هذا معناه أن العدد الذي سـننشـر فيه الحديث مع العقيد القذّافي ربما لن يُسمح له بالتداول في كل الدول العربية (بإستثناء سوريا، التي هي في الأصل ولحسـاسـية حُكْمها المفرطة من «التضـامن» كي تأخذ مكانها داخل سوريا. وهي إذا أخذت المكان فإنها ستأخذ المكانة بإذن الله)... وربما أيضاً لن يُسمح للعدد بالتداول في ليبيا نفسها.

والذي يوجب هذا القول هو أن العقيد القذّافي من النوع الصـدامي الذي تتقدم فيه العفوية على التأني في الإجابة.

وفي هذا الصدد أجد نفسي مطالَباً بتوضيح قد يكون من حق القارىء علينا أن يسمعه. وخلاصة هذا التوضيح، الذي أقوله في ضـوء تجربة ربع قرن من العمل الصـحافي

والكتابي، هو أن الصحافي عادة يفضل أن تكون الأطراف العاملة على ساحة العمل السياسي العربي متنافرة ومتخاصمة بل ويتمنى أن تكون متصارعة وذلك على أساس أن في الخصومة تولَد أجواء الإثارة وهذه الأجواء تعزز شأن الصحافي وتساعد في شيوع إسمه.

أما الناشر الذي تزدهر صناعة النشر عنده بفضل ممارسة اللعب على الصراعات والتناقضات، فإنه لا يتمنى أن يرى أطراف الصراع متفقة ولا يتمنى أن تجد التناقضات لها حلولاً، إذ ما الذي سيقدِّمه عندما لا تكون هنالك خلافات.

أما أنا فإنني كناشر، أكثر إقتناعاً مني ككاتب وكصحافي بأن تفادي نهج الإثارة وعدم الإلتزام هو الأكثر صوابية، وأن الإزدهار الناشىء عن اللعب بنار الصراعات والتناقضات هو إثم بكل ما في الكلمة من معنى في حق الأمة والعمل القومي.

ولعل هذا هو الهدف من إختيار «التضامن» كإسم لهذه المجلة وكخط سياسي لها. مجلة قادرة على مخاطبة الجميع بدل أن تبرع في مجاراة حالات الخصومة عندهم أو عند البعض، وبدل أن تكون على درجة عالية من الحذاقة في إرضاء مزاج المسؤول على حساب وجدان المواطن وقضية الوطن.

كذلك إنني كناشر، أكثر إقتناعاً بأن الحوار بين الحكام عبْر مطبوعة هذا هدفها ولا يتم حجْبها عن المواطن، من شأنه أن يساعد بعض الشيء في فك طلاسم الخلافات العربية، خصوصاً أن الجميع يسعى إليها ويتمناها حاكماً كان الساعي أو محكوماً.

ولهذه المناسبة لا ندري ما الذي يمنع أقطاب الخلافات العربية من عقْد لقاء كل ثلاثة أشهر مع رؤساء تحرير المجلات والصحف العربية ويترك الأقطاب لهؤلاء – كما يفعلون في أميركا وأوروبا – حرية المناقشة من خلال طرْح الأسئلة، خصوصاً أن المشاكل تزداد تفاقماً. وعندما نطالب بفتح باب المناقشة فعلى أساس أن المطلوب هو الحد الأدنى من التنظير والوعظ وإطلاق الأحكام الجازمة، والحد الأقصى أو على الأقل الممكن من المرونة في التعامل والعذوبة في لهجة التخاطب وتجميد أوصاف وعبارات تنطبق على من يقولها بالقدْر الذي تنطبق فيه على الموجَّهة إليه.. أو بكلام أكثر وضوحاً إنها تتساوى بين القائل وبين المقصود بها.

ولعل من هذه الحيثيات والتفسيرات ما من شأنه أن يشكِّل جواباً عن إستهجان العقيد القذّافي من إختيار «التضامن» إسماً للمجلة التي أنشرها وقوله إنه كان يتوقع أن أُسمي المجلة «الوحدة» لأن «التضامن» على حد قوله «هدف الرجعية»...

ثالثاً – خلال لقاء تم مع وزير الإعلام الليبي شعرتُ أن بيننا وبين الإعلام الرسمي الليبي مسافة لا بد من تقريبها. فليس من المعقول بوزير الإعلام الليبي حتى إذا كانت تسمية منصبه هي «أمين» بدل «وزير» أن يخاطب ناشراً وصحافياً من اللحظة الأُولى بالقول: «إنني أرثي لحالكم أنتم الذين تُصدرون مجلات في أوروبا»، خصوصاً أنني لم أعرض أمامه الشكوى أو مر الشكوى من الإصدار في لندن، وخصوصاً أن فارق السن والتجربة بيننا – توجب عليه – بحكم المنطق وليس بفعل الوصول إلى مثل هذا المنصب عبْر عملية زحف ثورية – الإستفادة من تصوري وتقويمي لواقع الحال في العالم العربي.

والذي لاحظتْه وأتمنى أن أكون مخطئاً في ملاحظتي له هو أن بعض إخواننا الثوريين في الجماهيرية الليبية يمارسون مهمة الأستاذية في غير محلها ومع غير المحتاجين أصلاً لها.

وما دام «الكتاب الأخضر» قابلاً للمزيد من الشروح وما دام متاحاً أمام الجميع إضافة ما عندهم من شروح فإن ثمة ما يمكن طرْحه في شكل سؤال وهو: لماذا لا تكون وزارات الدفاع والخارجية والمالية والإعلام وزارات تعمل بالمفهوم الكلاسيكي، ولماذا لا يُشترط في مَن يتولى وزارة ألاَّ يقل عمره عن أربعين سنة؟

إن المفهوم الكلاسيكي يعني الإستقرار. وما تحتاجه ليبيا في ضوء تجربة سنوات التثوير هو بعض الإستقرار. ذلك أن ما هو قائم الآن هو حالة حزم وفي هذه الحالة لا يلحظ المرء أثراً للبهجة لا في النفوس ولا على وجوه البشر.

رابعا – في الإطار نفسه يتمنى المرء أن يرى متاجر مفتوحة ومواطنين يتجولون في الأسواق المكتظة

بالناس ومقاهي يرشف فيها المرء فنجان القهوة أو كوب الشاي. ويتمنى أيضاً أن تكون هنالك دور للسينما ومعارض ومسارح ونوادٍ ومحطة تلفزيون تَعرض أفضل البرامج وصحيفة يومية يمكن قراءتها. ومثل هذه الأمور هي الحد الأدنى مما هو مطلوب وهي ما تعمل من أجل تحقيقه على سبيل المثال الصين بعد ربع قرن من الثورية التي تكتم الأنفاس. كذلك إن مثل هذه الأمور هي القليل جداً من الكثير الذي يراه الليبي إذا هو سافر إلى الخارج.

وقد نجد من يقول إن هذا الكلام بورجوازي والجواب عن ذلك هو أن هذا الكلام هو مطلب شعبي. وهو كلام يجب أن يُطرح للمناقشة في أي حال. كذلك إن الجواب عن ذلك هو أن البورجوازية بشتى أنواعها هي حالة يستنكرها الشيوعيون ومعروف أن أهل الحُكْم في ليبيا هم قبل المواطنين العاديين ضد الشيوعية.

وللمناسبة لا أدري ما إذا كانت قاعدة أهل الثقة أهم من أهل الخبرة هي القاعدة المجدية. أنها قد تكون القاعدة المناسبة ولفترة معيَّنة إنما بالتأكيد ليست القاعدة الأبدية. وإذا كان مطار طرابلس كمرفق على سبيل المثال لا الحصر هو النموذج لإدارة أهل الثقة فإن المرء ليحزن على حالة مطار لم يَمضِ على بدء تشغيله سبع سنوات ويبدو وكأنما هو هلى أهبة التآكل.

خامساً – لقد بدا لي واضحاً خلال الأيام الأربعة التي أمضيتُها في طرابلس وفي ضوء اللقاء الذي أجريته على مرحلتيْن مع العقيد القذّافي وكذلك في ضوء مناقشة مع أمين الخارجية الليبية الدكتور علي التريكي، أن ترحيل العمال المصريين هو لإرباك حُكْم الرئيس حسني مبارك ولإرباك الحُكْم في تونس ولخدمة المغرب والسودان وذلك من خلال إستيعاب عمال وموظفين منهما يحلون محل العمال والموظفين المصريين والتونسيين.

والذي لا أدري سببه هو هذا التعمد لإيذاء مشاعر مواطنين عاديين يحصلون بعرق الجبين على قوتهم.

وثمة سؤال: ما الذي كان يمنع ترحيل هؤلاء الناس مع المحافظة على كراماتهم وكبريائهم؟ وما الذي كان يمنع تسفير هؤلاء بغير الطريقة التي رمى فيها السوريون المصريين على الحدود مع لبنان بعد حدوث الإنفصال وتركوا بفعلهم هذا جرحاً في النفس المصرية ما زال ينزف حتى الآن. ولعل الرئيس الراحل أنور السادات كان خير من وظَّفه في حملته الشهيرة ضد العرب والعروبة.

إن تسفير المصريين والتونسيين من ليبيا بالطريقة التي تم فيها سيسبب حالة ضيق للحُكْميْن المصري والتونسي. لكن من المؤكد أن مشاعر الذين تم تسفيرهم نحو ليبيا وحُكْم العقيد القذّافي ستكون سلبية وحاقدة حسب الضرر الذي لحق بكل مَن تم ترحيله. أما رد فعل تونس فإنه أفقد المنطق التونسي حجته المقْنِعة.

يبقى أن كلاماً كثيراً كان يمكن قوله ضمن هذه الإنطباعات لكنني أخذتُ في الإعتبار أن صدْر الحُكْم الليبي قد يضيق حتى بهذا الكلام وقد ندفع ثمن هذا الضيق الثمن نفسه الذي دفعناه نتيجة نشْر حديث العقيد القذّافي حيث أن الذين منعوا العدد الماضي من دخول بلادهم كانوا مع الأسف كثيرين. ولعل القارىء العربي من المحيط إلى الخليج يدرك إلى أي مدى نحن نعاني ويغفر لنا أحياناً عندما نقوم بالإلتفاف حول الحقيقة بدل أن نقتحمها وفي الصميم.

ولعل هذا القارىء يصلِّي معنا من أجل يوم لا يعود فيه المسؤول العربي على ضِيق الصدر الذي هو عليه من الكلمة.

مجلة "التضامن". لندن - 14 أيلول (سبتمبر) 1985

* * *

جهود الأمير عبد الله وحسابات الحُكْم السوري

عندما أُذيع أن الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية هو الذي بدأ التحرك الذي يستهدف تحقيق المصالحات العربية تنفيذاً لما تم الإتفاق في شأنه في قمة الدار البيضاء إستبشر المرء خيراً.

ولحالة الإستبشار أسبابها الكثيرة ومنها:

إن هنالك تشخيصاً في نظر الأمير عبد الله لأحوال الأمة ولطبيعة الخلافات العربية من النوع الذي يقنع سامعه.

وإن هنالك كلاماً غير الكلام التقليدي من الواجب أن يقال لأطراف الخلافات أو لبعضها، بل وبالتحديد للطرف السوري والذي هو العقبة الأساسية في موضوع المصالحة العربية المنشودة.

وزيادة في التوضيح يمكن القول إن أي طرف عربي بإستثناء المملكة العربية السعودية وبالذات الأمير عبد الله بن عبد العزيز لا يستطيع أن يقول للطرف السوري كلاماً لا بد من أن يقال ويتجاوز العبارات التي لا تعود عملياً بأي مردود.

وعلى سبيل المثال لا الحصر أنه ليس هنالك غير الأمير عبد الله بن عبد العزيز من تجيز له خصوصية العلاقة التي بينه وبين الرئيس حافظ الأسد أن يقول للرئيس السوري كلاماً لا يسمعه من أي سوري في شأن المسألة اللبنانية، وأن يقول له كلاماً لا يسمعه من أي سوري في شأن الموقف من الحرب العراقية – الإيرانية.

وفي الوقت نفسه ليس هنالك غير الأمير عبد الله بن عبد العزيز من تجيز له خصوصية العلاقة التي بينه وبين الرئيس حافظ الأسد المناقشة إلى النهاية ومهما طال الوقت وتشعب الحديث ورفض الحجج التقليدية التي ترد أحياناً في مناقشات أهل الحُكْم السوري مع مبعوثين أو وسطاء آخرين.

وإذاً فإن الإستبشار خيراً بأن الأمير عبد الله بن عبد العزيز هو الذي يقود التحرك الذي يستهدف تحقيق المصالحات العربية هو في محله. ولكن عندما لا تتم ترجمة التحرك إلى نتائج فإن المرء يصاب بشيء من خيبة الأمل. ذلك أنه بعدما كان متوقعاً أن يسفر التحرك عن لقاء سوري – أردني – عراقي وعلى مستوى القمة في جدة وينضم إليه في وقت لاحق الرئيس الليبي ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، إذا باللقاء المتوقع بين أهل القرار يتحول إلى إتفاق بأن يتم إجتماع بين أهل التنفيذ ثم يحدث نوع من التقلص حيث يقتصر اللقاء على رئيسيْ وزراء كل من سوريا والأردن.

ولا يجوز إستباق التطورات والنتائج إلا أن الأمور بالشكل الذي إنتهت إليه توحي بأمريْن: إما أن الأمير عبد الله تمنى على الرئيس الأسد، ولم يضغط، وذلك على أساس أن الظروف لا تتحمل أكثر من التمني. وإما أن الرئيس الأسد أوضح أمام الأمير عبد الله بأنه لن يقدم على التحرك المطلوب قبل أن تتضح نتائج القمة الأميركية – السوفياتية التي ستنعقد في جنيف، وأنه في انتظار ذلك وكي لا يبدو أنه غير متجاوب مع مسعى للتفاهم إختار الحل الشكلي ولم يتخذ الخطوة التي يتمنى الجميع منه إتخاذها.

هنا لا بد من وقفة يتأمل فيها المرء ما يمكن حدوثه في ضوء القمة المرتقبة. والذي يمكن توقعه هو أن رئيسيْ الدولتيْن العظميين سيلتقيان للإتفاق على صيغة تعايش ووفاق تستمر على الأقل حتى بداية العام 2000، أو أنهما سيكرسان الحرب الباردة الدائرة بينهما ويقربان موعد إنفجار الحروب الساخنة جداً التي قد تنشب بينهما. وبما أن أهل الحُكْم السوري باتوا بحكم الممارسة خبراء في فن الإستفادة من الصراعات، وحاذقين في توظيفها في الإتجاه الذي يحقق لهم المكاسب الكبيرة فإنهم لم يعودوا من النوع الذي يتجاوب مع مسعى توفيقي كالمسعى الذي يقوم به الأمير عبد الله بن عبد العزيز والذي يستند إلى العفوية العشائرية أو إلى عفوية أهل البادية الذين يستحضرون أجدادهم وخصال أولئك الأجداد في كل خطوة يخطونها، ويفضلون لغة الحساب على لغة المنطق.

وأغلب الظن أن أهل الحُكْم السوري يعتقدون أن مكاسبهم ستكون أقوى إذا اجتمع الرئيسان ريغان وغورباتشوف وكانت سوريا على موقفها الذي هي عليه والذي يحول دون تحقيق أي تفاهم في المنطقة ويعطِّل أي قرار عربي يجري السعي من أجْل إتخاذه بالإجماع.

وللتوضيح، فإن قاعدة التوفيق والتوسط هي أن يكون هنالك طرفان متخاصمان ضاقا ذرعاً بالخصومة لكثرة ما يخسرانه من إستمرار هذه الخصومة ويرغبان في وضع حد لهذه الخسارة. وعندما يتقدم وسيط جيد وصاحب سمعة طيِّبة وله شأنه الكبير، وهي صفات تنطبق على الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ويسعى لدى الطرفيْن من أجل إنهاء الخصومة وإحلال الوفاق محل العداوة فإنه لا بد سينجح إذا كان الطرفان قد ضاقا بالفعل بالإستنزاف اليومي الناشئ عن خلافاتهما. لكن مسعى الأمير عبد الله لم يكتب له تحقيق النتيجة المرجوة لأن أحد الطرفيْن، بل والطرف الأساسي ونعني بذلك سوريا، مستفيد من الخصومة. وهو سيبقى على هذه الحال إلى أن تنعقد قمة الدولتيْن العظميين بعد شهرين. فهذه القمة قد تتخذ القرارات التي تحسم أموراً كثيرة. إنها قد تحسم أمر لبنان وأمر الإتفاق الأردني – الفلسطيني. كما أن هذه الأمور قد تعطِّل ألغاماً كثيرة مزروعة في مشرق العالم العربي ومغربه.

وإذا حدث ذلك فإن أهل الحُكْم السوري قد يطرقون أبواب الوسطاء وقد يبح صوتهم وهم ينادون من أجل

تعايش وتوافق. ومن قبلهم مارست مصر هذا الدور ثم أوصلتها الإستهانة بالآخرين إلى حال لا تريده ولا يريده لها المحبون.

ويبقى أن الإستبشار الذي شعر به المرء لأن الأمير عبد الله بن عبد العزيز بدأ التحرك الذي يستهدف تحقيق المصالحات العربية هو في أي حال شعور عفوي ناشئ عن الضيق من إستمرار الوضع على التوتر الذي هو عليه. وبقدر ما إن المرء تمنى للأمير عبد الله أن يحالفه التوفيق في مسعاه لمجرد أن بدأ المسعى فإنه في الوقت نفسه إستغرب هذا الإصرار من جانب الرئيس الأسد على عدم التجاوب بالشكل الذي يتطلع إليه المواطن العربي.

في أي حال إن جهود الأمير عبد الله بن عبد العزيز جهود مشكورة. وإما أن تأتي نتائج التحرك الذي بدأه دون ما هو مؤمل به فإن مسؤولية ذلك لا يتحملها وليّ العهد، وإنما الرئيس الأسد.

مجلة "التضامن". لندن - 21 أيلول (سبتمبر) 1985

* * *

المرونة العربية: ورطة أم إتفاق؟

عندما يتأمل المرء طويلاً في الممارسات الأميركية يجد نفسه يتساءل: إن الإدارة الأميركية تؤيد الإتجاهات غير المعتدلة في العالم، وفي الوقت نفسه، توحي بأنها مع الإتجاه المعتدل.

وبالنسبة إلى ما يخص المنطقة العربية، ومشاكلها، على أنواع هذه المشاكل، يجد المرء نفسه وهو يرصد الموقف الأميركي والممارسات الأميركية وأسلوب تعاطي الحُكْم الأميركي مع قضايا المنطقة ومشاكلها يتساءل: هل أن الإدارة الأميركية هي من حيث الشكل مع الفريق العربي المعتدل وأنها من حيث الفعل مع الفريق العربي المتطرف؟

بل إن الأمر يصل إلى إطلاق بعض التساؤلات وعلى النحو الآتي:

● هل أن الإدارة الأميركية هي مع مصر أم مع سوريا؟

ومناسبة هذا الكلام هو أن هذه الإدارة بدل أن تساعد مصر على الخروج من عنق الزجاجة الذي وجدت نفسها فيه فإنها تتركها تتلوى من المآزق الناشئة عن صفقة "كامب ديفيد". وعدم مساعدة مصر هي في مثل هذه الحال نوع من الدعم للموقف السوري ذلك أنه كلما تعقدت أمور مصر كان موقف سوريا أكثر قوة.

ومساعدة مصر تكون في ممارسة بعض الضغوط على إسرائيل، وهو ما تطالب به مصر من خلال التصريحات أحياناً ومن خلال تجميد التطبيع أحياناً أخرى... وحديثاً أن المطالبة تتم من خلال عمليات عنف كتلك التي إستهدفت أحد الديبلوماسيين الإسرائيليين في القاهرة والتي يتردد أن تنظيماً على درجة عالية من الجدية والمسؤولية والحس الوطني هو الذي قام بها.

● وهل أن الإدارة الأميركية هي مع ليبيا التي تنادي بالحرب على أميركا أم أنها مع أكثرية الدول العربية التي تقول بضرورة التفاهم الجيد مع الولايات المتحدة إذا كان لا بد من إيجاد استقرار في المنطقة؟

ومناسبة هذا الكلام هو أن هذه الإدارة عندما لا تؤكد صوابية اتجاه الأكثرية العربية ومنطق هذه الأكثرية فإنها تكون بذلك تخدم الخط الليبي المتطرف بصرف النظر عن دوافع هذا التطرف.

وتأكيد صوابية إتجاه الأكثرية العربية ومنطقها يكون في إنتهاج أسلوب تعامل ترضى عنه هذه الأكثرية، وتشعر أنه يرضي المواطن الذي تستبد به الحيرة كلما قارن بين موقف حاكمه، وأسلوب تعامل الإدارة الأميركية مع هذا الحاكم. كذلك أن التأكيد يكون بالتجاوب العملي مع القضايا التي يطرحها حكام الأكثرية وفي مناسبات عدة ومن دون تباطؤ وليس تجاهل هذه القضايا كما يحدث في إستمرار. وكلما حدث تباطؤ كلما قويت حجة الطرف العربي الرافض.

● وهل أن الإدارة الأميركية هي مع إيران التي تخوض ضد أميركا حرب تشهير، وتمارس في حقها وحق مصالحها أنواعاً شتى من الإهانات. أم إنها مع العراق الذي أعاد النظر في خصومة معها دامت بضع سنوات؟

ومناسبة هذا الكلام، هو أن هذه الإدارة لا تفعل ما من شأنه أن يوقف الحرب الدائرة منذ خمس سنوات بين العراق وإيران، بالرغم من أنها قادرة على أن تفعل الكثير. وكلما طال زمن الحرب كان ذلك لمصلحة المنطق الذي يطرحه الحُكْم الإيراني.

وقبل أن يعيد العراق النظر في الخصومة كان الإفتراض السائد هو أنه لمجرد أن تنتهي هذه الخصومة ستعيد الإدارة الأميركية النظر في الموقف من الحرب وتتخذ خطوات حاسمة تستهدف وقفها. وحتى الآن لا يبدو أن هذه الخطوات يمكن أن تتخذ أو أن الإدارة الأميركية

راغبة في اتخاذها.

● وهل أن الإدارة الأميركية هي مع الإتجاه الذي يقوده "أبو نضـــال" والإتجاهات الأخرى التي تقودها عناصـــر فلسطينية متطرفة أم أنها مع الإتجاه الذي يقوده أبو عمار الذي بات رمزاً للإعتدال الفلسطيني؟

ومناسبة هذا الكلام هو أن الإدارة الأميركية بالأسلوب الذي تتعامل به مع القضية الفلسطينية تؤيد الإتجاه الذي يقوده أبو نضال والإتجاه الذي يقوده أبو موسى وأبو صالح ولا تؤيد الإتجاه الذي يقوده أبو عمار ومن معه وحوله من القياديين المعتدلين. واللافت للإنتباه أنه كلما خطا أبو عمار خطوة أكثر إعتدالاً إتخذت الإدارة الأميركية مواقف تدفع المواطن العربي عموماً والمواطن الفلسطيني بشكل خاص إلى أنه قد يقول بينه وبين نفســـه ما معناه أن الموقف الذي يقوده أبو نضـــال وبقية القياديين المتطرفين في الصف الفلسطيني هو على حق بالرغم من التحفظات الكثيرة عليه.

● وهل أن الإدارة الأميركية هي مع الميليشـــيات اللبنانية وزعماء هذه الميليشـــيات أم أنها مع الإتجاه الذي يحقق الإســـتقرار في لبنان ويحول دون المزيد من التمزق ويضع نهاية لإحتمالات التقسيم؟

ومناسبة هذا الكلام هو أن الإدارة الأميركية منذ اللحظة الأُولى لما حدث في لبنان، تعاملت مع التطورات بالأسلوب الذي يوحي بأنها تخدم خط الميليشيات، وإن كانت لا تريد ذلك... وحتى عندما ســمحت لـ "نيوجيرســي" وهي إحدى حاملات الطائرات التي رابطت في المياه اللبنانية بأن تقصـــف مناطق في لبنان إنما تصـــرفت بالطريقة التي يتصـــرف بها زعماء الميليشـــيات وبالتالي خدمت توجههم وأسلوبهم.

لقد أوردنا في الأســـطر الســـابقة بعض النماذج التي تجعل المرء يفترض بأن الإدارة الأميركية تطالب بالإعتدال في المنطقة العربية ودول العالم الثالث إلاّ أنها ضـــمناً تشجع التطرف، وإلا فما معنى أنها لا تفعل شيئاً لمصر ويهمها سوريا في الدرجة الأُولى. ولا تفعل شيئاً للأكثرية العربية وتبدو مبتهجة ضمناً بالرفض الليبي. ولا تفعل شيئاً لوقف الحرب العراقية – الإيرانية بالرغم من المرونة التي أظهرها العراق تجاهها. ولا تفعل شـــيئاً لإحلال الســـلام العربي – الإســـرائيلي بالرغم من قرارات فاس التي تبدو نموذجاً للإعتدال المطلوب: ولا تفعل شيئاً من أجْل الإتجاه الذي يقوده أبو عمار وتتركه عرضة لشراسة الآخرين.

والإدارة الأميركية عندما لا تفعل شـــيئاً إزاء الأمور المشـــار إليها وغيرها يكون معنى ذلك أن الذي يهمها فقط هو توريط الغير في مواقف صـــعبة مســـتخدمة في ذلك العرب ضد بعضهم البعض.

والمرونة العربية هي موقف صـــعب ما دامت تصـــدر عن الجانب العربي من دون أن يحدث تجاوب معها من الجانب الأقوى الذي هو الولايات المتحدة.

ويبقى ســؤال: هل ســتســتمر هذه الحال على ما هي عليه أم أن صورة جديدة للوضع في المنطقة يتم إظهارها في أعقاب لقاء القمة المرتقب بين الرئيســـيْن ريغان وغورباتشوف من شأنها التوضيح بأن من مقومات الوفاق الدولي الجديد هو تفريغ بعض مناطق التوتر – والمنطقة العربية هي أبرز هذه المناطق – من أي قدرة على الرفض، وإحلال المرونة المتناهية محل التشـــدد، وبأن يتم ذلك من خلال سيناريو يشارك فيه أبناء المنطقة... وكل في نطاق ما هو مطلوب منه وقادر على أدائه؟

وحتى تلك القمة يبقى السؤال مطروحاً في إنتظار إجابة حاسمة.

مجلة "التضامن". لندن - 28 أيلول (سبتمبر) 1985

* * *

العلاقات العُمانية السوفياتية:

المهم والأهم

إنهـا إدارة تعرف في أي لحظـة يتم إتخـاذ القرار خصوصاً عندما يكون من نوع القرارات التي يرافقها التردد.

ذلك هو التعليق الذي يخرج به المرء وهو يســتمع فجأة إلى أن العمانيين قرروا فجأة إقامة علاقات ديبلوماسية مع الإتحاد السوفياتي.

لقد أعلن العمانيون قرار إعادة العلاقات في مقر الأمم المتحدة وأثناء الذكرى الأربعين لإنشـــاء المنظمة الدولية وليس خلال إنعقاد دورة عادية للجمعية العمومية للمنظمة. وبذلك قطعوا الطريق على أن يتم الإعلان في مســـقط وموسكو.

وصـــحيح أن الأمر في النهاية هو عودة العلاقات إلا أن ظروف الخليج ووطأة الحساسيات السائدة فيه تجعل من إعلان إعادة العلاقات مع الإتحاد الســـوفياتي في مقر الأمم المتحدة وليس في مسقط وموسكو خطوة متأنية.

ولقد أعلن العمانيون قرار إعادة العلاقات بعدما تزايد

القصف العراقي لجزيرة "خرج" وبعدما باتت أرصفة الجزيرة التي كانت كتلة من الحركة والنشـــاط بســـبب عمليات التصـــدير ركاماً وكتلاً من الخراب بفعل عمليات القصـــف الموجهة. ويكاد للمناســـبة لا يخلو يوم من عملية يقوم بها الطيران العراقي فوق جزيرة "خرج". كـذلـك يبـدو أن كـل طيـار عراقي يحلم بطلعـة في إتجـاه جزيرة "خرج" يرمي فوقها بعض ما في طائرته من أطنان القنابل.

وقصـــف جزيرة "خرج" يعني جموح الحُكْم الإيراني نحو عمليات انتحارية معقدة قد يكون من بينها إغلاق مضـــيق هرمز. والفرق كبير بين حدوث هذه العملية بينما العلاقات غير قائمة بين الإتحاد الســوفياتي والدولة التي تحرس هذا المضـــيق وبين حدوثها وقد حقق حكم الســـلطان قابوس للســـوفيـات هـذا الحلم التـاريخي. ومن المؤكـد أنهم في مواجهتهم للخطوة الإيرانيـة الإنتحـاريـة ســـيـأخـذون في الإعتبـار المكســـب الكبير المتمثـل بـإقـامـة علاقـات ديبلوماســـية بينهم وبين العمـانيين. وإذا جـاز القول فـإن العمانيين وضـعوا السـوفيات في موقع اقرب إلى الحياد إذا حدث أن اضـطرب الأمر ووصـلت الحال بالإيرانيين إلى حـد إغلاق مضـــيق هرمز. ونقول ذلـك مع الأخـذ في الإعتبار أن إغلاق المضـيق ليس بذلك الأمر السـهل إلا إذا كانت هنالك خطة من نوع لم يخطر في بال أحد.

ولقد أعلن العمـانيون قرار إعـادة العلاقـات وقد مهـدوا خلال ســتة أشـــهر ما فيه الكفاية لهذه الخطوة. وفي هذه الفترة تميزت مجالســـهم بكثرة الإيماءات إلى مســـألة إقامة العلاقات الديبلوماسـية مع الإتحاد السـوفياتي. وكانت تلك الإيمـاءات من نوع بـالونـات الإختبـار. وفي هذه المجـالس كان المسـؤولون العمانيون يحرصـون على إبداء مشـاعر عفوية تجاه الســـوفيات أو بما معناه كانوا يوحون بأنهم لا يهـابون الـدب الروســـي الـذي يهـدد الغرب بـه بعض المحافظين في العالم العربي.

ولقد أعلن العمـانيون قرار إعـادة العلاقـات وقد حدثت بعض حالات الصـحو في سـماء العلاقات السـعودية – الســـوفياتية وبلغت ذروتها في الزيارة التي قام بها إلى موسكو الأمير فيصل بن فهد.

وبالرغم من أن طابع الزيارة رياضـي إلا أن الإسـتقبال الذي أقامه الســـوفيات لنجل الملك فهد كان إســـتقبال شخصية سياسية بالغة الأهمية.

ولقد أعلن العمانيون قرار إقامة العلاقات الديبلوماســـية مع الإتحاد السوفياتي قبل القمة الخليجية التي ستنعقد بعد أيام في بلادهم. ولو أن هذه القمة كانت ســـتنعقد في دولة خليجية أخرى لا تقيم علاقات مع الإتحاد السـوفياتي لكان ربما نشأ عن ذلك بعض اللغط لكن إنعقاد القمة في مسقط سيمتص أي إستهجان وأي إستفسار وربما أي مزايدات.

ولقد أعلن العمانيون قرار إقامة العلاقات الديبلوماســـية مع الإتحاد السـوفياتي بينما حرب الجواسـيس على أشـدها بين الســـوفيـات والإنكليز. وعنـدمـا نعرف أي ود يربط العلاقات العمانية – البريطانية لجاز عندها الإفتراض بأن العمـانيين واثقون بـأنفســـهم ولا يكترثون لمـا حـدث بين بريطانيا والإتحاد السوفياتي.

ولقد أعلن العمانيون قرار إقامة العلاقات الديبلوماســـية مع الســـوفيات بعدما بدأت قيادة جديدة شـــابة في الإتحاد الســـوفيـاتي نمطـاً غير مطروق في بنـاء العلاقـات مع الآخرين. كذلك إن هذه القيادة تحاول في شكل أو في آخر الإيحـاء بـأن مهمتهـا هي تطمين الأطراف التي لا تقيم علاقات معها بأن كرملين الثمانينات هو كرملين التعايش الجيد مع الذين يتهيبون إقامة العلاقات معه وليس كرملين الذي هدفه تخويف هؤلاء.

ولقد أعلن العمانيون قرار إقامة العلاقات الديبلوماســـية مع السوفيات قبل أن تبدأ قمة العصر بين رئيسيْ الدولتيْن الكبريين الإتحاد الســـوفياتي والولايات المتحدة في جنيف. وواضـح أن العمانيين آثروا ألا يكونوا سـلفاً ورقة من أوراق القطب الأميركي في مواجهة القطب الســـوفياتي وإن كان قرار إقامة العلاقات مع الإتحاد الســـوفياتي لا يلغي هذا التميز الذي يتبادلونه مع الولايات المتحدة.

ولقد أعلن العمانيون قرار إقامة العلاقات الديبلوماســـية مع الســـوفيات قبل أن تبدأ القمة العربية المؤجلة الإنعقاد في الرياض. ومن شـــأن هذا الأمر أن يحدث تغييراً طفيفاً في المعادلات القائمة والتي تأخذ في الإعتبار أن ســـلطنة عمان هي أقوى حليف لخط كامب ديفيد.

يبقى أنــه وفق قـاعـدة المهم والأهم يمكن القول إن الأسباب التي أوردناها في الأسطر السابقة تندرج تحت بند المهم أمـا مـا ينـدرج تحـت بنـد "الأهم" فهو أن العمـانيين أقاموا علاقات ديبلوماسية مع الإتحاد السوفياتي لأن تجربة إقامة العلاقة مع الصـين كانت إختباراً معقولاً بالنسـبة إلى الإدارة العمـانيـة من جهـة ولأن تجربـة العلاقـة الكويتيـة – السوفياتية تبدو مشـجعة ولأن السوفيات أظهروا الكثير من حُسْـن النية ولأن "اللوبي" السـوفياتي في سـلطنة عمان – ومعظم أركـانـه من الثوريين القـدامى والمتقـاعـدين وهم شبان – نشط في الإتجاه المعقول وحقق ما سعى إليه في الوقت الذي يرتاح إليه السلطان قابوس.

فهل تتكرر الحالة في مناطق أخرى من الخليج أم أن الفرصة غير مواتية نتيجة أنه لا وجود لـ "اللوبي" الذي يخفف من وطأة الحديث عن مخاطر الدب الروسي؟

من المؤكد أن جواباً ما قد يتوافر في ضوء تطورات الأشهر الثلاثة المقبلة الملأى بالمفاجآت وفي ضوء قمة الرئيسيْن ريغان – غورباتشوف التي إزدحم جدول أعمالها بأكثر مما تحتمل.

مجلة "التضامن". لندن - 5 تشرين الأول (أكتوبر) 1985

* * *

ما قبل الصفقة وما بعدها «النمرود» بعد «التورنادو» لمنافسة «الاواكس»

من الخطأ النظر إلى صفقة طائرات «التورنادو» التي أبرمتها المملكة العربية السعودية في الأسبوع الماضي مع بريطانيا، على انها مجرد عملية تجارية كبرى، تمت في ظروف دقيقة وإنما من المهم النظر إلى هذه الصفقة على أنها قد تكون مقدمة إلى عودة تدريجية لبريطانيا إلى المنطقة العربية، بحيث تكون مرحلة التسعينات هي مرحلة تزايد الشأن البريطاني ففي العالم العربي.

والذي ساعد على هذا الإعتقاد هو أن بريطانيا التي حققت تقدماً أساسياً في مضمار صناعة السلاح والطائرات في السنين الخمس عشرة الماضية، والتي هي مقبولة شعبياً من العرب وبالذات من عرب النفط أكثر من أي دولة أوروبية أخرى وأكثر من الولايات المتحدة نفسها، تميل إلى إعتماد المرونة في تعاملها مع العرب. فهي بالنسبة إلى صفقة الطائرات التي عقدتها مع المملكة العربية السعودية لم تفرض شروطاً على الإطلاق، بل انها لم تمتعض في شكل او بآخر لأن الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء السعودي ووزير الدفاع والطيران الذي وقع الصفقة ألمح في اليوم الاخير من زيارته إلى ان الخطر على المملكة وعلى العرب يأتي من إسرائيل، أي أن الطائرات التي إشترتها المملكة يمكن أن تستهدف إسرائيل كدفاع اذا ما كانت هذه ستهاجم السعودية نتيجة حجج معينة.

وعندما تكون هنالك مرونة يكون هنالك إقبال عربي.

وفي هذا الصدد ثمة مَن يتساءل: هل ان الخطوة المستقبلية بعدما نجحت بريطانيا في تأمين نجاح صفقة «التورنادو» للمملكة العربية السعودية هي بيع المملكة طائرات «النمرود» التي تساوي في أهميتها طائرات «الاواكس» ويبدو أن بريطانيا تتطلع إلى هذا الأمر، بل ان رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر، تحلم بأن تحقق هذا الإنجاز لحزب المحافظين في أواخر النصف الثاني من الثمانينات. وكانت تاتشر قد عرضت طائرة «النمرود» على المسؤولين السعوديين عام 1981 ثم تركت الأمر إلى حين نضوج الظروف المناسبة.

وعندما يراقب المرء الإهتمام الذي أحاطت به بريطانيا زيارة الأمير سلطان بن عبد العزيز، يتأكد له ان مارغريت تاتشر، تتطلع بالفعل إلى دور في الشرق الأوسط، تخرج بموجبه بريطانيا من الظل إلى العلن. فهي قبل أن تبدأ الزيارة مهدت لها بالإعلان عن موافقتها على إستقبال الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، وهي عندما قام الامير سلطان بالزيارة تجاوزت بعض طقوس البروتوكول وحرصت على أن تتناول العشاء في منزل السفير السعودي في لندن، الشيخ ناصر المنقور. وقد ضمت المأدبة التي اقيمت عشية اليوم الاخير للزيارة أربعة وعشرين شخصاً، (12 سعودياً يتقدمهم الأمير سلطان و 12 بريطانياً تتقدمهم مارغريت تاتشر)، وهي خلال إستقبال الإمير سلطان في مقر رئاسة الوزراء في «10 داونينغ ستريت» أكدت أنها لن تتراجع عن إستقبال الوفد الاردني – الفلسطيني. وأنها ترى أن يتم نوع من التنسيق من أجل أن يكون موضوع الشرق الأوسط جزءاً من جدول اعمال القمة الأميركية – السوفياتية، المتفق على عقدها في جنيف وليس أمراً ثانوياً عل هامشها. وهي بالنسبة إلى صفقة الطائرات وبسبب كثرة الشركاء، (بريطانيا، المانيا الغربية، ايطاليا)، وافقت على تمنيات سعودية بأن تكون بريطانيا هي فقط المتحدثة بإسم الشركاء. وهي تفهمت حرص المملكة العربية السعودية على فصل المسائل السياسية عن المسائل العسكرية ولهذا السبب لم يشارك الامير سعود الفيصل، وزير الخارجية في المحادثات، وفي حفلة التوقيع، تاركاً الامر إلى ما بعد عودته من نيويورك وهي أيضاً وأيضاً تفهمت إستعجال الامير سلطان بن عبد العزيز لأسباب غير معلومة ان يبدأ تسليم الطائرات قبل شهريْن من الموعد المتفق عليه.

ان صفقة «التورنادو» ليست صفقة العصر فقط، وإنما هي صفقة العمر بالنسبة إلى بريطانيا. ويبدو ان مارغريت تاتشر التي تتطلع إلى حضور سياسي وعسكري فعّال في الشرق الاوسط تعد العدة منذ الآن لكي تحل طائرة

«النمرود» محل «الاواكس». يساعدها على ذلك أن الاسعار التي تعرضها بريطانيا اقل بنسة بسيطة وتكاليف الصيانة أقل بنسبة كبيرة. والصيانة في أي حال مسألة بالغة الأهمية.

مجلة "التضامن". لندن - 5 تشرين الأول (أكتوبر) 1985

* * *

الشظايا أصابت الجميع

عندما يتأمل المرء في الغارة الإسرائيلية التي قامت بها إسرائيل يوم الثلاثاء الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ضد المواقع الفلسطينية في تونس يجد نفسه أمام لوحة متشابكة الخطوط من التساؤلات والتناقضات.

ويجد نفسه وسط مشاعر الحزن من جهة ومشاعر الإستهجان من جهة أخرى يلاحظ أموراً كثيرة بعضها يدعو إلى الحيرة وبعضها يمتزج الخوف فيه بتوقع المفاجآت.

وعلى النحو الآتي يمكن تسجيل الأمور التي هي موضع الملاحظة:

أولاً – إن الغارة الإسرائيلية إستهدفت 22 نظاماً ولم تستهدف فقط تونس أو منظمة التحرير الفلسطينية. وأصابت الغارة بالشظايا الصغيرة والكبيرة والمتوسطة الجميع من دون إستثناء. أصابت الذين يعلقون الآمال الكبيرة على الولايات المتحدة وأصابت المتوددين للسياسة الأميركية وأصابت دعاة الحل السلمي وأصابت رافعي شعار الرفض وأصابت المنادين بالحلول العسكرية وأصابت المقتنعين بسياسة كامب ديفيد وأصابت الداعين إلى إلغاء المعاهدة التي تم التوصل إليها بين مصر وإسرائيل في كامب ديفيد.

لقد أصابت الشظايا الجميع من دون إستثناء وكل منهم أصابته على قدر ما يستحق أو إذا جاز القول إن الإصابة كانت على قدر ما ينوي كل طرف تجاه القضية.

ولقد أصابت الشظايا الجميع لأن النتيجة أكدت عجز كل هذه الأطراف على أن تفعل شيئاً ما دام ليس هنالك إتفاق على الحد الأدنى.

ثانياً – لقد حدثت الغارة في زمن مناسب لأي عدوان. فليس هنالك حماسة عربية لعقد إجتماع لمناقشة هذا العدوان. وليس هنالك رغبة في التحرك شرقاً وغرباً من أجل مواجهة العدوان. وليس هنالك مصداقية للعمل السياسي العربي. وليس هنالك تهيب من جانب الدول الكبرى للقرار العربي كذلك ليس هنالك مَن يحسب حساباً للغضب العربي. ومن المؤكد أنه لو كانت الصورة مختلفة عن ذلك لكانت إسرائيل بالرغم من جنوحها الدائم نحو العدوان تريثت ولكانت فضلت أن تبقى في منأى عن المساءلات الدولية.

وإلى ذلك أن إسرائيل عندما تجد دولاً عربية تناصب بعضها البعض الكراهية والعداء وأحياناً العمليات الثأرية فإنها تجعل الرأي العام العالمي لا يتأثر بالإعتراضات العربية على ما تفعله. وعندما تجد أن الدول الكبرى ترتكب الأخطاء ضد الشعوب فإنها بعدوانها تجعل المعترض عليها في وضع صعب. فها هي الولايات المتحدة تعتدي أحياناً وها هو الإتحاد السوفياتي يمارس في أفغانستان دوراً ليس من حقه أن يمارسه. وها هي فرنسا تغرق سفينة إحتجاج على تجارب نووية هدفها الإفناء وليس الحياة. وها هي بريطانيا تخوض حرباً في الفوكلاند... وهكذا.

ثالثاً – إن سلبيات الغارة أكثر من أن تحصى لكن لها بعض الإيجابيات. ونقول إيجابيات من دون إسقاط التحفظات. ومن هذه الإيجابيات أنها وضعت حالة التأزم الليبية – التونسية في ثلاجة. وبعدما كانت علاقات الدولتيْن وصلت إلى مرحلة ما قبل الإنفجار بل وربما إلى حرب قد تشارك فيها من دون أن ترغب في ذلك معظم دول المغرب، فإن هذه العلاقات مرشحة إلى شيء من الإنفراج نتيجة لظروف موضوعية. وقد يكون من الجائز الإشارة هنا إلى أنه عندما حدثت الغارة الإسرائيلية فإن الإنطباع الأولي نتيجة لتأزم العلاقات الليبية – التونسية هو أن الغارة ليبية. بل إن المعلومات التي صدرت عن بعض الدوائر الرسمية التونسية أفادت بأن القصف الليبي قد بدأ. ولدى بعض وزارات الخارجية العربية تقارير من بعثاتها الديبلوماسية تشير إلى ذلك.

رابعاً – لقد انتظرها التونسيون من ليبيا فجاءتهم من إسرائيل، وتوقعها الفلسطينيون في الأردن فحدثت في تونس، وهذا معناه أن قاعدة التوقعات العربية ليست دقيقة تماماً.

وفي إطار الحديث حول التوقعات ودقتها فإن الأكثرية العربية عموماً وتونس بشكل خاص، نتيجة لخصوصية العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة، لم يخطر في بالها أنه من الممكن للولايات المتحدة أن تشارك في شكل مباشر أو تساند بطريقة أو أخرى في غارة عدوانية على تونس. كذلك إن هذه الأكثرية لم يخطر في بالها على الإطلاق أن

الولايات المتحدة يمكن أن تعطي الضوء الأخضر لإسرائيل كي تشن غارتها أو تغض النظر عن الغارة إلى حين إتمامها. وسبب هذا الشعور لدى الأكثرية ولدى تونس بشكل خاص هو أن الرئيس بورقيبة عندما زار الولايات المتحدة قبل بضعة أشهر وحرص على أن يلتقي بالرئيس ريغان ويتحادث معه بالرغم من الوضع الصحي الدقيق للرئيس التونسي، فلكي يحصل من الإدارة الأميركية على وعد ما بألا تسمح إطلاقاً لإسرائيل بارتكاب حماقة ما ضد تونس بحجة أن هنالك قواعد فلسطينية فوق أراضيها.

وأغلب الظن حدوث الغارة تسبب في خيبة أمل كبيرة خصوصاً أنها حققت لإيران وليبيا وهما الدولتان اللتان تمارسان ضغوطاً مباشرة وغير مباشرة على تونس، بعض الإنتعاش في صفوف الرأي العام التونسي. ولولا الخطوة الأميركية الجديدة على أسلوب التعامل مع العرب والمتمثلة في عدم إستعمال "الفيتو" في مجلس الأمن لكانت المضاعفات التي ستحدث داخل تونس رداً على الموقف الأميركي أخطر من أن تتحملها الولايات المتحدة.

وقد يجوز الإفتراض هنا أن الولايات المتحدة وضمن سياق حسابات دقيقة جداً اتخذت سلفاً قرار غض النظر عن الغارة وقرار عدم إستعمال الفيتو لصالح إسرائيل في الوقت نفسه لإدراك منها أن القضية ستصل إلى مجلس الأمن وأن عدم إستعمال الفيتو في مثل هذه الحال قد يطفئ الغليل العربي بعد أن تكون الغارة قد أطفأت نار الحقد المتأججة في نفوس الإسرائيليين.

وقد يتبين ذات يوم ليس بالبعيد أن عدم إستعمال الفيتو هدفه التمهيد للحوار الأميركي والغربي عموماً مع الوفد الأردني والفلسطيني المشترك. أما إذا كان مثل هذا لن يحدث فإن وقفة عربية مع الصديق تبدو مطلوبة من المتعاملين مع أميركا إلى درجة التحالف، ومن المتوددين لها إلى درجة غض النظر عن إساءاتها، ومن المتطلعين إلى صداقة معها على حساب صداقات كثيرة.

تبقى الإشارة إلى أن الإنطباع الأول بعد حدوث الغارة هو أن مثل هذا الاعتداء هدفه في الدرجة الأولى تدمير الإعتدال الفلسطيني والعربي وليس الإنتقام لثلاثة إسرائيليين قُتلوا في قبرص في ظروف غير مفهومة. وما ينطبق على هذا الإعتداء ينطبق على لبنان الذي لم تدمره إسرائيل إنتقاماً لإطلاق الرصاص على سفيرها في لندن وإنما لأن الشأن الفلسطيني عسكرياً قوي إلى الدرجة التي بات فيها سلاحاً قوياً لتعزيز منطق الإعتدال.

تبقى الإشارة أيضاً إلى أنه بعد الغارة على تونس بات من الطبيعي التساؤل عما إذا كان النهوض العربي سيبدأ. وهذا النهوض أدناه التضامن وأقصاه التصدي لإسرائيل إذا هي واصلت الإستهانة بالعرب والعالم.

مجلة "التضامن". لندن - 12 تشرين الأول (أكتوبر) 1985

* * *

ثمن باهظ جداً لعملية غير مفهومة أبداً

بالرغم من المرارة التي أحدثتها في النفوس عملية القرصنة التي تعرضت لها طائرة ركاب مدنية مصرية كانت تقل بضعة مناضلين فلسطينيين (تم ترحيلهم من مصر ضمن حل منطقي ومعقول إختاره الحُكْم المصري بالإتفاق مع إيطاليا لعملية إختطاف السفينة الإيطالية)، فإن حسنات عملية القرصنة هذه أكثر بكثير من سيئاتها، بل إنها إذا جاز القول هي الشيء المطلوب الذي كان يجب حدوثه من أجل صحوة لا بد منها خصوصاً بعدما بات الوعي المصري والعربي عموماً في ما يشبه الغيبوبة ولا بد من صدمة كهربائية تساعد على تحريك أوصال القلب العربي الذي يكاد النبض فيه أن يتوقف.

من حسنات العملية غير المفهومة والتي سيكون ثمنها باهظاً جداً أنها أكدت صدق توجه قيادة حسني مبارك نحو الأشقاء العرب، وأكدت أيضاً حرصه على قضية الفلسطينيين ولو أن الرجل كان غير ذلك لكانت التطورات إنتهت بما من شأنه عدم إزعاج مصر في شيء.

ومن حسنات العملية أنها أظهرت حقيقة موقف الولايات المتحدة من مصر. وخلاصة هذا الموقف أن الإدارة الأميركية لا تحب التعامل المبني على قاعدة الإحترام المتبادل. ومثل هذا الأمر كان غائباً عن قطاعات مصرية عريضة تعتبر أن العلاقة بالشكل الذي كانت عليه مع الإدارة الأميركية هي النموذج الحي لما يجب أن تكون عليه العلاقات.

ومن حسنات العملية أيضاً أنها أسقطت وبشكل يتمنى المرء أن يكون نهائياً نقطة ليست بيضاء على الإطلاق في السجل المصري وتتمثل في المناورات المشتركة المصرية – الأميركية. ولا يعتقد المرء بأن في الإمكان معاودة هذه المناورات بعد عملية القرصنة التي حدثت.

ومن حسنات العملية أنها أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك أن مصر بلد مكشوف وبواسطة الأجهزة والطائرات

الأميركية المتواجدة على أرض مصـر وفي سـمائها. ولو أنها كانت غير مكشـوفة لما كان حدث التحرك الأميركي الذي إسـتهدف خطف الطائرة بالشـكل الذي حدث فيه، فضـلاً عن أنه ليس هنالك ما يؤكد بأن المكالمات الهاتفية لرئيس الدولة المصـرية ولكبار المسـؤولين من مدنيين وعسـكريين ليسـت مراقبة ومسـموعة من قبل الأميركان. وعندما تكون مصـر مكشـوفة بهذا الشـكل فمعنى ذلك أن كل الجيران أيضاً مكشوفون.

ومن حسـنات العملية أيضـاً أنها أظهرت كم أن الإدارة الأميركية شـغوفة بالعمليات الاسـتعراضـية، وكيف أنها تتشاطر وتتجاسر على الحلقة المسالمة والصديقة لأنها لا تسـتطيع – كما أثبتت على سـبيل المثال حادثة إختطاف طـائرة "تي – دبيلو – ايه" – أن تفعل شـيئاً أمام غير المسالمين وغير الأصدقاء. لقد كانت العملية غير شجاعة على الإطلاق وبين طرفين غير متكـافئين همـا: طـائرة ركاب مدنية مصـرية تقوم بمهمة إنسـانية ومسـالمة وليس فيها قطعة سـلاح واحدة، وبين بضـع طائرات حربية تمثل أفضـل ما أنتجته المصـانع الحربية الأميركية في هذا المضـمار وإلى ذلك أنها تمت بين طيار مصـري يتصـرف دائماً وفق قاعدة المحافظة على سـلامة ركاب طائرة يتولى قيادتها، وبين طيارين متمرسين بعمليات عسكرية متقدمة.

ومن حسـنات العملية أنها أظهرت حجم الغضـب المخزون في الصـدر الأميركي من جراء الإسـتهانة التي تعرضـت لها سـمعة أميركا في السـنوات الخمس الماضـية في منطقة الشـرق الأوسـط. وبدلاً من أن تبحث إدارة الرئيس ريغان عن حلول منطقية لهذه الإسـتهانة فإنها لجأت إلى حلول ذات طابع إسـتعراضـي قد يكون المواطن الأميركي شـغوفاً إلى حد ما بها لكنه عندما يدرك أي أثر سـتتركه في النفوس العربية عملية القرصـنة تلك فإنه لن يعود شـغوفاً على الإطلاق. وأغلب الظن أن الشـعور بضـرورة الثأر من العملية يتراكم منذ حدوثها في نفس كل عربي وفي نفس كل مصـري ضـد الولايات المتحدة. وإذا أخذنا في الإعتبار كم أن مسـألة الثأر راسـخة في تراث المصـري وتقاليده لجاز الإفتراض بأننا لا نستبعد أن نفاجأ ذات يوم برجـل أمن في مطـار القـاهرة مهمتـه حمـايـة الطائرات والمسـاعدة في تأمين السـلامة لها يطلق نيران رشاشه في لحظة شعور بالكرامة التي إستباحها الأميركان على طائرة ركاب من دون أن يعنيه في شـيء كون هذه الطـائرة هي طـائرة ركـاب مدنيـة تـابعـة لشـركـة "بـان – أميركان" أو لشـركة "تي – دبليو – ايه". ولا يختلف اثنان في أن مسـؤولية هذه العملية لو حدثت لا تقع على هذا المواطن وإنما تقع على الإدارة الأميركية التي غذّت بعملية القرصنة التي تمت حالة الثأر المتواجد أصلاً في النفوس.

ومن حسـنات العملية أيضـاً أنها سـتكشـف ضـعف الأميركان لو واجهتهم عملية ما ضـدهم يقوم بها طرف لا قـدرة لهم على مواجهتـه من نوع عمليـة خطف طـائرة الـ "تي – دبليو – ايه" إلى بيروت. ومثل هذه العملية جائزة الحدوث في أية لحظة نتيجة للسياسة التي تنتهجها الإدارة الأميركية في تعاملها مع القضـايا العربية ومنها القضـية الفلسطينية.

ومن حسـنات العملية أنها سـتجعل التيار السـاداتي أو بالأحرى تيار كامب ديفيد في مصر ينحسر بعض الشيء. وفي إنحسـار هذا التيار ما من شأنه أن يجعل وطأة القيود على حُكم الرئيس مبارك أقل بما من شأنه أن يشجع على خطوات أكثر تقدماً نحو إعادة إرتباط مصـر بعالمها العربي.

تلـك هي الحسـنات، أو بـالأحرى نمـاذج من هـذه الحسـنات. أما السـيئات فتتمثل في هذا الإسـتعجال من جانب مصر لتسليم أربعة مناضلين فلسطينيين يشكلون إذا جاز القول ورقة في يدها من أجل تحقيق مكاسـب قومية كبرى.

ولا ندري ما الذي كان سيحدث لو أن مصر أبقت على الفلسـطينيين الأربعة في أراضـيها أو أرسـلتهم براً أو نهراً إلى السودان بدل تونس. هل هو الخوف على لقمة العيش الأميركيـة المصـدر؟ أم هو الخوف من عـدوان ثنـائي أميركي – إسـرائيلي يشـبه في بعض جوانبه عدوان 1956 الثلاثي خصوصاً بعدما بات الرئيس حسني مبارك – وهو الطيار أصلاً – غير مستعد للتراجع عن إندفاعه في إتجاه العودة بمصر إلى عالمها العربي؟

وليس مصـادفة أن التطورات تلاحقت بالشـكل الذي تلاحقت به بعدما بات شـبه مؤكد بأن طريق القاهرة – الجزائر أصـبحت سـالكة وأن منظمة التحرير الفلسـطينية بانت على أهبة الإسـتعداد لنقْل مقرها إلى القاهرة. ومثل هذيْن الأمريْن لن ترتـاح لهمـا إسـرائيل على الإطلاق. والقاعدة المألوفة هي: ما لا ترتاح إليه إسـرائيل لا ترحب به الولايات المتحدة.

ويبقى سؤال هل أن المنطقة في ضوء الذي حدث وفي ضـوء إنتكاسـة اللقاء البريطاني مع الوفد الفلسـطيني – الأردني المشترك ثم في ضوء تهديد سعودي للرئيس ريغان وجهه الأمير سـلطان بن عبد العزيز عندما التقى به في

واشنطن قبل أيام وخلاصته أن المملكة العربية السعودية ستدخل الحرب إذا قامت إسرائيل بعدوان على الأردن من نوع عدوانها على تونس... هل أن المنطقة هي على أبواب مواجهة مصرية – أميركية أو عربية – أميركية تشارك فيها مصر بالقسم الأكبر، وهل أن بين المرحلة الراهنة ونهاية كامب ديفيد مسافة قليلة؟

إن منطق الحلول القائمة على صفقات يؤكد ذلك. وإتفاقية كامب ديفيد كانت صفقة دفعت ثمنها الأمة.

وبعد عملية القرصنة الأميركية بات طريق مصر إلى أمنها العربية أكثر سلامة. وهذا ما يفعله حسني مبارك.

والمهم هو أن ينجو من كيد الذين ينصبون الشباك لكي تستسلم مصر وأن يبادر العقيد معمر القذافي بخطوة في إتجاه التطبيع العربي مع مصر مستنداً في ذلك إلى نتائج زيارته البالغة الأهمية التي قام بها قبل أيام إلى موسكو.

مجلة "التضامن". لندن - 19 تشرين الأول (أكتوبر) 1985

* * *

فرص ضاعت على العرب وعلى أميركا

ضاعت على القضية الفلسطينية فرصة ثمينة كان من شأنها لو لم تتبدد وسط الرياح التي يثيرها "اللوبي" الصهيوني في الولايات المتحدة أن تحقق نتائج طيِّبة من شأنها أن تبقي على القضية ضمن دائرة الإهتمام الدولي الكبير.

وتتمثل هذه الفرصة في أن عدداً من الحكام العرب أعادوا النظر في خططهم، وبعدما كانوا عازمين على المشاركة في الدورة الحالية للأمم المتحدة – وأهميتها أنها تنعقد وقد حلت الذكرى الأربعون لتأسيس المنظمة الدولية – عدلوا عن ذلك.

وبين هؤلاء الحكام الملك فهد بن عبد العزيز والملك الحسن الثاني والرئيس الشاذلي بن جديد ولكل من هؤلاء مكانته لدى الإدارة الأميركية ولدى معظم دول العالم.

ولنتصور كيف كانت الحال لو أن هؤلاء الحكام شاركوا في إحتفال الأمم المتحدة بالذكرى الأربعين لتأسيسها ولو أنهم على هامش مشاركتهم أجروا إتصالات مع الأطراف الدولية الكثيرة التي كانت ستشارك. كذلك لنتصور وقع الخطب التي كان سيلقيها هؤلاء. وأغلب الظن أنها لن تكون من الخطب العادية التي يلقيها عادة رجال الصف الثاني أو الثالث الذين ينوبون عن الحكام في المشاركة في المناسبات المهمة.

ولا يدري المرء ما الذي جعل هؤلاء الحكام يعيدون النظر في خططهم ولا يشاركون هل أنهم كانوا يفترضون إحتمال وقوع مكيدة ما في نيويورك قلعة الصهيونية والمركز القوي لليهود ضد القضية العربية من شأنها أن تضر بالقضية وفي الوقت نفسه تتسبب في حدوث مأزق للعلاقات العربية – الأميركية يصعب تجاوزه؟

أم هل أنهم اعتبروا سلفاً أن مشاركتهم في هذه المناسبة بغير موقف بالغ الصراحة يتم تسجيله عبر المنبر الدولي لن تكون ذات جدوى ومن أجل ذلك آثروا إيفاد من يمثلهم ويلقي الخطب التقليدية بالنيابة عنهم؟

أم هل أنهم آثروا عدم المشاركة كي لا تضطرهم مناسبة التواجد في نيويورك إلى الإنتقال إلى واشنطن للقاء الرئيس ريغان وإلا فإن المسؤول الأميركي الذي كانوا سيجتمعون به وهم في نيويورك هو وزير الخارجية جورج شولتز؟

أم هل أنهم سألوا – وبعدما كانوا قرروا المشاركة – عما سيتم بالنسبة إلى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وهل سيشارك أم لا، وعندما بلغهم بأن الدعوة لم توجه إلى رئيس الشرعية الفلسطينية إتخذوا القرار بعدم المشاركة وإيفاد مَن ينوب عنهم؟

أغلب الظن أن الذي جعل الحكام العرب يعيدون النظر في قرار المشاركة في إحتفالات الذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة هو تلك الأسباب مجتمعة وهو المناخ السياسي الدولي غير المستقر. أما بالنسبة إلى الرئيس الشاذلي بن جديد تحديداً فإننا – بعدما أذيع بأنه ألغى قراره بالمشاركة إحتجاجاً على عدم دعوة ياسر عرفات إلى الإحتفالات – كنا نتمنى أن يشارك وينوب عن عرفات ويقول للعالم من منبر المنظمة الدولية أنه هنا لا يلقي كلمة الجزائر وإنما كلمة فلسطين قبل كلمة الجزائر وهي الكلمة التي كان يفترض أن يلقيها عرفات الذي لم توجه الدعوة إليه. وهل هذا كثير إذا نحن طالبنا الرئيس بن جديد به؟ هل كثير على المعركة الديبلوماسية التي تخوضها القضية الفلسطينية وبضراوة أن يبادر رئيس الجزائر ويقول للعالم: أنا هنا بالنيابة عن رمز هذه القضية الذي لم يتم توجيه الدعوة إليه وأنا هنا ألقي كلمته؟

لقد كانت مثل هذه الخطوة من جانب الرئيس الشاذلي بن جديد ستبدو فرصة ثمينة وكانت ستقطع الطريق على المحاولة المستميتة من جانب إسرائيل تساندها إدارة الرئيس

ريغان لسحب البساط الديبلوماسي من تحت أقدام الجانب الفلسطيني. وعندما نقول بأنها فرصة وأنها ضاعت على القضية الفلسطينية فإننا في الوقت نفسه نأخذ في الإعتبار الحسابات الدقيقة جداً للقيادة الجزائرية وللنافذة التي فتحتها في اتجاه تركيز العلاقات الأميركية – الجزائرية والتي تحاول إبقاءها في منأى عن الرياح العاصفة القادرة على إعادة تلك النافذة مغلقة ومحكمة الإغلاق.

وإذا جاز القول فإن هذه الفرصة المشار إليها هي الفرصة الصغرى والفرصة التي ضاعت على القضية الفلسطينية. لكن هنالك الفرصة الكبرى التي ضاعت على العلاقات العربية – الأميركية والقضية الفلسطينية طرف في هذه العلاقات، والفرصة الأكبر التي ضاعت على قضية العلاقات بين العرب والعالم عموماً، والقضية الفلسطينية هي الأساس في هذه القضية.

وكان يمكن أن تتحقق الفرصة الكبرى لو أن إدارة الرئيس ريغان وفي معزل عن العنجهية وتأكيداً منها للنيات الطيّبة قالت: إنه ما دام التوتر الأميركي – العربي قائماً ترافقه رغبة أكيدة من جانب العرب لبناء علاقات جيدة مع الولايات المتحدة فلماذا لا تكون إحتفالات الأمم المتحدة بالذكرى الأربعين لتأسيسها مناسبة للقاء قمة أميركي – عربي ينعقد في نيويورك وفي رحاب منظمة الأمم المتحدة؟ ولو أن الإدارة الأميركية فعلت ذلك وأجرت قبل ثلاثة أشهر على الأقل إتصالات مع الحكومات العربية في هذا الشأن ووجهت الدعوة إليها من أجل عقد اللقاء المشار إليه لكان جميع الملوك والرؤساء العرب لبوا الدعوة. وإذا تم اللقاء العربي – الأميركي في نيويورك بالرئيس ريغان بشكل ثنائي فهو جيد، وهو سيكون أكثر جودة إذا قرر الملوك والرؤساء الإجتماع بالرئيس ريغان كوفد واحد. ومثل هذا الأمر ممكن. أليس هنالك اللجنة السباعية التي تقابل مسؤولي الدول الكبرى وقابلت شولتز قبل أيام وهي تضم وزراء خارجية بعض "الدول العربية الكبرى" إذا جاز القول؟

وللمناسبة أننا لا ندري ما الذي كان يحول دون تحقيق مثل هذا اللقاء. وإذا بحثنا عن السبب فلن نجد سوى أن العنجهية هي التي تتقدم أي خطوة تتخذها الإدارة الأميركية.

إن مثل ذلك اللقاء العربي – الأميركي في نيويورك كان سيحقق إنفراجاً ما بعده إنفراج، وكان سيبدو كما لو أن الرئيس الأميركي الذي تحول بعض التقاليد والطقوس من أن يزور الدول العربية يرد الزيارة للملوك والرؤساء العرب إنما في رحاب الأمم المتحدة. ولبعض الملوك والرؤساء العرب في ذمة الحاكم الأميركي زيارات كثيرة ترد عليها الإدارة الأميركية بإيفاد رجال الصف الثاني في هذه الإدارة للقيام بالزيارة، وعادة ضمن مهمات خاصة كي لا تتأثر قاعدة التعامل بالعنجهية وبحيث يقال إن المسؤول الأميركي الفلاني زار الدول العربية الفلانية ضمن جولة له ذات طابع إستقصائي.

ولو أن مثل هذا الأمر خطر في بال الإدارة الأميركية لكان الكرملين لن يترك هذه الفرصة تفوته ولكان لن يترك الطرف الأميركي يتلذذ وحده بقطف هذه الثمرة اللذيذة الطعم ولكان الرئيس غورباتشوف من المؤكد شارك في إحتفالات المنظمة الدولية ولفعل الشيء نفسه مع العرب وغيرهم وحقق بذلك الفرصة الأكبر. بل لكان بالغ في الإهتمام بالملوك والرؤساء العرب. وأغلب الظن أنه في ظل ظروف من هذا النوع كان يمكن أن يلتقي غورباتشوف والملك فهد على سبيل المثال، ولماذا لا، ما دام الحُكْمان السعودي والسوفياتي يتبادلان برقيات التهاني والتعازي، وما دامت بينهما مراسلات وما دام الأمير سعود الفيصل زار موسكو ضمن وفد اللجنة السباعية ثم زارها الأمير فيصل بن فهد كمسؤول رياضي وشبابي لكنه استقبل من جانب السوفيات كمسؤول سياسي، أو بالأحرى كإبن ملك المملكة العربية السعودية التي يتطلع الإتحاد السوفياتي إلى إنشاء علاقات ديبلوماسية وتجارية معها.

إن احتفالات الأمم المتحدة بالذكرى الأربعين لتأسيسها كانت المناسبة البالغة الأهمية للفرص الثلاث التي أوردناها الفرصة الصغرى والفرصة الكبرى والفرصة الأكبر.

وإذا كانت مثل هذه المناسبة ليست الظرف المثالي من أجل مصالحات دولية – دولية وأميركية – عربية وسوفياتية – عربية، وليست الظرف المثالي لعقد اللقاءات التي تبدو مستحيلة فما هي إذن المناسبة المطلوبة؟ وإذا كان مرور أربعين سنة على تأسيس الأمم المتحدة لا يكفي فهل أن اليوبيل الذهبي لتأسيس هذه المنظمة هو الأفضل أي بعد عشر سنين من الآن.

لكن في ظل هذا الصراع القائم في العالم بقاراته الخمس، والحافل بالحروب، والجوع، واللامبالاة، وتحول الدول الكبرى إلى دول مستعدة إلى إعتماد سياسة القرصنة من أجل تعويض هزائم في العمق، لا ندري إذا كانت من الآن وحتى عشر سنين أخرى ستبقى في هذا العالم نتيجة لما يحدث... أمم أو شبه أمم.

وتكراراً، لقد ضاعت الفرصة الصغرى، والفرصة الكبرى، والفرصة الأكبر، في وقت كانت الإستفادة فيه من

المناسبة الدولية هي الحل للتحليق بالعالم نحو آفاق تقوم على التعايش والاقتناع بأن تسود شريعة المنطق وبأن يحصل كل طرف على حقه ويترك للغير حقه.

اللهم أعطنا العمر لنعيش حتى حلول مناسبة أخرى أو مناسبة أفضل. ومع العمر إمنح عبادك الكثير من الصبر.

مجلة "التضامن". لندن - 26 تشرين الأول (أكتوبر) 1985

* * *

أين ستستقر القيادة الفلسطينية بعد تونس؟

في ضوء الذي حدث للقيادة الفلسطينية قبل أيام في تونس، ثم في ضوء الذي حدث بعد ذلك لها مع الحكومة البريطانية، وفي ضوء ما يحدث لهذه القيادة مع الولايات المتحدة وبعض دول العالم، وفي ضوء الذي حدث في لبنان، والذي يحدث بينها وبين سوريا، وفي ضوء ما يمكن الإشارة إليه وما لا تجوز الإشارة إليه... في ضوء ذلك، فإن المرء من خلال بعض لحظات التأمل يمكن أن يلاحظ الآتي:

أولاً: عندما تم طرح أفكار الإتفاق الأردني – الفلسطيني لم يكن هنالك من يتوقع أن يحدث هذا التطور المذهل لهذه الفكرة. لقد كان هنالك مَن يتوقع أن تكون مجرد فكرة عابرة مثل عشرات الأفكار العابرة في سماء القضية الفلسطينية. لكن القيادة الفلسطينية، على ما يبدو، تصرفت بالطريقة التي حولت فكرة التفاهم الأردني – الفلسطيني إلى إتفاق شبه إستراتيجي.

ثانياً: لقد كان ملفتاً للإنتباه أن رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر استعجلت الإعلان عن أن حكومتها مستعدة لإستقبال الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك. وهي في هذا الإستعجال بدت كمَن يدعو إسرائيل إلى أن تتحرك وبسرعة ويكون لديها أيضاً المتسع من الوقت للتحرك من أجْل ضرب هذه الفكرة.

ومن الطبيعي في هذا الصدد التساؤل: ما الذي كان يمنع تاتشر من تأجيل الإعلان عن إستقبال الوفد المشترك إلى قبل أسبوع من الموعد الذي يتم الإتفاق عليه؟ إنها بهذه الطريقة كانت ستربك إسرائيل وديبلوماسيتها، وكانت هذه الديبلوماسية بالتالي ستعجز عن تعبئة "اللوبيات" المساندة لها في أوروبا والولايات المتحدة وهذا ما تحارب عادة به إسرائيل سياسياً المشاريع التي يحدث نوع من التفاهم الدولي الضمني لفرضها عليها.

بل إنه قد يجوز التساؤل أيضاً: ما الذي كان يمنع – لو كانت هنالك نية صادقة في الأمر – السيدة تاتشر من عقد الاجتماع مع الوفد المشترك ثم الإعلان عنه؟ بل ما الذي كان يمنعها من لقاء هذا الوفد في عمان حيث كانت لبضع دقائق على الأقل ثم ترك المسائل بعد ذلك، وهي مسائل ذات طابع فني للوزراء وللجان المختصة؟

إن تاتشر لم تفعل ذلك وإنما نفخت – إذا جاز القول – بالوناً كبيراً جداً ورمته في سماء مليئة بالعواصف. ومن الطبيعي بعد ذلك، عندما يضيع مثل هذا البالون وسط تلك العواصف، ألا يكون هنالك إستغراب لذلك.

وثمة من يقول، في معرض التبرير، إن القرار السياسي لا يتم – أو أنه بالأحرى يجب ألا يتم – بأسلوب المباغتة، وإنما بالتروي وبالكثير من التروي. وهذا إلى حد ما صحيح، إلا أنه عملاً بمبدأ أن لكل قاعدة إستثناء فإنه من الجائز القول إن خطوة من نوع الخطوة التي أقدمت عليها تاتشر وفي ضوء ما حدث من مضاعفات لها، هي من الخطوات التي لا تتم إلا بأسلوب المباغتة.

بل إن هذه الخطوة هي من باب المقارنة مثل خطوة الرئيس (الراحل) أنور السادات الذي كان من المؤكد – وليت ذلك حدث – لن يزور القدس لو أن الهامش بين الإعلان عن خطوته الجريئة تلك وبين تنفيذ الزيارة كان رحباً. ولكن السادات إعتمد أسلوب المباغتة ربما لأنه افترض أن ترك فكرة الزيارة عرضة للمناقشة والأخذ والرد كانت ستؤدي في النهاية إلى وضعها على الرف، بل وأيضاً إلى إسقاطه في شكل أو آخر.

وبعد الذي حدث للوفد الأردني – الفلسطيني في لندن وإلغاء الإجتماع يتأكد كم أن الإعلان المبكر من جانب رئيسة وزراء بريطانيا عن هذه الخطوة كان بمثابة إطلاق رصاصة عليها ربما لا تكون قاتلة لكنها من النوع الذي يسبب جرحاً يحتاج إلى وقت طويل لكي يلتئم.

ثالثاً: في الوقت نفسه قد يجوز القول من باب تلطيف الأجواء، وعلى طريقة تهوين المصيبة على المصاب، أن الأمور بالشكل الذي انتهت إليه، أي تأجيل الإجتماع، تبقى أفضل بكثير من عقد الإجتماع من دون التوصل إلى نتيجة معقولة. ويمكن القول أيضاً إن تأجيل الإجتماع يبقى أفضل بكثير من عقده وسط هذا الحقل الهائل من الألغام السياسية المحيطة به.

وزيادة في التوضيح قد يجوز القول إن تأجيل الإجتماع

معناه أن هنالك فرصة قد تكون أفضل مستقبلاً من أجل عقده، والخروج بنتائج أفضل، فضلاً عن أن التأجيل ترك الباب مفتوحاً بعض الشيء أمام محاولات حثيثة قد تقوم بها دول الضغط العربي في الأيام المقبلة على بريطانيا، وربما على الولايات المتحدة.

رابعاً: في الوقت نفسه، إن الذي حدث كان من شأنه أن يشكل ضربة شديدة الوطأة لزعامة ياسر عرفات. ولولا الإستقبال الملفت للإنتباه الذي جرى لعرفات عندما زار الخرطوم قبل بضعة أيام. لكانت هذه الزعامة تأثرت بعض الشيء. والإستقبال الشعبي الكبير الذي جرى لعرفات في الخرطوم يشبه، في بعض جوانبه، وظروفه، ذلك الإستقبال الهائل الذي لقيه الرئيس (الراحل) جمال عبد الناصر من السودانيين صيف 1967. ومثلما أن ذلك الإستقبال فاجأ عبد الناصر، وشكل بالنسبة إليه ما يجوز إعتباره الولادة الثانية للزعامة، فإن الإحتفال الذي جرى لعرفات في الخرطوم كان أيضاً من النوع الذي فاجأ الزعيم الفلسطيني، وكل الذين كادوا ويواصلون الكيد للمنظمة ولزعامة عرفات لها. كذلك إن هذا الإستقبال يشكل، إذا جاز القول، الولادة الثانية لزعامة عرفات.

وقد يكون من المناسب عقد مقارنة عابرة هنا، للتدليل على أهمية الإستقبال. لقد وصل عبد الناصر إلى الخرطوم وهامته منحنية بسبب الهزيمة من جهة، والتآمر عليه من جانب صديق العمر عبد الحكيم عامر من جهة أخرى، وإنكسار خاطر المصريين، والضيق النفساني الشديد الوطأة، فضلاً عن الضائقة الإقتصادية الأكثر شدة، والناشئة في بعض جوانبها عن التورط في حرب اليمن.

ووصل عرفات إلى الخرطوم بعد ضربة ديبلوماسية كثيرة الإزعاج، ومن شأنها أن تهز كبرياء زعامته، وبعد ضربة موجعة لمقر قيادته في تونس، فضلاً عن عملية السفينة الإيطالية التي تمت على أيدي شبان لم تكن الجماهير مستعدة لأن تقبل إدانته لهم، إذا كان هو شخصياً بعيداً عن أجواء العملية التي أصابت حركته السياسية بأكثر من الخدوش وأقل من الجروح التي تنزف.

ووصل عرفات إلى الخرطوم وأجواء الشماتة من جانب أطراف فلسطينية به على أشدها، وتشبه، إلى حد ما، حالات التآمر التي إستهدفت عبد الناصر. وقد تركت هذه الأجواء بصماتها على هامة عرفات.

ومثلما أن الإستقبال الشعبي الهائل لعبد الناصر من قبل حوالى خمسين ألف سوداني، إصطفوا بثيابهم الناصعة البياض على جانبيْ الطريق من مطار الخرطوم إلى فندق السودان، جعل كبرياء عبد الناصر يستعيد حيويته، وبالتالي يشكل ضغطاً على بقية الحكام الذين شاركوا في قمة الخرطوم، فإن الاستقبال الذي حظي به أبو عمار عندما زار الخرطوم، من قبل حوالى خمسين ألف سوداني، إلتفوا حوله بحماسة لا حدود لها، وحالوا بذلك دون حركة الإلتفاف عليه من جانب بعض العرب وبعض دول العالم، كان بمثابة عودة الخفقان إلى القلب الذي بدا – إذا جاز التشبيه – لبعض الوقت، وكأنه على أهبة التوقف.

بل إن أهمية إستقبال السودانيين لعرفات، تفوق، في بعض جوانبها أهمية إستقبالهم لعبد الناصر، نتيجة أن الإستقبال تم في ظل قانون الطوارئ الذي يمنع التجمعات والمواكب.

وفي الإطار نفسه يمكن القول إنه مثلما أن عبد الناصر مدين للسودانيين بثلاث سنوات من الحُكْم في مصر والزعامة عند العرب، بسبب العنفوان الذي حصل عليه من ذلك الإستقبال التاريخي في الخرطوم، كذلك أن عرفات سيبقى، في تقديرنا، مديناً بعد الآن للسودانيين أيضاً، الذين منحوه بإستقبال عفوي منقطع النظير موقفاً هو في أشد الحاجة إليه، لأنه من المؤكد سيجعل الحركة السياسية للمراهنين على إسقاطه تتعثر بعض الشيء. وتجدر الإشارة إلى أن وصول عرفات إلى الخرطوم كان مفاجئاً حيث إن الرجل إعتاد، لدواعي الأمن، أن يصل بالصورة التي لا يرافقها إعلان رسمي، كما يحدث مع الآخرين، وكما حدث مع عبد الناصر بالذات.

خامساً: في الوقت نفسه من الجائز القول إن هذا الإستقبال الودود من جانب السودانيين لعرفات قد يشجع فيه فكرة مطروحة بخفر شديد، وخلاصتها أنه لا بد بعد الذي حدث. من مكان تستقر فيه القيادة الفلسطينية، وتفكر فيه بكثير من الهدوء في ما يجب أن تفعله. وإستناداً إلى ما هو متداول في أوساط كثيرة التكتم يمكن القول إن السودان هو البلد الثاني المرشح لكي تستقر فيه منظمة التحرير. والأسباب الموجبة، والتي تشكل حيثيات مقنعة، هي أن تونس كانت قبل الغارة غير مؤهلة لإستضافة قيادة مستهدفة مثل القيادة الفلسطينية، وباتت بعد الغارة غير مؤهلة على الإطلاق. وإذا كان من الطبيعي أن تستضيف تونس مقر الجامعة العربية بصفة مؤقتة، إلى حين عودة مصر إلى مكانها ومكانتها، فإنه ليس من الطبيعي على هذا البلد غير الجاهز أمنياً إستضافة قيادة لا قدرة له على حمايتها، ولا رغبة للآخرين في حمايتها، وثمة رغبة دائمة من جانب إسرائيل في معاودة الإعتداء عليها، فضلاً عن

أن الوجود العسكري الأميركي في منطقة البحر الأبيض المتوسط أضيفت إلى مهمته واجبات جديدة هي التحرش، إلى درجة القرصنة بالفلسطينيين.

وقبل السودان كان العراق بين الدول المرشحة لإستضافة القيادة الفلسطينية. وكانت المؤشرات والحيثيات كثيرة، ومنها أن العراق يستطيع تأمين الحماية من جهة وممارسة الحزم في الوقت نفسه. وهذا الأمران يحتاجهما العمل الفلسطيني في الوقت الحاضر. وعندما إلتقى الرئيس صدَّام حسين بالقيادات الفلسطينية، ثم بعدما عبَّر عن مساندته لزعامة أبو عمار بصيغ ملفتة للنظر، ومؤثرة في نفس زعيم الشرعية الفلسطينية، تكونت في الأفق ملامح فكرة تؤكد أن القيادة الفلسطينية على أهبة أن تستقر في العراق.

وقد يكون تكريس مبدأ توزع الفلسطينيين بين العراق بنسبة ثلاثة أرباع، وبين سوريا بنسبة الربع، هو الذي جعل البعض ينصح بالإبقاء على العراق سنداً قوياً للشرعية الفلسطينية، ومقر إستضافات متكررة لها، بدل أن يكون مقراً دائماً لقيادتها. ولكن إستبعاد الفكرة لا يعني بالضرورة إسقاطها من حساب الإحتمالات.

سادساً: لعل أهم مواصفات السودان كبلد تستقر فيه المنظمة، في مرحلة العمل السياسي المتأني، هو أن السودانيين متحدون في عاطفتهم تجاه القضية الفلسطينية التي تبدو أمراً كثير الإلتصاق بوجدانهم السياسي وغير قابل للإنشطار وفقاً لتقلبات الصراعات السياسية، وما أكثرها في السودان.

وهذه العاطفة تجاه عرفات من جانب السودانيين لا علاقة للحكومة بها، ولا هي لإراحة الضمير من "فعلة" الفالاشه التي لا ذنب لهم فيها، وإنما هي عفوية وقديمة يتوارثها الأبناء عن الآباء، وهي لا تظهر إلا عند الشدة بدليل أن الإستقبال الأخير لعرفات لم يحدث له من قبل، لا أيام الحُكْم السابق، ولا في المرتيْن اللتيْن زار فيهما السودان بعد الإنتفاضة.

وإلى ذلك إن هنالك متطوعين سودانيين الآن في حركة المقاومة الفلسطينية. وفي الماضي كان هنالك أيضاً متطوعون، وبعضهم ما زال يعيش في القدس، أو تم دفنه في قرى داخل فلسطين.

ولعل هذه العاطفة الجياشة من جانب السودانيين، التي تصل أحياناً إلى حد أن بعضهم يبكي إذا سمع عرفات يتحدث، أو يبكي إذا شاهد آثار غارة على قواعد فلسطينية، هي التي جعلت الرئيس السابق جعفر نميري يتقدم الوفد الذي اختارته قمة هيلتون – القاهرة الشهيرة في أيلول (سبتمبر) 1879، ويتوجه إلى عمان لاصطحاب عرفات وبعض قادة المقاومة المحاصرين هناك. كذلك لعله بسبب هذه العاطفة الجياشة ضغط النظام السابق في السودان بقوة على مصلحته، في علاقة جيدة مع الولايات المتحدة، وتصرف بما يرضي الضمير السوداني مع الذين نفذوا العملية الفدائية الشهيرة في السفارة السعودية في الخرطوم.

سابعاً: على الرغم من أن الوجود الفلسطيني في السودان ليس كبيراً، ومن أجل ذلك فالحساسيات قليلة، بل وتكاد تكون معدومة، إلاّ أن إنتقال القيادة الفلسطينية إلى السودان وإتخاذها من "اركويت"، على سبيل المثال، مقراً لها سيكون موضع الترحيب الذي لا حدود له من السودانيين، بل إن السودانيين سيكونون إذا جاز القول، البحيرة الخالية من أسماك القرش التي يحاول البحار الفلسطيني التجديف بقاربه الممزق الشراع بإتجاهها. و"اركويت" تقع في شرق السودان على بعد حوالى 500 كيلومتر عن الخرطوم. وهي قريبة من البحر الأحمر، وتشتهر بأنها المنتجع اللطيف لمنطقة شرق السودان. وكانت "اركويت" أيام الحُكْم البريطاني للسودان، المقر الصيفي لهؤلاء، ثم أصبحت الجهة التي يقصدها السودانيون للإسترخاء، وخصوصاً العرسان الجدد.

وعندما تم توزيع المقاتلين الفلسطينيين على بعض الدول العربية النائية عن خطوط المواجهة – والسودان إحداها – إختار الحُكْم السوداني "اركويت" مكاناً لإقامة حصته من المقاتلين الفلسطينيين المرحلين من لبنان.

واللافت للإنتباه أن هؤلاء المقاتلين تصرفوا في السودان بانضباط لا مثيل له، فهم يراعون عدم الظهور باللباس العسكري، وهم أيضاً يتحاشون الظهور في العاصمة.

وفي "اركويت" لا مخاوف على القيادة الفلسطينية لأن المكان بعيد، علماً بأنه في ضوء الإعتداء على المواقع الفلسطينية في تونس، وفي ضوء عملية "عنتيبي" من قبل، يصبح مثل هذا الإعتبار غير دقيق البتة.

يبقى، أن فكرة المكان الذي ستستقر فيه منظمة التحرير الفلسطينية مطروحة بقوة. والمعذرة لأن المرء لا يستطيع الإفاضة في الشرح.

هل يكون مكان الإستقرار هو السودان، أو العراق أو...؟ لا أحد يدري. والمفاجآت كثيرة وواردة الإحتمال.

مجلة "التضامن". لندن - 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1985

* * *

صدَّام حسين وإيران والقمة الخليجية الأُولى على ضفاف هرمز

للمرة الأولى يعقد حكام مجلس التعاون الخليجي قمتهم على ضفاف هرمز وللمرة الأُولى يلتقي هؤلاء الحكام وقد إقترب الخطر من هذا المضيق. وللمرة الأولى يلتقي هؤلاء الحكام وقد بات المطلوب منهم الموقف الذي يحسم الأمر بالنسبة إلى الحرب العراقية – الإيرانية: فإما أن تتحقق صيغة التراضي والقبول بالأمر الواقع وبالحقائق الموضوعية بين الحُكْميْن العراقي والإيراني وإما أن يرمي الجميع بالثقل المعنوي والعسكري إلى جانب العراق على أساس أنه الدولة الشقيقة أولاً، وعلى أساس أنه الراغب في التسوية والراغب في التعايش والراغب في إستعادة خطط التنمية، بعد ذلك.

ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث وبقيت الحرب العراقية – الإيرانية كتاباً مفتوحاً في كل صفحة من صفحاته نماذج متنوعة من المأساة.

وإذا كانت الحرب بالنسبة إلى مؤتمرات القمة الخليجية السابقة مجرد بند في جدول أعمال حافل إلا أنها باتت بعد ست سنوات البند الرئيسي أو إذا جاز القول البند الأول والأخير الذي تتفرع منه نقاط تفصيلية أو روحية الإجتماع.

ويجد المرء نفسه في ضوء القمة الخليجية الأخيرة وما أسفرت عنه من نتائج يتساءل ما دامت الحرب بين العراق وإيران هي كل شيء فما الذي كان يحول دون مبادرة من حكام مجلس التعاون تقوم على توجيه الدعوة إلى الرئيس صدَّام حسين من أجْل المشاركة في أعمال هذه القمة وذلك بشكل إستثنائي؟

إن توجيه مثل هذه الدعوة كان سيعني أن دول الخليج متفهمة لموقف العراق ومؤيدة له. وكان سيعني أن التفهم والتأييد هو بمثابة رسالة إلى إيران من أجْل أن تعيد النظر في المعاندة، وكان بالنسبة إلى الأطراف العربية المتحالفة مع إيران سيبدو توضيحاً لمواصفات الموقف الذي ترتاح دول الخليج إليه. أما بالنسبة إلى دول العالم التي تأخذ في الإعتبار خاطر دول الخليج، وبالذات خاطر المملكة العربية السعودية، وتحسب له أكثر من حساب، فإنها كانت في ضوء الدعوة الإستثنائية إلى الرئيس صدَّام حسين من أجل المشاركة في القمة ستقول ما معناه إنه ما دام أهل الخليج ارتضوا صيغة المساندة الفعالة للعراق فعلينا أن ندعم هذا الاتجاه.

كذلك يجد المرء نفسه يتساءل ما دامت الحرب بين العراق وإيران هي كل شيء وهي الهاجس الأكبر فما الذي كان يمنع أيضاً كخطوة تلي الخطوة المتمثلة بمشاركة الرئيس صدَّام حسين في أعمال القمة توجيه الدعوة بإسم قمة الخليج إلى إيران لكي توفد رئيسها إلى مسقط ضيفاً ورسول مفاوضات على قمة دول مجلس التعاون. فإذا لبت إيران الدعوة تكون أظهرت بالفعل أنها راغبة بالتعايش مع جيرانها وإذا كانت رفضت فإن تطوير موقف المساندة للعراق يصبح منطقياً.

وأهمية المبادرة، لو حصلت، أنها كانت ستتجاوز الشرط التعجيزي الذي وضعته إيران لإنهاء الحرب فضلاً عن أنها كانت ستشكل بالنسبة إلى إيران الفرصة المثالية للخروج من نفق المعاندة الذي وضع الحُكْم نفسه فيه، ولا أمل بتحقيق السلام والتعايش قبل الخروج من هذا النفق.

ومثلما أن مشاركة الرئيس صدَّام حسين في القمة الخليجية وبهذا الشكل الإستثنائي كانت ستحدث حالة تنبه في صفوف بعض الأطراف العربية والدولية التي تساند إيران سياسياً وعسكرياً وتشجعها بذلك على المضي في المعاندة ورفض نداءات السلام، فإن دعوة الحُكْم الإيراني من أجل إيفاد رئيسه إلى قمة مسقط كانت ستحدث في صفوف الشعب الإيراني حالة صحوة وهذا أمر مطلوب. وفي غياب هذه الصحوة يواصل الحُكْم الإيراني المعاندة ويواصل رفض كل محاولات السلام.

وقد يقال هل أن خمس سنوات من الحرب والإنتكاسات وخيبات الأمل والدماء لا تكفي لحدوث الصحوة، وهل أن هذا العدد لكبير من الوسطاء أصحاب المساعي الحميدة لا يكفي لكي يقتنع الحُكْم الإيراني بضرورة التجاوب مع السلام، وهل أن هؤلاء الوسطاء لم يحدثوا بعد الصحوة المطلوبة؟

والجواب عن ذلك هو أن المواطن الإيراني يدرك أن دول الخليج ستكون السند الأساسي لبلاده في مرحلة إعمار ما دمرته الحرب، ويرى أن الفرق كبير بين الأطراف التي ستمول أو تشارك بنسبة كبرى في تمويل مرحلة الإعمار، وبين الأطراف التي تملك الكثير من النيات الطيبة. إن الأطراف المقتدرة التي ستشارك في تمويل مرحلة الإعمار ستنقذه من الحال التي وجد نفسه أسير إعصارها المدمر، وستضع بالتالي حداً للنزف الذي فاق التحمل، في حين أن أصحاب المساعي الحميدة لن يجدوا ما يقدمونه سوى الكلام الطيب والعاطفة الجياشة والنصيحة المخلصة علماً بأن النصيحة تفيد عندما يؤخذ بها. ومن الطبيعي إذن

توقع حدوث صحوة إزاء مبادرة تأتي من الطرف الذي سيفيد وبالشكل الملموس. بل ومن الطبيعي أن يقول المواطن الإيراني بينه وبين نفسه أن هذه المبادرة طيّبة، وعلى الحُكْم أن يلبيها، ففي النهاية لا بد من التعايش مع الجيران ولا بد من تمهيد أجواء مرحلة الإعمار أمامهم. ويكفي أن يردد المواطن الإيراني بينه وبين نفسه هذه البدهيات لكي تحدث الصحوة، خصوصاً وأن الوضع يفتقد إلى إنتصارات عسكرية بعدما إستحوذ الطرف العراقي على القسم الأكبر من الإنتصارات والتي كان آخرها تدمير المنشآت والأرصفة الأساسية في (خرج).

إن مثل هذه المبادرة التي نحن في صددها هي المطلوب. وعدم الإقدام عليها في قمة مسقط التي إنعقدت للمرة الأُولى على ضفاف هرمز لا يعني أن هنالك صيغة أفضل. ذلك أنه إذا كانت حالة الصراع العراقي – الإيراني أيام حكم الشاه من النوع الذي يمكن إيجاد مخرج له مثل ذلك الإتفاق الذي تم التوصل إليه في الجزائر ورعاه الرئيس (الراحل) هواري بومدين فإن هذا الصراع إكتسب أبعاداً جديدة بعد الحرب بحيث إنه أصبح صراعاً عربياً – فارسياً (أي بين قوميتيْن) بشكل شبه مباشر وصراعاً خليجياً – إيرانياً (أي بين العراق ومعها دول الخليج من جهة ودولة إيران من جهة أخرى) بشكل مباشر، ولا يلغي من كونه صراعاً عربياً – فارسياً أن أطرافاً عربية متحالفة مع إيران لأسباب تكتيكية، كذلك لا يلغي من كونه صراعاً خليجياً – إيرانياً أن هنالك بعض الجيوب الخليجية التي تساند إيران وتتولى تأمين الحركة التجارية والتموينية لها.

والقول بأن الصراع هو خليجي – إيراني ليس لأن هنالك مساندة خليجية للعراق وإنما لأن الحُكْم الديني في إيران ألغى كل شرعية لسلفه الحُكْم العلماني بإستثناء شرعية الهيمنة على دول الخليج وبسط النفوذ عليها إذا تعذّر لسبب أو آخر وضع اليد بالكامل عليها. وعندما نتأمل في تصريحات آيات الله في شتى المناسبات نلاحظ أنهم يأخذون على حكم الشاه كل الممارسات وكل الإجراءات وكل الخطوات والإنجازات لكنهم لا يسيئون إليه في ما يتعلق بأحلامه في وضع اليد على الخليج وهذا عائد إلى أن الأحلام واحدة.

وإذا كانت المبادرة المشار إليها لم تحدث فإن السؤال سيبقى مطروحاً في إستمرار من الآن وحتى إنعقاد القمة الخليجية المقبلة. والسؤال هو ماذا لو اشترك الرئيس صدَّام حسين، ووجهت الدعوة إلى إيران من أجْل أن توفد رئيسها إلى القمة الخليجية ويحدث التفاهم ويتحقق التعايش؟

ويبقى أن القمة التي إنعقدت للمرة الأولى على ضفاف مضيق هرمز كانت فرصة مثالية ولكنها ليست من نوع الفرص التي لا تتكرر ما دامت القمة الخليجية تنعقد سنوياً، وما دامت الحرب العراقية – الإيرانية لا تتوقف، وما دامت الرغبة من جانب العراق قوية من أجل إنهاء الحرب، وما دام حكام الخليج طرفاً مباشراً إلى جانب العراق في الحرب، وما دام الخليج منطقة يستهدفها آيات الله، وما دامت الحرب لم تعد الحل، ولن تكون الحل بالنسبة إلى إيران.

مجلة "التضامن". لندن - 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 1985

* * *

قراءة في إعلان أبو عمار

مرة أخرى يؤكد ياسر عرفات براعة ملحوظة في ممارسة اللعبة السياسية. فهو في الوقت الذي بدا للعالم أن الرجل بات مطوقاً من كل الجهات وأن كل مراكبه باتت من دون أشرعة، أطلق أبو عمار قذيفة من المؤكد أنها ستسمع وسط هذا السكون المرهق للأعصاب.

وتتمثل القذيفة ببيان أدلى به عرفات في القاهرة يوم الخميس (7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1985) بعد إجتماعات مكثفة مع الرئيس حسني مبارك وبعض مساعديه. وتضمن البيان ما سمي "إعلان القاهرة". ونص الإعلان على "أن منظمة التحرير الفلسطينية دفعاً للجهود المبذولة لعقد المؤتمر الدولي للسلام تعلن المنظمة شجبها وإدانتها لجميع عمليات الإرهاب سواء تلك التي تتورط فيها الدول أو التي يرتكبها أفراد أو جماعات ضد الأبرياء والعزل في أي مكان. وتؤكد منظمة التحرير الفلسطينية قرارها الصادر عام 1974 بإدانة جميع العمليات الخارجية وكل أشكال الإرهاب. وتؤكد مجدداً إلتزام جميع فصائلها ومؤسساتها بهذا القرار، وأن المنظمة سوف تتخذ إبتداء من اليوم كافة الإجراءات الرادعة بحق المخالفين. ونظراً لأن الإلتزام لا يتحقق من جانب واحد فعلى المجتمع الدولي أن يلزم إسرائيل بوقف جميع الأعمال الإرهابية في الداخل والخارج".

حول هذا الإعلان المفاجئ يمكن ملاحظة الآتي:

أولاً – إن الخطوة تشبه في بعض جوانبها إعلان الرئيس (الراحل) أنور السادات بأنه في سبيل السلام

مستعد للذهاب إلى القدس، مع الفارق أن الخطوة التي خطاها السادات كانت مرتجلة وغير مطلوبة وفي غير وقتها، بينما الخطوة التي يخطوها عرفات والمتمثلة بـ "إعلان القاهرة" وبالذات ما يتعلق بوقف النشاط الخارجي، هي من الخطوات المتأنية والمطلوبة وجاءت في وقتها.

وزيادة في توضيح مسألة التوقيت يمكن القول إنه ليس من المعقول أن يتم إنعقاد القمة الأميركية – السوفياتية من دون أن يكون هنالك موقف فلسطيني يثير شهية البحث والمناقشة ويتفق عليه القطبان اللذان سيجتمعان بعد أيام في جنيف. والموقف الذي يتضمنه "إعلان القاهرة" لا يمكن أن يختلف في شأنه الزعيمان الأميركي والسوفياتي خصوصاً أن كلاً منهما ذاق ويلات "العمليات الإرهابية" التي إتسمت بها السنوات العشر الماضية.

ثانياً – إن فحوى "إعلان القاهرة" يأتي بعدما إجتاز عرفات بمشقة حلقات على جانب من التعقيد.

ولعل أبرز هذه الحلقات، أو الحلقة الأكثر تعقيداً، تتمثل في الإتفاق الأردني الفلسطيني.

وإلى ذلك إن فحوى "إعلان القاهرة" يأتي بعدما سجل أبو عمار أكثر من موقف على صعيد المرونة، دفع بعض المحسوبين عليه من القيادات الفلسطينية الشابة حياتهم ثمناً له.

ثالثاً – قد تكون هنالك حالة إمتعاض من "إعلان القاهرة" لكن الذين قد يمتعضون هم من الرومنطيقيين ومن الشغوفين بالتنظير. أما الأكثرية الفلسطينية الساحقة فإنها مع هذا الموقف الجديد – القديم، أو شبه القديم على الأقل، ذلك أن عرفات سجل في العام 1974 مواقف قريبة من الموقف الحالي. وفي بعض المرات عقد لقاءات مع يهود متفهمين للأماني الفلسطينية، ومعترضين على الخط الذي ينتهجه بيغن – بيريز.

والذي من شأنه أن يبعد المخاطر عن مثل هذا الموقف هو أنه حتى الذين يناصبون عرفات العداء من العرب عموماً، ومن الفلسطينيين بشكل خاص، لن يكون في إمكانهم تسجيل مواقف صريحة وواضحة، تقول بعكس ما يتضمنه إعلان القاهرة، أي إنها تقر ممارسة العنف والترهيب مع أهداف مدنية خارج فلسطين المحتلة.

وإلى ذلك، إن الرفض الشعبي الضمني لعمليات الخارج قائم في نفوس الكثيرين، نتيجة أن عمليات الداخل متواضعة وليست بالحجم المأمول منها. ومن المؤكد أنه لو كان الداخل يشهد عمليات فدائية من النوع الفعال، لكان الإعلان عن وقف عمليات الخارج لن يقابل بالرضا من أحد. وقد يكون من حسنات "إعلان القاهرة"، أن الداخل قد يجد نفسه مطالباً بممارسة دوره، أو على الأقل التأكيد بأن المقاومة الفلسطينية للإحتلال الإسرائيلي ليست مجرد عمليات في الخارج.

رابعاً – إن "إعلان القاهرة" يأتي في وقت إرتفعت حمى الصفقات المتبادلة بين الأميركيين والسوفيات. وفي هذا الشأن من الجائز التساؤل: من الذي سيستفيد من هذا الموقف الجديد. هل هم الأميركيون أم هل هم السوفيات، أم هل هي مصر؟

والجواب عن ذلك هو أن المستفيدين سيكونون كثيرين. إدارة الرئيس ريغان ستستفيد. وزعامة غورباتشوف الطموحة ستستفيد. والحُكْم المصري الخارج من محنة القرصنة الأميركية الجوية سيستفيد. وهذه الأطراف وغيرها ستستفيد كل ضمن حسابات معينة.

وفي الوقت نفسه، من الجائز القول إن القضية نفسها مستفيدة، ذلك أنه بقدر ما إن "إعلان القاهرة" يقرب منظمة التحرير الفلسطينية من سياسة الأمر الواقع فإنه بالقدر نفسه يبعد مصر عن "كامب ديفيد". وزيادة في التوضيح يمكن القول إن إصدار هذا الإعلان خارج مصر شيء، وإصداره من مصر شيء آخر، بمعنى أن إصداره من مصر مؤشر إلى أن مصر في صدد إتخاذ موقف جديد ينسجم مع ما يتضمنه الإعلان.

وقد يجوز القول إن منظمة التحرير الفلسطينية إستصدرت عملياً موافقة مصر على عمليات الداخل في سياق إعلانها عن وقف عمليات الخارج. وبالنظر إلى ما بين مصر وإسرائيل من إتفاقات تحرم النشاط العسكري، فإن تضمين إعلان القاهرة ما ينص على شرعية العمليات في الداخل هو فاتحة تناقض كثير الحدة بين الطرفيْن المصري والإسرائيلي. وأي تناقض من هذا النوع تستفيد منه منظمة التحرير الفلسطينية. وأي استفادة تجنيها المنظمة تعود بالخير على القضية.

خامساً – إن "إعلان القاهرة" من النوع الإستسلامي إذا هو لم يقرأ بالكثير من التأني والشمولية. وفي القراءة المتأنية يمكن المرء أن يتلمس كيف أن هذا الإعلان من شأنه إحياء رصيد النضال الديبلوماسي الفلسطيني الذي يتعرض للضربات كثيرة القساوة، من الغرب بالذات، ومن الشرق حديثاً. كذلك إن القراءة المتأنية للإعلان توضح أن وقف العمليات الخارجية وإدانة جميع أعمال العنف مشروطة بموقف دولي. هذا مع الأخذ في الإعتبار أن كلمة شرط لم ترد، وبدا الأمر كما لو أن الشرط هنا بمعنى

التمني. ويبدو أن أصـــول اللعبة الســـياســـية بين مبارك وعرفات، ومن معهما، بالصمت أو بالعلن تتطلب ذلك.

واللافت للإنتباه أن إعلان القاهرة لم يســـم الولايات المتحدة بالاســـم كحليفة لإســـرائيل وإكتفى بالإشـــارة إلى ضـــرورة أن يتولى "المجتمع الدولي إلزام إســـرائيل بوقف جميع الأعمال الإرهابية في الداخل والخارج".

ســـادســـاً – قد يقال ها إن ما كان مطلوباً من محمد ملحم أن يقوله في لندن، بشـكل مبسـط قاله أبو عمار في القاهرة بشكل "إعلان تاريخي". ومثل هكذا قول لا يمكن أن يصدر إلا عن شخص يائس أو شخص قوي. ومن السابق لأوانه الحُكْم على مثل هكذا موقف، كذلك من الســـابق لأوانه معرفة ما إذا كان أبو عمار في هذا الموقف الذي إتخذه أراد أن يقلب الطاولة بما فوقها من ملفات، أو أنه أراد أن يســـحب البســـاط من تحت أطراف كثيرة... وبينها إسرائيل.

ويبقى أمران، الأول هو أن إعلان القاهرة صـــدر في وقت كان العالم في حالة إســـتهجان من جراء الحملة الدعائية ضـد أبو عمار بعد حادثة السـفينة الإيطالية التي سـتبقى حتى إشـعار آخر، حادثة مشـبوهة. وبعد الإعلان سينحسر الإستهجان شيئاً فشيئاً، إلا إذا شعرت إسرائيل أن عرفات بمؤازرة مصـــر وضـــعها في الزاوية، وأحرجها، وبـالتـالي أحرج الـذين يقفون معهـا، وتحـديـداً الولايـات المتحدة.

أما الأمر الثاني فهو أن إعلان القاهرة قد يكون الخطوة ما قبل الأخيرة لتحويل منظمة التحرير إلى "حكومة منفى". تســتقر في القاهرة، وتنتظر الفرج. وتشـــاء المصـــادفة أن الحكومة الفلسطينية في المنفى هي الفكرة التي إنطلقت من القاهرة مع تسلم السادات الحُكْم.

مجلة "التضامن". لندن - 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 1985

* * *

هل نطلب المصالحة العربية على أرض جنيف؟

عندما يتأمل المرء في الدقة التي تم بها لقاء القمة الأميركي – الســـوفياتي بينما يحالف التعثر إجتماعات المصالحة العربية يتساءل: هل هذا معقول؟

إن الذي بين الولايات المتحدة والسـوفيات هو التناقض والخلافات والإسـتعدادات للتدمير وشـبكات للتآمر وحلقات للتخريب. وما بينهما أيضـــاً دماء وحروب وإغتيالات وتصـفيات غير معلومة. وما بينهما صـراع على البقاء في مركز القوة ومركز الســـيطرة. وإذا كـان هنـالـك مئـات السـوفيات قتلوا أو جرحوا في أفغانسـتان بسـبب مسـاندة الولايات المتحدة للمجاهدين ومدها لهم بالمال والأســـلحة والذخيرة، فإن هنالك أيضـــاً مئات ومئات، بل وألوفاً من الأميركان الذين قتلوا أو جرحوا من الرصـاص السـوفياتي الذي كان يصـــل إلى ثوار فيتنام. إن بين الولايات المتحدة والإتحاد الســـوفياتي هذه الأمور وغيرها كثير ولكنهما مع ذلك يلتقيان ويتفقان على تعطيل ألغام يمكن أن تنفجر من دون أن يضـــع كل منهما العصـــي في الدواليب كما يقول التعبير الشائع.

إن الرئيس ريغـان عنـدمـا قرر أن يلتقي بـالرئيس غورباتشـــوف وقرر الرئيس الســـوفياتي بدوره التجاوب مع فكرة اللقاء هذه، لم يتصـــرفا على أســـاس أن بينهما إشـكالات، وبينهما صـراع وتآمر ودماء وتصـفيات وأنهما في ضـــوء ذلك لن يلتقيا تـاركين للزمن تهيئـة الظروف المناسبة.

وزيادة في التوضيح أن الرئيس ريغان لم يتخذ قراراً بأنه لن يلتقي الزعيم السوفياتي إلا بعد أن يسقط هذا الزعيم أو تعمل قيادته على إســـقاطه. ولماذا؟ لأن هذا الزعيم – غورباتشـوف الآن والآخرون من قبله – يتآمر على النظام الأميركي ويحاول الإساءة إليه ويجند الجواسيس لمعرفة ما يـدور وراء جـدران البيـت الأبيض أو مبنى الكـابيتول أو مبنى البنتاغون. كذلك إن هذا الزعيم يساند قوى تنشط من أجل تقويض شـأن الولايات المتحدة وسـمعتها وأمنها. وفي المقابل إن الرئيس غورباتشـــوف لم يقرر أنـه لن يقابل الرئيس الأميركي ويفضـل أن يسـتمر الصـراع بين الطرفيْن يتسـع ويتسـع لأن المخابرات الأميركية تعمل في اسـتمرار على تأليب المواطنين في الدول الصـــديقة للســـوفيات بل وحتى في الدول التي تدور في الفلك الشـــيوعي ضـــد السياسة السوفياتية، أو لأن الدولة الأميركية تطارد السمعة الســـوفياتية وتصـــطاد العملاء الســـوفيات وغيرها من الممارسات.

ولو أن الزعيميْن توقفا عند هذه المســـائل لما كانا إجتمعا ولكانا تصـرفا كما يتصـرف بعض الزعماء العرب المتخاصـمين، لكنهما تجاوزا ذلك وقررا الإجتماع ووضـعا جدول أعمال كثير الأهمية. وقد يجوز الإفتراض أنه لولا تصـــعيد التوتر بينهما لما كانا إجتمعا، ولولا التآمر على

بعضهما البعض لما كانا إجتمعا، ولولا التصفيات المتبادلة لما كانا إجتمعا، ولولا الجولات المستمرة في إطار حروب الجاسوسية بينهما لما كانا إجتمعا.

لقد إجتمع الرئيسان ريغان وغورباتشوف لأن التوتر بينهما على أشده والصراع بينهما بلغ نقطة ما قبل الإنفجار الكبير بقليل. ولو أن الهدوء كان سائداً بينهما، وكانت العلاقات خالية من أي توتر لما كان هنالك موجب للإجتماع.

والقصد من هذا القول هو أن ما يبدو في نظر بعض الزعماء العرب سبباً لعدم إجتماع بعضهم مع البعض الآخر هو السبب الأكثر إلحاحاً من أجْل أن يجتمعا ومن دون شروط تعجيزية.

إن لقاء القمة الذي تم في جنيف لن يلغي حقيقة أساسية وهي أن الصراع سيبقى مستمراً بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة فهذا هو منطق الأمور.

ومن هنا نتساءل: ما الذي يمنع حدوث اللقاءات بين الأطراف العربية المتخاصمة من دون أن يعني ذلك اللقاء أن الصراع بينهما قد زال؟

وما الذي لا يجعل هذه الأطراف تقرر الإجتماع وعلى مستوى القمة، وبعد أن تكون وفود الصف الثاني أو الثالث ذهبت مزودة بتوصية من رئيس الدولة خلاصتها: لا أريدكم أن تعودوا إلا وقد حققتم خطوة جيدة على صعيد الإتفاق والتفاهم؟

وتكراراً، إن المرء عندما يرى أن الزعيميْن الأميركي والسوفياتي إلتقيا وإتفقا في قمتهما على تحقيق الانفراج أو على إستمرار الصراع، بينما بعض الزعماء العرب لا يتفقون ولو على الإجتماع، فإنه يتساءل: ما هو السر في هذا الأمر؟ هل هو المزاج الشخصي أم هو الإفتقاد إلى مكان محايد؟

إنه إذا كان المزاج هو السبب فإن المرء ليتمنى أن يتعطل هذا المزاج لبعض الوقت، ليوميْن أو ثلاثة يتم فيها اللقاء وأما إذا المكان هو السبب فإن المرء ليتمنى أن يقرر الزعماء العرب بعد الآن اللقاء في مكان محايد... مثل جنيف.

وجنيف التي تستطيع إستضافة قمة أكبر زعيميْن في العالم بمشاكلهما وصراعاتهما وقواهما النووية الخطيرة قادرة على أن تتحمل التناقضات والمشاكل العربية وقادرة على أن تطفئ اللهيب المتأجج في النفوس.

فهل لنا أن نطلب المصالحة بين بعض العرب على أرض جنيف ووجهاً لوجه بين المتخاصمين بعدما أثبتت التطورات أن الوسطاء لا ينجحون إلا في حدود معينة؟

مجلة "التضامن". لندن - 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 1985

* * *

من سيدفع الثمن؟

قبل الفاجعة التي حدثت في مالطا يوم الأحد 1985/11/24 كنا ما زلنا نتأمل في اللهجة التي صاغ بها الرئيس حسني مبارك التصريحات التي أدلى بها إلى وكالة الأنباء الكويتية خلال زيارته إلى مسقط، وعممتها يوم الجمعة (1985/11/22).

كنا وكان غيرنا كثيرون من الذين يرصدون الحركة السياسية للرئيس مبارك ويبدون الكثير من الإعجاب بهدوء هذا النمط من الحكام، ما زلنا نتأمل ونتبع التأمل بالتساؤل: ما الذي حدث فجأة لكي يخرج الرئيس الهادئ عن هدوئه، والرئيس الواعد عن آمال معلقة عليه في شأن الصلح المصري – الإسرائيلي؟ وما الذي جعله، في الوقت الذي نتوقع إستمراره في الأسلوب الكثير التأني في إختيار كلمات الخطاب الذي يلقيه، أو التصريح الذي يدلي به، تمهيداً لإستعادة مصر عضويتها في الجامعة العربية، ومكانها ومكانتها في عالمها العربي، يقول كلاماً من شأنه أن يقلل من فرص الإستعادة؟

ما الذي جعل الرئيس مبارك يستعمل في تصريحاته لوكالة الأنباء الكويتية عبارات من نوع أنه لن يلغي معاهدة كامب ديفيد.. "وإن ما يطالبني بإلغاء إتفاقية كامب ديفيد يريد ذبح الشعب المصري، وأنا لن أسمح لمخلوق بذبح هذا الشعب العريق؟".

وما الذي جعله يقول: "إن على العرب أن ينسوا حكاية إلغاء كامب ديفيد لأنني لن أفعل ذلك لإستحالته، ولن أقبل من أحد أن يغرقني ويغرق بلدي، ومن الواجب أن نستشير الشعب في ذلك، فإذا قبل بالإلغاء فهو حر. ولكن ابحثوا عن أحد غيري ليفعل ذلك؟".

وما الذي جعله يقول: "إن العرب هم الذين قطعوا العلاقات وجمدوها مع مصر وعليهم إذا أرادوا، أن يعيدوها من دون شروط، أما أنا فلا أستطيع أن أنحني لأحد، لأن لي كبريائي ولن أستجدي إعادة العلاقات؟".

لقد وردت في تصريحات الرئيس مبارك عبارات كثيرة من النوع الذي لم يعودنا عليه، لكن تبقى العبارات التي

سجلناها في الأسطر السابقة هي أكثر العبارات حدة.

ولم يعثر المرء على جواب، لسر هذه الحدة المفاجئة، وإحتار في أمر السبب: هل أن هذه الحدة قد تكون ناشئة عن أن الرئيس مبارك بلغه أن قمة جنيف ستكون لمصلحة الخط المصري إزاء أزمة الشرق الأوسط؟

وهل أنها ناشئة عن أنه في ضوء "إعلان القاهرة" الذي أصدره ياسر عرفات، شعر أنه بات قوياً، وشعر بعد الإهتمام الذي أحيط به من وفود ثلثي العالم الذين شاركوا السلطان قابوس في مسقط الإحتفالات التاريخية، بأنه بات الأقوى، وليس فقط قوياً؟

وهل أنها ناشئة عن أن معظم الوفود العربية عاملته في مسقط بإهتمام لا مثيل له، وكأنما بلاده داخل الجامعة العربية ولم تفقد عضويتها فيها؟

وهل أنها ناشئة عن أنه تفاهم بشكل نهائي مع السودان وأن دولتيْن عربيتيْن جديدتيْن إقتربتا كثيراً منه وهما الجزائر وتونس؟

وهل أنها ناشئة عن أنه مطالب بموقف من هذا النوع يداوي به جراح الوضع الاقتصادي؟

وهل أنها ناشئة عن ضيق بموقف بعض العرب منه؟

وهل... وهل... وهل...؟

كان ذلك قبل الفاجعة. وقلنا نحن الذين أفزعتهم هذه النقلة في أسلوب المخاطبة الذي يعتمده الرئيس مبارك: اللهم نجّ الرجل من بعض الذين يحيطون به. ذلك أنه حقق مكاسب بالغة الأهمية وبات مقبولاً أكثر من أي وقت مضى، وليس بينه وبين العودة إلا مسافة بسيطة. وقد يكون بعض المحيطين أشاروا بأنها الفرصة المناسبة للإنقضاض على العرب المترددين، ومن هنا جاءت التصريحات التي عممتها وكالة الأنباء الكويتية.

قبل الفاجعة كنا نقول اللهم نجّ الرئيس مبارك من بعض الذين يحيطون به. وبعد هذه الفاجعة المؤلمة نجد أنفسنا نقول: اللهم نجّ مصر مما يدبرونه ضدها.

ونجد أنفسنا أيضاً نتساءل: ما هو الثمن الذي سيتم دفعه نتيجة فاجعة مالطا؟ ومن هو الذي سيدفع الثمن؟ وهل سيتم ذلك خلال ساعات أم أيام؟

الشيء المؤكد أن الثمن سيكون باهظاً.

مجلة "التضامن". لندن - 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 1985

* * *

إنطباعات وملاحظات حول تونس التي نتمنى أن تبقى خضراء... خضراء

لم أشعر بمعاناة تونس مع نفسها كما شعرت به خلال زيارتي الأخيرة لها (13 – 16 تشرين الثاني /نوفمبر 1985) معاناة بكل ما في الكلمة من معنى إلى درجة أن من السهل رؤيتها في العيون وقراءتها على قسمات الوجوه. وقد يقال، هكذا في خلال ثلاثة أيام فقط إقتصرت على العاصمة وفي ضوء حديث للنشر مع الوزير الأول محمد مزالي وأحاديث للعمل والخبر مع آخرين، أمكن الخروج بهذه الأحكام أو هذه الإستنتاجات؟

والجواب عن ذلك هو أن الذي يميز الصحفي عن الآخرين هو أنه بحكم التعاطي مع التطورات على أنواعها في طول العالم العربي وعرضه يصبح إذا جاز القول، متمكناً من أمر التمييز بين إبتسامة الفرح الصادق وإبتسامة الضحك المصطنع، وبين تقطيب الوجه نتيجة مأساة، وتقطيبه نتيجة حالة نرفزة، ويصبح أيضاً على درجة من الحذاقة في قراءة ما بين سطور الكلام الذي يسمعه من الذين في قمة السلطة، أو الذين في مقاهي الشوارع جالسين بسبب البطالة أو حباً في التسلية وتمضية الوقت. ومنذ ربع قرن وأنا أتعاطى مع التطورات في طول العالم العربي وعرضه وأعماقه. ومن هنا فإنني عندما سأسجل في الملاحظات والإنطباعات التي تلي هذا التقديم ملامح المعاناة التونسية، فإنني أستند إلى واقع الحال في المنطقة وإلى سنوات طويلة من تنوع الهموم ومعاناة تونس متعددة وكثيرة التعقيد والتقاطعات.

...مع الضيف العزيز

هنالك معاناتها مع الضيف العزيز ومع الجار الغني ومع السند القوي ومع الأخوة الغامضة المشاعر ومع الجارة الأبعد التي تريدها ولا تريدها، وإلى ذلك هنالك معاناتها مع نفسها ومع خياراتها.

ولنأخذ هذه الكمية من المعاناة واحدة واحدة ونتأمل.

فالمعاناة مع الضيف العزيز صعبة ومضنية. فهذا الضيف ليس فقط ميسور الحال ولا يكلف تونس شيئاً، فضلاً عن أنه يحرك بين الحين والآخر رقم العملة الصعبة فيها، إلاّ أن وجوده فيها يعزز دورها الوطني ومشاركتها الإيجابية في الهموم العربية.

وبالرغم من أن هذا الضيف لا ينشط عسكرياً ولا يقوم

بعرض عضـلات في الشـارع كما كانت الحال في بيروت وبعض المناطق اللبنانية، ويكتفي بنشاط إعلامي متواضع إلا أن العدو لم يتحمل ذلك وكأنما الهدف هو دفع الدول العربية واحدة تلو الأخرى وفي ضـوء العدوان على تونس إلى إلغاء إعتبار منظمة التحرير الفلسـطينية التي هي الضيف العزيز والممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ويكفي أن تقول تونس لهذا الضـيف إن عليه رحمة بتونس أن يبحث عن مكان إقامة آخر، لكي يعني ذلك عدم التمسك بمسألة أنه ليس الممثل الشرعي والوحيد لشعبه.

وتونس بين نارين لا تسـتطيع أن تقول لأنها إذا قالت لا تعود ذات أهمية ولا ذات قضية، ولا تستطيع أن تسكت وتنتظر من الضيف العزيز أن يرأف بأحوالها.

ومع الشقيقات

وهنالك معاناتها مع الشـقيقات بدءاً باللواتي حولها، وإنتهاء بالبعيدات... فالأبعد. لقد إتخذت قمة بغداد قراراً جعل أهمية تونس تكمن في أنها عاصـمة الجامعة العربية بعدما كانت شهرتها الدولية مستمدة من "جربة" التي يسرح فيها الأوروبيون بحرية ومجون، ويمرحون بـ "الحمامات" التي يريحهم بحرها ورملها ودفئها، خصوصاً عندما تنحدر درجة الحرارة في معظم مدن أوروبا إلى ما تحت الصـفر. ويملأ الصقيع الأجساد.

كان القرار من النوع الذي يحلم به الكثيرون، ولكن المجد أعطي لتونس وهي قبلت به وقالت بينها وبين نفسها ما معناه: فليذهب الأوروبيون الهاربون من الصـقيع، أو الباحثون عن المرح إلى غير تونس، أو فليحدث تبديل في المواقع يأتي إلينا العرب الذين كانوا يذهبون إلى مصـر بثرواتهم وحماسـهم قبل قرار نقل مقر الجامعة العربية، ويذهب الأوروبيون إياهم إلى مصر.

بذلك نكسـب أكثر، فضـلاً عن أن وجود الجامعة في تونس يشكل عنصر حماية لتونس.

لقد كان القرار مغرياً وكان من النوع الذي لا يمكن رفضه أن العرب لم يكرهوا تونس على أن تكون مقراً مؤقتاً للجامعة العربية. لكن العرض المغري هو أحياناً في حد ذاته حالة إكراه.

وانتقلت الجامعة العربية إلى تونس لكن المال لم ينتقل بإستثناء بضعة ملايين كويتية ومثلها سعودية لا تحل من المشـكلة شـيئاً، ولا تقدم أو تؤخر في أمر الطموح والحسابات التي شغلت الدولة التونسية نفسها كثيراً في ضربها وجمعها من دون أن نطرح أو تقسم. كذلك لم ينتقل العرب إلى تونس، توجهوا إلى إسبانيا وإلى فرنسا، بل إلى قبرص واليونان، ولم يقل أحد منهم: الرمال واحدة والبحر واحد والشمس هي... هي، والشعب عربي ومسلم فلماذا لا نختصـر الرحلة ونحط الرحال في تونس ونحل لهذه الدولة بعض مشاكلها الإقتصادية؟

جاءت فقط إلى تونس عائلات موظفي الجامعة العربية وهؤلاء ليسـوا ما توقعته تونس. وإلى ذلك وقع ما ليس في الحسـبان وبدأت حرب الخليج فجأة ولم يعد أحد يفكر بالإستثمار في بلد عربي، واختلطت الأوراق.

ولم يخطر في بال تونس أنه سـيأتي يوم يتردد فيه العرب حتى في مسـألة إنشـاء مبنى للجامعة العربية في تونس. ويأتي يوم يشح فيه المال العربي حتى على ميزانية الجامعة المتقلصة في الأصل.

وتونس بين نارَيْن، لا تستطيع أن تقول: إما أن تتخذوا قراراً بأن تكون تونس مقراً دائماً للجامعة، وإما أن تتركوا هذا البلد يواصـل تطلعاته نحو علاقة أكثر تمازجاً مع أوروبا؟

وهي لا تسـتطيع لأن مثل هذا القرار يحتاج إلى حكم غير الحُكْم الحالي. يحتاج إلى تونسي شوفيني النزعة، ولا نعتقد أن ذلك ممكن في ظل التركيبة الراهنة.

... ومع الجار

وهنالك معاناة تونس مع الجار الذي يشـكل الحل المثالي لو أن الأمور كانت معقولة على صـعيد التعايش. والجار هو الجماهيرية العربية الليبية التي لا ينقصها المال وتحتاج، نتيجة إنهماك شبابها في التنظير والتجارب على تسـلم السـلطة وفق نظرية غير مطروقة، إلى العمالة التونسـية. وإلى الخبرة التونسـية وإلى الكثير مما تنتجه تونس. ولكن التعايش لا يحدث لأن الأمر يتعلق بعلاقة بين صـفيحة بنزين هي تونس وعود كبريت مشـتعل هو الجماهيرية الليبية. ولنتصـور الحال لو اقترب العود من الصفيحة.

وكان من شأن الوحدة، أو حالة وحدوية ما، أن تشكل حلاً، لكن هذه الوحدة، أو الحالة، لم تتم بشـكل عملي ولا حتى بالشـكل الهلامي الذي تمت به بين المغرب والجماهيرية، وتفجر الموقف بين البلديْن بطريقة إنعكسـت سـلباً على تونس التي امتلأت فجأة بالمئات من المبعدين من الأراضي الليبية والذين باتوا عاطلين عن العمل، فضلاً عن أن بعضـهم يعيش وسـط دائرة شـكوك أهل الأمن التونسي به.

وتونس بين نارين لا تستطيع أن تضع مقاديرها في أيدي الأحلام القذافية لأن القوة العسكرية الليبية تزايدت إلى حد باتت تونس معه غير قادرة على تحمل مواجهة عسكرية مع الليبيين. ولا تستطيع أن تجد عمقاً للألوف الذين تم الإستغناء عن خدماتهم في الجماهيرية الليبية.

وأين ستجد هذا العمق ما دامت الجزائر تواجه مشكلة مماثلة. وما دام المغرب إستفاد مما حدث، وأرسل إلى الجماهيرية الليبية ألوفاً من العمال والموظفين حلوا محل التونسيين، وما دامت دول أوروبا تغلق الأبواب يوماً بعد آخر في وجه الآتين إليها من أجل العمل، وما دامت بدأت في دول الخليج مرحلة التقشف؟

ومع الصديق

وهنالك المعاناة الناشئة عن خيبة الأمل بالصديق الأميركي الذي طعن تونس في الظهر وفي الصدر معاً عندما سمح لإسرائيل بأن تدخلها عنوة في ساحة الصراع كطرف مواجهة؟ بينما كانت تونس تأمل في أن تكون، وهي المقر للجامعة العربية ولمنظمة التحرير الفلسطينية، الساحة التي من خلالها يتم إنهاء الصراع بالوسائل السلمية. بل إن هذا ما كان يحلم الرئيس بورقيبة بحدوثه كتتويج لجهاده السياسي والذي فاتح الرئيس ريغان به – كما يؤكد مصدر وثيق الصلة – عندما زاره في واشنطن قبل بضعة أشهر. ولولا هذا الحلم – يضيف المصدر – لما كان الرئيس بورقيبة تحمّل مشاق السفر إلى واشنطن، خصوصاً أن المتاعب الصحية إزدادت بعد هذه الزيارة ولم تهدأ كما كان مؤملاً.

ولكن تونس التي كادت تقطع علاقاتها الديبلوماسية مع الولايات المتحدة بعد ساعات من وقوع العدوان الإسرائيلي عليها لم تشأ أن تدشن عهداً جديداً من القطيعة الديبلوماسية مع أميركا، خصوصاً أن هذه القطيعة إذا حصلت لن يكون من السهل البت بأمر إنهائها في حياة الرئيس بورقيبة.

هل هذه هي كل المعاناة؟

هذه نماذج من المعاناة. فهنالك المعاناة المتعلقة بالبديل، والنهج، والتوجه الديموقراطي والتوازن بين قوة النقابات وقوة الحزب والتعددية، و... أنواع أخرى من المعاناة لا حصر لها.

وكل هذه الأنواع من المعاناة تبقى مادة جيدة في خارطة حكم شغوف بالأسلوب الديموقراطي. أما إذا ضاق صدر هذا الحُكْم برموزه المختلفة، بالديمقراطية نظرة وممارسة فإن المعاناة قد تتحول إلى فوضى تمهد الطريق أمام هواة الأسلوب الحديدي في الحُكْم.

لعل وعسى يكون التوفيق حالفني في التسجيل على الورق ما رأته العين والوجدان معاً في تونس التي نتمنى أن تستمر خضراء... خضراء.

مجلة "التضامن". لندن - 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 1985

* * *

إنطباعات عن جامعة مؤقتة في زمن الخلافات الدائمة

لا بد أن الذين قرأوا الحديث الذي أجريناه مع الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي ونشرناه في العدد الماضي من "التضامن" لاحظوا أننا وضعنا في آخر مقدمة الحديث ما يشير إلى أن مصدره ليس تونس وإنما "مبنى الأمانة العامة للجامعة العربية في تونس". والقصد من ذلك هو القول في صيغة تعتمد على الإيحاء هو أن هذه الجزيرة السياسية التي إسمها الجامعة العربية ما زالت بالفعل جزيرة عربية محايدة – مثل الأمم المتحدة في نيويورك – لم تضع تونس اليد عليها ولا تتدخل في شؤونها ولا توظفها من أجل قضايا تخصها كما كانت حال الجامعة العربية في القاهرة.

في القاهرة كانت الجامعة العربية جزءاً من القرار السياسي المصري وكان من الصعب على الأمانة العامة أن تكون طرفاً للعرب من المحيط إلى الخليج وإستمرت حتى ما قبل السنوات الخمس التي سبقت نقلها من القاهرة إمتداداً إنما بطريقة غير مباشرة للقرار السياسي المصري. وعندما حاول محمود رياض الأمين العام السابق التمرد على رؤية الرئيس (الراحل) أنور السادات لدور الجامعة فإن السادات قرر عملياً خلعه عن عرش الجامعة إذا جاز القول. ولقد حدث التناقض بين السادات ومحمود رياض عندما بدأ الأول يتجاوز قواعد الحد الأدنى الممكن القبول به عربياً. وخلاصة مبادئ هذا الحد الأدنى هي أن هيمنة مصر على الجامعة تبقى مقبولة أو من الممكن غض الطرف عنها تخوفاً أو تهيباً ما دامت مصر تتحرك في إطار العمل العربي المشترك. أما إذا ارتأت إستخدام وزنها لدى العرب في عمل إنفرادي غير مقبول كما حدث بالنسبة إلى صفقة كامب ديفيد فإن الهيمنة تصبح غير مقبولة

وغض الطرف يصبح غير وارد.

الإهتمام دون ما هو مطلوب

وبالرغم من أن الجامعة العربية تحافظ في مقرها في تونس على أن تكون بعيدة عن هيمنة الدولة التونسية وهذا يشكل عنصر إرتياح للدول الأعضاء إلا أن الإهتمام بها من جانب هذه الدول ليس في مستوى ما هو مطلوب. وعلى سبيل المثال لا الحصر أنه ليس مفهوماً هذا الحرص من الدول الأعضاء على تجاهل مسألة جرى إتفاق في شأنها وتتعلق بتشييد مبنى للجامعة، بل إنه تم لهذا الغرض تحديد قطعة الأرض التي سيشاد المبنى فوقها. وجرى أيضاً تحديد حجم مساهمات الدول، وبإستثناء دولتيْن ليس لأي منهما غرض خاص من مسألة إنشاء مبنى للجامعة في تونس فإن جميع الدول لم تسدد ما هو مطلوب منها ونتيجة لذلك فإن الأمانة العامة تواصل الإقامة في مبنى غير مناسب لا من حيث السعة ولا من حيث الأبهة.

وقد يقال إن المبنى الذي اتخذته الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض ليس أفضل وليس أكبر وأن المسألة ليست في المكان كما أن الأبهة لا تحول دون السعي من أجْل تحقيق تضامن حقيقي وتعايش صادق بين أطراف عربية متخاصمة. وهذا صحيح، إلا أن الرد على ذلك هو أن مبنى الأمانة العامة لدول مجلس التعاون سيكون جاهزاً في غضون ثلاث سنوات وأن إنجاز المبنى وضمن جدول زمني محدد سببه أن الأمانة العامة الخليجية محسوم أمر إستقرارها وبشكل أبدي في الرياض بينما الأمانة العامة العربية موجودة في تونس فقط لأن مصر فقدت عضويتها في الجامعة العربية.

وتيرة لا تدعو إلى الإرتياح

وصحيح أن العمل العربي المرتبك يرمي بثقله على الأمانة العامة للجامعة العربية إلا أن المناخ الناشئ عن مسألة الإقامة المؤقتة هو الذي يجعل الحركة داخل الأمانة العامة تسير على وتيرة لا تدعو إلى الإرتياح على الإطلاق. وفي الأمانة العامة عناصر ممتازة وكفوءة لكن من الصعب أن تكون هذه العناصر مطالبة بتحقيق إنجازات براقة ما دامت القاعدة السائدة هي خلافات عربية دائمة وأمانة عامة للجامعة العربية مؤقتة في تونس. إن القاعدة المنطقية هي خلافات مؤقتة وأمانة عامة دائمة أي تماماً كما كانت الحال في مصر.

ويحتار المرء في سر هذا التباطؤ من جانب أكثرية الدول العربية إزاء موضوع تشييد المبنى ويجد نفسه يتساءل: إذا كان الغرض من عدم التشييد هو إتاحة الفرصة أمام مصر من أجل أن تستعيد عضويتها التي فقدتها في الجامعة، فلماذا لا يكون هنالك سعي حقيقي من أجْل مساندة مصر كي تصبح أكثر إندفاعاً نحو الخطوة، بل لماذا لا يكون تشييد المبنى المشار إليه عنصر ضغط على مصر بدل أن يفهمه البعض على أنه عنصر تيئيس لها.

وإلى ذلك ماذا لو تم تشييد هذا المبنى وجرى تخصيصه كمقر لمنظمة علمية عربية أو كمقر لمركز أبحاث عربي يكون مؤسسة أساسية من المؤسسات التابعة للجامعة العربية حتى إذا عادت إلى حيث كانت في القاهرة.

85% من القرارات لا تنفذ

بل أكثر من ذلك ماذا لو تم تشييد هذا المبنى ليكون مقراً للأمانة العامة للجامعة العربية ثم يتم بعد ذلك إهداؤه لتونس، وهل أنه لا يتم تشييد مبنى للجامعة في تونس فقط لأن سوريا هي صاحبة الفكرة ليس حباً في تونس وإنما من أجْل حرمان مصر من مجد إستحوذت عليه سنوات، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن سوريا إقترحت وتم الأخذ بالفكرة لكنها لم تسدد ما عليها.

إن الأمر ليس متعلقاً بمصر وعودتها ثم عودة الجامعة إليها بقدر ما هو متعلق بعدم الرغبة في تنفيذ ما يتم الإتفاق في شأنه، ولعل في قول أحد السفراء العرب الذين عملوا أربع سنوات متواصلة في رحاب الجامعة العربية في تونس ما من شأنه أن يشكل إجابة واضحة عن التباطؤ في تنفيذ ما يتم الإتفاق عليه. ويقول هذا السفير إنه أحصى القرارات التي يتم إتخاذها في إطار مؤتمرات القمة العربية ووجد أن 85 في المئة من هذه القرارات تبقى من دون تنفيذ، وهذا يعني أنه لا جدية إزاء القرارات، وقرار تشييد مبنى للجامعة العربية في العاصمة التونسية هو واحد من هذه القرارات.

عزيز قوم ذل كثيراً

والذي يزور مبنى الجامعة العربية في تونس عليه ألا يقارن بين هذا المبنى والمبنى الذي كان للجامعة في القاهرة إذا كان هو مثل حالنا يعرف جيداً ذلك المبنى وحالة الإزدهار التي كان عليها. أما لماذا عليه ألا يقارن فلأن نتيجة المقارنة ستوضح أن الجامعة في مبناها

المؤقت تبدو قياساً بمبناها القديم في القاهرة مثل أحد كرام القوم الذين دارت دورة الزمان عليهم وجعلتهم في وضع بائس بعدما كانوا في القمة.

السباحة ضد تيار الإحباط

واللافت للإنتباه أنه بالرغم من ذلك فإن الأمين العام الشاذلي القليبي والأمناء المساعدين من أسعد الأسعد إلى عدنان عمران إلى الأخضر الإبراهيمي إلى عبد المحسن زلزلة إلى الفريق المساعد للأمين العام من المنجي الفقيه إلى أحمد الهرقام إلى أسعد المقدم إلى محمد المغربي فإنهم يسبحون في وجه تيار الإحباط ويحاولون قدر الإمكان مواجهة هذه المرحلة بالحد المعقول من الحيوية وفي نطاق الحد دون المعقول من الإنفاق خصوصاً وأن سياسة شد الحزام نتيجة لعدم تسديد البعض إلتزاماتهم المالية تجاه الجامعة العربية أحدثت إنطباعاً يترسخ يوماً بعد آخر وخلاصته أن الجامعة على أبواب أزمة خانقة وربما لا يجد الأمين العام في خزائن الجامعة ما يكفي لتسديد مرتبات الموظفين والعاملين.

تحرك من دون تنسيق

وفي معرض الحديث عن الحيوية يمكن الإشارة إلى واقعتيْن الأولى تتعلق بمبادرة الأمين العام لمجرد أن اطلع على التصريح الذي أدلى به شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل بعد خروجه من إجتماع مع الرئيس فرنسوا ميتران في قصر الإليزيه يوم 25 تشرين الأول (أكتوبر) 1985 وتحدث فيه عن "إلتزام فرنسا بالمساهمة في نقل جماعي لليهود السوفيات بإقامة جسر جوي بين موسكو وإسرائيل". فلم ينتظر الأمين العام أن ينعقد إجتماع عربي للتشاور في هذا الموقف المستهجَن من فرنسا أو يتصل بالدول الأعضاء ويتناقش معها في الأمر وإنما وجد إزاء الصمت العربي على ما نسبه بيريز إلى الرئيس ميتران أن من الأفضل إرسال مبعوث إليه برسالة تتضمن الإستهجان ولا تخفي القلق من أن تكون تصريحات بيريز مقدمة لولادة "لوبي" صهيوني في فرنسا يكون على غرار "اللوبي" الصهيوني في الولايات المتحدة. وبعدما عاد المبعوث بما يشبه التطمين – إنما غير المقنع – وبتحليل منسوب إلى الرئيس ميتران خلاصته أنه لم يدل هو بالتصريح وإنما الذي أدلى كان بيريز. طلب الأمين العام عبر القناة الديبلوماسية ضرورة أن يلتقي قبل قمة جنيف بوزير خارجية الإتحاد السوفياتي في موسكو أو خارجها، ولما لم يرحب السوفيات بالفكرة فإن الأمين العام استدعى القائم بالأعمال السوفياتي في تونس إلى مكتبه يوم 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 1985 وبعث بواسطته إلى وزير الخارجية السوفياتية برسالة شفهية خلاصتها أن الدول العربية ستكون قلقة جداً إذا حدث إخلال من جانب الإتحاد السوفياتي بالصداقة القائمة بينه وبين هذه الدول.

وعبَّرت الرسالة عن "القناعة العربية بأن الإتحاد السوفياتي الصديق لن يتساهل في أمر الهجرة اليهودية قبل أن يتغير المناخ السياسي بين إسرائيل والعالم العربي، وقبل أن تقبل الدولة العبرية تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي وفقاً للشرعية الدولية، وحتى في هذه الصورة – إحتمال ركون إسرائيل للسلم – فإنه ليس من الحق ولا من المبادئ الإنسانية أن يقع الضغط على حرية اليهود السوفيات بحيث يجبرون على إختيار إسرائيل مقراً بينما لو ذهبوا إلى مدينة فيينا لكان لهم أن يختاروا إتجاهات أخرى غير إسرائيل".

ولولا هذا التحرك لكانت ربما إعتبرت بعض الأطراف وبالذات الإتحاد السوفياتي وفرنسا أن العرب لا يمانعون في ما عبَّر عنه بيريز وجاء التحرك الذي – تكراراً – تم من جانب الأمين العام بمبادرة شخصية ومن دون التشاور والتنسيق لتجعل الإتحاد السوفياتي وفرنسا يعتبران أن الشاذلي القليبي يبلغهما موقفاً عربياً شاملاً. وخيراً فعل الذي فعله ويا ليته فعل الشيء نفسه إزاء موضوع تهريب الفالاشا عن طريق السودان، وقد يكون من المناسب هنا التذكير بفقرات وردت في بيان ألقاه بعد ظهر 28 تشرين الأول (أكتوبر) 1985 بيريز أمام الكنيست حول رحلته إلى أوروبا (حيث قابل الرئيس ميتران) والولايات المتحدة (حيث قابل الرئيس ريغان). وهذه الفقرات هي "شكرت الرئيس ريغان على المساعدة التي قدمها بلده لشعبنا في إنقاذ يهود أثيوبيا الذين وجدوا أنفسهم فجأة لاجئين في الصحراء. كما كانت لي محادثات مفصلة جداً حول هذا الموضوع مع صديق إسرائيل جورج شولتز وزير الخارجية الأميركية. وقبيل محادثات غورباتشوف – ميتران أوفدت مبعوثاً إلى الرئيس ميتران وطلبت أن يثير موضوع فتح الأبواب الموصدة في وجه بني شعبنا في طريقهم إلى أرضهم الموعودة، وإدراكاً منه لمشكلة الإرتداد (أي عدم وصول المهاجرين من الإتحاد السوفياتي إلى إسرائيل وتحولهم على الطريق إلى بلد آخر) فقد اقترح أن تقدم فرنسا في حال موافقة الإتحاد السوفياتي على فتح أبوابه لهجرة اليهود، وسائل النقل اللازمة لنقل اليهود مباشرة إلى

إسرائيل من الإتحاد السوفياتي. وأثناء محادثاتي في قصر الإليزيه عدت إلى هذا الموضـــوع وكرر الرئيس ميتران إقتراحه هذا ووعد أيضاً بإعلانه على الملأ...".

والذي لا ندريه هو لماذا إســتثنى الأمين العام الولايات المتحدة فلم يستدع سفيرها ويبلغه رسالة مماثلة إلا إذا كان القليبي إعتبر أن العتـاب الموجّـه إلى كـل من الإتحـاد الســوفياتي وفرنســا منطلقة أن الدولتيْن صــديقتان للعرب ومناصرتان لقضيتهم.

("من مون بليزير" إلى "عبد الرحمن عزام باشا")

تلك هي الواقعة الأُولى عن الحيوية التي يمارســـها الأمين العام خارج نطاق التشـــاور والتنســيق. أما الواقعة الثانية فتندرج تحت بند الشـكليات، وخلاصـــة هذه الواقعة هي أن الشـارع الملاصـق للشـارع الرئيسـي الذي يقع عليه مبنى الجامعة في تونس كـان يحمل إســـم "مون بليزير" Mon Paisir وهي كلمة فرنســية ترجمتها لذتي وقد ســعى الأمين العام من أجل تغيير الإسـم السـيء هذا وتم بالفعل إستبداله بإسم "شارع عبد الرحمن عزام باشا" وهو أول أمين عام للجامعة العربية. وبهذا التغيير يصـــبح مبنى الجامعة على شارعين يحمل كل منهما إسم باشا: الشارع الرئيسي يحمل إسم "خير الدين باشا" وهو مصلح تونسي في القرن التاسع عشر (من 1873 إلى 1877) وشغل منصب الوزير الأول في تلك الفترة. ثم الشـــارع الفرعي الذي تغيّر إســمه وأغلب الظن أنه لو كان هنالك شـارعان آخران ملاصــقان لمبنى الجامعة لكان الشـاذلي القليبي ربما سـعى مع بلدية تونس لتغيير إسميْهما بحيث يطلق إسم عبد الخالق حسونة (الأمين العام الثاني في تاريخ الجامعة) على شـارع وإسـم محمود رياض (الأمين العام الثالث) على شارع آخر.

واللافت للإنتباه أنه فعل ذلك على أســاس أن الجامعة باقية في تونس وليسـت في إقامة مؤقتة وإلاّ لكان ترك كل شيء على حاله.

في نهاية هذه الإنطباعات يجد المرء نفســـه يكرر التســـاؤل إلى متى ســتبقى الأمانة العامة للجامعة العربية مؤقتــة في تونس وتبقى الخلافـات دائمــة. إن المنطقي والمعقول هو أن تكون الأمـانـة العـامـة دائمـة والخلافـات مؤقتة أو عابرة.

وإذن فنحن بالنسـبة إلى وضـع الجامعة العربية بالذات تعيش في اللامنطقي واللامعقول.

والمعذرة إذا تســـبب مثل هذا الكلام في خدش بعض المشـاعر، فهي إنطباعات وما لا يجوز في تحديد المواقف يجوز في سرد الإنطباعات.

ويا ليت يخرج الشـيخ طاهر رضـوان... شـيخ الجامعة العربية عن صـمته ويقول ولو القليل من الكثير الذي عنده في شأن الجامعة المتعثرة الخطوات.

مجلة "التضامن". لندن - 7 كانون الأول (ديسمبر) 1985

* * *

"بروفة" ناجحة للوفاق العراقي – السوري

بعد ظهر يوم الجمعة (1985/11/29) شـــهدت مدينة الطـائف مـا يجوز إعتبـاره إختبـاراً دقيقـاً للقـاء العراقي – الســوري الذي يمكن أن ترعاه المملكة العربية الســعودية ويحقق وفاقاً بين الرئيسيْن حافظ الأسد وصدَّام حسين.

كان الإختبار عبارة عن مباراة في كرة القدم بين منتخب العراق ومنتخب سـوريا ومَن يكسـب يأخذ طريقه إلى دورة المكسيك ويأخذ ربما فرصته لكأس العالم.

ولم يحدث أن أكدت مباراة في كرة القدم حقائق سياسية كتلك الحقائق التي أكدتها مباراة الطائف. ومن هذه الحقائق على سـبيل المثال لا الحصـر ما يمكن سـرده على النحو الآتي:

أولاً – أكدت هذه المباراة أن إنعقاد القمـة العربيـة في الرياض أمر ممكن ذلك أنه إذا كان الذي يحول دون إنعقاد هـذه القمـة هو التخوف من إنفجـار الموقف بين العراق وســوريا فإن الحيلولة دون حدوث هذا الإنفجار أمر ممكن في ضـوء المباراة الرياضـية التي تمت، ومن قبلها بسـنوات عندما تحقق لقاء المصـادفة في الكعبة بين الملك الحسـن الثـاني والرئيس الشـــاذلي بن جديد، وعملياً ان إحتمـال حدوث إنفجار موقف في مؤتمر قمة هو أقل من إحتمال حدوث الإنفجار في مباراة رياضية أو بسبب نتائج المباراة.

ثانياً – أكدت هذه المباراة أن الروح الرياضـــية ممكنة بين العراق وســـوريا ربما لأن هذا الأمر بدهي ومطلوب، وربما بسـبب أن المباراة التي تمت على الأرض السـعودية حـدثـت في زمن محـاولات تنقيـة الأجواء العربيـة طبقـاً لمقررات القمـة العربيـة الطـارئـة التي إنعقـدت في الـدار البيضـــاء وحققت حتى الآن إنجازات طيّبة على صـــعيد الخلاف بين سوريا والأردن وحققت كذلك خطوة أكثر تقدماً على صـــعيـد الخلاف العراقي – الليبي والليبي – الفلسطيني.

ومع الأخذ في الإعتبار أن هذه المباراة بين منتخب العراق ومنتخب سوريا لو كانت تمت على غير الأرض السعودية لكانت أرض الملعب والمدرجات ربما تحولت إلى مشاكسات بين مشجعي المنتخبين وربما إلى ما هو أكثر من المشاكسات. إنه مع الأخذ في الإعتبار ذلك، إلا أن المباراة أكدت أيضاً حقيقة أساسية وهي أن المملكة العربية السعودية بعدم إنحيازها في مسألة الخلافات العربية إلى أحد وتأييدها إلى درجة الإنحياز للوفاق تحاول تحقيق هذا الوفاق بل وتكون مؤهلة أكثر من أجْل أن يتحقق الوفاق على يديها أو على أرضها.

ثالثاً – أكدت هذه المباراة أيضاً حماسة سعودية وخليجية ملحوظة لمبدأ إستضافة المباراة على الأرض السعودية. ولقد حدث قبل ساعة من بدء المباراة أن أقفرت شوارع مدن المملكة العربية السعودية من الناس – وهكذا بقية مدن دول الخليج – وبدت هذه الشوارع كما لو أن الدنيا رمضان وأنه باق على ضرب المدفع بضع دقائق. ومن المؤكد أن السعوديين على سبيل المثال والشغوفين جداً بمباريات كرة القدم (بل وحتى غير الشغوفين باللعبة من رسميين وغير رسميين) لم يتابعوا بهذا الإهتمام المباراة على شاشة التلفزيون – وهذه المرة بالذات – حباً برياضة كرة القدم وإنسجاماً مع الشغف المشار إليه وإنما ليلاحظوا كيف سيتم اللعب وهل ستسود الروح الرياضية، وهل سيطبق الأمير فيصل بن فهد الرئيس العام لرعاية الشباب ورئيس الإتحادين السعودي والعربي لكرة القدم أسلوب التوفيق الذي يعتمده والده الملك فهد في إتصالاته وعمه الأمير عبد الله بن عبد العزيز في المهمات التي يقوم بها في إطار خطة تنقية الأجواء العربية.

كذلك إن السعوديين تابعوا المباراة بإهتمام وهم في أكثريتهم منحازون للفريقيْن معاً أو إذا جاز التعبير أن الإنحياز كان للفكرة نفسها من دون أن يعني ذلك أنهم لم يتحمسوا للطريقة التي تحققت بها بعض الأهداف.

والإنحياز للفكرة هنا بمعنى أن نجاح المباراة هي في نظر هؤلاء ستكون في شكل أو آخر بمثابة تمهيد للوفاق بين العراق وسوريا وأن هذا الوفاق قد يساعد على تحقيق إنفراج ما على صعيد حرب الخليج التي بدأ همس السعوديين مسؤولين ومواطنين عاديين يتعاظم من إستمرارها ويصل لدى البعض إلى درجة الأنين خصوصاً وأن هذه الحرب بدأت تنعكس على الحياة اليومية للمواطن وبدأت المخاوف تتزايد من تطور الأمور إلى درجة يصبح هدف إيران من إبقاء الحرب مفتوحة هو تجفيف بحيرة الثروة العربية.

وفي هذا الصدد من الجائز التساؤل: لقد زار الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية إيران قبل أكثر من ستة أشهر ودشن مع الإيرانيين قناة إتصال يمكن أن تقود إلى نتائج طيّبة وعاد إلى بلاده وأبلغ الملك فهد إنطباعاً جيداً. لكن حتى الآن لم يلب وزير الخارجية الإيرانية الدكتور علي أكبر ولايتي دعوة الأمير سعود إلى زيارة السعودية (ولايتي للمناسبة من نوعية الدكتور إبراهيم ماخوس الطبيب السوري الذي كان وزيراً للخارجية أيام حُكْم صلاح جديد – نور الدين الأتاسي – يوسف زعين والذي عاد يمارس الطبابة خارج بلاده بعدما سقط ذلك الحُكْم على أيدي الرئيس حافظ الأسد). وليس واضحاً ما الذي جعل ولايتي لا يلبي الدعوة الرسمية التي وجهَّها إليه الأمير سعود حتى الآن وإن كان هنالك أحد إحتماليْن: إما أن هنالك قوى داخل إيران لا تريد للطريق السعودية – الإيرانية أن تكون سالكة في المرحلة الراهنة وإما لأن هنالك داخل إيران مَن يرى التريث في موضوع تنشيط قناة الإتصال السعودية – الإيرانية إلى ما بعد حسم أمر خلافة آية الله الخميني. وفي هذا الصدد قد يجوز الإعتقاد بأن ما نشرته "وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية" الرسمية يوم السبت 1985/11/23 من أن آية الله حسين منتظري (63 عاماً) اختير ليصبح الزعيم الروحي لإيران عندما يتنحى آية الله الخميني (83 عاماً) هو بمثابة رسالة إلى الجميع أو إلى "من يهمه الأمر"، والمملكة العربية السعودية في طليعة هؤلاء، بأنه إذا كان هنالك من هو راغب في الإتصال بإيران فليتم الإتصال بعد الآن بمنتظري وفي المقابل إن ذلك معناه أيضاً أن خطط اتصال إيران بعد اليوم بالآخرين ستتم وفق ما يراه آية الله منتظري. والرد على زيارة السعودية يندرج تحت هذا البند.

رابعاً – أكدت المباراة حرص العراق وسوريا على ألا يحدث في الطائف ما من شأنه أن يهز مواصفات المملكة العربية السعودية كدولة مؤهلة لتحقيق الوفاق العربي. ومن الطبيعي هنا الإفتراض بأن القيادتين العراقية والسورية زودتا أعضاء المنتخبين. وكذلك المشجعين بتعليمات في هذا الشأن. كذلك من الجائز القول إن التعليمات نُفِذت بكثير من الدقة وبدت كما لو أنها متجاوبة مع ما حددته المملكة العربية السعودية على لسان الأمير فيصل بن فهد، وبدا كما لو أنه شرط المملكة لإستضافة المباراة العراقية – السورية. وخلاصة ما قاله نجل الملك هو "إننا جميعاً نتطلع إلى مشاهدة مباراة تعبِّر عن الروابط الوطيدة

بين شباب الأمة العربية لأن المكسب الحقيقي للأشقاء السوريين والعراقيين الذين سيلعبون على أرضهم الثانية وهي المملكة العربية السعودية هو عملية إلتقائهم كأخوة وأحبة قبل أي شيء آخر وبالتالي تقديم مستوى فني عال بغض النظر عن الفوز أو الخسارة... ولعلها المرة الأولى التي يتم التمهيد فيها لمباراة رياضية بكلام رسمي يبدو واضحاً من بعض كلامه أنه بيان سياسي.

خامساً – أكدت المباراة قدرة جيدة للأمير فيصل بن فهد في ميدان التوفيق والديبلوماسية. ومثلما أنه عندما زار موسكو قبل بضعة أسابيع أذاب بعض الجليد المتراكم على طريق العلاقات السعودية – السوفياتية فإنه برعايته لمباراة الطائف ترك إنطباعاً بأن الوفاق العراقي – السوري ممكن أو على الأقل أنه على صعيد مباراة رياضية يستطيع أن يحقق هذا الوفاق، أما على الأصعدة الأخرى فإن الأمر متروك لأولي الأمر وللمناسبة فإن فرص إقامة علاقات ديبلوماسية بين السعودية والإتحاد السوفياتي باتت أكثر في ضوء نتائج قمة جنيف بل وهنالك مَن يميل إلى الإعتقاد بأنه إذا تطلب عقد القمة العربية في الرياض إقامة العلاقات الديبلوماسية مع الإتحاد السوفياتي فإن المملكة قد تفعل ذلك.

يبقى أنه من المهم عدم النظر إلى مباراة الطائف بين منتخب العراق ومنتخب سوريا والتي تمت بعد ظهر يوم الجمعة (1985/11/29) على أنها مجرد مباراة بين فريقين أو لاعبين مهرة إنتهت بإنتهاء الوقت الذي إستغرقته وبفوز منتخب العراق على منتخب سوريا وليس التعادل كما حدث من قبل في دمشق. وكان ضرورياً أن مباراة الطائف كانت إختباراً لإمكانية لقاء الوفاق العراقي – السعودي على مستوى القمة. وإذا كانت المباراة تمت في ظل هذه الأجواء الطيّبة التي تمت فيها فليس بسبب حيادة حُكْم المباراة وهو سويدي وإنما لأن كل الأطراف إلتقت على ضرورة نجاح الإختبار.

ومن المؤكد أنه عندما سيكون حكم لقاء الوفاق هو الملك فهد بن عبد العزيز فإن النتائج ستكون طيّبة ليس لأنه محايد وإنما لأنه منحاز إنما للوفاق كخطوة أولى نحو تضامن حقيقي يبدد هذا الكابوس الذي يضغط على صدر الأمة.

مجلة "التضامن". لندن - 7 كانون الأول (ديسمبر) 1985

* * *

حول زيارة ولايتي إلى الرياض

إذا كان وزير الخارجية الإيرانية الدكتور علي أكبر ولايتي جاء إلى الرياض يوم السبت الماضي (7 /12 / 1985) لإبلاغ الحُكْم السعودي رغبة بلاده في أن تعيد النظر وتتجاوب مع مساعي السلام فأهلاً به. ذلك ان المنطقة تعبت من عناد حُكْم الآيات في إيران وأرهقها هذا العناد غير المبرر.

أما اذا كان ولايتي زار الرياض ليكرر الكلام نفسه الذي يصدر عن بعض رجال الحُكْم في إيران، فإن الزيارة لن تكون تلك الخطوة التي يتمنى المرء حدوثها والتي من شأنها أن تساعد على إنهاء الحرب ولن يطول الوقت لكي يعرف المرء ما الذي أسفرت عنه تلك الزيارة وأي كلام قيل في الجلسات المغلقة.

لكن في إنتظار ذلك يمكن المرء أن يسجل الملاحظات الآتية:

أولاً – إن زيارة ولايتي تمت في أعقاب زيارة قام بها إلى طهران رئيس وزراء سوريا عبد الرؤوف الكسم وسبقتها زيارة قام بها إلى الرياض نائب رئيس الجمهورية في سوريا عبد الحليم خدَّام، وتمت أيضاً وفق أعقاب محاولات حثيثة لتنقية الأجواء العربية تمهيداً لعقد قمة الرياض المؤجلة كثيراً ومن هنا يحتار المرء فيما اذا كان هذا التحرك السوري – الإيراني يتم في إطار ايقاع يستهدف التسريع بعقد تلك القمة أو ترشيحها لتأجيل جدد.

ثانياً– إن زيارة ولايتي تمت في أعقاب قمة مسقط لدول مجلس التعاون الخليجي وقبل أن يقوم وزير الخارجية العماني يوسف العلوي بزيارة إلى طهران – كما جرى الإتفاق – في أعقاب زيارة تجاوبية – وهذه حال العراق مع أي مسعى للسلام – إلى بغداد وما كان يمكن أن يقوله العلوي لو انه زار طهران يمكن أن يسمعه ولايتي من الأمير سعود الفيصل. وهنا تجدر الإشارة إلى أن حكام دول مجلس التعاون قرروا بعدما كانوا انهوا جدول أعمال قمتهم عقد إجتماع إقتصر على الحكام ومع كل منهم وزير خارجيته أو مستشاره، وفي هذا الإجتماع نوقشت الحرب العراقية – الإيرانية واتفق الحكام على إيفاد مندوب عن القمة إلى كل من بغداد وطهران. وقد تصرفت إيران بطريقة غير ودية، بل وسلبية، مع الفكرة، ومن أجْل ذلك لم يتوجه العلوي إلى طهران وزار الرياض بدلاً من ذلك.

ثالثاً – إن زيارة ولايتي تمت في أعقاب قمة جنيف بين الرئيسيْن ريغان وغورباتشوف والتي أرجأ فيها

زعيما العالم حسم مسألة حرب الخليج إلى تشاور لاحق بينهما. وبدا هذا الإرجاء كما لو انه ينتظر أن ترفع إيران الراية البيضاء وذلك على أساس أن حسم الحرب من جانب الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي معناه التسليم ببقاء حُكْم رجال الدين في إيران. والدولتان الكبريان لاتبدوان ميالتيْن – كل منهما لأسباب تخصها – لإستمرار بقاء هذا الحُكْم .

رابعاً – إن زيارة ولايتي تمت بينما تهديدات هاشمي ورافسنجاني بهجوم جديد على العراق تتردد في الإذاعات والصحف.

ومع الأخذ في الإعتبار ان الغارات الشجاعة التي قام بها الطيارون العراقيون يوم السبت الماضي على جزيرة «خرج» وبعض المعسكرات الإيرانية قد تكون بمتابة تفكيك لقدرة إيران على فن الهجوم الذي يتوعد به رافسنجاني، إلاّ أن تزامن هذا الهجوم مع زيارة ولايتي يبدو كما لو إنه «تحية عراقية من نوع خاص» لهذه الزيارة. وفي الوقت الذي كانت طائرة ولايتي تحط في مطار الرياض كان الطيارون العراقيون ينطلقون من قواعدهم وينفذون 118 مهمة ويتضمن البيان العسكري الذي يشير إلى ذلك (البيان 2045) عبارة «زلزل صقور العراق الغيارى الارض تحت أقدام طلاب الحرب والدمار... ». وكان وزير الإعلام العراقي لطيف نصيف جاسم، الذي ما زال يعيش وهج مهرجان المربد الشعري، تلك الظاهرة الثقافية البالغة الاهمية خصوصاً في زمن حرب شرسة. يقول لإذاعة «صوت أميركا» بأن التحشدات الإيرانية الجديدة على الجبهة ستكلف إيران ثمناً باهظاً». وسنفاجيء المعتدين بما لا يتوقعونه على الإطلاق».

وقد يكون المسؤول العراقي يعني، إنما بأسلوب الايماءة، ان العراق بات حديثا ونتيجة تسهيلات إستراتيجية قادراً عل ضرب جزيرة «سيري» وهي الجزيرة البعيدة عن مرمى الطائرات العراقية والتي تشحن منها إيران النفط والتي بفضلها بدت غير مكترثة إلى حد الخوف الكبير من ضرب أرصفة جزيرة «خرج».

وبعد التسهيلات المشار اليها لن تبقى جزيرة «سيري» بعيدة عن مرمى الطائرات العراقية وسيصيبها ما أصاب جزيرة «خرج» من قبل.

ذلك بعض ما يلاحظ المرء عل هامش الزيارة التي قام بها ولايتي إلى الرياض. وصحيح أن هذه الزيارة ليست مفاجئة، بل ان عنصر المفاجاة فيها هو انها تأخرت عما كانت تتوقعه الدبلوماسية السعودية، إلاّ انها زيارة كتيرة الأهمية، ذلك انها قد توضح الجهة التي يمثلها ولايتي في هذه الزيارة. هل يمثل أية الله الخميني، أم يمثل آية الله منتظري. (خصوصاً ان الزيارة تمت بعدما كان جرى الإعلان عن أن منتظري هو الذي سيخلف الخميني) أم يمثل حمائم الحُكْم الإيراني (والخارجية الإيرانية منها) أم صقور هذا الحُكْم (رافسنجاني يتقدم هذه الصقور).. أم انها مجرد زيارة رداً عل زيارة لا أكثر ولا أقل؟.

ويبقى ان المرء يتوقع تحركاً ديبلوماسياً عراقياً رداً على هذه الزيارة، خصوصاً أن الديبلوماسية العراقية متنبهة للفخ السوري – الإيراني الذي يمارس على بعض دول الخليج التنظير في إتجاه إتخاذ موقف محايد من الحرب العراقية – الإيرانية، اذا كانت هذه الدول تريد بالفعل إنهاء هذه الحرب.

وهذا الفخ قد يجوز إعتباره «الدفرسوار الخليجي» أي الثغرة التي قد تحفظ لإيران ماء الوجه وهي في طريقها إلى طاولة المفاوضات عاجلاً أم أجلاً.

وتكراراً، انه اذا كان ولايتي زار الرياض طالب سلام فأهلاً به، أما اذا كان أتى للإرباك ونصب كمين جديد فإن الامل البسيط المعلّق على هذه الزيارة سيتبدد بسرعة.

ولم يحدث إن كانت الديبلوماسية السعودية مطالبة بالتوضيح أكتر من هذه المرة والخليجيون من العراق إلى مسقط، بل الأمة من المحيط إلى الخليج. في إنتظار التوضيح.

مجلة "التضامن". لندن - 7 كانون الأول (ديسمبر) 1985

* * *

الأهم من إنتقال المنظمة من تونس

يوماً بعد آخر يتبين أن مسألة إنتقال منظمة التحرير الفلسطينية من تونس لم يعد "كلام جرائد" وإنما هي من الأمور المؤكدة، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن "كلام الجرائد" نوعان. نوع له صفة الإشاعة ونوع آخر له صفة المعلومة المؤكدة.

(ومن المهم هنا التوضيح بأن "التضامن" عندما كتبت في حينه عن مسألة الإنتقال، وكانت أول من أشار إلى الأمر، فإن كلامها كان من النوع الثاني وقد إستقت معلومتها من رجل الدولة نفسه الذي يتخذ القرار).

ومثلما أن إحتضان تونس لمنظمة التحرير الفلسطينية كانت له حسناته فإن للإنتقال أيضاً بعض الإيجابيات.

فهي تنتقل بالإختيار وليس بالإكراه.

وهي تنتقل لدرء الخطر عن تونس التي لا قدرة لها على مواجهة الأخطار وليس نتيجة صراعات سياسية داخلية وصلت إلى حد الإقتتال بين أبناء الوطن الواحد كما حدث في لبنان.

وهي تنتقل بهدوء وليس بعد مواجهة عسكرية مع جيش نظامي كما حدث في الأردن.

وهي تنتقل وقد تركت في وجدان المواطن التونسي مشاعر رومانسية وإنطباعاً طيّباً عن الوفاء بجميل الإستضافة.

وهي تنتقل لتؤكد أنها لا تريد التضحية بتوازنات وسيادات وأصدقاء وقفوا معها بصدق في مرحلة الإقامة التي استغرقت بضع سنوات.

والأهم من هذا كله هو أن المنظمة تنتقل لأن ضرورات الأمن توجب ذلك ولأن المنطق يفرض عليها الانتقال ما دام لم يحدث تحرك عربي في إتجاه تأمين تونس عسكرياً بعد الاعتداء على مقر المنظمة بأمل إغتيال قادتها وطحنهم تحت الأنقاض.

وإنتقال المنظمة يؤكد حقيقة أساسية وهي أنها ما دامت ستبقى منظمة وهدفها التحرير فإن مكان إقامتها في ضوء التطورات التي تعيشها المنطقة لن يكون ثابتاً وستجد نفسها مضطرة إلى الإنتقال من عاصمة إلى أخرى ثم إلى عاصمة أو عواصم، في حين أنها لو كانت حكومة منفى فإنها كانت ستستقر في عاصمة واحدة. وليس بالضرورة أن تكون هذه العاصمة عربية، ذلك أن حكومة المنفى يمكن أن تتخذ من بلغراد، أو أي عاصمة دولة صديقة، ولا موانع عندها، مقراً لها، كما يمكنها أن تتخذ من القاهرة المقر المناسب. بل إن تونس مؤهلة كثيراً لتكون مقراً لحكومة منفى فلسطينية بينما لا تبدو مؤهلة لتكون مقر منظمة تحرير يغلب توجهها العسكري على التوجه السياسي، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن القيادة الفلسطينية نشطت وهي في تونس سياسياً ولم تنشط عسكرياً.

ومن إيجابيات الإنتقال – خصوصاً إذا كانت بغداد هي المقر – أن المنظمة ستصبح أكثر إقتراباً من شعبها ومن الأرض. وفي تونس لا وجود حتى للمخيمات.

وإلى ذلك أن الذي يهم القيادة الفلسطينية هو التواجد في منطقة الخليج لأن هذه المنطقة تشكل العمقيْن المهميْن معاً وهما العمق المالي والذي لولاه لا تعود المنظمة قادرة على أن تتحرك بالديناميكية التي تتحرك بها، والعمق البشري حيث إن في الخليج بحيرات صغيرة من الفلسطينيين الذين يعملون كموظفين أو كرجال أعمال.

وعندما يتأمل المرء في جولات القيادة الفلسطينية يجد أن محورها الأساسي هو المملكة العربية السعودية والكويت وقطر، وحديثاً العراق، فضلاً عن أن العلاقة المستجدة بين المنظمة وكل من مصر والأردن تحتم وجود القيادة في أقرب النقاط إلى هذين البلديْن.

يبقى أن المقر الطبيعي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ما دامت ستظل منظمة، هو الأردن لولا الذي حدث عام 1970، أو سوريا لولا أن الحُكْم السوري الحالي لا يعترف بشرعية قيادة المنظمة ويبدو في موقفه هذا كمن لا يريد أن تتخذ قيادة المنظمة من دمشق مقراً لها، أو العراق القادر على أن يحمي الذين يطرقون بابه.

لكن الأهم من هذا كله هو أن تحدث الصحوة الفلسطينية المطلوبة بحيث يتوحد الفلسطينيون على الموقف الذي يشكل الحد الأدنى، ومن دون هذا التوحد سيبقى هذا الإرتباك السائد في الصف الفلسطيني. ذلك أن الأهم من نقْل المنظمة أو بقاء المنظمة هو إستئصال ورم الإنقسام من الجسد الفلسطيني المثخن أصلاً بالجروح.

مجلة "التضامن". لندن - 21 كانون الأول (ديسمبر) 1985

* * *

وقفة مع صديق... أم زيارة حسم؟

ليس بالأمر المفاجئ أو الأمر الذي يدعو إلى الإستغراب أن يقوم الرئيس صدَّام حسين بالزيارة التي قام بها إلى موسكو والتي أعلنت الجهات الرسمية العراقية عنها يوم الإثنين الماضي، ذلك أن قيادة جديدة قامت في الإتحاد السوفياتي وهي على درجة من التميز وفتية. وإذا كانت الولايات المتحدة نشطت من أجْل الإسراع في عقد لقاء على مستوى القمة مع هذه القيادة ونشطت أيضاً فرنسا، فمن الطبيعي بالنسبة إلى العراق الذي تربطه معاهدة للصداقة والتعاون مع الإتحاد السوفياتي أن يلتقي مع هذه القيادة ويضع بالتفاهم معها نقاطاً كثيرة على الحروف.

وبعد بريجنيف الذي إلتقى به الرئيس صدَّام حسين الذي كان ما زال نائباً للرئيس لم يحدث لقاء على مستوى

القمة مع أن ضـرورات هذا اللقاء كانت كثيرة. بل إنه كان لافتاً أن الحرب متواصـلة بين العراق وإيران وليس هناك لقاءات على مسـتوى القمة بين الرئيس صـدَّام حسـين والقيـادتيْن اللتين خلفتـا بريجنيف وهمـا انـدروبوف وتشـيرنينكو ربما لأن الرئيس صـدَّام لم يجد في كل منهما ما يشـير إلى أنها القيادة التي ستبقى طويلاً وربما لأنه ما دام مطمئناً إلى أن هناك معاهدة للصـداقة والتعاون بين العراق والإتحاد السوفياتي فما على الطرف السوفياتي سوى تطبيق بنود المعاهدة، على أن يعالج العراق في هذا الوقت العلاقات الديبلوماسية المقطوعة مع الولايات المتحدة.

ولقد أمكن قيادة صدَّام حسين بالفعل إيجاد حل لمسألة العلاقات مع الولايات المتحدة وبحيث إن هذه العلاقات تتطور بشكل لا يرضـي طموح الجانبين إلاَّ أنه قياساً بما كانت الحال عليه من قبل يبدو التطور من النوع البالغ الأهمية. وفي غضـون سنة أمكن وضـع أُسس لعلاقات لا بأس بها على الصـعيد الإقتصـادي وأمكن البدء بوضـع تصوُّر لعلاقات على الصعيد التسليحي.

وحدث أن إجتازت العلاقات بين الجانبيْن بعض المآزق وأمكن معـالجـة الأمر من خلال محـادثـات أجراهـا في موسـكو طارق عزيز الذي كان يتحادث مع المسـؤولين السوفيات وهو بسبب مشاركته في صـناعة القرار العراقي لا يترك للسوفيات فرصـة المناورة على عدم صـلاحيته في الرد على بعض الإستفسارات. لقد كان طارق عزيز حاضراً دائماً للرد على أي إستفسـار وأي سـؤال من دون أن يقول للسوفيات ما اعتادوا سماعه من مسؤولي الصف الثاني في العالم العربي والعالم الثالث عموماً الذين يقومون بزيارات إلى الإتحاد السـوفياتي. وما كان يقوله هؤلاء يتلخص في العبارة التقليدية: لا نسـتطيع الإجابة عن ذلك قبل العودة إلى قيادتنا.

وأهمية زيارة الرئيس صدَّام حسين هي أنها ليست لطلب السـلاح، فقد بات لدى العراق الكثير ولديه السـلاح الغربي وغير السـوفياتي عموماً وإنما هي بالتحديد لكي يتم حجب السـلاح السـوفياتي عن إيران والذي يصـلها عبر القنوات السورية والليبية والكورية الشمالية.

وأغلب الظن ان القيادة السوفياتية لن تتريث في مسألة الرد على هذا الأمر بالذات بحجة الإنتظار إلى ما بعد لقاءات تعقدها مع القيادتيْن السورية والليبية. فهذه اللقاءات قد تمت ويعرف الرئيس غورباتشوف ما الذي يريده الرئيس معمر القذافي وما يتطلع إليه الرئيس حافظ الأسـد. بل إن الزعيم السوفياتي يعرف حق المعرفة كل شيء.

ومسألة حجب السلاح السوفياتي عن إيران باتت قضية أساسية على صعيد حسم الحرب التي تبدو من وجهة نظر العراق محسومة لولا أن الطرف الإيراني ما ان ينتكس حتى يسـتعد من جديد مطمئناً إلى سـلاح يأتيه تارة من سـوريا وطوراً من ليبيا.

وإلى ذلك أن زيارة الرئيس صـدَّام إلى موسكو تتم بينما كل الأمور واضـحة لديه مع الدول الدائمة العضـوية في مجلس الأمن بإستثناء الأمر السوفياتي.

الأمر الأميركي واضح وهنالك ما يشبه التأكيد في شأن رغبـة الولايـات المتحـدة في أن تتوقف الحرب بين العراق وإيران.

والأمر البريطاني واضـح وقد وازداد وضـوحاً وبات متفهماً بعد الزيـارة الأخيرة التي قام بهـا إلى لندن نـائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية طارق عزيز.

والأمر الفرنسـي أكثر من واضـح، بل إنه بفضـل هذه النسبة العالية من الوضوح إستطاعت ذراع العراق أن تطال جزيرة "خرج" وربما قريباً ما هو أبعد من "خرج".

والأمر الصـيني لم يعد ينقصـه الوضـوح في أعقاب الزيارة التي قام بها إلى بغداد الأسـبوع الماضـي وزير خارجية الصـين الشـعبية والتي ما إن انتهت حتى بدأت زيارة الرئيس صدَّام حسين إلى موسكو.

تبقى ثلاثة أمور هي:

أولاً – إن الذين رافقوا الرئيس صـدَّام في زيارته إلى موسكو هم المتابعون وبدقة للصـغيرة والكبيرة في العلاقات العراقية – السوفياتية بشقيْها السياسي (طه ياسين رمضان وطارق عزيز) والعسكري (الفريق عبد الجبار شنشل). ولقد تابع الفريق عبد الجبار هذه العلاقات من قبل أن يتم عقد معاهدة، أي من يوم أن كان الجيش العراقي يجتاز أحياناً ظروفاً تتواجد فيه الأسلحة إنما من دون ذخيرة.

ثانياً – إن العراق كان يتوقع أن يثار موضـوع الحرب في لقاء القمة الأميركية – السـوفياتية في جنيف ولكن هذا الموضـوع شـأنه شـأن بقية الموضـوعات الفرعية لم يجر البحث فيه برغبة من القيادة السـوفياتية ربما لتخوف هذه القيادة – كونها حديثة العهد – من أن يتفرع البحث ليشمل قضية أفغانستان وهي غير مستعدة للبحث فيها، وربما لأن هذه القيادة في صـدد إعادة ترتيب أوراقها ولا تريد أن تجرف القضـايا الفرعية (مثل قضـية فلسـطين وقضـية الحرب العراقية – الإيرانية وقضـية أفغانسـتان... وغيرها) القضية الأساسية التي هي حرب النجوم.

وإزاء الأخـذ برغبـة العراق هـذه من جـانـب الطرف

الأميركي وإتفاق الطرفيْن على بحث الأمر في القمة الأميركية – السوفياتية الثانية التي ستنعقد العام المقبل في واشنطن، فإن القيادة العراقية ارتأت أن تقول للسوفيات ما معناه أنه إذا كنتم لا تريدون البحث في موضوع الحرب العراقية – الإيرانية مع الولايات المتحدة فعلى الأقل هنالك ضرورة لمنع تسريب السلاح السوفياتي عن طريق القنوات السورية والليبية والكورية الشمالية إلى إيران، وذلك على أساس أنه إذا كان لن يتوقف هذا التسريب فمعنى ذلك أن الحرب ستستمر سنة أخرى، بينما العراق ينشط وفي كل الإتجاهات من أجل وقْف هذه الحرب، والآن قبل غد.

ثالثاً – إن العراق لا يشكو، كما أسلفنا، من نقص في العتاد لكي يلح على القيادة السوفياتية من أجل الإفراج عن شحنات السلاح والذخيرة. ففي المخازن العسكرية العراقية سلاح يكفي لخمس سنوات أخرى، وفيها ذخيرة تكفي لأكثر من ذلك. وهنالك عروض من أجْل الكثير من السلاح. ويستطيع الفريق أول الركن عبد الجبار شنشل وزير الدولة للشؤون العسكرية المطلع على كل قطعة سلاح أو ذخيرة خلال مرحلة التجهيز المثيرة للجيش العراقي أن يوضح للسوفيات الكثير في هذا الشأن.

ولولا التخوف – المؤقت في أي حال – من أن يصيب العراق ما أصاب المملكة العربية السعودية والأردن من رذاذ رفض طلبات التسليح لكان العراقيون تقدموا أيضاً بطلب السلاح من أميركا، هذا مع الأخذ في إعتبار حالة الفتور التي داهمت العلاقات العراقية – الأميركية نتيجة لرسالة الإحتجاج التي بعث بها الرئيس صدَّام حسين إلى الرئيس ريغان بسبب الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. وحالة الفتور هذه أمكن تطويقها جزئياً من خلال الرسالة الشفهية التي نقلها ريتشارد مورفي إلى الرئيس صدَّام حسين في بغداد.

رابعاً – إن الإتحاد السوفياتي له دور مزدوج في عملية السلام وإيجاد حل للحرب العراقية – الإيرانية. وإذا كان العراق لم يعد يثقل على الإتحاد السوفياتي في مسألة السلاح فإن طلبه الآن بحجب السلاح عن إيران يساوي في أهميته حصوله على سلاح متقدم.

خامساً – إن زيارة الرئيس صدَّام حسين تمت في وقت ما زال الإتحاد السوفياتي يتلذذ بحلاوة إقامة العلاقات الديبلوماسية معه من جانب دولتيْن خليجيتيْن هما سلطنة عمان ودولة الإمارات. لكن ما هي هذه الحلاوة إذا كان الرئيس صدَّام حسين سيتخذ في حال عدم تجاوب الرئيس غورباتشوف مع طلباته وقفة مع الصديق. هذا مع الأخذ في الإعتبار أن الوقفة قد تكن موقفاً إذا تبين أن العراق أمامه سنة أخرى من عدم إقرار الحُكْم الإيراني بالبدهيات وكل ذلك نتيجة أن السلاح السوفياتي يتسرب إلى الإيرانيين من هنا وهناك وهنالك وتحت سمع السوفيات وبصرهم.

وبالرغم من طبيعة المواقف التي لا تجيز الإفتراض بأن الرئيس صدَّام حسين قد يرد على عدم التجاوب السوفياتي بمفاجأة من النوع غير السار للكرملين إلا أن الرئيس العراقي بات في المرحلة التي يريد فيها حسم أمور كثيرة. ومن هنا فإن زيارته المفاجئة إلى موسكو بينما نصف مليون إيراني يستعدون لهجوم يأملون منه إختراق الجبهة وإستحداث "دفرسوار" ما... هي من نوع الزيارات التي لا بد تسبق حلولاً حاسمة أو قرارات تاريخية.

وما على المرء إلا أن يرصد وينتظر.

مجلة "التضامن". لندن - 28 كانون الأول (ديسمبر) 1985

* * *

لغز حتى إشعار آخر

قبل أن نسمع بأن الرئيس صدَّام حسين توجه إلى موسكو في زيارته الأُولى إلى الإتحاد السوفياتي كرئيس للعراق، كان أحد الأساسيين جداً في صناعة القرار العراقي وصياغته يحلل أمامنا الوضع في المنطقة العربية مع كثير من التركيز على الود الأردني – السوري المستجد والغزل الإيراني – الخليجي المستجد أو بالأحرى المتجدد، وذلك على أساس هذا الغزل يحدث في شكل أو آخر ويترك بحدوثه علامات إستفهام من الصعب تفسيرها.

بالنسبة إلى الود الأردني – السوري المستجد كان المسؤول العراقي يقول ما معناه: إن هذا التبدل في الموقف الأردني يبقى مقبولاً ومطلوباً إذا كان هو يتم في سياق تنقية الأجواء العربية، أما عدا ذلك فإنه سيكون خطوة من النوع الذي لا يفيد العراق كدولة ما زالت تواجه خصماً كثير العناد ويرفض إنهاء الحرب، وأيضاً لا يفيد الأردن كمصالح تجارية لم يحدث أن نشطت في الشكل الذي نشطت عليه خلال السنوات الخمس الماضية وبحرص على هذا التنشيط من القيادة السياسية العراقية.

وكان المسؤول العراقي نفسه يرسم علامة إستفهام متواضعة الحجم وهو يبدي، في معرض تحليله للود

المستجد، تقديره لحرص الملك حسين على مسألة الموقف المتوازن والمتمثلة بإيفاده شقيقه وليّ العهد الأمير حسن إلى بغداد، وبحيث إن وصوله إليها تزامن مع وصول رئيس وزراء سوريا الدكتور عبد الرؤوف الكسم إلى عمان. بل قد يجوز الإفتراض أنه في الوقت الذي كانت زيارة الكسم تبدأ إلى عمان كانت زيارة الأمير حسن تبدأ إلى بغداد وتمتد لتشمل إضافة إلى بعض المراقد المقدسة قطعات عسكرية في جبهة القتال، وإلى ذلك أن الأمير حسن بوصوله إلى بغداد مرتدياً ثياب الميدان يوم وصول الكسم إلى عمان مرتدياً البذلة الرسمية بدا كما لو أنه رسالة إلى العراقيين مفادها أن الود المستجد مع سوريا هو تصحيح لعلاقة وأن هذا التصحيح لن يبلغ النقطة المطلوبة إلا بعد أن يتم تصحيح العلاقات السورية – العراقية.

لكن ما لا يقوله المسؤول العراقي يلحظه المرء بوضوح على وجوه الناس الذين وإن كانوا لم يقرأوا أو يسمعوا في الوسائل الإعلامية عن الود المستجد بين الأردن وسوريا، كانوا يتساءلون بينهم وبين أنفسهم ماذا تغير في سوريا لكي يعود الود بينها وبين الأردن؟ وكانوا يضيفون: لا بد أن أموراً كثيرة تبدلت ولا بد أن الملك حسين سيسعى لتوظيف علاقاته الطيبة وتجربته العريقة في تصحيح مسار العلاقات السورية – العراقية. وإلا لما كان ارتضى، بسبب ما بينه وبين العراق من علاقة أكثر من وثيقة، للود مع سوريا أن يتطور إلى درجة أنه بدا في نظر البعض أنه قد يكون على حساب العلاقة الجيدة مع العراق.

وبالنسبة إلى الغزل الإيراني – الخليجي المستجد هو الآخر، أو كما ذكرنا، المتجدد فإن المسؤول العراقي كان يقول ما معناه: إنه عندما يقوم وزير الخارجية الإيرانية الدكتور علي أكبر ولايتي بزيارة إلى المملكة العربية السعودية بينما هنالك قرابة نصف مليون إيراني تم تجنيدهم وحشدهم على الحدود مع العراق استعداداً لهجوم جديد. فهذا معناه أن الرجل يطرق الباب السعودي مستفزاً وليس رجل دولة يسعى إلى تحقيق الوفاق في صيغة الحد الأدنى.

وكان المسؤول العراقي يضيف أن زيارة ولايتي إلى السعودية أكدت لنا صوابية تحليلنا ونظرتنا للموقف الإيراني، وهو تحليل سبق أن رددناه أمام الإخوة في الخليج أكثر من مرة.

وإلى ذلك كان المسؤول العراقي يقول ما معناه: إنه إذا كانت الديبلوماسية الإيرانية عنيدة بالشكل الذي أظهره ولايتي في الرياض، فكيف ستكون الحال لو أن الزائر هو رئيس الحرس الثوري أو رافسنجاني أو بقية رجال الحُكْم الإيراني من آيات أو غير آيات؟

وما كان لا يقوله المسؤول العراقي بالنسبة إلى الغزل الإيراني – الخليجي، كان المرء يلحظه بوضوح على وجوه الناس الذين وإن كانوا أيضاً لم يقرأوا أو يسمعوا في الوسائل الإعلامية عن الزيارة التي قام بها ولايتي إلى الرياض، كانوا يتساءلون بينهم وبين أنفسهم: ماذا تغير في إيران لكي يتواصل الغزل الخليجي معها؟ وكانوا يضيفون. لا بد أن أموراً كثيرة تبدلت ولا بد أن المملكة العربية السعودية سترمي بثقلها من أجل أن تضع إيران نهاية لعنادها غير المبرر.

هذا ما كان يقوله تحليلاً وتوضيحاً المسؤول العراقي. وكان ذلك قبل أن نسمع بأن الرئيس صدام حسين توجه إلى موسكو. وبعدما سمعنا بالنبأ بات من الجائز الافتراض بأن هذين الأمرين (الود الأردني – السوري المستجد، والغزل الإيراني – الخليجي المستجد أو بالأحرى المتجدد) كانا على الأرجح سببين للزيارة، أو على الأقل من الأسباب الرئيسية لهذه الزيارة التي ستبقى حتى إشعار آخر لغزاً ليس من السهل فك طلاسمه.

مجلة "التضامن". لندن - 28 كانون الأول (ديسمبر) 1985

* * *

At-Tadamon The Magazine of the Arabs
التضامن
مجلة العرب من المحيط إلى الخليج

المقالات من 4 يناير/ ك2 إلى20 ديسمبر/ ك1 1986

التضامن
«بصراحة»
جنوب اليمن
النار
صفقة «الشيطان الأكبر»
أيلول بارد... الأسود

هل تكون سنة إزالة سوء الفهم والساتر الترابي والحاجز النفسي؟

سـنة أُخرى تنقضـي والحال العربية على ما هي عليه من السوء.

سـنة أُخرى تنقضـي والوفاق العربي لا يتحقق والأمن العربي مهدَّد والإستنزاف العربي للثروة يتواصل.

سـنة أُخرى تنقضـي والدم العربي ينزف في أكثر من مكان والنخوة العربية تبحث عمَن يدافع عنها والقيم العربية تستنجد بمَن ينقذها من تيار الإستهانة الذي يسود الأمة منذ سنوات والذي يحاول أن يجرف هذه النخوة.

سـنة أُخرى تنقضـي وتتأكد حقيقة بأن الآية الكريمة ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَـةٍ أُخْرِجَـتْ لِلنَّـاسِ...﴾ نزلت قبل 1406 سـنوات ليس من أجْل حال الأمة في الماضـي وإنما لتوصـيف حالتها الراهنة. ولكي نقرأ نحن أبناء الجيل الحالي ونتعظ ونعود بأمتنا إلى الحال الذي كانت عليه... خير أمة أُخرجت للناس. وإذا جاز التوضـيح فالإجتهاد والإفتراض فإن الآية الكريمة تلك كانت نبوءة لحال ستعيشها الأمة كتلك الحال السائدة منذ بضع سنوات وأنها نزلت لكي تنبِّه عرب هذه الأيام إلى ما يفعلونه ولكي تبعث في نفوسهم الشوق إلى أن يكونوا مثل الأجداد أبناء خير أمة أُخرجت للناس.

سـنة أُخرى تنقضـي ونحتار في أمر هذه الحدة في الخلافات العربية، ونحتار أيضاً في أمر هذه الإستهانة من جانب الحكام بتطلعات شـعوبهم وأمانيهم وأحلامهم. إن إستفتاءات تجريها جهات محايدة في شأن الأوضاع الراهنة وما الذي يتمناه المواطن من حاكمه ستسـفر عن نتائج مذهلة. إن 99 في المئة من الناس وحيث وجدوا ستقول لا لإستمرار الخلافات بين الأشقاء، وستقول لا لإستمرار حالات التوتر، وسـتقول لا للإحتراب بين الحين والآخر، وستقول لا للتحالفات غير المنطقية، وستقول لا لسياسة المحاور الشريرة، وستقول لا للتناقضات التي أصبحت الهدف بالنسبة إلى البعض. إن 99 في المئة ستقول لا... أما نسـبة الواحد في المئة الباقية فإنها تمثل الحاشـية والبطانة والمسـتفيدين من مسـايرة الحاكم الذي يحول الخلاف إلى مهنة بدل أن يسـاعد على إزالته ويسـتمتع بانتشار التناقض بدل أن يساعد على محاصرته ويعمل على بعثرة الصف بدل أن يدعو إلى التعايش والوفاق.

سـنة أُخرى وما زلنا نحتار في أمر قمة عربية لا تنعقد مع أن في إنعقادها الحل للجميع.

أليس إنعقاد قمة الرياض مناسبة لإنعاش العمل العربي المشترَك؟

أليست مناسبة لتثبيت دعائم الشرعية الفلسطينية وكلما تدعمت هذه الشرعية كلما بات وضع القضية الفلسطينية أقوى؟

وأليسـت مناسـبة لكي تزيل سـوريا عن نفسـها هذا الإنطباع الذي بات سـائداً من محيط الأمة إلى خليجها وهو أنها ضد العمل العربي المشترك وأنها هي السبب في عرقلة عقد القمة؟

ثم، أليسـت القمة مناسـبة من أجْل إزالة حالات التوتر بين ليبيا وبعض الدول الشـقيقة، ومن أجْل إنهاء أمر المقاطعة التي فرضـت على مصـر والبحث مع رئيس مصر في صيغة منطقية لإنهاء المقاطعة؟

وأليسـت القمة مناسـبة من أجْل موقف عربي يحقق إنهاء الحرب بين العراق وإيران؟

وأليسـت القمة مناسـبة من أجْل وفاق يستمر بضـعة أعوام وينهج خلاله كل نظام النهج الذي يحقق لبلده وشعبه الإستقرار؟

ولبنان؟ أليسـت القمة هي الحل المثالي لوضـع لبنان، وإلا فإنه لن يكون هنالك حل... وربما لن يكون هنالك لبنان؟

سـنة أُخرى تنقضـي والمحاولات التي تبذل لتحقيق المصـالحات العربية لا تحقق أي نتائج، أو على الأقل أن هذه النتائج ليست في حجم المخاطر الناشئة عن إستمرار الخلافات. ولو أن ربع هذه المحاولات بذل في سـبيل مصالحة الغرب مع الشرق لكانت النتائج أفضل بكثير.

سـنة أُخرى تنقضـي والخلاف المسـتحكم بين العراق وسوريا على حاله. وبدلاً من أن يقول الحُكْم السوري إنه لا يمانع في التفاهم مع الحُكْم في العراق ومع الشـرعية الفلسـطينية التي يمثلها ياسـر عرفات فإنه يرحب بالتفاهم إذا وافق العراق على الوحدة مع سـوريا في ضـوء الميثاق الذي توصـل إليه الطرفان عام 1979 ولا يمانع في أمر الشرعية الفلسطينية القائمة شرط أن يكون أحد غير ياسر عرفات هو الذي يترأس وفد الشـرعية إلى القمة. وإذا جاز الوصف فإن هذا الإشتراط من جانب سوريا هو مثل سؤال إنسـان عطشـان لم يذق طعم الماء منذ بضـعة أيام: بأي نوع من أنواع المياه المعدنية يفضـل هذا العطشـان أن يبل ريقه أم أنه لا مانع لديه من شُرْبه ماء من النهر القريب؟

سنة أُخرى تنقضي وبدلاً من أن يلتقي الرئيسان حسني

مبارك ومعمر القذافي ويتفاهما ولو على الخلاف فإنهما يتبادلان الرغبة في اللقاء عبر الصحف والإذاعات، علماً بأنه بعدما إلتقى الرئيسان مبارك والشاذلي بن جديد من دون أن يزيل لقاؤهما تحفظات مشترَكة، وأيضاً بعدما زار مبارك الرئيس صدَّام حسين في بغداد من دون أن تعني الزيارة عودة العلاقات كما كانت عليه قبل قمة المقاطعة في بغداد، فإن لقاء الرئيس مبارك بصفة كونه رئيس دولة مرتبطة بإتفاقية كامب ديفيد مع حكام يعارضون هذه الإتفاقية أو يغضون النظر عنها لم يعد أمراً مستحيلاً. بل قد يجوز القول، خصوصاً بعد لقاءات مسقط الأخيرة أن اللقاء بالرئيس مبارك لا يعني الإقرار بشرعية إتفاقية كامب ديفيد وإستمرارها، وإنما يمكن أن يتم البحث في أمور كثيرة من بينها أمر هذه الإتفاقية بل وفي مصيرها. ومن هنا أن إشتراط العقيد القذافي للإجتماع بالرئيس مبارك البحث في كيفية التخلص من إتفاقية كامب ديفيد هو رفض للمغازلة التي بدأتها مصر.

لكن السنة التي إنقضت لم تخل بالرغم من كل الذي أوردناه وكل الذي لا قدرة لصحافي على أن يورده أو يذكره ولو تلميحاً عن بعض الخطوات التي تبشر بالخير وتترك للتفاؤل مكاناً في النفس. وهذا في حد ذاته يبدد أجواء اليأس السائدة ويفتح النوافذ أمام الأمل الذي لم تشعر الأمة بالحاجة إليه أكثر من شعورها في هذه المرحلة.

ويبقى أن الذي ألفناه هو أن المرء ينتظر مناسبة حلول سنة جديدة لكي يبدأها بصفحة جديدة من علاقات طيّبة مع آخرين تحل محل العلاقات السيئة التي حفلت بها السنة التي إنقضت.

ونحن لن نعدد ما خسرته الأمة بسبب العلاقات السيئة ولن نحصي المآسي التي ما كان للأمة أن تواجهها لولا تلك العلاقات مخافة أن نجد أنفسنا في موضع الواعظ. ولكننا بدلاً من ذلك نقول: يكفي أن نعدد ما يمكن أن نوفره على أنفسنا وعلى أمتنا من مشاكل وكوارث إذا كان الوفاق العربي لن يتحقق اليوم قبل غد وغداً قبل اليوم الذي يليه وهكذا...

فهل كثير ونحن نهنئ حكامنا من جيبوتي إلى لبنان أو من المحيط إلى الخليج بحلول سنة جديدة أن يعطي بعضهم فرصة للوفاق خصوصاً وأنهم جربوا في السنين الماضية الخلاف وأذاقوا شعوب الأمة كأسه الملأى بالمرارة وأن من حق هذه الشعوب أن تقول بصمتها: نريد مَن يعيدنا خير أمة أخرجت للناس.

وهذه العودة تبدأ بعفو الله عما مضى والتعايش في ظل مرحلة لا يتدخل فيها أحد بشؤون الآخر وإنما يتعاون معه.

وإلى ذلك هل كثير ونحن نهنئ، أن نتمنى بأن يكون العام 1986 هو عام إزالة الساتر الترابي بين سوريا والعراق والذي تكلفت سوريا الكثير من أجْل بنائه والذي نخاف أن يصبح مع الوقت مثل جدار برلين. هذا إذا كنا لا نريد تشبيهه بالساتر الآخر؟

وهل كثير أن نتمنى أيضاً إزالة الحاجز النفسي بين ليبيا والعراق وإعتدال حالة المزاج بين الحُكْم الليبي وياسر عرفات وسوء الفهم بين هذا الحُكْم وجيرانه أهل الحُكْم التونسي؟

وهل كثير أن نتمنى أيضاً إسقاط أحلام سياسة الهيمنة التي حاول الحُكْم السوري إعتمادها مع منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان والإستعاضة عن ذلك بالتعاون المبني على قناعات؟

وهل... وهل... وهل...؟

والجواب أن ذلك كله ليس بالكثير. فعند حلول سنة جديدة يتأمل المرء ويتمنى.

ونحن في الأسطر السابقة سجلنا موقف مجلة هدفها منذ اللحظة الأُولى تحقيق التضامن كبديل موقت للوحدة المستحيلة أو الإتحاد المؤجل.

نتأمل ونتمنى ونعرف سلفاً أن ليس كل ما يتمنى المرء يدركه. ونحن نتمنى تحقيق الحد الأدنى.

مجلة "التضامن". لندن - 4 كانون الثاني (يناير) 1986

* * *

سليمان خاطر... "إنتحروه" أم إنتحر؟

في الوقت الذي كانت الأنفاس العربية محبوسة تنتظر المشهد الأخير من لعبة حرب الأعصاب الأميركية – الليبية...

وفي الوقت الذي كان المرء يلاحظ بكثير من الإهتمام كيف أن العرب طبقوا في تعاملهم مع هذه الحرب القاعدة المعمول بها منذ أن كان هنالك عرب وكانت هنالك خلافات وخلاصتها أنا وأخي على إبن عمي وأنا وأخي وإبن عمي على الغريب... وهو هنا ريغان...

وفي الوقت الذي كنا غارقين في تأملاتنا إزاء حرب الأعصاب الريغانية – القذافية نحاول فك طلاسم هذه الحرب ونحاول أن نجد تأكيداً أو نفياً للإعتقاد بأن هذه

الحرب هي في ظاهرها ومن جانب الولايات المتحدة ضد التطرف وضد الإرهاب إلا أنها في حقيقة الأمر ضد الشرعية الفلسطينية التي ربحت ورقة الإعتدال...

وفي الوقت الذي كان المرء يحتار في أمر نهاية هذه الحرب وهل ستكون سعيدة وتتنفس المنطقة الصعداء أم ستنتهي على مأساة وتغرق المنطقة في دوامة لا نهاية لها من الصراعات...

وفي الوقت الذي كنا نكثر من التساؤلات حول ما إذا كانت حرب الأعصاب الريغانية – القذافية هي لتقويض النتائج التي تحققت في لقاء جنيف بين الرئيسيْن رونالد ريغان وميخائيل غورباتشوف، ولقطع الطريق على دور أكثر فعالية يقوم به الرئيس السوفياتي إزاء أزمة الشرق الأوسط وذلك في ضوء ما تم التفاهم في شأنه خلال زيارة الرئيس صدَّام حسين إلى موسكو...

وفي الوقت الذي كان المرء يتساءل موضحاً الفكرة السابقة: أليس مِن المحتمل أن يكون الهدف من إفتعال عمليتيْ روما وفيينا هو تصعيد الموقف بين الولايات المتحدة والجماهيرية الليبية إلى درجة يخاف الإتحاد السوفياتي على وجوده في ليبيا وبذلك لا يعود مهتماً بأمر الضغط على سوريا وليبيا من أجْل أن يتفاهما مع العراق وإنما يصبح هاجسه كيف لا يفقد ليبيا...

وفي الوقت الذي كنا نأمل خيراً من جنوح الحُكْم الليبي نحو المرونة وبوادر إستعداد لديه للرد على بعض المواقف منه وبالذات الموقف المصري والموقف الفلسطيني – وكلامهما موقف متعاطف بالرغم من سلبية موقف ليبيا تجاه حكم الرئيس حسني مبارك وقيادة ياسر عرفات لمنظمة التحرير – بموقف مماثل أو أحسن قليلاً...

وفي الوقت الذي كان المرء شديد الفرح وفي الوقت نفسه شديد الحذر من الإتفاق الذي تم التوصل إليه في دمشق من أجْل إنهاء الحرب في لبنان، ولا يدري ما إذا كانت المملكة العربية السعودية ستوافق أن يكون رجلها رجل الأعمال رفيق الحريري هو رئيس حكومة الإتفاق وبذلك يعبر هذا الإتفاق نقطة الخطر، أم تؤيد وتدعم من بعيد في إنتظار أن يتوافر للإتفاق الإجماع المطلوب...

وفي الوقت الذي كنا نتابع بكثير من الإهتمام الحركة السياسية المستجدة للملك حسين في إتجاه تحسين العلاقات مع سوريا ونتساءل: هل أن الملك الذي عودنا طوال ربع قرن من العمل السياسي على أنه من النوع الذي لا يغادر موقعه وإنما يترك الآخرين يغيرون موقعهم، باتت له في ضوء تجارب ربع قرن من العمل السياسي رؤية جديدة للإستراتيجية والتكتيك في العمل السياسي وبات له أيضاً مفهوم غير تقليدي للتحالفات...

وفي الوقت الذي كنا ننتظر من العراق أن يشيع بعض التفاؤل بإمكانية نجاح المسعى الخليجي لإنهاء الحرب لكن وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء طارق عزيز يعلن وهو يتوقف في القاهرة قبل أن يواصل السفر إلى فاس لحضور مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية ما معناه أنه لا أمل يرتجى من المسعى الخليجي وأن إيران ما تزال تدق طبول الحرب...

كذلك أننا في الوقت الذي كنا نسمع من مسؤولين مصريين تفاصيل حول نجاح كبير لزيارة الرئيس صدَّام حسين إلى موسكو ويعلق هؤلاء آمالاً على نتائج هذه الزيارة في ضوء ما رواه لهم وكيل الخارجية العراقية نوري الويس...

وفي الوقت الذي كنا كثيري التنبه إلى ما سيحدث على جبهة العراق مع إيران وكيف أن جيش العراق الكثير التألق والإنتصارات والذي احتفل قبل أيام بذكرى سنة جديدة حقق بالتعاون مع المدنيين عمالاً ومهندسين عملاً خارقاً في منطقة الأهوار التي يتطلع الإيرانيون إلى أن تكون الثغرة التي ينفذون منها لتحقيق كسب عسكري يحفظ لهم ماء الوجه...

وفي الوقت الذي كنا نراقب بإهتمام التحرك السعودي في شأن تنشيط الحركة لعقد القمة التي تأجلت أكثر من اللازم ونعلق بعض الأمل على إفراجات قد تحدث داخل العراق وتستفيد منها عناصر كانت حليفة لإيران وعلى محاولة لتقريب مسافة الخلاف بين العراق وسوريا وزيارة شخصية عراقية ذات شأن (طه العلي سفير العراق لدى تونس ومندوبه لدى الجامعة العربية) إلى دمشق للمشاركة في مؤتمر إسلامي...

وفي الوقت الذي كنا ننتظر نتائج محادثات على درجة من الأهمية بين الرئيس فرنسوا ميتران والرئيس حسني مبارك جرت في القاهرة وستستأنف قريباً في باريس، وننتظر حدوث خطوة للتوفيق بين مصر وليبيا وعد الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب بها...

وفي الوقت الذي كنا متلهفين لمعرفة نتائج التحرك الديبلوماسي الفلسطيني والمتمثل بالمحادثات التي بدأها في موسكو فاروق القدومي "وزير خارجية فلسطين" والتي لوحظ أنها حدثت في أعقاب زيارة الرئيس صدَّام حسين إلى موسكو وكانت ظروف منظمة التحرير أبرز بنود هذه الزيارة، بل إنها تساوت مع البند الخاص بالحرب العراقية –

الإيرانية...

وفي هذا الوقت بالذات حدث أن تم العثور على سليمان خاطر مشنوقاً وهو في السجن. ولمجرد أن سمعنا بالنبأ فإن التساؤلات حول أمر هذا المجند المصري تتالت بشكل لا مثيل له.

وعلى النحو الآتي نسجل بعضها:

إنه عند حدوث الإنتحار كان متبقياً على فترة تصديق الحُكْم حوالى أسبوعين. وفي هذيْن الأسبوعيْن ربما لا يتم التصدق وقد يتم. وإذن فما الذي يجعل هذا الشاب يقدم على الإنتحار؟

... وإن سليمان خاطر معتقل داخل سجن عسكري في مصر. ولا يدري المرء كيف يمكن أن تتأمن لهذا المجند وببساطة الوسيلة التي يشنق بها نفسه؟

... وإن سليمان خاطر هو في نظر الناس داخل مصر وخارجها بطل أو على الأقل صاحب قضية ومن أجْل ذلك فليس من الجائز أن يخاف من تغييب قضيته وتركه للنسيان.

... وإن سليمان خاطر ضاق ذرعاً بما فعله أهل الحُكْم والأحزاب به وإكتشف أن الطرفيْن يتقاذفانه ككرة فقرر الإنتحار.

تلك هي بعض الملاحظات على إنتحار هذا المجند المثقف الذي وجد نفسه ذات يوم يقوم بواجبه أو بما يمليه عيه ضميره ووجدانه وعندما خاب أمله بالناس وكيف أنه بعدما إكتشف أن تعامل بني قومه مع ما قام به كان دون ما توقع بكثير آثر أن يسجل أول حالة إنتحار لبطل وبأسلوب يبدو في بعض جوانبه قريباً بعض الشيء من أول حالة إنتحار لشاعر عربي ونعني بها حالة الشاعر خليل حاوي الذي أنهى حياته برصاصة أطلقها على رأسه.

... وكلاهما إنتحر أو "إنتحروه" في زمن رديء.

مجلة "التضامن". لندن - 11 كانون الثاني (يناير) 1986

* * *

الفرصة المثالية للإستدارة

الآن، بعد هدوء العاصفة العاتية، التي هبت على الجماهيرية الليبية من الولايات المتحدة.

والآن، بعدما تم تجدد الصراع على السلطة في عدن وعلى الطريقة نفسها المعمول بها منذ أن قام حُكْم ثوري في اليمن الجنوبية: ثورة تأكل أبناءها ودم يستسقي الدم...

والآن، بعدما باتت سوريا ممسكة بالورقة اللبنانية من دون أن تطير منها. ومن دون أن تقلق الولايات المتحدة...

والآن، بعدما حسمت الجزائر نهائياً الأمر فاختارت النهج الأكثر إعتدالاً...

والآن، بعدما تبين أن لا منظمة تحرير فلسطينية من دون ياسر عرفات، وأن الرجل ما زال قوياً حتى وهو يعيش أقصى حالات الحصار النفسي...

الآن، بعدما باتت كل هذه الأمور أكثر وضوحاً من ذي قبل، فإن الفرصة أمام هذه الأطراف والتي تشكل – بالمصادفة – أعضاء "جبهة الصمود والتصدي" تبدو ضرورية من أجْل إستدارة لا بد منها. وبالنسبة إلى الحُكْم الليبي أن الفرصة مثالية من أجْل الإستدارة. ذلك أن الحُكْم الليبي، حقق في الأسابيع الثلاثة الماضية كسباً كبيراً، وإستطاع العقيد معمر القذافي أن يخوض حرباً باردة ومن النوع البالغ الخطورة ضد الرئيس رونالد ريغان. وبعد أن كان الرئيس الأميركي يقرع أجراس الإنذار، ويطلب وقوف الحلفاء معه، وتأييدهم من أجْل توجيه ضربات إلى الحُكْم الليبي، إذ بالرئيس ريغان يجد نفسه هو الواقع تحت وطأة الحصار. ثم يجد نفسه أيضاً يتراجع شيئاً فشيئاً عن الإنذارات ويوقف تحرك حاملات الطائرات، التي كانت تلقت الأوامر من أجْل الإبحار في إتجاه الشواطئ الليبية لإسقاط حكم العقيد القذافي.

ومن الجائز الإفتراض أن الرئيس ريغان بين إندفاعه في إتجاه تأديب الحُكْم الليبي على أساس أن لهذا الحُكْم عداوات، وخصومات، في كل مكان في العالم وأنه من الطبيعي أن أحداً في العالم الثالث عموماً، والعالم العربي بشكل خاص فضلاً عن دول أوروبا، لن يعترض على التأديب هذا إذا كان لن يرحب به أو حتى يشارك فيه.

وعندما يفاجأ الرئيس ريغان بأن كل هذه الأطراف عارضت موقفه وإجراءاته وحرّكت الرأي العام ضد هذا الموقف وتلك الإجراءات. وعندما يفاجأ بأنه حتى خصوم العقيد القذافي في المغرب، والمشرق، لا يجارون الولايات المتحدة في خطواتها... إن الرئيس ريغان عندما يفاجأ بحدوث كل ذلك، فمن الطبيعي أن يصدر الأوامر المضادة لحاملات الطائرات التي تحركت ولرجال الأجهزة السرية الذين نشطوا مباشرة أو عبر جيوبهم في عواصم العالم.

لقد أعاد الرئيس ريغان النظر، أو فلنقل إنه جمَّد خُطط الإنتقام من العقيد القذافي نتيجة لهذه التحفظات والإعتراضات الدولية والعربية من الدولتيْن المتضررتيْن

من أعمال التطرف وهما، (إيطاليا والنمســـا)، إلى الدول الإسلامية التي إجتمعت في "فاس".

وفي ضـــوء ذلك، ما الذي يجب أن نتوقعه من العقيد القذافي؟

هل أنه سيعتبر أنه حقق انتصاراً على الرئيس ريغان، وتأخذه النشـوة ويمارس المزيد من التحدي مطمئناً إلى أن الأطراف العربية والدولية، حتى التي بينها وبينه خصومات أو عداوات، لن تتخلى عن تأييدها له؟

وهل أنه سيعتبر أن تشجيعه للمتطرفين، والمعارضين، في دول العالم طولاً وعرضـــاً، والإنطباع الذي تركه في نفوس الجميع بأنه يلاحق خصومه حتى الموت، هو الذي جعل الدول التي ساندته في حربه الباردة مع الرئيس ريغان تفضـل تأييده على مسـاندة خطط الرئيس الأميركي ضـده مخلفة أن يصـــيبها ما يصـــيب الذين يخاصـــمون العقيد القذافي أو يناصبونه العداء؟

هل أن العقيد القذافي ســيعتبر الأمر على النحو الذي أوردناه فيزداد تطرفاً، أم أنه سيأخذ في الإعتبار أن الفرصة مثالية أمامه من أجْل إسـتدارة نحو الواقعية يتعايش خلالها مع الجميع ويتعامل مع الشرعيات، وينفض يديه من بعض القضايا العالقة؟

إن الـذي يعرف العقيـد القـذافي، ويرصـــد حركتـه، وتحالفاته، يرى أن الرجل إعتاد على مدى خمس عشـــرة سـنة أن يغرّد دائماً خارج السـرب. لكن في الوقت نفسـه، من الجائز القول إنه بعد خمس عشرة سنة من الثورية التي تجمع بين الأحلام، وبين أقصى درجات العنف، فإن العقيد القـذافي، قـد يعتبر أن الموقف الأميركي الأخير يفرض عليه أن ينتقل من ضـفة إلى أخرى فيحكم دولة ويتمسـك بطقوس نظام، ويتعامل مع شـــرعيات، ويريح نفســـه من قضـايا شـائكة، ولا يبقى مثل المغناطيس الذي يجذب نحوه أي معدن. والمعدن هنا هو الخطر وهي المشاكل.

ما هو مطلوب من العقيد القذافي بعد الذي جرى ليس أكثر من وقفة تـأمل مع النفس، يعيد فيها خلط الأوراق، وترتيبها. وفرصـته مثالية على أسـاس أنه يفعل ذلك، وهو في نظر الآخرين خارج من إنتصار.

وهو إذا قرر أن يتأمل، ويعيد ترتيب الأوراق، ســـيجد نفســـه يتفاهم مع الولايات المتحدة بدل أن يواصـــل هذه المشـاكسـات غير المجدية معها. وسـيجد نفسـه ينهي هذا التحالف غير المقنع مع إيران، بدل أن يواصـل دعمه لها، فتطمئن هـذه إلى أن المظلـة العربيـة تغطي أطمـاعهـا، وإعتداءاتها وتطلعاتها من أجل وضـــع اليد على العالم العربي. وسيجد نفسه يوقف هذا الدعم للخارجين على ولائم للشـرعيات بدل أن يؤمن لهؤلاء المأوى، والدعم، والتدريب، والرعاية. وسـيجد نفسـه ينضـم إلى الإجماع العربي ويأخذ بالرأي الذي يأخذ به الآخرون خصوصاً أن هذا الرأي حتى في موضوع فلسطين، والقومية العربية، ليس إستسلاماً كما يحاول العقيد القذافي أن يقنع غيره. وسيجد نفسه يقف مع الأكثرية العربية خصـــوصـــاً أن هذه الأكثرية لم تخذله في حربه الباردة مع الرئيس ريغان، التي كانت ســـتتحول إلى حرب ســـاخنة لو حدث هذا الخذلان من جهة، ولم يحدث تردد من جانب بعض دول أوروبا من جهة أخرى.

بل إنـه من الجـائز القول إن الحُكْم الليبي بـات مـديناً للطرفيْن العربي والأوروبي، وأن العقيد القذافي قـادر على تسديد هذا الدين بالإستدارة المطلوبة.

ويبقى أنه في ضـــوء ما يجري في ســـوريا وبينها وبين لبنـان، ومـا حـدث في عـدن، الـدولـة الأخرى في "جبهـة الصمود والتصدي" فإن العقيد القذافي لا بد في لحظة تأمل ســـيعتبر أن الظروف التي إجتازها هي المثالية من أجْل التعايش مع الواقع.

والتعايش مع الواقع، ليس إسـتسـلاماً وليس كفراً، وإنما هو من الضرورات أحياناً.

يفعل العقيد القذافي ذلك أم لا؟

يســتدير ويبدأ بليبيا ومن أجْلها دورة جديدة من التعامل مع الغير؟

يتولى بنفســـه تعطيل عشـــرات الألغام التي زرعها في العالم؟

يختار أفضـــل العناصـــر الديبلوماســـية ويوفدها في مهمات إلى حيث المصالحة مطلوبة والتوضيح ضروري؟

يتولى إبلاغ الأكثرية العربية الشـــكر لأنها وقفت معه وأنه عائد إليها؟

يقترب من الشرعية الفلسطينية بدل أن يقرب الخارجين عليها – من دون وجه حق – إليه؟

يقول لإيران إنه معها إذا أوقفت الحرب ضـــد العراق وعليها إذا كانت لن تفعل؟

يفتح الباب أمام التونسيين بعد أن يعوِّض كل صـاحب حق حقه؟

يساعد مصر كما يساعدها الآخرون على الخروج من نفق "كامب ديفيد"؟

يطلب من "ميليشـــياته اللبنانية" أن تكون كتيبة تعمير وتوعية؟

هل يفعل العقيد ذلك وغيره – مما هو مطالب به –

الكثير أم أنه سيعتبر بأن حلبة الملاكمة بينه وبين رونالد ريغان كانت مسلية وكانت صيحات الإعجاب بطريقته في الملاكمة، موضع التشجيع له كي يستأنف جولة أخرى؟

إننا نتمنى أن يفعل ذلك؟ وأغلب الظن، أنه سيفعل ذلك. إن تجربة سبع عشرة سنة في الحُكْم أضافت الكثير إلى مفاهيم الرجل.

مجلة "التضامن". لندن - 18 كانون الثاني (يناير) 1986

* * *

سليمان خاطر... الشهيد المظلوم
لغة الوجدان و... لغة العقل

إذا كان المرء يريد أن يقول بعض الكلام الوجداني في سليمان خاطر فإنه يجد نفسه يردد ومن دون حرص على إنتقاء الكلمات أن سليمان خاطر إستشهد في زمانه مثلما إستشهد الحسين بن علي في زمانه. كلاهما وألوف غيرهما من زينة الشباب العرب استشهدوا مظلومين.

وإذا كان المرء يريد أن يضيف فإنه يجد نفسه يفترض أن شعراء مصر بالعامية قبل الفصحى وروائيي مصر الذين جف الإبداع عندهم ومسرحيي مصر الذين شارفت موجة موضوعات التهريج التي شغلتهم لبضع سنوات على الإنحسار، بات عندهم بطل وموضوع يمكن أن يكتبوا عنه عشرات الروايات والمسرحيات وينظموا فيه عشرات القصائد.

وبلغة الوجدان أيضاً يمكن الإفتراض أن مجد نواح الربابة في طول مصر وعرضها سيتجدد وستتناقل القرى عن المراكز والبنادر قصة سليمان خاطر مثلما تتناقل منذ سنوات وجيلاً بعد جيل قصة حسن ونعيمة وقصة أدهم الشرقاوي وقصة سليمان الحلبي. سيعود إلى الربابة وعازفيه ووترها المجد الذي إنتزعته في لحظة صاعقة أنغام الأورغ حليف الإنفتاح الذي هو وليد حالة الصُلْح المصري – الإسرائيلي.

وبلغة الوجدان أيضاً وأيضاً يمكن أن يقال أكثر من ذلك. يمكن أن يقال مثلاً إن أفضل تكريم لسليمان خاطر – وهذا دين له في ذمة كل مصري مقيماً أو مغترباً – هو أن يشاد له وفي المكان الذي وجدت فيه جثته مقام مثل مقام السيد البدوي وأن يتحول السجن الذي شهد فاجعة سليمان خاطر إلى مسجد وحديقة ومكتبة يزورها المصريون للتبرك ولكي يتعظوا، وتحديداً بعضهم، فيتأملوا في الحال التي وضعوا الأمة فيها عندما صدقوا كذبة السلام مع إسرائيل كما روّج لها الرئيس السادات.

إن سليمان خاطر بلغة الوجدانيات هو من نمط الأولياء الصالحين ولا يقلل من أهمية هذا الأمر هذا التشويه المتعمد من جانب بعض رجال الإعلام.

ولكن ما جدوى لغة الوجدان وما الذي يمكن أن تقدمه حروفها أو تؤخره. ومن أجْل ذلك فما أحوجنا إلى وقفة هادئة نتأمل فيها حادثة سليمان خاطر لعلنا نخرج بما من شأنه أن يحل هذا اللغز.

وفي إطار الوقفة الهادئة يمكن أن نفترض بأن سليمان خاطر شُنق ولم يشنق نفسه، وأن عملية الشنق هي حالة تأديب، وهي في بعض جوانبها مثل الغارة الإسرائيلية على مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ومثل إغتيال الملك فيصل من قبل.

وفي إطار الوقفة الهادئة يمكن القول إن إسرائيل لا تستطيع أن تتحمل بقاء سليمان خاطر على قيد الحياة ولا تتحمل أن يكون جزاء ما فعله هو السجن حتى وإن كان مدى الحياة، ذلك أنه منذ اللحظة الأُولى بدا في نظر الناس على أنه بطل. وعندما صدر الحُكْم عليه فإن عنصر البطولة غمر شخصيته. وتعرف إسرائيل أن هذا معناه أن يصبح سليمان خاطر المثل الأعلى لمئات الشبان المصريين الذين يمكن أن يحولوا كل إسرائيلي إلى هدف لهم يقتلونه في لحظة غضب وحيثما وجدوه في صحراء سيناء أو في شوارع القاهرة. كذلك ان إسرائيل تعرف بأن عدم الإنتقام من سليمان خاطر معناه أن أي إسرائيلي لن يجرؤ على الذهاب إلى مصر ومعناه أن التطبيع الذي لا يقوى عوده لن تقوم له قائمة.

إن الافتراض بأن إسرائيل هي التي شنقت سليمان خاطر بتدبير منها أو بتدبير وتنفيذ معاً ليس إفتراضاً لا أساس له. ذلك أن إسرائيل لا يمكنها أن ترد على ما فعله سليمان خاطر بأن تشن غارة على مصر كتلك التي شنتها على تونس إنتقاماً لمقتل ثلاثة إسرائيليين في قبرص قيل إنهم سياح وقيل إنهم من عناصر "الموساد". ولا يمكنها وليس من مصلحتها أن تعلن أنها قامت بتصفية سليمان خاطر. ذلك أن ما يهمها هنا هو إنهاء حياة هذا الشاب وأن تتشابك التكهنات في أمر إنتحاره مستفيدة في ذلك من الشكوك التي أثارتها معالجات بعض الإعلاميين المصريين لشخصية سليمان خاطر والعمل الذي أقدم عليه. ولكن إسرائيل لن تصمت وقد نفاجأ ذات يوم بكتاب أو فيلم أو

مسلسل في الصحافة الأجنبية عن عملية سليمان خاطر وكيف تم تنفيذها. وأغلب الظن أنه سيتم الكشف من جانب إسرائيل بالطريقة التي كشفت فيها عن عملية الفالاشا وبأسلوب الإثارة الذي إعتمدته في عملية عنتيبي وعملية قصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. وأغلب الظن أنها الآن في صدد صياغة ما ستقوله عن العملية وبحيث تلغي عن سليمان خاطر أجواء البطولة التي ترافق الحديث داخل مصر وخارجها عنه.

وصحيح أن الذين قتلهم سليمان خاطر كانوا سبعة سياح إسرائيليين وبينهم سيدتان وأربعة أطفال وهذا يقلل من وهج العملية التي قام بها إلاّ أن هذا الأمر قد يكون السبب الذي عجَّل في تنفيذ ثأر إسرائيل منه. ولكن هل لو أن السبعة كانوا جنوداً إسرائيليين وليسوا مدنيين وسياحاً وأطفالاً وسيدتيْن لما كانت إسرائيل ستثأر؟ إن الجواب البدهي عن ذلك هو أنها كانت في الحالتيْن ستنتقم، ذلك أن الإنتقام هو الأساس في أسلوب تعامل إسرائيل مع الآخرين، فضلاً عن أنها إذا كانت تنتقم بعفوية من الفلسطينيين لأنهم يطالبون بإستعادة حق إغتصبته منهم بتواطؤ بعض دول العالم فإنها ستنتقم من المصريين وستقتلع من الجذور أي نبتة تبشر بالعمل الجدي لإلغاء الصلح المصري – الإسرائيلي. ذلك أن إنتزاع مصر من هذا الصلح هو تنشيط لدورة الدم في شريان الجسم الفلسطيني الذي يطالب بإستعادة حقه.

يبقى أيضاً أننا في معرض الحديث عن حادثة سليمان خاطر بلغة الوجدان، العاشورائية المشاهد والألفاظ، ولغة المنطق التي تتيح أمام المرء أن يفكر بهدوء ويستخلص ما يمكن إستخلاصه من نتائج وعبر، نجد أنفسنا نستهجن هذه الصيحات التي تنطلق من أكثر من مكان عربي ولا يدري المرء ما إذا كانت ضارة أم نافعة.

وإلى الذين يطلقون هذه الصيحات بإنفعال نوجه السؤال الآتي: إذا كان إغتيال الرئيس أنور السادات لم يقنع المصريين بضرورة إلغاء إتفاقية كامب ديفيد فهل أن حادثة سليمان خاطر ستقنعهم؟ إن مثل هذا الأمر يحتاج إلى المزيد من الوقت وإلى الكثير من الصبر وحسن التفهم. ذلك أن "جبهة كامب ديفيد" داخل مصر تواجه منذ بعض الوقت إمتحاناً صعباً لكن الذي يحدث أنه كلما بات الإمتحان أقرب إلى أن يصبح محنة يأتي التعامل العربي مع أمور مصر وقضاياها بما يعزز شأن تلك الجبهة بما تمثله من مصالح وتحالفات.

ولعله من أجْل القضية وكي تتمكن الأمة من عبور هذا النفق الذي تكاد تختنق فيه نتيجة إبتعاد مصر عن عالمها ومحيطها يبدو الجميع مطالبين بإعتماد التأني في التعبير عن رد الفعل إزاء إشارات تصدر عن مصر من نوع حادثة سليمان خاطر. أما تلك الصيحات المنفعلة التي تنطلق من أكثر من مكان عربي، فإنها من النوع الذي يولد مشاعر الغيظ من دون أن يؤثر ذلك على موقف المصريين من الصلح الذي عقده الرئيس أنور السادات مع إسرائيل.

وثمة حقيقة من المهم أخذها في الإعتبار وهي أن المصريين ليسوا مع السادات ولم يعبروا عن ولائهم له عندما جرى إغتياله لكنهم في أكثريتهم، وحتى إشعار آخر أو حتى حدوث الصحوة، ما زالوا مقتنعين بما فعله السادات ويرون أن إتفاقية كامب ديفيد يجب أن تبقى.

وفي إطار لغة العقد وبعيداً عن لغة الوجدان يمكن القول إن المصريين في أكثريتهم يتعاملون بما يشبه الإسترخاء مع حادثة سليمان خاطر ربما بسبب تلك الحقيقة المشار إليها. ولكنه في أي حال إسترخاء مؤقت. فهذه مصر تستيقظ بهمة عالية في الوقت الذي يبدو للبعض أنها نائمة مع أهل الكهف. وعندما تستيقظ تتقدم الموكب بأمانة ووطنية على درجة عالية من النقاء.

مجلة "التضامن". لندن - 18 كانون الثاني (يناير) 1986

* * *

الخط المعتدل... أو جبهة جديدة لتجفيف الثروة العربية

بعد قمة الرئيسيْن رونالد ريغان وميخائيل غورباتشوف في جنيف، بات من الطبيعي الربط بين هذه القمة، وبين أي حدث يقع في العالم وخصوصاً في دول العالم الثالث، حيث الخلافات بين الدولتيْن الكبريْن على أشدها حول إقتسام النفوذ في دول هذا العالم. ومثل هذا الربط، يبدو طبيعياً حتى إذا حدثت في دولة من الدول مشاكل أو إضطرابات تهدد المجموعة الحاكمة كما حدث في اليمن الجنوبية.

ومع أن التطورات اليمنية الجنوبية، كانت حتى لحظة كتابة هذه الأسطر، (يوم الإثنين 20 كانون الثاني/يناير 1986)، لم تتضح بما فيه الكفاية إلا أن ما يمكن ملاحظته في ضوء ما حدث، وما تأكد أن المعلومات في شأنه

وحوله أكيدة، من شـــأنه أن يعكس صـــورة من النوع المضـحك المبكي للوضـع في ذلك البلد الذي يحزن المرء من أجْله كثيراً وفي تلك المنطقة التي بتنا أكثر خوفاً من قبل على إشعال الحرائق فيها.

يلاحظ المرء أن شراسة الخلافات الناشئة عن خلافات أبناء العقيدة السـياسـية الواحدة، تعكس كم أن هذه العقيدة تشجع معتنقها على الشر وتبعده عن أجواء التسامح التي تربى عليها الأجداد تحت مظلة الأصالة والعادات القبلية.

ويلاحظ المرء أيضـاً، مدى هيمنة الإتحاد السـوفياتي على طرفيْ الصراع في اليمن الجنوبية. فالذين في السلطة يرعاهم الإتحاد السـوفياتي. والمتمردون على الذين في السلطة يرعاهم الإتحاد السوفياتي أيضـاً. كذلك أن الذين تمردوا على السلطة كانوا في الأصـل يقيمون في الإتحاد السوفياتي الذي هو – كما تبين – ليس منفى بقدر ما هو سـاحة إعداد لتسـلم السـلطة أو على الأقل الإنقضـاض عليها. والذين في السـلطة لا خيار لهم إذا سـقطوا سـوى التوجه إلى الإتحاد السـوفياتي. والأخطر من ذلك كله هو أن محاولة إيجاد مخرج للخلاف بين الطرفيْن المتصـارعين تمت داخل مبنى السـفارة السـوفياتية وهو أمر يعطي فكرة واضـحة عن حجم الهيمنة السوفياتية وكيف أنه بمقتضـاها يمارس الكرملين اللعبة على المكشوف.

ولا ندري ما الذي كان يمنع الطرفيْن من إختيار جهة صـديقة ومحايدة وإشـتراكية في الوقت نفسـه، (يوغوسـلافيا كدولة أجنبية والجزائر كدولة عربية)، لكي يحلا في رحابها المشاكل بينهما. كذلك لا يدري المرء سر هذا العزوف لدى الطرفيْن على الإحتكام إلى الصـــديق العربي المشـــترك والحليف في الوقـت نفســـه ونعني بـه منظمـة التحرير الفلسطينية.

كذلك يجد المرء نفســـه يفترض بأن الســـوفيات كانوا يتمنون في الوقت نفســه ألاّ يضــطروا إلى ممارســة دور التوفيق بأسلوب الهيمنة الذي ظهر واضـحاً في ممارسـتهم خلال الأيام الأولى من الأزمة، وذلك على أســـاس أنهم حققوا في الأشـــهر الخمســـة الماضـــية إنجازاً طيّباً تمثل بإنفتاح مصـــراعي الباب الخليجي وبدء بعض الدول تبادل التمثيل الديبلوماسي معه، (سلطنة عمان ثم دولة الإمارات العربية المتحدة). ويأخذ السـوفيات في الإعتبار أن إنفجار الموقف في عدن بالشكل الذي إنفجر فيه وإضـطرارهم إلى التدخل بالشـــكل الذي حدث من شـــأنه أن يجعل الدول الأخرى في منطقة الخليج وهي الســعودية وقطر والبحرين تفضـل طي صـفحة تبادل التمثيل الديبلوماسـي مع الإتحاد السوفياتي بعدما كانت بدأت تفكر في إلقاء نظرة متفحصـة على الأمر، وهي نظرة من شـــأنها أن تقود مع الوقت إلى تبادُل التمثيل الديبلوماسـي. ومن المؤكد أن الدول المشـار إليها ستجد نفسها بعد الذي حدث في عدن أكثر حذراً من ذي قبل.

ومما يلاحظه المرء أيضاً هو أن ما حدث في عدن هو حلقـة ممـا حـدث للـدول الثلاث التي تربطهـا بـالإتحـاد السـوفياتي خصـوصـية في العلاقات، بل وجوز القول إن هذه الدول هي الورقة التي يمسكها الإتحاد السوفياتي بيديه وقـد يكون الرئيس ريغـان لوّح بهـا وبكثير من الإعتـداد بالنفس عندما إلتقى بالرئيس غورباتشـــوف ثم عندما كان المســاعدون يواصــلون بعد إجتماع القمة ما بدأوه في فترة التحضير لها.

إنــه كــان لافتــاً للنظر كثيراً أنــه في أعقــاب القمــة السوفياتية – الأميركية حدث على التوالي أن إرتباك الشأن السـوري إزاء لبنان في اللحظة التي بدت فيها سـوريا أنها سـيدة الموقف في لبنان. وحدث إرتباك في شـأن ليبيا. ثم حدث الإرتباك الراهن في شـــأن اليمن الجنوبية. وليس واضـــحاً ما إذا كانت الإرتباكات الثلاثة المشـار إليها هي بداية زعزعة لشـأن السـوفيات في المنطقة، أم أن الزعزعة حـدثـت وإنتهى الأمر. ومن المؤكـد أن التطورات التي ستشـهدها المنطقة من المغرب إلى ضـفاف البحر الأحمر وفي الفترة التي ستسبق إنعقاد القمة السوفياتية – الأميركية الثانية في حزيران/يونيو المقبل ســـتؤكد ما إذا كانت اليد السـوفياتية قد ارتعشـت في ضـوء الذي حدث لسـوريا مع لبنان وفي ضـوء ما حدث بين أميركا وليبيا وفي ضـوء ما حدث في عدن، وأنها ما دامت ارتعشت فإن اليد الأميركية سـتصـبح أكثر شـأناً من ذي قبل... وضـمن التفاهم بين حاكمي العالم وإتفاقهما على اقتســـام مناطق النفوذ. وفي هذا الإطـار قد يكون من الجـائز التكهن بـأن الرئيســـيْن ريغان وغورباتشوف إتفقا على أن تستعيد الولايات المتحدة شـــأنها بالكامل في إيران وبالكامل في منطقة المغرب العربي وبالكامل في منطقة المشـــرق العربي وبالكامل في منطقة البحر الأحمر مقابل التســـليم للإتحاد الســـوفياتي بوضع اليد – وربما بالكامل أيضاً – على أفغانستان.

ويلاحظ المرء أيضـاً أن عملية إخضـاع الخارجين على الإرادة الدولية، أي على مبادئ إقتســـام النفوذ بين كل من الولايات المتحدة والإتحاد الســـوفياتي، ســـتعتمد على الأسلوب اللبناني الذي لم يكن أحد ليتوقع أن يتم الأخذ به وبهذه الســـرعة في عدن. وإذا صـــحت المعلومات الأولية

التي أفادت بأنه قد تم سقوط أكثر من عشرة آلاف قتيل وجريح وتدمير عشرات المباني في الأسبوع الأول لإنفجار الموقف، فهذا معناه أنه قد تم الأخذ بالأسلوب اللبناني حرفاً بحرف. وفي هذا الإطار يلفت النظر كيف أن جيبوتي بالنسبة إلى عدن أصبحت فجأة مثل قبرص بالنسبة إلى حرب لبنان.

ويلاحظ المرء أيضاً وفي إطار المقارنة بين الذي حدث في لبنان قبل سنوات عشر وبين ما حدث قبل أيام في عدن أن كثيرين لم يحالفهم التوفيق في الرهان. وهؤلاء كانوا متأكدين بأن الذي حدث في لبنان لا بد سيهاجر إلى مناطق أخرى. وكانت الأنظار دائماً تتجه إلى دول تواجه أوضاعاً ذات خلل طائفي، لكن أحداً لم يتوقع أن تنفجر الحرب، وبالشكل الذي إنفجرت فيه، في عدن وليس في أي عاصمة أخرى تعيش ظروفاً طائفية. وخطورة هذا الأمر أن مفتعلي هذه الحروب لن يكون سلاحهم فقط الدين والمذهبية الدينية عموماً لإشعال الحروب الأهلية، وإنما يمكنهم الإعتماد على أسلحة أخرى كثيرة.

ويلاحظ المرء أيضاً أموراً كثيرة من بينها الأسلوب الحضاري والأسلوب غير الحضاري في التغيير، وكيف أن تغيير النظام مثل النظام السابق في السودان لم يستوجب هذه الدماء الغزيرة التي سالت في شوارع عدن، في حين أن الذين قضوا في عملية التغيير في السودان لم يتجاوزوا بضعة أنفار. وتلك كانت الحال خلال كل عمليات التغيير التي جرت في السودان على مدى عشرين سنة، وهو البلد الكثير التناقضات والكثير المشاكل. ولكن أهله استمروا على الرغم من كل شيء يحاولون أن يحلوا بالحسنى، وفي معزل عن أسلوب الميليشيات، المشاكل مهما عظم شأنها.

ومن الأمور التي يمكن ملاحظتها كذلك هو أن الفلسطينيين التائهين، الذين لا وطن لهم والخارجين من حرب كثيرة الشراسة تعرضوا لها في لبنان، هم الذين نقلوا الأدوية عبر أراضي الجمهورية اليمنية إلى الذين يقاتلون بعضهم بعضاً في عدن. كذلك أن هؤلاء الفلسطينيين حملوا المواد التموينية من أجْل إطعام، بل وإنقاذ عشرات الأطفال والنساء والعجزة الذين شردتهم أيام الأسبوع الأول من القتال. ولا بد أن هؤلاء الفلسطينيين الذين يقومون بمهمة الإنقاذ المشار إليها تساءلوا بينهم وبين أنفسهم: عندهم وطن وأرض وجواز سفر ومع ذلك يفتكون ببعضهم البعض. يا سبحان الله.

ومن الأمور اللافتة للإنتباه هو أن الإتحاد السوفياتي أصدر مع الوفد اليمني الجنوبي برئاسة رئيس الوزراء أبو بكر العطاس وعضوية وزير الخارجية عبد العزيز الدالي بياناً مشتركاً لعله الأول من نوعه في تاريخ البيانات السوفياتية – الأجنبية. وفي هذا البيان فقرة تدعو المتقاتلين في عدن، إلى حقن الدماء والحفاظ على النظام التقدمي وتطبيق خطة التنمية وإعادة البسمة إلى وجوه الأطفال". أي بسمة وأي هموم في هذا الشأن لاحظها المرء على وجوه الأطراف التي تهتم بإعداد الميليشيات للقتال أكثر من الإهتمام ليس بإبتسامة الأطفال وإنما بالإبقاء عليهم أحياء.

ويلاحظ المرء أيضاً كيف أن مصائب قوم هي فوائد عند قوم آخرين. ففي الوقت الذي كانت حكومة مارغريت تاتشر تعاني من تفسخ في صفوفها إذا بها تحوِّل الأنظار إعلامياً عن مشاكلها وتغرق الناس في الدور الذي قام به اليخت الملكي (بريتانيا) الذي كان ماراً قرب سواحل عدن بالمصادفة في زيارة ملكية ثم توقف وبدأ ينتشل من الزوارق الصغيرة الهاربين من جحيم الحرب الأهلية في عدن. ومع الأخذ في الاعتبار أن هذا الدور الذي قام به اليخت الملكي كان عظيماً على الصعيد الإنساني إلا أن هذا القتال الدامي الذي شهدته عدن ما كان ليأخذ الحيز الذي أخذه من الاهتمام في وسائل الإعلام البريطانية لولا حذاقة رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر في الإستفادة من مصائب قوم عدن وهي قد إستفادت بالفعل.

إن كلاماً كثيراً يمكن أن يقال في شأن أحداث اليمن الجنوبية التي إختلطت فيها الأمور المبكية مع الأمور المضحكة والتي من بينها على سبيل المثال لا الحصر أن هذه الدولة استنجدت وتعاملت في أزمتها مع أثيوبيا ثم مع الإتحاد السوفياتي وكأنما ليست هي إحدى الدول العربية. وأياً كانت الظروف فإن المرء يتمنى لإخوانه في هذه الدولة أن يؤكدوا عروبتهم قبل الحرص على تأكيد ماركسيتهم.

إن كلاماً كثيراً يمكن أن يقال لكن أهم ما يمكن قوله عبارة عن تمنيات بأن ينتصر الخط المعتدل في اليمن الجنوبية. وحتى كتابة هذه الأسطر كان الخط المعتدل يواجه إمتحاناً قاسياً وكان معرضاً للإنتكاسة. وسواء إجتاز هذا الخط المحنة بسلام أم لا، فإن خيار الإعتدال هو الخيار الأسلم، وإلا فإن الحرب قد تطول وقد تتحول إلى حرب بتعقيدات الحرب اللبنانية. وإذا حدث ذلك فهذا معناه أن هنالك مؤامرة دولية هدفها تجفيف بحيرة الثروة العربية. وإذا أخذنا في الاعتبار أن اليمن الجنوبية محاذية لهذه البحيرة التي هي المملكة العربية السعودية، لأمكننا الافتراض بأن هذه المؤامرة أكبر من الولايات المتحدة

وأكبر من الإتحاد السوفياتي، وأن القوة الخفية التي ترسم مصير العالم تقف وراءها.

نتمنى أن ينتصر الخط المعتدل الآن أو غداً أو بعد حين وأن تسلم منطقة الخليج من المؤامرة التي تقوم القوة الخفية بالتخطيط لها والتي تتمثل بفتح جبهة إستنزاف جدية على غرار الحرب العراقية – الإيرانية ومن قبلها الحرب اللبنانية.

مجلة "التضامن". لندن - 25 كانون الثاني (يناير) 1986

* * *

عن أسبانيا إلى سلمان بن عبد العزيز

من الصعب على المرء أن يصف المشاعر المريرة الناشئة عن إعلان حكومة إسبانيا ظهر يوم الجمعة (1986/1/17) رسمياً الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات ديبلوماسية معها. ومن الصعب عليه تحديد حجم الأسف على هذه الخطوة غير الودية من جانب دولة لم تلق من العرب سوى الود والتعاطف.

بل إن المرء ليحتار في أمر هذه الخطوة. فلا هي مقدمة لدور يمكن لإسبانيا أن تلعبه من أجْل تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط لأن إسبانيا ليست مؤهلة لهذا الدور. ولا هي حركة ذات إيقاع من نوع جديد تستهدف تغيير موقف إسرائيل. فضلاً عن أنها تأتي بينما إسرائيل لم تنته بعد من قطف ثمار عدوانها على تونس وتستعد لعدوان جديد يستهدف في جملة ما يستهدفه ترهيب أي دولة تحتضن فلسطينيين.

إن المرء ليحتار بالفعل في أمر هذه الخطوة ويجد نفسه يعتبرها طعنة في الصدر العربي جاءته من صديق وفي وقت يبدو هذا الصدر، لكثرة ما يتلقى من الطعنات، في أشد الحاجة إلى الأصدقاء يحرسون هذا الصدر لا أن يغرسوا فيه مديتهم جنباً إلى جنب مع سكاكين الآخرين وحرابهم. وإسبانيا كانت حتى ظهر يوم 1986/1/17 من الأصدقاء ثم انضمت مع الأسف الشديد إلى الذين يوجهون الطعنات إلى الصدر العربي.

وصحيح أن الخطوة الإسبانية ليست مفاجئة وأن الحُكْم الإشتراكي في إسبانيا يهيئ نفسه لها منذ ثلاث سنوات لكن ذلك لا يخفف من كونها صدمة ظللنا حتى لحظة حدوثها نفترض – من باب التمني – أنها لن تحدث وأن الحكومة الإسبانية ستحسب في النهاية حساباً لمصالحها ولا تفرط في هذه المصالح. لكن إسبانيا فعلتها مع الأسف.

ولا ندري سر هذه المصادفة العجيبة: يتم إعلان الإعتراف ظهر يوم له قدسيته بالنسبة إلى المسلمين (أي يوم الجمعة) ويتم لقاء فيليب غونزاليس رئيس وزراء إسبانيا مع رئيس وزراء إسرائيل شمعون بيرس في لاهاي للتصديق على قرار الإعتراف والتبادل الديبلوماسي في يوم له قدسيته بالنسبة إلى إسبانيا (أي يوم الأحد).

وقد نجد مَن يقول في معرض المناقشة إنه عندما تعترف الدولة العربية الأُولى التي هي مصر بإسرائيل ويعيد الأردن علاقته الديبلوماسية مع مصر وتتصرف منظمة التحرير الفلسطينية مع الحُكْم المصري على أساس أنه الحليف وتكون هنالك دول عربية تتعاون مع هذا الحُكْم فضلاً عن دول أُخرى لم تقطع في الأصل العلاقة معه وهو على أهبة إعادة العلاقة... إنه عندما يكون الأمر كذلك فما الذي يمنع أن تخطو إسبانيا خطوة كتلك التي أقدمت عليها؟

والجواب عن ذلك هو أن إسبانيا لم تكن في حالة قطيعة مع إسرائيل وإعادة العلاقات وإنما كانت لا تعترف بدولة إسرائيل ومن أجْل ذلك فإن الخطوة التي أقدمت عليها تبدو في منتهى الخطورة، بل إنها تبدو قياساً بالظروف الراهنة لأزمة المال وصراع الوجود في منطقة الشرق الأوسط بأهمية وعد بلفور وبأهمية الإعتراف الأميركي والإعتراف السوفياتي قبل ست وثلاثين سنة. ذلك أن إسرائيل لم تكسب دولة جديدة تقيم علاقات معها وإنما كسبت موقفاً حيث إن الإعتراف من قبل إسبانيا معناه سقوط أقوى قلعة كاثوليكية كنا كعرب نستند إليها في مطالبتنا الفاتيكان بمواقف متشددة وضغوط على العالم المسيحي من أجْل أن تمارس بعض دوله الضغط على إسرائيل لكن جماح عدوانيتها وللإنصياع لقرارات الأمم المتحدة التي تحاول فرض تسوية عادلة للقضية الفلسطينية. وإلى ذلك أن إسرائيل ستوظف الإعتراف الإسباني بها لدى الدول الأفريقية المترددة في مسألة إعادة العلاقات معها وستوظفها أيضاً لدى بعض دول العالم الثالث وتحديداً دول أميركا اللاتينية التي تجمعها بإسبانيا رابطة اللغة، بهدف الحصول من هذه الدول ليس على مواقف مؤيدة لإسرائيل أو على الأقل تخفيف نسبة التحفظات عليها، وإنما الحصول على مواقف ضد القضية الفلسطينية.

الجواب عن ذلك أيضاً هو أن الإعتراف المصري

بإسرائيل مسألة عالقة ومشكوك في أمر إستمرارها، يؤكد ذلك أن الذي عقد الصلح مع إسرائيل (أي الرئيس أنور السادات) قد جرى إغتياله وأن الخلف (أي الرئيس حسني مبارك) يتعامل مع هذا الصلح تعامل الإنسان مع حالة خطأ موروثة، وينتظر الوقت المناسب لإنهائها. كما أن الدول المتعاطفة مع مصر إنما تفعل ذلك لتشجيع حكم الرئيس مبارك على إعادة النظر في إتفاقية كامب ديفيد وربما من أجْل أن يصل إلى وقت يقول فيه – وهو في موقع القوي بفضل تحالف منظمة التحرير معه – ما معناه أن مصر تشترط لمواصلة إلتزامها بالصلح مع إسرائيل إعتراف هذه بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وأنها ستكون في حل من معاهدة كامب ديفيد إذا كانت هذه المعاهدة لن تساعد على إيجاد صيغة تعايش يهودية – فلسطينية ضمن أسس تحفظ السيادة والشخصية والحقوق.

ومن الصعب تصور نوع التعامل بعد الآن من جانب العرب مع إسبانيا. لكن من المؤكد أن الدفء في المعاملة التي كان يحصل عليها الديبلوماسيون الإسبان العاملون في الدول العربية سيحل محله نوع من البرود. وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية بالذات فإن الخطوة الإسبانية ستحدث بالتأكيد نوعاً من الحرج للمسؤولين الذين تربطهم بالحُكْم الإسباني علاقة ذات نسيج خاص.

وهنا لا بد من وقفة يمكن القول فيها إن الحكومة الإسبانية أخذت في الاعتبار أمراً ولم تأخذ في الوقت نفسه أموراً كثيرة. وما أخذته في الاعتبار هو أنها اتخذت الخطوة التي تتمثل في إعلان اعترافها بإسرائيل في فصل الشتاء حيث لا عرب في إسبانيا، أو بالأحرى حيث عرب إسبانيا وتحديداً "عرب ماربيا" خارج البلاد. وهذا أمر مدروس ولا شك أنه أقل تعقيداً مما لو كان الأمر قد اتخذ صيفاً بينما العرب منتشرون في "ماربيا" وغيرها.

ومن تحصيل الحاصل الافتراض أنه لو تم الإعلان عن الإعتراف وخلال فصل الصيف لكان سيحدث ما يشبه المقاطعة العربية الشاملة. كذلك أنه زيادة في التوضيح يمكن القول إفتراضاً أنه لو تمت الخطوة خلال فصل الصيف لكان على الأقل سيغادر "ماربيا" غاضباً أو لتسجيل موقف إحتجاج "أميرها العربي" سلمان بن عبد العزيز ولكان سيلحق به الآخرون حتى الذين لا يشغلون مواقع رسمية. وكان سيلحق بالسعوديين الكويتيون وبقية الخليجيين. وكانت مثل هذه الخطوة ستحدث أزمة داخل إسبانيا وتهدد موسم الإصطياف بإنتكاسة من الصعب علاجها. وأغلب الظن أن الحكومة الإسبانية إختارت التوقيت المدروس، أي الإعلان عن خطوتها التي تدعو إلى الإستهجان، بعد أربعة أشهر من إنتهاء موسم الصيف وقبل سبعة أشهر من بدء الموسم معتمدة على أن من الخصال غير الحميدة المعروفة عن العرب أنهم ينسون وأنهم خلال سبعة أشهر قد ينسون أن إسبانيا إعترفت بإسرائيل ويعود زمان الوصل بالأندلس إلى ما كان عليه.

أما الأمور التي لم تأخذها الحكومة الإسبانية في الإعتبار فهي أنها ليس من مصلحتها أن تضع الدولة العربية المؤثرة، والتي هي المملكة العربية السعودية، في الوضع الذي لا يخلو من الحرج وتنسى ما فعلته السعودية لها طوال السنوات العشر الماضية. وما يمكن قوله في هذا الشأن هو أن المملكة العربية السعودية إهتمت بإسبانيا بالقدر الذي إهتمت ببريطانيا وفرنسا. وهي مثلما إهتمت بهاتيْن الدولتيْن من أجْل تنويع مصادر السلاح من جهة والتخلص من ضغوط الشروط الأميركية من جهة أخرى، فإنها اهتمت بإسبانيا تقديراً منها لموقفها المتمثل بعدم الإعتراف بإسرائيل وإقامة العلاقات الديبلوماسية معها. ولقد إزداد حجم هذا الإهتمام بعد معاهدة كامب ديفيد وتنوع بحيث لم يعد يقتصر على الإستثمارات والحضور السياحي وإنما شمل بعض الإتفاقات في ميدان التدريب والتسليح والتكنولوجيا، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن التكنولوجيا الإسبانية كثيرة التواضع قياساً بالتكنولوجيا البريطانية والفرنسية والألمانية والإيطالية.

كذلك ان من الأمور التي لم تأخذها الحكومة الإسبانية في الإعتبار هو أنها لم تفسر الإهتمام السعودي بها كما يجب، ولو أنها فعلت ذلك لكانت أرجأت مسألة الإعتراف بإسرائيل إلى ما بعد – على الأقل – إعتراف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، أو أن تتزامن خطوتها مع إتفاق الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي على صيغة الحل الدولي للقضية الفلسطينية.

والإهتمام السعودي لم ينشأ نتيجة أن حكماً ملكياً يرتاح إلى التعامل مع حكم ملكي، أو أنه نتيجة أن رمال "ماربيا" وهواءها وبحرها وتلالها وميناء اليخوت فيها لا مثيل لها، وأن معظم أفراد الأسرة المالكة السعودية لا يطيب لهم تمضية الصيف والإجازة إلا هناك، وإنما لأن إسبانيا بموقفها التاريخي يجب أن تكون موضع إهتمام وأن خير إهتمام هو إعتماد إحدى مدنها كمركز صيفي خارج المملكة لمعظم الأمراء الذين يشغلون مواقع رسمية في المملكة. وإذا أحصينا عدد المرات التي يسافر فيها هؤلاء إلى

"ماربيا" وعدد الأيام التي يقضـــونها هناك لوجدنا بمقياس الكلفة ولمصلحة إسبانيا أغلى أيام على الإطلاق.

وأغلب الظن أن هؤلاء لن يتواجدوا بعد الآن في "ماربيا" بحماسـة المرات الماضـية، وسـيتردد الواحد منهم في قرار التوجـه إلى هنـاك إلا إذا إعتبر هؤلاء أن العلاقـة الوديـة التي بينهم وبين الملك خوان كـارلوس هي من النوع الذي يجب ألاّ يفسده موقف من جانب الحكومة الإسبانية، فضلاً عن أن مثل هكذا رد على موقف قد يبدو بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية لدولة.

ولكن هذا يقودنا إلى ملاحظة أن العلاقات السعودية – الإسبانية استمرت طوال سنوات طيِّبة بين المملكة العربية السـعودية بشـخص الأمير سـلمان بن عبد العزيز والملك خوان كـارلوس، في حين أن بعض الخطوط المتينـة مع الحكومـة الإســبانية كـان من شـــأنها أن ترجئ خطوة الإعتراف بإسرائيل بضع سنوات أخرى، إلا إذا كان الأمير سلمان أدرك منذ اللحظة التي وصل فيها الإشتراكيون إلى الحُكْم أن هؤلاء سينقضون على الموقف التاريخي لإسبانيا ويعلنون الإعتراف بدولة إسـرائيل، وأن دوره انحصـر في تـأجيل الخطوة لعل وعســى تحدث في الموقف الدولي متغيرات تجعل الخطوة الإسبانية معقولة أو مقبولة أو على الأقل ليست مستهجنة إلى الحد الذي هي عليه الآن.

ولا يخفف من إسـتهجانها أسـلوب اللياقة الذي اعتمده رئيس الحكومة الإشتراكية الإسبانية غونزاليس الذي حرص على إبلاغ الحكام العرب، بمَن فيهم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، عبر رسالة إلى كل منهم يوضح فيها أن إقامة علاقات ديبلوماسية بين إسبانيا وإسرائيل "لا يعتبر بأي حال بمثابة موافقة من جانب إســبانيا على السـياسـة الداخلية أو الخارجية لإسـرائيل" وأن عدم وجود علاقات رسمية بين إسبانيا وإسرائيل "يمثل شذوذاً بالنسبة إلى الواقع التاريخي".

أما لماذا لا يخفف الأسلوب من الإستهجان فلأن عدم الموافقة من جانب إســبانيا على الســياســتيْن الداخلية والخارجية لإسـرائيل هو سـبب لعدم الإعتراف وعدم إقامة العلاقات الديبلوماسية وليس العكس.

لكن في التقويم النهائي تبقى الخطوة الإســبانية مرفقة برســالة التوضــيح أو التبرير أو طلب التفهم أفضــل من الإقدام عليها من دون ذلك كله.

المهم اننا خسرنا إسبانيا.

ضـــاعت منا ذات مرة في التاريخ القديم، وفقدناها أو ضيّعوها منا مرة أخرى في التاريخ الحديث.

في المرة الأولى بعض الأجداد هم المسؤولون.

وفي المرة الثانية بعض الأحفاد هم المسؤولون.

... وآخر التعازي إلى الأمير ســلمان بن عبد العزيز الذي حاول تأجيلاً للخطوة... ومقبول منه مســعاه وذلك على نسق ما وصفه الشاعر العربي القديم بالقول:

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه
وأيقن أنّا لاحقان بقيصرا
فقلت له لا تبك عينك إنما
نحاول ملكاً أو نموت فنعذرا

مجلة "التضامن". لندن - 25 كانون الثاني (يناير) 1986

* * *

التعامل العربي الخجول مع حرب اليمن المخجلة

مرة أخرى يتأمل المرء في ما يحدث في اليمن الجنوبية، ويجد نفســه يعقد بعض المقارنـات ويســجل بعض الملاحظات ويربط بين الأحداث، ويجد وهو يلاحظ ويتأمل ويقارن يستهجن كل شيء وأحياناً يستفظع هذه الأشياء.

وعلى النحو الآتي يمكن تســجيل هذه الملاحظات والتأملات والمقارنات:

أولاً – حتى اللحظة التي جاءنا فيها نبأ ســقوط اليمن الجنوبية في ويلات الحرب الأهلية كنا نقول في معرض مناقشـات ظروف بعض الدول العربية ما معناه: ألا يخاف هؤلاء أن يحدث لهم ما حدث في لبنان وله؟ وبعد الآن بات سيقال، خصوصاً إذا استمر سعير الحرب الأهلية في عدن وبقية محافظات جنوب اليمن على الوتيرة التي هي عليها، سيقال ما معناه: ألا يخاف هؤلاء من أن يحدث لهم ما حدث في اليمن الجنوبية ومن قبل في لبنان... أي أنه بدل الإشـارة إلى حالة فإنه سـيكون بالإمكان الإشـارة إلى حالتيْن. بمعنى آخر سيصبح جنوب اليمن مضرب المثل في العنف والإقتتال بعدما كان الأمر حكراً على لبنان.

ثانياً – هل من المعقول أن يسقط في أسبوع واحد ومن أبناء الفريق الواحد أضعاف ما سقط طوال حرب الإستقلال على أيدي القوات البريطانية؟

إنه من الطبيعي أن يطلق المرء هذا التساؤل وهو يتابع ما حدث في اليمن. ومن الطبيعي أن يطلق هذا التســاؤل عندما يسـمع أن شـراسـة أهل الوطن الواحد ضـد بعضـهم

البعض في الثمانينات هي أكثر بكثير من شـراسـتهم في مقاومة البريطانيين في السـتينات، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن الذين ناضلوا ضد الإنكليز في الستينات هم أنفسهم الذين يقتلون بعضهم البعض في الثمانينات ويدمرون وطنهم ومؤسساتهم بالرغم من أنهم باتوا في سن هي من حيث التصنيف سن النضوج. وفي مثل هذه السن فإن المنطق يقول بضرورة تغليب لغة الحوار على لغة العنف.

ولا يدري المرء كيف سيكون عليه شعور الأجيال المقبلة عندما سيقال لها إن الذين ناضلوا ضد القوات البريطانية في الستينات من أجْل أن يحصل الوطن على إستقلاله هم أنفسهم الذين قاتلوا بعضهم بعضاً، وهم أنفسهم الذين سمحوا بأن تُرمى الجثث في العراء وينتشر الرعب بين الأبرياء ويسيطر الهلع على الأطفال والنساء.

وللمناسبة ولكي لا نظلم إخواننا اليمنيين في مقارنتنا هذه نشير إلى أن الفلسطينيين ليسوا أحسن حالاً حيث إن ضحايا الفلسطينيين على أيدي فلسطينيين هي أقل من ضحاياهم على أيدي إسرائيليين. ما سر هذه الظاهرة؟ وهل انها تتعلق بتخزين الغضب والقهر، أم أنها مرتبطة في شكل أو آخر بالتربية الماركسية ومفهومها لأصول العمل الثوري؟

وقد يقال إن الحُكْم في إيران مسلم وبعيد جداً عن الماركسية ومع ذلك أن ممارساته في ميدان العنف والتصفيات تبدو أكثر قسوة من الممارسات التي نشير إليها، والرد على ذلك هو أن ممارسات السلطة الثورية الإسلامية في إيران تندرج تحت بند الإنتقام أكثر من أي تبرير آخر.

ثالثاً – كنا نفترض أن الذي حدث في لبنان خطير ولا يمكن أن يحدث مثله. ثم جاءت أحداث اليمن الجنوبية لتؤكد أن ما قد يحدث في الأيام المقبلة قد يكون أعظم.

ومثلما إن الحرب اللبنانية بتفاصيلها الدقيقة ومآسيها والشراسة التي إتسمت بها أوضحت أن لبنان ليس سويسرا الشرق على الإطلاق، فإن الذي جرى في الأيام الماضية في اليمن يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن اليمن ليس سعيداً على الإطلاق، أو أن اليمن الذي كان غير سعيد في الزمن الغابر لن يكون سعيداً على الإطلاق ما دام أحد شطريْه يشقى بنار الحرب.

رابعاً – نتذكر أننا في الستينات كنا نفرح بالأنباء التي تنقلها وكالات الأنباء والإذاعات من عدن وتتحدث عن عملية بطولية أسفرت عن إصابة عدد من الجنود البريطانيين بجراح. كنا نبتهج ونقول إن شعباً بهذه الهمة والنضال لا بد سيخلق وطناً كثير التماسك ومؤسسات في منتهى الأهمية. وعندما يلقى المرء نظرة على ما هو حاصل الآن في اليمن الجنوبية يصاب بخيبة أمل حيث إن هنالك ما يشبه الإفتراس بين أبناء الشعب الواحد، وما يشبه التدمير من جانب هؤلاء للمؤسسات، وما يشبه التقويض من جانبهم للوطن.

ولكن قد تكون أحداث اليمن الجنوبية درساً لكثيرين ما زالوا شغوفين بأساليب تقود إلى إنفجار الحرب الأهلية في بلادهم وفي أي لحظة، هذا إذا كانت السلطة لم تشكل حاجزاً بين هؤلاء، ومعظمهم في قمة المسؤولية، وبين الحقيقة. وسلفاً يعتذر المرء من هذا الغموض في التعبير وهذا ناشئ عن أن المعنيين بهذا الكلام لا يتحملون التوضيح على الإطلاق.

خامساً – إذا إستمرت الحال على ما هي عليه واشتعلت جبهة إستنزاف أخرى في العالم العربي إضافة إلى الجبهات المشتعلة حتى الآن، فإن الثروة العربية بالنفط والأرصدة والمخزون لن تعود تكفي نتيجة هذه الشراسة في التعامل بين البشر ثمناً للأدوية والمعدات الطبية وكراسي المقعدين ولسيارات الإسعاف. وهذا معناه أننا بعدما كنا سعيدين بأن الثروة العربية ستستخدم في التطوير وفق الجديد في عالم التكنولوجيا فإن هذه الثروة التي بدأ إستنزافها على السلاح وسيتواصل على مواجهة ما يترتب على الحروب الأهلية من نتائج لن تحقق شيئاً من الأحلام، الأمر الذي يعني أن الجيل العربي للتسعينات أو للعام 2000 سيجد أن ثروة الأجداد ذهبت مع رياح الحروب الأهلية والتناحر بين أبناء الشعب الواحد.

وفي هذا الإطار وإستناداً إلى التصعيد اللافت للإنتباه سواء في لبنان ثم في اليمن الجنوبية فضلاً عن إستماتة إيران من أجْل تقويض أي مسعى يوقف حرب الإستنزاف للبشر وللثروة على الحدود مع العراق... إستناداً إلى ذلك يجوز التوقع بأن الآتي أعظم.

ونجد أنفسنا هنا نتساءل: أليست كل هذه الحروب هي فقط من أجْل إفقار العرب عن طريق تجفيف بحيرات الثروة عندهم؟ وقد يكون الجواب عن ذلك هو أن الإفتراض في محله، لأننا عندما نتأمل أين تحدث حالات الإستنزاف يتأكد لنا أن الهدف هو الإفقار في الدرجة الأُولى.

لقد إشتعل الموقف في لبنان لأنه دولة عربية متطورة وتجذب المال والإستثمارات العربية. وبعدما إشتعل الموقف تحولت هذه الأموال والإستثمارات إلى دول أجنبية من دون

أن تستفيد أي دولة عربية أخرى – بإستثناء بعض الفتات – من ذلك. وفي الوقت نفسه جرى حذف لبنان كدولة يمكن أن يفكر فيها المستثمر العربي لكي تكون مكاناً لأمواله وإستثماراته.

واشتعل الموقف بين العراق وإيران لإفقار العراق في الدرجة الأُولى بعدما بلغت التنمية في هذا البلد شأناً كثير الأهمية. أما بالنسبة إلى إيران فإن نجدتها بالسلاح في سبيل مواصلة الحرب مع العراق هدفها توسيع دائرة الفقر فيها بحيث لا يعود نفطها كافياً لخطط إعمار ما دمرته الحرب وليس لخطط تطوير البلد وتنميته. وتم وضع ليبيا التي تنعم بثروة نفطية هائلة في أجواء الخطر. ونتيجة لهذه الأجواء التي بدأت مع المغامرة العسكرية التي سبق أن قام بها الرئيس (الراحل) أنور السادات بدأ الحُكْم الليبي يسلح نفسه بطريقة ملفتة للنظر، بل إلى درجة أن التسليح بات يتقدم خطط التنمية الأمر الذي أحدث بعض الإرتباكات في الميزانية.

وإشتعل الموقف فجأة في اليمن الجنوبية في وقت بات الحديث حول إكتشاف النفط في الشطر الشمالي من اليمن كثير الجدية، وإحتمالات العثور عليه في الشطر الجنوبي قوية، وفي وقت بدأت المملكة العربية السعودية ودول الخليج خُطط تقشف إستعداداً لمرحلة ما بعد الحرب العراقية – الإيرانية، وأيضاً لمرحلة ما بعد الحرب اللبنانية. وكأنما إندلاع هذه الحرب فجأة في اليمن الجنوبية هو رسالة إلى الشماليين في صنعاء بأن النفط الذي سيكتشف عندهم لن يتم إنفاقه على التنمية، ورسالة إلى السعوديين وبقية الخليجيين بأن الحروب التي تستنزف بعض ثروتهم لن تتوقف وأن هنالك جبهة جديدة عليهم أن يستعدوا لإدراجها في حساباتهم.

سادساً – ما دام العصر هو عصر مرض "الإيدز" فإن المرء يجد نفسه يتساءل: لقد إضطرب العالم العربي بشكل لا مثيل له نتيجة قيام دولة إسرائيل في قلبه. فمنذ قيام هذه الدولة على حساب شعب ووطن وقضية والعالم العربي يفقد يوماً بعد آخر المناعة في مواجهة مشاكله وقضاياه على جميع الأصعدة. وإذا جاز التشبيه فإن إسرائيل هنا هي مثل "الإيدز"، وإلا فما معنى أن هذا الجسم العربي لا يتجاوب مع أي نداء للتعقل والتبصر، وما معنى أن البشر يسقطون بشكل إبادة من قبل بعضهم من دون رحمة ومن دون تأمل في ما يمكن أن تصل إليه الحال مستقبلاً؟

يبقى أنه منذ أن اندلعت حرب أبناء الشعب الواحد في جنوب اليمن يكاد لا يمر يوم إلا ويحمل في طياته مفاجآت مأساوية. وما أوردناه في الأسطر السابقة هو القليل جداً من الكثير الذي يمكن أن يقال كملاحظة أو كإنطباع أو كتساؤل على هذه الحرب التي أنصفت الحرب اللبنانية، وكأنما أراد أهالي عدن وأبيان وحضرموت والضالع ولحج وغيرها من مدن ومحافظات وقرى في اليمن الجنوبية أن يقولوا ما معناه، إن ما جرى في بيروت وطرابلس وجونيه وعاليه وبحمدون وسوق الغرب وبعلبك وزغرتا وصيدا وصور والنبطية ومعظم مدن وقرى لبنان بمحافظاته الخمس.... ليس شيئاً أمام الذي فعلوه بأنفسهم وبوطنهم.

يبقى أيضاً دعاء وملاحظة يحار المرء في سرها. أما الدعاء فهو أن تكون حرب جنوب اليمن آخر حروب العرب مخافة ألاّ نصل إلى وقت لا نجد فيه المال من أجل شراء الضمادات والأكفان. وأما الملاحظة فهي كيف أن حرباً إندلعت فجأة في دولة عربية عضو في "جبهة الصمود والتصدي" لا توجب على رؤساء هذه الجبهة أن يعقدوا إجتماعاً إستثنائياً لمواجهة ما حدث، وكيف أن هذه الحرب لم تحمل الملوك والرؤساء العرب على عقد اجتماع طارئ يوجهون فيه على الأقل نداء إلى المتقاتلين في جنوب اليمن من أجْل الإحتكام إلى كلمة سواء بينهم. وحتى كتابة هذه الأسطر (يوم 1986/1/24) لم يكن الأمران حدثا: لا "جبهة الصمود والتصدي" أوحت بأنها مهتمة بما يجري داخل اليمن الجنوبية، ولا الملوك والرؤساء العرب تعاملوا مع هذا الحدث المفجع بأكثر من تسجيل مواقف شبه لفظية.

وليس واضحاً ما الذي ينتظر هؤلاء، وإن كانت تجربة التدخل في لبنان هي السبب في عدم المسارعة إلى التعامل مع أحداث الجنوب اليمني بأكثر من التعامل الذي حدث، وهو تعامل خجول في أي حال مع حرب لا جدال في أنها مخجلة.

مجلة "التضامن". لندن - 1 شباط (فبراير) 1986

* * *

إنجد أخاك في اليمن العربي

يوم الثلاثاء الماضي (1986/2/4) سلمنا السيد إبراهيم محمد علي سفير السودان في لندن رسالة من "التضامن" لكي يتولى إرسالها مشكوراً إلى الفريق أول عبد الرحمن

سوار الذهب رئيس المجلس العسكري الإنتقالي. وفي داخل هذه الرسالة صك بمبلغ (3347,82) ثلاثة آلاف وثلاثمئة وسبعة وأربعين جنيهاً إسترلينياً وإثنين وثمانين بنساً هي قيمة التبرعات التي جمعتها "التضامن" من قرائها كمساهمة في مواجهة كارثة المجاعة التي أصابت بعض أجزاء السودان في الأشهر الماضية.

وبالرغم من أن حصيلة حملة "التضامن" متواضعة على صعيد الكم، إلا أنها مهمة جداً على صعيد النوع حيث إن الجنيهات القليلة التي وصلتنا كانت من قراء ظروف بعضهم صعبة إلاّ أنهم من أجْل أشقائهم في السودان تجاوزوا الأمر وتبرعوا بالقليل ما دام التبرع بالكثير غير متيسر.

وثمة أمر آخر وهو أن معظم الذين تبرعوا تمنّوا عدم ذكر الاسم وتلك ظاهرة صحية بالنسبة إلى العربي الذي ينجد أخاه العربي.

ولا ندري بعد ما الذي سيقوله الفريق أول سوار الذهب لهؤلاء الذين شاركوا في حملة "التضامن" من أجْل الأشقاء الذين شملتهم كارثة الجفاف والجوع في بعض مناطق السودان. لكن ما يمكن أن نقوله نحن في "التضامن" هو أن كل مليم أو كل جنيه تبرع به عربي سيسهم في رفع بعض الضيم عن السوداني العربي، خصوصاً وأن شبح الجوع لا يلبث أن يظهر بعدما يبدو أنه قد زال.

وتشاء المصادفة أنه في الوقت الذي كنا أعددنا الرسالة المتضمنة الصك المشار إليه كانت هنالك رسالة تصلنا من أطراف نعتذر عن ذكر أسمائها وتتضمن الآتي:

(يعز علينا ألاّ نرى أي صحيفة عربية تدعو إلى تقديم الدعم والمساعدة لجمهورية اليمن الديمقراطية من أجْل الخروج من المحنة التي تحزن الجميع. كذلك يعز علينا أنه لم تتشكل أجهزة لجمع التبرعات بالمال والدواء من أجْل أولئك الذين سقطوا تحت مظلة الصراع في اليمن. فهل من مؤسسات أو صحافة حرة تفتح باب الإكتتاب والتبرع؟ وهل أن السودان أعز من اليمن على قلوب العديدين وخصوصاً مجلتكم "التضامن" لكي تتخلف حتى الآن عن فتح باب التبرع لليمن كما فعلت للسودان؟ وكلنا أمل بأن تستجيب "التضامن" لدعوتنا هذه لكي نساعد اليمن العربي ونبعده عن مآسي الإتكال على الأجانب).

وردنا في "التضامن" على ذلك هو أن ما أصاب اليمن الجنوبي في الأسابيع الثلاثة الماضية كان مأساة بكل معنى الكلمة، بل قد يجوز القول إن الذي أصابها كان بمثابة بركان دفع ثمن غضبه الأبرياء قبل غيرهم. وبما أن نجدة الأخ في مثل هذه الحالة تبدو ضرورية وتبدو بمثابة الواجب الذي تمليه النخوة والشهامة. وبما أن لليمن محبين كثيرين فضلاً عن جاليات كثيرة منتشرة في ثلاثة أرباع الدنيا وهي جاليات الفقر بين أبنائها ثري كبير بالنسبة إلى أخيه الذي ضربه إعصار الحرب الأهلية في الأسابيع الثلاثة الماضية... لهذه الأسباب والحيثيات والمعطيات نفتح باب التبرع لليمن الجنوبي تحت شعار "انجد أخاك في اليمن العربي".

وقد فتحت "التضامن" لهذا الغرض حساباً مصرفياً في بنك باركليز تحت رقم: 61232649 وعنوانه: Barclays Bank 147 Holborn. London EC1N 2NU وتكتب الشيكات لأمر: Highlight Arab U.K Co Ltd-Yemen Appeal.

ويمكن لمَن يريد أن يؤكد نخوته وشهامته ولهفته أن يرسل إلى هذا الحساب ما يتيسر، ويدعو في الوقت نفسه الأشقاء في اليمن الجنوبي إلى وقفة تأمل وإلى إعادة النظر على أمل أن يعيدوا في بضع سنوات ما دمره البعض في لحظة غضب أو جنون خلال أسبوع.

مجلة "التضامن". لندن - 8 شباط (فبراير) 1986

* * *

هل ينسحب الزاهدان؟

كانت "التضامن" اليوم أشارت قبل شهريْن إلى قرب البدء بسلسة إنطباعات حول السودانيين وأحزابهم، بقلم الزميل فؤاد مطر رئيس التحرير.

وبما أن موعد الفترة الإنتقالية في السودان بدأ يقترب من نهايته، فإن "التضامن" ستنشر إبتداء من هذا العدد وبين الحين والآخر حلقات من هذا المسلسل مراعية في ذلك الإنطباعات التي تتناسب مع تطورات الأحداث في السودان. أما الإنطباعات التي لا تبدو كبيرة الصلة بهذه التطورات فإنها ستبقى مادة تنشر في الكتاب الذي شرع الزميل فؤاد مطر في إعداده.

وفي الحلقة التي تنشرها "التضامن" اليوم يطرح الزميل فؤاد مطر السؤال الذي يتردد على شفاه السودانيين وغير السودانيين وهو: هل حقاً انهما زاهدان؟ وهل حقاً أنهما سينسحبان؟ والإثنان هنا هما الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب ممثلاً للطرف العسكري في الإنتفاضة. والدكتور الجزولي دفع الله ممثلاً للطرف المدني في تلك الإنتفاضة.

اليوم (أي السبت 8 شباط/فبراير 1986) يكون مرَّ

على حركة التغيير التي حدثت في السودان يوم 1985/4/6 حوالى عشرة أشهر، ويكون متبقياً على موعد الإنتخابات النيابية التي يفترض أن يتم إجراؤها في الأول من نيسان/أبريل 1986 أقل من شهرين. كذلك يكون متبقياً على الفترة الإنتقالية التي حدد كموعد لنهايتها يوم 26 نيسان/أبريل 1986 حوالى شهرين ونصف الشهر.

وإستناداً إلى ما هو معلَن ومتفق في شأنه فإننا نعيش هذه الأيام بداية فترة العد العكسي لزوال مرحلة، تمهيداً لولادة عهد جديد في السودان.

ولكن هل أن هذا ما نعيشه بالفعل؟

وبالإضافة إلى "هل" المشار إليها. هنالك أكثر من "هل" سنحاول في الأسطر الآتية إيجاد جواب عنها. ومثلما أنه إذا وجد الماء بَطَل التيمم فإنه إذا وجد الجواب بَطَل التكهن.

وعلى النحو الآتي نورد التساؤلات:

هل أن قادة الجيش السوداني وقادة النقابات عندما قاموا بحركة التغيير (والتي حسناً جاءت تسميتها إنتفاضة لكثرة الصداع الذي تتسبب به الثورة والثورات عموماً) كانوا يقومون بمهمة خيرية. أو إذا جاز القول بمهمة الفصل بين القوات (أي بين حُكْم الرئيس "السابق" نميري والأحزاب) وأنهم لمجرد إنجاز هذه المهمة سيجمعون أقلامهم وقبعاتهم وأوراقهم وصورهم وذكرياتهم ويغادرون إلى منازلهم أو ثكناتهم أو نقاباتهم أو عياداتهم ومكاتبهم؟

وهل أن هؤلاء كانوا، إذا جاز القول، "قوات دولية" مهمتها حفظ السلام أو رعاية إتفاق لوقْف إطلاق النار؟

وهل أن هؤلاء على إقتناع تام بأن الحُكْم المثالي والمناسب للسودان هو حُكْم الأحزاب وأن مهمتهم كانت في تغيير الحُكْم وإتاحة الفرصة أمام الأحزاب لكي تختبر قوتها ومدى تقبل الناس لها؟

وهل أن مهمة هؤلاء هي تعطيل لغم الجنوب كي لا تحدث أي منغصات لليالي السياسية، أما إذا لم يتم التعطيل فإن حُكْم الأحزاب لن يتحمل أي وِزْر؟

وهل أن دور هؤلاء، من الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب، إلى الفريق أول تاج عبد الله فضل، إلى الفريق بحري يوسف حسين، إلى الفريق طيار محمد ميرغني محمد الطاهر، إلى الفريق محمد توفيق خليل، إلى الفريق (معاش) يوسف حسن الحاج، إلى اللواء أركان حرب فضل الله برمة ناصر، إلى اللواء أركان حرب عبد العزيز محمد الأمين، إلى اللواء أركان حرب فابيان أغام لونق، إلى اللواء أركان حرب جايمس لورد، إلى اللواء عثمان الأمين السيد، إلى أركان حرب حمادة عبد العظيم حمادة، إلى اللواء أركان حرب إبراهيم يوسف العوضي الجعلي، إلى العميد أركان حرب فارس عبد الله حسني، ومن الدكتور الجزولي دفع الله وعوض الكريم محمد أحمد وميرغني النصري والدكتور عدلان الحردلو ومَن ساند جبهته المدنية من نقابيين وسياسيين... هل أن دور هؤلاء جميعاً كان إعادة الود الذي فقده السودان مع البعض، ووصل ما إنقطع من علاقات، وترميم ما تهاوى من توازنات مع الغرب والشرق على حد سواء، ووضع العلاقات مع مصر على سكة الحديد الآمنة التي يسير عليها قطار لا يقف فقط في محطات مصرية وإنما أيضاً في محطات سودانية، وإزالة حقل الألغام مع ليبيا، وتدشين مرحلة من العلاقات مع المملكة العربية السعودية تقوم على الثقة وبين أهل القمة في معزل عن رجال الحاشية والمستشارين... هل أن دور هؤلاء العسكريين والمدنيين كان إنجاز هذه الأمور وغيرها كثير من أجْل أن تتسلم الأحزاب بعد ذلك وضعاً من دون إشكالات ومن دون تناقضات ومن دون منغصات؟

وهل أن دور هؤلاء كان تحقيق مناخ ديموقراطي في الداخل أو حراسة أهل الأحزاب بالطريقة التي تحرس بها الشرطة البريطانية التظاهرات والمتظاهرين أياً كان نوع التظاهرة والمتظاهر، بمعنى أن يشكل هؤلاء السياج الذي يحمي الليالي السياسية والكتابات الصحافية حتى وإن تجاوزت الحد أحياناً وأن تطوق لهم أي محاولة من قبل رجال الحُكْم السابق الذين يريدون حصتهم من الديمقراطية من دون الأخذ في الإعتبار أنهم حرموها في الماضي عن الآخرين؟

وهل أن دور هؤلاء كان إشاعة الإطمئنان في السوق وترغيب الأجانب الذين غادروا من شركات نفط وغيرها بالعودة. وتشجيع المغتربين السودانيين الذين باتوا يشكلون البورجوازية الجديدة في السودان على أن يعودوا أو إذا كانوا لن يعودوا فعلى الأقل يساهمون في توظيف مدخراتهم في مشاريع تعود بالخير على البلد. وكل ذلك من أجْل أن يتسلم حُكْم الأحزاب بعد سنة بلداً منتعشاً عاد الدم يتدفق في شرايين إقتصاده؟

وهل أن دور هؤلاء كان السماح للرأي بأن يأخذ فرصته وللمواطن – بإستثناء المحسوبين على الحُكْم السابق – بأن يمارس حرية القول والتعبير حول ما يريد وحيثما يريد، وبذلك تكون سنة الحُكْم الإنتقالي سنة تجريبية شأنها في ذلك بالنسبة إلى الأحزاب شأن الرياضي الذي يتدرب بضعة أسابيع من أجْل مباراة، أي أن قادة الأحزاب –

وتحديداً بعضهم – يستعيدون في هذه السنة أصول اللعبة الحزبية بعدما عطّلها الحُكْم السابق. ونقول هنا بعضهم على أساس أن هنالك أحزاباً وحزبيين أمكنهم التعايش طويلاً مع الحُكْم السابق والتعاون معه في بعض المراحل؟

وهل أن دور هؤلاء هو حجْب جماعة العهد السابق عن الأحزاب فتمارس هذه النشاط السياسي منفردة ومرتاحة ومطاردة المتمردين في الجنوب من دون أن تشارك هذه الأحزاب في التضحية على غرار ما هو حاصل على سبيل المثال في العراق حيث الكل يشارك في المعركة مدنيين وعسكريين أو مدنيين جنباً إلى جنب مع العسكريين؟

وهل أن العسكريين في اللحظة الحرجة التي كادت تهز السودان أرادوا بعدما ذهب قادة النقابات في أمر العصيان المدني بعيداً أن يقولوا ما معناه إنهم يمثلون، إذا جاز التعبير "النقابة العسكرية" ويقفون جنباً إلى جنب مع قادة النقابات المدنية وبذلك يطمئن الطبيب والمهندس والمحامي من العسكري وفي الوقت نفسه يطمئن العسكري على المدنيين من دون إستثناء، وكذلك يطمئن إلى أن هؤلاء لن يتصرفوا على أساس أن الجيش كان طوال ست عشرة سنة خصماً وهم الذين أرادوه ويريدونه دائماً حكماً نزيهاً وكثير الحياد؟

وهل أن النقابات أرادت في أسلوب تعاملها مع الحُكْم السابق، وتحديداً في الأسابيع الثلاثة التي سبقت إسقاطه، أن تقول للجيش ما معناه أنه إذا كانت لكم تحفظات على الأحزاب فإن لنا أيضاً تحفظات، لكن إذا كنتم بالفعل غير راضين فها نحن قوة تغيير جديدة لا تحركها الأحزاب؟

وهل أن القادة العسكريين قرأوا الرسالة كما يجب أن تكون القراءة فشعروا أن الوقوف إلى جانب النقابات، هذه القوة التي لم يخطر في البال أن تكون فعالة. يبقى أفضل من بقاء هذه القوة وحدها هدفاً للإجراءات من جانب السلطة وهدفاً للإحتواء من جانب الأحزاب تجرب بها إجتياز حقول الألغام إذا جاز القول؟

إن كل المؤشرات ترجح أن الطرفيْن الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب ومَن يمثل والجزولي دفع الله ومَن يمثل سينسحبان في الوقت المحدد، الذي هو الوقت المناسب، وبذلك يسدلان الستار على فصل لم يسبق أن عاشته دولة من دول العالم الثالث. لكن في الوقت نفسه هناك حقائق موضوعية تؤكد أن الصيغة لن تزول بهذه البساطة.

من المؤشرات على الإنسحاب أن الطرفيْن يعملان وفق قاعدة "إعمل ليومك كأنك تموت غداً وإعمل لآخرتك كأنك تعيش أبداً". فلا بهرجة ولا إستعراضية ولا تساهل مع فتح باب الأخذ بالثأر مخافة أن يكون الباب الذي تدخل منه الرياح العاتية.

ومن المؤشرات على الإنسحاب أن الطرفيْن تركا الساحة للأحزاب تصول فيها وتجول من دون أن تكون لكل منهما "الميليشيا" الخاصة به أو مراكز القوى التي تنجده بالقدر الذي يحميها.

ومن المؤشرات أنهما منذ البداية وافقا على تحديد الفترة الإنتقالية بسنة مع أنه كان في إمكانهما المناورة لجعلها سنتيْن وفي خلال هاتيْن السنتيْن سيكون هنالك من المشاكل والتعقيدات ما يجعل أمر الانتخابات والحياة الحزبية عموماً غير ممكن وبالتالي ليس وارداً.

ومن المؤشرات أنهما على شيء من الود مع كل الأطراف من دون أن يحرضا حزباً على آخر أو مجموعة داخل الحزب الواحد على مجموعات أخرى.

ومن المؤشرات أنهما لم يعطلا، ولو للحظة، عملية التحضير لإنتخابات الجمعية التأسيسية على أساس أن في التعطيل أسباباً موجبة للإستمرار في الحُكْم.

ومن المؤشرات أنهما انطلاقاً من إطلاعهما على ما يفعله الحُكْم عندما يعمل على تسييس العسكريين وعلى عسكرة المدنيين في البلد يريدان طرح تصورات غير مطروحة.

تلك بعض المؤشرات التي ترجح الإعتقاد بأن الطرف العسكري الذي يمثله الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب والطرف المدني النقابي الذي يمثله رئيس الوزراء الدكتور الجزولي دفع الله زاهدان في الحُكْم ويستعدان لمغادرة القصر الجمهوري ومجلس الوزراء لمجرد أن تلتئم الجمعية التأسيسية وتقرر صيغة الحُكْم.

لكن في الوقت نفسه هنالك الحقائق الموضوعية التي تؤكد أن الصيغة لن تزول بهذه البساطة.

ومن هذه الحقائق أن أسلوب تعامل طرفيْ الانتفاضة مع الدول الأخرى، وبالذات الدول ذات الأهمية الإستراتيجية للسودان على صعيديْ الأمن والمساعدات كان أسلوب رجال دولة يتطلعون إلى دور يتطلب إقامة طويلة في الحُكْم وليس أسلوب رجال دولة عابرين.

والحقائق الموضوعية أيضاً أن الإنطباع الذي تركه طرفا الإنتفاضة في نفوس الملوك والرؤساء الذين إلتقوا بهما زائرين أو مشاركين في القمة العربية الإستثنائية في فاس كان جيداً. ومثل هذا الأمر عندما يحدث من اللقاء

الأول يعني أن الملوك والرؤساء يرتاحون إلى هذه النوعية.

وثمة حقيقة موضوعية أخرى تتعلق بقمة فاس وتبدو بمثابة مؤشر له دلالته، وخلاصتها أنه لو كان الطرف المدني في الإنتفاضة الدكتور الجزولي دفع الله يفترض نفسه رئيس حكومة عابرة لما كان حرص على أن يشارك زميله الطرف العسكري الفريق أول سوار الذهب في قمة فاس. وكان وفد السودان بذلك الوحيد المتمثل برئيس الدولة ورئيس الوزراء. والتفسير العفوي لهذه المشاركة هو أن الطرف المدني تصرف بما لا يجعل الطرف العسكري يخطف الأضواء في أول تجمع عربي على مستوى القمة ينعقد بعد الإنتفاضة.

ومن الحقائق الموضوعية أن طرفيْ الانتفاضة ربما لا يكونان متفقين كإتفاقهما على أن ظروف السودان لا تسمح بسيادة حزب واحد وأن الأحزاب السودانية إذا تحالفت فإن تحالفها سيكون أشبه بالنار القريبة من صفيحة البنزين. ومن أجْل ذلك فإن الصيغة الإنتقالية تصبح حلاً وتصبح مطلباً شعبياً بعد أن تصل الموجة الديمقراطية إلى شاطئ الواقع، ويتضح حجم كل قوة سياسية في السودان. ومن المؤكد أن النزاهة في عملية الإنتخاب، من الإقتراع وحتى الفرز وإعلان النتائج، ستحسم الجدل الدائر منذ بعض الوقت حول قوة هذا الطرف أو ذاك. وحسم الجدل سيضع حداً للمبالغات.

تبقى الإشارة إلى ثلاثة أمور:

الأول هو أن الفترة الإنتقالية حققت وللمرة الأولى في السودان تعاوناً عسكرياً – مدنياً قاعدته التكافؤ وليس تميز طرف على آخر وتحت مظلة ديمقراطية. ومثل هذا الأمر يبدو بالغ الأهمية بالنسبة إلى دولة في العالم الثالث من نوع السودان يمثل جيشها الوحدة الوطنية بما لا يستطيع أن يمثله أي حزب، وينتعش النشاط الحزبي فيها وينمو كما لا ينتعش أو ينمو في بلد آخر.

والأمر الثاني الذي يكمل الأمر الأول هو أن الأحزاب قد تجد في ضوء نتائج الإنتخابات أن تكرم طرفيْ الإنتفاضة اللذين كانا وفيين في تأمين الأجواء المواتية للنشاط الحزبي فتنادي بالإبقاء على الصيغة مع بعض التعديل. بمعنى أن يكون الفريق أول سوار الذهب هو رئيس الدولة والدكتور الجزولي دفع الله نائب رئيس الجمهورية إضافة إلى نائب رئيس آخر جنوبي لا يكون من الذين حملوا السلاح في زمن الإنتفاضة. وأن يكون رئيس الحزب الأقوى والذي حصل على نتائج عالية هو رئيس الوزراء ويكون منصب رئيس الجمعية التأسيسية بالتفاهم من نصيب الحزب الثاني ويتولى أعضاء المجلس العسكري والمستقلون وزارات السيادة (الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والإقتصاد والإعلام) أما وزارات الخدمات فتتوزع على الأحزاب كل حسب قوته الشعبية.

والتكريم يبدو هنا حلاً مثالياً، ويبدو تركيزاً للإستقرار وإبعاداً لشبح الزنجبارية عن السودان. فضلاً عن أن المحافظة على وجوده مقبولة أميركياً وسوفياتياً وأوروبياً، ومقبولة، وهذا هو المهم، سعودياً في الدرجة الأُولى. وليبياً ثم مصرياً، وموضع إطمئنان، وهذا هو الأهم، داخلياً، هو أفضل من إختيار وجوه جديدة قد تمهد الطريق أمام طموحات الإنقلابيين.

الأمر الثالث أنه قد يكون مستغرَباً جداً أن ينتهي العد العكسي وينسحب الذي كان الحارس الأمين سواء جاء إنسحابه نتيجة لحالة الزهد أو للتخوف من صدام لا يريده مع أحزاب السودان.

وفي هذا الإطار يمكن القول وفي صيغة الإستغراب: إن المألوف هو أن البعض يسعى من أجْل الوصول إلى الحُكْم ولم نسمع بأن من هم في الحُكْم، كما هي حال طرفيْ الإنتفاضة الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب والدكتور الجزولي دفع الله ينسحبان من الحُكْم.

ويمكن القول في الإطار نفسه: إن أي طرف يتطلع إلى الحُكْم يحتاج إلى إنجاز واحد من أجْل أن يكون سلاحه أو وسيلته من أجْل الوصول، وها أن الطرفيْن المشار إليهما حققا بدل الإنجاز الواحد إنجازات ومع ذلك فإنهما لم يسجلا حتى الآن أنهما راغبان في البقاء.

ونأتي بعد هذا كله إلى طرح التساؤل الآتي:

هل أن الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب بما يمثل، والدكتور الجزولي دفع الله بما يمثل، زاهدان حقاً؟

وهل حقاً أن هذيْن الرجليْن اللذيْن هما رمز الإنتفاضة السودانية سينسحبان بهدوء بعد حوالى شهريْن؟

إن إنسحابهما معناه أن صمام الأمان في السودان سيتعطل. ومعناه أيضاً أن هذيْن الرجليْن سيسجلان وللمرة الأُولى في تاريخ العالم الثالث إنسحاباً هادئاً من الحُكْم في وقت كان يمكنهما البقاء، وسيسجلان أيضاً أنهما إلتزما بكلمة الشرف التي تعهدا بها عندما أعلنا أنهما لن يبقيا في الحُكْم بعد إنتهاء الفترة الإنتقالية.

وقد يقال إن ليوبولد سنغور سبقهما في السنغال، ونيريري سبقهما في تنزانيا، والرد على ذلك هو أن كلاً من سنغور ونيريري ترك الحُكْم بعدما أمضى قرابة ربع قرن حاكماً مطلقاً، في حين أن سوار الذهب ودفع الله لم يحكما

أكثر من بضعة أشهر وضمن صيغة إنتقالية.

وإلى ذلك أنه عندما يلاحظ المرء كيف أنه من أجْل الحُكْم يسقط عشرة آلاف شخص بين قتيل وجريح في أسبوع واحد، ويتعرض وطن بكل مؤسساته لما يشبه التدمير (ونعني بذلك أحداث اليمن الجنوبي) يتبين لنا كم أن التعقل السوداني حالة حضارية.

وتكراراً: هل حقاً أنهما زاهدان وهل حقاً أنهما سينسحبان؟

وإلى أن تنتهي اللحظة ما قبل الأخيرة من العد العكسي سيبقى السؤال مطروحاً. وسنبقى نتمنى ألاّ تحدث مفاجآت في السودان من النوع الذي يتسبب في حدوث كارثة... وربما كوارث.

مجلة "التضامن". لندن - 8 شباط (فبراير) 1986

* * *

الحد الأدنى المطلوب
رداً على مغامرة إيرانية

ما الذي كان يمنع الرئيس حافظ الأسد من أن يقول لمساعديه وقد بلغته محاولة إيران إحتلال أرض عراقية: أريد على الفور مكالمتيْن. لا بل أريد ثلاث مكالمات. يقول في الأُولى للرئيس صدَّام حسين إن الإيرانيين يدعون بأنهم عبروا وإنهم في طريقهم إلى البصرة، فإذا كان ذلك صحيحاً فإن إخوانك في الجيش العربي السوري على إستعداد للقيام بواجبهم في رد مثل هذا الإعتداء.

ويقول في المكالمة الثانية للرئيس علي خامنئي إنكم أضعفتم موقف سوريا وتحليلها بإعتدائكم هذا، لأننا سبق وأن أكدنا للأمة وركزنا في التأكيد لإخواننا في المملكة العربية السعودية ودول الخليج على أنكم لا تطمعون في أرض العراق ولا نية لديكم لإحتلال أرض عراقية. وكانت المكالمة ستنتهي على جفاء، بل وتكاد تنتهي إلى قطيعة.

ويقول في المكالمة الثالثة للملك فهد بن عبد العزيز: إن الوقت مناسب من أجْل عقد القمة المؤجلة، وإنني لم أعد متمسكاً بتحليلي السابق حول طبيعة التحرك الإيراني في المنطقة.

وما الذي كان يمنع العقيد معمر القذافي من أن يعبر عن إستنكاره لمحاولة الإجتياح الإيرانية للأراضي العراقية بأن يقول لمساعديه: أريد على الفور ثلاث مكالمات. يقول في الأُولى للرئيس صدَّام حسين: إن الإحتلال الإيراني لجزيرة "أم الرصاص" هو مثل الإختراق الأميركي لأجواء "سرت" أو هو مثل إعتداء إسرائيل على الطائرة الليبية وإجبارها على الهبوط في قاعدة عسكرية إسرائيلية.

ويقول في المكالمة الثانية للرئيس حافظ الأسد: إذا كنت لم تتصل بعد بالإخوة في إيران وتبلغهم إستنكارك فإنني أود لمجرد أن تتصل بهم أن تبلغهم إستنكاري أيضاً لما فعلوه.

ويقول في المكالمة الثالثة للرئيس الإيراني علي خامنئي: إننا عندما نسمع ما تقولونه في بياناتكم وإذاعاتكم نفترض أنفسنا أننا مع معتدين ولسنا مع حلفاء. وكانت المكالمة ستنتهي على جفاء، بل وتكاد تنتهي إلى قطيعة، حالها في ذلك حال مكالمة الرئيس السوري مع الرئيس الإيراني.

ولكن المكالمات المشار إليها لم تحدث مع الأسف. لا الرئيس حافظ الأسد تصرف كما يفترض أن يتم التصرف في مثل هذه الأحوال. ولا العقيد القذافي تصرف هو الآخر كما يفترض أن يكون التصرف في مواجهة أمر من هذا النوع. وظهر الإثنان وكأنما هما متفرجان على الفيلم الإيراني الطويل الذي ينتظران بدء عرضه منذ وقت طويل.

إن أهم ما في الهجوم الإيراني الأخير على العراق ليس حدوث هذا الهجوم. فهو متوقع بل إن عدم حدوثه كان سيبدو بمثابة مفاجأة. المهم في الهجوم الإيراني الأخير أنه أكد رغبة إيران في إحتلال الأرض العربية. ومثل هذا الأمر كان سبباً كافياً للرئيسيْن العربييْن الوحيدين اللذين يناصران إيران أن يفكا هذا الإرتباط غير المقنع معها، ولكنهما لم يفعلا ذلك، الأمر الذي يوحي أنهما لا يمانعان في أن تحتل إيران أرضاً عربية.

وثمة سؤال: ما الذي كان سيفعله الرئيسان الأسد والقذافي لو أن إيران تمكنت من البقاء طويلاً في جزيرة "أم الرصاص" العراقية؟ إنهما على الأقل كانا سيبدوان مطالبين بإتخاذ موقف من هذا الإحتلال. وما دامت الحال كذلك، فما الذي كان يمنع الرئيسيْن – إختصاراً للوقت وللمزيد من الشهداء – أن يسجلا الموقف الذي يمثل الحد الأدنى والذي يتلخص في أنهما مع إيران بقدر ما يسعى الإيرانيون لتحقيق حل تنتهي بموجبه الحرب وأنهما ضدها إذا كانت لن توقف الحرب وتجنح نحو الحل العادل، وأنهما مع العراق في اللحظة التي تتعرض فيها أرضه للإحتلال.

إن هذا الموقف من شأنه أن يختصر فواجع كثيرة،

ولكنه لا يُتخذ مع الأسف. ومن هنا يحتار المرء في موقف كل من سوريا وليبيا. أما لماذا الحيرة، فلأن تأييد إيران بشكل مباشر في حربها ضد العراق، أو تأييدها من خلال عدم إستنكار ما تفعله، ليس قضية شعبية لا في سوريا ولا في ليبيا، بل من الجائز القول، إن القضية التي تهم شعبيْ البلديْن وتعنيهما هي في إدانة إصرار إيران على مواصلة الحرب.

يبقى أن هذه الجولة بين العراق وإيران لن تكون الأخيرة، إلا إذا حدث التغيير المطلوب في الموقفيْن السوري والليبي، وإلاّ إذا تبدلت بعد اليوم لغة بعض الرسميين في الدول العربية، وفي الدول الصديقة، بحيث لا يعود هؤلاء في معرض الإشارة إلى الحرب يقولون: "بضرورة وقف هذه الحرب التي تستنزف الموارد الإقتصادية والبشرية في بلدين مسلمين" وإنما يقولون "إن على إيران وقف هذه الحرب..." وهم إذا قالوا ذلك في تصريحاتهم وبياناتهم المشتركة إنما يكونون معبرين بصدق عن حقيقة الموقف، حيث إن إيران هي وحدها التي تصر على الحرب، والعراق وحده هو الذي يصر على إنهاء الحرب.

وفي إنتظار أن يحدث مثل هذا التبدل فإن الإستنكار العربي للمغامرة الإيرانية الأخيرة هو أقل ما يبدو أن كل مسؤول أو مواطن مطالب به. وعدم الإستنكار يعني التأييد لإيران في مغامراتها الهادفة إلى الإعتداء والإحتلال. وعندما نجيز لإيران أن تعتدي أو تحتل لا يعود مقنعاً إستنكار ممارسات بعض الدول المعادية للأمة، سواء كانت هذه الممارسات إحتلالاً دائماً كما هي الحال مع إسرائيل إزاء سوريا أو حالات قرصنة كما هي الحال مع الولايات المتحدة وإسرائيل إزاء سوريا وليبيا معاً.

مجلة "التضامن". لندن - 15 شباط (فبراير) 1986

* * *

بعدما إشتعل "شط الغضب"
الآن أصبحت "حرب الخليج"

كل الظروف مهيأة من أجْل حل للحرب الدائرة منذ حوالي ست سنوات بين العراق وإيران. فالعراق بعد هذه السنوات الطويلة لم يتعب. وإيران بعد توالي الهزائم لن تحقق أكثر ما حققته. ودول مجلس التعاون لم تتلمس مخاطر الحرب كما تلمستها في الأيام القليلة الماضية. ولم يحدث أن وجد أعضاء اللجنة السباعية أنفسهم يندفعون في إتجاه مجلس الأمن الدولي بالشكل الذي حدث الأسبوع الماضي، لعل وعسى يساعد قرار يصدره المجلس على إيجاد حل تسكت بموجبه المدافع في شط العرب. كذلك لم يحدث من قبل أن سجلت بعض الأطراف العربية مواقف تعكس التخوف من الحمى الإيرانية من دون أن يرافق ذلك خوف على العراق.

ولم يحدث من قبل أن عقد مجلس الأمن الدولي جلسة بناء على طلب سبع دول دفعة واحدة. وعملياً أن وراء هذه الدول سبعين دولة كبرى وصغرى على الأقل. وإذا كانت الدول السبع قلقة من مخاطر الحرب فإن أكثرية دول العالم أكثر قلقاً لأن الحرب العراقية – الإيرانية تدور في المنطقة التي تمتلئ بآبار النفط وليس كالنفط ما يسبب القلق والصداع لدول العالم. كذلك لم يحدث أن انعقد مجلس الأمن بينما القتال لم يتوقف، وكانت أعمال المجلس كما هو متبع تنعقد بعد أن يكون القتال توقف. ويبدو هذا التسريع في عقد مجلس الأمن كما لو أنه دعم من جانب أكثرية دول العالم للجنة السباعية.

ولقد اعتدنا في الماضي أن نصاب سلفاً بخيبة الأمل من مجلس الأمن خصوصاً عندما نكون كعرب طرفاً في قضية أو شكوى وذلك على أساس أن سلاح الفيتو سيستعمل من جانب الولايات المتحدة في الدرجة الأولى ضد أي قرار عادل قد يصدر عن المجلس ويكون فيه بعض الإنصاف لنا. ولكن هذه المرة انعقد المجلس وقد سبق "الفيتو العربي" الفيتو الدولي وهذا ما شكل سلفاً إضعافاً للموقف العربي داخل مجلس الأمن. ويتمثل "الفيتو العربي" بموقف كل من سوريا وليبيا المؤيدتين لإيران ضد العراق، إلا إذا كانت المملكة العربية السعودية استطاعت أن تغير شيئاً من الموقف السوري وإلا إذا كانت المملكة المغربية استطاعت أن تغير شيئاً من الموقف الليبي.

وبالرغم من أن مشاكل الشرق الأوسط لا تستحوذ على حيز كبير من جدول أعمال الإدارة الأميركية ولا على حيز مماثل من إهتمامات الكرملين، وإلا لكانت حرب الخليج قد حوصرت على الأقل إذا كان من الصعب وقفها، إلاّ أن الموقفيْن السوري والليبي يضعفان من أي قرار قد يصدر عن مجلس الأمن في شأن الحرب العراقية – الإيرانية علماً بأن القرار في حده الأقصى لن يوقف الحرب ولن يكون أكثر من إضافة سبب إلى الأسباب الكثيرة التي توجب إحكام طوق العزلة على إيران، أي أن الفائدة هنا غير

مباشرة.

ولعل من دواعي الأسف أن ينعقد مجلس الأمن الدولي قبل أن ينعقد "مجلس الأمن العربي" إذا جاز القول. ونعني بـ "مجلس الأمن العربي" هنا مجلس الدفاع العربي الذي كان من تحصيل الحاصل إنعقاده في دورة إستثنائية يجدد فيها ولو... عبر بيان تأكيد مقررات قمة فاس والحصول داخل هذه الدورة من سوريا وليبيا على موقف واضح بشأن عدوان إيران على أرض عربية. ومن شأن هذا البيان أن يسهل على سوريا وليبيا إتخاذ الموقف الذي تتمثل فيه إعادة النظر على أساس أنهما لا تريدان أن تكونا ضد الإجماع إزاء قرار يعتبر من البدهيات، في حين أن مثل هذا الأمر يصعب عليهما اتخاذه خارج إطار الإجتماع العربي على مستوى القمة أو ما دونها بقليل أو كثير.

يبقى أن هذه الإنطباعات والمشاعر كتبت بينما كان العراقيون ما زالوا يواصلون تحرير أرض إعتدى عليها الإيرانيون، وبينما كان هنالك رسل سعوديون ومغاربة يبذلون المساعي الحميدة مع كل من سوريا وليبيا من أجل رفع الفيتو الذي يستعملانه ضد الإجماع العربي إزاء مسألة الحرب العراقية – الإيرانية، وكان مجلس الأمن الدولي يستعد لعقد جلسة لا خطر على قراراتها من "فيتو" تستعمله أي من الدول التي من حقها إستعمال هذا السلاح وهي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. ويحمد المرء ربه لأن سوريا وليبيا ليستا من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ذلك أنه إذا جاز الإفتراض، فإن أكثر ما يتمناه الرئيسان حافظ الأسد ومعمر القذافي هو لو كان في أيدي بلديهما إستعمال الفيتو في مجلس الأمن وذلك لإستعماله ضد قرار يوقف الحرب ما دام وقفها هو ما يريده العراق... وهو إفتراض من جانبنا نتمنى أن يكون خاطئاً.

يبقى أيضاً انها المرة الأُولى منذ خمس سنوات التي يشعر فيها الخليجيون بأنهم أصبحوا طرفاً أساسياً في حرب العراق وإيران. وإذا كانوا حتى الأسبوع الماضي يحاولون إعتماد بعض التوازنات ويرفضون إعتماد المواقف غير التقليدية فإنهم بعد اليوم خصوصاً إذا إستمر حلف التطرف العربي الذي يقوده الرئيسان الأسد والقذافي يواصل تحالفه مع إيران، قد يجدون أنفسهم يشمرون عن سواعدهم ويرتدون ثياب الميدان ويخوضون غمار الحرب بعدما كانوا يتقون نارها بالحذاقة الديبلوماسية وببعض المساعدات. وهم لن يخوضوا الحرب حباً بها وإنما اضطراراً... تماماً مثلما حدث مع العراق قبل خمس سنوات وبعدما كانت التنمية قطعت شوطاً كبيراً.

وتكراراً أنه عشية إنعقاد مجلس الأمن كانت نار الحرب تقترب من الجميع. وللمرة الأولى بات من الطبيعي بعدما إشتعل الموقف في شط العرب إلى درجة بات فيها أنه "شط الغضب" إعتبار الحرب العراقية – الإيرانية انها حرب الخليج.

... وعندما تصبح كذلك فهذا معناه أنها على أبواب أن تنتهي في شكل أو آخر.

مجلة "التضامن". لندن - 22 شباط (فبراير) 1986

* * *

تصحيح المدنيين أو حُكْم العسكريين

ما حدث في القاهرة يوم الثلاثاء 25 شباط/فبراير 1986 هو الإنفجار المؤجل. والإنفجار يمكن أن يتجاوز حدود حالة الإحتجاج العنيفة التي تشمل إحراق الفنادق والكازينوهات ليصبح حالة فوضى تتطور إلى نوع جديد من الحروب الأهلية إذا لم يحدث التصحيح. كذلك يمكن أن ينتهي الأمر إلى ثورة إذا كانت لن تحدث إعادة نظر جذرية في كل شيء.

وليس هنالك في مصر شيء لا يحتاج إلى إعادة النظر بدءاً من النهج السياسي وإنتهاء بالقوانين الإقتصادية.

ومن حُسْن حظ مصر أن الإنفجار حدث بينما الذي يحكمها هو الرئيس حسني مبارك، ذلك أن الرجل في نظر الناس وفي حقيقة الأمر صاحب سمعة جيدة ولا يشارك الإنفتاحيين إستنزاف الناس بالطريقة السائدة، في حين أنه لو كان الذي يحكم مصر هو أنور السادات بما فعله وبما كان يمارسه خلال فترة حكمه لكانت الفوضى تحولت خلال ساعات إلى حرب أهلية وإلى عمليات نهب وإنتقام لا مثيل لها. بل إنه كان من المحتمل جداً أن يحدث في قصور القاهرة ما حدث قبل أيام في قصور مانيلا.

وصحيح أن المعروف عن المواطن المصري الطاعة والولاء للسلطة وللذين فيها إلاّ أن هذه الخصال تكونت في شخصيته عندما كان الحُكْم المصري ليس بالسوء الذي عليه بعض رجال الحُكْم الحالي. ولعل من محاسن الديمقراطية وحرية النشر إلى جانب حرية العمل الحزبي أنه لا شيء من السلبيات يبقى في علم الغيب لا يدري به أحد.

وإذا كان هنالك مَن يأخذ على الرئيس حسني مبارك أنه لم يتشدد، فإن الرجل في ذلك كان مخلصاً لنفسه ولوطنه ولأمته. ذلك أنه بسبب عدم التشدد أمكن معرفة أهل الخير من أهل الشر، وأمكن أيضاً فرز الصالحين من بقعة الفساد التي تتسع يوماً بعد آخر.

كذلك انه من حُسْن حظ المصريين أن الإنفجار حدث في القاهرة بينما كان رموز الحُكْم فيها. وكان الأمر سيبدو فظيعاً جداً لو أن هذا الإنفجار حدث على سبيل المثال قبل بضعة أسابيع وبالتحديد في الأسبوع الأخير من كانون الثاني/يناير الماضي. وفي تلك الفترة خلت مصر من هذه الرموز حيث إن رئيس الجمهورية كان في جولة أوروبية رافقه فيها لسبب لا تفسير له رئيس مجلس الشعب الدكتور رفعت المحجوب الذي ينوب عنه دستورياً بسبب عدم تعيين الرئيس مبارك نائباً له وإصراره على تأجيل هذه الخطوة نتيجة معادلة تقوم على أن مبارك لا يريد تعيين وزير الدفاع المشير أبو غزالة نائباً لرئيس الجمهورية، وفي الوقت نفسه لا يريد إغضاب الرجل إذا هو عيَّن شخصاً آخر في هذا المنصب. وفي تلك الفترة كان رئيس الوزراء الدكتور علي لطفي يجري عملية جراحية في لندن أعقبتها فترة نقاهة.

وكان من الممكن إزاء هذه الحالة وإذا أصيبت لا قدّر الله طائرة الرئيس مبارك بمكروه وفي داخلها إلى جانبه مَن ينوب عنه بموجب الدستور في رئاسة الجمهورية أن يصحو المصريون فجأة على أحد نبأيْن: إما نبأ يقول إن الجيش تسلم الحُكْم وإما أنه طبقاً للدستور فإن وكيل رئيس مجلس الشعب الذي هو المستشار أحمد موسى رئيس لجنة القيم في المجلس أو الوكيل المساعد محمود دبور بات رئيساً للجمهورية. ولا نقول ذلك وفي ذهننا التقليل من المستشار أحمد موسى أو السيد محمود دبور. كذلك أننا لا نقول ذلك وفي ذهننا التقليل من منصب وكيل مجلس الشعب الذي سبق أن شغله قبل 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1985 سيد زكي الذي عرفناه أحد رجال ممدوح سالم (رئيس وزراء سابق) والذي كان ضابط شرطة برتبة لواء قبل أن يصبح نائباً في مجلس الشعب يمثل منطقة الجمالية، وهي منطقة حساسة لأن فيها تجمعاً سكانياً وشعبياً كثيفاً، ولأنها قريبة من حي المال والصاغة، وأيضاً من حي الباطنية المعروف بأنه حي المتاجرين بالمخدرات في مصر. إننا لا نقلل من أهمية المستشار أحمد موسى الوكيل الحالي لرئيس مجلس الشعب ولا من الوكيل المساعد محمود دبور وأيضاً الوكيل السابق سيد زكي الذي زار لندن قبل سنتين على رأس وفد برلماني مصري، ولكن القصد من ذلك هو القول: إن هنالك ضرورة قصوى للتصحيح في مصر وإلا فإن الحل هو في الثورة أو الفوضى، وفي الحالتيْن أن الجيش هو الذي يكون سيد الموقف. والتصحيح يبدأ بتعيين نائب رئيس جمهورية وتحجيم هيمنة رجال أنور السادات وسياساته، خصوصاً أن الرجال وتلك السياسات في ضوء تجربة الفليبين كانت ستنتهي بعدما تأكدت حقيقة أساسية وهي أنه ليس للخطأ والفساد مَن يحميهما.

ويبقى أننا نكتب عما جرى في مصر يوم الثلاثاء 25 شباط/فبراير 1986 من دون أن يكون إتضح الخيط الأبيض من الخيط الأسود، ومن دون أن نعرف حجم الحرائق التي اشتعلت في مصر.

ويحتار المرء في تفسير أسرار هذه الحرائق ولا يدري ما إذا كانت هي الولادة الجديدة لمصر أم أنها لإشغالها في حل أمورها الداخلية بحيث تنفض يدها من مؤازرة العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية، أم أن الأمر ليس أكثر من نقله في إتجاه الحُكْم العسكري.

وكان من الممكن للمرء أن يفترض بأن المسألة تندرج تحت خطة الولايات المتحدة في جمع حلفائها السيئين من رموز الحُكْم الديكتاتوري من الشاه إلى ماركوس لو أن حسني مبارك ديكتاتور... أو لو أنه فاسد. ولكن الرجل ليس كذلك، بل وليس أميركياً بالمفهوم السائد للإنحياز. ومن هنا قد يكون هذا التردد في الإنحياز هو السبب في أن يدفع الرجل الثمن ويكون ضحية تراكمات عهديْن شاءت الأقدار أن تربى وطنياً في العهد الأول وأن يؤدي الواجب ويمارس الوظيفة في العهد الثاني، وفي الوقت نفسه يكون شاهداً على تجريح لا مثيل له من قبل العهد الثاني بالعهد الأول.

مجلة "التضامن". لندن - 1 آذار (مارس) 1986

* * *

بيانات تدعو إلى الإرتياح

في الوقت الذي كنا نتابع بإهتمام يمتزج فيه القلق، من تأخر العراق في حسم أمر الثغرة التي أرادت إيران تحويلها إلى جرح دائم في الخاصرة، بالإرتياح الشديد الذي تحدثه في النفس مصداقية البيانات العسكرية العراقية... في هذا

الوقت جاءت من الرياض الإشارة التي تؤكد أن الخليجيين إتكلوا على الله وقرروا التعامل مع الحرب العراقية – الإيرانية على أنها حرب تخصهم وليست مجرد حرب قريبة منهم.

ومثلما أن الموقف الخليجي الجديد، الذي تمثل بالبيان الذي صدر يوم الإثنين 1986/3/3 عن المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون وهي المملكة العربية السعودية والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر وسلطنة عُمان والكويت، يبدو كما لو أنه دفاع عن النفس بأسلوب التحذير والديبلوماسية من جانب دول المجلس، إلاّ أنه في الوقت نفسه يبدو تحولاً من جانب هذه الدول نحو إعتبار الحرب العراقية – الإيرانية على أنها حرب الخليج بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

ويجدر المرء نفسه هنا أمام أمور ملفتة للنظر حول البيان الخليجي المشار إليه، وهي أمور يمكن ملاحظتها على النحو الآتي:

أولاً – لقد صدر البيان في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن (نص البيان في الصفحة 7) الأمر الذي يعني أن القرار الدولي شجع على ولادة الموقف الخليجي، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن قرار مجلس الأمن نفسه إنما إتخذ بعدما سجل الخليجيون حماسة منقطعة النظير له وراء الكواليس في الأمم المتحدة.

ثانياً– هنالك أهمية إضافية للبيان الخليجي تتمثل في أنه صدر في الرياض، الدولة الأولى في المجلس وعاصمة أمانته العامة، وليس في أي عاصمة أخرى من عواصم دول مجلس التعاون. ومثل هذا الأمر له دلالته، خصوصاً بعدما حدث نوع من التكهن في أعقاب النشاط على الصعيد الديبلوماسي بين المملكة العربية السعودية وإيران، وبعدما بدا أن هنالك، إذا جاز القول، ملامح موقف خليجي، أو بالأحرى ملامح موقف من بعض الخليجيين، لا يتسم بالحزم المطلوب إزاء إيران. ولقد جاء البيان ليقطع الطريق على التكهن المشار إليه وليشد بعض الشيء من الصوامل الخليجية التي أصيبت بشيء من الإسترخاء.

كذلك ان البيان الخليجي جاء في أعقاب إستقبال الملك فهد بن عبد العزيز للوزراء الخليجيين في المخيم الملكي المقام في الصحراء وتناولهم الغداء معه. وفي البر عادة يكثر التأمل. ولا بد أن الملك فهد بن عبد العزيز قبل أن يضيء الضوء الأخضر أمام وزراء خارجية دول مجلس التعاون قد تأمل طويلاً في ما يدور على ضفاف الخليج ووضع خطوطاً تحت بعض المواقف العربية والدولية وبالتحديد مواقف تلك الأطراف التي يطلب منها عبر مبعوثيه مواقف إيجابية فترد هذه بما لا يدعو إلى الإطمئنان. وقد يجوز الإفتراض هنا أن الملك فهد بعدما ضاق صدره بهذه المواقف أعطى الضوء الأخضر أمام وقفة خليجية متشددة تكمن أهميتها في أنها جديدة وجدية، وتعامل العراق للمرة الأولى وكما لو أنه إحدى الدول الأعضاء في مجلس التعاون وليس مجرد عضو شرف في هذا التجمع البالغ الأهمية.

ثالثاً – إذا كان البيان الخليجي من النوع غير المتوقع، فإنه كان مستغرباً بعد مرور حوالي أسبوعين على إحتلال إيران لبعض الأراضي العراقية عدم صدور موقف خليجي يتسم بالحزم ويتجاوز الكلام الديبلوماسي الذي يكثر من الحسابات. ثم جاء البيان ليوضح أمراً أساسياً وهو أنه لا يمكن بعد الآن التعامل من جانب دول الخليج مع إيران بأقل مما يتضمنه البيان الذي صدر يوم الإثنين 1986/3/3، والذي لا يكتفي بمطالبتها بسحب قواتها من الأراضي العراقية فوراً، وإنما أيضاً بوقف تهديداتها لدول الخليج، الأمر الذي يعني أن الحرب العراقية – الإيرانية في نظر هذه الدول لم تعد حرباً ثنائية وإنما باتت "حرب الخليج" أو على أهبة أن تصبح كذلك.

رابعاً – ثمة مسألة أساسية وهي أنه قبل صدور هذا البيان كان في إستطاعة بعض الدول، وتحديداً سوريا وليبيا، أن تعبِّر عن مواقف لا تقنع، لكن الخليجيين كانوا يسلمون بها على أساس أنه ليس هنالك موقف إستراتيجي من جانبهم تجاه إيران. ثم جاء بيان المجلس الوزاري الخليجي ليشكل الوثيقة الإستراتيجية المكتوبة التي لا تقبل دول المجلس بأي تحليل من جانب أحد، وبالذات من جانب سوريا وليبيا، يقفز فوق مضامين البيان. وعلى هذا الأساس فإن هاتيْن الدولتيْن وبعض الأطراف الأخرى مطالبة بعد الآن بمراعاة الموقف الخليجي، لأن عدم المراعاة معناه التناقض مع هذا الموقف والتناقض معناه التأزم وربما جرت ترجمة التأزم إلى إجراءات ذات طابع مالي وإقتصادي.

خامساً – لقد تزامن صدور البيان الخليجي مع بيان لوزير الدفاع العراقي الفريق أول عدنان خير الله يعلن فيه أن القوات العراقية في منطقة الثغرة في الفاو طلبت من الإيرانيين المحاصرين الإستسلام ورفع الرايات البيضاء حفاظاً على أرواحهم وذلك بعد أن سيطرت القوات العراقية على الموقف تماماً. وبصرف النظر عن أي تفسيرات ومن بينها أن البيان الخليجي صدر بعدما كان العراقيون حسموا

الأمر، أو أنهم على أهبة الحسم، فإن صدوره ضروري جداً لأكثر من سبب، لعل أهمها أن الحرب لم تنته، وأن الإيرانيين يمكن أن يعاودوا الهجوم ويكرروا العدوان بحثاً عن ثغرة أخرى، فضلاً عن أن التباطؤ الخليجي في إعلان موقف كالموقف الذي تضمنه بيان المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون، والذي نحن في صدده، بدا كما لو أن الخليجيين أرادوا إعطاء فرصة أخيرة لإيران ينتقلون بعدها من ضفة المرونة إلى ضفة الحزم.

تبقى، في ختام هذه الملاحظات، الإشارة ضرورية إلى النقطة المتعلقة بالبيانات العسكرية العراقية والتي تحدثنا عنها في بداية هذا الموضوع. وما يمكن قوله في هذا الشأن هو أن هذه البيانات بسبب خلوها من المبالغات وإعتمادها الموضوعية وعدم إغراق المواطن في الأجواء غير الواقعية وهي تتحدث عن سير القتال، وضعت المواطن العربي من المحيط إلى الخليج في جو المتقبل بصدق لمضمون هذه البيانات. وأغلب الظن أن الدافع إلى إعتماد هذا الأسلوب هو أن قيادة الرئيس صدَّام حسين تريد إزالة خيبة أمل الإنسان العربي بالبيانات العسكرية التي رافقت حرب 1967 ثم حرب 1973، وكلها بيانات أحدثت صدمة في نفس الإنسان العربي حوَّلته إلى إنسان كثير الحذر من أي بيان عسكري. ومما لا شك فيه أن البيانات العسكرية العراقية والتي تجاوزت الألفي بيان، صيغة ومضموناً، تبدو في بعض جوانبها وكأنما هدفها في الدرجة الأُولى إزالة آثار المرارة المتأصلة في النفوس من بيانات حرب 1967 وبعض بيانات حرب 1973.

ويأمل المرء أن يزيل البيان الخليجي، الذي صدر يوم 1986/3/3، والذي يتسم بلهجة تحمل في طياتها التصميم على الحسم وليس فقط مجرد التلويح به، مرارة أخرى متأصلة في النفوس العربية نتيجة أن الحرب العراقية – الإيرانية تدور منذ خمس سنوات وليس هنالك بيان خليجي واحد يتجاوز التمنيات. وها قد صدر البيان الذي ربما كان فاتحة بيانات كثيرة تتضمن بعض ما في إستطاعة الخليجيين أن يفعلوه... وهو كثير إذا هم قرروا. ويبدو أنه لا مفر من القرار بعد اليوم.

مجلة "التضامن". لندن - 8 آذار (مارس) 1986

* * *

في إنتظار الولادة العسيرة لموقف عربي جديد

على الرغم من أن تبادُل الزيارات بين مسؤولين مصريين ومسؤولين عراقيين، بات أمراً مألوفاً ويكتسب، زيارة بعد أخرى، صفة التنسيق، إلاّ أن الزيارة التي قام بها طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في العراق إلى القاهرة يوم الأحد الماضي (1986/3/9) تبدو على جانب كبير من الأهمية لسببيْن: الأول هو أنها جاءت في أعقاب الإعصار الذي واجهه الحُكْم في مصر نتيجة التمرد الذي قام به بضعة ألوف من قوات الأمن المركزي وسجل العراق بذلك أنه الدولة العربية بل والدولة الوحيدة من بين الدول الصديقة أو الحليفة لمصر التي توفد مبعوثاً إلى القاهرة وتكون زيارته بمثابة دعم معنوي يحتاجه الحُكْم المصري في هذا الظرف بالذات. أما السبب الثاني فهو أن هذه الزيارة جاءت لتبلور الموقف المصري من ثغرة "الفاو" بعدما بدا هذا الموقف في ضوء رد الفعل الذي إنتزعه العراق، بشخص ممثله الديبلوماسي في القاهرة، إنتزاعاً وكان في أي حال رد فعل تنقصه حرارة التعاطف وإن كان الرئيس حسني مبارك إستدرك الأمر في اللحظة الأخيرة، أو بالأحرى في اللحظة ما قبل الأخيرة، بإيفاد الأمين العام للحزب الوطني الحاكم الدكتور يوسف والي إلى بغداد.

وما أعلنه وزير الخارجية المصرية الدكتور عصمت عبد المجيد في أعقاب لقاء طارق عزيز بالرئيس مبارك ولمجرد وصول المسؤول العراقي من بغداد هو الموقف الذي توقع العراق أن يسجله الحُكْم المصري بعد أن إحتلت إيران مواقع في "الفاو" لولا أن هذا الحُكْم إختار في هذا الوقت غير المناسب على الإطلاق أن "يثقل" بعض الشيء ويتباطأ في تسجيل موقف حازم وحاسم من الهجوم الإيراني على ميناء "الفاو" ما دام الحُكْم في العراق لا يكسر الحصار العربي على مصر ويعيد العلاقات معها كما سبق للأردن أن فعل.

بل إنه من الجائز القول إن الموقف الذي عبَّر عنه وزير الخارجية المصرية ما كان ليتم إعلانه لو لم يقم رجل الديبلوماسية العراقية بهذه الزيارة ويوضح للرئيس مبارك أموراً ترجمها الرئيس المصري إلى موقف صاغه وزير خارجيته الدكتور عصمت عبد المجيد بتصريح جاء فيه: "إن مصر حرصت مرة أخرى – خلال زيارة طارق عزيز للقاهرة ولقائه بالرئيس مبارك – أن تؤكد دعمها للأشقاء

في العراق والذي نعتبره الدرع الواقعية لهذه المنطقة في مواجهة أي تغلغل إيراني فيها. كذلك حرصت مصر على أن تؤكد بأن الأمن القومي المصري يرتبط تماماً بأمن العراق وأمن دول الخليج، وإننا نساند الأشقاء بقدر ما تسمح به إمكاناتنا". ومن المؤكد أن الرئيس مبارك عبَّر عن هذا الموقف بصيغة أكثر إلتزاماً من الصيغة التي إعتمدها الدكتور عصمت عبد المجيد الذي يميل إلى التعبير الهادئ خصوصاً عندما تكون المواقف عاصفة، وتلك أصول مدرسة الديبلوماسية التي ينتسب إليها الدكتور عبد المجيد بل ويعتبر أحد أساتذتها.

وإلى ذلك ان زيارة طارق عزيز إلى القاهرة تكتسب أيضاً أهمية كونها تتم في أعقاب موقف خليجي عبَّر عنه بوضوح وزراء خارجية دول مجلس التعاون عندما اجتمعوا في الرياض وأصدروا يوم 1986/3/3 بياناً صيغ بلهجة لم نألفها في الديبلوماسية الخليجية من قبل طوال سنوات الحرب العراقية – الإيرانية. فهم وجَّهوا الدعوة إلى إيران، ومن دون مناشدة، إلى أن تنسحب من الأراضي العراقية التي إحتلتها، وهم وجَّهوا الدعوة إلى إيران، ومن دون تمنيات، إلى الكف عن تهديداتها "التي تسهم في زعزعة أمن وإستقرار المنطقة"، وهم لوحوا لإيران، ومن دون تحفظات، بالحرص على حُسْن الجوار من جهة وعلى المواجهة إذا تطلب الأمر بواسطة قوة درع الجزيرة من جهة أُخرى.

وللمناسبة فإننا نجد أنفسنا هنا نتساءل: لو أن الموقف المصري الذي أشرنا إليه في الأسطر السابقة والذي أعلنه الدكتور عصمت عبد المجيد في أعقاب اجتماع طارق عزيز بالرئيس مبارك سجلته مصر في الفترة التي كان فيها القائم بالأعمال العراقي في القاهرة السفير سمير النجم يشقى من أجْل إستخراج موقف مصري قوي ولا يجد تجاوباً ينسجم مع أهمية الحدث، أو إذا جاز القول إنه لو حدث في تلك الفترة لقاء ومناقشة في العمق بين النجم السفير، والنجم في دائرة صنع القرار المصري الدكتور أسامة الباز، وتم إصدار بيان لا يتضمن أكثر مما تضمنه التصريح الذي أدلى به يوم 1986/3/9 الدكتور عصمت عبد المجيد تعليقاً على لقاء طارق عزيز بالرئيس مبارك... أما كان سيبدو أن للموقف المصري أثراً ما في الموقف الخليجي الذي إتخذه المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون؟

لكن الأهمية القصوى لزيارة طارق عزيز إلى القاهرة هذه المرة تأتي قبل إجتماع عادي لمجلس الجامعة العربية قد ينتهي إلى أن يصبح نقطة تحول بارزة في العمل العربي المشترك، خصوصاً أن وزراء دول مجلس التعاون الذين إعتادوا أن يتعاملوا في الماضي مع مجالس الجامعة العربية بالحد الأدنى من الإهتمام، وإعتاد بعضهم أن ينيب عنه مَن يمثله، أو إذا حضروا فإنهم لا يرمون – وعلى الأقل بعضهم – بثقلهم من أجْل أمر غير خليجي، سيشاركون هذه المرة في أعمال الدورة العادية وكما لو أنها دورة أكثر من إستثنائية. بل قد يجوز القول إنهم سيسجلون حضوراً إستثنائياً، وإندفاعاً إستثنائياً، وتشدداً إستثنائياً، في دورة عادية لمجلس الجامعة العربية. ونحن عندما نكتب ذلك يوم 1986/3/10 أي قبل 14 يوماً من موعد إنعقاد الدورة العادية فليس إستناداً إلى معلومات رسمية ولا قراءة في الغيب، ولكن إستئناساً بما تضمنه البيان الصادر عن المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون، وتحديداً الفقرة التي تشير إلى أن المجلس "قرر تكثيف إتصالاته مع الدول العربية الشقيقة وجميع دول العالم من أجْل تكوين موقف عربي دولي يسهم في إبعاد المنطقة عن مخاطر الصراع ويزيل التوتر عنها". وليس هنالك مناسبة أفضل من مناسبة الدورة العادية لمجلس الجامعة العربية من أجل الإتصالات بين الدول الأعضاء في الجامعة والتي إذا أمكن الخروج بموقف موحد منها يصبح بالتالي الاتصال بدول العالم أكثر جدوى.

ولعلها إحدى المرات القليلة في تاريخ الإجتماعات العربية في السنوات الخمس الماضية التي تكون فيها الحرب العراقية – الإيرانية هي المادة الأولى والثانية والثالثة، بل وكل مواد جدول أعمال اجتماع عربي، أو أنها المادة الوحيدة في جدول أعمال مليء بالألغام. كذلك لعلها إحدى المرات القليلة التي لن يكون هنالك مجال أمام طرف ما لكي يقول بعدم البحث في مسألة الحرب العراقية – الإيرانية وذلك من أجْل تفادي الإنقسام وإنهيار الاجتماع. هذه المرة هنالك موقفان حاسمان: عشرون دولة في جهة مقابل دولتيْن في جهة أخرى. وهذه المرة لن تتهاون دول مجلس التعاون ولن ترضى بأقل مما إتخذته في اجتماع المجلس الوزاري الذي تم عقده في الرياض، لأن أي موقف دون هذا الموقف، والذي تعتبره الحد الأدنى، معناه عدم التعامل بحزم مع مواقف تخصها. وإذا كانت دول مجلس التعاون إتخذت الموقف المشار إليه في الإجتماع الأخير لمجلسها الوزاري نتيجة الأجواء الثقيلة التي أحدثها الإحتلال الإيراني لبعض الأرضي العراقية فإن هذه الأجواء ما زالت قائمة بسبب إستمرار الإحتلال.

ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى ما دعا إليه وزير

خارجية العراق طارق عزيز في المقال الذي نشرته صحيفة "الثورة"، والتي تعبِّر بصيغة أكثر حزماً عن الموقف الرسمي العراقي، أو أحياناً عن التفكير الرسمي العراقي الذي يمهد لولادة موقف. وفي هذا المقال الذي نشرته صحيفة "الثورة" يوم الجمعة 1986/3/8، أي بعد خمسة أيام من صدور بيان المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون (المملكة العربية السعودية والبحرين ودولة الإمارات وقطر وعمان والكويت) دعا طارق عزيز إلى بحث عضوية كل من سوريا وليبيا في الجامعة العربية. وقد إستند في دعوته هذه إلى أن الإثنتيْن عملتا، بتأييدهما لإحتلال إيران لأرض عراقية، ضد المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية التي تنص على أن "الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لإستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها". وضد المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترَك والتعاون الإقتصادي التي تنص على الآتي: "تعتبر الدول المتعاقدة كل إعتداء مسلح يقع على أي دولة أو أكثر منها أو على قواتها اعتداء عليها جميعاً. ولذلك: فإنها عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك إستخدام القوة المسلحة لرد الإعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما".

ومن الزاوية نفسها أيضاً يمكن النظر إلى المقال الثاني الذي كتبه طارق عزيز ونشرته صحيفة "الثورة" والذي دعم ما دعا إليه في المقال الأول مع الأخذ في الإعتبار أنه في المقال الثاني حصر الأمر بسوريا وتحديداً بتصريحات أدلى بها وزير الخارجية السورية فاروق الشرع عندما زار لندن قبل أيام، وجاء فيها أنه لولا تحالف الحُكْم السوري مع الحُكْم الإيراني لتحولت الحرب إلى حرب عربية – فارسية. ومن خلال قراءة المقال يتضح لنا أن طارق عزيز يريد فقط تذكير الخليجيين بما كان يقوله العراق لهم في اللقاءات الرسمية وخلاصته أنه من الأفضل عدم التعويل على المنطق السوري في موضوع إنتشار رقعة الحرب لأن الحُكْم السوري يوظف الحرب ويستثمرها. وهو من أجْل ذلك لا مصلحة له في أن تنتهي. كذلك يريد طارق عزيز أن يقول في ضوء الموقف الخليجي الذي أوضحه المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون وقبل أيام من إنعقاد مجلس الجامعة العربية "إن الذي منع إحتمال توسيع الحرب حتى الآن ليس قومية النظام السوري وقدراته الديبلوماسية بل صمود العراق ونجاح العراق في سحق محاولات الغزو الإيرانية وتبديد أحلام خميني التوسعية فيه وفي الجزيرة والخليج".

وعلى الرغم من أن المقالَيْن المشار إليهما نشرا بتوقيع "طارق عزيز" وليس بأي صفة أخرى مثل "وزير الخارجية" أو "عضو مجلس قيادة الثورة" إلا أن نشرهما وفي هذه الظروف بالذات لا يعني أن هنالك حنيناً من جانب الرجل إلى الكتابة، وهو أحد المتمكنين في هذا الميدان خصوصاً لجهة التحليل، بعدما حالت مشاغل العمل الرسمي دون الكتابة، وأن هذا المسؤول المتميز في مضمار التحليل السياسي أراد أن يعبِّر كتابة عما يدور في خاطره من أفكار. إن المقالَيْن هما إذا جاز القول رسالة من القيادة العراقية إلى الملوك والرؤساء العرب. وهي أكثر تحديداً من رسالة مكتوبة أو شفهية يمكن أن ينقلها المبعوثون لأنه تم نشرها من جهة فلم تعد سراً. ولو أن صحيفة "الثورة" نشرت هذين المقالين ومن دون توقيع لما كان لهما رد الفعل الذي نالاه لأن كاتبهما هو طارق عزيز. وعلى هذا الأساس فإن المقالَيْن المشار إليهما يشكلان حركة سياسية حققت نصف الغرض بالسرعة المطلوبة ويبقى تحقيق النصف الثاني من الغرض. ومن المؤكد أن السفارات العربية والأجنبية في بغداد كانت يوم جرى نشر المقال الأول ثم يوم جرى نشر المقال الثاني في حركة غير مألوفة، بعضها يبث المقال ويحاول التفسير والقراءة بين السطور، والبعض الآخر يترجم ويحلِّل ويبرق. ومن الجائز الافتراض أن كثيرين من الديبلوماسيين العاملين في بغداد حذروا حكوماتهم من أن تصل الحال بالعراق إلى أن يندفع أكثر في اتجاه وضع الأفكار التي طرحها طارق عزيز، وبالذات ما يتعلق ببحث عضوية كل من سوريا وليبيا في الجامعة العربية موضع التنفيذ. ولقد تصرف الديبلوماسيون كما كانوا يتصرفون في مصر أيام عبد الناصر بعد أن يكتب محمد حسنين هيكل في "الأهرام" مقال "بصراحة" ويكون تمهيداً لموقف سيتخذه عبد الناصر. ولكن هل تصل الحال بالعراق إلى أن يفعل ذلك؟ وهل يمكن أن ينعقد مجلس الجامعة العربية في تونس يوم 24 آذار/مارس الجاري ويتقدم العراق بإقتراح في هذا الشأن؟

الجواب عن ذلك هو أنه عملاً بقاعدة الضرورة وأحكامها ليس هنالك ما يحول دون توقع حدوث ذلك، لكن أصول اللعبة السياسية التي قضت بأن يطرح العراق الفكرة بشكل مقال وبأن يكون كاتب المقال هو طارق عزيز وليس

الصـــحيفة أو أي جهة أخرى، وبأن يتم الطرح كصـــدى للبيان الذي أصـــدره المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي... إن أصـــول اللعبة وفق متطلبات التكتيك هي أيضاً التي قضت بأن لا تتقدم الدولة العراقية بطلب رسمي (حتى كتابة هذه الســطور يوم 1986/3/10) من الجامعة العربية لإدراج الطلب رســمياً في جدول أعمال مجلس الجامعة المقبل تاركة الديبلوماســية العربية وأهل الجامعة في تونس حائرين ومنتظرين، وهي أيضـــاً وأيضـــاً التي قضـــت بأن يطرح طارق عزيز في أعقاب لقائه بالرئيس مبارك يوم 1986/3/9 بأن ما طالب به في مقاله إنما طرحه "بصفته الشخصية وعلى مسؤوليته الخاصة ككاتب ومواطن عربي وليس كوزير عراقي" علماً بأنه ليس من السهل على أي مواطن طرح مثل هذه الأفكار وفي صحيفة لدولة. ومثل هذا التوضيح كفيل بترك هامش المرونة على شـــيء من الرحابة لعل وعســـى تحدث في الأيام المتبقية على إنعقاد مجلس الجامعة العربية بعض المساعي العربية والدولية التي تجعل كلاً من ســـوريا وليبيا تدخلان تعديلاً جذرياً على مواقفهما وتوجهاتهما بما يعطي العمل العربي المصـــداقية التي بات يحتاج إليها نتيجة وقوفهما مع إيران وتأييدهما لمبدأ إحتلال الأرض العربية.

وإلى ذلك أن التوضيح كان ضرورياً لعدة إعتبارات من بينها أن المصـــريين يفترضـــون بأن مطالبة العراق الدول العربية النظر في عضوية كل من سوريا وليبيا في الجامعة العربية يطرح مسألة إستعادة مصر عضويتها وذلك على أساس صيغة جديدة لعدم إسقاط العضوية عمن يخالف ميثاق الجامعة.

تبقى الإشـــارة إلى أن هنالك عوامل موضـــوعية كثيرة تحتم ولادة موقف عربي جديد وإن كانت هذه الولادة قيصرية أو عسيرة في أي حال. الموقف الخليجي أحد هذه العوامل ومن قبل كان موقف كل من ســـوريا وليبيا من الحرب العراقية – الإيرانية قوياً بغياب الموقف الخليجي. وإســـتمرار إيران تحتل أرضـــاً عراقية هو أيضـــاً أحد هذه العوامل ومن قبل كان موقف كل من ســـوريا وليبيا من الحرب له من يأخذ ويعطي في شأنه، لكن مثل هذا الأمر بعد الاحتلال بات غير مستساغ. وانهماك المملكة العربية الســـعودية بالتطورات الناشـــئة عن مفاجآت أســـعار النفط واضـــطرار المملكة إلى تأجيل إصـــدار الميزانية الجديدة خمســـة أشـــهر هو أيضـــاً من هذه العوامل، بل لعله من العوامل البالغة الأهمية نتيجة أن الملك فهد بن عبد العزيز لن يكون بعد الآن مســـتعداً للقبول بتفســـيرات لا تأخذ في الإعتبار واقع الحال ووطأة المخاطر وعمق المؤامرة التي تســـتهدف تجفيف بحيرة الثروة العربية. والموقف الجديد قد يكون إحدى حالتيْن:

الأولى هي إدانة عربية جماعية لإحتلال إيران لأرض عراقية والإدانة مدخل لفك الإرتباط مع إيران من جانب كل من ســـوريا وليبيا مع تحمل كل النتائج. وفك الإرتباط يساعد على إيجاد حل لهذه الحرب خصوصاً بعدما فشل الرهان على تحييد المملكة العربية الســـعودية ودول مجلس التعاون وجاء التلاعب بأســـعار النفط بمثابة رد إنتقامي على فشـــل مخطط التحييد. وأغلب الظن أن ســـوريا وليبيا باتتا أكثر إستعداداً لإعادة النظر في الموقف إذا جاء ذلك في ســـياق طلب عربي وبالإجماع وبحيث يكون الطلب مظلة واقية للإنتقال من موقف إلى آخر.

أما الحالة الثانية للموقف فإنها قد تكون عملية فرز حاسمة ينقسم فيها العالم العربي ثلاثة محاور أو محوريْن إذا ارتأت دول الخليج أن تأخذ بالتحليل الذي يقول بأنه لن تستقيم الحال مع الحُكْميْن السوري والليبي إلا إذا إستعيدت مصـــر وتحالفت مع دول الخليج والعراق ومنظمة التحرير الفلســـطينية. ومن هنا قد تكون جاءت فكرة مقال طارق عزيز في "الثورة" وحدثت زيارته إلى القاهرة.

ولكن العالم العربي الذي يشـــهد تطورات من أنواع لا مثيل لها قد يشـــهد في أي لحظة مفاجأة تكون مدخلاً إلى المزيد من المفاجآت... وبعدها تستقيم الأحوال.

مجلة "التضامن". لندن - 15 آذار (مارس) 1986

* * *

الإزدهار المتوعك... يرقد في "مستشفى الملك فهد التخصصي"

عندما تكون ميزانية مثل الميزانية السعودية لها حضور في شـــكل أو آخر في ميزانيات ثلاثة أرباع دول العالم العربي، وعدد كبير من دول العالم الثالث، بل وحتى بعض الدول الصناعية الكبرى، فإنه من الطبيعي أن تنشأ مشاعر عامة تراوح بين الخوف، أو فلنقل التخوف، لأن أهل الحُكْم في هذه المملكة أعلنوا عن الإســـتمرار في العمل بالميزانية الحالية بدل أن يصدروا ميزانية جديدة.

وللوهلة الأُولى يبدو القرار المتعلق بالعمل بالميزانية الحالية خمسة اشهر، والذي أعلن عنه الملك فهد بن عبد

العزيز يوم الإثنين 1986/3/10 كما لو أن إنتكاسة كبرى حدثت في مملكة الإستقرار العربي، لكن بعض العوامل والمؤشرات فضلاً عن بعض الإستفسارات تجعل المرء يخرج بإنطباع متعدد الجوانب، خلاصته أن ما حدث ليس أكثر من وعكة وأن الازدهار المتوعك سيبقى بعض الوقت في غرفة العناية الفائقة في "مستشفى الملك فهد التخصصي"، أما الإستقرار فإنه بخير.

ولعل من حُسْن حظ السعوديين، والآخرين الذين يحسبون حساباً للمملكة العربية السعودية أو عندما يحدث إضطراب مفاجئ في هذه الميزانيات لعوامل خارجة عن الإرادة... لعل من حُسْن الحظ أن التوعك المشار إليه حدث بينما الذي يقود هو الملك فهد بن عبد العزيز. ذلك أن العاهل السعودي شاهد على سابقة حدثت في أواخر الخمسينات مع الفارق في حجم ميزانية إضطربت قبل ربع قرن وبين حجم ميزانية يتم إعدادها بينما العالم كله يعيش حالات من الإضطراب تنعكس أول ما تنعكس على النفط مصدر الثروة في المملكة العربية السعودية. وإلى ذلك أن كلمة الملك فهد مسموعة وقراراته مقبولة والتهيب له على درجة عالية من الدقة. ويجد المرء نفسه هنا تستوقفه مبادرة الملك فهد في أن يعلن شخصياً عن التأجيل ثم يعطي الضوء الأخضر للمسؤولين المعنيين لكي يوضحوا ويشرحوا، بدل أن يكون هناك مجرد إعلان رسمي عن تأجيل إصدار الميزانية يرافقه أخذ ورد وبلبلة وعلامات إستفهام وتعجُّب كثيرة.

ومثل هذا الأمر يترك إنطباعاً بأن الملك فهد بن عبد العزيز دشن بالإعلان عن تأجيل إصدار الميزانية مرحلة الواقعية لتحل، وحتى إشعار آخر، محل مرحلة الإندفاع في خطط الإعمار والتصنيع والتسليح والواقعية، تكراراً لا تعني الإنتكاسة وإنما التوعك. وإذا كان البشر عرضة لنزلات برد تلزمهم السرير أياماً ربما تطول، فلماذا لا يكون الوضع الإقتصادي هو الآخر عرضة لنزلات من نوع آخر؟

وبالنسبة إلى دولة مثل المملكة العربية السعودية، وقيادة ذات دور وعليها حقوق وواجبات أصحاب الأدوار الكبرى مثل قيادة الملك فهد بن عبد العزيز، فإنه حتى التوعك يصبح مشكلة. ذلك أن المملكة تحولت في السنوات الخمس عشرة الماضية إلى ما يشبه البنك الدولي بطبعة عربية، بل سعودية، إنما من دون شروط ذلك البنك. ومع حكم الملك فهد واتساع حجم الدور بات هذا البنك أكثر سخاء وأقل تشدداً وبات مقصد حتى الثوريين، وعلى هذا الأساس فإن الأطراف التي اعتمدت على هذا البنك وفي ظروف بالغة التعقيد مثل فرنسا التي أنجد ذلك البنك عملتها منذ اليوم الأول لفوز فرنسوا ميتران وقبل أن يتسلم الحُكْم، ومثل بريطانيا التي إختصر ذلك البنك رقعة ضائقتها الإقتصادية، ومثل إسبانيا ودول أخرى كثيرة، مطالبة بأن يكون لها دور في السعي لإعادة الوضع إلى سابق عهده على أساس أن هذه الأطراف إستفادت من ذلك الوضع وأمكنها أن تطرق الباب السعودي وتجد من يفتح لها الباب في حين أن الظروف الآن مختلفة.

ولكن دور هذه الأطراف لن يكون أكثر من عنصر مساعد لذلك العلاج، الذي يبدو الملك فهد عاكفاً عليه، والذي قد يتطلب التوصل إليه تمديد العمل بالميزانية الحالية سبعة أشهر أخرى، وذلك على أساس أن الوضع المالي العالمي المتصل بأسعار النفط وصعودها وهبوطها لن يتبدل بهذه السرعة. والتمديد معناه مزيد من الواقعية. وهذه بدورها قد تعني أن الملك فهد بن عبد العزيز ربما وظّف هذه الحالة المباغتة من أجْل صياغة جديدة لنظرة واقعية تقوم على تأميم حالات الجموح التي شهدتها المملكة في مرحلة الطفرة، والتأمل في واقع حال المنطقة، وبحيث لا يصل هذا الجموح إلى الحد الذي تهتم فيه إحدى شركات الإعلانات السعودية بنشر إعلان في مجلة سعودية عن الطعام المفضل للقطط بينما هناك على مسافة ساعتين بالطائرة من المملكة بضعة ملايين عربي يتضورون جوعاً ويموت بعضهم.

ويبقى أن تأجيل إصدار الميزانية السعودية، التي لها حضور في شكل أو آخر في ميزانيات عربية ودولية كثيرة، يطرح إضافة إلى مسألة الواقعية والترشيد في الإنفاق الشخصي والرسمي بعيداً عن الجموح، أسئلة كثيرة تتعلق بطبيعة إلتزامات المملكة تجاه دول عربية وإسلامية كثيرة، إذا كان الإضطراب النفطي سيستمر على الحال الراهنة، وتتعلق أيضاً، وهذا هو الأهم، بحجم مساهمة المملكة في مواجهة صيغة تسوية ما بعد الحرب العراقية – الإيرانية وما بعد إنتهاء الحرب الدائرة في لبنان.

وتشاء المصادفة في موضوع الإلتزامات أن يكون ياسر عرفات أول طرف في تلك الأطراف، التي تعلق أهمية مصيرية على المساندة السعودية لها بشقيْها السياسي والمالي، الذي يصل إلى الرياض بعد ثلاثة أيام من الإعلان عن تأجيل إصدار الميزانية ويجتمع إلى الملك فهد. وقد تكون زيارة عرفات مقررة من قبل ويقوم بها القائد الفلسطيني كما هي العادة قبل أن يتخذ خطوة سياسية

كبرى أو مهمة سريعة في موسكو، لكنه لو لم تكن هذه الزيارة مقررة من قبل لكان قام بها، حيث إن الجزء الأساسي في صمود الشرعية الفلسطينية مرتبط بالمساندة المالية السعودية لهذه الشرعية.

يبقى أيضاً أن تأجيل إصدار الميزانية جاء في أعقاب موقف خليجي متشدد من موقف إيران إزاء حربها مع العراق عبّر عنه وزراء خارجية دول مجلس التعاون بعد اجتماعهم في الرياض قبل أسبوع من إجتماع مجلس الوزراء السعودي وإعلان تأجيل إصدار الميزانية لمدة خمسة أشهر. وهذا التأجيل قد يخفف من تأثير التشدد الذي عبر عنه وزراء خارجية دول مجلس التعاون فيجعل إيران تزداد عناداً وقد يُحدِث داخل إيران تياراً يقول بضرورة إنهاء الحرب على أساس أنه إذا كان الطرف المعوّل عليه من أجْل المساهمة في إعمار ما دمرته الحرب بينها وبين العراق منهمكاً في معالجة إرتباكات ناشئة عن إضطراب أسعار النفط، فمن الأفضل تدارك الأمر وعلى الفور، خصوصاً أن الطرف الثاني المعوّل عليه والذي هو الكويت تسير في إتجاه خفض حجم ميزانيتها الجديدة التي تطبق إبتداء من تموز/يوليو المقبل بنسبة 25 في المئة، وخفض النفقات العامة بنسبة 15 في المئة، وذلك بسبب تقلص عائدات الكويت في الصادرات النفطية.

وأغلب الظن أن الأمر لن يقتصر على الكويت وإنما سيمتد ليشمل الآخرين، إلى درجة أن المرء يشعر بأننا على أبواب حالتيْن: إما تجفيف بحيرة الثروة العربية على أيدي غير العرب، وإما بداية العد العكسي لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية من خلال قطع الإمدادات.

ولن ينقضي وقت طويل لمعرفة ما سيحدث.

مجلة "التضامن". لندن - 22 آذار (مارس) 1986

* * *

مجلس أمن عربي يفرض العقوبات

من الواضح أن الإهتمام الملحوظ من جانب الدول العربية بالدورة العادية لمجلس الجامعة التي عقدت أعمالها في تونس (مقر الأمانة العامة) يوم 24 آذار/مارس 1986 وإستغرقت ثلاثة أيام يبعث بعض الأمل في النفس بأن يتعزز شأن العمل العربي المشترك الذي تعرض في السنوات السبع الماضية إلى إنتكاسات متلاحقة سببها كثرة تنوع الإجتهادات في أمر هذا العمل.

وفي العادة أن الدورة المهمة لمجلس الجامعة التي تنعقد على مستوى وزراء الخارجية هي تلك التي تنعقد في أيلول/سبتمبر من العام وذلك لأنها البوابة العربية السياسية إلى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولأن بعض وزراء الخارجية ينظرون إلى مشاركتهم في دورة مجلس الجامعة على أنها محطة توقُّف لهم ولطائرات بعضهم الخاصة في منتصف الطريق بين الخليج ونيويورك تتزود خلالها بالوقود، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن هذه النظرة لا تخلو من الإستهانة بدورة مجلس الجامعة. ولكن على الرغم من هذه الإستهانة فإن المشاركة من جانب هؤلاء تضفي على دورة مجلس الجامعة شيئاً من الأهمية، علماً بأن هذه الأهمية هي في معظم الأحيان تقاس بالحضور وليس بالقرارات.

ومن هنا فإنه عندما يكون هنالك هذا الحرص من جانب وزراء الخارجية العرب على المشاركة في أعمال دورة عادية لمجلس الجامعة، ويبلغ الحرص بوزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل حد التمني بتأجيل الإفتتاح ساعتين وذلك كي لا ينعقد الإجتماع وهو لم يصل بعد. وعندما يكون هؤلاء أتوا خصيصاً إلى تونس للمشاركة وعادوا منها إلى دولهم. وعندما لا يكون المجيء إلى تونس هو مناسبة معقولة للتوقف في الطريق إلى نيويورك وإنما للقيام بواجب قومي... إنه عندما يكون الأمر كذلك فهذا معناه أن العمل العربي الصحيح والمجدي هو العمل المشترَك وعلى المستوى القومي، وأن الخطأ ليس في المؤسسة وإنما في الدول الأعضاء الذين إذا هم إنصرفوا عن مؤسستهم يضعف دورها من دون أن يقوى شأن عملهم المحوري، وإذا هم قرروا الإهتمام بها يكبر شأن دورها وشأنهم في الوقت نفسه.

وفي هذا المجال قد يكون من المناسب للتوضيح التذكير بمثليْن: الأول هو مجلس التعاون لدول الخليج. والثاني هو جبهة الصمود والتصدي. كلاهما نشأ على هامش العمل المشترك في إطاره القومي. وكلاهما أكد عدم القدرة على أن يحقق النتائج المرجوة إذا هو لم ينصهر مع الآخرين.

لقد نشط مجلس التعاون منذ قيامه بشكل لا مثيل له من حيث الدقة والإنضباط وتنفيذ القرارات التي يتم إتخاذها وعقد الاجتماعات التي يتم تحديد مواعيدها من دون تأجيل أو إلغاء. وكانت هذه السمات لمجلس التعاون موضع إرتياح المواطن العربي الذي يفتقد إلى جدية في العمل

المشـــترَك ويتابع بالكثير من العذاب التفكك في العلاقات بين بعض الدول العربية. واعتبر هذا المواطن أن مجلس التعاون قد يشكل المثل الذي يحتذى به.

لكن كل مظاهر الحيوية التي تميز بها نشـــاط مجلس التعاون لدول الخليج واجتماعاته تمت في زمن لم تكن هنالك أخطار محدقة بدول المجلس، الأمر الذي يعني أنه المجلس المعقول لزمن الســـلم والإزدهار والتعاون في مجالات الإقتصـــاد والتنمية. أما إذا نشـــأت أخطار تهدد ســـلامة دول المجلس أو حتى إحدى دوله، كما هي حال الكويت منذ أيام المهددة من قبل إيران، فإن المجلس لا يستطيع، ولأسباب موضوعية، أن يقوم بالدور الذي يحمي هذه الدولة أو الدول من الخطر، وهذا عائد في الدرجة الأولى إلى أن الفرق شاسع بين الكثافة البشرية وكميات السلاح المتوافر، فضلاً عن أن الشعور السائد منذ سنوات طويلة هو أن الخليج ليس في خطر، وأنه ما دام كذلك فإن أهله لا يعيرون المســألة الإســتعداد العســكري الإهتمام اللازم. ولأن مجلس التعاون، وللأسباب الموضوعية إياها، لا يستطيع أن يحمي هذه الدولة أو الدول من الخطر فإنه وجد أن إعادة تنشـــيط قنوات العمل العربي المشـــترك في الإطار القومي الشامل تبقى الوسيلة الأفضل. وعلى هذا الأساس جعل من دورة عادية لمجلس الجامعة العربية دورة بالغة الأهمية، أو فلنقل دورة ذات أهمية معينة بالنظر إلى الظروف التي تعيشها المنطقة العربية الآن.

وبالنسبة إلى جبهة الصمود والتصدي فإن هذه الجبهة أثبتت أنها بالعمل على هامش العمل المشـــترَك في إطاره القومي، أي على هامش مؤسسة الجامعة لا تستطيع أن تكون مجدية بينما يكون عملها كثير الجدوى من خلال العمل المشترَك.

ونحن إذا تأملنا في الإنجازات التي حققتها جبهة الصمود والتصدي على صعيد مواجهة إسرائيل لتبين لنا أنها ليست هي التي تحول دون فرض السلام الإسرائيلي في المنطقة، وإنما الذي يحول دون ذلك مجموعة عوامل من بينها موقف دول جبهة الصـــمود والتصـــدي. كما أن إبتعاد العنصر الفلسطيني متمثلاً بمنظمة التحرير عن هذه الجبهة أفقدها القدرة على التأثير دولياً وإقليمياً.

ومثلما أن هذه الجبهة ليســـت هي التي تحول دون فرض السلام الإسرائيلي في المنطقة فإنها ليست هي أيضاً القادرة على أن تفرض جولة قتال جديدة على إسرائيل من دون أن يكون هنالك تعاون، وإلى أقصى الحدود، في إطار العمل العربي المشترَك.

وإلى ذلك إن أي مساندة لدولة من دول جبهة الصمود والتصدي تتعرض لخطر من نوع الخطر الذي تتعرض له الكويت هذه الأيام على سبيل المثال لن يفي بالغرض ولن يكفي لرفع الروح المعنوية في هذه الدولة. وقد يكون من المناسب التذكير بأن وقفة المساندة العربية الجماعية التي عبَّر عنها الإجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العربية إزاء التهديدات الأميركية للجماهيرية الليبية هي التي رفعت المعنويات داخل الجماهيرية وأشـــعرت كل ليبي أو ليبية بأنهما ليسا وحيدين وإنما يقف معهما كل عربي.

يبقى أن القصـــد من هذا الكلام هو القول بأنه ليس لنا إلا مؤســـســـة الجامعة العربية فيها ننظم الجهد من أجْل المواجهة، وفيها ننســـق التعاون من أجل التطوير، وفيها، وهذا هو الأهم، نناقش الخلافات مهما بدا أنها خلافات كثيرة التعقيد.

ولو أن هذه المؤســـســـة لم تكن مجدية لما كانت دول مجلس التعاون الخليجي اتجهت بكل هذه الحماســـة نحوها من أجْل التشاور في عمل يحمي الكويت. كذلك أنها لو لم تكن مجدية لما كانت ليبيا قبل بضـعة أسابيع طلبت وقفة معنوية منها وحصلت عليها بالإجماع، ولما كانت سوريا ستطلب وقفة مماثلة إذا هي تعرضت لخطر ما.

وما دام الأمر كذلك، وبعدما إلتقى التكتلان العربيان المتناقضان وفي غضون خمسة أشهر على أهمية مؤسسة الجامعة العربية، فما الذي يمنع من أن تكون هنالك محاولة جادة لإعادة الحيوية إلى هذه المؤسسة. وما الذي يمنع أن يجري البحث في "مجلس أمن قومي عربي" يكون بديلاً عن الدفاع العربي المشـــترَك الذي تعرض إلى الإســـتهانة به أكثر من مرة. والذي نعنيه بـ "مجلس أمن قومي عربي" هو أن يكون هيئة مثل مجلس الأمن الدولي وتصـــدر عنه قرارات تلزم الدول الأعضـــاء وتتراوح بين الواجبات والعقوبات على من يخالف على ألاّ يكون لأعضائه حق الفيتو.

وإلى ذلك ما الذي يمنع أيضـاً من أن تباشـر بإنشـاء المبنى الجديد للجامعة العربية كتعبير عن حُسْن النية بأننا بالفعل جادون في إعادة الروح إلى الجامعة العربية. ومن الطبيعي أن يتســاءل المرء هنا: كم من القصـــور العربية وكم من الفنادق وكم من الإســتراحات قامت في الفترة بين إتخاذ قرار بإنشاء مبنى للجامعة العربية وبين الدورة الأخيرة لمجلس الجامعة بينما هنالك تباطؤ غير مقبول في مســألة بناء سقف للعرب.

وهذا الســقف هو الجامعة العربية القادرة على أن تأوي

الجميع وبكل خلافاتهم وتناقضاتهم والتي مرت يوم السبت الماضي (1986/3/22) الذكرى الحادية والأربعون لتأسيسها.

مجلة "التضامن". لندن - 29 آذار (مارس) 1986

* * *

مصادر المتاعب في حياة المواطن العربي

يتأمل المرء في القرارات التي صدرت عن الدورة العادية لمجلس الجامعة العربية التي عقدت أعمالها في مقر الأمانة العامة في تونس بين 24 – 26 آذار/مارس 1986 ويجد نفسه يقرأ هذه القرارات ثم يعيد القراءة، ثم يقرأ بين السطور، ثم يجد نفسه يستغرب ويستهجن ويرى أمامه لوحة ملأى بعلامات الإستفهام والتعجب، ثم يخرج بالملاحظات الآتية:

أولاً – هناك ما يشبه الإقرار بأن الجامعة العربية ساحة مثالية للمناقشة وتبادل الآراء وتسجيل المواقف، بل وأيضاً للمشاكسة لمن يريد المشاكسة من الدول الأعضاء. فقد سجلت الأكثرية موقفاً يقضي بإدانة إيران، ولم يمنع ذلك الآخرين ممن لهم رأي آخر أو موقف مختلف من أن يسجلوا تحفظاً على قرار الإدانة. والقصد من ذلك هو القول: إن ما يمكن أن يحدث في إجتماع عربي على مستوى وزراء الخارجية يمكن أن يحدث في إجتماع على مستوى القمة. وعلى هذا الأساس لم يعد مقنعاً القول بأن القمة لا تنعقد إلا إذا كان هنالك موقف موحد. ومثل هذا القول رددته المملكة العربية السعودية التي تنتظر الأمة من المحيط إلى الخليج وبفارغ الصبر إنعقاد القمة الثالثة عشرة في أراضيها.

ثانياً – على الرغم من أن مبدأ التحفظ في حد ذاته ضد حالة إحتلال تتعرض لها دولة عربية، أو حالة تهديد تتعرض لها دولة أخرى، هو أمر يدعو إلى الأسف، بل وإلى الأسف الشديد، إلاّ أننا عندما نتأمل في تحفظ أربع دول (سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي) على قراريْ الإدانة نجد أنه تحفظ متعدد المنطلقات. وعلى هذا الأساس لا يعود من الجائز القول إن هنالك أربع دول هي ضد ما تم إتخاذه من قرارات إدانة.

ومثل هذا الأمر يحتاج إلى بعض التوضيح. وما يمكن قوله في هذا الشأن هو أن سوريا متحفظة من دون أن يكون تحفظها مقنعاً، بل إن هذا التحفظ قد يكون فقط لمجرد أن إقرارها بالإدانة يعني إقرارها بخطأ الموقف الذي تتخذه منذ بضع سنوات إزاء الحرب بين العراق وإيران، إضافة إلى أن التحفظ يندرج تحت خانة الصراع الأيديولوجي بين طرفيْ الحزب الواحد.

أما التحفظ الليبي فإنه يستند في بعض جوانبه إلى موقف الإنتقام الشخصي وإلى قاعدة مناكفة العراق فقط لأنه يأوي معارضين لنظام الحُكْم في ليبيا. كذلك أن التحفظ الليبي هو في النهاية مزيج من قواعد السياسة الليبية في مواجهة العالم. وبمعنى آخر أن التحفظ بالأسلوب الليبي وبالمنطلقات الليبية عموماً لا تلتقي على الإطلاق مع المنطلقات السورية وإن كان يجمع الطرفينْ هوى إقلاق الحُكْم في العراق.

وإذا كانت تلك حال تحفظ كل من سوريا وليبيا، فإن التحفظ الجزائري ينطلق من مبدأ أنه لا بد من أن يبقى الباب العربي مفتوحاً مع إيران في إنتظار لحظة يكون فيها الحوار ممكناً في شكل أو آخر. والذي يجعل هذا الموقف من جانب الجزائر مفهوماً ضمناً أو مقبولاً في إطار التفهم هو أنه لا يقترن بمساعدات عسكرية تقدمها الجزائر لإيران كما تفعل سوريا وليبيا، فضلاً عن أن المسؤولين الجزائريين لا يشجعون تحويل بلدهم إلى ساحة ينشط فيها الخمينيون في شكل أو آخر كما هي الحال أيضاً مع كل من سوريا وليبيا.

ويبقى التحفظ اليمني الجنوبي، وهو تحفظ منطلقاته على الأرجح مختلفة تماماً عن منطلقات الآخرين. ولقد كان المرء يتوقع أن تكون اليمن الجنوبية في الموقف الذي تتخذه الأغلبية وذلك من أجْل القول ما معناه: إن المجموعة الجديدة التي تسلمت الحُكْم تسعى من أجْل تحقيق توازن لم يتمكن حُكْم الرئيس السابق علي ناصر محمد من تحقيقه، فضلاً عن أن الحكام الجدد يحتاجون إلى أن يعوضوا ومن خلال الموقف المتوازن حصيلة عشر سنين من المشاريع والديون والهبات والنجدات والمساعدات جرى تدميرها في عشرة أيام من الإقتتال قبل حوالى ثلاثة أشهر. لكن الحكام الجدد لليمن الجنوبية، وبسبب قد يصعب على المرء إيجاد تفسير له اختاروا، وفي أول مؤتمر عربي رسمي يشاركون فيه، موقف المتحفظ على قرار لمصلحة العراق والكويت ودول الخليج بشكل عام. وحدث ذلك في وقت تبدو اليمن الجنوبية، الخارجة من أسوأ حالة إقتتال أهلي وهي مثخنة بالجراح ومثقلة بالإحتياجات، مطالبة بأن تقف إلى جانب الخليجيين وليس

إلى جانب إيران. ولعل أكثر الناس إستغراباً لهذا الموقف هم أبناء اليمن الجنوبية قبل غيرهم. ولا بد أن كل مواطن يمني جنوبي سيتساءل بينه وبين نفسه: هل من المعقول ونحن خارجون من محنة قاسية وكل ما بنيناه أحرقه الإقتتال الأخير نتحفظ على قرار يدين العدوان الإيراني على بلد عربي هو العراق ويدين التهديد الإيراني لدول الخليج التي طالما أمدتنا في الماضي بالمساعدات والتي نحتاج إليها في المرحلة المقبلة؟

وقد يكون الحكام الجدد متأثرين بقواعد اللعبة التي يتقنها الحُكْم السوري ويحاولون من خلال التحفظ الحصول من دول الخليج على مواقف أفضل على صعيد الدعم. وعلى هذا الأساس فإن الهدف من التحفظ اليمني الجنوبي هو الضغط على دول الخليج أكثر منه تأييد إيران ضمن هذه الدول.

ثالثاً – لقد تزامن إصدار قرار يندد بالعدوان الإيراني على العراق وبالتهديد الإيراني لدول الخليج بقرار تم إتخاذه بالجماع ويدين العدوان الأميركي على ليبيا. كذلك تزامن قرار التنديد بقرار مماثل يدين الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التعسفية والإرهابية في جنوب لبنان ويدين كذلك المخططات الإسرائيلية التوسعية في أرض جنوب لبنان ومياهه.

ولعلها المرة الأولى في السنوات العشر الماضية التي يحدد فيها مؤتمر عربي رسمي مصادر المتاعب في حياة المواطن العربي، وهو تحديد عفوي فرضته التطورات والأحداث، لكنه بعفويته هذه حسم، وبشكل نهائي، الجدل الدائر في أمر مصادر المتاعب وهي إيران والولايات المتحدة وإسرائيل. ويبدو هذا التحديد كما لو أنه دعوة لكل مواطن عربي من أجل أن يتأمل ويقرر، وفي الوقت نفسه دعوة إلى الأنظمة العربية المترددة في شأن تحديد مصادر المتاعب للأمة لكي تعيد النظر كثيراً أو قليلاً في أمر موقفها.

رابعاً – اللافت للإنتباه أن قرار الإدانة لم يتضمن الإشارة إلى إحتلال إيران لبعض الأراضي العراقية، وإنما كانت هناك إدانة شديدة لـ "العدوان المسلح الإيراني ضد العراق وأمنه وسلامته الإقليمية". كذلك أن القرار أدان "التهديد الإيراني لدول الخليج العربي" من دون تحديد الكويت بالاسم على أساس أنها الآن عرضة للتهديد بسبب تصريحات المسؤولين الإيرانيين وحديثهم الدائم عن "الجارة الجديدة" بعد إحتلالهم لبعض الأراضي العراقية في الفاو، من جهة، وعلى أساس أن الكويتيين بدأوا منذ أن حدثت الثغرة في الفاو يشاهدون أعمدة الدخان الناشئ عن المعارك يومياً، من جهة أخرى.

وبينما يجوز القول إن التحديد كان أفضل فإنه أيضاً يجوز الإجتهاد بأن عبارة "العدوان المسلح الإيراني ضد العراق" تبقى أكثر وقعاً من عبارة "الإحتلال الإيراني" وذلك على أساس أن الإحتلال حالة ربما تزول فجأة وربما سينهي العراقيون أمره في أي لحظة، أما العدوان فإنه حالة مستمرة. كذلك أنه مثلما هو جائز الإفتراض بأن عبارة "إدانة التهديد الإيراني لدول الخليج العربي" أكثر وقعاً منم القول "إدانة التهديد الإيراني لدولة الكويت" وذلك على أساس أن العبارة التي تم تثبيتها في قرار الإدانة تعتبر الخطر يشمل جميع دول مجلس التعاون الخليجي من المملكة العربية السعودية إلى عمان، وليس فقط الكويت.

ولكننا في الوقت نفسه نقول ذلك، من دون أن نسقط من الإعتبار إحتمال كون ظروف قبول القرار بالإجماع، أو الطموح إلى الحصول على ذلك، هي التي أوجبت هذا التحديد الذي أسقط كلمة الإحتلال من جهة ولم يحدد دولة الكويت بالإسم من جهة أخرى.

خامساً – صحيح أن قرار إدانة بالإجماع كان لن يغير شيئاً من الأمر ما دامت إيران على عنادها، إلا أن هذا الإجماع كان سيشيع حالة إرتياح في نفس المواطن العربي وتجعله بالتالي أكثر إيماناً بنفسه وبالمسؤولين الذين يتولون أمره. ومن المؤكد أن هذا المواطن عندما يتأمل في نتائج إجتماعات مجلس الجامعة فيرى أن هناك إدانة بالإجماع لحالة عدوان تمت في حدود عسكرية (وهي إدانة الجميع للعدوان الأميركي على ليبيا في خليج سرت) في حين هنالك وفي الجلسة نفسها تحفظ من جانب أربع دول على قرار إدانة لحالة إحتلال قائمة ولا جدال في أمر نكرانها، فإن شعوره بمصداقية القرار العربي سيكون مهتزاً بعض الشيء ويخالجه شعور من المرارة، بل والحزن العميق، في حين أن مشاعر المواطن كانت ستبدو أكثر إستقراراً لو أنه وجد الحكام، والذين يمثلهم وزراء خارجيتهم يعتبرون أن قيام بضع طائرات حربية أميركية بإختراق خطوط ليبية هي جريمة لا تغتفر شأنها في ذلك شأن الإحتلال الإيراني لأراضٍ عراقية. ونقول ذلك على أساس أن الدول الأربع المتحفظة إعتبرت أن الإحتلال الإيراني مسألة فيها نظر بينما هو جريمة... وجريمة لا تغتفر لأن مقترفها دولة جارة ومسلمة.

سادساً – إن الذين إجتمعوا في تونس كانوا وزراء الخارجية، أي رموز الديبلوماسية. وفي العادة أن قاموس

التعامل بين هؤلاء وبين رجالات الديبلوماسية في العالم كله يمتلئ بتعابير وألفاظ تميل عادة إلى المرونة. وكلمة التحفظ، هي واحدة من هذه التعابير. وإذا جاز التوضيح وبالتالي التحديد فإن التحفظ هو حالة تسبق القبول بدرجتيْن أو تكون تحت الرفض بثماني درجات، وهذا على أساس أن المسافة بين الرفض والقبول هي عشر درجات. وفي ضوء ما حاولنا تفسيره في الأسطر السابقة يمكن التمييز بين نوعية التحفظ السوري وبين نوعية التحفظ الليبي. فالتحفظ الجزائري والتحفظ اليمني الجنوبي.

كذلك إننا إذا قارنا بين أحوال الحكومة الإيطالية التي لا تملك الأغلبية في البرلمان والتي تحكم بسبب موقف "التحفظ" من جانب الشيوعيين وبين التحفظ على قراري الإدانة المشار إليهما من جانب سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي، لأمكننا أيضاً أن ندرك أهمية التحفظ وكيف أنه يساعد أحياناً على إستصدار قرار، وأحياناً على رفع قرار في اتجاه التنفيذ وأحياناً كثيرة على عرقلة تنفيذ قرار.

سابعاً – لقد تزامن الحديث حول ضرورة عقد قمة عربية إستثنائية مع النتائج التي أسفر عنها إجتماع الدورة العادية لمجلس الجامعة. والذي قد يكون شجع على هذه الفكرة هو أن المعارضة السورية، وهي معارضة باتت تقليدية لفكرة عقد القمة، تعرضت لما يجوز إعتباره حالة تشقق في الجدار، أو فلنقل إنها حالة تآكل في ساقيْ الموقف السوري. ومن خلال مداولات الدورة العادية لمجلس الجامعة أمكن تلمُّس موقف يوضح بأن المعارضة السورية لفكرة القمة مستمرة إنما بإيمان أقل. وأغلب الظن أن ذلك ناشئ عن الإحتلال الإيراني لبعض الأراضي العراقية.

وثمة تساؤل: لماذا القمة الإستثنائية وليست القمة الثالثة عشرة؟ وقد يكون الجواب عن ذلك هو أن القمة الإستثنائية يمكن إنعقادها بمن يحضر ما دامت المواصفات السعودية للقمة المثالية، والتي طال تأجيل أمر عقدها في الرياض، غير متوافرة. كذلك قد يقال بعد ما تردد أن الجمهورية اليمنية هي المرشحة لإستضافة هذه القمة: ولماذا اليمن بالذات؟ والجواب عن ذلك هو: ولماذا لا. فالقمة غير عادية وما دامت هكذا فمن الممكن عقدها في أية عاصمة. هذا مع الأخذ في الاعتبار الأهمية الاستراتيجية لقمة تنعقد في اليمن التي هي الأقرب إلى دول الخليج والأكثر تعاطياً وبالشكل الإيجابي مع الحرب هناك، وذات العلاقة الطيِّبة بدول الخليج وبالعراق، فضلاً عن أن خطوط التوازن بين الحُكْم اليمني وكل من سوريا وليبيا اللتين تشكلان بموقفيهما العقبة الأكثر صعوبة في طريق عقد القمة، ما تزال مشدودة وقوية. وإذا قيَّض الله لهذه القمة الإستثنائية أن تنعقد وفي أعقاب شهر رمضان، إلا إذا كان الملوك والرؤساء سيعتبرون الإستثناء يشمل حتى شهر الصوم أو يعتبرون أن قمة خلال شهر رمضان قد تحمل في طياتها الخير والوفاق، فهذا معناه أن المنطقة مقبلة على تبدُّل جذري في المواقف وربما على إنفراجات.

تلك بعض الخواطر التي يخرج المرء بها وهو يتأمل في النتائج التي أسفرت عنها الدورة العادية لمجلس الجامعة العربية، وكيف أن هذه الدورة – وهذا هو المهم – حددت القواسم المشترَكة التي تشكل مصادر المتاعب في حياة المواطن العربي. ولقد حددتها في معرض الإدانة وليس في معرض التحذير: إدانة العدوان الإيراني على العراق، وإدانة التهديد الإيراني لدول الخليج، وإدانة العدوان الأميركي على ليبيا، وإدانة العدوان الإسرائيلي على لبنان.

وإذا كان هذا التحديد هو المهم فإن الأهم هو وقفة صادقة مع النفس يكفر فيها المخطئ عن الخطأ ويقدم فيها المتقاعس ما تفرضه عليه حقوق المواطنة.

مجلة "التضامن". لندن - 5 نيسان (أبريل) 1986

* * *

التطمين الذي يخيف

كان المرء يتطلع إلى أن يقول جورج بوش نائب رئيس الولايات المتحدة خلال زيارته إلى المملكة العربية السعودية، التي إستغرقت ثماني وأربعين ساعة والتي بدأت يوم السبت 1986/4/5، كلاماً يبعث في النفس الإطمئنان إزاء الحرب العراقية – الإيرانية من جهة والقضية الفلسطينية من جهة أخرى، إلا أن ذلك، ومع الأسف الشديد، لم يحدث وغادر الرجل المرشح لأن يكون في أي لحظة رئيس أميركا (نتيجة عوامل سن الرئيس ريغان من جهة ومرضه والخطر المحيط به بعد محاولة إغتياله من جهة أخرى) المملكة تاركاً في الأفق بعض الإستغراب والكثير من علامات الإستفهام.

أما لماذا كان المرء يتطلع إلى الكلام الذي يبعث في النفس الإطمئنان، فلأن الحرب العراقية – الإيرانية طالت عما يمكن تحمله وفي إستطاعة الولايات المتحدة أن توقفها بالأمر أو بالضغط أو بالمساومة إذا هي أرادت، ولأن

للملك فهد بن عبد العزيز في ذمة الإدارة الأميركية وعوداً تصل إلى مرتبة التعهدات عاد بها بعد زيارته قبل بضعة أشهر إلى الولايات المتحدة وما زال في إنتظار أن تفي إدارة الرئيس ريغان بهذه التعهدات، خصوصاً بعدما بلغت المرونة العربية والفلسطينية بشكل خاص إزاء الولايات المتحدة الحد الذي يوجب على تلك الإدارة أن تؤكد صدق النيات وتنفيذ التعهدات وبحيث لا يجد بوش ما يقوله في الرياض سوى أنه لا حوار بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية قبل أن توافق المنظمة على القرار 242 الذي يصفيها نهائياً.

وصحيح أن الموقف العربي بشكل عام إزاء الحرب العراقية – الإيرانية ليس أفضل بكثير من الموقف الأميركي، إلاّ أننا مع ذلك كنا نتطلع إلى كلام حاسم يقوله المسؤول الأميركي الزائر في شأن الحرب غير الذي قاله. وكنا نتطلع أيضاً إلى كلام حاسم آخر يقوله في شأن القضية الفلسطينية غير الكلام الذي أُذيع نقلاً عنه.

وإذا جاز القول فإن بوش أعلن وهو في الرياض قبل أن ينتقل إلى الظهران للقاء الملك فهد بن عبد العزيز ما يهم بلاده وليس ما يهم دول المنطقة. وتمثل ذلك في قوله لمجموعة من رجال الأعمال الأميركيين في السعودية (إنني سأكررها هنا... إن الولايات المتحدة ملتزمة بالحفاظ على التدفق الحر لنفط عبر الخليج، ويتعين ألاّ يشك أحد بعد الشهر الماضي "إشارة إلى عملية خليج سرت" في الأهمية التي نوليها لحرية الملاحة في المياه الدولية)، وقوله أيضاً: "إننا ننظر إلى أمن الدول غير المتحاربة في شبه الجزيرة بجدية بالغة ويجب ألاّ يشك أحد في عمق هذه الجدية".

أما لماذا لا يهم هذا القول دول المنطقة ويهم فقط السياسة الأميركية فلأنه – أي هذا القول – لا يمانع في إستمرار الحرب العراقية – الإيرانية بينما مطلب دول الخليج هو وقف هذه الحرب، ولأن تطمين الدول غير المتحاربة، لا يدعو إلى الإطمئنان، ذلك أنه إذا إتسع نطاق الحرب ووصلت إلى دول الخليج فإن تدخُّل الولايات المتحدة لا يعود مفيداً، لأنه إذا كان سيحمي من الخطر الإيراني، من جهة، فإنه سيلقي ظلالاً على الإستقلال الوطني لدول الخليج من جهة أُخرى.

لكن في الوقت نفسه من الجائز الإفتراض أن الكلام الذي قاله بوش في الرياض وأمام رجال أعمال هو غير الكلام الذي يمكن أن يقوله رداً على مساءلات وإستفسارات من جانب الملك فهد. وهنا نجد أنفسنا نفترض بأن الملك فهد حرص على أن يستقبل بوش في الظهران وليس في الرياض أو في البر وذلك على أساس أن مشاعر بوش التكساسية وفهمه لدقة الوضع النفطي من خلال صلته بـ "اللوبي" النفطي إلى الدرجة التي تظهره كما لو أنه ممثل له في البيت الأبيض قد تحرك فيه بعض الكوامن وينعكس ذلك على تقويمه لواقع حال المنطقة، فضلاً عن أن الظهران هي عاصمة المنطقة الشرقية بما تمثله من آبار نفط وصناعات من جهة، وهي أقرب نقطة سعودية إلى جبهة الحرب العراقية – الإيرانية من جهة أخرى، أي بكلام أكثر تحديداً أن العاهل السعودي أراد أن تكون هنالك جلسة مصارحة فوق الأرض التي تتدفق نفطاً وعلى مقربة من شطآن الخليج التي تكاد الحرب العراقية – الإيرانية تلهب إستقرار المنطقة المحيطة بها.

وقد يقال إن توقيت الزيارة غير مناسب للطرف السعودي والخليجي بشكل عام، وذلك على أساس أن الزيارة تتم بينما هنالك تنديد عربي، وبالإجماع، وبالعدوان الأميركي على ليبيا، وبينما هنالك ذعر أميركي مما حدث لطائرة الركاب الأميركية التي إنفجرت فيها قنبلة زرعها على حد إعتقاد الأميركان طرف عربي ما. ولكن بقدر ما أن الأمريْن المشار إليهما ليسا لمصلحة الزيارة بالقدر نفسه يشكلان عنصراً مهماً من أجْل أن يحدث بعض التفهم الأميركي لأحوال المنطقة التي تغلي كالمرجل نتيجة لإستمرار الحرب بين العراق وإيران من جهة، وتشجيع الدول الكبرى، وبالذات أميركا، لإستمرارها. وإذا كان قول بوش في السعودية إن المهم هو عدم إتساع رقعة الحرب وليس وقف هذه الحرب ليس تشجيعاً للإستمرار فما هو التشجيع إذن؟

ويبقى أن زيارة بوش إلى الجمهورية العربية اليمنية في إطار جولته الأخيرة تشكل علامة فارقة نتيجة تعاطف اليمن مع منظمة التحرير الفلسطينية من جهة، ونتيجة أن الجمهورية اليمنية مرشحة لإستضافة قمة عربية إستثنائية خلال أسابيع وربما خلال أيام، فضلاً عن أن الرئيس علي عبد الله صالح يستطيع أن يساعد الإدارة الأميركية على ترميم بعض جسورها مع بعض الأطراف العربية.

يبقى أيضاً أن زيارة بوش تتزامن مع تقارب مصري – سوفياتي على رغم أن حرارته ما تزال على شيء من البرودة إلا أنها مرشحة لأن تصبح مرتفعة مع الوقت، وبالذات كلما إرتكبت الإدارة الأميركية خطأ في سياسة تعاملها مع العالم العربي. ومع الأسف أنها تخطئ كثيراً بل إنها تنتقل من خطأ إلى خطأ.

وتكراراً، إن الذي سمعه المرء من بوش وعن زيارته إلى المملكة العربية السعودية لا يدعو إلى الإطمئنان بأن الولايات المتحدة ستفعل شيئاً. وإذا كان لم يعلن وهو في السعودية الموقف الذي يدعو إلى الإطمئنان فأين سيعلن هذا الموقف؟ إن المملكة العربية السعودية كانت المكان المناسب لإعلان موقف يتطلع إليه الكثيرون. وعندما لا يعلن بوش هذا الموقف وهو في السعودية فإنه ربما لن يعلنه، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن عدم الإعلان لا يعني أن المواقف الأساسية لا تتخذ إلاّ إذا قيلت في المؤتمرات الصحفية، وإنما يمكن إتخاذها في الجلسات المغلقة على أن تتم ترجمتها عبر أفعال وممارسات مع الوقت أو في الوقت المناسب.

وفي ضوء ذلك أننا نبدو مطالبين بإدخال تعديل على التكتيك في التعامل مع الولايات المتحدة ما دام التعديل في الإستراتيجية ليس وارداً في الزمن الراهن.

مجلة "التضامن". لندن - 12 نيسان (أبريل) 1986

* * *

وداعاً أيها الحُكْم

أخيراً يحدث في دولة عربية ما لم يحدث في أي دولة من دول العالم العربي من قبل. فقد تصرف جماعة الفترة الإنتقالية في السودان على أساس أنهم كانوا يحملون الأمانة وسلّموها إلى أصحابها بعد إنقضاء المهلة المحددة لهذا الأمر.

وعندما حدثت إنتفاضة نيسان/أبريل 1985 وتسلم جنرالات الجيش السوداني الحُكْم تؤازرهم النقابات المهنية كان هنالك الكثيرون الذين يشكون في أمر حدوث هذه المعادلة، وكان كثيرون يقولون إن هذا الأمر لن يحدث وسينقض العسكريون على المدنيين ويتسلمون الحُكْم قبل نهاية الفترة الإنتقالية، بل إنهم قد يفتعلون أحداثاً خطيرة لكي يبسطوا نفوذهم مستندين في ذلك إلى حالة الإرتياح التي إستقبلهم بها زملاؤهم حكام المنطقة العربية.

ولكن هؤلاء خيبوا ظن المراهنين على صدق وعدهم. وستبقى من الحالات النادرة حالة مجموعة جنرالات يسلمون الحُكْم بدل أن يتسلموه، أو يتنازلون عن السلطة بدل أن ينتزعوها. بل إن هذه الحالة ستتحول، ومع الوقت، إلى نموذج يتمنى المواطن في العالم العربي لو يسود.

لقد كان في إستطاعة الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب أن يقول، وبالصوت العالي، إنه باقٍ وباقٍ معه رفاقه أعضاء المجلس العسكري. وكان لن يرفض أحد ذلك على أساس أنهم وجوه مقبولة من الجميع في الخارج، وعلى أساس أنهم حققوا إنجازات طيّبة على صعيد ترميم العلاقات مع أطراف كانت تعيش حالات توتر مع السودان في الماضي، وعلى أساس أنهم لم يطرقوا باباً إلا وتم فتح هذا الباب أمامهم. وفي الوقت الذي كان أهل الأحزاب يعدون العدة للإنتخابات كان هذا المجلس يطرق الباب السعودي ويحصل من الملك فهد بن عبد العزيز، وعلى رغم ظروف الإرتباك المالي في المملكة والذي تسبب في تأجيل إصدار الميزانية، على ما يكفي لتأمين نفط للسودان لمدة ثلاثة أشهر تلي المرحلة التي ستعقب الإنتخابات. ولولا هذا الوقود لما كان لسيارات مرشحي الأحزاب أن تجوب السودان طولاً وعرضاً.

لقد كان في إستطاعة الفريق أول سوار الذهب أن ينقض على الحُكْم ويحتفظ به، وذلك من خلال إشعال حرائق الصراعات في صفوف الزعامات الحزبية، أو بالأحرى كان في إستطاعته أن يستغل الصراعات القائمة، والتي كاد بعض قادة الأحزاب ينقلونها إلى داخل المؤسسة العسكرية، ولكن الرجل آثار أن يبقى وفياً على وديعة إئتمنوه عليها، وشاء أن يؤكد للعشرين مليون سوداني، من حلفا إلى نمولي ومن بورتسودان إلى الجنينة مروراً بكل متر من أمتار المليون ميل مربع، إن في إستطاعة السوداني أن يطمئن إلى عسكرييه، بل وأن يكون كثير الإطمئنان.

لقد كان المرء يتمنى أن تكون الإنتخابات السودانية التي بدأت يوم الثلاثاء 1986/4/1 شاملة بحيث لا تبقى هنالك أمور عالقة من شأنها أن تحدث إنتكاسة للسودان. كذلك كان يتمنى المرء لو أن الفترة الإنتقالية روضت حالة التمرد في الجنوب بحيث لا يعود خطر التفجر وارداً في أية لحظة. أما وأن هذا الأمر لم يحدث فإننا حتى لحظة كتابة هذه الكلمات (مساء الثلاثاء 1986/4/8) لا نجد ما نقوله سوى التمني بأن تكون المرحلة الجديدة للسودان مرحلة الإزدهار والنقاهة. وإذا إستطاع حُكْم الأحزاب أن يقود البلاد بالهدوء الذي إعتمده الحُكْم الإنتقالي بشقيْه العسكري والمدني فإن هذا الإزدهار لا بد سيحل ويعم، أما إذا كان سيصيب السودان ما أصابه بعد ثورة 1964، فهذا معناه أن فرصة الديمقراطية في بلد المليون ميل مربع لن تتكرر بعد اليوم.

يبقى أيضـــاً أننا كنا نتمنى لو أن الحُكْم الإنتقالي أرجأ إلى مـا بعد أن يبدأ حُكْم الأحزاب خطوة على الرغم من إيجابيتها سـتترك بعض المرارة في النفوس ونعني بها قرار إلغاء مؤسسـات التكامل مع مصـر. ولكن الإنتقاليين على ما يبدو أرادوا أن يسـهلوا على الذين سـيخلفونهم أمر حل إشكالات عالقة من بينها التكامل الذي ما كان لأحد القدرة على أن يلغيـه لو أنـه بُني من الأســـاس على قـاعـدة صحيحة.

نتمنى للسودان الخير وللوافدين إلى الحُكْم عدم التعثر، ونســجل الإعتزاز بقيادة دشـــنت وللمرة الأُولى في العالم العربي مرحلة الحكام الزاهدين آملين أن ينتشر الزهد ويكثر عدد الزاهدين وأن تنتقل عدوى الزهد هذه إلى أكثر من عاصمة في أكثر من بلد.

مجلة "التضامن". لندن - 12 نيسان (أبريل) 1986

* * *

هل يقرر القذافي أن يصبح رجل دولة وهل ينسى ريغان أنه ممثل أفلام الكاوبوي؟

غريـب أمر الولايـات المتحـدة، ففي الوقـت الـذي كنـا كعرب نتطلع إلى مبادرة منها تطفئ الحريق المشـــتعل في المشـــرق، إذا بها تتصـــدر محاولة لإشـــعال حريق في المغرب. وزيادة في التوضـــيح من الممكن صـــياغة هذا التوقع على النحو الآتي: في الوقت الذي كان مطلوباً من الولايات المتحدة القيام بدور فعّال لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية نجدها تخوض، عن سـابق تصـميم، معركة ضـد ليبيا تذكرنا دوافعها بذلك العدوان الثلاثي الذي حدث عام 1956 وإستهدف في تلك السنة مصر.

بل إننا من فرط الدهشـــة نفترض أن الإدارة الأميركية تعمدت فتح الجبهة الثانية في منطقة المغرب وذلك هرباً، أو فلنقل تهرباً، من مواجهة الحقيقة بالنســـبة إلى الحرب الدائرة منذ بضع سنوات بين العراق وإيران.

وعملياً ان العدوان الأميركي لم يســتهدف ليبيا وحدها. وعندما تبحر الأســـاطيل الحربية الأميركية بأوامر من الرئيس ريغـان في اتجـاه ليبيـا، بينمـا هنـالـك مســـؤولون أميركيون وعلى مســـتوى عال، (جورج بوش نائب الرئيس وريتشـــارد مورفي وآخرون)، يتنقلون بين بعض العواصـــم العربية، فهذا أيضـــاً نوع من العدوان على هذه الدول. وهو عدوان على أســـاس أن الولايات المتحدة تريد من وراء هذا التوقيت لجولات المســـؤولين الأميركيين الإيحاء بأن هذه الدول لا تمـانع في هذا الذي يقدم عليـه الرئيس ريغـان. كذلك أنه عدوان على أســاس أن الولايات المتحدة تســتغل خلافات عربية لتتسلل من خلالها إلى داخل إرادة صـانعي القرار العربي والتحكم بهذه الإرادة.

إن الأكثرية العربية ضد السياسة الأميركية، ولكنها في الوقت نفسـه ليست مع الأسلوب الليبي في إستدراج الدولة الكبرى إلى التحرش بالمنطقة. ومن تحصـيل الحاصـل أن تكون الأكثريـة العربيـة ترى في التـدخـل الأميركي مـا هو أخطر بكثير من تدخل ليبيا في قضـــايا كثيرة. وإذا كانت أوروبا نفســـها إنقســـمت في شـــأن الموقف من التهديدات الأميركية لليبيا وجعلت إدارة الرئيس ريغان بذلك تكثر من التأمل في نتائج المواجهة، فهل من المعقول أن تســـاير الأنظمة العربية هذه الإدارة وتجيز لها تهديد ليبيا؟

وليس مبالغة القول إن ما هو أكثر إسـتفزازاً للمشـاعر من التهديدات الأميركية لليبيا هو أن هذه التهديدات تمت بينمـا جورج بوش يتنقل بين العواصـــم العربيـة، وبينمـا ريتشارد مورفي ينتقل من عاصمة إلى أُخرى، وبينما هنالك آخرون يجتمعون بمســؤولين في بعض العواصـــم العربية ويســلمونهم الرســائل أو يتشــاورون معهم. ومثلما أن هذا الإســتفزاز للمشـــاعر هو الســـبب وراء إنقســـام الموقف الأوروبي إلى درجة بدت فيها الولايات المتحدة في نصـف عزلة، فإن الإسـتفزاز نفســه والذي تمثل في أن التهديدات الأميركيـة لليبيـا تمـت بينمـا المبعوثون الأميركيون الكبـار يجوبون المنطقة العربية، هو الســـبب في عدم تجاوب أي طرف عربي مع هذا التلاعب من جانب الإدارة الأميركية مع الآخرين. وعدم التجاوب هذا يبدو كما لو أنه النصـف الآخر لحالة العزلة التي تزامنت مع التهديدات الأميركية لليبيا.

يبقى أن التطورات التي شـــهدتها المنطقة ومـا تزال بعض فصـولها ماثلة أمامنا، تجعلنا نتسـاءل هل أن طرفيْ أغرب مواجهة من نوعها في العالم سـيسـتفيدان ويتعظان، أم أن أحداً منهما لن يســـتفيد ولن يتعظ. أما كيف تكون الإســتفادة فهي أن يقرر العقيد معمر القذافي بأن يصـــبح رجل دولة، وأن لا يتذكر ريغان ما دام في البيت الأبيض أنه كان ممثلاً وأحد أبطال أفلام "الكاوبوي".

يحدث ذلك أو لا يحدث؟

من الصـــعب التكهن، ومن المحزن أن يضـــع مزاج الرجليْن العالم على كف عفريت النهاية.

ومثل هذه النهاية كان من الممكن أن تبدأ بعدما نفذ الرئيس ريغان التهديدات وإعتدى فجر يوم الثلاثاء (1986/4/15) على ليبيا، لو أن الإتحاد السوفياتي تصرف مع حُكْم العقيد القذافي كحليف وليس كتاجر أسلحة. أو بالأحرى لم يتخذ الموقف الذي إتخذه وخلاصته أنه ضد أميركا لكن ليس مع العقيد القذافي، في حين أن المطلوب هو أن يكون ضد أميركا ومع الحليف الليبي. كما أن هذه النهاية يمكن أن تحدث في صيغة أُخرى إذا إستطاع القذافي إقناع الرأي العام العربي بأنه تحدى الولايات المتحدة وإستدرجها إلى منازلته فقط من أجْل القضية العربية، وإذا تزامن ذلك مع تعاطف من الرأي العام الدولي على ليبيا وإذا تصرفت حركات التمرد والرفض في طول العالم وعرضه مع العقيد القذافي الذي يدعمها منذ سنوات بالمال والسلاح تصرف الحليب الذي يساند في وقت الشدة وليس تصرف المستفيد من مال هذا الرجل الذي حسم له عدوان ريغان عليه شكوكاً كثيرة وإتضح أن معمر القذافي هو خصم أميركا بل وعدوها وأنها تعاملت معه على هذا الأساس وكانت ليبيا هي الضحية.

يبقى أن العدوان الأميركي على ليبيا والذي تم على الطريقة الإسرائيلية يفسر اللغز الكبير في أن الولايات المتحدة ترفض بإستمرار إدانة الإعتداءات الإسرائيلية على العرب. كما أن هذا العدوان الذي يشبه في أسلوب التنفيذ العدوان الإسرائيلي على تونس، هو على رغم كل المرارة التي خلفها وما زال، هو الفرصة المثالية أمام من يريد أن يصحو أو يصحح. فهل تحدث الصحوة أو على الأقل التصحيح؟

مجلة "التضامن". لندن - 19 نيسان (أبريل) 1986

* * *

الصلح العربي على يد الأجانب!

عندما يحدث خلاف بين طرفيْن عربييْن فإن المرء يحزن وهو يسمع تفاصيل هذا الخلاف أو يقرأ عن هذا الخلاف. وهو يحزن لأن الخلاف ليس مقنعاً بل إننا حتى الآن نسلم بأمر وجود الخلاف من دون أن نقتنع به. كذلك هو يحزن لأن طرفيْ الخلاف بدل أن يبحثا عما من شأنه أن يزيل المعوقات من طريق الخلاف فإنهما يجهدان النفس بحثاً عن معوقات جديدة. وعندما تستعيد الذاكرة بدايات أي خلاف من الخلافات العربية على مدى ربع قرن نجد أن أي خلاف، بإستثناء الخلاف حول مسألة الصلح مع إسرائيل أو إستمرار الصراع معها، ليس مبرراً وليس مقنعاً إستمراره.

وفي بعض الأحيان يتساءل المرء بينه وبين نفسه هل من المعقول أن يسقط هذا العدد الهائل من القتلى والجرحى، فضلاً عن المطاردات وأجواء الأسر والكبت الخانقة، بينما يمكن بعبارة واحدة إنهاء أي خلاف مهما كبر حجمه؟

وإذا كان المرء يحزن وهو يسمع تفاصيل خلاف يحدث بين طرفيْن عربييْن، أو يقرأ عن هذه التفاصيل، فإنه يزداد حزناً عندما يسمع بأن طرفيْن عربييْن على خلاف في ما بينهما قد يتفاهمان ويزيلان الخلاف نتيجة مسعى بذله في سبيل ذلك طرف أجنبي. ومع تزايد الحزن يجد المرء نفسه يتساءل: هل من المعقول أن تفشل كل الأطراف العربية في تحقيق مصالحة أو تفاهم بين هذيْن الطرفيْن لكي يتم اللجوء إلى طرف ثالث أجنبي من أجْل أن يصالحهما، وهل من المعقول ألاّ ينجح طرف عربي في تحقيق هذه المهمة بدلاً من الطرف الأجنبي؟

ولكي لا يبدو الأمر كما لو أننا نتحدث بصيغة التجريد نشير إلى هذا الخلاف "المستعصي" بين الحُكْم السوري وبين ياسر عرفات. والمعلومات المتوافرة في هذا الشأن تشير إلى أن طرفاً غير عربي أمكنه تحقيق نتيجة طيبة على صعيد حل الخلاف بين الطرفيْن، وأنه في ضوء ذلك فإن المياه قد تعود إلى مجاريها، كما يقول التعبير الشائع، وأن عرفات سيعود إلى دمشق أو يزورها وذلك لأن "الفيتو" السوري قد زال، أو أُزيل عنه.

ماذا يعني ذلك؟

يعني أن هنالك عشرين دولة على الأقل لم تحقق ما حققته الدولة الأجنبية على صعيد تصفية الخلافات بين عرفات والحُكْم السوري. ومثل هذا الأمر لم يتحقق ربما بسبب العجز أو ربما بسبب عدم المبادرة. وفي الحالتيْن يبدو الأمر مزعجاً. بل إن عدم المبادرة لحل الخلاف تبقى أكثر إيلاماً من العجز أو الإخفاق في السعي لإنجاح مبادرة التوفيق.

ومع أن مسألة زوال الخلافات بين طرفيْن عربييْن أمر يدعو إلى الإرتياح إلاّ أننا في الوقت نفسه نحتار في تفسير هذا اللغز المتعلق بقدرة طرف أجنبي على أن يوفق بين طرفيْن عربييْن متخاصميْن، أو على خلافات غير مقنعة الأسباب بينما ليس في قدرة أطراف عربية تحقيق

هذه المهمة.

وإذا جاز الإفتراض فإن الطرف الأجنبي ينجح لأنه يعتمد أسلوب الصراحة في مخاطبة طرفي الخلاف ويواجه الطرفيْن بمنطق الحقائق الموضوعية، بينما الطرف العربي يلجأ إلى أسلوب مناشدة الطرفيْن بإسم النخوة، وبإسم الدين، وبإسم اللغة الواحدة أن يزيلا أسباب الخلاف ويتفاهما ولو على الحد الأدنى.

ومثل هذا الأسلوب لا يمكن أن يعتمده الطرف اليوناني أو الطرف الألماني الشرقي، وهما طرفان أجنبيان لعبا دوراً متقدماً من أجْل إذابة الجليد المتراكم في العلاقات السورية – الفلسطينية.

كذلك أنه إذا جاز الإفتراض فإن اليوناني يقول لطرفيْ الخلاف كلاماً يمكن أن يتقبله كل منهما منه على أساس أنه أجنبي في حين أنهما لا يتقبلانه من الطرف العربي... هذا إذا كان الطرف العربي سيبادر، وإذا بادر كان سيعتمد قاعدة المصارحة إلى النهاية في تشخيص أسباب الخلاف وفي وضع الأُسس التي سيقوم عليها الحل.

يبقى أننا ونحن نشير إلى ذلك نتمنى في الوقت نفسه أن يتحقق الوفاق بين طرفيْن عربييْن متخاصميْن حتى إذا كان ذلك سيتم عن طريق طرف أجنبي وليس عن طريق طرف عربي.

والتمني سببه أننا ضقنا ذرعاً بالخلافات، وبات المواطن العربي يتشوق إلى حل للخلاف العراقي – السوري عن طريق فرنسا، وحل للخلاف المغربي – الجزائري عن طريق إيطاليا، وحل للخلاف العراقي – الليبي عن طريق إسبانيا، وحل للخلاف الليبي – التونسي عن طريق مالطا، وحل للخلاف الليبي – الفلسطيني عن طريق تركيا.. وهكذا.

وللوهلة الأُولى يبدو مثل هذا التمني مؤسفاً. وهذا صحيح على أساس أن القريب هو الذي يوفق بين أبناء العم. إلاّ أن أي حل للخلاف بين طرفيْن عربييْن وبواسطة الطرف الأجنبي يبقى أفضل بكثير من إستمرار الخلاف يزداد ترسخاً ويتحول إلى ما يشبه السوس الذي ينخر في جسد الأمة.

مجلة "التضامن". لندن - 26 نيسان (أبريل) 1986

* * *

هل هذا طبيعي؟

ما هذا الشعور المأساوي؟

حتى اللحظة التي تتقرر فيها الدعوة إلى عقد القمة العربية يظل المرء يتساءل: هل هنالك ظرف أسوأ من هذا الظرف لكي ينعقد مؤتمر قمة يتدارس فيه الملوك والرؤساء الموقف بهدف الخروج من هذا المأزق الذي يعيشه الوضع العربي؟

ولمجرد أن تتم الدعوة إلى عقد القمة يبدأ المرء بالتساؤل: هل سيتحقق عدد الموافقين النصاب الذي يفضله يتم الإنعقاد أم أنه سيحدث إنقسام في هذا الشأن وينتهي الأمر إلى صرف النظر عن الإنعقاد؟

وبعد أن تتجاوز القمة العقبة الأساسية ويتم الإتفاق على مبدأ الإنعقاد بموافقة الجميع بإستثناء بطلتيْ المقاطعة العربية لأكثر مؤتمرات القمة وهما سوريا وليبيا يبدأ المرء بالتساؤل: هل يا ترى ستثمر المساعي، التي يتم بذلها عادة في الساعات ما قبل الأخيرة من موعد الإنعقاد، من أجْل أن تعيد كل من الدولتيْن، وأحياناً حليفاتهما، النظر في مسألة المقاطعة وتشارك في أعمال القمة وليس فقط في أعمال إجتماع وزراء الخارجية الذي يتولى إعداد جدول أعمال القمة؟

ولمجرد أن تلوح في الأفق تباشير إستبعاد مبدأ مقاطعة القمة ويتأكد أنه لن تكون هنالك مقاطعة من جانب أحد يجد المرء نفسه يتساءل: هل أن التمثيل سيكون على مستوى القمة ومن يا ترى سيحضر من سوريا إذا كان الرئيس حافظ الأسد لن يحضر ومن سيوفد العقيد معمر القذافي لكي ينوب عنه؟

وقبل هذا التساؤل يكون هنالك تساؤل آخر هو: هل أن الآخرين سيسايرون سوريا وليبيا في مسألة المشاركة أم أن الجزائر واليمن الجنوبي ولبنان يكون لهم موقف آخر؟

وبعد التأكد من أنه لن تكون هنالك مقاطعة من جانب أي دولة للقمة يجد المرء نفسه يتساءل: ولكن هل أن الملك فهد بن عبد العزيز سيشارك، وهل أنه بعد الذي فعله البعض مع قمة الرياض التي إرتأى الملك ألاّ تنعقد إلا بالإجماع وبالإتفاق سلفاً على الإتفاق، بات يرى جدوى من القمم العربية كي يشارك شخصياً فيها؟

وبعد أن يحل موعد الإنعقاد ويتوافد الملوك والرؤساء يجد المرء نفسه يتساءل: هل حقاً سيتفقون وهل حقاً سيقررون وهل حقاً سيلتزمون؟

تلك هي بعض التساؤلات التي تخطر في البال لمجرد

أن تطرح دولة عربية ما فكرة عقد قمة للبحث في عدوان حدث أو مصـــالحة يجب أن تتم أو محاولة لوقف حرب كالحرب الدائرة منذ ســت ســنوات بين العراق وإيران، أو محاولة لوضـع نهاية شبه سعيدة للحرب التي تزداد تعقيداً في لبنان.

وبالنسبة إلى القمة التي تم التفاهم على أن تبدأ أعمالها هذا اليوم (السبت 1986/5/3) إلا إذا حدثت مفاجأة ليست في الحسبان، فإن حجم التساؤلات في شأنها منذ أن تمت الدعوة إليها ثم بعدما بدأ الســعي من أجل عقدها فاق التصـــور. ومن هذه التســاؤلات على ســبيل المثال لا الحصر:

هل أن الدعوة إليها من جانب ليبيا كانت نتيجة إقتناع بجدوى العمل العربي المشترك وهل أن التجاوب مع الدعوة كان نتيجة إقتناع بأن ليبيا باتت دولة تفضـــل التعامل مع الأنظمة وليس مع حركات الثورة والتمرد والمعارضـــة، وأن العقيد معمر القذافي بات في ضوء العدوان الأميركي عليه شـخصـياً يفضـل الإنضـمام إلى السـرب والتغريد مع هذا السرب وليس خارجه؟

وهل أنها لم تنعقد في الجزائر لأن الرئيس الشـــاذلي بن جديد لا يريد أن يسجل على نفسه أنه استضـاف قمة خجولة تتخذ من القرارات دون ما هو مطلوب ودون ما يتناسب مع حجم المأساة التي يعيشها العالم العربي، أم أنه لا يريـد أن تكون الجزائر هي المكـان الـذي يبحـث في العـدوانين، عـدوان أميركـا على ليبيـا وعـدوان إيران على العراق، وأنه مستعد لإستضـافة القمة إذا كانت فقط للبحث في العدوان الأميركي؟

وهل أن الملك الحسن الثاني بادر في اللحظة المناسبة ودعا إلى عقد القمة في فاس وبدا في ذلك كما لو أنه "متعهد" القمم الصعبة الإنعقاد؟

وهل أن هذه القمة لم تنعقد في الجمهورية اليمنية كما كان مخططاً من قبل وذلك على أســـاس أن الرئيس علي عبد الله صالح يوافق على قمة لا تبحث في العدوان الواحد وإنما تناقش العدوانيْن معاً؟

وهل أن قمة فاس إذا تم عقدها ستكون المناسـبة التي تجمع الشـمل أم أن بعض الملوك والرؤسـاء لن يشـاركوا، وبعدم مشاركتهم لا تحقق القمة ما هو مطلوب على صعيد المصالحة التي لا يمكن إتخاذ قرار فعال من دونها؟

وزيادة في التوضـــيح هل أن الملك فهد بن عبد العزيز سـيشـارك أم أنه سـيوفد وليّ العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز. وهل أن الرئيس حافظ الأسـد سـيأتي أم أنه سـيوفد نائبه عبد الحليم خدام. وهل أن الرئيس صـــدَّام حســـين سـيشـارك أم أنه سـيوفد نائبه عزت إبراهيم، وهل أن العقيد معمر القذافي الذي إنعقد القمة من أجله وبطلب منه سيحضر أم أنه سيوفد عبد السلام جلود؟ وهل أن الرئيس الشـــاذلي بن جديد ســيذهب بنفســه أم يوفد أحمد طالب الإبراهيمي؟

وهذه ليست كل التسـاؤلات وإنما هنالك أيضـاً الكثير الذي يمكن أن يقال بصيغة التساؤل حول الإجتماعات وهل ستكون من أجْل التفاهم حول النقاط المشـتركة أم لمسـاجلة لا غالب فيها ولا مغلوب، وحول القرارات وهل سـيتم إتخاذ القرار الفعال أم مجرد قرار يأخذ في الإعتبار المســألة اللفظية ولا يأخذ في الإعتبار الأمور المبدئية، وحول الجدية وهل في حال إتخاذ قرارات فإنه سيتم تنفيذها، أم أن البعض الذين إعتادوا الإستهانة بالقرارات سيواصلون الإستهانة؟

تلك هي أحوال القمة العربية من لحظة الدعوة إليها إلى اللحظة الأخيرة. تسـاؤلات وشـكوك وحيرة وإحباط وخيبة أمل. ونتيجة لهذه الأحوال تسود ظاهرة عدم المبالاة من جانب الناس العاديين بالقمة والإجتماعات العربية.

ومن أجْل تبديد هذه الظاهرة يتمنى المرء لو أن الملوك والرؤساء العرب يتصرفون في مناسبة قمة واحدة بما من شأنه أن يرضـــي وجدان كل منهم، ويحقق الأمنية الغالية على شعوبهم وهي أمنية جمع الشمل لأن فيه الإستقرار، والإستقرار هو أمنية كل مواطن من المحيط إلى الخليج.

وإذا كان من الصـــعب تبديد هذه الظاهرة وإزالة معالم الشعور المأساوي خلال هذه القمة التي تسبق شهر رمضان ببضـــعة أيام فلتكن القمة التي تليها هي المناســبة... هذا مع الأخذ في الإعتبار أننا لا ندري إذا كان بعد هذه القمة إذا بدأت وإنتهت قمة خجولة من السهل حتى على الملك الحسن الثاني "متعهد" القمم الصـــعبة الإنعقاد عقد قمة لا تنعقد في إطار الأصول وإحترام إرادة المواطن. والحد الأدنى لهذه الأصول هو مشاركة الجميع وإلتزامهم بما يتخذون من قرارات.

وأيضـاً... إذا كان الشـعور تجاه ما يتعلق بإنعقاد القمة هو شـعور مأسـاوي، فإن الأكثر مأسـاوية أنه في الوقت الذي تلوح بارقة أمل في إنعقاد القمة وربما في إيجاد حلول، تطل مشـكلة الخلاف القطري – البحريني فتبدو وكأنها مشـــكلة جديدة أمام قمة متعثرة، إلاّ أن المرء يبتهل ألاّ يكون هذا الخلاف أكثر من سحابة عابرة.

مجلة "التضامن". لندن - 3 أيار (مايو) 1986

* * *

شهادة "شاهد على الحقيقة"

لكل مواطن عربي وديعة في عنق الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي. بل فلنقل إن هذه الوديعة هي دين يستطيع أن يؤجل الأمين العام تسديده لكنه لا يستطيع على الإطلاق أن يتناساه أو يقول على طريق الرئيس (الراحل) أنور السادات – لا قدّر الله – أنه لن يسدده.

وهذه الوديعة أو المديونية عبارة عن مجموعة من الحقائق التي ليس هنالك من يعلم بها أكثر من القليبي. فهي تزامنت مع إختياره ليكون الأمين العام للجامعة العربية وهي تشعبت وإزدادت تعقيداً مع ولايته الأُولى ثم مع الولاية الثانية.

وتتعلق هذه الحقائق بالقمة العربية التي لا تنعقد عندما تكون هنالك ضرورة لعقدها، وإذا هي إنعقدت لا تتخذ القرارات التي تتناسب مع حجم المشكلة التي جاء الإنعقاد بسببها، وإذا حدثت المعجزة وتم إتخاذ القرارات فإن التنفيذ يتعثر.

وإلى ذلك أن من أهم الحقائق ما يتعلق بالمناورات أحياناً، ونكاد نقول بالمؤامرات أحياناً أخرى، لنسْف الإجماع تارة، أو بعثرة موقف تضامني أمكن بشق النفس إستنباطه وتجميع الأكثرية حوله.

وعندما نقول ان المدين للمواطن العربي هو الشاذلي القليبي فعلى أساس أن الرجل يعرف كل هذه الأمور بحكم كونه البحيرة التي تصب فيها كل الجداول الرقراقة والجداول ذات المياه غير الصافية. وهو عندما يتنقل بين العواصم العربية ويسمع أصحاب الشأن العربي يعالج كل منهم الأمر على هواه أو وفق مصلحته يستطيع أن يستخلص في النهاية رأياً كثير الوضوح ومعلومات مؤكدة بنسبة كبيرة.

ومن سوء حظ المواطن العربي أن الأمين العام للجامعة العربية موظف حتى إذا كانت وظيفته توجب عليه التعالم مع الملوك والرؤساء ووزراء الخارجية. وكونه موظفاً يحول دون توضيح الحقائق عند الضرورة. ومن أجْل ذلك تبقى علامات الإستفهام حائرة في الأفق العربي. كذلك أن الصفة الوظيفية للأمين العام والتي هي "كبير الموظفين العرب" تحرمه من أن يريح وجدانه وضميره. وقد يجوز الإفتراض أن الشاذلي القليبي هو أكثر مواطن عربي مسؤول يعذبه ضميره على أساس أنه يعرف كل شيء لكنه لا يقول للمواطن العربي ما من شأنه أن يفك الطلاسم التي تتزايد تراكماً في رأسه. وهو يعرف لأنه يقابل الجميع ويسمع منهم ويقول لهم الكثير. لكن ما نفع المقابلة والإستماع والقول ما دامت صفته أوجبت عليه أن يكون موظفاً لهذا الطرف ولذاك المتخاصم معه. وزيادة في التوضيح وبالمقارنة مع الخلافات العربية وحالات الخصومة فإن الأمين العام هو موظف فلسطيني وموظف سوري في الوقت نفسه مرجعه السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والرئيس حافظ الأسد. وهو أيضاً موظف سوري. وموظف عراقي في الوقت نفسه مرجعه الرئيس الأسد والرئيس صدَّام حسين. وهو أيضاً موظف تونسي وموظف ليبي مرجعه الرئيسان الحبيب بورقيبة ومعمر القذافي. وهو أيضاً موظف عراقي وموظف ليبي مرجعه الرئيسان صدَّام والقذافي. وهو أيضاً موظف ليبي وموظف فلسطيني مرجعه الرئيس القذافي وأبو عمار. وهو أيضاً موظف جزائري وموظف مغربي مرجعه الرئيس الشاذلي بن جديد والملك الحسن الثاني. وهو أيضاً موظف ليبي وموظف أردني مرجعه الرئيس القذافي والملك حسين.. وهكذا.

وكلما نشأ خلاف بين دولتيْن عربيتيْن يكون الأمين العام بحكم منصبه موظفاً لدى كل من الدولتيْن.

وعندما نقول إن من سوء حظ المواطن العربي أن الأمين العام للجامعة هو فقط موظف حتى إذا كان اللقب الذي يمكن إطلاقه على هذه الوظيفة هو "كبير الموظفين العرب" فليس ذلك إنتقاصاً من الشاذلي القليبي، وإنما لأن هذه الوظيفة بالشكل الذي ارتأوه لا تبدو فعالة. ومن هنا يجوز القول إن الشاذلي القليبي مطالب بأن يسعى لتطوير موقعه بما يحقق للمواطن العربي رغبة دفينة في نفسه. والتطوير يكون إما في تفويضه بحل الخلافات التي يسمع من أطرافها الكثير في شأنها ويتم الأخذ بالصيغة التوفيقية التي يطرحها، وإما أن يقول الحقائق كاملة غير منقوصة وبذلك يرضي ضميره ويؤكد للمرة الأُولى في تاريخ العمل السياسي العربي أن هنالك من هم في لحظة تعب وجداني أقدموا على خطوة تاريخية شجاعة.

ونحن عندما نطلب الشاذلي القليبي بهذه الخطوة نعرف أن ميثاق الجامعة العربية لا يخوله صلاحية الإقدام على الخطوة الشجاعة، ولكننا في الوقت نفسه نؤمن بأن بحيرة السكون العربي تحتاج إلى من يرمي فيها حجراً. وما قد يرميه القليبي سيكون له فعل الصخرة وليس الحجر. بل إن هذه الخطوة الشجاعة قد تحدث صحوة طال إنتظارها أو قد توقظ أهل الكهف من العرب الذين لا يدرون بأن الأمة تشهد حالة تآكل نتيجة هذه الإستهانة من جانب بعضهم

بالقيم وتلذذهم بممارسة لعبة تغلب فيها نزعة الشر على فعل الخير.

وتكراراً أن المواطن العربي البريء والمغلوب على أمره يريد أن يعرف لماذا يفعلون به ذلك. يريد أن يعرف لماذا لا تستقيم الأمور. ويريد أن يعرف السر الذي يجعل دولة عربية واحدة تهزم عشرين دولة. ويريد أن يعرف من هو السبب في هذا التلاعب بالوطن والتسلي بأقدار الأمة.

و... يا سيادة الأمين العام: إنك مدين لهذا المواطن، وهو إذا عرف ومنك بالذات لأنك شاهد ولأنك صادق ولأنك تعاني قد يجعل الأمور تستقيم. وهذا مطلب الأمة من محيطها إلى خليجها، وهذه هي المديونية.

ويبقى أننا عندما نطالبك بذلك فإننا نرى أنه قد آن تسديد الديون التي تراكمت، فضلاً عن أننا لا نريد أن تكون "شاهد زور" وإنما "شاهد حقيقة".

ولا نعتقد أنك ستخسر شيئاً يا سيادة الأمين العام. إنك الأقوى ما دمت تقول الحقيقة. وما داموا هم يقولون العكس.

وصحيح أن مثل هذا الأمر لم يحدث من قبل. إلاّ أن الأمة لم تشهد مثل هذا التفكك من قبل ولم تشهد أيضاً إستهانة من جانب البعض كتلك التي تتلوى بها منذ بضع سنوات.

مجلة "التضامن". لندن - 10 أيار (مايو) 1986

* * *

لماذا إبعاد الجامعة العربية عن الخلاف بين قطر والبحرين؟

إذا كان الخلاف الذي حدث بين قطر والبحرين لافتاً للإنتباه فإن إبعاد الجامعة العربية عن التعاطي في هذا الخلاف كان أمراً يدعو إلى الإستغراب.

ومنذ أن بدأ الخلاف لم نسمع أن الأمين العام للجامعة العربية زار الدوحة ثم زار المنامة وعقد في العاصمتيْن لقاءات إستهدفت، إذا جاز القول، تبريد الأجواء الساخنة بين الدولتيْن الشقيقتيْن.

ويحار المرء في أمر هذا التباطؤ من جانب الأمين العام على أساس أنه إذا كان لا يتحرك في مثل هكذا مناسبات ولمواجهة مثل هكذا خلافات فمتى إذن سيتحرك؟

ومع الحيرة تساؤلات كثيرة يمكن تسجيلها على النحو الآتي:

هل أن دول الخليج اعتبرت أن الخلاف خليجي وأن مشاكل أهل الخليج يحلها الخليجيون ولا داعي لغير الخليجيين لأن يتعاطوا بها إلا إذا طلبت الأطراف الخليجية المعنية منهم ذلك؟

وهل أن دول مجلس التعاون الخليجي إعتبرت أنه ما دام لها جامعتها والتي هي مجلس التعاون فلا داعي إذن للجامعة الأخرى أي الجامعة العربية لكي تتدخل أو تدخل على الخط الخليجي؟

وهل أن دول مجلس التعاون الخليجي اعتبرت أن تاريخ الجامعة العربية لا يشجع، خصوصاً في مضمار حل الخلافات، ومن أجْل ذلك تحاشت طلب النجدة منها؟

وهل أنه بعدما بادرت المملكة العربية السعودية، وعلى الفور، لتطويف الخلاف ومن دون إنتظار التحرك البيروقراطي لأمانة مجلس التعاون بات هنالك ما يوجب تدخل الجامعة العربية أو غيرها؟

وهل أن الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي إعتبر لمجرد أن أُذيع بأن المملكة العربية السعودية تحركت لتطويق الخلاف المفاجئ بين قطر والبحرين، وجاء تحركها على مستوى بالغ الأهمية منذ البداية، أنه ماذا في إستطاعته أن يفعل أكثر من الذي يفعله الوسيط السعودي، ومن أجْل ذلك إكتفى بالتصرف كمراقب وليس كطرف يشارك في بذل المسعى الحميد؟

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المملكة العربية السعودية تصرفت إزاء الخلاف القطري – البحريني بأسلوب من يرغب في إطفاء الحريق أولاً، ثم البحث في الأسباب التي أدت إلى اندلاع هذا الحريق. وهي إلى ذلك لم توفد مبعوثاً يحمل رسالة وفي ضوء هذه المهمة تبدأ مهمة أخرى تتمثل في إيفاد مبعوث أكثر أهمية وهكذا... وهذا شأن أسلوبها في تعاملها مع بعض الأزمات العربية التي حدثت في الماضي وتدخلت من أجلها المملكة في شكل أو آخر.. وإنما أوفدت المملكة الرجل الثالث والرجل الذي يعطيه منصبه صفة الرمز العسكري لأمن الخليج ونعني به الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران. ولقد قام الأمير سلطان بالمهمة على رغم أنه خارج حديثاً من ظروف صحية توجب عليه الخلود إلى المزيد من الراحة. ولولا أن المملكة لم تفعل ذلك لكان الخلاف القطري – البحريني ما زال ينذر بالتفجر.

إن ابتعاد الجامعة العربية أو إبعادها عن الخلاف الذي

حدث بين قطر والبحرين كان بالفعل من النوع المستغرب، لأنها المرة الأُولى التي تجد هذه المنظمة المتعثرة الحظ نفسه لا تملك حق التدخل في أمر دولتيْن من الدول الأعضاء، أو أنها إذا جاز القول بدأت مثل أمٍ ليس من حقها التعاطي مع خلاف نشب بين إثنتيْن من بناتها.

ومثل هذا الأمر يجعلنا نتساءل: هل لو أن الجامعة إستطاعت حل مشاكل عربية سابقة كان لن يحسب لها حساب عندما تفجَّر الموقف بين قطر والبحرين؟

من المؤكد أنه لو كانت الجامعة سجلت نجاحات على صعيد مصالحة العراق مع سوريا، وسوريا مع منظمة التحرير الفلسطينية، والعراق مع ليبيا، والأردن مع ليبيا، وليبيا مع منظمة التحرير الفلسطينية، والجزائر مع المغرب، لما كان في الإمكان تجاهلها. ولكن تاريخ الجامعة حافل في مجال عدم وضع حلول للخلافات العربية.

وصحيح أن هذه الجامعة ليست هي السبب إلاّ أنها ليست بريئة على صعيد العجز.

ولا نعتقد أن الأمين العام ينتظر تأشيرة لكي يتوجه إلى الدوحة والمنامة لكي يدلي بدلوه في أمر الخلاف القطري – البحريني سواء طلب منه الطرفان ذلك أم لا. فهذا دوره لأنه الأمين العام لجامعة تضم كل دول العالم العربي من دون أن يكون هنالك إستثناء بأن الخلافات بين دول الخليج لا تدخل في إختصاصات الأمين العام لهذه الجامعة.

مجلة "التضامن". لندن - 17 أيار (مايو) 1986

* * *

مجلس رأي يساعد مبارك

لأننا نحمل في نفوسنا مشاعر التقدير والود للرئيس حسني مبارك، فإننا نتمنى عليه أن يستحدث مجلساً إستشارياً يضم عدداً من الشخصيات المصرية التي عملت في السابق مع الرئيسيْن جمال عبد الناصر وأنور السادات وتعاطت في الشؤون العربية ووقفت على خفايا ودهاليز العمل السياسي العربي.

مجلس يضم على سبيل المثال لا الحصر محمود رياض وإسماعيل فهمي ومحمد حسنين هيكل وحافظ إسماعيل ومحمد فائق وأحمد حسن الزيات وأشرف غربال وآخرين من الذين سجلوا طوال الخمس والعشرين سنة مواقف على صعيد المتابعة والتعامل في الشأن السياسي العربي.

مجلس لا صاحية لأعضائه حتى لا يغضب بعض الحاليين، وإذا هم غضبوا أمكنهم أن يعقلوا. ومن تقاليد العمل الرسمي في مصر أنه ما دام ليس لشخصية ما صلاحية فإنها تكون موضع ترحيب من الآخرين الذين يحبون الصلاحيات.

مجلس يتواجد أعضاؤه في قصر الرئاسة، ويجتمع هؤلاء يومياً، ويقولون كتابة رأياً في ما يمكن أن يحدث وليس في ما حدث. وهذا الرأي يتم رفعه إلى الرئيس فإذا أخذ به فذلك خير وبركة أم إذا هو لم يأخذ به فيكون هنالك على الأقل من حاول أن يجتهد بالرأي.

مجلس يضع تقويماً للتطورات التي تشهدها الساحة العربية ويرصد حالات الصعود والهبوط بالنسبة إلى بعض الشخصيات.

مجلس يقارن فيه الأعضاء بين ما يحدث الآن وما عاشوه في الماضي أيام كانوا في المسؤولية.

مجلس يستطيع أن يقول فيه الأعضاء، ما داموا غير قلقين من فقدان منصب، رأياً يفيد ونصيحة تمنع حدوث مشكلة ووجهة نظر قد تساعد على بلورة موقف إستراتيجي.

مجلس يساعد الرئيس المثقل بالهموم والمتاعب والضغوط.

مجلس يستأنس الرئيس بآراء أعضائه قبل إلقاء خطاب، أو قبل الإدلاء بتصريحات أو قبل إجراء أحاديث صحفية معه، وبحيث لا يقول رداً على سؤال من مجلة "نيوزويك" كلاماً يشعر المرء بأن عليه بذل جهد كبير للإقتناع به. فقد سألته المجلة "هل تنضم إلى الجامعة العربية إذا طلب منك ذلك؟" وأجاب: (لقد طلب إلينا الإنضمام إلى الجامعة وكان ردي: لا... أشكركم شكلاً جزيلاً. إن جامعة الدول العربية هي جسم ميت. إنها عاجزة عن حل أي مشاكل في هذا الجزء من العالم المتفشي بالمشاكل..).

إننا مع إحترامنا لوجهة نظر الرئيس مبارك، ومع التأكيد بأن الجامعة العربية تعيش حالة شلل، إلا أن الجواب الذي رد به على المجلة الأميركية لا يبدو مقنعاً. فإذا كان هنالك شلل فإن السبب هو مصر التي عقدت صلحاً مع إسرائيل. وستستمر حالة الشلل هذه ما دامت مصر بعيدة عن الجامعة. وهي لن تعود ما دامت متمسكة بإتفاقية كامب ديفيد.

كذلك أننا مع إحترامنا لوجهة نظر الرئيس مبارك فإننا أدرى بالمحاولات التي يبذلها الحُكْم المصري من أجْل أن تستعيد مصر عضويتها في الجامعة العربية، ونحن أدرى أيضاً بما تطلبه إدارة الرئيس ريغان وبعض الدول الأوروبية من الحكام العرب الذين يزورون واشنطن وهذه الدول فيما يتعلق بهذه النقطة.

والطلب عبارة عن العمل لإعادة مصر إلى الجامعة العربية.

ثم هل أن حال المؤتمر الإسلامي أفضل حتى يقول الرئيس مبارك إنه طلب إليه العودة إلى الجامعة العربية وأنه رد شاكراً معتذراً، وأنه عندما سمح لمصر بالعودة إلى المؤتمر الإسلامي عادت شاكرة.

ومن المؤكد أنه لو كان هنالك "مجلس الرأي" الذي نحن في معرض الإشارة إليه لكان كل من أعضاء هذا المجلس أدلى برأي لا يخالف رأي الرئيس، إلا أن الصياغة كانت سترد بشكل لا تجعل الجواب مدعاة للإستغراب، خصوصاً أن الجامعة العربية لم تتقدم من مصر تطلب عودتها لكي ترد مصر معتذرة.

ويبقى أن هنالك ضرورات أحياناً لكلام يقوله الحكام والمسؤولون ويكون للإستهلاك الخارجي أو للإستهلاك المحلي. لكن قول الرئيس مبارك حول طلب الإنضمام إلى الجامعة وإعتذاره عن القبول من النوع الذي يصعب على المرء فهم مراميه، وهل هو للسخرية من العرب على أساس أن جامعتهم من دون مصر تبدو غير فعالة، أم هل هو للإستهلاك المحلي أو الإستهلاك الدولي؟

... أو، هل هو رسالة موجهة إلى العرب نعتقد الرئيس مبارك وجهها بصيغة الشامت وهذا ما لم يعودنا عليه في أسلوب تعامله في السنوات الماضية.

وتشاء المصادفة أن كلام الرئيس مبارك تزامن مع دعوة أطلقها الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لإنشاء منظمة شعبية عربية تعمل على مستوى العالم العربي لدعم قضية الوحدة العربية.. ومثل هذه الدعوة هي في الواقع إبتعاد متعمد عن مواجهة الحقيقة، فضلاً عن أنها تذكرنا بالدعوة إلى "جامعة الشعوب العربية" التي سبق أن نشط في سبيلها الرئيس أنور السادات وإختار لها الدكتور سيد نوفل. وما حدث بعدما أطلق السادات تلك الفكرة كان موضع تندر ولم يأخذها أحد على محمل الجدية، والشعوب، قبل الحكام، والشعب المصري في طليعة الذين لم يتعاملوا مع الأمر بجدية.

وتكراراً إننا، في إنتظار أن تنتصر الحقيقة وتستأنف مصر دورها في الجامعة العربية، نتمنى مخلصين إستحداث "مجلس الرأي" الذي نحن في صدده وذلك مخافة أن تتكاثر أقوال الرئيس مبارك في شأن الدول العربية والعودة المتعثرة إلى الجامعة العربية وبالطريقة التي وردت في "نيوزويك" وما زال المرء حائراً في أمر دوافعها، والتي قد تصبح هي ما يعيق مسألة العودة بدل المساعدة على تحقيقها.

مجلة "التضامن". لندن - 24 أيار (مايو) 1986

* * *

الأقربون أولى بالإستثمار... يا شيخ سعد

في الوقت الذي ينشغل فيه نصف الكويت بحرب الخليج وتعقيداتها والإلتزامات المترتبة عليها فإن نصفها الآخر يكون منشغلاً بالوسائل التي تجعل الإستثمارات في الخارج تأتي بمكاسب أكبر. ونعني بالنصف الأول أهل السياسة والقرار السياسي، ونعني بالنصف الآخر أهل القرار المالي والإقتصادي.

وفي الوقت الذي تكون فيه الديبلوماسية الكويتية كثيرة الإنهماك بمساندة السعي الخليجي لإيجاد حل توفيقي، أو من نوعية لا غالب ولا مغلوب، بالنسبة إلى الأزمة التي حدثت بين قطر والبحرين، فإن مؤسسات الإستثمار الكويتية تكون غارقة في خضم الجمع والطرح والضرب والقسمة وعلى أحسن وأحدث أنواع الآلات الحاسبة، وذلك من أجْل إيجاد أفضل الفرص للإستثمار الذي يعود بالربح الوفير.

وفي الوقت الذي تعلو فيه أسعار النفط وتهبط، أو يحدث إضطراب نتيجة حرب هنا أو أزمات طارئة هناك، فإن الإستثمارات الكويتية في الخارج تكون على أحسن ما يرام، أو على الأقل في منأى عن المخاطر المفاجئة.

تلك هي حالة الكويت. نصفها مشدود إلى هموم الداخل والجيران، ونصفها الآخر مشدود إلى الإهتمامات المتعلقة بالإستثمار الذي يراوح بين الفنادق والشركات الصناعية. ومثل هكذا حال تدعو إلى الإعجاب، إذ يكفي تصور الكويت لو أنها في خضم الإضطراب السائد في المنطقة العربية وليس لها معيل يقيها مخاطر النفط إذا شح، أو إنخفض سعره، أو تعرض لعمليات تخريب نتيجة هذا

العناد الذي يمارسه صقور الحُكْم الإيراني وبشتى الوسائل، وهي الدولة التي لا زرع في أرضها ولا ماء.

وقبل أيام صدرت عن الأوساط الرسمية الكويتية تصريحات مفادها أن الكويت ستوظف بعض إستثماراتها في الإتحاد السوفياتي وكوريا الجنوبية والصين والدول الإشتراكية.

ومثل هذا الإتجاه يبدو محموداً، بل إنه يبدو في بعض جوانبه كموضوع الأسلحة، بمعنى أنه مثلما هنالك تنويع في مصادر السلاح يجب أن يكون هنالك تنويع في ميدان توظيف الإستثمار.

كذلك، إن هذا الإتجاه يبدو محموداً لأن الكويت لا تستفيد من إستثماراتها في الولايات المتحدة، ودول الغرب، كما ينبغي، أو كما تأمل، بدليل أن هذه الدول لم تضع حداً لتهديد إيران للإستقرار الكويتي، فضلاً عن أن الإستثمارات، الكويتي منها وغير الكويتي، تحول لدى هذه الدول إلى رهينة تستفيد منها الدول، بينما أصحاب الإستثمار لا يستفيدون كما تجب الإستفادة.

وتشاء المصادفة أن التصريحات المشار إليها تزامنت مع وضوح الرؤية لحُكْم جديد بدأ في السودان يحوي الكثير من مواصفات الحُكْم التي ترتاح إليه الإستثمارات.

ومن الممكن أن نوجز هذه المواصفات، أو على وجه التحديد بعضها، على النحو الآتي:

- الحُكْم في السودان ديمقراطي، والإستثمارات تنمو في ظل المناخ الديمقراطي.
- والحُكْم في السودان مسيج بحماية العسكريين، والإستثمارات ترتاح إلى مثل هذه الحماية، وهي ما كانت لترتاح لو أن العسكريين هم الذين يحكمون.
- والحُكْم في السودان متفق عليه من الأطراف التي تشكل القوة الشعبية الأساسية. وهذا أمر يشجع حركة الإستثمار على النمو. وقد يقال في هذا الشأن إن هنالك معارضة قوية يقودها الإخوان المسلمون، والرد على ذلك هو أن هذه المعارضة تقف عند حد ما من شأنه أن يزعج الإستثمارات لأن أكثرية قادتها يعملون في ميدان الإستثمار وفق نهج إسلامي.
- والحُكْم في السودان لن يكون متسامحاً مع أي مخاطر تبعد الإستثمار عن البلد، وهو لا يمكن أن يؤمم بعد اليوم. ولا يمكن أن يصادر بعد اليوم. وذلك لقناعات من جهة، ولأن أهل الحُكْم، أو الأكثرية الساحقة فيهم، هم أصحاب مصالح إقتصادية أساسية، وملاك ويطمحون إلى بناء مؤسسات صناعية.

وإذا جاز القول فإن السودانيين أرادوا من تجربتهم الديمقراطية، التي ما زال وهجها يلمع في سماء السياسة العربية، والتي نأمل أن تزول عنها السحابة الثقيلة الظل المتمثلة بالتمرد المتواصل في الجنوب، أن يقولوا لأصحاب الإستثمارات ما معناه: هل هي الأسباب التي كانت تحول بينكم وبين توظيف المال في السودان قد زالت. وها هو الإستقرار الذي تنشده الإستثمارات قد بدأ الميل الأول في رحلة الألف ميل. فهل لأهل الإستثمارات أن يتفضلوا؟

ولا يدري المرء ماذا سيكون عليه جواب أصحاب الإستثمارات، وهل أنهم سيساعدون السودان على تجاوز الإختناقات الإقتصادية المستمرة، ويخففون بالإستثمار في مناطقه الشاسعة من الإحراجات المعنوية الناشئة عن طرق الأبواب العربية مرة كل ثلاثة أشهر لطلب العون.

وما دام الأخوة في الكويت على أهبة تعديل خارطة إستثماراتهم إلى درجة أنهم سيوظفون أموالاً في مناطق تبعد ألوف الكيلومترات عنهم، فإننا نطرح برسم الحكومة الكويتية السؤال الآتي: أليس الأقربون أولى بالإستثمار يا شيخ سعد؟

ونضيف مخاطبين وليّ العهد ورئيس الوزراء الشيخ سعد العبد الله: إذا كانت الإستثمارات الكويتية لا تهاب الحكومات الشيوعية والإشتراكية، وهنالك إستعداد من جانبكم لتوظيف بعض المال في مصارف تلك الحكومات، فإنه من الطبيعي ألاّ تهاب هذه الإستثمارات الحُكْم الجديد في السودان، خصوصاً أن الإستقرار الذي يحلم الصادق المهدي وبقية الشركاء في الحُكْم بترسيخ أُسسه، يحتاج إلى مَن يسانده، فضلاً عن أن الصادق المهدي مستعد على الأرجح لكل ما من شأنه أن يسهل الطريق أمام الإستثمار من قوانين وإجراءات تكفل حقوق المستثمرين.

والمساندة بواسطة الإستثمارات تبقى أكرم أنواع المساندة.

لعل وعسى تنشط الآلات الحاسبة بين أيدي أصحاب الحل والربط في شأن الإستثمارات الكويتية وتخرج بنتيجة خلاصتها أن الوضع الجديد في السودان ليس أقل إستقراراً من الكويت، وأن التوظيف في السودان تبعاً لذلك يصبح أمراً مربحاً ومطمئناً.

مجلة "التضامن". لندن - 31 أيار (مايو) 1986

* * *

من وعد بلفور إلى وعد تاتشر

كان لافتاً للإنتباه أن رئيسة وزراء بريطانيا السيدة مارغريت تاتشر، لم توظف الزيارة التي قامت بها إلى إسرائيل من أجْل إيجاد حل للقضية الفلسطينية. وبدلاً من أن تذهب كطرف محايد فإنها ذهبت كصديق لإسرائيل. وبدلاً من أن تنتهز هذه الزيارة لتبتكر حلاً أو صيغة حل للقضية الفلسطينية، فإنها أوحت بأنها قدمت لإسرائيل وعداً يكمل وعد بلفور وتمثل وعدها بالدعوة إلى ضرورة أن تكون هنالك قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد يقال: كيف ستقوم تاتشر بدور يستهدف إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وهل في إستطاعتها ذلك؟

والرد على هذا التساؤل يتلخص في النقاط الآتية:

- لأنها المرة الأُولى التي يقوم رئيس وزراء بريطاني بزيارة إسرائيل، وهذا معناه أنها ترفع التحفظ الذي وضعته بريطانيا على إسرائيل، وهو تحفظ رافق وعد بلفور على ما يبدو. وإزالة التحفظ تشكل تكامل الإعتراف البريطاني بدولة إسرائيل وهي خدمة كبرى تؤديها بريطانيا إلى إسرائيل.
- لأن هذه الزيارة تمت بينما شمس السيدة تاتشر تغرب في بحر المشاكل الداخلية والتعقيدات الناشئة عن سياستها في السنوات الخمس الأخيرة. وما دامت تاتشر لا تحلم بفوز جديد يمكنها من مواصلة الحُكْم بضع سنوات أخرى فإن من مصلحتها أن تتوج تجربتها في الحُكْم بخطوة تاريخية. وليس هنالك خطوة أفضل من تلك التي تحقق السلام في المنطقة العربية بالشكل الذي يعطي لكل ذي حق حقه في أن يكون له وطن ودولة وحقوق يعترف له بها الآخرون.
- لأن طبيعة الحُكْم في بريطانيا تختلف عما هي عليه في الولايات المتحدة على سبيل المثال حيث ضغوط اليهود كثيرة وحيث الإرتهان لأصواتهم يبقى مشكلة قبل الإنتخابات، ومشكلة بعدها. وزيادة في التوضيح فإن السيدة تاتشر ليست مدينة لليهود في زعامتها وفي وصول حزبها إلى الحُكْم، مع الأخذ في الإعتبار أن لليهود بعض الحضور المتميز في حزب المحافظين وفي حكومتهم. ومن ليس مرتهناً لأحد وبالذات لليهود يكون قادراً على أن يتحرك على مساحة رحبة من الاستقلالية. وتلك هي حال مارغريت تاتشر.
- لأن للعرب في ذمة حزب المحافظين الذي تنتمي إليه تاتشر ديوناً معنوية كثيرة ونجدات مالية ذات شأن. وطوال السنوات الست الماضية سجل العرب وقفات أيجابية وأبرموا صفقات أنعشت حُكْم المحافظين وكل ذلك على أمل موقف بريطاني جيد تجاه القضية الفلسطينية على أساس أن بين حُكْم حزب المحافظين والإدارة الأميركية علاقة تعاون تجيز للحكومة البريطانية أن توضح للإدارة الأميركية أموراً يصعب على العرب توضيحها، أو أنهم قادرون على التوضيح لكن الإدارة الأميركية ترفض التوضيح أو تعجز عن وضع ما يتم توضيحه موضع التنفيذ.
- لأن للفلسطينيين في ذمة بريطانيا ديناً تاريخياً تراكمت فوائده وتأخر التسديد. ويتمثل هذا الدين بوعد بلفور الذي بمقتضاه سلبت بريطانيا حق الفلسطينيين في وطنهم وأعطت هذا الحق، بل وأعطت الوطن نفسه، لليهود على حساب أصحاب الحق الأصليين. وسواء طال الزمن أم قَصُر فإن بريطانيا لا بد ستسدد هذا الدين بوعد من نوع آخر كان الفلسطينيون يتمنون أن يكون "وعد تاتشر" الذي لا يلغي "وعد بلفور" وإنما يصححه على الأقل. ومثل هذا الأمر كاد يحدث قبل بضعة أشهر لولا أن إسرائيل نسفت فكرة الوفد الأردني – الفلسطيني المشترَك الذي كان سيزور بريطانيا – وقد وصل إليها بالفعل – ويتم التحادث معه رسمياً ثم يتحول التحادث الرسمي إلى ما يشبه الإعتراف من جانب بريطانيا بأمر واقع جديد تليه إعترافات بقية الدول.
- لأن حكومة السيدة مارغريت تاتشر خارجة من ورطة تمثلت في أن الطائرات الأميركية إنطلقت من بريطانيا لتعتدي على ليبيا. وكان من شأن موقف إيجابي لمصلحة القضية الفلسطينية تتخذه تاتشر خلال زيارتها إلى إسرائيل أن يزيل مشاعر الحذر من بريطانيا وسياستها وأسلوب تعاملها التي تولدت في النفوس العربية.
- لأن الحكومة البريطانية تتطلع نحو المزيد من التعاون مع العرب. وما دام هذا التطلع قائماً فلماذا لا تحققه السيدة تاتشر بدل أن يتحقق على أيدي الذين سيخلفونها سواء في نطاق حزبها أو في نطاق الحُكْم في حال سقوط المحافظين وفوز غيرهم في الإنتخابات المقبلة.

إن السيدة مارغريت تاتشر لم توظف الزيارة المشار إليها. ذهبت إلى إسرائيل كصديق وعادت كصديق وكأنما

هذا الحدث التاريخي، ونعني به زيارة رئيس وزراء بريطانيا للمرة الأُولى إلى إسـرائيل، هو مجرد سـياحة وتفقد معالم أثرية.

... هذا إلا إذا كانت السـيدة تاتشـر – وهي المحنكة والشـغوفة بالمفاجآت – تحاول أن تغطي بالدعوة التي أطلقتها لتغيير القيادة الحالية لمنظمة التحرير الفلسـطينية والتي بدت كما لو أنها "وعد تاتشر"... مفاجأة ستترك أمر الإعلان عنها إلى اللحظة التي تسـتطيع توظيف المفاجأة لمصلحة حقبة ثالثة في الحُكْم.

ويبقى "وعد تاتشر" بأي حال أمراً يدعو إلى الحذر لأنه يقبل بالمنظمة لكنه يرفض قيادتها الشـرعية التي تحظى بتأييد الأكثرية الساحقة من الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج... وبتأييد الأكثرية السـاحقة من جانب العرب من المحيط إلى الخليج.

مجلة "التضامن". لندن - 7 حزيران (يونيو) 1986

* * *

يجوز أو لا يجوز؟

إذا كان المسؤول العربي – ولا نحدد هنا مسؤولاً بالذات وإنما أي مسـؤول والمحافظ قبل الثوري – سـيتصـرف في ضـوء مشـاعره فإنه يفضـل ألاّ يزور بريطانيا كتسـجيل موقف ضد السياسة التي تنتهجها حكومة السيدة مارغريت تاتشر بدءاً من السماح للطائرات الأميركية بأن تنطلق من الأراضـي البريطانية وتهاجم بعض المناطق في ليبيا من دون التمييز بين أسرّة الأطفال ومراكز تدريب الكوماندوس، وإنتهاء بالدعوة إلى تبديل القيادة الشـرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية. لكن إذا كان المسؤول العربي – والمحافظ قبل الثوري – سيتصرف وفق قاعدة الحد الأدنى والحد الأقصى للتحرك القائم على المنطق والعقلانية وفوق قاعدة الحوار فإنه يأتي ويناقش ويسجل الموقف الذي يريد تسجيله ويقول للسـيدة تاتشـر إنك تعادين حيث يجب أن يكون هنالك ود وتمارسين دوراً يسـيء إلى مشـاعر المئة والخمسين مليون عربي من محيط الأمة إلى خليجها في حين أن المطلوب هو دور إيجابي.

ومن هذا المنطلق فإن المرء يجد نفسـه يرحب بالزيارة التي يفترض أن يقوم بها إلى لندن يوميْ 7 و8 تموز/يوليو المقبل الأمين العام للجامعة العربية الشـاذلي القليبي، ويرحب أيضاً بحضور الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض إلى لندن لإفتتاح معرض "الرياض بين الأمس واليوم". وهو المعرض المقرر إفتتاحه يوم 29 تموز/يوليو ويستمر حتى 19 آب/أغسطس 1986.

لقد كان من السهل أن يرد الأمين العام للجامعة العربية على الرسالة التي وجهتها إليه السيدة تاتشر والمؤرخة 21 أيار/مايو الماضـي بزيارة لندن يوميْ 7 و8 تموز/يوليو المقبل بالرد ما معناه أن الموقف البريطاني بات بعد زيارة تاتشـر إلى إسـرائيل يوميْ 25 و27 أيار/مايو 1986 أكثر تعقيداً مما كان عليه هذا الموقف عندما بعث الأمين العام إلى السيدة تاتشر برسالته المؤرخة 26 نيسان/أبريل أي بعد الإعتـداء الأميركي على ليبيـا بطـائرات إنطلقـت من الأراضـي البريطانية وقبل قمة طوكيو التي إتخذت قرارات في شـأن الإرهاب. وكان من السـهل أن يضـيف بأنه تبعاً لذلك يرى أن يتم تأجيل الزيارة إلى وقت يكون مناسـباً أكثر.

ولكن مقابل ذلك ما الذي كان من الممكن الإسـتفادة منه؟

والجواب: لا شـيء. مزيد من التعقيد هو الذي سيحدث وتفويت لفرصة الإستفادة من مناسبة تسلُّم بريطانيا الرئاسة الأوروبية.

ولقد كان من السهل بالنسبة إلى الأمير سلمان بن عبد العزيز أن يرجئ إلى موعد آخر أو مناسـبة أخرى أو ربما إلى سـنة أخرى إقامة معرض "الرياض بين الأمس واليوم" على أساس أن الموقف البريطاني ليس بالجودة التي تشجع على مثل هذه الخطوة، ولكن بالمقابل ما الذي كانت ستستفيده القضية سوى المزيد من التعقيد؟

إن عدم إعتذار الأمين العام للجامعة العربية عن القيام بالزيارة الرسـمية المتفق عليها إلى لندن هو خطوة إيجابية، وهو أيضـاً مناسبة ممتازة لكي يكون هنالك توضيح لأمور كثيرة. ولكن المهم هو كيف سيوضح وماذا سيقول وهل أنه سيقوم بزيارته على بساط من المساندة العربية القوية بحيث تشـعر السـيدة مارغريت تاتشـر وهي تسـتمع إلى الشـاذلي القليبي أن الرجل يتحدث بإسم اثنين وعشرين نظاماً عربياً وأنه سينقل تبعاً لذلك إلى هذه الأنظمة نتيجة إيجابية.

بل إن الزيارة قد تثمر وتعطي المردود الطيّب إذا سـبق الزيـارة حـدوث إنفراج في العلاقـات العربيـة وإنتهى اللقـاء العراقي – السـوري إلى ما من شـأنه أن يحقق صـيغة من التعايش العربي المعقول الذي يقود إلى عقد القمة العربية. وفي حال حدوث ذلك فإن الشـاذلي القليبي سـيأتي ويناقش

من موقع الطرف القوي الذي يستطيع أن يطلب من بريطانيا – بصيغة الطلب وليس بصيغة التمني – إعادة النظر في مواقفها السلبية وبحيث تكون رئاستها للمجموعة الأوروبية هي المدخل المناسبة لإعادة النظر المطلوبة.

وإصرار الأمير سلمان بن عبد العزيز على أن يتم إفتتاح معرض "الرياض بين الأمس واليوم" في موعده وعلى أن يحضر هو الإفتتاح وليس مَن ينوب عنه هو خطوة إيجابية أيضاً خصوصاً أن الأمير سلمان لن يدع هذه التظاهرة الحضارية تمر من دون توظيف جيد لها، خصوصاً أن الذي سيشارك الأمير سلمان إفتتاح المعرض هو وليّ عهد بريطانيا الأمير تشارلز وزوجته الأميرة دايانا، وهذا في حد ذاته مكسب في إستطاعة أمير الرياض، الذي لا تنقصه براعة توظيف المناسبات الإستثنائية لمصلحة القضية الفلسطينية، أن يحوله إلى ما يشبه الإنجاز.

وعندما نعرف أن الأمير سلمان هو نصير حركة "فتح" في المملكة أو فلنقل رمز مناصري هذه الحركة، ونعرف في الوقت نفسه أن زعامة ياسر عرفات (كبير مؤسسي فتح) لمنظمة التحرير الفلسطينية هي موضع أخذ ورد من جانب حكومة السيدة تاتشر وعبرت عن ذلك من خلال تصريح لها حاولت بعد ذلك تلطيفه... إننا عندما نعرف ذلك يجوز لنا الإفتراض بأن الأمير سلمان عندما سيأتي إلى لندن فإنه لن يحصر إهتمامه بإفتتاح معرض "الرياض بين الأمس واليوم"، وإنما سينقل من شقيقه الملك بعض التمنيات والمشاعر بل وربما بعض الرغبات، فضلاً عن أنه في لقاءاته لن يترك أي لحظة تستفيد منها القضية إلاَّ ويوظفها في شكل أو آخر.

ويبقى أن هذا الكلام ليس تبريراً لزيارة محدد موعدها سيقوم بها الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي إلى لندن، وليس أيضاً تبريراً لحضور الأمير سلمان بن عبد العزيز شخصياً معرض "الرياض بين الأمس واليوم" الذي سيقام في لندن. إنه ليس تبريراً للزيارتيْن اللتين ستتمان في شهر واحد على أساس أن هنالك من يرى أن مواقف السيدة مارغريت تاتشر الأخيرة توجب على العرب مقاطعتها.

... وإنما هذا الكلام هو وجهة نظر يرى المرء نفسه أن عليه قوله كرد على أصوات عربية رسمية تتوقع أن يكون الحد الأدنى للموقف العربي من حكومة السيدة مارغريت تاتشر هو المقاطعة بينما نرى أن مواقف السيدة تاتشر الأخيرة تحتاج إلى أطراف عربية تحاول أن تقول للمسؤولين البريطانيين كلاماً يخلو من النبرة الإنفعالية. ومن حُسْن الحظ أن الذي سيزور بريطانيا بعد أيام في زيارة رسمية هو الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي، وأن الذي سيحضر في مهمة إستثنائية هو الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض. وكلاهما من النوع الذي يحاور بنبرة هادئة من دون أن يتساهل في صلابة الموقف وفي المبدئية.

مجلة "التضامن". لندن - 14 حزيران (يونيو) 1986

* * *

التطبيع الممكن

على رغم التعثر الذي رافق المسعى الأردني لتحقيق مصالحة عراقية – سورية فإن هذه المصالحة لا بد ستحدث وفي شكل أو آخر مهما طال التعجيز السوري.

وهي قد تحدث ليس حباً بالحُكْم في العراق من جانب الحُكْم السوري وإنما لأن نوعية الوسيط تلعب دوراً في هذا الأمر.

وصحيح أن هنالك وساطات عربية كثيرة حدثت من أجْل مصالحة العراق وسوريا إلاّ أنها وساطات أقرب إلى المساعي الحميدة منها إلى الوساطة. وحتى الوساطة السعودية لم تتجاوز المسعى الحميد، في حين أن الوساطة الأردنية هي أول وساطة عملية وهي الأُولى التي يشارك فيها بل ويقود عملياتها الملك حسين شخصياً.

وعندما تكون الوساطة من هذا النوع فهذا معناه أن مصلحة مَن يتوسط قوية في أن تنجح وساطته وأنه لا يمكن أن يقبل بما هو دون الحد الأدنى من النجاح. والحد الأدنى هو التطبيع بمعنى أن تعود العلاقات إلى ما كانت عليه قبل أن تبدأ الحرب العراقية – الإيرانية، أما الحد الأقصى فهو أن تصل العلاقات إلى حد التنسيق في المواقف. وليس هنالك من يعتقد بأن الملك حسين يتطلع إلى ما هو أكثر من الوفاق العراقي – السوري والوفاق هو في بعض الممارسات نوع من الحياد.

ويجد المرء نفسه يتساءل هنا: هل أن الوفاق ممكن وماذا بالنسبة إلى الصراع التاريخي في شأن الشرعية الحزبية؟

والجواب عن ذلك هو أن الوفاق ممكن أو أنه بات ممكناً بعدما أفتى الرئيس صدَّام حسين من خلال الإعلان القومي في 8 شباط/فبراير 1980 بإمكانية ذلك. وللتذكير

فإن الإعلان اليومي صـــدر بعد إخفاق تجربة التوحد العراقية – السـورية ولم يسـتثنِ سـوريا من المخاطبة أو توجيه الدعوة، وهذا معناه أن مسـألة الشـرعية الحزبية لم تعد عقبة وأن الملك حسـين أدرك ذلك منذ اللحظة الأُولى التي بدأ فيها سعيه للتوسط، وإستند أيضاً إلى أحاديث بينه وبين الرئيس صدَّام طوال السنوات الخمس الماضية.

كذلك يجد المرء نفسـه يتسـاءل هنا: ما الذي سـيفعله الملك حسين إذا كان مسعاه لن يثمر؟

والجواب عن ذلك هو أنه لم يبدأ المسعى ويقتحم ميدان التوسـط إلاّ وهو متأكد من أن سـعيه سـيثمر. كذلك أنه عندما بدأ المسعى كان واضحاً له أنه سينحاز في النهاية إلى الطرف الذي يتجاوب مع الوساطة ضد الطرف الذي يرفض التجاوب.

وأهمية وسـاطة الملك حسـين هي في حرص طرفيْ الخلاف على مسـايرة مشـاعره وعدم إظهاره بمظهر غير القادر على تحقيق مصالحة. كذلك أن أهمية وساطة الملك حسين هي في أن العاهل الأردني يجد نفسه للمرة الأُولى في تاريخ العلاقات بين مملكته وكل من العراق وسوريا أن الصـيغة المثالية للتعاون هي في وفاق عراقي – سـوري يستفيد منه الأردن ويشكل في الوقت نفسه صمام الأمان بالنسبة إليه. وهاتان الخصوصيتان تشكلان أرجحية لجهة نجاح مسعى الملك. وما يقال بالنسبة إلى مسعى الملك حسـين بين العراق وسـوريا يمكن أن يقال بالنسـبة إلى المسعى السوداني الذي لم يتبلور بعد من أجْل مصالحة مصر وليبيا. فالسودان حريص على مصر، والحُكْم الجديد في السودان يمكن أن يستفيد من الوفاق الجيد بين مصر وليبيا في حين أنه لا يستفيد بل ويخسر كثيراً من إستمرار الخلاف بين الحُكْميْن المصري والليبي.

وإلى ذلك أن الحُكْم في السودان لا يستطيع أن ينطلق بل أن يقنع صديقه العقيد معمر القذافي بأن الصداقة لن تصل إلى درجة التحالف خصوصاً ضد مصر، ولا يستطيع هذا الحُكْم أن ينطلق قبل أن تستقيم الأحوال مع مصر.

ولأن هذه الأحوال لن تستقيم إلا إذا حدثت مصالحة مصرية – ليبية فإن الحُكْم في السودان يحاول أن يفعل ما سـبق أن أقدم عليه الملك حسـين، ذلك أن هنالك بعض أوجه الشبه بين أحوال الأردن إزاء العراق وسوريا وأحوال السودان إزاء مصر وليبيا.

ويبقى أنه إذا كان موضوع الدور السوري في الحرب بين العراق وإيران هو الذي يجعل الحُكْم السوري يعمد إلى التعجيز ويعطِّل بذلك محاولة التوفيق التي بدأها الملك حسـين وهي أول محاولة جادة في تاريخ المصـالحات العربية فإن الحُكْم السوري مطالب بأن يعتمد الصراحة بدل إعتماد التعجيز بحيث يقول إنه لا يستطيع وقف مساعدته لإيران ضد العراق، وفي مثل هذه الحال لا يعود للتوسط أي مبرر، أو يقول إنه في إنتظار بلورة صيغة تزيل المرارة الناشـئة في نفوس الكثيرين داخل سـوريا وخارجها عن مساندته لإيران ضد العراق ومثل هذا الأمر يمكن للوسيط المحنك وصـاحب التجربة السـياسـية العريقة، ونعني به الملك حسين، أن يجد له المخرج المناسب بحيث يقول إن مهمته تنحصـر في تطبيع العلاقات العراقية – السـورية بالشـكل الذي يعيدها إلى ما كانت عليه قبل حرب العراق وإيران، أما ما يلي الحرب من مواقف سـورية مؤيدة لإيران ضـد العراقي والتي تراوح بين الحصـار الإقتصـادي ومد إيران بالسـلاح والخبراء فهذا يعالجه بعد ذلك الرئيسـان حافظ الأسد وصدَّام حسين.

كذلك أنه إذا كان موضـوع معاهدة كامب ديفيد هو الذي يقف حجر عثرة دون تطبيع العلاقات المصـرية – الليبية فإن في إستطاعة محاولة التوفيق السودانية، وهي المحاولة الأخرى الجادة في تاريخ المصالحات العربية، أن تبتكر صيغة تعمل في سبيل تطبيع يعيد العلاقات إلى ما كانت عليه بين مصـر وليبيا قبل أن يبرم الرئيس (الراحل) أنور السـادات معاهدة كامب ديفيد. أما ما يلي ذلك فهذا يمكن تركه إلى لقاءات لاحقة أو ظروف عربية أفضل.

وتكراراً إنه طالما أن ليس للرئيس حافظ الأسد مصلحة في أن يخذل الملك حسين فإن الأمل كبير في أن يواصل العاهل الأردني السعي من أجل أن يحالف التوفيق مسعاه لتحقيق مصالحة عراقية – سورية. وطالما أن ليس للعقيد معمر القذافي مصلحة في أن يخذل الحُكْم السوداني فإن الأمل كبير في أن يبلور هذا الحُكْم صيغة الوساطة بين الحُكْميْن المصـري والليبي وبحيث إنه عندما يطرحها لا تنتكس خصوصاً أن ظروف الحاضر تختلف عن ظروف الماضـي. وإذا كان من الممكن التشـدد والتصـلب في الماضـي فإن هنالك حقائق موضـوعية توجب على الذين يعيقون الوفاق العربي أن يعتمدوا المرونة بعد اليوم.

مجلة "التضامن". لندن - 21 حزيران (يونيو) 1986

* * *

حول كلمة الملك فهد إلى اللبنانيين: لكلمة الملك بقية... فهل ستقال للحُكْم السوري؟

يوم السبت الماضي (14 -6- 1986) فاجأ الملك فهد بن عبد العزيز الحيرة العربية والوجود العربي السائد في الامة من محيطها إلى خليجها بموقف بدا كما لو أنه حجر كبير رماه العاهل السعودي في بحيرة السكون العربي فأحدث دوائر في مياه البحيرة.

ولقد تمثل الموقف – المفاجأة المشار إليه بكلمة وجهها الملك فهد إلى الشعب اللبناني وقال فيها ما معناه أنه كفى للإقتتال(*). وعندما نتأمل في أحوال النظرة إلى القضية اللبنانية قبل الكلمة وإلى الأحوال بعدما وجه الملك فهد بن عبد العزيز كلمته يتبين لنا مدى أهميتها.

ودعوة الملك إلى وقْف الإقتتال جاءت بصيغة عاطفية «ألم يحن الوقت كي تأذنوا للسلام أن يظلل دياركم وللرخاء أن يعود إلى ربوع بلادكم وللبناء الذي نسفته الحروب أن يقام ويتجدد وللمغترب المهاجر ان يؤوب إلى وطنه».

ويحتار المرء وهو يقرأ كلمة الملك المهمة، التي تزامن صدورها مع مسعى متعثر لإنفراج ففي العلاقات العراقية – السورية ومع جولة خليجية للرئيس أمين الجميّل، ويجد أن الذي بين السطور هو الأهم.

كذلك يحتار في أمر تصنيفها. فلا هي بالنصيحة مجردة ولا هي بالتحذير بالشكل المطلق. كذلك انها ليست كلاماً هدفه المجاملة أو موقفاً من النوع العاطفي الألفاظ. وانما كلمة الملك هي مزيج من النصيحة بأن يوقف اللبنانيون الإقتتال لأن الآخرين يسعون لحل الخلافات في ما بينهم (العراق وسوريا)، والتحذير بأن لا يعمقوا الخلاف مع الفلسطينيين بحيث يصبح أمر معالجة الثأر بعد سنوات أصعب مما يفترضه الذين لا يأخذون في الإعتبار الهجمة اللبنانية التي تستهدف إستباحة الدم الفلسطيني.

والأهم في كلمة الملك فهد هو أسلوب المخاطبة. فهو لا يدين الذين يقاتلون بعضهم بعضاً منذ إحدى عشرة سنة وانما يسألهم بلهجة تحببية: الم يحن الوقت كي تأذنوا للسلام أن يظلل دياركم؟

وهو لا يطالب بفريق آخر لكي يفرض السلام ويحقق الحل وإنما يعتبر، أن في إستطاعة حاملي السلاح الآن أن يكونوا حاملي أغصان الزيتون. وهو في الوقت نفسه يعتبر هؤلاء أُخوة وليسوا أطرافاً خارجة على القانون وعلى الشرعية.

وعندما يقول الملك «وليس ذلك على همم الرجال بعسير أو مستحيل» فإنه يعتمد في ذلك أسلوب المعالجة النفسية التي يجب أن تأخذ في الإعتبار أن الحرب لن تنتهي اذا لم يسبقها تطمين المقاتلين إلى أنهم لم يكونوا مجرمي حرب. كذلك انه بالعبارة نفسها يستثير همم هؤلاء المقاتلين. وهو أيضاً لا يجرد هؤلاء من الضمائر لأنه عندما يطالب بالعودة إلى تحكيم الضمائر فهذا معناه إقرار من الملك بأن الضمائر ما زالت موجودة وأن ما يحدث هو فقط حالة كسل لهذه الضمائر ومن الممكن تنشيطها بأسلوب المخاطبة الذي يعتمد العلاج النفسي للأمر. وحتى الآن أن الكلام الذي ينشر ويُذاع يعتمد أسلوب الإدانة من نوع «إن هؤلاء يدمرون بلادهم» و«إن هؤلاء يقومون بأعمال بشعة» و «إن هؤلاء يذبحون على أساس الهوية» و«إن هؤلاء إرتكبوا بحق بلدهم وأمتهم جرائم لا تغتفر» و«إن هؤلاء يجب أن يدفعوا ثمن ما إقترفته أياديهم» و«إن هؤلاء لا مكان لهم في أي حل ولا يجب فتح الأبواب العربية أمامهم»... وتعابير أُخرى من هذا النوع. ومن الطبيعي أنه عندما يتأمل هؤلاء المقاتلون في نظرة الجيران الأقربين والأبعدين إليهم ويرون أنهم في نظر الجيران مدانون فإنهم يجنحون نحو المزيد من الإقتتال ويفضلون البقاء تحت مظلة شريعة الغاب ونواميس الميليشيات. في حين ان السلاح سيرتبك في أيدي المقاتلين هؤلاء عندما يرون أن الملك فهد بن عبد العزيز يعتبرهم طرفاً يمكن مخاطبته بشيء من الإعتبار ويقول لهم «وليس ذلك على همم الرجال بعسير أو مستحيل».

ومن المؤكد ان كلمة الملك فهد ليست موجهة إلى زعماء المقاتلين وإنما إلى الجميع زعماء ميليشيات ومقاتلين. ولان مثل هذا الأمر يحدث للمرة الأُولى فهذا يعني أن الملك فهد بن عبد العزيز هو في صدد أسلوب تعامل جديد مع الأزمة اللبنانية يعتمد على الناحية النفسية.

ومن المؤكد أيضاً أن كلمة الملك فهد ستفعل فعلها في نفوس حاملي السلاح في لبنان، وستجعل الذين يضرمون النار في لبنان ويرمون الحريق الذي أشعلوه بالمزيد من الحطب يرتبكون هم أيضاً. وهؤلاء كانوا حتى اللحظة التي وجه فيها الملك فهد بن عبد العزيز كلمته يتصرفون بلبنان على هواهم مطمئنين انه ما دام ليس هنالك مَن يمنعهم أو من يكشف أمرهم فلماذا يوقفون عملية تأجيج الصراع.

وقد يقال أن كلمة الملك فهد بن عبد العزيز جاءت بعدما أتى الحريق على ثلاثة أرباع لبنان وهذا يمكن الرد عليه بأن الكلمة تأتي أيضاً قبل حدوث ما هو أعظم من

كل ما حفلت به السنوات العشر الماضية. ومن الجائز الإفتراض أن صورة الموقف القابل للإنفجار في لبنان وبشكل لم يسبق له مثيل من قبل هي التي جعلت الملك فهد يوجه كلمته التي تبدو للوهلة الأُولى وكأنما هي التحذير بلغة النصيحة ومن الطرف الذي ستقع عليه مسؤولية التعمير لمجرد أن تتوقف الحرب اللبنانية، وهذا يجعل الكفة ترجح لمصلحة الأخذ شيئاً فشيئاً بما دعا إليه الملك فهد في كلمته.

ويبقى أن هنالك ثلاثة أمور من المهم أخذها في الإعتبار عندما يتأمل المرء في كلمة الملك فهد بن عبد العزيز ويقرأ ما بين سطورها.

الأمر الاول هو أن الكلمة تبدو كما لو أنها دعوة إلى اللبنانيين خلاصتها أن عليكم وقْف الإقتتال والباقي على المملكة. وتبدو أيضاً كما لو أنها رد على الإنطباع السائد بأن قضية لبنان أصبحت من القضايا العالقة أو المنسية خصوصاً بعدما باتت المملكة من دون سفير أو تمثيل ديبلوماسي في بيروت وبعدما باتت هدفاً يوجهون الصواريخ إليه بدل أن يكون مقراً للمساعدة بالمال والرأي. وعندما يبادر الملك فهد ويوجه كلمة خاصة قضية لبنان ومن دون أن تكون هذه القضية جزءاً من المضمون فهذا معناه أن هذه القضية ليست منسية، أو أن الملك فهد إستشعاراً منه لهذا الأمر، أو فلنقل هذا التناسي لها، وجه كلمته وهدفه من وراء ذلك تذكير من يجب تذكيرهم بأن قضية لبنان هي في البال وأنه لا بد من إيجاد حل لها، وأنه إذا كانت هذه القضية باتت مثل حريق في غابة لا تنطفىء ناره فإنه لا شيء يمنع من أداء صلوات الإستسقاء من أجْل أن تنهمر السماء أمطاراً تطفىء الحريق، وكلمة الملك هنا هي دعوة إلى صلاة إستسقاء خاصة بالقضايا الصعبة.

والأمر الثاني هو أنه كان لافتاً للإنتباه كيف أن الرئيس (الراحل) جمال عبد الناصر تجاوز كل المحظورات الطبية وكل أوامر الأطباء المعطاة له وكل الإرهاق الغارق فيه من جراء ذيول هزيمة 1967 وضرورات مرحلة الإستنزاف وإستمر يعالج المحنة التي واجهتها حركة المقاومة الفلسطينية في الأردن وإنتقل من سرير الإستشفاء إلى قاعة الإجتماعات (أيلول – سبتمبر 1970) من أجْل إيجاد حل لتلك المحنة. وهو فعل ذلك لأنه الزعيم الذي كانت تتطلع إليه الأكثرية العربية الصامتة والأكثرية الفلسطينية المغلوبة عل أمرها.

وإذا كان عبد الناصر فعل ذلك وتحمل كل العذاب ومارس الدور الذي تفرضه عليه الأقدار وفعل ذلك من أجْل القيادة الفلسطينية فهل من الجائز ألا يفعل الملك فهد بن عبد العزيز ولا يجيب عن مطلب الاكثرية العربية الصامتة خصوصاً أن المطلوب حمايتهم في لبنان ليسوا القيادة الفلسطينية وإنما هم السكان العاديون في المخيمات أو هم كما جاء في كلمة الملك فهد «ما تبقى من أبناء الشعب الفلسطيني». وعندما يكون المطلوب إنقاذهم هم السكان العاديون تصبح مهمة الملك فهد أكبر وأكثر رقة.

أما الأمر الثالث فهو أن ما يمكن إستخلاصه من كلمة الملك فهد بن عبد العزيز هو أن العاهل السعودي يقول للبنانيين اعطوني وقفة أو وقفا للحرب لأعطيكم حلولاً أكيدة، كما أنه يطالب بتعريب الوضع اللبناني أو اذا جاز القول ب «ردع عربي» من نوع جديد، وهو حل لا يمكن تحقيقه الاّ اذا قال الملك فهد بقية الكلمة التي وجهَّها يوم السبت 14 – 6 – 1986 والتي هي كلمة إنسان محب.

وبقية الكلمة يجب أن تقال للحُكْم السوري هذا إذا كان حُكْم الرئيس حافظ الأسد لم يعتبر أن الملك فهد وجه كلمته إلى اللبنانيين من أجْل أن يسمعها الحُكْم السوري قبل أي طرف آخر. ومن دون هذه البقية لن يكون هنالك حل ولا خلاص.

وعلى الأقل هنالك في المملكة العربية السعودية إثنان من المسؤولين لهما خبرة في شؤون لبنان وتعقيدات التركيبة اللبنانية يدركان ذلك.

(*) ننشر هنا نص النداء – الوثيقة الذي وجهَّه الملك فهد بن عبد العزيز إلى اللبنانيين:

إلى الأخوة اللبنانيين...

هذه كلمة صادقة مخلصة من أخ وصديق لكم. أتوجه بها لا بوصفي مسؤولاً في بلد شقيق للبنان فحسب ولكن من دوافع محبتي وحرصي على مستقبل أجيالكم، أتوجه بها إلى كل فرد منكم، إلى كل أسرة وإلى كل طائفة بينكم، كي أخاطب من خلالها العقول التي أثق في رجاحتها والضمائر التي أعرف مدى حسها ووجودها في صدوركم منذ أمد بعيد، منذ أن كان للمملكة العربية السعودية دورها البناء ومواقفها الخيرة المعروفة تجاه لبنان منذ عام 52 حتى تاريخ هذا اليوم ونحن معكم على العهد والوفاء.

أتوجه إليكم جميعاً بكلماتي هذه، بعد أن وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه من الفرقة والتناحر والشقاق والضياع، وإنتهت الأوضاع إلى ما هي عليه اليوم من حوادث الفتك والقتل والتشريد والتشتيت للرجال والنساء والاطفال وهدر للطاقات والقدرات.

وفي كل يوم أتساءل مع الملايين من العرب والمسلمين المتابعين لمأساة لبنان الم يأن للدماء العربية الزكية أن تحقن

وتصـــــان، وللأرواح البريئة الطاهرة أن تعيش آمنة على أرض لبنـان... ألم يحن الوقت كي تـأذنوا للســـلام أن يظلل ديـاركم وللرخاء أن يعود الى ربوع بلادكم، وللبناء الذي نســفته الحروب أن يقام ويتجدد وللمغترب المهاجر أن يؤوب إلى وطنه.

أيها الأخوة اللبنانيون.

أخاطبكم من أعماق قلب محب طالما أدمته جراحكم وألمته أحزانكم، فلقد عشت وعاش معكم شعب المملكة العربية السعودية على مدى العشر سنوات آلام المأساة كما عشتموها أنتم، ويعلم الله إننا لم ندخر بإســهامنا مع الأشــقاء جهداً في ســبيل إنقاذ الوضـع إلا بذلناه ولا طريقاً حسـبناه يقودنا إلى الحل إلا سـلكناه إبتداء من قمة الرياض وما أعقبها من جهود اللجان الرباعية والسـداسـية على مسـتوى الوزراء والسـفراء مروراً بكل المعاناة والمحاولات حتى يومنا هذا ولكني مع شــديد الأســف ورغم كل المســـاعي والنداءات لا زلتُ أتابع كل يوم أنباء ما يجري على السـاحة اللبنانية من إسـتمرار الصـراعات الدامية بين طوائفكم وبين بعضـها وإخوانكم الفلسطينيين حتى طغت بالأمس صـيحات القتلى والجرحى وأصـــداء دوي المدافع على أصـــوات التهليل والتكبير مع فجر أيام العيد وحتى هذه الســاعة مما أطفأ الفرحة في قلوب الأطفال وأباد البهجة في كل النفوس أيها الاخوة في لبنان لا أخالكم بعد طول هذا الشـــقاء إلا مدركين لما أنتم عليه اليوم وأنتم ترون بأعينكم العدو الرابض على أرضـــكم والمتربص بمقدراتكم فهل من إفاقة صـــادقة حازمة تجمعون بعدها شـــتاتكم وتحزمون أمركم وتضـــمون صـــفوفكم وتوحدون كلمتكم على أن يبقى لبنان حراً مستقلاً... عزيزاً مستقراً ليواصل رسالته المعهودة في مجالات العلم والنور والحضـــارة ويبقى كما كان أمناً وعطاءً ورخاءً وسلاماً لكل الأوطان.

أيها اللبناني في السـاحل والجبل، في الغربية والشـرقية، في الشـــمال وفي الجنوب لقد حل يوماً بين ظهرانيكم أخ لكم عزيز علينا وعليكم بعد أن أخرجه العدو من أرضـــه ودياره، فأويتموه وأكرمتم وفادته وأنزلتموه من أنفســـكم منزلة الســـخاء والعطاء والكرامة، واشـــاد الضـــيف بذلك العمل الجليل في كل المحافل وحفظه لكم في بطون تاريخه الطويل بكل تقدير وإعتراف بالجميل ولكن ســـرعان ما إختلطت الاوراق وتداخلت الأمور وعزّ على العدو أن يرى الوفاق والوئام يأخذ مكانه الطبيعي على ســاحتكم فدبت بينكم العداوة والبغضاء حتى شَهَر البعض سلاحه في وجه البعض وصـوب العربي فوهة مدفعه إلى صـدر أخيه العربي على أرضكم، وأسـهم البعض من كل طائفة في إشـعال النار حتى أتت على كل ما أدخرتموه لأجيالكم من زاد وعتاد وأمجاد ألا فلنعد إلى تحكيم الضـــمائر في هذا الواقع المرير ونحافظ عل ما يتبقى من أبناء الشعب الفلسطيني في كل الأوطان حتى يرد الله غربتهم إلى وطنهم ويحقق لهم آمالهم ويأخذ بيدهم إلى طريق النصر.

إيها الأخوة اللبنانيون.

ليس بالتمنيات والنداءات وحدها تتحقق الغايات ولكن بصفاء النوايا لله وحده وبحشـــد الطاقات ونبْذ الأحقاد والإخلاص في كل قول وعمل وليس ذلك على همم الرجال بعسـي أو مسـتحيل. وإن المملكة العربية الســـعودية التي كانت وما تزال تعمل جاهدة لكل ما فيه خير لبنان مجرداً من كل غاية ستظل تساند لبنان وتواصل دورها مع أشقائها لإنقاذه.

أنار الله بصـائركم إلى ما فيه خير يومكم وغدكم وسـدَّد خُطى العاملين والمصلحين منكم على الطريق المستقيم نحو فجر جديد نتطلع إليه ونعمل له ونعلق على جهود الخيرين منكم بعد الله كل الآمال.

مجلة "التضامن". لندن - 21 حزيران (يونيو) 1986

* * *

الجهاد الأفغاني والجهاد الفلسطيني

بالقدر الذي أفرحنا أن أركان وزارة الخارجية الأميركية من الوزير جورج شـولتز إلى مسـاعده ريتشـارد مورفي إلى مسـاعده الآخر للشـؤون السـياسـية مايكل أرماكوسـت إلى آخرين كثيرين في الوزارة وفي مجلس النواب والشـــيوخ حضـــروا حفلة الإســـتقبال التي أقامها في مقر الســـفارة السـعودية في واشـنطن مسـاء الخميس 19 حزيران/يونيو 1986 السـفير الأمير بندر بن ســـلطان بن عبد العزيز تكريماً لأربعة من زعماء المجاهدين الأفغان الذين يزورون الولايات المتحدة... بالقدر نفســه أحزننا أن السـيد ياسـر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلســطينية أعلن في اليوم التالي، وكان في زيارة رسمية إلى موريتانيا، أن الســلطات الأميركية رفضـــت منحه تأشـــيرة لدخول الولايات المتحدة لحضـور جلسـات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في الدورة التي سـتنعقد في شـهر أيلول/سـبتمبر المقبل.

ولقد فرحنا لعدة أســـباب من بينها أن الأمير بندر بن ســـلطان بن عبد العزيز ســـفير عربي. وعندما تتمثل

الخارجية الأميركية برجالها الأول والثاني والثالث والآخرين في السفارة السعودية في حفلة إستقبال دعا إليها السفير فهذا معناه أن للسفير مكانة كبرى في نفوس صانعي القرار السياسي الأميركي.

ومن الأسباب أيضاً أن تلبية أركان الخارجية الأميركية لدعوة سفير عربي قد تبدو عادية إذا كانت الدعوة تكريماً لحاكم الدولة التي ينتسب إليها السفير أما عندما تكون الدعوة تكريماً لوفد زائر فهذا معناه أن التلبية سببها إما مكانة الداعي بما يمثله وإما أهمية المناسبة.

ولعلها من المرات القليلة أن إلتقت أهمية المناسبة مع مكانة الداعي. فالقضية الأفغانية موضع إهتمام الولايات المتحدة ولولا الدعم المالي والعسكري من جانب الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية إضافة إلى الدعم الإعلامي غير المحدود للمجاهدين الأفغان لما كان هؤلاء قادرين على أن يفعلوا شيئاً.

ومن المؤكد أن تبنّي المملكة العربية السعودية للقضية الأفغانية وإقامة مراكز في المملكة تجمع التبرعات للمجاهدين الأفغان يمثل نقطة إرتكاز أساسية لتحرك المجاهدين في الميدانيْن العسكري والسياسي. كذلك أنه من المؤكد أن الخارجية الأميركية لولا هذا التبني من جانب المملكة للمجاهدين الأفغان ما كانت لتهتم بهم إلى درجة حضور أركانها حفلة إستقبال تتم تكريماً لهم. بل إن المشاركة في حفلة الإستقبال إياها تبدو كما لو أن الولايات المتحدة تريد أن تقول إن أفغانستان التي نريدها هي أفغانستان التي ترعاها المملكة العربية السعودية وتتبنى قضيتها وهي التي يمثلها برهان الدين رباني، وأحمد جيلاني، وصبغة الله مجددي، ومحمد نبي محمدي.

وعندما يتأمل المرء كيف أن أركان الخارجية الأميركية يحرصون على المشاركة في حفل إستقبال تكريماً لزعماء المجاهدين، ويشارك في الإحتفال عدد من أعضاء مجلسيْ الشيوخ والنواب بينما لا يمنح ياسر عرفات الحد الأدنى الذي هو تأشيرة دخول للمشاركة في إجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة فإن الأمر يدمي الوجدان خصوصاً أن عرفات لن يطالب مِن على منبر الأمم المتحدة بغير السلام ولن يرفع سوى غصن الزيتون، وخصوصاً أيضاً أن القضية الفلسطينية هي أكثر أحقية بالإهتمام من القضية الأفغانية، وخصوصاً أن الظلم اللاحق بالشعب الفلسطيني هو أفدح بكثير من الظلم الذي لحق بأفغانستان. ففي أفغانستان هنالك خلاف حول شكل النظام لكن في النهاية هنالك وطن باقٍ بينما اليهود إستولوا على فلسطين وإنتزعوا من الفلسطينيين حقهم في أرضهم ووطنهم.

وقد يقال: ليفعل ياسر عرفات ما فعله الوفد الأفغاني وينحاز كلية إلى أميركا وعندها ستعامل الإدارة الأميركية ياسر عرفات على أنه "المجاهد الفلسطيني" شأنه في ذلك شأن المجاهدين الأفغان، وليس "الإرهابي" الفلسطيني الذي يريد تدمير العالم كما هي نظرة الولايات المتحدة إلى عرفات.

والجواب عن ذلك هو أنه من المستحيل على الولايات المتحدة أن تبدل نظرتها حتى إذا إنحاز أبو عمار إلى البيت الأبيض ووضع على رأسه قبعة "جي آر" بطل المسلسل الشهير "دالاس" بدل الكوفية المرقطة، وذلك لأن المعادلة التي تأخذ بها أميركا تقوم على أنها لا تفعل ما من شأنه أن ترفضه إسرائيل وإسرائيل لا تقبل بياسر عرفات، ليس لأنه غير منحاز إلى أميركا، وليس لأنه لا يريد السلام القائم على الحل الجزئي المتواضع وإنما لأنه فلسطيني ويصر على هويته هذه.

وسيبقى الأمر على هذه الحال إلى أن يأتي يوم تقر فيه الإدارة الأميركية بأنها تخسر الكثير، وأن تعديلاً بسيطاً في موقفها ومنح تأشيرة إلى عرفات بناء على مسعى سعودي من أجْل أن يلوِّح أبو عمار مرة أخرى بغصن الزيتون من على منبر الأمم المتحدة سيترك أثراً عميقاً في نفس الحُكْم السعودي يفوق بكثير الأثر الذي تركته مسارعة جورج شولتز، وبقية أركان الخارجية الأميركية، إلى السفارة السعودية في واشنطن لمشاركة السفير الأمير بندر بن سلطان الإحتفال برموز الجهاد الأفغاني.

ويبقى أننا ونحن نكرر فرحنا لهذا الرصيد الطيِّب الذي حققه للمملكة سفيرها الشاب الأمير بندر بن سلطان لنتمنى أن يجرب توظيف هذا الرصيد في الحصول على تأشيرة دخول للمجاهد الفلسطيني ياسر عرفات إلى نيويورك ونحن مثل كثيرين متأكدون من أنه إذا حدث السعي فإن المردود لن يكون سلبياً.

مجلة "التضامن". لندن - 28 حزيران (يونيو) 1986

* * *

دورة المكسيك قضية عربية... لماذا؟

صحيح أن جمهور الرياضة العربية كبير ويزداد إتساعاً في كل مرة يضيق صدر الحكومات بالنشاطات السياسية

إلاّ أن هذا الجمهور لم يبلغ طوال ربع قرن الحجم الذي بلغه خلال مباريات كأس العالم لكرة القدم التي إستغرقت شهراً وإنتهت يوم الأحد الماضي (29 حزيران/ يونيو1986) بتتويج العالم الثالث بشخص الفريق الأرجنتيني على العالم الصناعي ودوله السبع بشخص ألمانيا الغربية ملكاً على عرش كرة القدم.

وهذه الحماسة من جانب العرب لمباريات كأس العالم لكرة القدم إنتشرت بشكل عفوي إلى درجة أن الذي لا يحب هذه الرياضة في الأصل وجد نفسه فجأة مشغولاً بمتابعة الكرة تجري بين أقدام اللاعبين، ووجد فجأة نفسه منحازاً من دون سابق تصميم للفريق الذي تعيشه بلاده هموماً من نوع الهموم العربية. وهنا بيت القصيد. وهنا أيضاً ما يريد المرء توضيحه في شأن تزايد حجم الجمهور العربي لكرة القدم إلى درجة أن الكبار والصغار تحمسوا معاً، وإلى درجة أن ربات البيوت أيضاً أبدين بعض الحماسة وإلى درجة أن مباريات هذه الدورة كانت "قضية عربية".

وما يمكن قوله في هذا الشأن هو أن الحماسة بدأت لأن هنالك ثلاثة منتخبات عربية (العراق والجزائر والمغرب) وصلت إلى المكسيك وبات من حقها دخول المباريات على بطولة كأس العالم. ثم تواصلت الحماسة على رغم التعثر الذي أحاط بالفريق العراقي وخيبة الأمل بالفريق الجزائري وتبدُّد الآمال المعلقة على الفريق المغربي.

وهذه الحماسة مردها في الدرجة الأُولى أن العرب افترضوا أن في استطاعة فريق عربي من الفرق الثلاثة التي وصلت إلى المكسيك أن ينقذهم من حالة الإحباط السائدة في طول العالم العربي وعرضه. بل إن العرب بالألوف التي كانت شاخصة على أجهزة التلفزيون تتابع المباريات من اللحظة الأُولى وحتى الأيام ما قبل الأخيرة للدورة كانت ترى أن في إستطاعة فريق العراق، إذا هو لم يتعثر، أن يخفف بالفوز حرقة العرب على مشاعر المرارة التي تغمر النفوس من جراء إستمرار الخلاف السوري – العراقي وإستمرار سوريا تعادي العراق العربي لصالح إيران الفارسية. وكانت هذه الجماهير أيضاً تأمل بعدما حدث التعثر العراقي أن يعوضها الفريق الجزائري الأمر ويخفف من عذابها لأنها حائرة في أمر الحُكْم الجزائري ولا تدري لماذا هذا التريث من جانبه في تكثيف المسعى من أجل إنهاء الإنقسامات الفلسطينية. وكانت تلك الجماهير أيضاً وأيضاً تأمل أن يحقق الفريق المغربي في المكسيك فوزاً يعوِّضها الإخفاق الذي رافق السعي لعقد قمة عربية في الدار البيضاء... وهكذا.

إن حماسة الملايين من العرب لمباريات كأس العالم لكرة القدم لم تحدث من فراغ وإنما جاءت نتيجة مشاعر اليأس من الوضع العربي السياسي السائد. ومن المؤكد أنه لو كان الوضع أفضل مما هو عليه لما كنا عشنا هذه الأجواء الحماسية.

ويبقى اننا اعتدنا على الجماهير العربية رواد حماسة للوحدة والقضية الفلسطينية ومقاومة الإستعمار، وإعتدنا عليها تتظاهر في الشوارع من أجْل هذه الأمور وتهتف وتردد الشعارات. ويبدو أنه لكل مرحلة زمانها. ففي الماضي كانت الأوضاع تفيض وطنية وكانت النفوس عامرة بالكبرياء ولم تصل إلى حد أن المشاعر تبلدت كما صارت عليه بعد ذلك. لكننا بعد الإنحدار الذي بدأ مع هزيمة 1967 ثم كبر حجمه مع صفقة كامب ديفيد وترك لبنان يتذابح والقضية الفلسطينية تتم المحاولات لسلخ جلدها والعراق يحاولون إنهاء دوره القومي وإشغاله بحرب لا يريدها بدأنا نتعلق بحبال الهواء ونتشوق إلى الإنتصار الذي ينتشل الإنسان العربي من الإحباط الذي هو عليه.. حتى إذا كان هذا الإنتصار فوزاً في مباريات كأس العالم في كرة القدم.

والدليل على أهمية هذا الإنتصار هو أن الملايين من العرب الذين أفرحهم فوز الأرجنتين، والتي حالها مثل حال أي دولة عربية، في بطولة كأس العالم كانوا من المؤكد سيشعرون أنهم أقوى لو أن الذي تربع على العرش الدولي لكرة القدم ولمدة أربع سنوات فريق العراق أو فريق الجزائر أو فريق المغرب.

ولعل السلالة الجديدة من محترفي هذه اللعبة من العرب يعوضون الأمة في التسعينات ما فاتها الحصول عليه في الثمانينات.

والكلام موجه في الدرجة الأُولى إلى الأمير فيصل بن فهد رئيس المجلس الأعلى لرعاية الشباب في المملكة العربية السعودية وإلى عدي صدَّام حسين الذي يقود النشاط الرياضي في العراق وإلى رموز العمل الرياضي في العالم العربي من المحيط إلى الخليج.

مجلة "التضامن". لندن - 5 تموز (يوليو) 1986

* * *

حالتان عالقتان في الكويت والسودان

مثلما أنه ليس من السهل على المرء أن يطالب الحُكْم

الجديد في السودان بتغيير قوانين مستندة إلى الشريعة الإسلامية، فإنه ليس من السهل على المرء أيضاً أن يهنئ الحُكْم في الكويت على إقالته للديمقراطية بالشكل الذي أقالها فيه.

ومثلما أن عدم مطالبة الحُكْم الجديد في السودان بتغيير القوانين الإسلامية لا تعني إقراراً بصوابية هذه القوانين فإن عدم الترحيب بالإجراءات الكويتية التي تصب في خانة إقالة الديمقراطية لا يعني أيضاً الإقرار بصوابية هذه الإجراءات.

لماذا ليس من السهل المطالبة بتغيير القوانين الإسلامية في السودان؟

الجواب عن ذلك يتمثل في الآتي:

- لأنها مهما قيل في شأنها قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية.
- لأن مجرد مناقشة هذا الأمر، تبعاً لذلك، تبدو في بعض جوانبها كما لو أنها من المحرمات.
- لأن هنالك إنقساماً في شأن هذه القوانين بين أهل السودان حيث هنالك من يريدها بصرف النظر عن الذي وضعها. وهنالك من يريدها لكنه متحفظ على العهد الذي فرضها. وهنالك من يعترض عليها لأنه كان يتمنى لو أن الحُكْم السابق لم يضع هذه القوانين وذلك لكي يضعها هو. وهنالك من يعتبر أن له دوراً في وضعها ويرى عدم التفريط في هذا الدور. وهنالك من ينادي علناً بالتطبيق الحرفي ما دامت قوانين مستندة إلى الشريعة. وهنالك من يطالب بإعتماد القوانين المدنية المستمدة إلى العلمانية إلا أن المطالبة تتم بالصوت الهامس، ربما تهيباً من هذا الأمر الذي له علاقة بالدين، وربما إقتناعاً بأن المطالبة بتغيير هذه القوانين ليست ورقة رابحة لمن يطالب. وهنالك من يرى أنه لن يستقر السودان وسيبقى شبح التقسيم ماثلاً إذا كانت لن تلغى هذه القوانين.

ولماذا ليس من السهل عدم الترحيب بالإجراءات الكويتية؟

والجواب عن ذلك يتمثل بالآتي:

- لأن الديمقراطية هي ذروة ما يتمناه المرء حيث وجد في أي بقعة من العالم وعندما يرتأي حكم ما وضع الديمقراطية التي إعتمدها نهجاً لبلاده إقالة هذه الديمقراطية، أو تجميدها، أو فلنقل وضعها على الرف أو تأميمها كما حدث مع الحُكْم الكويتي. فإن مثل هذا الأمر لا يدعو إطلاقاً إلى الترحيب.
- لأننا إعتدنا في السنوات الخمس عشرة الماضية بإستثناء حقبة قصيرة على الكويت يرتبط إسمها بالبرلمانية والديمقراطية والمناقشة الرحبة. بل إن الديمقراطية إضافة إلى الإستثمارات الكويتية في الخارج كانت السمة التي تتميز بها الكويت وهو تميز في الإتجاه الإيجابي.
- لأنه مثلما أن هنالك داخل الكويت مريدين لإقالة الديمقراطية أو لتجميدها أو تأميمها على طريقة تأميم جمال عبد الناصر لقناة السويس أو مصانع البورجوازيين في مصر وسوريا أيام عهد الوحدة فإن هنالك دعاة لوقف إندفاعاتها خصوصاً بعدما باتت الإندفاعات نوعاً من المبارزة التي يمارسها المترفون على صفحات الصحف أو داخل الديوانيات أو تحت سقف البرلمان الكويتي.
- لأن هنالك تياراً بدأ يأخذ بعداً بالغ الأهمية ويقوم على قاعدة ترى أن قوة الكويت ليس في ديمقراطيتها وإنما في التوازن الذي يأخذ في الإعتبار حقوق الأسرة التي تحكم وهيبة الدولة وتعقيدات الوضع بشكل عام.
- لأنه في خلال أشهر قليلة أضيئت كل الأنوار الحمراء التي تنذر بالخطر وحدث أن بدأ أهل الديمقراطية والبرلمانية يتصرفون وكما لو أن دولة الكويت هي المملكة المتحدة وأن ما يجوز أن يمارس في مجلس العموم البريطاني يمكن ممارسته في مجلس الأمة الكويتي.
- لأن هنالك رموزاً تمثيل مصالح إستراتيجية في الكويت سجلت مواقف مفادها أن الإستقرار أهم من وهج الديمقراطية الفضفاضة، وأن الحزم يقلِّل من المخاطر التي يمكن أن تعصف بكيان الدولة. وهذه القوى بدأت تلوح بإحتمالات لا قدرة للكويت على مواجهتها إذا كانت لن تتم إعادة تخطيط الحدود بين "دولة" البرلمان ودولة الحكومة و"دويلات" الصحافة.

وخلاصة القول هو أنه مثلما أن مسألة القوانين الإسلامية في السودان لها معارضون ولها مؤيدون، بل إن البلد كشعب منقسم في شأنها فإن مسألة الديمقراطية والحياة البرلمانية الفضفاضة في الكويت لها معارضون ولها مؤيدون بل إن الدولة كشعب منقسمة في شأنها.

ولأن الأمر كذلك فإن هاتيْن المسألتيْن ستبقيان حتى إشعار آخر من القضايا العالقة، وسيبقى أيضاً من

الصعب على المرء أن يطالب الحُكْم الجديد في السودان بتغيير قوانين فرضها الحُكْم السابق، وأن يهنئ الحُكْم في الكويت على إقالة الديمقراطية بالشكل الذي أقالها فيه، هذا مع الأخذ في الإعتبار أنه يصعب على المرء أيضاً أن يتصور السودان محكوماً بقوانين مغلفة بالإحراج الشديد لمن يؤيدها أو لمن يطالب بتغييرها، وأن يتصور الكويت والكويتيين بعد ربع قرن من الحياة النيابية والديمقراطية المرتاحة إلى أبعد الحدود من دون حياة برلمانية حافلة وديمقراطية في كامل الحيوية، علماً بأن هذه البرلمانية وتلك الديمقراطية لم تصن الكويت كما يجب وبقيت تزعج الغير بين الحين والآخر. فضلاً عن أنها أظهرت الكويت على أنها طائر يغرد خارج سربه داخل مجلس التعاون لدول الخليج أو "دولة الرفض" في هذا المجلس. ولعل الصيغة الجديدة لها تكون الحل بحيث تبقى الديمقراطية إنما ضمن إطار من الإنضباط من دون أن تهتز هيبة دولة الكويت.

مجلة "التضامن". لندن - 12 تموز (يوليو) 1986

* * *

معاني هدية القمح

بقدر ما أفرحنا أن المملكة العربية السعودية أرسلت إلى مصر هدية من القمح تقدر بمئتيْ ألف طن بالقدر نفسه كنا نتمنى أن تمر هذه الهدية من دون الإعلان عنها ومن دون تحويلها إلى مناسبة للمبارزة في إشادة تصدر من هنا وإشادة تصدر من هناك.

للأسباب الآتية كان فرحنا:

- لأن الهدية جاءت في الوقت المناسبة ولأنها تزامنت مع كلام ودي صدر عن الملك فهد بن عبد العزيز. وأي خطوات في هذا السبيل قد تساعد على عودة مصر إلى مكانها في الجامعة العربية.
- لأن الهدية قمح، وهذا يعطيها معنى لا تحققه الهدية لو كانت مالاً أو سلاحاً أو نفطاً.
- لأن الهدية فضلاً عن ذلك قمح من إنتاج السعودية، التي ما كان أحد ليتوقع بأنها ستصل إلى وقت تنتج فيه القمح بما يكفيها وبما يجعلها تصدر منه أو تهدي.
- لأن الهدية كونها قمحاً قد تكون درساً للمصريين المشغولين منذ بضع سنوات عن الزراعة ببناء الأبراج العالية، والمنصرفين عن الحرث والبذر إلى الأعمال التي قد تحقق لهم إمتلاك التلفزيون والثلاجة والفيديو لكنها تحرمهم، ولقد حرمتهم بالفعل، من الخضروات التي باتوا يستوردون بعضها من المملكة العربية السعودية.
- لأن الهدية حدثت في الصيف وكأنما هي دعوة إلى السعوديين من أجْل أن يتوجهوا إلى مصر لقضاء إجازة الصيف بدل التوجه إلى غيرها ما دام هناك ود مستجد، وما دام هنالك إلى جانب الكلام الودي هدية قمح. وإذا حدث ذلك فإن بضعة ملايين من الريالات ستصب في الخزينة المصرية الكثيرة الإحتياج إلى أي عملة صعبة.
- لأن الهدية تزيل الإنطباع السائد بأن السعودية لا تهدي سوى النفط الهدية المفضلة للأخوة السودانيين. فها هي تهدي الآخرين قمحاً، ومثل هذا الأمر يرفع الكثير من معنويات السعوديين ومريدي الخير للمملكة.
- لأن هدية القمح هي أفضل هدية يمكن أن يتم تقديمها إلى مصر التي تعد أكثر دول العالم استهلاكاً للقمح حيث متوسط استهلاك الفرد الواحد 170 كيلوغراماً سنوياً.
- لأن مصر بسبب إحتياجاتها الشديدة للقمح كانت وما تزال تحت رحمة القرار الأميركي: ترضى الإدارة الأميركية فيصل القمح إلى مصر، وتغضب الإدارة الأميركية فيحدث بطء في وصول شحنات القمح. أما إذا إتخذت مصر موقفاً سياسياً لا ترضى عنه الإدارة الأميركية فهذا معناه أن مصر ربما لا تأكل. وبعد الآن فإنه بدل أن تستمر النسبة على ما هي عليه (من أصل كل خمسة أرغفة هنالك إثنان من القمح الأميركي) فإن أحد هذه الأرغفة سيكون سعودياً وسيتطور الأمر سنة بعد أخرى ما دامت المملكة ماضية قدماً في تطوير زراعة القمح وتصديره.

ذلك هو بعض ما يفرح في إعلان المملكة العربية السعودية عن أنها أرسلت هدية قمح إلى مصر تقدر بمئتي ألف طن. أما لماذا كان المرء يتمنى لو أنه لم يتم الإعلان عنها فلأنه يعيد إلى أذهان بعض المصريين، خصوصاً الذين لا يرحبون بالتلاقي المصري مع الشقيقات العربيات كما كانت الحال من قبل، ما حدث عندما سمح العقيد

معمر القذافي في لحظة ضيق، من نكران الرئيس (الراحل) أنور السادات للمساعدات الليبية لمصر، لأجهزة إعلامه بأن تذيع تفاصيل المساعدات التي تم تقديمها بدءاً من علب الشاي وإنتهاء بعجلات الطائرات. وكان الإعلان في حينه موجعاً وعمّق الجفاء بين البلديْن الشقيقيْن المتجاورين وما زال هذا الجفاء قائماً حتى اليوم.

ورغم كل شيء فإن هدية القمح السعودي على رغم التوضيح الرسمي بأنها هدية من الشعب السعودي إلى الشعب المصري أي ليست من حكومة إلى حكومة – وكأنما ذلك يمكن أن يحدث من دون موافقة الحكومتيْن – تبقى تحمل في طياتها مؤشرات وتفسيرات من بينها أن العبرة في حدوثها وليس في قيمتها، لأن 25 مليون دولار، وهو ثمن المئتيْ ألف طن، ليست شيئاً لأنها قياساً بتكلفة مصر اليومية من الغذاء تكفي للإستهلاك المصري تسعة أيام من أصل 365 يوماً، هذا إذا كانت وتيرة المصري على حالها في موضوع أكل الخبز ولم يحدث أن إرتفع معدل شهيته بضع درجات.

ومجرد تقديم الهدية بعدما جرى نشر أرقام في مصر تشكك في حجم مساعدات المملكة العربية السعودية إلى مصر معناه أنه بعد الآن ستكون الهدايا والمساعدات من النوع الذي لا يمكن التشكيك به، وستكون أيضاً من النوع الذي يصل إلى بيت كل مصري لا أن يتوه في الطريق، أو يتم إستبداله، أو يباع في عرض البحر.

ويبقى المهم والأهم من هذا الأمر.

أما المهم فهو أن تكون الهدية بحجم إحتياجات مصر وتتطور، بمعنى أن تصبح الهدية من القمح تكفي إحتياجات مصر لأسبوعين بدلاً من تسعة أيام ثم تكفيها شهراً بدل الأسبوعين. وهكذا.. مع الأخذ في الإعتبار أن الملك فهد قال في برقيته إن الهدية رمزية.

وأما الأهم فهو أن تكون هدية القمح التي تم الإعلان عنها بعد يومين من نشر صحيفة "الأهرام" لتصريح الملك فهد مدخلاً إلى حوار يتم التفاعل معه بغير أسلوب التصريحات كما حدث في الأيام الخمسة الماضية، لأنه أسلوب فاتر ويخلو من الحماسة لحتمية التفاهم، وليست بديلاً من جانب المملكة العربية السعودية إلى حين فتح الباب العربي أمام عودة مصر لأن مثل هذه العودة يمكن أن تطول بعض الشيء.

مجلة "التضامن". لندن - 19 تموز (يوليو) 1986

* * *

الإرث المُحرَّم في تونس

لا ندري من الذي خسر في تونس بتغييب الأستاذ محمد مزالي عن موقع المسؤولية السياسية.

● هل هو الرئيس الحبيب بورقيبة الذي خسر خليفة من النوع الذي لا يمكن أن ينقض على البورقيبية بعد بورقيبة على الطريقة التي إنقض بها الرئيس (الراحل) أنور السادات على الناصرية وجمال عبد الناصر أو الطريقة التي تم بها الإنقضاض على البومدينية لمجرد أن ووري هواري بومدين التراب، أو الطريقة التي إنقض فيها ورثة ماوتسي تونغ على الزعامة التاريخية للصين؟

والقول بأن محمد مزالي لا يمكن أن ينقض على ولي نعمته السياسية – إذا جاز القول – مرده أن الرجل إستطاع أن يبني له في بضع سنوات رصيداً يخفف الكثير من مشاعر العقدة التي تنشأ عند الذين يعملون تحت جناحيْ الزعيم التاريخي فضلاً عن أن الرجل ليس من هواة الإنقضاض.

وعندما لا يكون التلميذ من النوع الذي ينقض على الأستاذ فهذا من شأنه أن يولد مشاعر من الإرتياح في نفس الأستاذ وهو ما يزال على قيد الحياة وتبعاً لذلك فإنه من المفترَض بالأستاذ أن يحيط التلميذ بكل أنواع الرعاية متجاوزاً المشاعر الدفينة التي إستطاع أن يعكسها بعفوية توصيفية لا مثيل لها الشاعر العربي بقوله:

"اعلمه الرماية كل يوم
فلما إشتد ساعده رماني"

والأستاذ هنا هو الرئيس الحبيب بورقيبة الذي كلما أُضيفت سنة إلى عمره – أمدّ الله بهذا العمر – كلما ظهر على الناس داخل تونس وخارجها كم أنه محتار في أمر الخلافة ربما لأنه أدرى بتعقيدات الموقف الناشئ عن الخلافة، وربما لأن هالة بورقيبة تجاوزت هالة الحزب بكثير إلى درجة بات فيها أنه حالة على شيء من التميز من حيث إن مؤسِّس الحزب أو فلنقل من أجْل الدقة أحد مؤسسي الحزب الدستوري الجديد هو أكثر أهمية من الحزب نفسه، وربما لأن بورقيبة شأنه في ذلك شأن زعامات تاريخية لا يتحمل التسليم بأن هنالك مَن هو جدير بأن يواصل الزعامة من بعده وإزاء ذلك فإنه بدل أن ينشر حالة من الإستقرار في الحزب الذي يحكم البلد بإسمه ويحسم أمر الخلافة فإنه يترك الباب مفتوحاً أمام رياح تأتي من كل الجهات وتتساقط نتيجة لهذه الرياح أشجار من النوع الذي يثمر. والمعذرة على هذا التشبيه التجريدي

لأن الخوض في التفاصيل وفي الأسماء وفي الممارسات من شأنه أن يتسبب ببعض الحرج.

أما التلميذ فهو محمد مزالي الذي حرص دائماً على ألاّ يضع نفسه في موقع التلميذ الذي فاق أستاذه وإستمر يراعي المبدأ الأول في قائمة مبادئ فن المشاركة في حكم يقوده زعيم تاريخي وخلاصته أنه إذا كان هناك نجاح للشركاء في الحُكْم فإنه يجب تجيير هذا النجاح للزعيم التاريخي أما إذا كان هناك تعثر في خطوة ما سببه الزعيم التاريخي فإن وزن هذا التعثر يجب أن يتحمله الشركاء كي تبقى هالة الزعيم تشع على الناس في معزل عن التساؤلات.

وأتذكر في هذه المناسبة عتاباً رقيقاً من الأستاذ محمد مزالي أبلغنا إياه لأننا إستعملنا عبارة "المجاهد الأصغر" كصفة له وضعناها كعنوان على أحد أغلفة "التضامن" الذي كان يحمل صورته. ولم يقنعه توضيحنا بأن القصد من عبارة "المجاهد الأصغر" هو أنه ليس هنالك مَن في إستطاعته أن يكون مجاهداً مثل الرئيس الحبيب بورقيبة وقال: "هنالك مجاهد واحد سي الحبيب ونحن سعداء بهذا التراث السياسي". وما لم يقله مزالي في معرض المعاتبة سمعناه في "التضامن" وبطريقة غير مباشرة ومن آخرين قالوا لنا إن هنالك من تبرع بتوظيف العنوان الذي نحن في صدد الإشارة إليه ضد مزالي. سامحهم الله.

● وهل هي تجربة التعددية في تونس التي يرتبط أمر تكريسها بإسم محمد مزالي؟

ولولا التعددية لكانت تونس عبارة عن حكم يقوده الحزب الأوحد ويتولى هذا الحزب مطاردة الآخرين والتعامل معهم بالأسلوب الحديدي وبالإكثار من وضع القياديين المعارضين، وأيضاً الذين يعترضون، في السجن أو في الإقامة الجبرية.

وصحيح أن التعددية لم تتبلور بما فيه الكفاية إلاّ أنها كانت على مدى عشر سنين ستتحول إلى أمر يقع، وكان الحُكْم تبعاً لذلك سيصبح مزيجاً من البورقيبية والإتجاهات الأخرى. وأغلب الظن أن محمد مزالي كان في صدد العمل في سبيل تحقيق هذه الوحدة الوطنية التي من الصعب حدوثها في ظل زعامة بورقيبة لأن شرط هذه الزعامة قبل البدء بأي حوار هو مبايعة هذه الزعامة في حين أن الأمر بالنسبة إلى محمد مزالي يختلف حيث إن الرجل يتطلع إلى إلتفاف الناس حوله وهو أقصى ما يتمناه رجل دولة، فضلاً عن أن مزالي يؤمن بأن المبايعة إنتهت مع الخلفاء أو أنها مستمرة في ديار البعض في الزمن الراهن كتقليد وليس كأسلوب حكم.

وفي التعددية كان سيحدث إنتعاش تدرجي للديمقراطية وهذا كان سيقود إلى تحقيق إزدهار إقتصادي فضلاً عن أن قوى سياسية كثيرة كانت ستخرج من تحت الأرض وتعمل في العلَن تحت سمع السلطة وأبصارها.

● وهل هي الديمقراطية على الرغم من بعض الممارسات غير الديمقراطية التي حدثت في السنوات الخمس الماضية والتي ليس واضحاً لماذا لجأ إليها محمد مزالي: هل نتيجة وقوعه في شرك نصبه له الآخرون، أم أنها نتيجة نزوع من جانب الرجل نحو الممارسة الحديدية في الحُكْم بعدما كثرت الصقور الدستورية التي حلقت في سماء الحياة السياسية التونسية بهدف إفتراس الرجل وتجربته التي بدأت تلقى الترحيب في صفوف الناس؟

● وهل هو التيار القومي العربي الذي بفضله أمكن الجامعة العربية أن تبقى في تونس. وهذا التيار قاده بشجاعة محمد مزالي ولكن الرجل لم يتمكن من أن يصل بهذا التيار سوى إلى منتصف الطريق. ولو كان بقي في الحُكْم لكان واصل السعي من أجْل الوصول بهذا التيار إلى داخل القرار السياسي في تونس أو على الأقل سعى للمحافظة على ما أنجزه بحيث لا ينهزم هذا التيار أمام التياريْن الآخرين: التيار الديني والتيار الأوروبي، وكلاهما له مريدون وأنصار من ضواحي منطقة القصبة حيث يحتشد جماعة التيار الأول إلى شواطئ وتلال منطقة قمرت حيث تنتشر دارات البورجوازية التونسية التي يشدها حنين غير مشروع إلى الأم الحنون فرنسا أو الخالة الحنون إيطاليا أو – وهذا حنين مستجد – إلى الخالات المنتشرة في شمال أوروبا وصولاً إلى الولايات المتحدة.

● وهل هي منظمة التحرير الفلسطينية التي طرقت الباب التونسي فتم فتحه على مصراعيه لها لأكثر من سبب لعل أهمها أن بورقيبة زعيم قضية تحرير ومن أجْل ذلك يتفهم مشاعر الذين لهم قضايا من نوع القضية الفلسطينية فضلاً عن أن محمد مزالي بالنظرة القومية التي تشكل محور تفكيره ووجد أن خير ما يزيد به آثار مشاعر المرارة التي في نفوس العرب من بعض المواقف التونسية القديمة هو مناصرة الفلسطينيين سياسياً وفي هذه الظروف بالذات. ومع الأخذ في الإعتبار أن المناصرة كانت للشرعية الفلسطينية وليست لكل فصائل المقاومة فإن تونس لم تسلم من الإعتداء الإسرائيلي.

وفي تغييب مزالي قد يصعب الإستمرار في إستضافة العمل السياسي الفلسطيني بشخص رموز الشرعية

الفلسطينية ولعل هذا ما يفسر إتجاه السيد ياسر عرفات نحو السودان بعدما كان تجاوره للجامعة العربية حقق له المزيد من الصمود بقدر ما حقق لتونس الكثير من الشأن.

● وهل هي السمعة التونسية على أساس أن مصداقية الناس داخل تونس وخارجها لا بد ستتأثر وسيكون هنالك كثيرون يتساءلون من حين إلى آخر كلما تذكروا ما جرى لمحمد مزالي في معرض الحديث حول أسلوب الحُكْم في العالم العربي: كيف يحدث هذا الذي حدث في تونس؟ وهكذا بعد إشادة لا مثيل لها من جانب الرئيس بورقيبة برئيس وزرائه وبالأمين العام لحزبه، أي بمحمد مزالي، يتحول الرجل إلى مجرد نبأ من بضع كلمات تعلن إقالته من منصبيْه وعلى الطريقة التي يلخصها قول الشاعر:

"ما بين طرفة عين وإلتفاتتها

يغير الدهر من حال إلى حال"

وإلى ذلك أن كثيرين سيتساءلون: هل أن تجربة خمس سنوات في الحُكْم تنتهي هكذا بقرار صيغ بلهجة القادة العسكريين الميدانيين وفي زمن الحرب وعندما يتخذون قرارات بتجريد القادة الأدنى منهم رتبة من رتبهم وأوسمتهم ومناصبهم؟

وهؤلاء يفترضون بطيبة مشاعر أن ما كان متوقعاً من الرئيس بورقيبة هو الإعلان في أعقاب إنتهاء مؤتمر الحزب الذي سماه "مؤتمر الصمود" أنه من أجْل تجديد الدم في شرايين الحزب فإنه قرر إختيار أحد التكنوقراط في الحزب لكي يترأس الوزارة الأُولى ويكون الأمين العام للحزب بعدما أدت تجربة رجل الفكر والسياسة (محمد مزالي) الغرض المطلوب منها.

ومثل هذا الإفتراض صحيح لو أن الحكام من نوع الرئيس بورقيبة كانوا يفضلون النهاية الطبيعية لرجال الصف الثاني وبالذات للذين لهم فرصة خلافتهم. لكن هؤلاء الحكام يميلون عادة إلى وضع نهايات مأساوية لأولئك الرجال ويستكثرون عليهم عبارة التكريم ويفضلون إستعمال كلمة "إعفاء" أو "إقالة" أو "قبول إستقالة" في أقصى الحدود. أما كلمة "إستقالة" لوحدها فإنها ليست مقبولة إلا في حالات نادرة جداً.

مَن هو الخاسر أو من هم الخاسرون من تغييب محمد مزالي بالشكل الذي تم تغييبه ليست هي كل شيء في هذا الذي جرى في تونس وبدا كما لو أنه انقلاب أكثر منه حركة تغيير تقليدية في الحُكْم. فهنالك بعض الأمور الهامشية أو التي في صلب الموضوع قد يكون من شأن توضيحها الخروج بإجابات أكثر تحديداً حول الذي حدث.

وبادئ ذي بدء من المهم الإشارة إلى أن الذين يرصدون تفكير الرئيس بورقيبة لا يعتبرون ما يعتبره غيرهم من أن الذي حدث كان مفاجئاً. وإذا كان هؤلاء يرون أن بورقيبة تصرف مع محمد مزالي بما يمليه عليه تفكيره التقليدي ولم يقدم على أمر يدعو إلى الإستغراب فعلى أساس أن بورقيبة هو مايسترو الإنقلابات على نفسه منذ الخمسينات بل حتى قبل أن يتسلم الحُكْم، أي في الأربعينات عندما كان على رأس الحزب.

وكأمثلة على ذلك يمكن قول الآتي:

أن بورقيبة إنقلب على الحبيب تامر الذي كان من الشباب الطليعيين الثائرين معه والذي مات في حادثة طائرة في الهند.

وإنقلب على صالح بن يوسف.

وإنقلب على كل مؤتمرات الحزب التي سبقت التحرير.

وإنقلب على الحبيب عاشور.

وفي إستمرار كان بورقيبة في صراع مع المجموعات القيادية للحزب الدستوري. وكان في أسلوب تعامله مع هؤلاء يعتمد مدرسة كليمنصو أو فلنقل إنه تلميذ كثير النجابة في هذه المدرسة التي كانت تقوم على مساومة أطراف الصراع ثم المهادنة بعد ذلك وعند الإطمئنان إلى هؤلاء يتم الإنقلاب عليهم.

وفي إستمرار كان بورقيبة يستعمل الشارع ضد المؤسسة ثم يستعمل المؤسسة ضد الشارع، أو بكلام أكثر وضوحاً أنه كان يلجأ إلى الشارع عندما يقوى جهاز الحزب عليه، ويلجأ إلى الحزب لكي يحكم الشارع أو يضبط حركة الإيقاع فيه.

ونحن عندما نشير إلى هذه الأمور نستند إلى خطب الرئيس بورقيبة ومذكراته خصوصاً في الفترة 1973–1974 وهي فترة خصبة وأوضح الرئيس خصوبتها بعفوية في تلك الخطب والمذكرات.

ومَن يقرأ هذه الخطب والمذكرات ويكثر من التمعن في الإجراءات والقرارات التي إتخذها الرئيس يخرج بإنطباع عن ملامح نظرية خاصة ببورقيبة ويعمل في هديها، وقاعدتها إقناع الشعب بأن في بقائه (أي بقاء بورقيبة) في الحُكْم خيراً للشعب. ومَن يعتقد ذلك يمارس عن شغف، أو من أجْل تطبيق أفكار صعبة، أسلوباً يميل إلى الديكتاتورية. لكن بورقيبة ليس ديكتاتوراً بقدر ما هو من نوع الحكام الذين يندرجون تحت صفة "المستبد العادل".

وفي هذا الصدد قد يجوز القول ان بورقيبة الذي يملك كل مقومات الديكتاتور لم يسقط في فخ ديكتاتورية العالم

الثالث لأنه كان مثقفاً وإختار أن يكون مثل زعماء وأبطال تاريخيين. ولقد نجح في أن يجمع بعض صفات هذا الزعيم وذاك البطل (ديغول وكليمنصو وآخرون...) لكنه أخفق في جعل تونس على صورة مؤسسات أميركا، الشغوف بها، وفرنسا، وبذلك إنتهت تونس صورة منه وليس صورة من أحلامه.

وقد يكون بورقيبة من الزعماء القلائل الذي تغلب هالتهم التاريخية على شعبيتهم. وإذا نحن أخذنا في الإعتبار أن 70 في المئة من الشعب التونسي هم دون العشرين. لإكتشفنا مفارقة غريبة وهي أن الأكثرية الساحقة من الشعب التونسي لا تعرف بورقيبة إلاّ من خلال التلفزيون ومن خلال الحزب والمشاكل اليومية. بل ومن الجائز القول: إنه لولا التلفزيون والإطلالة اليومية للرئيس – من خلال برنامج خاص بأقواله – على الناس لكانت هنالك نسبة كبيرة جداً من التونسيين لا يعرفون رئيسهم، ذلك أن الشعبية القائمة فقط على الشرعية لا تفي بالغرض. ولعل هذه النقطة بالذات التي تنبَّه لها محمد مزالي ساهمت في تقويض أحلام الرجل الذي كان يحلم بخلافة الزعيم التاريخي مستنداً في ذلك إلى أنه، أي مزالي، أقرب إلى السبعين في المئة من التونسيين الذين لا يعرفون من بورقيبة سوى الشرعية في حين أنهم يعرفون من مزالي ما هو متناسب مع الحضور الدائم لرجل الدولة.

وقد يكون مزالي هو أفضل "صحابة" المجاهد الأكبر إلا أنه واجه ظروفاً لا قدرة له على أن يتحملها بسبب فارق السن بين الوالد والابن أو بين الأستاذ والتلميذ. وبسبب هذه الظروف والتناقضات سجل مواقف إعتبرها الخصوم أخطاء، وأحياناً خطايا، مع أنها لا تعدو كونها إجتهادات لرجل دولة ليس بالضرورة – خصوصاً إذا كانت منطلقاته ديمقراطية – أن يكون عليها إجماع، ووصف هؤلاء تلك الأخطاء لدى الرئيس بورقيبة وذلك من أجل إحداث شقاق في الصيغة التي بدا لبعض الوقت أنها المناسبة، هذا إذا كان الرئيس بورقيبة حريصاً بالفعل على إستمرارية تجربته.

ولعل أبرز هذه الأخطاء هو التصرف على أساس أنه آخر الذين وضعهم الرئيس بورقيبة في مختبره الكيميائي الذي يستهدف إذا جاز القول بلغة الكيمياء وعلم الأحياء إستخراج إكسير الحُكْم، وذلك لأن الرجل بلغ من العمر عتياً، وأنه إزاء ذلك لا تعود تكتيكاته السياسية مقبولة شعبياً لأن أهل تونس باتوا أكثر ميلاً نحو الإستقرار.

ومثل هذا الإفتراض من جانب مزالي كان من الممكن الأخذ به لو أن الحزب الدستوري كان حزباً بالمفهوم التقليدي، وليس بالتفرد الذي هو عليه، حيث إن بورقيبة إبتكر الحزب بالصيغة التي هو عليها الحزب الدستوري من أجْل أن يكون أداة في يد الدولة وليس العكس، وبحيث لا يفرز طبقات وكوادر في الحُكْم وإنما يتقن فن تأطير ما يريده الحُكْم ويتولى تسويق الزعيم شعبياً. ومن هنا نلاحظ أن كل إنقلابات بورقيبة كانت داخل الحزب وكانت كلها تتم بالطريقة التي يتم بها إخراج الأفلام والمسرحيات ذات الحبكة الجيدة والمشوقة والإخراج الذي يدمي قلوب المتفرجين خصوصاً إذا كانوا من النوع غير المتبحر بالسياسة وفنونها ولم يفقد عذرية إطلاق الأحكام بعفوية وبراءة.

وإلى ذلك أن من سوء حظ مزالي الذي لم يبق له من مواقع المسؤولية سوى عضوية اللجنة المركزية للحزب المؤلفة من 91 عضواً وعضوية المكتب السياسي المؤلفة من 20 عضواً فضلاً عن رئاسة اللجنة الأولمبية التونسية – هكذا فجأة – أنه بدأ يضع الخطط للخلافة وللإقامة الطويلة في الحُكْم من دون أن يأخذ في الإعتبار أن التعامل مع زعيم تاريخي يملك كل الشرعيات في البلاد ليس بالأمر السهل، خصوصاً أن هذا الزعيم يصبح أكثر تشبثاً بالسلطة لمجرد أن يتصور بأن الآخرين ينتظرون رحيله وتتملكه رغبة جامحة في التأكيد على أنه قادر على أن يتخذ أي قرار في أي وقت سواء كانت هنالك حاجة إلى هذا القرار أو فقط لدوافع إختبارية.

ونحن عندما نشير إلى هذه المسألة نأخذ في الإعتبار الظاهرة اللافتة للإنتباه في مدرسة الحُكْم البورقيبي، وهي أن ملك الحزب الدستوري ونعني به الرئيس بورقيبة يخلع الرجل الثاني في الوقت الذي يكتسب هذا الرجل شعبية ملحوظة، أو يبدأ التصرف على أساس أنه الرجل بعد حين. وما حدث لمحمد مزالي حدث من قبل للهادي نويره، وحدث للباهي الأدغم، وحدث لأحمد بن صالح. ويلاحظ المرء وهو يعرض شريط تطورات ربع القرن الماضي من الأحداث التونسية أن معدل بقاء الرجل الثاني في الحُكْم مع بورقيبة هو عشر سنين كحد أقصى كما حدث للباهي الأدغم الذي تألق بعد ذلك كمبعوث شخصي خلال أحداث أيلول/سبتمبر 1970 في الأردن، وست سنوات كما حدث لمحمد مزالي كحد أدنى.

وصحيح أن مزالي كان يحتاج إلى سنتيْن أخريْن فقط لكي يثبت بالفعل أن خطط التعريب تسير وفق القناعات وليس الأهواء وهي معركة مزالي الأولى ولكي يشد صوامل الحُكْم ويستقر، إلاّ أنه ليس الوحيد الذي إنقلب الزعيم عليه

في اللحظة غير المناسبة له، والمناسبة جداً للزعيم. فهنالك الهادي نويره الذي بدا لفترة من الزمن أنه الرجل المناسب للخلافة، وساعده على ذلك أن التونسيين إطمأنوا إليه ووثقوا بحسن إدارته لشؤون المال والإقتصاد – وولاء التونسي لمَن ينجح في هذا المضمار يفوق ولاءه للناجح في المضمار السياسي – إلا أن الرئيس بورقيبة وجه إليه ضربة لم يتحملها الرجل فسقط في دائرة النسيان متقاسماً مع مزالي الأثر الذي يتركه على الحُكْم في تونس الخلاف مع العقيد معمر القذافي.

ومع أن الرئيس بورقيبة يمارس اللعبة السياسية بكثير من الحداثة، إلا أن الحظ الذي لازم إنقلابه على أحمد بن صالح وتجربته الإشتراكية، وعلى الهادي نويره وإلتفاف الناس حوله، ثم على محمد مزالي والإقتناع به كخليفة يوحِّد بين تونس العروبية وتونس الأوروبية، ليس بالضرورة أن يحالفه دائماً. ومن المؤكد أنه لو أن محمد مزالي النظيف اليد والمنضبط والكثير التواضع لم يشجع الشللية زيادة عن الحد المعقول، ولم يتعامل بهذه الحدة مع إتحاد النقابات وهو يدرك أن كل الخصوم يصفقون وبحرارة للمبارزة الدائرة بينه وبين الحبيب عاشور الذي سبق أن نقله مزالي من السجن إلى دولته التي تتخذ من ساحة محمد علي مقراً لها وتناصب دولة قرطاج العداء، ولم يدمر الجسور بأسلوب صاحب المبدأ وليس رجل التكتيك السياسي مع ليبيا، ولم يخذله السقوط الحاد لأسعار المواد الأولية من نفط وفوسفات والسقوط الحاد الآخر للإستثمارات العربية والسقوط الأكثر حدة لإيرادات السياحة التي كانت تضخ مالاً على الدولة فبدأت تأكل من رأس المال الوطني، ولم يستهن، زيادة عن اللزوم، في الأثر الذي للتيارات الدينية في تونس والتي تنتقل مع كل خطوة ترهلية للحزب الدستوري من أوساط الطلبة وفقراء الحال إلى المؤسسات ذات الشأن في تونس يشجعها على ذلك أن هذه التيارات لا علاقة لها بالقوى الخارجية وأنها قريبة من وجدان المواطن التونسي وليست على غرار ما هي عليه حال التيارات الإسلامية في مصر ولبنان.. إنه من المؤكد لو أن محمد مزالي راعى كل هذه الأمور لما كان للرئيس بورقيبة، الشغوف بتحريك الأحجار على رقعة الشطرنج التونسي، أن يحركه بسهولة وإلى درجة الإستهانة، ولكان على الأقل أتاح له الإبتعاد بهدوء، خصوصاً أن مزالي لم يخترق جدار الصوت في المحيط البورقيبي على الإطلاق، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن مزالي، وقياساً بالظروف الراهنة محلياً وعربياً ودولياً، كان في إستطاعته أن يتمرد على بورقيبة تمرُّد الإبن الذي قرر تعديل أسلوب الطاعة لوالده، لو أنه – أي مزالي – كان رجل سياسة واستراتيجيات ومناورة مثل الهادي نويره. وكان تمرده سيبدو خطوة مطلوبة في اتجاه تحقيق الاستقرار. لكن مزالي رجل أدب وفكر، وليس من التكنوقراط والمناورين وصانعي المكائد، ويميل إلى العزلة ويبتعد عن الأبهة على رغم أن هنالك إلتفافاً شعبياً حوله حماه لبعض الوقت من الذين إلتفوا عليه ثم وقفوا يتفرجون على كبير العائلة الدستورية يحرم الإبن البار من الميراث بعدما كان وعده خيراً.

وقد تكون مشكلة محمد مزالي أنه أخذ الوعد على محمل الجد، ونسي أن كبير العائلة المحتار في أمر هذا الإرث والذي أعلن وكرر الإعلان في الزمن الذي بدأت فيه تضاريس الشيخوخة تظهر على وجهه وخطواته أن محمد مزالي هو موضع ثقته وخليفته ثم عاد عن وعده، هو نفسه الذي أعلن وكرر الإعلان في الزمن الذي وصل فيه إلى ذروة التألق السياسي أن الهادي نويره هو موضع ثقته وخليفته، ثم عاد عن وعده، وهو نفسه الذي أعلن وكرر الإعلان يوم كان في السنوات الأُولى من العمر الثاني أن أحمد بن صالح هو موضع ثقته وخليفته.

وثمة سؤال:" أليس من حق مزالي أن يأخذ الوعد على محمل الجد ما دام الرئيس بورقيبة في السن التي توجب عليه أن يختار خليفة له؟

والجواب عن ذلك هو أن بورقيبة لا يمكن أن يختار مَن يخلفه لأن البورقيبية ليست ملكاً ولا رسالة، وإنما هي طريقة متميزة في فن الحُكْم لا يبدو أنها ستتكرر بعد بورقيبة لسبب بدهي وهو أن تونس تعيش مرحلة المخاض، وأن البورقيبية بعد بورقيبة ستكون جزءاً من صيغة وليست كل الصيغة. بمعنى أنه لن يكون حالها أفضل من حال الناصرية وقد تصبح مثل الناصرية في مصر اليوم.

و... الجواب عن ذلك أيضاً هو أن بورقيبة كان في اللحظة التي يعلن فيها إختيار مَن يخلفه يختار أيضاً خليفة الخليفة وذلك لأن البورقيبية هي إرث مُحرَّم وأن لعنة البورقيبية مثل لعنة الفراعنة تصيب بالأذى كل من يعتبر نفسه على صعيد الكفاءة والإقتدار أو على صعيد التمني مؤهلاً لمواصلة هذا الإرث الصعب.

ونعود إلى ما بدأناه لنقول: إن تونس كسمعة خسرت الكثير بتغييب مزالي لأنها تحاول أن توحي بأنها أوروبية على صعيد الرقي في الممارسة السياسية ثم أكدت في لحظات أنها تبقى من دول العالم الثالث حيث يجوز للحاكم

ما لا يجوز لغيره وحيث يجيز الحاكم لنفســه أن يكون في لحظة منح الثقة لمسـؤول قد حدد اللحظة التي سـيسـحب بساط الحُكْم من تحت قدميه.

مجلة "التضامن". لندن - 19 تموز (يوليو) 1986

* * *

الإنتخاب اليومي للقيادة التاريخية

مع إقتراب الحرب العراقية – الإيرانية من بداية سـنتها السـابعة وحلول الذكرى الثامنة عشـرة لتسـلم حزب البعث الحُكْم في العراق، تجـدد القيـادة الحزبيـة للعراق إنتخـاب الرئيس صـــدَّام ويحدث نوع من التكريم للإعلام وللأجهزة المتخصصة وذلك من خلال الحضور الفعال لها في دائرة إتخاذ القرار.

والتجديد للرئيس صـــدَّام من جانب القيادة حلقة مهمة لكنه ليس الحلقة الوحيدة وإنما ســبقتها على مدى خمس ســنوات حلقات كثيرة وكلها تؤكد إلتفاف العراقيين حول قيادة الرئيس وتمسكهم بها خصـوصـاً عندما كانت تصـدر من هنا وهناك وهنالك بعض الأصـوات والإشـتراطات التي تفتقد إلى المنطق وإلى اللياقات.

فالإنتصـار الذي كان يحققه المقاتلون العراقيون في كل مرة تتعرض فيها الحدود إلى محاولة إختراق كان في الواقع نوعاً من التجديد لقيادة الرئيس صدَّام.

والإلتزام الـدقيق بـأخلاقيـات التعـامـل في زمن الحرب فضلاً عن عدم التذمر وإبداء الشكوى كانت في الواقع نوعاً من التجديد لقيادة الرئيس صدَّام.

والتجاوب مع إجراءات وسـياسـة التقشـف كانت أيضـاً حالة اقتراع من جانب الناس لمصلحة قيادة الرئيس صدام.

والتفهم الموضـــوعي لضـــرورات التبرع بالمال والذهب والمصوغات كانت أكثر الخطوات عفوية في إتجاه التجديد لقيادة الرئيس صدَّام.

والإســتعداد الدائم للبذل والتضـــحية كان ورقة إقتراح حازت عليها بالإجماع قيادة الرئيس صدَّام.

والإصـــرار على أن تتلازم الكبرياء مع الشـــجاعة في التعالم مع الأشـقاء القريبين ومع الأصـدقاء البعيدين ومع الدول الأخرى كان أيضـــاً نوعاً من التجديد لقيادة الرئيس صدَّام.

وهذه الســـمعة الجيدة التي لم يفقدها العراق على رغم كل هذه السنوات الكثيرة الصـعوبة من التضـحية وكيف أن الدول ذات الشـــأن شـــرقاً وغرباً تتعاون معه مســتندة في إطمئنانها إلى إقتداره من جهة وإلى دقة أسلوب في التعامل من جهة أُخرى هو أيضاً تجديد لقيادة الرئيس صدَّام.

وهذا الحزم والمبدئية واليقظة ومواصلة العمل في خطط التنمية هو نوع من التجديد لقيادة الرئيس صدَّام.

وهذا الإطمئنان إلى أن الدنيا بخير ما دام الوطن بخير هو أيضاً نوع من التجديد لقيادة الرئيس صدَّام.

وهذا التنبُّه والعمل الدائم على بناء الجيش الأقوى هو أيضاً تجديد لقيادة الرئيس صدَّام.

وهذا الحرص على عدم نسيان خصال إعتاد المواطنون عليها من رئيســـهم ســـواء تمثل ذلك في زيارة مفاجئة أو إفطار مع عائلة أو حضور غير متوقع وفي أي لحظة هو نوع من التوضـــيح لبعض أســـباب حرص العراقيين على قيادة الرئيس صدَّام.

إن كون المؤتمر القطري جدد القيادة لصـــدَّام حســـين ليس بـذلـك الأمر المفـاجئ، ذلـك أن هـذا المؤتمر ترجم مشـاعر العراقيين ولم يقم بعملية إقتراع، أو فلنقل إن تجديد القيادة كان على المســـتوى الحزبي أما لو كان جرى بدل ذلك إقتراع من جانب العراقيين كمواطنين عاديين وليســـوا كحزبيين لكانت قيادة الرئيس صـــدَّام حصـــلت على أعلى الأصـوات. ذلك أن الرئيس صـدَّام حصـل في البداية على الشـــرعية الحزبية لكي يحكم لكنه بعد تجربة الحُكْم في أعقاب تولي المســـؤولية كاملة في الدولة وفي الحزب بات يحكم محاطاً بشرعية أخرى هي شرعية غير البعثيين وهي الشرعية ذات الجمهور الأكثر رحابة أو إذا جازت المقارنة أنها شرعية الجمهور المشجع لفريق رياضي خصوصاً إذا كان هذا الفريق يعمل بكل ما أوتي من قوة من أجْل أن يحقق الفوز لبلـده. والفريق هنـا هو الحُكْم الـذي يقوده بالبعثيين صدَّام حسين، والذي من المؤكد أنه سيتطور في ضوء دروس الحزب ثم في ضوء مساهمات غير البعثيين في هـذه الحرب وهي مســـاهمـات بـالغـة الأهميـة في الجبهتيْن: جبهة الحدود والجبهة الداخلية. فالذين بذلوا لم يكونوا كلهم من البعثيين وإنما أتى البذل من غيرهم أيضـاً. ولم تقتصـــر التضـــحية على البعثيين وإنما كانت هنالك تضـــحيات غير بعثية. والطوابير التي وقفت أمام مكتب التبرعات للمجهود الحربي كانت عراقية وإلى درجة أنه من الصـــعب التمييز بين البعثي وغير البعثي، ومن الصـــعب التمييز بين أساور ومصوغات أتت بها سيدة عراقية بعثية وشـــلاشـــل وغرامات من الذهب وضـــعتها أمام لجنة جمع

التبرعات عائلة عراقية غير بعثية.

ولم تقتصر الشارات السوداء على منازل البعثيين لتعلن أن في هذا المنزل أو ذاك شهيداً قضى في ساحة الواجب بل إن هذه الشـــارات علقت على منازل غير البعثيين وهم كثيرون.

والتطوير الذي نعنيه في الحُكْم لن يتم نتيجة مطلب وإنما لكونه نتيجة طبيعية لعملية الإنتخاب التي يشـــهدها العراق يومياً خلال ست سنوات وهي أطول إنتخابات من نوعها في تاريخ الإقتراع وأكثرها عفوية خصـوصـاً أنها لم تتم على طريقة وضع الأوراق في الصناديق وإنما تمت من خلال الإستعداد الميداني للإلتفاف حول قيادة صدَّام حسين والتجاوب مع نضـــاله كزعيم لكل العراق وليس فقط كقائد للبعثيين.

ومثل هذه الزعامة تأكدت وبشـــكل حاســـم لمجرد أن بدأت الحرب التي حقق الرئيس صدَّام فيها لبلده وأمته أكثر حالات الصمود تألقاً بفضل إلتفاف العراقيين بعثيين وغير بعثيين حوله.

وتكراراً إنـه إذا كـان المؤتمر القطري جـدَّد إنتخـاب الرئيس صـــدَّام قائداً قبل أيام فإن الأكثرية تقوم منذ ســت سنوات بعملية إنتخاب يومية لقيادة صدام حسين التاريخية ضمن مشاعر عفوية بعيداً عن الإنضباط الحزبي وطقوس الحزب. وتلك أرقى حالات المشاعر.

مجلة "التضامن". لندن - 26 تموز (يوليو) 1986

* * *

إنتظروها من الحسين

فجاءت من الحسن

إذا كان المرء سـيترك نفسـه عرضـة للإنفعال فإنه قد يقول في شأن الزيارة التي قام بها رئيس وزراء إسرائيل إلى المغرب يوم الإثنين المـاضـــي (21 تموز/يوليو 1986) الكلام الكثير الذي يضـج بالمرارة والغضـب. أما إذا تأمل في أمر هذه الزيارة وظروفها فإنه سـيلاحظ بعض الأمور والمفارقات وسـيجد نفسـه يضـع الكثير من الخطوط تحت بعض الكلمات والتواريخ والأحداث.

وعلى النحو الآتي يمكن تسجيل هذه الملاحظات:

أولاً – ليس من حق أحد أن يقول بدءاً من السيد ياسر عرفات وإنتهاء بالرئيس الجيبوتي حسـن جوليد، انه فوجئ بأمر اللقاء العربي – الإسـرائيلي. ذلك أن العاهل المغربي لم يترك مناسبة إلاّ وألمح فيها إلى مسألة الحوار العربي – اليهودي.

ثانياً – إن أكثر النقاط تعقيداً في أمر هذا اللقاء هو أنه تم على بعد بضـــعة كيلومترات من مدينة "فاس" من دون أن يعني ذلك أن إنعقاده في الرباط أو الدار البيضـاء يعطيه مشـــروعية قومية، ذلك أن الزيارة في حد ذاتها هي الأمر الذي يصعب تصوُّر حدوثه.

ولكن عقد اللقاء على مقربة من "فاس" العاصمة الدينية للمغرب يعطيه بعداً ما كان أحد ليفترض حصـــوله وهو البعد التديني.

وإلى ذلك أن مدينة "فاس" من دون غيرها من المدن المغربية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالعمل العربي المشترَك.

ثالثاً – إنه قد يكون هنالك من الدول العربية من يمكن أن ينظر إلى اللقاء المغربي – الإسرائيلي على أنه إجتهاد شـخصـي تم في الظروف التي إختلطت فيها الإجتهادات مع الحقائق الموضوعية وأنه حلقة أكثر تقدماً على صعيد العلاقة المتميزة بين حكومة المغرب ويهود العالم، لو أن رئيس وزراء إسـرائيل أتى للقاء الملك الحسـن الثاني وهو يحمل من النيات ما يجعل اللقاء غير خاضـــع للتحفظ أو يحمل تعهداً مؤكداً بأن إســـرائيل تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني وهي على إستعداد لأن تعلن ذلك وبالصوت العالي. أما عدا ذلك فإن اللقاء سيكون طعنة أُخرى من نصل سكين حادة في الجسم العربي الذي يحتاج إلى مَن يضع على جراحه الدواء الذي يوقف النزيف لا أن يحدث جرحاً جديداً من المؤكد أنه سينشر السموم العالقة في نصل السكين الحادة داخل هذا الجسم.

وزيادة في التوضـيح يمكن القول إن المئة والخمسـين مليون عربي كانوا على الرغم من كل شـيء يعلقون الأمل على أن تنعقد القمة العربية في المغرب ويحدث ما يمكن أن يصلح الحال ويضع الأساس للحد الأدنى من الوفاق والتفاهم. وكان هؤلاء كلما إنقضى يوم ولا يتم الإعلان عن تحديد موع إنعقاد القمة المرجوة ينتظرون اليوم التالي لعل وعســى يســمعون النبأ اليقين. وعندما يفاجأ هؤلاء الذين ينتظرون إنعقاد القمة بأن الذي أتى إلى المغرب، هو شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل وليس الملوك والرؤساء العرب فإنهم بالتأكيد لن ينتظروا بعد الآن إنعقاد القمة ولن يكون هنالك أحد على إستعداد لإستضافة هذه القمة.

وإذا كان الهدف الأول للقاء المغربي – الإسـرائيلي هو

نسف الأمل الأخير في إمكانية عقد القمة فإن هذا الأمل قد تبدد نهائياً ولا مجال له بعد الآن على الأقل، وفق الصيغة التقليدية.

هذا مع الأخذ في الإعتبار أنه إذا كانت هنالك رغبة حقيقية وإصرار على لملمة الصف العربي، فإن الصيغة الأفضل هي عقد قمة الرياض المؤجلة وذلك بعدما بات من غير المنطقي عقد القمة في إحدى مدن المغرب. وفي هذه القمة، يتم وبشكل حاسم، وضع كل الأوراق على الطاولة بدل اللجوء إلى خطوات لا تهز رمش عين أي مواطن عربي من نوع قطع العلاقات الديبلوماسية أو إصدار بيانات تتضمن إتهامات بالخيانة والتفريط بالقضية..

رابعاً – في الإطار نفسه من الجائز القول إن هنالك أكثر من سبب شجع على حدوث اللقاء. ويحتار المرء في إحصاء هذه الأسباب:

هل هو التباطؤ في إعادة مصر إلى مكانها وبعض مكانتها أو مكانتها الكاملة في الجامعة العربية؟

أم هل هو تباطؤ مصر في فك إرتباطها ولو جزئياً بإتفاقية "كامب ديفيد" بما ييسر لها أمر إستعادة عضويتها في الجامعة العربية؟

أم هل هو الإستهانة من جانب البعض بأمر الجامعة العربية وبكل المؤتمرات التي تنعقد في رحابها؟

أم هل هو موقف الحُكْم السوري الذي يعطِّل إنعقاد القمة وينسف كل محاولة لتحقيق المصالحة العربية؟

أم هل هو عدم الجدية في تحقيق المصالحات بحيث إن الحديث حولها يسبق حدوثها وبذلك تتعطل لغة الحوار؟

أم هل هو الإمعان في بعثرة الموقف الفلسطيني وتحويل الشرعية الفلسطينية إلى شظايا وكتل متناثرة؟

أم هل هي الحرب بين العراق وإيران التي ترفض إيران كل المساعي الحميدة من أجْل وقفها وتصر على مواصلتها تحت مظلة عربية واقية هي المظلة السورية – الليبية؟

أم هل هو إتساع رقعة التبلد العربي حيث لا يتأثر أحد بفاجعة فقدان وطن أو محنة تواجهها القضية أو إستهانة تصل إلى درجة الإمتحان العسير بحرية الفرد وحق التعبير؟

أم هل هو عمى القلب العربي الذي يرافق عمى البصيرة وكلاهما يتلازم مع العمى الفكري؟

أم هل هو إستمرار لبنان يكتوي بنار العجز العربي وليس هنالك مَن ينقذ؟

أم هل هو الإستمتاع بالفلسطينيين يلجأون من الإحراق إلى الإغراق أو من القصف الإسرائيلية المنظم والدقيق التصويب إلى القصف العشوائي العربي الذي يقتل النساء والطاعنين في السن والأطفال... وخصوصاً الأطفال؟

أم هل هو هذا الإنحدار الإقتصادي الذي يهدد بالجوع غير منطقة في طول العالم العربي وعرضه؟

أم هل هو غضب الله سبحانه وتعالى، على الذين يقتربون على الأرض أعمالاً لا يرضى عنها الله ويبددون أرزاقاً وخيرات أوصى الله بحسن الاستفادة منها كي لا تذهب مع الريح؟

أم هل.. وهل... وهل من عشرات التساؤلات التي تندرج تحت بند العجز والإستهانة؟

خامساً – لقد كان التمهل هو القاسم المشترَك لدى الجميع في نوعية رد الفعل على المفاجأة المغربية. وبإستثناء سوريا فإن الآخرين تمهلوا كثيراً في حين أن سوريا سارعت إلى سحْب سفيرها وقطع علاقاتها وهي خطوة كان يمكن أن تحظى بمصداقية ورد فعل طيِّب لو أن الجبهة السورية – الإسرائيلية ليست حتى إشعار آخر مسالمة، ولو أن سوريا تصد عدواناً إسرائيلياً عن لبنان أو الفلسطينيين، ولو أن سوريا لا تمد إيران بالسلاح والخبراء من أجْل أن تواصل هذه محاربة العراق.

ولقد بدا التمهل كما لو أن مثل هذا الحدث البالغ الأهمية يحتاج إلى التأني في الرد أو إلى إنتظار النتائج والبيان المشترك، أو أن السبب في هذا التمهل هو تشابك العلاقات العربية مع المغرب، والظروف التي تربط بين المغرب والثورة الفلسطينية.

وزيادة في التوضيح يمكن القول إن جبهة الخليج تربطها بالمغرب أفضل العلاقات. والدول الأخرى على أحسن حال مع المغرب. وأما الثورة الفلسطينية فإن للمغرب في أعناق قادتها جمائل كثيرة، بل إن للمغرب أثره الواضح في المرونة التي ترافق التحرك الفلسطيني. وبين المغرب وليبيا إتحاد وخصوصيات ومنافع مشترَكة.

ولكن هل أن ذلك يعني أنه لا بد من التمهل قبل إعلان موقف فوري من زيارة بيريز إلى المغرب؟

سادساً – تبدو المفاجأة المغربية وكأنما هي خطوة تخص الملك الحسن الثاني وأقرب المقربين إليه. وقد يجوز الإفتراض أن الملك الحسن لم يطلع أحداً على خطوته بإستثناء عدد يكاد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة ومن بينهم وزير الخارجية عبد اللطيف الفيلالي لأنه النسيب حيث إن ابن الوزير هو صهر الملك.

كذلك قد يجوز الإفتراض أن الرئيس فرنسوا ميتران من

الذين لم تفاجئهم الخطوة ربما لأسباب موضوعية من بينها أن الرئيس الفرنسي هو من الإشتراكية الدولية، التي ينتمي إليها شيمون بيريز، ورئيس وزراء إسبانيا غونزاليس. أم علاقة الإثنيْن، ميتران وبيريز، بالملك الحسن، الذي ليس عضواً في نادي الإشتراكية الدولية، فقائمة على أساس أن الثلاثة من المجموعة المناصرة لإتجاه "كامب ديفيد" والذي يجوز إعتبار الملك الحسن الثاني بأنه العرَّاب العربي لهذا الإتجاه..

سابعاً – لقد كان من الممكن للمفاجأة المغربية أن تحدث شرخاً في العلاقات السعودية – المغربية وهي علاقات في منتهى الأهمية.

أما كيف كان مثل هذا الأمر ربما يحدث، فعلى أساس أن الأمير عبد الله بن عبد العزيز، وليّ العهد السعودي، الذي إعتاد على أن يقضي بضعة أيام من السنة في دارته وحدائقه الكائنة في مدينة الدار البيضاء والمطلة على مياه البحر الأبيض المتوسط، غادر الدار البيضاء إلى جدة بعد ظهر يوم السبت 1986/7/19 أي قبل يومين من قيام بيريز بتلك الزيارة المفاجئة للمغرب. ولا يجب أن نسقط من الحساب أن الملك الحسن الثاني إختار التوقيت الذي لا يسبب حرجاً للمملكة العربية السعودية، ولنتصور أي سوء في العلاقات كان من الممكن أن يحدث لو أن الأمير عبد الله وهو يرتاح في الدار البيضاء، فوجئ بأن رئيس وزراء إسرائيل وصل إلى "فاس" وإجتمع في "إيفران" المقر الصيفي للعاهل المغربي بالحسن الثاني. ولكن ذلك لا يعني أن العلاقة السعودية – المغربية ستستمر على ما كانت عليه.

وقد يكون من المناسب التذكير هنا بأن الملك الحسن الثاني إختار الاجتماع برئيس وزراء إسرائيل بعد أن يكون الأمير عبد الله بن عبد العزيز غادر البلاد مثلما أن رئيس وزراء إسبانيا الإشتراكي أيضاً أعلن إقامة العلاقات الديبلوماسية مع إسرائيل في وقت كان موسم الصيف الذي يتواجد فيه المسؤولون السعوديون في بعض مدن إسبانيا قد إنقضت عليه بضعة أسابيع وكان باقياً على بدء الموسم الجديد بضعة أشهر.

ولكن مع الأسف أن حسابات غونزاليس لم تأت بالدقة المتوخاة لأن الذين كانت تعج بهم "ماربيا" وبقية مدن الإصطياف الإسبانية لم يتوجهوا مثل السابق إلى حيث كانوا يتوجهون، واختارت أعداد كبيرة منهم تركيا التي تشهد منذ بعض الوقت إزدهاراً ملحوظاً على صعيد الإستثمارات العربية.

ثامناً – لا يبدو من الجائز المقارنة بين زيارة الرئيس (الراحل) أنور السادات إلى القدس وبين زيارة بيريز إلى المغرب وإن كانت كل من الزيارتيْن تعتبر حالة عبور من وضع هنالك إجماع على ضرورة التمسك به إلى وضع يتميز بعدم التماسك ويجنح نحو التفرد بإتخاذ مواقف.

لكن من الجائز القول إنه إذا كانت زيارة السادات إلى القدس، أي العبور العربي إلى إسرائيل، قد أحدث حالة إنشقاق في الصف العربي خسرت منه الأمة الكثير من دون أن تربح مصر شيئاً، فإن زيارة بيريز إلى المغرب أي العبور الإسرائيلي إلى العالم العربي سيكرس حالة شقاق وحالات عزلة من بينها أن ما قيل في الماضي عن الغرب والشرق سيقال في معرض وصف هذا الشقاق. وما يمكن قوله على الأرجح بعد الآن ونتيجة لزيارة بيريز إلى المغرب هو أن المغرب مغرب والمشرق مشرق ولن يتعاونا من أجل القضية الفلسطينية خصوصاً بعدما ذهب الملك الحسن الثاني بعيداً جداً في التعامل مع قضية تتحمل المرونة على أساس مبدأ وثوابت إلاّ أنها لا تتحمل الإفراط في الإجتهاد حتى إذا إرتضى ذلك الفلسطينيون أصحاب القضية أنفسهم.

وقد يقال في هذا الشأن إنه إذا سلَّمنا بإضطرار السادات إلى إبرام صفقة "كامب ديفيد" مع إسرائيل والولايات المتحدة طمعاً بمغانم الحصول على المال من جهة وإسترداد سيناء المحتلة من جهة أخرى فما هي المغانم التي سيحصل عليها العاهل المغربي من "كامب ديفيد" الثاني؟ هل هو المال والمساعدات والسلاح وتكريس زعامته لمنطقة المغرب ما دامت ليست له أرض تحتلها إسرائيل؟

أم هل أن الملك الحسن يحلم بدور تاريخي يعيد فيه القدس الذي هو رئيس لجنة إنقاذها إلى العرب ويساعد على تأمين دولة للفلسطينيين تشجعه على ذلك معادلة قوامها أنه صاحب علاقة جيدة مع كل الأطراف: أميركا، والإتحاد السوفياتي، والعرب والثورة الفلسطينية وإسرائيل والرأي العام اليهودي؟

ويبقى أن المفاجأة المغربية، التي لا يمكن فصلها عن الإقتراح السوفياتي – الفرنسي المشترَك قبل أيام الداعي إلى عقد مؤتمر دولي على مرحلتيْن لحل أزمة الشرق الأوسط ستظل حتى إشعار آخر قضية مغربية – يهودية تمت في غفلة عن أصحاب القضية الحقيقيين الذين توقعوا مع غيرهم ألاّ يضع الملك الحسن الثاني يده في يد الإسرائيليين قبل أن يقر هؤلاء بحقهم في دولتهم المستقلة،

وتقرير مصـــيرهم، وتمت في غفلة عن الذين علقوا الآمال الكثيرة على أن حب الحوار عند الحســـن الثاني لن يجعله يتخلى عن إستعادة المسجد الأقصى، وتمت في غفلة عن كثيرين جداً كانوا ينتظرون أن يكون بطل الصـــدمة الثانية هو الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وليس الحسن ملك المملكة المغربية. ولقد إنتظر العالم أن تأتي الخطوة من الحسين لكنها جاءت من الحسن.

لماذا؟

لو أن الملك الحســن الثاني إســتقبل بيريز وأغلق عليه أبواب القصــر وقال له: لن تغادر هذا القصــر إلا بعد أن يصــل إلى هنا ياســر عرفات وتوقع معه بحضــور الأمين العام للجامعة العربية الشــاذلي القليبي والأمين العام للأمم المتحدة دي كويلار وثيقة يعترف كل صـــاحب حق في العيش بحقوق مماثلة للآخرين... لو أن ذلك حدث، لكان الحسن الثاني لن يبدو صاحب إجتهاد في قضية لا تتحمل الإجتهادات سيسبب له المتاعب وإنما بطل السلام الذي يحتاج إليه الجميع وإن كان لا ينشــده مع الأســف ســوى الجانب العربي الذي ينتمي إليه الحســـن الثاني، والذي يرفضه الجانب الإسرائيلي الذي يمثله شيمون بيريز.

مجلة "التضامن". لندن - 26 تموز (يوليو) 1986

* * *

"فتوى" فلسطينية تحسم النقاش

بعد الخطوة التي أقدم عليها الملك الحســـن الثاني وتمثلت بإستقباله في المغرب رئيس وزراء إسرائيل شيمون بيريز بات من الضــروري في ضــوء رد الفعل العربي على هذه الخطوة إستصدار "فتوى" فلسطينية تنص على مسألة ما إذا كان من الجائز لأي طرف عربي الإقدام على هذه الخطوة أم لا.

وزيادة في التوضـــيح يمكن القول إن رد الفعل العربي كان من النوع الذي يدعو إلى الحيرة. فليس هنالك من اتخذ موقفاً ضـــد هذه الخطوة. هنالك تأمل من جانب البعض. وإذاعة خطاب للملك الحســـن الثاني من جانب البعض. وصـــمت من جانب البعض. وتنديد من جانب البعض. وقطع علاقات وإتهامات من جانب الحُكْم السوري وإن كان هذا الحُكْم يستهدف بهذا الموقف منظمة التحرير الفلسطينية أكثر منها الملك الحسن الثاني.

تلك هي المواقف العربية التي أوضـــحت أن الأكثرية الســـاحقة لم تعتبر الخطوة المغربية أمراً بالخطورة التي كانت عليها الخطوة المصرية التي قام بها الرئيس (الراحل) أنور السادات.

وســـبب هذه المواقف هذه المرة بالذات هو أن الجانب الفلسطيني ينظر إلى الخطوة بالكثير من الموضوعية. فلا هو بالمؤيد لها إلا أنه لا يدينها كما أدان من قبل الخطوة المصرية، ولا هو تصدى لها كما سبق أن تصدى من قبل للخطوة المصرية.

وإلى ذلك أن الخطوة المغربية تمت بينما هنالك علاقات طيِّبة بين القيادة الفلسطينية وحُكْم الرئيس حسني مبارك الذي عاد "يشيد" بالسادات والصلح المنفرد الذي عقده مع إسرائيل.

ونحن هنا لسنا في صدد مناقشة الأمر وإطلاق الأحكام لكننا نعتقد أنه من الضــروري، وفي هذه الظروف بالذات، إستصدار "فتوى" فلسطينية تجيز لأي مسؤول عربي، أو تحرِّم عليه، إجراء حوار مع الإســرائيليين كذلك الذي جرى بين الملك الحســـن الثاني وشـــيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل.

وقد يقال: ومن أي طرف فلسطيني يتم إستصدار هذه "الفتوى" ما دام حال الفلسطينيين من حال العرب، منقسمين فرقاء وإتجاهات وتنظيمات؟

والجواب عن ذلك هو أنه على رغم كل هذا الإنقســـام في الصف الفلسطيني فإن هنالك طرفاً أساسياً أو الطرف الأساسي الذي هو منظمة التحرير الفلسطينية كونها الجهة التي تمثل الشــرعية. و"الفتوى" المطلوبة هي "الفتوى" التي يتم إستصدارها من هذه الجهة.

وما دامت المنظمة لا تصـــدر مثل هذه "الفتوى" التي تجيز الخطوات من نوع الخطوة المغربية أو تحرم هذه الخطوات فإن عليها أن تتوقع المزيد من الخطوات التي ســتحدث وكلها تحت مظلة الوهم بأن القيادة الفلســطينية راضــية عن ذلك أو أنها تريد ذلك في حين أن هذه القيادة ليست راضية ولا تريد.

وأهمية استصدار هذه "الفتوى" هي أنها تجعل بعد ذلك أي طرف عربي يتريث قبل أن يقدم على خطوة ما كتلك الخطوة التي أقدم عليها العاهل المغربي وكان رد الفعل العربي عليها من النوع المحيِّر.

وقد يقال: إن المرونة ضـــرورية حتى بالنســـبة إلى الثوري. وهذا صحيح إذا كان الذي يجري هو مرونة وليس تصفية لقضية موضوعة في المزاد العلني منذ زمن طويل

وبات الجميع في حالة ضـــجر منها: الراغبون في شـــرائها يتملكهم الضجر والساعون إلى بيعها بدأ يتملكهم الضجر.

والقضية التي نحن في صددها هي القضية الفلسطينية التي باتت بالفعل، وأكثر من أي وقت مضـــى، تحتاج من قيادتها إلى "فتوى" تجيز التصـرف في أمرها أو تقفل المزاد العلني بقرار خلاصـته أن القضـية ممنوعة من التداول إلى حين ولادة الســـلالة العربية الجديدة التي تتقن أســـلوب إستعادة الحقوق المغتصبة.

مجلة "التضامن". لندن - 2 آب (أغسطس) 1986

* * *

على هامش "الرياض بين الأمس واليوم" في لندن: لماذا لا تسافر الرياض شرقاً؟

وأخيراً يتم إفتتاح معرض «الرياض بين الامس واليوم» في لندن ويتحول يوم الثلاثاء 29 تموز (يوليو) 1986 إلى واحد من الأيام العربية – البريطانية القليلة العدد الكثيرة الأهمية التي تشهدها لندن وتتسم بدفء لا مثيل له.

ولقد أكد هذا المعرض بضـــع حقائق من بينها أن التعاون الإقتصـــادي بين الدول يمكن أن يتم على هامش الخلافات في الســـياســـة، لا أن يدفع هذا التعاون ثمن الخلافات السياسية. وهذا الكلام يسجله المرء برسم أكثرية الدول العربية التي لمجرد حدوث خلافات ســـياســـية بينها تبحث فوراً عن أوجه التعاون الإقتصـــادي التي يمكن أن تستفيد منها الشعوب لكي تلقي عليها المزيد من التعقيدات، او لكي تقفل الحدود لمنع التنقل والتجارة أو تغلق أنابيب النفط التي تعود بالفائدة على هذا الشعب وذاك.

إن ما بين المملكة العربية الســـعودية وبريطانيا على الصعيد السياسي يؤكد بأن المواقف متباعدة حول القضايا الأساسية لكن ذلك لم يمنع الدولتيْن من تحييد هذه المواقف أو وضـــعها مؤقتاً على الرف وترك عدم التفاهم بالشـــكل المثالي لا يؤثر على التعامل الإقتصـادي. بل أن التباعد في المواقف الأساسية لم يحل دون تعامل الدولتيْن مع قضـايا ذات مردود مالي وإقتصـادي ومعنوي بالإهتمام الذي يمكن أن يتم إعتماده كأســـلوب تعامل مع قضـــايا ذات مردود سياسي كبير.

كذلك ان معرض «الريـاض بين الأمس واليوم» في لندن، الناجح في أكثر من مقياس، أكد أن الإطلالة العربية على العالم يمكن ان تتم حتى في زمن التقشف الذي بدأت المملكة العربية السعودية قبل بضعة أشهر سبر أغواره. بل أن هذه الاطلالة ضـرورية في زمن التقشـف أكثر من أي زمن آخر لأنها رد على كلام يحاول الإيحاء بأن العالم العربي على أبواب الإنهيار التام سياسياً وإقتصادياً مادامت رياح التقشف بدأت تهب على المملكة العربية السعودية.

وقد يكون من المناســـب التذكير هنا بأن معرض «الرياض بين الأمس واليوم» هو من مواليد حقبة البحبوحة الســـعودية أو مرحلة الطفرة الإقتصـــادية كما درج البعض على تسميتها وعندما يستمر في المرحلة الجديدة التي هي مرحلة التقشـف فهذا قد يجوز إعتباره مؤشـراً إلى ان الطفرة ربما لا تعود أو يجب ألا تعود، إلا أن الإزدهار لن ينحسر عن المملكة.

وفي ضوء هذا التألق الذي حققه معرض «الرياض بين الأمس واليوم» في ألمانيا الغربية والمتوقع أن يحققه في بريطانيا وفي فرنســا ثم في الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى طبقاً لما هو مخطط له، فان المرء يجد نفسه يتساءل: ما الذي يمنع من تطوير فكرة هذا المعرض بحيث يقام أيضـــاً في موســـكو وفي بقية دول الكتلة الإشتراكية؟

ولعله من المناسب توضيح مثل هذا الأمر لكي لا تبدو الدعوة تفتقد إلى الحد الأدنى من المصـداقية. وعلى النحو الاتي يمكن تسـجيل بضـع ملاحظات تشـكل في مجملها الإجابة – التوضيح – الحيثيات.. المطلوبة.

أولاً – إن معرض «الرياض بين الأمس واليوم» يتنقل حتى الآن بين عواصـــم تربط دولها بالمملكة العربية السعودية علاقات في منتهى الجودة، فضلاً عن أن هنالك تعاوناً في مجالات شـــتى بين هذه الدول والمملكة. في المجال الإقتصـــادي هنالك تعاوُن وتبادُل تجاري إلى ابعد الحدود. وفي المجال السـياسـي هنالك تعاون وثمة ما هو أقرب إلى التنسيق إزاء بعض المواقف أحياناً. وفي المجال العســكري هنالك تعاون أما وفق قاعدة شــراء بعض أنواع الســـلاح وأما وفق قاعدة التســـلح والإعتماد على الخبرة وإســـتقدام الخبراء إلى المملكة العربية الســـعودية لهذا الغرض.

والقصد من ذلك هو القول انه ليس هنالك حواجز تقف بين المملكة العربية الســـعودية وتلك الدول التي ســـيتنقل المعرض بين عواصـــمها. كما أنه ليس هنالك حواجز بين مواطني هذه الدول وبين المملكة بسـبب أن هنالك الألوف من مواطني هذه الدول عملوا ويواصـــلون العمل في مدن

المملكة وبعضهم زار الرياض أو سكن فيها أو مرَّ لبضع ساعات أمكنه خلالها التعرف عل معالمها أما بالنسبة إلى الدول الإشتراكية فإن مواطني هذه الدول يجهلون تماماً ما هي الرياض، وما هي جدة، وما هي الطائف، وما هي... بقية مدن المملكة. وهم يجهلون لأنه ليست هنالك علاقات بين بلادهم والمملكة العربية السعودية، فضلاً عن أن طبيعة الأنظمة المعمول بها في بلادهم لا تجيز للسوفياتي أو الألماني الشرقي أو الصيني الشيوعي أو البلغاري وبقية الآخرين المجيء إلى المملكة للتفرج على معالمها.

واذا كان الغرض هو تعريف الآخرين بمدينة الرياض وسائر مدن المملكة فإن الأكثر أحقية هم غير القادرين على الزيارة لأسباب إقتصادية، ثم غير المسموح لهم بهذه الزيارة نتيجة الظروف السياسية والعلاقات غير القائمة. ورعايا الدول الإشتراكية ينطبق عليهم الأمران.

ثانياً – إن تطوير خط سير معرض «الرياض بين الأمس واليوم» بحيث يشمل الدول الإشتراكية من شأنه أن يشكل بديلاً مؤقتاً لمسألة تبادُل التمثيل الديبلوماسي بين المملكة العربية السعودية وهذه الدول، أو فلنقل إنه قد يسهل فتح الباب قليلاً أمام إمكانية اقامة هذه العلاقات.

وإلى ذلك ان إقامة مثل هذا المعرض مرة في موسكو تليها مرة في جنيف ثم بعد ذلك في صوفيا، ثم في روما وبعدها في فرصوفيا. وهكذا سيعطيه بُعداً يجوز للمرء الإفتراض بأنه بُعدٌ تحتاج إليه المملكة العربية السعودية التي تعتبر التوازن في العلاقات وبالتالي في التعامل ركناً أساسياً في سياستها.

وعلى رغم أن المملكة العربية السعودية لا تقيم علاقات ديبلوماسية مع الدول الإشتراكية – أو فلنقل دول الكتلة الشيوعية – فإنها لم تتصرف على أساس أن هذه الدول ملغاة من خارطة التعامل، ولم تتصرف على أساس أنها لا تنتظر الفرصة المناسبة لإقامة مثل هذه العلاقات. ولو أنها كانت تصرفت على أساس ذلك لما كان الامير سعود الفيصل زار موسكو ضمن وفد اللجنة السباعية، ولما كان نجل الملك، الامير فيصل بن فهد، الذي يترأس المجلس الأعلى لرعاية الشباب في المملكة، قام هو الاخر بزيارة إلى موسكو ولقي فيها إستقبالاً لم يحدث أن لقيه من قبل أي مسؤول عربي يشغل الموقع الذي يشغله الامير في بلده.

وفي إنتظار توافر الظروف المناسبة لإقامة العلاقات لابد من خطوات ما قد تساعد – إذا جاز القول – على تدفئة المشاعر الباردة لدى الإتحاد السوفياتي وحلفائه دول الكتلة الشيوعية إزاء المملكة العربية السعودية لأن هذه المملكة ترفض، أو فلنقل أنها لا تقيم، العلاقات الديبلوماسية مع هذه الكتلة حتى الآن. ولو حدث أن تحققت الفكرة التي نحن في صددها وأقيم معرض «الرياض بين الأمس واليوم» في موسكو ثم في بكين ثم في بقية دول الكتلة الشيوعية فإن المسؤولين في دول هذه الكتلة كانوا سيطمئنون الى حد ما بأن الأمور تسير نحو الأفضل، وانه ما دامت المملكة العربية السعودية أقامت معرض «الرياض بين الأمس واليوم» في موسكو وفي بقية عواصم دول الكتلة الشيوعية فهذا معناه أنها لابد ستقيم العلاقات الديبلوماسية ذات يوم، أو أن هذه العلاقات باتت قريبة الحدوث. ومثل هذا الشعور، حين يحدث لدى ابناء الكتلة الشيوعية، ليس سيئاً على الإطلاق خصوصاً انه لا بد من صيغة ما لهذه العلاقات. وإن طال التردد.

ثالثاً – أغلب الظن ان الذين ينظمون معرض «الرياض بين الأمس واليوم» لن يحتاجوا على الإطلاق لوضع عبارة «الدخول مجاناً، ولا لتنظيم حملة دعاية مكثفة لو أن هذا المعرض أُقيم في أي من دول الكتلة الشيوعية. بل ان المواطنين في موسكو مثلاً ـــ إذا أقيم المعرض هناك – سيقفون في طوابير من أجْل مشاهدة المعرض.

رابعاً – إنه اذا كان معرض «الرياض بين الأمس واليوم» هو من أجْل الذين لا يعرفون الرياض ولم يحدث أن زاروها من قبل ومن أجْل إظهار أثر الدين الإسلامي في حياة الانسان فإن جولة لهذا المعرض على دول لا تعير هذه المسألة الإهتمام المناسب تبدو ضرورية وعندها يمكن أن يأتي المعرض بمردود إيجابي جيد يتناسب مع ما تعمل المملكة على الصعيد الروحي في سبيله.

إن كلاماً كثيراً يمكن قوله في هذا الشأن، إلاّ أن هنالك حقائق اساسية وهي أنه لن يكون هنالك سلام في منطقة الشرق الأوسط اذا كان لن يتم ذلك في إطار مؤتمر دولي يشارك فيه الإتحاد السوفياتي، أو انه لن يكون هنالك موقف إيجابي من الإتحاد السوفياتي نحو بعض القضايا التى تخص العرب اذا كانت المملكة العربية السعودية ستبقى لا تقيم علاقات ديبلوماسية مع الإتحاد السوفياتي، ودول الكتلة الشيوعية.

ومع الأخذ في الإعتبار حساسية الأمر فإن ما يمكن قوله هو أنه في إنتظار أن يحين الوقت المناسب ما الذي يمنع دون إقامة معرض «الرياض بين الأمس واليوم» في موسكو وبقية عواصم دول الكتلة الشيوعية الأوروبية وفي بكين؟

ولأن المرء لا يملك إلاّ السؤال فإننا نتمنى أن نسمع الإجابة ذات يوم من الملك فهد بن عبد العزيز الذي يحيط معرض «الرياض بين الأمس واليوم» بكل الإهتمام وهذا شأنه إزاء كل الإنجازات الطيّبة التي تعود على المملكة والأمة بالخير.

مجلة "التضامن". لندن - 2 آب (أغسطس) 1986

* * *

ما أتعس حال العرب
وأسعد حال الأفارقة

عندما يتأمل المرء في مسلكية حكام القارة الأفريقية وفي هذا الحرص البالغ من جانبهم على إنعقاد قمتهم بشكل دوري سنوياً وكيف أنهم يواظبون على الحضور بهذه الدقة منذ ست عشرة سنة... عندما يتأمل المرء في ذلك ويعقد مقارنة بسيطة مع الذي يفعله الحكام العرب، فإنه يجد نفسه يبدي الكثير من التقدير والإحترام للحكام الأفارقة، وفي الوقت نفسه يبدي الكثير من الإستغراب إزاء أسلوب الحكام العرب المعاكس تماماً لأسلوب حكام القارة الأفريقية.. أو فلنقل حكماء أفريقيا.

إن حكام القارة الأفريقية يواظبون منذ ست عشرة سنة على أن يعقدوا قمتهم في الموعد المحدد والمكان المتفق عليه. وقليلة هي القمم التي لم يشارك فيها هؤلاء على مستوى رؤساء الدولة. الجميع يأتي. والجميع يتصرف بدقة. ونادراً ما ينيب هؤلاء مَن يحضر عنهم أعمال المؤتمر. بل إن الذين ينيبون عنهم من يمثلهم هم في العادة الحكام العرب في القارة الأفريقية وخصوصاً الملك الحسن الثاني والرئيس معمر القذافي. وأما غياب الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد هذه المرة فإنه على الأرجح عائد إلى متاعب صحية اضطرت الرئيس إلى الخلود للراحة بضعة أيام في أعقاب عملية جراحية أُجريت له في بلجيكا.

ومشاكل القارة الأفريقية، فضلاً عن التعقيدات بين بعض الأنظمة، ليست أقل من المشاكل والتعقيدات السائدة في العالم العربي. ولكن بدلاً من أن يضع الأفارقة المعوقات أو يعمد بعضهم إلى توتير الأجواء قبل الموعد المحدد لإنعقاد القمة بأيام، فإن هؤلاء ينتظرون بفارغ الصبر ومهما كانت المشاكل جسيمة، ثم يأتون إلى القمة ويتناقشون بأسلوب يتسم بالمسؤولية في كل المشاكل. ومثل هذا التقليد حضاري، كما أنه إذا كان لا يثمر فإنه على الأقل يحقق بعض الألفة وهذا شيء ضروري لأي خلاف بين طرفين، وذلك على أساس أن الألفة تبعد الأزمة عن مخاطر التفجر. ومتى حدث مثل هذا الأمر فإن الأمور تصبح ممهدة مع الوقت أمام حوارات تعتمد على المرونة وهذه بدورها تؤدي إلى إتفاق على لحد الأدنى، أو على الأقل إنها تؤدي إلى تعطيل ألغام مزروعة على الساحة.

وإذا جاز القول فإن أموراً كثيرة حققتها القمة الأفريقية التي إختتمت أعمالها الأسبوع الماضي في أديس أبابا. ومثل هذه الأمور ليست من النوع الذي تظهر نتائجه على الفور، إلا أن هذه النتائج لا بد ستظهر في وقت لاحق. كذلك أنه من المؤكد أن أكثرية اللقاءات التي تمت بين بعض الحكام المشاركين في قمة أديس أبابا كانت من النوع الضروري. ولن نكثر هنا من الأمثلة ونكتفي بثلاثة لقاءات بالغة الأهمية وهي اللقاءات التي كان محورها السيد الصادق المهدي رئيس وزراء السودان. وقمة أديس أبابا هي الإطلالة الأُولى للصادق المهدي على المؤتمرات الدولية والإقليمية بصفة كونه رئيساً للوزراء والرجل القوي في بلاده. وهذه الإجتماعات التي عقدها الصادق المهدي ما كانت لتتم لو أنه لم يشارك في هذه القمة. فإجتماعه مع الرئيس حسني مبارك تم بسبب تواجد الإثنيْن في قمة أديس أبابا ولولا تواجدهما هذا لما كان للقاء أن يتم. وبعدما تم هذا اللقاء فإن الكثير أُزيل من طريق اللقاء الذي يفترض أن يتم قريباً بين الإثنيْن، وأغلب الظن أنه سيتم في الخرطوم وذلك على أساس أن الرئيس مبارك سيرد الزيارة التي قام بها رئيس مجلس السيادة السيد أحمد الميرغني إلى القاهرة من جهة، فضلاً عن أن الصادق المهدي ما زال يبدو ليس ميالاً إلى زيارة القاهرة ما دام الإشكال المتعلق بالرئيس السابق جعفر نميري قائماً. وإجتماع الصادق المهدي مع الرئيس منغستو هيلا مريام تم بسبب مشاركة الصادق المهدي في القمة وإستضافة أثيوبيا لهذه القمة، ولولا ذلك لما كان ربما للقاء أن يتم. ومن المؤكد أن أموراً كثيرة سيحققها هذا اللقاء لا فرق حدث ذلك في القريب العاجل أو تأخر قليلاً. وعندما يجتمع الصادق المهدي مع الرئيس منغستو الذي جعل من بلاده عمقاً حربياً وسياسياً للعقيد جون قرنق الضابط السوداني المتمرد على الشرعية السودانية والذي ينادي بإسقاط هذه الشرعية فهذا معناه أنه إجتمع مع خصم، ومعناه أيضاً أن حديثاً حول حلول قائمة على بعض المساومات قد دار بينهما.

والأهم من هذا كله هو ذلك الإجتماع الذي تم على

هامش القمة بين الصـــادق المهدي والعقيد قرنق والذي يمكن النظر إليه على أنه خطوة شـــجاعة أقدم عليها الصـــادق المهدي أو أنه خطوة تنازلية وجد رئيس وزراء السودان نفسه مضـطراً إلى الإقدام عليها من أجْل إختصـار إسـتنزاف الدم والمال في جنوب البلاد. ومن المؤكد أنه عندما يرتضـــي الصادق المهدي معاملة قرنق كما لو أنه ند له وليس كطرف خارج على القانون فهذا معناه أن الصـــادق المهدي يريد أن ينتهي أمر هذا التمرد في جنوب البلاد حتى إذا كان الإنطباع الذي تركه اللقاء سلبياً بحقه.

وزيادة في التوضـيح يمكن القول إنه في الظروف العادية فإن قرنق بصفة كونه ضابطاً في جيش السودان برتبة عقيد من واجبه أن يقف أمام الصادق المهدي بصفة كونه رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع ويؤدي التحية العسكرية له. وللصـادق المهدي أن يشير على العقيد قرنق بالجلوس أو الإنصراف. أما عندما يلتقي الرجلان كما إلتقيا في أديس أبابا فهذا يعني أن الصـــادق المهدي أعطى العقيد قرنق مشـــروعية ما كان ليحصـــل عليها لولا إضـــطرار رئيس وزراء الســـودان إلى إختصـار الإسـتنزاف في جنوب البلاد كما نحن أسـلفنا في الأسطر السابقة.

في أي حال يبقى تصـرُف الصـادق المهدي سـليماً لأنه إتســـم بالكثير من المرونة، وهو أمر إذا تكرر مع الرئيس مبارك بالنسبة إلى موضوع الرئيس السابق جعفر نميري يحث تطوى صفحة المطالبة بتسليمه إلى السودان، فإن العلاقات سـتسـتقيم بشـكل أفضـل مع مصـر. لكن ذلك لا يعني أن الأمور قد لا تتطور نحو الأســـوأ وبالذات مع قرنق إذا كان هذا الضـابط الخارج على الشـرعية سـيعتبر مرونة الصـادق المهدي خطوة يرد عليها بالمزيد من العناد ويضـــع بذلك المهدي أمام خيار الحسم حتى إذا جاءت التضحيات جسيمة.

وتكراراً إنه عندما تنعقد القمة الأفريقية بهذه الدقة وبهذا التبســيط على رغم أن مشــاكل القارة الأفريقية خطيرة وكثيرة التعقيد ولا تنعقد القمة العربية على رغم الحاجة الماســـة إلى عقدها نتيجة أن المشـــاكل أكثر خطورة وأكثر تعقيداً.. فإن المرء يجد نفسـه يقول: ما أسـعد الأفارقة بمعظم حكامهم وما أتعس حال العرب ببعض حكامهم، فقط في موضـــوع الحد الأدنى المطلوب منهم وهو اللقاء على مسـتوى القمة كما هو متفق عليه من قبل.

مجلة "التضامن". لندن - 9 آب (أغسطس) 1986

* * *

الإهتمامات القومية
بعد زوال الهموم النفطية

الآن وقد إرتاح بال بعض الحكام العرب من الهموم الناشئة عن الإضطراب في أسواق النفط وذلك في أعقاب الإتفاق المعقول، وليس المثالي، الذي توصلت إليه منظمة الدول المصـــدرة للنفط (أوبيك) التي هي عربية بالأغلبية، فإنهم مطالبون بأن يعيروا بعض القضـايا العالقة والساخنة الإهتمام الكلي، أو بعض الإهتمام.

وفي الأشـهر العشـرة الماضـية طغت المتاعب الناشـئة عن إضـطراب أسـواق النفط على الإهتمامات بالقضـايا القومية، إلى درجة أن هذه القضـــايا تراجعت خطوات إلى الوراء في قائمة إهتمامات وهموم بعض الحكام. وبات بعض الحكام لا يهتمون كما الحال من قبل بالمشاكل ذات الشأن القومي، ويتصرفون على أساس أنه لا صوت يعلو على صوت حل مشكلة أوبيك.

وبالرغم من أن الإتفاق الذي تم التوصـل إليه في شـأن إضـطراب منظمة أوبيك ليس مثالياً، بل هو دون المطلوب بكثير، إلا أنه إتفاق معقول، لأنه على الأقل أوقف حالة التدهور في إحدى أبرز المنظمات التي تعول عليها بعض الدول العربية الكثير. وللدلالة على أن الإتفاق معقول علينا أن نتصـــور أي حال ســتكون عليها المنطقة إذا إســتمر الإضطراب النفطي. وليس مبالغة الإفتراض بأنه لو إستمر التدهور الذي كانت عليه الحال قبل إتفاق أوبيك الأخير. لكان معنى ذلك أن أحوال منظمة أوبيك ســتصـــبح مثل أحوال الجامعة العربية، ولكانت أسـعار النفط سـتواصـل التراجع بحيث يصـــبح حال أية عملة عربية إزاء الدولار وبقية العملات الصـــعبة القوية مثل حال الليرة اللبنانية بالمقارنة مع الدولار.

وفي هذا الإطار قد يجوز الإفتراض أن إتفاق الأوبيك الأخير أنقذ المنطقة العربية من مؤامرة دولية تم التخطيط لها بعناية وهدفها بعثرة المال العربي بعدما أمكن بعثرة الصـــف العربي، وبعدما بات الهدف العربي شـــبه مبعثر ومحاطاً أكثر من أي زمن مضى بعلامات الإستفهام التي تحجب الرؤية.

والذين خططوا لهذه المؤامرة أخذوا في الإعتبار أن ما تبقى للعرب هو بعض الشـــأن المالي المســـتمد من ثروة النفط، وأن إضـعاف هذا الشـأن بتحويل تلك الثروة إلى ما يشبه سوق المناخ الكويتي سيحقق حالة من الذعر، وهذا

هو المطلوب لشل فاعلية القرار العربي.

وتمكن الأوبيك من تجاوُز المأزق في اللحظات الأخيرة لا يعني زوال الخطر نهائياً، ولا يعني أنه لن تكون هنالك محاولات أخرى هدفها تحقيق المؤامرة. وقد يلجأ أقطاب التآمر إلى وسائل أخرى لتحقيق غايتهم وهدفهم عدم ترك أصحاب الثروة في منظمة الأوبيك ينعمون بإستعادة النفط لأسعاره المعقولة.

ومواجهة مخططات التآمر المحتملة الحدوث، تكون بتحقيق الحد الأدنى من الإنفراجات في الوضع العربي لأن الطريق إلى الإستقرار، وهو الهدف المنشود، لا يمكن الوصول إليه إلاّ عبر هذه الإنفراجات.

لقد إستعادت دول النفط العربي بعض هدوء البال الذي افتقدته لمدة سنة كاملة وتسبب في حدوث إنتكاسة مالية كثيرة الخطورة لدى البعض، وبات إذن من الضروري إعارة القضايا العالقة والساخنة الإهتمام الكلي أو بعضه.

وقبل اللقاء المغربي – الإسرائيلي المباغت والذي ما زال حدوثه ورد الفعل العربي عليه يدعوان إلى الحيرة، كان جدول الأعمال حافلاً بالقضايا العالقة والساخنة، وجاء لقاء إيفران ليعزز جدول الأعمال هذا وليؤكد أنه لا بد من لقاء عربي على مستوى القمة، بل وتحديداً قمة مفتوحة تبدأ وقد أقسم الحاضرون على أنهم لن يفضوا إجتماعاتهم إلا وقد حققوا التفاهم على مناقشة كل المشاكل من دون أن يعني حدوث المناقشة بأن هذه المشاكل ستنتهي إلى حلول مناسبة.

ومن المؤكد أن هذه المناقشة ستحقق أجواء من الألفة من نوع الألفة التي سادت إجتماعات الأوبيك الأخيرة.

ومع أنه ليس مناسباً من جانبنا كإعلاميين دعوة الحكام العرب إلى أن تكون إجتماعات وزراء النفط هي المثل الذي يحتذى به وليس العكس، بمعنى أن تكون إجتماعاتهم هي القدوة، إلاّ أننا نتمنى أن يعقد أهل القمة إجتماعاتهم الطريقة التي عقد فيها وزراء منظمة الأوبيك إجتماعاتهم... وبالذات الإجتماعات الأخيرة التي أنقذت ما أمكن إنقاذه.

مجلة "التضامن". لندن - 16 آب (أغسطس) 1986

* * *

"نقطة نظام" يا صاحب الجلالة

ليس هنالك ما يشد أعصاب الذين يعملون في ميدان الصحافة مثل حالة ترقب حدث ما.

وطوال ربع قرن من العمل الصحفي عشت حالات من الترقب لأحداث لكنها المرة الأولى التي أعيش فيها حالة ترقب لتفسير. والتفسير الذي أمضينا أسبوعاً ونحن نترقبه هو تفسير الملك الحسن الثاني لهذا اللغز الذي يدعو إلى الحيرة والذي يتمثل باستقباله المباغت في القصر الملكي في "إيفران" رئيس وزراء إسرائيل شيمون بيريز.

ولقد جاء التفسير على مرحلتيْن. الأولى من خلال الكشف عن نص الرسالة التي بعث بها الملك الحسن الثاني إلى الملوك والرؤساء العرب. والثانية من خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده العاهل المغربي. وبين إذاعة نص الرسالة والمؤتمر الصحفي ثلاثة أيام من الواضح أنها كانت في تقدير الملك كافية لوضع الكثير من النقاط على الحروف.

وبما أنه ليس من حق الصحفي والكاتب والمحلل توجيه الإتهامات، وإنما واجبه تجاه قارئه وتجاه قضيته وتجاه أمنه أن يرصد التطورات بدقة ويحلل بهدوء ويجتهد ضمن الإطار الذي لا يجوز له القفز فوقه، فإنني أحاول هنا كمواطن عربي مهنته الصحافة والكتابة وأفزعه الاستقبال المباغت من قبل الملك الحسن الثاني في قصره في "إيفران" يوم 1976/7/21 لرئيس وزراء إسرائيل شيمون بيريز، أن يستأذن العاهل المغربي بما يمكن إعتباره "نقطة نظام" إستكمل فيها موقفاً موضوعياً سجلته "التضامن" من اللقاء المفاجئ وذلك في العدديْن 172 و173 وأضيف بعض الملاحظات والتساؤلات في ضوء التفسيرين: التفسير الذي ورد في نص رسالة الملك الحسن الثاني إلى الملوك والرؤساء. والتفسير الذي ورد خلال المؤتمر الصحفي.

وعلى النحو الآتي أسلسل الملاحظات والتساؤلات التي تحويها ما قد يجوز لنا إعتباره "نقطة نظام":

أولاً – اللافت للإنتباه أن تطورات اللقاء المفاجئ تلاحقت في إيقاع مدروس الخطوات. فاللقاء تم يوم الإثنين 1986/7/21 والرسالة إلى الملوك والرؤساء تم الكشف عنها نصاً يوم الإثنين 1986/8/4 والمؤتمر الصحفي تم عقده يوم الخميس 1986/8/7.

وأغلب الظن أن الملك الحسن الثاني أعطى الملوك والرؤساء مهلة ثلاثة أيام لكي يرد هؤلاء على ما جاء في الرسالة قبل أن يقول المزيد في المؤتمر الصحفي. هذا مع الأخذ في الإعتبار أنه عبَّر في المؤتمر عن بعض ما في صدره من غضب لأن الملوك والرؤساء يتعاملون للمرة الأُولى مع رسائله بأسلوب لا يرضاه حيث إن هؤلاء اكتفوا

بأن قرأوا الرسالة واعتبروها من الرسائل التي تندرج تحت بند "العلم والخبر" وليست "التبلغ والتبليغ" وهو عبَّر عن بعض ما في صدره من غضب وليس عن كل الغضب ربما لأنه يدرك أن الحكام العرب هم في أكثريتهم بين متحفظ على الخطوة. لأنها محرجة أو معترض على التفاصيل وليس على المبدأ. أما الذين ضد الخطوة جملة وتفصيلاً فهؤلاء كل له سببه أو أسبابه التي لا تلتقي مع أسباب الآخر.

ومن المهم التذكير هنا بأن موضوع الرسائل واجه منذ اللحظة الأُولى مأزقاً تمثل في أن هذه الرسائل توجهت إلى أصحابها عبر القناة الديبلوماسية، بمعنى أن السفراء العرب في الرباط تسلموا هذه الرسائل في حين أن اللقاء العربي – الإسرائيلي كان يتطلب إيفاد مبعوثين. ومن المؤكد أنه لو كان في الإمكان إيفاد المبعوثين لما كان العاهل المغربي تردد ولكن الحرص من جانبه على تفادي الحرج هو الذي جعله يرتضي لرسالته الكثيرة الأهمية أن تسلك طريقاً تقليدياً.

ثانياً – إن عدم الرد من جانب الملوك والرؤساء على رسالة الملك الحسن الثاني هو أكثر المواقف هدوءاً على الإطلاق. بل إن رسالة الملك من النوع الذي يصعب الرد عليها. فليس هنالك خيار لصيغة الرد: اما الرد بقساوة واما مباركة الإجتهاد والجهد. والملك والرؤساء يميلون لأسباب أو أخرى إلى الرد الثالث ولكن مثل هذا الرد يقال شفهياً ومن جانب هذا الحاكم أو ذاك إلى الملك الحسن شخصياً وليس إلى أحد المبعوثين مهما علا شأن هذا المبعوث. كما أن الرد الثالث لا يمكن وضع كلماته وعباراته في رسالة مكتوبة مهما بلغ حجم التأني في إختيار الكلمات، وذلك لأن الرد وثيقة ولا أحد يريد أن يسجل على نفسه مواقف من المبكر إستيعاب محاذيرها.

وعملياً أن الملوك والرؤساء كانوا يفضلون لو أن الملك الحسن لم يعلن أنه بعث إليهم برسائل لأن المواطن العربي بات بعد ذلك الإعلان ينتظر رد الملوك والرؤساء على رسالة الملك الحسن الثاني، وماذا سيقول هذا الحاكم أو ذاك في رده، فضلاً عن أن المواطن اعتقد أن العاهل المغربي أشار تلميحاً أو بشكل واضح في رسالته إلى أمور متفق عليها في شأن الحوار العربي – الإسرائيلي. وعندما كشف الملك الحسن الثاني عن رسالته وأجاز نشر نصفها فإن الملوك والرؤساء العرب كانوا كثيري الإرتياح لأن العاهل المغربي أبقى رسالته بعيدة عن كل ما من شأنه أن يحدث بعض الإرتباكات.

وقد يجوز القول هنا إن التقاليد المعمول بها منذ أن بدأ الحُكْم في العالم لا تحبذ أن ينشر حاكم رسالة ما دام بعث بهذه الرسالة إلى حاكم آخر له حق الكشف عنها إذا هو إرتأى ذلك، وعلى أساس أنها باتت ملكاً له. وعندما ينشر الملك الحسن الثاني الرسالة التي بعث بها إلى الملوك والرؤساء فلكي يخفف من مشاعر الحرج عندهم فضلاً عن أنه يوضح بعض الشيء أمام أبناء المملكة من جهة وأبناء قومه في المغرب والمشرق وأمام العالم أنه لم يتجاوز في تحركه الإجتهاد، وضمن هامش من المرونة تم الإتفاق عليه بالإجماع في قمة فاس عام 1982.

وهذا الهامش هو سلاح الملك الحسن الثاني في رده على الذين إعتبروه "خائناً" أو أنه "فرّط بالأمانة".

ثالثاً – اللافت للإنتباه أن الملك الحسن الثاني وهو الذي إعتاد الناس عليه كثير الحرص على كبريائه وعلى طقوس لا مجال في أمر التساهل بها ناشئة عن صفته الدينية حيث لقبه "أمير المؤمنين" إعتمد في رسالته إلى الملوك والرؤساء ثم في مؤتمره الصحفي لغة المحامي الكثير الحذاقة الذي يبذل ما في وسعه من أجْل إسقاط التهمة عن موكله.

ومن خلال القراءة المتأنية لنص الرسالة ثم لوقائع المؤتمر الصحفي يتبين كم أن الملك الحسن الثاني إستمر محامي الدفاع الشاطر لسلامة نياته من جهة ولأن محامي الإتهام الذين يتصدون له إقترفوا منذ اللحظة الأولى خطأً إستراتيجياً عندما أجازوا لأنفسهم أن يكونوا قضاة بدل أن يكونوا محامي إتهام وعندما أصدروا سلفاً أحكاماً قد يجوز لمحاكم الطوارئ إصدارها، إلاّ أن المحاكم التي تتألف من هيئة محلفين ترى ما هو عكس ذلك. وما يخص القضية الفلسطينية هو من إختصاص هيئة محلفين عربية، وذلك بعدما أصبح الإجتهاد هو الأصل والنضال من أجْل هذه القضية هو الفرع، بل وأحد الفروع الكثيرة جداً.

وإلى ذلك أن الملك الحسن الثاني أثبت شطارة ملحوظة كمحامي دفاع لأن أصحاب القضية ونعني بهم غالبية الشعب الفلسطيني باتوا أكثر تفهماً للباحثين عن تسويات سياسية عملاً بقناعة مستجدة تقوم على أنه إما اعتماد المرونة السياسية بما لا يصل إلى مخاطر التفريط وإما النضال بحيث يقترن قول بعضهم بالفعل.

كذلك أن الملك الحسن الثاني أثبت شطارة ملحوظة كمحامي دفاع لأن الملوك والرؤساء العرب تعاملوا بواقعية، وكل على طريقته. مع اللقاء المغربي – الإسرائيلي المفاجئ، فهنالك الذي أتاح أمام وسائل إعلامه بعض

البحبوحة في التعبير من أجل نقد لا يصـــل إلى مرتبة الاتهام. وهناك الذي أوصى وسائل إعلامه بأن يبقى النقد في حدود النصيحة أو الموعظة. وهناك من اعتمد الأسلوب المحايد بحيث أذاع أنباء اللقاء والتطورات بموضـــوعية تحســـده عليها أرقى مدارس التعامل الإعلامي الأوروبية. وهناك الذي قطع برامج التلفزيون والإذاعة لكي يبث ومن دون أي تعليق الخطاب الذي وجهه الملك الحســـن الثاني وبدأ به سلسلة توضيحاته في شأن لقائه المباغت والذي يدعو إلى الإســـتهجان مع رئيس وزراء إســـرائيل شـــيمون بيريز.

ولكن محامي الدفاع في لحظة تذكر فيها حرصه على الكبرياء وعلى الطقوس قال وبلهجة إنفعالية في مؤتمره الصـــحفي ما معناه أنه ليس في حاجة إلى الإســـتئذان من أحد في تحركه الذي قام به. ونحن لا نشـــارك العاهل المغربي هذا المنطق وذلك على أســـاس أن القضـــية الفلسطينية لها أصحابها ولها أهلها. الأصحاب هم الشعب الفلسطيني بمنظمة التحرير التي تمثله خير تمثيل، والأهل هم العرب من محيط الوطن إلى خليجه حكاماً ورعايا. والإســـتئذان في مثل هذه الحال ضـــروري. أما الإســـتئذان غير الضروري فهو الإستشهاد من أجْل القضية.

والقول بالإســـتئذان ليس معيباً، بل إنه مفيد كونه ينجي صـــاحب مبادرة مدروســـة أو عفوية من مخاطر النتائج. واللقاء المباغت بين الملك الحســـن الثاني وشـــيمون بيريز من نوع المبادرات المحفوفة بالمخاطر والتي ليس من السهل تطويق نتائجها الخطيرة.

وقد يقال إنه لو كان العاهل المغربي طلب الإســـتئذان لما كان حصل عليه. والرد على ذلك هو أنه ليته طلب.

كذلك قد يقال إنه في ظل هذا الوضـــع العربي فما هي الجهة التي سيطلب منها الملك الحسن الثاني الإستئذان. والرد على ذلك هو أن العلاقة التي بين المغرب وياســـر عرفات تجيز للملك أن يســـأل عرفات الرأي. والجواب عن السؤال هو التأشيرة المطلوبة، إلا إذا كان الملك الحسن الثاني إعتبر أن قرارات قمة فاس 1982 هي التأشيرة والتي بلغة السفر والزيارات تصلح لعدة سفريات ومن دون أية قيود.

رابعاً – كنا نتمنى ألاّ يتم اللقاء ويبقى المغرب أكثر الدول العربية قدرة على لم الشمل وعلى عقد القمم فيها.

وكنا نتمنى ألاّ نســـمع الملك الحســـن الثاني يقول في مؤتمره الصـــحفي، إنه يشكر الله الذي هداه لعدم استشارة أحد من الملوك والرؤساء وبذلك يتحمل المسؤولية كاملة.

أما لماذا كنا نتمنى فعلى أســـاس أن الملك الحســـن الثاني هو رئيس القمة العربية أي رئيس الملوك والرؤســـاء العرب إلى حين إنعقاد قمة في بلد آخر، وبهذا الإنعقاد تنتقل الرئاســـة العربية إلى ملك أو رئيس ذلك البلد. وعندما يقول الملك الحســـن الثاني ما قاله فهذا معناه أنه ضـــد مبدأ الشورى ومع سياسة فرْض الأمر الواقع.

وصـــحيح أن الأمر في الإطار العام كان لن يتبدل لو أن الملك الحسن الثاني عندما إستقبل بيريز لم يكن رئيس القمة العربية وذلك على أســـاس أن هذه القمة مشـــلولة إلا أن حدوث اللقاء المباغت بينما الملك الحســـن الثاني هو رئيس الملوك والرؤســـاء العرب ورئيس ملوك ورؤســـاء المؤتمر الإســـلامي ورئيس لجنة إنقاذ القدس من شـــأنه أن يسبب الحرج للجميع، خصوصاً أن في إستطاعة بيريز أن يتباهى بأنه قابل الملك الحســـن الثاني بكل هذه الرئاســـات التي يحملها وأنه مع ذلك لم يتراجع وعاد إلى تل أبيب من دون أن يتنازل عن شيء.

ولعل الملك الحسن الثاني كان يعني بقوله في المؤتمر الصـــحفي أن لقاء إيفران بينه وبين بريز "أضـــحى بمثابة فضيحة سياسية لإسرائيل" أن إسرائيل خسرت هذه الفرصة التاريخية والتي تتمثل بأن رئيس وزرائها إجتمع بشخص له أكثر من صـــفة ذات أهمية مطلقة حيث إنه ملك صـــاحب شـــأن في العالم العربي، وحيث إنه أحد أقطاب الجناح المغربي من الأمـــة العربيـــة. وحيـــث إنـــه للمرة الأولى يتصادف أن رئيس القمة العربية هو في الوقت نفسه رئيس القمة الإسلامية ورئيس لجنة إنقاذ القدس.

وقد يكون الملك الحســـن الثاني افترض اجتهاداً أو نتيجة تخمينات المستشارين الموحى لهم أو أصحاب القدرة على الإبتكار أن مثل هذه الصـــفات تتجمع في وقت واحد في شـــخص جلالته لا بد أنها تشـــكل مادة تســـيل اللعاب اليهودي.

لكن مع الأســـف إختلطت الأمور إلى درجة أن أمور العالم العربي ازدادت تعقيداً. وفي هذا الأمر لا نشـــاطر الملك الحسن الثاني قوله في المؤتمر الصـــحفي "إن الحالة العربية بعد اللقاء مع بيريز لم تزدد ســـوءاً". أما أين هو السوء فهو أن رقعة التداعي اتسعت وفي وقت كانت هنالك حاجة إلى مجموعة سواعد تحقق الحد الأدنى من النهوض.

وفي هذا الإطار نجد أنفســـنا نتســـاءل: ألم يكن من الأفضل أن يستقبل الملك الحسن الثاني من رئاسة القمة العربية قبل أن يعقد اللقاء مع بيريز، أم أنه اعتبر أن قرارات قمة فاس 1982 تخوله مثل هذا الأمر؟

ونجد أنفسنا نتساءل: ألم يكن من الأفضل أن يتم اللقاء بين بيريز ومسؤول مغربي غير الملك الحسن الثاني وفي واشنطن بدل أن يقول الملك إنه فخور لأن هنالك برقية من الرئيس ريغان تدعوه إلى اللقاء مع بيريز في واشنطن؟

إن مثل هذا الأمر كان على الأقل، خصوصاً بعدما فشل اللقاء، سيبقى الزمام في يدي الملك الحسن الثاني. لكن عندما تكون الصدمة على مستوى القمة فإن التدارك يصبح صعباً بعض الشيء.

خامساً – لقد قرأنا للملك الحسن الثاني قوله في مؤتمره الصحفي أن بيريز طلب اللقاء به بحجة الخوف من أهوال الحرب العربية – الإسرائيلية المقبلة، حيث "الغالب فيها سيخرج مقهوراً منهوك القوى" وأن الملك إشترط لإستقباله أن يتم اللقاء في إطار مشروعية قرارات فاس التي سجلت للمرة الأُولى في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي إقراراً بحق إسرائيل في البقاء مقابل إقرار منها بدولة فلسطينية. ويفترض في ضوء ذلك أن يكون تم التوصل إلى تفاهم حول الحد الأقصى. لكن الذي حدث هو أنه لم يتم التوصل حتى إلى الحد الأدنى وأن بيريز لوّح من تل أبيب بغصن الزيتون لكنه إذا جاز القول وصل إلى المغرب بثياب الميدان.

وفي انتظار أن يكشف الملك الحسن الثاني عن محاضر جلسات إيفران (وهو ما قد يرتأي الإقدام عليه لتبرئة الموقف وقطع الطريق على الظنون ووقف حملة الأخذ بالشبهات) نتساءل: أليس الملك هو الذي أثار غباراً مليئاً بعلامات الإستفهام الكبيرة عندما إستقبل فجأة شيمون بيريز. وأليس الملك هو الذي أثار عاصفة ملأى بعلامات التعجب العملاقة عندما اختلى به مع أن حضور طرف دولي – وتحديداً الأمين العام للأمم المتحدة – أمر ضروري جداً حيث إنه لا بد من شاهد دولي للقاء تاريخي من هذا النوع؟

وإلى ذلك أليس الملك هو الذي فتح باب الظنون عندما لم يتحول في ضوء إصرار إسرائيل على موقفها وعدم الرد على مرونة الملك وتضحيته من رجل دولة على إستعداد للأخذ والرد مع إسرائيل إلى رجل دولة متشدد إلى أقصى حدود التشدد لأن شيمون بيريز خذله؟

واللافت للإنتباه أن الملك الحسن الثاني إستمر على درجة عالية من المرونة إزاء إسرائيل بعد فشل لقاء إيفران: أما قوله في المؤتمر الصحفي "إذا قامت حرب لأي سبب من الأسباب بين العرب وإسرائيل فليعلم الجميع أن المغرب سيكون دائماً في مقدمة المحاربين". فإنه يتناقض مع قوله إن اللقاء المباغت بينه وبين بيريز "يمثل إعترافاً واقعياً وليس إعترافاً قانونياً".

سادساً – إن الوقت الذي إستغرقته المحادثات بين الملك الحسن الثاني وبيريز كان كافياً لو أن نيات رئيس الوزراء الإسرائيلي كانت بصفاء نيات العاهل المغربي. ولكن نيات بيريز كانت سيئة لأن كل ما يريده هو فتح ثغرة في الجبهة المغربية المعادية لإسرائيل تكون مثل الثغرة المشرقية التي تمثلت بإنفراد الرئيس (الراحل) السادات بعقد صلح مع إسرائيل.

ولم تذهب ثانية واحدة من الوقت المخصص للمحادثات لأن لغة الحديث – كما تم الإتفاق على ذلك – كانت الفرنسية وهكذا لم يضع الوقت في الترجمة التي تستغرق عادة نصف الوقت الذي تستغرقه أي محادثات وأحياناً أكثر، وذلك لأن المترجم يتعرض لبعض الإرتباك فضلاً عن أن روحية المحاولة تتأثر بعض الشيء نتيجة لهذا الإرتباك.

وإذا كان السادات قد أوقع نفسه في بعض الحرج نتيجة إصراره على أن تكون اللغة الغالبة في محادثات صفقة كامب ديفيد هي الإنكليزية التي كان الرئيس المصري الراحل يتقنها إنما ليس إلى الدرجة التي يخوض بها محادثات تتعلق بمصير الوطن وسمعته، فإن الملك الحسن الثاني بقي بعيداً عن هذا الحرج لأنه إختار اللغة الفرنسية الضليع بها للتحادث مع بيريز فضلاً عن أن شعوره بأنه لا يبرم صفقة مع بيريز وإنما يحاول الإستطلاع يبقيه في منأى عن الإحراج.

سابعاً – لقد تم اللقاء بينما قضية أوبيك وإضطراب أسعار النفط هي الهم الأكبر بالنسبة إلى الدول العربية الأساسية. بل قد يجوز القول إن اللقاء تم بينما قضية أوبيك هي أهم بكثير من القضية الفلسطينية – على الأقل بالنسبة إلى البعض – وتتساوى في الأهمية مع قضية حرب الخليج بين العراق وإيران. ولولا ذلك لما كانت العاصفة التي أحدثها اللقاء تكاد تبدو كما لو أنها نسيم أو هواء من النوع الذي يلفح الوجه بسمومه من دون أن يقيم الدنيا ويقعدها.

وإلى ذلك أن اللقاء تم ضمن إطار سياسة يبدو أنها تتركز يوماً بعد آخر لتكون سياسة المرحلة وخلاصتها أنه لأي دولة أن تفعل ما تريد من دون أن يكون للدول الأخرى حق الإعتراض. وإلا فما معنى هذا السكوت الذي ساد المنطقة في أعقاب حدوث اللقاء. ونقول في أعقاب على أساس أن الناس حكاماً ومحكومين كانوا يوم حدوث اللقاء

وفي اليوم التالي يعيشون أجواء دهشة وصدمة ولا يدرون ما الذي يجب أن يفعلوه.

والذي عزز السكوت المشار إليه أن موقف دول الخليج كان كثير الهدوء وأن موقف منظمة التحرير كان كثير التأني.

ثامناً – بعد الآن ثمة تساؤلات تتعلق بالمشاركة المغربية في الإجتماعات العربية. وحول هذه التساؤلات يجوز القول: فلتنعقد هذه الإجتماعات أولاً. وما نعنيه بهذه الإجتماعات هي إجتماعات القمة.

وبعد الآن ثمة تساؤلات تتعلق بطبيعة العلاقات المغربية – الفلسطينية وهل أنها ستستمر على ما كانت عليه، وهل أن ياسر عرفات يمكن أن يزور المغرب بعد الآن. وحول هذه التساؤلات يجوز القول: إن عرفات الذي يزور مصر ويعقد المحادثات مع رئيسها ولا يترك هو ومعظم قادة المقاومة – البعيدين عن دائرة الضغوط والتأثيرات السورية والليبية – مناسبة إلا ويشيدون فيها بالحُكْم المصري يمكن أن يزور المغرب ويزوره قادة فتح الذين تربط معظمهم بالحُكْم المغربي علاقات شبه إستراتيجية. ولكن في الوقت نفسه هنالك مَن يحرص على التذكير بأن عرفات لم يطرق الباب المصري إلا بعد محنة محاصرته في طرابلس من قبل حُكْم الرئيس حافظ الأسد، الأمر الذي يعني أن ياسر عرفات لن يطرق الباب المغربي إلا بعد محنة مماثلة وموقف مبدئي من جانب الملك الحسن الثاني في درء مخاطر هذه المحنة.

وبعد الآن ثمة تساؤلات تتعلق بموقف الحُكْم المغربي من مصر، وهل من المعقول أن يستمر الملك الحسن الثاني لا يستأنف العلاقات الديبلوماسية مع مصر بعدما تساوى إلى حد ما في موقفه من إسرائيل مع موقف الحُكْم المصري. وحول هذه التساؤلات يجوز القول: إن الملك الحسن الثاني قد يوجه في أي لحظة حكومته من أجْل إستئناف العلاقات الديبلوماسية مع مصر، هذا مع الأخذ في الإعتبار أنه ليس من مصلحته أن يفعل ذلك إلا في إطار موقف عربي موحَّد، ومع الأخذ في الاعتبار أيضاً أن الخيط الرفيع الذي يربطه بالأكثرية العربية هو التمسك بالقرار العربي الواحد.

وبعد الآن ثمة تساؤلات تتعلق بالعلاقات المغربية – الليبية وهل أن هذه العلاقات لن تتأثر بالذي حدث. وحول هذه التساؤلات يجوز القول: إن "تسامح" العقيد معمر القذافي إزاء اللقاء المغربي – الإسرائيلي من شأنه أن يلقي ظلالاً على عدم "التسامح" إزاء الصلح المصري – الإسرائيلي.

ومع أنه ليست هنالك دلائل على لقاء مغربي – ليبي وشيك إلا أن إعلان الحُكْم الليبي عن تمسكه بالإتفاق الوحدوي مع المغرب ترك إنطباعاً بأن "التسامح" الليبي ممكن ومثل هذا "التسامح" قد يحدث مع الوقت تعديلاً جذرياً في رفض حكم العقيد القذافي لأي صيغة من صيغ المرونة، ثم يتطور هذا التعديل إلى حد أن تحالفات جديدة قد تشهدها المنطقة. وإذا حدث أن إرتضى الحُكْم الليبي إستمرار العلاقة الجيدة مع الحُكْم المغربي من دون أن يؤثر عليها اللقاء المغربي – الإسرائيلي فإن موقف الحُكْم الليبي من الحُكْم المصري لا يعود يحظى بالمصداقية، ولن يعود معقولاً من هذا الحُكْم إستعمال عبارات من نوع "إتفاقية إسطبل داوود" إشارة إلى إتفاقية كامب ديفيد. كذلك لن يعود معقولاً منه تسمية العاصمة المصرية بـ "المقهورة" بدلاً من القاهرة وهي تسمية بدأت وسائل الإعلام الليبية ترددها في أعقاب عقد إتفاقية كامب ديفيد.

وخلاصة القول هو أن لقاء إيفران أفرز أمراً مهماً وهو أن العقيد القذافي يمكن أن يكون مرناً إذا هو أراد.

في نهاية هذه الملاحظات التي أردناها "نقطة نظام" نجد أنفسنا نقول: إنه لو لم تتم زيارة بيريز إلى المغرب لكان الملك الحسن الثاني وفر على الأمة منغصات صدمة أخطر ما فيها أنها جاءت من حاكم كانت الأمة تعلق الكثير على شجاعته وقدرته في أن يمارس دور "الكوماندوس" في سبيل القضية وذلك لأكثر من إعتبار. ولقد كان الدور الذي قام به دور "كوماندوس" لكن النتيجة جاءت مع الأسف على غير ما تمنى ويتمنى كل مواطن من المحيط إلى الخليج.

ونجد أنفسنا أيضاً نقول: إن الملك الحسن الثاني صاحب تجربة عريقة في الحُكْم وهو من الذين يحسبون بدقة كل خطوة يخطونها في مضمار العمل السياسي. ولا نعتقد أنه لم يحسب حساباً لمخاطر تعثر الخطوة التي أقدم عليها ولم يتصرف مثل الرئيس (الراحل) أنور السادات الذي كان يذوب تحت أضواء البهرجة الإعلامية وينسى حقائق الحياة وبديهات الأمور وحساسية الوضع العربي. ولقد ذاب إلى درجة أنه بخطوة السلام التي أقدم عليها أضرم النار في العالم العربي وأن الحرائق ما تزال مشتعلة منذ ثماني سنوات.

ولأن الملك الحسن الثاني ليس مثل السادات فإننا نتوقع في أي لحظة حركة إلتفاف من جانب العاهل المغربي حول الخطوة التي أقدم عليها بحيث لا يسجل على نفسه

أنه سعى من أجْل الخير وليس من أجْل إضافة مشكلة على العالم العربي الذي تكفيه المشاكل التي يغرق فيها.

ولا ندري طبيعة حركة الإلتفاف هذه إلا أننا نستند في توقع حدوثها إلى أن الملك الحسن الثاني بارع في مجال التكتيك السياسي إضافة إلى أن خطوط الإتصال بينه وبين زملائه الملوك والرؤساء العرب لم تنقطع بما في ذلك خط الإتصال بينه وبين العقيد معمر القذافي.

مجلة "التضامن". لندن - 23 آب (أغسطس) 1986

* * *

لماذا لا تتوسط دول الحياد الأوروبي؟

بعد أيام ينتهي العد العكسي للسنة السادسة من الحرب العراقية – الإيرانية لكي تبدأ سنة يتمنى المرء أن تكون السنة الأخيرة في عمر هذه الحرب.

وتشاء المصادفة أن تتزامن الذكرى السابعة لهذه الحرب مع إنعقاد مؤتمر القمة الثامن لدول عدم الإنحياز (26 آب/أغسطس – إلى 8 أيلول/سبتمبر 1986) في هراري عاصمة زيمبابوي. كذلك تتزامن ذكرى هذه الحرب مع تصعيد يوحي بأن الشراسة التي تميزت بها الحرب في السنوات الست الماضية ستكون لا شيء أمام الشراسة التي ستكون عليها في السنة السابعة.

ولقد حدثت في الماضي محاولات في إطار حركة عدم الإنحياز من أجْل وقف هذه الحرب إلا أن هذه المحاولات لم تثمر لأسباب بعضها معلوم وبعضها الآخر مجهول.

وبما أن القمة الثامنة لدول عدم الإنحياز مطالبة بأن تفعل شيئاً من أجْل هذه الحرب فإن المرء يجد نفسه يتمنى لو تقرر هذه القمة تكليف الدول الأوروبية المحايدة، التي تحضر إجتماعات القمة بصفة "ضيفة" وليست كدول أعضاء، بأن تأخذ على عاتقها أمر وضع صيغة حل يتم طرحه على الدولتيْن المتحاربتيْن ويتم تعليق عضوية الدولة التي لا تأخذ به.

وهذه الدول هي النمسا وفنلندا والسويد وسويسرا. ولا نعتقد أن هنالك دولاً تملك المقومات التي تؤهلها للقيام بمسعى يستهدف إيجاد حل لمشكلة مستعصية كتلك المقومات التي تملكها دول الحياد الدولي الأربع.

وإذا جاز التحديد فإن هذه المقومات هي:

أولاً – إن الدول الأربع تعرف تماماً ويلات الحروب وكيف أن جروح هذه الحروب من النوع الذي لا يندمل بسرعة.

ثانياً – إن الدول الأربع تتعامل بموضوعية مع كل من العراق وإيران من دون أن يقلقها – كما هي حال بعض الوسطاء العرب والمسلمين – خطر تصدير الثورة الإسلامية إليها أو مخاوف إنتشار رقعة البعث بحيث تصل إلى بلادها في حال خرج العراق من الحرب غالباً.

ثالثاً – إن الدول الأربع في حساب المصلحة تستفيد من العراق وإيران غير المتحاربتين في حين أن الدول الكبرى تكسب ما دامت الحرب لا تتوقف. وفي إستطاعة كل من الدول الأربع إذا ساهمت في إيجاد حل يوقف الحرب أن تفتح الباب واسعاً أمام صناعاتها وتقنيتها وهو ما يحتاج إليه كل من العراق وإيران.

رابعاً – إن الدول الأربع لا تتهيب مسألة الحساسية من الفشل وهو الشعور الذي يستبد ببعض الوسطاء المسلمين. فهي إذا تعثر مسعاها في المرة الأولى تجرب مرة ثانية. وتجرب مرات أخرى وقد تجد نفسها تكشف أمام الرأي العام الدولي عن الطرف الذي ترى أنه هو السبب في أن الحرب لا تتوقف.

خامساً – إن الدول الأربع ترتبط بعلاقات جيدة مع كل من العراق وإيران بل إن كلاً من الدولتيْن يتطلع إلى علاقات أكثر تطوراً مع هذه الدول.

وإلى ذلك أن هذه الدول تحبذ حدوث إستقرار في المنطقة العربية لعلها تحصل من ورائه على ما من شأنه أن يعزز التعاون التجاري والإقتصادي.

سادساً – إن الحل الذي قد تضعه هذه الدول سيكون مقبولاً على أساس أنه حل محايد لا علاقة له للغرب والشرق فيه من قريب أو من بعيد، أو فلنقل إن لا علاقة للغرب والشرق فيه من قريب وذلك على أساس أنه إذا لم تكن الدول الكبرى، غربية أو شرقية، راضية عن هذا الحل فإنه لن يولد أصلاً. وإذا تمت الولادة فإن فرصة العيش لن تكون متيسرة.

ومثل هذا الأمر مهم جداً لأن الحل الذي تفرضه الدول الكبرى يتسم بالوصاية وترافقه إجراءات يصعب القبول بها، في حين أن الحل الذي تضعه دول الحياد الأوروبي أو الحياد الدولي وهي النمسا وفنلندا والسويد وسويسرا يخلو من أي وصاية.

سابعاً – إن الدول الأربع التي تشارك بصفة "ضيفة" في قمة عدم الإنحياز لن تبادر وتطرح نفسها هكذا فجأة كلجنة وساطة. ولكن في إستطاعة المشاورات التي تجري

وراء الكواليس أن تنشـــط في هذا الإتجاه بحيث يتبلور التشـــاور عن صـــيغة تكليف هذه الدول بالدور التاريخي المطلوب أكثر من أي وقت مضـــى. وأغلب الظن أن الدولتيْن الكبريْن الولايات المتحدة والإتحاد الســـوفياتي ســـتشـــجعان مثل هذا الأمر إذا حدث، بعدما كانتا في الماضـــي تحبطان في شـكل مباشـر أو غير مباشـر أي مسعى لإنهاء الحرب.

وأهمية هذه لدول أنها حضـــارية وعريقة ولا غبار على إنتمائها الدولي، بل إن كونها إختارت الحياد إضـــطراراً ونتيجة تشـــابكات وتعقيدات دولية تشـــكل الحروب عاملاً أساسياً فيها، إنما هي نقطة قوة بالنسبة إليها وليست حالة ضعف.

وإلى ذلك إن هذه الدول لا تتحمل في تحركها المزاج الذي يتحكم ببعض العقول والقادة وترد على التصـــرف المزاجي بما من شـــأنه أن يكشـــف حقيقة صـــاحب هذا التصرف أمام الرأي العام. وعلى سبيل المثال لا الحصر أن هذه الدول غير مســـتعدة لتقبل منطق طرف يشـــترط لوقف الحرب تغيير النظام في الدولة الأخرى.

ومن أجْل ذلك قد نجد من يقول إن هذه المحاولة لن يكتب لها أن تحدث لأن إيران ستعارضها على الفور وأنها إذا بدأت ســـتتعرض للمخاطر من أجْل ضـــربها، ولكن الجواب عن ذلك هو أن إيران باتت محاصـــرة برأي عام دولي بدأ يشـــعر أن حرب الخليج تجاوزت الإزعاج إلى الإقلاق وأنها لا بد تبعاً لذلك من أن تعيد النظر في أســـلوب تعاملها مع الحرب. وعندما نرصـــد مواقف الدول الكبرى في الشـــهريْن الماضـــييْن يتبين لنا أن هذه الدول، التي كانت بصـمتها تشـجع إيران على أن تواصـل حربها ضد العراق وترفض كل نداءات السلام والرغبة في التعايش الصـــادرة عن الطرف العراقي، بدأت تتحدث بشـــيء من الصراحة عن ضرورة وقف هذه الحرب وبدأت إلى حد ما تضع اللوم على الطرف الإيراني في إستمرار الحرب. وهذا الموقف يلتقي مع حقيقة مشـــاعر أكثرية دول العالم التي ترى أن الحُكْم في إيران هو الذي لا يسلم بحقيقة أساسية وهي أنه إذا كان قادراً على أن يواصـــل الحرب ويجند كل بضـعة أشـهر بضـعة آلاف من المقاتلين الذين يخوضـون معارك هدفها فقط إبقاء نار الحرب تشـتعل، فإنه لن يكون قادراً على أن يكسـب خصـوصـاً بعدما فقد كل الذين كانوا حتى السنة الماضية يبدون بعض التفهم لظروف حربه.

وتكراراً إن تزامن بدء السـنة السـابعة للحرب مع إنعقاد قمة عدم الإنحياز ومشاركة دول الحياد الدولي وهي النمسا والسـويد وفنلندا وسـويسـرا هي الفرصـة المثالية لكي توكل هذه القمة إلى الدول الأربع مهمة وضـع حل للحرب الدائرة منذ ست سنوات بين العراق وإيران والتي فاقت في شراستها التصـــور. ولا نعتقد أن هذه الدول ســـتتردد إذا طلبت إليها القمة الثامنة لدول عدم الإنحياز التي ستنعقد في عاصـمة زيمبابوي على أسـاس أن تجربة الوسـاطات في شـأن هذه الحرب على مدى السنوات الست الماضية لا تشجع بسبب تعنت الجانب الإيراني. وهي لن تتردد لسبب كبير الأهمية وهو أن هـذه الـدول تعرف مـدى ويلات الحروب على الشـــعوب وتتمعن كثيراً في قراءة التاريخ وتتعظ بدروســـه وتؤمن بأن البناء هو الأساس وحرية الإنسان هي القضية. ومن يكن هذا إعتقاده فإنه يصـبح قادراً على إبتكار صـيغة يحل بموجبها الســـلام بين العراق وإيران وتكون الســـنة السـابعة سـنة لملمة الجراح وعودة الأسـرى ومحاولة بناء بعض مـا دمرتـه الحرب في النفوس وفي المصـــانع والمنشآت.

يحدث مثل هذا الأمر أم لا يحدث؟

إننا لا نعتقد بأن هنالك أفضل من هذه المناسبة.

ويا ليت هذه الفرصة لا تضيع.

مجلة "التضامن". لندن - 23 آب (أغسطس) 1986

* * *

لطمة أُخرى على الوجه العربي

هنالك مثل شـــائع من محيط العالم العربي إلى خليجه يردده كل شـعب بصـيغة، أو فلنقل بلهجته الخاصـة به. وفي الصيغة الفصحى يمكن أن نورد هذا المثل على النحو الآتي: "كم أن هذا الخد إعتاد على اللطم".

والتفسـير الشـائع والمتداول لهذا المثل هو أن لكثرة ما تعرض الوجه العربي للطم فإن أي لطمة تســـتجد لا تعود تؤثر فيه.

وأحدث اللطمات هي اللطمة التي جاءت إلى الوجه العربي من رئيس وزراء فرنسا جاك شيراك الذي نسب إليه صـــحفي إسـرائيلي تصـــريحات قد تكون طبيعية إذا كان قائلها هو أحد أقطاب اللوبي اليهودي في الحزب الإشتراكي (حزب الرئيس فرنســـوا ميتران) لكثرة ما فيها من عداء للمشـاعر العربية والقضـية الفلسـطينية، إلا أنها ليسـت طبيعية وليســـت مقبولة إذا كان قائلها بالفعل هو جاك

شيراك. فهو يحاول في تصريحاته التبرؤ من أنه وافق على بيع المفاعل النووي للعراق، وهو ليس مع قيام دولة فلسطينية، وهو لا يعتبر أن منظمة التحرير الفلسطينية هي وحدها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

وصحيح أن شيراك حاول تلطيف الأجواء وإحتواء الغضب العربي من خلال محاولة نفي عبر التلفزيون، إلا أن التوفيق لم يحالف هذه المحاولة بما فيه الكفاية.

ويجد المرء نفسه يتساءل:

هل صحيح أن جاك شيراك غيّر جلده بهذه السرعة، أم أنه ضحية كمين نصبه الإسرائيليون له، وهم من النوع الذي يتفنن في نصب المكامن لأي سياسة أو شخصية أو إتجاه يكون لمصلحة العرب أو القضية الفلسطينية؟

وحتى إشعار آخر يبدو الإحتمال الثاني هو الأكثر قرباً من الحقيقة، وأن كل ما قاله شيراك كان عبارة عن بعض المعلومات التي سربها من خلال صحفي يقوم بإعداد كتاب فكان الصحفي "أكثر شطارة" لأنه وظَّف هذه المعلومات لمصلحة عدوانية بلده من خلال تحويل هذه المعلومات إلى أقوال منسوبة إلى جاك شيراك. وواضح هنا من دون أدنى شك أن هذا الفخ تم نصبه لجاك شيراك وهو رئيس لوزراء فرنسا في حين أنه كان من الممكن نصبه أيام كان ما زال مجرد رئيس لبلدية باريس.

وللتدليل على ذلك فإن شيراك حاول أن ينفي، وهو بالفعل قد نفى، إنما بالقدر الذي لا يرضي المشاعر العربية. ولو أنه كان متمسكاً بالأقوال المنسوبة إليه لكانت هيبته كرئيس لوزراء فرنسا تحتم عليه ألاّ ينفي. كذلك أنه لو كان متمسكاً بالأقوال المنسوبة إليه لكانت هيبته كرئيس لوزراء فرنسا تحتم عليه ألاّ يكلف وزير خارجيته بأن يستقبل ممثل منظمة التحرير في فرنسا وكأنما أراد بهذا الإستقبال أن يقول إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وأنه عندما يستقبل ممثلها في فرنسا فإنه يسجل بذلك إقراراً بشرعية هذه المنظمة.

ولكي تبقى بالرغم من كل شيء حقيقة أساسية وهي أن شيراك أورد تلك الأقوال التي نسبها إليه الصحفي الإسرائيلي وأن الخلاف فقط هو حول مسألة الإخراج، حيث إن شيراك أورد تلك الأقوال كمعلومات وأن الصحفي الإسرائيلي إستعملها كأقوال منسوبة إليه.

وهذه الحقيقة تدعو إلى الكثير من المرارة والإستغراب ويحتار المرء في تفسير دوافعها.

هل هي فاتورة يسددها شيراك سلفاً من أجْل الفوز برئاسة الجمهورية الفرنسية وهو الذي يتطلع إلى هذا المنصب ويرى أن عليه ممالأة اليهود الأقوياء كمصالح مالية وإقتصادية في فرنسا أكثر من قوتهم كأصوات إنتخابية كما هي الحال في الولايات المتحدة؟

وهل هو ركوب موجة إنحسار التبني للمواقف العربية لكثرة تفاقم خيبة الأمل بهذه المواقف وبأسلوب تعامل العرب مع بعضهم؟

وهل أن شيراك الذي وقف مع العرب في الماضي كان متأثراً بأجواء كثيرة التألق، وأنه عندما يعيد النظر الآن فعلى أساس أن العرب الذين عرفهم قبل مرحلة كامب ديفيد هم غير العرب بعد تلك الصفقة، وبعد لقاء إيفران بين الملك الحسن الثاني ورئيس وزراء إسرائيل شيمون بيريز؟

وهل أن شيراك يحاول أن يقوم في فرنسا بدور مثل الذي تقوم به السيدة مارغريت تاتشر في بريطانيا، وهو دور الحليف للسياسة الأميركية، الأمر الذي يتناقض مع الديغولية التي ينتسب إليها شيراك؟

وهل أن هذه الإستدارة سببها أن العرب لم يعودوا على الشأن الذي كانوا عليه في السبعينات حيث نضبت الثروة وتزايدت الخلافات ولم يعودوا قوة مؤثرة، وأنه ما دام أمرهم على هذه الحال فلماذا لا تكون هنالك إعادة نظر في الموقف؟

ويبقى أنه إذا كان التبدل لم يحدث في موقف شيراك، فإن التصريحات المنسوبة إليه تؤكد – عملاً بقاعدة لا دخان بلا نار – أن الرجل الذي عرفه العرب صديقاً وحليفاً على أهبة أن يعيد النظر في موقفه. ولكن التأني في إطلاق الأحكام ضروري. وقبل إطلاق الأحكام لا بد من الإستقصاء للتأكد مما إذا كان شيراك الثمانينات هو غير شيراك السبعينات.

وفي أي حال إن صورة هذا الزعيم الفرنسي إهتزت في وجداننا، وهو وحده القادر على تصحيحها وبموقف يحسم الإجتهادات والتخمينات. فإذا إنتهز شيراك الفرصة المناسبة وصحح عملياً الإنطباع الذي تسبَّبت به التصريحات المنسوبة إليه فإن ذلك سيحدث في النفس العربية إرتياحاً لا مثيل له. أما إذا كان لن يحدث فهذا معناه أن الرجل وجَّه إلى الوجه العربي لطمة موجعة. وبالرغم من أن الوجه العربي إعتاد في السنين العشر الماضية على الكثير من اللطمات إلاّ أن اللطمة التي وجهَّها شيراك هي من النوع الكثير القساوة على النفس. ذلك أننا كعرب نشعر بأننا من بيت "الصديق الفرنسي الوفي" جاءتنا الضربة. والخطأ خطأنا لأننا بالغنا في

الإفتراض بأن جاك شيراك سيكون أكثر حرصاً علينا من حرصه على مصلحته الشخصية. وهذه المصلحة هي التي جعلته يقول كلاماً قد يخسر به العرب من دون أن يحظى بإحترام الآخرين، ومن دون أن تكون إسرائيل راضية.

مجلة "التضامن". لندن - 30 آب (أغسطس) 1986

* * *

حفيد المهدي يواجه"آيات" الرفض

على رغم المشاكل التي يعيشها السودان يبقى في إستطاعة قيادته أن تفعل شيئاً بالنسبة إلى الحرب الدائرة منذ ست سنوات بين العراق وإيران.

وأي إنجاز يمكن هذه القيادة أن تحققه على صعيد إيجاد حل لهذه الحرب سيكون لمصلحة متطلبات السودان ومن بينها الإستقرار وقد يقال أنه قبل أن يتوسط رئيس وزراء السودان الصادق المهدي بين العراق وإيران من أجْل وقف الحرب بينهما والتي تدخل بعد أيام سنتها السابعة، عليه أن يبحث عن طرف يتوسط بين الحُكْم السوداني وحركة التمرد التي يقودها العقيد جون قرنق والتي تشير التطورات إلى أنها قوية وأنها شرسة وأنها إذا كانت لن تستطيع أن تحسم الأمر لمصلحتها، إلاّ أنها قادرة على إستنزاف الدولة وإشغال الجيش السوداني في حرب تترك يوماً بعد آخر أثارها السلبية على التجربة الديمقراطية بحيث تسقط هذه التجربة على أيدي عسكريين يرفعون شعار وقف الإقتتال مع العسكريين المتمردين تم تقاسم السلطة على الطريقة السابقة عندما إنتقل زعيم حركة التمرد السابقة جوزيف لاقو من أدغال الجنوب إلى قصر الحُكْم في الخرطوم نائباً لرئيس الجمهورية.

ومثل هذا القول صحيح إلى حد ما، إلا أن الصحيح أيضاً هو أن الوضع في السودان سيبقى لا يستاثر بإهتمام أي طرف عربي ما دامت مشكلة الحرب العراقية – الإيرانية من النوع الذي لا يترك مجالاً للأهتمام بأي مشكلة أُخرى.

والقول بأن في إستطاعة الصادق المهدي أن يفعل شيئاً ازاء موضوع الحرب العراقية – الإيرانية يستند إلى بعض المقومات ومنها أن للصادق المهدي في ذمة أهل الحُكْم الحالي في إيران "قرضاً معنوياً"، كثير الاهمية حصلوا منه عليه في فترة كانوا يحتاجون فيها بالفعل إلى القروض المعنوية ويتمثل هذا القرض بموقف سجله الصادق المهدي عندما قام بزيارة آية الله الخميني في فرنسا ثم عندما زار إيران بعد نجاح حركة الخميني في إسقاط حكم الشاه.

وفي هاتيْن الزيارتيْن، وخصوصاً الزيارة الأُولى، أعطى الصادق المهدي الثورة الإيرانية غطاء دينياً كانت في أشد الحاجة إليه حيث أنه عندما يقوم حفيد المهدي والزعيم الروحي لطائفة الأنصار الأكثر قوة في السودان بزيارة تأييد للخميني فإنه يعطي بذلك الثورة الإيرانية بُعداً كثير الأهمية، ويظهرها بأنها ليست حكراً على الطائفة الشيعية بدليل أن حفيد المهدي والذي تتناقض منطلقات طائفته مع منطلقات المذهب الجعفري تجاوز كل المحظورات وقام بزيارة الخميني.

وسواء كانت الزيارة التي قام بها الصادق المهدي للخميني في "نوفل لو شاتو" بالقرب من باريس هي لدراسة تجربة الخميني في الثورة كي يقوم الصادق المهدي بعمل مماثل في السودان مستنداً في ذلك إلى عنصر الزعامة الدينية في شخصه، أو انها كانت للإستقصاء أو لإغاظة بعض الأطراف العربية، إلا انها كانت في أي حال ورقة وظَّفها الخميني اعلامياً بشكل حقق منه إستفادة كبرى، وكانت أيضاً – مع الأسف الشديد – السبب الأكثر أهمية بين حملة أسباب دفعت بالرئيس السوداني السابق جعفر نميري لكي يستعجل في تطبيق القوانين الإسلامية، والتي دفع سلطته ثمناً لها وترك السودان في حال لا يحسد عليها إزاء الأمر: فهو (أي السودان) قد دفع الثمن كتجربة إستقرار ديمقراطية واعدة بالإزدهار، إذا هو ألغى هذه القوانين، وهو قد يدفع الثمن ككيان إذا لم يقرر الحُكْم بتحالفه الراهن (حزب الأمة والحزب الإتحادي الديمقراطي) إلغاء هذه القوانين، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن العقبة أمام إلغاء القوانين الإسلامية هي أن قرنق يقود تحرك المطالبة بالإلغاء وتلك نقطة الضعف في موقف أطراف كثيرة، من بينهم الصادق المهدي نفسه، ترى ضرورة إلغاء هذه القوانين.

وإلى ذلك أن الصادق المهدي هو أكبر مسؤول عربي موقعاً وتأثيراً بين الحاليين من الحكام والمسؤولين العرب الذي يعرف الخميني وإجتمع إليه وصحيح أن الإثنيْن عندما إلتقيا كانا في صف المعارضة إلا أنهما إلتقيا، وهما الآن في الحُكْم. ولا نعتقد أن الخميني إذا وصل الصادق المهدي إلى طهران سيتعامل معه مثل تعامله مع الوسطاء الآخرين

الذين كان يرفض حتى إســـتقبالهم. ولا بد أن الخميني قد يأخذ في الإعتبار القرض المعنوي الذي للصـــادق المهدي في عنقه، وكذلك الصفة المرجعية للرجل في بلده. فإذا كان الخميني هو "مرشـد الثورة" أو "الولي الفقيه" أو المتقدم على "آيات الله" فإن الصـادق المهدي هو مرجع بضـعة ملايين سـوداني وافريقي وهو يحكم الان بلداً، أو فلنقل شـبه قارة، يشكل جسراً لا مثيل له بين العالم العربي والقارة الأفريقية.

إلى ذلك أيضـاً ان بين الصـادق المهدي والعقيد معمر القذافي (حليف إيران) علاقة شـبه إسـتراتيجية وأواصـر صـداقة من الصـعب هزّ أُسـسـها، وهو موضـع ثقة الحُكم السعودي وبقية حكام الخليج، وموضع تقدير الرئيس صدَّام حسين، ومحل إعجاب الرئيس حافظ الأسد (الحليف الآخر لإيران) وأزال من طريق العلاقات السـودانية – السـورية الكثير من المعوقات، وتربطه بياسـر عرفات علاقة كثيرة الجودة. وهو أيضـا صـحح مسـار العلاقات مع الإتحاد السـوفياتي، ويزور الولايات المتحدة قريباً كنموذج غير مطروق للأصـدقاء. وكل هذه الصـفات فيه تجعله وسـيطا جيداً، بل الوسـيط المناسـب، بين العراق وإيران، هذا إذا تعامل مع الخميني بكبريائه كحفيد لعبد الرحمن المهدي بحيث يرفض إسـتهانة الخميني به كما يسـتهين بالآخرين ويرفض ان يخذله كما خذل آخرين .

ويبقى أن المهم في هذه الوسـاطة هو أن تحدث قبل أن تبدأ جولة القتال الجديدة التي يكثر الكلام حولها، أما الاهم فهو أن تحظى بدعم الولايات المتحدة والإتحاد السـوفياتي وتسـير جنباً إلى جنب مع محاولة رديفة تمنينا في العدد الماضـي حدوثها ونعني بها محاولة تقوم بها بتكليف من قمة عدم الإنحياز التي بدأت أعمالها في هراري (عاصـمة زيمبابوي) دول الحياد الأوروبي (النمسـا وفنلندا والسـويد وسويسرا) والتي تشارك في تلك القمة بصفة "ضيف".

ومن باب التفاؤل بالخير الذي يمكن أن نجده، نتمنى ذلك.

مجلة "التضامن". لندن - 30 آب (أغسطس) 1986

* * *

مباراة أم مسرحية؟

عندما تسلَّم الرئيس حسني مبارك الحُكْم في مصر خلفاً للرئيس أنور السـادات الذي جرى إغتياله فإن شـعوراً بالإرتياح ساد المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج.

وهذا الشـعور ناشـئ عن أن حسـني مبارك بقي في سـنوات عمله كنائب لرئيس الجمهورية نظيف اليد نقي الوجدان ويفيض بالحس الوطني والعروبي. وهو منذ أن تسـلم الحُكْم وحتى هذه اللحظة التي نكتب فيها هذا الكلام يحكم بهذه "الشرعيات" إذا جاز القول.

والشعور بالإرتياح ناشئ أيضاً عن أن حسني مبارك لم ينضم إلى جوقة المطبلين والمزمرين في مصر للصلح مع إسرائيل وبقي – والحمد لله – ضمن مجموعة مسؤولين لم يتم توريطهم في زيارة إلى إسـرائيل ولا إضـطرتهم الوظيفة التي يشـغلونها إلى إتخاذ مواقف متطرفة ونكاد نقول متهورة.

ومنذ أن تسـلَّم حسـني مبارك تولد في نفوس الكثيرين داخل مصر وخارجها شعور بأن مصر عائدة إلى مكانها ومكانتها وأن الذي أتقن قيادة الطائرات الحربية قادر على أن يقود الحُكْم ضـمن حسـابات يسـتطيع أن يفهمها الطيارون أكثر من الآخرين. وفي هذا الإطار أعاد الملك حسـين علاقات الأردن الديبلوماسـية مع مصـر وبدأت مسـيرة التنسـيق السـياسـي الكثير الدقة بينه وبين الرئيس مبارك.

وصحيح أن تيار كامب ديفيد له رموزه ذات التأثير في مصر إلاّ أن التيار المعاكس له شعبيته وجماهيره العريضة فضـلاً عن بعض الرموز التي لا تملك قوة التأثير لأنها تملك مصالح إقتصادية كثيرة التشابك. والذي فعله حسني مبارك هو أنه لم يتنكر للواقع الناشـئ عن صـفقة كامب ديفيد التي أبرمها سلفه الراحل إلا أنه في الوقت نفسه فتح الباب أمام التيار الآخر وجعل من نفسه حَكماً على صراع دائر بين تيارَيْن، وبذلك أمكنه الإحتفاظ لمصر بنهج جديد يحاول الرئيس مبارك من خلاله تصـحيح سـياسـات لم تسبب لمصر سوى المتاعب.

وتحت مظلة هذا النهج فتح الرئيس مبارك خطوط إتصـال جيدة مع العالم العربي ثم مع الإتحاد السـوفياتي. كذلك أنه تحت مظلة هذا النهج إسـتحدث معادلة بالغة الأهمية في التعامل بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية بحيث ان الطرفيْن يتعاملان وبشـكل رسـمي من دون أن يشـكل واقع إعتراف مصـر بإسـرائيل وتبادُل التمثيل الديبلوماسـي معها عائقاً أمام المنظمة التي تناضـل من أجْل الحصول على حق مسلوب.

وتحت مظلة هذا النهج أمكن مصـر التعاون سـياسـياً وعسـكرياً مع العراق الأمر الذي حقق للعمالة المصـرية

عمقاً هي في أشـــد الحاجة إليه لمواجهة الضـــغوط الإقتصادية اليومية المستعصية.

وتحت مظلة هذا النهج عملت الإستثمارات العربية في مصـر واستعادت مصـر عضـويتها في منظمة المؤتمر الإسـلامي وحدث هذا العام تدفق عربي للإصـطياف في مصـر وكأنما قد إستعادت مصـر عضـويتها في الجامعة العربية. وقد عوَّضـــها هذا التدفق الخســائر الفادحة التي نشـأت عن أحداث الشـغب التي قام بها بعض أفراد الأمن المركزي، بل إنه لولا هذا التدفق لكانت فنادق وشـــركات كثيرة أفلست ولكان الحُكْم وجد نفسه أسير ضغوط عليه.

وبسـبب هذا النهج أشـاع الرئيس مبارك شـعوراً بأنه لا يتمسـك بإتفاقية كامب ديفيد وأنه ينتظر الفرصـة المناسـبة لكي يلغيها على الطريقة التي ألغى فيها عبد النـاصـــر إتفاقية قناة الســـويس مع بريطانيا. بل إن العرب حكاماً ومحكومين وجدوا أنفســـهم لفترة طويلة في حال ترقب لما سيفعله الرئيس مبارك: هل يتمسك بموقفه السلبي ولا يعيد الســفير المصـــري إلى تل أبيب ويشـــجع ضـــمناً عملية محاصـــرة التطبيع تمهيداً لخطاب يلقيه أو بيان يوجهه إلى الأمـة ويقول فيـه عكس مـا قـالـه الرئيس الراحـل أنور السادات في مجلس الشعب. وما سبق أن قاله السادات هو إبداء الإستعداد لزيارة إسرائيل إذا كان ذلك يحقق السـلام، ولقد زارها ولم يتحقق السـلام مع الأسـف وإنما إزداد العالم العربي اشتعالاً بدليل أن حالة العرب سياسياً وإقتصـادياً – ومصر في الدرجة الأُولى – كانت أفضل بكثير قبل مرحلة كـامـب ديفيـد. أمـا مـا يمكن أن يقولـه الرئيس مبـارك في الخطاب أو البيان فهو الإنذار بأنه إذا كانت إســـرائيل لن تنفذ ما باتت الأكثرية الســاحقة لدول العالم متفقة عليه في شأن القضـية الفلسطينية فإنه لن يلتزم بإتفاقية كامب ديفيد لأنه لا يريد لبلده أن يســـتمر عنصـــراً مســـانداً للعدوان الإسرائيلي على الأشقاء العرب.

هذا بعض ما أحدثه حكم الرئيس حســـني مبارك من أجواء ومشـــاعر. ومن أجْل ذلك فإنه عندما سـيعيد النظر ويلتقي برئيس وزراء إسـرائيل شـيمون بيريز فهذا معناه أن كل الآمال التي علقناها عليه سـتتبدد وسـيكون هذا اللقاء موضـع أحزان الملايين العربية خصـوصـاً أن بيريز إنسـان عـاق في حق الـذين يحـاولون تمهيـد الطريق أمـامـه لكي يجنح نحو حل معقول، وأمامنا الأمثلة الكثيرة على ذلك.

وقد يقال إنـه من المهم الأخذ في الاعتبار أن الرئيس مبارك لن يذهب إلى إسـرائيل وإنما الذي سـيحضـــر إلى مصـــر هو بيريز. وهذا الأمر لا يقدم ولا يؤخر. وهنالك تجربة اللقاء المغربي – الإســـرائيلي الذي إفترض البعض أنه سيكسر حاجز الرهبة العربية من إسرائيل فإذا به يكسر العنوان العربي الرسـمي المكسـور أصـلاً ويكسـر الخاطر العربي الشعبي المهشم في الأصل.

يبقى أن ما نريد قوله هو إننا كنا نتمنى أن يســـتمر الرئيس حســـني مبارك على موقفه الذي يشـــيع الأمل والتفاؤل بإمكانية تصـحيح ما حدث لمصـــر والعرب على يدي السادات عندما انفرد بصلح مع إسرائيل. وكنا نتمنى على أساس أن موقف الرئيس مبارك يشكل عنصر ضغط على إســـرائيل فضـــلاً عن أنه يســـتقطب يوماً بعد آخر الكثيرين من المتعاطفين مع مصر والمتفهمين لها.

أما وأن هذا اللقاء سيتم مع الأسف وبعد أيام كما يتردد فإن ما نتمناه هو ألاّ ينســـى الرئيس مبارك بأن قوته على مدى ســـنوات كانت في أنه تشـــدد مع الإســـرائيليين وأن شـــعبيته العربية كانت في أنه لم يتســـاهل في أمر إنتمائه وقوميته وأخلاقياته.

وهو ما دام لن ينســـى فإن بيريز لن يتصـــرف بعقلية الغزاة.

وللمرة الأُولى خلال خمس ســـنوات هنـالك في يـدي الرئيس حســـني مبارك ورقة الدور التاريخي لمَن يريد أن يكون قائداً وليس مجرد رئيس دولة.

فهل سيلعب الرئيس مبارك هذه الورقة وكيف؟

إننا في انتظار إزاحة الستار لمشـاهدة سـر اللعبة وهل ســـتكون مبـاراة مثيرة ملأى – ربمـا – بـالمفـاجـآت.. أم مسرحية.

مجلة "التضامن". لندن - 6 أيلول (سبتمبر) 1986

* * *

جزاء الإنقسام العربي

لم نتوقع أن تنتهي قمة عدم الإنحياز بمعجزة وبحلول ســـحرية للمشـــاكل التي تواجهها بعض دولها إلاّ أننا كنا نتوقع أن تتجاوز النتائج التي حققتها هذه القمة التي أنهت أعمالها الأسـبوع الماضـــي في هيراري عاصـــمة زيمبابوي بعض العبارات التي تتســـم بطابع اللياقات وليس المواقف المبدئية.

ولم نتوقع أن تنتهي تلك القمة بإنطلاقة جديدة وفعالة للحركة التي تعاني من العجز المبكر إلا أننا كنا نتوقع أن

يضع قادة الحركة أساساً جديداً لإنطلاقة لا بد منها.

ولم نتوقع أن تكتفي تلك القمة من الإجتماعات ببيان يتضمن بعض التوصيات التي تدعو إلى الإرتياح وإنما كنا نتوقع أن تقرن التوصيات بتحرك في إتجاه الدول الكبرى وذلك من أجْل تعزيز مضمون تلك التوصيات وتحويلها من مجرد تمنيات إلى واقع ملموس.

لقد أصدرت القمة بياناً حفل بالتوصيات التي تعبر عن المشاعر الطيِّبة إزاء الوضع في لبنان والإحتلال الإسرائيلي في الجنوب ولكنها لم تتخذ خطوة تستهدف تحسين هذا الوضع وإنهاء هذا الإحتلال.

وأعرب البيان عن تضامن أهل القمة مع منظمة التحرير الفلسطينية بصفة كونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومع الكفاح العادل للشعب الفلسطيني بقيادة منظمته تلك من أجْل إستعادة حقوقه الوطنية، ولكنها لم تتجاوز في موقفها هذا المشاعر اللفظية التي لا تحقق الأماني المرجوة.

وأكد البيان على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام وعلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على ترابه الوطني، ولكنها لم توضح كيف يمكن أن تدعم هذا الحق وتلك المطالبة.

وزيادة في التوضيح يمكن القول: إن البيان الختامي كان حافلاً بالمشاعر لكنه خلا من أي بارقة أمل في أن دول حركة عدم الإنحياز لديها خطط من أجْل ترجمة المشاعر إلى برنامج عملي.

هل هو العجز؟

أم هل هي الرغبة في عدم الإساءة إلى مشاعر الدول الكبرى التي في أيديها الحلول؟

أم هل هو الخوف من أن تنتقم الدول الكبرى من دول حركة عدم الإنحياز إذا تجاوزت دول الحركة حدوداً بات مألوفاً أنه غير مسموح لها بتجاوزها؟

أم هل هي الإنقسامات السائدة في الصف العربي تركت بصماتها على هذا الموقف الباهت الذي عبَّر عنه بيان قمة عدم الإنحياز؟

والجواب عن ذلك هو أن كل التساؤلات التي أوردناها قد تكون مجتمعة هي السبب، لكن لا نعتقد أنه لم يكن في إمكان قمة عدم الإنحياز تشكيل لجنة ثلاثية (عربي وأفريقي وآسيوي) تقوم بمهمة إستثنائية لدى الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن وتبلغها ما هو فوق التمنيات ودون التحذير والإنذار بقليل. ولو أن مثل هذه اللجنة تألفت وفوضتها القمة إضافة إلى زيارة الدول الكبرى بالتوجه إلى كل من بغداد وطهران لكان ذلك أعطى إنطباعاً يحقق بعض الإنفراجات. ومن المؤكد أنه عندما يسمع أي مواطن في دول حركة عدم الإنحياز، وهي الدول الأكثر تضرراً من إستمرار الحرب مشتعلة بين العراق وإيران، أن هنالك على سبيل المثال الرؤساء الشاذلي بن جديد وراجيف غاندي وروبرت موغابي قاموا في أعقاب إنتهاء أعمال تلك القمة بالجولة التي نشير إليها فإن هذا المواطن سيشعر بإطمئنان يحتاج إليه ولن يعود ينظر إلى توصيات القمة نظرته إلى مواقف شكلية ولفظية يتبادلها طرفان من باب المجاملة لا أكثر.

واللافت للإنتباه أن القضايا العربية أو التي لها علاقة بالعالم العربي من بعيد أو من قريب هي التي إستأثرت بتوصيات القمة، الأمر الذي يعني أن المشاكل العربية هي أكثر المشاكل التي تعصف بحركة عدم الإنحياز. ومن هنا فإن هذا الموقف الباهت من جانب أكثرية دول الحركة وعدم تجاوز المواقف اللفظية في البيان الصادر عن أعمال القمة قد يكون سببه أنه إذا كان أصحاب الشأن غير مكترثين بأنفسهم والمشاكل التي يعانون منها فما الذي يجعل الآخرين غير المعنيين مباشرة يهتمون أكثر. وزيادة في التوضيح يمكن القول إنه لو كانت الدول العربية التي تشكل حضوراً أساسياً في حركة عدم الإنحياز متفاهمة وتعمل داخل القمة في إطار من التفاهم والتنسيق لكانت بذلك جعلت الآخرين يتخذون مواقف أكثر إيجابية من تلك التي تم إتخاذها. لكن الإنقسام العربي خارج القمة كان هو هو نفسه داخلها، ومن الطبيعي في مثل هذه الحال ألاّ يكون الأصدقاء غير العرب أكثر حرصاً على العرب من العرب أنفسهم.

ويبقى أنه على رغم كل شيء فإنه من المهم جداً أن قمة عدم الإنحياز انعقدت وأنها خرجت ببيان على رغم أنه يتضمن العبارات التي ترد عادة في أي بيانات مشترَكة بين إثنتين من دول عدم الإنحياز إلا أنه من المهم جداً أنه صدر ويحمل تواقيع الجميع.

كذلك يبقى أن القمة إنعقدت من دون إنقسامات وإستطاعت أن تجمع عدداً من الحكام العرب الذين لا يجتمعون لأنهم لا يعقدون قمتهم. ولو أنه حدثت مشاركة عربية جماعية في قمة عدم الإنحياز لكان سيقال إن الحكام العرب الذين عجزوا عن أن يلتقوا في الرياض ولم يعد في استطاعتهم أن يلتقوا في الدار البيضاء أو الرباط أو فاس، والذين لن يلتقوا في تونس ولا في أي عاصمة عربية أخرى في انتظار أن يلتئم شملهم في الرياض... قد

التقوا في هيراري. وكأنما العبارة المأثورة هي: اطلبوا لقاء الحكام العرب ولو في هيراري.

... والحمد لله أن مثل هذا الأمر لم يحدث واقتصر اللقاء على الأقلية بينما الأكثرية أوفدت مَن ينوب عنها، وهي بذلك أبعدت لبعض الوقت شبح خيبة الأمل عن المواطن العربي الذي طال إنتظاره لوقفة عربية صادقة.

مجلة "التضامن". لندن - 13 أيلول (سبتمبر) 1986

* * *

اللقاء المستتر في الإسكندرية

بين مبارك وبيريز

أكثر ما يلفت الإنتباه في اللقاء الذي عقده الرئيس حسني مبارك في الإسكندرية مع شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل، هو أنه لقاء مستتر، بمعنى أنه بدا كما لو كان من المعاصي، التي إذا إرتكبها المرء عن هوى، أو عن نزوة، فإنه يستتر.

ومع الأخذ في الإعتبار كل مظاهر الجفاء والجفاف التي إتسم بها إستقبال مبارك لبيريز، إلاّ أن هذا اللقاء سيبقى حتى إشعار آخر لغزاً من الصعب فك طلاسمه.

وأغلب الظن أن الرئيس مبارك كان ضحية ضغوط أميركية وضحية وعود ومعلومات أميركية جعلته يقرر بعد حوالي خمس سنوات من الصمود كطرف محايد بين قوتين داخل مصر تتصارعان حول إتفاقية كامب ديفيد، أن ينحاز لتلك القوة التي تتمسك بالإتفاقية. وإذا جاز التصنيف فإن هذه القوة هي "اللوبي الساداتي" الذي تبين أنه سيظل الأقوى بسبب كون الولايات المتحدة طرفاً أساسياً في "صفقة كامب ديفيد".

وقبل لقاء الإسكندرية، الذي كان مفاجئاً لمَن يتمنون للرئيس مبارك أن يطيل فترة ممارسته دور المحايد الذي أشرنا إليه، بدا مبارك أنه يريد أن يعوِّض مصر ما خسرته من جراء تلك الصفقة. وأغلب الظن أنه ما كان ليختصر الفترة لو أنه وجد في بعض الأشقاء العرب ما يجعله يواصل الصمود. لكن هؤلاء، أو بعضهم، أكدوا بعدم التجاوب مع نيات الرئيس مبارك غير المعلَنة لأسباب تكتيكية، أنهم ليسوا راغبين في صموده. وفي الوقت المناسب حدث التقاطع الأميركي – الإسرائيلي الذي إنتهى إلى لقاء الإسكندرية.

وأغرب ما في لقاء الإسكندرية هو هذا التهليل الإعلامي من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل له، الأمر الذي يفسر نقطة أساسية وهي أن اللقاء كان بمثابة إنتصار حققته الدولتان مقابل خسارة مني بها حُكْم الرئيس مبارك، الذي لم يهلل في وسائل إعلامه للقاء، فضلاً عن أن التوفيق لم يحالف كبير المنظرين في حُكْم مبارك ونعني به الدكتور أسامة الباز، الذي حاول عبر التلفزيون المصري أن يشرح فإزدادت الحاجة إلى التفسير، وحاول أن يوضح فإستمرت حلقات الغموض تتزايد وإستمرت تساؤلات المصريين في أكثريتهم الساحقة تتلاحق: لماذا هذا اللقاء، وما هي الفائدة من لقاء مع رئيس وزراء سيرحل بعد أيام، إكراماً لخاطر رئيس أميركا، الذي ربما لن يكمل ولايته؟ ولماذا لم يبق "الريس" بعيداً عن هذا الميدان وتتولى الأمر لجان على طريقة لقاءات الكيلو 101، أو مسؤولين على مستوى رجال الصف الثاني أو الثالث.. وهكذا؟

وعندما يكثر المصريون من التساؤلات فعلى أساس أن المعادلة التي أخذ بها الرئيس (الراحل) أنور السادات ثم ورثها الرئيس حسني مبارك كانت غير مناسبة ولا تشكل الحل المطلوب لمشاكل مصر، ذلك أنه إذا كان مد اليد إلى إسرائيل سيجعلها تتغير، فإن إسرائيل بعد صفقة كامب ديفيد إزدادت شراسة، وإذا كان مد اليد سيكسر الحاجز النفسي فإن إسرائيل بعد الصفقة وقفت تتفرج على مصر وهي مكسورة الخاطر، لأن كسر الحاجز النفسي جاء من طرف واحد هو مصر، وإذا كانت مشاكل مصر كثيرة قبل الصفقة فإن مشاكل جديدة نشأت بعد الصفقة وأدخلت مصر في نفق لا نهاية له. وما يقال عن ظروف الماضي يقال عن ظروف المرحلة الراهنة، بمعنى أن لقاء الإسكندرية بين الرئيس مبارك وشيمون بيريز لن يحل شيئاً. والخوف كبير من نشوء مشاكل أكثر تعقيداً نتيجة لهذا اللقاء.

وصحيح أن كلاماً طيباً قيل في أجهزة الإعلام الأميركية عن هذا اللقاء، وكان من الممكن أن يقال كلام معسول لو أن الرئيس مبارك إستقبل بيريز بغير التحفظ الذي إتسم به الإستقبال، إلاّ أن مثل هذا الكلام لا يفيد في شيء ولا يساهم في حل أي مشكلة. والخوف كبير من أن تكون مصر على موعد مع مشاكل وإضطرابات نتيجة للقاء الإسكندرية، بدل أن يساهم هذا اللقاء في تحقيق حد من الإنفراج ينهي الإختناقات الإقتصادية التي تتم تحت مظلة الوهم بأن الإزدهار ممكن وأنه مقبل.

وفي هذا الإطار من المهم الإشارة إلى أن قاعدة

التعامل المصري مع الولايات المتحدة تقوم على أساس أن مصر تفعل ما في وسعها لإرضاء أميركا، وهذه بدورها تفعل المستحيل لإرضاء إسرائيل. وكل ذلك لعل وعسى ترضى إسرائيل فتتساهل وتتجاوب مع ما من شأنه أن يبقي مصر في منأى عن المخاطر. وما دامت "إسرائيل الحمائم" بشخص بيريز لا تتساهل ولا تتجاوب، فهل أن "إسرائيل الصقور" بشخص شامير الذي يستعد لتولي منصب رئاسة الوزراء قريباً سيتساهل، وهو الذي يراوده الشوق إلى التعامل مع الفلسطينيين بالأسلوب الذي توضحه بما فيه الكفاية مذبحة دير ياسين في الخمسينات، ثم مذبحة صبرا وشاتيلا في السبعينات. وعلى هذا الأساس من الجائز التساؤل: هل أن هذه القاعدة ستستمر على ما هي عليه من دون تعديل؟

ومناسبة هذا الكلام هو أن لقاء الإسكندرية تم من أجْل أميركا، وبسببها، ونتيجة إصرارها ووعودها ولم يتم من أجْل بيريز.

ويجدر المرء نفسه يتساءل بعدما إنتهى هذا اللقاء إلى لاشيء: ما دام الرئيس حسني مبارك ليس من النوع الإستعراضي، وليس شغوفاً بلعبة الحُكْم، ويميل إلى الزهد، ولا يتطلع إلى دور تاريخي، وسجل منذ البداية أنه لن يجدد الولاية، ويعرف بحكم مسؤوليته مسيرة الحُكْم بكل فواجعها وإنجازاتها القليلة على مدى ثلاثين سنة، وما دام ضمناً غير مقتنع بصفقة كامب ديفيد، ولا يطمئن إلى إسرائيل كمواقف معلنة أو كنيات، ويرى أن الحل هو في وفاق عربي كان من الممكن أن يتحقق لو أن الرئيس تحلى بالمزيد من الصبر... ما دام الرئيس مبارك كذلك ويدرك كل هذه الأمور، فما الذي جعله إذن يتخلى عن حياده إزاء صفقة كامب ديفيد، وينحاز إلى "اللوبي الساداتي"، خصوصاً أنه يعرف بأن إسرائيل ستماطل، وتراوغ، وتطرح عاجلاً أم آجلاً مسألة أن العلاقة تحتاج على أن يرد الرئيس مبارك الزيارة ويأتي إلى القدس، وهذا ما ترى إسرائيل أنه المفتاح الثاني من مفاتيح التطبيع؟

إننا لولا إيماننا القاطع بوطنية الرئيس مبارك ومبدئيته لإعتبرنا أن الرئيس تغير ولم يعد كما عرفناه.

وإلى أن تتبين لنا الدوافع الحقيقية للقاء الإسكندرية ليس هنالك ما نقوله سوى إن لضرورة علاقة مصر مع أميركا أحكاماً من بينها لقاء الإسكندرية، الذي تعامل معه الرئيس مبارك كما لو أنه معصية ابتلي بها، وهو ما كان ليفعل ذلك لو أن بيريز يمكن فعلاً أن يقبل بالمؤتمر الدولي للسلام، وهو المؤتمر الذي لا تحبذه الولايات المتحدة لأن إسرائيل وحدها من بين دول العالم ترفضه، فقط لأنه يعترف بفلسطين كشعب لا بد وأن طال الإنتظار من إستعادة حقوقه أو بعض هذه الحقوق، وكقضية لا بد مهما كثر الصبر من إيجاد حل عادل لها.

ولا يستطيع الرئيس مبارك مهما بلغت الضغوط عليه ومهما كانت أحكام الضرورة تجاوز هذه الحقيقة.

... وهذا ما فعله في لقاء الإسكندرية الذي كان مستتراً وإنتهى إلى لاشيء؟

مجلة "التضامن". لندن - 20 أيلول (سبتمبر) 1986

* * *

أيلول باريس... الأسود

يحتار المرء في تحديد الأسباب الحقيقية لهذه الإضطرابات التي تعرضت لها العاصمة الفرنسية قبل أيام، ويحتار أيضاً في تحديد الجهة التي يمكن أن تقف وراء هذه المحاولة لـ "تفخيخ" باريس إذا جاز القول.

ونتيجة لهذه الحيرة فإن المرء يجد نفسه يطرح وبصيغة التساؤل أكثر من إحتمال لهذه الأسباب مع بعض التلميح – وبصيغة التساؤل أيضاً – إلى الجهة أو الجهات التي يمكن أن تكون وراء تحويل أجمل شهور السنة، ونعني به أيلول/سبتمبر، إلى أيلول أسود، أو على وجه الدقة إلى أيلول أسود وأحمر وذلك لكثرة ما سال من دم خلال أيام قليلة.

وعلى النحو الآتي يمكن طرح التساؤلات:

- هل أن الذي حدث هو جزء من صراع بين أجهزة، كان من الطبيعي أن يبدأ بعدما وصل إلى الحُكْم جاك شيراك الذي وجد أنه ما دام لا يرتضي ولا يتحمل أن يكون فابيوس آخر (أي رئيس وزراء تقليدي في خدمة رئيس الجمهورية)، كما كانت الحال مع رئيس الوزراء السابق (لوران فابيوس)، فإن عليه إعادة النظر بتغيير البنية الميترانية لأجهزة الأمن في فرنسا. وهذه البنية عمل الرئيس ميتران أربع سنوات لكي تكون ذات ولاء له من نوع الولاء السائد في دول العالم الثالث حيث قضية الشخص (أي الحاكم) لها أولوية على قضية الوطن وعلى مسألة التعددية؟
- وهل أن جاك شيراك عندما بدأ مستنداً إلى سلطته

كرئيس للوزراء، يعيد النظر جاءه الرد بـ "تفخيخ" هذه السلطة بهدف إظهار عجزها عن تأمين الطمأنينة للباريسيين الذين يعيشون في الشوارع 75 في المئة من ساعات يومهم، ويعيشون الساعات الباقية في أسرّتهم داخل منازلهم؟

- وهل أنه عندما تصبح العلاقة بين رئيس جمهورية فرنسا ورئيس وزرائها تشبه في بعض جوانبها العلاقة التي بين الرئيس اللبناني أمين الجميّل ورئيس الوزراء رشيد كرامي لا يعود مستغرباً أن تسود الفوضى ويضطرب الوضع الأمني، خصوصاً أن رئيس وزراء فرنسا جاك شيراك يتعامل مع رئيس الجمهورية فرنسوا ميتران كما لو أنه رئيس مثله، أو أن الثاني (أي ميتران) مغتصب لسلطة رئاسة الجمهورية من الأول (أي شيراك)؟
- وهل أن الأمر يتعلق بصراع حتمي بين فرنسا ذات القرار المستقل التي يمكن أن يمثلها جاك شيراك بحكم إنتمائه الديغولي، وبين فرنسا اليهودية التي لم يحدث أن تعاظم فيها شأن اليهود بالشكل الذي تعاظم فيه مع حكم ميتران، وذلك تحت مظلة الإشتراكية التي حجبت الرؤية فلم يعد هنالك تمييز بين الفرنسي الكاثوليكي والفرنسي اليهودي؟

وفي هذا الإطار من الجائز القول إن "اللوبي اليهودي" في حكم ميتران أخذ في الإعتبار، لمجرد أن نجح شيراك في الوصول إلى منصب رئيس الوزراء، أن الرجل بات قريباً من منصب رئاسة الجمهورية لأكثر من إعتبار، وأنهم – أي أعضاء هذا اللوبي – عليهم أن يستعدوا لجمع أوراقهم والرحيل لأن النهج الديغولي لا يستطيع أن يتقبل التعاون معهم ولا أن يسمح بتزايد الشأن اليهودي في الدولة كما هي الحال مع ميتران.

ولمجرد نضوج هذه القناعات فإن أعضاء "اللوبي اليهودي" عملوا على جبهتيْن:

(أ) إستدراج شيراك إلى مواقف تهتز نتيجة لإعلانها العلاقة بينه وبين العرب، وهذا حدث بسبب التصريحات التي نسبها صحفي إسرائيلي إلى شيراك ولم يغير التوضيح أكثر من مرة شيئاً من الإهتزاز الذي أصاب صورة شيراك في وجدان المواطن العربي وأحدث بعض الشكوك في نفس المسؤول العربي.

(ب) تفجير الوضع الأمني بحيث يعيد الفرنسيون النظر في موقفهم من شيراك ونهجه الديغولي، فلا يعود في نظرهم رمز الإنقاذ في السنوات العشر المقبلة، أو تفجير الوضع بحيث تتحول المسألة الأمنية إلى ورقة يساوم عليها هؤلاء شيراك ويكون العنصر الأساسي في المساومة هو أنه من أجْل وصوله إلى رئاسة الجمهورية فإن المطلوب هو تحوُّل شيراك نحو سياسة تساند إسرائيل وبذلك تتكرس "عقدة الذنب الديغولية" التي يعمل اليهود من أجْل أن تكون مثل "عقدة الذنب الألمانية.

تلك هي بعض التساؤلات من دون تجاهل التساؤل المتعلق بدور الحُكْم الإيراني الذي يريد إذلال شيراك لأنه رمز التعاون الفرنسي – العراقي. ولأن هذا الحُكْم يريد إذلال شيراك بالفعل فإنه لمجرد أن تسلَّم الرجل منصب رئيس الوزراء بدأ حُكْم الآيات في إيران يضغط على فرنسا ويملي الشروط شرطاً تلو الآخر وهي من نوع الشروط التعجيزية التي يرددها الحُكْم الإيراني عند الحديث حول طريقة إنتهاء الحرب.

ولا ندري ما الذي جعل شيراك يستجيب لأحد هذه الشروط وهو إبعاد الزعيم الإيراني المعارض مسعود رجوي من فرنسا، ذلك أنه لمجرد أن نفذ شيراك هذا الشرط، وافترض أن ذلك سيدخل البهجة في نفوس أهل الحُكْم الإيراني (الذين يعرفون أن الزعيم المنفي في فرنسا يعود منها إلى السلطة في بلده) بدأ هؤلاء يطالبون ببقية الشروط ولجأوا إلى التفجير مستفيدين من عناصر يتعاونون معها ومن مناخ سياسي فرنسي مناسب لخططهم ويقوم على أن الرئيس ميتران ومن معه حوله سيرحبون ضمناً بكل ما من شأنه تشويه صورة آخر العنقود الديغولي (أي جاك شيراك) الذي يحاول أن يصمد تحت ضربات الآخرين. وأغلب الظن أن الصمود ليس بالأمر الممكن بعد الضربات التي حوَّلت أيلول باريس الساحل إلى أيلول أسود وأحمر، إلاَّ إذا حدثت صحوة في نفوس الفرنسيين جعلتهم يأخذون في الإعتبار أن شيراك هو في النهاية ضحية سياسات ليس لها مصلحة في أي عودة بفرنسا إلى النهج الديغولي.

ويبقى أن في الأفق الفرنسي مفاجآت لا حصر لها. وفي هذه المفاجآت تكون فرنسا العربية (أي فرنسا التي تتفهم العرب وتساندهم)... مستهدفة.

مجلة "التضامن". لندن - 27 أيلول (سبتمبر) 1986

* * *

كي لا تصبح القمة الخليجية مثل القمة العربية

إذا كانت القمة الخليجية المقبلة التي من المقرر إنعقادها في أبو ظبي في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر المقبل لن تحقق النتائج المرجوة فهذا معناه أن مؤسسة القمة الخليجية ستصبح مع الوقت مثل مؤسسة القمة العربية، أي من دون فعالية.

وصحيح أن القمة الخليجية ذات إيجابيات كثيرة، من بينها أن مجرد إنعقادها يعوض الأمة هذا التعثر المتواصل لإنعقاد القمة العربية، إلاّ أن إجتماع ملوك وأمراء دول مجلس التعاون بعد أسابيع قليلة من دون إنجاز أمور بالغة الأهمية سيكون بمثابة الإنتكاسة للعمل العربي المشترَك.

وحتى الآن فإن أهل القمة الخليجية يواظبون على الإجتماع في الموعد والمكان اللذين يتم الإتفاق عليهما، إلا أن إجتماع هؤلاء ينتهي إلى نتائج تندرج تحت خانة لياقات تفرضها طقوس وتقاليد أهل الصف الواحد، بينما المطلوب أن تتجاوز النتائج هذا الأمر بكثير.

وقد يقال ما الذي في إستطاعة ملوك وأمراء دول مجلس التعاون الخليجي أن يفعلوه، وألاّ يكفي أنهم متجانسون لا يضيعون الوقت في المشاكسات والخلافات بإستثناء ذلك الخلاف الذي حدث فجأة بين البحرين وقطر وأمكن تعطيل الألغام قبل الإنفجار؟

والجواب عن ذلك هو أنهم يستحقون الشكر الكثير على هذا التجانس وعلى هذا الابتعاد من جانبهم عن المشاكسات والخلافات، إلا أن ذلك لا يكفي.

ولا ندري ما الذي يمنع هؤلاء، على سبيل المثال، من تخصيص قمتهم المقبلة لكي تكون "قمة الوفاق العربي" يناقشون فيها الأوضاع السائدة في العالم العربي ويضعون الأسس التي يرون أنها كفيلة بتحقيق التفاهم أو على الأقل الوفاق الذي ينظم العلاقات بين الدول العربية.

كذلك لا ندري ما الذي يمنع هؤلاء من تشكيل لجنة من بينهم يوكل إليها أمر زيارة الدول المعنية وإبلاغ حكامها بقرارات حكام دول الخليج ورؤيتهم لما يجب أن تكون عليه العلاقات بين الدول العربية.

وثمة من يقول إن الخلافات السائدة في الصف العربي هي أكبر من أن تنجح فيها المساعي الخليجية الحميدة، وذلك لأنها خلافات تبدو كما لو أنها بدأت بقرار دولي ولا تنتهي إلاّ بقرار يلغي القرار السابق. ومثل هذا القول ليس مقنعاً، أو أنه على الأقل لا يمنع مَن يرغب في التوفيق من بذل المسعى الحميد.

وإلى ذلك أنه إذا كان إستمرار الخلافات بين بعض العرب في ظل وفاق خليجي مستغرَباً، فإن ما يبدو أكثر إستغراباً هو أن العلاقات كثيرة الجودة بين دول الخليج والدول الأخرى التي بينها خصومات ومشاكسات. بل إن الأمر يبدو أحياناً كما لو أن الخليجيين ليسوا منزعجين على الإطلاق من الخلافات السائدة ما دامت بعيدة عنهم، هذا إذا كنا سنسقط من التحليل سوء النية، بمعنى الشك في أن الخليجيين يشجعون ضمناً هذه الخلافات وذلك من خلال عدم تدخلهم لإنهائها.

وقد يقال:

لماذا يجب أن نعتبر الخليجيين يتحملون مسؤولية الخلاف المغربي – الجزائري وهل أنهم السبب في هذه الحساسية بين الحُكْمين المغربي والجزائري؟

ولماذا يجب أن نعتبر الخليجيين يتحملون مسؤولية الخلاف السوري – العراقي وهل أنهم السبب في أن البعث الذي يحكم في سوريا يناصب العداء للبعث الذي يحكم في العراق لأن بعث العراق لا يقر بالشرعية الحزبية لبعث سوريا؟

ولماذا يجب أن نعتبر الخليجيين يتحملون مسؤولية وقوف الحُكْمين السوري والليبي إلى جانب إيران ضد العراق، وهل أنهم السبب في أن حُكْم الرئيس حافظ الأسد وحُكْم العقيد القذافي يمدان إيران بالمساعدات والصواريخ ليس حباً بالآيات وإنما كرهاً بالرفاق الذين يحكمون في العراق؟

ولماذا يجب أن نعتبر الخليجيين يتحملون مسؤولية استمرار الحرب في لبنان وهل أنهم السبب في استمرار الميليشيات هي صاحبة القرار؟

ولماذا؟ ولماذا؟ ولماذا؟...

والرد على ذلك هو أن الخليجيين لا يتحملون مسؤولية ما حدث، لكنهم بعدم تدخلهم وبذل مساعيهم الحميدة يتحملون مسؤولية أساسية، خصوصاً أننا واثقون كل الثقة بأنهم يحققون النتائج الطيِّبة إذا هم تدخلوا.

وفي هذا الصدد من الجائز عقد مقارنة بين حكام الخليج إزاء الخلافات العربية وبين رجال المطافئ. وإذا كان مقبولاً من رجال المطافئ عدم الإسراع لإطفاء حريق على مقربة من سياراتهم الملأى بالمياه، فقط لأن أحداً لم يوجه إليهم النداء أو يطلب النجدة فإنه يصبح مقبولاً من حكام الخليج ألاّ يبادروا ويتحركوا لوضع حد لتلك

الخلافات، خصوصاً أن في أيديهم الورقة المؤثرة والتي لها فعالية خراطيم مياه رجال الإطفاء في مواجهة حريق. ونعني بالورقة هذه قدرة الخليجيين على أن يساندوا بالمال على رغم أن ظروف المنطقة باتت على شيء من التعقيد.

وإلى ذلك أن المبادرة الخليجية الفعالة تجاه الخلافات السائدة في بعض مناطق العالم العربي، بنوعيْها الكثير الحدة أو الحاد، ضرورية لإزالة إنطباع يكاد يتكرس في الأذهان وهو أن حكام الخليج أنشأوا مجلسهم لكي لا يتعاطوا مع المشاكل العربية ما دامت الخلافات بين البعض من النوع الذي يقض المضاجع، وأن دورهم يجب ألاّ يتجاوز النواحي التمويلية وحسب الظروف والضرورات. وكتأكيد على هذا الإنطباع أن الأمين العالم لمجلس التعاون عبد الله بشارة زار خلال ست سنوات عواصم أجنبية أكثر مما زار عواصم عربية غير عواصم دول مجلس التعاون، مع الأخذ في الإعتبار أن زياراته الدولية كانت في معظمها إما لإلقاء المحاضرات أو المشاركة في إجتماعات تعني دول الخليج من قريب أو من بعيد.

ويبقى أننا عندما نطالب حكام الخليج ببذل المسعى الحميد الذي يحقق التفاهم، فالإنفراج، فالتعايش، وربما التعاون إلى درجة التنسيق، فعلى أساس أن دول مجلس التعاون، من دون إستثناء، تربطها علاقات طيّبة مع الدول العربية الأخرى، وأنه حيث لا وجود لعلاقات طيّبة هنالك جسور متينة من دون أن يقف حجر عثرة في طريق ذلك كون هذا الحُكْم ثوري المنهج وذاك تقليدي المنطلقات.

ونشعر ببعض التفاؤل لأن القمة الخليجية المقبلة ستنعقد في أبو ظبي وتحت رئاسة "الخليجي الثوري"، إذا جاز القول، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي إعتادت الأمة على مواقف له من النوع الذي يثير الجدل.

وما أحوج الأمة بسبب الأوضاع العربية السائدة إلى موقف يأتي من الخليج، وعلى مستوى القمة، ويثير الجدل، خصوصاً أن هذه القمة ستنعقد بعد أيام من إنعقاد قمة الدولتيْن العظميْن الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يوم 1986/10/11 وهي قمة قد تحقق الإنفراج الدولي إذا إتفق الرئيسان غورباتشوف وريغان أما إذا اختلفا فيا لسوء حظ الجميع.

مجلة "التضامن". لندن - 4 تشرين الأول (أكتوبر) 1986

* * *

قمة المصافحات والخلاص؟

بعد حوالى ثلاثة أشهر تنعقد في الكويت القمة الإسلامية الخامسة التي يجوز من باب التفاؤل، فضلاً عن بعض المعطيات الموضوعية، أن تكون قمة الخلاص أو القمة التي تتصافح فيها الأيدي ثم تصفو فيها النيات ثم يلي ذلك هدوء في الجبهتيْن: جبهة القتال بالمدافع والصواريخ والسيارات المفخخة، وجبهة التلاسن والإتهامات عبر وسائل الإعلام الرسمية المرئية والمكتوبة.

ومن خلال بعض الملاحظات يمكن الخروج بالإستنتاج الذي يؤكد بأن القمة الإسلامية قد تكون بالفعل قمة الخلاص.

وعلى النحو الآتي يمكن تسجيل هذه الملاحظات:

أولاً – أن القمة الإسلامية تنعقد للمرة الأُولى في الكويت التي تهددها إيران وهي ستنعقد من دون أن يصيبها ما سبق أن أصاب قمة دول عدم الإنحياز التي إستطاعت إيران عبر الضغوط والتهديدات تأجيل عقدها في بغداد.

وإنعقادها في الكويت معناه أن هذه القمة ستبحث القضية الأساسية التي تتقدم على سائر القضايا ونعني بها الحرب العراقية – الإيرانية. وعلى هذا الأساس فإنها ستكون بمثابة التحدي الكبير للحُكْم الإيراني لأن أي توصية يمكن أن تصدر عنها أو قرار من المحتمل أن تتخذه أو خطوة إجرائية من المحتمل الإقدام عليها.. إن هذه التوصية وتلك التوصية أو الخطوة ستكون من المؤكد ضد إيران لأنها ترفض أي مبادرة لوقف الحرب وهو ما يطالب به الجميع.

ثانياً – أن إنعقاد القمة الإسلامية في الكويت معناه أن الجميع لإعتبارات موضوعية سيشاركون فيها، حكام دول الخليج من دون إستثناء يشاركون كي لا يسجل أحدهم على نفسه أنه أخل بقاعدة التعاون الخليجي. والملك الحسن الثاني يشارك – على الأرجح – لأن مثل هذه القمة مناسبة جيدة لتوضيح أمر لقاء قمة إيفران الذي كثر الكلام وتنوع في شأنه. والعقيد معمر القذافي لا مصلحة له في مقاطعة مؤتمر ينعقد في الكويت فضلاً عن أنه بات شغوفاً بالزيارات إلى الخارج وبالمؤتمرات التي تنعقد في الخارج من جهة وأن عنده ما يقوله للذين لم يؤازروا حكمه عندما شنت الطائرات الأميركية عدواناً على بلاده من جهة أخرى. والرئيس حافظ الأسد الذي لا يترك بارقة أمل في إنعقاد مؤتمر قمة عربي إلا ويبددها يشارك في قمة الكويت كي لا يبدو أنه في عزلة فضلاً عن أن الكويت بالنسبة

إلى الحُكْم السوري ليست أي دولة أخرى من الممكن أن يتمثل الحُكْم السوري في مؤتمر سينعقد فيها بمسؤول من الدرجة الثانية أو الثالثة. والرئيس صدَّام حسين الذي يتحين الفرصة المناسبة من أجْل أن يواجه الرئيسيْن الأسد والقذافي وأمام الآخرين بموقفهما تجاه العراق لا بد أنه يشارك، فضلاً عن أن الرئيس صدَّام ليس من طبعه عدم المشاركة شخصياً في المؤتمرات العربية والإسلامية إلا عند الضرورة القصوى ويحرص على المشاركة مهما كانت الظروف عندما ينعقد هذا المؤتمر في دولة صديقة أو حليفة. والكويت صديقة وحليفة في الوقت نفسه.

وعندما تحدث مثل هذه المشاركة فإن الكويت لن تترك المناسبة تمر من دون الإستفادة منها إلى أقصى الحدود. وليس كالخروج بموقف أكثر تقدماً من أجْل وقف الحرب العراقية – الإيرانية ما هو مفيد للكويت وللآخرين.

ثالثاً – إستكمالاً للأسطر السابقة يمكن القول إن الحُكْم الكويتي إستطاع على رغم كل التهديدات الإيرانية وترجمة التهديد أحياناً إلى أعمال حربية أن يُبقي على قنوات الإتصال سالكة مع إيران وإن كان ذلك يحدث أحياناً على حساب تطلع العراق نحو مساندة كويتية أكثر فعالية. ومثل هذا الموقف من جانب الكويت يمكن أن يشكل نقطة إيجابية في إتجاه وقف الحرب خصوصاً إذا شارك الرئيس الإيراني في القمة الإسلامية ونشطت في الوقت نفسه جهود الخليجيين بمساندة الآخرين ودعمهم لفتح حوار عراقي – إيراني يتطور نحو خطوات عملية وبحيث تقوم دول الخليج مجتمعة بالدور الذي قامت به الجزائر في الماضي بين العراق وإيران ثم تبين أن أهمية الإتفاق ليست في المكان الذي يتم.

رابعاً – أن القمة الإسلامية في الكويت ستتيح للمرة الأولى أمام الرئيس حسني مبارك فرصة لقاء بالملوك والرؤساء العرب. ونقول ذلك على أساس أن الكويت ستوجه الدعوة إلى الرئيس المصري لحضور القمة وعلى أساس أن الرئيس مبارك سيلبي الدعوة ومن دون أي تردد.

وعلى رغم أن مثل هذه المشاركة للرئيس مبارك كانت ستبدو أكثر نفعاً لحكمه ولمصر لو أنه لم يكن قد سجل على نفسه أنه إستقبل في الإسكندرية رئيس وزراء إسرائيل شيمون بيريز، إلا أن مجرد توجيه الدعوة إليه للمشاركة في القمة تعني أن الإيقاع على إسقاط عضوية مصر في الجامعة العربية ليست أكثر من شكليات وأن القبول بالأمر الواقع حاصل بالفعل.

ومع أن الرئيس مبارك لم يوضح حتى الآن سر هذا الإندفاع من جانبه لإستقبال بيريز في الإسكندرية، إلاّ أن الرئيس قد يكون من باب الإجتهاد إفترض أنه سيحصل بسبب إستقباله في الإسكندرية لرئيس وزراء إسرائيل على تنازل من جانب إسرائيل يكون بمثابة ورقة تتيح للرئيس مبارك أن يشارك في القمة الإسلامية في الكويت تمهيداً للمشاركة في القمة العربية من دون أن يلغي إتفاقية كامب ديفيد. وعملياً أن هذه الورقة لم تتأمن، إلاّ إذا كان الرئيس مبارك يرى في الموافقة الإسرائيلية غير المفهومة من جانب كثيرين على فكرة المؤتمر الدولي ما يشكل إنجازاً يتيح له ليس فقط المشاركة في القمة الإسلامية وإنما أيضاً توجيه الدعوة إليه للمشاركة في القمة العربية، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن الذين يعيقون عقد القمة العربية يفيدون الحُكْم المصري لأن كل تأجيل للقمة العربية تستفيد منه مصر التي تشارك في هذه الأثناء في المؤتمرات الإسلامية والمؤتمرات الأفريقية ومؤتمرات عدم الإنحياز وهي مشاركة تطرح في إستمرار علامة إستفهام أو بالأحرى علامات إستفهام خلاصتها: لماذا من الممكن مشاركة مصر في كل هذه المؤتمرات ويبقى من الصعب مشاركتها في مؤتمر عربي؟

خامساً – بالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقة المصرية – الكويتية في ظل القطيعة العربية لمصر تبدو جيدة. ويذكر الحُكْم الكويتي للحُكْم المصري بالخير موقفه عندما هددت إيران سيادة الكويت، كما أن الحُكْم المصري يذكر للحكم الكويتي بالخير مساندته المالية في أعقاب الخسائر الفادحة الناشئة عن إضطرابات قوات الأمن المركزي، هذا فضلاً عن أن "اللوبي المصري" داخل الأسرة الحاكمة في الكويت لا بأس به ويضغط عند الضرورة من أجل ألاّ يشتد الحصار العربي حول مصر.

وإذا حدث وتم توجيه الدعوة إلى الرئيس مبارك لكي يشارك في القمة الإسلامية كما هو محتمل، وحضر الرئيس مبارك إلى الكويت كما هو مؤكد فإن أمير الكويت من جهة والملك حسين من جهة أخرى لن يتركا هذه المناسبة تمر من دون تأمين مصافحات مصرية – عربية شاملة وحتى المصافحة المصرية – السورية والمصافحة المصرية – الليبية.

وإذا حدث أن حالف التوفيق أو بعضه اليسير مهمة رئيس وزراء السودان الصادق المهدي في كل من بغداد وطهران لوقف الحرب، فإن رجل السودان القوي سيساعد بالتأكيد على تحقيق هذه المصافحات التي قد تتسع دائرتها بحيث تكون هناك مصافحات عربية – إيرانية. ومثل هذا

الأمر يتوقف على مدى نجاح قمة الرئيسيْن ريغان وغورباتشوف، وهل أن الرئيسيْن سيعيران منطقة الشرق الأوسط وبالذات الحرب العراقية – الإيرانية شيئاً من الإهتمام أو على الأقل يتفقان على وقف هذه الحرب في شكل أو آخر.

ويبقى أن القمة الإسلامية في الكويت إذا كانت لن تكون قمة الخلاص فإنها ستشكل إذا سارت الأمور وفق السيناريو الكويتي المدروس الذي يتم وضعه منذ بعض الوقت نقطة تحول في مسار الوضع العربي. وإذا صحت المعلومات التي رددتها جهات عربية تشارك في صناعة القرار في بلادها، فإن قمة الكويت ستمهِّد الطريق أمام واقع جديد يقوم على إستعادة مصر عضويتها في الجامعة العربية على أن يقطع مَن يريد من الدول العربية العلاقات الديبلوماسية معها لأنها تقيم علاقات مع إسرائيل. أما بالنسبة إلى الحرب العراقية – الإيرانية فإن ما يتم السعي لتحقيقه هو الإتفاق على هدنة يتم خلالها وتحت رعاية عربية – إسلامية وضع صيغة للتعايش، خصوصاً وأن رهانات الجميع لم تتحقق. وبالنسبة إلى الرئيس مبارك فإن المهم هو ألاّ يدلي من الآن وحتى إنعقاد القمة بتصريحات من النوع الذي يتسبب في حدوث مفاجآت.

يحدث ذلك أم لا يحدث؟

أغلب الظن أن الأمور تسير في إتجاه تحقيق الإنفراجات.

مجلة "التضامن". لندن - 11 تشرين الأول (أكتوبر) 1986

* * *

قمة الجباريْن... من أيسلندا إلى الكويت

أياً كانت النتائج التي أسفرت عنها القمة الأميركية – السوفياتية في أيسلندا فإن المرء يجد نفسه مأخوذاً قبل النتائج بالدوافع التي حتمت عقد القمة وبالظروف التي رافقت إنعقادها. على صعيد الدوافع يمكن ملاحظة الآتي:

- إن الدولتيْن العظميْن تواجهان ظروفاً إقتصادية على شيء من التعقيد وإلى درجة أن عدم تدارُك مضاعفات هذه الظروف فإن أزمات طاحنة قد تعصف بالدولتيْن، فلا تعود الولايات المتحدة دولة عظمى ما دام وضعها الإقتصادي يواجه بعض المتاعب، ولا يعود الإتحاد السوفياتي دولة عظمى ما دام ليس مستعداً لتأمين القمح لشعوبه وللشعوب الأخرى.

ولولا الظروف الإقتصادية الصعبة لما كان الرئيسان ريغان وغورباتشوف سارعا إلى الإجتماع مرة ثانية والتمهيد لقمة ثالثة وتكريس مبدأ الإجتماع وتبادُل الزيارات والظهور أمام دول العالم وشعوبه بمظهر جديد يوحي بالطمأنينة.

وحتى قمة جنيف الماضية بين الرئيسيْن ثم القمة التي عقداها في ريكيافيك عاصمة أيسلندا يوم السبت الماضي كان الهاتف الأحمر هو صلة الوصل بين عاصمتيْ الدولتيْن العظميْن. وهذا الهاتف كان رمزاً للخوف والإنذار وليس للتحية. في البيت الأبيض هاتف أحمر يزمجر جرسه إذا كان لدى الإتحاد السوفياتي إنذار لا يحتمل الإبلاغ بواسطة الحقيبة الديبلوماسية. وفي الكرملين هاتف مماثل يزأر إذا كان رئيس أميركا سيهدد بإطلاق صاروخ نووي إذا كان الإتحاد السوفياتي لن يلزم حدوداً من التدخل متعارفاً عليها.

وصحيح أن هذا الهاتف إستمر منذ استحداثه صامتاً أو شبه صامت إلا أن منظره كان يثير الأعصاب، إذ إنه عندما يكون مقياس التفاهم هو هاتف أحمر للإنذار فهذا يعني أنه لا تفاهم.

ومن المؤكد أنه بعد قمة جنيف الماضية وفي ضوء القمة التي عقدها الرئيسان ريغان وغورباتشوف منذ أيام وقبل القمة التي سيتم عقدها بعد أشهر فإن اللقاءات ستكون البديل للهاتف الأحمر وهو إنجاز طيف إذ يكفي أن الأعصاب لن تكون دائماً مشدودة، كما هي الحال في الماضي، وأن أي أزمة تحتمل المشاورات بدل توجيه الإنذارات.

- إن الرئيسيْن ريغان وغورباتشوف وجدا أنهما أمام ورطة بالغة التعقيد ونعني بها "حرب النجوم". وهذه الحرب من نوع لا حل له ولا نهاية للتوسع فيها. أما إذا بدأت فإنها من الصعب أن تتوقف أي أنها إذا جازت المقارنة مثل الحرب العراقية – الإيرانية الكثيرة السخونة والشراسة، أو مثل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وقد يجوز الافتراض أن الرئيسيْن قررا عندما إكتشفا (في ضوء تقارير ومعطيات توافرت لكل منهما) أن "حرب النجوم" قد تنتهي بكل منهما إلى حافة الضائقة الإقتصادية، أن يتصافحا على عجل ويمارسا المرونة إلى الحد الأقصى وأن يتفقا على الحد الأدنى إذا استعصى أمر التوصل إلى إتفاق مثالي (وهو إتفاق لم يحصل كما

إتضح فيما بعد).

كذلك قد يجوز الإفتراض أنهما عندما وجدا أن المكاسب من التنازلات كبيرة فإنهما شعرا بضرورة، بل بواجب التنازل، من دون أن تستوقفهما حساسية مبدأ التنازل. وهما عندما يفعلان ذلك فعلى أساس أن التنازل يتحول إلى سلاح إذا كان يساعد في تحقيق حلول لصراعات لا تنتهي أو أنها على جانب كبير من التعقيد، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن تنازل هذا الطرف ليس بالضرورة أن يكون مثل تنازل الطرف الآخر.

- اللافت للإنتباه أن الرئيسيْن ريغان وغورباتشوف قررا اللقاء وإعتماد الحوار من خلال الإجتماعات أسلوباً للتفاهم ليس لأن الحرب بينهما طالت ودفع كل منهما الكثير من الضحايا والدمار وإنما لتفادي حدوث ذلك. وهذا معناه أن اللقاء لوقف الحرب ولتطويق مضاعفات الصراع يصبح أكثر إلحاحاً من اللقاء لتجنب حدوث المواجهة.
- إن إنعقاد اللقاء الأول بين الرئيسيْن الأميركي والسوفياتي في جنيف كان إعترافاً من جانبهما كرئيسيْ الدولتيْن العظميين بأهمية الحياد وكيف أن سويسرا هذه الدولة المحايدة قادرة على أن تهيئ لهذيْن الجباريْن أرضية صالحة للحوار وليس للملاكمة. كما أن إنعقاد اللقاء الثاني بين الرئيسيْن في العاصمة الأيسلندية كان بمثابة المؤشر من جانبهما إلى أنهما يريدان التوصل إلى الحل الوسط، وأنه بقدر ما أن على الرئيس الأميركي أن يخطو خطوة فإن على الرئيس السوفياتي أن يخطو خطوة مماثلة وبذلك يتحقق الهدف المنشود. وعندما نقول ذلك فعلى أساس أن الرئيسيْن إختارا للقاء القمة الثاني بينهما المكان الذي يقع جغرافياً في منتصف المسافة بين موسكو وواشنطن، وإختارا الدولة التي يؤكد سكانها الذين لا يتجاوز عددهم المئتيْ ألف نسمة أنهم بالحياة البسيطة التي يعيشونها هم أسعد حالاً وأفضل صحة وأقل مشاكل من كل شعوب الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي.

ويبدو أن اللقاءات الناجحة التي تنتهي بقرارات كبرى تولد بسلامة في أكثر الأماكن بساطة. وعندما كنا نتابع عبر شاشة التلفزيون وصول الرئيسيْن السوفياتي والأميركي إلى العاصمة الأيسلندية ريكيافيك عادت بنا الذاكرة إلى أيام إنعقاد القمة العربية في الخرطوم عام 1967 وكيف أن الملوك والرؤساء إلتقوا في أجواء ببساطة لقاء القمة السوفياتي – الأميركي في ريكيافيك: بساطة في الإستقبال. وبساطة في مكان الإنعقاد. وبساطة في الأثاث والمفروشات وكل ذلك بالحد الأدنى من المخاوف.

يبقى أن الغرض من هذه الملاحظات هو القول بأن الرئيسيْن الأميركي والسوفياتي إلتقيا ويلتقيان للبحث في تفادي حدوث مواجهة بينهما وليس لأن هذه الحرب حدثت وتتواصل. فهل من غير الجائز أن نتوقع، أو فلنقل نتمنى، حدوث لقاء عراقي – إيراني. والغرض من هذه الملاحظات أيضاً هو القول بأن اللقاء الناجح هو اللقاء الذي يتم فيه تبادُل التنازلات، فهل نتوقع حدوث ذلك بالنسبة إلى اللقاء العربي – الإيراني الذي يتمنى المرء حدوثه.

والغرض من هذه الملاحظات أيضاً وأيضاً هو القول بأن اللقاء بين طرفيْن يعيشان حالة صراع بارد أو دموي هو اللقاء الذي يتم بينهما من دون وساطة أو مسعى طرف ثالث، أي من نوع اللقاء السوفياتي – الأميركي الذي لم يتم نتيجة وساطة طرف ثالث وإنما لأن التأمل في حجم أنهار الدم التي يمكن أن تسيل لو حدثت المواجهة وحجم الإفلاس الذي سيواجه الاثنين لو إستمر الصراع كان بمثابة الوسيط الذي ضغط من أجْل أن يتم اللقاء. فهل نتوقع ذلك وإن كان المرء يستبعد حدوث هذه المعجزة لأن الطرف الإيراني الذي لا يوافق حتى على هدنة أو إتفاق لتبادل الأسرى كيف سيوافق على مبادرة – نفترض حدوثها – من جانب القيادة العراقية للقاء يضع مصلحة الدولتيْن والشعبيْن والحُكْمين على الطاولة.

وإلى ذلك أن الغرض من هذه الملاحظات هو القول بأن الكويت تبدو من خلال المقارنة مثل أيسلندا وأنها جغرافياً في منتصف الطريق بين إيران والعراق وأنها مؤهلة لتأمين الجو المناسب للحوار العراقي – الإيراني سواء جرى هذا الحوار قبل القمة الإسلامية أو تحت مظلة ورعاية مليار مسلم ضاقت صدورهم بهذا الإصرار من جانب أركان الحُكْم الإيراني على إقفال أي نافذة تدخل منها نسمة سلام. وفي موقفهم هذا يستعملون الأوراق التي لا يستطيع أحد غيرهم إستعمالها وأهمها أنهم رجال دين يملكون حق إصدار الفتاوى ويملكون التحليل والتحريم على مواطنين لا حول لهم ولا مجال أمامهم للإختيار والرفض.

وتكراراً: هل تحدث هذه المعجزة. وهل أن الدول الإسلامية ستبقى قابلة بدولة واحدة تقض مضاجع الجميع وفي زمن تقرر فيه الدولتان العظميان الخلود إلى فترة إسترخاء مخافة حدوث الإفلاس والتخوف من عدم القدرة على مواجهة الإنفجار الكبير.

مجلة "التضامن". لندن - 18 تشرين الأول (أكتوبر) 1986

* * *

دعوة سعودية إلى مبارك للعودة؟

بسبب تعقيدات الحالة الإقتصادية في مصر فإنه ليس هنالك ما يثلج صدر المواطن المصري أكثر من منظر الخليجيين يسيرون في شوارع القاهرة والإسكندرية. ذلك أن هذا المنظر يعني في نظره أن المزيد من المال الخليجي، وهو مال من النوع الصعب، سينفق في مصر. والإنفاق إذا كان لن يعني ازدهاراً فإنه يعني في أضعف الإيمان أن رقعة الضيق الإقتصادي ستنحسر بعض الشيء.

أما عندما يرى هذا المواطن على الصفحات الأولى من الصحف أو على شاشة التلفزيون منظر رئيس الدولة يترأس إجتماعاً مع مجموعة من رجال الأعمال السعوديين فإنه يشعر بما هو أكثر من الإرتياح الذي يثلج الصدر.

وهو من حقه أن يشعر بما هو أكثر من الإرتياح لأن مثل هذا الإجتماع هو بمثابة الخطوة الأكثر تقدماً على صعيد التطبيع، فضلاً عن أنها إذا تطورت يمكن أن تشكل مدخلاً نحو العودة بالعلاقات السعودية – المصرية إلى ما كانت عليه خالية من التحفظات.

وإلى ذلك أن هذا المواطن يعطي الإجتماع الأهمية القصوى على أساس أنه إذا باتت الطريق السعودية – المصرية، أو بالأحرى طريق السعودية – مصر سالكة فإن الطريق بين مصر ودول الخليج تصبح، إذا جاز التعبير، مزدحمة وهذا مرده أن الخليجيين ينتظرون عادة ما تفعله السعودية قبل أن يقدموا على خطوة ما، وأنهم يتريثون عادة مخافة أن تتضارب الخطوة مع ما تريده السعودية.

وقياساً بواقع الحال فإن العلاقات بين مصر والسعودية هي بشكل عام عادية وتتسم من جانب السعودية بالكثير من التحفظ، وهو ما يحاول الرئيس حسني مبارك تبديده في شكل أو آخر. وفي هذا الإتجاه كان ترحيبه الحار قبل بضعة أشهر بالأمير تركي بن عبد العزيز الذي أقام في القاهرة مدة طويلة ونجح في تأمين محادثة هاتفية بين الرئيس مبارك والملك فهد بن عبد العزيز. وفي الإتجاه نفسه كان إهتمامه اللافت للإنتباه بوفد رجال الأعمال والغرف التجارية السعودية الذي زار مصر واستقبل الرئيس أعضاءه يوم الأحد 1986/10/12، ولقد كان منظر الرئيس مبارك يحيط به رجال الأعمال السعوديون بالكوفيات والعباءات المقصبة من النوع الذي لم يألفه المواطن المصري منذ أن بدأت القطيعة أيام الرئيس (الراحل) أنور السادات. وهو منظر يبعث على الإرتياح، ويترك في نفس المصري إنطباعاً يقلِّل من حدة التأزم الناشئة عن الظروف الإقتصادية الصعبة التي تعيشها مصر.

ومع أن لقاء رجال الأعمال السعوديين بالرئيس مبارك يتم في زمن لم يعد فيه المال الخليجي بالوفرة التي كان عليها من قبل، إلا أن هذا المال يبقى وفيراً قياساً بمشاكل مصر ومتطلباتها.

ولكن الأهم من هذا كله هو أن تتم إعادة النظر في أمور كثيرة بحيث لا يصاب رجال الأعمال السعوديون بحالة إحباط كتلك التي أصابت بعض المصارف والشركات الأميركية والفرنسية التي أضناها التعقيد المصري الذي لا يلائم طوح الراغبين في الإستثمار.

ويبقى أمران:

الأمر الأول هو أن لقاء رجال الأعمال السعوديين بالرئيس مبارك يتم وقد إستقبل الرئيس المصري في الإسكندرية رئيس وزراء إسرائيل شيمون بيريز قبل أن يسلم الرئاسة إلى إسحاق شامير. وفي هذا الصدد قد يجوز الإفتراض أن رجال الأعمال يميزون بين السياسة والإستثمار ولا يحبون مزج هذه بذاك. ومثل هذا الإفتراض مستبعد، ومن الأفضل الأخذ بفرضية أن رجال الأعمال السعوديين يعرفون أن الرئيس مبارك ما كان ليستقبل بيريز لولا الخوف من أن تحرمه الولايات المتحدة من مساعدات هي في الأصل لا تحل إلا النسبة البسيطة جداً من مشاكل مصر، وأن إدراكهم لهذا الأمر هو الذي جعلهم – وبإستئذان غير معلن من حكومتهم – يأتون إلى القاهرة ويبحثون في شؤون إستثمارية قد تحل لمصر بعض مشاكلها.

أما الأمر الثاني فهو أن أمام حكم الرئيس مبارك فرصة تاريخية لكي يستقطب الإستثمارات الخليجية – والسعودية بشكل خاص – وذلك لأن تجربة الإستثمارات هذه في أوروبا لم تعط نتائج جيدة فضلاً عن أن أهل الخليج عموماً من أصحاب إستثمارات أو من الناس العاديين باتوا لا يتحملون تمضية الإجازات في أوروبا ولا الإقامة صيفاً هناك أو في تركيا وقبرص، وأنه ما دامت عودة لبنان الذي يريدونه مستبعدة في الزمن الراهن فإنه لا يبقى أمامهم سوى التوجه إلى مصر شرط أن يعيشوا في مصر مثلما كانوا يعيشون في لبنان. ومثل هذا الأمر ليس صعب التحقيق خصوصاً على الرئيس حسني مبارك الذي لا

يتطلع إلى زعامة عربية ودور كبير ويريد صادقاً أن ينجح فقط في تزعم حملة إنقاذ مصر من الإنهيار الإقتصادي مرة واحدة.

ولعله من هذا الإحساس جلس مع رجال الأعمال السعوديين في القصر الجمهوري يوم الأحد 1986/10/12 وبدا اللقاء الذي يوحي بأنه من نتائج تحرك الأمير تركي بن عبد العزيز في القاهرة على مدى بضعة أشهر مضت، وكأنما هو إيذان بعودة مصر قريباً إلى ربعها... وربما عن طريق القمة الإسلامية في الكويت بعد بضعة أسابيع، وذلك على أساس أن الطريق إلى تلك القمة يمر من خلال الترحيب السعودي. ومجيء وفد رجال الأعمال والغرف التجارية السعودية إلى القاهرة ولقاء الرئيس مبارك هو دعوة من نوع جديد إلى الرئيس لكي يهيئ نفسه إلى العودة.

مجلة "التضامن". لندن - 18 تشرين الأول (أكتوبر) 1986

* * *

العملية الصحيحة في المكان الصحيح

في الوقت الذي كانت شمس المقاومة الفلسطينية على أهبة المغيب وراء أفق هذه المرحلة الحزينة والمحبطة من العمل الوطني أو العمل من أجْل القضية ومن أجْل الوطن، جاءت العملية الشجاعة التي نفذها المقاتلون الفلسطينيون في القدس لوقف هذا الإندفاع العربي في إتجاه اليأس ولتؤكد بضع حقائق من بينها أن العمل الفدائي في الإطار الصحيح وفي المكان المناسب هو المطلوب وهو الذي لا يمكن أن يكون موضع إستنكار من جانب أحد.

وعملية القدس لا يمكن أن تلقى سوى الترحيب. فهي تتم في أرض محتلة وعلى هذا الأساس فإن مقاومة المحتل مقاومة مشروعة. وهي استهدفت جنود الإحتلال وعلى هذا الأساس فإن مقاومة هؤلاء الجنود مقاومة مشروعة.

كذلك أن عملية القدس لا يمكن أن تلقى سوى الترحيب لأنها تبدد بعض الشيء المرارة الناشئة في النفوس عن أن المقاومة الفلسطينية لا تجيد من عمليات المقاومة سوى الذي يثير العواصف في وجهها وليس الحماسة لها. وحتى وسائل الإعلام الأجنبية المؤيدة لإسرائيل لن تتبارى في عرض صور الأشلاء الممددة على الأرض في هذا المطار أو ذاك ولن يكون في إستطاعتها أن تكثر من الحديث عن الإرهاب وهو حديث تشعب كثيراً في السنوات الخمس الماضية ولقي مع الأسف رأياً عاماً عريضاً في العالم على إستعداد لأن يستمع إليه باهتمام. ولقد ساعدت المقاومة الفلسطينية على ذلك نتيجة التخطيط العشوائي لعمليات نفذتها في غير المكان المناسب.

وإذا كانت عملية القدس أحدثت هذا الشعور المعنوي الجيد في نفس المواطن العربي فإنها أحدثت في نفس المواطن الفلسطيني في أي مخيم يأويه خارج بلده فلسطين شعوراً بالطمأنينة. ومن المؤكد أنه بعد الآن لن يستمر أسير المهووسين الذين يطاردونه في مخيمه بحجج واهية تنقصها الشجاعة.

وهو لن يبقى أسير الخوف لأن عملية القدس ستكون عنصر ضغط بعد الآن على كثيرين لكي يعيدوا خلط الأوراق من جديد بعدما كانوا خلطوا بطريقة وضعوا فيها الورقة الفلسطينية جانباً مستندين في ذلك إلى أنها ورقة غير فعالة وأن القيادات الفلسطينية ترهلت وشاخت وباتت غير مؤهلة لمواصلة رحلة النضال.

وعملية القدس تبدو كما لو أنها رسالة توجهها المقاومة الفلسطينية إلى إسرائيل وإلى أطراف عربية كثيرة وإلى العالم وتتضمن – كما يجوز للمرء أن يفترض إجتهاداً – التأكيد على أن القضية الفلسطينية لها قواها الجديدة التي يمكن أن تقاتل من أجلها. وقد يكون الذين نفذوا تلك العملية الشجاعة هم الذين عندما كانوا أطفالاً أو فتية قبل سنوات شاهدوا كيف دمرت الجرارات الإسرائيلية منازلهم أو كيف أعادت إليهم قوات الإحتلال الأشقاء والآباء والشقيقات من السجون وقد قضت على إنسانيتهم. وبعدما كبر الأطفال والفتية صار من الطبيعي أن يكونوا مقاتلين يثأرون للأرض والمنزل وكبرياء الآباء وكرامة الأشقاء والشقيقات.

والذي يدعو إلى التأمل في عملية القدس أنها لم تتم عبر حدود عربية مفتوحة لأن كل الحدود مغلقة في وجه المقاومة الفلسطينية وإنما تمت من الداخل واستهدفت كما سبق أن ذكرنا أهدافاً عسكرية وهي أهداف مشروعة. ويتبادر إلى الذهن سؤال: ما دامت المقاومة الفلسطينية قادرة على مثل هذه العمليات فلماذا لم تنفذها من قبل ولماذا تركت القريب والبعيد والأبعد يكثر من الحديث حول سلبية العمليات التي تقوم بها ويكثر أيضاً من ترديد عبارات من نوع: هل أنكم ستحررون فلسطين من خلال محاولة إغتيال أشخاص منكم وفيكم، وهل أنكم ستحررون

فلسطين من خلال قذيفة تطلقونها على مدرسة عبر الحدود مع لبنان وتتسببون له نتيجة لذلك بالأذى، وهل أنكم ستحررون فلسطين من خلال قنبلة تفجرونها في مطار ويختلط فيها دم البريء مع دماء المعادين للقضية.. وهل وهل وهل؟

وإضافة إلى أن عملية القدس ستخفف من وطأة هذه المطاردة غير الشجاعة للفلسطينيين في مخيماتهم فإنها ستعيد إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي أعلنت مسؤوليتها عن العملية وتبنيها لها، الوهج الذي كانت عليه بعد هزيمة 1967 أيام كان التقرب من المقاومة الفلسطينية يعود بالمكاسب المعنوية على هذا النظام أو ذاك. كذلك أن العملية ستبدو تشكل رداً عملياً على الذين يقولون سراً في مجالسهم: ما الذي تفعله منظمة التحرير الفلسطينية حتى تبقى تحصل على المساعدات المالية التي تحصل عليها؟

ويبقى أن عملية القدس التي جاءت بعد حوارات عربية – إسرائيلية وأحدثت بعض الإطمئنان في نفوس اليهود ستجعل هذا الإطمئنان ينحسر وسيرى أي إسرائيلي أنه لن يكون بخير بعد الآن إذا كان لن يضغط على حكومته من أجْل أن تتخلى على عنادها وعدوانيتها تجاه الفلسطينيين.

يبقى أيضاً أن عملية القدس تبدو بالنسبة إلى كل مواطن عربي أنها رد فلسطيني كبير الشأن برغم تواضعه على ما تم الكشف عنه في شأن ما تملكه إسرائيل من سلاح نووي. ولو أنها تمت قبل أن يلتقي الرئيسان غورباتشوف وريغان في أيسلندا لكان الإطمئنان العربي على أحسن حالاته.

وتحية متميزة إلى النضال الفلسطيني الذي سيكون له في قمة الكويت حضور فعَّال ما كان من السهل توافره من دون تلك العملية.

تحية لهذا النضال بمَن يمثله من قيادات تحرص على أن تبقي غصن الزيتون في يدها، في الوقت الذي تطلب من السلالة الجديدة للمقاومة الفلسطينية أن تضغط على زناد بندقيتها بالطريقة التي تحقق الهدف.

وتحية أكثر تميزاً إلى أولئك الأبطال الذين أسقطوا الفانتوم التي جاءت لتعتدي وهي مطمئنة إلى أنه ليس هنالك مَن هو قادر أن يلقنها درساً يبدو أن السلالة الجديدة للمقاومة الفلسطينية أتقنت تعلمه بتفوق.

مجلة "التضامن". لندن - 25 تشرين الأول (أكتوبر) 1986

* * *

لماذا لا يكون حياد دول البحر الأحمر هو الحل؟

تحت عنوان "باب المندب والأمن القومي... نظرة مستقبلية" إنعقدت في العاصمة الأردنية يوم الأحد الماضي(19/ 10/ 1986) ندوة دولية نظمها مركز الدراسات العربية في لندن مع جامعة اليرموك في الأردن، وكان رئيس تحرير "التضامن" بين الذين شاركوا في أبحاث ومناقشات هذه الندوة ببحث تحت عنوان "أمن البحر الأحمر في مهب رياح الشرق والغرب، فلماذا لا يكون الحياد هو الحل؟". وننشر هنا نص البحث تحت زاوية "مسألة للمناقشة" داعين المهتمين إلى المشاركة في إثراء القضية موضوع البحث بآرائهم.

يصاب المرء بالدهشة عندما يتأمل في هذه الثروات الجغرافية الإستراتيجية التي جاءت من نصيب العالم العربي وكيف أنه ليس هنالك توظيف جيد لها يمكن أن يعود بالمردود الطيِّب على الأمة.

ويحتار المرء إزاء ذلك ويجد نفسه يتساءل: هل أن هذه الثروات عبء على أصحابها أكثر منها نعمة، وهل أنها مأزق أكثر منها وسيلة ضغط في أيدي مالكيها؟

والثروات التي نحن في صدد الإشارة إليها هي: مضيق هرمز الذي بفضله تصل الناقلات إلى الغرب حاملة إليه النفط وقوداً للمصانع، وباب المندب ذلك المضيق الآخر الذي في إستطاعة باخرة تتعطل فيه أن تحدث بعض الإرتباك في بعض أسواق التجارة العالمية. أما إذا حدث أن انفجرت تلك الباخرة بفعل عمل تخريبي فإن أسعار معظم العملات الأجنبية تضطرب ويحدث ما هو أكثر من الإرتباك في بورصة هذا البلد أو ذاك، وذلك على أساس أن العمل التخريبي يكون عادة جزءاً من مخطط ليس من السهل تصور نهاية له ولا حتى إحتواء مخاطره بالحد الأدنى من الخسائر.

وهنالك الثروة الثالثة التي هي قناة السويس وإن كانت هذه القناة لم تعد على الأهمية التي كانت عليها في الماضي إلى درجة أنه لو كان وضعها في الخمسينات مثل وضعها في الثمانينات لما كانت موضع حماسة الراغبين في تأميمها.

ثلاث ثروات تشكل في مجموعها مصدر رزق وفير وتعطي المالكين أهمية كبرى على المستوى الدولي، ولكن

مع الأسف الشديد لا تبدو أحوال المالكين بالشكل الذي يفترض أن يكونوا عليه. وهم إلى كونهم غير مستفيدين بما فيه الكفاية من المردود المالي لهذه الثروات فإنهم دائماً مهددون ودائماً تتعرض السيادة وكذلك الإستقلالية في مضمار إتخاذ القرار لديهم إلى ما يشبه التهديد، أو فلنقل إلى التهديد المغلف بتحذيرات من النوع الكثير القساوة.

ومن باب الإفتراض ليس أكثر قد يجوز القول إن تلك الثروات الإستراتيجية ما دامت تفتقد إلى الحماية فإنها تظل أوراقاً لا ينفع إستعمالها في مضمار الضغط، وتظل أيضاً غير ذات جدوى بالحجم المطلوب. ولو كانت الحقيقة غير ذلك لأمكننا القول إن في استطاعة سلطنة عمان وحدها أن تهدد بإغلاق مضيق هرمز إذا كان لن يتم السماح للشعب الفلسطيني بأن يمارس حقه في إختيار دولته التي يراها ممكنة، ولكان في استطاعة اليمن أن تضع الولايات المتحدة أمام خيار خلاصته: إما الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني والإعتراف يقود إلى الحل العادل وإما إغلاق باب المندب. وكذلك وفي السياق نفسه أنه كان في إستطاعة مصر أن تطرح خيار آخر خلاصته: إما إغلاق قناة السويس أو المؤتمر الدولي الذي ينشر السلام في المنطقة، ويضع نهاية لهذا الإستنزاف الذي يتم على حساب الشعوب.

وإلى ذلك يلاحظ المرء أن العالم مخافة أن يستعمل مالكو هذه الثروات الجغرافية الإستراتيجية هذه الثروات كأوراق ضغط، فإنه ينشط من أجْل أن تبقى الدول التي تملك هذه الثروات في وضع غير مستقر أو مهددة بشتى أنواع الإنتقامات، وكل ذلك بسبب إدراك هذه الدول لأهمية الإستقرار في الدور الذي يمكن أن يقوم به من يملك ثروة جغرافية إستراتيجية مضيقاً كانت هذه الثروة كمضيق هرمز أو باب المندب أو قناة كقناة السويس.

وعندما نقول العالم فإننا نعني في الدرجة الأُولى القوتيْن العظميْن وهما الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من دون أن يعني ذلك أن دول الدرجة الثانية في العظمة أو في الأهمية لا تقوم بأدوار في هذا الشأن.

اللافت للإنتباه أن كل المحاولات التي تستهدف تأمين الإستقرار لهذه الثروات الجغرافية الإستراتيجية تتعثر. وما دمنا في ندوة تعالج أهمية باب المندب وأثره على الأمن القومي العربي فإن الإشارة تبدو ضرورية إلى حالة عدم الإنسجام التي تسود الدول المطلة على البحر الأحمر حيث يشكل باب المندب النقطة الأكثر خطورة في هذا البحر. وطوال بضع سنوات لم يحدث أن عقدت الدول العربية المطلة على هذا البحر إجتماعاً يناقش بعض الثوابت والمتغيرات وكيف يمكن إبقاء هذا البحر في منأى عن المخاطر وعن المطامع، وكيف يمكن تعطيل حقول الألغام التي يتم زرعها في المناطق الأكثر خطورة. وعندما حدثت محاولة بدت في حينه أنها جادة وأنها يمكن أن تثمر جرى تعطيل مفاجئ لهذه المحاولة ربما لأن المحاولة كانت على شيء من الإرتجال وكان من الأفضل التأني في طرحها، وربما لأن الحساسية من مكان الإنعقاد – وكانت الخرطوم هي العاصمة التي سينعقد فيها اجتماع الدول المطلة على البحر الأحمر – هي التي فرضت صرف النظر حيث إن بعض هذه الدول تصرفت على أساس أنها لا تريد أن تعطي السودان مجد إنعقاد مؤتمر على أرضه لمناقشة هذه القضية الشائكة. وقد يجوز الافتراض بأن تلك المحاولة كانت أميركية المنطلق وأنه من أجْل ذلك جرى صرف النظر عملاً بسياسة خلاصتها أن صرف النظر هو أفضل من التأجيل والتأجيل أفضل من عقد إجتماع يمكن أن يتفجر ويتسبب إنفجاره في تبعثر الشظايا في كل مكان.

ولكن عدم إنعقاد اجتماع الخرطوم في حينه لا يعني أنه لا مجال لمحاولات أخرى. والذي حدث بالفعل هو أن المحاولات لم تتجدد لسبب أو آخر وإستمر أمن البحر الأحمر، مع تركيز على دور باب المندب، قضية عالقة تنتظر من يمسك بها ويضعها على طاولة البحث.

وعملياً أن مسألة أمن البحر الأحمر وأهمية باب المندب لم تطرح على بساط البحث كقضية تشغل بال دول الغرب والولايات المتحدة في شكل خاص، لأن حكم الإمبراطور هيلا سيلاسي سقط عام 1974 وقام حكم في أثيوبيا ماركسي التوجه، وإنما القضية مطروحة من قبل وتحديداً في أواخر الخمسينات ثم في بعض سنوات الستينات عندما كان لهيب الحماسة لعبد الناصر والناصرية يزداد سخونة. وفي بعض المراحل بدا أن قرار توجيه الضربة القاضية إلى عبد الناصر إتخذ عندما بدأ الرجل يضع قدميه على ضفاف باب المندب بسبب تواجده في اليمن. أما ما حدث بعد ذلك فإنه كان قراراً بتوجيه الضربة إلى الناصرية أو فلنقل إلى بقاياها.

ومن يتأمل في الأهمية الإستراتيجية لباب المندب يسهل عليه الإفتراض بأن الولايات المتحدة لا تتحمل أن يكون عبد الناصر في باب المندب بمثابة النقطة التي تسد شرياناً في القلب وباب المندب كان شرياناً بكل معنى الكلمة بل لعله كان الشريان الأساسي الثاني. أما الشريان

الأول فهو مضيق هرمز.

ويبدو أن الولايات المتحدة لم تطمئن إلى أن عبد الناصر لا يمكن أن يلحق بها الأذى وإستمرت تنصب له الكمين تلو الآخر إلى أن وقع الملاكم على الحلبة ولم يعد في إستطاعته الوقوف على قدميه ليكمل المباراة.

وفي الزمن الراهن تبدو الظروف مختلفة. وأغلب الظن أنه لو كان باب المندب في أيدي مشاكسين لكان أسلوب التعامل مع الذين في حوزتهم هذا المكان الإستراتيجي البالغ الأهمية مختلفاً. ومن المؤكد أنه لو كان باب المندب في حوزة حُكْم من نوع حُكْم العقيد معمر القذافي لكانت الحال على غير ما هي عليه ولكان حدث أحد أمريْن: إما أن الحُكْم الذي نعنيه إختار التعايش الهادئ وعدم المشاكسة واما حدثت فواجع أو في أكثر الأحوال سلامة حدثت مفاجآت غير سارة لهذا الحُكْم.

وعندما يتأمل المرء في التطورات التي ترافق حرب الخليج يتبين له أنه حتى حُكْم آيات الله في إيران وهو حُكْم شغوف بالمشاكسة يهدد بين الحين والآخر بأنه سيضع يده على مضيق هرمز وأنه سيقفل الملاحة عبر هذا المضيق وأنه... وأنه... إلى آخر التهديدات والتحذيرات. ومن المؤكد أنه ما دام هذا الحُكْم قائماً فإن معنى ذلك أن تقدير دول الغرب وبالذات الولايات المتحدة لمخاطر المشاكسة الإيرانية ما زال تحت السيطرة وإلا لكان هذا الحُكْم وجد من يوجه ضربة قاصمة إليه. والغرض من هذا القول هو الإشارة إلى أن الدول الكبرى قد تتساهل في أمور كثيرة إلا أنها لا تتساهل في تعرض أماكن ذات طابع إستراتيجي لمتاعب التوتر وعدم الإستقرار، مع الأخذ في الإعتبار أن مفهوم هذه الدول للإستقرار هو أن تبقى تلك الأماكن تخدم مصالح هذه الدول بينما مفهومنا المفترض هو أن تساهم تلك الأماكن، التي تشكل ثروة جغرافية إستراتيجية في تأمين الإستقرار لشعوبنا وبما يحقق الأماني والطموحات والتطلعات.

وإذا كان البحر الأحمر بات مسألة تؤرق الغرب والولايات المتحدة بوجه خاص بعد قيام حُكْمين ماركسيي التوجه إلى حد ما ونعني بهما الحُكْم في أثيوبيا والحُكْم في اليمن الجنوبي، فإنه بعدما فرضت طبيعة الصراع العربي – الإسرائيلي تواجدت قوات فلسطينية في اليمن والسودان باتت المسألة تتجاوز الأرق إلى القلق، ومن المؤكد أن الهواجس الأميركية من جرّاء ذلك كثيرة. وفي العادة أنه إذا انتابت الهواجس الولايات المتحدة فإن أثر ذلك ينعكس على حليفاتها وعلى دول بعيدة تسعى إلى خطب ودها.

ولقد كان التواجد الفلسطيني على ضفاف البحر الأحمر أو على مقربة من هذه الضفاف مناسبة طيّبة للولايات المتحدة لكي تحسب حساباً للمحاذير، خصوصاً أن هذا التواجد يشكل، على ضآلة حجمه وتأثيره، سنداً على المدى البعيد للإتحاد السوفياتي بسبب طبيعة التحالف السوفياتي – الفلسطيني. أو فلنقل من أجْل الدقة بسبب طبيعة المؤازرة السوفياتية للفلسطينيين وإمتنان هؤلاء لتلك المؤازرة.

والتنبه للمحاذير هو في إبداء المزيد من التفهم لمطالب الفلسطينيين خصوصاً بعدما إنحسرت هذه المطالب من قمة التحرير إلى الحد الأدنى الذي هو الإعتراف بحقهم في أن يكون لهم كيان إذا تعذَّر الوطن، أو أن يكون لهم جواز سفر إذا تعذرت المواطنة الكاملة الأصول والجذور.

وليس واضحاً إلى متر ستستمر هذه المطاردة الدولية على ضفاف البحر الأحمر وفي أعالي هذا البحر. ولكن من المؤكد أن هذه المطاردة هي السبب في أن المنطقة لا تستقر. ولأنها لا تستقر فإن الإزدهار لا يصيبها، ونخاف أن تغرب عنها شمس الطمأنينة في الحد الأدنى. ولا يخفى على أحد كيف أنه كلما حدث تحرك أميركي في هذا البحر لحق به تحرك سوفياتي، وبما أننا نعيش عصر إستحالة التفرد والإنتصار الكامل فإن معنى ذلك أن تحركاً يأتي من الطرف الأميركي وآخر يقوم به الطرف السوفياتي إنما الغرض منهما الحفاظ على توازن الصراع الذي لا ينتهي بفوز طرف وخسارة آخر، من دون أن يأخذ الطرفان في الإعتبار فداحة الثمن الذي تدفعه الدول المطلة على البحر الأحمر، وشعوب هذه الدول قبل حكوماتها، بسبب هذا الصراع.

وليس هنالك ما يرهق أعصاب شعب أكثر من إنتظاره نهاية صراع يعيش في ظله ولا يدري إذا كان سينفجر في أي لحظة ويتحول إلى مواجهة لا يريدها ويشعر أنه مجرد ضحية لها.

إزاء هذه الحقائق وبعضها على درجة من المرارة ما الذي يحول دون التأمل في الواقع الذي تعيشه المنطقة وإستنباط أفكار قد تكون هي الحل أو خطوة على طريق الحل؟

وعلى سبيل المثال لا الحصر لماذا لا تعلن الدول التي تملك مثل هذه الثروات الجغرافية الاستراتيجية أنها إختارت أن تكون دولاً محايدة كفنلندا أو السويد أو سويسرا؟ إن إختيار هذه الدول هوية الحياد ينسجم أصلاً مع كونها

تنتمي إلى كتلة عدم الإنحياز، فضلاً عن أنه سيحسم نهائياً أمر الصراع الدولي على هذه المنطقة أو تلك. ومن المؤكد أن خيراً كثيراً يمكن أن يعود على اليمن من باب المندب إذا اختارت اليمن هوية الحياد. وما يقال عن اليمن يقال عن سلطنة عمان بل ويمكن أن يقال عن مصر نفسها. هذا مع الأخذ في الإعتبار أن هذا الخيار ونعني به خيار الحياد لا يحدث إلا بعد أن يحسم أمر الصراع العربي – الإسرائيلي بما يرضي الشعب الفلسطيني وعلى أساس مقررات قمة فاس التي تشكل نموذجاً عادلاً لحسم ذلك الصراع.

ولا نعتقد أن دولة تريد أن تعلن حيادها لتتقي بذلك شر الصراع ولتتحول إلى وضع على شيء من الإزدهار يمكن أن تجد من يمنعها من هذه الخطوة. ونقول ذلك على أساس أن القرار الذي يصعب على دولة إتخاذه وأحياناً إلى درجة الإستحالة هو أن تنحاز إلى طرف لأن الإنحياز معناه أنها وقفت في معسكر ضد معسكر آخر.

ومكاسب إختيار صفة الحياد أكثر من أن تحصى ومن بينها أن الإنفاق العسكري يتضاءل لأن الحياد هو في حد ذاته حماية، وإنحسار رقعة الأعداء يتزايد لأنه ليس من المألوف وجود أعداء لأطراف اختارت أن تكون محايدة، والتعامل مع الغير يتسم بالمرونة وبالعقلانية، فضلاً عن أن الخير الذي سيتدفق من الثروة الجغرافية الإستراتيجية، وهي هنا باب المندب، ستكون من النوع الذي يحل المشاكل المتراكمة للتخلف الموروث.

وقد نجد مَن يقول إن الذي يختار الحياد لا يمكن أن يعود عنه. وتلك فرضية منطقية، إلا أن الذي يختار الحياد لا يعني أنه اختار الكارثة. ونعتقد أن سلبيات إعتناق الحياد إذا جاز القول تبقى دون الإيجابيات الكثيرة جداً. كذلك نعتقد بأن دولة مثل لبنان كان في إستطاعة الحياد أن يقيها شر صراع من الواضح للجميع أنه أتى على ثلاثة أرباع البلد ولا تبدو نهايته قريبة.

ويبقى أن مثل هكذا طروحات إذا كانت لن تقال في ندوة مثل ندوتنا فأين ستقال إذن؟

ولأن الأمر كذلك فإنني في معرض تشخيص سريع لواحدة من حالات الصراع في المنطقة. وأعني بها حالة الصراع في البحر الأحمر وحوله، حيث شاءت الأقدار أن تكون أكثرية هذا البحر عربية، لم أجد سوى الصيغة التي أشرت إليها وهي أن الخيار الثالث – وأعني به القوانين البحرية الدولية – غير فعال ولا يحول دون الصراع والمخاطر. وأننا أمام إحدى حالتيْن: إما الصراع الدائم داخل هذا البحر وعلى ضفافه وبين دوله، وإما أن تعتنق الدولة التي شاءت الأقدار وشارت معها إرادة توزيع الحصص أن تكون تلك المواقع الإستراتيجية أو تلك الثروة الجغرافية الإستراتيجية من نصيبهم، سياسة الحياد... أو فلنقل مذهب الحياد الذي لا يعارضه أحد، فضلاً عن أنه مقابل تعقيدات بسيطة ستنشأ ستحل تعقيدات كثيرة متراكمة.

وهي فكرة لعل وعسى تجد مَن يبلورها أو يثريها أو يعوِّضها بفكرة أكثر واقعية بحيث تكون أكثر قابلية للتطبيق.

مجلة "التضامن". لندن - 25 تشرين الأول (أكتوبر) 1986

* * *

فرصة ودرس

مرة أخرى، وليست أخيرة، يجد المرء نفسه، وهو يتابع أسلوب تعامل الآخرين مع الدول العربية. إن أصحاب هذا الأسلوب، من إسرائيل إلى الولايات المتحدة، إلى بريطانيا، إلى فرنسا، إلى كندا، إلى ألمانيا الغربية، إلى الصين، وإلى دول أخرى كثيرة، يعتمدون في الدرجة الأُولى على ظاهرة التفكك السائدة في العالم العربي، وعلى أن كل دولة عربية هي – مع بعض الإستثناءات القليلة – لوحدها ليس هنالك من ينصرها بشكل مباشر أو غير مباشر من شقيقاتها الدول العربية.

بل إن أصحاب هذا الأسلوب باتوا كثيري الإطمئنان إلى أي لطمة يوجهها أحدهم إلى دولة عربية لن يكون هنالك تكاتف عربي للرد عليها.

ولولا هذا الإطمئنان لما كان لإسرائيل أن تضرب الفلسطينيين في لبنان وتقصف اللبنانيين على هواها، لكن إسرائيل فعلت ما تريد أن تفعله مطمئنة إلى أن بطاريات الصواريخ السورية لن تتصدى لطائراتها التي كانت تعتدي على اللبنانيين والفلسطينيين.

وفعلت ما تريد أن تفعله مطمئنة إلى أن ظاهرة التفكك السائدة في العالم العربي لن تسمح بأكثر من مواقف لفظية لا تقدم أو تؤخر، وربما بشكوى إلى مجلس الأمن لا تردع المعتدي بل وربما لا تدينه.

ولولا هذا الإطمئنان لما كانت إسرائيل قصفت حمام الشط في تونس، لكنها كانت تستند، وهي تعتدي، إلى أن

الجامعة التي نقلها العرب إلى تونس إحتجاجاً على إنفراد الرئيس (الراحل) أنور السادات بعقد صلح مع إسرائيل أحاطته الولايات المتحدة بكل الرعاية والعناية، لن تتنادى إلى لقاء ينتهي إلى موقف تحمله إسرائيل على محمل الجد.

ولو كانت إسرائيل متأكدة من أن الحُكْم السوري يمكن أن يرسل طائرات تعترض طائرة متوجهة إلى تل أبيب وتجبرها على الهبوط في قاعدة سورية ويتم التعامل معها بالأسلوب الذي تعاملت إسرائيل به مع الطائرة التي كانت تقل وفداً حزبياً سورياً رفيع المستوى عائداً من ليبيا، لكانت فضلت عدم إجبار الطائرة على الهبوط وتفتيشها وإهانة الذين كانوا فيها.

ولو كانت الولايات المتحدة متأكدة من أن الدول العربية يمكن أن تسقط كل الخلافات والتناقضات وتلتقي على موقف موحَّد ترد به على الإعتداء الذي إستهدف ليبيا، لما كان للطائرات الأميركية أن تشن ذلك العدوان على العاصمة الليبية. ولكن الولايات المتحدة كانت مطمئنة إلى أن المواقف العربية لن تتجاوز الصيغ اللفظية بما في ذلك مواقف الأطراف التي يربطها بليبيا تحالف ونعني بها سوريا.

ولو كانت إيران تظن أن الدول العربية ترفض أن تنحني أمام عنادها وتحدياتها، وتتخذ موقفاً يستند إلى المبدئية، لما كانت أصرت على هذه الإستهانة بهم، وأصرت كذلك على مواصلتها الحرب ضد العراق. لكن إيران تصرفت وما تزال تتصرف على أساس أن بعض العرب، وخصوصاً الحُكْمين السوري والليبي معها، وأن الآخرين يساهمون في تسديد فواتير حرب متواصلة وأحياناً بشيء من الضجر.

ولو كانت الصين الشعبية متأكدة من أن الدول العربية يمكن أن تقف الأبواب في وجه تطلعات الحُكْم الصيني الجديد إلى حضور إقتصادي فعال في العالم العربي رداً على تأمين السلاح لإيران لكانت ترددت في مسألة تحويلها إلى تاجرة سلاح وفي زمن غير مناسب على الإطلاق.

وهذه حديثاً، وليس أخيراً، بريطانيا التي لو كانت متأكدة من أن الدول العربية لا يمكن أن ترتضي هذه الإستهانة تلحق بالحُكْم السوري، لكانت تعاملت مع هذا الحُكْم بطريقة تحفظ لهذا الحُكْم بعض كبريائه. ولكن بريطانيا اعتبرت أن أحداً لن يساند الحُكْم السوري لإعتبارات يبدو هذا الحُكْم هو المسؤول عنها.

من هنا نصل إلى أن الحرب التي تستهدف العرب بعد أن قاربت حرب إستنزاف الثروة العربية على نهايتها هي حرب التشهير، وهي حرب ما كان للآخرين أن يقدموا عليها، لو كان هنالك حرص على موقف يحظى بالإجماع العربي.

وتشاء المصادفة أن الحُكْم السوري الذي استهان بهذا الإجماع طوال السنوات العشر الماضية، هو أكثر من يحتاج إلى هذا الموقف الآن، سواء تمثل الموقف بمساندة معنوية، إذا سارت الأمور في غير اتجاه التصعيد، وبمساندة عملية إذا وصل التصعيد إلى مشارف قيام إسرائيل بعدوان على سوريا.

وهي فرصة ذهبية لهذا الحُكْم من أجل أن يتأمل في ما يجب أن يفعله في ضوء ما فعله.

بل إنها فرصة ودرس في وقت واحد، خصوصاً أنها جاءت شبه متزامنة مع البيان الختامي لإجتماعات مجلس الجامعة العربية الذي اتخذ بالإجماع وتضمن الدعوة إلى قمة عربية عادية في أسرع وقت.

مجلة "التضامن". لندن - 1 تشرين الثاني (نوفمبر) 1986

* * *

من يحمي قمة الكويت؟

لأن القمة الإسلامية التي من المقرر إنعقادها بعد بضعة أسابيع في الكويت فرصة ذهبية تكاد لا تعوض فإننا نخاف عليها من محاولة إنقضاض إيرانية بهدف إجهاضها.

ومن المؤكد أن تلك القمة تعتبر ناجحة لمجرد أنها تنعقد، ويشارك فيها الذين وجهت الحكومة الكويتية الدعوة إليهم من أجْل أن يشاركوا. أما الخطوات التي تلي الإنعقاد والمشاركة فإنها إضافات تعزز شأن هذه القمة.

وإذا نحن تأملنا في هذه القمة إنطلاقاً من الظروف التي تعيشها المنطقة العربية لأمكننا إستخلاص ما يؤكد أنها فرصة ذهبية تكاد لا تعوض، وهي فرصة لا تعوض على الأكثرية الإسلامية الساحقة الراغبة في إيجاد سلام في المنطقة. أما بالنسبة إلى إيران فإن تلك القمة تشكل التحدي العملي الأول لها، ومن هنا الخوف أن يتم إجهاض هذا التجمع في شكل أو آخر.

وإذا جاز لنا أن نعدد النقاط التي تشكل في مجموعها إعتبار القمة الإسلامية في الكويت فرصة ذهبية، فإن هذه

النقاط هي:

- إن القمة الإسلامية ستحقق حالة من تآلف القلوب بين العدد الأكبر من الحكام العرب وبين الرئيس حسني مبارك. وسواء إنتهى التآلف إلى إستعادة مصر عضويتها في الجامعة العربية أم لا، فإن مجرد مشاركة الرئيس مبارك، وللمرة الأولى في قمة إسلامية – عربية ستعني أن قرار إسقاط عضوية مصر بات من الأمور الثانوية، وليس من الأمور المبدئية. وإذا استعمل الرئيس مبارك حنكته وواجه المجتمعين بموقف يندد فيه بإتخاذ المواقف الإنفرادية في موضوع الصراع العربي – الإسرائيلي ويدعو إلى بلورة إستراتيجية عربية جديدة تقوم على قاعدة العمل السياسي من أجل إيجاد حلول واقعية لذلك الصراع... إن الرئيس مبارك إذا فعل ذلك فإنه سيحدِث حالة إرتياح داخل الصف العربي – الإسلامي الذي لا يريد لمصر أن تبقى بعيدة، لكنه في الوقت نفسه لا يتحمل طيْ صفحة الماضي وكأن شيئاً لم يكن، أو بالأحرى كان صلحاً إنفرادياً لم يعقده الرئيس (الراحل) أنور السادات مع إسرائيل.
- إن الرئيس حافظ الأسد لا مصلحة له في مقاطة قمة الكويت لأكثر من سبب. فالإبتعاد عن هذه القمة يرسم فوق الطرف الذي يقاطع أكثر من علامة إستفهام، إضافة إلى أن الرئيس الأسد – خصوصاً بعد أزمته مع بريطانيا – سيكون كثير الإحتياج إلى أن يعرض بعض خفايا هذه الأزمة على هذا التجمع الإسلامي الكبير أملاً في المساندة من جهة، وللخروج من العزلة التي وجد الحُكْم السوري نفسه فيها. ومن الطبيعي أن الرئيس الأسد إذا هو طالب بالمساندة سيجد من يقول له وفي الكواليس ما معناه: ساندنا لكي نجيرك. والمساندة هنا هي الإلتزام ببيان له صفة الوثيقة يطلب من الحُكْم في إيران الحد الأدنى وهو الإستجابة لرغبة العراق في وقف الحرب والتي هي ليست رغبته وحده، وإنما دوره هنا هو أنه الناطق الرسمي – إذا جاز القول – بلسان الآخرين الراغبين بالفعل في إنتهاء هذه الحرب.
- إن الرئيس معمر القذافي لا مصلحة له هو الآخر في مقاطعة قمة الكويت، وما هو مطلوب من الرئيس الأسد مطلوب منه أيضاً، إذ ليس من المعقول أن يلوم الرئيس الليبي المسلمين عرباً وغير عرب لأنهم لم يقفوا معه في وجه الولايات المتحدة ما دام هو يفعل بالعراق من أجْل خاطر إيران بعض ما فعلته الولايات المتحدة به.
- إن جميع الذين سيشاركون في القمة – بما في ذلك الحُكْمان السوري والليبي – يرون أن الحرب العراقية – الإيرانية تؤثر عليهم في شكل أو آخر. وهؤلاء يأخذون في الإعتبار أنهم كانوا – في أكثريتهم – قبل الحرب يستفيدون الكثير من العراق ومن دول الخليج، في حين أن الإستفادة لم تعد ممكنة نتيجة لظروف الحرب. وفي ضوء ذلك فإن هؤلاء سينشطون وبصدق خلال قمة الكويت من أجْل إستنباط حل أو إتخاذ موقف من شأنه إظهار الحُكْم في إيران بمظهر الذي يقوض أماني الشعوب الإسلامية، بل إن هذا الموقف قد يكون بمثابة أحكام قاطعة تصدرها القمة على الحُكْم الإيراني.

تلك هي النقاط التي تجعلنا ننظر إلى القمة الإسلامية على أنها فرصة ذهبية.

وبالنسبة إلى الكويت التي تستضيف القمة فإنها تتمنى – ويتمنى ذلك بشكل خاص رئيس حكومتها الشيخ سعد العبد الله – نتيجة للتحديات الكثيرة التي واجهت هذه الحكومة، أن تنجح القمة ويقال ما معناه أن الإستقرار في المنطقة سيستأنف مسيرته من الكويت. ولكي تحقق الكويت ما تتطلع إليه فإنها تحتاج إلى إقتناع الآخرين بضرورة وقف الحرب. ولن يقتنع الآخرون إلا إذا مارست دول الخليج الضغط بما تملكه من أوراق وهي كثيرة.

ولكن يبقى الأهم من هذا كله هو أن تنعقد القمة، بمعنى ألاّ تثير إيران من الآن وحتى موعد إنعقادها العواصف، وربما ما هو أكثر من العواصف، وكل ذلك بهدف إجهاضها. بل إن الأمر ربما لا يقتصر على إثارة العواصف وإنما إشعال جبهة الكويت بحيث يصيب قمة الكويت ما سبق أن أصاب قمة عدم الإنحياز التي كان من المقرر إنعقادها في بغداد، خصوصاً أن القمة الإسلامية لا يمكن أن تنتهي في حال إنعقادها إلا بالحد الأدنى الذي هو نداء عربي – إسلامي وبشكل وثيقة لإنهاء الحرب وبدء مسيرة الإعمار. ومثل هذا النداء سيحرج حُكْم الآيات في إيران إذا هم قاطعوا، وسيحرجهم أكثر إذا هم شاركوا وخرجوا على الإجماع.

وإشعال الجبهة الذي نشير إليه قد يكون بشكل متفجرات تربك أجواء المؤتمر، وقد يكون صاروخاً ليس بالضرورة أن يقلق وإنما يزعج ويحذر إذا هو سقط بالقرب من مكان الذين سيجتمعون. وكل ذلك من أجْل ألاّ تنعقد

القمة التي يعلق المسلمون الآمال العريضة والتي ينظر العراق وكما لو أنها تنعقد في بغداد، أو أن مجرد إنعقادها يشكل دعماً لموقفه، في حين يعتبرها حُكْم الآيات في إيران أنها بمثابة ضربة موجهة إلى الحرب التي لا يريدون نهاية لها.

وقبل قمة الكويت كان من الجائز الإفتراض بأن ما يحول دون الخروج بموقف موحد ضد الحُكْم الإيراني، بسبب إصراره على الحرب، هو أنه ليست هنالك مناسبة عربية – إسلامية تجمع أصحاب القضية الأساسيين، لكن بعد هذه القمة لا يعود هنالك أي مبرر. فالمناسبة عبارة عن لقاء شامل على مستوى القمة. والمكان دولة عربية ومسلمة، وعلى جانب من المرونة، فضلاً عن أنها على خط المواجهة العراقية – الإيرانية وليست دولة أفريقية أو إحدى دول عدم الإنحياز.

وإزاء ذلك ليس من المبالغة في شيء التمني للقمة بأن تنعقد مهما حدث، والتمني على ملوك ورؤساء كل الدول التي ستشارك فيها ومن دون إستثناء بأن يشكلوا قوة عسكرية رمزية تحمي هذا المؤتمر، الذي يبدو للمرء أن مسؤولية حمايته لا تقع على الكويت وحدها، خصوصاً إذا كانت إيران لا تريده أو لا تريد إنجاحه، والذي يجب إنعقاده لأنه يبدو بمثابة خشبة الخلاص.

وتكراراً أن السؤاليْن الأساسييْن حتى إشعار آخر، واللذين قد تكون القمة الخليجية السابعة في أبو ظبي الأسبوع الماضي ناقشتهما وراء الكواليس أو بشكل صريح هما: هل ستنعقد قمة الكويت؟ ومن الذي سيحمي قمة الكويت؟

مجلة "التضامن". لندن - 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 1986

* * *

هل يكون عام 1987 بداية نهاية الأحزان؟

لو أن القمة العربية، سواء كانت العادية التي لا تريد لها المملكة العربية السعودية أن تنعقد إلاّ بعد توافر مقومات النجاح، أو الإستثنائية التي يتم التفاهم في شأن عقدها لكنها هي الأخرى لأسباب في علم الغيب لا تنعقد.. لو أن القمة العربية إنعقدت فهل أنها كانت ستنتهي إلى نتائج أفضل من تلك النتائج التي حققتها القمة الخليجية السابعة التي أنهت أعمالها يوم الأربعاء (7 تشرين الثاني/نوفمبر 1986) في أبو ظبي؟

والجواب عن هذا التساؤل هو أن النتائج لن تكون أفضل على الإطلاق، وأنه تبعاً لذلك فإن بيان القمة الخليجية السابعة يصلح لكي يكون وثيقة يوقع على مضمون محتوياتها – بإستثناء الأمور الخليجية المحلية – ملوك ورؤساء العالم العربي إلا إذا كان الرئيسان حافظ الأسد ومعمر القذافي سيواصلان الخروج على الإجماع وبالذات في ما يتعلق بموقفهما غير المقنع من الحرب العراقية – الإيرانية.

وعندما نقرأ البيان الصادر عن القمة الخليجية السابعة ونتأمل قليلاً ما بين سطور بعض فقرات البيان يتأكد لنا أن ما إنتهى إليه حكام دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن ينتهي إليه الآخرون لو أنهم اجتمعوا تحت مظلة قمة عربية.

فالبيان الذي أصدرته القمة الخليجية السابعة يعرب عن أسف المجلس الأعلى لدول التعاون لإستمرار الحرب العراقية – الإيرانية. ولو أن قمة عربية انعقدت فإنها ستعرب عن الأسف نفسه.

والبيان يؤكد تمسك المجلس الأعلى لدول التعاون بقراريْ مجلس الأمن رقم 582 ورقم 588 لعام 1986. اللذين يدعوان إلى وقْف فوري لإطلاق النار وسحب القوات إلى الحدود الدولية والسعي للتوصل إلى حل النزاع بين البلديْن بالوسائل السلمية، ويعرب عن أمله بأن تستجيب إيران لهذه الإرادة الدولية. ولو أن قمة عربية انعقدت فإنها كانت ستؤكد هي الأخرى وكانت ستعرب عن الأمل.

والبيان يعرب عن تقدير المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لتجاوب العراق الشقيق مع الجهود التي تبذل من أجْل وضع حد للحرب المدمرة بالوسائل السلمية. ولو أن قمة عربية انعقدت فإنها كانت ستعرب كذلك عن التقدير.

والبيان يتضمن الإشارة إلى أن حكام دول مجلس التعاون الخليجي سيستمرون في بذل كافة الجهود والمساعي وتأييد المبادرات والجهود الدولية الهادفة إلى وقف هذه الحرب والوصول إلى حل سلمي لها. ولو أن قمة عربية انعقدت فإنها كانت ستعبر عن موقف مماثل بمعنى أن يبذل كل حاكم عربي من جانبه ما يستطيع أن يبذله في سبيل وقف الحرب.

والبيان أشار إلى نقطة تتعلق بحرية الملاحة في الممرات المائية الدولية وحرية مرور السفن التجارية من

وإلى دول الخليج. ولو أن قمة عربية انعقدت فإنها كانت ستساند حكام مجلس التعاون في هذه النقطة مع الأخذ في الإعتبار أن هذه النقطة هي بمثابة مسألة تستفيد في الدرجة الأولى منها دول الخليج، لكن الذين يساندون يعتبرون سلفاً أن مردود المساندة سيكون في أي حال جيداً عليهم ما دام هو جيد على مجلس التعاون الخليجي.

والبيان عبّر عن تأكيد مجلس التعاون لدول الخليج "على ضرورة إزالة الخلافات بين الدول العربية الشقيقة ونبذ الفرقة". ولمجرد أن تنعقد القمة العربية فإنها ستبحث مسألة الخلافات قبل كل شيء وستؤكد ما أكدته القمة الخليجية في أبو ظبي.

والبيان أكد دعم مجلس التعاون لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وجدد تمسك دول المجلس الست بقرارات القمة العربية التي تدعو إلى "حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة". ولو أن قمة عربية انعقدت لكانت ستؤكد الشيء نفسه ولربما زادت على ذلك ما من شأنه أن يمنع التفرد بالصلح وربما بالمبادرات.

والبيان أعلن تمسك دول الخليج بدعم الشرعية في لبنان و"الحفاظ على وحدة لبنان وسلامته الإقليمية وسيادته وإستقلاله"، وهي نقطة كانت لن تغيب عن بال القمة العربية إذا هي إنعقدت. واللافت للإنتباه في موضوع لبنان هو أن القمة الخليجية السابعة ناشدت "جميع الأطراف المتنازعة في لبنان بوقف إراقة الدماء وتحقيق الإتفاق لضمان الوحدة الوطنية للشعب اللبناني"، الأمر الذي يعني إعتراف مجلس التعاون بهذه الأطراف وهو ما من شأنه أن يوفر على القمة العربية إذا هي انعقدت مناقشات كثيرة تدور في شأن هذا الطرف أو ذاك.

وإذا كانت القمة الخليجية لم تشر من قريب أو من بعيد إلى الإعتداء الأميركي على الجماهيرية الليبية بينما تناولت موضوع الأزمة البريطانية – السورية بمرونة وديبلوماسية فإن القمة العربية إذا انعقدت كانت لن تتخذ إزاء الموضوعيْن مواقف أكثر تشدداً إلا في حال ظهور الطرفيْن السوري والليبي في القمة بمظهر الراغب في أسلوب تعامل جديد من الأشقاء العرب لا يكون فيه الطرفان السوري والليبي خارجين دائماً على الإجماع.

تلك هي النقاط التي ناقشتها القمة الخليجية والتي تخص بقية الدول العربية. أما النقاط الأخرى فإنها خليجية فقط ولا تعني غير الخليجيين في شيء، فضلاً عن أنه لم يتم التفاهم في شأنها سواء ما يتعلق بالمسألة الأمنية أو العملة الموحدة أو جواز السفر الموحد، وأمور أخرى تندرج تحت بنت الحفاظ على شخصية كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي.

ومع أن النقاط كلها مهمة وبالذات النقاط الخليجية الهدف والطابع لأنها تؤكد أن دول مجلس التعاون هي في نهاية الأمر تعاني حساسية التوحد شأنها في ذلك شأن كل الدول العربية الأخرى، إلا أن النقاط التي أشرنا إليها والمتعلقة بالحرب ومنظمة التحرير الفلسطينية ولبنان هي التي تجعلنا نقول: إن حكام دول مجلس التعاون الخليجي أرادوا من بيانهم أن يقولوا ما معناه أنه ليس مطلوباً من القمة العربية أن تقول أكثر مما قلناه، وليس مطلوباً منها اتخاذ توصيات تتجاوز التوصيات التي اتخذناها ولا التعبير عن تمنيات تفوق تمنياتنا. وأنه ما دام الأمر كذلك فعلى هذه القمة أن تنعقد.

ويبقى أنه إذا كانت الحرب العراقية – الإيرانية أخذت من حكام دول مجلس التعاون النصيب الأوفر من الوقت فهذا سببه أن الدورة السابعة للمجلس تتزامن مع السنة السابعة للحرب فضلاً عن أن دوي مدافع هذه الحرب يسمع في دول المجلس بينما الآخرون لا يسمعون ولا يتأثرون.

يبقى أيضاً أن العام 1987 سيكون العام الذي سيستأثر فيه الخليج بمؤتمرات القمة. ففي الكويت ستنعقد مع بداية العام القمة الإسلامية وفي الرياض ستنعقد مع نهاية العام القمة الثامنة لدول الخليج.

... وفي ضوء متغيرات وإعتبارات ونظرة تصوفية مستجدة للأمور من جانب الملك فهد بن عبد العزيز جسدها بإصراره وهو في المدينة المنورة وليس في أي مدينة أخرى في المملكة على أن يكون لقبه هو "خادم الحرميْن الشريفيْن"، فإن العاهل السعودي قد يحسم أمر القمة العربية المؤجلة بحيث يتم عقدها بين القمة الإسلامية في الكويت والقمة الخليجية الثامنة في الرياض وبذلك يكون العام 1987 بداية نهاية الأحزان العربية والإسلامية.

مجلة "التضامن". لندن - 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1986

* * *

صفقة غير العرب على العرب

ما فعله الرئيس ريغان عندما أبرم صفقة سلاح إلى

إيران على طريقة تجار السلاح الذي يعملون في السر وليس وفق أصول رجل الدولة الكبرى أمر لا يوجب الدهشة والإستغراب. فهذه أميركا. وهذا رئيسها. وتلك أفعال الدولة الكبرى خصوصاً عندما ترتفع حمى المناورات الداخلية التي تدور في معظمها حول صراع البقاء في الحُكْم من جهة وصراع الأجنحة داخل الحُكْم من جهة أُخرى.

ولكن ما فعله الرئيس ريغان، على رغم أنه لم يفاجئنا إلاّ أنه أكد لنا حقيقة يكثر الأخذ والرد في شأنها، وهو أنه عندما تكون المفاضلة بين عرب وغير عرب فإن الإدارة الأميركية تقف في الصف غير العربي وتحاول أن تدعمه.

وصفقة السلاح التي أبرمتها إدارة الرئيس ريغان كان يمكن التسليم بها لو أنها بالفعل يمكن أن تساعد على تحقيق السلام فتتوقف هذه الحرب التي تمعن تجفيفاً في بحيرة الثروة العربية لمصلحة الولايات المتحدة وأوروبا في الدرجة الأُولى. لكن هذه الصفقة لن تكون أكثر من إضافة بعض الوقود على نار الحرب المشتعلة وذلك من أجْل أن تزداد إشتعالاً فضلاً عن أنها ستسبب المزيد من الحرج للتيار العربي المعتدل الذي يتحمل الكثير لأنه يساير أميركا إلى الحد الذي تكون المسايرة أحياناً على حساب الكبرياء.

وتبدو هذه الصفقة تشبه في بعض جوانبها تلك النجدة العسكرية الأميركية لإسرائيل خلال حرب 1973 عندما بدا لبعض الوقت أن المقاتل العربي، وبالذات على الجبهة المصرية، أظهر كفاءة عالية وكاد، لولا تلك النجدة من جهة وإستعداد الرئيس (الراحل) أنور السادات النفسي من جهة أُخرى للتجاوب مع "النصيحة" الأميركية من جهة أخرى، أن يصل إلى مناطق في عمق فلسطين ويحسم نهائياً شعور الخوف المستبد بالمقاتل العربي ويحرك ضمير الأمة ووجدانها ويرص صفوف الشعوب ويفرض السلام العادل المنشود. والذي حدث هو أنه لمجرد أن إتضحت معالم إمكانية النصر النسبي تدخلت الولايات المتحدة وبشكل جعل جزءاً من الجيش الواعد بالنصر محاصراً وجعل حديث تقدم الشأن العسكري العربي ينحسر ويحل محله في إذاعات العالم ومحطات التلفزيون والصحف الحديث عن ثغرة الدفرسوار التي ما زالت الأمة تدفع ثمنها دماً حتى الآن.

والقول بأن ما حدث عام 1973 يتكرر أو أنه يكاد يتكرر بعد ثلاثة عشر عاماً ليس مبالغة. وإذا نحن أخذنا في الإعتبار توقيت التدخل الأميركي لظهرت الأمور واضحة كل الوضوح. فهو يحدث في وقت بلغت فيه القدرة العراقية المكانة الأكثر تقدماً على صعيد الحسم. ويحدث في وقت تقوم فيه القيادة العراقية بإنضاج الحسم بما لا ينعكس على صورة موقفها السياسي الذي ينادي بالسلام العادل والتعايش المتوازن وبما لا يسبب الإحراج للفريق العربي الذي تربطه بالولايات المتحدة علاقة شبه إستراتيجية. ويحدث في وقت تبدو هيبة الحُكْم الإيراني مهزوزة ويبدو رجال هذا الحُكْم في ذروة التناقض.

وأكثر من ذلك أن التدخل الأميركي يأتي في وقت يبدو دعاة التشدد في إيران وكما لو أنهم على أهبة التساقط أمام الذين يرون أن سبع سنوات من القتال تكفي وأنه لا بد من التأمل في ما حدث وفي ما يجب أن تكون عليه حال الأجيال المقبلة. كما أن التدخل يأتي قبل القمة الإسلامية التي ستنعقد قريباً في الكويت وهي القمة المعول عليها كثيراً من أجل أن تضغط على إيران في سبيل أن تتخلص من المعاندة وتختار الحل الذي يقوم وفق قاعدة لكل ذي حق حقه فقط وليس حقه وبعض حق غيره.

والقول بأن صفقة السلاح الأميركي إلى إيران هي من أجْل الرهائن قد تكون مقبولة لو أن أحد بنود الصفقة يتضمن تعهد الجانب الإيراني بأنه لن يكون هنالك رهائن بعد اليوم. لكن الخوف هو أن تكون الإدارة الأميركية توصلت بعد ست سنوات من الحرب العراقية – الإيرانية إلى إقتناع بأن الصراع العربي – الفارسي هو فصل مأساوي جديد تريد له هذه الإدارة أن يستمر إلى ما لا نهاية مثله مثل الصراع العربي – الإسرائيلي. وإذا كانت الإدارة الأميركية استمرأت بالفعل الصراع العربي – الفارسي وأنها تشاهده على الطبيعة لأن المرحلة الماضية من الصراع جرت في زمن لم تكن فيه الولايات المتحدة موجودة على جغرافية العالم، فإن هذا يعني أن على العرب أن يتأهبوا لمزيد من المآسي خصوصاً إذا قررت إيران أن تواصل مع الولايات المتحدة لعبة الرهائن فتخطف لها في بيروت بعض الرعايا عندما تكون محتاجة لبعض السلاح وتجمع بهذا الأسلوب ترسانة سلاح تتمكن بواسطتها من مواصلة القتال، وهي لعبة شريرة وهدفها البعيد المدى ضرْب العرب بالإسلام في معارك لا نهاية لها.

وقد يقال في هذا الشأن ما الذي يجعل رئيس أميركا يحرج كل أصدقائه وحلفائه في العالم ويتجاوز كل الأصول والقوانين ويوافق على صفقة سلاح لإيران: هل هو تقارب السن بينه وبين الخميني وتعاطف الذين في سن واحدة أو متقاربة على بعضهم ضد الذين في سن الشباب كما هي

حال الرئيس صـــدَّام حســـين؟ أم هل هي في إطار قاعدة عدو العرب حليفي ولو كان خصمي أو عدوي؟

وإلى ذلك أن موافقة الرئيس ريغان على الصـفقة وقبول الخميني بها تجعلنا نعتبر كل الذي ســـمعناه من الثورة الإيرانية في السنوات الست الماضية عن "أميركا الشيطان" وعن "أميركا رمز الإســـتكبار" مجرد مواقف لفظية كان الغرض منها التمويه على بعض الحقائق.

ويبقى أن الصـــفقة الأميركية لإيران جعلت الأمور تختلط فلم نعد نعرف من ضـــد من مع من ولم نعد نعرف ما إذا كانت الثورة الإسلامية ضد الإمبريالية أو الإمبريالية ضـد الثورة الإسـلامية. لكن الذي بتنا متأكدين منه هو أن الجميع يهتمون بمصـالحهم ويفعلون المسـتحيل من أجلها، بل إنهم يفعلون ما يبدو أنه مســـتغرَب ومســـتهجَن... إلا العرب فإنهم ليســـوا فقط لا يهتمون بمصـــالحهم وإنما يتفرجون على الغير يتلاعب بهذه المصالح.

يبقى أيضاً أن الصفقة الأميركية قد تكون لسبب بدهي وهو – إضـافة إلى تحالف غير العرب ضـد العرب – أن الإدارة الأميركية وصـــلت إلى اقتناع بأن الرئيس صـــدَّام حســـين لن يكون لها وأنها إزاء ذلك لماذا لا تكون عليه. وفي هذه الحال يمكن الإفتراض بأن من أهداف الصـــفقة الضغط على صدَّام حسين لتسهيل أمر إستراتيجية معيَّنة لا تحسـب حسـاب الجانب السـوفياتي بالقدر الكافي، وهو أمر لا تقره قيادة صـدَّام حسـين لأسـباب مبدئية ولظروف موضوعية.

وفي أي حـال إننـا على أبواب مرحلـة بـالغـة الأهميـة ستتم فيها وبشكل دقيق عملية فرز دقيقة للوطني من غير الوطني وستكون الصفقة بالمضـاعفات التي ستنشأ عنها داخل أميركا وخارجها سبباً لحسم أمور وتيارات لم تحسمها الحرب التي يبدو أنها ســتعيش طويلاً إذا كانت الصـــفقة ستمر بسلام. ولا تشير التطورات إلى أنها ستكون كذلك.

مجلة "التضامن". لندن - 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1986

* * *

لا تكرهوا شيئاً...

لا تكرهوا شـــيئاً لعله خير لكم. هذا ما ينطبق أو ما يجب أن ينطبق على الصـــفقة التي عقدها الرئيس ريغان مع إيران.

والخير هنـا بمعنى التنوير وليس بـالمعنى الإيجـابي، علماً بأن التنوير هو في بعض المواقف إيجابي إلى أبعد حدود الإيجابية.

وصـــحيح أن الإســـتفادة التي جناها الحُكْم الإيراني من صـــفقة الســـلاح كبيرة وترضـــي جنوحه نحو المضـــي في إضـرام نار الحرب إلاّ أن إستفادة الجانب العراقي أو فلنقل الجانب العربي ليست قليلة على الإطلاق.

وإذا نحن تأملنا في أوجه الإستفادة لأمكننا أن نحصيها على النحو الآتي:

أولاً – لولا الصـــفقة لكان الإنطباع الســـائد في أذهان الكثيرين أن الحُكْم في إيران مظلوم وأنه كيف يســتطيع أن يحقق النصـر الذي يعد به الإيرانيين على العراق ما دامت الولايات المتحدة ضـــده وما دامت الأقمار الصـــناعية في خدمة الجانب العراقي وما دامت الإدارة الأميركية تســـاند الحُكْم العراقي على أساس أنه حليف أميركا في المنطقة.

وجاءت الصـــفقة لتؤكد أن الأمور هي على العكس تماماً وان الإدارة الأميركية هي ضـد العراق وليسـت ضـد حكم آيات الله في إيران، كما أن الأقمار الصـناعية ترصـد تحرك العراق لكي تنجد في ضوء هذا الرصد إيران.

ثانياً – قبل الصـــفقة كانت هنالك أطراف عربية كثيرة تمارس مع الحُكْم في إيران أقصـــى المرونة وذلك على أســـاس أن هذا الحُكْم ثوري ويخوض معركة عنيفة ضـــد الولايات المتحدة بصفة كونها "زعيمة الإستكبار" أو "زعيمة الطواغيت". ولكثرة ما هنالك من ضيق مختزن في الصدور العربية من الســـياســـة الأميركية فإن تلك الأطراف كانت تمارس المرونة الزائدة عن الحد مع الحُكْم الإيراني وذلك كي لا تبدو أمام شـــعوبها أنها ضـــد حكم يناهض أميركا وســـياســـتها بينما هي – أي تلك الأطراف – تبديل الكثير من الود في تعاملها مع أميركا.

وجاءت الصـــفقة لتجعل الرؤية واضـــحة أمام هذه الأطراف وأمام الشـــعوب التي لن تســـتمر متعاطفة مع الموقف الإيراني بعدما باتت اللعبة مكشوفة. ولولا الصـفقة لكانت الغشـــاوة التي فوق العيون ســـتظل تحجب الرؤية بحيث لا يكون ســـهلاً التمييز بين الحقيقة والخيال، أو فلنقل بين الحقيقة والوهم... حقيقة الموقف الإيراني والوهم بأنه ضد أميركا.

ثالثاً – قبل الصـفقة كان من الصـعب فك اللغز الذي يتميز بـه الإعلام الأميركي والأوروبي والذي لإســـرائيل واليهود بشـكل عام تأثير أســـاســـي فيه. وهذا الإعلام من صـــحف ومجلات وإذاعات ومحطات تلفزيون كان يتجاهل

الإنجازات التي يحققها الجيش العراقي على ساحة المواجهة ويتجاهل أيضاً نداءات السلام التي كان يوجهها الرئيس صدَّام حسين وكذلك دعواته إلى وقف القتال في حين أن وسائل الإعلام تلك كانت تبرز وبشكل حاد أية معركة تنتهي لمصلحة الطرف الإيراني، بحيث إنها بدل نشرها كخبر عادي فإنها تنشرها في مكان بارز، وبدل أن تبثها بشكل عابر في التلفزيون فإنها تعطيها الكثير من الثواني. وإلى ذلك أن وسائل الإعلام تلك كانت مبهورة بنافورة الدم ومقبرة ضحايا الحرب واللاطمين صدورهم خلال تجمعات تشهدها بعض المدن الإيرانية وهو لطم يشبه دقات طبول الحرب.

وبعد الصفقة بات واضحاً لماذا كانت وسائل الإعلام الأميركي والأوروبي التي يتواجد فيها اليهود بكثرة تفعل ذلك، وبات معلوماً أنها كانت تعبِّر عن مشاعر وتبدي عواطف على حساب الحقائق والموضوعية. وكانت المشاعر والعواطف لمصلحة إيران وضد العراق.

رابعاً – قبل الصفقة كانت هنالك تنظيرات خلاصتها أنه ما دام الحُكْم في إيران ثورياً وضد الولايات المتحدة فمن واجب الثوري العربي الوقوف معه. بل إن بعض فصائل الثورة الفلسطينية ذهبت أبعد من ذلك وأرسلت مقاتلين حاربوا، مع الأسف الشديد، في صفوف الإيرانيين، ووجهوا الرصاص إلى صدور إخوانهم العراقيين وذلك على أساس أن المقاتل العراقية يتصدى للإيراني بسبب وقوف الثاني ضد أميركا.

وبعد الصفقة تبيَّن مَن هو حليف أميركا وتبيَّن أنه الإيراني وليس العراقي. والأهم من هذا كله هو أن الذي إهتزت مصداقيته قبل الرئيس ريغان هم دعاة التنظير الذين أسقط لهم حكم الآيات كل التنظيرات التي إبتكروها في السنوات الست الماضية وكانت في معظمها غير مصيبة على الإطلاق أو أنها كانت مصيبة بالمعنى المألوف والسيئ لهذه الكلمة.

ولا ندري أي تنظيرات سيطلع بها هؤلاء بعد الآن، إنما من المؤكد أن أصحاب تلك التنظيرات مطالبون الآن بنقد ذاتي لموقفهم يكون بمثابة تكفير عما حللوه وحرموه في السنوات الماضية. وسيكون محزناً جداً إذا كان هؤلاء لن يقفوا مع النفس وقفة ناقد أو لائم أو نادم.

خامساً – ما يقال بالنسبة إلى تلك الفصائل الثورية الفلسطينية يمكن أن يقال بالنسبة إلى الحُكْمين السوري والليبي. وقبل الصفقة كان هذان الحُكْمان يطريان الحُكْم في إيران ويساندانه بالخبرة والسلاح. وكان وقوفهما معه يستند إلى معادلة أنهما ضد حكم الرئيس صدَّام حسين وأنه ما دام يقاتل هذا الحُكْم فإنهما معه. لكن مناصرة الحُكْم الإيراني المتصدي لأميركا شيء ومناصرة هذا الحُكْم الذي تدعمه أميركا وله خطوط على إسرائيل شيء آخر، وبعدما تكشفت كل الحقائق لا ندري ما الذي سيفعله الحُكْمان السوري والليبي هذا مع الأخذ في الإعتبار أن تريثهما في إتخاذ موقف إنما هو أمر يدعو إلى الدهشة.

سادساً – قبل الصفقة كان هنالك بعض الظن الذي له فعل الإثم بأن إسرائيل بعدما أمكنها تحييد مصر في مسألة الصراع العربي – الإسرائيلي تعمل على تحييد موارنة لبنان وشيعة المنطقة وهذا لا يتم إلا من خلال إفتعال تناقض الطائفة مع الحس القومي. وإذا كانت إسرائيل إستطاعت فتح ثغرة في الجدار الماروني فإن ذلك لا يعني أنها إستطاعت تحييد الموارنة. كذلك أن إختراقها الموقف الشيعي من خلال هذا التحالف الأميركي – الإسرائيلي – الإيراني المفاجئ لا يعني أن الشيعة العرب سيستسلمون لهذا الإثم الذي لا يريدونه يبقى عالقاً بتاريخهم ولا يتحملون أن يكون أقباط مصر أكثر عروبة منهم.

كل هذه الأمور وغيرها كثير ما كان يمكن حسمها لولا الصفقة التي تبقى، لأجل ذلك وعلى رغم كل شيء، بمثابة نسمة هواء في جو خانق. ومن أجْل ذلك بدأنا هذا الكلام بالقول إن على المرء ألاّ يكره أحياناً أشياء لأن حدوثها يكون في النهاية خيراً له.

مجلة "التضامن". لندن - 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1986

* * *

العدوان الثلاثي بطبعة جديدة؟

الآن وقد إنكشف أمر الصفقة الأميركية – الإيرانية – الإسرائيلية وباتت كل الأوراق مكشوفة وفي الهواء الطلق، بات من السهل الإجابة عن ثلاثة تساؤلات كانت بمثابة الألغاز إلى حين إنكشاف أمر الصفقة.

التساؤل الأول هو حول كيف أن الحرب العراقية – الإيرانية لا تنتهي بالرغم من أنها يجب أن تتوقف عملاً بمعادلة الربح والخسارة ومنطق التعقل والعناد.

وما أجابت عنه الصفقة هو أنه كيف يمكن لهذه الحرب أن تتوقف ما دام الوقود متوافراً بالشكل الذي أوضحته المعلومات الأولية عن الصفقة. بل كيف يمكن

لهذه الحرب أن تتوقف ما دام الطرف الإيراني ضـــامناً الحصـــول على الســـلاح من أقوى المصـــادر الذي هو الولايات المتحدة، وما دام ضـامناً التسـهيلات العربية التي لولاها لما كان من الممكن لهذا السـلاح أن يتدفق بالشـكل الذي يتدفق فيه على إيران.

وإذا نحن أخذنا في الإعتبار صـحة المعلومات الأولية التي أُذيعت عن الصـفقة لتبين لنا أن قرار التسـليح اتخذ عام 1981، أي في الوقت الذي بات واضحاً أن حكم رجال الدين في إيران قد خسـر الرهان وبات واضـحاً كذلك أنه سيخسر الحرب. ومن هنا أن الولايات المتحدة تحركت في هذا الوقت بالذات لكي تطيل أمد الحرب وهدفها من وراء ذلك أنها لن تكون قادرة على فرض شـروطها – وبالذات على العراق – إذا كانت الحرب قد توقفت في حين أن مثل هذه الشروط تصبح ممكنة في حال بقاء لهيب نار الحرب مشتعلاً.

و**التســاؤل الثاني** هو حول قدرة الحُكْم في إيران على الصمود على رغم أنه لا يملك السلاح الكافي وأنه يصطاد وفي الســوق الســوداء بعض صــناديق الذخيرة من هنا وبعض قطع الغيار من هناك.

وما أجابت عنه الصـفقة هو أن هذه الأجواء للصـمود الخارق كانت مفتعلة وســاهمت بها، عن ســابق قصــد وتصــميم، وســائل الإعلام الأجنبية وكل ذلك بهدف زرع أوهام في نفوس العرب بأن الإيراني لا يمكن قهره بدليل أنه يتصدى للعراق بما يتيسر من السلاح القديم.

ولقد ســاعدت بعض الأوســاط الإعلامية العربية على ذلك من خلال تركيزها على أن إيران لا تملك السلاح وأنها إزاء ذلك عليها أن تقبل وقف الحرب. ولقد كان محزناً جداً أنه في الوقت الذي انشــغلت فيه هذه الأوســاط بالإهتمام بصفقات سلاح متواضعة يتم إبرامها في السوق السوداء مع دول من الدرجة الثانية وما دون الثانية بكثير على صــعيد التسـليح فإن هذه الأوسـاط لم تكن تعرف أن هذه الصفقات كانت على الأرجح للتمويه ولصرف الأنظار عن الصفقة الأساسية التي هي مع الولايات المتحدة.

وما أجابت عنه الصـفقة إذن هو أن المسـألة ليسـت مسألة صمود يستند فيها الحُكْم الإيراني إلى شعبية صامتة أو عالية الصـوت له. وفي معرض الحديث حول الشـعبية قد يكون من المناسـب الإشـارة إلى أن جمال عبد الناصـر كان صــاحب أكبر شــعبية في التاريخ الســياســي العربي الحديث وأن الشعبية التي توافرت لعبد الناصر وخارج بلده قبل الداخل لم تتوافر لأي زعيم آخر في العالم وبالذات في العالم الثالث، بل إن الشـــعبية التي حققتها الثورة الإيرانية ليسـت شـيئاً أمام الشـعبية التي كانت لعبد الناصـر. ومع ذلك فإن عبد الناصر لم يصمد في الحرب أكثر من خمسة أيام في حين أنه كان ســيصــمد لو أن الولايات المتحدة وقفت معه بمثل وقفتها مع إيران ولكن كيف ســتقف معه وهو عربي وكيف لن تقف مع الحُكْم في إيران ما دام ضـد كل ما هو عربي.

و**التســاؤل الثالث** هو حول ظاهرة الرهائن وكيف أن الإدارة الأميركية تفرط بمصــداقيتها من أجل بضــعة أشــخاص وكيف أنها تكرس قاعدة إعطاء مشــروعية لمقايضة المحتجزين بسلاح.

وما أجابت عنه الصـفقة هو أن مثل هذه المصـداقية كان يمكن ألاّ تتأثر لو أن محور المقايضة كان مساعدات ذات طابع إجتماعي، بمعنى أن الولايات المتحدة قدمت جرارات أو أدوية أو عجلات للمقعدين أو أسرّة مستشفيات أو أموراً أخرى من هذا القبيل. أما أن تكون هذه الإدارة قدمت مقابل الإفراج عن بعض الرهائن أسلحة تساعد على إطالة أمد الحرب فهذا ما لا يقبله عقل.

وقد يجوز الإفتراض أو ربما قد يتبين أن اعتقال بعض المواطنين الأميركان وجعلهم رهائن كان بترتيب بين وكالة الاستخبارات المركزية وبعض الأجهزة الإيرانية وذلك بهدف إيجاد ذرائع لتقديم الســلاح إلى إيران حيث إنه من دون مسألة الرهائن فإن إيران لن تحصل على السلاح، كما أن أميركا من دون الرهائن لن يكون في يديها ســبب لإعطاء إيران السلاح الذي تريد أن تعطيه لإيران.كذلك قد يأتي يوم يتبين فيه أن إســرائيل ما دامت طرفاً في الصــفقة الأميركية – الإيرانية – الإســرائيلية شــاركت تخطيطاً في عملية الرهائن.

تلك هي بعض التســاؤلات التي أجابت عنها هذه الصــفقة. ولكن التســاؤلات كثيرة. وفي كل يوم نجد أن هنالك المزيد من التســاؤلات حول هذه الصــفقة التي ليس من المبالغة القول إنها ليسـت صـفقة ثلاثية وإنما هي مثل العدوان الثلاثي الذي إستهدف مصـر عام 1956 مع تبدُّل طفيف في أطراف العدوان.

والقول بأن التبدل طفيف على أســاس أن العنصــر الأســاســي في العدوان هي إســرائيل. ومثلما أن العدوان الثلاثي عام 1956 إستهدف جمال عبد الناصر لأنه بتأميم قناة الســويس إبتكر دوراً عربياً لمصــر لم يكن وارداً في حســاب الدول الكبرى زمنذاك، فإن الصــفقة الأميركية – الإســرائيلية – الإيرانية هي بذرة عدوان ثلاثي من نوعية

العدوان الذي حدث قبل ثلاثين سنة على مصر إنما بطبعة أخرى، وأنها إذا جاز الإفتراض محاولة للرد على الدور الذي قام به صدَّام حسين شخصياً في قمة بغداد عام 1978 عندما أسقط الحلم الأميركي – الإسرائيلي في أن يتم فرض صفقة كامب ديفيد وتسود بشكل نهائي ومقنن. وما فعله صدَّام حسين هو أنه إبتكر معادلة استهدفت (بقرارات إسقاط العضوية) النظام المصري لكنها أبقت على مصر كشعب، رافضة للتطبيع مع إسرائيل وجاهزة في الوقت المناسب للعودة إلى مكانها ومكانتها وهو أمر لا تريده إسرائيل ولا تريده الولايات المتحدة ولا يتمناه كثيرون.

وتشاء المصادفة أن تتوضح أجواء العدوان الثلاثي المحتمل في ذكرى العدوان الثلاثي الذي حدث.

... ومَن يستفيد من دروس الماضي وظروف الحاضر يكسب معركة المرحلة المقبلة التي ستكون بشكل مؤكد أصعب المراحل على الإطلاق.

مجلة "التضامن". لندن - 6 كانون الأول (ديسمبر) 1986

* * *

تفسير لله يا أعداء... أميركا وإسرائيل

الأهم من مصداقية أميركا التي تأثرت بسبب صفقة الأسلحة الأميركية – الإيرانية – الإسرائيلية، هي مصداقية الأطراف العربية التي تأثرت هي الأخرى بسبب هذا الصمت الذي اعتمدته كرد فعل على تلك الصفقة.

وزيادة في التوضيح يمكن القول إنه إذا كان هناك إستهجان عربي للموقف الأميركي لأن إدارة الرئيس ريغان أبرمت صفقات أسلحة مع إيران وهذا يتعارض مع ما تنادي به الولايات المتحدة، وكذلك مع مصالح أميركا في بناء علاقات جيدة مع العرب، فإن هنالك حالة إستهجان مماثلة لموقف الأطراف العربية التي اعتمدت الصمت فسكتت في الوقت الذي يجب أن تنطق به، وأن يكون النطق إستنكاراً ومن النوع الشديد اللهجة لتلك الصفقة، أو الصفقات.

وإذا كان الهدف من الصمت هو تقصي الحقيقة فإن مثل هذا الأمر أكثر من واضح. أما إذا كان الهدف هو إسترضاء الولايات المتحدة فإننا نعتقد أن الأطراف العربية التي نحن في صدد الإشارة إليها وهي الحُكْم السوري والحُكْم الليبي والتيار الفلسطيني الثوري الذي يتصدره الدكتور جورج حبش، والحُكْم اليمني الجنوبي والحُكْم الجزائري، قد يتحقق لها ما تتطلع إليه في أن ترضى الإدارة الأميركية عنها، لكنها من المؤكد ستخسر مقابل ذلك كل مصداقية العرب وغير العرب بها حيث كان لهذه المصداقية وجود.

ومن الواضح حتى الآن، بل وحتى إشعار آخر، أن الحُكْم السوري يريد أن يسترضي أميركا، ومن أجْل ذلك لا يسجل موقفاً ضد الصفقة وهو الذي ملأ الدنيا إعتراضات على أميركا وتهديدات لها، وأن الحُكْم الليبي يريد أن يفتح صفحة من التعاون مع الإدارة الأميركية ومن أجْل ذلك فهو قرر أن يتصرف للمرة الأُولى منذ سنوات تصرف الدولة وليس تصرف الثورة، وأن الحُكْم الجزائري يريد أن يقوي علاقته التي تزداد جودة يوماً بعد آخر مع أميركا، ولذلك فهو ليس مكترثاً بأمر الصفقة التي تمت، وأن الحُكْم اليمني الجنوبي يتطلع هو الآخر إلى إرتياح أميركا له، ولذلك فهو اعتبر الصفقة أمراً بسيطاً، وأن التيار الفلسطيني الثوري الذي يتصدره الدكتور جورج حبش يريد أن يعيد النظر كي لا يسود إتجاه أبو الزعيم ويأخذ مكان الصدارة، ولذلك اعتبر أن الصمت على تلك الصفقة هو المدخل المناسب إلى إعادة النظر المطلوبة.

ومثل هذا الموقف من جانب الأطراف المباشرة كان من الممكن إعتباره خطوة طبيعية يمكن أن تحدث خصوصاً عندما تبدأ حالة من الضجر تصيب الثوري وتجعله يضيق بالثورة والثورية، لو أن صفقة السلاح التي تمت هي صفقة أميركية – إيرانية. بل إن الصمت كان يبدو مقبولاً في بعض جوانبه. لكن مثل هذا الصمت يصبح بمثابة اللغز عندما تكون إسرائيل هي الطرف الثالث في الصفقة، وعندما تكون الصفقة هي "كامب ديفيد" آخر. بل إن صفقة أميركا – إيران – إسرائيل هي أخطر بكثير من صفقة كامب ديفيد وذلك على أساس أنه إذا كانت الصفقة الأولى أخرجت مصر من الصراع العربي – الإسرائيلي فإن كامب ديفيد الأخرى إستدرجت الفريق العربي الذي يبالغ في التشدد إزاء إتفاقية كامب ديفيد الأولى إلى تأييد صفقة تمثل فيها إسرائيل الدور الأكثر تأثيراً. وعملياً أن من لا يعارض الصفقة الأميركية – الإيرانية – الإسرائيلية لماذا يجب أن يعارض صفقة كامب ديفيد؟ وإلى ذلك أنه عندما تأكد أمر صفقة كامب ديفيد الأخرى، أي الصفقة الأميركية – الإيرانية – الإسرائيلية وضع الكثيرون أنفسهم في حالة توقع لحدوث المفاجأة المؤجلة، وهي مفاجأة أن

تســـقط الأطراف العربية كل الخلافات وبالذات الأطراف التي لا تلبي للمملكة العربية السعودية تمنياتها وسعيها من أجْل تنقية الأجواء العربية، على أمل أن يؤدي ذلك إلى عقد قمة الإنطلاقة الجديدة للأمة.

وكان مثل هذا الأمر ســـيبدو في محله ومنطقياً وذلك على أســاس أنه في ســاعة الخطر وفي لحظة إكتشــاف الحقيقة يتم تســـجيل الموقف القومي. ولكن المفاجأة لم تحدث. فلم نسـمع أن الرئيس حافظ الأسـد إتصـل بالملك فهد بن عبد العزيز ليقول لـه إنـه في الطريق إليه وإن في استطاعته أن يتصل بالرئيس صدَّام حسين لكي يلتقيا في العاصـمة السـعودية، أو لم نسـمع الرئيس الأسـد إتصـل بحليفه العقيد معمر القذافي وبنصـــيره الرئيس الشـــاذلي بن جديد لكي يتصـل بياسـر عرفات ويتواعد على لقاء في الريـاض، أو حتى في بغـداد مـا داموا يقولون بـأنهم أكثر العرب تشدداً ضد إسرائيل، وما دامت إسرائيل باتت جزءاً من صفقة تضم إيران والولايات المتحدة.

ونحن لســـنا فقط لم نســـمع بحدوث ذلك، وإنما الذي سمعناه هو ضجيج صمت مطبق يدعو إلى الحيرة.

ويبقى أنـه إذا كـان الحُكْم في كل من ســـوريا وليبيا واليمن الديمقراطي والجزائر – وخصوصاً الحُكْم في ليبيا – إضافة إلى الفريق الفلسطيني الثوري الذي يتصدره الدكتور جورج حبش كان في الماضـــي يســاند إيران وبكل الإندفاع والقوة وبالمال والسلاح والرجال على أساس أنه حكم ثوري ومؤيد للقضـية العربية عموماً وللقضـية الفلسطينية بشكل خاص، فما هي حجة هذه الأطراف بعدما بات واضـحاً أن هذا الحُكْم هو حلف هدفه تمزيق العرب وضـربهم وأمله أن يهيل عليهم التراب؟

من هنا القول إنه قبل أن نكثر من الأخذ والرد في شأن المصـــداقية الأميركية وكيف أنها تأثرت لدى العرب نتيجة لأن إدارة الرئيس ريغـان فعلـت عكس مـا تنـادي بـه في بعض المناسـبات من أقوال، علينا أن نتأمل في مصـداقية بعض الأطراف العربية التي تأثرت هي الأخرى نتيجة لأن هذه الأطراف فعلت عكس ما تطرحه من مبادئ، هذا إلاّ إذا قررت هذه الأطراف، وهي تحديداً الرئيس حافظ الأسـد والعقيـد معمر القـذافي والقـادة الجـدد للحكم في اليمن الديمقراطي والرئيس الشـــاذلي بن جديد والدكتور جورج حبش، أن تسـقط كل المواقف السـابقة وتشـارك في عملية نهوض للأمة.

وفي إســتطاعة هؤلاء القادة الذين يصـــرون على أنهم أعداء للإمبريالية وإسرائيل أن يتأكدوا من أهمية الحاجة إلى إعادة النظر المطلوبة إذا هم قرأوا في وجوه الناس الإنطباع الذي يرتسم على هذه الوجوه لمجرد أن يسمع أصحابها إلى كلام القـادة هؤلاء بعـد الآن عن أميركـا والإمبريـاليـة وإسرائيل، هذا إذا كان الكلام سلبياً.

و...

...

يا أيها القادة الذين إعتمدوا الصـمت إزاء صـفقة كامب ديفيد الثـانيـة، أن كـل مواطن من المحيط إلى الخليج – والمواطن في دولكم قبل الدول الأخرى – يريد أن يعرف سر هذا الصمت.

تفسير لله يا أعداء أميركا والإمبريالية وإسرائيل.

مجلة "التضامن". لندن - 13 كانون الأول (ديسمبر) 1986

* * *

هل يوحِّد المعرض ما فرقته السياسات؟

من الواضـح أن فرنسا بحكم المنافسـة، التي بينها وبين بريطـانيـا من دون غيرهـا من الـدول الأوروبيـة، على ود العالم العربي وبالذات على ود المملكة العربية الســـعودية تعاملت مع معرض "الرياض بين الأمس واليوم" الذي جرى إفتتاحه أمام الجمهور الفرنســي أو الذين يسـكنون فرنســا مساء الخميس 11 كانون الأول/ديسمبر 1986 بالكثير من الإهتمام.

ومظاهر الاهتمام يمكن حصرها بثلاثة:

الأول – أنه إذا كانت بريطانيا كحكومة أحاطت إقامة الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض خلال الأسبوع الأول لإقامة المعرض في لندن الصـيف الماضـي بالكثير من الإهتمام فإن الحكومة الفرنســـية حوَّلت إقامة الأمير ســـلمان إلى زيارة رســـمية تحيط بها كل أصـــول وقواعد البروتوكول الفرنســـي ومن دون أن يتأثر ذلك بالظروف الداخلية التي تعيشها فرنسا – وبالذات العاصمة باريس – منذ بضـعة أيام نتيجة إضـطرابات طلابية في منطقة الحي اللاتيني حيث جامعة الســـوربون أكثر جامعات فرنســـا عراقة.

الثاني – وإذا كانت الحكومة البريطانية خصـــصـــت قـاعـة الأولمبيـا وهي قـاعـة عـاديـة لكي تتم فيهـا إقـامـة المعرض فإن الحكومة الفرنسية خصصت "لو غران باليه" Granol Palais أي القصـــر الكبير لإقامة المعرض وهذا

بلغة الإهتمام إستثناء من جانب المسؤولين الفرنسيين.

الثالثة – وإذا كان وليّ العهد البريطاني الأمير تشارلز وزوجته الأميرة دايانا شاركا الأمير سلمان في إفتتاح المعرض فإن رئيس وزراء فرنسا جاك شيراك هو الذي شارك الأمير سلمان إفتتاح المعرض في باريس.

وحتى كتابة هذه الأسطر (الأحد 1986/12/7) كان الإحتمال كبيراً بحدوث النصف الأهم من المفاجأة التي سعى إليها منذ أشهر السفير السعودي لدى فرنسا الشيخ جميل الحجيلان والتي تتمثل في حضور الرئيس فرنسوا ميتران حفلة الإفتتاح. أما النصف المهم من المفاجأة الذي تحقق فإنه يتمثل في زيارة خاصة للمعرض تقوم بها زوجة الرئيس الفرنسي بدعوة من زوجة السفير السعودي التي وجهت الدعوة إلى ألف سيدة عربية وغير عربية (زوجات المسؤولين الفرنسيين وزوجات أعضاء السلك الديبلوماسي الأجنبي) لحضور هذه الحفلة.

وعلى رغم أن الفترة الزمنية بين إقامة المعرض في لندن وإقامته في باريس تبدو قصيرة وغير كافية من أجْل التحضير لمعرض بهذا الحجم إلا أن اللجنة التي تتولى الإعداد للمعرض يتصدرها الشخص المعروف بأنه من النوع الديناميكي ويساعده على إنجاز مهمته على وجه السرعة أنه دائم الإتصال بأمير الرياض وهذا الشخص هو محمد العتيبي وكيل إمارة منطقة الرياض المساعد للشؤون الأمنية.

ويبدو أن أسلوب العمل الذي تم إعتماده بالنسبة إلى معرض "الرياض بين الأمس واليوم" يقوم على أساس أنه من المعارض التي يتواصل العمل من أجلها، وأنه ما دام يمكن أن يتقرر عرضه في أي وقت، وفي عواصم لم يكن وارداً إقامة المعرض فيها، فإن ذلك يستدعي أن تكون اللجنة التي تتولى التحضير للمعرض هي "غرفة عمليات" أكثر منها "لجنة تنظيم".

ومثلما أن المعرض الذي أقيم في لندن إستفاد من سلبيات رافقت إقامة المعرض في ألمانيا الغربية، فإن معرض "الرياض بين الأمس واليوم" إستفاد كثيراً من تجربة إقامة المعرض في لندن وعمل على تفادي السلبيات في حدود الممكن. وهذا ناشئ عن أوجه الشبه بين طقوس إقامة المعارض في العاصمتيْن.

وتشير الدلائل إلى أن معرض "الرياض بين الأمس واليوم" الذي سيقام قريباً في القاهرة يحظى بإهتمام لافت للإنتباه من قبل المسؤولين المشرفين على المعرض ومن بينهم أمين مدينة الرياض عبد الله النعيم الذي أوضح لـ "التضامن" حجم الأهمية التي تعلقها المملكة العربية السعودية على إقامة المعرض وللمرة الأُولى في بلد عربي.

وقد جاء التوضيح بعد المؤتمر الصحافي الذي عقده الأمير سلمان مساء الجمعة (1986/12/5) في باريس وأجاب فيه عن أسئلة كثيرة وجهها إليه رجال الصحافة والإذاعة. وفي هذا المؤتمر سألت "التضامن" الأمير سلمان عما إذا كانت ستكتب للجيل العربي الحالي فرصة رؤية معرض "الرياض بين الأمس واليوم" يقام في القدس وردَّ قائلاً: "إن التواجد في القدس هو أمنية كل عربي، ونتمنى من الله سبحانه وتعالى أن نجتمع معاً في القدس عربية إسلامية محررة كما كانت".

وعاودت "التضامن" وبصيغة السؤال طرح فكرة سبق أن طرحتها يوم إفتتاح المعرض في لندن وخلاصتها، أنه لماذا لا يقام المعرض في عواصم دول الكتلة الإشتراكية من موسكو إلى بلغراد، وأجاب الأمير سلمان "ليس هنالك ما يمنع إقامة المعرض في الدول الاشتراكية إلا أن ذلك يخضع لسلم الأولويات".

وسألت "التضامن" الأمير عن الخطوة المفاجئة التي تتمثل بإقامة المعرض في القاهرة بعدما كان مقرراً أن تكون المحطة المقبلة للمعرض أميركية، وهل أنها لتسجيل موقف من إرادة الرئيس ريغان أم مجرد تسجيل عتب. وردَّ الأمير بالقول: "إن إقامة المعرض في القاهرة أمر طبيعي. فمصر بلد عربي شقيق والقاهرة عاصمة عربية عزيزة ولنا من العلاقات التاريخية الوثيقة ما يبرر إقامة المعرض هناك".

ثم سألت "التضامن" الأمير سلمان: هل أن إقامة المعرض في القاهرة تعني أن هنالك خطوة على صعيد تبادل العلاقات ستتبع المعرض، وذلك على أساس أنه ما دامت القمة التي تعيد إلى مصر عضويتها في الجامعة العربية لا تنعقد، فلماذا لا تتم إعادة العلاقات بشكل ثنائي هدياً بما حدث في القمة الإسلامية التي أعادت إلى مصر عضويتها من دون أن تزول الأسباب الموجبة لإسقاط العضوية؟

وأجاب الأمير سلمان: "إننا نقيم في القاهرة معرضاً حضارياً ثقافياً يعطي فكرة عن منجزات المملكة والتي ساهم فيها أبناء مصر منذ القدم بجهود ممتازة".

وختمت "التضامن" أسئلتها للأمير سلمان بسؤال عن إحتمال حدوث مفاجأة تتمثل بلقاء يتم في باريس بينه وبين الرئيس حسني مبارك الذي سيصل إلى العاصمة الفرنسية (طبقاً لما هو معلن رسمياً فإن زيارة الرئيس مبارك إلى

باريس تمت الأربعاء 10 كانون الأول/ديسمبر 1986 وهو يوم افتتاح معرض "الرياض بين الأمس واليوم" في باريس)؟

وأجاب الأمير سلمان بما معناه، أنه عندما يتم الحديث مسبقاً عن المفاجأة لا تعود مفاجأة. ولكن الذي استنتجته "التضامن" هو أن اللقاء ممكن، وأنها المرة الأولى التي تحدث فيها مثل هذه المصادفة التي لأكثر من سبب لن يدعها الرئيس ميتران تمر من دون أن يستفيد منها في شكل أو آخر.

كذلك استنتجت "التضامن" أن ما يحدث وراء الكواليس ليس من النوع الذي تظهر نتائجه بسرعة. وفكرة إقامة معرض "الرياض بين الأمس واليوم" هي إحدى الأفكار التي تم زرعها، ثم نمت وترعرعت في الكواليس قبل أن يتم الكشف عنها وفي الوقت الذي يدعو إلى الدهشة ويلفت النظر.

فهل أن المعرض سيوحَّد ما فرقته السياسات؟

ما على المرء سوى التأمل والإنتظار، وعدم الإستعجال، ومراقبة الصحافة ووسائل الإعلام المصرية التي لم تتعامل بعد بحماسة ودفء مع نبأ إقامة المعرض في القاهرة.

مجلة "التضامن". لندن - 13 كانون الأول (ديسمبر) 1986

* * *

"ديبلوماسية الممكن"
بين السعودية ومصر

يوم الاثنين المقبل (22 كانون الأول/ديسمبر 1986) يصدر عن البلاطيْن السعودي والبريطاني بيان رسمي يتضمن تحديد يوم 24 آذار/مارس 1986 موعداً للزيارة الرسمية الأُولى التي يقوم بها خادم الحرميْن الشريفيْن الملك فهد بن عبد العزيز إلى بريطانيا والتي تستغرق ثلاثة أيام وتبدأ يوم الثلاثاء 24 آذار/مارس 1986.

وهذه الزيارة إضافة إلى حالة الجفاء التي زالت بنسبة كبيرة بين مصر والسعودية بعد اللقاء المصري – السعودي في باريس، فضلاً عن تحركات أخرى غير معلن عنها، تشكل على ما يبدو خطوة أكثر تقدماً على صعيد الحركة السياسية السعودية والتي يجوز إعتبارها "ديبلوماسية الممكن" التي ستعتمدها المملكة العربية السعودية عام 1987.

وإذا كان من الأفضل التريث في الحديث حول زيارة الملك فهد الرسمية الأُولى لبريطانيا على أساس أننا ونحن نكتب هذا الكلام لم يكن تم الإعلان رسمياً بعد عن الزيارة فإن من الواجب الحديث وعلى الفور عن اللقاء المصري – السعودي الذي تم في باريس والذي يشكل مدخلاً إلى أمور كثيرة.

وكان قصر "مارنييه" في باريس – الذي حل فيه الرئيس المصري حسني مبارك ضيفاً على الحكومة الفرنسية وكان بذلك أول رئيس جمهورية مصري يقوم بزيارة رسمية إلى فرنسا – شهد يوم الجمعة 12 كانون الأول/ديسمبر 1986 إجتماعاً بين الرئيس مبارك والأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض الذي سبق الرئيس ببضعة أيام إلى العاصمة الفرنسية وذلك لكي يفتتح بصحبة كبار المسؤولين الفرنسيين معرض "الرياض بين الأمس واليوم".

وهذا اللقاء الذي إستغرق ثلاثة أرباع الساعة بدأ فاتراً نسبياً وهذا أمر طبيعي عكسته الصور التي إلتقطت في اللحظات الأُولى للقاء إلاّ أنه انتهى بعد ثلاثة أرباع الساعة ودياً وعلى درجة من الحرارة. أما لماذا هذا الفتور فلأن الرئيس مبارك يختزن في نفسه مرارة أن المملكة العربية السعودية لم ترد على مبادرته عندما توجه شخصياً إلى الرياض للمشاركة في تقديم واجب العزاء بوفاة المغفور له الملك خالد بن عبد العزيز. وهو افترض في حينه ثم بعد ذلك أن مثل هذه المبادرة تكفي لكي تستأنف المملكة العلاقات الديبلوماسية مع مصر التي بات رئيساً لها وريثاً لأوضاع لا علاقة له بها ومن الصعب لأسباب دولية التملص منها بسهولة.

وقد يكون من الصعب وحتى إشعار آخر معرفة الأمور المستجدة التي جعلت هذا اللقاء يتم وجعلت بالتالي الدم يتدفق بشكل أفضل في شرايين العلاقات المصرية – السعودية بعدما كادت هذه الشرايين تتلف لكثرة ما أصابها من حالات جفاف وإنسداد. إلا أنه في هذه الأثناء من الممكن تسجيل بعض الملاحظات التي تشكل مجتمعة ما من شأنه أن يبدو بمثابة إجابة عن السؤال الأساسي: ماذا بعد هذه الخطوة، وعن الأسئلة الكثيرة المتفرعة من نوع: ما الذي حدث وما هي الظروف ولماذا إختيار هذا النوع من الديبلوماسية ولماذا باريس.. وغيرها من أسئلة؟

وعلى النحو الآتي نسجل هذه الملاحظات:

أولاً – إن اللقاء ليس عفوياً، بمعنى أنه لم يتم نتيجة عامل المصادفة بسبب وصول الرئيس مبارك إلى باريس

للقيام بزيارة رسمية يوم إفتتاح معرض "الرياض بين الأمس واليوم" وتواجد الأمير سلمان في العاصمة الفرنسية لهذا الغرض. وإنما يمكن القول إن اللقاء مدروس وسبق التخطيط له بعناية مع إحتمال أن يكون الرئيس فرنسوا ميتران قام من جانبه بخطوات على صعيد التوقيت يساعده على ذلك أنه طرف يكسب من الوفاق المصري – السعودي الكثير على الصعيد المعنوي والسياسي، ويكسب أيضاً على الصعيد المالي خصوصاً إذا تطور الوفاق وارتأت الحكومة السعودية تمويل بعض المشاريع التي تقيمها فرنسا في مصر أو تمويل صفقات أسلحة فرنسية لمصر.

كذلك أن اللقاء ليس من نوع لقاءات الصدمة أو التي تعتمد على المفاجأة وهذا سببه أن الطرفيْن المصري والسعودي، وبالذات الطرف السعودي، لا يميلان إلى مثل هذا النوع من الديبلوماسية والعمل السياسي.

وأغلب الظن أن اللقاء متفق عليه منذ اللحظة التي تم فيها الإعلان قبل حوالي ثلاثة أسابيع من حدوثه عن أن معرض "الرياض بين الأمس واليوم" والذي صار إسمه "السعودية بين الأمس واليوم" سيقام بعد باريس في القاهرة. وعندما وصل أسعد أبو النصر الرجل الثاني في شعبة رعاية المصالح السعودية في القاهرة إلى باريس قبل أسبوع من وصول الرئيس مبارك وعضواً في الوفد الذي يرافق الأمير سلمان بن عبد العزيز كان واضحاً أن أبو النصر المتاحة له تسهيلات الإتصال المباشر بالديوان الملكي في الرياض إنما جاء للمشاركة في اللقاء الذي ساهم في إعداد ترتيباته بين الرئيس مبارك والأمير سلمان بن عبد العزيز.

وتجدر الإشارة إلى أن الرجل الأول في شعبة رعاية المصالح السعودية في القاهرة هو حسين أشعري إلا أن المسؤولين المصريين وبالذات الفريق الذي يتابع أمر تحقيق إنفراج في العلاقات مع المملكة العربية السعودية إعتاد على القناة التي يمثلها أسعد أبو النصر.

وإلى ذلك أن العلاقات المصرية – السعودية شهدت في الأشهر الخمسة الماضية بعض الإنفراج أو إذا جاز القول إن حالات صحو شهدتها سماء العلاقات المصرية – السعودية التي كانت ملبدة بالغيوم. وقد يكون الذي ساعد على ذلك أن هذه العلاقات بصفائها وإضطرابها استمرت في منأى عن تعاطي طرف ثالث بها كوسيط أو باذل لمسعى حميد. ومن المؤكد أن بقاءها في منأى عن الطرف الثالث سهل أمر تحسنها في الوقت المناسب.

ثانياً – إن الإتجاه نحو تحقيق وفاق سياسي بين المملكة العربية السعودية ومصر جاء بعد القمة الخليجية التي شهدتها أبو ظبي وكان موضوع رفع العزلة العربية المضروبة على مصر من جملة هموم هذه القمة ومن جملة المشاورات التي دارت وراء الكواليس وتحدث الجميع في شأنها مع الملك فهد بن عبد العزيز. وفي ضوء ما لاحظه الملك فهد في مناقشات رفاقه قادة دول مجلس التعاون وبالذات السلطان قابوس والشيخ جابر الأحمد إرتأى، على ما يجوز إفتراضه، تنشيط قناة الإتصال مع الحُكْم المصري من دون أن يتم ذلك على حساب الأمر المتفق عليه وهو أن مصر تستعيد عضويتها في الجامعة العربية بقرار تماماً مثلما أنها فقدتها بقرار.

وفي هذا الشأن قد يجوز القول إن الصيغة العراقية هي الحل الوسط المقبول إلى حد ما من مصر لأنه قابل للتطوير في الإتجاه الإيجابي، وهي الصيغة التي قد تكون المملكة العربية السعودية في صدد إعتمادها إلى حين نضوج الحل الآخر. وتجدر الإشارة إلى أن الصيغة العراقية رفعت درجة التعامل سياسياً والتعاون إقتصادياً وعسكرياً إلى أكثر مما كانت عليه قبل قمة بغداد التي قضت بإسقاط عضوية مصر في الجامعة العربية وفي الوقت نفسه أبقت على قرار قمة بغداد قائماً. أما المملكة العربية السعودية فإنها قللت جميع أوجه التعاون وفي المجالات السياسية والإقتصادية وإن كانت السنة الأخيرة شهدت بعض التحسن النسبي.

ثالثاً – إن لقاء الرئيس حسني مبارك والأمير سلمان بن عبد العزيز هو أول لقاء رسمي على مستوى عال وأول لقاء رسمي علني. فالأمير سلمان ليس فقط أمير منطقة الرياض وإنما هو بحكم الثقة الممنوحة له من قبل شقيقه خادم الحرميْن الشريفيْن الملك فهد بن عبد العزيز رجل المهمات السياسية الإستثنائية. وعندما يجري الرئيس حسني مبارك إتصالاً هاتفياً من باريس مع الملك فهد في اليوم التالي للقائه بالأمير سلمان في باريس فهذا معناه أن اللقاء كان له الأثر الطيِّب في نفس الرئيس وأن طيب الأثر من النوع الذي يوجب سرعة الإتصال الهاتفي للرد على كلام طيِّب نقله الأمير سلمان على لسان شقيقه الملك وللرد على كلام طيِّب آخر سبق أن سمعه الرئيس مبارك قبل ساعات من مغادرة القاهرة إلى باريس ومن الأمير تركي بن عبد العزيز الذي هو الآخر موضع ثقة شقيقه الملك. وكان الأمير تركي الذي ساهمت إقامته في العاصمة المصرية في ترطيب الأجواء من جهة وتطويق حالة ضيق مصرية من جهة أخرى عاد إلى القاهرة – التي

يقيم فيها بصفة شبه دائمة منذ بضعة أشهر – من زيارة خاطفة إلى المملكة رافق فيها مع اثني عشر أميراً الملك فهد في زيارته إلى البحرين لافتتاح الجسر الذي يربطها بالمملكة العربية السعودية. وبعد عودته قابل الرئيس مبارك ولا بد أنه نقل إليه كلاماً من شقيقه الملك. وهكذا وجد الرئيس مبارك نفسه يستقبل في القاهرة عشية مغادرته لها أميراً عزيزاً على قلب شقيقه الملك فهد ونعني به الأمير تركي الذي على رغم أنه ليس في موقع رسمي نشط لبضعة أشهر مخلصاً ودؤوباً في سبيل علاقات تعاون طيبة بين المملكة ومصر، ويستقبل في مقر إقامته بعد وصوله بيومين إلى باريس أميراً عزيزاً أيضاً على قلب الملك فهد ويشغل موقعاً رسمياً بالغ الأهمية. وهنالك فرق كبير لو أن الذي زار الرئيس مبارك كان مسؤولاً سعودياً وليس الأمير سلمان بالذات. أما أين يظهر الفرق ففي النتائج التي سيتمخض عنها اللقاء.

رابعاً – إن اللقاء تم بعدما أصاب الوهن الحلقة العربية التي كانت تمارس كل أنواع الضغوط من أجْل ألاّ يحدث تفاهم مصري – سعودي. وهذه الحلقة التي كانت مستفيدة من إستمرار عدم التفاهم هي الحُكْم السوري الذي كانت حجته في إستمرار أنه كيف يجوز التفاهم مع دولة عربية إرتبطت بإتفاقية كامب ديفيد وأقامت علاقات مع إسرائيل. كذلك أن هذا الحُكْم كان في إستمرار يعطِّل القمة العربية مخافة أن ترجح كفة الفريق العربي الذي يرى إيجاد مخرج لإستعادة مصر عضويتها. وهذا الفريق رجحت كفته نتيجة ثلاثة عوامل هي: شبه إجماع خليجي على أن تستعيد مصر مبارك عضويتها وتنعقد قمة لهذا الغرض، وتأييد واضح من جانب منظمة التحرير للإتجاه تزامن مع إعادة الأردن العلاقات الديبلوماسية مع مصر، وموقف عراقي فعَّال لدعم الإتجاه وصل إلى حد أن الحُكْمين العراقي والمصري ينشطان ضمن تنسيق يأخذ كل طرف منهما في الإعتبار ظروف الطرف الآخر.

أما كيف أصاب الوهن هذه الحلقة فإنه بسبب الصمت الذي إختاره الحُكْم السوري كلغة كلام رداً على الصفقة الأميركية – الإيرانية – الإسرائيلية.

ولا يدري المرء ما الذي سيقوله الحُكْم السوري بعد الآن، وهل أنه سيعطل أيضاً القمة العربية التي لم يعد هنالك موجب لتأجيلها ما دامت المملكة العربية السعودية رفعت من جانبها قرار المقاطعة لمصر، وإلا فما معنى أن يزور أحد رجال القرار في الحُكْم السعودي الرئيس مبارك ويتبادل معه كلاماً للنشر قريب بعض الشيء من الكلام الذي سمعناه أو قرأناه أيام كان التعاون على خير ما يرام وكانت العلاقات سمناً وعسلاً.

خامساً – إن اللقاء بين الرئيس مبارك والأمير سلمان بن عبد العزيز جرى من دون أن تكون هنالك حاجة إلى المناقشة، بمعنى لماذا هذه الحملة الإعلامية علينا ولماذا هذه الإذاعات التي تهاجمنا أو كيف سنتفاهم قبل أن توقفوا نشاط المعارضين لنا الذين يعملون في بلادكم ضدنا.. وهكذا. إن مثل هذه المناقشة لم تحدث لأنه ليس بين البلديْن تبادل حملات إذاعية أو نشاطات لأطراف معارضة. وفي الأشهر القليلة الماضية حدث أن اعتمد الطرف المصري أسلوب الكتابات المزعجة ثم تبين أنه فعل ذلك بهدف لفت الإنتباه وإنتهى الأمر عند بعض النفي على بعض التوضيح ثم حدثت التسوية وبشكل جيد.

وعندما لا يكون هنالك مجال خلال اللقاء لمناقشات وعتاب وفي الوقت نفسه يكون اللقاء بين طرف مصري يقرر ونعني به الرئيس مبارك وطرف يمثل جهة القرار في بلده خير تمثيل ونعني به الأمير سلمان بن عبد العزيز... إنه عندما يكون الأمر كذلك فهذا معناه أن الخمس والأربعين دقيقة التي استغرقها اللقاء انحصرت كلها في الإطار الودي وفي إطار ما يجب عمله لتطوير العلاقات في المرحلة المقبلة.

سادساً – إن اللقاء بين الرئيس مبارك والأمير سلمان يتم قبل حوالى شهر من القمة الإسلامية المعوَّل عليها الكثير لأنها قد تكون – على الأرجح – عبارة عن قمتيْن في وقت واحد. قمة إسلامية وقمة عربية. وقد يجوز الإفتراض أن الملك فهد إرتأى أن يكون هنالك تمهيد لخطوة قد يخطوها في شأن مصر ودورها إزاء أمور كثيرة في المرحلة المقبلة، وأنه من أجْل ذلك أوكل إلى "مبعوثه الشخصي للمهمات السياسية الصعبة" شقيقه سلمان بن عبد العزيز مهمة شائكة لكنها ليست بالتعقيد الذي تتسم به مهمة وليّ العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز الذي فعل للحُكْم السوري ما لا يفعله أحد ومع ذلك فإن هذا الحُكْم لم يسايره ولو مرة واحدة وحجته أنه مشغول بالتصدي لأميركا وإسرائيل ثم عندما تحتاج الأمة لموقف منه ضد إيران المتعاونة مع أميركا وإسرائيل على صعيد التسليح، تستقيم به الأمور العربية قليلاً، فإنه يعتمد الصمت موقفاً.

سابعاً – إن الذي سيدعم هذا اللقاء هو موضوع إرتياح الشعبين. فالشعب المصري يتمنى أن يسود التعاون بين الحُكْمين. والشعب السعودي يستبد به الحنين إلى مصر. ومع أن الطائرات السعودية والمصرية بين مدن المملكة ومصر دائماً

مكتظة بالمسافرين إلى أن هنالك فرقاً كبيراً بين قدوم السعوديين إلى مصر التي تربط حكمها علاقة طيبة بالحُكْم السعودي وبين المجيء إليها بينما العلاقات شبه مقطوعة.

وقبل أسابيع خطا الرئيس مبارك خطوة جيدة عندما إستقبل وفداً من رجال الأعمال السعوديين إستقبالاً ودوداً وأحاطهم بكل مظاهر الإهتمام والتكريم. وهؤلاء سيشكلون عنصر دعم للقاء الذي تم بين الرئيس مبارك والأمير سلمان. وإذا إنتهت القمة الإسلامية في الكويت على خير وأمكن إيجاد صيغة تعامل مع مصر من نوع الصيغة العراقية أو أكثر تقدماً فإن رجال الأعمال السعوديين سيكونون بمثابة "البولدوزر" الذي يشق مرحلة جديدة من التعامل المصري – السعودي.

ويبقى أن أهم ما في اللقاء أنه تم على أرض ثالثة هي فرنسا التي ليست "محايدة" بالنسبة إلى العلاقات بين دولتيْن تعنيان بالنسبة إليها الكثير وهما مصر والمملكة العربية السعودية، وإنما هي منحازة في إتجاه وفاق بين هاتيْن الدولتيْن لأنه يحقق لها فائدة مجزية، على الصعيديْن المعنوي والتسويقي. وهذا الدور لفرنسا لا يمكن لأي دولة غربية أخرى أن تحققه. بريطانيا لا تحققه لأنها لا تريده وليست قادرة تماماً على توفيره. والولايات المتحدة تريد وقادرة لكن سمعة أي وفاق بين دولتيْن عربيتيْن يتم برعاية الولايات المتحدة سيكون غير مرحَّب به شعبياً. والدول الأوروبية الأخرى لا قدرة لها على أكثر من التمنيات.

وإزاء ذلك وفي ضوء الإقتناع بأن الرئيس ميتران كان أكثر من مضيف وأقل من عرَّاب هل لنا أن نتمنى لو يأخذ على عاتقه أمر المصالحات العربية بدءاً بالأنظمة وإنتهاء بالمنظمات... وحتى الميليشيات وبذلك يضع حداً لرحلة العذاب التي يعيشها العالم العربي، خصوصاً إذا هو توَّج سعيه بإقناع إسرائيل بأن عليها أن تعيش لا أن تسود؟

يا ليت يحدث ذلك.

مجلة "التضامن". لندن - 20 كانون الأول (ديسمبر) 1986

* * *

1978 من الكويت: بداية نهوض عربي أو نهاية القمم الإسلامية

نعيش منذ أيام مرحلة العد العكسي للقمة الإسلامية المقرر إنعقادها يوم 26 كانون الثاني1987 ومع كل يوم يمر نشعر بما يشبه الخفقان يحدث في النفس وهو خفقان الخائف على هذه القمة.

وبرغم أنه بات شبه مؤكد أن هذه القمة ستنعقد وأن دولة الكويت تبلغت موافقة الجميع على الحضور بما في ذلك الذين تكاثرت الشكوك في أمر مشاركتهم، فان المرء يشعر بالخوف من مفاجأة اللحظة الاخيرة وذلك بأن يقرر الحُكْم الايراني عدم تمكين منظمة المؤتمر الإسلامي من عقد القمة لأن قضيتها الأساسية ستكون ايقاف القتال بين العراق وإيران اذا تعذَّر إنهاء الحرب.

وقبل الصفقة الأميركية – الإيرانية – الإسرائيلية كان الحُكْم الايراني لا يريد للقمة أن تنعقد كي لا تحاصر قرارات ملوك ورؤساء الدول الاسلامية عناده واصراره على عدم وقف القتال.

وبعد الصفقة ان الحُكْم الإيراني ربما لا تكون له مصلحة في إنعقاد القمة مخافة أن تتحول إلى مؤتمر إدانة له. وزيادة في التوضيح يجوز الإيرانى ومَن معه من العرب سيجدون أنفسهم بسبب الصفقة غير قادرين على التشدد في أمور كانوا في الماضي يتشددون فيها وأنهم إزاء ذلك سيعملون من أجْل خلق أجواء تحول دون إنعقاد القمة.

ولعلها المرة الأُولى في تاريخ المؤتمرات العربية والإسلامية التي تنعقد فيها قمة وتكون الدولة المضيفة ترى في هذه القمة عبئاً كبيراً عليها بدل أن تكون مناسبة تستفيد من وهجها. ومن الجائز القول أن الكويت بقدر ما ان إنعقاد قمة إسلامية فيها يعزز لها شأنها السياسي الإقليمي والدولي بالقدر نفسه فإن إنعقاد هذه القمة بالذات ووسط هذه الظروف السائدة في المنطقة والكثيرة التعقيد تسبب لها صداعاً من النوع المزعج هي في غنى عنه.

لكن الديبلوماسية الكويتية تدرك في الوقت نفسه أن إنعقاد القمة معناه أن الخطوة الأُولى على طريق إستقرار المنطقة قد بدأت وهذا ما تتطلع إليه دولة الكويت التي تأثرت كثيراً بل وتضررت من حالة عدم الإستقرار. وتدرك أيضاً أنه إذا تم الإنعقاد فهذا يعني أنها بسبب بعض المعطيات من جهة وجهود هذه الديبلوماسية من جهة أُخرى لابد ستنجح في جعل هذه القمة تنتهي بقرارات الحد الأدنى.

ولم يحدث أن توافرت لقمة إسلامية – عربية المعطيات التي تتوافر لقمة الكويت. فهي تنعقد في دولة تربطها علاقات حسنة مع الجميع، ومن المؤكد أن معظم الحكام الذين سيحضرون إلى القمة لهم على الكويت أقل مما لها هي عليهم. ولأن هذه القمة تنعقد في واحدة من دول مجلس التعاون فإنها مضمونة المشاركة خليجياً وعلى أعلى

المســـتويات عملاً بتقليد المؤازرة الذي يعتمده حكام دول مجلس التعاون لبعضهم البعض.

وإلى ذلك ان القمة كونها قمة إســلامية فإن الملك فهد بن عبد العزيز بحكم دوره الاســلامي وبحكم علو شــأن مكانته وزعامته لا يمكن أن يغيب عنها حتى إذا تعرضـت القمة لمتاعب على المواجهات الكلامية من نوع المتاعب التي يتخوف الملك فهد من حدوثها ولذلك يؤجل إنعقاد القمة العربية في الرياض.

إلى ذلك أيضــاً ان القمة الاســلامية تبدو كما لو أنها قمة عربية قبل أن تكون قمة اســلامية أو أنها إذا جاز القول قمة العرب المســلمين في رحاب المســلمين غير العرب. ولم يحدث أن كان المسلمون غير العرب حريصين على رؤيـة المســلمين العرب وهم في حـالـة من الوفـاق والتفاهم كمثل حرصهم الان، وهذا سببه أن المسلمين غير العرب باتوا متأكدين من أن إضطراب العلاقات بين العرب هي السبب الأساسي في عدم حدوث مبادرات جدية لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية وان إســتمرار هذه الحرب يأخذ من طريق مســاندة كانت تحصــل عليها معظم الدول الإســلامية من دول الخليج ومن العراق أيضــاً ولم يعد الحصول عليها متيسراً بسبب الحرب ومتطلباتها الكثيرة.

والأهم من هذا كله انها المرة الأُولى التي سيشارك فيها الرئيس حســني مبارك في قمة جنباً إلى جنب مع زملائه الملوك والرؤســاء العرب من دون أن يكون في إســتطاعة هذا الحاكم أو ذاك أن يلوِّح له بخطيئة كامب ديفيد باسلوب التلويح السـابق مادام هذا الحاكم وذاك لا يحرمان الصـفقة الاميركية – الإيرانية – الإسـرائيلية بالتشـدد الذي إعتمداه في تحريم الصفقة الاميركية – المصرية – الإسرائيلية .

وهذه المعطيات وغيرها كثير تعني أن قمة الكويت هي أفضل مناسبة لمَن يريد أن يناقش في منأى عن المزايدات. في إسـتطاعة المعترضـين على ما فعلته مصـر مناقشـة الرئيس مبارك وهو إذا وجد نفســه امام راغبين في النقاش وليس في قفص إتهام ان يقول ما من شــأنه الوصــول بالموقف إلى صيغة منطقية. وفي إستطاعة الرئيس صدَّام حسـين أن يناقش الرئيسـيْن حافظ الأسـد ومعمر القذافي مـادام الإثنـان يرغبـان في المنـاقشــة وهذا ليس بـالأمر المستحيل. كذلك في إستطاعة الرئيس الأسد والقذافي أن يناقشا وبوجود محكمين من الحكام العرب والمسلمين ياسر عرفات وأن تكون هذه القمة فرصــة أمام عرفات لكي يقول للرئيسـيْن اللذين يواصــلان مطاردته ما من شــأنه تحويل المطاردة إلى وفاق. وحتى الرئيس الإيراني في إســتطاعته أن يناقش ساعات طويلة الموقف مع الرئيس صدَّام إذا هو أسـقط سـلفاً وأمام هذا التجمع البالغ الأهمية شـروط تغيير نظام الحُكْم في العراق خصــوصــاً أن ما حققه الحُكْم الإيراني من هذه الشروط هو فقط تطويل أمد الحرب.

وقد نجد مَن يأخذ علينا هذه المبالغة في التفاؤل لكن الامر ليس أمر مبالغة أو عدمها بقدر ما هو أمر حقائق جديدة جعلت الموقف أمام إسـتدارات بنسـبة مائة وثمانين درجـة لـدى البعض يبـدو قـابلاً لإعـادة النظر في مواقف كثيرة وتكراراً أن هذا التفاؤل ربما كان سـيبدو على شــيء من المبـالغـة لو أن الصــفقـة الأميركيـة – الإيرانيـة – الإسـرائيلية لم تتم ويسـكت عليها الذين كانوا يحولون دون تحقيق الحـد الادنى من الإجمـاع العربي. كـذلـك ان هـذا التفاؤل ربما كان سـيبدو على شــيء من المبالغة لولا أن المملكة العربية السـعودية باتت أكثر إقتناعاً بأن المسـتفيد من إسـتمرار إبتعاد مصـر ليسـت القضـية وإنما هو الحُكْم السـوري والحرب التي تصـر إيران على خوضــها ضــد العراق. ومن المؤكد أن الملك فهد بن عبد العزيز لولا توافر هذه القناعات ما كان ليطلب من شـقيقه الامير سـلمان بن عبـد العزيز أن يتوجـه وهو في بـاريس إلى مقر إقـامـة الرئيس مبارك ويبلغه ما هو أكثر من التحيات بكثير. وإذا جاز القول فإن اللقاء الســعودي – المصــري كان بمثابة بادرة ترحيب ســعودية بالرئيس مبارك للمشــاركة في قمة الكويت. وإذا أوجبت تقديرات الرئيس مبارك قيامه بإداء العمرة وزيارة المدينة المنورة في أعقاب إنتهاء أعمال القمة الإســلامية فإنه قد يفعل ذلك. بل انه، وهو القادر على ابتكار صــيغ محببة للمجاملات، قد يزور أيضــاً المملكة العربية السعودية على أساس أن أصول البروتوكول تجيز تحويل زيارة لاداء العمرة إلى زيارة رســمية. وعندما يرتأي الملك فهد رعاية زيارة فإنه يجعلها من النوع البالغ الأهمية.

ويبقى أن قمة الكويت هي في الواقع قمة تأكيد حســن النية للطرف الذي يريد أن يثبت حُسْـن نيته مسـلماً عربياً كان هذا الطرف أم غير عربي. ومن هنا فإن مَن سـيغيب عنها سـيكون سـيء النية أو لا يريد أن يصـفي ذمته. أما الطرف الإيراني الذي نتمنى أن يحضــر ويناقش وينفض يديه من هوس إســتمرار الحرب ويبدأ مع العرب صــفحة الوفاق الذي يحتاج إليه المســلمون عربا وغير عرب فانه إذا قاطع القمة يكون سـيء النية مثل حلفائه العرب اما اذا هو لجأ في اللحظة الاخيرة الى تعطيل انعقاد القمة فإنه يكون أكثر من شرير.

وإذا تعطلت قمة الكويت فهذا معناه أن ما أصاب القمة

العربية سيصيب القمة الإسلامية.

ذلك ان قمة الكويت بالذات هي من النوع الذي لا يتحمل التأجيل. فإما أن تنعقد وتكون سنة 1987 بمثابة بداية نهوض عربي تحف به العناية الإسلامية وإما تتعطل وتكون سنة 1987 هي نهاية مؤتمرات القمة الإسلامية.

ويوماً بعد آخر يستمر العد العكسي والأيدي على القلوب.

مجلة "التضامن". لندن - 27 كانون الأول (ديسمبر) 1986

* * *